



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩١



القاهرة ١٩٩٢

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشئ عام ١٩٦٨ .
- تغطي أنشطة المركز : - تطورات النظم الدول وأهم القضايا والمشكلات الدولية ، خاصة ما يؤثر منها على الشرق الأوسط والوطن العربي - القضايا الإقليمية والعربية وتطورات النظم العربي وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الأنظار العربية - الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والعلاقات الخارجية وأمن مصر القومي .
- يتكون المركز من وحدات ، هي : وحدة العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية - وحدة الدراسات الإعلامية .
- أهم المنشورات المصرفة للمركز هي : -
- التقرير الإستراتيجي العربي (سنوي - منذ عام ١٩٨٥)
- مجلة السياسة الدولية (ربع شهرية - منذ عام ١٩٦٥) .
- سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .
- سلسلة دراسات إستراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .
- إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة ت : ٥٧٤٧٠١١ - ٥٧٤٧٢١١ - ٥٧٤٧٣١١ - ٥٧٤٧٤١١ - ٥٧٤٧٥١١
- فاكس : ٥٧٤٧٠٢٣ - ٥٧٤٧١٣٦

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة ١٩٩٧
يسمح بالإقتباس بعد الإشارة للمصدر



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٢

المشاركون فى التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين
نائب رئيس التحرير : د . أسامة الغزالي حرب
المنسق العام ومدير التحرير : د . محمد السيد سعيد

مستشارو التقرير

د . سامى منصور
د . أحمد يوسف أحمد
د . على الدين هلال
د . عبدالمعتم سعيد

مجموعة النظام الدولى والأفليمى

(أ) وحدة العلاقات الدولية بالمركز
رئيس الوحدة : حسن أبوطالب
الأعضاء : عماد جاد
راجية صدقى
(ب) خبراء وباحثون من خارج المركز
السيد عوض عثمان
خالد المرحجاني
محمد أبو القفضل
محمد مصطفى شحاتة

مجموعة النظام العربى

(أ) وحدة للنظم العربية بالمركز
رئيس الوحدة : وحيد عبدالمجيد
الأعضاء : هانيه رسلان
(ب) خبراء وباحثون من خارج المركز
د. سارة بن نفيسة
سمير حسنى عطيه
أحمد حجي
عمر عز الرجال
سلوى عبد اللطيف

مجموعة جمهورية مصر العربية

(أ) وحدة النظم السياسية بالمركز
رئيس الوحدة : د . أسامة الغزالي حرب
نائب رئيس الوحدة : هالة مصطفى
الأعضاء : أحمد السيد النجار
عمرو هاشم ربيع
(ب) وحدة الدراسات الاجتماعية بالمركز
رئيس الوحدة : نبيل عبدالفتاح
(ج) وحدة الدراسات الاعلامية بالمركز
رئيس الوحدة : د . الفت حسن آغا
خليفة آدم

مجموعة للبحوث الاقتصادية

(أ) وحدة الدراسات الاقتصادية بالمركز
رئيس الوحدة : د . طه عبدالعليم
نائب رئيس الوحدة : عبدالفتاح الجبالى
الأعضاء : مجدى صبحى
(ب) خبراء من خارج المركز
إبراهيم توار

مجموعة للبحوث العسكرية

وحدة الدراسات العسكرية بالمركز
رئيس الوحدة : المعيد أ . خ متقاعد
نائب رئيس الوحدة : عبدالفتاح الجبالى
الأعضاء : محمد عبدالسلام
أحمد إبراهيم محمود
مراد إبراهيم النسوقي

قسم المعلومات والإشراف الفنى

قسم المعلومات بالأهرام
رئيس القسم : أبوالمعتمد إبراهيم
الإشراف الفنى
حسين أبو زيد

باحثون مساعدون

أحمد مصطفى العملة - أماني الطرابيشي - إيمان محمود عارف - حسن عبدالفتاح - مبحر سلام - علاء سالم - غادة رجاء
المنظاري - محمد عبدالمتعال سالم - محمد نور الدين - محمود حسين جمعة - نجوى نظمي مينا - همام سيد محمد .

المحتويات

٣	• المشاركون في التقرير
٩	• مقدمة تطبيقية
٣٣	• موجز التقرير
٤٩	النظام الدولي والاقليمي
٥١	القسم الأول : التطورات الرئيسية في السياسة الدولية
٥٥	أولاً : تفكك الاتحاد السوفياتي وتداعياته الاستراتيجية
٥٧	١ - تفكك الدولة السوفيتية العوامل والعناصر
٦٤	٢ - تفكك يوغوسلافيا : الأزمة السياسية والحرب الأهلية
٧٩	ثانياً : صعود الدور الأمريكي : المظاهر والمفارقات
٧٩	١. - حرب الخليج ودلائلها
٨١	٢ - الولايات المتحدة والنظام الدولي الجديد
٨٣	٣ . المصاعبات العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة
٨٦	٤ - مفارقات الصعود الأمريكي دلخاياً : العنف الجماعي والعنصرية الجديدة
٨٧	٥ - أولويات التصحيحات
٨٩	ثالثاً : التحولات الاستراتيجية في العالم العربي
٩١	١ - الجماعة الأوروبية : الوحدة الاستقلالية
٩٦	٢ - اليابان والدور العسكري المتصاعد بدرجة
٩٨	٣ - حلف الأطلسي نحو استراتيجية جديدة
١٠٢	٤ - دورة أروجواي وبكتافية الحل الوسط
١٠٣	رابعاً : الأمم المتحدة وتسوية الصراعات الإقليمية
١٠٥	القسم الثاني : الشرق الأوسط في السياسة الدولية
١٠٦	أولاً : الأمن في الخليج من المنظور الأمريكي
١٠٦	١ - الفهم الأمريكي للترتيبات الأمنية
١٠٨	٢ - التحول الأساسي في الرؤى الأمريكية في الشرق الأوسط
١٠٨	٣ - أمن الخليج وأولويات السياسة الأمريكية بعد حرب الخليج
١١١	٤ - مرنكزات للترتيبات الأمنية بالخليج
١١٣	٥ - محاولة لتقييم الترتيبات الأمنية في الخليج
١١٤	ثانياً : التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي
١١٤	١ - الدور الأمريكي : الخصائص والأبعاد
١١٨	٢ - الاتحاد السوفيتي والتسوية .. الشريك الأسبق
١٢٠	٣ - أوروبا والتسوية : الدور الغائب
١٢١	٤ - العملية للتفاوضية - الوقائع والمشكلات وللنتائج
١٢٧	القسم الثالث : للتفاعلات العربية الإقليمية
١٢٨	أولاً : سقوط النظام الماركسي في ليبيا وأثاره الإقليمية
١٢٨	١ - وقع السقوط ونتائجه
١٢٩	٢ - الوضع الليبي والصراع في جنوب السودان
١٣١	٣ - ليبيا وتطورات جيبوتي
١٣٣	ثانياً : أمن الخليج في الإطار الاقليمي .. رؤى إيران وتركيا
١٣٣	١ - الرؤية الإيرانية
١٣٧	٢ - الرؤية التركية

١٤٠	ثالثاً : المشكلة الكردية والمجموعات التركية
١٤٠	١ - توزيعات الأكراد الجغرافية والسكانية
١٤١	٢ - أبعاد الأزمة الكردية في العراق
١٤٢	٣ - أكراد العراق وأزمة الخليج الثالثة
١٤٤	٤ - السياسات التركية والأزمة الكردية
١٤٦	رابعاً : أزمة الرهائن وأبعادها الإقليمية
١٤٧	١ - غياب دور الدولة اللبنانية
١٤٨	٢ - التنسيق السوري الإيراني
١٤٩	٣ - الغرب وأزمة الرهائن
١٤٩	٤ - ومطالبة الأمم المتحدة وملاحقتها
١٥١	٥ - دلالات إنهاء الأزمة
١٥٣	القسم الرابع : الصراع العربي الإسرائيلي
١٥٤	أولاً : قضايا الصراعات الحزبية
١٥٥	١ - الهجرة والاستيعاب كقضية حزبية
١٥٦	٢ - ملاحم السياسة الاستيطانية وتناحلتها
١٥٩	٣ - الأحزاب الإسرائيلية وميولات الاستيطان
١٦١	ثانياً : الأبعاد الداخلية والخارجية لقضية التسوية
١٦١	١ - القوى السياسية والموقف من التسوية
١٦٢	٢ - معوقات بدء التسوية
١٦٥	٣ - الموقف الإسرائيلي أثناء المفاوضات
١٦٧	ثالثاً : تطور الهجرة اليهودية
١٦٧	١ - مكان إسرائيل ويهود الشتات
١٦٨	٢ - تدفق اليهود السوفييت
١٦٩	٣ - معدلات الهجرة اليهودية في النصف الأول من العام
١٧١	٤ - عملية ستولان
١٧٢	٥ - تطور الهجرة في النصف الثاني من العام
١٧٤	رابعاً : الأبعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين
١٧٤	١ - نفقات الاستيعاب
١٧٦	٢ - ميزانية الاستيعاب
١٧٦	٣ - الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل عام ١٩٩١
١٧٧	٤ - التجارة الخارجية الإسرائيلية
١٧٩	٥ - الاستثمارات في إسرائيل
١٧٩	٦ - المساعدات الخارجية لإسرائيل
١٨٠	٧ - المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي
١٨٥	خامساً : علاقات إسرائيل وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق
١٨٦	١ - تطور العلاقات السياسية بين إسرائيل وشرق أوروبا
١٨٦	٢ - تطورات العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وشرق أوروبا
١٨٨	٣ - الميزان التجاري
١٨٨	٤ - كيف تحل إسرائيل مشاكل تجارتها ؟
١٨٩	٥ - احتمالات المستقبل
١٩١	القسم الخامس : تطورات الاقتصاد الدولي
١٩٣	أولاً : مؤشرات الأداء الاقتصادي
١٩٦	ثانياً : السياسات الاقتصادية العالمية
٢٠٠	ثالثاً : البنك الدولي وصندوق النقد
٢٠١	١ - مساندة الإصلاحات في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية
٢٠١	٢ - الحد من الائتلاف العسكري وجهود للتنمية في العالم الثالث

٢٠٢	٣ - مواصلة الاهتمام بالمشروعات ذات الجوانب البيئية
٢٠٢	٤ - الاتجاه نحو إقامة مشاركة علمية مع القطاع الخاص
٢٠٣	٥ - مواصلة تخفيف عبء المديونية العالمي
٢٠٤	ورابعا : موقف مجموعة لا ٢٤
٢٠٤	١ - التمييز في الإفراض ضد الدول النامية
٢٠٤	٢ - البنك والصندوق والقضايا غير الاقتصادية
٢٠٤	٣ - إنهاء الدول الصناعية بتبني نزعة تجارية حمائية
٢٠٥	خامسا : المجموعة الأوروبية
٢٠٦	١ - توسيع نطاق السوق الأوروبية
٢٠٦	٢ - المفاوضات التجارية مع اليابان
٢٠٧	٣ - المساعدات إلى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية
٢٠٨	ستاسا : أوبك ١٩٩١ .. أكثر عزلاً
٢٠٨	١ - اتجاهات الأسعار
٢٠٩	٢ - عدم التوازن لدخل أوبك
٢١٠	٣ - الحوار بين المنتجين والمستهلكين
٢١٢	سابعاً : العلاقة بين الشرق والغرب
٢١٤	ثامناً : الشمال والجنوب
٢١٥	١ - مجموعة لا ٧٧
٢١٥	٢ - سياسات المساعدات
٢١٦	٣ - الدين
٢١٧	القسم السادس : الأمن العربي
٢١٨	أولاً : الأبعاد العسكرية لتسوية الصراع الإسرائيلي
٢١٨	١ - تحول مسار الصراع العربي الإسرائيلي
٢٢٠	٢ - أشكال الصراع المسلح قبل بدء عملية التسوية
٢٢٣	٣ - الجوانب العسكرية للمفاوضات حول الأرض في التسوية
٢٢٦	٤ - ميزان القوة العسكرية لأطراف التسوية
٢٣٥	ثانياً : التطورات الدفاعية في دول الجوار الجغرافي
٢٣٥	١ - الموقف الاستراتيجي العام
٢٣٧	٢ - التطورات الاستراتيجية
٢٤١	٣ - دلالات التطورات الدفاعية وتمكسكها
٢٤٣	النظام الإقليمي العربي
٢٤٥	القسم الأول : التفاعلات العربية - العربية بعد أزمة الخليج
٢٤٦	أولاً : اضمحلال النظام العربي وعدم مقبولية بدائله
٢٥٤	ثانياً : قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج
٢٥٥	١ - مستقبل العراق بعد الحرب .. الموقف من سياسة الحرب وسياسة وقفها
٢٦٢	٢ - قضية أمن الخليج
٢٦٨	٣ - التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي
٢٧١	٤ - التكيف العربي مع التغيرات الدولية
٢٨٢	ثالثاً : التطور الداخلي للمجتمعات العربية : الجماعات التطوعية و دورها في التحول الديمقراطي : حالة مصر وتونس
٢٨٣	١ - مقدمة
٢٨٤	٢ - الجماعات التطوعية في إطار نظرية عربية للتحول الديمقراطي السلمي
٢٨٨	٣ - الجماعات التطوعية في مصر وتونس دراسة مقارنة لأشكالها الفاعلية
٢٩٣	القسم الثاني : الشعب والنضال الفلسطيني

أولاً : الشعب الفلسطيني .. والنظام العربي	٢٩٤
١ - الفلسطينيون في الكويت	٢٩٤
٢ - الفلسطينيون في لبنان وسوريا	٢٩٦
٣ - الانتفاضة والنظام العربي	٣٠٣
ثانياً : الوضع الفلسطيني في ظل عملية السلام	٣٠٥
١ - دوافع المشاركة الفلسطينية في عملية السلام	٣٠٥
٢ - إمكانية تحقيق مكاسب وتجنب خسائر جديدة	٣٠٦
٣ - تأثير عملية السلام على العلاقات في الساحة الفلسطينية	٣١١
٤ - قضايا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	٣١٧
القسم الثالث : الاقتصادات العربية .. تحديات العمل المصرفي العربي في الخارج	٣٢٥
أولاً : مقدمة	٣٢٦
ثانياً : أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي	٣٢٧
١ - طبيعة الأزمة	٣٢٧
٢ - الخسائر العربية من فضيحة بنك الاعتماد	٣٢٩
٣ - ردود فعل الإمارات على الأزمة	٣٣٠
ثالثاً : المصارف العربية في الخارج	٣٣١
١ - مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال	٣٣١
٢ - المصارف العربية ومقررات لجنة بال	٣٣٣
٣ - أوروبا الموحدة والتحديات أمام العمل المصرفي العربي	٣٣٥
جمهورية مصر العربية	٣٤١
القسم الأول : النظام السياسي	٣٤٣
أولاً : نظام الحكم	٣٤٤
١ - السلطة التنفيذية	٣٤٤
٢ - السلطة التشريعية	٣٥٣
٣ - السلطة القضائية	٣٧٣
ثانياً : الأحزاب والقوى السياسية	٣٧٩
١ - الحزب الوطني الديمقراطي	٣٧٩
٢ - الوفد والقوى الليبرالية	٣٨٢
٣ - التحالف والقوى الإسلامية	٣٨٦
٤ - التجمع وقوى اليسار	٣٩٨
ثالثاً : جماعات المصالح	٤٠٩
١ - جماعات رجال الأعمال	٤١٠
٢ - الغرف التجارية والصناعية	٤١١
٣ - النقابات العمالية	٤١٢
٤ - النقابات المهنية	٤١٢
٥ - الجمعيات التطوعية	٤١٨
رابعاً : اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩١	٤٢٤
١ - القضايا السياسية	٤٢٤
٢ - القضايا الاقتصادية	٤٣٠
٣ - القضايا الاجتماعية	٤٣٦
٤ - القضايا الثقافية	٤٤١
٥ - الوسط الصحفي	٤٤٣
خامساً : أحداث العنف السياسي في مصر سنة ١٩٩١	٤٤٥
القسم الثاني : السياسة الخارجية المصرية	٤٥٧

٤٥٨	أولاً : اتجاهات التطور في السياسة الخارجية المصرية
٤٥٩	١ - الأهداف والتوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية
٤٦١	٢ - التطور التتالي للجهاز الدبلوماسى المصرى
٤٦٣	ثانياً : السلوك الخارجى المصرى
٤٦٣	١ - مصر والوطن العربى
٤٦٩	٢ - مصر وإسرائيل
٤٧٢	٣ - مصر وأفريقيا
٤٧٦	٤ - مصر والعالم الثالث
٤٨١	٥ - مصر وأوروبا
٤٨٣	٦ - مصر والولايات المتحدة
٤٨٧	٧ - مصر والاتحاد السوفيتى
٤٩١	ثالثاً : قضايا رئيسية فى السياسة الخارجية المصرية
٤٩١	١ - السياسة المصرية وصلاية للتصريح
٥٠٤	٢ - العلاقات المصرية اللبينة
٥١٥	القسم الثالث : الدفاع والقوة العسكرية
٥١٦	أولاً : السياسة الدفاعية المصرية
٥١٦	١ - التطورات الهامة
٥١٦	٢ - الشروط التى روعيت عند تطبيق السياسة الدفاعية المصرية عام ١٩٩١
٥١٧	٣ - الاستراتيجية العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩١
٥١٧	٤ - الاستراتيجية العسكرية فى تأمين المصادر المائية خلال عام ١٩٩١
٥١٨	٥ - المهمة الرئيسية للقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٩١
٥١٨	٦ - موقف السياسة الدفاعية المصرية من قضايا الحد من التصحح
٥١٨	٧ - سياسة التجنيد والتعبئة للقوات المسلحة المصرية
٥١٩	٨ - أوضاع التعاون العسكرى المصرى العربى
٥١٩	٩ - سياسة الترشيد فى السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١
٥١٩	١٠ - السياسة الدفاعية المصرية ونظام الأمن العربى خلال عام ١٩٩١
٥٢١	ثانياً : سياسة التسليح المصرية
٥٢١	١ - الطابع العام
٥٢٢	٢ - تطورات التسليح
٥٢٧	٣ - توفير السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١
٥٢٩	ثالثاً : النشاط التدريبى
٥٣٠	١ - تطورات التدريب
٥٣١	٢ - ملاحظات على النشاط التدريبى فى لقوات المسلحة
٥٣٤	رابعاً : سياسة الخدمة الوطنية
٥٣٤	١ - تطور سياسة الخدمة الوطنية
٥٣٥	٢ - أنشطة القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية
٥٣٧	٣ - نظرة عامة على سياسة الخدمة الوطنية
٥٣٩	القسم الرابع : الاقتصاد القومى
٥٤١	أولاً : برنامج الإصلاح الاقتصادى
٥٤١	١ - مقدمات وضرورات الإصلاح
٥٤٤	٢ - مبادرات وإجراءات الإصلاح
٥٤٧	ثانياً : الموازنة العامة للدولة
٥٤٧	١ - عجز الموازنة العامة
٥٤٩	٢ - اتجاهات لمحاولة المالية
٥٥٢	ثالثاً : قطاع الأعمال العام

مقدمة تحليلية

الثورة الكونية
وبداية الصراع حول المجتمع العالمي
تحليل ثقافي

السيد يسين

مقدمة

لا نبالغ أدنى مبالغة لو قلنا أن الإنسانية تنتقل الآن ، عبر عملية معقدة ومركبة ، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد ، تحت تأثير الثورة الكونية . وهذه الثورة الكونية تأتي - في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهنتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية . وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه ، الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتي جذت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل^(١) . وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ، ليس في بنيتها التحتية فقط ، ولكن أيضا في أسلوب الحياة ، وأنماط التفكير ، ونوعية القيم المعالدة ، وأساليب الممارسة السياسية . ومنذ الستينيات ذاع مصطلح جديد ، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيون ، من أبرزهم : دانييل بل ، لوصف المجتمع الجديد ، وهو : المجتمع ما بعد الصناعي^(٢) . غير أنه مع مرور الزمن تبين لصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفي الذي حدث ، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحا آخر رأوا أنه أوفى بالعرض ، وأكثر دقة في التعبير ، وهو مصطلح : مجتمع المعلومات ، . وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي ، الذي أنت أجهاله المتعاقبة إلى أحداث ثورة فكرية كبرى ، في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية . فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال ، وبخاصة في مجال الأفلام الصناعية واستخدماتها الواسعة ، وخصوصا في مجال البث التلفزيوني الكوني ، الذي يحكم ألبته يتجاوز الحدود الجغرافية ، وينفذ إلى مختلف الأنظار ، التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة ، مما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل الإعلامية المتعددة على - القيم والاتجاهات والعادات ، لئلا نكون أننا بصدد تشكيل عالم جديد غير مسبوق ، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتي مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة ، تقصر كثيرا عن وصف أثر التغيرات التي يتصق مجراها كل يوم .

في ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال ، وانتقلنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، أخذ يتشكل ببطء - وإن كان بثبات - ما يمكن أن نطلق عليه ، الوعي الكوني ، ، والذي سيتجاوز في آثاره ، كل أنواع الوعي السابقة عليه كالوعي الوطني ، بكل تفرعاته من وعي اجتماعي ووعي طبقي ، والوعي القومي . سيبيرز الوعي الكوني متجاوزا كل أنماط الوعي السابقة ، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة ، تشتد في الوقت الراهن المعركة حول صياغتها ، واتجاهاتها ، ولا بد في مستقبل منظور ، أن يتعدى الإجماع العالمي عليها .

وفي ضوء ذلك كله ، نستطيع أن نفهم سر المعركة التي تدور في الوقت الراهن حول ، النظام العالمي الجديد ، ، الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية - بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية - أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية ، بالرغم من التآكل التدريجي لقوتها الاقتصادية العالمية ، كما تنبأ بذلك بول كنديس في كتابه الشهير ، صعود وسقوط القوى العظمى^(٣) ، والذي أثار جدلا أمريكيا حادا ، بين أنصاره وخصومه .

وهكذا يمكن القول أننا بصدد رصد التغيرات العميقة التي ألمحنا إليها ، لا بد أن نقف قليلا أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه . : مجتمع المعلومات الكوني .

مجتمع المعلومات الكوني :

١ . مجتمع المعلومات يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات^(٤) .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، والتي يمكن إجمالها في ثلاث :

أولها أن المعلومات غير قابلة للإستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكمية بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع ، والإستخدام العام والمشارك لها بواسطة المواطنين .

وثانيها أن قيمة المعلومات هي إستبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثها أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء) ، وتعميق العمل الذهني (من خلال إيداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) ، والتجديد في صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعي .

ويخلص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في الملامح التالية :

١ - المنفعة المعلوماتية(من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) في صورة شبكات المعلومات المختلفة ، وبهذه المعلومات ، والتي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع .

٢ - للصناعة القلادة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي .

٣ - سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديمقراطية للتشاركية ، وتعنى السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النزاع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ - سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ - ستتغير القيم الإنسانية وتحول من التركيز على الإستهلاك المادي ، إلى إشباع الإحياز المتعلق بتحقيق الأهداف ..

٦ - أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستتمثل في مرحلة تنسم بإيداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني .

وقد يبدو أن هذه الصورة التي رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكوني ، ليس في الواقع حلما ، بقدر ما هو مفهوم واقعي ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها أن الكونية GLOBALISM ستصبح هي روح الزمن في مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص في الموارد الطبيعية ، وتدمير البيئة الطبيعية ، والإفجار السكاني ، والفجوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، بإستخدام الحواسيب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأقسام الصناعية ، ستؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعقب الفهم ، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية ، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تألوفي ذا طابع لاجتماعي يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأثمان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هينة بذلك أنه يقف دونها

تحديات عظيمة ، ينبغي مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول ، ديمقراطية المعلومات ، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لا بد من توافره ، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها حماية خصوصية الأفراد ، وتعنى الحق الإنساني للفرد لدى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين . والمفهوم الثاني هو الحق في المعرفة ، وتعنى حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . وثالث بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات . وتعنى بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وينوك البيانات ، بمسر رخيص ، وفي كل مكان ، وفي أي وقت . وأخيرا تصل إلى ثروة مستويات ديمقراطية الإعلام ، وتعنى حق المواطن في الإشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثاني التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني ، هو تنمية الذكاء الكوني ، وهو يعنى القدرة للتكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه - بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلاني للفعل الإنساني لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعي . ودخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصي للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعي . وهو بذاته الذي يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذي سيتشكل من خلال الفهم الكوني المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية ، التي تشارك فيها مختلف الدول في الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثلا نموذجا لإبراز تبلور الوعي الكوني ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد في وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، تشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج المادنة . ومن هنا بحق لنا القول ، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا ، فإننا نشهد في الوقت الراهن بدايات تشكل الوعي الكوني والذي لم يبرز فقط في موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر في موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيميائية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذي كان سائدا في عصر توازن الرعب النووي . هذا الوعي الكوني الذي يتعمق كل يوم ، ليس في الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني .

كيف نفهم عملية تغيير العالم ؟

العالم يتغير تحت أبصارنا بعين ، والنظام العالمي يتحول تحولات كيفية غير مسبقة . كيف نفهم الآثار التي تنتج عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني ، وكيف نحل الصراع المحتدم في الوقت الراهن حول النظام العالمي الجديد ؟ (*)

هذا سؤال جوهري ، وهو لا يطرح مجرد قضايا منهجية مجردة يشتغل بها العلماء الاجتماعيون ، ولكنه يثير موضوعا قديما كمواطنين وبشر معنيين في العالم المعاصر ، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة ، عبر شاشات التلفزيون ، بكثافة عالية ، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق . هل تصلح المناهج السياسية والاقتصادية بمفردها لأن تقدم لنا إطارا يسمح لنا بالفهم ؟ في تقديرنا أن هذه المناهج - التي عجزت عجزا تاما عن أن تتبنا بما حدث - تنصير عن أن تكون مرشدا في فهم ما يحدث . ومن هنا قناعتنا المؤكدة في أننا بحاجة إلى تبني منهجية التحليل الثقافي لكي يساعدنا على أن نفهم ونفسر التغيرات العالمية الكبرى ، والتي ربما كان رمزها عام ١٩٨٩ ، حين سقطت الأنظمة الشمولية سقوطا مدويا ، وانفتح بالتالي باب جديد من أبواب التاريخ الإنساني .

التحليل الثقافي :

يمكن القول أن التحليلات المعاصرة للشؤون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلاد ، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعي الغربي ،

بحيث كانت أوروبا هي المقياس والمعيار في الحكم على تقدم المجتمعات ورفق الثقافات ، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن ^(١).

وهذا الوضع في حد ذاته يضع تحدياً أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يمس الحياة السياسية المعاصرة . وهذا التحدي يمكن مواجهته بالإعتماد على مفهوم ، الثقافة ، وما يستتبعه من مفاهيم تنتمي لنفس الفضاء مثل مفاهيم ، التمرکز حول السلطة ، أو ، القومية ، ، أو على مفهوم ، الأيديولوجية ، والذي يؤثر العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

فالدعوة الأمريكية مثلاً لنظام عالمي جديد ، لا يمكن - في تقديرنا - فهم دوافعها واتجاهاتها وأهدافها ، بغير تحليل ثقافي شامل ، يقوم بتفكيك خطاب الهيمنة الجديد ، في ضوء الأيديولوجية التي يصدر عنها ، والثقافة التي نبع من بين جنباتها .

ويمكن القول أن منهجية التحليل الثقافي لم تتطور إلا في العقود الأخيرة ، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المفكرين في العلم الاجتماعي الغربي ، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسي ، وهابر ماس الألماني ، وبيرتر برجر الأمريكي ، وماري دوجلاس الإنجليزية الأصل ، ويمكن أن يضاف إليهم أيضاً فريدا الفرنسي^(٢) . غير أن أهمية التحليل الثقافي لم يبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية ، ولكنها ظهرت لأن عديداً من المشكلات التي تواجه العالم الآن ، عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن سبر غورها ، وتفسير تجلياتها المتنوعة . ومن أبرزها حركات الأحياء الديني ، ومن بينها الصحوة الإسلامية التي تغلق عديداً من الدوائر الغربية ، وإنبيات القومية من جديد ، وتأثيرها المباشر على تغيير خريطة الدول ، والإهتمام العالمي بحقوق الإنسان في إطار ثقافات مختلفة ، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية ، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافي شامل .

ويشهد على أهمية التحليل للثقافي ما يتردد في الوقت الراهن من دعاوى تتعلق بإنهيار الحضارة الغربية ، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم ، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية مرافقة لنهضة اقتصادية كبرى خلقتها اليابان فلا ، وتشق الصين طريقها إليها ، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمي مرة أخرى ، من خلال الصحوة الإسلامية من جانب ، ومشكلة الجمهريات الإسلامية التي كانت جزءاً من الإتحاد السوفيتي ، والنساقات الغربية القلقة حول توجهاتها في المستقبل ، وهل ستلتحم بالعالم الإسلامي مما يشكل خطورة عظمى على المصالح الغربية ، أم سيتم استقطابها في إطار المشروع الغربي ؟

ومن ناحية أخرى ، لم يكن غريباً أن تتردد في وصف حرب الخليج أوصاف من قبيل أنها الحرب الثقافية الأولى في العصر الحديث ^(٣) ، والتي تنتج بعض الأصوات الاستراتيجية المعاصرة الأمريكية بأنها الحلقة الأولى من سلسلة الحروب الثقافية المقبلة ، والتي ستوجه - في رأي بعضهم - إلى الصدام مع الحضارة الإسلامية ، بعد انهيار الشيوعية التي كانت العدو التقليدي للغرب^(٤).

وأياً ما كان الأمر ، فيمكن القول أن التحليل الثقافي ، بالرغم من أهميته القصوى لفهم ظواهر العالم المعاصر ، إلا أنه سيخلفنا - شئنا أم لم نشأ - في عالم نظري معدل ، ما زالت تتصارع التيارات المنهجية المختلفة في رحابه . ويشهد على ذلك تعدد المداخل السائدة في الميدان ، والتي ما زال تطبيق بعضها في مرحلة التجريب والاختبار .

ويمكن القول - بإيجاز شديد - أن هذه المداخل المتعددة ، يمكن حصرها في أربعة مداخل رئيسية : المدخل الذاتي ، والمدخل البنوي ، والمدخل التعبيري ، والمدخل المؤسسي^(٥) .

المدخل الذاتي :

يركز هذا المدخل على المستندات والإتجاهات والآراء والقيم التي يمتلكها أفراد المجتمع . والنظرة للثقافة هنا تقوم على أساس أنها صياغات ذهنية يصنعها أو يتبناها الأفراد المختلفين ، وهي تمثل الحالات الذاتية للفرد ، مثل ، رؤيته للعالم ، أو مشاعر القلق التي قد تصيبه ، أو حالات الإغتراب التي قد يمر بها . ومشكلة المعنى

محورية في هذا المدخل . فالثقافة تتكون من معاني ، وهي تمثل تأويل الفرد للواقع ، وهي تعطي الفرد المعنى الذي يضمن له الإتساق في إدارته للواقع وفهمه .

المدخل البنوي :

ويركز على الأنماط والعلاقات بين عناصر الثقافة ذاتها . ومهمته هي التعرف على العلاقات المنتظمة والقواعد التي تسبغ التجانس على الثقافة وتسمها بمبهم خاص . مثل محاولة التعرف على العلاقات والقواعد التي تقوم عليها الثقافة العربية أو الثقافة الغربية على سبيل المثال . ويؤكد هذا المدخل على الحدود الرمزية للثقافة ، وفئات الخطاب التي تعرف هذه الحدود ، والآليات التي من خلالها يحافظ على الحدود أو يتم تغييرها . ولو طبقنا هذا المدخل على الثقافة العربية الإسلامية ، فقد نهتم بفكرة الحق والباطل ، أو الحلال والحرام ، أو الملوث والطاهر ، ونوعية الخطابات المتعلقة بكل قيمة من هذه القيم ، وتغير معاني هذه القيم عبر الزمن . وهذا المدخل ينظر للثقافة باعتبارها موضوعا قابلا للملاحظة . وهي بالتالي تشكل في خطابات يمكن سماعها أو قراءتها ، وقد تتجلى في حركات أو موضوعات أو أفعال أو حوادث ، يمكن رؤيتها ، وتسجيلها وتصنيفها ، وهي - على عكس المدخل الذاتي - لا تتشكل من ، ولا تعكس الحالات الذاتية للأفراد .

المدخل التعبيري :

وهو يركز على السمات التعبيرية أو الإتصالية للثقافة . ويدلا من إدراكها باعتبارها مجرد وحدة مستقلة ، فهي تترك من زاوية تفاعلها مع البناء الاجتماعي ، ليس كمظهر من مظاهر المشاعر والتجارب الفردية ، كما هو الحال في المدخل الذاتي ، وإنما كبعد تعبيري عن العلاقات الاجتماعية . فالأديولوجية مثلا ، تصور باعتبارها نسقا من الرموز تحدد كيف يمكن تنظيم العلاقات الاجتماعية . في الأديولوجية الإسلامية مثلا يحتل الحجاب مكانة هامة كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة ، وكذلك منع الاختلاط ، وبطريقة عامة فالثقافة هنا تعرف باعتبارها البعد الرمزي - التعبيري للبناء الاجتماعي . وهي تقوم بتوصيل المعلومات للأفراد عن الإلتزامات الملزمة أخلاقيا ، وهي بدورها تتأثر ببنية هذه الإلتزامات .

إن المدخل التعبيري لا يركز على المعلومات التي يتم نقلها للأفراد مباشرة ، بقدر تركيزه على الرسائل messages التي قد تكون مضمرة في الطرق التي تنظم بها الحياة الاجتماعية ، وفي اختيار كلمات الخطاب (يمكن الرجوع هنا مرة أخرى إلى حالة الخطاب الإسلامي المعاصر في مجال حركات الإسلام الإحتجاجي السائدة في كثير من البلاد العربية الآن) .

المدخل للمؤسسي :

وينظر هذا المدخل للثقافة باعتبارها تشكل من فاعلين Actors ومنظمات تتطلب موارد ، وتؤثر بالتالي في توزيع هذه الموارد . ويتم التركيز هنا على الحقيقة التي مؤداها أن الثقافة لا يتم إنتاجها فقط ، أو يتم تدعيمها ببساطة من خلال إضفاء التعبيرية أو الدرامية على الإلتزامات الأخلاقية ، ولكنها بدلا من ذلك تنتج بواسطة فاعلين لهم قدرات خاصة ، ويتم استمرارها من خلال منظمات تعبئ الموارد من أجل طقوسية وتقنين ونقل المنتجات الثقافية . (يرجع هنا إلى مثال المؤسسات الإسلامية التي تنتج المواد الثقافية - بالمعنى الواسع للكلمة - وتبيعها بأسعار رخيصة ، كالزنى الإسلامي للسراة ، والكتب الإسلامية ، وشرائط الكاسيت) وهذه المنظمات - أيا كان نوعها - عادة ما تنتمي لعلاقات مع الدولة وغيرها من مصادر القوة ، وقد تتحدى الدولة أحيانا ، كما هو الحال بالنسبة لحركات الإسلام الإحتجاجي ومنظماتها .

ولكن نبرز - بشكل مركز - الفروق بين المداخل الأربعة ، يمكن أن نأخذ مثلا العلم باعتباره أحد عناصر الثقافة البارزة . فإذا ركزنا أساسا على القيم العظمية ، أو كيف تتأثر روى العالم لدى الأفراد بمعتقداتهم حول العلم ، فإن بحثنا يقع داخل إطار المدخل الذاتي .

ومن ناحية أخرى ، إذا اهتمنا بأنماط الخطابات بين العلماء ، التي تحافظ على حدود تخصصاتهم العلمية ، أو تلك التي تتعلق بتقييم النتائج الصحيحة أو الشاذة ، فإن بحثنا يقع داخل المنخل المؤسسي . أما إذا اهتمنا بالطرق التي يحاول بها الأكاديميين إضفاء التعبيرية أو الدرامية على قيم العقلانية أو الحداثة ، فإن بحثنا يقع داخل المنخل التعبيري . وعلى عكس ذلك كله ، فالمنخل المؤسسي ينظر للعلم باعتباره أحد عناصر الثقافة ، ليس باعتباره مجموعة أفكار ، بل قدر ما هو نتاج لتركيبية كاملة من العلماء والمنظمات العلمية ، ومصادر التمويل وشبكات الإتصال التي تدخل في صميم عملية إنتاج هذه الأفكار .

في ضوء هذا العرض الوجيز لمجتمع المعلومات الكوني الذي يعبر بشكل عام عن إتجاه تطور المجتمع الإنساني في الوقت الراهن ، وللتحليل الثقافي باعتباره المنهجية الملائمة لدراسة وتحليل وتفسير التغيرات الكبرى التي حدثت في العالم ، يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه منذ البداية الثورة الكونية ، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب في الأوضاع العالمية ، ليست ثورة وحيدة البعد ، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب في الواقع . فهي أولا ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ، ويمكن تلخيصها في عبارة واحدة ، هي أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية ، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء ، وهي ثانيا ثورة في القيم ، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية ، وهي ثالثا وأخيرا ثورة معرفية تنطوي على الانتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة .

أولا : الثورة السياسية

ليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية ، في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية^(١١) . والديمقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر ، وطبقت جزئيا وفي عدد صغير من الأنظمة ، ظهرت وكأنه قد تم اغتيالها في القرن العشرين . فلقد ظهرت النازية والفاشية ، وهي مذاهب سياسية وممارسة في نفس الوقت قضت على النظم والممارسات الديمقراطية ، كما أن الشيوعية التي قامت على أسسها نظم شمولية أدت أيضا إلى الأضعاف الشديد للتأثير الديمقراطي في العالم .

غير أنه ، فجأة ، وحوالي منتصف الثمانينات ، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية ، في مجال الأفكار وفي مجال الوقائع على السواء ، في سياق الحساسيات الشعبية ، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين .

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة : كيف ولماذا حدث التغيير ؟ وهل مقدر له الدوام ، وهل سيباح له أن يعيق تيار الديمقراطية في العالم ؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة ، وهل يستطيع بجديته ونزاهة ، أم أن الديمقراطية ترتكز على أفكار غامضة ، غير متماسكة وزائلة ، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية في حبال عبودية من نوع جديد ؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون ، وهم يحرصون اتساع نطاق الديمقراطية في العالم ، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية ، والتي كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية ، وتحررت منها تماما ، ولكن أيضا في بلاد العالم الثالث ، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة^(١٢) . ومن بين القضايا الهامة التي تثار في هذا الصدد : هل يمكن تصدير الديمقراطية ؟ أن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتقدون - تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية - أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب ، بلعمون في خطأ جسيم . ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة

للمدكرراطية تتمم بالناسق الداخلي ، ويمكن بالنالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي وفي أي مرحلة تاريخية . نلك أن الديمقراطية - كما نشأت تاريخيا في المجتمعات الغربية - تأثرت في نشأتها وممارستها تأثرا شديدا بالتاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر ظهرت فيه . فالديمكرراطية الإنجليزية - على سبيل المثال - تختلف اختلافات جوهرية عن الديمقراطية الفرنسية ، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديمقراطية الأمريكية .

ولذلك إذا اتفقا على أنه هناك مثال ديمقراطي ينهض على مجموعة من القيم ، أهمها سيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية الفكر ، وحرية التعبير وحرية التفكير ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية ، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب ، وتداول السلطة فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم ، سيختلف تطبيقه من قطر إلى آخر ، وضعا في الإعتبار التاريخ الاجتماعي ، والثقافة السياسية ، ونوعية الطبقات الاجتماعية ، واتجاهات النخبة السياسية .

ومن ثم نحتاج - في العالم الثالث بشكل عام ، وفي الوطن العربي بوجه خاص - ونحن ما زلنا نمر الآن في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية ، إلى أن نفكر في النموذج الديمقراطي الذي علينا أن نتبناه ، والذي يتلق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي . وليس معنى نلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من تخلف ، أو الإستمالة إلى حالة الركود السائدة ، التي هي من خلق النظم السلطوية ، التي جمدت المجتمع المعنوي العربي بمؤسساته المختلفة . ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعي لصياغة نموذج ديمقراطي يستجيب إلى أقصى حد ممكن ، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة في إتخاذ القرار على كافة المستويات .

ونجد في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين : اتجاه الأنظمة السياسية العربية ، واتجاه المثقفين العرب ، الممثلين للنويات السياسية المختلفة . أما اتجاه الأنظمة العربية - على وجه الإجمال - فهو الإنتقال من السلطوية إلى التعددية المفقودة ، وبخطى ويدة ومتسرعة . وتساوق في هذا السياق حجج شتى ، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي ، كما نعرفه هذه الأنظمة ، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي ، والاستقرار السياسي .

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب - على وجه الإجمال أيضا - يميل إلى توسيع الدائرة ، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أي حدود ، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود ، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة ، وتتشأ مؤسسات المجتمع المعنوي بغير تعقيدات بيروقراطية .

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الوقت الراهن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة ، مع أهمية هذا الصراع ، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المعنوي ذاته ، بين رؤيتين متناقضتين : رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة ، تريد إلغاء الدولة العربية العثمانية ، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية ، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية ، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية بكل تقريعاتها ، والتي تؤمن بفصل الدين عن الدولة ، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنين الدستوري والقانوني ، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، كل نلك في إطار التعددية السياسية ، والتي لا ينبغي أن تفرض عليها قيود .

وقد أثارت أحداث الجزائر الأخيرة خلافا شتى بين المثقفين والمفكرين العرب ، حول خطأ أو صواب الإجراءات التي اتخذها النظام الجزائري بعد الجولة الأولى من الإنتخابات ، التي فازت فيها جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة .

وذهب رأي إلى أنه في مجال الديمقراطية ، ينبغي التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية . وفي ضوء نلك يصل هذا الرأي إلى نتيجة محددة ، هي أن ما حدث في الجزائر ، كان ممارسة لإجراءات الديمقراطية ، تمثلت في إجراء انتخابات عامة ، في غيبة إعمال حقوق القيم الديمقراطية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية . فإذا جاء تيار سياسي من خلال إجراءات ديمقراطية ، سبق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية ، وأنه إذا استلم الحكم ، فإنه سيقتل التعددية ، بما يعني إنشاء نظام سياسي شمولي ديني ، محل نظام سلطوي علماني ، فإن إتاحة الفرصة له لكي ينفذ مخططه يعد في ذاته مخالفة واضحة للقيم الديمقراطية .

غير أن هذا الرأي لو أخذناه على علاته ، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة ، مفادها أنه بغير ترسيخ القيم الديمقراطية فإن الإجراءات الديمقراطية ، والتي تتمثل أساسا في الانتخابات العامة ، تصبح عبثا لا معنى له ، وأخطر من هذا ، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى اللوراء في مجال الممارسة الديمقراطية . كيف الخروج إذن من هذه المشكلة ؟

في تصورنا أنه في مرحلة الإنتقال من السلطوية إلى التعددية ، لا بد من إجراء حوار وطني واسع ومسئول ، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية ، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديمقراطية ، وينص على تراضى كافة الأطراف بالإحتكام ، ليس فقط لإجراءات الديمقراطية ، وإنما لقيمتها أيضا . غير أن هذا الميثاق لكي يطبق بصورة واقعية ، ينبغي أن يتضمن من الآليات ، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية ، إذا ما أتيح لتقار سياسي معين أن يحصل على أغلبية في الإنتخابات . ويمكن التفكير في هذا الصدد ، في إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التي تراقب العملية الديمقراطية ، وتمنع الخروج على قواعدها ، بل أن الجيش نفسه ، والذي هو - بحسب التعريف - بحمي الشرعية الدستورية ، يمكن أن يكون له دور في هذا الصدد ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة ، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل في الحياة السياسية .

بعبارة مختصرة نحتاج في الوطن العربي إلى إبداع فكرة لصياغة نموذج ديمقراطي صالح للتطبيق ، لا يكون نقلا آليا لنواقد الديمقراطية الغربية من ناحية ، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد . نموذج ديمقراطي يتجه إلى المستقبل ، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة ، حتى تضمن أوسع مشاركة جماهيرية في عملية اتخاذ القرار .

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة ، هو التحول من الشمولية إلى الديمقراطية ، غير أن الشق الثاني الذي لا يقل عن أهمية ، هو الإنتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء في العلاقات الدولية^(١٧) .

ولسنا في حالة إلى أن نغض في التفهيرات الصعبة التي لحقت بالنظام الدولي ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط العالم الثنائي القطبي ، بكل ما يتضمنه من صراعات إيديولوجية ، ومعارك سياسية ، وتوترات للوقي . غير أن النتيجة البارزة لكل هذه التطورات ، في بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسي المهيمن على السياسة العالمية في الوقت الراهن . وفي ظل هذه التطورات الخطيرة ، وفي سياق حرب الخليج ، أعلن الرئيس بوش قيام النظام العالمي الجديد ، وأعتبر الممارسة الأمريكية في الحرب ، التطبيق الأمثل لقواعد واتجاهات ومعايير هذا النظام .

ومن سوء الحظ ، إن الدعوة الأيديولوجية الأمريكية الصارخة لهذا النظام العالمي الجديد ، والتي صاحبت حرب الخليج ، أخفقت حقيقة ثقافية واجتماعية بالغة الأهمية ، هي أنه في العقود الأخيرة بدأ يتخلق مجتمع عالمي جديد ، بتأثير تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية في البلاد الصناعية الغربية المتقدمة بالإضافة إلى التفهيرات الكبرى التي كانت تحدث بهدوء وعسق داخل بنية المجتمعات الاشتراكية ، وكذلك التحولات البنائية في مجتمعات العالم الثالث .

وقد أدى ذلك إلى نشوء جدل - على الصعيد العالمي - حول النظام العالمي الجديد : اتجاهاته ، ومبادئه ، وآلياته ، وأهم من هذا مخاطرة ، وغيبته في هذا الجدل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالتفهرات التكنولوجية الكبرى ، والتفهرات الثقافية التي لحقت بآساق القيم في العالم ، وبرز صور جديدة من المشاركة السياسية .

ولعل سبب ذلك كله ، الخطاب الذي أعلن من خلاله الرئيس بوش قيام النظام العالمي الجديد ، والذي تضمن نوعا من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية ، ودعوته إلى تسديد نسق من القيم ، تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تكنولوجيا الإتصال . وهذا النسق القيمي يمكن في الواقع أن يتم الإلتحاق على كثير من مبادئه ومن أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان غير أن بعض المبادئ الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هي الطريق الأمثل لتطور البشرية ، وخصوصا الرأسمالية كما هي في المفهوم الأمريكي ، قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن . وأهم من ذلك أن انتداب الولايات المتحدة

الأمريكية نفسها ، باعتبارها هي صاحبة الدعوة للنظام العالمي الجديد ، والقادرة على فرضه وحمايته ، مسألة خلافية ، وخصوصا في ظل سياق دولي تطمح فيه قوى كبرى مثل اليابان وألمانيا والصين ، إلى أن تلعب دورا أساسيا في النظام العالمي في الحقبة القادمة . أما فيما يتعلق بمصر المعلومات وثورة الاتصال فقد كان الرئيس بوش في الواقع يرد على مطالب الجنوب بصدد إنشاء نظام اعلامى عالمى جديد ، ويدعو إلى صيغة أكثر محافظة فيما يتعلق بالإعلام من أجل الإنسانية .

ويشهد على ما نكرناه خطاب الرئيس بوش نفسه الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩ (١١) .

فقد جاء فيه في معرض تصفية الحسابات التاريخية التى تحدثنا عنها ، ... لن نركز اليوم على تنافس الدول العظمى ، ذلك التنافس الذى ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى . بدلا من ذلك سأحدث عن تحديات بناء السلام والإزدهار فى عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ . لقد اجتذبت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة ، وعطلت نزاعات قديمة وأخمدت تنافسات أثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة . بعد أن بدأت الشيوعية تتحلل ، تبرعت من جديد تلك الأحقاد القديمة ، وبدأ الناس الذين حرموا من ماضيهم لسنوات ، فى البحث عن هوية لهم ، وكان ذلك يحدث فى الغالب عبر وسائل سلمية بناءة ، رغم أن ذلك يحدث فى أحيان أخرى ، عبر صراعات تسيل فيها الدماء ..

وفى سياق دعوته لتسييد نسق القيم الرأسمالى قرر الرئيس بوش : « .. من جهة أخرى تعلم العالم أن السوق الحرة توفر مستويات من الإزدهار والنمو تعجز المخططة مركزيا عن توفيرها . وحتى أكثر التلويحات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية ، تشير إلى أن الاقتصادات دول العالم الحر تمت بعمل بلغ ضلعي نمو الاقتصادات الدول الشيوعية سابقا .. وأضاف « .. نسمع هنا فى هذه القاعة أحاديث عن مشاكل الشمال والجنوب غير أن التجارة الحرة المفتوحة ، بما فى ذلك حرية الوصول التى لا يعوقها عائق إلى الأسواق والقرى ، توفر للدول النامية الوسائل والإكتفاء الذاتى والكرامة الاقتصادية » .

وكرر الرئيس بوش بصدد ثورة المعلومات والإعلام ، أن ثورة المعلومات أدت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل المعروضين بالقوة لقد غلبت التكنولوجيا فى العديد من أنحاء العالم على الطغيان مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرر » .

ويحدث فى نهاية الخطاب عن الدور الأمريكى فيلبر : « وأخيرا ، لعلكم تتعاونون عن دور أمريكا فى العالم الجديد الذى وصفته . دعوتى تؤكد لكم أن الولايات المتحدة لا تنوى التضال من أجل سلام يتحقق وفقا للتصور الأمريكى إلا أننا نرى أن نبهى عاملين وإن تكلهف وتنسحب وتنزل . إننا نسلم صداقة وقيادة ، ونسعى باختصار إلى سلام عالمى قائم على المسئوليات والتطلعات المشتركة » .

غير أنه وبالرغم من تأكيد الرئيس بوش على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض تصورها على العالم ، وإن كانت ستقدم لقيانه بصريح عباراته ، إلا أن الرسالة أكرتها دول الجنوب بمعناها الحقيقي ، المستتر وراء الصياغات الدبلوماسية ، وهى أن النظام العالمى الجديد ، يمكن أن يكون صورة جديدة من صور الهيمنة ، مما سيؤدى إلى مزيد من تبعية الجنوب للشمال ، وإخضاعه سياسيا بل وعسكريا لتوجهيات الولايات المتحدة الأمريكية . ويدعم هذه المخاوف أمثلة بارزة من أزواجية المعايير . ففي الوقت الذى مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القوة المسلحة للفتنة بأحدث تكنولوجيا السلاح ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت ، فإنه لوحظت معاملة مختلفة لإسرائيل الراضية للسلام ، والتي تتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعددة ، والتي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والتي لا يمكن التصرف بها . كل ذلك بالإضافة إلى تطبيق التفاضل لمعايير حقوق الإنسان ، حيث يتم التركيز على مخالفتها فى الدول التى تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى يتم تجاهل خرقها فى دول أخرى لا ترى السياسة الأمريكية - وفقا لتقديرها لمصالحها - ضرورة أو مصلحة فى إدانتها . وقد عبرت دول الجنوب عن اتجاهاتها ومطالبها فى مواجهة النظام العالمى الجديد من خلال اعلان ، لكارا ، الصادر عن حركة البلدان غير المتحيزة والتصادرة فى السابع من شهر سبتمبر ١٩٩١ والذي يحمل عنوان « عالم يتحول من انحصار المواجهة إلى تنامى التعاون » (١٢) الذى ورد فى البند الثانى عشر من البيان هذه الفقرة ذات الدلالة :

، إن حركة عدم الإحياز تحبى وتؤازر المطالبة بالديموقراطية وبإشاعة التعددية السياسية . فنحن نشهد اهتماماً متزايداً بحقوق الإنسان فى العالم كله . وقد أينا على أنفسنا أن نحترم هذه الحقوق . إلا أننا نؤكد من جديد أنها يمكن أن تصان على نحو أكمل فى مناخ من العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وهكذا أكدت دول عدم الإحياز على أن حد الديموقراطية الحقيقى هو العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدث تغير جوهري فى شروط التبادل الاقتصادى فى النظام العالمى ، وهى الدعوة القديمة للجنوب ، إلى إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والتي تعثرت ، ثم تجمدت ، نتيجة مقاومة ورفض الدول الصناعية الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية أخرى أبرزت دول عدم الإحياز رفضها لإفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة توجهات النظام العالمى الجديد وفرضها بالقوة ، فى البند الخامس عشر من بيان أكرّا حيث قرر البيان :

« وفى هذا السياق ، يعين على حركة عدم الإحياز التى تمثل أغلبية دول العالم ، وأغلبية شعوبها ، أن تضطلع بدور أكثر أهمية وفاعلية فى تشكيل للنظام الدولى الجديد ، إذا ما أريد لهذا النظام أن يتمتع بالشرعية أو القبول . »

وبالرغم من أن الرئيس بوش لم يطلب فى تحليل البعد الإعلامى ، إلا أن عددا من الملاحظين والخصاليين الأمريكين - على ما يرى د . مصطفى المصمودى فى بحث هام له غير منشور عن البعد الإعلامى للنظام العالمى الجديد - يرون أن الملاحظة التى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان « الإعلام فى خدمة الإنسانية ، فى أوساط ديسمبر ١٩٩٠ ، تتماشى تماماً مع رأى الرئيس الأمريكى ، ويمكن اعتبارها امتداداً طبيعياً للفكرة التى خص بها موضوع تدقيق المعلومات وتطور تكنولوجيا الإتصال ، فى الخطاب الذى قمنا بتحليله .

والخلاصة أن هذا البيان الخاص بالإعلام فى خدمة الإنسانية هو - فى رأى المصمودى -^(١٧) الرد على دعوة الجنوب لإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، لأنه يتضمن تخفيفاً من حدة لهجة هذه الدعوة ، ورفضاً لبعض توجهاتها التى كانت تهدف أساساً إلى التوازن فى الإعلام العالمى لصالح دول الجنوب .

ومجمل القول إن الثورة السياسية التى تجرى فى العالم الآن ، والتي تنور حول محور الديموقراطية تحمل فى طياتها صراعات بالغة الحدة والضراوة بين النظم السياسية السلطوية وتيارات المعارضة من ناحية ، وبين التيارات الإيديولوجية المتصارعة داخل كل مجتمع مدنى من ناحية أخرى . أما للنظام العالمى الجديد الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بدأت بوادر التحفظات التى أبغتها إزاء صياغته وتوجهاته بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا ، أما دول الجنوب فقد أحست مبكرة فى الواقع باحتماالات الأخطار التى يمكن أن تلحق مصالحتها الأساسية من جراء تطبيقه ، ومن هنا الأهمية الكبرى لبيان أكرّا فى بلورة وعى نقدى إزاءه . وهو يمثل دعوة جادة ليس فقط لدراسته وتحليله ، وإنما فى المطالبة بأن يكون لها دور فى صياغته ، حتى يصبح نظاماً عالمياً جديداً ، يقوم على المشاركة وليس على الهيمنة ، وعلى الرضاء وليس على الفرض بالقوة .

ثانياً : الثورة القيمية

هناك إتفاق بين الباحثين على أنه حدثت فى بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة « ثورة هائلة » فى القيم . لو استخفنا تعبير الباحث الأمريكى البارز أتلهارت . وهذه الثورة لها شقان : الأول يتعلق بالإنتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية . والثانى يتعلق بالتحول الجوهري فى العلاقة بين النخب السياسية والجماهير ، من صياغة النخب لإجهاات الجماهير وتعيينها سياسياً لتحقيق الأهداف السياسية التى ترسم لها ، إلى تحدى الجماهير للنخب السياسية ، من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية ، والتدخل فى عملية صنع القرار .

لقد أدت هذه الثورة التي يطلق عليها التجلهات في كتابه الذي صدر حديثاً ، التحول الثقافي ،^(١٧) إلى تغيير جوهري ليس فقط في ، أجنحة ، الموضوعات السياسية التي يدور حولها الجدل السياسي بين الحكومة والمعارضة وفي فترة الانتخابات الدورية ، ولكن في بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت على أسلوب الحياة في المجتمعات الغربية المتقدمة . ومن هنا ظهرت قائمة بموضوعات جديدة من أهمها نوعية الحياة ، وحماية البيئة ، وظهور تيارات ثقافية تدعو للإحياء الديني .

ويعتبر بعض الباحثين أن هذا التغيير في الاتجاهات والقيم في المجتمعات الغربية ، يرد أساساً إلى آثار الثورة العلمية والتكنولوجية ، التي مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، مما سمح لها أن تولى بصرها تجاه الجوانب المعنوية في الحياة . أصبح البحث عن المعنى ، هاجساً أساسياً للجماهير عريضة في هذه المجتمعات ، وما نمنا انتقلنا من الإشباع المادي ، إلى مجال الإشباع الروحي ، فلا بد أن يؤدي ذلك إلى حركة إحياء دينية ، برزت معالمها في كثير من هذه المجتمعات المتقدمة . وهذه الحركة يفسرها بعض علماء الاجتماع مثل دانييل بل الأمريكي ، بأنها ترد إلى أن الحداثة وصلت إلى منتهاها ، بمعنى أنها وصلت إلى نهاية الشوط التاريخي ، ولم تتحقق السعادة للبشر ، بالرغم من شحوب السلع وتوافرها في مجتمعات الاستهلاك ، وتحت تأثير ثقافة تحض الفرد أساساً على الاستهلاك الدائم ، حتى أصبح ذلك غاية في حد ذاته . وقد أدى ذلك إلى شحوب الإغتراب في المجتمعات ، مما أدى في النهاية ، إلى ، عودة المقدس ، إلى الحياة مرة أخرى ، إذا استعرنا عنوان مقالة شهيرة لدانيل بل نشرها في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع .

وإذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد انتقلت من مرحلة القيم المادية بعد أن أشعبت إلى مرحلة القيم ما بعد المادية ، إلا أنه في مجتمعات العالم الإشتراكي والعالم الثالث ، فإنها تمر أيضاً بنفس المرحلة ، وإنما لأسباب مختلفة تماماً . فقد تبين في هذه المجتمعات أن مقايضة الديمقراطية بإشباع الحاجات الأساسية المادية ، أدى في التحول الأخير ، إلى اللبس في إشباع هذه الحاجات ، في ظل القهر المعمم ، والحرمان من الديمقراطية . في المجتمعات الإشتراكية - وحالة الاتحاد السوفيتي تعد نموذجية - أصبح الحصول على السلع الأساسية يمثل مطلباً بالغ الصعوبة للجماهير العريضة ، وتسود أوضاع مشابهة في مجتمعات العالم الثالث ، نتيجة لتذبذب السياسات الاقتصادية وجمود التخطيط المركزي ، ومحاولة قهر الطبيعة الإنسانية ، والقضاء على الحافز الفردي ، والاعتماد على الدولة في كل شيء لسد الحاجات الأساسية ، مما أدى إلى نقص الإنتاجية ، وتعاظم الديون ، والتضخم ، والإخفاض المستمر لمستوى المعيشة ، والانهيار في نوعية الحياة .

وهكذا يمكن القول أن التحول الثقافي الذي لحق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد لحق أيضاً - وإن كان لأسباب أخرى - المجتمعات الإشتراكية ومجتمعات العالم الثالث . بحيث يمكن القول - بدون مبالغة - أن هناك بوادر تخلق وعي كوني أصبحت مكوناته لا تفصل بين القيم المادية والقيم المعنوية ، ولا تعزل المادة عن الروح ، ولا ترى تناقضاً بين العلمانية والإحياء الديني .

ثالثاً : الثورة المعرفية

إذا كنا نحننا عن الثورة الهائلة ، التي حدثت في مجال القيم والاتجاهات لدى الجماهير في مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، فيمكننا أن نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية . ورغم أهميتها ، إلا أن المعارك الفكرية التي تنطوي عليها ، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير ، لأنها - أساساً - تدور بين النخب الفكرية في مختلف الأنظار . بعبارة أخرى ما زال الحوار الفكري محصوراً في الدوائر الأكاديمية والفكرية .

وأياً ما كان الأمر ، فإن هذه الثورة المعرفية يمكن - في تقديرنا - أن تلخص في عبارة واحدة : الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة .

ونعني بذلك على وجه التحديد ، أن مشروع الحداثة الغربي الذي بدأ أساساً عصر التنوير الأوروبي - على

ما يرى بعض الباحثين - قد انتهى ، وأتينا ننقل الآن إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية هي مرحلة ما بعد الحداثة . ومشروع الحداثة الغربي قام على أساس عدة عمد رئيسية ، أهمها على الإطلاق الفردية والعقلانية . والإيمان بفكرة التقدم الإنساني المطرد ، والحمية في التاريخ وفي الطبيعة^(١٨) .

و قد أسهم في صك مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين الطليعيين ، في مجال النقد الأدبي والصناعة والفلسفة وعلم الاجتماع . ومن بينهم الناقد الأمريكي المصوري الأصل إيهاب حصن ، الذي يجمع المؤرخون لحركة ما بعد الحداثة ، على أنه أحد الرواد المعتمدين في هذا المجال ، وقد جمع إيهاب حصن إسهاماته المتعددة عبر عشرين عاما في كتاب جامع نشره عام ١٩٨٧ بعنوان « التحول ما بعد الحداثي : مقالات في نظرية وثقافة ما بعد الحداثة^(١٩) » .

غير أن المؤلف البارز الذي أصدر ، الماتيفستو ، الخاص بما بعد الحداثة والذي نعي خبر موت عصر الحداثة هو الفيلسوف الفرنسي ليوتار في كتابه الشهير « الظرف ما بعد الحداثي : تقرير عن المعرفة » ، والذي نشره بالفرنسية عام ١٩٧٩ ، ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد ذلك^(٢٠) . وقد قرر ليوتار في هذا الكتاب أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية ، هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم ، ويقصد به أساسا الإيمان الفكرية المغلفة التي تنسج بالجمود ، والتي تزعم قدرتها على التفسير التلوي للجموع ، ومن أمثلتها البارزة الأيديولوجيات ، وربما كانت الماركسية - في رأيه - هي الحالة النموذجية . ومن ناحية أخرى سلطت فكرة الحتمية سواء في العلوم الطبيعية - كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة - أو في التاريخ الإنساني - فليست هناك - كما أثبتت الأحداث - حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة ، على العكس - كما تدعو إلى ذلك حركة ما بعد الحداثة - التاريخ الإنساني مفتوح على احتمالات متعددة ، ومن هنا رفض فكرة « التقدم » الكلاسيكية التي كانت تصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطي صاعد من الأدنى إلى الأعلى . على أهم ترمي حركة ما بعد الحداثة ، أنه ليس هناك دليل على ذلك ، فالتاريخ الإنساني قد يتقدم ولكنه قد يتراجع ، ويتضرب لذلك مثلا على عجز فكرة التقدم ، بالحرب العالمية الأولى التي كانت بربرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، ثم ظهور النازية والفاشية ، واشتعال الحرب العالمية الثانية بكل ما تطوت عليه من فظائع وجرائم وحشية وخسائر مادية وبشرية .

ويضيف المجال عن الإفراصة في الجدل العنيف الذي يدور في الوقت الراهن حول حركة ما بعد الحداثة . غير أنه يمكن الإشارة الموجزة إلى أن أولى المعارك دارت بين ليوتار وهابرماس والفيلسوف الألماني الشهير وريث تقاليد المدرسة النقدية (الشهيرة بمدرسة فرانكفورت والتي كان أعلاها أودون وهور كهيماز وماركوز وإبريك فروم) . فقد نشر هابرماس مقالة شهيرة بعنوان « مشروع الحداثة لم يكتمل بعد » . وهو يريد بذلك أن ينسف الفكرة المحورية لحركة ما بعد الحداثة ، والتي تزعم نهاية عصر الحداثة . ومن ناحية أخرى فهناك نقاد ماركسيون جدد يقفون موقفا نقديا عنيفا من هذه الحركة ، ومن أبرزهم ثلاثة : الناقد الأدبي الأمريكي الشهير فريدريك جيمسون ، والناقد الأدبي الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد ، والناقد الإنجليزي المعروف تيري إيجلتون . وقد صاغ جيمسون نقده العنيف لحركة ما بعد الحداثة في كتاب ظهر حديثا بعنوان « ما بعد الحداثة : أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة » .

وهو يقصد بذلك أن هذه الأفكار التي تدعو لها حركة ما بعد الحداثة ، أشبه ما تكون ببنية فوالية - لو استخدمنا المصطلح الماركسي - التي تقوم على بنية تحتية هي علاقات الإنتاج الرأسمالية الإحتكارية . وأن رؤيتها الحتمية للحياة ، ليست إلا تعبيرا عن الإفلاس السياسي والثقافي والاقتصادي للرأسمالية المعاصرة .

لقد مرت حركة « ما بعد الحداثة » في عديد من الأطوار . فقد ظهرت أولا في مجال العمارة ، ثم انتقلت إلى النقد الأدبي ، ثم إلى الفلسفة ، غير أن التطور البالغ الأهمية لها ، هي أنها انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية ، وظهرت تطبيقات هامة لأفكارها في علم السياسة^(٢١) وعلم الاجتماع^(٢٢) وبدأت تظهر مساهمات نظرية ومنهجية ، بل ودراسات تطبيقية تستوحي المبادئ الأساسية والقواعد المنهجية للحركة ، مما يدفعنا إلى ضرورة الإهتمام بالتأصيل النظري النقدي لها .

إن ، حركة ما بعد الحداثة ، أشبه ما تكون بفعل رمزي بارز ، يشير إلى سقوط النماذج النظرية التي سادت الفكر والعلم الاجتماعي في القرن العشرين ، لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمسيره . وجاءت

أحداث الإتهار السريع المروع للإتحاد السوفيتي . لكي تؤكد عجز هذه النماذج عن الوصف والتفسير والتنبؤ . وهناك احساس عام يسود بين الباحثين في الوقت الراهن على أن العالم يسوده التقيد وعدم التأكد . وليس هناك اليوم مفكر يدعي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة . ضاع زمن اليقين ، ودخلنا في عالم الشك العميق ، ليس فقط في النظريات الجاهزة ، بل حتى في البديهيات والمسلّمات . ومن هنا لا بد أن نلتفت في الوطن العربي إلى حركة التفكير التي تأخذ طريقها بعين الآن في صميم النظرية الغربية الاقتصادية والمياسية والاجتماعية ، والتي تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظري في النماذج الأساسية ، وفي المناهج وأدوات البحث ، تمهيدا لصياغة نظريات جديدة ، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد^(٢٢) .

وإذا أردنا أن نشير إشارة موجزة إلى المبادئ الأساسية التي تدعو لها حركة ما بعد الحداثة ، بعد نقدها العنيف لمبادئ الحداثة ، فيمكننا أن نوجزها في ستة مبادئ رئيسية ، لها آثار عميقة على النظرية ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ويشهد على ذلك الخلافات العميقة التي تدور حولها في الوقت الراهن .

١ - سمت حركة ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة الفكرية القاهرة للاتساق الفكرية الكبرى المغلفة ، والتي عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات ، على أساس أنها في زعمها تقديم تفسير كلي للظواهر ، قد أنفت حقيقة التنوع الإنساني ، وإنطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها . ومن هنا لم تنفع الحركة بمجرد إعلان سقوط هذه الاتساق الفكرية المغلفة ، بل أنها انطلقت - في دراستها لثلاثية المؤلف والقارئ - إلى إعلان يبدو مستغرا للكثيرين ، وهو أن المؤلف قد مات ! وتعضى الحركة بموت المؤلف ، إنه - وعلى مبادئ حركة الحداثة - نحن لا ينبغي تأريخ حياة المؤلف أو المفكر أو ميوله الفكرية أو اتجاهاته السياسية ، أو العصر الذي عاش فيه ، ذلك أن دوره ينتهي بكتابة النص ، والعيب يقع بعد ذلك على القارئ ، والذي من خلال تأويل النص فيه المعاني التي قصدها ، ولا تلبث من كتابته ، النص يصبح ملكا للقارئ . بل أن النص نفسه ، فيما ترى حركة ما بعد الحداثة لا يكتبه في العادة مؤلف واحد ، ذلك أن أي نص هو عملية تفاعل بين نصوص متعددة يستشهد بها أو يستحضرها المؤلف ، بكل ما تترتب عليه كلمة التفاعل من نفى لبعض النصوص ، أو المزوجة بينها ، أو إزاحتها ، وهي الظاهرة التي يطلق عليها التناص Inter-textuality وبالإضافة إلى ذلك تهتم حركة ما بعد الحداثة بالعوامل التي تحدد عملية القراءة ذاتها ، وهي التي شغلت ما يسمى علم اجتماع القراءة ، بالإضافة إلى المناهج التأويلية الحديثة .

غير أنه أهم من قلب العلاقة بين المؤلف والنص والقارئ ، هو ما تدعو إليه ما بعد الحداثة ، من أن المؤلف لا ينبغي أن يقدم نصا مغلقا ، محملا بالأحكام القاطعة ، زاخرا بالنتائج النهائية ، والتي عادة ما تقوم على وهمه أن المؤلف يمتلك اليقين ، ويعرف الحقيقة المطلقة ! بل إن عليه أن يقدم نصا مفتوحا ، بمعنى تضمنه لكتابة قد لا تكون واضحة تماما ، بل يستحسن أن تكون شامضة نوعا ما ، حتى يناج القارئ أن يشارك بفعالية من خلال عملية التأويل في كتابة النص .

في إطار مشروع الحداثة الغربية لعب المؤلف دور المشروع في المجتمع ، بمعنى طرح القيم والأفكار والمعايير التي على الناس أن يتبنوها . وترى حركة ما بعد الحداثة أن موت المؤلف الذي أعلنه ، بمعنى زوال سلطته الفكرية ، لا يعادله إلا انهيار دور المشروع في المجتمع فقد انتهى الزمن الذي كان يقوم فيه المشروع بتحديد أهداف المجتمع وغاياته من خلال نسق فكري مغلق ووحيد . فمن الآن نعيش في عصر التنوع الذي لا ينبغي اللجوء باسم الوحدة ، ونحيا في عصر التعددية السياسية ، والتي لا يجوز حصارها باسم ضرورة الاستقرار .

وهناك نتائج نظرية ومنهجية عديدة ، يمكن أن تؤثر في ممارسة العلوم الاجتماعية ، إذا ما ساد مبدأ موت المؤلف ، وصعود دور القارئ .

٢ - هناك في مشروع الحداثة الغربية تقابل شهير بين فئتين : الذات والموضوع . وتدعو حركة ما بعد الحداثة - في جانبها التشكيكي - إلى إلغاء الذات الحديثة ، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل : أولاها أن هذه الذات من اختراعات عصر الحداثة ، وثانيها أن أي تركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها المفكرون ما بعد الحداثيون ، وثالثها أنه لو قلنا بوجود الذات ، فلذلك يفترض وجود موضوع ، وما بعد الحداثة ترفض

هذه الثنائية بين الذات والموضوع . وتربط حركة ما بعد الحداثة بين الذات والحداثة . ويرى أن الذات من اختراع المجتمع الحديث ، وهي ربيبة عصر التنوير والعقلانية . ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين ، فإن الفرد العقلاني (ونعني الذات الحديثة) حل محل الله ، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربي . ومن هنا فالمفاهيم الحديثة سواء كانت علمية (مثل الواقع الخارجي ، أو النظرية ، أو السببية ، أو الملاحظة العلمية) أو سياسية (مثل سيادة حقوق الإنسان ، أو التمثيل الديمقراطي ، أو التحرر) كلها تفتقر ذاتا مستقلة . وإذا أفغنا الذات ، فمعنى ذلك إلغاء تلقائي لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها . فمثلا بغير ذات ، تختفي الأهمية الكبرى التي كان يعطيها الماركسيون والليبراليون للمفاهيم الفكرية الحديثة مثل الوضع الاجتماعي ، والجماعة ، والشخص ، والطبقة . فإذا أفغنا مقولة الذات ، تماما مثلما استبعدنا المؤلف ، فإن الأنوار الرئيسية للبحث بصورته الحديثة ، مثل السببية أو إرادة الفاعل ستختفي بالإضافة إلى أن إنكار الذات يؤكد نزعة التشاؤم ما بعد الحداثة فيما يتعلق بفعالية التدخل الإنساني ، والمخططات الإنسانية ، والعقل في العالم الحديث . لذلك كله تتخذ الحركة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية ، والتي تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا ويستطيع الاختيار ، مع أنه في الواقع ليس سوى عنصر يخضع لواقع التسلسل الاقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده .

وهناك خلافات عديدة داخل حركة ما بعد الحداثة حول قضية إلغاء الذات أو إبقائها مع تحديد دائرة فعلها ، لأنه لا يتصور أي ممارسة فعلية للعلوم الاجتماعية إذا اختفت الذات من إطار التحليل .

٣ - بحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة وجديدة حول التاريخ والزمن والجغرافيا . فيما يتعلق بالتاريخ كعلم مستقل ، أو كمفصل لعديد من العلوم الاجتماعية ، فإن الحركة تريد أن تتزله من موقعه ، وتقلل من أهميته ، ومن كثرة أفكاره لعديد من العلوم الاجتماعية ، سواء في كونه شاهدا على الاستمرار ، أو دليلا على فكرة التقدم ، أو وسيلة لبحث عن الجذور ، أو أساسا للفهم السببي للواقع . التاريخ بالنسبة للحركة هو مجال للأساطير والأنثروبولوجيات والتحيز . إن التاريخ - في رأي هؤلاء المفكرين - اختراع للأهم الغربية الحديثة ، قام بدوره في قمع شعوب العالم الثالث ، وللمنتصرون لحضارات أخرى غير غربية . والتقليل من أهمية التاريخ ، يرد إلى فكرة أساسية مفادها إن الحاضر الذي نعيشه باعتباره نصا ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا ، هذا الحاضر الذي يتشكل من : سلسلة من الحواضر ، الإدراكية المشتتة . وليس التاريخ مهما إلا بالفكر الذي يلقي فيه الضوء على الأحوال المعاصرة .

ولا يتسع المجال لتعقب كافة المناقشات الفلسفية حول تقليص دور التاريخ .

ومن ناحية أخرى فإن حركة ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن . ويرفض أصحاب الحركة أي فهم تماثلي أو خطي Linear للزمن . وهذا الفهم للزمن يعتبرونه قمعا ، لأنه يلبس ويضبط كل أنشطة الإنسان . وهم يلحون بمفهوم آخر للزمن يتم بعدم الاتصال والوضعية . ورفض الرأي ليس سهلا ، لأن هذا المفهوم للزمن الذي تدعو له حركة ما بعد الحداثة قريب مما توصل إليه العلم الحديث . يقول مثلا عالم الطبيعة الشهير ستيفن هوكينج في كتابه : تاريخ موجز للزمن : « أن الزمن الخيالي هو حقا الزمن الحقيقي ، وما ندعوه الزمن الحقيقي ليس سوى صورة من صنع خيالنا » .

هذا موضوع معقد ، وإن نستطيع الإفاضة فيه . غير أنه بالإضافة لذلك فلهم مفاهيم أخرى عن الفضاء ، من ناحية توسيعه أو تضيق مجاله والتحكم فيه ، فالجغرافيا بالنسبة لهم ليست شيئا ثابتا راسخا لا يتحرك .

ويستخدم الباحثون من أنصار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم عن الزمن والجغرافيا ، لكي يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية . وهم يضعون العلاقات الدولية في حدود السياسات الداخلية والدولية ، في موضع يطلقون عليه « اللامكان » ، كما تحدث أشلي^(١٢) وهو من أبرز باحثي العلاقات الدولية الذين يطبقون أفكار ما بعد الحداثة في مجال العلاقات الدولية .

٤ - هناك لحركة ما بعد الحداثة أفكار عن دور النظرية ، وعن نفى ما يطلقون عليه « ارباب الحقيقة » . وهم يعتبرون السعي إلى الحقيقة كهدف أو كمنال أحد سمات الحداثة التي يرفضونها . والحقيقة - كما صورها عصر التنوير الغربي - تحيل في فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقل ، وكل هذه مغولات مرفوضة .

الفكرة الجوهرية هنا أن الحقيقة يكاد من المستحيل الوصول إليها ، فهي إما أن تكون لا معنى لها أو تصفية . والنتيجة واحدة ، فليس هناك في الواقع فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويها للحقيقة . ومن هنا ترفض الحركة أي زعم باحتكار ما يسمى « الحقيقة » ، لأن في ذلك إرهابا فكريا غير مقبول .

ومن ناحية أخرى ترفض حركة ما بعد الحداثة النظرية الحديثة ، في زعمها إمكانية أن تبسط نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره ، الزعم بأن بعض النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقلولاتها في أي سياق مهما اختلفت الثقافات أو الحضارات التاريخية زعم باطل لا يقوم على أساس .

وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليص دور النظرية واستبدالها بحركة الحياة اليومية ، والتركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات المحلية ، تلافيا لعملية التخصيمات الجارفة التي تلجأ إليها النظريات ، مما يؤدي - عمليا - إلى تغييب الفروق النوعية ، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية .

وهناك مناقشات بهذا الصدد تكفل في مجال الاستمولوجيا لا مجال لها في دراستنا .

٥ - ترفض حركة ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل Representation سواء أخذت شكل الإجابة Delegation بمعنى أن شخصا يمثل الآخرين في البرلمان ، أو التشابه Resemblance حين يزعم المصور أنه يحاكي في لوحته ما يراه في الواقع . والتمثيل في كل صوره مسألة محورية في ميدان العلوم الاجتماعية ، ومن هنا اهتمت حركة ما بعد الحداثة بنقده نقدا عنيفا في كل صوره .

وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة نقدها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم نيتشة وفيتجنشتاين وهيجر ، ومن فلاسفة معاصرين أهمهم بارت وفوكو .

ونقتع بهذه الإشارة ، لأن نقد ما بعد الحداثة للتمثيل يحتاج إلى دراسة موسعة .

٦ - لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة في مجال الاستمولوجيا ومناهج البحث . وتشمل هذه الأفكار عديدا من المقولات عن الحقيقة ، والسببية والتتبع ، والنسبية ، والموضوعية ، ودور القيم في البحث العلمي ، وعن منهجية التفكير ودور التأويل الحسني ، وعن مستويات الحكم ومعايير التقييم .

وخلال ما سبق ، أن لحركة ما بعد الحداثة ، بالرغم من التناقضات الفكرية الواضحة بين مختلف أجنحتها ، أفكار محددة حول المبادئ التي تريد إرساؤها في ممارسة العلم الاجتماعي ، بعدما قامت بدورها في محاولة دهم المبادئ التي قام عليها مشروع الحداثة الغربي .

وليس هناك مجال للإستماع إلى انتقادات المشككين الذي يرددون : وهل دخلنا حقا عالم الحداثة حتى نهتم بحركة ما بعد الحداثة ؟ ذلك أننا وكما أكننا في صدر هذه المقنمة التحليلية ، - شئنا أم لم نشأ - سنجيا في العقود القائمة ، في إطار مجتمع المعلومات العالمي ، ومن لا يشارك في إنتاج المعلومة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت . ونحن أيضا - بالإضافة إلى ذلك ، لن نستطيع ، حتى لو أردنا ، أن لنفصل بوعي محلي مغلق ، أو وعي قومي محاصر ، عن الوعي الكوني الذي يتفلق الآن ، والذي سيتعمق في المستقبل المنظور .

لكن الأفكار المتعددة التي طرحناها عن الثورة الكونية وبداية المجتمع العالمي ، دعوة للمثقفين والباحثين العرب للمشاركة في صياغة عالم المستقبل ، عن طريق المتابعة النقدية للحوار الفكري في العالم . ليس فقط من أجل أن نعيش روح العصر ، ولكن بهدف محدد ، هو الإسهام في تشكيل النظام العالمي الجديد ، من خلال صياغة مبادرات خلاقة في مجالات التنمية والسلام العالمي والديموقراطية وحوار الحضارات ، حتى نواكب تحولات العالم من إنتحار المواجهة إلى تتامس التعاون .

السيد يسعين

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

القاهرة ، أول مارس ١٩٩٢ .

الهوامش والمراجع

- (١) انظر في ذلك :
الميد بسين ، الأيديولوجية والتكنولوجيا ، ثلاث دراسات نشرت تباعاً في مجلة الكايب ، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٩ .
- (٢) — Bell, C., The Coming of Post- Industrial Society, a venture in social forecasting, New York: Basic Books, 1977.
- (٣) — Kennedy, p., The rise and fall of the great powers, New York: Random House 1987.
- (٤) نلعمد في هذا الموضوع أساساً على :
— Masuda, Y., Vision of the global information society, in: Bannan, L. et al. (Editors), Information technology impact on the way of life, Dublin: Tycooly International publishing Ltd., 1982, 55- 58
— Macbride S., Perspectives on the Information society, Ibid., 80- 85.
- (٥) لنظر دراستنا لهذا الموضوع :
الميد بسين ، تنبؤ العالم : جدلية الصعود والسقوط والوسطية ، المقدمة التحليلية للتقرير الإستراتيجي العربي ، عام ١٩٨٩ .
ونشرت بعد ذلك في الفصل الأول من كتابنا : الوعي القومى المعاصر ، أزمة للثقافة السياسية العربية ، القاهرة : الأهرام : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٢ .
- (٦) لنظر في هذا الموضوع دراسة هامة :
—Walker, R.B.J, East wind, west wind: Civilization Hegemonies, and World Orders, in: Walker, (Editor), Culture Ideology and World order, Boulder & London: Westview press, 1984.
- (٧) Wuthnow, R. et al., Culture Analysis, London: Routledge & Kegan paul, 1984.
- (٨) انظر على سبيل المثال العدد الخاص الذى صدر عن حرب الخليج من مجلة لىمورى ، وكرايات الشرق :
Esprit & Les Cahiers de L'Orient, Contre La Guerre de Cultures, Juin, 1991.
- (٩) Lind, W.S. Defending Western Culture, Foreign policy, no 84, Fall 1991, 40- 50.
- (١٠) انظر في ذلك :
Wuthnow, R., Meaning and Moral Order, Explorations in Cultural Analysis, Berkely: U. of California press 1987, 1- 17 -
- (١١) أنظر في ذلك
Muravchik, J., Advancing Democratic Cause, in Dialogue, 4, 1991, 20- 24.
- (١٢) انظر : الميد بسين ، الوعي القومى المعاصر ، أزمة للثقافة السياسية العربية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢ ، ١٥١ - ١٦٢ .

(١٣) راجع الكتاب الأخير لشومسكي :

Chomsky, N., *Detering Democracy*, London: Verso, 1991.

(١٤) انظر : بوش يرى فرصة تاريخية لتعاون دولي (نص خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة ، ٢٢ / ٩ / ٩١ وكالة رويتر ، ترجمة غير رسمية .
(أريد أن أشكر بهذا الصدد د . مصطفى المصمودي وزير الإعلام التونسي السابق الذي زودني بالنص ، وينص (إعلان أكرأ لنول عدم الإحياز)

(١٥) إعلان أكرأ الصادر عن حركة البلدان غير المنحيزة : عالم يتحول من إحساس المواجهة إلى تنامي التعاون .

(١٦) مصطفى المصمودي ، اليبعد الإعلامي للنظام العالمي الجديد ، دراسة غير منشورة قدمت في ندوة معهد الشؤون الدولية في تونس عن الإعلام والملاقات الدولية ه .

Inglehart, R., *Culture Shift in Advanced Industrial Societies*, Princeton: Princeton University press, 1990. (١٧)

(١٨) انظر في ذلك

Nous, A., *la modernité*, Paris, Grancher, 1981.

Hassan, I., *The Postmodern Turn, Essays in Postmodern Theory and Culture*, The Ohio State University, 1987. (١٩)

Lyotard, J.F. *La Condition Postmoderne, Rapport Sur Le Savoir*, Paris: Minuit, 1979. (٢٠)

(٢١) انظر بهذا الصدد :

Edelman, M., *Constructing the Political Spectacle*, Chicago: U. Chicago Press, 1988.

(٢٢) انظر بهذا الصدد :

Game, A., *Undoing the Social, Towards a Deconstructive sociology*, Toronto, U. of Toronto press, 1991.

(٢٣) انظر مرجعاً أساسياً بهذا الصدد :

Docherty, T., *After Theory, post modernism, post marxism* London: Routledge, 1990.

Ashley, R. K., *Living on Border Lines, poststructuralism, and war*, in: derian, J.D., Shapiro, M.J., *International/ Intertextual relations, postmodern Readings of World politics*, Lexington, Books, 1989, 299- 322. (٢٤)

ملحق (١)

نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

٢٣ سبتمبر ١٩٩١

شكرا لك سيدى ، حضرة الأمين العام ، حضرات المندوبين لدى الأمم المتحدة ، أنه لشرف عظيم لى أن أخطب فيكم فيما نفتتحون الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة .

أود أولا أن أحيى الرئيس السابق للجمعية ، غينوى دى ماركو ممثل مالطا ، وأن أحيى الرئيس الجديد سمير الشهابى ، ممثل العربية السعودية .

وأود أن أوجه تحية خاصة للأمين العام خافير بيريز دي كوير ، الذى سيتركه منصبه خلال فترة تزيد قليلا عن ثلاثة أشهر . لكن اسمحو لى أن أقول أن الأمين العام دي كوير أدى مهامه بامتياز كبير خلال فترة شهدت تغيرات واضطرابات كبيرة ولمدة تتوف على العشر سنوات ، حظينا بقيادة رجل السلام هذا ، رجل اشعر ، ويشعر العنيد منكم ، بالفخر لأن نعتبره صديقا . إذن اسمحو لنا اليوم أن نهتفه صديقا وأن ننتى على خدمته للأمم المتحدة ولشعوب العالم ، السيد الأمين العام .

واسمحو لى أن أرحب بالأعضاء الجدد فى الأمم المتحدة ، وفين بيلان كوريا ، وأرحب بالخصوص باصداقتنا الديمقراطيين ، جمهوريات كوريا ، أسفونيا ، لاتفيا ، وليتوانيا ، كما بالبعثات الجديدة التى تمثل جزر مارشال وميكرونيسيا .

قبل عشرين سنة ، حين كنت الممثل الدائم للولايات المتحدة هنا ، كان عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة مئة ولستين وثلاثين . وقبل اسبوع واحد فقط ، بلغ عدد الدول التى تتمتع بالعضوية فى الأمم المتحدة مئة وتسعا وخمسين ، وبلغ العدد الآن مئة وستا وستين دولة . إن خطابى اليوم لن يكون شبيها بأى خطاب سمعتموه من رئيس الولايات المتحدة . فلن أركز اليوم على تنافس الدول العظمى ، ذلك التنافس الذى ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى .

بدلا من ذلك سأحدث عن تحديات بناء السلام والازدهار فى عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ . لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لمسنوات طويلة ، وعملت نزاعات قديمة وأخمدت تنازعات إثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة . وبعد أن بدأت الشيوعية تتحلل ، تبرعت من جديد تلك الاحقاد القديمة ، وبدأ الناس ، الذين حرموا من ماضيهم لمسنوات ، فى البحث عن هوية لهم ، وكان ذلك يحدث فى الغالب عبر وسائل سلمية بناءة ، رغم أن ذلك يحدث فى أحيان أخرى عبر صراعات تسيل فيها الدماء .

إن احباء التاريخ هذا يخذلنا إلى حقبة جديدة محفوفة بالثرس والأخطار على حد سواء . دعونا نبدأ بمناقشة الفرص . أولا ، أن تجدد للتاريخ يمكن الناس من اتباع فطرته الطبيعية المتمثلة فى القيام بالمشاريع الخاصة ، وكانت الشيوعية قد جمعت ذلك التقدم إلى أن أصبح فشلها أكثر ما يستطيع المدافعون عنها احتماله . وهكذا فإن المواطنين فى أنحاء العالم المختلفة يفضلون المشاريع الخاصة على مشاعر الحمى ، والمسؤولية الشخصية على اغراءات الدولة ، والازدهار على فقر التخطيط المركزى .

ان ميثاق الأمم المتحدة يشجع هذه المغامرة لاستخدام آلية دولية لترويج التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ، ولا أستطيع ان افكر في وسيلة أفضل لتحقيق هذه المهمة من تشجيع التنافس الحر للسلع والأفكار . وبمراعاة يمكن للسلع والأفكار ان تنتقل حول العالم بمساعدتنا وبدونها . ان ثورة المعلومات أدت الى تدمير اسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة . لقد تغلبت التكنولوجيا في العديد من أنحاء هذا العالم على الطغيان مبينة بذلك أن عصر المعلومات يمكن ان يصبح عصر التحرر اذا ما عمدنا بحكمة إلى تحديد قوة الدولة وحررنا شعوبنا لكي تتمكن من استخدام الافكار والاختراعات والمعلومات الجديدة خير استخدام .

من جهة أخرى تعلم العالم ان السوق الحرة توفر مستويات من الازدهار والنمو والسعادة تعجز الاقتصادات المخططة مركزيا عن توفيرها . وحتى أكثر التقريبات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية ، تشير إلى أن اقتصاديات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفى نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقا . ان النمو يفعل أكثر من مجرد ملء واجهات المحال التجارية بالبضائع انه يسمح لكل شخص بالاستفادة ، لا على حساب الآخرين ، بل لمصلحة الآخرين ، فالازدهار يشجع الناس على العيش كجيران ، لا كخصوم ، وان النمو الاقتصادى يمكن ان يساعد العلاقات الدولية بالطريقة ذاتها .

ان العديد من الدول الاعضاء هنا هي اطراف في اتفاقية الغات ، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وجولة اورغواي ، وهي أحدث جولة في سلسلة المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب ، توفر املا للدول النامية ، التي عانى الكثير منها من التقييد الذي لا يرحم ، تلك الدول التي وقعت قريسة الوعود الكاذبة للأنظمة التوتاليتارية .

نسمع هنا في هذه القاعة لأحدث عن مشاكل الشمال والجنوب . غير ان التجارة الحرة المفتوحة ، بما في ذلك حرية الوصول التي لا يوقها عائق إلى الأسواق والقرى ، توفر للدول النامية الوسائل والاكتفاء الذاتي والكرامة الاقتصادية ، وإذا ما فُلت جولة مفاوضات اورغواي ، فان موجة جديدة من الحمائية يمكن ان تقضى على أماننا بمستقبل أفضل . ان التاريخ يظهر بكل وضوح ان الحمائية يمكن ان تدمر الثروة داخل الدول وتسمم العلاقات بينها . وهكذا فاني ادعو جميع اعضاء الغات إلى مضاعفة جهودهم للوصول إلى نهاية ناجحة لجولة مفاوضات أورغواي ، واعد ان تقوم الولايات المتحدة بنفسيتها .

أنتى لا أستطيع ان أؤكد هنا بما فيه الكفاية . ان التقدم الاقتصادى سيعلم دورا حيويا في العالم الجديد . انه سيوفر الثروة التي تنمو فيها الديمقراطية على أفضل نحو . ان الشعوب في كل مكان تسعى إلى تشكيل حكومات من الشعب بواسطة الشعب ، وتريد ان تتمتع بحقوقها غير القابلة للتصرف المتمثلة في الحرية والملكية وقيمة النفس البشرية .

لقد فشلت التحديات التي استهدفت الديمقراطية . فمنذ شهر فقط ، حاول المتآمرون مدبرو الانقلاب في الاتحاد السوفياتي ان يحرقوا قوى الحرية والإصلاح عن طريقهما ، ولكن المولنيين السوفييات رفضوا ان يسيروا خلفهم . وقد قتلت معظم الدول في هذه القاعة مع قوى الإصلاح التي يقودها ميخائيل غورباتشوف ويوريس يلتسن ضد المتآمرين الذين دبروا الانقلاب .

ان التحدي الذي يواجهه الشعب السوفياتي الآن ، هو بناء نظم سياسية تقوم على أساس الحرية الفردية ، وحقوق الأقليات ، والديمقراطية ، والاسواق الحرة تعكس مسؤولية كل دولة في تشجيع الإصلاح الديمقراطي السلمي . ولكنه يشهد أيضا على القوة الهائلة لفكرة الديمقراطية . وبازدهار الديمقراطية ، تزدهر الفرصة لتحقيق انجاز تاريخي .

الثامن الدولي . قبل عام ، انضم الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة ومجموعة من الدول في الدفاع عن دولة صغيرة جدا ضد العدوان وفي معارضة صدام حسين . ولأول مرة حل التعاون الدولي محل التنافس بين الدولتين العظميين في قضية مهمة جدا .

ووضعت الأمم المتحدة ، في لحظة من أروع لحظاتها ، ردا مدروسا صريحا وشجاعا يستند إلى المبادئ على ما قام به صدام حسين . فرفضت الأمم المتحدة ضد الخارج على القانون الذي غزا الكويت ، وهدد كثيرا من الدول داخل المنطقة ، والذي سعى إلى ارساء مابفة خطيرة لعالم ما بعد مرحلة الحرب الباردة . وقد وضعت دول التحالف نموذجا لشموية المنازعات بطريقة جماعية . وحددت الدول الأعضاء الهدف وهو تحرير الكويت ، ووضعت وسائل شجاعة وموحدة لتحقيق ذلك الهدف .

والآن ، ولأول مرة لدينا فرصة حقيقية لتحقيق ملموحات ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل لاتخاذ الأجيال القادمة من بلاه الحرب ، ولتأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية ، وكرامة وقيمة الإنسان ، وفي تسليح حقوق الرجال والنساء في الدول الكبيرة والدول الصغيرة على حد سواء ، ودفع التقدم الاجتماعي لوضع ومعايير أفضل للحياة في حرية اعظم . تلك هي كلمات من الميثاق .

ولن نحبي هذا المثل إذا لم نذكر التحدي الذي يقدمه التاريخ الذي يعيد نفسه . ففي أوروبا وآسيا ، التهاب الشعور القومي من جديد محددا الحدود ، فاصاب النسيج الدولي بالتوتر . وفي الوقت نفسه ، مازالت هناك نزاعات قديمة زداد تدور في جميع انحاء العالم ، وترون علامات هذا الاضطراب هنا في هذا المكان . لقد قامت الأمم المتحدة بمهمات لحفظ السلام في الـ ٣٦ شهرا الأخيرة أكثر مما قامت به خلال الـ ٤٣ سنة التي مضت منذ أنشائها . وعلى الرغم من أننا نبو متحدرين من الخوف من الإبادة بالأسلحة النووية ، فإن تلك النزاعات الصغيرة الخبيثة يجب أن نزعنا جميعا .

ويجب علينا أن نواجه هذا التحدي صراحة : أولا باتباع حل سلمي للنزاعات التي نراها الآن تتطور . وثانيا ، وهو الأمر الأكثر أهمية ، بمحاولة منع نزاعات أخرى من الانفجار ولا يستطيع أحد هنا أن يعد أن حدود اليوم ستبقى ثابتة طوال الوقت ، ولكن يجب علينا أن نسمي لضمان تسوية سلمية لمنازعات الحدود عن طريق التفاوض .

كما يجب علينا أيضا أن نشجع قضية الانسجام الدولي بمعالجة الخصومات القديمة . ويجب علينا أن نأخذ على محمل الجد تعهد الميثاق « بممارسة التسامح والعيش في حسن جوار » .

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ ، ما يسمى قرار « للصهيونية ضد العنصرية » ، يسفر من هذا التعهد ، والمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة وأدعو الآن إلى الفلحة .

إن الصهيونية ليست سياسة ، أنها الفكرة التي أدت إلى إقامة وطن للشعب اليهودي ، دولة إسرائيل . ومساواة الصهيونية بخطيئة العنصرية التي لا يمكن تحملها ، أما هو تشويه للتاريخ ونبذ للمعاني القاسية التي عاناها اليهود في الحرب العالمية الثانية ، وما عاوه في الواقع عبر التاريخ . إن مساواة الصهيونية بالعنصرية هو رفض لإسرائيل نفسها ، وهي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

إن هذه الهيئة لا يمكنها أن تدعى بأنها تسعى إلى تحقيق السلام وتحدي في نفس الوقت حق إسرائيل في الحياة وستعزز الأمم المتحدة مصداقيتها وتخدم قضية السلام بالفالها هذا القرار بدون قيد أو شرط .

وفيما نعمل لمواجهة التحدي الذي نواجهه عندما يعيد التاريخ نفسه ، يتعين علينا أيضا أن ندافع عن تأكيد الميثاق لحقوق الإنسان التي لا يجوز التصرف فيها .

فالحكومة تفشل الحكومة إذا لم يتمكن المواطنون من التعبير عن ما يدور بذهنهم ، وإذا لم يتمكنوا من تشكيل احزاب سياسية بحرية ، وإذا لم يستطيعوا أن ينتخبوا حكوماتهم دون لكره ، وإذا لم يستطيعوا أن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية ، وإذا لم يستطيعوا رعاية أسرهم في سلام ، وإذا لم يستطيعوا أن يتمتعوا بعائد عادل لمعلمهم ، وإذا لم يستطيعوا أن يتمتعوا بعائد عادل لمعلمهم ، وإذا لم يستطيعوا أن يعيشوا حياة مشرقة وينظروا بغفر في نهاية يومهم إلى منجزاتهم وما أحرزته مجتمعهم من تقدم .

والسياسيون الذين يتحدثون عن الديمقراطية والحرية ولكنهم لا يوفرون ليا منها مشعرون في نهاية المطاف لذع الاستياء العام وقوة ثوق الشعب للعيش حرا .

وبعض الدول مازالت تنكر على شعوبها حقوقها الأساسية بينما ترتفع اصوات كثيرة جدا مطالبة بالحرية . فثعب كوبا ، على سبيل المثال ، يعاني من القمع على يدى دكتاتور لم يدرك ما يحدث . فهو الوحيد الباقي الذي بدونه يكون نصف الكرة الارضية الغربى ديمقراطيا بكامله . وهو رجل لم يتكيف مع عالم لم يعد فيه مكان للاستبداد الدكتاتوري . وفي أماكن أخرى ، يتجاهل طغاة الحقيقة المشجعة ، أن بقية العالم قد ولجت عصر حرية جديدا .

وتجدد التاريخ يفرض علينا التزاما بان نبقي يقطين بالنسبة إلى التهديدات الجديدة والتقليدية معا . ولذى يتوجب علينا أن نوسع نطاق جهودنا الرامية إلى ضبط انتشار الأسلحة النووية . ويتوجب علينا أن نمنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ القاذفة لها . وهذا هو السبب الذي من أجله عرضت مبادرات الخاصة بتوريد الأسلحة إلى الشرق

الأوسط . وهي طريقة معالجة شاملة هدفها وقف تراكم الأسلحة ، وحيثما هو ممكن ، عكس اتجاه هذا التراكم في ذلك الجزء من العالم الأكثر تعرضاً للعنف .

ويتوجب علينا أن ننكر أن المصلحة الذاتية تشد الدول في اتجاهات مختلفة وإن النضال من أجل تحقيق مصالح متوخاة بنفجر بعض الأحيان على هيئة أعمال عنف .

وليس بوسعنا أن نحدد أبداً بقعة المكان الذي قد ينشب فيه النزاع التالي . وليس بوسعنا كذلك أن نعد بسلام أبدي . خاصة في حين يوزع الديماغوجيون وعدوا كاذبة على الناس المشيعين بالأمل ، وفي حين يستخدم الإرهابيون مواطنينا كرهائن ويدمر تجار المخدرات شعوبنا . ونتيجة لذلك يجب علينا أن نرصد صفوفنا كي نقهر التحديات التي تواجه كرامة الانسان الأساسية .

ولم يعد من المقبول أن نهز اكتافنا ونقول إن الإرهابي بالنسبة إلى رجل ما هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة إلى رجل آخر . دعونا نضع للقانون فوق ممارسات احتجاز الرهائن السليمة والجدانة .

وفي ظل عالم يحده التغيير ، يتوجب علينا أن نكون ثابتين على المبدأ بغض ما نحن مرتين في الاستجابة إلى الأحوال الدولية المتغيرة . وهذا يتعلق حالياً بصورة خاصة على العراق . فبعد سنة أشهر من إصدار مجلس الأمن الدولي لقراريه ٦٨٢ و ٦٨٨ يواصل صدام حسين إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ويخضع الشعب العراقي لقمع وحشي .

وزادراء صدام لقرارات الأمم المتحدة ثبت أول مرة خلال آب/ أغسطس ١٩٩٠ ، وهو تواصل حتى أثناء القاء كلمتي لاسامكم . فحكومته ترفض أن تسمح باستخدام طائرات الهليكوبتر غير المشروطة في عمليات القنص وأنها برفض أن تسمح للمفتشين الدوليين بأن يخلدوا للمباني التي تم تفتيشها وهم يحملون وثائق ذات صلة به برنامج العراق الخاص بالأسلحة النووية . ووجهة نظر الولايات المتحدة هي أنه يتوجب الإبقاء على العقوبات الدولية سارية المفعول طالما هو باق في السلطة . وهذا يظهر أيضاً أن ليس بوسعنا أن نقبل وللحظة واحدة فقط أي حل وسط لعزنا على أن نتأكد من أن العراق يدمر جميع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ووسائل قنفها . لننا أن نقبل حلاً وسطاً .

وهذا لا يعني أننا نقول ، واسمحو لي بأن أكون صريحاً في قلبي هذا ، أنه يجب علينا أن نأقبح الشعب العراقي . واسمحو لي أن أكرر القول أن خلافاً لم يكن أبداً مع شعب العراق ، فانه كان ومازال مع الدكتاتور الوحشي الذي يجلب غروره المار على الشعب العراقي . لقد أوجد قرار مجلس الأمن ٧٠٦ آلية مسؤولة لإرسال أغلثة انسانية إلى اللومانيين العراقيين الأرياء . وينبغي علينا الأخذ في تطبيق هذه الآلية .

علينا ألا نتخلى عن موقفنا القائم على المبادئ ضد عدوان صدام . وقد حرر هذا الجهد التعاوني الكويت ويمكنه الآن أن يقضى إلى قيام حكومة عادلة في العراق ، وعندما يحصل ذلك يمكن للشعب العراقي أن يطلع فيما إلى حياة أفضل وحرية في الداخل وحرية التعاون مع عالم يتجاوز حدوده .

ويمسح أيضاً استئناف التاريخ للأمم المتحدة أن تمتثل العمل المهم الرامى إلى تعزيز القيم التي بحثتها اليوم . ويمكن لهذه الهيئة أن تعمل كأداة يمكن من خلالها أن تسوى الأطراف الراغبة نزاعات قديمة .

وانطلع خلال الشهور التالية إلى العمل مع امين العام بيريز ديكيوار ومن يخلفه في سميننا إلى تحقيق السلام في بلدان متفرقة ومضطربة مثل أفغانستان وكمبوديا وقبرص والسلفادور والصحراء الغربية . ويمكن للأمم المتحدة أن تشجع تطوير اقتصاد حر من خلال مؤسسات الاقراض والمعونة الدولية التابعة لها . الا أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن لا تفرض اشكالا معينة من الحكم ينبغي على الدول الأخذ بها ، ولكن بوسعها ، وينبغي عليها ، تشجيع القيم التي أقيمت عليها هذه المنظمة . وينبغي أن نصر معا على أن نقي الدول التي تسعى إلى نيل قبولنا بمعايير الحياة الانسانية الكريمة .

وحيثما تستلبي مؤسسات الحرية في مياد ، تستطيع الأمم المتحدة أن تمدها بحياة جديدة . وهذه المؤسسات تلعب دوراً خطيراً في مبتنا عن نظام عالمي جديد ، نظام ينبغي على اية دول فيه ألا تتنازل عن ذرة واحدة من سيادتها ، نظام ينسج بحكم القانون لا اللجوء إلى القوة ، التسوية التعاونية للنزاعات لا القوضى وسفك الدماء ، وإيمان لا حد له بحقوق الانسان .

وأخيرا ، لعلكم تتسالون عن دور أمريكا في العالم الجديد الذي وصفته . دعوني أؤكد لكم ان الولايات المتحدة لا تنوى التضال من اجل سلام يحقق وفقا للتصور الأمريكي . الا أننا ننوى ان نبقي عاملين . وان نتفكر ونسحب ونتميزل أننا سنقدم صداقة وقيادة ، ونسعى ، باختصار ، إلى سلام عالمي قائم على المصالحات والظلمات المشتركة .

أيها المجتمعون هنا ، اماننا فرصة لتجنب إبناتنا وبناتنا خطايا ولخطأ الماضي . ويوسمنا ان نقيم مستقبلا أكثر مدعاة للرضا من أي مستقبل عرفه عالمنا . ان المستقبل يمتد غير محدد اماننا ، حافلا بالوعود ، محفوا بالمخاطر . ويوسمنا ان نختار العالم الذي نرغبه ، عالم تشوبه قروح نيران الحرب ويخضع لنزوات الإكراه والمخاطرة ، وآخر يتحقق فيه مزيد من السلام نتيجة للتفكير والاختيار . ولجهوا هذا التحدى بجدية . اللهموا الأجيال القادمة لكي تمنجنكم وتبجلكم ، لكي تقول على خرافات النزاع ان هؤلاء للرجال والنساء الشجعان اقلمو عهدا من السلام والتفاهم . لقد دشنا نظاما عالميا جديدا ، نظاما جديرا بالبقاء دهورا .

(انتهى النص) .

ملحق (٢)

اعلان أكر

الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة عالم يتحول من انحسار المواجهة الى تنامي التعاون أكر ، في ٧ سبتمبر ١٩٩١

- ١ - ان الاجتماع الوزاري العاشر لحركة البلدان غير المنحازة المنعقد في أكر علامة بارزة في تاريخ منظمنا ، فقد أتاح لنا هذا الاجتماع الذي يأتي في حقبة مصيرية ان نرجع إلى الوراء ثلاثين عاما عندما كانت الدواتان العظميان وجلفارهما تتدفقان نحو تدمير كل منهما الأخرى ، وعندما ساعد رفض البلدان الاعضاء في الحركة الانضمام لأي منهما ، في الفصل بينهما . وبقي احتفالنا بالعيد الثلاثين لحركتنا وقد وضعت الحرب الباردة أوزارها ، ليفتح أفقا جديدة وغير مسبوقه السلم والتعاون الدوليين .
- ٢ - ولقد مكن الموقف المبدئي الذي انتهجه حركتنا وتصميمها على مقاومة الظلم برغم الثمن الباهظ الذي كان عليها ان تدفعه لقاء ذلك - مكن حركات التحرير من القضاء تقريبا على الاستعمار والسيطرة السياسية والاحتلال الأجنبي . ان سياسة الفصل العنصري على وشك ان تلتف أنفاسها الأخيرة ، وتمتع حقوق الإنسان بالرعاية في سبيله إلى أن يصبح من الأصول المرعية عالميا . وان للتحول الأساسي الذي يشهده عالمنا ليس وليد الصدفة ، ولقد كان لحركة عدم الانحياز نصيبها في أحداث هذا التحول ، وهو ما أكد سلامة أهدافنا الأصلية . ومع هذا لم يتم بعد القضاء التام على سياسة الفصل العنصري وكافة الاشكال العنصرية الأخرى . وبالتالي فإن العالم لا يزال مكانا لا ينعم بالأمان .
- ٣ - لقد كانت الحركة مصدر قوة جماعية لبلدان كانت ستلوذ بالصمت على مسرح الأحداث العالمي ولم تكن قد اجتمعت تحت مظلة الحركة ، ولا غرو ان تصبح الحركة أكبر تجمع سياسي في التاريخ يمثل أغلبية البلدان . وفي واقع الأمر فإن حركة عدم الانحياز تعد اليوم مجلس الأغلبية .
- ٤ - ان حركة عدم الانحياز التي نشئت في ظروف مغايرة وفي عقد مختلف ، وتعاملت العناء وتصدت للتحديات التي شهنتها طوال ثلاثة عقود ، تقف اليوم على مشارف حقبة جديدة مؤكدة مجددا أهمية استمرار مبادئها ومقاصدها وأهدافها الأساسية ، وفي نفس الوقت تقر بالتطورات المتغيرة التي تمر بها الحياة الدولية ، واحتمال ان تؤدي هذه التغيرات إلى عالم يسوده مزيد من العدل والسلام .
- ٥ - سوف تطرأ تحديات جديدة تستوجب استراتيجيات جديدة . وان حركة عدم الانحياز على استعداد لتقوم بدور طليعي في هذا السدد . وحيث ان حركتنا لا تزال تمثل اتحادا يضم دولا مستقلة ذات سيادة ، فلها استتصرف بصورة تمكثها من تقديم الفوت للمغيوبين والمحرومين في العالم ، ولتضمن معهم .

- ٦ - لقد شهدت العلاقات القائمة بين حكومات وشعوب الشرق والغرب تغيرات غير عادية . وإن لويل المواجهة الطويل بين الشرق والغرب على وشك أن ينجلي . وأننا نرحب بهذا التطور ونشجع المبادرات الجديدة التي تستهدف المزيد من التعاون المثمر بين الشمال والجنوب حيث انتهت المواجهة بين الشرق والغرب . وبلت حركة عدم الانحياز على استعداد لتوسيع نطاق التضامن الحقيقي ولاشراك العالم المتقدم في التعاون الشامل . وسوف نفى بكل انصاف بما يستوجبه منا هذا التعاون إذ أننا لا نطلب سوى ما يخلو لنا العدل والانصاف من حقوق .
- ٧ - تنظر حركة عدم الانحياز إلى مشاكل التخلف والفقر على أنها المصدر الرئيسي للصراعات التي يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين . وبدون السلام يصبح المعنى من أجل التنمية ضربا من ضروب المستحيل . تحقيق السلام المشرف والحقيقي والفعال للجميع . لذى يجب أن نركز على الوقت الراهن على القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية ويجب أن نجعل من إرادتنا وتصميمنا ومواردنا سدا منيعا في مواجهة أعداء خير الانسان . وواجبنا المشترك في هذا الصدد هو إنشاء آليات قد تستوجب منا أن نولي لموازين الصناء البشرى نفس الاهتمام الذى توليه لموازين المدفوعات . وينبغى الا يقلس ما أمكن تحقيقه من حد أدنى للتنمية بالاداء الاقتصادى وحده .
- ٨ - إن افريقيا التي تمثل مصلحتها ربع مساحة العالم ، والتي يبلغ عدد سكانها نحو خمس سكان العالم مع حلول نهاية هذا القرن ، بحاجة لأن تخطى باهتمام خاص . وسوف تؤثر مشاكلها الجسيمة على البشرية جمعاء أن أجلا أو عاجلا . وإن عالما يدير ظهره لقارة تزخر بمثل هذه الامكانات الهائلة سوف يظل عالما فقيرا .
- ٩ - ويعتبر تأثير وسائل الاعلام الدولية عاملا اساسيا في تكوين الرأى العام العالمى ، ويجب الاستفادة منه تماما في تنوير الرعى بقضايا البشرية الأكثر إلحاحا .
- ١٠ - إننا أعضاء حركة عدم الانحياز مصممون على أن نأخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مأخذ الجد . وفى اعتقادنا ان الجنوب بحاجة لبذل المزيد لكى يساعد نفسه .
- ١١ - أننا نلتزم بأن نولى حماية البيئة أولوية كبيرة ، وأن نشارك الدول الصناعية كافة المسؤوليات المتضمنة فى جدول أعمال دولى مشترك من أجل تحقيق التنمية المتواصلة .
- ١٢ - ان حركة عدم الانحياز تحيى وتؤازر المطالبة بالديمقراطية وبشاعة التعددية السياسية . فحين نشهد اهتماما متزايدا بحقوق الانسان فى العالم كله ، وقد الينا على انفسنا أن نحترم هذه الحقوق الا أننا نؤكد من جديد انها يمكن ان تصان على نحو اكمل فى منازع من اللدالة الاقتصادية والاجتماعية .
- ١٣ - أننا على يقين من أن منظمة الأمم المتحدة تشكل المحفل الرئيسى لمعالجة المشكلات الخطيرة التي تؤثر على الجنس البشرى . ونحن نماند عملية تنشيط المنظمة واضفاء الصيغة الديمقراطية عليها ، التي يجب أن تقوم على أساس من احترام قواعد القانون الدولى ومبدأى المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية .
- ١٤ - ينبغى ان يقوم النظام الجديد للعلاقات الدولية على أساس من احترام مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وما تنسم به هذه المنظمة من طابع متعدد الأطراف .
- ١٥ - وفى هذا السياق ، يتعين على حركة عدم الانحياز التي تمثل أغلبية دول العالم ، وغالبية شعوبها ، ان تضطلع بدور أكثر أهمية وفاعلية فى تشكيل النظام الدولى الجديد ، اذا ما اريد لهذا النظام ان يتمتع بالشرعية والقبول .
- ١٦ - والاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز ، الذى ينعقد فى العيد الثلاثين للحركة ويطلق بأمل إلى قمة جاكارتا فى ١٩٩٢ يلتزم بأن تعمل الحركة من أجل إيجاد عالم تتحسر فيه أخطار المواجهة ويتناسى فيه التعاون الدولى .

موجز التقرير

النظام الدولي والاقليمي

وفي ضوء القراءة اليومية للأحداث وتضارب المؤشرات ، فإنه يصعب حسم أوجه الحقيقة أو ترجيح أحد الفريقين على الآخر ومع ذلك فمن الصحيح القول أن المنظومة الدولية تتعرض لعملية إعادة صياغة سواء في مواقع مفرداتها أو في علاقات الجغرافيا السياسية للعديد من أقاليم العالم كالأوربا وشمالي ووسط آسيا والشرق الأوسط ، وكذلك في الرابطة الثلاثية التي كانت تجمع من قبل بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية .

إن إعادة الهيكلة للجغرافيا السياسية تبدو أكثر وضوحا في مشكلة ورلة الاتحاد السوفيتي السابق ، والذي كان يوفر رابطة جغرافية سياسية بين القارتين الأوربية والآسيوية ويتفكك هذه الرابطة حدث الانفصال الجغرافي والحضاري بين القارتين ، كما أنه فرض قلعة أعمال دولية وإقليمية في وسط آسيا تحديدا . جديدة .

ومن مظاهر إعادة الهيكلة الدولية الجديدة ، ماشهدته يوغسلافيا حيث تفككت بدورها إلى عدد من الجمهوريات المستقلة . ومن الممكن تصور أن وحدة يوغسلافيا في السابق كانت إحدى التوازنات الدولية بين الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا . ومع اختفاء القوة السوفيتية الاحمة ، انهارت العوامل التي كانت تقوم عليها وحدة يوغسلافيا ، وصار عليها أن تمرر عن الاتجاهات الجديدة في المنظومة الدولية الآخذة في التشكل .

ونستطيع أن نلاحظ في الحالة اليوغسلافية صعود التوميت ، وميلتج عن تصارعها - من أجل البقاء أو الهيمنة أو في سبيل للحصول على أكبر رقعة جغرافية ممكنة ، من دمار وتخريب واختلال في التوازن ، وبدلية بلورة جديدة لم تستقر ملامحه بعد .

١ - إعادة هيكلة علاقات القوة العالمية :

سوف يسجل عام ١٩٩١ كأحد أبرز المنعطقات في التاريخ السياسي للعالم بفضل حدثين كبيرين جاء أولهما في مطلع العام ، وهو نجاح الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة في هزيمة العراق عسكريا وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها . أما الثاني فتجلى خلال العام وتبلور رسميا في نهايته بإلغاء الصيغة الفيدرالية للاتحاد السوفيتي وحله . ولكم مآهم الحدثان مما في إعادة هيكلة السياسة الدولية برمتها ، وانطلاق مجموعة من العوامل التي تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون .

وثمة مناظرة كبرى بين فريقين من المحللين حول توصيف النمط الجوهري لعلاقات القوة المتميزة للحبة الجديدة فهناك فريق يؤكد انفراد الولايات المتحدة بالقيادة ، أما الفريق الآخر فيرى أن المنظومة الدولية نتجة نحو الانشقاق إلى ثلاث كتل كبرى هي الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية بقيادة ألمانيا الموحدة .

٢ - نحو رابطة ثلاثية جديدة :

لقد نجد عن زوال الاتحاد السوفيتي ، أن ظفر الغرب عموما يوضع مهيمن في المنظومة الدولية ، غير أن هذا التعامل ذاته قد زال إحدى القوى للالتحمة للتحالف بين الكتل الثلاث الكبرى في السيادة الدولية التي يغطيها مصطلح الغرب كتفسير إيديولوجي إذ لم تعد أوروبا الغربية واليابان بحاجة للدعم الدفاعي الأمريكي ، بعد أن زال الخطر السوفيتي ، بغض النظر عما إذا كان هذا الخطر حقيقيا أو متصوراً . وفي نفس الوقت كانت تطورات أكثر من أربعة عقود منذ أن تأسس هذا التحالف الثلاثي قد أدت إلى تبدلات هامة في مراكز القوى بين هذه الأطراف الثلاثة ، بل وغيّرت جزئيا من مضمون العلاقات فيما بينها وعلى الأخص في المجال الاقتصادي . غير أن تفككه وانتهيار الاتحاد السوفيتي لم يفض إلى نتيجة بسيطة واحدة فيما يتصل بمستقبل الرابطة الثلاثية بين المراكز الغربية المتقدمة وعلى حين أدى هذا التطور إلى إمكانية استغلال أوروبا الغربية دفاعيا عن الولايات المتحدة ، فإنه قد غير بصورة جذرية من موازين القوى داخل مجموعة دول أوروبا الغربية ، ومن هنا نجدت حاجتها لاستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة لضبط التوازنات في أوروبا الغربية ذاتها .

لقد تبلورت رغبة أوروبا الغربية في الاستقلال في اتخاذ خطوات أكبر ناحية الوحدة السياسية كما جسدتها اتفاقية ما ستريخت ، وكذلك في محاولة إنشاء نظام دفاعي موحد لغرب أوروبا ، وتكوين نواة فرضية ألمانية لخلق جيش أوروبي مشترك ، الأمر الذي أثار إشكالية مستقبل العلاقة بين هذا النظام الأمني وبين حلف الناتو .

العلاقة الثلاثية تثير من جانب آخر موقف اليابان وانكسارات سعيها لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية ، ومستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة . ويبدو من الممكن تصور أن تتحول اليابان إلى قوة عسكرية كبيرة في ظل نفس النمط من الارتباط القوى بالولايات المتحدة ، بل ويمباركتها أيضا . والمعروف أن الولايات المتحدة كانت قد ضيفت كثيرا من قبل على اليابان لكي تزيد من الاتفاق الدفاعي ، وأن تتحمل عبئا أكبر في حماية نفسها ، ولأن هذه الضغوط كانت ترفض في السابق . إلا أن سعي اليابان لمواكبة تلك الضغوط من ناحية ، إلى جانب الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه زوال الاتحاد السوفيتي أسبوعيا ودوليا من ناحية ثانية ،

فضلا عن تعاطف القوة الاقتصادية اليابانية ونموها المتسارع ، يجعل من دخول اليابان حلقة الاتفاق الدفاعي المتزايد محفلا لتغييرات أرحب في العلاقة اليابانية مع كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ذاتها .

٣ - صعود الدور الأمريكي ومفارقاته .

لقد أبرزت حرب الخليج الدور الجوهري الذي تلعبه الولايات المتحدة في السياسة الدولية ، وقد بدأ هذا الدور مصاعا برغبة المكان والنفوذ خاصة بالمقارنة مع تراجع القوة السوفيتية واستسلامها ثم تفككها .

وكما سبق القول فهناك من يرى أن النظام الدولي يعاني حالة تفرق بالتولية تدن للولايات المتحدة . ومع ذلك فإن هذا الاستنتاج لا يعني أن الولايات المتحدة باتت مطلقة اليد في الشؤون الدولية . صحيح أنها تتمتع بدرجة أكبر من النفوذ والتأثير ، إلا أن هذه المساحة لها حدودها - والحدود هنا لا تتعلق بإمكانات بروز ونمو قوى دولية كبرى أخرى ولكنها تتعلق بالداخل الأمريكي ذاته ، ففي هذا الداخل تواج تيارات من المشاكل الحادة اقتصاديا واجتماعيا ، يستقيم وجودها مع كونها فائدة للنظام الدولي .

والموأل الذي يفرض ذاته هو إلى أي مدى يمكن أن تتربع للولايات المتحدة على قمة النفوذ الدولي ؟ ولاشك أن الإجابة مرتبطة بأحوال القوى الدولية الأخرى ، وأيضا بتطورات الوضع الداخلي الأمريكي ذاته والذي يتعرض لأزمة كبرى فيما يتعلق بعلاقة الأقليات الاثنية ورغبتها في الانتماء والاندماج في المجتمع الجديد مثلما كان الحال طوال المائتي عام الماضية . والأوضاع الاقتصادية من جانب آخر تضع قوبنا على نمو النفوذ الأمريكي عالميا . وإذا ما أمكن التغلب على هاتين المشكلتين الحادتين فإن انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ الدولي يبدو مبررا في نظر الكثيرين .

٤ - التصوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي : صراع الارادات .

يحتل انعقاد مؤتمر مدريد في الثلاثين من أكتوبر ، أحد أبرز مراحل تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي .

المتجدر المؤتمر سوف يوجد نفس النتائج السلبية لتدويل التسوية ، ويبعد المفاوضات عن الأطار الثنائي . الذى تطالب به اسرائيل . الثالثة : التمثيل القسطنطى ، فقد رفضت حكومة شامير مشاركة منظمة التحرير فى جميع مراحل عملية التسوية ، وطرحت العودة إلى خيار الوفد الأرذنى - الفلسطينى .

٥ - توترات وطموحات دول الجوار - الجغرافى :

لم يختلف كثيرا الخط العام للعلاقات العربية مع دول الجوار الاقلىسى فى عام ١٩٩١ عن الأعوام السابقة له . وتبدو أحد جوانب الاختلاف الثقيلة فى تلك التوترات للمكثفة التى لهمت بدول الجوار سواء على صعيد نظم الحكم - كالماللة الأتوبية - أو فى سياسات وطموحات دول كإيران وتركيا . وإذا كانت حرب الخليج وماتج عنها من تغيير فى التوازن الاقلىسى لصالح إيران وتركيا يعد العامل الرئيسى وراء طموحاتها للقيام بدور أكبر فى سياسات المنطقة الشرق أوسطية ، فإن العوامل الذاتية الداخلية كان لها الدور الأكبر فيما لحق بأثيوبيا من تحول درامى انتهى بسقوط نظام الرئيس السابق منجستو على يد ضربات قوى وحركات المعارضة المختلفة .

وسقوط النظام الماركسى الأثيوبى تغيرت الخريطة السياسية فى القرن الافريقى . وسقوط النظام فى حد ذاته كان أمرا متوقما ومنظظرا منذ فترة غير بعيدة ، وبسقوطه تغيرت المعادلات السياسية الخاصة بالصراع فى جنوب السودان وحوله ، ودخلت قضية إريتريا ومنقلبها إلى طور جديد ، ولم تعد قضية أثيوبية داخلية ، وصارت قضية شعب يسمى إلى تجسيد حقه فى تقرير المصير . وامتدت التأثيرات إلى جيبوتى ، حيث برزت قضية لم تكن ظاهرة من قبل وهى مستقبل العفر - ويسمىهم إلى بلورة كيان خاص بهم - وتأثر ذلك بدوره قضية الاستقرار السياسى - والإصلاح فى ظل حكم الرئيس حسن جولييد .

إذا انتقلنا إلى الشمال من النظام العربى حيث إيران وتركيا ، فقد تركزت تفاعلاتها العربية من زاوية ترفيتات الأمن المستقبلى فى الخليج . ولأنه أن طموحات البليدين فى التأثير على عملية بناء الأمن فى الخليج تعود بالأساس إلى مالحق للخريطة الاستراتيجية من تغيير جوهري نتيجة هزيمة العراق واستمرار محاربه سياسيا واقتصاديا

وإذا نظرنا إلى حدود الدور الذى لعبته القوى الكبرى ، فى دفع عملية التسوية السياسية للأمام ، نجد أن الدور الأمريكى كانت له الهيمنة على العملية السلمية فبعد إنتهاء حرب الخليج بدأ أن شمة اختيارا جديدا يوجه أدلة الرئيس بوش ، وهو الخاص بحل القضية الفلسطينية ، كخطوة فى طريق طويل لتسوية القضايا المختلفة . وقد بدأ الاهتمام الأمريكى بأحداث تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى مقرونا بخولات كيفية فى المنطقة الشرق أوسطية برمتها .

الا أن هذا الاهتمام واجهته الكثير من المصاعب من قبل بعض أطراف الصراع لاسيما اسرائيل - فى ظل حكم الليكود - التى وجدت فى نتائج حرب الخليج ، ما يهرز لها التمسك الحرفى والمتشدد برؤيتها الكلية للتسوية وللسلام فى المنطقة واستبعاد المنظمة والتمسك بشروط إجرائية تنفى أى طبيعة دولية للمفاوضات التى يتبل بها العرب ، ومثل ذلك أحد أهم الأسباب وراء ماواجهه جيمس بيكر من خيبة أمل وعثرات فى جولته الثمانية .

وقد قابل الدور الأمريكى النشاط والرئيسى فى عملية التسوية دورا هامشيا ، بالنسبة للاتحاد السوفيتى - السابق - نظرا لما كان يراجه من مصاعب داخلية وإطلاق نفس الأمر على الدور الأوروبى الذى ظل محصورا فى تقديم التأييد المعنوى والسياسى لعملية التسوية السياسية ، دون المشاركة فى صياغة أى من مستوياتها المختلفة .

وبناء على الخطوات التى تمت فى عام ١٩٩١ ، فقد وضح أن عملية التسوية كانت ذات ثلاث مستويات وهى : افتتاح المؤتمر فى مدريد واقتصر الأمر فيه على كلمات رؤساء الوفود فى اليوم الأول ، وردود وتقييدات فى اليوم الثانى ، الأمر الذى جسد صفة الاقتلاحية الانتقالية ، دون أن يكون له صفة الأطار التفاوضى الأولى وعلى مستوى المفاوضات الثنائية ، عقدت فى واشنطن إحدى جولاتها بين الأطراف المعنية ، ولم تتوصل فيها إلى شيء يعطى قوة دفع كبيرة لعملية السلام . أما مستوى المفاوضات المتعددة فهى لم يقد لها أن تبدأ إلا فى ١٩٩٢ .

وقد كانت التسوية من أهم القضايا داخل إسرائيل ، التى انقسمت الأحزاب السياسية حول تناول عناصرها وآلياتها . وفى ضوء ذلك تحدثت الاستجابات الرسمية تجاه الجهود الأمريكية . ويمكن الإشارة إلى ثلاث مشكل لجرائية طرحها حكومة الليكود ، اعترضت بدء مسار التسوية ، الأولى . وهى عدم تدويل التسوية ، عن طريق عدم إشراك الأمم المتحدة والجماعة الأوربية فى المؤتمر واستهدف ذلك لجراء مفاوضات ملزم من وجهة نظر إسرائيل ، غير مقيدة بأية اطر مرجعية دولية . الثانية : أن الموقف من ديمومة المؤتمر الدولى ، عن طريق المطالبة بعدم استمرار انعقاد جلساته بعد الافتتاح ، والتأكيد على مقولة أن الاتفاق

وعسكريا . الا أن طبيعة العلاقة بين أي من هاتين القوتين الاقليميتين والغرب لعبت دورا هاما في صياغة تصوراتهما الذاتية لمستقبل الأمن في الخليج . وفي حين طرحت إيران ضرورة رفض التدخل الأجنبي في أي ترتيبات مستقبلية ، وضرورة أن يقوم بالجهد الرئيسي دول المنطقة أنفسهم ، فإن تركيا ونظرا لكونها جزء من تحالف الأطلسي ، ومرتبطة عضويا بالمنظمة الغربية سياسيا وعسكريا ، فلم تعترض على المشاركة الغربية في أمن الخليج ، واعتمدت بالمقابل بتوسيع دائرة الدول المشاركة في أي ترتيبات مستقبلية ، كما ركزت على أهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي كجزء مكمل من تلك الترتيبات .

ان طموحات الدول الاقليمية فضلا عن التدخلات الدولية في أمن الخليج تدور من ناحية أخرى الاهتمام ببناء رؤية أمنية عربية خالصة تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن ، رؤية تعتمد على الامكانيات العربية . وما أكثرها . لاهواء نظام الأمن الجماعي العربي سواء من خلال الجامعة العربية أو من خلال التجمعات الاقليمية للعربية وكل مايلزم لتحقيق ذلك هو قرار سياسي شجاع يودى إلى تجاوز الخلافات ووضع اللبائن الأولى لبناء مشروع للأمن العربي الجماعي قابل للتطبيق المتدرج .

٦ . الاقتصاد العالمي : الركود واضطراب السياسات

وصلت حالة الركود في الاقتصاد العالمي إلى أسوأ حالاتها منذ بداية الثمانينات ومن المرجح أن تكون دورة الركود الحالية ممتدة نمبيا بالرغم من وجود ظروف إيجابية مثل انخفاض أسعار الطاقة الوفرة في مخزلات الطاقة والمواد في الانتاج الصناعي العالمي . ولأنك أن استمرار الموجة الانكماشية في الولايات المتحدة هي السبب الرئيسي وراء الركود العالمي ، وهو مايعود بدوره إلى تراخي الاستثمارات وهبوط معدل الانخار . ولأمام واقع الركود الشديد تبدو السياسات الاقتصادية العالمية عاجزة ومضطربة . والمفتاح الرئيسي لهذه السياسات هو العمل على تخفيض أسعار الفائدة بهدف تشجيع الانخار . ومع ذلك فإن هذه الأداة لم تثبت فعاليتها لأسباب عديدة منها التقيود المفروضة على التوسع في رفع سعر الفائدة بسبب العوامل

الأيديولوجية في عدد من الدول الغربية الكبرى التي تتخوف من التضخم بأكثر مما تخشى البطالة . ومن ناحية ثانية فإن اشتداد المنافسات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة لايزال يحول دون تنسيق حقيقي فيما بينها لدفع الانتماش العالمي ولأنك أن أسوأ مظاهر هذه المنافسات تظهر في تعثر مفاوضات دورة أوروغواي لمنظمة الجات وفوق ذلك فإن الأتنية الفردية والجماعية للدول الرأسمالية المتقدمة تتمتع من اتباع سياسات اصلاحية من منظور عالمي حقيقي ويظهر ذلك واضحا في سياسات الهذنة الخارجية للدول النامية ودول أوروبا الشرقية ودول الكومنولث (السوفيتية السابقة) فرغم تركيز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دعم اقتصاديات أوروبا الشرقية ودول الكومنولث فإنها قد فشلت في منع مواصلة الانهيار الاقتصادي ، خاصة في روسيا وأوكرانيا ودول البلطيق ويضاف من هذا العامل زيادة مظاهر الركود في ألمانيا الشرقية وفي ألمانيا عموما وهو مايعاضد من قوة الركود في الاقتصاد العالمي . وقد

أدت السياسات التقييدية حيال التدفقات المالية إلى الدول الفقيرة وخاصة في أفريقيا - سواء كانت تدفقات معونة خارجية امتيازية أو تدفقات مصرفية إلى حدوث إنكماش شديد في صافي التدفقات الخارجية من أجل دفع التنمية في العالم الثالث ، بما في ذلك الدول متوسطة الدخل . ورفاق من قوة الركود أن برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضها الصندوق على هذه الدول تقوم على تخطيط الإنكماش الاقتصادي وليس على التوسع والإنتماش .

ويلاحظ في هذا السياق أن السياسات الاقتصادية العالمية قد أصبحت إحتكارية بدرجة أشد ، إذ استبعدت المؤسسات الاقتصادية لدول العالم الثالث من المشاركة الجادة في صنع السياسات الاقتصادية العالمية . وكان ذلك موضع شكوى مجموعة دول ال ٢٤ التي تهمت الدول الغنية باتباع سياسات حمائية إلى جانب سياسات التقييد المالي ضدها . وفي الوقت نفسه فإن هناك اتجاها لنقل القدرات الرئيسية الخاصة بالسياسات والأوضاع الاقتصادية الدولية إلى منتديات العالم المتقدم وخاصة مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع . وقد عقد المؤتمر هذا العام في لندن وكوس مناقشاته لاسماف الاقتصاد الروسي والاقتصادات الأوروبية الشرقية الأخرى في الوقت الذي تجال فيه القضايا والمصالح الاقتصادية للعالم الثالث تماما تقريبا .

وتضاعف الاتجاه نحو تهميش العالم الثالث بسبب تفاقم عجز منظمة الأوبك عن ضبط سوق النفط . وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض السعر المتوسط لبرميل النفط هذا العام بنسبة تصل إلى ١٦,٥ ٪ . كما أدى هذا العجز إلى تفاقم النزاعات بين الدول الأعضاء وخاصة المنتجين الكبار حول السياسات النفطية .

يتم التفاوض حولها في مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ولشريط الحدودي في جنوب لبنان الذي نطق عليه إسرائيل اسم (الحزام الأمني) ولتقسيم الشرقية .

وبالإضافة إلى ماسبق فإن ميزان القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي - الإسرائيلي شهد خلال عام ١٩٩١ تطورات كمية ونوعية هامة . وبينما تتركز التطورات الكمية في زيادة عناصر تسليح القوات المسلحة للكثير من دول المنطقة ، فإن التطورات الكيفية في الموازين العسكرية تتمثل في حصول الكثير من الدول على أنظمة تسليحية متطورة لم تدخل أي إقليم آخر في العالم . ويختبر هذان التطوران بمثابة نتيجة مباشرة لأزمة وحرب الخليج ، حيث شهدت المنطقة خلالها استخدام أنظمة تسليحية واختيار متطورة للغاية تستخدم لأول مرة في تاريخ الحروب ، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إعادة صياغة مفاهيمها العسكرية في ضوء هذا الواقع الجديد ، مما أدى إلى عقد عدد كبير من الصفقات عبر سلسلة من المقاطعات . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن أزمة وحرب الخليج أبرزت معضلة الأمن في الخليج بما دفع دول الخليج الست إلى عقد صفقات تسليحية هامة ، وأدى ذلك بدوره إلى دفع إسرائيل إلى طرح مقولة أنه لا يجب أن تسمح عملية إمداد دول الخليج بالأسلحة المتطورة إلى الإخلال بالتوازن القائم في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ، وحصلت بذلك على صفقات تسليحية متطورة أيضا ، وتضاعف حصولها على الأنظمة التسليحية المتطورة بدون أعباء اضافية على ميزانيتها العسكرية تقريبا .

ويشير استعراض الشكل العام للقوة العسكرية للدول الأطراف في الصراع العربي الإسرائيلي إلى أنه لم تطرأ زيادات كمية هامة على حجم القوات النظامية في تلك الدول ، إلا أنها استمرت في أعمال ميكنة القوات وتحديثها . وبالنسبة لإسرائيل يلاحظ أن هناك استمرارا في محاولات تطوير أنظمة تسليحية متطورة بجهودها الذاتية ، كما استمرت في خطط إعادة هيكلية الجيش ودعم قواتها الجوية وتطوير قواتها البحرية ، علاوة على توسيع التعاون العسكري مع الدول الأخرى . أما بالنسبة لمصر ، فإن هناك تركيزا واضحا على تدعيم قواتها الجوية ودفعها الجوي ، جنى إلى جنب مع خطة تحديث القوات المسلحة . وفي نفس الوقت فإن سوريا توجهت إلى تدعيم تسليحها التقليدي بصورة واسعة النطاق رغم الضغوط الهائلة التي تواجهها في هذا الشأن . ويتركز ذلك على المقاتلات الهجومية المتطورة وصواريخ الدفاع الجوي المتطورة وقواتها المدرعة والصواريخ أرض - أرض . أما فيما يتعلق بالعلاقة بين ميزان القوة والتسوية ، فلها تنصاع أساسا في أن المفاوضات

الأمن العربي

شهد الصراع العربي الإسرائيلي خلال عام ١٩٩١ تحولا نوعيا بارزا في مسيرته ، وأرتبط هذا التحول للنوع في واقع الأمر بثلاثة اتجاهات عميقة في مكونات البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع ، أولها انهيار القوة العسكرية العراقية ، وثانيها بروز مؤشرات قوية على تفكك النظام الإقليمي العربي وانهيار مفهوم الأمن للقوى العري ، وثالثا انهيار نظام القطبية الثنائية ولنتهاء الحرب الباردة وقد أدت هذه العناصر الثلاثة إلى تحول المعاديل العام للصراع في اتجاه بدء عملية تسوية شاملة ، إلا أن الأشكال التقليدية للصراع المصلح استمرت وفق نفس ممارات الأعرام السابقة ، بل أنها اكتسبت سمات جديدة ، وإن كانت النسوية قد لفتت بظلالها أيضا على تلك الأشكال .

وتتمثل الأشكال العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي خلال عام ١٩٩١ في ثلاث عمليات رئيسية : استمرار عمليات التسلل المسلحة عبر الحدود العربية - الإسرائيلية ، لاسيما عبر غط وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل بهدف تحقيق مكاسب وأهداف محدودة من الناحية العسكرية ، وتساعد العمليات العسكرية المحدودة في جنوب لبنان ، وتطور أساليب الانتفاضة والمنف الإسرائيلي في الأرض المحتلة حيث قلت كثافة عمليات الانتفاضة ، إلا أنها اتخذت أشكالا جديدة أكثر حدة تركزت في تصاعد حواث استعمال الأسلحة النارية والزجاجات الحارقة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض المحتلة ، كما استمرت خلايا المقاومة في تنفيذ هجماتها بالتقابل اليدوية والاضرابات المتواصلة والمظاهرات وعمليات الطعن والدم بالسيارات . وبشكل عام فإن عمليات الانتفاضة تطورت في اتجاه تخفيض مستوى العنف في الشارع ، مع زيادة كثافة الهجمات المسلحة واستخدام الأسلحة النارية والتقابل اليدوية .

ومن ناحية أخرى ، فإن بدء عملية للتسوية قد أفرز إجمادا عسكرية للتفاوض حول الأرض ، وقد انحصرت هذه الأبعاد على مجرد الاعلان العام عن المواقف الأولية للأطراف المعنية ، دون أن يرقى الأمر خلال عام ١٩٩١ إلى مناقشة جوهر العلاقة بين أمن الأطراف ومقورها أو مطالبها الخاصة بالأرض . وتتركز هذه الأبعاد حول (الأرضي العربية المحتلة) و (أمن إسرائيل) ، وتتمثل الأرض التي

النظام الاقليمي العربي

شهد النظام العربي عام ١٩٩١ استمرار التطورات السلبية البالغة الخطورة التي ترتبت على أزمة الخليج في العام السابق ، وقادت إلى تراجع الضوابط والمعايير التي تحكم الروابط بين أعضاء هذا النظام وفقدان الايمان بوجود مصالح ومهام مشتركة . ويعكس ماحدث في تاريخ التفاعلات بين الأطراف العربية عندما تعرضت تلك الضوابط والمعايير والادراك الخاص بوجود مصالح مشتركة لأزمات شديدة لم تؤثر جوهريا على مشروعية ومرجعية النظام العربي ، أدى الانقسام الحاد إزاء أزمة الخليج سياسيا وعسكريا إلى نشوء معايير ومرجعيات متعددة ومتعارضة . ويمكننا إيجاز أهم التطورات التي لحقت بالنظام الاقليمي العربي عام ١٩٩١ فيما يلي :

١ - اضعف النظام العربي وعدم مقبولية بدائله :

بدأ خلال العام أن تعبير النظام الاقليمي العربي لم يعد صالحا للتعامل مع البيئة السياسية العربية ومحتواها . لكن هذا لايعني أن كافة الضوابط والقيم والمعايير الخاصة بالعلاقات بين الدول والمجتمعات الممرانية قد انتهت ، فالمجتمعات العربية تشكل عند مستوى معين جماعة ثنائية موصلة / مما يوحد لمسايا موضوعيا للاتهام الجمعي لهوية موحدة تمثل أحد الضغوط على نظم الحكم بأشكال ودرجات متفاوتة . ورغم أنها لاتتسم بالثبات الا بمعنى عام للغاية . فالتواصل الثقافي العربي ينطوي على عملية تركيبية تتم بشكل مبلو أو إجباري أو كليا ، ويحمل الخبرة السياسية للتحدي والقوى الاجتماعية التي تتكون في ظروف استجابات متفاوتة للمغفريات . وهذا التفاعل بين المعطيات المستقرة والتطورات المتغيرة قد يسفر عن أزمات حادة بين الدول العربية تعكس في أبعادها فجوة التوقعات المتبادلة : من ناحية أخرى . وكانت أزمة الخليج تعبيراً عن هذه الفجوة .

الاقليمية الخاصة بالتسلح تضم أطرافا تتجاوز أطراف الصراع ذاته ، كما تنصع في أن الولايات المتحدة طرحت خلال عام ١٩٩١ مبادرة لضبط التسليح في الشرق الأوسط لخلق مناخ ملائم للتفاوض حول تسليح الشرق الأوسط ، علاوة على أن إسرائيل سوف تطالب بضرورة خفض الأسلحة التقليدية في المنطقة أولا قبل التفاوض حول أسلحة التدمير الشامل .

وبالإضافة إلى سابق ، فإن القوات المسلحة لدى دول الجوار الجغرافي خلال عام ١٩٩١ شهدت العديد من التطورات ، حيث اهتمت تركيا وإيران بدفع أعمال البناء العسكري والتسلحي بدرجة كبيرة ومكثفة واستهدفت إقامة ميال أكثر تطورا ونقما للقوة العسكرية فيهما ، ويمثل الاتجاه الرئيسي لتحقيق هذا الهدف في العمل على تطوير العقائد العسكرية والاستراتيجيات العسكرية فيهما ، علاوة على توسيع ونوطة دائرة العلاقات العسكرية مع القوى الموردة للسلاح ، فضلا عن الاهتمام بتطوير القدرات النوعية للقوات المسلحة في كل منهما . أما بالنسبة لأثيوبيا ، فإن التطورات الداخلية خلال عام ١٩٩١ جعلت السياسة الدفاعية الأثيوبية تنحى إلى المزيد من التركز نحو الداخل ، سواء بهدف الحفاظ على التكامل القومي للأقاليم التي مازالت باقية تحت حكم السلطة المركزية أو بهدف إعادة الاستقرار ومعالجة المشكلات الاقتصادية الآخذة في الاستفحال بصورة مزايادة .

وعلى هذا الأساس ، فإن التطورات التسليحية التي حدثت في القوات التركية والإيرانية قد تسببت بالكثافة والتنوع ، إلا أنها تركزت على مجالات التسليح الجوي والبحري والبري والبحري في حالة تركيا ، في حين كان هناك تركيزا واضحا في حالة إيران على محاولة امتلاك قدرة نووية ما ، جنبا إلى جنب مع دفع أعمال التسليح الجوي والصاروخي . أما في حالة أثيوبيا فإن التطورات الداخلية أدت إلى إحداث تحولات هيكلية حادة في بنية القوات المسلحة الأثيوبية ، وأصبحت القوات البرية تتألف من حوالي ٦٠ ألف جندي ، بدلا من القوات البرية الضخمة التي كانت تقدر بحوالي مليون جندي .

وتأتي أعمال تطوير القوات المسلحة للتركية في إطار السعي التركي العام لاكتساب مكانة القوة الإقليمية العظمى في المنطقة ، بينما تنصب الجهود التسليحية الإيرانية في اتجاه مايمكن تسميته تعزيز المركز التفاوضي الإيراني في المنطقة ، سواء بالنسبة لترتيبات الأمن أو تصوية المنازعات المختلفة . وفي كلا الحالتين ، ينتظر أن تؤدي التطورات التسليحية الحادثة في الدولتين إلى حدوث لخلخل كمي وكيفي في الميزان العسكري في غير مصالح الدول العربية المجاورة لها .

وفي هذا الاطار يمكن القول بأن النظام العربي القائم منذ ١٩٤٥ اضمحل وأرند إلى قاعدته الأولية كجماعة . وأصبح عليها أن تبحث عن شكل سياسي خاص بها في بيئة دولية عاصفة وغير مواتية . وبأخذ مجمل الاعتبارات المؤثرة على تشكيل العلاقات العربية - العربية ، نستطيع أن نتحدث عن أربعة احتمالات كبرى للترتيبات السياسية الإقليمية هي :

- أ - استمرار اضمحلال النظام العربي مع استيعاب بعض أقاليمه في أنظمة اقليمية بديلة .
- ب - تطوير النظام العربي وفقاً لأيدولوجية بديلة ، أي إقامة نظام إقليمي - اسلامي ، أو اسلامي قومي ، في اطار تحولات داخلية كبرى في عدة دول عربية رئيسية .
- ج - اصلاح وتحديث النظام العربي القائم ، انطلاقاً من طغرة اصلاحية في نظم الحكم العربية .
- د - حدوث فرضي اقليمي جزئية أو شاملة . *

والواقع أن حالة السهولة الملائمة في الساحة الاقليمية العربية والشرق اوسطية وكذا غرب ووسط آسيا تجعل جميع الاحتمالات واردة . لكن تحقق قدر من السكينة والحركية في أداء نظم الحكم في الاقطار العربية الرئيسية يرجع اختيارات معينة وخاصة احياء وتحديث النظام العربي .

٢ - قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج :

تعلقت أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال العربي خلال العام بنتائج ونداعات أزمة الخليج ، سواء النداعات الجارية أو المؤجلة على النحو التالي :

أ - مستقبل العراق بعد الحرب :

انقسم النظام العربي خلال أزمة الخليج إلى معسكرين ركز أحدهما على تحرير الكويت بأي ثمن ، وركز الآخرين على تجنب تدمير العراق . ولم يكن ايجاد ترانس عربي بالجمع بين الهدفين أو بين أقصى ما يمكن تحقيقه منهما بهدف صيانة تماسك النظام العربي وتمهيد الطريق أمام احيائه وتحديثه . وكان ذلك يتضمن أن يتبنى المعسكر المناهض للغزو العراقي على امتيازات رئيسية : أولهما السعي النشط لتجنب الحرب مع تحرير الكويت في نفس الوقت ، ثانيهما : حصر هدف الحرب في تحرير الكويت دون تدمير العراق ، وثالثهما السعي إلى تخفيف ويلات الحرب على الشعب العراقي وتسوية نتائجها بما يسهم باعادة دمج العراق في السياسة العربية والدولية ولو بشروط

معينة . لكن هذا المعسكر لم يستطع إعلان تلك الاختيارات بوضوح لا يقلق اللبس ووضعها موضع التطبيق في المراحل الرئيسية لتطور الأزمة ، كما اتهمت دول الخليج في النموذج الذي فرضته الولايات المتحدة لانتهاء الحرب مع العراق ، وهو نموذج يضاعف من صعوبة عودة التراضي العربي أو احياء النظام العربي بشكل عام . وارتبط جاذب كبير من تشدد هذه الدلر بشأن شروط انتهاء الحرب واستمرار العقوبات الاقتصادية باستمرار صدام حسين وبقيّة السلطة البعثية بعد الحرب رغم مسؤوليتهم عنها . ومن المستبعد أن تشمر بالطمأنينة طالما ظلت هذه التخبية في السلطة بالعراق . ومع ذلك فهي لم تظهر حماساً للبدائل الجذرية للنظام البعثي ، وإنما ظلت - ومعها معظم الاطراف المؤثرة على المستقبل السياسي للعراق - تأمل في ظهور بدئل من داخل نفس الدولة وخاصة الجيش العراقي ، والعمل على تحفيز هذا البديل من خلال مواصلة الضغط الخارجي والعمل السياسي والدبلوماسي لكن في مقبل هذا التوجه تقتد أغلبية الرأي العام العربي أن التشدد في شروط إنهاء الحرب مع العراق وإذلاله ومواصلة معاقبة بسبب ضرر الشعب العراقي ولتطر عربي أكثر مما يحدثه النظام الحاكم فيه . وهذا الاعتقاد يعقب القطيعة النفسية والسياسية على الصعيد العربي ويضاعف احياء وتحديث النظام العربي .

ب - قضية أمن الخليج :

فجر الغزو العراقي للكويت محضلة أمن الدول العربية في الخليج ، وعصف بالمساخات السابقة لأن التهديد القملي لهذا الأمن جاء من دولة عربية ، مما شكل صدمة هزت الانتماء الخليجي للنظام العربي ، وفرض إعادة النظر في استراتيجية أمن دول الخليج . ولأنه من المحتم دمج أمن الخليج في نظام تشمل لأمن ، فقد ثار صراع مكثوم من البداية بين منظورين أحدهما عربي والأخر غربي - أمريكي . وبدأ الوهلة أن المنظور العربي له فرصة معقولة في ظل التحالف العربي المناهض للغزو العراقي ، أي دول الخليج مصر وسوريا التي صدر عنها اعلان دمشق فور توقف الحرب في الخليج . لكن الأشهر التالية أبطأت الآمال ، نتيجة انتهاء دول الخليج إلى مراجعة موقفها عن هذا الاعلان في محتواه الأمني والاقتصادي . ورغم رفض مصر وسوريا في البداية لتعديل الاعلان ، فقد سلمت بذلك وتم الاتفاق عليه ورفع النص الخاص بإنشاء قوة سلام عربية .

ولم يكن الاعيار المالي والاقتصادي هو الجانب الأهم في تراجع دول الخليج ، وإنما كانت هناك اعتبارات استراتيجية أكثر أهمية ، وفي مقدمتها معارضة ايران ومراجعة دول الخليج سياساتها العربية بوجه علم بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، باتجاه تخفيض سقف التزامها على الساحة العربية .

كما أن ماأسفرت عنه هذه الحرب من تدمير شديد لقدرات العراق العسكرية والمدنية دفع دول الخليج لاعادة تقييم حجم التهديد الذي تتعرض له وخلصت إلى أنها ليست في حاجة لدعم دفاعي مصري وسوري مقيم واتجهت لاقامة خطمها الأمنية على أساس ضمانات غربية وأمريكية تحديداً ، مما يضيف إلى مصاعب احياء النظام العربي وتحديته .

جـ - التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي :

أدت أزمة الخليج إلى فتح الطريق أمام هيئة مايمسي بخطر الاعتدال حيال تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وتقديم تنازلات عربية كبيرة بهدف تحريك آلية هذه التسوية . ورغم حدوث قدر كبير من التنازول بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات الأولية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي بيكر عقب موقف حرب الخليج وحتى انعقاد مؤتمر مدريد ، فقد تم هذا التنازول على صعيد ثنائي ، وفي إطار شبكة المشاورات الثلاثية هذه ، برز وزن كبير للتنسيق المصري - السوري ، مما ساعد على قبول دمشق صفقة دبلوماسية كانت تمارسها من قبل . كما جرت مشاورات ثنائية بين منظمة التحرير وكل من سوريا والأردن ومصر . كما سعت مصر إلى توزيع مسئولية القبول بعملية التسوية الجديدة بين عدة أطراف عربية رئيسية ، وعلى رأسها دول الخليج ودول المغرب العربي . وبذلك شاركت أغلبية أطراف النظام العربي على نحو أو آخر في العملية التفاوضية ، وبالتالي في إنجاح صفقة بيكر التي انتهت إلى مؤتمر مدريد . لكن تم ذلك على أساس مشاورات ثنائية يؤدي الاعتماد عليها عند تحديد الموقف العربي من التبعية المركزية التي شغلت هذا النظام منذ بدايته بسلبه طبيعته الكلية العامة .

كما أتاح مخفل المشاورات الثنائية لأمريكا وإسرائيل أن تفرض وجهات نظرها بالنفاد عبر لتوازن بين مواقف الأطراف العربية من التسوية . كما أن جوهر صفقة بيكر تمثلت في الأطار الثنائي لمفاوضات بين إسرائيل وكل طرف عربي على حده ومن شأن هذا كله أن يضمن من احتمالات احياء وتحديث النظام العربي ، وإن كان شمول المشاورات الثنائية لعدد كبير من الأطراف العربية قد يترك أثراً إيجابياً في هذا المجال . ويوقف الأمر إلى حد بعيد على المسار المقبل للمفاوضات حول التسوية .

د - التكيف العربي مع المتغيرات الدولية :

ترتبط القضايا الكبرى للنظام العربي والمجتمعات العربية بالعلاقة المتوترة مع الغرب في غياب فلسفة واضحة للتأقلم الإيجابي الخلاق من جانب العالم العربي مع المتغيرات

الدولية ، التي تتضمن أقسام كبيرة من الرؤى العام والنخبة السياسية العربية في الشعور إزاءهما بالتهديد الداهم والمجزع عن دوره ، ومن ثم الشعور بمحنة شديدة وإن إشكالية رئيسية هي أن التأقلم مع هذه المتغيرات ينطوي على صراع متعاطل بين تيارين عريين : أولهما : يظهر نوحا مع التأقلم السلبى بالأذعان للضغوط والتفاوض من موقف ضعيف وتدهور المكنة ، وثانيهما يطرح الاصطدام العنيف بالقوى الدولية والإقليمية المنفوقة عبر تحولات جذرية في البنى السياسية للداخلية والعربية . وقد عبرت أزمة الخليج عن الفضل المتجدد للتيار الثاني وعن خيبة الارتباط بين التيارات الذين تقسم إليهما العالم العربي . لكن هذا الفضل لم يبه الصراع بينهما ، وإنما ضاعف حدته على المستوى التحتي للسياسات العربية لأنه لم يؤد إلا إلى تصعيد الشعور الحاد بالمنحة العربية في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية وتتشابك هذه المنحة الناشئة عن العلاقة مع الغرب مع تطور أزمة التشكيلات السياسية العربية الراهنة . ويكاد يصل هذا التشابك إلى درجة يصعب معها التمييز بين السبب والنتيجة .

هـ - اداء الجامعة العربية في ظروف الأزمة والمحنة العربية :

حكم اداء الجامعة العربية خلال ١٩٩١ عاملان : أولهما تداعيات حرب الخليج الثانية التي استمرت تأثيراتها السلبية بأشكال مختلفة طوال العام : فكانت الجامعة أهم ضحايا الأزمة على المستوى المؤسسي العربي . وثانيهما اصطدام المحاولات العربية للتناغم مع النظام الدولي بالتباين الواسع والخلافات العميقة بين مواقف ألدول الاعضاء من قضايا الخلافات العربية مع النظام الدولي والقوى الغربية المهيمنة عليه . وترتب على هذين العاملين عدد من المؤشرات برزت في نشاط الجامعة خلال العام ، وأهمها :

- عزوف دول مجلس التعاون الخليجي عن المشاركة الفاعلة في ااصال الجامعة العربية ومؤسساتها .
- محاولة مصر وسوريا بوجه خاص مع عدد آخر من الدول الاعضاء وضع مقترح حذر التهويش التدريجي بالعمل العربي المشترك من خلال الجامعة عن طريق البدء بتناول موضوعات يمكن حصر الخلافات حولها إلى اتفاق ممكن .
- تأجيل البت في القضايا الكبرى المتعلقة في الساحة العربية ، وخاصة مشروع تعديل الميثاق والانظمة المرتبطة به .

- حدوث تحول غير ظاهر في توزيع مواقف الدول الاعضاء ، مع ميل التحالفين المرتبطين بأزمة الخليج إلى التفكك قرب نهاية العام .

التطوعية تعود في الأساس إلى انغماس بعض هذه الجماعات في أنشطة تصب في النهاية في المجال السياسي .

٣ - دور الجماعات التطوعية في التحول الديمقراطي للمجتمعات العربية :

٤ - تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني في إطار النظام العربي :

شهد عام ١٩٩١ اتساع نطاق معاناة الشعب الفلسطيني على الصعيد العربي ليمتد إلى بعض دول الخليج العربية ، بعد أن كانت هذه المعاناة مركزة تاريخياً في الدول المحيطة بفلسطين الكويك لظروف قاسية بدأت منذ الغزو العراقي واستمرت بعد التحرير . كما واجه الفلسطينيون في لبنان المزيد من التشكك خلال العام تراكبت مع إتهام الوجود الممحل للفلسطينيين بينما بقيت لوضعهم في سوريا كما هي رغم التمسك الذي طرأ على علاقاتها مع منظمة التحرير . وفي الوقت نفسه تزايدت معاناة فلسطيني الأرض المحتلة نتيجة لتداعيات أزمة الخليج عليهم ، وانكمس ذلك في مزيد من تراجع الانتفاضة على نحو لا يمكن إغفال مسؤوليته النظام العربي عنه . وكشفت عدة تقارير لمنظمات دولية عن مدى التدهور الذي بلغه مستوى معيشة الفلسطينيين تحت الاحتلال / الأمر الذي فرض إعطاء الأولوية لتأمين استمرار الحياة وانصراف شسبي مزيد من الأسهم في أعمال المقاومة العنيفة ، مما أنهى جوه الانتفاضة كحركة شعبية واسعة النطاق ، وعادت المقاومة إلى حالها قبل ديسمبر ١٩٨٧ أي عدايات المجموعات الصغيرة المسببة المرتبطة بتنظيمات متنافسة غالباً ومتقلبة فيما بينها أحياناً . وبذلك لم يعد لتحرير الانتفاضة مضمونه السابق كما شاع استخدامه في الإعلام العربي كمرادف للتعبير الأراضي المحتلة . ومع ذلك فقد واصل هذا الإعلام ومجمل الخطاب العربي في الواقع ، تجاهله للوضع الحقيقي في الأراضي المحتلة ، وبقي مفعماً بالعواطف والشعارات ، في الوقت الذي كان متقفو الضعف والسطح بيدون تجربة إعادة تقييم ونقد ذاتي شجاعة .

وكان تراجع الانتفاضة على هذا النحو في مقدمة العوامل التي فرضت على الفلسطينيين المشاركة في رعاية السلام التي قادتها الولايات المتحدة . فلم يكن أمامهم خيار آخر بعد أن أدى ما آلت إليه الانتفاضة لغياب بديل استراتيجي للتفاوض . ولذلك كان التراجع الفلسطيني بالمشاركة في هذه العملية يستهدف بالأساس السعي إلى تجنب المزيد من الخسائر إلى جانب الأمل في إمكان تحقيق بعض المكاسب . ومع هذا ظل الخلاف قائماً في الأوساط الفلسطينية داخل

قطعت بضعة أقطار عربية أنشواً متفائلة على طريق التحول الديمقراطي خلال السنوات الأخيرة عبر حزمة من إجراءات الانفتاح السياسي . لكن تظل هناك صعوبات هائلة في اتمام التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية ، بعضها هيكلية والبعض الآخر كامن في طبيعة الموقف السياسي الإني للدول . وفي هذا السياق يثق العالم العربي نهاية حالة الاستقرار الممتد للتظم السياسية . ومن أبرز مظاهر التحول في الساحة السياسية للاقطار العربية هو عملية الانسحاب المتعاطمة التي تنفجر أحياناً في بروز ظاهرة العنف المدني أو المسلح . وتؤكد التطورات السياسية خلال ١٩٩١ هذه الظاهرة . فإلى جانب الحروب الأهلية الدائرة في ٤ أقطار عربية هي السودان والصومال وجيبوتي ولبنان ، انفجرت ثورة مارس في جنوب وشمال العراق واستمر الوضع السياسي مشتعلاً طوال العام . واقتربت حالة اليمن الموحد من ظروف تندد بحروب أهلية صغيرة وفي تونس شهد العام تدوراً إضافياً بين الدولة وحركة النهضة الإسلامية . أما في الجزائر فكانت المواجهة الأكثر عنفاً بين الدولة والجهة الإسلامية للثقاظ ، التي ما إن فلزت في الجولة الأولى للا انتخابات العامة حتى بالدر الجيش بقطع الطريق على سيطرتها على الدولة . وفي مصر انتقل الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية المتطرفة إلى مستوى أعلى من العنف .

ويواجه الانتقال إلى الديمقراطية صعوبات أئد في ظروف الانسحاب المتعاطم والعنف المتنامي في الساحة السياسية لهذه الأقطار العربية ، مما يرجع استمرار ركود أو انكماش حركة الانتقال إلى الديمقراطية في مستوياتها الأعلى . ومن ثم يبرز التساؤل عن إمكانية استئناف هذا الانتقال من خلال تطوير المستويات الدنيا للممارسة الديمقراطية التي تشمل النقابات والجمعيات والروابط التطوعية والخاصة . ويمكن أن نرى إمكانية لتطوير نظرية عربية للديمقراطية تقوم فيها الجماعات التطوعية بدور ارتكازي هام لكن هذه النظرية لن تتطور إلا في سياق مناقشات مكثفة وعلى ضوء للتجربة العملية في أكثر من قطر عربي . وقد دلت المقارنة بين الجماعات التطوعية في مصر وتونس على صغر حجم البعد الاجتماعي في نشاط الجماعات في تونس مقارنة بمصر . وتبين أن حالة لتووجه لدى السلطة في كل من البلدين تجاه نشاط الجماعات

وهناك إلى جانب تلك تحولات ملبية هامة في البيئة المصرفية في الدول الغربية المتقدمة تخص المصارف العربية دون غيرها . وهناك نظريتان شائعتان لتفسير هذا التحول الملبي . الأولى ترى أن بعض المصارف العربية في الخارج قد تورطت في أعمال مصرفية مشبوهة وغير قانونية مثل غسل الأموال الفكرة والتعامل مع أجهزة المخابرات والمدفوعات المربة والقروض التي تخرق القوانين المنظمة للأعمال المصرفية ... الخ . وبهذا وضعت هذه المصارف نفسها تحت طائلة قوانين الدول الغربية المتقدمة ، ويضاعف من ذلك أن بعض هذه المصارف تتولاه ادارات غير مهنية وغير أخلاقية .

أما النظرية الثانية فتقوم على الاعتقاد بوجود مؤامرة من جانب حكومات الدول الغربية المتقدمة أو المصارف العملاقة عابرة القومية العاملة في هذه الدول لتصفية العمل المصرفي العربي في الخارج . وينظر لهذه المؤامرة باعتبارها جزءا من التصعب ضد العرب والمسلمين عامة في الغرب .

وقد تراوحت التفسيرات الخامسة بانهيار بنك الاعتماد والتجارة الذي تسيطر عليه العائلة الحاكمة في إمارة أبو ظبي بين هاتين النظريتين والواقع أن جانب المؤامرة يتضح من إعاقاة السلطات البريطانية للبرنامج المقترح من جانب المساهمين للكتاب لاصلاح البنك . ولكن سوء الإدارة وعدم قانونية تصرفاتها قدم حجة قوية للموقف الحاسم الذي اتخذته هذه السلطات والذي يخلو من اللباقة السياسية والحكمة المالية في وقت واحد .

ولازاء الأوضاع الجديدة في البيئة المصرفية الدولية العامة بالمصارف العربية يصبح أمام هذه المصارف أحد توجهين ، الأول هو دفع الضريبة المالية والتنظيمية والسياسية لتكيف صعب مع هذه البيئة . أما الثاني فيقوم على إعادة توجيه العمل المصرفي العربي من السلطة الدولية إلى السلطة العربية التي هي في أمس الحاجة لهيكل تمويلية . مصرفية أفضل مما هو متاح الآن في أغلب الدول العربية .

وخارج الاراضى المحتلة سواء حول جدوى هذه المشاركة أو حول مبادئها . كما أثرت المشاركة في عملية السلام على التفاعلات في الساحة الفلسطينية ، رغم طلبة الاتجاه المؤيد لهذه المشاركة . وأدى تزايد دور قيادات الدخول من خلال تلك العملية إلى طرح قضية علاقتها مع منظمة التحرير من ناحية ، والعلاقات فيما بين هذه القيادات من ناحية أخرى .

٥ . المصارف العربية في الخارج تأقلم مع بيئة متغيرة أم اعادة التوجه نحو السوق العربي

تولاه المصارف العربية في الخارج تحولات هامة في بيئة العمل المصرفي والمالي والاقتصادي عموما في الدول الغربية المتقدمة . وبعض هذه التحولات ذات طبيعة عامة . وعلى رأسها قرارات لجنة بال الخاصة التي يبدأ تطبيقها في بداية عام ١٩٩٣ . وأهم هذه القرارات بتقل برفع نسبة كفاية رأس المال المصرفي . حيث تازم هذه للقرارات جميع المصارف العاملة في المجال الدولي بوجوب رفع نسبة رأسمالها إلى موجوداتها المعرضة للمخاطرة إلى ٨ ٪ مع نهاية عام ١٩٩٢ . وتضع قرارات بال نظاما محاسبا دقيقا ومعددا لحساب نسبة الموجودات المعرضة للمخاطرة على أساس فكرة الأوزان المرجحة . وعلى أساس هذه الفكرة تقسم دول العالم إلى مستويات متباينة للمخاطرة . وتقع الدول العربية بين أكثر دول العالم مخاطرة وذلك باستثناء دولة واحدة فقط هي السعودية . وتفرض هذه القرارات عملية تأقلم صعبة على المصارف العربية العاملة في الخارج . ويضاعف من صعوبة عملية التأقلم اصرار الجماعة الأوروبية على ترتيب معاملة مختلفة للمصارف فيما لحصول دول الجماعة الأوروبية على ترتيب معاملة مختلفة للمصارف فيما لحصول دول الجماعة الاثنى عشر على شرط المعاملة بالمثل في الدول العربية الأم لهذه المصارف .

وتقدر الدراسة أن عددا كبيرا من المصارف العربية في الخارج سوف تواجه صعوبات كبيرة في التأقلم مع التحولات العامة في البيئة المصرفية الجديدة التي أحدثتها قرارات لجنة بال .

جمهورية مصر العربية

يعالج هذا القسم كالمعاداة كلا من النظام السياسي ، السياسة الخارجية المصرية ، الدفاع والقوة العسكرية ، الاقتصاد المصرى .

١ - النظام السياسي :

ويشمل خمسة موضوعات هي نظام الحكم ، والأحزاب والقوى السياسية وجماعات المصالح ، واتجاهات الصحافة المصرية ، والعنف السياسي .

فيما يتعلق بنظام الحكم ، ينطرق التقرير إلى سلطات الدولة الثلاث للتنفيذية والتشريعية والقضائية . فبالنسبة للسلطة التنفيذية شهد عام ١٩٩١ عددا من التطورات الهامة فى أدائها ، إلى جانب استمرار عدد آخر من السمات التقليدية مثل الدور المهيمن لرئيس الدولة . وقد بذلت جهود لتطوير أداء النظام ككل ، وأن تعلق معظمها بالمشاكل التنظيمية والإدارية ، فضلا عن ملامح اتجاه نحو الاستقلال النسبى للعمل الوزارى كما يتبدى من رصد القرارات الصادرة لرئيس الحكومة بشأن الإصلاح الاقتصادى الذى حظى باهتمام خاص .

كما ركز التقرير هذا العام فى استعراضه للأداء الحكومى على قضية تطوير التعليم خلال عام ١٩٩١ بعد أن تفرزت هذه القضية إلى بؤرة الاهتمام العام .

أما بشأن السلطة التشريعية ، فقد ألقى التقرير الضوء هذا العام على أداء مجلس الشعب إبان دور الاتحاد الأول من الفصل التشريعى السادس (١٩٩١ - ١٩٩٢) وأداء مجلس الشورى إبان دور الاتحاد المادى عشر (١٩٩١ - ١٩٩٢) . وكالمعادة فقد تطرق التقرير فى عرضه لأداء مجلس الشعب إلى أربع نقاط هى الإجراءات السياسية البرلمانية (بيانات رئيس الجمهورية - برنامج الوزارة - مناقشة حول حالة الطوارئ) ، والإجراءات التشريعية البرلمانية ، سواء ما تعلق منها بالسلطة التنفيذية كتقديم الاتفاقيات ومشروعات القوانين أو ما تعلق منها باقتراحات الأعضاء ومشروعات القوانين ، ووسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية كالمسائل وطلب الإحاطة والاستجواب .. إلخ ، والسياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . أما بالنسبة لأداء مجلس الشورى فقد استعرض التقرير تقارير اللجان النوعية بالمجلس ومطبوعات المناقشة العامة فيه .

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية ، تناول التقرير السياسة القضائية من خلال أريضة جوانب هى أزمة السياسة التشريعية ، وعلاقتها بهيئة القضاء ومكانته ، والسياسة الأمنية واختلافاتها الهيكلية التى تمس السياسة القضائية بشكل مباشر ، وثالثا مكونات أزمة السياسة القضائية المتمثلة فى محدودية عدد القضاة ومعايير القضاة ، والنقص فى البنية الأساسية للمحاكم وغياب التخصص فى جماعة للقضاة . وأخيرا دور القضاء فى إعادة رسم الخريطة السياسية المصرية من خلال دورها فى حماية الحريات العامة وإجازة بعض الأحزاب السياسية التى ترفض لجنة الأحزاب طلبات تأسيسها . وقد أشار التقرير إلى أهمية الدور الذى يلعبه كل من مفوضى المحكمة الدستورية العليا ، وهيئة مفوضى الدولة ، فى بلورة المبادئ القانونية فى مجال تنظيم الحريات العامة .

أما بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية ، يلاحظ أنه لم تطرأ خلال عام ١٩٩١ تغيرات هامة على مسعد الأحزاب السياسية التى مازالت تعاني من بعض المشكلات الأساسية الداخلية وأهمها نقص الممارسة الديمقراطية بدخلها وضعف العلاقة بين الأجيال المختلفة وعدم التجديد وضعف التماسك الدخلى ، إلى جانب عوامل الخلل الهيكلى . وبطبيعة الحال ، فإن هذه المشكلات تعد كثيرا من التفاعلية السياسية للأحزاب القائمة ونقل كثيرا من العائد المثقف من نشاطها السياسى والجهاميرى .

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى الديمقراطى كان هناك توجه متعلطم خلال عام ١٩٩١ نحو التغيير ومراجعة السلطة التنفيذية فى العديد من خططها المقترحة ، سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال ترشيد العمل فى القطاعات الحيوية بالدولة . وقد نيمت رغبة التغيير الداخلى فى الحزب خلال العام من محاولة علاج الترهل والركود والانقسام الذى بدا واضحا فى صفوف الحزب خلال الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٠ .

أما بالنسبة لحزب الوفد فإنه لم يحدث فى الأداء السياسى لحزب الوفد عام ١٩٩١ ما يمكن معه القول بحدوث تغيرات كبيرة سواء فى ممارسته ومواقفه السياسية أو فى خطابه السياسى ، كما استمر فى ترديد نفس المقولات والمواقف الرئيسية له ، والتى تطالب بالإصلاح السياسى وإطلاق الحريات وتحريك الاقتصاد .

وقد استمر التحالف والقوى الإسلامية خلال عام ١٩٩١ فى العمل وفقا لصيغة التحالف التى جرى إرساؤها عام ١٩٨٧ ، إلا أنه لم تطرأ تغيرات عضوية أو برنامجية على جزيى العمل والأحزاب بمقتضى هذه الصيغة ، كما أن

الأخوان المسلمين لم يتخلوا عن مطلبهم الأساسي بتشكيل حزب سياسي مستقل لهم ، الأمر الذي عكس الطبيعة الجزئية لمثل هذا النوع من التحالفات ، والذي ارتبط بمبررات ودوافع وقتية تملأها للمرحلة التي تشهدها الحياة السياسية .

وبالإضافة إلى ما سبق اهتم التقرير الاستراتيجي بتناول جماعات العنف الإسلامية ، لاسيما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية في بني سويف وجماعة الشوقيين ، علاوة على التعرض لبعض الجماعات الصغيرة الأخرى .

ومن ناحية أخرى ، أكدت تطورات عام ١٩٩١ على الأزمة الهيكلية التي يمر بها اليسار المصري بكافة فصيلاته (حزب التجمع والتيار للناسري والحركة الشيوعية) . وقد انحصرت الأنشطة التنظيمية والتنقيفية لحزب التجمع خلال عام ١٩٩١ على الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب .

وتطلب ذلك تكثيف الجهود الداخلية على إعداد ومناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث وتطوير بنيته التنظيمية وأدواته في العمل السياسي . أما بالنسبة للناصرين ، فإن هناك العديد من التطورات التنظيمية التي طرأت على الجماعة الناصرية خلال عام ١٩٩١ ، إلا أنها لم تسفر عن تغير نوعي ولكن الحكم القضائي غير المتوقع بشرعية الحزب الديمقراطي الناصري فتح الطريق للناصرين للدخول في مرحلة جديدة . وأخيرا ، فإن الأنشطة التنظيمية والتنقيفية لفصائل الحركة الشيوعية تراجعت على نحو ملحوظ . وقد برزت خلال عام ١٩٩١ درجة ملموسة من التشابه بين مكونات الخطاب السياسي لفصائل اليسار المصري على اختلافها ، حيث بدأ واضحا فيه التركيز على قضايا الإصلاح الديمقراطي والدفاع عن القطاع العام .

أما بشأن القسم الثالث من التقرير ، فهو يتناول دور جماعات المصالح إزاء كل من أزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع ، وأثر التماسك الداخلي على العمل النقابي ، وعلاقة هذه الجماعات والنقابات بالدولة ، وخاصة في ضوء التغيرات التي وقعت على الصعيد الداخلي وهي السعي لمزيد من تخصيص الاقتصاد والدعوة لدعم الممارسة الديمقراطية والاهتمام بكافة الأمور المتعلقة بممارسة المهنة . فضلا عن الاهتمام بكثير من قضايا السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . وقد تعرض التقرير في هذا الشأن لبعض الجماعات وعلى رأسها جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية والنقابات العمالية والمهنية ونقابات المهنيين والأطباء والمحامين والتجارين والمعلمين والصيادلة ، إضافة إلى تطرقه إلى عدد من الجمعيات التطوعية البارزة أو الجديدة .

وأخيرا يعرض التقرير اتجاهاً الصحافة المصرية ، من خلال تحليل مضمون الصحافة المصرية القومية والحزبية إزاء بعض القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شغلت الرأي العام المصري عام ١٩٩١ .

١٩٩١ . فعلى الصعيد السياسي تتبع التقرير معالجة الصحافة لقضايا الممارسة الديمقراطية ، واتهام بعض أعضاء مجلس الشعب بالانحياز في المخدرات والأثار الدخيلة لأزمة الخليج والحديث عن تعديل الدستور وفتح الحدود مع ليبيا ودعوى القضاء السياسي وقانون الطوارئ والجماعات الدينية والإصلاحات السياسية داخل الحزب الوطني . أما أهم القضايا الاقتصادية المثارة فكانت ارتفاع الأسعار والتخصيصية وشركات توظيف الأموال والإصلاح الاقتصادي ، والعلاقة بين المالك والمستأجر ، والسياسة المالية ، وصندوق النقد الدولي ، أما القضايا الاجتماعية ، فقد تطرق التقرير بشأنها لمشكلات تلوث البيئة والعنف والبطالة والإيمان والزيادة السكانية ، وأخيرا ، وعلى الصعيد الثقافي ناقش التقرير قضايا « التدهور الثقافي » ومشروع القراءة للجميع وجوائز الدولة .

وقد اختتم هذا الجزء من التقرير بجداول يرصد أحداث العنف السياسي التي وقعت في مصر عام ١٩٩١ من إضرابات ومظاهرات وأحداث شغب وملاحقة ومضبط واعتقال ومحاولات الاغتيال السياسي استنادا إلى المصادر المختلفة .

٢ - السياسة الخارجية المصرية

أثرت التحولات الهيكلية التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية خلال عام ١٩٩١ بصورة بالغة على السياسة الخارجية المصرية ، حيث دفعتها إلى التركيز على تطوير صيغة ملائمة للنظام والتكيف مع تلك التحولات . وقد بدا ذلك واضحا في تعزيز التحرك الخارجي المصري وفقا لما يمكن وصفه بـ (استراتيجية التوازن) ، والتي استهدفت تحقيق أكبر قدر من التوازن في العلاقات الدولية لمصر ، بحيث تزيد كثافة التفاعلات مع القوى الكبرى البازغة ، لا سيما في القارة الأوروبية ، جنبا إلى جنب مع الإبقاء على الروابط القوية مع الولايات المتحدة في شتى المجالات .

وفي هذا الإطار ، عملت السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ على بلورة رؤية متكاملة بشأن كيفية تشكيل وإرساء دعائم نظام دولي جديد ، وعادة ترتيب أوضاع الأمن والسلام في الشرق الأوسط . فعلى المستوى العلمي ، دعت السياسة المصرية إلى البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسي والاقتصادي لضمان درجة أكبر من العدل والمساواة بين الدول في ظل نظام دولي

التسليحية القائمة ، مع التأكيد على ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي .

— وفي نفس الوقت ، جرى الاهتمام بتطوير تحديث الجهاز الدبلوماسي المصري ، بهدف مواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية ، والاسهام في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع المصري ، وتحقيق المزيد من التخصص في العمل الدبلوماسي . والافادة من التطورات الحديثة في مجال الاتصالات ، وترشيح صانع قرار السياسة الخارجية ، وزيادة قدرات الدبلوماسي المتخصص . وقد اشتمل التحديث على انشاء ادارات عديدة يخصص كل منها بالتمثل مع نوعية محددة من القضايا الجديدة والهامية التي أصبحت تدخل في نسج العلاقات الدولية في المرحلة اللاحقة ، بالإضافة إلى الاهتمام بفصل الادارات القائمة على اساس جغرافي دقيق ، علاوة على انشاء ادارات متخصصة لفخمة مصالح المواطن المصري . وقد تراقب هذا التطوير التنظيمي أيضا مع بروز عدد من الدلائل على حدوث تطور في القيم الحاكمة للعمل الدبلوماسي المصري ، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الخلاص من الطابع البربري والقمي الجامد لعملية صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية المصرية ، والازرع للانفصال عن المثالية السياسية ، والاستناد بدلا من ذلك على اكبر من الواقعية والعملية في السلوك الخارجي المصري .

— ومن خلال هذه المنطلقات ، ركز السلوك الخارجي المصري على مراجعة بعض استراتيجيات التحرك في دوائر جغرافية معينة ، لا سيما على الساحة العربية ، حيث حفلت هذه الساحة بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لازمة الخليج ، مما دفع السياسة المصرية إلى العمل على تحقيق مجموعة من الاهداف أبرزها تنقية الأجواء العربية وارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية - العربية تركز على منطقة المصالح والاعتدال بلورة موقف موحد لقراء عملية التنمية السلمية مع إسرائيل .

— وقد ركزت السياسة المصرية في هذا السياق على اعادة بناء العلاقات العربية - العربية على اساس مبادئ المصاحبة والالتزام وتوازن المصالح ، علاوة على الاهتمام بصيانة مكانة مصر على الخريطة العربية ، والعمل على تنقية الأجواء العربية ، مع الاهتمام ببلورة مفاهيم جديدة أكثر تكاملا للامن والتعاون العربي . وفي نفس الوقت ، بذلت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩١ جهودا ملحوظا في اتجاه دفع العمل العربي المشترك إلى الامام في أعقاب حرب الخليج ، وساعدا في ذلك عودة للجامعة العربية إلى القاهرة وتعيين د . عصمت عبد المجيد لميناً عاماً للجامعة ، بالإضافة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة .

جديد ، وذلك من خلال ثلاثة إجراءات : أولها إجراء مراجعة شاملة للوضائع الاقتصادية الدولية بروح الواقعية والحوار والمشاركة والجهد الجماعي لاعادة النمو المتوازن للاقتصاد العالمي واتعاش التنمية في الدول النامية ، وثانيها إعطاء الأولوية لاصلاحات تنمية النزاعات الدولية لا سيما في اقاليم العالم الثالث ، بما يساعد على الانتقال بالعالم إلى مستويات جديدة من السلام والاستقرار والامن المكفول للجميع من خلال كافة الأدوات المتاحة ، وثالثها الدعوة إلى تقديم الدعم الحقيقي والعملى لدور الامم المتحدة في العلاقات الدولية الجديدة من خلال زيادة فاعليتها التنفيذية وتطوير البائات كجهاز لحفظ السلام والامن والدوليين ووضع قراراتها المعبرة عن الشرعية الدولية موضع التنفيذ .

أما على مستوى العالم الثالث ، فقد عملت السياسة المصرية على تحقيق اكبر قدر من التقارب فيما بين تلك الدول للتحرك معا بصورة جماعية لتفادي حدوث المزيد من التهميش في ظل التحولات الدولية الجارية . وفي هذا السياق ، اكدت مصر على ضرورة الاتفاق على آليات تنظيمية جديدة تتواءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، لا سيما عبر تنشيط محفل مشترك يهتم بحركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والصين ، بحيث تصبح الحركة أكثر تركيزا على الابعاد والاقتصادية في اعمالها . بما يزيد من قدرتها التفاوضية وزورها النسبي عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الجديدة التي نشأت في اوربا وامريكا الشمالية .

— ومن ناحية أخرى ، اهتمت السياسة المصرية ببلورة مواقف محددة لزاء كافة القضايا الإقليمية خلال عام ١٩٩١ ، لا سيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي والامن الإقليمي والحد من التسليح . فقد ارتأت السياسة المصرية أن الشرعية الدولية التي وقفت ضد الغزو العراقي للكويت ينبغي أن تعمل أيضا على استيعاب باقى مكونات الموقف الإقليمي في الشرق الاوسط بكل ابعاده ، وفي مختمها الصراع العربي - الإسرائيلي . اضيف إلى ذلك ، أن مصر حاولت مع سوريا ودول الخليج ارساء بنية جديدة للامن عقب حرب الخليج تركز على التكافل الاقتصادي ، جنبا إلى جنب مع التكامل الأمنى من خلال اعلان دمشق ، إلا أن قيودا عديدة أدت إلى فشل هذا الاعلان في النصف لثاني من عام ١٩٩١ أبرزها المعارضة الإيرانية لهذه الصيغة الامنية واتجاه دول الخليج ذاتها نحو مراجعة مجمل علاقاتها العربية . اما فيما يتعلق بالحد من التسليح ، فقد اكدت مصر ببلورة موقف متكامل لزاء عملية الحد من التسليح ، لا سيما لزاء نزع اسلحة الدمار الشامل ، ويشتمل ذلك على ضرورة تبني اطار متكامل وشامل يطبق على الجميع دون استثناء ، بما يصحح الخلل ويزيل للفروق

اعتبارات الجوار الجغرافي، الأمر الذي يخلق ارتباطا حقيقيا بين الامن الاوروبي والامن في الشرق الاوسط، فضلا عن أن المنطقة مازالت تمثل مصدرا هاما للنفط بالنسبة لاوروبا، كما تعتبر سوقا رئيسية لمنتجاتها .

أما العلاقات المصرية - الأمريكية، فقد حظت خلال عام ١٩٩١ بالعديد من القضايا، حيث عززت التطورات الإقليمية موقع مصر في المنطقة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الأمن والتوازن الإقليمي في الشرق الاوسط، بالإضافة إلى التأكيد على إمكانية قيام السياسة المصرية بدور الوسيط الإقليمي، في القضايا المثارة في المنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي.. وعلى هذه الاسس، ازادت كثافة المشاورات والتفاعلات المصرية - الأمريكية على كافة المستويات، السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبالنسبة للعلاقات المصرية - السوفيتية، فلن التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي تركت انعكاساتها البارزة على العلاقات الثنائية، لا سيما من حيث لها انت إلى إعادة صياغة توجهات وانحياز استراتيجيات السياسة الخارجية للدول المستقلة التي نشأت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه رسميا في اواخر عام ١٩٩١. ومع ذلك، فإن حركة التفاعلات المصرية - السوفيتية خلال فترة ما قبل الانهيار كانت في معظمها بمثابة امتداد للاتجاه الراسي إلى تكثيف وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، والذي كان قد بدأ منذ عدة سنوات، واشتمل هذا الاتجاه خلال عام ١٩٩١ على تكثيف اعمال التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين الدولتين .

وعلى صعيد القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية المصرية، يلاحظ أن قضيتي تنمية الصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقات المصرية - الليبية قد استحوذتا على اهتمام مكثف من جانب السياسة المصرية. فقد احتلت صدارة التسمية موقع الصدارة في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية، بل أن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التنصية منذ فترة ما قبل وقف إطلاق النار، ودعت بصفة خاصة إلى معالجة القضية الفلسطينية فور انتهاء حرب الخليج. أما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الليبية، فمن الملاحظ أن هناك كثافة غير عادية في لقاءات القمة بين البلدين، بما يفرق كثيرا مدلاها المعنوية في السياسة الخارجية لكلا الدولتين، ربما باستثناء سوريا. وقد شهدت العلاقات المصرية - الليبية ثلاث أزمت رئيسية منذ استئنافها، إلا أن الدولتين حرصتا على الحيولة دون أن تترك هذه الأزمات انعكاساتها السلبية على مجمل العلاقات، والملاحظ بصفة عامة أن القضايا الفنية غلبت على العلاقات الثنائية بين الدولتين .

أما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الإسرائيلية، فقد حفلت بالعديد من التوترات التي نجمت في معظمها بفعل الموقف الإسرائيلي المتشدد حيال عملية التسوية، الأمر الذي خلق سلسلة متلاحقة من الأزمات السياسية الجانبين. والملاحظ على وجه العموم أن اغلب التفاعلات السياسية بين مصر وإسرائيل انصب على الجانب المتعلق بعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، بينما استقطبت العلاقات الاقتصادية حيزا محوريا في التفاعلات الثنائية بينهما، لا سيما في مجالات التجارة والسياحة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الأفريقية، شهد عام ١٩٩١ نشطا ملحوظا ودعما متناميا لأوسر للتعاون بين الجانبين في مختلف المجالات، الأمر الذي يعكس تميز واستقرار السياسة الخارجية المصرية إزاء أفريقيا منذ أكثر من عقد من الزمان. وقد تركزت العلاقات المصرية - الأفريقية على خمس محاور رئيسية هي: قضايا العمل الأفريقي المشترك، والتنسيق السياسي الإقليمي متعدد الأطراف، والتنمية في أفريقيا، والوساطة المصرية لحل المنازعات الأفريقية، والتنسيق السياسي على المستوى الثنائي .

وقد تكثفت أيضا خلال عام ١٩٩١ العلاقات المصرية مع دول العالم الثالث، وذلك في إطار المصاعى المصرية الرامية إلى بلورة كبر قدر ممكن التقارب في المواقف مع تلك المجموعة من الدول في مواجهة التحولات المعاصرة الحادثة في هيكل النظام الدولي، ومناصبها من محاولات لإعادة ترتيب مجمل الأوضاع على امتداد الساحة الدولية. والواضح بصفة عامة أن السياسة المصرية في هذه الدائرة أرتأت أن أحداث التغييرات المطلوبة في النمط القائم للعلاقات الدولية يستلزم في البداية إرساء أرضية مشتركة من التناقي السياسي والمصلحي داخل دائرة العالم الثالث، بما يمكن أن يولد قوة ضغط مناسبة في اتجاه تحقيق الاهداف المطلوبة لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الحد من عملية تهيش العالم الثالث في ظل التحولات الدولية الحادثة .

كما استقطبت الدائرة الأوروبية حيزا محوريا من اهتمامات وأنشطة السياسة الخارجية المصرية بهدف الافادة من الدور الأوربي في مساندة الموقف العربي من عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، علاوة على دعم جهود التنمية الاقتصادية في مصر من خلال المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، علاوة على تعزيز مركز مصر التفاوضي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية. وقد ارتكزت هذه الجهود من ناحية أخرى على أن الدول الأوروبية ظلت أظهرت اهتماما ملحوظا بمنطقة الشرق الاوسط بصفة عامة بحكم

٣ . الدفاع والقوة العسكرية

كانت مشاركة القوات المصرية في حرب تحرير الكويت بمثابة التطور الأكثر بروزاً في السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ . وقد ارتكز هذا التطور على مجموعة من الأسس أبرزها : تحقيق هدف مشروع اقليمياً وعالمياً ، وتبنيته الرأي العام العالمي والإقليمي والمحلي ، واستنفاد كافة الوسائل والطرق السلمية لحل النزاع قبل اللجوء إلى القوة العسكرية ، والتوافق مع الظروف السياسية الدولية والمحلية ، وتكاتف كافة قوى الدولة في تحقيق الأهداف الموضوعة . وعلى هذا الأساس ، فإن السياسة الدفاعية المصرية حرصت عند تنفيذ أعمال المشاركة في حرب تحرير الكويت على الالتزام الكامل - تخطيطياً وتنفيذياً - بمبادئ الحرب ألا أنه كانت هناك في المقابل مجموعة من جوانب التصور التي كشفت خلال هذه المشاركة أبرزها : تواضع إمكانات النقل الاستراتيجي المصري ، وعدم توافر نظام معناد لصواريخ الباليستية ، وعدم الارتباط بشبكة معلومات استراتيجية .

وعلى وجه العموم ، فإن الاستراتيجية العسكرية المصرية والمهام الرئيسية للقوات المسلحة المصرية لم تشهد تغيراً ملحوظاً في خطوطها العريضة خلال عام ١٩٩١ ، وأن كانت قضايا الحد من التسلح قد شهدت اهتماماً وإضاحاً من القيادة المصرية في هذا المجال . وقد عبرت السياسة المصرية عن اهتمامها بقضايا الحد من التسلح خلال العام المذكور ، حيث رحبت بالمبادرات المطروحة في هذا المجال ، كما عبرت عن تصورها الخاص للكيفية التي ينبغي عليها برامج الحد من التسلح في المنطقة ، وككت بصفة خاصة على ضرورة توافر عنصرى لشمول والمساواة . وفي نفس الوقت ، استمرت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ في الاعتماد على نظام التجنيد ، مع الحرص على تحسين نسب الإداء الكيفي على حساب الكم وصولاً إلى الحجم الأمثل للقوات ، جنباً إلى جنب مع الاستمرار في سياسة الترشيد الرامية إلى تحقيق أقصى عائد استهلاك معياً إلى تحسين الأداء .

وقد طرحت عام ١٩٩١ قضايا التعاون العسكري العربي والامن الإقليمي بكتافة غير مسبقة في أعقاب حرب الخليج ، إلا أن معدل التقدم الفعلي في هذا المجال شهد تراجعاً ملموساً لا سيما خلال النصف الثاني من العام ، على الرغم من أن الأزمة كشفت عن الحاجة الملحة إلى بناء نظام جديد للأمن العربي من منظور شامل .

وفيما يتعلق بالسياسة التسلحية المصرية ، فإن عام ١٩٩١ شهد تباطؤاً في عمليات توريد الأسلحة والمعدات إلى القوات المسلحة المصرية ، علاوة على غموض الموقف

بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربي الوطني ، فضلاً عن انخفاض الاهتمام وقوة الدفع في الصناعة الحربية الوطنية عموماً ، تضاملاً وانكماشاً مصادر وتوريد الأسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة في النظام الدولي . وقد ترتب على هذا الوضع أن أصبحت السياسة التسلحية المصرية تواجه ظروفاً بالغ التعقيد .

أما في مجال النشاط التدريبي ، فإن ظروف حرب الخليج لدت إلى تقليص الإعلان عن الجهود المبذولة في هذا المجال ، حيث كان مجمل ما أعلن عنه خلال عام ١٩٩١ أقل بكثير مما يعلن عنه في العادة ، مع العلم أن القوات المسلحة لا تنشر أصلاً كل المعلومات عن تدريبها . وقد انحصرت التدريبات الرئيسية التي أعلن عنها حتى عام ١٩٩١ على المجالات التالية : المشروعات ، التدريبية ، البيانات العملية ، المناورات ، للتدريبات المشتركة . والملاحظ ، بشكل عام ، أن النشاط التدريبي للقوات المسلحة المصرية استمر يعاني خلال العام المذكور من مجموعة من الصعوبات التقليدية أبرزها : انخفاض نسب الاستكمال ،

والضعف النسبي في المستوى الثقافي للأفراد ، ومشكلات الحالة الإدارية للوحدة ، وانخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية في القوات المسلحة .

وأخيراً ، فقد أهتم التقرير الاستراتيجي العربي بمواصلة التركيز على سياسة الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ، والتي ترمي هذه القوات من خلالها إلى دعم باقي أجهزة الدولة باستغلال فائض القدرات المتاحة لديها ، لا سيما في مجال دفع جهود التنمية الاقتصادية للدولة . وقد أهتم التقرير بتغطية للنشاط المبذل في هذا المجال طيلة الفترة ٨٧ - ١٩٩١ ، وبدا واضحاً من خلال هذه التغطية أن جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة حرص على تصويب وتحديث المسار الذي يتجه به بوصفه أحد أجهزة وزارة الدفاع ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة ، حيث أصبح أكثر حرصاً على التركيز في نشاطه على القيام بالمشروعات ذات الصبغة القومية ، والتي تنأى بالقوات المسلحة عن منافسة القطاعات المدنية ، علاوة على المشروعات التي تقدم بطلبها الوزارات والهيئات فقة منها في دقة التنفيذ ومستوى الإداء . ومن هذا المنطلق ، تركزت أنشطة الخدمة الوطنية التي تقوم بها القوات المسلحة في ثلاث اتجاهات : جهاز الخدمة الوطنية ، وخدمات الخدمة الوطنية المتخصصة ، فائض الامكانيات الفنية والبشرية والعلمية للقوات المسلحة . ويشكل عام فِتن القوات المسلحة نجحت في تقديم مساهمة متميزة في مجال التنمية بفهمها الشامل ، إلا أن ظروف الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد قد قللت من قدرة القوات المسلحة على توسيع دائرة مساهماتها في مجال الخدمة الوطنية ، بالإضافة إلى وجود بعض الانشطة

برنامج واسع للتخصيصية Privitization في قطاع الأعمال العام ، وتحريك القطاع الخارجى وخاصة بإطلاق حرية الاستيراد وتكوين الجنيه المصرى .

إن إجراءات الإصلاح وتطورات الاقتصاد خلال عام ١٩٩١ لامتص لنا بأكثر من الحديث عن « إعلان، و « بدايات » و « اتجاهات » ما أسميناه انعطافا استراتيجيا على طريق التحول الاقتصادى الليبرالى فى مصر . بيد أن هذا الاستنتاج نرى صحته فى تقديرنا أن أوضاع الاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية والإقليمية لا تترك فرصة بديلة أو تفرض ثمنا باعظا . للتهرب من التوجه الأساسى نحو تنفيذ برنامج هذا التحول .

ولذا ، فإن بؤرة الاهتمام هنا ، هى تحليل أهم إشكاليات التحول فى اتجاه الهدف الأساسى لبرنامج الإصلاح الليبرالى كما حددته وثيقة هامة لصندوق النقد الدولى مؤرخة ٢٦ ابريل ١٩٩١ حول اتفاقية المساعدة مع الحكومة المصرية . وهذا الهدف - كما لخصته الوثيقة - هو « إقامة اقتصاد سوق حرة ذى توجه خارجى خلال الأجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة ، تنافسية ، مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام متقلص يعمل فى بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومى » .

المجرأ فى هذا المجال التى تثير بعض التساؤلات حول مدى انطباقها مع مفهوم الخدمة الوطنية أو حول مدى رشادة الأسلوب الذى تدار به .

٤ - الاقتصاد المصرى

شهد عام ١٩٩١ إعلان انعطاف استراتيجى فى مجرى تطور الاقتصاد المصرى . وحددت اتفاقية المساعدة Stand By-Arrangement بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى (للفترة من مايو ١٩٩١ حتى أكتوبر ١٩٩٢) إطارا ومضمون هذا الانعطاف . ويكشف خطاب نوايا الحكومة إلى صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ عن غايات وسياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادى الليبرالى للأجل المتوسط بدءا من فترة الاتفاقية المذكورة .

وفى رصد تطورات ومثابة قضايا الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩١ ، نركز فى هذا القسم من التقرير على تحليل إشكاليات الإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى إطار ماوصفناه بإعلان انعطاف استراتيجى فى مجرى تطور اقتصاد مصر .

ويتلخص جوهر هذا الانعطاف فى جذرية التحولات الاقتصادية الليبرالية ، التى سجل عام ١٩٩١ بداياتها ، فى اتجاهات ثلاثة ، هى : إطلاق آليات السوق فى تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، وتنفيذ

النظام الدولي والاقليمي

القسم الأول :

التطورات الرئيسية فى السياسة الدولية

- ☐ تفكك الاتحاد السوفيتى وتداعياته الاستراتيجية .
- ☐ صعود الدور الأمريكى : المظاهر والمفارقات .
- ☐ التحولات الاستراتيجية فى العالم الغربى .
- ☐ الأمم المتحدة وتسوية الصراعات الإقليمية .

رؤية عامة :

القانون الدولي لتبوير التدمير الشامل للقوة العسكرية للعراق . فالدوافع السياسية الصرفة - بغض النظر عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - شكلت المحدد الحقيقي للموقف الأمريكي والغربي والدولي عامة ، من خرق العراق لقواعد القانون . ولا تقتصر هذه الدوافع على إجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وإنما تشمل هذه الدوافع توجيه رسالة عامة لدول العالم الثالث بخصوص حدود فرصتها في تنمية قواها العسكرية ، واستخدامها ضد المصالح الغربية والمصالح الأمريكية بصفة خاصة ، أو حتى استخدام هذه القوة بصورة مستقلة عن إرادة القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . وبمعنى أكثر شمولاً ، فإن نتائج حرب الخليج تنصرف في الحقيقة إلى إعادة هيكلة علاقات القوة عالمياً ، وبالأذات فيما بين دول العالم الثالث من ناحية ، والولايات المتحدة ، ومعها ماقد تتمكن من الفوز بولائه من الأقطاب الغربية الأخرى ، من ناحية ثانية وتمتد عملية إعادة هيكلة علاقات القوة بين الاقطاب الكبرى في المنظومة الدولية والقوى الفاعلة في العالم الثالث أهد جوانب عملية أوسع بكثير ، وهي إعادة هيكلة علاقات القوة على الصعيد العالمي - ويمثل انهيار الاتحاد السوفيتي والخلاؤه في النهاية أهم العوامل وراء هذه العملية الأخيرة . وعلى حين يمثل إلغاء الاتحاد السوفيتي وانهياره كقطب مواجه للولايات المتحدة والغرب عموماً نهاية لحقبة كاملة من التفاعلات الدولية ، وهي الحقبة التي أطلق عليها مصطلح القطبية الثنائية ، فإنه لا يمثل سوى بداية لحقبة جديدة يتم في سياقها تبلور منظومة دولية جديدة .

ويختلف المراقبون والمحللون السياسيون حول توصيف النمط الجوهري لعلاقات القوة المميزة للحقبة الجديدة من تطور المنظومة الدولية . فهناك فريق يؤكد انفراد الولايات المتحدة بالقيادة ويمكن خلف هذا التصور

سوف يسجل عام ١٩٩١ كحد أبرز المنعطفات في التاريخ السياسي للعالم بفضل حدثين كبيرين جاء أولهما في مطلع العام ، وهو نجاح الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة في هزيمة العراق عسكرياً وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها . أما الثاني فتجلى خلال شهور العام وتبلور رسمياً في نهاية العام بإلقاء الصيغة الفدرالية للاتحاد السوفيتي وحله ، وبذلك انتهت الدولة العظمى التي نافست الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي طيلة أربعة عقود ونصف . وساهم الحدثان معاً في إعادة هيكلة السياسة الدولية برمتها ، وإطلاق مجموعة من العوامل التي تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون .

وقد اتخذت حرب الخليج كنموذج لعمل جماعي دولي ضد قوة إقليمية مزقت قواعد القانون الدولي ، وكدلالة على إنفراد الولايات المتحدة بالسلطة والنفوذ على قمة المنظومة الدولية ، على الأثر خلال المرحلة الانتقالية الحالية ، وعلى زيادة مساحة الحركة الفاعلة للأمم المتحدة ، وخاصة في مجال الأمن الجماعي . وبالقول أسهمت حرب الخليج إسهاماً كبيراً في تغيير مدركات قواعد العلاقات والتفاعلات الدولية ، مما أجبر عدداً كبيراً من الدول والقوى الدولية على إعادة حساباتها تبعاً للنتائج المباشرة وغير المباشرة لحرب الخليج . غير أن دلالات الانتصار الأمريكي في حرب الخليج لا تقتصر على أثر الردع الاستراتيجي الذي أسفرت عنه أمام احتمالات استخدام القوة من جانب قوى إقليمية . كما أنها قد لا تنصرف في الحقيقة إلى توفر القوة المادية للتطبيق المنعجم والمتجانس للقانون الدولي وتمكين الأمم المتحدة من تجسيد مبادئ الأمن الجماعي وفقاً لهذا القانون ولتمثاتها ذاته . هناك من الشكوك ما يحيط بالانسجام والالتزام التي أصدعى بها دور الأمم المتحدة أو قواعد

إنفراض قدرة الولايات المتحدة والمراكز الكبرى الأخرى لتعوز على تحجيم للمنافسات فيما بينهما بما يزيد إلى صعود هيكل هرمي للقوة، تعد فيه الولايات المتحدة قطباً وحيداً . وهناك فريق آخر يرى أن المنظومة الدولية تتجه إلى الانشقاق إلى ثلاث كتل كبيرة هي : الولايات المتحدة ، وأوروبا الموحدة بقيادة ألمانيا الكبرى ، واليابان . ويمكن خلف هذا التصور إفتراض مؤداه أن استمرار التعاون فيما بين هذه الأقطاب الثلاثة الكبرى لا يكاد يخفى التناقضات فيما بينها ، وميلها للاستقلال عن بعضها البعض ، وللتوسع المتوازي لكل منها في الهوامش الإقليمية أو القارية التي تمثل إمتداداتها الجغرافية .

ومن المفيد أن نقرأ التطورات الكبرى في النظام الدولي على ضوء المناظرة بين هذين الفريقين وهذا هو ما يقوم به بالفعل معظم المجلتين والمراقبين للساحة الدولية . غير أن القراءة اليومية للأحداث والتطورات على ضوء هذه المناظرة قد انتمت بسيادة ثنائية الأقطاب . والفريق الأول الذي يؤكد واحدة القطبية يركز على الأحداث والتفاعلات السياسية التي يظهر من معظمها السعد الصاروخى للدور والنفوذ الأمريكي . والفريق الثاني الذي يؤكد وجود نزعة لتحديد القطبية ، كتل بصفة خاصة إلى المؤشرات الاقتصادية أساساً . وتبدو هذه الثنائية زائفة إلى حد بعيد .

وإذا كان من الصعب أن نحسم أوجه الحقيقة في المناظرة حول القطبية في المنظومة الدولية ، فإننا لنتسطيع أن نكتفي بالحدث العلم والمبهم عن مرحلة إنتقالية تشهد إختلاطاً بين مؤشرات متعارضة . فمن الضروري أن نستشرف طبيعة المنظومة الدولية التي في طريقها إلى التبلور بدءاً من رصد التطورات الإنتقالية التي تتم بالفعل ، في مجالات متعددة .

ونفرض التطورات في مجال (إعادة صياغة الجغرافيا السياسية لأوروبا وشمال آسيا بتأثير انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة قارية ثقيلة نفسها على مساحة السياسة الدولية . غير أن هذه التطورات ليست المجال الوحيد للتناقضات والتحولات المميزة للحقبة الإنتقالية الراهنة . قالى جانب تحولات الجغرافيا السياسية ، هناك عملية تعديل لولاءات أو التوجهات الإستراتيجية للقوى الإقليمية والعالمية المؤثرة . ومن المفيد أن نرصد بدقة في هذا المجال للجل المثير حول مستقبل حلف شمال الأطلسي باعتباره الرابطة الإستراتيجية التي لحمت أوروبا في علاقة تبعية مع الولايات المتحدة . ومن المفيد في هذا السياق أن نكتشف دلالات النمو التراكمي للدور والقوة العسكرية لليابان ، وأن نتابع تطورات مشروع أوروبا ١٩٩٢ كأسس موضوعي لوحدة واستقلال أوروبا . وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي قد طرح إمكانات

كبيرة لإعادة صياغة الجغرافيا السياسية لشرق أوروبا وشمال وغرب آسيا ، فإنه قد حتم أيضاً عملية تعديل للتوجهات الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية . وتظهر هذه العملية على نحو جلي في سلسلة التصويات الدبلوماسية للصراعات الإقليمية الكبرى التي زعزت استقرار توازنات عصر القطبية الثنائية وخاصة في جنوب شرق آسيا . ويبدو أن عملية التعديل هذه تترافق مع - أو تدبر عن نفسها أحياناً في شكل - روابط تجارية وإقتصادية وتجمعات إقليمية جديدة .

ومن هذا المنظور ضوف نتناول تطورات السياسة الدولية خلال عام ١٩٩١ بالتركيز على أربعة مجالات رئيسية وهي كالآتي :

* إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية بتأثير انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي . ولاشك أن مشكلة وراثة الاتحاد السوفيتي هي أهم مظاهر عملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لهذا الإمتداد الأوروبي الآسيوي الكبير . ولأنك فإننا نحتاج لمعالجة مستقلة في الحدود التي طرحت بها هذه المشكلة خلال عام ١٩٩١ . غير أن هذه المشكلة ليست المطور الوحيد . فقد كان الاتحاد السوفيتي يوفر رابطة جغرافية سياسية بين القارتين الأوروبية والآسيوية . وتفكك هذه الرابطة لا يحدث فقط انفصال جغرافي سياسي ، ومحشوري بين القارتين . ذلك أن هذا الانفصال يفرس على قائمة الأعمال عملية إعادة ربط ه أقاليم الاتحاد السوفيتي وجمهورياته بهيكل ونظم إقليمية بدلية . ولشك أن قائمة الأعمال هذه هي محل اهتمام غير من جانب القوى الإقليمية الآسيوية ، والأوروبية . وهي كذلك ليست بعيدة الصلة عن تصور الولايات المتحدة لمصالحها العالمية ، وخاصة مصطلحتها في تأكيد ذاتها باعتبارها القوة العالمية الأولى ، وهو الأمر الذي يعني تأكيد مرجعيتها في نهاية المطاف فيما يتصل بطبيعة للروابط والترتيب الجديدة في القارتين الأوروبية والآسيوية .

* وهناك مظهر ثالث لعملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية بتأثير انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وهي لتفجر وتفكك يوغسلافيا . فمن الممكن أن نتصور وحدة يوغسلافيا باعتبارها إحدى نتائج التوازنات الدولية وخاصة بين الاتحاد السوفيتي والغرب عموماً في الساحة الأوروبية . وبإخفاء الاتحاد السوفيتي تضمحل هذه التوازنات

وتختلى الوظيفة اللاصقة لقوة مركزية كبرى ، مما يسفر عن عملية إعادة ترتيب واسعة النطاق للجغرافيا السياسية للمنطق ه الرخوة ه بين الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاستراتيجية الأوروبية ومن المرجح أن يكون تفكك يوغسلافيا مجدداً نموذجاً واحداً لعملية إعادة الترتيب

الجغرافى السياسى لهذه المنطقة المرخوة . وقد يعقبا عمليات تفكك وإعادة تمكين القوميات والجماعات العرقية / الثقافية من النطاق الراهن لدول شرق ووسط وجنوب أوروبا إلى نطاق جديد . وهذه العملية هى بطبيعتها عملية صراعية تعكس التبدلات فى مراكز القوى لا بين أوروبا الغربية ككل وغيرها من الكتل الدولية فحسب بل وداخل أوروبا الغربية ذاتها .

إعادة صياغة الرابطة الثلاثية بين أمريكا وأوروبا الغربية واليابان . ويمكننا أن نؤكد أن مصير العالم سوف يتوقف على اتجاهات إعادة صياغة هذه الرابطة . وقد انتظمت هذه الرابطة فى صورة تحالف ثلاثى بين مراكز القوة الثلاثة المؤثرة فى السيادة الدولية باعتبارها العالم الحر تحت تأثير أوضاع الحرب الباردة . ومال هذا التحالف إلى أن يتخذ لا صيغة استراتيجية فحسب ، بل وصيغة حضارية أيضاً . فأطلق على هذا التحالف تعبير الغرب بالرغم من أن اليابان ليست جغرافيا بلدا غربياً . وبنهاية الحرب الباردة وصعود المناهضات التجارية واتجاه تلك المراكز إلى البحث عن تعبيرات حضارية وثقافية جديدة عن نفسها ، من المحتمل أن يتعرض هذا التحالف للتصدع .

ويتوقف مصير هذا التحالف الثلاثى فى الحقبة الانتقالية الراهنة على اعتبارات كثيرة . غير أننا سوف نتوقف أمام ثلاثة مظاهر رئيسية هى : صعود الدور السياسى للولايات المتحدة ، وتطورات مشروع أوروبا ١٩٩٢ ،

والنمو البطيء للقوة العسكرية اليابانية . ففى داخل كل من هذه المظاهر محدثات قد تكشف عن عوامل التفكك أو عن عوامل إرتباط جديد أقوى ومختلفاً . وكذا ، فإن مصير هذا التحالف هو فى الوقت الراهن موضوع لمفاوضات مثيرة - وربما يكون التفاوض حول وضع تصور جديد لدور حلف الأطلسى وهيكله هو أهم المحددات لمستقبل الجانب الاستراتيجى من التحالف . أما التفاوض حول مصير نظم التجارة الدولية فى إطار الدورة الحالية المعروفة باسم دورة أورجواى لمنظمة الجات ، فهو أهم المحددات لمستقبل الجانب الاقتصادى من هذا التحالف .

• وأخيرا فسوف نتناول بسرعة تأثير التغيرات فى مراكز القوى بتأثير نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى على التطور الراهن لمنظمة الأمم المتحدة . والأرجح أن كامل انعكاسات الأوضاع السياسية الدولية المتغيرة على هذه المنظمة لن يتضح قبل بعض الوقت . غير أنه من المفيد أن نوصف المدى الذى تم فيه بالفعل التأثير على الأدوار المحتملة للأمم المتحدة والتوجهات المرجحة لعملها فى المستقبل المباشر . وفى هذا السياق سوف نتناول بسرعة المناظرات الساخنة الخاصة بالأطر القانونية والفلسفية فى مقابل الأطر السياسية للصرفه للتغير الذى لحق بأداء هذه النظم الدولية ، تاركين التحليل المفصل لهذه المناظرات للتقرير المقبل .

أولاً : تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعياته الاستراتيجية

تملح وصراعات اقليمية ومناغسة تكنولوجية لم يقدّر البناء الداخلي السوفيتي سابقاً على اللاحق بها لو مولكية تغيراتها المذهلة . ومن ثم لعبت الدور الأكبر في دفع القيادة السوفيتية إلى التحلل من التزاماتها الخارجية والانتهاه إلى قبول العودة الى صفوف الدول التابعة .

وتشير للملاحظة السابقة الحديث عن نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الاشتراكية في جمهورياته . والواقع أنه يمكننا حصر هذه الآثار في ثلاث ثلاث ، وهي بلجهاز كالتالي :

أولاً : لإحداث تغيير حاسم في العقل الثقافي والايديولوجي العالمي : فلم يكن الاتحاد السوفيتي تجسيدا لقوة عظمى فحسب ، بل ولايديولوجية عالمية كانت قادرة لحقبة طويلة على مخاطبة جوانب معينة من كل الأنظمة الثقافية الكبرى في العالم ، أيضاً . ويعني انهيار الاشتراكية والشيوعية في الدولة الأم لها تعويضا لمصداقيتها . ومع ذلك فقد نثار التساؤلات هامة في هذا الصدد مثل : هل يعني سقوط لصيغة السوفيتية أن الاشتراكية نفسها كنمق من الأفكار والقيم قد دخلت إلى الأدب وهل يعني ذلك انتصاراً كاملاً للأسمالية ؟ . وهل يعني ذلك نهاية التاريخ الواقع ؟ أن الاجابة على هذه التساؤلات ينطوي على مصالح سياسية مباشرة مثلما ينطوي على اجتهاد فلسفي ومن الصعب بالتالي أن نقبل بحكم نهائي مسبق ، وإلا حكمنا على الفكر الانساني بالجهود .

على أنه مهما كانت الاجابة على هذه التساؤلات . فإن النتيجة المباشرة التي نستطيع أن نخرج بها باطمئنان هي أن

الحقبة الراهنة من التطور العالمي تشهد تغييراً حاسماً في العقل الثقافي والايديولوجية الذي يعد مجالاً جوهرياً للتعاملات الدولية إذ تخفي الاشتراكية باعتبارها تحدياً مباشراً وناهما لهماينة الثقافة السياسية الغربية . ويبرز تحديات أخرى .

ثانياً : لإحداث تغيير حاسم في توزيع وعلاقات القوة في

لايعد تفكك الاتحاد السوفيتي حدثاً بارزاً وحسب ، بل الحدث الأبرز في نصف القرن الحالي ، فيعد تجربة سيحين عاما من تطبيق مفاهيم وافكار سياسية وصفت بالاشتراكية ، وربطت بالنظرية الماركسية وبالصراع مع الغرب بقيادة الطبقة العاملة وطمعية الحزب الشيوعي في التغيير والتطوير وغير ذلك من الأفكار والسياسات ، انهيار البناء السوفيتي تحت وطأة افكار الاصلاح والملائنة والابتناع التدريجي عن الافكار اللينينية والسياسات للتقليدية التي ارتبطت بالتجربة طوال السبعين عاما الماضية .

وما حدث طوال العام وانتهى الى اخفاء الصيغة الفيدرالية لم يكن في واقع الامر الا استمرارا لاتجاه سابق اسباب كافة تجارب التطبيق الاشتراكي في بلدان لوربا الشرقية ، وهو الاتجاه الذي دفع بتلك البلدان إلى التخلي التام عن تجربتها السابقة في الحكم والدخول المنفتح الى مسار التحول الرأسمالي والتعددية السياسية . والواقع أن خبرة التفكك السوفيتي وما انبثق عنها من خريطة سياسية واستراتيجية جديدة في وسط آسيا والبلقان ، تأثير لكثير من الدلالات . فعلى سبيل المثال هناك العلاقة بين الاعباء للخارجية التي يفترضها دور للدول العظمى وبين التماسك الداخلي عرقيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وكيف أن الاولى لا تستقيم دون أن تساهم الثانية . وهناك العلاقة بين القوميات والاقليات العرقية وكيف أن الافتقاد الى اساس صحيحة لدمج تلك القوميات والاقليات في اطار اوسع يظل دائما سببا في التفكك والانفصال . وهناك ايضا دور العوامل الدنيوية ، التوازن في السياسات ، ودور النظرية الماركسية والشروحات التي انت عليها من قبل ساسة ومنظرين آخرين ، ودور الحزب ومدى تحولها إلى بيروقراطية جامدة وليس إلى اطار حركي يدفع إلى التغيير ويعبر عن مصالح الطبقة او مجموع الافراد الذين يضمون تحتها . ولايمكن الحديث عن التفكك السوفيتي دون الإشارة إلى العوامل الخارجية ، والتي تمثلت في دفع الاتحاد السوفيتي إلى سياق

العالم . ولا ينطوي هذا القول على المعنى المبشر لانتهيار الاتحاد السوفيتي كنقطة مقابلة للولايات المتحدة فحسب ، بل إنه يتضمن كذلك ظهور علاقات قوة جديدة فيما بين المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وفيما بينها مجموعة والعالم الثالث . كما ينطوي هذا القول أيضا على بروز معضلات مؤسسية جديدة يصعد تنظيها علاقات القوة فيما بين هذه المراكز ، وبينها وبين الأطراف ، وكذلك فيما بين النظام الدولي والأنظمة الإقليمية المختلفة في العالم .

على أن هذا الجانب لا يمدد جديداً بالتفصيل إلى حقيقة أن القوة السوفيتية كانت تنهار بالفعل منذ فترة طويلة ، وأن هذا الانهيار تسارع بشدة مع تولي للرئيس جورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي المنحل . وبالتالي ، فإن الجديد حقاً يتمثل في التفاعلات الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية لحل وتفكك الاتحاد السوفيتي .

ثالثاً : إعادة هيكلية الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية ووسط آسيا ، ونود أن نلفت النظر هنا إلى أن للتفاعلات الجغرافية السياسية لانهيار السوفيتي تنشأ عن سببين : الأول : بسبب مباشر ، وينصرف إلى إعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابط جغرافية وسياسية إقليمية جديدة . أما السبب الثاني فيحظى بقدر أقل من الاهتمام بحكم أنه غير مباشر ، وأن مظاهره ونتائج قد لا تكون بالضرورة مقصورة ولكنها أصبحت تفرض فرضاً على قائمة الاهتمامات الأوروبية والآسيوية والدولية عموماً . ونعني بذلك التغيرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزاز التوازنات الاستراتيجية في أوروبا بصورة خاصة . وهي التوازنات التي مكنت أوروبا عموماً أو أوروبا الشرقية والجنوبية خاصة من الحصول على حقبة استقرار طويلة . ويتركز الاهتمام هنا على استقرار نظام الدول state system في تلك المنطقة والذي ظهر مع نتائج الحرب العالمية الثانية . ويرجع الفضل الأساسي في هذا الاستقرار إلى القوة العسكرية السوفيتية الضخمة ، التي أغلق مع بروزها الهائل منذ نهاية الحرب الثانية باب البحث في إمكانية تعديل الحدود وإعادة تسكين الجماعات القومية المختلفة بين الدول . فلذا كان الردع النووي للثقل قد جعل للحرب الشاملة مستحيلة في أوروبا ، فإن استحالة هذه الحرب ذاتها ، على المسرح الأوروبي ، قد مثل حقبة جوهريّة ظلت ودعمت الوضع القائم في أوروبا الشرقية ، وهو الأمر الذي اعترفت به الدول الغربية بدورها في ميثاق هلسنكي لعام ١٩٧٥ . ومن هذا المنطلق فقد كان للثورة العسكرية السوفيتية الضخمة دور مشهود في دعم استقرار أوروبا ، وخاصة أوروبا الشرقية والوسطى حيث مثل الغليان القومي والفوضى العنيفة لحركة القوميات المتصارعة قاعدة عدم الاستقرار التي أضحت إلى الحريين العالميتين الأولى والثانية إضافة إلى سلاسل لم تنته

طوال عشرة قرون من الحروب الإقليمية الصغيرة إلا مع بروز التوازن العسكري بين الاتحاد السوفيتي والغرب . أي أن الاتحاد السوفيتي قد مثل قوة جاذبة مركزية Force في الساحة الأوروبية عموماً ، وساحة أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية باعتبارها البؤرة المتفجرة لمستودع هائل للقوميات المتصارعة ، على نحو خاص .

باحتمار هذه القوة الجاذبة المركزية ، من المرجح أن تنقلت القوة الطاردة المركزية Centrifugal Forces التي تتركز حول المسألة القومية ، بما يؤدي إلى تمزقات كثيرة في أكثر من دولة واحدة من دول شرق ووسط وجنوب أوروبا . وبذلك يفتح من جديد ملف المطالبات القومية المتصارعة التي تبدأ بالاتصال في شكل دول مستقلة ، مروراً بإعادة ضم مناطق معينة إلى دول أخرى ، أو مطالبة هذه الدول بمناطق في دول أخرى .

وفي أكثر الحالات قد لا تكون هناك قاعدة قانونية أو سياسية صالحة للتطبيق بهدف إيجاد حل سلمي للصراعات القومية داخل دول أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية أو فيما بينها . وربما تصبح القاعدة الوحيدة المتوقعة تطبيعها هي علاقات القوة المادية ، وما قد ينصر عنه الصراعات من تحالفات دولية لا بد أن تمتد إلى دول أوروبا الغربية . وفي هذا السياق لن يمكننا النظر إلى مجموعة دول أوروبا الغربية التي تناضل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ثم السياسية فيما بينها كوسيط متآلف ، ذلك أن صراع القوميات المتعددة في هذه المنطقة الحساسة قد يمزق نسيج التوازنات الدقيقة داخل أوروبا الغربية ذاتها . وهنا تبرز المخاوف العميقة من جانب معظم دول أوروبا الغربية من إحياء النزعة الامبراطورية الألمانية . إننا لانستطيع أن نؤكد أحضار عودة نمط السياسات التقليدية في أوروبا بتأثير عواصف التناقضات والصراعات القومية في أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية . غير أننا لا نستطيع إلا أن نلمح إمكانية كبيرة لذلك في المستقبل الوسيط .

وتمثل حالة يوغسلافيا مقدمة طبيعية لنتائج انهيار التوازنات التي حققت استقرار أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية منذ الحرب العالمية الثانية ومن المؤكد تقريباً أن نتلوها حالات أخرى . ومن المثير هنا أن نتعرف على الآليات التي يتم من طريقها البحث في أساليب التحكم في هذه الصراعات أو الفضل في إيجاد هذه الأساليب خاصة من جانب أوروبا الغربية التي تبقى القوة الجاذبة المركزية الرئيسية والطاردة على ضبط إيقاع عملية إعادة هيكلية الجغرافيا السياسية في أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية . وبالتالي فسوف نبهت أيضاً حالة تلك يوغسلافيا والحرب الأهلية التي دارت خلال عام ١٩٩١ هناك .

على سياسات متتالين في مرحلة ما قبل ولثاء وبعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان ستالين قد اتخذ عدة سياسات أدت إلى حدوث اختلاط وتداخل بين التوميات المختلفة دون تحقيق انصهارها ، إذ حافظت كل قومية على تميزها وثقافتها ، كما أدى الضم القسرى لبعض الجمهوريات الصغيرة ذات التوميات والعراق المختلفة إلى تفاقم مشكلة التوميات في الاتحاد السوفيتي . ومن هنا برزت المطالب القومية سواء بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي (جمهوريات البلطيق) ، أو للمساواة الاقتصادية والاجتماعية (جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية) ، أو العودة الإقليمية للوطن الأم (إقليم ناجورنو - كاراباخ) أو العودة الديموجرافية للوطن الأم (لتتار ، الامان والتترك) .

ومن هنا يمكن القول ان ببريستروكا جورباتشوف ، كانت بمثابة رياح عاتية أزالت الرماد ولطهرت جمرات النار التي تكمن تحت السطح ، فأشعلت عديد من بؤر التوتر القومي نشير اليها كما يلي :-

□ جمهوريات البلطيق :

تضم منطقة البلطيق ثلاث جمهوريات هي استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، وتبلغ مساحتها مجتمعة نحو ١٧٥ ألف كيلو متر مربع أو أقل من ١٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي ، ويبلغ عدد سكانها نحو ثمانية ملايين نسمة أو أقل من ٢٪ من سكان الاتحاد . وكانت هذه الجمهوريات مستقلة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الى ان اقم الاتحاد السوفيتي على ضمها أثناء الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاق سرى بين ستالين وهتلر في ٢٢ أغسطس عام ١٩٣٩ .

واستمرت هذه الجمهوريات كجمهوريات اتحادية سوفيتية دون مشاكل خطيرة نظرا لبطش ستالين وخلفائه في التعامل مع أي حركة انفصالية أو حتى معارضة وما إن جاء جورباتشوف وطرح برنامجه الذي تمهد فيه بعدم استخدام القمع في التعامل مع مطالب الشعوب ، حتى بدأت هذه الجمهوريات في المطالبة بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي والعودة الى الوضع الذي كان سائدا قبل ضم عام ١٩٤٠ .

وبدأت المطالبات الانفصالية بتشكيل جماعات واتحادات وحركات تطالب بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي على أساس أن ضم هذه الجمهوريات للاتحاد جاء قسرا ودون استفتاء شعريها . وشبها فشيئا بدأت قيادات هذه الجمهوريات في التجاوب مع المطالب الشعبية وإبداء من عام ١٩٨٨ أخذت برلمانات هذه الجمهوريات في إصدار اعلانات « السيادة على أراضيها ولحق في الاعتراض على أي قانون يصدر في الاتحاد السوفيتي » مؤكدة الحاجة الى السيطرة على أراضيها .

ومن هنا سوف ينقسم هذا العرض للتناج الجغرافية السياسية لانهار الاتحاد السوفيتي إلى قسمين : الأول يعرض لعملية تفكك وانهايار الاتحاد السوفيتي ذاته ، والثاني يعرض لعملية تفكك ، وبغسلافيا كمقدمة لعملية انهيار محتملة لنظام الدولة في أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية .

١ . تفكك الدولة السوفيتية ، العوامل والمصار :

شهد نهاية العام تفكك الاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية مترامية الأطراف عبر قارتي آسيا وأوروبا . واختفى اسم الاتحاد السوفيتي ، تاركا وراءه اثنتي عشرة جمهورية اتحادية مستقلة لم تستقر بعد على نمط محدد يحكم علاقاتها وتعاملاتها فيما بينها ومع العالم الخارجي .

والواقع ان نهاية الاتحاد السوفيتي جاءت محصلة لمجموعة من التطورات التي أخذت تتحسس طريقها منذ

مجيء آخر رئيس سوفيتي إلى السلطة في مارس ١٩٨٥ وطرح برنامجه للتغيير والاصلاح والذي أدى إلى مجموعة من التداعيات قادت مع نهاية العام ١٩٩١ إلى تفكك الهياكل الاتحادية للدولة .

أ . اللبريستروكا وبداية عملية التفكك :

بدلت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي مع تولي ميخائيل جورباتشوف . آخر رئيس للاتحاد - مقابله السلطة في مارس ١٩٨٥ ، إذ سرعان ما تم الاعلان عن سياسة للاصلاح والتغيير أطلق عليها « ببريستروكا » أو « إعادة البناء » حيث تم اعتماد هذا المصطلح كاستراتيجية جديدة للبلاد في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أبريل ١٩٨٥ . ورأى جورباتشوف ان عملية إعادة البناء تستمد مبادئها من أعمال وتراث الاشتراكية وتمتد إلى كافة المجالات الداخلية والخارجية .

على الصعيد الداخلي كانت تعنى - نظريا - تجديد دقيق لكافة جوانب الحياة السوفيتية لاصطاء الاشتراكية أكثر الاشكال تقدمية في التنظيم الاجتماعي وإضفاء الطابع الانساني على الجوانب الاسمية للنظام في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإعادة البناء جاءت كضرورة ملحة من أجل نقاد الاتحاد السوفيتي من أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي عانت منها البلاد . وأدت إلى الركود في مطلع الثمانينات .

وأدى طرح جورباتشوف لبرنامج التغيير وإعادة البناء إلى اتجاه الشعوب السوفيتية ذات الاعراق المختلفة للتعبير عن مطالبها الخاصة بضرورة التراجع عن الآثار المترتبة

وبعد ذلك اتجهت جمهوريات البلطيق لإتخاذ إجراءات عملية لتأكيد استقلالها ، فأصدر برلمان ليتوانيا اعلانا بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في ١١ مارس ١٩٩٠ ثم أصدر برلمان استونيا ولاثفيا نص للقرار في ١٩ مايو ١٩٩٠ واتجه قادة الجمهوريات الثلاث إلى تنسيق تحركاتهم فأعلنوا في ١١ مايو ١٩٩٠ قيام تعاون اقتصادي وثيق فيما بينهم بتهديد إنشاء سوق مشتركة بين الجمهوريات الثلاث عام ١٩٩٣ ، ووقع رؤساء الجمهوريات الثلاث اتفاقا يقضى بتشكيل جبهة واحدة تهدف إلى التغلب على مقاومة موسكو لمساعدتهم في الاستقلال ، وإحياء التحالف السياسي الذي كان قائما فيما بينهم في إطار مجلس البلطيق الذي تأسس عام ١٩٣٤ عندما كانت الجمهوريات مستقلة .

وفي هذا الإطار اتسم نهج السلطات المركزية في موسكو في التعامل مع الاتهامات الانفصالية لدى جمهوريات البلطيق ، بالدعوة إلى الحوار وأجراء استفتاء حول الانفصال كما ينص القانون السوفيتي . وعندما اصرت لبتوانيا على المضي فمما في تحقيق الاستقلال التام ، اتجهت العاصمة إلى فرض عقوبات اقتصادية لاجبارها على التراجع عن قرار الاستقلال . وأكد جورباتشوف استحالة اللجوء إلى القوة للتعامل مع المطالب الانفصالية . ونجحت الضغوط الاقتصادية ، مع حد أدنى من استخدام القوة في تحجيم الانتفاخ نحو الاستقلال . حيث أعلنت ليتوانيا تجميد قرار الاستقلال انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات مع الكرملين .

وهنا اتجهت جمهوريات البلطيق إلى اجراء استفتاء عام حول الاستقلال ، فأيد ذلك ٩٠٪ من سكان ليتوانيا في الاستفتاء الذي جرى في فبراير ١٩٩١ ، كما أيد ٧٩٪ من سكان استونيا و٧٧٪ من سكان لاتفيا الانفصال عن الاتحاد السوفيتي في الاستفتاء الذي جرى في الجمهوريتين في ٣ مارس ١٩٩٢ . كما رفضت الجمهوريات الثلاث المشاركة في الاستفتاء العام الذي اجراء جورباتشوف في ١٧ مارس ١٩٩١ حول مستقبل الاتحاد . واستغلت جمهوريات البلطيق الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف في ١٩ اغسطس لتؤكد موقفها المطالب بالاستقلال ، حيث رفضت الجمهوريات الثلاث الاعتراف بلجنة الطوارئ التي قامت بالانقلاب . وفي ٢٥ اغسطس - وبعد فشل الانقلاب - أقر جورباتشوف بحق الجمهوريات الثلاث في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي ، وهو ما تم الاعتراف به رسميا في ٩ سبتمبر ١٩٩١ ، وبذلك أصبحت جمهوريات البلطيق الثلاث جمهوريات مستقلة وتقلص عدد الجمهوريات الاتحادية السوفيتية إلى اثنتي عشرة جمهورية .

جمهوريات آسيا الوسطى :

تتلقى جمهوريات آسيا الوسطى الخمس — كازاخستان ، قرغيزيا ، اوزبكستان ، طاجيكستان ، وتركمانستان - من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بباقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وعلى الرغم من ذلك ، كانت هذه الجمهوريات - ومازالت - من أبرز

جدول رقم (١)
الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي

الجمهورية	المساحة (كم ^٢)	% من مساحة الاتحاد السوفيتي	عدد السكان (مليون نسمة)	% من سكان الاتحاد السوفيتي
كازاخستان	٢,٧١٧,٣٠٠	١٢,٥	١٦,٥٣٨	٥,٨
تركمانستان	٤٤٨,١٠٠	٢,٢	٣,٥٣٨	١,٢
اوزبكستان	٤٤٧,٤٠٠	٢,١	١٩,٩٠٦	٧
قرغيزيا	١٩٨,٥٠٠	٠,٩	٤,٢٩١	١,٥
طاجيكستان	١٤٣,١٠٠	٠,٨	٥,١١٢	١,٨
أذربيجان	٨٦,٦٠٠	٠,٥	٧,٠٢٩	٢,٤
الإجمالي	٤,٠٨٩,٠٠٠	١٨,٣	٥٦,٤١٤,٠٠٠	١٩,٧

الجمهوريات الاتحادية المطالبة باستمرار الاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية ، ووضع ذلك في تصويت أكثر من ٩٠ ٪ من ناخبي هذه الجمهوريات لصالح بقاء الاتحاد وذلك في الاستفتاء العام الذي جرى في ١٧ مارس ١٩٩١ . وشاركت الجمهوريات الخمس بالإضافة إلى أذربيجان في صياغة المعاهدة الاتحادية الجديدة التي دعا إليها جورباتشوف والتي كان مزمعا توقيعها في ٢٠ أغسطس أي قبل الانقلاب بيوم واحد .

وفي أعقاب فشل الانقلاب أعلنت ثلاث من هذه الجمهوريات استقلالها عن الاتحاد السوفيتي وهي أوزبكستان وأذربيجان وقزقيزيا ، والواقع أن هذه الإعلانات جاءت في محاولة للنجاة مع التحولات الجارية وبهدف تغيير صيغة الاتحاد وليس للخروج الفعلي والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي ، وهو ما أكدته رئيس أوزبكستان إسلام كريموف بقوله « .. إن قرار الاستقلال لا يعني أن أوزبكستان ترفض بصورة نهائية توقيع معاهدة اتحادية جديدة مع جورباتشوف ، وإنما لا بد من تحويل الاتحاد السوفيتي إلى كونفيدرالية . كما أن هذه الجمهوريات أعربت عن تخوفها من تزايد نفوذ روسيا الاتحادية وإعادة بروز الروح القيصريّة من جديد بعد تهديد الرئيس لروسي بوريس يلتسين بإعادة رسم الحدود مع الجمهوريات التي ستخرج عن الاتحاد . وقد عبر عن هذه المخاوف رئيس أوزبكستان « إن الدور المميز لروسيا في قمع الانقلاب لا يعطيها الحق في أن تمنع نفسها دورا قياديا في الاتحاد وتجعلها فوق باقي الجمهوريات » . ودخلت الجمهوريات الست في إطار الكومنولث الجديد .

ب - الابعاد السياسية للآزمة السوفيتية :

منذ أن جاء ميخائيل جورباتشوف الى قمة هرم السلطة في مارس ١٩٨٥ ، وطرح برنامجا للتغيير وإعادة البناء ، ادرك ان استمراره في السلطة ، ودفع برنامجه الى الامام يعتمدان بالاساس على تشتين صيغة توازنية بين الجنحين المحافظ والراдикаلي . فالأول يعارض برنامج جورباتشوف ويراه خروجا على الماركسية اللينينية ، أما الثاني فيرى ان البرنامج غير كاف ويمير بوتيرة بطيئة ، ومن ثم طالب بتسريع وتيرة التغيير والتعجيل بإعادة بناء الاتحاد السوفيتي على النمط الغربي . ومن خلال مراعاة التوازن الدقيق بين هذين الجنحين تمكن جورباتشوف من تمرير العديد من التغييرات المطلوبة . وفي هذا الاطار حرص على عدم المسلس بأي من الجنحين بشكل يخل بهذا التوازن . فقد ادرك جورباتشوف منذ البداية ان الاجهاز المبكر على الجناح المحافظ سوف يقد إلى مواجهة مفتوحة

وربما إلى حرب أهلية في البلاد نظرا لميطرة انصار هذا الجناح على المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات ووزارة الداخلية . كما ادرك ان القضاء على نفوذ الجناح المحافظ سوف يعظم من مطالب الجناح الليبرالي بتسريع وتيرة التغيير واتمام التحول إلى النمط الليبرالي . ومن ناحية أخرى ادرك جورباتشوف أهمية الحفاظ على الجناح الليبرالي لموازنة نفوذ الجناح المحافظ ولممارسة الضغوط على هذا الجناح حتى يسلم ببرنامج الجناح المعتدل الذي يقوده جورباتشوف . ووفقا لهذه الصيغة استمر جورباتشوف في إدارة الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي دون حدوث زيمات كبرى على مستوى النخبة .

(١) اختلال التوازن والانقلاب الفاشل :

تمكن جورباتشوف من اذلال التغييرات على كافة المستويات بوتيرة هائلة من خلال نجاحه في الموازنة بين نفوذ الجنحين المحافظ والراдикаلي ، الا ان هذه الصيغة التوازنية الدقيقة سرعان ما اختلت للعديد من الازطأء التي وقع فيها جورباتشوف على الصعيدين الخارجي والداخلي الأمر الذي أدى في النهاية إلى الانقلاب الفاشل الذي وقع في ١٩ أغسطس ١٩٩١ والذي شكل بداية النهاية للاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية . فالانقلاب الفاشل جاء وليد النمط اللامتكافي الذي ارتضاه جورباتشوف في علاقات موسكو بواشنطن . كما جاء كرد فعل رافض لما رآه تنفككا للدولة السوفيتية وفقا للمعادلة الاتحادية الجديدة التي كان مقرا توقيعها في اليوم التالي .

• على الصعيد الخارجي :

أدت إدارة جورباتشوف لعلاقات موسكو الخارجية - لا سيما مع الولايات المتحدة - إلى دفع موسكو لتدعيم تنازلات ضخمة في الوقت الذي كان فيه الأسلوب الأمريكي في التعامل مع الاتحاد السوفيتي ، أقرب إلى إدارة نظام دولي أحادي القطبية ، أي التعامل من منطلق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي . ومن هنا كان التعامل مع موسكو باعتبارها دولة من الدرجة الثانية . وبرز ذلك في قسنى الحد من التسلح وتقديم المساعدات لموسكو .

فعل صعيد الحد من التسلح ، حرصت الولايات المتحدة على إبرام الاتفاقات الخاصة بالحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا والأمسحة الاستراتيجية ، بشكل دفع موسكو إلى الاستجابة لكافة المطالب الأمريكية . هذا في الوقت الذي اتسم فيه موقف جورباتشوف بالمرونة الشديدة والاستجابة المروعة لمعظم مطالب واشنطن ، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية والأمسحة الاستراتيجية - سنارت - بطروط أثارت استياء الجناح المحافظ - لا سيما المؤسسة العسكرية - حيث عبر بعض

بلوخين - ان الرئيس جورباتشوف لم تكن لديه الشجاعة الكافية لاتخاذ البلاد من الازمة . . ودعا بيجيني توجان إلى عقد اجتماع طارئ للبرلمان من أجل سحب الثقة من الرئيس جورباتشوف لان سياسته « حولت الاتحاد السوفيتي من دولة عظمى إلى متوسل يستجدي » .

□ على الصعيد الداخلي :

اعتمد جورباتشوف في تنفيذ برنامجه لإعادة البناء على صيغة توازنية دقيقة بين مكونات النخبة السوفيتية ، وبالتحديد بين الجنحين المحافظ والراдикаلي . غير أنه بدأ في الخروج على هذه الصيغة منذ نهاية عام ١٩٩٠ حيث بدأ في الاستجابة للعديد من مطالب الجناح المحافظ لاسيما لجان أزمة الخليج الثانية ، الأمر الى صعد من نفوذ هذا الجناح إلى الدرجة التي دفعت وزير الخارجية آنذاك - ادوارد شيفر نازحه لتقديم استقالته في ديسمبر ١٩٩٠ محذرا من انقلاب تدبره العناصر اليمينية واتجاه نظام الحكم نحو نمط جديد من الدكتاتورية .

ومع مطلع العام ١٩٩١ ، بدأ جورباتشوف في المناورة من جديد لاستعادة التوازن الدقيق بين الجناحين المحافظ والراдикаلي وأخذ في تقليص نفوذ الجناح المحافظ حيث عزز من سلطاته في مواجهة رئيس الوزراء فلتنين باقوف الذي كان يعد أحد رموز الجناح المحافظ . وأسفرت انتخابات الرئاسة التي جرت في روسيا الاتحادية في ١٢ يونيو عن فوز زعيم الجناح الراكديكي بوريس يلتسين على ابرز رموز الجناح المحافظ وهو رئيس الوزراء الأبيق نيكولاى ريجكوف على الرغم من دعم المؤسسة العسكرية له .

هنا بدأ جورباتشوف في إعداد العدة للاجهاز التام على نفوذ الجناح المحافظ وانفدع في هذا الاتجاه بعد قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في ١٥ - ١٧ يوليو وذلك من أجل الاستجابة لمطالب هذه الدول في اسراع وتيرة التغيير .

وبدأ ذلك بالاعداد لاجتماع كامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي من أجل تصفية بقايا الجناح المحافظ ، ومهد أسد مستشارى جورباتشوف - جورجى شاهنزاروف - لذلك بقوله « ان الفكرة الشيوعية لم تعد تصلح راية للعمل السياسى ، وبالتالي فإنها لايمكن أن تصبح هدفا لحزب يريد أن يكون حاكما » .

وتم في ٢٦ يوليو عقد اجتماع طارئ للجنة المركزية ، حيث تم اقرار العديد من التغييرات المريعة ، على رأسها تبني الحزب الشيوعي السوفيتى لبرنامج نص على التخلي عن الشيوعية والماركسية اللينينية ، حيث أعلن جورباتشوف الفشل النظرى والعملى لنموذج الاشتراكية « مؤكدا ان « الستالينيين فرضوه على الحزب بالقوة ،

رموز المؤسسة عن استيائهم من هذه المعاهدات التي قلصت القدرات العسكرية السوفيتية بدرجة أكبر كثيرا مماقلعت بالقوة العسكرية الامريكية . وازداد استياء قادة المؤسسة العسكرية بعد تخفيض ميزانية الدفاع السوفيتية في عام ١٩٩١ بنسبة ٦ ٪ حيث وصلت إلى ٦٦,٥ مليار روبل (أو ١٢,١ مليار دولار بالمعنى الرسمي للروبل) - مقابل ٧٠,٩ مليار روبل (أو ١٢٩,١ مليار دولار) لعام ١٩٩٠ كذلك بدأت موسكو في تحويل ٦٠٠ مصنع حربى للانتاج المدني . ووضع استياء المؤسسة العسكرية في توثيق ١٢ قائدا عسكريا - على رأسهم القائد الأول لوزير الدفاع بوريس جروموف وقائد القوات البرية فالنتين فارينيكوف - على منكرة تضمنت هجوما شديدا على الحالة التي وصلت اليها البلاد في وقت .. لم ينته فيه الخطر العسكري على موسكو .. كما ابدى قائد القوات البحرية الجنرال قسنطين مكاروف استياءه من الاتفاقات التي وقعا جورباتشوف مع الولايات المتحدة بشأن الحد من التسليح مؤكدا ، أن التناقص العسكري بين القوتين العظميين سيستمر لفترة طويلة ، وأن انتهاء ما زال مهمة شاقة لأن هناك تهديدا متناميا للأمن القومى السوفيتي » .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، حرصت الادارة الامريكية على اخضاع موسكو بشكل تام قبل السماح بتدفق أى نوع من المساعدات الاقتصادية على نحو ما كان يأمل جورباتشوف لاصلاح الاوضاع الاقتصادية المتردية . وتبلور ذلك بشكل واضح في قمة الدول الصناعية السبع الكبرى بلندن في ١٥ - ١٧ يوليو ١٩٩١ حيث احتوت رسالة جورباتشوف - التي حملها بيجيني بريماكوف - على ما يشبه استجداء المساعدات من زعماء دول القمة مؤكدا ان التغييرات التي تطبقها الولايات المتحدة والبلدان الغربية مستم ولكن وبفترة هائلة حتى لا ينفرح الموقف في حال تسريع وتيرة هذه التغييرات . وكند بريماكوف من جانبه لزعماء الدول الصناعية السبع .. ان عدم تقديم المساعدات يمكن أن يؤدى إلى تدهور خطير في الاتحاد السوفيتى ونشوب اضطرابات اجتماعية تستغلها القوى اليمينية والمحافظه . كما عهر وزير الخارجية - آنذاك - الكسندر بسمرتنيخ عن استيائه من موقف الولايات المتحدة مؤكدا .. ان موسكو ليست رهينة للولايات المتحدة ولا تطلب مساعدتها ، ولكنها ترحب بالدمع اذا ادرك الجانب الامريكى ان ذلك في مصلحته .

وقد أدى أسلوب « الاستجداء » الذى اتبعه جورباتشوف ، والشعور بالتفوق الذى ماد نمط التعامل الامريكى إلى تصاعد غضب الجناح المحافظ حيث اتهم جورباتشوف بالوقوع تحت نفوذ المخابرات الامريكية . واعان زعيم كتلة « سويوز » المحافظة في البرلمان - يورى

كذلك بدأ جورباتشوف الاعداد لاقرار معاهدة اتحادية جديدة محل القانون الاتحادى الصادر عام ١٩٢٢ ، ونص المشروع الجديد على إقامة كونفيدرالى يعطى للجمهوريات سلطات أكبر على حساب المركز ، مع حق الجمهوريات فى السلطة السياسية الكاملة على أراضيها . كما تم إسقاط النص على الاشتراكية فى اسم الاتحاد الذى أصبح ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة ، وأخيرا أعطت المعاهدة الجديدة للجمهوريات الحق فى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى برفض الانضمام إلى المعاهدة والبدء فى اتخاذ اجراءات الانفصال .

ودعا جورباتشوف إلى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب من أجل اقرار كافة للتحولات المطلوبة .

(٢) الانقلاب الفاشل :

وجد أنصار الجناح المحافظ أن الخطوات المرمية التى أقدم عليها الرئيس جورباتشوف سوف تقود فى النهاية إلى تحويل الاتحاد السوفيتى إلى دولة ليبرالية على النمط الغربى ، كما انها سوف تؤدى إلى تفكك الاتحاد ، إذا ماتم توقيع المعاهدة الجديدة ، والتى كان مزعما توقيعها فى ٢٠ أغسطس من هنا جاء تحرك فريق من الجناح المحافظ ، يقبل توقيع المعاهدة بنحو ٢٤ ساعة فقط بحلولة الانقلاب ، فأعلنوا عزل الرئيس جورباتشوف لأسباب صحية وتعيين نائبه جينادى ياناياف رئيسا للدولة وتشكيل لجنة طوارئ أعلنت فى بيانها أنها ، تحمل الرئيس جورباتشوف وسياسته البيروسترويكاتبعة الحالة التى وصلت إليها البلاد ، وقد ضمت هذه اللجنة كلا من :

- ١ - جينادى ياناياف ، نائب الرئيس
- ٢ - فالنتين بافلوف ، رئيس الوزراء .
- ٣- بوريس بوجو ، وزير الدفاع .
- ٤ - ديمترى يازوف ، وزير الدفاع .
- ٥ - فلاديمير كرويتشيكوف ، رئيس جهاز المخابرات .
- ٦ - اوليج باكلافوف ، مسئول الصناعات العسكرية .
- ٧ - ألكسندر بترياكوف ، رئيس اتحاد مشروعات الدولة .
- ٨ - ستافو بشتيف ، رئيس اتحاد المزارعين .

ولم تدم محاولة الانقلاب أكثر من ٦٠ ساعة ، اذ سرعان ما انهيار قادة الانقلاب فى ٢١ أغسطس ، أمام المقاومة الشديدة التى قادها الرئيس بوريس يلتسين ، بالإضافة إلى الأخطاء العديدة التى وقع فيها قادة الانقلاب .

(٣) عودة جورباتشوف وتلك الصيغة الفيدرالية :

فى أعقاب فشل الانقلاب وإعادة البرلمان السوفيتى لتصيب جورباتشوف رئيسا للدولة ، بدأ الجناح الراديكالى بزعامة الرئيس بوريس يلتسين ، أكثر قوة فى وقت انهيار

فيه نفوذ الجناح المحافظ فى أعقاب اعتقال قادة الانقلاب - أعضاء لجنة الطوارئ - الذين كانوا يشكلون أبرز رموز هذا الجناح ، فضلا عن إقالة العديد من المسئولين السوفيت فى مواقع عامة مختلفة بسبب تعلقهم مع الانقلاب مثل وزير الخارجية الكسندر بسمرتينخ . واندفع الرئيس بوريس يلتسين فى إصدار قرارات تعظم من موقعه وتجهز تماما على نفوذ الجناح المحافظ فأصدر فى ٢٣ أغسطس قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعى فى روسيا وأغلق مقر اللجنة المركزية للحزب فى موسكو ، ومنع نشاط الحزب فى الجيش وجهاز المخابرات . وتدعم ذلك باستقالة الرئيس جورباتشوف من رئاسة الحزب والتوصية بحل اللجنة المركزية ومصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة فى ٢٤ أغسطس . ثم أصدر الرئيس الروسى قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كل من الحزب الشيوعى وجهاز المخابرات فى روسيا .

وتسارعت هذه التطورات فى وقت بدا فيه جورباتشوف وقد فقد قدرته على ضبط انفعال هذه التحولات المتسارعة ، ولم يجد فى وسعه سوى أن يهدد فى ٢٧ أغسطس بالاستقالة من منصبه إذا ماتم تفكيك الاتحاد فى أعقاب تزايد اعلانات الاستقلال . وفى محاولة أخيرة لاستعادة نفوذه المفقود فى الداخل والخارج لصالح الرئيس الروسى بوريس يلتسين ، أقر جورباتشوف باستقلال جمهوريات البلطيق ، ودعا إلى اجراء تغييرات جذرية فى النموذج تسيبها مفوضات من أجل اقرار معاهدة اتحادية جديدة ، وقد وافقت على ذلك لحدى عشرة جمهورية اتحادية حيث امتنعت جورجيا عن الاشتراك فى المفاوضات التى جرت لاعداد المعاهدة الجديدة .

جـ الكومنولث الجديد .. رابطة الدول المستقلة :

فى الوقت الذى بدا فيه أن الرئيس جورباتشوف بجاهد عبثا لاستعادة بعض نفوذه المفقود ، لاسيما بعد إعادة ادوارد شيفرنادزه لثبو منصبه كوزير للخارجية بعد مرور نحو العام على استقالته - اتفق قادة الجمهوريات السلافية للثلاث - روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا - على تشكيل كومنولث جديدا فيما بينهم بالإضافة إلى كازاخستان ، يحل محل الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية .

وقد أعلن زعماء الجمهوريات السلافية عن الكومنولث الجديد فى أعقاب الاجتماع الذى عقد فى مينسك - عاصمة روسيا البيضاء - فى ٨ ديسمبر ، وجاء فى الاعلان ان الهدف من الكومنولث هو ، اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية جذرية وتعزيز الأمن والسلام فى العالم

مع تنفيذ كافة التعهدات الدولية المترتبة على الموائيق التي أبرمها الاتحاد السوفيتي في السابق .

وعلى الرغم من ان الاعلان أكد أن الكومنولث الجديد مفتوح ، امام الدول الأعضاء في الاتحاد السابق واليادان الأخرى التي تؤيد اهداف ومبادئ الإعلان ، ، الا أنه أكد في نفس الوقت على ان الانضمام الى الكومنولث يظل رهنا بإدارة الجمهوريات الثلاث المؤسسة .

ومن الناحية الواقعية ، نجد أن الكومنولث الجديد سعى بالأمس إلى ضم كازاخستان فقط لسببين أولهما وجود أغلبية روسية كبيرة تشكل نحو ٤٠ ٪ من سكان الجمهورية . وثانيهما ، وجود أسلحة نووية على أراضي كازاخستان . والواقع أن ذلك جاء محصلة لرغبة اوكرانيا في عدم الارتباط باتحاد جديد يضم كل الجمهوريات السوفيتية الاتحادية . فأوكرانيا سعت منذ الانقلاب للقتال الى الاستقلال بقدراتها الاقتصادية الضعفة لإحداث تقدم اقتصادي يمكنها من الوصول إلى مصاف الدول الصناعية الغربية ، ورأت في الارتباط بإطار اتحادي جديد محل معاناة ١٩٢٢ مايشكل علقاً أمام نهضة اوكرانيا . هذا في الوقت الذي كانت فيه روسيا تؤيد الحفاظ على إطار يجمع كل الجمهوريات الاتحادية الراغبة في ذلك كجمهوريات تربطها روابط صداقة وتعاون بصرف النظر عن الشكل الاتحادي الذي يحكم علاقاتها .

ومن هنا حرص زعماء الجمهوريات الثلاث المؤسسة للكومنولث الجديد ، على تأكيد انتهاء الاتحاد السوفيتي كنواة فيدرالية ولفاء الهيكل والمؤسسات الاتحادية بما فيها مؤسسة الرئاسة الأمر الذي ضي الغاء أي دور للرئيس جورباتشوف .

ومن جانبه سعى الرئيس جورباتشوف إلى حشد الجهود ضد الاعلان الجديد ، وركز في البداية على الطعن في دستورية الاعلان على أسس أنه صادر من رئيس جمهوريتي روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء ، ورئيس برلمان اوكرانيا ، دون أن يصدر عن برلمانات هذه الجمهوريات ، هذا بالإضافة إلى التأكيد على أن قرارا من هذا النوع لا بد أن يصدر عن البرلمان الاتحادي - مجلس نواب الشعب - وفي نفس الوقت سعى جورباتشوف إلى استقطاب المؤسسة العسكرية لتأييد موقفه ومعارضة الاعلان الجديد ، الا أن زعماء الكومنولث الجديد نجحوا في سحب السيطرة من تحت اقدام الرئيس جورباتشوف وذلك من خلال الحصول على موافقة برلمانات الجمهوريات الثلاث على

الاعلان ، كما تصدى يلتسين لرغبة جورباتشوف في عقد جلسة للبرلمان الاتحادي أو الدعوة لاستفتاء عام على حل الاتحاد ، مؤكدا أن البرلمان الاتحادي من المؤسسات التي حلها الكومنولث الجديد ، ومن ثم لا يمكن عقد اجتماع له على الأراضي الروسية . كما نجح قادة الكومنولث الجديد في استقطاب المؤسسة العسكرية لمبشرين . الأول : هو حركة التصفية الكبيرة التي قام بها الرئيس بوريس يلتسين لرموز المؤسسة العسكرية في أعقاب فشل الانقلاب والتي أطاحت بالقيادات المحافظة وتعيين روس يتسمون بالبراجماتية بدلا منهم ، والثاني : الاستجابة المسبقة لمطالب القيادة العسكرية حيث سارع الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي يلتسين بالتأكيد على أن رؤساء الجمهوريات الثلاث تفاهموا على عقد اتفاق ملحق بشأن تمويل القوات المسلحة بالتكافل فيما بينهم . وقد جاء ذلك تعقيا على إعلان أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع . . ان القوات المسلحة سوف تكون في النهاية الى جانب الطرف الذي يمولها .

ونجح يلتسين في دفع وزير الدفاع المارشال يفغيني شابوشنكوف الى اعلان تأييده للكومنولث الجديد الأمر الذي أنهى الحديث عن محاولات جورباتشوف لاستقطاب المؤسسة العسكرية .

واضطر جورباتشوف إزاء هذا الوضع إلى التسليم بالأمر الواقع لاسيما بعد أن أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس تأييدها للكومنولث الجديد ، كما أبدته كل من أرمينيا وأذربيجان ، وأصبحت جورجيا هي الجمهورية الاتحادية الوحيدة خارج إطار الكومنولث ، ومن هنا أعلن الناطق الرسمي باسم الرئيس جورباتشوف ... ان العملية التي بدأها الرؤساء الثلاثة في مينسك أخذت تشمل جميع أعضاء الاتحاد السابق ضما بشكل عسكرا مهما يتيح نقادى المواجهة . . ومع تأييد جورباتشوف للكومنولث الجديد ، كان لابد من الاستقالة وإنهاء وجود الاتحاد السوفيتي كنواة فيدرالية ، فأقر جورباتشوف بذلك في أعقاب اجتماع آما - آنا - عاصمة كازاخستان في ٢١ ديسمبر ، وهو الاجتماع الذي حضرته إحدى عشرة جمهورية اتحادية ولم يسفر عن اتفاقات بشأن طبيعة وهيكل الكومنولث الجديد .

د - الأسلحة النووية السوفيتية بين الضبط والانفلات :

لقد أثار التفكك السوفيتي كثيرا من التداعيات التي نالت قسطا كبيرا من الاهتمام الدولي ومن أبرزها مصير الأسلحة النووية السوفيتية ، خاصة في ظل غياب السلطة

المركزية . وبرز التنازل حول من يملك حق السيطرة على عمل هذه الترسنة الهائلة من أسلحة الدمار الشامل ، وزاد من صعوبة الموقف انتشار الأسلحة النووية في أكثر من جمهورية سوفيتية . ومع استقلال تلك الجمهوريات وبرزت سلطات محلية فيها أصبح هناك أكثر من جهة تملك إمكانات السيطرة والتأثير على حركة وعمل تلك الأسلحة . وتبدو أهمية القضية في ضوء الحقائق الخاصة بالترسانة النووية السوفيتية ، والتي تصل إلى ٢٨ ألف رأس نووي موزعة طبقا للجدول الآتي على الجمهوريات التي كانت تشكل عصب الاتحاد السوفيتي قبل تفككه .

جدول رقم (٢)

توزيع الرؤوس النووية للاتحاد السوفيتي السابق على الجمهوريات

اسم الجمهورية	عدد الرؤوس النووية لديها
روسيا	١٩٠٠٠
أوكرانيا	٤٠٠٠
كازاخستان	١٨٠٠
بيلوروسيا	١٢٥٠
ليتوانيا	٣٢٥
جورجيا	٣٢٠
أذربيجان	٣٠٠
استونيا	٢٧٠
أرمينيا	٢٠٠
لاتفيا	١٨٥
تركمانيا	١٢٥
أوزبكستان	١٠٥
مولدافيا	٩٠
كرغيزستان	٧٥
طاجيكستان	٧٥

المصدر : Jane's Defense Weekly April 1992

ويمثل مسألة السيطرة على هذه الأسلحة مصدرا للقلق البالغ الذي انتاب الولايات المتحدة ودول أوروبا بدرجات مختلفة فبينما تعتبر فرنسا أن السيطرة على الأسلحة النووية السوفيتية مسألة وقت وإن تلبث أن تمل بعد استقرار الأوضاع ، فإن الولايات المتحدة لديها أسباب أكثر موضوعية ، من وجهة نظرها ، تتفهمها للقلق منها :

- الخوف من زوال أو تعدد السيطرة على الأسلحة النووية .
- وقوع بعض الأسلحة النووية في أيدي جهات معادية للولايات المتحدة .

- خروج العلماء والخبراء السوفيت في المجال النووي إلى دول أخرى في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة إلى أطراف أو قوى إقليمية مستقلة عن أو معادية للسياسات الأمريكية .

وليس من المنتظر أن تطعنن الولايات المتحدة ، مالم يتم التوصل إلى إطار يمكن من خلاله ضمان نظام السيطرة على الأسلحة النووية في الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي القديم ، خصوصا وإن بعض هذه الجمهوريات يريد أن يتسكك بما لديه من رؤوس نووية وعلى رأس هذه الجمهوريات جمهورية كازاخستان التي أعلن رئيسها نور سلطان نزار باييف قبل أن ينتهي العام (١٩ / ١٢ / ١٩٩١) عزم حكومته التمسك بالسلح النووي السوفيتي المنشور في أراضيها مهما كان موقف الجمهوريات الأخرى .

ويرغم إعلان للجمهوريات الثلاث (روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا) عن اتفاق يقرم على تجميع السلاح النووي الموجود لديهم كله في أراضي روسيا على أن يخضع للسيطرة المشتركة للجمهوريات الثلاث ، فإن هناك مشاكل شائعة فيما بين هذه الجمهوريات وبينها وبين الجمهوريات الأخرى قد تعيق تطبيق هذا الاتفاق حيث أكدت أوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا قبل أن ينتهي العام بوم واحد وفي اجتماع مينسك عن رغبتها في تكوين قواتها المسلحة الخاصة بها ورفضت جميعها بحزم فكرة قيام جيش موحد ، وكانت أوكرانيا هي أولى الجمهوريات التي أعلنت عن تكوين قواتها المسلحة الخاصة بها اعتمادا على ما كان لديها من وحدات سوفيتية سابقة برغم أن الرئيس الروسي بوريس يلتسين اقترح فترة انتقالية لتشكيل بنية جديدة للقوات المسلحة الروسية تمتد من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ ، مع استبعاد الأسلحة النووية من هذا الاقتراح ، من منطلق أن الجيش هو أهم وأقعد ما ورثته دول الكومنولث من الاتحاد السوفيتي المنحل ، ومن حتمية وجود تركيبة جديدة له .

ومع رغبة يلتسين الاقتراح « بالآز النووي » طلب الرئيس الأوكراني تحكما جماعيا في هذا الأمر ، ومن المرجح أن قوات تسرب السلاح التقليدي والسلاح النووي إلى الأقاليم المحيطة بالاتحاد السوفيتي لتقديم سوف تتزايد ، حيث تسعى العديد من الأطراف إلى الحصول على إما سلاح نووي جاهز لتحقيق أهداف إقليمية معينة أو استقطاب بعض علماء الذرة السوفيت لتطوير مشاريع نووية خاصة بهذه الأطراف .

ويمثل ذلك حلقة جديدة من حلقات الصراع في منطقة الشرق الأوسط الذي ينتظر أن تنعكس عليه كل التطورات التي يشهدها ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ملبا وإيجابا .

٥ - مستقبل الكومنولث :

مع اتساع نطاق الكومنولث الجديد ، بدأت أوكرانيا في التراجع عن تأييدها للكومنولث ، فإذا كانت قد أبدت

الكومنولث من قبل فإن ذلك جاء على أساس اقتصره على الجمهوريات المؤسسة الثلاث بالإضافة إلى كازاخستان فقط ، أما وقد اتسع نطاق الاتحاد وأصبح يشمل كل الجمهوريات الاتحادية أعضاء الاتحاد السوفيتي الملغى - باستثناء جمهوريتي البيلاروس الثلاث التي حصلت على استقلالها وجمهورية جورجيا الراضية للكومنولث - فقد بدأت أوكرانيا في التراجع عن حماسها للكومنولث وعادت لطرح استقلالها التام من جديد ، وقد بدأ ذلك بقرار الرئيس الأوكراني ليونيد كرافتشوك بوضع القوت المسلحة السوفيتية على الأراضي والمياه الإقليمية الأوكرانية تحت قيادته وتنصيب نفسه قائدا عاما للقوت المسلحة على أراضي الجمهورية . ومن هنا بدأت الخلافات بين الروسية والأوكرانية تشتعل ، الأمر الذي أصبح معه للكومنولث الجديد مهددا بالانقراض أو فقدان القيمة وللجدي سبب النزاعات الاستقلالية والروح الوطنية المتزايدة لدى جمهوريات الكومنولث لا سيما أوكرانيا ، فضلا عن الخلافات العميقة المتفجرة بين العديد من الجمهوريات الأعضاء حول قضايا شائكة مثل الحدود والمواطنة والأعباء الاقتصادية ... الخ .

ويقودنا ذلك في النهاية إلى التأكيد على أن للكومنولث الجديد لم يستقر بعد على شكل محدد والأرجح أن يستمر ذلك لفترة قبل أن تتحدد ملامحه النهائية مع إدراك أن عوامل انقراض عقد الكومنولث مازالت أقوى من عوامل بقائه واستمراره .

٢ - تفكك يوغسلافيا : الأزمة السياسية والحرب الأهلية

تداعت عملية تفكك يوغسلافيا بسرعة وعنف شديدين خلال عام ١٩٩١ . وتصدت أحداثها قمة جدول الأعمال الأوروبية ، بعد نهاية حرب الخليج ، وخاصة أنها قد تمت عبر حرب أهلية ضروس .

وتكمن أهمية عملية تفكك يوغسلافيا في أهمية هذا البلد على الساحة الدولية ، وفي أنها قد تكون البداية للسلسلة من الأزمات ، التي قد تنزلق إلى حروب متعددة في ساحة أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه . فالقتل في احتواء الحرب الأهلية في يوغسلافيا يزيد من خطر الاشتباكات بين الاستبدادات القومية والدينية والحدودية في هذه المنطقة ، مما يعني إمكانية انتقال عدوى التفكك والصراعات القومية العنيفة والمصلحة إلى دول أخرى ، فيوغسلافيا هي محور ارتكاز الاستقرار في الخريطة البلقانية . وانقراض عقد الاتحاد اليوغسلافي يجعل

كل هذه الخريطة معرضة للانهيار حيث تتزايد المخاوف من فتح ملف القوميات وإعادة ترسيم الحدود القومية والحدود بين الدول . ومن المفارقات المثيرة في هذا الصدد أن بدايات الأزمة في يوغسلافيا قد أثارت بشدة المخاوف من تفكك الاتحاد السوفيتي . غير أن التفكك السلمي الذي تم للاتحاد السوفيتي قد تم قبل استكمال تفكك يوغسلافيا ، وصار نموذجا لهم القوميات اليوغسلافية وعزز دوافعها للاستقلال الذي صار أمرا معكنا بدون خسائر كبيرة في نظر هذه القوميات وسوف نعرض لعملية تفكك يوغسلافيا بإيضاح البنية السياسية والتركيبية القومية التي جسدها يوغسلافيا ، ثم مقدمات الأزمة وتطور المواقف الإقليمية والدولية حيال الأزمة ومرحلها المختلفة ، وأخيرا انهيار الهيكل الدستوري والميلسي ليوغسلافيا في سياق الحرب الأهلية ، والأزمات السياسية

أ - البنية السياسية والتركيبية القومية :

تعتبر اتفاقية أفرو في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٥ صك ولادة اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الاشتراكية ، وجاء هذا الكيان السياسي ، والذي لعبت فيه رابطة الشيوعيين اليوغسلاف دورا محوريا وهاما ، خلاصة اتفاقات أوروبية وتوازنات دولية في أعقاب الحربين العالميتين . وتكون هذا الاتحاد من ست جمهوريات مستقلة وإقليمين متمتعين بالحكم الذاتي وهما كوسوفو وفويفودينا . وقد نص دستور عام ١٩٤٦ على المساواة الكاملة بين كافة القوميات والأعراق والديانات والثقافات . كما منح الجمهوريات في نطاق الاتحاد الفيدرالي الحق في إصدار كل منها لدستور خاص بها ، هذا بالإضافة إلى الحكم الذاتي لإقليمي كوسوفو وفويفودينا بحيث تمتع كل منهما بقانون أساسي خاص به . كما أكد دستور عام ١٩٧٤ على المساواة التامة بغض النظر عن حجم الجمهورية أو عدد سكانها ، كما وضع نيتو في هذا الدستور الجديد نصا وإلغاء منصب رئاسة الجمهورية من بعده على أن يخلقه مجلس رئاسة جماعية يضم ممثلا واحدا عن كل جمهورية وإقليم وذلك لفترة زمنية مدتها سنة ، تنتهي المدة عادة في منتصف مايو من كل عام بحيث يحتل نائب الرئيس تلقائيا المنصب الأول .

وقد نجحت المبادئ الفيدرالية في فرض حكومة مركزية قوية قادرة على إحكام قبضتها على الدولة الجديدة . وقد دعم ذلك أخذ يوغسلافيا بسياسة التسيير الذاتي كنظام مخطط دفع الجمهوريات إلى الانهماك في معارك التنمية

والبناء . إضافة إلى المكانة الدولية التي اكتسبتها يوغسلافيا على الساحة الدولية كنذلة مؤسسة ورائدة لحركة عدم الانحياز .

وعلى مساحة ٢٨٨ ألف كيلو متر مربعا يعيش أكثر من ٢٧ مليون نسمة هم الشعب اليوغسلافي موزعا على أكثر من ٢٠ جماعة وأقلية عرقية ، ويتحدثون أكثر من ١٤ لغة ولهجة ويتعمون خلفيات ثقافية ودينية وتاريخية متباينة ، الأمر الذي يجعلهم أكبر تجمع عرقي وثقافي تجمعهم دولة واحدة في العالم بالقياس لحجمها . ومشكلة هذا التجمع للخليط العرقي والديني هو تداخله على جانبي الحدود بين بعض الجمهوريات الست وإقليمي الحكم الذاتي .

وحسب الأرقام الرسمية للحكومة الفيدرالية لعام ١٩٨٩ ، فإن المؤشرات والأرقام للكيان الفيدرالي اليوغسلافي ، تظهر الحقائق التالية :

□ جمهورية الصرب :

ويبلغ عدد سكانها - بدون إقليم كوسوفو وفويفودينا - ٨,٧٥٤ مليون نسمة ، وهي كبرى القوميات والجمهوريات ، حيث تمثل ٤٢ ٪ من مساحة يوغسلافيا ، وتنتمي إلى الوسط ، وعاصمتها بلغراد ، وهي أيضا العاصمة الفيدرالية وينتمي الشعب الصربي إلى الأصول السلافية ويدين بالديانة المسيحية الأرثوذكسية وتشارك مع الصرب في هذه الأصول كليا أو جزئيا جمهورية الجبل الأسود ، وإقليم فويفودينا ، ومقدونيا واليوغوسلويفيون . وتحدث اللغة الصربية - للكرواتية ، وهي إحدى اللغات الرسمية الثلاث .

□ جمهورية كرواتيا :

ويبلغ عدد سكانها ٥,٦٦٧ مليون نسمة ، وتنتمي لجمهوريات الشمال المتقدم ، وعاصمتها زغرب ، وتعتبر مع سلوفينيا أغنى الجمهوريات والأكثر تقدما في التحول الصناعي بفضل تركيز الصناعات الرئيسية فيها . وقد ظل شعب كرواتيا أكثر التصاقا وارتباطا بالامبراطورية الرومانية أو الجرمانية وخضعت لتأثير المسيحية الكاثوليكية وثقافتها الروحية والمسيحية وتحدث اللغة الصربية - الكرواتية . وتتواجد في كرواتيا أقلية صربية قوامها ٦٠٠ ألف نسمة تشكل ١٢ ٪ من عدد السكان ، وتشكل المناطق الصربية ومعظمها ريفي نحو ٢٥ - ٣٠ ٪ من مساحة كرواتيا .

□ جمهورية البوسنة - الهرسك :

ويبلغ عدد سكانها ٥,٤٢٩ مليون نسمة وعاصمتها ساراييفو ، وقد أقامها نيتو عام ١٩٧١ لتقليص حجم مساحة صربيا ، وكانت مقسمة منذ عام ١٩٢٩ بين صربيا وكرواتيا ، كمحافظة عازلة جغرافيا بين الجمهوريتين . ويشكل المسلمون فيها ٥٥ ٪ من إجمالي عدد السكان ، في حين تبلغ نسبة الصرب ٢٥ ٪ والكروات ١٥ ٪ ، والباقي من قوميات صغيرة : البان ، الترك ، روم ، مجريون . وتتباين التوجهات السياسية للأقليات فيها ، حيث يؤيد الكرواتيون حاليا انفصال الجمهورية عن الاتحاد اليوغسلافي على حين يرفضها الصرب ويطالبون بغزو الجيش الاتحادى لها بهدف منع الاستقلال بينما يؤيد المسلمون المسار الديمقراطي في يوغسلافيا ويرفضون الدعوات المتطرفة لاقامة الصرب الكبرى . ومن المرجح أن تنتج أغلبيتهم الساحقة لطلب الاستقلال كرد فعل لهذه الدعوات .

□ جمهورية سلوفينيا :

ويبلغ عدد سكانها ٢,١١٥ مليون نسمة ، وعاصمتها لوبليانا ، ودرجة أقل من كرواتيا ظل شعبها أكثر التصاقا وارتباطا بالامبراطورية الرومانية أو الجرمانية وخضعت لتأثير المسيحية الكاثوليكية وثقافتها الروحية والمسيحية ، وتعد اللغة السلوفينية إحدى اللغات الرسمية . وهي جمهورية صغيرة ولها حدود مع النمسا وإيطاليا والمجر .

وتتنتمي للشمال الأكثر تطورا اقتصاديا وتتأثر بربع عائدات صادرات يوغسلافيا بالعملة الصعبة ونحو خمس انتاجها الاقتصادي ، وتتمتع بمات خاصة متميزة من حيث الثقافة ونمط البناء والفن الشعبي والتضاريس الطبيعية المشابهة لتضاريس النمسا وتتنظر بعين شغوفة لاستعادة روابطها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية مع دول غرب القارة الأوروبية ، وتعد أكثر الجمهوريات تماسكا وانسجاما في نميجها الاجتماعي والقرمي .

□ جمهورية مقدونيا :

ويبلغ عدد سكانها ٢,٥٦ مليون نسمة ، وعاصمتها سكوبيا وتتواجد بها أقلية مسلمة من أصل الباني تمثل ٢٣,٢ ٪ من عدد السكان . ويتحدث الشعب المقدوني اللغة المقدونية ، ويدين بالمسيحية الأرثوذكسية وتطالب بمناطق في شمال اليونان وفي جنوب غرب بلغاريا . وقد أنشأ نيتو هذه الجمهورية أيضا للحد من مساحة صربيا وتقليص حجمها .

□ جمهورية الجبل الأسود :

ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠ ألف نسمة ، ويشكل المسلمون منهم ٧٣,٣ ٪ من إجمالي عدد السكان ، وعاصمتها نيتوجراد ، ويدين سكانها بالمسيحية الأرثوذكسية وتشترك مع الصرب بدرجات مختلفة ، في التأثير بالثقافة والحضارة البيزنطية .

□ إقليم كوسوفو :

ويبلغ عدد سكانه ٢,٥٨٤ مليون نسمة ، يشكل المسلمون من أصل الباني نحو ٩٠ ٪ منهم ، ويقع جنوب غرب يوغسلافيا في محاذة الحدود مع البانيا غربا ، وجمهورية مقدونيا في الشمال الغربي منه . ويتواجد في الاقليم اقلية صغيرة من الصرب . وتتمتع طبقا للصورت ١٩٧٤ بالحكم الذاتي ، وتعرض عام ١٩٨١ لعدة اضطرابات ، وفي مارس ١٩٩٠ انضمت جمهورية الصرب قوات الجيش الاتحادي اليه وأخضعتها لسيطرتها وأنهت استقلاله . وتعتبر بريستينا عاصمة له

□ إقليم فويفودينا :

ويبلغ إجمالي عدد سكانه ٢,١٥١ مليون نسمة . يشكل الصرب ثلث سكانه . إضافة لأقليات صغيرة أخرى . وقد أقامه نيتو أيضا ضمن مسعيه لتقليص مساحة صربيا غير أن الصرب قد فرضت سيطرتها عليه حاليا .

ومما تقدم يوضح مدى تعدد القوميات والمجموعات العرقية في يوغسلافيا ، إضافة إلى توزع هذه القوميات داخل جمهوريات يوغسلافيا وإقليمي الحكم الذاتي فيها ، وامتدادها خارج الحدود إلى دول الجوار الجغرافي . وقد عاشت الأقليات العرقية في خنادق متحاربة لقرون طويلة ، ورغم كل محاولات الرئيس تيتو ، فإن صلاحيات للتوحيد فشلت في صهر الأقليات والقوميات في بوتقة الدولة العصرية .

ب - مقدمات وعوامل الانفجار القومي في يوغسلافيا :

بحرل زعامة تيتو التاريخية عام ١٩٨٠ بدلت تنطق على السطح تفاعلات أزمة تفكك ويمكننا أن نحلل هذه الأزمة إلى التداخل المعقد بين ثلاث مجموعات من العوامل ، وهي :

(أ) **العوامل القومية :** فإضافة إلى رصيد الشكوك والتوترات القومية القديمة في يوغسلافيا شهد عقد الثمانينات صعودا صاروخيا للمشاعر القومية في

شرق وجنوب اوربا ولم تكن يوغسلافيا بمعزل عن التيار الجارف لهذه المشاعر ومع ذلك فقد كانت هناك مقارنة بين حالة يوغسلافيا وحالة دول أوربا الشرقية فعلى حين مثل انفجار المشاعر القومية في دول أوربا الشرقية وجهة من أوجه التضال ضد الهيمنة السوفيتية ، كانت يوغسلافيا حرة إلى حد بعيد من هذه الهيمنة . وبالرغم من أن انفجار المشاعر القومية في دول أوربا الشرقية الخاضعة للهيمنة السوفيتية قد عمق عموماً من مستوى تآزم العلاقات بين الجماعات القومية في كل منها ، إلا أن جانبها الاستقلالي الخارجي قد طغى في البداية على نتائجها الداخلية . لما في يوغسلافيا فإن انفجار المشاعر القومية كان منذ البداية محسوماً على صعيد العلاقات الداخلية بين القوميات . ومن ناحية ثانية ، فإنه على حين يكشف التمسح الاجتماعي لدول أوربا الشرقية الست الأعضاء في حلف وارسو سابقا عن هيمنة عنصر قومي غلب أو توازن نمبي بين جماعتين قوميتين كبيرتين ، فإن يوغسلافيا قد اتسمت بتعدد وهشاشة التوازن في الخريطة القومية والعرقية ، الأمر الذي أسهم في سرعة التهاب الممألة القومية فيها .

(ب) **العوامل الاجتماعية والثقافية :** وهي عوامل كامنة

في الفوارق الكبيرة في مستويات النمو والتطور الاقتصادي بين الجنوب الفقير من ناحية (بغالبية من الصربية ذات الأصول ؟ والشمال الغني) بغالبية من الكروات والسلوفينيين ذات القاعدة الصناعية والخفمية المتطورة نمبيا) . ولم تتمكن الاشتراكية من سد الفجوة الكبيرة بين مناطق وجمهوريات يوغسلافيا ، بل ربما تكون قد عمقتها . ولذلك اكتسب الصراع القومي بعدا طبقياً في النهاية ، وامتد إلى مناظرة واسعة النطاق حول تجديد اصول بناء الديمقراطية . حيث اشكني الشمال الغني من أعباء الفقراء الجنوبيين الواقعة عليه ، على حين طالب الجنوب التغير لتحمل الأغنياء للعب الدور الأساسي في بناء فدرالية جديدة تقوم على تذيب فوارق التطور والشغل بين الجمهوريات .

(جـ) **العوامل الديمولوجية والثقافية :** إذ تحلق الشمال

الغني بالانتماء إلى الغرب عموما والثقافة الجرمانية بصفة خاصة ، فإن الجنوب لايزال يؤكد على ذاتية يوغسلافيا وصربيا على وجه الخصوص . ولهذا السبب انتشرت الأفكار الليبرالية الغربية وتراقفت مع

المشاعر التوموية في المناطق الشمالية ، ومع ذلك لازل الشيوعيون يحتفظون بقدر كبير من النفوذ وسط الصرب .

وقد نجم عن تفاعل هذه المجموعات الثلاث من العوامل إرهابيات قوية للأزمة الراهنة وبصفة عامة ، يمكن رصد ثلاثة تفاعلات أساسية على الساحة اليوغسلافية تمثل مقدمات رئيسية للأزمة الراهنة :

(١) التحركات القومية الصربية :

حرصت جمهورية الصرب في أواخر عام ١٩٨٩ على فرض قيود على تنامي الاتجاهات السياسية الليبرالية ووضع يوغسلافيا كلها تحت سيطرتها المركزية . ومع بروز ظاهرة زعامة سلوبودان ميلو سيفيتش في الصرب كداعية للإصلاح السياسي والاقتصادي والمناداة بإعادة توزيع الدخل والثروات توزيعا عادلا بين الجمهوريات وعلى قاعدة اقتصاد اتحادي بأسس جديدة وإتباع سياسة تركز على السلطة المركزية ونقل من استقلالية الجمهوريات ويظهر ذلك في تشدد زعامة ميلو سيفيتش ومطالبته بإعادة الحاق اقليم كوسوفو وفومبودينا الى الصرب . وتطور ذلك للدعوة إلى إحياء الصرب الكبرى وكتجسيد عملي قُمت الصرب اضطرابات اقليم كوسوفو . وعندما أعلن برلمان الاقليم في يوليو ١٩٩٠ استقلاله عن جمهورية الصرب ليكون جمهورية منفصلة ومتساوية في الوضع مع الجمهوريات الأخرى داخل الفيدرالية ، وإلغاء صفة الأقلية عن القومية الألبانية ، سارعت صربيا الى حل برلمان كوسوفو وحكومته المحلية وتعطيل الحياة السياسية . وفي ٢٨ / ٩ / ١٩٩٠ ، أقر برلمان الصرب دستورا جديدا يقتل أكثر من ذي قبل صلاحيات الحكم الذاتي ودور البرلمان والحكومة المحلية . وعلى الجانب الآخر أعلنت الأقلية الصربية في جمهورية كرواتيا أولئك أكتوبر ١٩٩٠ استقلالها الذاتي عن الجمهورية ونشئت جمهورية الصرب المساعدة في مواجهة الحكومة للكرواتية الفاشية ،

(٢) تزايد النزعات الاستقلالية في سلوفينيا وكرواتيا :

اثارت طموحات الصرب قلق جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا ، ودفعت بنزعتها نحو الاستقلالية . ففي أواخر سبتمبر ١٩٨٩ صادق برلمان سلوفينيا بأغلبية ساحقة على الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافي ، وهو مارفضته صربيا وتوترت العلاقات بينهما ، حيث قطعت الصرب في أواخر

العام نصه جميع العلاقات خاصة الاقتصادية والتجارية مع سلوفينيا . وفي ٤ فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الحزب الشيوعي فيها انشقاقه عن الحزب الشيوعي الحاكم في يوغسلافيا . وقرر برلمان سلوفينيا في ٩ مارس ١٩٩٠ ، إلغاء صفة الاشتراكية من اسمها ، وجرى في مايو من نفس العام أول انتخابات تعددية أسفرت عن فوز يمين الوسط وهزيمة الشيوعيين . واسفر استفتاء شعبي أجري قبل نهاية العام ذاته ، عن تفضيل اختيار الاستقلال غير أن سلوفينيا أوضحت أن هذا الاستقلال لايعني الانفصال نهائيا وفوريا عن الدولة الاتحادية ، بل انها ترغب في البقاء داخل يوغسلافيا ، وان القطيعة الكاملة لن تأتي الا إذا فشلت الجمهوريات اليوغسلافية في صياغة اطار سياسي جديد (كونفيدرالية دول ذات سيادة) في غضون منتصف ١٩٩١ .

وقد تماثلت هذه الدعوات مع مسعى جمهورية كرواتيا ، والتي شهدت مظاهرات حاشدة تطالب بإلغاء الشرعية على حركات المعارضة وتبني صيغة التعددية الحزبية وإجراء انتخابات عامة ديمقراطية ودفع المجال أمام الرسائل الخاصة والتطوير السياسي والانفتاح الاقتصادي في يوغسلافيا .

ج - جهود ومحاولات الإصلاح الاقتصادي والسياسي :

طبقت السلطة المركزية في يوغسلافيا أواخر عام ١٩٨٩ ، وخلال عام ١٩٩٠ عدة إجراءات لتجاوز واقع الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد . فقد سعت بداية لتطوير دستورها ليؤمن توازنا بين السلطة المركزية والسلطات المحلية للجمهوريات خاصة في كرواتيا وسلوفينيا وإجراء اصلاحات دستورية واقتصادية غير أن هذه التغيرات الليبرالية في الحياة الاقتصادية والسياسية عطلت على شرط إعادة البناء على أساس إعادة توزيع الثروة وإنشاء البنى الاقتصادية والتحتية لكل الجمهوريات . ولتفعل أصدرت رابطة الشيوعيين اليوغسلاف - اكثير ١٩٨٩ - وثيقة هامة تبرز تأكيد تطوير التعددية السياسية وحقوق الأفراد وحررياتهم واعتماد الانتخابات الديمقراطية الحرة وضمان استقلال القضاء وحق الأفراد في تشكيل التنظيمات السياسية والنقابية (دون إشارة لتشكيل أحزاب معارضة وهو متوافق مع رأي المؤسسة العسكرية في رفضها التعددية الحزبية على النمط الغربي لتشكيل أحزاب معارضة) ومع مطلع عام ١٩٩٠ أعلنت رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، بعد ٤٥ عاما من احتكار السلطة الموافقة على

الميلوفيتي يؤكد فيه أولوية قوانين الجمهورية على القوانين الفيدرالية .

وترآمن ذلك مع سلوك مماثل في كرواتيا ، إضافة إلى نصويت للإرمان الكرواتى بأغلبية ساحقة . على حصر صلاحيات استعمال القوات المسلحة في أراضي الجمهورية ، في حالة السلم ، ببرلمان كرواتيا ورئاسة جمهوريتها . وفي ٧ مارس ١٩٩١ أقر برلمان سلوفينيا قانونا يقضى بإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الاتحادى والاستعاضة عن ذلك بالخدمة في صفوف قوات الشرطة الخاضعة لوزارة الداخلية المحلية أو فرق الدفاع المحلى الخاضعة لوزارة الدفاع السلوفينية . كما سعت كل من كرواتيا وسلوفينيا نحو التوسع في إقامة التنظيمات المسلحة المحلية للدفاع عن معنى الانفصال .

(٢) الدور المبلى لهيئة الرئاسة اليوغسلافية :

تكشف هذه المرحلة عن بدايات عجز الرئاسة الجماعية عن التوصل لحل بشأن مستقبل البلاد وكيفية التعامل مع المسمدات الجديدة في الواقع اليوغسلافى وإدارة الأزمة بالأساليب الديمقراطية والسلمية وتجنب البلاد الانزلاق نحو الحرب الأهلية .

وفي سياق تحركات هيئة الرئاسة الجماعية ، طلبت مع مطلع العام من كافة المواطنين والمجموعات المسلحة غير المنتمية للجيش الفيدرالى أو قوى الأمن الداخلى تسليم الأسلحة والذخائر التى بحوزتها .

وقد هدد مجلس الرئاسة باستخدام القوة إذا لم يتم هذا التسليم طواعية وحدد مهلة تنتهى فى ٢١ يناير وقد امتثلت الأقلية الصربية في غرب كرواتيا للقرار ، ورفضه الألبان في إقليم كوسوفو وتحذره كرواتيا وسلوفينيا ، ونسقت فيما بينها واتخذتا التدابير الأمنية واعتبرتا أن قضية التنظيمات المسلحة هي من شأن وزارتي الداخلية فيهما وأن أى تدخل للجيش الاتحادى يعنى انتهاك حقوقهم الدستورية . وقد زاد من حدة الأزمة اعتبار القرار قوات شرطة كرواتيا وسلوفينيا واحتياط الأمن الداخلى بهما في عداد التنظيمات المسلحة ، غير المشروعة ، وبالتالي ضرورة تجريحها من السلاح إذا رفضت كل من كرواتيا وسلوفينيا بعد انتهاء المهلة المقررة القبول بدخول الجيش لحل هذه التنظيمات وجمع أسلحتها . وفى محاولة لتجاوز هذه الأزمة ، توصلت هيئة الرئاسة الجماعية وجمهورية كرواتيا فى ٢٦ يناير الى اتفاق بنص على تسريح احتياط قوات كرواتيا الأمنى الذى استغرقه خلال الأزمة في مقابل خفض حالة التأهب لوحدة الجيش الفيدرالى ، وتعهد الجيش بعدم التحرك ضد حكومة كرواتيا والإفراج عن المعتقلين بتهمة حيازة السلاح . وقد انسحب

تخليها عن هذا الاحتكار ، وأصبح المجال لإقامة نظام متعدد الأحزاب . وفى مارس ١٩٩٠ تفكك استقطاب الحزب الشيوعى لعموم يوغسلافيا الى عناصره القومية ، التى أبدلت الشيوعية بالاشتراكية ، ، والإصلاح الديمقراطى .

وبالفعل شهد النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، اجراء انتخابات على أسس متعددة الأحزاب اسفرت عن لزعة الشيوعيين عن السلطة في جمهوريات : كرواتيا وسلوفينيا واليويسنة - الهرسك ومقدونيا نتيجة فوز اليمين القومى الليبرالى ذى التوجهات الغربية (يمين الوسط) ، فى حين حقق الشيوعيون فوزا كاسحا في جمهوريتى الصرب والجبل الأسود .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، وفى مواجهة أزمة اقتصادية حادة كانت يوغسلافيا سباقة في إدخال الإصلاحات ، حيث دعت حكومة انتى ماركويتش - ولتى تشكلت في مارس ١٩٨٩ ، إلى نظام اقتصادى جديد يضمن فاعلية الأداء الاقتصادى واعتماد نظام السوق الحرة مقترنا بإقامة النظام التعددى والإصلاح السياسى . وقد وُلج هذا البرنامج الإصلاحى معارضة شديدة من القيادات الشيوعية التقليدية خصوصا تلك التى لا تزال تحتفظ بالسلطة في جمهوريتى الصرب والجبل الأسود ، ولتى ترفض مبدليا تحرير السوق وإقامة النظام التعددى .

د . تداعيات الأزمة وانعكاساتها الإقليمية والدولية :

شهد عام ١٩٩١ مرحلتين أساسيتين للأزمة : الأولى : تشمل نصله الأول تقريبا ومحورها تباين التوجهات نحو اصلاح الفيدرالية والحفاظ على وحدة يوغسلافيا . والثانية : تستغرق النصف الثانى من العام وشهدت الانزلاق إلى الحرب الأهلية الشاملة وبلوغ الطريق الممهد للحل السلمى ، وبالتالي تدويل الأزمة السياسية .

المرحلة الأولى : فشل محاولات الحفاظ على الفيدرالية اليوغسلافية وتمتد هذه الفترة زمنا من يناير وحتى مايو ١٩٩١ وتتمحور حول عدة مفاصل رئيسية أبرزها :

(١) تزايد حدة النزعات القومية الاستقلالية :

شهدت هذه المرحلة تزايدا حادا للنزعات القومية الاستقلالية خاصة في كرواتيا وسلوفينيا . ومع هذا لتزايد برز خلاف حول مستقبل الاتحاد الفيدرالى اليوغسلافى . وفى هذا السياق اتخذ البرلمان الميلوفيتى فى ٢٠ فبراير ١٩٩١ أول خطوتين للانفصال عن يوغسلافيا وهى إلغاء مفعول القوانين الفيدرالية فى الجمهورية بتعديل للامتور

٦ - المصالح المشتركة للجمهوريات والشعوب في إطار يوغوسلافيا الاتحادية تجسد في الحقوق التالية : حرية وحقوق الإنسان ، المواطن والشعب ، الاقتصاد الموحد ، الامن والدفاع المشتركين (جيش فيدرالي واحد وشرطة واحدة) ، العلاقات الخارجية موحدة (السياسة الخارجية للدولة اليوغوسلافية واحدة) .

وتجدر الإشارة إلى ان قمة رؤساء الجمهوريات انفتحت في هذا الاجتماع على اجراء استفتاءات في كل جمهورية قبل نهاية مايو ، يقرر فيها سكان كل جمهورية الاستمرار في السيفيطة الاتحادية أو تفكيك البلاد الى دول مستقلة . في حين اعلنت سلوفينيا انها مستعدة نحو تحقيق سيادتها الكاملة على اراضيها في أواخر يونيو بغض النظر عن مجرى التصويت في استفتاءات للجمهوريات .

نشرع البوسنة - مقدونيا : وي طرح صورة أخرى لكيفية الحل سبق تقديمه لقمة رؤساء الجمهوريات في ٢٤ فبراير ، ويقترح إقامة ، الفيدرالية المتناسقة ، أي أن تلتزم جمهوريتنا صربيا والجبل الأسود في اتحاد فيدرالي خاص بهما ، وجمهوريتنا كرواتيا وسلوفينيا في اتحاد كونفيدرالي خاص بهما ، وجمهوريتنا البوسنة ومقدونيا في إطار اتحادى خاص بهما يتفان على شكله . ثم يتم ايجاد اطار يوغوسلافى موحد يضم هذه الاتحادات الثلاثة بشرط أن تتمتع جميع الجمهوريات في دلخله بالسيادة والاستقلال وأن يتضمن مشروع الاتفاق الجديد مستقبل وحدود وسيادة كل الجمهوريات ، وأن يضمن كذلك بقاء الكيان اليوغوسلافى .

أما الاتجاه الثانى فيقوم على الكونفيدرالية : وتزعّمته سلوفينيا وكرواتيا ، وينصرف إلى تفكيك الكامل للنظام الفيدرالى ، وإقامة كونفيدرالية لنول ذات سيادة . وتقدمت سلوفينيا بتصور لتقسيم يوغوسلافيا - بالتراضى - إلى دولتين مستقلتين أو أكثر ، على أن تضم إحدى الدولتين الجمهوريات الاربعة في الحفاظ على صيغة مركزية (فيديرالية) للاتحاد . وتضم الأخرى الجمهوريات الطامعة إلى نظام كونفيدرالى يتمتع اعضاؤه بالاستقلال والسيادة . وأن تتبادل الدولتان الاعتراف ، وتطلبان الاعتراف الدولى المنفصل بهما . وأن لاتشمل العملية أى تغيير في حدود الجمهوريات أو الحدود الدولية . وفي هذه الحالة ، فيتوجب على كل الجمهوريات أن تدفع قطعا من الدين الخارجى المترتب على يوغوسلافيا - وللذى يقدر بنحو ١٨ مليار دولار .

الدور المتزايد المؤسسة العسكرية مستقبلا الى التقليل من فاعلية هيئة الرئاسة في وضع حد لحالة التدهور التي تعيشها البلاد مع الانحياز الواضح لتحقيق طموحات الصرب . وقد ظهر ذلك من خلال هجومه على مدينة كراتشي في وسط كرواتيا وانتهاء وجود قوات الأمن الكرواتية في المدينة - في ٤ مارس - وكذلك احتوائه أحداث بلغراد الدامية وإعادة الهدوء الى المدينة في ٣٠ مارس بعد المظاهرات العنيفة والدامية التي نظمها المعارضة احتجاجا على سيطرة الشيوعيين على الجهاز الاعلامي بجمهورية الصرب ، وأخيرا مساندة الجيش الاتحادى للأقلية الصربية في كرواتيا المطالبة بالانفصال بعد تجدد العنف في ٢٠ مارس .

وعلى امتداد هذه المرحلة فضلت هيئة الرئاسة اليوغوسلافية من خلال اجتماعاتها المتعاقبة في التوصل إلى اتفاق في رأى حول المستقبل السياسى ليوغوسلافيا . على الرغم من تأكيد رؤساء الجمهوريات على ادارة الأزمة بالحوار والأساليب الديمقراطية واحترام النظام الديمقراسى داخل جمهورياتهم وفيما بينها ، واحترام النظام الدستورى لحين التوصل إلى اتفاق نهائى على مستقبل البلاد .

ويمكن رصد اتجاهين رئيسيين بخصوص مستقبل يوغوسلافيا :

الاتجاه الأول يقوم على الفيدرالية : وتزعّمته جمهورية الصرب وحلفاؤها والجيش الاتحادى حيث قدم رئيسا جمهوريتي صربيا والجبل الأسود ، إلى اجتماع قمة رؤساء الجمهوريات ، في ١١ ابريل مشروعا يتضمن :

- ١ - المحافظة على يوغوسلافيا ، دولة اتحادية (فيدرالية) موحدة وديمقراطية .
- ٢ - تتألف يوغوسلافيا من جمهوريات متحدة تتمتع بالاستقلال والسيادة الداخلية .
- ٣ - جميع الجمهوريات الأعضاء والشعوب في اطار للدولة الموحدة متساوية في الحقوق والواجبات وفي المصالح المشتركة .
- ٤ - يمكن لكل جمهورية ولكل شعب لدخل هذه الدولة أن تكون له نشاطات خارج اطار الاتحاد وفق المصالح الذاتية بشرط الا يضر بالأعضاء الآخرين .

٥ - أجهزة الدولة الاتحادية تقوم بوظائفها ومهامها وتتخذ قراراتها في صورة فعالة وحررة لخدمة مصالح جميع الشعوب والجمهوريات .

هـ - سلبية المواقف الدولية والانزلاق نحو الحرب الأهلية الشاملة :

استقطبت وقائع وتداعيات الأزمة خلال هذه المرحلة اهتماماً متزايداً على الصعيدين الاقليمي والدولي حول مصير ومستقبل يوغسلافيا . فقد فرضت مصالح دول الجوار للعمل على منع تفكك يوغسلافيا فجأة خوفاً من انعكاس ذلك على أوضاع هذه الدول واستقرارها .

كما أيدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيادة يوغسلافيا على أراضيها داخل حدودها المعروفة وعدم تشجيع أو مكافأة الانفصال أو الاستقلال ، والتفت المصالح الأمريكية والسوفيتية في الحيلولة دون تشرذم يوغسلافيا .

وتمثلت التوثبات الاساسية للمواقف الاقليمية والدولية في ابداء التخوف والقلق من المنازعات العرقية وصراع القوميات في يوغسلافيا ، وبحث قادة البلاد على بذل أقصى المساعي من أجل إيقاف التدهور في اوضاع يوغسلافيا والحيلولة دون انهيارها ، واعتماد الحوار والتفاهم والسبل السلمية والديمقراطية في تحقيق المصالحة الداخلية ، وابداء التشدد في المعارضة الحازمة للجوء إلى العنف واعتماد القوة في حل الأزمة ، والحرص على بقاء وحدة دولة يوغسلافيا وبالتالي رفض الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا .

ومع الانزلاق اليوغوسلافي العام نحو الحرب الاهلية الشاملة فقد تجسدت بقوة معضلة بدائل التسوية ، وبصفة عامة تمتد هذه المرحلة من منتصف مايو وحتى نهاية العام ، ويمكن تناول وقائع هذه المرحلة من خلال المفاصل الرئيسية التالية :

(١) قمع النزعات الاستقلالية في كرواتيا وسلوفينيا :

كشفت جمهورية الصرب وحلفاؤها عن تحديها لأية محاولة تستهدف تفكيك وحدة الدولة اليوغوسلافية ، لاسيما مع تسريع سلوفينيا وكرواتيا لاعلان استقلالهما رسميا في ٢٥ يونيو ١٩٩١ . ويمكن في هذا السياق إبراز الوقائع التالية :

□ الأزمة السياسية والنسوية :

وتعود إلى معارضة جمهوريتي الصرب والجبل الأسود والاقليتين التابعتين لها (كوسوفو وفويفودينا) ، في منتصف مايو ١٩٩١ السماح لممثل جمهورية كرواتيا بنولي منصب الرئاسة للتبديلية خلفاً لممثل جمهورية للصرب ، وفق مبدأ التناوب السنوي الذي ينص عليه الدستور

اليوغسلافي ، وقد فشل مجلس الرئاسة نتيجة هذا الرفض في التوصل إلى قرار يجنب البلاد أزمة دستورية حادة ويزيد من اضعاف دور هيئة الرئاسة ، خاصة وأن أهمية المنصب تنبع من كون الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة الفيدرالية وسيطرة على المؤسسة العسكرية التي تأتمر بأوامره ، وقد ساعد ذلك في دفع كرواتيا لاتخاذ المزيد من الاجراءات نحو الانفصال .

□ الاعلان الفعلي لاستقلال كرواتيا وسلوفينيا :

صادق برلمان الجمهوريتين بأغلبية ساحقة على استقلالهما في ٢٥ يونيو من جانب واحد ، والغاء سريان كافة القوانين الاتحادية على اراضيهما واحترام حدودهما الحالية . وقد رفضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول اوربا الاعتراف باستقلالهما استمرارا لدعهم مبدأ الحفاظ على وحدة دولة يوغوسلافيا . وعلى الفور رفض البرلمان الاتحادى خطوة الاستقلال ، ودخلت الحكومة الفيدرالية استعمال جميع الوسائل لوقف تفكك الدولة اليوغوسلافية ، وبالفعل تحركت قوات الجيش ، المتمركزة في سلوفينيا والتي تقدر بنحو ٢٠ ألف جندي تدعمهم الدبابات والطلكرات ، اضافة إلى التعزيزات الاتحادية المستمرة وقامت بعملية انفضاض واسعة على سلوفينيا وانتشرت داخل اراضيها ، بهدف الاسيلاء على كل المراكز الحدودية وتمكنت من ذلك مما دفع الجيش لالاعلان في ٦/٢٨ عن وقف عملياته في سلوفينيا .

وازاء تصاعد حدة الاشتباكات بين الجيش الاتحادى وقوات سلوفينيا ، تحركت جهود الوساطة الأوروبية مجددا في أكثر من اتجاه . فقد طلبت اللجنة السياسية للبرلمان باجتماع عاجل لوزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . وفي خطوة غير مسبوقه استعملت حكومة النمسا « آلية الأزمات » التي ينص عليها ميثاق المؤتمر حين طلبت رسميا من الحكومة اليوغوسلافية توضيح اهداف التحركات العسكرية غير العادية . ومن جانب آخر ، قررت القمة الأوروبية في لوكسمبورج تجديد ايفاد للترويكافا إلى يوغوسلافيا ولصدور نداء إلى جميع الاطراف المتنازعة في يوغوسلافيا يتضمن :

- ١ - اعتماد ثلاثة أشهر كمهلة لمزيد من المفاوضات وجهود السلام .
- ٢ - سحب قوات الجيش الاتحادى وعودتها إلى الكفكات ووقف أعمال العنف المتبادل .
- ٣ - احترام للشرعية في يوغوسلافيا .

وقد وافق برلمان سلوفينيا في ١٠ يوليو وبغالبية ساحقة على الاتفاق - رغم الاعتراض على بعض نقاطه وخاصة النص الخاص بتسليم مراكز الحدود الدولية جزئياً ومرحباً للمسلطات الفيدرالية . وأدت الاتهامات المتبادلة بعد ذلك بين مجلس الرئاسة وسلطات سلوفينيا إلى خلق جو من التوتر ، حيث قاطعت سلوفينيا مجدداً اجتماعاً لمجلس الرئاسة وأمرت تولياها في البرلمان الاتحادي بالانسحاب القوي . وفي ٧/١٩ رحبت سلوفينيا بالقرار التاريخي الذي اتخذته السلطات الاتحادية بسحب الآلاف من جنود الجيش الاتحادي ، واعتبرته اعترافاً عملياً باستقلالها . ونتيجة ذلك ساد الهدوء في سلوفينيا وتم الالتزام باتفاق بريوني .

ومن الأهمية بمكان رصد الملاحظات التالية :

نجم عن نقصان الجيش الاتحادي على سلوفينيا وقسوته في سحق عملية استقلالها عدة نتائج هامة أبرزها تصاعد دور المؤسسة العسكرية وبروزها كقوة حاكمة منفردة ومنفصلة عن السلطة السياسية المدنية . وأدى ذلك التطور وضغط الأحداث في مجرى الأزمة اليوغوسلافية إلى تغير في الأجسام الدولية فقد بدأت الدول الغربية تنظر بلون من التوجس إلى استمرار الجيش الاتحادي في حسم النزاع عسكرياً وانتهاكه القواعد الدستورية ، مما يهدد بالفتنة شامل في منطقة البلقان ووسط وشرق أوروبا .

التجارب الفشل لأوروبا مع التطورات اليوغوسلافية من خلال جهود الوساطة التي قامت بها التريكو ونجحت بالفعل من خلال اتفاق بريوني في اقرار السلام بين سلوفينيا والجيش الاتحادي والحكومة الفيدرالية . وقد يرجع ذلك إلى :

- ١ - قناعة أطراف النزاع المحلية بصيغة الحل الوسط وتوفيرها الإرادة السياسية لتجسيد القبول بهذه الصيغة .
- ٢ - توظيف الوساطة الأوروبية لأشوات ضغط تمثلت في تطبيق وتجميع المساعدات المالية ليوغوسلافيا . على الرغم من ظهور تباين في موقف دول الجماعة الأوروبية ، حيث دعمت ألمانيا تحقيق هذه المساعدات وعارضته فرنسا . إضافة لقرار المجموعة بفرض حظر على بيع وتصدير الأسلحة والتجهيزات العسكرية والمعدات التكنولوجية المتطورة والنزاع عدد كبير من دول المجموعة بتبني ذلك عملياً .

٣ - سبب ثالث ويتعلق بموقف سلوفينيا في إطار المشاعر القومية للصربية . فعلى الرغم من أن التحالف

وبالفعل نجحت الوساطة الأوروبية في وقف إطلاق النار ، وتعلق استقلال كرواتيا وسلوفينيا ثلاثة أشهر وعودة قوات الجيش لتكتلها . ولم تصمد هذه الهبة لوقف إطلاق النار إلا ليوم واحد نتيجة رفض سلوفينيا شروط الجيش الاتحادي لوقف النار والتمسك باعلان الاستقلال .

وإزاء ذلك لوحث الجماعة الأوروبية بتجميع المساعدات التي تقدم لسلوفينيا وتقدر بنحو مليار دولار . وأنهت الوساطة الأوروبية بتعيين ممثل كرواتيا رئيساً ليوغوسلافيا أول يوليو ، ولكنها لم تنجح في تثبيت وقف إطلاق النار بين سلوفينيا والجيش الاتحادي .

(٢) تجديد الوساطة الأوروبية :

قرر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في ٧/٥ إعادة إيفاد وفد التريوكا لبدء وساطة جديدة بين أطراف النزاع . كما قررت إيفاد مراقبين من دول المجموعة للمهر على تنفيذ الاتفاق السابق ونقاط الاتفاق الجديدة التي سيتوصل إليها الوفد الأوروبي مع سلطات جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا من جانب والسلطات الاتحادية من جانب آخر . وقد استندت المجموعة الأوروبية في ضغطها على الأطراف على قرار تجميع المساعدات ومنع تصدير السلاح ليوغوسلافيا .

وقد نجحت التريوكا الأوروبية بعد محادثات مكثفة إلى توصيل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق على وقف شامل للقتال بين القوات الاتحادية وقوات جمهورية سلوفينيا ، وحل مشكلة السيطرة على المراكز الحدودية الخارجية لسلوفينيا ، وعلى أن تبدأ في أغسطس محادثات مائدة مستديرة في شأن مستقبل يوغوسلافيا وهو ما عرف باتفاق بريوني الذي نص على أن تتولى شرطة سلوفينيا الاشراف على حدودها الدولية مع ميران القوانين الفيدرالية وقيام الجيش الاتحادي بدوريات حدودية واقتسام إيرادات الجمارك مناصفة مع الحكومة الاتحادية ، وفي المقابل ، يستعيد الجيش الاتحادي بعد ثلاثة أشهر من الاتفاق « الحدود الخضراء » أي الحدود الدولية التي تقع وراء النقاط الحدودية ، على أن يتم خلال هذه المدة التفاوض أيضاً على نقل السلطة على أراضي سلوفينيا من الجيش الفيدرالي إلى القوات السلوفينية .

وشمل الاتفاق عودة الجنود إلى تكتلهم والاخراج عن جميع الاسرى من الجانبين ورفع الحصار المفروض على وحدات الجيش الاتحادي وسحب جميع القوات الاتحادية والسلوفينية - على السواء - إلى قواعدها وإعادة جميع المعدات والمنشآت التابعة للجيش الاتحادي .

يتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار فيها .

(ب) محاولات التسوية الأوروبية :

عكس اجتماع وفد الترويكاف في بروكسل مع رئيس الوزراء الاتحادي ، ووزير الخارجية اليوغوسلافي ورئيسي جمهوريتي مقنونيا والبوسنة - الهرسك مؤشراً سياسياً قوياً يؤكد تمسك المجموعة الأوروبية بوحدة الاتحاد اليوغوسلافي ، في حين اعتبرته بعض الأطراف في ألمانيا غير متوازن نظراً لعدم دعوة ممثلين عن سلوفينيا وكرواتيا . وفي ٢ أغسطس صرح رئيس وفد الترويكاف ، بعد تعثر المباحثات مع الأطراف المحلية أن المجموعة الأوروبية ستكون مستعدة للبحث في خيار نشر قوة أوروبية لحفظ السلام في يوغوسلافيا . وساعد على هذا التعثر ما شهنته الساحة اليوغوسلافية من تطورات منها إعلان كرواتيا التعينة العامة لقواتها نتيجة تصاعد الاشتباكات الدامية ورفضها التنازل عن أي أجزاء من أراضيها ، وتوكلت ذلك مع تزايد النزعات القومية المتطرفة داخل جمهورية الصرب . .

وإزاء هذه التدايعات ، دعت ألمانيا إلى فرض عقوبات اقتصادية على جمهورية الصرب مع تحميلها مسؤولية فشل جهود التسوية ، وإلى دراسة مسألة الاعتراف بجمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا ، في حين طالبت فرنسا بإرسال قوة عسكرية إلى يوغوسلافيا ودعوة مجلس الأمن للتحظر في أوضاع يوغوسلافيا . في حين رفض وزير الخارجية اليوغوسلافي أي دور للأمم المتحدة في أزمة بلاده .

(ج) جهود الأطراف المحلية :

أسفرت مباحثات رئيس جمهورية الصرب ورئيس جمهورية الجبل الأسود ، ورئيس برلمان البوسنة - الهرسك ، عن صدور وثيقة في ٨/١٢ لاتفاق يوغوسلافيا ، كدولة مشتركة لجمهوريتي متساوية الحقوق ، وأن الجمهوريات والشعوب ستدير مصالحها الإقليمية والفردية باستقلالية تامة في حين ستدار المصالح المشتركة مثل الحريات وحقوق الإنسان والموتق والعملة الواحدة والشؤون الخارجية والدفاع والأمن ، باتصاف في إطار الدولة المشتركة وقد رفض رئيس البوسنة حضور هذا الاجتماع لعدم توجيه الدعوة لرؤساء جمهوريات كرواتيا وسلوفينيا ومقنونيا .

وفي السياق ذاته ، وجه زعماء يوغوسلافيا ، في ٨/١٨ النداء من أجل السلام . وتوصلوا في ٢٠ من الشهر نفسه

الصربي قد اعطى اولوية للمواجهة مع سلوفينيا التي أعلنت أن قرارها بالاستقلال نهائي ولا رجعة عنه ، فان موضوع القتال في سلوفينيا أقل تعقيداً منه بالتنسبه للوضع في كرواتيا . فالأقلية الصربية في سلوفينيا محدودة للغاية ، حيث تتمتع سلوفينيا بدرجة عالية من التجانس والتضامن الداخلي .

٤ - غياب دور واضح لحركة عدم الانحياز ، وللأمم المتحدة . فقد استبعد الأمين العام للأمم المتحدة في ٣ يوليو ، وفي أول إشارة للمنظمة الدولية أي دور للأمم المتحدة في محاولة تهدئة الأزمة اليوغوسلافية ، واعتبر أن مثل هذا العمل قد يحدو تدخلًا ويشكل ازدواجية مع جهود الجماعة الأوروبية .

(٣) طرح مشروع للصرب الكبرى :

في هذا السياق يمكن رصد عدة تطورات هامة تتعلق بالقتال بين الصرب والكرواتيين وانعكاساته على صراع القوميات اليوغوسلافية .

(أ) القتال من سلوفينيا إلى كرواتيا :

مع الهدوء الذي ساد الوضع في سلوفينيا ، تصاعد التوتر على حدود جمهورية الصرب مع كرواتيا ، حيث قامت وحدات الجيش الاتحادي بفتح نيران دباباتها لوقف اشتباك في قرية نيتيا - حيث الأقلية الصربية . كما عبرت إلى كرواتيا ومن داخل جمهورية الصرب قوات من تنظيم « تشيتنيك » - القومى الملكى - الذى عاد إلى مزاولته نشاطه لمساندة القومية الصربية في كرواتيا .

وقد أعلن أن هدفه يتمحور حول ضم أراضي الأقلية الصربية إلى جمهوريتهم الأم ، وتجددت الاشتباكات اثر اعتراض كرواتيا على أمر مجلس الرئاسة كل المجموعات شبه العسكرية - باستثناء الجيش والشرطة والمليشيات النظامية بحل نفسها وتسليم أسلحتها وتهديد باستخدام كل الوسائل لتفني ذلك بما فيها القوة . وتصاعدت الاشتباكات في ٢٥ يوليو عندما صف الجيش الاتحادي كرواتيا من داخل أراضي جمهورية الصرب عبر نهر الدانوب . ومع أجواء هذا للتدهور اجتمعت المجموعة الأوروبية في لستردام لندارس طلب الماني بإرسال مراقبين إلى كرواتيا لوقف الاشتباكات فيها . وقررت الجماعة الأوروبية في ١٨ يوليو تجديد إرسال وفد الترويكاف الأوروبية إلى يوغوسلافيا ، كما أعلنت استعدادها لتوسيع حجم ونطاق عمل قوة المراقبين التي تشرف على الهدنة في سلوفينيا لتشمل كرواتيا عندما

إلى اتفاق من أربع نقاط لتهاء الاضطرابات ، تضمنت :

- ١ - الاعتراف بحق الجمع في تقرير المصير ، بما في ذلك الانفصال .
- ٢ - احترام ارادة جميع الشعوب والتي يتم التعبير عنها بطريقة ديمقراطية .
- ٣ - معاملة جميع الخيارات السياسية معاملة واحدة من دون استخدام القوة والعنف .
- ٤ - تنفيذ الاتفاق بطريقة شرعية .

وقد انتفت الأطراف المجتمعة على أن للشرط الاساسي

في الاتفاق على مستقبل البلاد يتمثل في وقف النار بشكل فوري وغير مشروط في كرواتيا . وفي تطور لاحق توصل الزعماء اليوغوسلافيون إلى اتفاق للإبقاء على الاتحاد اليوغوسلافي ، بصورته الراهنة ، ولفترة محدودة تمتد لأشهر ثلاثة إلى حين الاتفاق على الصيغة النهائية لمستقبل يوغوسلافيا السياسي . وقد رفضت كرواتيا الموافقة على الجزء المخصص للدفاع في الموازنة الاتحادية ، خاصة وانها قد توقفت فعلا عن دفع حصتها للخزانة للتبديلية بهذا الصدد . والحقيقة أن مساهمة التحالف الصربي في هذه الاتفاقات لا تعدو أن تكون سوى مناورة تكتيكية لاطعاء الاتطباع بقدرة الأطراف المحلية ومساها نحو التوصل إلى حلول تمس شلونها الداخلية لمد الطريق أمام الدعوات الرامية إلى ضرورة التدخل لوقف التردى في يوغوسلافيا وما يعنيه من تهديد مباشر لأمن البلقان وأوروبا . أما كرواتيا ، فقد أدى ضغطها العسكري وعدم قدرتها على الحسم العسكري إلى تفاعلها مع هذه الجهود وتولدة لحثوث تحول أكثر ايجابية في الاعتراف الدولي باستقلالها من جانب واحد .

(د) تتامي موجة الانفصال .. وتجدد القتال في كرواتيا :

أعلنت مقاطعة سلافونيا الغربية - وهي إحدى المناطق التي يمكنها الصرب في كرواتيا - في ١٨/١٦ استقلالها ورفضها الخروج عن الاتحاد اليوغوسلافي . واعتبرت أن حدودها مع كرواتيا حدودا دولية فور انسحاب جمهورية كرواتيا من الاتحاد اليوغوسلافي . وقد جاءت هذه الخطوة مماثلة لما حدث في أقدم كرايينا وسلافونيا الشرقية (شرق كرواتيا) ومناطق باريثا ومريم (غرب كرواتيا) . من ناحية أخرى ، شن الجيش الاتحادي وبالتعاون مع القوميين الصرب بداية هجوم واسع النطاق على مدينة فوكوفار الاستراتيجية في ٢٦ أغسطس .

وفي مواجهة ذلك ، حذر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في اجتماعهم ببروكسل (٨/٢٧) جمهورية الصرب من « عمل دولي » ضدها إذا لم توافق على وقف النار في كرواتيا تحت إشراف مراقبين أوروبيين . وقامت فرنسا بمبادرة تمثلت في تشكيل بطة تحكيم أوروبية - تتألف من خمس شخصيات أوروبية - للعمل على وضع حد للحرب الأهلية بين الصرب والكرواتيين . وقد وافق رئيس كرواتيا على هذه المبادرة ، في حين رفضها مجلس الرئاسة اليوغوسلافي .

(هـ) خطة السلام الأوروبية :

في محاولة لتفصيل الوساطة ، حددت الجماعة الأوروبية مهلة للأطراف المتحاربة - كان لها أن تنتهي مع مطلع سبتمبر للاتفاق على الدخول في مباحثات سلام جديدة والموافقة على إرسال مراقبين محايدين للإشراف على وقف النار . ونجحت الضغوط التي مارستها الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة بتهديد الصرب بعزلها دبلوماسيا في جميع المحافل الدولية وفرض عقوبات اقتصادية عليها ، في دفع جمهورية الصرب والحكومة الاتحادية ، ومن قبلها كرواتيا ، إلى القبول بخطة سلام أوروبية تضمنت الاتفاق حول النقاط التالية :

- ١ - في اعقاب الاتفاق على مساهمة الجماعة الأوروبية في تحقيق وقف للنار - عمليا - في كرواتيا ، ستوجه الدعوة إلى مؤتمر سلام يعقد في أقرب وقت ممكن ، يواكبه الاتفاق على ايجاد أجهزة التحكيم المطلوبة لذلك .
- ٢ - يجتمع مؤتمر السلام المشار اليه بحضور هيئة الرئاسة والحكومة الاتحادية ورؤساء الجمهوريات اليوغوسلافية الست ، إلى جانب ممثلين لدول الجماعة الأوروبية وآخرين عن الجهاز التلفيزي الأوروي (المفوضية) .
- ٣ - مستضم لجنة التحكيم التي مستشكل لاحقا رؤساء الهيئات القضائية والنسورية في الجماعة على أن تضم أيضا عضوين تعينهما الحكومة الاتحادية اليوغوسلافية ، إلى جانب ثلاثة أعضاء آخرين تعينهم الجماعة الأوروبية .
- ٤ - في حال عدم توصل هيئة الرئاسة اليوغوسلافية إلى اتفاق حول تعيين العضوين التابعين لها في لجنة التحكيم يعود للأعضاء الأوروبيين الثلاثة في لجنة التحكيم حق تعيين هذين العضوين .

٥ . تمنح لجنة التحكيم فترة شهرين من تاريخ تأسيسها للتوصل إلى حكم الزامى على جميع الفرقاء .

وبالتفعل وقع الزعماء اليوغوسلاف في ٩/٢ على هذا الاتفاق والذي أكد الزام كرواتيا حل شرطة الاحتياط مع السماح لها بالاحتفاظ بالشرطة التنظيمية والحرس الوطنى ، مع وجوب انسحاب قوات الجيش الاتحادي من كرواتيا وتجهيز الميليشيات الصربية فيها من السلاح . ويمكن اعتبار موافقة كافة الأطراف على هذا في حد ذاته إنجازا دبلوماسيا للجماعة الأوروبية .

وعلى الرغم من تجدد القتال في كرواتيا في ٩/٤ ، بعد فترة قصيرة من الهدوء الحذر ، حددت الجماعة الأوروبية عقد مؤتمر السلام المقترح في لاهاي في ٩/٧ وعينت لرأسه اللورد كارينجتون - وزير الخارجية البريطاني الأسبق ، والأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي - كعميق للمؤتمر ومنحه صلاحية التوسط بين الأطراف المتنازعة ، وتوجيه الدعوة إلى دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لحضور المؤتمر .

(و) استمرار القتال في كرواتيا :

طبقت الأقلية الصربية ، بمساعدة مباشرة ومؤثرة من قوات الجيش الاتحادي ، استراتيجية قتالية استهدفت العزل التدريجي للعاصمة زغرب والمنطق الوسطى عن بقية أنحاء كرواتيا . وافقت كرواتيا من جانبها مع قيادة جمهورية البوسنة - الهرسك على عدم السماح لأى من الأطراف المتنازعة باستخدام أراضي الجمهوريتين للقيام بعمليات ضد أى منهما . ورفض وزير الدفاع الاتحادي أوامر رئيس يوغوسلافيا بإعادة قوات الجيش إلى تشكيلها في كرواتيا خلال ٤٨ ساعة ، الأمر الذى أعترضه رئيس يوغوسلافيا بمطالبة انقلاب من للجيش على السلطة الدستورية ، ويستدعى طلب المساعدة الخارجية لضبط حركة الجيش الاتحادي .

(ز) تدخل مجلس الأمن الدولى :

في محاولة لتجاوز فشل الجماعة الأوروبية في الاتفاق على موضوع ارسال قوة حفظ السلام أوروبية إلى يوغوسلافيا طلبت كندا وأستراليا في ١٩٩١/٩/١٩ من مجلس الأمن الدولى الاجتماع للنظر في ارسال قوة لحفظ السلام ، الأمر الذى أبدته ألمانيا وفرنسا وعارضته إيطاليا وبريطانيا وتحفظت عليه الولايات المتحدة وطلبت معلومات إضافية حول تصورات أصحاب الدعوة بخصوص ما يمكن

أن يقوم به مجلس الأمن لاحتواء الوضع . وبالتفعل اجتمع المجلس في ٢٠ من الشهر نفسه وسط معارضة عدد من أعضائه لأى تدخل في الشأن اليوغوسلافى وأصدر المجلس في ٩/٢٦ قراراً بفرض حظر شامل وفورى على تصدير السلاح ليوغوسلافيا ، وتدعيم جهود الجماعة الأوروبية ودول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، حضى الأطراف كافة على احترام اتفاقات وقف النار ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة لعرض مساهمته على جميع الذين يحاولون وضع حد نهائى للحرب الأهلية في يوغوسلافيا .

و - انهيار الهيكل الدستورى في يوغوسلافيا :

ولكب هذه الأجواء بروز تطور مهم تمثل في حدوث انهيار الهيكل الدستورى على صعيد مؤسسة الرئاسة التنفيذية نتيجة سيطرة التحالف الصربى الرباعى - واستلامه صلاحيات اتخاذ قرارات نيابة عن المجلس الرئاسى فى ظل غياب الأعضاء الأربعة الآخرين . وقد أطلق المجلس الرئاسى بهذه الوضعية العنان للجيش الاتحادي المسيطر على أراضي الأقلية الصربية في كرواتيا والحاقها بما تبقى من الاتحاد . وأدى ذلك إلى إنبهار الهبة السادسة في مطلع أكتوبر .

وتوازت هذه التطورات مع تصعيد كل من كرواتيا وسلوفينيا لإجراءات الاستقلال حيث أعلنت الأولى قرابة مائة قانون أبرزها الخاص بإنشاء جيش وطنى ، كما أعلنت سلوفينيا من إصدار عملة خاصة بها .

لما الجماعة الأوروبية فقد أرجأت في ١٠/٨ تطبيق عقوبات اقتصادية على يوغوسلافيا لاتاحة الفرصة لمراقبى الجماعة لترتيب وقف إطلاق نار آخر ، وهو ما حدث بالفعل وتزامن مع قرار برلمان كرواتيا الاستقلال النهائي عن الاتحاد اليوغوسلافى . وشمل الاتفاق فك الحصار الذى تضربه القوات الكرواتية على منشآت وتكتلات الجيش الاتحادي لدخولها والسماح للمحاصرين بالخروج بكامل معداتهم مقابل رفع الحصار الذى يضربه الجيش على موانئ كرواتيا على الأدرياتيک . ويلاحظ أن الاتفاق لم يتضمن الانسحاب الكامل للجيش الاتحادي من جميع أراضي كرواتيا المستقلة ، وعدم ترك القوات المحاصرة معداتها خلفها عند الانسحاب ، مما يعد تنازلا كرواتيا فرضه ضعفها العسكرى فى ميدان القتال . وسط هذه الأجراء بدأ الرئيس (السوفيتى السابق) جورباتشوف جولة مفاوضات ووساطة مع رئيسى جمهوريتى الصرب وكرواتيا بالكركمين ، صدر فى احتبابها

على تصدير الأسلحة وفرض حظر جديد على النفط
يوغوسلافيا .

وبالرغم من استمرار العمليات العسكرية شاع إدراك عام
بأن الحل العسكري لن ينفذ وحده يوغوسلافيا وإنك دعا
مجلس الرئاسة اليوغوسلافي والذي يؤيده التحالف الصربي
لأول مرة إلى تدخل دولي في كرواتيا في رسالة بحث بها
إلى الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لدعوته لكي يرسل قورا
قوات الأمم المتحدة إلى المنطقة الحدودية في كرواتيا للفصل
بين المناطق التي تقطنها غالبية صربية وبقية كرواتيا . وقد
رحبت كرواتيا بإرسال قوات دولية إليها ، وجدد دعوته
للورد كارينجتون لإرسال قوات أوروبية لحفظ السلام ،
وعضد ذلك برفع غير مشروط للحصار الذي تفرضه القوات
الكرواتية على تكتلات قوات الجيش الاتحادي في أراضي
جمهورية . وإعان كارينجتون في ١١/٤ أن الأطراف
المتنازعة أكدت له موافقتها المبدئية على نشر قوة دولية لحفظ
السلام والعمل على تدعيم وقف النار في كرواتيا . وأدى ذلك
إلى هدوء حدة القتال ، ونجح كارينجتون فعلا في توقيع
الهدنة رقم (١٤) في ١١/١٦ ، وبدأت لجنة كرواتية -
اتحادية مشتركة محادثات في زغرب للاتفاق على تفاصيل
هذه الهدنة . واعتبرت كرواتيا بهزيمتها في فوكوفار بعد
حصار دام ٨٦ يوما وعرضت في بيان رسمي على الجيش
الاتحادي تسليم المدينة في مقابل تعهده بحماية ممتلكاتها وأن
يعان المدينة « منطقة عازلة » بين قوات الأقلية الصربية
وقوات كرواتيا وأن يكون التسليم في حضور الصليب
الأحمر .

يبد أن الهدنة لم تصمد طويلا ، حيث تواصلت عمليات
الجيش الاتحادي الرامية للاستيلاء على أكبر جزء ممكن من
أراضي كرواتيا ، وذلك قبل وقف إطلاق النار ، بصورة
نهائية ، وهو أمر كانت كل الأطراف تدرك حتميته بناء على
الضغوط الدولية .

وسط هذه الأجواء بدأ ميرويس فلتنس جولة محادثات
جديدة مع الأطراف المتنازعة وفي حضور ممثلين عن
الأقلية الصربية في كرواتيا ثم بمشاركة اللورد كارينجتون
ونجحت هذه المفاوضات في التوصل إلى الهدنة الرابعة
عشرة التي جندت الاتفاق على مغادرة القوات الاتحادية
تكتلاتها في زغرب والتكتلات المحاصرة في موانئ سبليت
وسينيك وبولا ورييكا والتوجه إلى مناطق أخرى في
يوغوسلافيا . كما أكدت الأطراف موافقتها على نشر قوة
دولية في يوغوسلافيا . وشمل الاتفاق للمرة الأولى الفرق
غير النظامية ، أي قوات الأقلية الصربية والتنظيمات

بيان مشترك أعلن فيه وقف القتال ويده مفاوضات بين
صربيا وكرواتيا خلال شهر ، يراعى فيها مصالح جميع
الشعوب اليوغوسلافية وتستهدف إحلال السلام الوطني
وحسن الجوار بين جمهورياتها . غير أن أجواء التفاؤل التي
صاحبت هذه الوساطة مرعان ما إهارت بعودة القتال
بشراسة في ١٠/١٧ ، واعتبرت عملية اغتالة مدينة فوكوفار
في أكثر من محاولة .

(١) تدخل مجلس الأمن :

حيث بدأ تحركا فعليا عبر اختيار ميرويس فلتنس - وزير
الخارجية الأمريكي الأسبق - للقيام بمهمة استطلاعية
كعبروت شخصي للأمين العام للمنظمة الدولية وتوازي ذلك
الجدد مع محادثات مؤتمر السلام برعاية اللورد كارينجتون -
ممثلا للجماعة الأوروبية - في لاهاي ، ولقي حضرها
أعضاء مجلس الرئاسة اليوغوسلافي وميرويس فلتنس ، والتي
انتهت إلى وقف إطلاق النار في ١٠/١٨ ، وفي الحصار
الذي تضربه قوات كرواتيا على تكتلات الجيش الاتحادي ،
مقابل وقف الجيش عملياته وقطع الطريق لتموين القرى
والمدن المعزولة إلا أن هذه الهدنة سرعان ما نهارت بعد
أربعة أيام وترافق ذلك مع رفض رئيس صربيا مقترحات
السلام الأوروبية وطرحه لصيغة بديلة لمنقبيل يوغوسلافيا
بعد خروج سلوفينيا وكرواتيا منه ، كما عاد القتال بقوة إلى
دوبريفنيك ، واشتدت هجمات للجيش الاتحادي عليها على
مدن كرواتية أخرى .

وتفاعلا مع هذه التداعيات أعرب مجلس الأمن الدولي في
١٠/٢٩ عن قلقه لتدهور أوضاع يوغوسلافيا وناقش اقتراحا
بريطانيا نمساويا بفرض الأمم المتحدة حظرا نفطيا على
يوغوسلافيا . وانتهى لاقرار مواصلة فلتنس لمهمته في جولة
جديدة . ومع تزايد الضغوط الدولية واحتمالات فرض
عقوبات على الصرب وافقت الأطراف المتنازعة على الهدنة
رقم (١١) في ١١/٥ لوقف النار ، غير أن صربيا جندت
رفضها للخطة الأوروبية بشأن منقبيل يوغوسلافيا ،
مما دفع الجماعة الأوروبية إلى إدانة سياسة العنف التي
تنهجها جمهورية الصرب .

(٢) فرض العقوبات الاقتصادية :

على هامش قمة حلف شمال الأطلسي في روما ، وبعد
مباحثات لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية فرضت
الجماعة في ١١/٨/١٩٩١ عقوبات اقتصادية على
يوغوسلافيا وطلبت من مجلس الأمن الدولي تعزيز الحظر

الكرواتية غير التابعة للحرس الوطنى . وبتحديد ممثل يوغوسلافيا فى مجلس الأمن مطلبه بنشر قوة حفظ سلام دولية ، اتخذ المجلس فى ١١/٢٧ قرارا مهد لهذه الخطوة حيث تم تكليف سيروس فانس للتوجه ثانية ليوغوسلافيا لتنشيط هذه الهدنة بعد تجاوز معارضة كرواتيا فى نشر هذه القوة فى مناطق القتال داخل وليس على حدودها مع الجمهوريات الأخرى . وواصل الجيش الاتحادى فى ١١/٢٩ الانسحاب من تكتلات رئيسية وهامة فى العاصمة زغرب بعد ما تعهدت كرواتيا بعدم التعرض للوحدات المنسحبة والسماح لها بالاحتفاظ بكامل أسلحتها ومعداتها .

٣ - معضلة بدائل التسوية فى يوغوسلافيا :

تمكنت جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة من توقيع ١٤ اتفاقا للهدنة ولوقف القتال فى كرواتيا منذ اندلاعه فى منتصف يونيو ، تميزت جميعها بأنها اتفاقات « هشة » لم تدم طويلا ، ولم تتمكن حتى نهاية عام ١٩٩١ من التوصل إلى اتفاق نهائى لوقف دائم للنار فى مناطق القتال داخل كرواتيا ، كما أن جهود الوساطة أخفقت أيضا فى الاتفاق على صيغة مقبولة حول شكل مستقبل يوغوسلافيا السياسى . وقد ساعد على حدوث هذا الاخفاق عدة عوامل من أبرزها :

(١) خصوصية الأزمة :

على الرغم من التماكسات الإقليمية والدولية فقد ظلت الأزمة فى يوغوسلافيا أزمة دلفلية وصراعا داخليا ، وانطلاقا من خصوصية الأزمة تحددت مهمة الوساطة السلمية فى مساعدة الأطراف المتنازعة والمقاتلة على التوصل إلى أسلوب لضمان بقاء يوغوسلافيا دولة موحدة فى صيغة جديدة تتمكن من التوفيق بين الغواص القومية والاهداف المشتركة فى جو من الحرية وبالأساليب الديمقراطية . ولركزت قدرة هذه الجهود على تحقيق نتائج ايجابية بالاساس على مدى المرونة التى تبديها للفعاليات المؤثرة فى الساحة اليوغوسلافية واستعدادها للاقترب من صيغة الحل الوسط . وقد تحقق ذلك فى سلوفينيا ونعذر فى كرواتيا ، لتباعد مواقف الأطراف وبخاصة التحديتات التى يفرضها التسيج الاجتماعى والقومى اليوغوسلافى بخصوص كيفية تمسيد حق تقرير المصير للتقويمات .

(٢) الدور الأوروبى .. وأزمة التوافق :

أظهرت الأزمة اليوغوسلافية مدى الخلاف فى وجهات نظر دول الجماعة الأوروبية خاصة عندما يتعلق الامر بمصالحها السياسية والاقتصادية والقومية ، ورغبة كل منها

فى أن يلعب دورا قياديا على الرغم من لحدوث الوحدة الأوروبية وارتباط المصالح المشتركة بين دولها المختلفة . ويرز عدم التوافق بجلاء فيما يتعلق بالاعتراف بالجمهوريات الانفصالية ، إذ لم تستطع دول الجماعة الأوروبية الوصول إلى اجماع حول ما إذا كانت تريد يوغوسلافيا موحدة أم أنها تعترف بالأجزاء التى تكونها . وفى الوقت الذى طالبات فيه فرنسا وبريطانيا الإبقاء على شكل من العلاقات بين الجمهوريات اليوغوسلافية كحد أدنى للحل ذهبت المانيا إلى تأييد الانفصال والاستقلال فى كرواتيا وسلوفينيا . ومع وضوح مشروع الصرب الكبرى وتزايد دور المؤسسة العسكرية الموالية له ، حدث تحول بارز فى الاجماع الأوروبى والدولى للاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا من جانب واحد ، حيث بدأت ايطاليا والنمسا والبرتغال والدانمرك وبلجيكا ولوكسمبورج تتحول باتجاه تأييد الموقف الألمانى .

ويمكن تفسير خصوصية الموقف الألمانى وتمايزه بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

١ - ان التصبر الرسمى للموقف الألمانى الأكثر تأييدا لاعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا ينطلق من الاحتجاج على تدخل المؤسسة العسكرية اليوغوسلافية فى التطورات السياسية وثقلاتها تمام من السيطرة السياسية المدنية . وإن عدم الاعتراف يعنى مكافأة الصرب والجيش الاتحادى على سياساته العدوانية وتشجيعه على تصعيد حربه ضد الانفصاليين . من ناحية أخرى فإن تأكيد المانيا على عدم التدخل فى شؤون يوغوسلافيا لا يدفع لمانيا للتخلف عن الدفاع عن حقوق الانسان وحق تقرير المصير وحقوق الأقليات . ولكن حقيقة الدوافع الألمانية تتمثل فى إلزام المانيا حيال الجماعات القومية المتأثرة بالثقافة الجيرمانية فى أوروبا ، وهو أمر يتفق مع طموح ألمانيا للهيمنة على أوروبا بصورة عامة :

٢ - الاعتبارات الدلخالية التى تدفع لمانيا إلى عدم التفريط فى حقوق سلوفينيا وكرواتيا ، خاصة التعامل الشعبى مع ارادة شعب كرواتيا وسلوفينيا ، اجماع الفعاليات السياسية الألمانية (معارضة وحكومة) ، وجود أكثر من نصف مليون يوغوسلافى فى المانيا اضافة إلى مليون تركى ، والتخوف من احتمال انتقال آثار الحرب الأهلية اليوغوسلافية إلى المانيا ذاتها .

٣ - ان تأييد المانيا لاعادة تغيير الحدود يتفق مع رغبتها فى تغيير شروط التسوية الجارية فى الحرب العالمية الثانية

ورغم موافقة أطراف النزاع على قوة حفظ سلام عسكرية دولية نتيجة جهود المبعوث الدولي سيروس فانس ، فقد اعترضت ذلك ثلاث عقبات :

- * عدم قدرة أطراف النزاع على إحترام وقف دائم للنار .
- * تفرع عن ذلك التساؤل بخصوص طبيعة عمل هذه القوة فيما إذا كانت قوة « لفرص » السلام ، أى التدخل السكرى للفصل بين المتحاربين أم أنها « لحفظ » السلام .

* ما يتعلق بمنطقة انتشار هذه القوة - حال إرسالها - حيث ذهب التحالف الصربى إلى ضرورة نشر هذه القوة لحفظ السلام فى المناطق الساخنة وفى « عمق » مناطق النزاع بين الأقلية الصربية والتقات الكرواتية فى كرواتيا ، أى أن تحل محل الجيش الاتحادى فى حماية السكان الصرب من خطر « الإبادة » على يد القوات الكرواتية ، فى حين أصرت كرواتيا على نشر هذه القوة على خطوط التماس ، أى على الحدود بين كرواتيا والجمهوريات الأخرى ، وبخاصة جمهورية الصرب ، ونتيجة ضعف كرواتيا عسكريا فقد رضخت أخيرا لمطالب التحالف الصربى والجيش الاتحادى .

خاتمة :

يمكن القول بأن الشريعة القديمة لنظام الحكم والعلاقات فى يوغوسلافيا قد تعرضت لهزة عنيفة وقوية ، بل أن الاجماع الدولى الوحيد بخصوص يوغوسلافيا ينصب على أن يوغوسلافيا التمييزية لم تعد موجودة وقد تجاوزتها التطورات والتداعيات خاصة بعد أن انتصرت الديبلوماسية الألمانية باستصدار قرار للمجموعة الأوروبية بنص على تحديد منتصف يناير ١٩٩٢ موعدا للاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوينيا والجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى . ويأتى ذلك فى سياق تجريد ألمانيا من جانب واحد لاتفاقات التقل مع جمهوريتى الصرب والجبل الأسود ومنع طائرات شركة الطيران اليوغوسلافية من دخولها مجالها الجوى ، ثم اعترافها فليا فى ١٩٩١/١٢/٢٣ باستقلال كرواتيا وسلوينيا واعلتها تبادل التمثيل الدبلوماسى معها فى الموعد الذى حددته للجماعة الأوروبية للاعتراف « بالدول الجديدة » .

ويشكل هذا القرار بالاعتراف معضلة جديدة للأزمة اليوغوسلافية ، لاسيما مع جهود جمهوريتى البوسنة

والتي كانت ألمانيا أكبر ضحاياها . وقد تحمل الرغبة الألمانية غير المعلنة أحلاما يُقطنها من جديد وحدة شطريها ، والتي تدغدغ طموحاتها فى توحيد الأمة الألمانية المنتشرة فى أكثر من بلد أوروبى مجاور . وثمة اتهامات وجهت حاليا لألمانيا الموحدة بالسعى لإعادة امبراطوريتها مرة أخرى من خلال ضمها « الامبراطورية النمساوية » التي كانت تشمل النمسا وسلوفينيا وكرواتيا ، والحديث عن إقامة « الرايخ الرابع » .

٤ - وللخلاصة فإن طبيعة ألمانيا كأكبر دولة قومية متجانسة فى أوروبا يضرر عدم تخوفها من إعادة فتح ملف التوقيعات بل على العكس فإن ذلك يبرز مكافئة ألمانيا ومركزها وطموحاتها . وفى المقابل تتنبع مواقف بعض الدول الأوروبية فى تشديدها على الوحدة اليوغوسلافية من أوضاعها الداخلية (فى إشارة إلى مشكلات إيرلندا الحرة - بريطانيا - كورسيكا - فرنسا - الباسك - أسبانيا وغيرها) .

ويمكن القول أن سيناريو الاعتراف يتيح مخرجا لتجاوز عقبة التدخل فى الشؤون الداخلية ليوغوسلافيا ، حيث يتدرج بداية بالاعتراف باعلان استقلال كرواتيا وسلوينيا ، ثم بتوسيع لامكانية إقامة بعض الدول المؤيدة للاعتراف معاهدات واتفاقات دفاع مشترك وترتيبات أمنية مع كرواتيا وسلوينيا ، كنول مستقلة كاملة السيادة ، مما يعطيها الحق فى التدخل السكرى المباشر لمواجهة الجيش الاتحادى ، والحد من حرية حركته وتضييق نطاق عمله ، وإظهاره بمظهر المعتدى وإدانته .

١ (٣) محدونية حركة مجلس الأمن :

ونبعت هذه المحدونية من خصوصية الأزمة واستبعاد الأمن العام للأمم المتحدة أى دور للمنظمة الدولية باعتبار ذلك « دخلا » ويشكل ازدواجية مع جهود الجماعة الأوروبية . وقد وضع ذلك فى معارضة الاتحاد السوفيتى ورفض دول العالم الثالث وتحفظ الصين ، إضافة لعدم التوافق الأوروبى سابقة للتدخل وعدم إقحام مجلس الأمن فى الشؤون الداخلية لدولة لم تطلب منه التدخل . وبالتالي اقتصر دور المجلس على أعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على إجراءات عقابية تدريجية تصل إلى حد استخدام القوة لفرض حظر فوري وشامل على تصدير السلاح والنفط ليوغوسلافيا . ويمكن رصد عدم فعالية ذلك نتيجة أن الجيش الاتحادى لديه مخزون من الأسلحة وعدم الالتزام الكامل بهذا الحظر من جانب عدد من الدول .

والهرسك ومقدونيا للحصول على الاعتراف الدولي بهما .
فعلى الرغم من الشروط التى وضعتها الجماعة الأوروبية
لهذا الاعتراف والتى تتمثل فى التزام هذه الدول باحترام
ميثاق الأمم المتحدة واعلانى هلسنكى وباريس خصوصا
البنود المتعلقة بدولة القانون والديمقراطية وحقوق الأقليات ،
وعدم جواز تغيير الحدود بالقوة وإنما بالوسائل السلمية
وبالاتفاق المشترك ، فقد أعلنت الأقلية الصربية فى
البوسنة - الهرسك التى يبلغ تعدادها ١,٢ مليون نسمة ، أى
ضعف عدد الصرب فى كرواتيا ، استقلالها وتأسيس
جمهورية خاصة بها وتأكيد ارتباطها بجمهورية صربيا ، مما
يعنى خطر امتداد لهب الحرب الأهلية فى هشيم هذه
الجمهورية بنسجها الاثنى والطائفى الخطير . وبالفعل دعت

فرنسا وبريطانيا وبلجيكا لمد نشاط قوة حفظ السلام الدولية .
حتى إرسالها - ليشمل البوسنة - الهرسك - تحسبا لندهور
الوضع فيها والذي سيكون أكثر ضراوة منه فى كرواتيا .
وبالنسبة لمقدونيا - فقد توصلت اليونان إلى اتفاق شركائها
داخل الجماعة الأوروبية بإدخال فترة خاصة إلى وثيقة
المبادئ الخاصة بالاعتراف بالجمهوريات اليوغوسلافية
تلتزم مقدونيا بإصدار دستور وضمانات سياسية تؤكد عدم
وجود مطالب اقليمية لديها ضد دولة مجاورة عضو فى
المجموعة الأوروبية - أى اليونان ، ولن تحتفظ على القيام
بالدعاية لأغراض اقليمية .

وهكذا أصبح من شبه المؤكد إنهيار يوغوسلافيا
وإنقسامها إلى عدة دول على أسس قومية .

ثانيا : صعود الدور الأمريكي : المظاهر والمفارقات

تقديم :

وفي الجزء التالي سوف نعالج الأسباب التي أدت إلى تغرد الولايات المتحدة في تلك المرحلة بقعة النظام الدولي ، وأثر أزمة الخليج على صعود الدور الأمريكي في الشؤون الدولية وملامح الرؤية الأمريكية لمفهوم النظام الدولي الجديد وأبعاده . وكيف يرى الأمريكيون دور بلدهم وموقعه في هذا النظام الدولي الجديد . كما سندرس عددا من المفارقات الناجمة من حقائق الواقع الداخلي الأمريكي ، وما يروج به من مشكلات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى انعكاس ذلك على الأعباء الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة كقوة عظمى أولى في المرحلة الراهنة .

١ - حرب الخليج ودلالاتها :

أثر تراجع القوة السوفيتية العديد من التساؤلات عن طبيعة النظام الدولي البازغ واحتمد الجدل بين دارسي العلاقات الدولية ، حيث ذهب فريق إلى أن النظام الدولي أصبح - في ظل تفتتلات السوفييتية المتكثرة - يخضع لشبه انفراد أمريكي . هذا بينما عارض فريق آخر هذا الاستنتاج ، مؤكدا أنه سابق لأوقته ، فضلا عن إغفاله القوى الدولية الصاعدة والتجمعات الاقليمية الكبرى . وذهب انصار هذا الفريق إلى التأكيد على أن النظام الدولي يمر بمرحلة محاضن ولا يمكن تحديد ملامح الوليد ، ومن ثم يجب الانتظار حتى يمكن تلمس ملامح النظام الدولي الجديد .

واستمر هذا الجدل حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية - احتلال العراق للكويت - حيث نجحت الولايات المتحدة في إدارة الأزمة سياسيا وعسكريا بشكل اضئف نسبيا حجج

مع تراجع القوة السوفيتية بدا أن الدور الأمريكي في السياسة الدولية يحقق صعودا في المكانة والنفوذ تولاى حجم للتراجع السوفيتي دوليا . وجاءت حرب الخليج لتضيف بعدا آخر في مسألة الصعود الأمريكي في السياسة الدولية . ولكم مالم هذان الحدثان البارزان في بلورة استنتاج أولى مؤداه أن الولايات المتحدة صارت القوة الوحيدة على قمة النظام الدولي . إلا أن هذا الاستنتاج الأولى لا يضى أن الولايات المتحدة قد أصبحت مطلقة اليد في الشؤون الدولية . صحيح أنها صارت تتمتع بمساحة أكبر من النفوذ والتأثير في الشؤون الدولية عما كان الوضع عليه إبان وجود الدولة السوفيتية إلا أن هذه المساحة ما زالت لها حدودها . والحدود هنا ليست وحسب في قوة أطراف أخرى لدخل العالم للغربي ذاته . واحتمالات نمو هذه القوة بما يناقض الدور الأمريكي . وإنما أيضا في لدخل البنية الأمريكية ذاتها ، والتي نموج بالكثير من المشاكل للحادة التي لا تتناسب في نظر الكثيرين من دارسي العلاقات الدولية بكون الولايات المتحدة قوة عظمى تبدو وحيدة ودون مناض حقيقي في غضون المدى الزماني المنظور . ومن هنا فإن التساؤل الأهم هو إلى متى ستظل الولايات المتحدة قوة منفردة بقعة المنظومة الدولية . وشرعية التساؤل تكمن في أن دورة الحضارات لم تعرف أبدا استمرار طرف ما بذاته على القمة إلى ما لانهاية ، فضلا عن أن المنافسين المحتملين كثيرين ، وادى البعض منهم الطموحات والامكانيات ومصادر للقوة كذلك فإن الحقائق الخاصة بالدخل الأمريكي تبدو متناقضة في كثير من خطوطها مع ما يفترضه موقع الدولة العظمى الأولى في النظام الدولي .

الفريق الثاني ودعم نميبيا أيضا من موقف الفريق الأول . على الأقل كما عكسته أحداث العام . إذ نجحت الولايات المتحدة في استغلال أزمة الخليج الثانية لحسم الجدل حول دورها التقليدي في السياسة الدولية الراهنة . فعلى الصعيد السياسي نجحت الولايات المتحدة في شن حملة قوية لادانة السلوك العراقي وتمكنت من استصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفيتي بدين الغزو ويطالب العراق بالاستسحاب على الرغم من العلاقات الودية التي كانت تربط موسكو ببغداد . ونجحت الولايات المتحدة أيضا في تحييد الموقف الصيني وذلك من خلال التلويح بتحمين صورة الصين لدى الرأي العام العالمي لاسيما الغربي بعد التشوه الذي أصاب تلك الصورة بسبب المبالغة في وصف القمع الحكومي للحركة الطلابية الصينية في وسائل الاعلام الغربية .

وفي هذا الاطار نجحت الولايات المتحدة في تمرير أحد عشر قرارا من مجلس الأمن دون اعتراض . أو حتى امتناع عن التصويت . من جانب أي من الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن . أي أن الدبلوماسية الأمريكية نجحت في إدارة الأزمة من خلال استصدار ما أرادت من قرارات من مجلس الأمن .

وعلى الصعيد العسكري ، نجحت الولايات المتحدة في استصدار قرار من المجلس يخلو القوات الدولية . الأمريكية أساسا . حق استخدام القوة لتحرير الكويت . ويلاحظ هنا أن الدول الأخرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن لم تعارض التوجه الأمريكي ، وكل ما استطاعته كان الضغط من أجل إضافة بعض اللصقات على شكل الصيغة الأمريكية دون أن تعدل من الجوهر .

ومن هنا نجحت الولايات المتحدة في إدارة أزمة الخليج الثانية والوصول بها إلى تحرير الكويت والتزام العراق رسميا بكافة قرارات مجلس الأمن ، كما احتفظت الولايات المتحدة بحق معاودة الهجوم على العراق استنادا إلى القرار الثاني عشر الذي يخلو القوات الدولية حق اللجوء إلى القوة من جديد حيث نص على « انتهاء الحرب يسري رسميا بعدا الاستجابة العراقية التامة للشرط الخاصة بالغاء قرار العراق بضم الكويت وقبول تحمل المسؤولية عن الخسائر التي نجمت عن الغزو وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولت عليها قوات الغزو العراقي » . ويقبول العراق للقرار الثالث عشر (٦٨٩ في ٣/٣) يكون العراق قد استجاب لكافة مطالب قوى التحالف التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا كانت أزمة الخليج الثانية قد انتهت بصعود الدور الأمريكي في إدارة النظام الدولي بما يوج به من صراعات ومشاكل إقليمية ، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وتحلله كنزلة فيدرالية ساهم بدوره في تدعيم هذه النتيجة . حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتي - فضلا عن المشاكل الخطيرة والصعوبات التي تعاني منها الجمهوريات إلى تساقبها من أجل كسب رد الولايات المتحدة والغرب .

وواقع الحال أن حرب الخليج لم تكن مختبرا لأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية والغربية وحسب ، بل مثلت إختبارا معنويا وسياسيا لا يقل أهمية وضرورة من وجهة النظر الأمريكية . ولكم شغل الرأي العام الأمريكي وكثير من مراكز البحوث المدنية والعسكرية بتقييم الحدث ونتائج واتسماته على النور العالمي للولايات المتحدة ، وعلى احتمالات نشوء « نظام دولي جديد » تصبح فيه الولايات المتحدة أكثر قدرة وقوة على قبائنه ، وأكثر صلابة في مواجهة منافسيها من القوى الراهنة أو المحتملة في المستقبل .

وإعادة قراءة التقييم الأمريكي المتضمن في مطبوعات لمراكز بحوث ودراسات استراتيجية وسياسية أمريكية بدت حرب الخليج ونتائجها على النحو التالي :

- إن حرب الخليج كانت حربا أمريكية إن لم تكن مائة في المائة ، فعلى الأقل تسعين بالمائة . وهي ولا شك انتصار باهر لتكنولوجيا الملاح الأمريكي المتطور .
 - إن ما يزيد من أهمية هذا الانتصار بالمقاييس السياسية والعسكرية والامراتجية هو أن العراق قبل الحرب كان يمثل « قوة عسكرية جبارة وضعته في مصاف القوة العسكرية السادسة في العالم » .
 - إن الحرب أثبتت مدى الحاجة إلى وضع نظام شامل لضبط التسلح في المنطقة ، على أن يكون هذا النظام دوليا تشارك فيه إلى جانب الولايات المتحدة الدول الكبرى الأخرى وخاصة التي تمد مصدرا أساسيا للسلاح إلى دول المنطقة .
 - إن تجربة الحرب أثبتت مدى الحاجة إلى تضافر جهود العمل العسكري جنباً إلى جنب مع العمل النفسي والدعائى المدروس جيدا .
 - ضرورة للعمل فيما بعد الحرب على وضع ترتيبات أمنية شاملة في المنطقة تتضمن إسرائيل .
- ويالطبع فإن هذه الرؤية تعتمد إغفال أدوار القوى الأخرى

نمبيا ، لم يكن كافيا . لانه وإن كان قد عمل على حماية بعض المناطق المحدودة من الهجمات الصاروخية ، إلا أنه أثبت مدى الحاجة إلى وضع نظام شامل للدفاع عن الدولة ككل في مواجهة هجمات صاروخية ، ومن هذا أخذت فكرة الدفاع الاستراتيجي - من وجهة نظره - دعما معنويا هائلا لأنها الوحيدة التي تؤدي مثل هذا الغرض الدفاعي الضروري والحيري .

٢ - الولايات المتحدة والنظام الدولي الجديد :

مع تصاعد مؤثرات تفكك الاتحاد السوفييتي تزايد الحديث عن نظام دولي « جديد » ، ومغاير للنظام الدولي المائد منذ الحرب العالمية الثانية . وكان الحديث عن النظام الجديد قد بدأ منذ بروز البرنامج الاسلحي للرئيس السوفييتي جورياتشوف ، حيث استخدم مصطلح النظام الدولي الجديد لأول مرة وذلك في إطار الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب ، وقصد به بالاساس النظام الذي يخلف الحرب الباردة ، ويستند إلى الوفاق وانتهاء خطر للمواجهة بين الشرق والغرب . ولم يصبح هذا المصطلح متداولاً إلا في أعقاب نشوب أزمة الخليج الثانية واتجاه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تكرار الإشارة إليه والتأكيد عليه ، لا سيما بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية بتحرير الكويت ، ففي خطابه في ٢٥/٤ ، خاطب الرئيس الأمريكي بوش الكونجرس قائلا : « إننا أمام نظام دولي جديد يبرز في الأفق ، عالم جديد حيث تتحرر فيه الأمم المتحدة من وطأة الحرب الباردة ، وتكون قادرة على تحقيق أحلام مؤسسيها الأوائل ، عالم تجد فيه الحرية وحقوق الانسان موطناً لها في كل الأمم » ، وإذا كانت كلمات الرئيس بوش قد طرحت مفهوماً مثالياً للنظام الدولي الجديد الجاري تشكيله ، فإن الأمر بدأ يختلف لدى المحللين وبعض مراكز صنع القرار الأمريكي .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد فهم أمريكي واحد لمعنى « النظام الدولي الجديد » ، وهناك العديد من الاتجاهات والافكار بعضها يمكن وضعه في إطار الافكار المحافظة التقليدية التي حكمت النظرة الأمريكية للعالم حتى في أكثر لحظات الحرب إبادة حدة وصرامة . والبعض الآخر يدخل في عداد الاجتهادات التي تحاول ان تلتمس أسلوباً جديداً وفكراً جديداً بالفعل بعيداً عن الانعاس أو التزييف . وبين هذين المنظورين التكيين وجدت تعبيرات وتفسيرات مثشائمة من غموض التعبير ودلالته ، وأخرى ذات نبرة استعلائية تلطوت على تجاهل تام لألوار وأوزان قوى كبرى

التي ساهمت في إنجاح حملة الحشد الدولي السياسي والصكري تحت القيادة الأمريكية . وتجاهل هذه الرؤية الأمريكية مساهمات حربية رئيسية فرنسية وبريطانية ومصرية وسعودية ، إضافة إلى التأييد السياسي والمعنوي من قبل الاتحاد السوفييتي - قبل تفككه - فضلاً عن المساهمات المالية الضخمة من ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية .

ولما كان قرار الحرب شأناً أمريكياً متميزاً فقد كانت له عدة نتائج هي كما نذكرها آل برادوس المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في وحدة بعوث الكونجرس الأمريكي كالتالي :

- ١ - التأييد الجارف للرئيس بوش من قبل الرأي العام والكونجرس ، وهو ما لم يحدث في حالات كوريا وفيتنام .
 - ٢ - تحديد واضح ومعتقل للأهداف من الحرب .
 - ٣ - اعتماد مبدأ حرية اللقادة في الميدان من خلال وضع فريق ممتاز في ميدان المعركة لهم الحرية الكاملة في كيفية تنفيذ القرارات الصادرة إليهم .
 - ٤ - تجنب اللوغوع في شرك المفاوضات والافتراحت السلمية التي قدمها الرئيس السوفييتي جورياتشوف مراراً لتتطور الأزمة .
- وفي المحصلة الأخيرة فإن الانتصار الخارجى الذى حققه الرئيس بوش - كما يقول برادوس - قد يعرض لبعض التآكل ، خاصة وإن طبيعة الرأي العام الأمريكي سريعة التنامي ، ومن هنا فإن الرئيس بوش يسعى إلى ترجمة هذا الانتصار الصكري إلى حقيقة بعيدة المدى سواء في ذهن المواطن الأمريكي العادى أو على الأرض في منطقة الشرق الأوسط ذاتها ، وهو ما يعنى اندفاعاً أمريكياً نلحية تسوية الصراع العربى الامراتيلى ، ولكن وفق شروط معينة وليس من بينها فرض الضغوط على إسرائيل أو توقع تكرار حشد دولى جديد لهذا الغرض .

بقيت الإشارة إلى أن دروس حرب الخليج لم تقتصر على المسائل السياسية فصبغ فهناك جوانب أخرى فنية وعسكرية محضه ذات أهمية كبيرة ومن بين هذه الدروس تطوير أسطول النقل العسكري الاستراتيجي الأمريكي بما يلبي الحاجة إلى ارسال قوات أمريكية إلى مناطق بعيدة - عند الضرورة - دون تأخير ، كذلك تم الاستفادة من اداء بعض نظم الأسلحة في الحرب لتطويرها في المستقبل . وفي هذا الإطار فإن بعض محاللى النظم العسكرية فى البنناجون يرون ان أداء صواريخ باتريوت « الايجابى

كثيرة في عالم اليوم سواء على الصعيدين الاقتصادي أو السياسي ، أو حتى في الأطار الاقليمي .

إن ه النظام الدولي الجديد ه من جهة نظر أحد أعضاء مجلس السياسة الخارجية في نيويورك (وهو جماعة بحثية معروف عنها توجهاتها المحافظة) يتطلب الاختيار بين بدائل يقوم كل منها على افتراض محدد . وهذه الافتراضات هي كالتالي :

الافتراض الأول : أنه في المستقبل ومهما كانت امكانات أية دولة عظمى فانها لن تستطيع بمفردها ان تؤمن العالم ، ومن ثم ، فانها مجبرة على التعاون مع دول وأطراف أخرى لتحقيق أهداف الأمن والاستقرار العالميين .

الافتراض الثاني : ان هناك فرصة أمام الولايات المتحدة لتعديل النظام الدولي بإرادتها المنفردة . وهذه فرصة إيجابية يجب استغلالها .

الافتراض الثالث : أنه لا توجد أسباب ضرورية لأن تعمل أمريكا على تعديل النظام الدولي ، وأن عليها ان توجه جهودها إلى قضايا الداخل .

الافتراض الرابع : ان الولايات المتحدة مرتبطة بدرجة أو بأخرى بقضايا وموم العالم ، وأن العالم سواء رضيت أمريكا أم لم ترضى ، متجه إلى أن يكون عالم متعدد الاقطاب لأسباب موضوعية بحتة ، وأن على أمريكا التعامل مع هذه الحقيقة بقلب بارد وعقل أكثر برودة .

الافتراض الخامس : أنه مهما كانت الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفييتي - قبل تفككه - فإنه مازال يحتفظ ببعض مقومات القوة العظمى ولا سيما في شق القدرات النووية والتي تسمح له بتهديد أمريكا وأجزاء أخرى في العالم .

وتعكس هذه الافتراضات طبيعة الجدل الذي شهدته الولايات المتحدة حول مسؤوليتها في شتاق جهود ايجاد نظام دولي جديد . ولكن أين الأمن الأمريكي في هذا للجل ؟ . هنا نجد اجتهادات عديدة منها الاجتهاد القائل بأن الأمن القومي هو فقط القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والقدرة على استمرار الحكومة ومواجهة تهديد القيم ، وأنه إذا نظرنا إلى التهديدات التي تحيط بالولايات المتحدة في الوقت الراهن سجدتها أقل عما كانت عليه في الماضي ، وبالتالي فإن النظام الجديد وفق هذا للمنظور هو عالم أكثر أمناً للولايات المتحدة ، ولكنه لا يعني بالضرورة أكثر أمناً لباقى المناطق في العالم . وهذا لايعنى - لدى المؤمنين بهذا

الرأى - بالضرورة قيام الولايات المتحدة بمسؤوليات خاصة ازاء الأمن القومي للآخرين . بعبارة أخرى يحاول هؤلاء الاكتفاء بتعظيم درجة الأمن الأمريكي وحجم ومن خلال طرح المفهوم التقليدي للأمن والذي اعترفه تغيرات كبرى بفعل الترابط الدولي والذي أصبح من المستحيل لتفكك منه .

ومن جهة أخرى يرى البعض أن العالم الجديد في المستقبل - كما يقول دافيد لوكمنيك - احد كبار المحللين للشؤون الدولية في مؤسسة راند - هو عالم متعدد المخاطر ، ومهما كانت نزعة الاعتزالية عند بعض الأمريكيين ، فإنهم

ان ينجحوا في معارسة هذه العزلة في المستقبل . ويرى ان تعبير ، عالم أقل فوضوية ه هو التعبير الأسلم وليس تعبير النظام الدولي الجديد الأكثر شيوعا ، وأن المقارنة هنا ليست بين عالم قادم وعالم سابق ، بل هي مقارنة بين العالمين محتملين في المستقبل ، وأنه يجب الاهتمام بأن يكون العالم القادم أقل فوضوية عما يمكن أن يكون عليه إذا ترك لتداعياته الذاتية ودون تحكم مبدئى ، ولذلك فإن الدفاع الجماعى سيكون في المستقبل أكثر حيوية عما كان عليه الأمر في السابق ، وهذا الدفاع الجماعى يجب أن يكون مؤسسيا وليس مجرد امكانية قيام وتكوين تحالف تجاه تهديد معين ، ثم ينفض هذا العمل الجماعى بمجرد انتهاء التهديد . وفى هذا الأطار لابد أن تكون هناك قوة متعقدة وملزمة وتقوم بمسؤوليتها تجاه مصادر التهديد المحتملة للأمن العالمى كله ، ولا سيما ازاء المناطق الأكثر قابلية لعدم الاستقرار ومنها الشرق الاوسط . وفى نفس السياق يمكن الإشارة إلى تغير معانى التهديد . والمثل الواضح هنا أن الخوف من الاتحاد السوفييتى في السابق حل محله الخوف من عدم الاستقرار هناك في المستقبل . على ان مواجهة عدم الاستقرار المحتمل فى تلك البقعة يحتاج إلى نظرية وأسلوب مختلف عن أساليب للحرب الباردة ، ومن هنا تبرز بعض معانى النظام الدولي الجديد ، وتبرز أيضا ملامح المسؤولية الأمريكية سواء تجاه نفسها وأمنها ، أو تجاه أمن واستقرار الآخرين .

على أن للتغير في الوضعية السوفييتية ، والتي انتهت إلى تفكك صيغته التهديرية - وهوابجائى من المنظور الأمريكى - يقابله تحديات أخرى لا تقل أهمية وتؤثر مباشرة على الوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة ومن هذه التحديات كما أشار إليها محللو كلية الحرب في كارليل بولاية بنسلفانيا :

* نشوء مراكز جديدة للقوة في العالم (ألمانيا الموحدة) ، أوروبا الموحدة ، واليابان وكذلك الصين

بإمكاناتها الهائلة ، ونفوذها المعنوي في بلدان العالم الثالث .

- تزايد حدة الصراعات الإقليمية في المناطق المختلفة ودخول مصادر جديدة لهذه الصراعات مثل الموارد المائية المحدودة والأسباب العرقية والثقافية وشدة سوء الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول والتي تدفع ببعض القيادات المغامرة إلى افتعال الأزمات الإقليمية .
- للتغير المسبب في أوضاع حقوق الإنسان في العالم الثالث .

وفي مواجهة هذه التحديات الكبرى حدد رئيس وحدة سياسة الأمن المستقبلي في كلية الحرب عناصر للمواجهة الأمريكية كما يلي :

- استمرار العمل بسياسة الردع النووي .
- إحياء وتكثيف العمل بسياسة الأمن الجماعي .
- بلورة مبدأ المساعدة الأمنية .
- توقعات بزيادة الإرهاب المضاد للمصالح الأمريكية وضرورة الاستعداد الجدي لمواجهة هذا الإرهاب .
- ضرورة الاستعداد لمتطوّر جديد من الحروب وهو « حرب المخدرات » .
- أهمية العمل بسياسة ضبط التصليح في العالم وفق عمل جماعي تقوده الولايات المتحدة .
- أهمية دعم التغييرات الديمقراطية والاقتصادية الجارية في بلدان أوروبا الشرقية « سابقا » .

على الصعيد الخاص بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في التسعينات ووفقا لمحدث أنجليهارت المسئول عن بحوث الشرق الأوسط في وزارة الدفاع (وقد عمل

سابقا ملحقا عسكريا في مطلع الثمانينات) ، فإن هناك قضايا أساسية بات على الولايات المتحدة للكفاح من أجلها على حد قوله وهي :

نشر السلام مع إسرائيل ، بلورة علاقات جديدة بين دول المنطقة والقوى الكبرى ، إعادة صياغة التوازن الإقليمي في المنطقة ، والعمل على تحرير الاقتصاد في دول المنطقة وربط ذلك بالمساعدات ، والعمل على نشر المشاركة الشعبية ، إلا أن السلام مع إسرائيل ونشره كواقع في المنطقة يواجه بصعوبات جمّة ، ويزيد من هذه الصعوبات

أن للتوازن الإقليمي بعد حرب الخليج تغير تماما لصالح إسرائيل ، الأمر الذي حررها بعض الشيء من بعض ضغوط معنوية ومادية كانت مؤثرة في السابق .

ويشير هذا التقييم إلى أن الولايات المتحدة في ظل دورها العالمي الجديد ، باتت أكثر أهلية لدفع جهود التسوية في الشرق الأوسط ، وهو ما حدث بالفعل ، وفي قسم تال منشور إلى الدور الأمريكي في هذا المجال ، ومدى التقدم الذي أحرزته ، والمعوقات والصعوبات التي واجهها ، والتي مازالت تنتظر نوعا من المواجهة في المستقبل .

وعلى وجه العموم ، فإن للرؤى الأمريكية حول النظام الدولي الجديد ، والدور العالمي للولايات المتحدة حاضرا ومستقبلا وعلاقة ذلك بالأمن الأمريكي ، تتباين تبايناً هائلا إلا أن القاسم المشترك يمكن بلورته في ضوء الآراء المنشورة في الولايات المتحدة كالتالي . إن إخماد التهديدات للأمن الأمريكي ، ليس أمرا مطلقا فهناك تحول من التهديد العسكري المباشر ذي البعد النووي ، إلى التهديد الناشئ عن عدم الاستقرار واحتمالات حروب أهلية ، وانتشار نووي أفضى ، وزيادة رقعة النفوذ لقوى بعيدة عن هيمنة النفوذ الغربي . هذا إلى جانب أكبر وأهم التهديدات كما يراها الأمريكيون ممثلة في تهديد مستويات الرفاهية المحققة في الولايات المتحدة بسبب تدهور الأداء الاقتصادي فيها وصعود قوى إقتصادية عملاقة جديدة وخاصة ألمانيا واليابان .

٣ - الصناعات العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة :

شهدت الدوائر العسكرية السياسية جدلا هاما حول مستقبل القاعدة الصناعية العسكرية الأمريكية في ضوء الحقائق الدولية التي تبلورت في غضون العام ، وأخذ هذا الجدل محاور عدة منها أثر القرار الخاص بتخفيض الميزانية الدفاعية بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات الخمس القادمة على قوى الردع الأمريكية ، وكيفية الاستفادة من دروس حرب الخليج عسكريا ، وأثر انزواء التهديدات السوفيتية المباشرة على تحديث القوى الأمريكية والعلاقة بين سياسة التسويات الإقليمية وتحديث الصناعات العسكرية والأمن القومي الأمريكي .

واقف الحال أن المشكلة ليست عسكرية فحسب ولكنها ذات جوانب عديدة ، منها ما هو مالي / اقتصادي ، وما هو سياسي ، وما هو إداري / قانوني ، وما هو صناعي / تكنولوجي ، وأيضا ما هو متعلق بالمنافسة مع الصناعات

الحربية في البلدان الأخرى . ومن هنا لايندو الحديث منقطع الصلة عما يسمى بالدور العالمي الجديد للولايات المتحدة ، بل هو أحد جوانبه الرئيسية .

وفي إحدى الدراسات المتعلقة بالموضوع ، وهو التقرير الخاص بمشروع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن - والذي تم لمصالح إحدى اللجان العسكرية المتخصصة بالكونجرس - حول قاعدة الصناعات الدفاعية

والصادر في مطلع العام والمعنون بـ « الردع في تدهور : مستقبل القاعدة الصناعية العسكرية الأمريكية » ، خلص التقرير إلى أن إيجاد حل لمشكلات الصناعات الدفاعية الأمريكية لايعمل أولوية عالية في قائمة الاهتمامات القومية الأمريكية في الوقت الحالي . وإن إدارة الرئيس بوش والكونجرس الأمريكي الحالي يركزون على قضايا أخرى مثل إعادة تقييم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وإيجاد الطرق المثلى لخفض ميزانية الدفاع ، والدفاع مع الشكوك والقرص في العلاقات الأمريكية السوفيتية . ومراجعة الاجراءات والسياسات لاصلاح العملية الادارية في وزارة الدفاع . وانه بالرغم من أن هذه القضايا لها علاقة بالصناعة العسكرية إلا أنها لاتركز على مستقبل هذه الصناعة الحيوية بطريقة مباشرة واضحة .

ويضيف التقرير المشار اليه ، إلى أن قوة الصناعة العسكرية تعد مسألة حاسمة للأمن القومي الأمريكي ومكونا حيويا لاستراتيجية الردع . وإنه لكي تستمر الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بردع أعدائها ومنافسها ، فعليها أن تحتفظ بقاعدة صناعية عسكرية كلاً ، ولها القدرة على المنافسة ، ومرة بدرجة عالية ، وإن تستجيب للبرامج الدفاعية سواء في وقت السلم أو وقت الحرب وبتكلفة اقتصادية مناسبة ، وبحيث تؤكد تفوقا تكنولوجيا على الأعداء المحتملين في المستقبل - بما فهم الاتحاد السوفيتي - وأي أعداء آخرين يهددون المصالح الأمريكية . ويرى التقرير ان هناك خطوات ملحة للحفاظ على قاعدة صناعية أمريكية وهي إعادة النظر - تشريعا وتنفيذا - في الطريقة التي تتدخل بها الحكومة في الصناعة للدفاعية ، وثانيا أن يكون صانعو القرار مزودين بنظم معلومات جيدة تمكنهم من اتخاذ القرار في مثل هذه القضايا الشائكة . وثالثا تخفيض التكلفة بالنسبة للتعاملات مع وزارة للدفاع - ورابعا على الحكومة أن تعمل بعض البرامج الخاصة لجذب افضل المهارات الصناعية المتاحة .

ويمثل التقرير على النحو السابق وجهة نظر تبدو متوازنة بعض الشيء بين فريقين ، أحدهما يرى ضرورة تدعيم الصناعات العسكرية الأمريكية بلا قيود ، ويحذر من آثار سلبية على قوة الردع الأمريكية في المستقبل ، انما ما تم

تقييد الميزانية لسبب أو لآخر . أما الفريق الثاني ، فعلى العكس من ذلك يدعو إلى تقليص الانفاق الدفاعي ليس فقط لاسباب اقتصادية والعجز الكبير الذي تعاني منه الموازنة الأمريكية ، بل لأسباب سياسية واستراتيجية شتى ، ويسوق هؤلاء مبرراتهم على النحو التالي :

١ - ان هناك تغيرات حقيقية وهيكلية جارية على النظام الدولي وفي العلاقات بين الشرق والغرب ، وهذه بدورها تحتم إعادة النظر في طبيعة وعملية التصنيع العسكري الأمريكي والتي استمرت طوال ٤٥ عاما هي أعوام المواجهة مع الاتحاد السوفيتي . بعبارة أخرى أن سنوات بناء الثقة تستدعي تفكيراً عسكرياً وصناعياً جديداً يتفق مع هذا الجوهر ويختلف بالتالي مع المنهج الذي ساد في سنوات الحرب الباردة .

٢ - إن هناك صعوبات اقتصادية كبرى تحتم تخفيض الانفاق الصناعي العسكري الذي لم يعد مبررا وذلك من خلال عملية تدريجية وعلى سنوات ، إذ أن تجاهل هذا الأمر لعدد قادم من السنوات يؤدي إلى استفحال المشكلة بما قد تستلزم حينذاك تخفيضات كبيرة في الانفاق الدفاعي . قد لا تحمله الصناعات العسكرية وبالتالي قد يسبب لها وللأمن الأمريكي مشاكل هائلة .

٣ - إن هناك اتجاها عالميا لحل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية مما سيخفض الطلب الخارجي على السلاح الأمريكي ، ومن ثم يجب مواجهة هذا الأمر بأساليب مختلفة .

٤ - إن الولايات المتحدة يموج فيها تيار قوى يدعو إلى أمرين متلازمين وهما : الدعوة إلى الحد من التسلح في العالم ، وأن يكون ذلك أولوية في السياسة الأمريكية ، والاهتمام بالمشكلات الداخلية الحادة في التعليم والصحة العلمية والنقل العام والاسكان . وانه لا بد من التجاوب مع هذا التيار لأنه قوى ويزداد قوة مع الأيام .

٥ - إن حركة الحد من التسلح في العالم تستدعي أن يكون للولايات المتحدة دور قيادي وأن تعطي للأخرين المثل والقوة .

وهذه الأسباب الخمسة تمثل في الواقع الاطار العام الذي بات يبرر وبقوة أهمية تخفيض الانفاق الدفاعي وبالتالي تقليل ما هو مخصص لشراء الأسلحة والمعدات الحربية التي يتكبرها الصناعات العسكرية الأمريكية . وكما هو معروف فإن الكونجرس الأمريكي قرر تخفيض الانفاق الدفاعي بنسبة ٢٥% لمدة خمس سنوات قادمة ، أي بلجمالي ٢٥% .

وهو الأمر الذى تراه الصناعات العسكرية بمثابة مأزق كبير .

اما الذين يدافعون عن زيادة الاتفاق الدفاعى وليس تخفيضه فإلهم رؤية مختلفة ، إذ يرون أن الاستقرار العالمى لم يعد بعد حقيقة مجسدة للعيان بل هى مجرد حلم ، وإن أزمة الخليج تدور الحفاظ على قوة مزايده ، وإن دعوة الحد من التسلح هى ايضا حلم يستدعى تحقيقه جهودا كبرى يجب ألا تقتصر على الولايات المتحدة وحسب ، بل يجب أن تكون جهودا شاملة لكل الدول الكبرى المنتجة للسلاح فى العالم ، وأنه ليس هناك مايدل على تجاوب هذه الدول مع هذه الدعوة .

ولكن كيف ترى الصناعات العسكرية الفروج من هذه الورطة ؟ . فى البداية يحسن الإشارة إلى أن الصناعات العسكرية تنقسم إلى قسمين كبيرين أحدهما **الصناعات العملاقة** وهى مجمل الشركات الكبرى التى تقوم بإبتكار وتطوير وتصنيع معدات وأسلحة ونظم تسليح متكاملة ، والتى يزيد فيها العاملون عن ٥٠٠ عامل ، وتتراوح ميزانيتها ما بين ١٠ ، ١٥ مليار دولار أو أكثر سنويا ، ومن أمثلة هذه الشركات العملاقة ماكغونل دوجلاس وجنرال ديناميكس وثرلررب . وهذه جميعها تدخل فى فئة منافسة واحدة وتطبق عليها معايير صارمة .

أما القسم الثانى فهو **الصناعات العسكرية المحدودة** أو الصغيرة الحجم والتى لاتزيد عدد عاملاتها عن ٥٠٠ عامل ، وهذه تدخل فى فئة منافسة أقل من الفئة الأولى ، وهى أشبه بالمصانع الصغيرة أو الورش الكبيرة المتطورة التى تقتصر فى إنتاجها على أعداد محدودة من المنتجات العسكرية وعادة ما تكون منتجات ثانوية أو نظم مساعدة . وفى الغالب تعمل هذه المصانع لحساب وزارة الدفاع مباشرة ومن خلال الأمر المباشر بتوريد منتج بذاته وبأعداد معينة فى فترة معلومة ، وهى بهذا أشبه بورش ملحقة مباشرة بوزارة الدفاع الأمريكية ، وإنما تدار بقطعة القطاع الخاص . والواقع أن حجم المشكلة يختلف من صناعة عسكرية لأخرى بحسب الحجم والميزانية وعدد العاملين فيها . وهؤلاء العاملون فى المصانع العملاقة يظهرون تخوفا كبيرا إلى حد المبالغة على مستقبل الصناعات العسكرية الأمريكية وعلى الأمن الأمريكى حتى نهاية العقد ومابعده ، ويرون أن الخفض المتوقع فى ميزانية الدفاع الأمريكية للسنوات الخمس القادمة بنسبة ٢٥٪ سوف تكون له أسوأ الانكساعات ، ذلك أن هذا التخفيض سيؤثر بنسبة تصل إلى ٧٠٪ على صناعة الطائرات الحربية الأمريكية ،

ولاسيما التفافقة أ- فى ٨ ، وألف ١٥ وألف ١٨ وتى ٤٥ .

وإن أعدادا كبيرة من العمال سوف يسرحون ، أما على الصعيد القومى دفاعيا فسوف يؤثر الخفض على النحو التالى :

- * تقليص المهارات الفنية فى هذا المجال الصناعى الهام .
- * خفض القدرة على تأمين خوض الحرب فى المستقبل .
- * احتمال أن تخفض أو تفتد كلفة خطوط انتاج المقاتلات التكتيكية .
- * ارتفاع اسعار الطائرات الحربية سواء للولايات المتحدة نفسها أو المشترين الخارجيين .
- * ربما لانتوافر خطوط انتاج الطائرة اف - ١٥ (وهى افضل مقاتلة تكتيكية فى العالم لما يتوافر فيها من أجهزة ومعدات حديثة) إلا فى اليابان بما يخلق صعوبات فى الحصول على قطع الغيار وعمليات الصيانة لما هو متوافر لدى الولايات المتحدة من هذا النوع من الطائرات .

أما على الصعيد القومى صناعيا فالتأثيرات السلبية ستكون على النحو التالى :

- * أن الصناعة العسكرية الأمريكية ربما لن تكون قادرة فى المستقبل على الحصول على نسب انتاج وتكلفة صناعية معقولة لهذا النوع من الطائرات الحربية .
- * أن الخفض سيؤثر حتما على برامج البحوث والتطوير .
- * ستكون هناك صعوبة شديدة فى المنافسة الصناعية فى الخارج .
- * أنه ستتج صعوبات فى الاقتصاد الداخلى .

والخلاصة لكل ذلك . حسب رؤية الصناعات العسكرية الكبيرة- أن القواعد العسكرية الدفاعية الأمريكية سوف تنقلص بدرجة ملحوظة فى السنوات القادمة ، وإن الأمن القومى سوف يتأثر سلبا . على أن هذه النظرة المتشائمة ليست شائعة لدى الصناعات العسكرية خاصة تلك التى تنضوى تحت قسم الصناعات الصغيرة الحجم ، والتى ترى أن هناك مخارج عديدة لمواجهة الخفض فى ميزانية الدفاع الأمريكية ومنها تحويل جزء من الانتاج إلى إنتاج مدنى ، والبحث عن أسواق فى الخارج ، والبحث عن شركاء انتاج فى دول أجنبية ، وأخيرا ، الترشيد الأمثل للنفقات

والمصرفيات الكلية ، وهو الأمر الذى تغفر اليه نظرة
العديد من الشركات الكبرى .

٤ - مفارقات الصعود الأمريكى داخليا : العنف الجماعى والعنصرية الجديدة :

صعود الدور الأمريكى فى السياسة العالمية ، لم يقابله فى
الواقع صعود مماثل على مستوى الأوضاع الداخلية ، وثمة
مفارقة كبيرة أوضحتها تطورات العلم ، وهى أن الواقع
الداخلى الأمريكى ليس بالقوة التى عليها السياسة
الخارجية ، وساعد على ذلك أن السياسة الداخلية اقتصاديا
 واجتماعيا لم تؤت ثمارها ، إذ ظل ركود الاقتصاد الأمريكى
على حاله ، ولم تفلح السياسات الخاصة بخفض أسعار الفائدة
فى نفعائه . وتظهر الأرقام مدى التمازق الاقتصادى
الامريكى ، إذ وصل عجز ميزانية ٣٥٠ مليار دولار ،
ووصلت الديون الخارجية إلى ٣,٥ تريليون دولار ، وزادت
ديون الأفراد بنسبة ١٢٪ سنويا ، فى حين لم يرتفع دخل
الفرد الا بنسبة ٧٪ فقط . كما ارتفعت معدلات البطالة الى
٦,٦٪ ، وهبطت معدلات البيع فى اسواق المقاربات
والسيارات هبوطا حادا ، وأدى ذلك فى الواقع الى التأثير
على شعبية الرئيس بوش ، فبعد أن وصلت شعبيته إلى ٩٠٪
فى أعقاب حرب الخليج ، وصلت إلى أقل من ٤٠٪ فى نهاية
العام .

ولايقف التدهور الداخلى عند حد المظاهر الاقتصادية ،
بل شمل أيضاً ظواهر اجتماعية أخرى ، وكلها ظواهر سلبية
كالعنف الجماعى ، وللتوقع البرقى / القومى ، وتبلور
نزعات عنصرية كامنة . وكان من المثير أن يصوت ٧٠٠
ألف أمريكى من مواطنى ولاية لويزيانا لصالح ديفيد ديبوك ،
وهو زعيم سابق لجماعة "كوكلوكس كلان" العنصرية ،
فى انتخابات حاكم الولاية التى جرت فى شهر نوفمبر ،
وتصل نسبة مؤيدى المرشح العنصرى إلى ٣٩٪ ، وهى
نسبة عالية ، ويمل هذا المرشح تيارا يمينيا صاعدا فى البيئة
الامريكية ، وتقوم افكاره على المعارضة الشديدة لنظام
الخدمات الاجتماعية ويدعو إلى تنبى اجراءات حازمة
لمكافحة الجريمة وخفض الضرائب بشدة .

وقد توازت ظاهرة الافكار العنصرية مع ظاهرة العنف
الجماعى بين الاقليات وبعضها . وقد شهدت العاصمة
واشنطن حظرا للتجول لعدة أيام فى شهر مايو ، فى أجزاء
كانت مسرحا لاعمال عنف جماعى بين السود والامريكيين
من نوى الاصل اللاتينى ، كما شهدت نيويورك اعمال عنف

جماعية فى شهر أغسطس بين جماعات من السود واليهود .
وقد اجمعت التصيرات على أن التدهور الاقتصادى العام كان
من الاسباب الجوهرية وراء ظواهر العنف الجماعى .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن التجربة الأمريكية تتعرض
فى الواقع لاختبار قوى فيما يتعلق بعلاقة الاقليات الاثنية
ورغبتها فى الانتماج والانصهار فى المجتمع الجديد
وما يعنيه ذلك من الرغبة والمقدرة مما على التخلص من قيم
وسلوكيات سابقة واكتساب قيم وسلوكيات أخرى . ومن
الطبيعى أن يجد المرء مطاعم ومحلات يديرها صينيون
أو كوريون أو من جنسيات أخرى وتقوم بامتيراد كل
ماتقدمه أو تبنيه من سلع من بلادها الأصلية فى محاولة
للتعبير والتأكيد على استمرار العلاقة مع الأوطان الأولى ،
وذلك على الرغم من أن كثيرا من تلك السلع أو على الأقل
مكوناتها الأصلية متوافرة فى الأسواق الأمريكية ، وإنما من
بلاد ومصادر أخرى . والدلالات التى يمكن أن يخلص اليها
المحللون الاجتماعيون لظواهر كهذه كثيرة ، ولكن أبرزها ،
شروع الرغبة لدى عدد من الاقليات فى عدم قطع العلاقات
والروابط مع بلادها الأصلية ، ويزور حالة من حالات
التفوق الذاتى لهذه الاقليات وتفضيلها التماسك الداخلى عن
الذوبان كأفراد فى المجتمع الأمريكى . بعبارة أخرى تفصيل
تكوين اقلية متمثلة فى الأصول والعادات والتعامل مع باقى
مكونات المجتمع الأمريكى كاتنية عرقية واجتماعية وثقافية
ايضا وليس كأفراد متنشرين ، الأمر الذى قد يخلق على
المدى البعيد مجتمعا من الاقليات المتباعدة وليس نسيجا
اجتماعيا واحدا . ويعد ذلك بثقافة بديلة هى ثقافة التفوق

الذاتى وليس ثقافة الانصهار والانتماج . وتبدو خطورة
المشكلة فى ضوء الحقائق الخاصة بالتكوين العرقى للمجتمع
الامريكى ، وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الأمريكى ،
فإن السود يمثلون ١٢٪ من جملة السكان ويصلون إلى ٣٠
مليون نسمة ، أما ذوو الأصول الاسبانية فيشكلون ما نسبته
٩٪ ، ويصل عددهم إلى ٢٢ مليونا ، أما الآسيويون
فيصلون إلى ٧ ملايين وما نسبته ٣٪ والأمريكيون الهنود
فهم حوالي ٢ مليون وما نسبته ٠,٨٪ . واجمالا تشكل هذه
الاقليات حوالي ٢٥٪ من إجمالى السكان فى الولايات
المتحدة . وهى نسبة عالية بكافة المقاييس .

وهكذا يمكن القول أننا امام حالة ممتدة بعض الشيء فى
الماضى للتقريب ولكنها تعمل فى نفس الوقت على تكوين
وتشكيل ثقافة اجتماعية سلبية هى ثقافة التفوق الذاتى ،
والتي هى نقيض ثقافة الانصهار والانتماج والتي ميزت
تكوين المجتمع الأمريكى خلال المائتى عام الماضية .

ان الاحساس بأهمية وخطورة مثل هذه القضايا لا ينفصل بالطبع عن مجمل الظواهر والقضايا الاجتماعية الأخرى التي يعاني منها المجتمع الأمريكي في المرحلة الراهنة ولتي ينادى البعض باعتبارها قضايا ذات صلة مباشرة بالاستقرار الداخلي للبلاد ، وبقتربها على القيام بأجاء الدولة المعظمي كالوضع المتدهور في التعليم وعدم وجود فلسفة عامة لتعليم عام يجمع العملية التعليمية وينظمها في طول الولايات المتحدة وعرضها ، وشيوع ثقافة العنف بين الأفراد وبين جماعات من الأقليات والبعض الآخر ، وانتشار المخدرات في العديد من الأوساط ولدى مختلف الأعمار ، وانتشار ظاهرة الذين بلا مأوى .

وقد ابرزت الحوارات التي تواترت في وسائل الاعلام الأمريكية ان مظاهر مثل هذه الثقافة الجديدة الممتزجة بالعنف والعنصرية والتفوق الذاتي قد وصلت إلى مرحلة حرجية من حيث الشويع والانتشار ، وأنه لا بد من برنامج قومي مكثف يحاول التعامل مع القضية من جذورها . فعلى صعيد الجريمة مثلاً وكما تضمن تقرير مكتب الاستخبارات الفيدرالية حول تطور الجريمة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ ، ان عدد الجرائم وصل إلى ١٤,٢٥ مليون جريمة ، وان معدل الزيادة الاجمالية للجرائم في عام ١٩٨٩ عن العام الأسبق وصل إلى ١,٤٪ . وللاطلاع للنظر في التقرير ان معدل الزيادة في جرائم العنف (التي يستخدم فيها اسلحة وذخائر مختلفة) قد سجل معدل زيادة بنسبة ٥٪ ، في الوقت الذي سجلت في جرائم القتل معدل زيادة ٢,٦٪ فقط . أما السرقة فقد حققت معدل زيادة ٥,٥٪ ، وهي النسبة الأعلى مما يعكس قدراً من كثافة الضغوط الاقتصادية على المواطن الأمريكي .

وازاء البحث عن كيفية مواجهة مثل هذه الثقافة - ثقافة العنف - المتزايدة كان التساؤل : هل يجب على الأمريكيين أن يتجهوا لاستصدار مزيد من التشريعات التي تحمي وتؤكد حقوق الانسان ، أم أن الأمر يجب أن يتعلل بوسائل أخرى ؟ . ومن البيانات التي نشرتها جريدة « الولايات المتحدة اليوم » يو أس توداي والتي اعتبرتها دليلاً على وجود عمليات تمييزية واسعة النطاق في المجتمع الأمريكي ، ان الأقليات تشكل فقط ١٢,٥٪ من المواقع العليا في البرامج الرياضية لـ ٦٣ قسم رياضي في الكليات الجامعية في مختلف الولايات . وأنه بينما يصل عدد التلاميذ من الأقليات في المدارس الابتدائية والثانوية إلى ٣٠٪ ، فان عدد المدرسين من الأقليات لا يتعدى ١٠٪ . وقه لا بد من إيجاد حوافز لكي تزيد نسبة المدرسين من الأقليات . ومن

التقائس العام يمكن بلورة اتجاهين كبيرين ، أحدهما يدعو إلى وجوب العمل من خلال الوسائل القانونية لتحقيق العدالة في القرض أمام الجميع ولكل الأقليات ولتأمين العمليات التمييزية التي تجرى في الكثير من المناسبات والمواقع ، ولوضع العقوبات الصارمة ضد المخالفين . أما الاتجاه الثاني فيرى ان هناك قوانين موجودة بالفعل تؤدي هذا الغرض ولكنها معطلة التنفيذ ، وأنه من الأفضل تنشيط مثل هذه القوانين وليس استصدار تشريعات جديدة وأنه في حالة الاتجاه إلى استصدار تشريع يمس « الضمير العام » ، فإنه قد يخضع إلى مساومات سياسية تقفده معناه وإزاء تفاقم مظاهر الخلل في المجتمع الأمريكي ، طرحت القضية باعتبارها قضية اجتماعية/ اقتصادية بالدرجة الأولى ، وليست مجرد قضية خارجين عن القانون ، أو مجرد افراد شواذ لاسبب نفسي أو آخر . وفي هذا السياق تتكون الجمعيات التطوعية التي تحاول ان تبرز جوانب القصور سواء في علاقة الأقليات بعضها ببعض ، أو في غياب البرامج القومية المخصصة لتطوير التعليم والنقل العام والخدمات الصحية العامة ، وكيفية مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات وخاصة بين الأحداث وصغار السن وما يترتب عليها من شيوخ ظواهر لاجتماعية أخرى مثل السرقة والقتل وغيرها وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في الخامس من مارس الماضي ، والذي تحدث فيه عن الانتصار في الخليج وبدايات نظام دولي جديد ، قد طلب من الكونجرس العمل على الانتهاء من التشريعات الفاصلة بتطوير النقل ومواجهة الجريمة وتطوير التعليم في خلال مائة يوم ، الأمر الذي أبرز مدى الحاجة لمواجهة هذه التحديات في أسرع وقت . ومدى العلاقة بين قوة الجبهة الداخلية ومناعة المجتمع والدولة في مواجهة مختلف التحديات الخارجية . مع الإشارة إلى أن هذه التشريعات قد تعثرت في أروقة الكونجرس .

٥ . أولويات السياسات :

تجدر الإشارة إلى قائمة الأولويات السياسية التي تعتقد الإدارة الأمريكية ان التطورات السياسية الدولية قد فرضت العمل بها للسنوات العشر القادمة ، وفي التقرير الخاص باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة ، والصادر عن البيت الأبيض في شهر أغسطس تحدثت تلك الأولويات على النحو التالي :

١ - تقوية دور الأمم المتحدة . بعد ان تحررت من قيود الحرب الباردة - كمنظمة دولية في المجالات السياسية مثل

تسوية النزاعات الاقليمية سلميا ، وفي نشر القيم الديمقراطية ، وتحسين الأوضاع البشرية في المناطق المختلفة من خلال برامج التنمية والتعليم والصحة والاجتئين .

٢ - التمسك من أجل الديمقراطية ونشرها ، باعتبار ان ذلك هو أحد المدخل الأساسية للتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان واشكال الحكومات المختلفة .

٣ - ضبط التسليح باعتباره أحد أدوات تحقيق الأمن الأمريكي ، وأمن الحلفاء ولتأكيد الاستقرار الدولي ، وذلك من خلال تخفيض القدرات العسكرية التي يمكن ان تثير النزاعات لدى بعض الدول ، وتعميم القدرات الذاتية ، والعمل على التحرر الفعال عن برامج الأسلحة - خاصة أسلحة التدمير الشامل - لدى الدول الأخرى ، ولتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية بخصوص منع الانتشار النووي والأسلحة البيولوجية والكيميائية ، والاتفاق مع الدول الحليفة على منع تزويد أو نقل التكنولوجيا المتقدمة في هذا الصدد إلى الدول الأخرى ، خاصة في مناطق التوتر .

٤ - مواجهة الاحتمالات والمجالات الجديدة للمخاطر الدولية عبر برامج الاستخبارات المتقدمة التي تعتمد على تدفق المعلومات ، والتفهم الحقيقي والذكي للأحداث

والاتجاهات . مع الاهتمام بتعظيم كفاءة أجهزة المخابرات الأمريكية ، على أن يكون من أولى مهامها متابعة التغيرات الجارية في الاتحاد السوفيتي السابق ، ، واحتمالاتها المستقبلية ، والتحقق من معاهدات الحد من الانتشار النووي ، والحد من التسليح ، وتوظيف مجالات جديدة للتعاون الاستخباراتي مع الاعضاء السابقين الذين دخلت معهم الولايات المتحدة في علاقات ودية .

٥ - إعادة النظر في برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية ، والتركيز في المستقبل على خمسة مجالات وهي تعظيم ونشر القيم الديمقراطية ، دفع مبادئ وقوى السوق ، تعظيم جهود السلام في المناطق المختلفة ، الحماية ضد التهديدات فوق القومية مثل الإرهاب والأمراض الحديثة - كالايدز - وتجارة المخدرات ، والأفعال المهددة للبيئة .

٦ - تجارة المخدرات ومحاربتها ، ليس فقط داخل الولايات المتحدة عبر ضبط المنافذ وتقوية عناصر المراقبة ، بل أيضا داخل البلدان المنتجة لها ، من خلال التعاون معها لتقوية قوانينها وتشريعاتها المضادة للمخدرات ، ومؤسساتها القانونية وبرامج الضبط والعقاب .

ثالثا : التحولات الاستراتيجية في العالم الغربي

مقدمة :

تكوين كتل تجارية واقتصادية متنافسة قد عزز من تدفقات الاستثمار المباشر فيما بينها . وهكذا نجد أن هياكل الاعتماد المتبادل بين أطراف هذا التحالف ، للثلاثي تتركز وتتصدع في نفس الوقت .

وإضافة إلى الاعتبارات الموضوعية ، هناك اعتبارات ذاتية لها أهمية بالغة في تعيين اتجاهات السياسة الدولية وتحديد مستقبل الرابطة الثلاثية بين الأقوياء في المنظومة الدولية . فلم يكن إنتصار الغرب في الحرب الباردة أمرا يعود إلى إنهيار الاتحاد السوفيتي من الداخل فحسب بل إن جانباً من هذا الانتصار يجب أن ينسب إلى الحركة والدعائية المتعاطفة للولايات المتحدة بالتحديد على الساحة الدولية ، وهي حركة تمشي في مواجهة الاتحاد السوفيتي وللمالئ الثالث في وقت واحد . ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة أظهرت استعداداً للتعامل مع شئون السياسة الدولية ، بما فيها شئون للروابط الثلاثية باعتبارها القاعدة غير المنازعة للعالم وللتحالف في الوقت ذاته ، أي باعتبارها غير وريثة هـ القطبين معا ، الغربي والشرقي برمته . ولم تظهر الإدارات الأمريكية في عقد الثمانينات إستعداداً كبيراً للتصالح مع أي توجه إستقلالي عن سياساتها العالمية . بل ونجحت في ضم الصغوف داخل هذا التحالف ، وفرض الانعاز للمبادئ العامة لسياساتها العالمية . وفي الوقت نفسه فإنه رغم تعاطف القدرة الاقتصادية لليابان والمانيا ، فإن هذين العاملين الاقتصاديين قد ظلا على حالهما من الإستسلام السياسي ، ولاستطيع أن نلتمس مبادرة سياسية دولية هامة لأي منهما طوال السنوات القليلة المنصرمة . ويمكن بالطبع لهذا الوضع أن يتغير خلال السنوات المقبلة . فهناك بالتأكيد ضغوط داخل الولايات المتحدة نحو العزلة وهناك ضغوط معاكسة داخل المانيا واليابان لتحمل مسؤوليات كبرى في السياسة الدولية تتفق مع المكانة الاقتصادية لكل منهما .

نجم عن استسلام الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ثم إنهياره وتفككه أن ظفر الغرب عموماً بوضع مهيمن في المنظومة الدولية . غير أن هذا العامل ذاته قد أزال إحدى القوى اللاحمة للتحالف بين الكتل الثلاث الكبرى في السياسة الدولية التي يغطيها مصطلح الغرب كتعبير إيديولوجي إذ لم تعد أوروبا الغربية واليابان بحاجة للدعم الدفاعي الأمريكي ، بعد أن زال الخطر السوفيتي ، بغض النظر عما إذا كان هذا الخطر حقيقياً أو متصوراً . وفي نفس الوقت كانت تطورات أكثر من أربعة عقود منذ أن تأسس هذا التحالف الثلاثي قد أدت إلى تبدلات هامة في مراكز القوى بين هذه الأطراف الثلاثة ، بل وغيرت جزئياً من مضمون العلاقات فيما بينها ، أو على الأقل في المجال الاقتصادي .

غير أن تفكك وإنهيار الاتحاد السوفيتي لم يفض إلى نتيجة بسيطة واحدة فيما يتصل بمستقبل الرابطة الثلاثية بين المراكز الغربية المتقدمة . فبلى حين أدى هذا التطور إلى إمكانية إستقلال أوروبا الغربية دفاعياً عن الولايات المتحدة فإنه قد غير بصورة جذرية من موازين القوى داخل مجموعة دول أوروبا الغربية ذاتها لصالح المانيا الموحدة . وبطبيعة الحال ، فإن العملاق الألماني الجديد لم يتحول إلى خصم للدول الأوروبية الغربية الأخرى ، ولكنه أثار بالضرورة مخاوف معينة من وقوعه تحت هيمنة ، وبالتالي تجندت لدى بعض هذه الدول الحاجة لاستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة ، لضبط « التوازنات في أوروبا الغربية ذاتها . وفي الإطار نفسه ، كانت الأطراف الثلاثة في التحالف « الغربي » تتشكك في نزاعات تجارية مريرة تهدد الأنفلات بما يمس نظام التجارة الدولية المفتوح متعدد الأطراف للمعهد في إتفاقيات الجات ، على أن الإنهاء نحو

وفى الجزء التالى سوف نعرض إلى التطورات والتحولات التى شهدها الطرفان الرئيسيان فى العالم الغربى وما الجماعة الأوروبية واليابان بعد أن عرضنا للتصورات والرؤى الذاتية للطرف الثالث وهو الولايات المتحدة فى جزء سابق وسوف نحلل التفاعل بين الرؤى الغربية فى مجالين محددين وهما المجال الاستراتيجى والمجال الاقتصادى .

وفى المجال الاستراتيجى سوف نتناول المناقشات التى دارت هذا العام حول إعادة رسم وظيفة حلف شمال الأطلسى وهياكله . أما فى المجال الاقتصادى ف سوف نتناول بسرعة محاولة التوصل إلى إتفاق حول القضايا التجارية موضع الخلاف بين الأطراف الثلاثة خارج ودخل مفاوضات دورة أوروجوى لمنظمة الجات .

١ - الجماعة الأوروبية : الوحدة الاستقلالية :

حتى نهاية عام ١٩٩١ لم تكن دول الجماعة الأوروبية قد طبقت سوى ٢١٧ إجراء من بين الاجراءات الـ ٢٨٢ التى تجسد مشروع أوروبا ١٩٩٢ . ومن بين ١٣٧ إجراء تتطلب استصدار تشريعات وطنيه لم يتبلور سوى ٤٩ إجراء فقط فى شكل قوانين فى كل الدول الاعضاء فى الجماعة . وهناك خمس دول على الأقل لم تلتزم من تلك الاجراءات سوى الحد الأدنى . فإيطاليا التى تلتى فى نهاية الثقله من حيث التنفيذ لم تطبق سوى ٦٧ إجراء من بين الاجراءات الـ ٢٨٢ المنصوص عليها فى الورقة البيضاء . وبتلكا كذلك لوكسمبرج وبلجيكا وايرلندا وهولندا .

ولايتصور أن تستطيع دول الجماعة الوفاء بمتطلبات تطبيق اجراءات مشروع أوروبا ١٩٩٢ واستصدار التشريعات الضرورية لذلك فى غضون عام ١٩٩٢ . ومن المحتم أن يأخذ التطبيق الفعلى لهذا المشروع زمنا أطول بكثير مما هو مقرر . وبالتالي يبدو من المستبعد للغاية الوفاء بالتاريخ الزمنى الذى حددته الورقة البيضاء لتحقيق الحريات الأربع التى تشكل جوهر المشروع .

ومع ذلك ، أى حتى قيل أن يتم تطبيق مشروع أوروبا ١٩٩٢ فى الأفاق الزمنى الذى عرف به وهو نهاية عام ١٩٩٢ وقيل للتأكد من نجاح الاقتصاديات الأوروبية من التكيف الفعالم مع متطلبات هذا المشروع كانت أوروبا تبحث طوال عام ١٩٩١ عن صيغة تفاوضية للتعاقد على خطوة علاقته جديدة فى الاتجاه نحو الوحدة ولم تكن هذه الصيغة

أقل من تحقيق اللح الذى طالما داعب رؤوس القديريين ، أى الوحدة السياسية والتنقديه . بل ونجح القادة الأوروبيون فى قطع هذا الالتزام على أنفسهم وفق نصوص معاهدة جديدة يتم وقفا لها تعديل معاهدة روما المنشئة للجماعة عام ١٩٥٧ . ووقع القادة الأوروبيون على معاهدة الوحدة السياسية والتنقديه . إثناء مؤتمر قمة ماستريخت بهولندا فى العاشر من ديسمبر . وبذلك نوجت هذه القمة جهود عام كامل من المفاوضات حول الوحدة السياسية والتنقديه . وتعتبر هذه الوثيقة علامه بارزه على طريق التطور الطويل الذى بدأته الجماعة منذ توقيع اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ . بل وتتجاوز أهميتها الورقة البيضاء ذاتها ، التى طرحت فكرة السوق الموحدة عام ١٩٨٥ .

ف عندما طرحت أوروبا الغربية على نفسها المشروع الذى بلورته فى الورقة البيضاء عام ١٩٨٥ كانت تسجيب بذلك لتحدى المنافسة الاقتصادية فى مواجهة التفوق اليابانى والضخامة الامريكية ولم يكن قرار الاستجابة لهذا التحدى باختيار للتقدم على طريق الانتماء الأوروبى قد تم تحت ضغط ظروف طارئة أو تحول مفاجئ فى موازين القوى السياسية والاقتصادية أو شعور داهم بالتهديد . وإنما كان طرح مشروع أوروبا ١٩٩٢ كما جسدته الورقة البيضاء لعام ١٩٨٥ والتعاون الأوروبى الموحد لعام ١٩٨٧ اختيارا مستقبليا بلورته العلاقات الأوروبية فى ظروف هائلة نسبيا .

أما طرح مشروع الوحدة السياسية والتنقديه ، الذى تبلور فى شكل معاهدة فى نهاية العام فقد تم فى ظروف مختلفة إلى حد بعيد . ويمكننا أن نفسر هذا المشروع أو نشخصه باعتباره استجابة عقلانية اختارت أكثر نماذج الاستراتيجيات الخاصة بالتطور السياسى ايجابية لمواجهة ظروف طارئة كان يمكن أن تعصف بفكرة الجماعة الأوروبية ذاتها أو على الأقل تهب استقرارها وتجمعا رهنا بالشكوك وعدم اليقين .

ومن هنا يجب للعرض أولا لدوافع الاسراع فى تطبيق الانتماء القيدرالى للجماعة الأوروبية ، قبل ان نعرض للأحس الكبرى لاتفاقية « الاتحاد الأوروبى » التى وقعا زعماء المجموعة فى قمة ماستريخت بهولندا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩١ .

أ - دوافع التطوير القيدرالى للجماعة الأوروبية :

تمثلت هذه الظروف الطارئة فى الانهيار السريع للثوة الموقفية وزوال المخولف منها ولتصامام مثلثه من تهديد

لامن أوروبا الغربية ونهاية هيمنتها على أوروبا الشرقية ، ثم تفكك الدولة السوفيتية ذاتها وحلها في نهاية عام ١٩٩١ .

وقد شكلت هذه الظروف دوافع قوية للذهاب شوطا أوسع على طريق الوحدة الأوروبية ، من ثلاث زوايا ، هي كالآتي :

١ - مثلت ألمانيا الراجح الرئيسي من انهيار القوة السوفيتية وحل الاتحاد السوفيتي . ولا يعود ذلك إلى توحيد ألمانيا فمصب ، وإنما إلى توجه كل دول أوروبا الشرقية إلى ألمانيا انطلاقا إما من إحياء روابط ثقافية تقليدية أو من الرغبة في الحصول على الدعم الاقتصادي . وبذلك أصبحت ألمانيا الموحدة عملاقا اقتصاديا وميلانيا في الوقت ذاته . وينطوي هذا الاعتبار بالضرورة على اختلال كامل للتوازن الذي حكم مسيرة الاندماج الأوروبي وجعل من الممكن قيام تحالف ألماني - فرنسي بدور قيادة الجماعة الأوروبية وأوروبا بشكل عام . وليس هناك أدنى شك في أن هذا الاختلال قد أثار مخاوف فرنسا والدول الأوروبية الغربية الأخرى . ومن إحياء نزعة الهيمنة الألمانية على أوروبا ويشكل تهديدا لمكانتها الأوروبية والعالمية .

ويشكل الاندفاع نحو تعميق الاندماج في صفوف الجماعة الأوروبية الخيار الأمثل الإستراتيجي الأكثر إيجابية وطموحا . ولم يكن هذا الخيار هو الوحيد بالضرورة . فعلى النقيض جاء رد الفعل الفرنسي - والأوروبي عامة - في البداية ليعكس هذه المخاوف على نحو ملبس . وظاهر هذا الخيار الملبس في مواقف فرنسا من عملية توحيد ألمانيا وهو الموقف الذي

كشفت عن تردد ومعارضة للاستمرار السريع للوحدة . وحيث أن هذا الموقف قد أزعج ألمانيا ، فربما كان من شأنه أن يفرض على التحالف الفرنسي - الألماني وأن يبحث المنافسة بينهما من جديد مما يؤدي إلى زعزعة استقرار أوروبا عامة . وفي هذا السياق ، جاء الخيار الإيجابي البديل وهو ربط الوحدة الألمانية بصياغة فيدرالية أوروبية بحيث يتم تقييد وتكثيف الأداء السياسي لألمانيا الموحدة من خلال مؤسسات وصياغات جديدة للعلاقات يمكن عبرها موازنة القوة الألمانية الصاعدة .

ولهذا السبب حرص الزعيمان الألماني والفرنسي على الإيحاء بقوة بأن البديل للتقدم صوب الحل الفيدرالي سيكون كارثة لتطور أوروبا كله ، وكذلك الأمر بالنسبة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . كما صرحا بذلك أثناء لقاء القمة بينهما في نوفمبر تحضيرا لمؤتمر قمة الجماعة في ديسمبر بقرية ماستريخت الهولندية . وانتشرت في أنحاء أوروبا

فكرة حتمية نجاح مؤتمر قمة ماستريخت بكل الوسائل ، خوفا من رؤية أوروبا تتجه نحو الانحدار . والمعنى الكامن وراء هذا التحذير أنه إذا لم تتمكن أوروبا من إيجاد صيغة فيدرالية للاندماج فإن إحياء للتنافس الخطير بين ألمانيا وفرنسا سيكون أمرا حتميا ، وبالتالي سيكون من شبه المستحيل منع استقطاب أوروبا إلى قوتين متناحرتين وقطع الطريق على زعزعة استقرار أوروبا على النحو الذي ساد قبيل الحربين العالميتين الأولى والثانية .

٢ - أدى الانهيار السوفيتي إلى فتح الباب واسعا أمام احتمالات عدم الاستقرار في شرق وجنوب أوروبا . ويذكر الجميع استحالة المحافظة على أمن أوروبا الغربية في ظروف انهيار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية والجنوبية . وفي نفس الوقت ، فإن تكاليف دول أوروبا الغربية هو القوة الوحيدة القادرة على منع انهيار الأمن وسيادة الفوضى في أوروبا الشرقية والجنوبية . غير أن الجماعة الأوروبية لا تستطيع تحمل مسؤولياتها والقيام بدور إيجابي لحماية الاستقرار في هذه المنطقة . بعد انهيار النظم الشيوعية وحل الاتحاد السوفيتي - إلا إذا تمكنت من ضبط الخلافات فيما بينها في مجال السياسات نحو قضايا أوروبا الشرقية والجنوبية ومشكلاتها وتكوين هيكل أمنية خاصة بها . ويحتم ذلك بدوره تطور الجماعة الأوروبية نحو شكل أو آخر من أشكال الوحدة الفيدرالية ، وبمسرع صوره ممكنه قبل أن يفجر الموقف في أوروبا الشرقية والجنوبية بما يؤدي إلى توريث أوروبا الغربية عامة في الدوائر الشريرة للفوضى في هذه المنطقة المعقدة والمرتجة استراتيجيا من أوروبا .

وأظهرت الأزمة السياسية المتفاقمة والتي مريعا ما انفجرت في حرب أهلية طاحنة في يوغسلافيا طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية والجنوبية بالنسبة لتماسك أوروبا الغربية إذا استمر التضارب الكبير بين السياسات الخارجية لدول المجموعة الأوروبية . ولهذا السبب لم تضع دول الجماعة لتحقيق وفاق فيما بينها حول الموقف من الحرب الأهلية في يوغسلافيا قصب ، بل إلى منع هذا التضارب مستقبلا ، إزاء حالات مشابهة . ويبدو أن الحل الإيجابي الوحيد المأخوذ أوروبا هو الاندفاع السريع إلى بناء فيدرالية أوروبية ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع .

٣ - قيام الولايات المتحدة بدور القوة العظمى الوحيد بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي . ولأنه أن هذا قد انطوى على تخفيض فعلى في المكانة الدولية لأوروبا بصورة عامة

أظهرت هذه الدول توردا واضحا في السير بمشروع الوحدة السياسية والتفدية الأوروبية الى الهدف الذي يدفع اليه القيدراليون أى بناء ولايات متحدة أوروبية . ولأنك أن المعارضة لاستقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة كانت أشد خلال عام ١٩٩١ فى المجال الدفاعى عنها فى المجالين السياسى والاقتصادى . ولم يكن مثيرا للدهشة فى هذا السياق أن ينشأ تقاهم بريطانى - إيطالى حول كبح جماح الاندفاع نحو مبدأ استقلالية أوروبا وخاصة فى المجال الدفاعى . بل وليس مثيرا للدهشة أن عددا من دول المجموعه كان يؤيد تخفيف الاندفاع نحو صيغة الوحدة الأوروبية (القيدرالية) التى ناضل الفرنسيون لتحقيقها . فكانت مسودة الاتفاقية التى أعدها هولندا للوحدة السياسية والتفدية ، خلال فترة رئاستها للمجموعة أقل تشديدا على الجوانب القيدرالية وأقرب الى تعميق الكونفدرالية لئلا ينفذها بالقلع عنها إلى الصيغة القيدرالية وهذا هو مادعا فرنسا لرفضها .

ولم يكن ممكنا بالطبع أن تتجه المجموعة الأوروبية إلى التوافق حول صيغة متقدمة من الروابط الوثيقة التى انتهت إليها المفاوضات فى قمة ماستريخت بدون تأييد ألمانيا للأفكار الفرنسية ، ويبدو أن دوافع ألمانيا لذلك هى تكتيكية واستراتيجية فى نفس الوقت . فمن ناحية مثلت جهود ألمانيا لمحاصرة والتخفيف من مخاوف شركائها فى الجماعة من شبح الهيمنة الألمانية دفعا رئيسيا لقبول الصيغة ، القيدرالية الفرنسية للوحدة السياسية والتفدية . ولذلك اكدت تصريحات الزعماء الألمان على أن توقيع اتفاقية ماستريخت لانشاء الاتحاد الأوروبى يقضى على أية مخاوف تجاه ألمانيا الموحدة . ومن ناحية أخرى ، فرغم أن الاتفاقية تضع ألمانيا فى اطار مؤسس ومباسبى أوروبى لاستطيع الافراد بالنفوذ فيه من الناحية الشكلية فإنها تمكثها فى نفس الوقت من زعامة أوروبا فعليا . ولهذا السبب ، وافق الزعماء الألمان على الأفكار الفرنسية فى اطارها العام ، ولكنهم نجحوا فى إقناع فرنسا بالتنازل فى عدد من المجالات المؤسسية الهامة التى تضمن السيطرة الفعلية لألمانيا ، وخاصة فيما يتعلق بالاندماج النقدي والاقتصادى .

ونتيجة لتحقيق وفارق فرنسى - ألماني على اطار العام لاتفاقية الاتحاد الأوروبى التى تضمن اندماجا أوثق يقترب كثيرا من تصورات القيدراليين ، ولم يمع بقية الدول الاعضاء فى الجماعة سوى بهذا الاطار ، وذلك باستثناء المملكة المتحدة . وظلت هذه الأخيرة تقاوم حتى النهاية معظم الالتزامات الجوهرية التى تؤكد لطابع القيدرالى لمشروع اتفاقية ماستريخت . ولم تتج هذه التمة

وللدول الأوروبية الكبرى بصورة خاصة وحيث أن الولايات المتحدة تشعر كاتها قد ورثت النظام العالمى كله ، فإن سلوكها قد تضمن نوعا من التجاهل للصالح الأوروبية . ويظهر ذلك واضحا فى أزمة الخليج وفى اغتصاب حرب تحرير الكويت . إذ تكاد الولايات المتحدة أن تحنكر النفوذ والمنافع التى ترتبت على تحرير الكويت بالقوة المسلحة . وذلك على حساب أوروبا ، بالرغم من مشاركة عدة دول أوروبية فى الجهد العسكري ضد العراق .

وفى هذا السياق ، تشعر الدول الأوروبية الكبرى بالأسى بسبب الفجوة بين توقعات المكانة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، والوضع الفعلى لهذه المكانة على ضوء تهميش دور أوروبا فى السياسة الدولية . ويبدو أن بناء الوحدة السياسية ، وخاصة فى مجال السياسة الخارجية هو الطريق الوحيد المتاح امام نهوض المكانة الأوروبية فى المنظومة الدولية فى مقابل الافراد الأمريكى بالنفوذ فى هذه المنظومة . ولهذا السبب ركزت تصريحات المسؤولين الأوروبيين الكبار على أهمية الوحدة السياسية من أجل تعزيز المكانة السياسية الدولية لأوروبا بالتوازي مع الولايات المتحدة . فصرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية بأن « المطروح فى ماستريخت هو جعل المجموعة الأوروبية وهى القوة الاقتصادية الأولى فى العالم ، القوة السياسية الأولى ايضا . أما نحن ذلك الذى نعتبره بريطانيا بصورة خاصة باهظا ، فهو نخلى الدول الاثنى عشرة عن جزء من سيادتها الوطنية وخصوصا عملتها ودبلوماسيتها لمصلحة المؤسسات الأوروبية » .

ومن للناحية النظرية ، فإن انهيار الاتحاد السوفيتى يمكن أوروبا من بناء روابط اندماجية أوثق بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة ، حيث أن أوروبا لم تعد بحاجة إلى الحماية النووية والتقليدية الأمريكية . وفى الوقت نفسه فإن استقلال أوروبا يبدو هو الضمان الوحيد للنهوض بمكانتها الدولية ورفض تهميشها فى السياسة الدولية لصالح الولايات المتحدة . وبالتالي فإن الاستقلال الحقيقى عن الولايات المتحدة والوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية هما هدفان مترابطان ومع ذلك يبدو أن المخاوف التى يمتثلها عملية وحدة ألمانيا وانعاطم قوتها ومكانتها فى أوروبا تتناقض الى حد ما مع هدف استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة وبصورة خاصة فى المجال الدفاعى والأمنى فهناك عدد من الدول الأوروبية ينظر الى الدور الأمريكى فى أوروبا كعامل موازن لتضخم القوة الألمانية وهو تضخم يجعل هذه الدول فى مكانة الشريك الصغير فى أفضل الاحوال لألمانيا الموحدة وبالتالي

الا عندما منحت المملكة المتحدة استثناءات فريدة ونزلات هامة تحفيها من الالتزام بالمفهوم الفيدرالي ، على الأقل لفترة من الوقت . ولأنك ان الموقف البريطاني الراض لمفهوم الفيدرالية الأوروبية قد انطلق لا من الفيرة على السيادة الوطنية لبريطانيا فقط ، وإنما من تمسك بريطانيا بالعلاقة الاستراتيجية الخاصة التي تربطها بالولايات المتحدة على كافة الاصعدة ، الدفاعية والميسامية والاقتصادية وحرصها على الدفاع عن تواجدهميركي قوى في القارة الأوروبية . وينهض هذا الموقف بدوره على إدراك بريطانيا لضعفها وعجزها عن موازنة الهيمنة الألمانية في القارة بدون هذا الدور الموازن القوى للولايات المتحدة فيها .

ويمكننا القول بأن المناظرات الساخنة التي استغرقت أربعة عشر شهرا من المفاوضات المضنية حول الاتحاد الأوروبي ، قد انتهت إلى صيغة متوازنة للعلاقة مع الولايات المتحدة . اذا بتحقيق لأوروبا قدر كبير من الاستقلال عبر وحدة أعمق في المجال الاقتصادي والنقدي . وفي المجالات الداخلية لأوروبا . على حين يبقى الارتباط الاستراتيجي فاعلا في المجال الدفاعي والعسكري بين أوروبا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى .

وسوف نتعرض لأسس التطوير الفيدرالي للجماعة الأوروبية في المجالات غير الدفاعية ونترك لتعرض للرفاق الأوروبي فيما يتعلق بالهياكل الدفاعية لفترات لاحقة .

ب - أسس التطوير الفيدرالي للجماعة الأوروبية :

حملت اتفاقية ماستريخت الموقفة في ديسمبر هذا العام والتي تحدثت تحديلا جزريا على اتفاقية روما للمؤسسة للجماعة الأوروبية بصمات كثيرة للصيغة الفيدرالية للانتماج بين أطراف الجماعة . ويمكن استعراض هذه البصمات في الأسس التالية للاتفاقية .

١ - تتحول للجماعة الأوروبية بمقتضى لتفافية ماستريخت إلى « الاتحاد الأوروبي » ، وذلك بفضل المطالبات الجديدة الممنوحة للهيئات المركزية للجماعة القائمة في بروكسل . وتنطلي هذه المطالبات أهداف الدول الأعضاء في توحيد السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية . ولم تستخدم الاتفاقية عبارة « الهحف الفيدرالي » ، بسبب معارضته بريطانيا واستبدالها بعبارة « الاتحاد الاوفق » ، مما يضفي المرونة على الصيغة الفيدرالية التي ارتضتها دول الجماعة باستثناء بريطانيا دون

أن يغير كثيرا من حقيقة المحتوى الفيدرالي لهذه الاتفاقية .

٢ - وكثير مايميز الصيغة الفيدرالية التي حاول الفترسيون وضعها في اتفاقية ماستريخت هو تفوير نظام التصويت في مؤسسات الجماعة التي تصحيح اتحادا . من الإجماع إلى الاغلبية المشروط qualified majority ، حيث تصدر القرارات بأغلبية ٧١٪ من الأصوات . ومن الواضح أن هذا التحول يقصد به عدم تمكين أية دولة . مهما كانت كبيرة من الهيمنة على مؤسسات الاتحاد . إذ لايمتح حق اعتراض (فيتو) لاية دولة واحدة ، ويخلق قاعدة المصلحة العامة لكل أطراف الاتحاد بتوفر أغلبية ملموسة حول للقضايا أو المسائل موضوع التصويت . غير أن هذا النظام في التصويت لم يتم تبنيه . ومن المرجح أن يكون أحد مجالات التطوير في « الاتحاد الأوروبي الجديد » .

٣ - وتتسع مجالات التشريع الاتحادي لوضع سياسة خارجية موحدة ، ونظام دفاعي موحده واصدار عملة نقدية موحدة مع بداية عام ١٩٩٩ على أقصى تقدير ، وبذلك مركزي مشترك للاتحاد للرقابة على السياسات النقدية والمالية ، اضافة إلى تشريع موحده في مجال السياسة الاجتماعية والتعليمية والبلدية . ويتضح من ذلك مدى اتساع مجالات وصلاحيات التشريع لمؤسسات الاتحاد الأوروبي : أي المفوضية والمجلس والبرلمان الأوروبي . الأمر الذي يقترب بالاتحاد من الصيغة الفدرالية كثيرا بالمقارنة بالنظم الكونفدرالي القائم بالفعل .

٤ - وقد شددت الاتفاقية على السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي . ويظهر أكثر المرافين أن توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء هو حجر الزاوية في لتفافية الوحدة السياسية والنقدية . ان هذا التوحيد يفتح الباب نظريا أمام استقلالية أوروبا الغربية ككتلة سياسية دولية ، ولكنه بشرط هذا الاستقلال بتوفر قدر كبير من التراض بين الدول الأعضاء .

٥ - وفيما ينصل بوضع نظام دفاعي موحده جعلت الاتفاقية من اتحاد غرب أوروبا جزءا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي . وتكون للقرعة الألمانية الفرنسية نواة لخلق جيش أوروبي مشترك ويكون لاتحاد غرب أوروبا سلطة وضع سياسة موحدة لأوروبا . ورغم أنه سيمثل « العمود الأوروبي لحلف الناتو » الا أن لحياه وتمكينه من وضع السياسة الدفاعية الموحدة لأوروبا يشكل انتصارا لوجهة النظر الفرنسية الألمانية أكثر مما يشكل إنعانا لوجهة النظر البريطانية . الايطالية فيما يتعلق بالموقف من الاستقلال الدفاعي لأوروبا عن الولايات المتحدة ، وخاصة أن نطه إلى

بروكسل يجعله كنزاع دفاعي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي ،
وجزا عضويا من هذه المؤسسات . ومن أجل التقلب على
مشكلة عدم شمول عضوية اتحاد غرب أوروبا سوى على
تسع دول من الجماعة الأوروبية فإن العضوية مستمخ لكل
من للدانمرك واليونان وتمنح لايرلندا صفة المراقب .

٦ - وحيث ان الجماعة الأوروبية قد التزمت بتحقيق
مستوى هائل من الوحدة الاقتصادية نبحا للقانون الأوروبي
الموحد لعام ١٩٨٧ فإنه قد بقي أمام اتفاقية ماستريخت
الاتفاق على خطوتين غاية في الأهمية لاستكمال الوحدة
الاقتصادية وهما إنشاء بنك مركزي مشترك وإصدار عملة
نقدية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي ، ووفقا لاتفاقية
ماستريخت تصك عملة نقدية موحدة لحل محل العملات
المختلفة للدول الاعضاء في عام ١٩٩٧ وتطبق عام
١٩٩٩ . وكذلك ينشأ بنك مركزي مشترك للاتحاد . غير أن
هذا البنك جاء مطابقا لرأى المانيا التي أرادته مستقلا عن
السلطات السياسية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي . وهو
مايناقض وجهة النظر الفرنسية التي كانت ترغب في جعله
إحدى الهيئات السياسية للاتحاد . وتقال صيغه البنك
المركزي المستقل بذاته عن المؤسسات السياسية للاتحاد
الأوروبي من قوة الصيغة الفيدرالية . كما أن بداية عمل هذا
البنك عام ١٩٩٧ قد تحدثت لتعطي لأمانيا فرصة للتقلب
بنجاح على مشكلات اندماج المانيا الشرقية وتعطي للدول
الأفقر فرصة لتعديل سياساتها بما يتواءم مع حاجتها للتكيف
مع السياسات النقدية والمالية المتشددة لهذا البنك ، وهي
سياسات قصد بها أن تخفف ضغوط وأعباء الظروف المالية
وللتقنية الأسوأ للدول الفقيرة على الاوضاع النقدية والمالية
القوية لأمانيا . ولتحقيق هذا الهدف تضمنت اتفاقية
ماستريخت الالتزام بإنشاء مسمى بـ « صندوق الترابط »
لمساعدة الدول الأقل تقدما على التكيف مع مستويات الأداء
المالي والنقدي الضروري لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية ،
التي تعتمد بالطبع على قوة الاقتصاد الالمانى . ويوافق مع
ذلك كما ذكرنا وضع معايير صارمة لمعدلات التضخم
وعجز الميزانية ومستويات الدين وسر الفقدان لكي تطبق
في كل الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي المزمع
إنشاؤه .

٧ - ويتطرق مشروع الاتحاد السياسى والنقدي الأوروبي
كذلك الى التشريعات العمالية والاجتماعية الموحدة .
والمقصود من هذه التشريعات اعطاء ترجمة عملية للميثاق
الاجتماعى الأوروبي الذى شكل أحد أعمدة مشروع أوروبا
١٩٩٢ كما ورد بالقانون الأوروبي الموحد . وتتضمن

التشريعات العمالية والاجتماعية الموحدة ضرورة استشارة
نقابات العمال الأوروبية ومشاركتها فى اتخاذ القرارات
الخاصة بالسياسات الاجتماعية والعمالية فى مجالات ظروف
وشروط العمل والفرص المتساوية فى سوق العمل والحد
الأدنى للأجور .

غير أنه بسبب المعارضة المتشددة لحكومة المحافظين
البريطانية اتفق القادة الأوروبيون فى ماستريخت على
التوقيع على اتفاقية منفصلة عن اتفاقية ماستريخت حول
توحيد السياسات والتشريعات العمالية والاجتماعية بهدف
السماح لبريطانيا بالتوقيع على اتفاقية ماستريخت دون
الالتزام بالتشريعات العمالية والاجتماعية المشتركة التي
تتضمنها الاتفاقية الأولى . وجاءت بريطانيا كاستثناء وحيد
من الاجماع الأوروبي - الذى شمل حكومات محافظة
وأخرى ديموقراطية اشتراكية - من التوافق الأوروبي حول
هذا الشأن .

ورغم هذه الخطوة الكبيرة والسريرة على الطريق الى
اندماج أوروبا ، فإن هناك صعوبات كثيرة قد تحول دون
استكمال أسس الصيغة الفدرالية للاتحاد بين دول المجموعة
الأوروبية . كما أن المرحلة الحالية التي تجسدها اتفاقية
ماستريخت لميتم هى الفصل الأخير فى التحرك نحو
استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة . ومن ثم يجب
التعرض للتغيرات المختلفة لما تمثله هذه الخطوة من تقدم
حقيقى ولمدى احتمال استقرار التوافق على استمرار التحرك
فى الطريق إلى فيدرالية أوروبية .

ج . مستقبل التوافق على استقلال وحدة أوروبا :

والحقيقة ان هناك ثلاث مجموعات من الصعوبات قد
تحول دون استقرار التوافق الأوروبي الذى تجسده اتفاقية
ماستريخت .

المجموعة الأولى تقوم على الاعتراف الأوروبي باستثناء
المملكة المتحدة من الالتزام بالمثل الفيدرالى لمشاكل الاندماج
الأوروبى . فقد عارضت حكومة المحافظين البريطانيين
برئاسة جون ميجور بكل قوة ، المفهوم الفيدرالى للاتحاد
الأوروبى الذى طرحه فرنسا ووافقت عليه المانيا . ويبدو
أن هذا الموقف المحافظ يتنمى بأغلبية وسط الرأى العام
البريطانى . اذا ظهرت استقصاءات الرأى العام أن ٢١٪
نقط من الرأى العام البريطانى يوافق على الوحدة السياسية
الأوروبية و ٢٥٪ فقط يؤيدون التخلي عن الاسترليني كعملة .

تقما وثراء مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا . كما يصدق هذا التحفظ أيضا على السيادة الدفاعية المشتركة . ويشكك كثير من الخبراء في إيطاليا والبرتغال وإسبانيا إلى جانب المملكة المتحدة في أن تحسم بلادهم اختياراتها فيما يتعلق بضرورة إيجاد إطار أمني ودفاعي أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة . ومن الممكن أن تتحول السياسة الدفاعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي إلى جهد فرنسي - ألماني مشترك دون مشاركة فعالة من جانب الدول الأخرى الأعضاء التي تشكل أصلا في الحاجة إلى استقلال أوروبا دفاعيا عن الولايات المتحدة . ورغم أن التفاهم الأوروبي بخصوص وظائف اتحاد غرب أوروبا لا يمتد إلى القبول بعدم الحاجة إلى حلف الأطلسي ، فإن هذا التفاهم قام عمدا على الفوض . وليس فيه من الوضوح ما يكفي لحسم الاختيارات الأوروبية بهذا الشأن . ويتوقع أن تستمر الخلافات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بما فيها اتحاد غرب أوروبا حول هذه القضية . أما المجموعة الثالثة من الصعوبات فتنشأ عن حتمية توسيع العضوية في الجماعة أو الاتحاد الأوروبي . فعلى العام الماضي كان يبدو أن الجماعة الأوروبية قد استقرت على أولوية تمسيق الاندماج بين أعضاء الجماعة بالمقارنة بتوسيع عضويتها لتضم دولاً أوروبية أخرى . ومع ذلك لم يكن ممكناً تجاهل طلب دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة المعروفة باسم الاتفاق للعضوية أو الانسحاب للجماعة . فمن التلمية الاقتصادية فإن دول الاتفاق الصيغ (النمسا ، فنلندا ، إسبانيا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، وليختنشتاين) متقدمة وغنية ، بالرغم من أنها صغيرة (مجموع ناتجها القومي أقل قليلاً من نصف الناتج القومي لأمانيا) . وهي الشريك التجاري الرئيسي للجماعة الأوروبية . ولذلك ابتكرت الجماعة الأوروبية مفهوم « القضاء الاقتصادي الأوروبي » بهدف إنشاء صلة اندماجية قوية بين المجموعتين دون السماح لدول الاتفاق بالعضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية . حيث تتمتع دول الاتفاق بمزايا الحريات الأربع المنصوص عليها في الورقة البيضاء ، كما يتم تمسيق السياسات البيئية والاجتماعية والتعليمية وتلتزم بقول تشريعات الجماعة دون أن يكون لها الحق في صنع التشريعات . غير أن هذا الالتزام وحده يعني أن تطبيق الدول للصبح الأعضاء في الاتفاق نحو ١٥٠٠ قاعدة وتشريع وإجراء معمول بها في الجماعة الأوروبية وتحولها إلى قوانين وطنية ، وهو ما يستحيل الوفاء به في أمد زمني معقول وبدون مشكلات كبيرة تؤثر لا على هذه الدول فحسب ، بل وعلى دول الجماعة الأوروبية كذلك . وإضافة لذلك فقد صدر حكم محكمة العدل الأوروبية بعدم دستورية

وطنية لصالح إصدار عمله أوروبية موحدة هذا على حين أن غالبية الرأي العام في دول القارة تؤيد الأمرين . وعلى حين أمكن التعامل بنجاح مع مطالب الدول الأوروبية الخاصة أثناء مفاوضات ماستريخت ، فإن المعارضة البريطانية كانت أن تدفع المفاوضات إلى الفشل . ولذلك اضطر القادة الأوروبيون إلى استثناء بريطانيا من مبدئين جوهريين في اتفاقية ماستريخت . الاستثناء الأول يمكن الحكومة البريطانية من العودة إلى البرلمان ومجلس العموم البريطاني ، قبل التخلي عن الجنيه الإسترليني . وربما يعني ذلك عملياً إعفاء بريطانيا من الالتزام بالتعامل بوحدة النقد الأوروبية في أسواقها الوطنية ، حتى بعد عام ١٩٩٩ . أما الاستثناء الثاني فهو ينصل بلقاء الفصل الخاص بالسياسة الاجتماعية وتنظيمات العمل من الاتفاقية والتوقيع عليه كاتفاقية منفصلة من قبل بقية الدول الأوروبية وهو مفيض إعفاء بريطانيا من الالتزام بالسياسات الاجتماعية والمالية المشتركة . ويمرر هذا الإعفاء بصورة خاصة على حق النقابات واتحادات الموظفين اقتراح مشروعات قوانين لعموم الاتحاد الأوروبي ، ومنع مؤسسات الجماعة سلطة التشريع في مجالات مثل الضمان الاجتماعي والحد الأدنى للأجور ، ومبدأ التصويت بالأغلبية لاستصدار قوانين بخصوص القضايا والحقوق العمالية .

وحيث أن إعطاء المملكة المتحدة من الالتزام بهذه المبادئ الهامة للسياسات المشتركة لا يخلص من حقوق عضويتها في الاتحاد الأوروبي ، فإنه يمكن أن يشكل سابقة تمنح بها الدول الأعضاء الأخرى لعمد الالتزام .

أما المجموعة الثانية من الصعوبات فهي أقل وضوحاً لأنها تنشأ من إمكانية عدم الالتزام بنصوص اتفاقية الاتحاد السياسي والنقدي ، نتيجة لخصومية لأوضاع كل بلد أوروبي . وقد لاحظنا أن هناك صعوبات شديدة في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الورقة البيضاء في الموعد المحدد لها وهو نهاية ديسمبر عام ١٩٩٢ .

ومن هنا تبدو صعوبة الوفاء بالمواعيد المحددة لتطبيق الالتزامات الجديدة التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت وهي التزامات أصغر وأوسع من تلك الخاصة بمشروع أوروبا ١٩٩٢ . ويصدق ذلك بالنسبة للتكيف الاقتصادي بالمشترط والمعايير التي يتطلبها الوفاء بالتزامات الوحدة النقدية الكاملة ، وخاصة من جانب الدول الأوروبية الأقل

٢ - اليابان والدور العسكرى المتصاعد بتنرج :

نجحت اليابان فى التحول إلى قوة اقتصادية عملاقة فى ظل ارتباطها الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية ، بل وغير مساعدة أمريكية كبيرة فى البداية . فمن المؤكد أن الانتعاش الاقتصادى اليابانى قد تم فى مرحلته الأولى أبان للحرب الكورية وأفاد كثيرا من الطلب الكبير للجيش الأمريكى فى الأسواق اليابانية .

ويبدو أن من الممكن تصور أن تتحول اليابان أيضا إلى قوة عسكرية كبيرة فى ظل نفس هذا النمط من الارتباط بالولايات المتحدة ، بل وبمباركة الأخيرة فى البداية على الأقل . فقد ظلت الضغوط الأمريكية تتزايد على اليابان طوال عقد الثمانينات لتعمل جزءا متناميا من أعباء وتكاليف الدفاع عن العالم الحر . - وبدا أن اليابان غير متحمسة لهذا الطلب . ومع ذلك فقد ظل الاتفاق العسكرى اليابانى يتزايد ببطء وهدوء محكم .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الاقتصاد اليابانى - وخاصة الصناعة - محكوم بعلاقات وثيقة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة ، تستطيع أن ننصوّر إمكانية تطبيق عملية إعادة هيكلة للصناعة اليابانية لكي تخدم أهدافا عسكرية سريعة ومرتبعة الكفاءة إذا ما نشأت ظروف طارئة تحتم ذلك . ويضاف من هذا الاحتمال أن نمط النمو الصناعى اليابانى الذى يبدو فى تشكيله المنتج النهائى مدينا يمكن أن يتحول بسرعة خارقة إلى خدمة أهداف التصنيع والتعبئة العسكربين . فالفنمو الصناعى اليابانى فى السنوات الأخيرة أصبح يقوم إلى حد بعيد لا على الصناعات كثيفة العمل وإنما على أعلى مستويات التكنولوجيا . وقد تجاوزت أعداد براءات الاختراع اليابانية المسجلة فى السنوات الأخيرة تلك التى سجلت لمؤسسات أو أفراد من جميع الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معا . وهذا التركيز على الصناعات عالية التقنية يوائم متطلبات التحول لإنتاج نظم أسلحة متقدمة ، ويسهله إلى حد بعيد ، إذا ما نشأت الظروف الضرورية لذلك .

ولا يبدو أن هذه الظروف قائمة بالفعل أو أنها فى مهبها إلى التطور فى الأمد المنظور . غير أننا لامتطيع أن نستبعد كليه وجود تصور استراتيجى طويل المدى للمكين اليابان من الحصول على قدرات ردع أو قدرات دفاعية

المعاهدة الخاصة بإنشاء القضاء الاقتصادى الأوروبى مما يضاعف من صعوبات التطبيق العملى لهذه الاتفاقية كخطوة وسط بين العضوية والانضمام . ولهذا السبب ، أن يكون ممكنا للجماعة أن تقاوم طويلا توسيع العضوية لتشمل بعض دول الاتفاق وخاصة السويد والنمسا . ويتوقع المراقبون أن تبدأ مفاوضات العضوية بالنسبة لهاتين الدولتين خلال عام ١٩٩٢ وأن تحصلا عليها خلال عام ١٩٩٥ . ومن المتوقع كذلك أن تقبل دول أخرى من رابطة الاتفاق كأعضاء كاملين فى غضون سنوات قليلة . وتثير عضوية دول الاتفاق فيما سيصبح « الاتحاد الأوروبى » مشكلة سياسية مزدوجة . فمن ناحية تقترب هذه الدول من الناحية للعرقية والثقافية من ألمانيا أكثر كثيرا منها من الدول الأوروبية اللاتينية ، الأمر الذى يحول مخاوف هذه الأخيرة من الهيمنة الألمانية إلى حقيقة واقعة . ويدفع هذا الخوف بدوره بقية دول الاتحاد الأوروبى ، إلى التمسك بوجود أمريكى فى أوروبا كعامل موازن . ومن ناحية ثانية ، فإن لأغلبية هذه الدول تقاليد أساسية خاصة تترجم غيرتها الشديدة على استقلالها القومى وتتراوح هذه التقاليد بين الحياد والابتعاد عن السياسة الأوروبية وإنشاء روابط قوية مع الولايات المتحدة . وهذا يعنى أن عضوية هذه الدول سيخلق مشكلات كبيرة بالنسبة لعملية اندماجية تستهدف تحقيق فدرالية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة .

ولاشك أن مشكلات توسيع العضوية تمتد أيضا إلى حالة دول أوروبا الشرقية بما فيها روسيا غير أن الجماعة الأوروبية تدبر قدرة على إدراة مشكلات الضغوط الهادفة لمنع هذه الدول العضوية باقتناعها بالاكتماء باتفاقيات ارتباط ، وهو ما فعلته بالفعل مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر فى منتصف شهر ديسمبر هذا العام . وتسرى اتفاقيات الارتباط لمدة عشر سنوات قبل أن يحق لهذه الدول المطالبة بالعضوية الكاملة . ومن المرجح أن تمتد اتفاقيات الارتباط لتشمل دولاً أوروبية شرقية أخرى . غير أن آفاق توسيع العضوية لاتعتبر أمرا محسوما لهذه الدول كلها . إذا أن ضرورت إعادة التوازن بين الدول الأعضاء قد يجر خلافات كبيرة حول منح بعض هذه الدول العضوية الكاملة قبل نهاية فترة السنوات العشر .

وهكذا يبدو أن الاتحاد الأوروبى سوف يواجه صعوبات كبيرة قبل أن يصبح حقيقة واقعة وقبل أن يستقر على معادلة واضحة فيما يخص طبيعة الروابط بين أوروبا والولايات المتحدة .

معقولة . وإن مثل هذا التصور يتم تطبيقه بهوء وتدرج ملحوظ حتى لا يؤثر أيا من شركاء اليابان الحاليين ، وخاصة الولايات المتحدة . ومن الطبيعي أن يحتاج هذا التصور إلى أمد زمني طويل نسبيا . ويمكننا أن نلاحظ في هذا السياق نمو الاتفاق العسكري الياباني في الوقت الذي يتناقص فيه هذا الاتفاق في الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، وفي العالم أجمع تقريبا خلال العام .

تقد واصلت اليابان خلال عام ١٩٩١ مضاعفة قدراتها العسكرية في خط مواز مع امكانياتها الاقتصادية ، وكان رئيس الوزراء الياباني السابق توشيكى كايفو قد تقدم في غضون شهر يوليو ١٩٩١ بمشروع قانون إلى البرلمان الياباني لاختلال تعديل على دستور البلاد بما يسمح للقوات اليابانية بالتدخل في العمليات العسكرية عبر البحار .

وكان اشتراك أسطول ياباني صغير مكون من أربع كاسحات للألغام وسفینتی امداد في مياه الخليج قد ولد قوة دافعة لها شأنها ساعدت على تقوية الاتجاه الذي يهدف لتحقيق قدرة طوكيو على إشراك قوات يابانية ضمن القوات التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بمهام حفظ السلام في العالم .

وبينما لم تحظ محاولات رئيس الوزراء الياباني السابق كايفو لاشتراك الطائرات التابعة ل سلاح الجو الياباني في عمليات نقل وإخلاء اللاجئين في الخليج بالنجاح ، فإن وكالة الدفاع اليابانية ترى أن لها دورا في مجال التخفيف من آثار الكوارث على المستوى العالمي كما ترى أن لها دورا من خلال تنفيذ وإجبات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . وتعتبر المقترحات الجديدة التي نظرها البرلمان الياباني خلال عام ١٩٩١ بمثابة أحدث التغييرات تجاه موقف اليابان الدفاعي خلال الحقبة الأخيرة ، والأهم من ذلك كله أن معظم هذه المقترحات تأتي في واقع الأمر نتيجة حدث أمريكي على القيام بها .

وكانت طوكيو في مطلع الثمانينات قد وافقت على القيام بدورها في توفير الحماية الضرورية للأراضي اليابانية والنطاق البحري والمجال الجوي الياباني ، وهو الوضع الذي عرف بالوضع الدفاعي الجديد اليابان ، والذي نجم عنه تحديد مسافة ١٠٠٠ ميل بحري حول الجزر اليابانية لكي تتمركز عبرها الافرع الثلاثة لقوات الدفاع اليابانية .

ولدعم هذا التطور شهد الاتفاق العسكري الياباني تضاعفا من ٪١ من اجمالي الناتج القومي في مطلع الثمانينات ، إلى أن وصل إلى مايزيد على ٪٣,٧ من اجمالي الناتج القومي الياباني خلال عام ١٩٩١ .

وقبل نهاية عام ١٩٩١ حرص الكتاب الأبيض الياباني للشئون الدفاعية للعام ١٩٩٢ ، والصادر عن وكالة الدفاع اليابانية ، على تأكيد أن حالة عدم الاستقرار في الاتحاد السوفيتي - صدر هذا الكتاب قبل الانهيار الأخير لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي - بما في ذلك الانسلاخات العرقية ، والاقتصاد الذي يقف على حافة الهاوية وحركات المطالبة بالاستقلال في الجمهوريات هي من الأمور التي تنلق اليابان .

وتكر هذا الكتاب أيضا أن اليابان تشعر بالانزعاج الشديد ازاء الاحتمالات الكامنة لنجاح كوريا الجنوبية في تطوير قدره ذاتية في مجال السلاح النووي ، وكذلك ماسوف تشهده حقبة التسعينات من انسحاب للمملكة المتحدة من هونغ كونج (١٩٩٧) واستمرار النزاعات حول الأرض في المنطقة الواقعة جنوب بحر الصين ، وهذه الأمور قد تؤدي - في وعى المخطط الياباني - إلى جر اليابان إلى واحد أو أكثر من هذه النزاعات .

وتشير كل الدلائل إلى أن اليابان لن تجرى أي خفض على قواتها الدفاعية كما أن وكالة الدفاع اليابانية تعد نفسها لمواجهة أي التزام غير متوقعة في المستقبل ، وخلال عام ١٩٩١ واصلت القوات الدفاعية لليابان ادخال التحسينات التنوعية على إمكانياتها بما في ذلك الحصول على قطع بحرية جديدة ذات امكانيات تكنولوجية متطورة وتوسيع الطائرة المقاتلة اليابانية الجديدة FX ١ وطائرة الهليكوبتر للاستطلاع المصح .

ومن ناحية أخرى استمرت اليابان خلال العام المنصرم تؤكد على الطبيعة الدفاعية لقواتها وكذلك التأكيد على الصلات الأمنية الثابتة مع الولايات المتحدة . ويرغم مطالبة الأخيرة لليابان أن تزيد من مساهمتها في التكاليف الدفاعية ، فإن العلاقة بين الدولتين سوف تبقى وثيقة ، في الوقت الذي سوف يتغير فيه الوضع الدفاعي الياباني حيث تؤكد اليابان على مضاعفة انفاقها المالي والقيام بواجب عمليتي أكبر في مجال الدفاع عن الاقليم .

وفي ابريل ١٩٩١ أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها خفض وجودها العسكري في القواعد المتقدمة في الفلبين وكوريا الجنوبية واليابان بمقدار ١٥ ألف جندي في غضون ثلاثة أعوام ، ولذلك فإن المتوقع أن يزداد للدور العسكري الياباني نشاطا .

وخلال عام ١٩٩١ استثمرت اليابان مافيته ٢٢١٩٣٩ مليون ين ياباني (١٦٠٨ مليون دولار) لأغراض البحوث

والتطوير (R & D) في المجال الدفاعي وتم توجيه ذلك إلى الصناعات اليابانية الدفاعية إلى تستغل الأبحاث المتقدمة لإنتاج أنظمة تسليح جديدة وتطويرها ، وفي هذا العلم أيضا احتلت اليابان المرتبة السادسة في قائمة أكبر الدول استيرادا للأسلحة . وهي تعتمد اعتمادا أساسيا على الأسلحة الأمريكية ، ومن المتوقع أن تزدى عمليات التطوير في الامكانيات الذاتية في مجال البحوث والصناعة إلى تقليل الاعتماد الياباني على الولايات المتحدة في مجال الأسلحة والمعدات العسكرية . ويرغم أن حجم العقود التي وقعتها وكالة الدفاع اليابانية مع الشركات اليابانية خلال عام ١٩٩١ قد تعدى ٩٥٠ بليون ين إلا أنه لا توجد شركات يابانية متخصصة في الأساس في الصناعات الدفاعية ، حيث أن معظم الشركات اليابانية تساهم في هذا النشاط . ومن بين هؤلاء تحتل عشر شركات مكانة المصدرة في قطاع الدفاع .

وتتجه عمليات تطوير أنظمة الأسلحة في اليابان إلى مجال الالكترونيات ، حيث أن اليابان كانت من أوائل الدول التي أدركت فوائد الافراز السريع للتكنولوجيا في مجال السوق التجاري بالإضافة إلى أن الأنظمة الالكترونية يسهل اخفاؤها عن النظرة المتعمقة . ولم تقم اليابان بتصدير أنظمة أسلحة متكاملة إلى منطقة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٩١ ، لأسباب يمكن ايجازها في الآتي :

- ١ - ارتفاع التكلفة الانتاجية للأنظمة التسليحية .
- ٢ - تركيز التصميمات اليابانية على تلبية متطلبات الاستخدام في مسرح العمليات الياباني فقط .
- ٣ - القيود السياسية التي يفرضها التصور التي ظلت غير قابلة للتغيير أو إعادة النظر فيها منذ عام ١٩٤٧ ، مما يفقد الأنظمة التسليحية احتمالات فتح أسواق خارجية مستقرة .

ويرغم ذلك فإن هناك اعتقاداً واسع الانتشار ان معظم الذخائر الموجهة عن بعد التي استخدمتها القوات الأمريكية في الربع الأول من عام ١٩٩١ (عاصفة الصحراء) كانت تحوي تكنولوجيا يابانية متقدمة .

٣ - حلف الأطلسي نحو استراتيجية جديدة :

أ - البحث عن صيغة سياسية :

لم يشهد حلف الناتو في تاريخه ومنذ انشائه في عام ١٩٤٩ من التطورات مثمما شهد خلال عام ١٩٩١ ، فمن

ناحية كانت هذه التطورات بمثابة انعكاس للأحداث التي شهنتها دول أوروبا الشرقية في وقت سابق ، ثم كنتيجة للاتجاه السريع للاتحاد السوفيتي في غضون العام نفسه .

وفي الوقت الذي استند فيه وجود حلف الناتو على مبدأ الدفاع ضد التهديد السوفيتي ، فإن التطور الطبيعي كان يقتضى حل ذلك الحلف بمجرد زوال التهديد الرئيسي الذي أقام هذا الحلف لدرئه ، وانهار حلف وارسو المناس التقليدية لحلف الناتو ، ولكن رؤساء الحكومات والدول الأعضاء الست عشرة في الحلف قرروا في اجتماعهم الذي انعقد في روما بايطاليا خلال يومي ٧ ، ٨ نوفمبر ١٩٩١ عدم حل الحلف وضرورة نقله مع ادخال تغيير على توجهاته وأسايب عمله وأهدافه ، واعتمد الجهاز العسكري للحلف على ذلك القرار وشرع من ثم في تحديد الاستراتيجية الجديدة للحلف .

وكانت أولى العقبات التي واجهت جهود تحديد الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو هي عملية تحديد نوع التهديد المنتظر . ومع اعتماد احتمالات نشوء أي تهديد من قبل الاتحاد السوفيتي أو حلف وارسو ، أصبحت المهمة الاستراتيجية الجديدة للحلف تتركز على العمل في مواجهة الآتي :

- ١ - المخاطر الناتجة عن تزعزع الاستقرار في الاتحاد السوفيتي السابق .
- ٢ - العمل ضد أي مخاطر تنشأ عن عدم الاستقرار في إحدى دول شرق أوروبا (يوغوسلافيا ، رومانيا) .
- ٣ - الاستعداد للعمل ضد أية مخاطر تنشأ من تغير الأوضاع في أوروبا الغربية .
- ٤ - استيعاب الدروس الناتجة عن حرب الخليج .
- ٥ - مواجهة احتمالات تزعزع الأوضاع في الشرق الأوسط .
- ٦ - متابعة احتمالات انتشار الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الباليستكية الأخرى سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط أو أي مناطق أخرى من العالم .

ومع زوال التهديد الذي كان يجبر أوروبا على الارتباط الكامل بالولايات المتحدة ، ظهر انشفاق خطير في تحالف الأطلسي ضاعف فيه الاتجاه الأوروبي المتزايد نحو الوحدة فيما بين دوله ، وظهر قُملط جديدة من العلاقات بين دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا وقد أثرت تسؤلات عديدة حول طبيعة الارتباط بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وأوروبا والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى ، في الوقت الذي تلبورت فيه قوى اقتصادية ذات امكانيات خطيرة

يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في عالم ما بعد انتهاء عصر الحرب الباردة هي ألمانيا واليابان .

وانقسمت أوروبا حول الموقف من حلف الناتو إلى مجموعتين من الدول - تبلورت المجموعة الأولى حول التحالف الألماني - للفرنسي . أما المجموعة الثانية فقد نشأت عن تحالف يتم لأول مرة في تاريخ الجماعة الأوروبية بين المملكة المتحدة وإيطاليا .

وترى فرنسا - وسانتيا في ذلك ألمانيا - أن الدفاع عن أوروبا يجب أن يصبح مسئولية أوروبية وأحد مكونات الوحدة الأوروبية . وتؤكد مهمة وضع سياسة دفاعية مشتركة إلى إتحاد غرب أوروبا ، وينقل هذا الاتحاد مع مجموعة للتخطيط العسكري ووكالة الأسلحة الأوروبية إلى بروكسل لكي تصبح جزءاً من فعاليات - الاتحاد الأوروبي - . ويكمل مفهوم الدفاع المشترك عن أوروبا مع مفهوم السياسة الخارجية المشتركة . وغيرها من مكونات فكرة الاتحاد الأوروبي - . ويعني ذلك عملياً أن الحاجة الحقيقية لحلف الأطلسي تنكمش ، بل وتضمحل مع الزمن .

والواقع أن هذا المعنى للضمحل الأخير هو ما أثار بريطانيا ، وورامها إيطاليا ، فبريطانيا تظهر تصميماً كاملاً على إبقاء الوجود الأمريكي في القارة الأوروبية . وقد أفتقت إيطاليا مع إنجلترا في إعلان صدر في قرية هارزويلين في الأسبوع الثاني من أكتوبر على أن الاندفاع نحو وضع سياسة دفاعية لأوروبا - وهو مكان التفاوض يجري بشأنه طوال العام - لا ينبغي أن يضعف أو يتم على حساب حلف الأطلسي . ويبدو الحل المنطقي لهذه المعضلة هو أن تخصص السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة في العمل - فيما يسمى في مصطلحات الحلف خارج المنطقة out of area الخاصة بالحلف في أوروبا - ويتم ذلك بتشكيل قوة استجابة أوروبية سريعة . وبذلك يتم نوع من تقسيم العمل بين إتحاد غرب أوروبا ، باعتباره النزاع الدفاعي للجماعة الأوروبية من ناحية ، وحلف الأطلسي باعتباره تعبيراً عن تحالف أوروبا وأمريكا من ناحية أخرى . ويكون إتحاد غرب أوروبا هو الركن الأوربي لحلف الأطلسي .

ووجد هذا الرأي إرتياحاً في الناتو والبريتغال وهولندا .

وفي مواجهة هذا الموقف البريطاني - الإيطالي ، سريعاً ماتلور موقف مشترك لفرنسا وألمانيا بعد صدور إعلان هارزويلين بألم . ويرى هذا الموقف الأخير - الذي وقعه كل من الرئيس ميتران والمستشار كول - ضرورة وضع تصور

أكثر طموحاً لدور السياسة الدفاعية المشتركة بين أطراف الجماعة الأوروبية كجزء من عملية تحولها إلى الإتحاد الأوروبي - . ويسمح هذا الموقف بأن يقوم إتحاد غرب أوروبا بمهامه الدفاعية داخل منطقة حلف الأطلسي ، وليس فقط خارج المنطقة كما يرغب البريطانيون والإيطاليون . أما فيما يتعلق بحلف الأطلسي فلا يرى الموقف الفرنسي - الألماني أن نشأة نظام للدفاع الأوروبي المشترك يضعف الحلف بالضرورة . ويلاحظ خطاب التفاهم الألماني - الفرنسي إلى إمكانية تحويل حلف الأطلسي إلى الأمانة والدفاعية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي CSCE حيث أن هذا الأخير يضم أيضاً الولايات المتحدة وكندا ، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي سابقاً .

والواقع أن الموقف الألماني - الفرنسي يؤثر مشكلات كبيرة . فمن ناحية لم تطلب فرنسا أو ألمانيا مفادرة القوات الأمريكية لأوروبا ، أو إلغاء حلف الأطلسي . ومن ناحية أخرى ، فإن نشأة نظام للدفاع الأوروبي مستقلاً عن الحلف ينطوي على تكرار غير منطقي ، وخاصة بالنسبة للبنية الدفاعية الأساسية . بما فيها من خطوط مواصلات واتصالات ونقل ولجان للتخطيط والتنسيق العسكري ، إلى غير ذلك . وهناك إمكانية كبيرة لوقوع التباس بصدد المسئولية عن الأصول الأمنية والدفاعية التي تقع في أوروبا بين إتحاد غرب أوروبا ، وحلف الأطلسي .

ومهما كانت للتصريحات الألمانية والفرنسية مطمئنة للأمريكيين والبريطانيين ، فإن من الممتع أن يقرأ هؤلاء الآخرون في الموقف الفرنسي - الألماني رغبة دقيقة في إفراد أوروبا بوضع وتطبيق سياساتها الدفاعية الخاصة بها بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة . ولذلك كان خطاب الرئيس الأمريكي في مؤتمر قمة الحلف في نوفمبر واضحاً ، بل وزلجراً إذ طلب من الأوربيين « أن يقولوا له ، إذا كانوا يعززون ضمان دفاعاتهم بدون الولايات المتحدة » ، وأنه « إذا كان هدفكم تأمين دفاعاتكم بطريقة مستقلة فليكن أن تقولوا ذلك اليوم » .

ومن الواضح أن التوصل إلى إتفاق أوروبي عام بشأن الاستقلال الدفاعي لتمام لأوروبا عن الولايات المتحدة يكاد يكون مستحيل في المرحلة للرائحة . كما أنه ليس من السهل إيجاد إجابة واضحة وقاطعة عن التنازل حول طبيعة مهام حلف الأطلسي ودواعي استمراره بعد انهيار وتفكك الإتحاد السوفييتي . ويبدو أن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بين أوروبا والولايات المتحدة تحت مسمى خطة بيكر - جينشر .

- تشكيل قوات للرد السريع يمكن نقلها جوا ، ذات درجة استعداد قتالي عالية .
- مضاعفة الاعتماد على القوات الاحتياطية مع تقليل حالات التأهب .
- خفض أعداد الأسلحة النووية بنسبة ٨٠ ٪ .

جـ . حلف الناتو والاتجاه الجديد نحو الاعتماد على القوات متعددة الجنسيات :

أصبحت القوات متعددة الجنسيات مظهرا رئيسيا من مظاهر التطور الاستراتيجي لحلف الناتو والتي أقرها رؤساء الدول في اجتماع الحلف الأخير في روما في شهر نوفمبر وأدى الاقتراح بأن يصبح اللواء الفرنسي الألماني المشترك نواة لفيلق أوروبي إلى تكثيف الاهتمام بالقوات متعددة الجنسيات .

ومن حقبة الخمسينات كانت القوات المتحالفة في وسط أوروبا (AFCENT) تتكون من ثمانية فيالق تابعة لثمانى دول (كل فيلق من هذه الفاليق يتكون من قوات دولة واحدة فقط) ، وهذه الفاليق الثمانية مشكلة في مجموعتي جيوش ثنائية الجنسية ، وتتشكل مجموعة الجيوش الشمالية من ٤ فيالق تابعة لكل من بلجيكا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، ألمانيا (فيلق من كل دولة) في حين كانت مجموعة الجيش المركزى تتشكل من أربعة فيالق أيضا تابعين لكل من الولايات المتحدة (فيلقان) ألمانيا (الغربية) (فيلقان) ، وكلان كل فيلق تابع لدولة ما من هذه الدول ، يختلف اختلافا بينا عن الآخر ، سواء في التشكيل أو تنظيم ألوبته أو تنظيم فرقته ، وكذلك تدريبه ومعداته . ورغم ذلك لم تؤد هذه الاختلافات إلى تقييد الكفاءة القتالية للقوات المتحالفة في وسط أوروبا (AFCENT) حيث كان كل فيلق يقوى مهام توفير الاحتياجات اللوجستية بإمكانات الدولة التى يتبعها .

وأدى التغيير في طبيعة التهديد إلى تقليل الاعتماد على نشر قوات كبيرة في الأمام في مسرح عمليات وسط أوروبا ، وحل محل ذلك تأكيد مزاديد على قوات الرد السريع ، مع تقليل حجم القوات . وبذلك سوف يقل حجم فرق القوات المتحالفة في وسط أوروبا لكى يصبح ١٦ فرقة بدلا من ٢٨ فرقة مشكلة في سبعة فيالق تشمل القوات البرية المتحالفة . وستكون الفاليق الجديدة لحلف الناتو متعددة التتوميات على أن يكون قلدة أى فيلق والعناصر الأساسية المكونة لرتلثة هذا الفيلق تابعين كلهم لدولة واحدة ،

هو تحويل حلف الأطنلطي إلى ذراع دفاعى أمنى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، الذى يضم جميع الدول الأوروبية (باستثناء ألبانيا) والولايات المتحدة وكندا . غير أن هذا الحل فى الوقت الذى يبدو منطقياً من الناحية الشكلية ، يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الطابع التنظيمى المفكك وشديد المرونة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ذاته ، فضلاً عن عدم توافق العضوية فى كل من المؤتمر والحلف . فرغم دعوة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى لحضور مناقشات مؤتمر قمة حلف الأطنلطي فى نوفمبر ، فإنهم لم يسموا أعضاء فيه . وهكذا يبدو أن التشوش بصدد مستقبل حلف الأطنلطي ، سوف يستمر لفترة من الزمن وربما يكون الهدف الأساسى من إبقائه ، هو ضمان عدم إحياء العسكرية الألمانية بصورة عنوفية فى مواجهة بقية الدول الأوروبية . فلذا نجحت صيغة « الاتحاد الأوروبى » كما تصورتها اتفاقية ماستريخت ، يبدو من المحتم أن ترحل القوات الأمريكية عن أوروبا وأن تترك الدفاع الأوروبى للثوروبيين . ويستشرع الأمريكيون حتمية هذا الاستنتاج . ولذلك فإنهم قد أخذوا على عاتقهم خفض القوات العسكرية الأمريكية بمبادرة خالصة من جانبهم وفى هذا السياق ، تحرص الولايات المتحدة وأوروبا على الظهور بمظهر التوافق حول دور جديد لحلف الأطنلطي .

بـ . الاستراتيجية العسكرية الجديدة لحلف الأطنلطي :

اتفقت الدول الأعضاء فى حلف الأطنلطي فى قمة روما التى عقدت فى شهر نوفمبر على استراتيجية جديدة تتلاءم مع الأوضاع العالمية ، وشكلت هذه الاستراتيجية تغييرا جذريا فى العقيدة العسكرية وفى قوات تحالف الناتو التى كانت مجهزة لمواجهة التهديد السوفيتى وتلخصت الاستراتيجية الجديدة للحلف فى الآتى :

- يظل الحلف ضروريا للدفاع عن أعضائه ضد أى مخاطر يحتمل أن تنجم عن التطورات الناشئة فى أوروبا والشرق الأوسط مع إلغاء الوثيقة التى وضعت فى عام ٦٥ - ١٩٦٦ وللتى كانت تؤكد للجوهر إلى السلاح النووى لمواجهة التهديد السوفيتى .
- تخفيض قوات الحلف وإعادة بناء هيكله العسكرية بحيث تصبح معتمدة على تعدد الجنسيات وأكثر قدرة على الحركة للاشتراك فى المهام الخاصة (حفظ السلام ، توفير الراحة ، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالقوة ... الخ)

ومستكون سنة فيالق من هذه السبعة جزءاً من قوات الدفاع الرئيسية كالآتي :

- فيلق هولندي القيادة والرئاسة يشمل من واحد إلى اثنين فرقة هولندية وفرقة واحدة ألمانية .
- فيلق بلجيكي القيادة ، مشكل من أربعة ألوية بلجيكية ، ولواء ألماني ، ولواء أمريكي .
- فيلق أمريكي القيادة ، مشكل من فرقتين أمريكيتين وفرقة ألمانية ولواء كندي .
- هناك فيلقان ألمانيان يشتملان على ثلاث فرق من جنسيات أخرى (فرقة هولندية ، فرقة إنجليزية وفرقة أمريكية) على استعداد للفتح العملياني طبقا للموقف .
- قوات حماية الأجناب وهي عبارة عن فرقة هولندية وأخرى ألمانية .

د - قوة التدخل السريع لحلف الناتو :

في شهر مايو ١٩٩١ اقترح وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي تشكيل قوة تدخل سريع للتعامل مع الأخطار التي تواجه دول الحلف سواء من جانب أوروبا الشرقية أو من اتجاه الشرق الأوسط ، وفي نوفمبر من نفس العام وافق رؤساء حكومات ودول الحلف على هذا الاقتراح .

وسوف يكون قوام قوة الرد السريع الرئيسي فيلق لاطلي عليه اسم فيلق الرد السريع (ARRC) الذي ينتظر أن يتكون من فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية بريطانية وفرقة منفولة جوا متعددة الجنسيات (من أربعة ألوية بواقع لواء واحد من كل من المملكة المتحدة ، بلجيكا ، هولندا ، ألمانيا) وفرقة متعددة الجنسيات من القطاع الجنوبي للقوات المتحالفة وهذه الفرقة ستكون مفتوحة لاسهامات متعددة من كل من إيطاليا وأسبانيا واليونان وتركيا التي تعتبر حارس البوابة الجنوبية لحلف الأطلسي . وتقرر أن تتولى بريطانيا مهام قيادة هذه القوة التي يصل حجمها إلى ٦٠ ألف مقاتل ، في حين ستوفر الولايات المتحدة للقطاع الجوي اللازم عند التدخل الفعلي . ومن المنتظر أن تتمتع هذه القوة بقدر عال من المرونة يتيح لها فرصة للتدخل في الوقت المناسب مع القدرة على الاستحاب السريع فور اتتمام المهمة .

هـ - الدور الأمريكي في الدفاع عن أوروبا :

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن عزمها خفض انفاقها العسكري عموما وسحب جزء من قواتها في أوروبا ، إلا أنها تصر في الوقت نفسه على أن تلعب للدور

الرئيسي في الدفاع عن أوروبا ، حيث يعد الوجود العسكري للولايات المتحدة في أوروبا هو أحد الدعائم الأساسية للقوة الأمريكية ، والذي يضمن لها نفوذا دائما هناك ، سواء على المستوى السلمي أو العسكري . وتعتمد الولايات المتحدة في صيرها على الدفاع عن أوروبا على فكرة أن الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي كل لا يمكن تجزئته وأن الدفاع عن الولايات المتحدة - نصير أوروبا - يبدأ من أوروبا ذاتها .

وهناك أسباب كثيرة تدعو الولايات المتحدة للتمسك بالدفاع عن أوروبا بامكانيات أمريكية من بينها :

- ١ - أن المخطط العسكري في الولايات المتحدة يضع دائما في اعتباره إمكانية العمل في ظل احتمال السيناريو الأسوأ وإذا ما تكن أمريكا متواجدة في أوروبا بقرة بأن الأرض الأمريكية ذاتها ستصبح في خطر بالغ .
- ٢ - يدفع المواطن الأمريكي مايزيد على ١١٨٠ دولاراً سنوياً لأغراض الاتفاق العسكري ، بينما يدفع المواطن الأوروبي في الدول الأعضاء في الحلف ٣٩٠ دولار فقط .
- ٣ - يرى الأمريكيون أن الخطر السوفيتي مازال ماثلاً وأن التسرع في التخلي عن الحذر تجاه احتمالات هذا الخطر قد يجر أمريكا إلى صراع أصبحت أمريكا - في حالة تخليها عن الدفاع عن أوروبا - غير مؤهلة له .

ومن المحتمل أن تأخذ السياسة الأمريكية بفكرة أن يصبح العالم الثالث وليس أوروبا هو خط الدفاع الأول عن الولايات المتحدة في المستقبل .

و - مجلس تعاون شمال الأطلسي :

أصدر وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٩١ بيانا في العاصمة الدانمركية كوبنهاجن أيدوا فيه دول شرق ووسط أوروبا ، واقترحوا خطة لتعزيز الرباط بين الحلف وبين هذه الدول وتبادل المعلومات الخاصة بالسياسات الأمنية والعسكرية وتعظيم الدور الذي تقوم به منظومة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وفي هذا الإطار قام الرئيس بوش بالإعلان عن استعداده لتجاوز مرحلة احتواء الشيوعية وتبني سياسة تستهدف ضم الاتحاد السوفيتي للمجتمع الدولي . وتمهد بان تعمل الولايات المتحدة بنشاط من أجل دفع الإصلاح الاقتصادي في أوروبا الشرقية ، وتضمن ذلك رفع الخطر الذي كان مفروضا على بيع التكنولوجيا المتقدمة لدول المعسكر الشرقي سابقا .

وأعلن الرئيس بوش أيضاً أنه يشترك مع دول حلف الأطلسي في رسم معالم الطريق لنقل العالم الغربي إلى مرحلة أبعد من مرحلة الاحتواء والمواجهة والحرب الباردة التي عانى منها العالم كله لمدة أربعين عاماً إلى مرحلة التفاهم والتعاون والتنافس البناء . ونتيجة لذلك سوف يسعى التحالف الغربي إلى قارة أوروبية أقل تسليحاً وأكثر سلماً ، سواء لصالح الولايات المتحدة أو لصالح العالم كله .

وفي اجتماع قمة دول الحلف في السابع والثلاثين من نوفمبر ١٩٩١ ، عرضت دول الحلف لأول مرة إقامة روابط رسمية مع دول شرق أوروبا التي كانت في الماضي أعضاء في حلف وارسو ، وذلك من خلال إقامة مجلس تعاون يضم في عضويته ٢٥ دولة هي كل الدول الأعضاء في حلف الناتو (١٦ دولة) وللدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو سابقاً (٦ دول) بالإضافة إلى جمهوريات البلطيق الثلاث تحت اسم مجلس تعاون شمال الأطلسي .

٤ - دورة أورو جوى وامكانية الحل الوسط :

إن إستعراض المشكلات الرئيسية في العلاقات بين أطراف التحالف الثلاثي وخاصة الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية يبرز نمطاً رئيسياً . فمعظم المشكلات القائمة في المجالين السياسى والاستراتيجى سوف تستمر وستكون قابلة للاستمرار مع الزمن غير أن أطراف هذا التحالف لا يتباينون في الوقت نفسه إعلاناً بالمثل أو تصدعاً كبيراً في هذا التحالف أو انكسارات وانقطاعات حادة في التيار الرئيسى للعلاقات فيما بينها . ويصدق ذلك أيضاً في المجال التجارى والاقتصادى ، حيث تتم واحدة من أكثر المفاوضات صعوبة وتعتراً ، وهي مفاوضات دورة أورو جوى لمنظمة الجلت .

والموضوع الرئيسى لهذه الدورة من المفاوضات هو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية والخدمات . ويتعلق هذان المجالان إلى حد كبير بالسيادة والاستقرار الوطنيين بكثير مما يتعلق بإعادة توزيع المكاسب الاقتصادية على المستوى الكلى . فتحريير التجارة في السلع الزراعية يؤثر على موقف المزارعين من الحكومات بدرجة كبيرة في البلاد التي تتم بتكلفة عالية نسبياً في الإنتاج الزراعى ، وأكثر هذه الدول تعرضاً لعدم الاستقرار السياسى بسبب حاجة المزارعين للدعم الحكومى أو الحماية التجارية هي فرنسا واليابان . أما تحرير التجارة في قطاع الخدمات فإنه يؤثر بشدة على النسيج الثقافى للمجتمع ، وهو ما يغير بدوره من تعريف المجتمع السياسى لهويته القومية .

والى جانب الأسباب الاقتصادية المحضة ، فإن فرنسا

واليابان تقاومان بشدة الضغوط الأمريكية المكثفة لتحرير التجارة في السلع الزراعية ، وفي الخدمات بدرجة أقل بسبب القلق على الاستقرار السياسى فيها . وتشارك فرنسا في القلق حول هذا الشأن عدة دول أوروبية أخرى ولكن بدرجات أقل كثيراً . فإلى جانب الضالة النسبية للمزارعين وانخفاض وزيهم السياسى في عدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها المملكة المتحدة وألمانيا ، فإن هذه الدول تخشى بشدة من نمو الاتجاهات الحمائية في الولايات المتحدة بما يؤدى إلى انكماش الصادرات الصناعية للأسواق الأمريكية . وتعانى اليابان بصورة خاصة من التصاعد الخطير للضغوط الحمائية في الولايات المتحدة . والواقع أنه إلى جانب القانون المتمشد المعروف باسم القانون الشامل للتجارة والتنافسية الصادر عن الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٨ ، فإن الولايات المتحدة تهدد بإجراءات حمائية أشد كثيراً ، قد تؤدى إلى إنهاء نظم التجارة الدولية المفتوح متعدد الأطراف .

ولهذا ، فإن اليابان وعدداً من الدول الأوروبية تقاوم حتى آخر لحظة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إلزامها بفتح أسواقها للسلع الزراعية وصادرات الخدمات الأمريكية ، ولكنها تخشى بشدة في نفس الوقت من أن يؤدى إنهاء مفاوضات دورة أورو جوى إلى دفع الولايات المتحدة إلى الانتقام الثقيل بفرض إجراءات حمائية أشد .

ويختلف مزيج المكاسب والخسائر من إنهاء مفاوضات دورة أورو جوى تبعاً للهيكل السلمى لصادرات كل دولة من الدول الأوروبية . فألمانيا والمملكة المتحدة تميلان إلى تحقيق حل وسط مع الولايات المتحدة بخصوص المشكلات الشالكة في مفاوضات هذه الدورة ، وخاصة تحرير التجارة في السلع الزراعية . أما فرنسا والدول الزراعية الأوروبية الأخرى فهي قد تعاني من خسائر اقتصادية وسياسية كبيرة إذا فرض الأمريكيون مطالبهم بهذا الصدد . وتنفى فرنسا على نحو خاص من نعمة الموقف الأمانى والبريطانى من المطالبات الأمريكية . وبحكم محورية فرنسا في الجماعة الأوروبية ، فإنها قد تمكنت لفترة طويلة من حشد الجماعة وراء موقفها من مفاوضات دورة أورو جوى . غير أن التماثل السريع لقوة ألمانيا والجنوح البريطانى المتزايد لدعم العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة يجعلان الموقف الفرنسى من هذه القضية أقل ثقلاً مما كان عليه منذ أن بدأت مفاوضات دورة أورو جوى عام ١٩٨٦ . ولهذا السبب يبدو أن المفاوضات الحقيقية بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة تدور حول الأساس الكمي للحل الوسط . ويتعلق هذا

الأساس الكمي فوق كل شيء بنمب التفضيخ المطلوبة
للدعم الحكومي للسلع الزراعية ومستويات الحماية التي
تتمتع بها الزراعة الأوروبية في إطار ما يعرف باسم السياسة
الزراعية المشتركة CAP .

وبعد فشل آخر محاولة لمقد حل وسط بين الجماعة
الأوروبية والولايات المتحدة حول تحرير التجارة في السلع
الزراعية في ديسمبر هذا العام قد يبدو أن مفاوضات الجانب
قد وصلت إلى طريق مسدود . غير أن تحديد المدى للزمن
لنهاية هذه المفاوضات مرة أخرى (بعد أن كانت قد مددت
لعام كامل من نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى نهاية ديسمبر
١٩٩١) حتى إبريل المقبل يعني أن الطرفين يمارسان في
الحقيقة تكتيك حافة الهاوية قبل أن يتم بالفعل التوصل إلى
حل وسط . ومع ذلك فحتى لو أمكن التوصل إلى حل وسط ،

فإنه لا يرجى أن يكون نهائياً ومتمتعا بصورة كاملة .

ويعني ذلك أن الأساس الاقتصادي للتحالف الثلاثي سوف
يشهد مفاقاً عاماً للتفاعل بين أطراف التحالف مشابهاً للأساس
الاستراتيجي والمباي . إذ من المرجح أن تبقى الخلافات
حول القضايا التجارية في بعض الجوانب ، وتحل هذه
الخلافات في جوانب أخرى . وبذلك لا يعاني رسمياً عن
تصعد التحالف ولا يتم ترفيقه إلى مستويات جديدة أعلى .
فحتى لو صدر إعلان في العالم المقبل بنجاح جولة
أوروپواي بعد عشر طويل ، فإن هذا النجاح سيقتي جزئياً
ومعلقاً حتى تتجلى موازين القوى الحقيقية عبر حقبة انتقالية
قد تكون طويلة نسبياً بحيث تمتد إلى نهاية هذا القرن وربما
بعده .

رابعا : الأمم المتحدة وتسوية الصراعات الإقليمية :

الأ أن الفعلية التي ظهرت جلية في عمل المنظمة الدولية
أبان أزمة الاحتلال العراقي للكويت ، والتي أثارت بدورها
تفاوتاً عريضاً حول تحررها من كافة قيود الحرب الباردة ،
لم تكن فعالية مطلقة ، أو قابلة للتطبيق الفوري على غيرها
من الصراعات والأزمات الإقليمية وفي مقدمتها الصراع
العربي الاسرائيلي . ومع ذلك فقد بدت المنظمة الدولية في
ظل ظروف دولية أفضل من ذي قبل ، وأصبح الحديث عن
زيادة أعباء المنظمة لتتوكل مع الدور الجديد المنوط بها
حديثاً مزدوجاً . فهو من ناحية يشير إلى أن المنظمة الدولية
بات عليها التكيف مع مجمل الاوضاع الدولية ، والاعتماد
من العوامل الإيجابية التي تبلورت في عضون السنوات
الثقيلة الماضية ، وبما يعنى ذلك من ضرورة القيام بأعباء
والتزامات أكبر من ذي قبل . ومن ناحية أخرى فإن تلك
الأعباء والتزامات الجديدة ليست منقطعة الصلة عن نهاية
الحرب الباردة وصعود الدور الأمريكي عالمياً وبروز قلعة
مختلفة من الأولويات السياسية على الصعيد الدولي . أي أن
الدور الجديد للمنظمة الدولية ليس وليد قوة دفع منتشرة افتياً

لم يمر عام ٩١ إلا تاركاً وراءه أثراً ملحوظة على عمل
المنظمة الدولية . ولاشك أن الذين تابعوا عمل المنظمة لثناء
تفاعل حرب الخليج لاحظوا أن المنظمة الدولية قد حصلت
على قدر من الفعلية التي لم تعدها من قبل في التعامل مع
فضية شائكة ومعقدة مثل أزمة الاحتلال العراقي للكويت .
والمعنى بالفعلية ، تلك القدرة التي جسدها مجلس الأمن
الدولي في استصدار قرارات متتالية ودرجة عالية من
الإجماع بين الدول الخمس صاحبة حق الاعتراض ، إلى
الحد الذي سمح باستخدام وتنفيذ أحكام من ميثاق المنظمة
الدولية لم تطبق من قبل . ولعل في انتهاء الحرب الباردة
السبب المباشر وال رئيسي وراء ذلك القدر من الفعلية ،
والذي تجسد أيضاً في حالة أخرى لحقت بانهاء الاحتلال
العراقي للكويت ، ونعني بها تلك القرارات التي صدرت
تحت مبررات إنسانية عامة لحماية أكراد العراق بعد فشل
ثورتهم على السلطة المركزية في بغداد ، وهي قرارات
التي اتلحت انشاء مناطق حماية تتولاها قوات دولية تعمل
تحت علم الأمم المتحدة .

ورأسيا ، بقدر ماهو وليد التغيرات والتوازنات الجديدة فى فمة النظام الدولى . ولا يعنى هذا أن المنظمة للدولية فى دورها الجديد ستكون مجرد أداة طبيعية فى يد الولايات المتحدة ، ولكن لا يستطيع المرء أن ينكر للتأثيرات الكبيرة التى منتظيها السياسة الأمريكية على عمل ودور المنظمة فى مرحلتها القادمة .

ومع ذلك فإن تحرر المنظمة الدولية من قيود الحرب الباردة يمكن النظر اليه باعتباره قوة دفع ، وباعتباره فرصة تاريخية لتتخلص المنظمة الدولية من معوقات الجمود والفعالية المحدودة التى التصفت بها فى العقود الأربعة الماضية . وواقع الحال أن المنظمة فى ظل التحرر من الحرب الباردة أمكنها بالفعل أن تكون قوة دفع لانتهاء بعض أعقد الأزمات الإقليمية ، مثل الحرب الأهلية فى السفانور ، ولتى أمكن للأمم المتحدة و تحت وساطة أمينها السابق ديكيولار التوصل إلى اتفاق بانهايتها قبل أن يعضى العام بساعات قليلة . كما عهد للمنظمة الدولية بدور هام ورئيسى فى الاتفاق الخاص بإنهاء الأزمة الكمبودية ، ولذى تم التوصل اليه فى شهر أكتوبر ويتضمن الاتفاق دورا متميزا للأمم المتحدة حيث مستشرق على تسريح الجيوش المتحاربة ، وعلى وقف إطلاق النار ومراقبته وإعادة توطين ٣٥٠ ألف لاجئ يعيشون فى البلدان المجاورة . كما ستولى الأمم المتحدة الاشراف على الانتخابات بعد فترة انتقالية قوامها ١٨ شهرا . ولا شك أن مثل هذا الدور الذى أنيط بالمنظمة الدولية ما هو الا انعكاس عام للبيئة الدولية الجديدة ولتى دفعت الدول المختلفة مثل الصين والاتحاد السوفيتى سابقا والولايات المتحدة و فيتنام إلى وقف معاناتهم العسكرية والسياسية للأطراف المتحاربة ، وللنفع قوة إلى انتهاء الحرب فى كمبوديا ، ولتى استمرت زهاء العتدين من الزمن .

كما كان للأمم المتحدة عبر وساطة أمينها العام وتدخلاته دور فى تسهيل الإفراج عن الرهائن الغربيين الذين لحتجزوا فى وقت سابق فى جنوب لبنان .

الا أن هذه النماذج من النجاح قبلتها نماذج أخرى منافرة ، حيث غابت المنظمة الدولية عن لثنين من الأزمات ، وهما أزمتا الحرب الأهلية فى كل من الصومال

ويوغسلافيا . ولعل توصيف الأزمتين كحروب أهلية فى إطار دول معترف لها بميلاتها كان العامل الأكبر وراء تعثر أو غياب جهود المنظمة الدولية لاييقاف الحرب فى هذين البلدين فى غضون العام . وكما هو معروف فإن الأمم المتحدة ليس لها دور مباشر فى عملية التسوية السياسية التى ترعاها عمليا الولايات المتحدة بين العرب واسرائيل ، وذلك على الرغم من أن الأساس الذى تقوم عليه تلك التسوية هو قرارات صدرت عن المنظمة الدولية ذاتها .

إن تحرر المنظمة الدولية من قيود الحرب الباردة وحده لا يكفى لتحقيق مزيد من الفعالية فى المرحلة القادمة ، وتوجد الاشارة إلى أن انتخاب د . بطرس غالى . نائب رئيس الوزراء المصرى سابقا . لم يكن لتوحيد الا فى ظل واقع دولى بعيد نمبيا عن الصراع الحاد بين الدول الرئيسية فى مجلس الأمن ، وكذلك لتأييد مجموعة الدول الأفريقية له باعتباره أحد ابنائها الذين يعرفون جيدا مفهوم القارة ومشكلاتها القاسية ، وباعتباره أحد أبناء العالم الثالث الذى يحتل بقضايا وطموحاته موقعا متقدما فى أولويات أى جهد دولى حقيقى لتأمين الاستقرار العالمى . ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى انتخاب د . بطرس غالى أمينا عاما للمنظمة الدولية كتصوير عن التغيرات الدولية الجارية . ولاشك أن مهمة تعظيم دور الأمم المتحدة فى الوساطة الدولية ، لا ترتبط فقط بمحمل البيئة الدولية . على الرغم من أهمية ذلك - وإنما أيضا باعادة النظر فى التركيبية الادارية للمنظمة الدولية ، وبتميز ميزانيتها ، وكذلك باعادة النظر فى تركيب مجلس الأمن ذاته ، وبما يحقق عمليا مفهوم تعميق المشاركة الدولية الذى يؤمن به الأمن العام الجديد للمنظمة الدولية . ومن الأمور التى طرحت فى هذا الصدد منج اليابان والمانيا صفة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، اضافة إلى دولة من أفريقيا وأخرى من أمريكا اللاتينية ، والهند عن آسيا ، ولمنتظر أن تكون عملية إعادة تجديد الأمم المتحدة سواء على صعيد بعض هياكلها الادارية أو عضوية مجلس الأمن أو إعادة النظر فى بعض بنود الميثاق من القضايا التى ستال حيزا هاما من الحوار الدولى الهائل إلى إعادة بلورة أمم متحدة تتلهم فى دورها وهيكلاها مع للتوازن الدولى الجديد ، ومع الأعباء المتزايدة المنوطة بها .

القسم الثانى :

الشرق الأوسط فى السياسة الدولية

- الأمن فى الخليج من المنظور الأمريكى
- التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى

أولا : الأمن في الخليج من المنظور الأمريكي :

الغزو العراقي للكويت . وحدد بيكر في ذات التاريخ تصور الإدارة الأمريكية ورؤيتها للوضع في الخليج والشرق الأوسط بعد انتهاء حرب تحرير الكويت وضرورة مشاركة كل دول الخليج بما في ذلك العراق وإيران في الترتيبات الأمنية المطلوبة لمرحلة ما بعد الحرب ، وطرح بيكر خمسة تحديثات ، اعتبر ان الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط (بما في ذلك الخليج) سوف تواجهها في فترة ما بعد انتهاء النزاع المسلح مع العراق ، أربعة منها تفحص المنطقة العربية تحديدا والخامسة تخص الولايات المتحدة والغرب وهي :-

- الأمن في الخليج .
- الحد من انتشار الأسلحة المتطورة .
- إعادة بناء مათهم بسبب الغزو وسبب الحرب .
- متابعة السعي إلى إيجاد حل للنزاع العربي - الاسرائيلي .
- الرغبة الأمريكية في خفض الاعتماد على الطاقة المستوردة .

وكانت النظرة الأمريكية تعتبر أن منطقة الخليج في حاجة إلى « ترتيبات أمنية جديدة ومختلفة » عما كان الوضع في السابق وأن المطلوب حل مشاكل تتعلق بثلاثة أسئلة جوهرية وهي :

- ماهي أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية ؟
- ماهو دور الدول المحلية والمنظمات الإقليمية والمجموعة الأوروبية ؟
- ماهي المتطلبات العسكرية بعد انتهاء الحرب لضمان الاستقرار المحلي ؟

في هذا الجزء سيتم التركيز على الرؤية الأمريكية للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج ، سيتم استعراض ملامح المفهوم الأمريكي وعناصره ، وكذلك الخطوات التنفيذية التي اتخذت . ولا يعنى التركيز على الرؤية الأمريكية لزاء هذه القضايا الحيوية اقليميا وعالميا ، تجاهلا لأدوار القوى الكبرى الأخرى ، وإنما هو انعكاس لما أشرنا إليه من قبل بتصادم الدور الأمريكي .

والاهتمام بالجوانب المختلفة للرؤية الأمريكية له ما يبرره أيضا ، لأن دور الولايات المتحدة هو الأكبر ، وهو الأكثر ترجيحاً به من قبل دول المنطقة ، وهو الأكثر قدرة على تمرير الكثير من بنوده وافكاره .

والجزء التالي يتضمن الإشارة إلى عناصر الفهم الأمريكي سواء للأمن الإقليمي ككل ، وهو ماله صلة مباشرة بعملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . أو بجهود الحد من التدخل في المنطقة . أو بالأمن في منطقة الخليج بما لها من خصوصية وتميز .

١ - الفهم الأمريكي للترتيبات الأمنية :

مع تصاعد الحملة الدولية ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة ، تصاعد الحديث عن مراحل ما بعد الحرب والتحديات التي يواجهها العالم وخصوصاً ضمان الأمن والاستقرار والسعي إلى ترتيبات تشمل دول المنطقة كلها بما في ذلك العراق وإيران . وقبل نشوب الحرب البرية لتحرير الكويت ، أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي (في ١٩٩١/٢/٦) على رغبة الولايات المتحدة في تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي والمشاركة في إعادة بناء اقتصاد منطقة الخليج التي واجهت حسب تعبيره « كارثة اقتصادية » بسبب

وبشكل عام كان هناك تقاعص على الخطوط العريضة للمبادئ، التي تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج على وجه التحديد حيث كانت تشمل ضرورة ردع أي عدوان ، أيا يكن مصدره ، والمحافظة على سلامة أراضي كل الدول واحترامها وحل النزاعات بالوسائل السلمية بما في ذلك مشاكل الحدود . في مقابل أن تشرع دول المنطقة في وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ لتفادي النزاعات وردع العدوان . ونذكر بذكر صراحة المطلوب من دول الخليج بقوله : « نتوقع من دول الخليج ومن المنظمات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي أخذ المبادرة في العمل من أجل بناء شبكة جديدة من العلاقات الأمنية وتدعيمها ، ويجب عدم استثناء أي دولة إقليمية من هذه الترتيبات ، إذ في استطاعة عراق ما بعد الحرب المساهمة في لعب دور ، وكذلك في استطاعة إيران أن تلعب دورا كقوة رئيسية في الخليج . » ومن هذه المقولة نستطيع أن نستنتج أن الاهتمام الأمريكي كان منصبا على منطقة الخليج دون سواها حيث تصور بذكر أن الدور القادم من خارج المنطقة لا يتعدى المجموعة الدولية والأمم المتحدة من أجل تشجيع قيام الترتيبات الأمنية ودعائها معنويا وسياسيا . وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية كانت تؤكد على عدم وجود نوايا في الإبقاء على قوات برية في الخليج بعد إفراج العراق من الكويت وتراجع التهديد ، إلا أن الولايات المتحدة أعلنت أنها تتوى الحفاظ على علاقاتها الثنائية مع دول الخليج وتقريبها على كل الصعد . كما أن التطورات حملت - فيما بعد - الولايات المتحدة على إبقاء جزء من قواتها البرية في الكويت وصل في بعض الأحيان إلى خمسة آلاف جندي .

لقد كانت عملية الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، سببا في أن تدرك الولايات المتحدة أن النظام الأمني الذي كان قائما في منطقة الخليج ، لم يكن ناجحا تماما ، على حسب تعبير وزير الدفاع تشيني في ٤/٢٩ ، ومن هنا تركز السعي الأمريكي نحو إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بحيث لا يتكرر ما حدث بشكل أو بآخر وتعرض المصالح الأمريكية في المنطقة للتهديد ، وتوفر البية فعالة بالتقاعص مع دول المنطقة اعتمادا على ما قلعت به الولايات المتحدة من جهود لتحرير الكويت ورد العدوان العراقي .

وفي مبدأ الأمر ، كانت الإدارة الأمريكية تتوقع أن يلعب مجلس التعاون الخليجي دورا ، كما أن هناك احتمال أن يقوم المصريون والسوريون بدور مع قوات أمريكية في المنطقة ، ولكن كانت هناك تطورات وظروف صاغت

الموقف الأمريكي على نحو آخر ، كما أن مصالح أمريكية كثيرة فرضت على المخطط الأمريكي التزامات معينة . ووفقا لحديث جيمس بيكر في ٣/٥ أمام معهد بروكنجز ، تبلورت الرؤية الأمريكية للتطورات الدولية كما يلي :-

— أن الحرب الباردة وضعت أوزارها ، ولم يعد هناك من منافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية .

— أن الولايات المتحدة لم تعد قلقة بشأن احتمالات توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية .

— تعتبر أزمة الخليج أهم تطور يصلح لاستخدامه كأداة لتطوير نظام عالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .

— أن هناك أطرافا أخرى تمثل خطرا شديدا في المدى المتوسط والبعيد على المصالح الاقتصادية الأمريكية وعلى رأسها أوروبا الغربية واليابان وأنه ينبغي السيطرة على نفط الخليج لصون هذه المصالح .

ومن ناحية أخرى كانت الضرورات النابعة من الرغبة في تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة تحتم الاسراع في وضع الترتيبات الأمنية بهدف الحفاظ على المصالح الآتية :

المصلحة الأولى : تحقيق الالتزام الأمريكي نحو صون أمن إسرائيل وإن تكون إسرائيل مشمولة بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية يكتل لها الحماية والبقاء .

المصلحة الثانية : حماية كيانات وسلامة أراضي دول منطقة الشرق الأوسط . وإقامة علاقات وثيقة مع الحكومات (التي تعرف في المفهوم الأمريكي بالحكومات « المعتدلة ») والتي تدعم النظام الأمني المتطور وتعمل ضمن إطاره .

المصلحة الثالثة : حماية حركة التجارة مع المنطقة وذلك من خلال :

— اعتماد إجراءات تحافظ على أسعار « منصفة » لمبيعات النفط .

— بناء مؤسسات تجعل أرباح مبيعات النفط تستخدم في مجالات تضمن تحسين حياة شعوب المنطقة وتحسين البنية التحتية لهذه الدول .

— السعي نحو ادخال الشركات الأمريكية ضمن نسيج الحياة اليومي لدول هذه المنطقة .

— الاحتفاظ بالورق الأمريكي والنفوذ الأمريكي في المجال الاقتصادي على درجة عالية من الفاعلية .

المصلحة الرابعة : السعي نحو اقامة أنظمة حكم ديمقراطية في الشرق الأوسط مع مراعاة الاختلاف النسبي في الأحوال السياسية والاجتماعية والبيئية في المنطقة .

وفي إطار السعي نحو تحقيق هذه المصالح بات واضحا ان الولايات المتحدة تدرك بعمق أن الشرق الأوسط مكان شديد الخطورة ولكن لا يمكن التخلي عنه ، كما أن كل ما يحدث في الشرق الأوسط سيكون شغلا شاعلا للولايات المتحدة ، ولهذا فان ايجاد توازن سليم بين تأمين حاجات الدفاع لحلفاء الولايات المتحدة في الخليج وتحفيز أنشطة الحد من التسلح في الشرق الأوسط تعد من وجهة النظر الأمريكية ، الأساس في أي سعي نحو اقامة الترتيبات الأمنية في المنطقة .

٢ - التحول الأساسي في الرؤى الأمريكية للموقف في الشرق الأوسط :

أتاحت التغيرات التي أفرزها الغزو العراقي للكويت فرصة كبيرة أمام جهات صنع القرار وصياغة الرأي العام في الولايات المتحدة لكي تدخل متغيرات أساسية في الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط وفي خلال عام ١٩٩١ كانت هذه المتغيرات تتلخص كما تراها الإدارة الأمريكية فيما يلي :

— ان النزاع العربي - الاسرائيلي ليس هو العقبة الرئيسية المتبقية أمام تحقيق السلام وتحقيق الحد من التسلح بشكل كامل .

— حل النزاع العربي - الاسرائيلي لا يشكل الحل النهائي والشامل للقضايا الأمنية الاقليمية في الشرق الأوسط .

— النزاعات العربية أكثر من أن يمكن إحصالها وإنها يمكن ان تتحول في أي وقت إلى صراع مسلح .

— ان مسألة العلاقات العربية الايرانية مسألة بالغة الأهمية ولابد من التوصل إلى حلول عملية لها .

— يمثل الحد من التسلح أداة متاحة - في ظل غيبة الاتحاد السوفيتي كمورد رئيسي للأسلحة - يمكن استخدامها لممارسة ضغط كبير على دول معينة في المنطقة لتحقيق الأهداف الأمريكية مرحليا .

في ضوء هذه المتغيرات في الرؤية الأمريكية ، بات محتملاً التمازج من موقع العراق الدولة - وليس نظام صدام حسين . وكذلك إيران في ثنائيا تلك الرؤية الخاصة بأمن منطقة الخليج ، وهو ما حدده الرئيس بوش في حديث له في ٣/١٢ ، بقوله ان العراق قوة اقليمية لها وزن وتاريخها

العريق وليس في مصلحة الخليج ولا في مصلحة الولايات المتحدة خلق فراغ أمني في العراق أو أن يكون هناك عراق غير مستقر ، ولنه يجب أن يسعى العراق أن يكون جزءا هاما في منطقة الخليج وأن يتخلى عن التوابا العدوانية تجاه الكويت ، وتجاه جيرانه .

وبالتنسبة لايران ، وبالرغم من بعض المواقف السلبية السابقة في علاقات البلدين فإن الإدارة الأمريكية ليس لديها شعور بالعداوة تجاهها ، وترى - حسب حديث الرئيس بوش - انه لا ينبغي ان تصتمر دول مجلس التعاون الخليجي - أو سواها من الدول العربية الأخرى - في معاملة إيران كمنو إلى الأبد .

وبذلك يمكن بلورة نظرة الولايات المتحدة - كما بدت خلال العام - إلى كل من العراق وإيران على أساس انها تعتبر أن كلا البلدين بما لهما من حجم وطاقة كامة (اقتصادية في الأساس) وما لهما من موقع تاريخي ، لهما دور أساسي يلعبانه في مجال إعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الخليج ، ولكن شريطة أن يتغير نظام الرئيس صدام حسين .

٣ - أمن الخليج وأولويات السياسة الأمريكية بعد حرب الخليج :

اعتبرت الإدارة الأمريكية ان مسألة تحقيق أمن الخليج أسهل بكثير من تحقيق مسائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل مسألة تحقيق الأمن في لبنان أو حل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي ، وعلى هذا املتت فكرة اقامة ترتيبات أمنية في منطقة الخليج مكانة متقدمة في التصور الأمريكي في وقت مبكر من نشوب الأزمة وأعلنت الإدارة الأمريكية عن بعض المبادئ والأسس التي تحكم حركتها لتحقيق هذه الفكرة وتتلخص هذه المبادئ في الآتي :

— المصالح الأمنية المشروعة لدول الخليج يجب ان تكون أول مهمة تتحقق في مرحلة ما بعد الحرب .

— ان بناء بيئة سياسية أكثر سلاما واستقرارا في منطقة الخليج المضطربة يحتاج إلى لباقة وقوة وصبر بالإضافة إلى قدرة عالية على العمل .

— ان مصالح أمريكا قريبة من مصالح دول مجلس التعاون الخليجي .

— للزمام الولايات المتحدة بحفظ أمن منطقة الخليج من هجمة قوة معادية ليس أمرا جديدا ، لأن هذه المنطقة

داخلة ضمن مناطق النفوذ والمصالح الأمريكية منذ عام ١٩٤٩ .

- منطلق العلاقة بين الخليج والولايات المتحدة هو المنطق الذي يحكم قوى الموق .
- لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها تحمل مسؤولية الحفاظ على أمن منطقة الخليج الحيوية .
- انه من الصعب عزل أمن جزء من الشرق الأوسط عن بقية المنطقة ، حيث أن فقدان الأمن في جزء يؤثر في أمن المنطقة كلها .

ومن خلال تلك المبادئ تباينت أمام الإدارة الأمريكية عدة مجالات يمكن السعي من خلالها لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية منها ما أحرز نجاحا كاملا ، ومنها ما نجح جزليا ، في حين لم يحقق البعض الآخر منها أى نجاح . واشتملت الجهود الأمريكية لارساء قواعد بنية أمنية في الخليج على المشروعات والمقررات الآتية :

أ - المشروع الأمريكي باقتراح منبر للشرق الأوسط

أعلنت الهيئة الحكومية الأمريكية المشرفة على المشاركة الأمريكية في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في منتصف شهر مارس اقتراحا بأن تتم صياغة مؤتمر للتعاون والأمن في الشرق الأوسط على غرار المؤتمر الأوروبي باعتباره الطريق للأمن ، على أن يتضمن في عضويته كلا من إيران وتركيا ، إلى جانب بلدان للمنطقة العربية ، وتحدثت وظيفة المؤتمر المقترح في الحفاظ على الحدود السياسية للقائمة ، وأن يكون أداة عريضة لعمل تحالفات سياسية مرنة في المنطقة ، وأن يعمل على التقليل من وطأة التهيار الذي أصاب ميزان القوى في المنطقة وتقليل الدلالات العرقية والثقافية ، وتحييد الدعاوى الإقليمية ، الأمر الذي يوفر هيكلة للحفاظ على الأمن وتوفير أسس التعاون الاقليمي .

وتضمن الاقتراح كذلك أن مؤتمرا للأمن والتعاون في الشرق الأوسط لن يكون نموذج معاهدة ، ولكنه في واقع الأمر نموذج لاتفاقية سياسية ، إذ أن يستثمر أى قائد دولة في الشرق الأوسط أنه يوقع على وثيقة تلتزمه قتلونا ، ويصبح غير قادر على الحركة إذا تضررت الظروف ، وبالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي ، حدد الاقتراح أن الهدف من مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط لا يمثل في إقامة وطن فلسطيني أو العمل ضد وطن فلسطيني ، ولكن الهدف يمثل في تمكين الدول الموجودة من التوصل إلى اطار للتفاوض حول مشاكل الأمن والاقتصاد وحقوق الانسان .

والملاحظ أن الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر لم تحظ نظرا لأن الأسس التي قامت عليها لم تكن كافية لاقناع الاطراف . وخصوصا الطرف الفلسطيني . فها تصلح لتحقيق اهدافهم . وايضا لأن هذه الدعوة املت الاختلافات الاساسية بين الدول التي شاركت في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي من ناحية ، والدول التي تدعو الهيئة الأمريكية لاشراكها في مؤتمر مماثل من ناحية أخرى .

ب - الجهود الأمريكية للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط :

لعلت فكرة الحد من التسلح والسيطرة على مبيعات الاسلحة في الشرق الأوسط مكانة متقدمة في فكر الادارة الأمريكية الساعية إلى ترسيخ قواعد للترتيبات الامنية ، اعتمادا على الأسس الآتية :

١ - عدم فرض افكار معينة للحد من التسلح على دول العالم الثالث صموا ودول منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، والاستمساخه عن ذلك بتشجيع دول هذه المنطقة على التحدث والتفاوض المتبادل حول المسائل ذات الصلة .

٢ - ان تعتمد مبيعات الاسلحة من الولايات المتحدة على طبيعة النظام الذي يتسلم هذه الاسلحة وعلى طبيعة الاسلحة المباعة ، أى للفرقة بين اسلحة مسببة لعدم الاستقرار وأخرى دفاعية محضة ، وأن هناك دولا عقلانية ، وأخرى عنوانية .

٣ - ان الادارة الأمريكية لن توقع حظرا على الحلفاء الذين يمكن التعويل عليهم ، ومدهم بالاسلحة المتقدمة .

وعلى هذا شرعت الولايات المتحدة في تكثيف جهودها من أجل استقطاب للتأييد العالمي لاتجاه دعوتها للحد من التسلح ومنع صادرات الاسلحة إلى دول الشرق الأوسط ، ويرغ محاولة فرنسا اصدار دعوة مماثلة وإن كانت أكثر شمولا حيث نصت على أن يشمل المنع جميع دول العالم الثالث ، الا ان الولايات المتحدة نجحت في الحصول على تأييد الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن . بما في ذلك الصين . مثلا بدأ في بيان باريس الذي اصدرته الدول الخمس والخاص بتقييد صادرات الاسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط . كما نجحت أيضا في فرض حظر على التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الصواريخ ، ومن المرجح ان تسفر الجهود الأمريكية عن السيطرة على حجم الاسلحة التي تتوفر لأطراف معينة في الشرق الأوسط ، ولكن ليس من

جـ - الجهود الأمريكية لارساء قواعد الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج :

بدأ الخطاب الأمريكي عن ضرورة اقامة نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط في وقت مبكر من أزمة الفزو العراقي للكويت ، ومع تطور أحداث الأزمة اخذت ابعاد الخطاب الأمريكي تتضح تدريجيا اعتمادا على القواعد الآتية :

القاعدة الأولى :

للولايات المتحدة مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره ، ويجب ان تخطط الولايات المتحدة لتكون لها الكلمة العليا في عملية التخطيط الأمني في المنطقة .

القاعدة الثانية :

هناك مصالح أمنية مشروعة لبلدان المنطقة المختلفة ، ويتعين على بلدان المنطقة ان تملك بزماء المبادرة لتحديد ما يلزم لحماية مصالحها . ولما كانت الولايات المتحدة لا تملك خططا جاهزة لكي تفرضها من الخارج فقد سعت لاجراء مشاورات مع شركائها في التحالف .

القاعدة الثالثة :

لم تكن هناك نية لدى الولايات المتحدة في الإبقاء على وجود برى دلم في منطقة شبه الجزيرة العربية بعد انصار الخطر العسكري العراقي مرحليا ، وان كانت النية لتكثيف الوجود البحري الأمريكي قوية على اعتبار أن هذا الوجود هو الأساس للعملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية .

القاعدة الرابعة :

تطوير أشكال من التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة واصدقائها من الدول العربية في الشرق الأوسط . ويتمثل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية وقوات دول مجلس التعاون الخليجي .

القاعدة الخامسة :

الأمم المتحدة لها دور هام تلعبه في الترتيبات الأمنية بعد بلورتها وتتلخص هذه المهام في الآتي :

• مساعدة الكويت والعراق على ترسيم الحدود بينهما مع تأمين ضمانات دولية لحرمة هذه الحدود في المستقبل .

المرجح أن تسهم تلك الجهود في ارساء قواعد للترتيبات الأمنية الإقليمية وذلك للأسباب الآتية :

• ان الولايات المتحدة امتثلت أطرافا معينة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوى احتياج هذه الأطراف لها للحفاظ على أمنها وعلى رأس هذه الأطراف إسرائيل والسعودية ومصر .

• ان المبادرة الأمريكية للحد من الأسلحة في الشرق الأوسط غير متوازنة ، حيث لم تشتمل على مايمكن أن يؤثر على الموقف التسليحي لاسرائيل ، بهدف المحافظة على التفوق الاسرائيلي على الجانب العربي .

• لم تشر المبادرة الأمريكية إلى موقف الامكانيات النووية التي تمتلكها اسرائيل وكذلك الصواريخ الباليستكية ، وامكانيات صناعة الاسلحة التقليدية لدى اسرائيل .

• لم تتحدث المبادرة عن نوايا أمريكا المستقبلية بشأن التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في مجال انتاج الأسلحة المتقدمة وعلى رأسها برنامج انتاج الصواريخ المضادة للصواريخ طراز أرو الذي تطوره اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة في إطار برنامج حرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) .

وإضافة لذلك ، فإن الولايات المتحدة اعتمدت مبدأ غاية في الخطورة وهو تعمد عدم توجيه الدعوة لاسرائيل للتخلي عن قوة الردع النووي التي تمتلكها . ويتلخص هذا المبدأ في ان اسرائيل - في النصور الأمريكي - لا تعتبر عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة . وبدلا من أن تسمى الولايات المتحدة للحد من التسلح من خلال مراعاة ايجاد توازن حقيقي . ونزع السلاح النووي الذي تنفرد اسرائيل بامتلاكه ، فإنها فضلت أن تعمل على فرض سقف معين على برنامج اسرائيل النووي من منطلق أنه لن تكون هناك أية حكومة اسرائيلية تفكر في التخلي عن الأسلحة النووية ، وبذلك انفتحت الجهود الامريكية للحد من التسلح فكرة تحقيق التوازن السلم بين تأمين حاجات الدفاع لحلفاء الولايات المتحدة وتحفيز نشاط الحد من التسلح في المنطقة . وبناء الأمر في النهاية أن هذه الجهود موجهة لحرمان اطراف معينة في منطقة الشرق الأوسط ، نظرا لاعتقاد الولايات المتحدة أن تلك الاطراف لا تملك الحكمة الكافية لاستخدام هذه الأسلحة .

* تمكن هذه الترتيبات الولايات المتحدة من السيطرة على 7٠٪ من احتياطي البترول العالمي الموجود في منطقة الخليج وسيكون ذلك أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التفوق الأمريكي في المعركة المتوقعة مع أوروبا واليابان في المجال الاقتصادي .

٤ - مرتكزات الترتيبات الأمنية بالخليج :

لتحقيق الترتيبات الأمنية بشكل متوازن اعتمدت الولايات المتحدة على عدة مكونات موزعة على عدد من الدول سواء تلك الموجودة على حافة منطقة الخليج وحولها ، أو دول الخليج نفسها . وركزت اطار الترتيبات الأمنية على الدول الآتية :

أ - تركيا :

تمثل تركيا أول نقطة من الارتكاز للترتيبات الأمنية في أقصى الشرق ، وبسبب مميزات الموقع التي تتمتع بها تركيا وعضويتها في حلف الناتو ، فانها كانت عنصراً بالغ الأهمية حيث تعتبر قواعد الجوية بمثابة القواعد الجوية المتقدمة التي تستغل طائرات النقل المعلاقة القادمة من الولايات المتحدة أو أوروبا حاملة المعدات والأفراد إلى مسرح العمليات في الخليج لمواجهة أي تهديد ، كما أن أراضيها تصلح لنشر بقوات الرد السريع (Rapid Reaction Force) الأوروبية التابعة لحلف الناتو . في حين تنتشر في المناطق التركية المتاخمة للحدود العراقية بطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ طراز باتريوت للعمل ضد أي صواريخ بالستية قد تنطلق من أي مواقع قريبة ، ويمكن أن تستخدم مواقع الجيش التركي في شن أي هجمات أرضية ضد العراق في حالة تجدد احتمالات التهديد للدول العربية المجاورة للعراق ، واستقرت مركز القيادة والسيطرة والاتصال والحصول على المعلومات في مناطق حاكمية في الأراضي التركية وهي مستعدة للعمل في حالة تطور الموقف ، كما تم ربطها بباقي مكونات الترتيبات الأمنية في المناطق الأخرى على امتداد مسرح العمليات . وأصبح للقيادة المركزية (CENTCOM) وجود دائم وأساسى في تركيا .

وأفادت تركيا من التطور الناجم عن أزمة الخليج إفادة كبيرة إذ حصلت على صفقات أسلحة رئيسية متقدمة (دبابتان قتال رئيسية ، صواريخ مضادة للصواريخ باتريوت) لم تحصل على مثلهما منذ الخمسينات ، وتحول ميزان القوى في المنطقة سواء بين اليونان أو قبرص لصالح تركيا ، وأكدت حكومة انقر مكانتها كحارس للبوابة

* إنشاء قوة مراقبة من الأمم المتحدة لتعمل في المنطقة منزوعة السلاح في شريط من الأرض يمتد لشرة كيلو مترات داخل الأراضي العراقية وخمسة كيلو مترات داخل الأراضي الكويتية ، بمهمة للقيام بنوريات المراقبة لكشف أي محاولات للتهديد والإبلاغ عنها .

القاعدة السادسة :

تعزيز التعاون العسكري بين دول الخليج وبعضها البعض من جانب وبينها وبين الدول الصديقة والشركاء الأمنيين الخارجيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة من جانب آخر ، على أن تحتفظ بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي .

القاعدة السابعة :

استمرار فرض الحظر على تزويد العراق بالمعدات العسكرية والاسلحة ، مع ضبط وتدمير صواريخ سكود العراقية والقدرات الحربية الكيميائية والجرثومية (البيولوجية) والنووية للعراق .

القاعدة الثامنة :

فرض قيود اقليمية على التملح .

القاعدة التاسعة :

الحفاظ على أمن اسرائيل .

وعلى العكس من الجهود والمقترحات الأمريكية الأخرى لارساء قواعد نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط توصلت جهود اقامة الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج لفترة طويلة وذلك لعدد من الأسباب :

* ان هذه الترتيبات تؤثر تأثيراً مباشراً على المصالح الأمريكية .

* ان تأخير اتمام هذه الترتيبات يعرض فرصة اقامتها إلى الضياع ومن المحتمل الا تسمح الظروف بامتها في المستقبل .

* سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تتدخل في الشرق الأوسط بشكل عام وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص دون الارتكاز على هذه الترتيبات .

* تغطي هذه الترتيبات فرصة للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل سواء في المنطقة للعربية أو في منطقة الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي .

الجنوبية تحلف النانو في الوقت الذي انفتحت فيه المجالات أمام تركيا للاستفادة من مشروعاتها المستقبلية للاستفادة من مياه دجلة والفرات وحل مشكلة الكرد .

ب - إسرائيل :

احتلت إسرائيل المرتبة الثانية في مجال الترتيبات الأمنية من حيث الترتيب الجغرافي ، والمرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وعلى الرغم من أن إسرائيل لها مصلحة في أي انهيار يحدث على الساحة العربية إلا أنها استخدمت كتفلة ارتكاز أساسية للترتيبات الأمنية لصالح الحفاظ على أمن الخليج ، وهو ما يعكس مفارقة تبدو غريبة ، ولكن الحقيقة أن دخول إسرائيل بهذا الشكل كان في واقع الأمر يهدف إلى تحقيق الآتي :

* الحفاظ على القدرة الأمريكية على العمل المباشر في منطقة الخليج بسرعة وذلك من خلال عدد من مخازن الأسلحة والمعدات متركزة في شمال إسرائيل ، دون التعرض لاحتمالات التحول في المواقف السياسية الواردة في حالة وضع هذه المخازن في أي دولة عربية .

* ضمان المحافظة على هذه المخازن من احتمالات الاستيلاء عليها ، وذلك بإبعادها إلى أقصى حد ممكن عن مسرح العمليات بشرط أن تكون قادرة على تنفيذ عمليات الفتح الاستراتيجي عند الحاجة بسهولة .

* ضمان المحافظة على أمن إسرائيل وذلك من خلال السماح لإسرائيل باستخدام محتوياته مخازن الأسلحة والمعدات (مخازن الطوارئ) في حالة تعرض أمنها للخطر .

ج - مصر :

يمكن اعتبار مصر كأحدى نقاط الارتكاز للترتيبات الأمنية حيث تستطيع القوات الجوية الأمريكية استخدام بعض القواعد الجوية والمطارات المصرية المتفق عليها لاتمام عمليات نقل القوات ، كما يمكن أن تقوم مصر بنقل عدد من الألوية المدرعة والميكانيكية للمشاركة في الحفاظ على أمن الخليج .

د - السعودية :

تحتل السعودية مكانة القلب في منظومة الترتيبات الأمنية ، والتي تهدف إلى الحفاظ على أياها بالبروتوكول ومنع شن أي عدوان عليها . وقد رفضت السعودية بعد الانتهاء من حرب تحرير الكويت ، الإبقاء على عدد منكم من

القوات الأمريكية في السعودية ، كما أنها رفضت إنشاء مخازن أسلحة ومعدات (مخازن طوارئ) على الأرض السعودية . واضطرت القوات الأمريكية إلى نقل مليون طن من الأسلحة والمعدات إلى مناطق أخرى سواء في أوروبا ، أو الشرق الأوسط .

ويبدو أن الموقف السعودي الراض لهذين المبدأين كان نابعاً من الخوف السعودي أن يؤدي الوجود الدائم للقوات الأمريكية إلى إثارة الرأي العام السعودي وإثارة بعض الجماعات المناهضة للتدخل الأجنبي الأمر الذي يضعف الموقف الرسمي السعودي إلى حد كبير .

ولتخفف الترتيبات الأمنية في السعودية شكلاً مغايراً حيث تركزت في مجالات التدريب المشترك ونقل الخبرة والمناورات العسكرية المشتركة ، بالإضافة إلى إعادة تسليح الجيش السعودي بأسلحة ومعدات حديثة وزيادة حجمه إلى ٩٠ ألف جندي خلال فترة خمس سنوات بحيث يشمل فرقتين مدرعتين وفرقتين ميكانيكيتين وتحديث امكانيات الدفاع الجوي من خلال بناء نظام الدفاع الجوي درع السلام (Peace Shield) الذي تولته شركة هجز في مقابل حوالي ٨٠٠ مليون دولار .

هـ - دول الخليج الأخرى :

□ الكويت :

مثلت الاتفاقية العسكرية الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة المظهر الرئيسي للترتيبات الأمنية . وخلال عام ١٩٩١ قامت القوات المسلحة الكويتية بعدد من المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع الولايات المتحدة ، وبناء على هذه الاتفاقية يتمركز حجم من القوات العسكرية الأمريكية وقدر بحوالي (لواء +) بالإضافة إلى قوة تدخل سريع أخرى يمكن نقلها جواً بالطائرات بقدر حجمها بكتيبة مظلات . وبالاستناد على هذين العنصرين يمكن اتاحة الفرصة أمام باقي عناصر القوات الأمريكية للتدخل ومواجهة التهديد .

□ البحرين وقطر :

اضطلعت البحرين وقطر بمسؤولية تنفيذية الاتحاج البحري في الترتيبات الأمنية وإيواء مراكز القيادة الرئيسية للقيادة المركزية ، حيث تستخدم الموانئ البحرية والقطرية كقطب ارتكاز بحرية لقطع الأسطول الأمريكي العاملة في الخليج كجزء من الترتيبات الأمنية ، كما تستخدم أيضا

التواعد الجوية والمطارات في الدولتين لصالح القوات الجوية الأمريكية والانجليزية والفرنسية في حين اتخذت القيادة المركزية من البحرين مكانا أقامت فيه مركز قيادتها الأساسي في منطقة الخليج لصالح الترتيبات الأمنية .

٥ . محاولة لتقييم الترتيبات الأمنية في الخليج :

لقد شهد العام حديثا صاخبا عن الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط ، واحتل الحديث عن الأمن في الخليج وترتيباته العسكرية مكانة القلب في أى مشروع للأمن الاقليمي . ومن الملاحظ أن هذا الحديث المكثف من قبل الادارة الأمريكية قد عمد إلى تجاهل الأسباب الحقيقية لمصادر التهديد ونشوء الاضطرابات والصراعات في المنطقة ، وغلب على الرؤية الأمريكية الطابع الفني والتقني ، والسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يسمح للولايات المتحدة الاممك بالغالبية العظمى من خيوط الموقف سواء في مواجهة الأطراف المحليين أنضهم ، أو في مواجهة قوى كبرى أخرى منافسة للولايات المتحدة ذاتها . ويمكن القول بدرجة عالية من الاطمئنان أن جميع الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه ما أطلقت عليه للترتيبات الأمنية استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة وفي المقام الأول ، وأن الأفكار الأساسية من وراء المشروعات التي قدمت ، والخطوات التي اتخذت في منطقة الخليج تبدو غير واضحة اللهم في شق حماية المصالح الأمريكية . ومن هذا المنطق فإن أمن الخليج لم يتحقق بعد ، وأن القدرة على الوقوف في

وجه أى تهديد ستكون رهنا بالارادة الأمريكية في مواجهة هذا التهديد ورغبتها . ومصالحها . في الوقوف أمام هذا التهديد أو عدم الوقوف في وجهه .

وفي هذا المجال سنجد أن هناك تهديدات ايرانية تتزايد خطورتها في ظل تلمس القدرة العسكرية الايرانية ومحاولاتها الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال صناعة المعدات العسكرية الأساسية (مثل محاولة بناء مصنع للذبابات تي - ٧٢ بتكلفة ٩ مليار دولار التي تقوم بها الآلة العسكرية فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي) ، ومحاولة ايران استقطاب بعض العلماء السوفيت في المجال النووي ، ومن المحتمل أن يأتي وقت ترى فيه الولايات المتحدة أن هجوما ايرانيا على دول الخليج يحقق مصالحها ، وعلى هذا فإنها لن تقدم على التدخل بما بدرأ هذا العنوان أو تتدخل بشكل يفيها من المسؤولية اعتمادا على خبراتها وقدراتها في تصوير الواقع على خلاف الحقيقة . ومن الضروري بناء على ذلك أن تكون هناك رؤية أمنية عربية خالصة تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن ، رؤية تعتمد على الامكانيات العربية . وما أكثرها - لاهواء نظام الأمن العربي الجماعي ، سواء من خلال الجامعة العربية أو من خلال التجمعات الاقليمية العربية ، وهناك العديد من المشروعات الجاهزة التي يمكن بواسطتها - بشئ من التعديل الطفيف طبقا لظروف الموقف - انشاء بنية عسكرية تتمثل مسؤوليات الأمن العربي الجماعي ، وتخصيص الامكانيات العسكرية لتحقيق ذلك الأمن . وكل ما يلزم لتحقيق ذلك هو قرار سياسي شجاع يتجاوز كل الخلافات العربية ، تجتمع الدول العربية حوله ونصر على تنفيذه .

ثانياً : التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي :

المنطقة وهكذا تولدت قوة دفع ذات أبعاد شخصية وموضوعية في آن واحد لدى الرئيس بوش ولدى الأقطاب الرئيسية في إدارته وفي مقدمتهم وزير خارجيته جيمس بيكر .

ساعد على ذلك مجمل الحقائق التي أفرزت بعد تحجيم القوة العراقية ، وبروز توجهات خليجية قوامها بأن أمن الخليج هو مسئولية أمريكية مباشرة ، فضلاً عن الضعف العام الذي أصاب موقف المنظمة الفلسطينية وقبائنها ، والذي أصبح المجال أمام مزيد من التنازلات ، فضلاً عن تغير نسبي لمكانه وأهمية إسرائيل في سياق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في ضوء الحقائق الدولية والإقليمية الجديدة . وفي هذا الإطار العام أبدى الرئيس بوش ما يشبه «قناعة» بأن الجغرافيا وحدها لا تستطيع حماية أمن إسرائيل ، وأن الأمريكيين لهم مصلحة في إجراء مصالحة بين العرب من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى . وأن تلك المصالحة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الدور الأمريكي مباشرة . ولم تكن هذه القناعة بعيدة عن الخطوط العريضة التي تحكم عمل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي أبرزها ضمان أمن وبقاء إسرائيل . والجديد هنا هو التحول على مصلحة ، وعلى أسلوب سياسي ، وعلى دور أمريكي يوظف النتائج الإقليمية والدولية الإيجابية . من المنظور الأمريكي - لاستمرار أمن إسرائيل وبقائها .

ولقد بدا الانتماء الأمريكي بأحداث تسوية ميامية للصراع العربي الاسرائيلي مقروناً بتحولات كفيفة في المنطقة للشرق أوسطية برمتها ، وهو ما بلوره الرئيس بوش في خطابه في ٦ مارس أمام الكونغرس حيث حدد أربع نقاط رئيسية تركز عليها الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة المقبلة بعد انتهاء حرب الخليج وهي : وضع

يمثل انعقاد مؤتمر مدريد في الثلاثين من أكتوبر أحد أبرز مراحل تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ، ففي هذا المؤتمر انتهت حقبة بكاملها من عمر القضية الفلسطينية بدأت حقبة أخرى - والنظرة الموضوعية للمؤتمر لا تكتمل دون الأخذ في الاعتبار مجمل البيئة العربية والإقليمية وكذلك الدولية التي توافق مولدها مع أزمة الخليج وبعدها ، والتي تبلورت في قوة دفع ناحية التسوية السياسية ، ساعد عليها خروج العراق من المنظومة الكلية للصراع بين العرب وإسرائيل ، ورغبة أمريكية في تدعيم مصداقيتها السياسية التي اكتسبتها أثر حرب الخليج ، بخطوات عملية أو ملموسة في التسوية السياسية .

ما يهمنا في هذا الجزء من التقرير هو معالجة للدور الأمريكي ، والدور السوفيتي والأوروبي وحدود كل منها وأثره في الوصول بأطراف الصراع إلى مؤتمر مدريد . ثم الغاء الضوء على مؤتمر مدريد وجولة واشنطن للمفاوضات .

١ - الدور الأمريكي : الخصائص والأبعاد

بعد انتهاء حرب الخليج بدا أن هناك اختباراً جديداً يواجه إدارة الرئيس بوش ، وهو الخاص بحل القضية الفلسطينية ، وإقناع الأطراف بالتوصل إلى صيغة سياسية للتفاوض المباشر ، كخطوة في طريق طويل لتسوية القضايا المختلفة ، لم يكن هذا الاختبار بعيداً عن الوعود والالتزامات الثنائية وغير الثنائية التي ارتبطت بها الإدارة الأمريكية والرئيس بوش شخصياً ، ولم يكن بعيداً أيضاً عن محاولة استثمار المناخ الإيجابي الذي أحاط بالور الأمريكي نتيجة إنهاء الغزو العراقي وإعادة الكويت كدولة حرة مستقلة . وكلا الأمرين كانا يشكلان تحدياً للمصداقية الأمريكية أمام الحلفاء العرب من ناحية ، وأمام المصالح الأمريكية ذاتها في

الترتيبات الأمنية في الخليج - العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية - العمل على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة - وأخيراً وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي تركز أساساً على قرارى مجلس الأمن رقى ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وأكد عزم بلاده على تقليص الهوة بين العرب وإسرائيل ، كما أعلن عن قيام وزير خارجية جيمس بيكر بجولات في منطقة الشرق الأوسط للتشديد لعمليات التسوية . كان هذا الخطاب بمثابة الزكية الأساسية فى الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إيجاد التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى .

لم يكن للتغير فى القناعات الأمريكية على النحو المشار إليه موازياً لتغيرات مماثلة فى قناعات بعض أطراف الصراع . ولا سيما إسرائيل التى وجدت فى نتائج حرب الخليج ، ما يبرر لها التمسك الحرفى والمتشدد برؤيتها الكلية للتسوية والسلام فى المنطقة واستبعاد المنظمة والتمسك بشروط اجرائية تنفى أى طبيعة دولية للمفاوضات التى يقبل بها العرب . ومثل ذلك أحد أهم الأسباب وراء ما واجهه جيمس بيكر من خيبة أمل وعثرات فى جولاته المختلفة ، لاستطلاع الموقف فى الشرق الأوسط ومعرفة مدى استعداد إسرائيل والأطراف العربية المعنية بعملية التسوية السياسية .

فمع بداية جولات بيكر فى المنطقة والحديث حول السلام فى الشرق الأوسط أصيب بيكر بخيبة أمل بعد زيارته إسرائيل وتجاهلها قيام الفلسطينيين بأى دور فى عملية السلام عندما حددت الحكومة الإسرائيلية تحاورها فقط مع دول إعلان دمشق (دول الخليج + مصر وسوريا) على حساب العداء لصدام حسين فقط مما يعنى مضاعفة للانقسام العربى ، وعزل القضية الفلسطينية ، فى نفس الوقت أعلنت سوريا رفضها أى مشروع سلمى أو تفاوض لا يأخذ فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى وضرورة تمثيله .

وتزايد التعتن الإسرائيلى عندما أعلنت كتلة الليكود رفضها للضغوط الأمريكية والتلميح بإسقاط الحكومة ، بل جاء تعيين الوزير زيفى كخطوة لتعزيز جناح المتشددى . وفى هذا الإطار جاء تركيز قادة إسرائيل فى مباحثاتهم مع بيكر على القضايا الفرعية غير الجوهرية فى عملية التسوية مثل ترتيبات الأمن فى الخليج ودورها فى هذه الترتيبات ، وكذلك إصرارها على ضرورة إقامة تعاون إقليمي بين دول المنطقة ، دون ربط ذلك بالتقدم فى عملية التسوية أو إنهاء الاحتلال للأراضي العربية المحتلة عند ١٩٦٧ .

مثل هذه العثرات التى واجهت بيكر فى جولته الأولى ، لم تمنعه من القيام بجولته الثانية - أوائل إبريل فى المنطقة - ولتلى تركيزت فيها محادثاته حول عقد مؤتمر إقليمي للسلام يعمل على تحقيق تسوية شاملة فى الشرق الأوسط تستند إلى قرارى مجلس الأمن رقى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبعد وقت قصير كانت جولته الثالثة فى ٨ / ٤ وخلافاً وافقت إسرائيل مبدئياً على عقد مؤتمر إقليمي بشرط أن يكون تحت رعاية أمريكية - سوفينية فقط دون أن يكون للأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية أى دور فى هذا المؤتمر ، وفى هذه الجولة عرض بيكر على الفلسطينيين الذين اتفق بهم فى الأرض المحتلة فكرة المؤتمر الإقليمي بدلاً من المؤتمر الدولى . ووضع من خلال الجولة معارضة الإدارة الأمريكية لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما يتفق من حيث الجوهر مع الموقف الإسرائيلى للرافض لهذه الفكرة تماماً .

وعقب انتهاء جولة بيكر ومخادرته المنطقة التى بمجلس وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى لوكسمبورج وعرض عليهم المبادئ الأساسية التى تنوى الإدارة الأمريكية الارتكاز عليها فى عملية السلام وحل النزاع العربى - الإسرائيلى ، وتعهد بيكر أمام الوزراء الأوربيين باقناع إسرائيل بأهمية إشراك دول المجموعة الأوروبية كطرف فى أعمال المؤتمر المزمع عقده فى الشرق الأوسط ، وهو ما رفضته إسرائيل تحت زعم تعاطف الدول الأوروبية مع الطرف العربى ضد مصلحتها .

وجاءت جولة بيكر الرابعة - ١١ مايو - أقل تعقيداً من سابقتها وعقب فترة توتر نسبية فى العلاقة بين أمريكا وإسرائيل بسبب الخطط التى أعلنتها شارون وزير الإسكان الإسرائيلى لبناء المزيد من المستوطنات فى الضفة الغربية ولتلى وصفها أمريكا بأنها معوقة للسلام فى المنطقة وتزيد من صعوبة إقناع العرب بعملية السلام ، فى الوقت الذى أكد فيه الرئيس بوش عدم قيام إدارة الضيق على إسرائيل أو الأطراف الأخرى وإن بلاده تسعى للقيام بدور مساعد فقط . أثناء هذه الجولة قول بيكر بالتحفظ المورى إزاء فكرة المؤتمر الإقليمي وترتيبات السلام على الطريقة الأمريكية كما طالبت سوريا بدور فعلى للأمم المتحدة وأوربا فى المؤتمر مع تقديم ضمانات أمريكية لسوريا تتعلق التسوية السياسية الشاملة . إزاء هذه المطالبات السورية أُنصح بيكر إلى إمكانية عقد مؤتمر سلام فى المنطقة بدون سوريا كنوع من الضغط ، وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى مؤيداً لفكرة استبعاد سوريا لأنها تمثل من وجهة نظر إسرائيل - الدولة الأقوى التى تجاوبها ، سواء على المستوى المسكرى أو التفاوضى

وعقب انتهاء هذه الجولة أظهرت المصادر الأمريكية الرسمية قدراً من الاحباط بسبب بطء الجهود الرامية لإقناع اسرائيل والعرب بالاجتماع فى مؤتمر يسعى للتوصل لتسوية شاملة ومن ثم عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط .

إلا أن الولايات المتحدة والتي كانت تمارض سياسة اسرائيل فى بناء المزيد من المستوطنات فى الأرض العربية المحتلة ، ساعدت اسرائيل فى عملية نقل يهود القلاشا - منتصف مايو من اثيوبيا اليها ، وأعرب الرئيس بوش عن سعادته لاتمام هذه العملية . الأمر الذى جسد ازدواجية السياسة الأمريكية تجاه قضايها للصراع العربى - الاسرائيلى . وظهرت ازدواجية الادارة الأمريكية فى التعامل مع اسرائيل بشكل واضح عندما كشفت الرئيس بوش فى ٢٩ مايو عن مبادرته الهادفة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وكبح سباق التسلح التقليدى فى المنطقة ونصت المبادرة أيضاً على السماح لدول المنطقة بالحصول على القدرات التقليدية بشكل مشروع للدفاع وردع العدوان . ثم دعا الدول الخمس الرئيسية المنتجة للسلاح إلى مؤتمر من وضعه لجل قواعد تهدف إلى الحد من بيع الأسلحة التقليدية وكذلك أسلحة الدمار الشامل ، دون أن ينكر امتلاك اسرائيل لقدرات عسكرية فائقة تهدد دول المنطقة ، كما تجاهلت المبادرة عمدا أية إشارة إلى قدرات اسرائيل النووية . بل أعلن وزير الدفاع الأمريكى ريتشار تشينى فى تل أبيب أن أمريكا ملتزمة بأمن اسرائيل ومستوى تطوير أنظمة اسرائيلية مضادة للصواريخ من نوع أرو - للسهم - وسزودها بعشر طائرات من نوع اف ١٦ ، وشدد تشينى على الأهمية العظمى التى توليها أمريكا للعلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل ، وكشف عن تنفيذ اتفاق لتخزين عتاد عسكري أمريكى فى اسرائيل ، نالها علمه بامتلاك اسرائيل أسلحة نووية . وقد بدت تلك المواقف غير المتوافقة مع جهود الحد من التسلح أو للتحويل على عملية تصوية سياسية مثيرة لدى الأطراف العربية - إلا أن المصادر الأمريكية أرجعت ذلك إلى محاولة دفع اسرائيل للتجاوب مع المساعى الخاصة بالتصوية ، ولتقوية الفرصة على أية انتقادات حول ضغوط أمريكية مباشرة أو غير مباشرة ضد اسرائيل ، فى الوقت الذى مثل فيه مثل هذه المواقف ضغوطاً مباشرة على سوريا التى تبدي بعض التساؤلات حول عملية التفاوض وضماناتها المستقبلية .

مع الاستجابة السورية لمشروع بوش لعقد مؤتمر السلام عشية لانتقاد قمة الدول العربية السبع فى لندن بطلان الزمان

على سوريا فى افضل المفاوضات قبل أن تبدأ ، وفى ضوء الرد السورى الإيجابى على المقترحات الأمريكية أعلنت قمة الدول الصناعية السبع فى لندن مطالباتها اسرائيل بوقف الاستيطان فى مقابل انتهاء المقاطعة الاقتصادية العربية . وعلى ذلك قام بيكر بجولة خامسة فى المنطقة ابتدأها

بزيارة سوريا مؤكداً أن موافقة سوريا على المقترحات التى ختمتها الادارة الأمريكية لحضور مؤتمر السلام تستند فى مرجعيتها على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٣٨ ومباحلة الأرض بالسلام ووجود مراقب من الأمم المتحدة لحضور مؤتمر السلام وقد أثار هذا التطور اسرائيل التى زعمت أن هناك اتفاقاً أمريكياً سوريا - حول عدم الاعتراف بضم اسرائيل الجولان ، ويتقدم نصير مرضى لسوريا للقرارات ٢٤٢ ، ٢٣٨ .

ويعد أن فشل الزمان الاسرائيلى على الموقف السورى لتقويض عملية للتسوية السياسية ، برزت مشكلة التمثيل الفلسطينى ، وتبلور الموقف الاسرائيلى فى أن يكون التمثيل للفلسطينى فى المؤتمر المزمع عقده من أمالى الضفة الغربية وغزة فقط دون القدس الشرقية . وعدم وجود أى دور ليمثلى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات حتى تستطيع اسرائيل الانفراد بفلسطينى الداخل ، وعدم اقرارها بأن الفلسطينيين شعباً واحداً وإن جزءاً منهم فى الخارج وله الحق فى العودة ولكن الرد السورى الإيجابى حول قبول المفاوضات اعتبر نقطة تحول هامة ساهمت فى استمرار المساهمة الأمريكية حول عملية التسوية ، الأمر الذى تجسد فى اتفاق للرئيسين الأمريكى والسورى فى قمة موسكو - ٣٠ : ٣١ يوليو - على عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط فى غضون شهر أكتوبر تحت رعايتهما المشتركة . وبدان من اعلان موسكو أنه تم استبعاد أى دور حقيقى للجامعة الأوربية فى المؤتمر ، وكذلك استبعاد الأمم المتحدة كلية ، فيما بعد تواجد جوهرياً مع شروط اسرائيل حول حدود المشاركة الدولية فى عملية التسوية .

عقب اعلان موسكو لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط قام وزير الخارجية الأمريكى بجولة ممانسة لدول المنطقة للبحث حول مشكلة التمثيل الفلسطينى ، ودخلت عملية السلام مرحلة السعى الجدى لعقد المؤتمر ، فالتقى بيكر بفلسطينيين من الأراضى المحتلة للتفاوض معهم حول مشكلة التمثيل وكذلك قام بجولة فى دول المغرب العربى . وكثرت من الضغوط غير المباشرة على الميائلر على قيادة منظمة التحرير اعلن بيكر أن الفلسطينيين هم أكبر الخاسرين فى حالة عدم مشاركتهم فى عملية السلام ، والعكس فى حالة المشاركة .

وللإبقاء على قوة الدفع للمضي في عملية السلام لجأت الإدارة الأمريكية إلى أسلوب الضمانات المقدمة لكل طرف على حدة - على أن يبت في المشاكل المنعصية واحدة بعد الأخرى في حينها .

بعد إعلان الدول العربية المعنية (سوريا - الأردن - لبنان) موافقتها على الدخول في إلغاء واجه الفلسطينيين موقفا حرجا خاصة في حالة عدم مشاركتهم ، وزاد الأمر سوءا بعد إعلان إسرائيل الاشتراك في مؤتمر السلام ، ولكن بشرط المشاركة في تحديد هوية المفاروض الفلسطينيين وأن يكون هذا المفاروض ضمن وفد مشترك مع الأردن . كما طلبت ضمانات أمريكية بفرض قدره عشرة بلايين دولار لبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة مع بداية عقد جلسات الكونجرس في شهر سبتمبر ويحت في الأقى بوانر خلاف ميلماس أمريكي - إسرائيلى ، خاصة حين اعترض الرئيس بوش على طلب المبادرات العشرة مؤكدا على ضرورة أن تستجيب إسرائيل للمطلب الدولي بوقف بناء المستوطنات وقبول مبدأ السلام في مقابل الأرض كأساس للتسوية ، ومطرا باتخاذ موقف عملي بوقف ضمانات القروض . وعلى الصعيد العملي طلب الرئيس الأمريكي من الكونجرس إعطاء فرصة - على حد قوله - بأن يرجعه لمدة ١٢٠ يوما بحث طلب إسرائيل الحصول على ضمانات قروض قيمتها عشرة بلايين دولار . وهذا باستخدام الليتو ضد أى قانون يعطى إسرائيل المساعدات لاستيطان المهاجرين الموفيت في الأراضي المحتلة ، في هذه الفترة - أوائل شهر سبتمبر - والتي تلور فيها الخلاف بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية حول موضوع ضمانات القروض ووقف المستوطنات قام بيكر بجولة تقفدية زار خلالها دول المنطقة دون أن يحرز أى تقدم ملموس حول دفع عملية السلام وتحديد الموعد النهائي لمعد المؤتمر . وبعد أن أقر الكونجرس الأمريكي طلب الرئيس بوش بتلجيل لبيت في مسألة ضمانات القروض لإسرائيل في يناير ١٩٩٢ ، أعلن عن تقديم الإدارة الأمريكية فكرة تضمينات لإسرائيل والأطراف العربية ، في محاولة لحل الأطراف على تجاوز خلافاتهم الاجرائية والموضوعية والاتفاق على موعد افتتاح المؤتمر . وكانت تلك الخطوة ذات أهمية قصوى باعتبارها الفاصل بين مصداقية الولايات المتحدة وقهرتها على دفع عملية التسوية السلمية ، أو الخروج من الحلبة خالية الوفاء بما لذلك من تأثيرات سلبية على صورتها كقوة دولية عظمى وقائدة للتطورات الدولية في فكرة التضمينات الأمريكية لإسرائيل . كما كشف عنها الوزير ليفي أمل

أعضاء لجنة الشؤون والدفاع بالكنيست في ١٥ أكتوبر - ان الإدارة الأمريكية تعهدت بعدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير أو أى طرف لا ترغب في التفاوض معه ، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وأن لإسرائيل الحق في تصير قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ كما تريد ، وأن تعترف أمريكا بمخاوف الأمن الإسرائيلي والاممية التي توليها إسرائيل للجولان ، لذلك فهي تضمن أمنها ، كما تعهدت الإدارة الأمريكية في هذه المسكرة بالعمل على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وإلغاء قرار الأمم المتحدة لذى يحظر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

وفي مسكرة للتضمينات الأمريكية لسوريا - التي لم تعلن رسميا - تعهدت الإدارة الأمريكية لسورية بأن أساس مباحثات السلام والمباحثات التالية هو الاستناد إلى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيقهما على كل الجهات ، بما في ذلك هضبة الجولان ، وأن الولايات المتحدة لا تعترف بقبول تصرفات ضم إسرائيل لأراضي الجولان ، واستمرار مناهضتها لنشاط إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

وبالنسبة للبنان أكدت الإدارة الأمريكية تأييدها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ وأن التطبيق الكامل للقرار لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ، وأحقية لبنان في الاستقلال ووحدة أراضيها ضمن حدوده المعترف بها دوليا ، وأن خروج القوات الأجنبية ينظمه اتفاق الطائف . مع إغفال ذكر مغادرة الجيش السوري ، ووقف العمليات الإسرائيلية في الجنوب التي تصاعدت . أما بالنسبة للطرف الأردني - الفلسطيني فلن رسالة للتضمينات الأمريكية أشارت إلى أن للمحادثات تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ومبدأ الأرض مقابل السلام مع إقامة فترة انتقالية يعقها حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويلاحظ أن رسائل للتضمينات الأمريكية - وإن لم يعلن عنها رسميا فيما يتعلق بالأطراف العربية . فلنأه أنت متوافقة جزئيا مع مواقف كل طرف ، فبالنسبة لإسرائيل تبنت الرسالة الأمريكية الموقف الإسرائيلي في عديد من عناصره ، وإبرزها رفض أى دور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم المشاركة الجادة لأطراف دولية أخرى مثل أوروبا والأمم المتحدة ، ورفض قيام دولة فلسطينية ، ورفض تقديم تفسير واضح للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . أما أهم نقاط الاختلاف فتتعلق بالموقف من الجولان إذ لا يلبهم أن الولايات المتحدة تزيد استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان أو خروجها من إطار التفاوض السوري الإسرائيلي ، كذلك

وقد بدت تلك السمة الجيدة أكثر ما تكون في غضون هذا العام . وبالطبع لا يمثل هذا التطور نقلة فجائية ، وإنما هو امتداد لخط عام أخذ في للتطور والبروز طوال الأعوام الثلاثة الماضية .

بعبارة أخرى أدت المصاعب السياسية والاقتصادية التي واجهتها قيادة الرئيس الموفيتي الأسبق جورياتشوف إلى الانشغال العام بمواجهة تلك الأزمات على حساب التحرك الخارجى والذي وظف كمحاولة لصالح معالجة تلك الأزمات . وصار التركيز على تدعيم العلاقات مع الغرب بصفة عامة من زاوية الحصول على المعونات الاقتصادية والفنية وبغض النظر عن المواقف الغربية العامة إزاء الأزمة الموفيتية ، فإن النتيجة المباشرة هي اقتصاد الاتحاد الموفيتي في المجال الخارجى لوزنه ولمكانته الدولية السابقة ، وتقلص دوره إلى أقصى درجة ، وبدا ذلك واضحا فيما يمكن أن يقوم أو يعترض عليه في هذه القضية الإقليمية أو للعالمية أو تلك . ومن هنا جاء التركيز على الأنوار التي يمكن أن تقوم بها السياسة الأمريكية ، والتي استفادت كثيرا من هذا التطور ، وعملت على توظيفه وتسويقه إقليميا وعالميا . وبالرغم من ذلك ، ولاعتبارات خاصة بحالة السيولة الدولية ، حرصت الولايات المتحدة على أن يكون هناك « دور » لموسكو وللرئيس جورياتشوف في بعض القضايا الإقليمية والعالمية ، بل وتوظيف هذا الدور لنفي بعض الانتقادات التي وجهت للسياسة الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج . والتي كان قرأها سعى واشنطن للهيمنة على السياسة الدولية ، وتجاهلها القوى الدولية الأخرى ، كذلك عملت واشنطن على أن يكون هناك قدر من التمسك الأمريكي - الموفيتي فيما يتعلق بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى ، وبعملية تسويته ميساميا ، في الوقت الذى تم فيه استبعاد أدوار القوى الكبرى الأخرى إلى جانب دور الأمم المتحدة . وجاء ذلك في صيغة أن الضعف الموفيتي العام لن يسمح بمعارضة جوهريه لمجمل الأفكار الأمريكية ، بل على العكس قد يسهم في إقناع عدد من الأطراف العربية بها - خاصة سوريا .

الاتحاد الموفيتي من جهته وبالرغم من مصاعبه الداخلية ، كان حريصا على ألا يتعد تماما عن القضايا الإقليمية الحيوية ، وفى هذا التوازن العام مع الولايات المتحدة لم يكن هناك سوى فرصة ممارسة دور الشريك الأصغر ، وليس الشريك المتكافئ ، وفى الوقت الذى بدا فيه أمام الرئيس جورياتشوف أنه يمكن مقايضته تلك الدور - الشريك الأصغر - بما له من إيجابيات مطلقة على السياسة

لا يتفق الموقف الأمريكى مع الرؤية الاسرائيلية فيما يتعلق باستمرار بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

وبالنسبة لرسل التلميذات الأمريكية للتي وجهت للأطراف العربية ، يلاحظ أنها تضمنت ما يفيد تجانسه بعض عناصر الرؤية الأمريكية مع مواقف هذا الطرف العربى أو ذلك ، ويبدو ذلك في الاقرار بأن المفاوضات تستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وإلى القرارات الدولية خاصة قرارى ٢٤٢ ، ٣٨٢ بالنسبة للأطراف السورية والأردنية - الفلسطينية ، والقرار ٤٢٥ بالنسبة للبنان مع عدم ربطه بمدى التقدم في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية أو إنهاء الاحتلال الاسرائيلى ، كما أبرزت رسائل التلميذات استمرار مناهضة الولايات المتحدة للمسلوك الاسرائيلى الخاص بالاستيطان . أما ليرز نقاط الاختلاف ، فهي غياب التفسير الواضح للقرارات الدولية المشار اليها . ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

في ضوء التطورات السابقة جاءت زيارة بيكر الثامنة والأخيرة - مطلع شهر أكتوبر - قبل عقد المؤتمر وفى نفس الوقت كان وزير الخارجية الموفيتي بريس باتكين يزور المنطقة ، وفى نفس المحتلة وجه الوزيران الدعوات للأطراف المعنية لحضور مؤتمر السلام فى مدريد فى الثلاثين من أكتوبر ، الذى عقد بالفعل فى حضور الرئيسين الأمريكى والموفيتي ، ووفد مراقب من كل من مصر ، ومجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون المغربى ، والمجموعة الأوربية . وقبلت الأطراف العربية الحضور على أمل تحريك المياه الراكدة فى المنطقة وتحقيق التسوية المنشودة لها . أما القول الاسرائيلى الذى جاء على مضض فقد استهدف ليس الحصول على مكاسب وإنما لتجنب ماسيجره عدم الحضور من آثار سلبية على سعيد علاقاتها بمعظم دول العالم خاصة الولايات المتحدة راعى المؤتمر الأول ومصدر المعونات الاقتصادية والعسكرية

٢ - الاتحاد الموفيتي والتسوية :

الشريك الأصغر :

تأثرت السياسة الخارجية للاتحاد الموفيتي السابق ، بجملة المصاعب والأزمات الداخلية إذ انزوت تقريبا كل سمات النشاط والتحرك والمبادرة فى المجال الخارجى ، اللهم إلا فى مجال التنازلات العسكرية الموجهة للولايات المتحدة والغرب عموما .

الأمريكية في المنطقة ، ببعض منافع اقتصادية من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية نفعها ، ويدعم ميايلى له ولدياساته في الداخل .

في ظل وضعية الشريك الأصغر ، لم يكن منصورا أو منظرا من السياسة الموفيتية أن تفرض أراءها وأفكارها السابقة حول تصوية الصراع العربي - الإسرائيلي كفكرة المؤتمر الدولي كامل الصلاحية وتجليل إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى حين الاشتراك في المؤتمر الدولي وفق الصيغة الموفيتية أو استخدام ورقة الهجرة اليهودية الموفيتية للتأثير على المواقف الإسرائيلية ، أو التأثير الكامل للمواقف العربية - لا سيما للفلسطينية والصورية حول عملية التفاوض وشروطها وممارها العام .

ومثلما بدا في غضون هذا العام ، فإن السياسة الموفيتية كانت تقرب تدريجيا من الأفكار الأمريكية والأمريالية حول التسوية وشروطها .

لقد بدأ حرص الادارة الأمريكية على مشاركة الاتحاد السوفيتي في جهود التسوية السياسية في ظل الاطار العام المشار اليه في زيارة بيكر لموسكو في منتصف مارس ، قبل جولته في عدد من دول المنطقة المعنية بالصراع . وفي تلك الزيارة أعلن اتفاق البليدين حول ضرورة السلام في الشرق الأوسط ، وبالعامل المشترك على تحقيق هذا السلام ، وبدأ هذا الاعلان تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في قمة هلسنكي - سبتمبر ١٩٩٠ - بين الرئيسين بوش وجورباتشوف ، من أنه بعد الانتهاء من تحرير الكويت سيولى البلدان أهمية وجهدا مشتركا لحل النزاعات الاقليمية الأخرى وفي مقدمتها نزاع الشرق الأوسط - راجع تقرير علم ١٩٩٠ م .

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية والحديث حول تصوية النزاعات في مناطق التوتر في العالم والمحاولات الأمريكية في أن يكون للشريك السوفيتي الجديد دور رمزي في التسوية وبعد أن رأت موسكو أن العالم يموج بتغييرات عظيمة تتدرج بتشكيل نظام جديد أرادت أن يكون لها دور فاعل في التسوية من وجهة نظرها على الأقل . فبدأت موسكو تتحلى من تعادلاتها السابقة تجاه القضية الفلسطينية ، وعقد المؤتمر الدولي بشروطها . فتحول الموقف الرسمي السوفيتي - خاصة في مجال الاعلام - من تأكيد للقضية الفلسطينية بشكل مطلق إلى تأهم الموقف الإسرائيلي واكتساحه وسائل الاعلام الموفيتية ، وتم اطلاق حرية النشاط للمنظمات الصهيونية في انحاء الاتحاد السوفيتي ، بعد ما كانت في السابق تعاني من قيود رسمية شديدة .

ونتيجة لحرص الادارة الأمريكية على مشاركة الاتحاد السوفيتي - لأسباب خاصة - في عملية التسويات قام جيمس بيكر بزيارة لموسكو في منتصف مارس متبقي زيارته لدول منطقة الشرق الأوسط حتى يعد للخطوات القادمة على طريق التسوية ، في هذه الزيارة أعلن عن اتفاق موسكو مع واشنطن حول ضرورة السلام في الشرق الأوسط الذي عانى طويلا من النزاعات الحادة وانشغلت موسكو فترة عقب زيارة بيكر لها بالمشاكل والصراعات داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي وتدهور المستوى الاقتصادي بها .

وفي محاولة من موسكو لاتخاذ خطوة إيجابية تنل على اشتراكها في التمهيد لعملية التسوية ، قام وزير الخارجية بيسمرتنيج - في النصف الأول من مايو - بزيارة لدول المنطقة . ووجه بيسمرتنيج من عمان انتقادا شديدا لإسرائيل حول بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وألمح إلى أن موسكو يمكن أن تحد من هجرة اليهود السوفيت حتى تجبر إسرائيل على وقف تلك المستوطنات ورفض أى شروط يمكن أن تملى على موسكو لعودة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أو مشاركتها في عملية السلام ، وعن طريقة المشاركة الفلسطينية في عملية السلام أوضح بيسمرتنيج أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق منظمة التحرير ، أو عن طريق اجراء انتخابات لاختيار الممثلين في الأراضي المحتلة ، كما أن المؤتمر يقوم أساسا على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام .

ولكن لثاء زيارة وزير الخارجية السوفياتي لاسرائيل - وهي الأولى من نوعها لوزير خارجية سوفيتي منذ قطع العلاقات الدبلوماسية عقب عدوان ١٩٦٧ - تغيرت لهجة بيسمرتنيج الحادة في عمان حيث أنه لم يتناول بشكل جدى موضوعات وقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة أو عقد وتحدد نوعية مؤتمر السلام ، بل لم يتحدث في مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر المزمع عقده ، ولكن تركزت الزيارة حول الشكليات والحديث عن قرب عودة العلاقات بين البليدين بعد فترة تقطاع طويلة ، وصفت بأنها أنت إلى معاناة البليدين كثيرا ، وكذلك تم الحديث عن الموقف الأوربي ودور الأمم المتحدة من الاشتراك في مؤتمر السلام ، وقد أظهر هذا التغير الكلى في مواقف الوزير بيسمرتنيج القدرة المحدودة للاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بتحديد تصوية تتوافق ولو جزئيا مع بعض أفكاره السابقة أو التي أعلن عنها مباشرة قبل توجهه إلى إسرائيل . وربما جاء ذلك في صيغة تنازلات ميايية سوفيتية أمام وعود

اسرائيلية بالقيام بدور لدى الغرب والولايات المتحدة ، لتسهيل الحصول على مونات اقتصادية وافية والمساهمة في حل الأزمات الخليجية التي يواجها الرئيس جورجياثشوف . وفي الاجمال أوضحت الزيارة مدى اقتراب الموقف السوفيتي من الموقف الاسرائيلي حول التسوية السياسية ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

لقد بدت ملامح دور الشريك الأصغر تتضح في أكثر من مناسبة ، فعندما بدأ أن سوريا أن ترد ايجابيا على المقترحات الأمريكية التي تبلورت في الجولة الرابعة ، ساهمت موسكو ويتدخلت مباشرة من الرئيس جورجياثشوف في إعلان موافقة سوريا على المقترحات الأمريكية .

وفي نهاية شهر يوليو عقدت بموسكو قمة جورجياثشوف وبوش ، وذلك في أعقاب مشاركة جورجياثشوف في اجتماع

الدول الصناعية السبع الكبرى بلندن ، وتصدرت مشكلة الشرق الأوسط جدول أعمال القمة ، وفيها تم الاتفاق على عقد مؤتمر السلام بين اسرائيل - والأطراف العربية المعنية بالنزاع في غضون شهر أكتوبر . وفي خلال تلك القمة وضح فعليا أن موسكو تلعب دور الشريك الأصغر مع واشنطن في عملية التسوية .

ويحدث انقلاب موسكو في ١٩ أغسطس ، بدت في الأفاق احتمالات تأجيل مؤتمر السلام خاصة في حالة سيطرة المحافظين على السلطة في موسكو ، إلا أن وضع نهاية سريعة للانقلاب وعودة جورجياثشوف مرة أخرى للمسلطة . أنهت تلك الاحتمالات تماما . ولكنها ضاعفت من شكايه الدور الرمزي للاتحاد السوفيتي في عملية التسوية .

وفي أواخر سبتمبر التقى بيكر ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي الجديد بوريس يانكين في موسكو على هامش منتدى البعثات الامم المتحدة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، وفيه أكد الطرفان على ضرورة عقد المؤتمر في موعده . وعقب ذلك وفي ١٨ أكتوبر أعلن الوزيران بيكر ويانكين من القدس تحديد موعد مؤتمر السلام في الثلاثين من أكتوبر . في نفس الوقت أعلن وزير الخارجية السوفيتي عن عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة مع اسرائيل ، الأمر الذي بدأ وكأنه المقابل السياسي الذي قدمه السوفيت لاسرائيل .

٣ - أوروبا والتسوية : الدور الغائب :

بعد أن كان لأوروبا دور هام ورئيسي في الحشد الدولي المضاد للعراق ، والذي قاتته الولايات المتحدة ، بدأ طبيعيا

أن تطالب أوروبا بدور مماثل ومباشر في عملية التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي مثلما وضع ذلك في اجتماع القمة الاستثنائي في لوكسمبورج ٨ - ٩ إبريل والمعروف أن رؤية أوروبا الجماعية تقوم على عدة أسس منها حل النزاع بالطرق السلمية ، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين كل الدول المعنية ، وتبادل الاعتراف بالحدود التي يتفق عليها ، ومساندة كل دول المنطقة ، واحترام حق شعوب المنطقة . بما فيها الشعب الفلسطيني . في تقرير المصير . وترى أوروبا أن ضرورة مشاركتها الكاملة في عملية التسوية السياسية . غير أن هذه الرغبة الأوروبية اصطدمت بمعارضة أمريكية اسرائيلية صريحة أحيانا ، وضمنا أحيانا أخرى . ولكم عبرت اسرائيل عن أن الرؤية الأوروبية هي رؤية متحيزة للجانب العربي ، وبالتالي فإن مشاركة أوروبا في عملية التسوية السياسية لن تكون في صالح اسرائيل . اما الولايات المتحدة فلا يهمها مشاركة أوروبية فعالة قد تد من قدرتها على تمرير تسوية مناسبة ومتوافقة مع الأهداف الأمريكية وفي حال إصرار أوروبا والأطراف العربية على مساهمة أوروبية ، فإن التفضيل الأمريكي لم يتعد صيغة المساهمة الرمزية وصحب .

جاءت أول إشارة صريحة من أوروبا لعقد مؤتمر السلام اثناء اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في بروكسيل في فبراير ، حيث اتفقا على أن تجري المجموعة اتصالات منفصلة بحد من المسؤولين في مصر واسرائيل والمغرب العربي بشأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقب انتهاء حرب الخليج ووضع حل للقضية الفلسطينية ، ودعم ذلك الموقف السوري الايجابي في أزمة الخليج الذي نتج عنه تحسن في العلاقات الأوروبية السورية بصفة عامة .

وعقب خطاب بوش أمام الكونجرس الأمريكي في ٦ مارس - والذي أعلن فيه عن ضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط ، جاء أول رد فعل أوروبي من فرنسا وطالب دوما وزير خارجيتها ببدء حوار فلسطيني - اسرائيل لتحقيق السلام والاستفادة من المعطيات الدولية الجديدة التي نتجت عقب حرب الخليج ، ثم طالبت أوروبا إعطاء القيادة المحلية في الأرض المحتلة دوراً أكبر في المشاركة في عملية السلام بعد موقف يسر عرفات والمنظمة من أزمة الخليج .

ومن الدلائل الأوروبية على سعيها الجدي للمشاركة في التسوية قيام وزراء خارجية الترويكا الأوروبية - لوكسمبورج ، هولندا ، إيطاليا - في مارس بجولة في منطقة الشرق الأوسط أكنوا خلالها على ضرورة المحافظة

على تماسك الاسرة الدولية في تطبيق للشرعية على مختلف القضايا وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي ، وضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وقال جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج - التي ترأست الجماعة حتى نهاية يونيو أن أول خطوة نحو السلام تتحقق بأن تقدم إسرائيل تمهيدا بالاستعداد للتنازل عن الأراضي المحتلة بموجب قرارات الأمم المتحدة .

وفي الاجتماع الطارئ الذي عقده رؤساء الدول والحكومات للمجموعة الأوروبية في ٨ أبريل بمدينة لوكسمبورج - بناء على طلب من فرنسا ، أكدت هذه القمة أن التلويات التي تتحكم في سياسة المجموعة الخارجية تجاه أزمة الشرق الأوسط هي الشرعية الدولية وللتنصوية السلمية على أساس قراري ٢٤٢ ، ٢٣٨ تطبيقاً لمبدأ الأرض مقابل السلاح . واتضح من خلال هذه القمة أن الجماعة عازمة على أن يكون لهما دور فعال في التنصوية حتى لو أدى الأمر إلى ممارسة ضغط على إسرائيل ورأت الجماعة أنه من المهيمن حضور موسكو وخطاب أوروبا . في هذا الوقت اعربت أمريكا عن دور أوروبا لا يتعدى دور المراقب في حين اشترطت إسرائيل لقبول هذا الدور تقديم معونات اقتصادية لها من أوروبا وزيادة التبادل التجاري بينهما .

ونتيجة للمحاولات الأمريكية - الإسرائيلية في استبعاد الدور الأوروبي الفاعل في التنصوية بدلت دول الجماعة تستنكر إقامة المونيطنات في الأراضي المحتلة وطلبت بالوقف الفوري للنشاط الاستيطاني غير المشروع والمعرق لجهود السلام في الشرق الأوسط .

وجاء الرد السوري الإيجابي عشية عقد قمة الدول الصناعية السبع في لندن على مقترحات للرئيس بوش للتنصوية ومطالبة سوريا بمشاركة أوروبية فاعلة في المؤتمر بعد رفض قيام الأمم المتحدة بدور في هذا المؤتمر تدعيماً للموقف الأوروبي الراسي إلى ذلك ، ولذاي التمس على اجتماع القمة ، حيث جاء في المادة الثالثة من إعلان لندن للتأكيد على ضرورة المضي في معاملي التنصوية السلمية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٣٨ ، ورفض القمة للاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة ، والمطالبة بمقد مؤتمر دولي للسلام في مقابل دعوة العرب لانهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل .

وعندما ظهرت مشكلة التمثيل الفلسطيني أعلنت الجماعة تأييدها لفكرة التمثيل الفلسطينية عن طريق لوفد المشترك مع الأردن ، وفي تطور كبير للسياسة البريطانية حول التنصوية وفي ٤ أغسطس أكد دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا أن موقف بلاده في موضوع التمثيل الفلسطيني ، فضلاً عن الوفد المشترك مع الأردن الذي اقترحه الجماعة

أن يكون الممثلون الفلسطينيون من الأراضي المحتلة ، وهو ما يتوافق مع موقف إسرائيل لكنه في نفس الوقت نفى اعتراف الحكومة البريطانية بضم إسرائيل للقدس الشرقية ، ووصفها بأنها ضمن الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ومن ثم فهي تخضع للتفاوض .

ثمة عوامل عديدة تشابكت معاً وأدت إلى غياب الدور الأوروبي الفاعل عن عملية التنصوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط وأهمها الإصرار الأمريكي والإسرائيلي على إبعاد أوروبا وعدم الإصرار العربي على ضرورة المشاركة الأوروبية الفاعلة في التنصوية ، وكذلك الرغبات المتباينة لدخل دول الجماعة الأوروبية نفسها حول أبعاد الدور الأوروبي في عملية التنصوية فضلاً عن تمارع الأحداث في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا واهتمام دول الجماعة الأوروبية بهذه الأحداث ، نظراً لتأثيرها المباشر على الأمن والمصالح الأوروبية فخرطت أوروبا في عملية إيجاد مخرج للأزمة اليوغوسلافية على حساب إصرارها السابق في المشاركة في عملية التنصوية في منطقة الشرق الأوسط . إلى أن حددت الولايات المتحدة وشريكها الأصغر الاتحاد السوفيتي السابق نهاية أكتوبر كموعِد لمؤتمر السلام مع إعطاء أوروبا دور المراقب في المؤتمر وشرف عقد المؤتمر على أرض إحدى عواصمها وهي مدريد ومن ثم لم تتضح آليه الدور الأوروبي في المؤتمر في ظل الهيمنة الأمريكية الكاملة على دبلوماسية تنصوية الصراع العربي الإسرائيلي .

٤ - العملية التفاوضية - الوقائع والمشكلات والنتائج :

بالرغم من الصعوبات والأزمات التي واجهت السياسة الأمريكية ، فقد عقد بالفعل مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط - في ٣٠ أكتوبر - وجاءت صيغة المؤتمر لتكشف عن أن عملية السلام التي اتفق عليها هي ذات مراحل متعددة ، ولها أكثر من مستوى تفاوضي .

فهناك المؤتمر الدولي الافتتاحي والذي تتلوه مفاوضات ثنائية وتنفرد عن المؤتمر الدولي الافتتاحي من حيث الشكل ، وهناك المؤتمر الاقليمي والذي اعتبر صيغة تفاوضية لا تقتصر على أطراف النزاع وحسب ، بل تمتد لتشمل مساهمات ومشاركات من دول اقليمية وقوى دولية أخرى ، ويفترض البحث في شكل وصيغ للتعاون الاقليمي الشرق الأوسط .

ومن هذه الصيغة ذات المراحل المختلفة ، لم يعرف من خلال المواقف الدولية للمرحلة الطبيعية الملاقة بين كل مرحلة

وأخرى ، وهل هناك تسلسل زمني ومضموني يجمع بين كل منها أم أنها في الواقع مجرد مستويات مختلفة لعملية تفاوضية تصب في اتجاه واحد وتتبع أحياناً أخرى حسب للتفضية محل التفاوض ، ومن القضايا التي لها الغموض - قضية أماكن التفاوض وأساليب التفاوض ذاته ، وشكل التمثيل الفلسطيني في كل مرحلة وفي كل مستوى ، وهي القضايا التي أثرت بالفعل على ما تم تجاوزه من مراحل في غضون ١٩٩١ ، والمتنظر أن تلعب نفس الدور في غضون عام ١٩٩٢ .

أ - مؤتمر مدريد :

في ٣٠ أكتوبر بدأت أولى مراحل عملية السلام في المنطقة - في العاصمة الألبانية مدريد ، وإلى جانب أطراف النزاع البشريين - لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين وإسرائيل حضر كل من الرئيسين الأمريكي والمصري بصفتهم راعي المؤتمر إلى جانب وفد مصري وحضور رمزي بصفة مراقب لكل من أوروبا ومجلس التعاون الخليجي والمغاربي ، وممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة .

واقصر الأمر في المؤتمر على كلمات رؤساء الوفود في اليوم الأول وردود وتعليقات في اليوم الثاني ، الأمر الذي جسد صفة الافتتاحية الاختلافية دون أن يكون له صفة الأطار التفاوضي ، أو الأطار الذي تنتج عنه أطر تفاوضية ملزمة ومن كلمات الوفود بدأ حجم التهمة التي تفصل بينهم سواء في توصيف للنزاع وأسبابه ، أو في الحلول التي يطرحها كل طرف لإنهاء النزاع .

إذ أكد الرئيس الأمريكي بوش في افتتاح مؤتمر السلام بمدريد على عزم بلاده على التوصل إلى تسوية عاجلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط دون أن يعلن عن وجود خطة معينة لتحقيق ذلك ، كما شدد على أن الإدارة الأمريكية لن تفرض حلاً على الأطراف ، مشيراً إلى ضرورة إتفاق هذه الأطراف فيما بينها على آلية المفاوضات ، واعتبر أن التقدم في المفاوضات الإقليمية من شأنه المساعدة في تقدم المفاوضات الثنائية . مما عني أن تحقيق نجاحات في المفاوضات الثنائية ليس شرطاً للدخول في المفاوضات الإقليمية .

وجاء خطاب الرئيس السوفيتي جورباتشوف صورة لتزدي قوة بلاده على المسرح السلمي للعالمي . فقد صدق على كلمة بوش من قبله ، مهيباً بجميع الأطراف العمل على حل نزاعهم ومطالباً باحترام حقوق للشعب الفلسطيني . وبالمثل جاءت كلمة المجموعة الأوروبية على لسان وزير

خارجية هولندا - بصفة بلاده الرئيس الحالي للمجموعة - شعاعية لتعكس التهميش الأوروبي قبل وأثناء المؤتمر في القيام بدور فاعل ، وجاءت كلمته كاتعكاس لموقف الجماعة الأوروبية ، حيث أكد على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام بما فيها إسرائيل ، وأن المفاوضات تقوم على أساس فزارات مجلس الأمن مع مطالبية إسرائيل بوقف الاستيطان في مقابل إنهاء العرب للمقاطعة الاقتصادية .

ثم جاءت كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر لتعكس موقف وهدف كل طرف من المشاركة في عملية التسوية . فكلما رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يتحدث مطلقاً نية الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وأضفت نوعاً من الأحياط على الأطراف المشاركة في المؤتمر ، وتناولت العديد من المزايدات ضد الأطراف العربية - سوريا وفلسطين خاصة - ومع ذلك لم تتجح كلمته الاستفزازية في حمل أي وقد عري بالعمول عن المصن في المؤتمر .

أما كلمة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع فقد حذرت إسرائيل من العواقب الوخيمة التي تنترب عن عدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي العربية . بينما ركزت كلمة الوفد الأردني على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وعكست كلمة الوفد الفلسطيني صورة للمعاناة التي يلاقيها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة مستعرضة هذه المعاناة منذ وجود الكيان الإسرائيلي

في المنطقة . وركزت كلمة الوفد اللبناني على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجنوب وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٥ للتقاضي بهذا الانسحاب وتنفيذ آليته كما جاءت في القرار ٤٢٦ ، مؤكدة تضامنها مع الأطراف العربية الأخرى في ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة .

استمرت جلسات المؤتمر ثلاثة أيام واختتمت برودود لرؤساء الوفود ، وكانت خلال هذه الردود أن تحدث مشكلة تصصف بالمؤتمر عنفاً آثار فاروق الشرع موضوع كوراني شامير المطلوب للمدلة لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت ، وذلك رداً على اتهام شامير لسوريا بانتهاك حقوق الانسان واضطهاد اليهود السوريين . وبعد انتهاء جلسات المؤتمر الافتتاحية قررت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الشريك السوفيتي بدء المفاوضات الثنائية - جلسة إجرائية فقط تمهيداً للتوصل إلى إتفاق على مكان آخر لمتابعتها ، بعدما رفضت إسرائيل استمرارها في العاصمة الاسبانية وأرادت نقلها إلى إحدى عواصم الشرق الأوسط حتى لا تكون المفاوضات الثنائية امتداداً لافتتاح المؤتمر ، وتشدت إسرائيل في ذلك كامتداد للموقف التقليدي

الإدارة الأمريكية بالتعامل على إسرائيل لصالح العرب خاصة عندما تدخلت الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل لمنع اعتقال أعضاء من الوفد الفلسطيني وإتهامه بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقبل أسبوع من الموعد الذي اقترحه واشنطن لمعد المفاوضات ارتفعت حدة التوتر بين الجانب الإسرائيلي الذي سعى إلى تحديد جدول أعمال المفاوضات المعقولة لمصلحته ، والجانب الأمريكي الذي عمد إلى تقديم أفكار ومقترحات وأراء فقط لتسهيل عملية التفاوض . وتصادم الموقف حينما رفضت الحكومة الإسرائيلية علناً الاقتراح الأمريكي بعقد المفاوضات في الرابع من ديسمبر في واشنطن وذلك كخوف من إثبات الاستقلال وإظهار عدم التبعية للإدارة الأمريكية منزعجه بأن هذا الموعد لا يتناسبها وطلبت موعداً آخر وهو التاسع من ديسمبر .

ويمكن إرجاع رد الفعل الإسرائيلي العنيف على واشنطن إلى كون الإدارة الأمريكية أوضحت لأميرال في الرسالة التي تضمنت تحديد موعد المفاوضات ومكانها بأن عليها الانسحاب من مضيق الجولان في مقابل السلام مع سوريا وأن تبدأ في البحث عن طريقة للانسحاب من لبنان . كذلك تضمنت الرسالة ضرورة الدخول في مفاوضات جديدة مع الفلسطينيين تنطوي بالمرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وغزة وقد هدف شامير من هذا الرض محاولة دفع واشنطن إلى ممارسة دور أقل التزاماً بعملية السلام والتحكم في سياق عملية المفاوضات الثنائية من دون أن يكون لها هيكلية وضوابط تظهرها وكأنها مفاوضات دولية .

● وبالرغم من هذا الموقف الإسرائيلي المتصلب فإن الإدارة الأمريكية لم تتخذ موقفاً حازماً إزاء العديد من الممثلين - منها إعلان الكنيست الإسرائيلي موافقته في ١١ نوفمبر - على قرار إعتبر مضيق الجولان السورية غير قابلة للتفاوض وإنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل ودعا الحكومة إلى تأمين تطورها وتشجيع الاستيطان فيها ، كذلك عندما اتفقت القوات الإسرائيلية مبنى المحكمة للشرعية في القدس في ١٨ نوفمبر - واستولت على وثائق عن تاريخ القدس . ثم تصعيدا الحملات العسكرية في الجنوب اللبناني والاستمرار في بناء المستوطنات بل ساعدت الإدارة الأمريكية إسرائيل في تخليصها من التبعات المترتبة على تصرفاتها عندما طلبت من الأطراف العربية عقد لقاء تحضيرى مع إسرائيل لتحديد موعد جديد لبدء المفاوضات ثم رفضها إلى تصوير قاعات المفاوضات فيما الوفود العربية ومقاعد الإسرائيليين خالية ، أضف إلى ذلك بنى الإدارة

الإسرائيلية المتبع منذ بدء الحديث عن عملية التسمية ، والذي يقوم على إيذاء أكبر قدر ممكن من التشدد في الجوانب الإسرائيلية الشكالية على أمل أن يقل تلك من حجم المخاطر والتنازلات المطلوب من إسرائيل تقديمها في المسائل الجوهرية ، وذلك في حال عدم نجاح استراتيجية وضع المقبات في إقبال المفاوضات ، هذا بالإضافة إلى أن نقل المفاوضات إلى الشرق الأوسط يمكن أن يكسب إسرائيل نوعاً من الاعتراف العربي بوجود الدولة اليهودية ، كما يمكنها أيضاً من تفادي الضغوط الأمريكية وبذلك انفض افتتاح المؤتمر في مدريد دون التوصل إلى مكان وزمان عقد المفاوضات الثنائية واعطت الإدارة الأمريكية وشريكها الاتحاد السوفيتي بصفتها الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام مهلة أسبوعين لأطراف النزاع للاتفاق على ميعاد ومكان المفاوضات الثنائية مع احتفاظها بحق تقديم حلول لمكان وطريقة عقد المحادثات الثنائية . كما نصبت الجهود الأمريكية - السوفيتية على محاولة التوفيق بين مطالب الأطراف العربية وخاصة سوريا التي تتضمن عدم البدء بإجراء المفاوضات متعددة الأطراف في الوقت الراهن وربطها بأحداث تقدم في المفاوضات الثنائية ، وبين المطلوب الإسرائيلي بالبدء في المفاوضات متعددة الأطراف ودون ربطها بالمفاوضات الثنائية .

وفي سلسلة من التطورات الداخلية الأمريكية ، والتي بدت ذات صلة بعملية السلام ، ووجود فجوة بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي شامير ، تعرض الرئيس الأمريكي لحملة من الكونجرس ، تهم فيها بالاهتمام الشديد بالمشاورين الخارجيين على حساب الصعوبات الداخلية على المصعين الاقتصادي والاجتماعي ، مما بدا وكأنه دعوة مبطنة لغرض النظر عن عملية السلام في الشرق الأوسط ، كما تكثف ضغط اللوبي اليهودي على إدارة بوش بعدما استقبل في واشنطن مجموعة من الشخصيات الأمريكية من أصل عربي للاطلاع على رأيها في العملية السلمية ، وذلك كبديل عن اللوبي اليهودي يمكن أن يساند في حملته الانتخابية . ومهد لهذا اللقاء جون سنوسو - رئيس أركان البيت الأبيض - الذي اشنت الحملة ضده مما أدى إلى تقديمه الاستقالة ، وموافقة بوش عليها على الرغم من علاقتهما القوية .

ولازداد الموقف توتراً بين الإدارة الأمريكية الإسرائيلية عندما أعلنت واشنطن في ٢٢ نوفمبر عقب لقاء شامير مع بوش خلال زيارته للولايات المتحدة ودون أن يخبره بقرار موعد الجولة التالية من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل في ٤ ديسمبر - بواشنطن وأنه قد أُرسلت الدعوات لأطراف المعنية مما اعتبر أهانة لشامير الذي اتهم

الأمريكية لمشروع إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقاضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، لينسف كل أمل في إتخاذ وإنتظن موقفاً محايداً عملياً وإيجابياً عبّر للتدخل في العملية التفاوضية وحل العقد الإجرائية التي أعترتها في هذه المرحلة .

ب - مفاوضات واشنطن :

بلا حظ في الفترة السابقة لعقد هذه المفاوضات اختفاء الدور السوفيتي المشارك في المؤتمر وعدم إتخاذه لأي موقف إيجابي في خط سير المفاوضات وحل عقدة المكان ،

على الرغم من عودة شيفرناذرة مرة أخرى لوزارة الخارجية والذي يريد تعويض أداء ملفه باتكين الضعيف من قبل في مدريد ، ويعود السبب إلى تعرض الاتحاد السوفيتي لانشقاقات دولماتيكية في الدلغل أدت إلى تفككه تماماً وأرجحت صيغة جديدة للاتحاد سميت رابطة الدول المستقلة التي ضمت : إحدى عشرة من جمهورياته والانشغال بمصير الأسلحة النووية في بعض الجمهوريات مما أدى إلى إنتفاء أي أثر للدور السوفيتي في عملية التسوية في تلك المرحلة .

وإذ نظرنا إلى الدور الأوروبي ، نجده قد استمر في هامبته السبقة وإن كانت أصدرت قمة ما سترخت لرؤساء وحكومات الدول الأوروبية بياناً علق أهمية كبرى على مؤتمر السلام في مدريد الذي دشّن مسار المفاوضات على أساس قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨ مع الدعوة إلى حل عادل وشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي . ورأيت للمجموعة الأوروبية في بيانها أن وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة يمثل مساهمة أساسية لخلق مناخ ملائم لتقدم المفاوضات كما أعلنت عن رغبتها في الاشتراك في المفاوضات متعددة الأطراف .

مع رفض الحكومة الإسرائيلية للموعود الذي حدثته الولايات المتحدة - وهو ٤ ديسمبر - وإقترحها موعد ٩ ديسمبر - كموعود بديل ، وهو ما رفضته الأطراف العربية لأنه يمثل تذكراً اندلاع الانتفاضة ، تم أرجاء الجولة إلى الماشر من ديسمبر .

ولم تحرز هذه الجولة من المفاوضات الثلاثية أي تقدم يذكر ، إذ كان الوفد الإسرائيلي المفاوضات لا يملك صلاحية مناقشة أية مسائل جوهرية ، ومن ثم لأثر المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية ، فجدده عارض بشكل جزئي أي

نزعة استقلالية للوفد الفلسطيني عن الأردن ، ورفض التأكيد على الهوية المميزة لكل منهما ، محبّراً أن الفلسطينيين هم جزء من الأردن ، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية نفسها ، وهو ما تناقض مع رسالة الدعوة والضمانات الأمريكية التي قمت إلى الفلسطينيين ، وأشارت إلى مشاركة فلسطينية في وفد مشترك مع الأردن ، على أن تجرى المفاوضات في شكل منفصل مع الفلسطينيين . ودخل الطرفان الإسرائيلي من جانب ، والأردني والفلسطيني من جانب آخر في سلسلة من الاقتراحات المضادة .

فقتضت إسرائيل بإقتراح مفاده تشكيل فريق عمل للتفاوض على ما أسمي بالقضايا الإسرائيلية - الأردنية يرأسه أردني ويضم مفوضين فلسطينيين - وفريقاً للتفاوض على الترتيبات الانتقالية للحكومة الذاتية في الأراضي المحتلة ويرأسه فلسطيني ويضم اردنيين . وتضمن الاقتراح أيضاً تشكيل فريق عمل أردني - فلسطيني مشترك للبحث في المسائل ذات الاهتمام المشترك بما فيها القضايا الإجرائية . إلا أن الجانبين الأردني والفلسطيني أصرا على تفاوض الوفد الإسرائيلي مع كل وفد على حدة . وبعد فشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوفدين الإسرائيلي والأردني للفلسطيني المشترك ظهر ما سمي بمفاوضات الأروقة بين رؤساء الوفود الثلاثة والتي استحوذت على وقت كبير من العملية التفاوضية ، دون أن تحقق أي تقدم يذكر . والجدير بالملاحظة أن وزير الخارجية الأمريكي بيكر لم يتدخل إبان تقابل الررض المتبادل ، واقتصر الأمر على تقديم اقتراح رفض من قبل الوفد الأردني الفلسطيني ، مفاده أن تعقد الوفود الثلاثة اجتماعاً موسعاً للبحث في مسائل إجرائية تتفصل بعده المفاوضات في مسارين حسب الاتفاق السابق ، دون إلزام للطرف الإسرائيلي بعمل ذلك .

لما المفاوضات السورية الإسرائيلية فلم تتوصل أيضاً إلى نتائج ، إذ أصّر الوفد السوري على طرح مبدأ الأرض في مقابل السلام وأنه ليس المقصود بالأرض الاستعاب من الجولان فقط ، بل ربط ذلك بالاستعاب من كل الأراضي العربية المحتلة ، بينما أصّر الوفد الإسرائيلي على المبدأ الذي سبق أن طرحه شامير في مدريد وهو السلام في مقابل السلام ، مقدماً تقريره الخاص بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ومشيراً إلى أن الأرض قد تكون موضع محادثات لكن إسرائيل ليست مضطرة إلى إعادة كل الأراضي المحتلة أو جزء منها في شكل تلقائي ، وفي اشارته واضحة إلى أن إسرائيل تمتلك القوة ومن ثم فلا أحد يستطيع أن يفرض عليها شروطه . ومن هذا المنطلق لكلا الوفدين لم تحقق

مفاوضاتها تنقما ملحوظاً ، على الرغم من طول الجلسات التي عقدت بين الوفدين .

● وكذلك الحال بالنسبة للمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية فالوفد اللبناني أظهر تمسكا بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل كلية من الجنوب اللبناني بينما طرحت إسرائيل عقد معاهدة سلام مع لبنان في المستقبل وأبدت استعدادها للبحث في القرار ٤٢٥ ، وذلك في إطار معاهدة السلام ، وعلى أساس أن هذا القرار جزء من العملية السلمية برمتها ، مع التركيز على ضرورة انسحاب سوريا من لبنان من هنا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بين الوفدين ، شأنها شأن باقي المفاوضات التي أجراها الوفد الإسرائيلي ووفق هذا الحال انتهت مفاوضات واشنطن في ١٨ ديسمبر ، على أن تستأنف مرة أخرى في ٧ / ١ / ١٩٩٢ ويمكن القول أن جولة واشنطن من المفاوضات اللبنانية فشلت بدورها في إجراء أى تقدم يذكر على مستوى القضايا الجوهرية ، وربما كان عدم تدخل الإدارة الأمريكية في هذه

المحادثات أحد عوامل هذا الفشل ، إضافة إلى الملوك الإسرائيلي الخاص بعدم الخوض في القضايا الجوهرية ، ولتباع استراتيجية استهلاك الزمن . ويمكن القول أن أولويات الإدارة الأمريكية في تلك المرحلة انصبحت على معالجة قضايا خارجية ، اعتدت من وجهة نظرها أكثر أهمية من توتر أو نجاح المفاوضات اللبنانية ، ومن تلك القضايا مصير الاتحاد السوفيتي وترسانته النووية ، وجعلة الأوضاع الأمنية في آسيا .

وبصفة عامة أظهرت تلك الجولة من المفاوضات اللبنانية ، أن توازن القوى القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لا يجبر إسرائيل على التعامل جدياً مع المطالب والرؤى العربية حول التسوية وتحقيق السلام الشامل . وأنه في غياب دور أمريكي قاتم على تفسيرات واضحة لعملية السلام والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة ، فإن التناحر والفشل وربما الجمود هو مصير تلك العملية التفاوضية .

القسم الثالث :

التفاعلات العربية الاقليمية

- ☐ سقوط النظام الماركسي في اثيوبيا وانعكاساته .
- ☐ أمن الخليج في الإطار الاقليمي : رؤى إيران وتركيا .
- ☐ المشكلة الكردية والطموحات التركية .
- ☐ أزمة الرهائن وابعادها الاقليمية .

أولاً - سقوط النظام الماركسي في أثيوبيا وآثاره الإقليمية :

استضافت أكثر من مرة لقاءات بين الحركات الثورية الفاعلة في أثيوبيا وأريتريا . وقام الرئيس الأسبق جيمس كارتر بعقد عدة جولات لإيجاد تفاهم بين الحركات المعارضة وبعضها .

وقد دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر في لندن للمصالحة بين القوى الأثيوبية المعارضة المختلفة وحكومة أثيوبيا برئاسة تسفاي جبري كيدان الذي خلف منجستو وتحدد ٢٧ مايو موعداً لمعد الاجتماع الهادف إلى إصدار دستور ديمقراطي في إطار نظام فيدرالي والاتفاق على إجراء سياسي يتم تنفيذه بتعاون الجميع . ولكن الولايات أعلنت قبل عقد المؤتمر على لسان جبرمان كوهين مساعد وزير للخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا في لندن أنها تؤيد دخول قوات الجبهة الديمقراطية لشعب أثيوبيا العاصمة لحفظ النظام . وسقوط أديس أبابا في أيدي الجبهة يوم ٢٨ مايو ، لم يعد لحكومة تسفاي جبري كيدان أي وزن في المفاوضات التي بدأت في لندن ، وأعلن الوسيط الأمريكي أنها انتهت ، وأن الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب أثيوبيا أكبر الجماعات المعارضة ستتولى السلطة برئاسة ميليز زيناوى . وقرأ كوهين البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الذي لفتت فيه جماعات المعارضة الرئيسية الثلاث على عقد مؤتمر في موعد غايته أول يوليو ١٩٩١ لبحث تشكيل حكومة انتقالية ذات تمثيل واسع . وقال كوهين : إن هذه الحكومة مستعد لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة تحت إشراف دولي خلال فترة تتراوح ما بين ٩ شهور و١٢ شهراً . وأكد الوسيط الأمريكي تأييد بلاده لحق تقرير المصير لإريتريا في دولة مستقلة . بعدما أعلن تسفاي جبري كيدان رئيس الوفد الحكومي الإثيوبي انسحابه من المفاوضات التي جرت في لندن حول تشكيل حكومة انتقالية إحتجاجاً على دعوة الحكومة الأمريكية للجبهة لدخول أديس أبابا للمساعدة على استقرار الأوضاع فيها ومنعاً لانهيار النظام والأمن وانتشار الفوضى .

بسقوط النظام الماركسي الأثيوبي تغيرت الخريطة السياسية في القرن الأفريقي . وسقوط النظام في حد ذاته كان أمراً متوقفاً ومنتظراً منذ فترة غير بعيدة ويمرّ هذا التطور إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، كما يمكن النظر إليه من زاوية التحولات الكبرى التي ألمت بالنظم الماركسية في العالم خلال العامين الماضيين .

لقد غير سقوط نظام منجستو المعادلات السياسية الخاصة بالصراع في جنوب السودان وحوله ، ودخلت قضية أريتريا ومستقبلها إلى طور جديد وأمتدت التأثيرات إلى جيبوتي ، حيث برزت قضية لم تكون ظاهرة من قبل وهي مستقبل العفر وسعيهم نحو بلورة كيان خاص بهم ، وأثار ذلك بدوره قضية الاستقرار السياسي والإصلاح في ظل حكم الرئيس حمن جوليو .

١ - وقائع السقوط ونتائجه :

في ٢٧ مايو سقط النظام الإثيوبي الماركسي الذي كان يزعّمه الرئيس منجستو هيلاماريام بعد قرابة عام من ارتفاع حدة المواجهة بين اللغات المختلفة من حركات التحرير الأثيوبية والحكومة المركزية ، وتوالى هزائم جيش الأخيرة أمام قوات جبهة تحرير شعب إريتريا ، ومن للجبهة الديمقراطية الثورية لشعب أثيوبيا ، ومن جبهة تحرير أرومو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف بالرئيس منجستو إلى الهرب يوم ٢١ مايو حيث لجأ مسامياً إلى زيمبابوي . ولا شك أن سقوط النظام الإثيوبي لم يكن مفاجأة بل كان متوقفاً منذ أن تخلى الاتحاد السوفياتي (السابق) عن كل حلفائه ، خاصة القريين جغرافياً منه في أوروبا الشرقية ، وبعد أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية منفردة ترتيب الخريطة السياسية للجديدة لمنطقة القرن الأفريقي حيث

٢ - الوضع الأثيوبي والصراع في جنوب السودان :

ثمة تدخل قوى بين ما يجرى في أثيوبيا ومستقبل جنوب السودان . وقيل سقوط نظام منجستو ، وفي شهر مارس أقيمت أديس أبابا على استضافة مؤتمر جمع بين الفصائل والأحزاب السودانية المعارضة لنظام الحكم في السودان ، وكان الهدف من المؤتمر وضع برنامج مشترك للحكم في أية فترة انتقالية مقبلة .

وشارت في المؤتمر كل الأحزاب الرئيسية وحركة جون جارانج حيث مثل السيد مبارك الفاضل المهدي حزب الأمة ، ومحمد الحسن عبد الله بس الحزب الاتحادي الديمقراطي ، والدكتور لام نكول - قبل انشقاقه على قيادة جارانج - والدكتور منصور خالد عن حركة جون جارانج ، والتيجاني الطيب ، والدكتور عز الدين علي عامر عن الحزب الشيوعي ، والفريق فتحي أحمد علي والفريق عبد الرحمن سعيد عن القيادة الشريفة ، وللوات المسلحة السودانية وهو الأمر الذي سبب استياء لدى الحكومة السودانية التي استدعت السفير الإثيوبي في الخرطوم وأبلغته احتجاجها على هذا الاجتماع .

مع منتصف العام قام الرئيس النيجيري إبراهيم بابانجدا بمساع من أجل إنهاء النزاع في جنوب السودان بناء على رغبة الرئيس السوداني عمر حسن البشير حيث اجتمع الرئيس بابانجدا مع العقيد جون جارانج أكثر من ثلاث مرات للتعرف على آرائه . وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات تمهيدية على مستوى محدود من الخبراء قبل التطلع إلى اجتماعات سياسية على مستوى عال ، حتى يمكن الوصول إلى نتائج ملموسة وتبني الرئيس النيجيري عدة مقترحات أرسلها إلى الرئيس السوداني في رسالة مع وزير داخلية . ولكن المقترحات لم تلق استجابة لدى السودان الذي تمسك رئيسه بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية التي أعلنها في عهد الاستقلال . ولكن الوضع اختلف بسقوط منجستو الذي رأت فيه الحكومة السودانية سقوطاً لحركة جارانج ذاتها ، ولكن سقوط الأخير لم يكن مرتبطاً بأي حال بسقوط منجستو فقلل الرغبة من غلق المحملة الإنشائية للتابعة لجون جارانج في أديس أبابا وتحجيب مكاتبه التي كانت قائمة في العاصمة الأثيوبية ، فإن قوات جارانج لم تكن تركز كل قواتها وقواعدها على الحدود مع أثيوبيا ، بل إن لها ٢٦ موقفاً محصناً داخل جنوب السودان ولها قوات بمحاذات

وتتكون الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا من أربع جماعات مستقلة ، ويعود تشكيلها إلى عام ١٩٨٨ . وتسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي تأسست عام ١٩٧٠ أساساً للمطالبة بالحكم الذاتي لمقاطعة تيجراي . وبعد النجاح في إسقاط نظام منجستو ، فضل التجريانيون الإبقاء على أثيوبيا موحدة ، مع الموافقة على إجراء استفتاء بشأن استقلال إريتريا . وهو المطالب الذي نادت به جبهة تحرير شعب إريتريا والحليف الرئيسي لجبهة تحرير تيجراي أثناء المواجهة ضد نظام منجستو .

إن وصول الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا إلى السلطة لم يكن خاتمة المطاف بالنسبة للاستقرار داخل الحدود الأثيوبية المعروفة . إذ برزت النزعات الانفصالية بدرجة أكبر بين الجبهات الفرعية التي كانت تشكل للجبهة الموحدة . وبدأ ذلك في مؤتمر لندن الذي عقد في مايو ، والذي دعت إليه الولايات المتحدة للبحث عن مخرج لهذه النزعات الانفصالية . وزاد من حدة المشكلة أن السلطة الجديدة مازالت ضعيفة ، وهناك شكوك متبادلة بين الشعوب والقيادات الأثيوبية ، وثمة قلق من عودة الأمهرا إلى السيطرة على البلاد مرة أخرى . وقد زادت تلك المخاوف حول مستقبل أثيوبيا ووحدتها الاقليمية بعد أن وقع ميليزن زيناوي الممسمك بزمام السلطة في أديس أبابا ، وأسياس أفرقي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في شهر أغسطس وثيقة اتفاق تم بموجبها فصل إريتريا بطريقة شبه رسمية عن أثيوبيا ، وتضمنت الوثيقة الاعتراف بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره خلال عامين ، في حين اعترفت حكومة إريتريا المؤقتة بأهمية ميناء عصب للاقتصاد الأثيوبي ، والسماح بعودة الأسطول الأثيوبي إلى الميناء بعد أن كانت القوات الإريتريّة قد أجبرته سابقاً على الخروج منه .

وهكذا أدت نهاية نظام الرئيس منجستو إلى الاعتراف بحق إريتريا في الانفصال . ويبدو الاتفاق على فترة العامين قبل إجراء الاستفتاء حول الاستقلال ، كان يهدف إلى تحقيق هدفين متلازمين ، أولهما منع النزعات الانفصالية الأخرى من الاستفحال ، وبالتالي تبديد القهرس أمام بقاء الجزء الأكبر من أثيوبيا موحداً . والثاني وهو إتاحة الفرصة أمام السلطة الصاعدة في إريتريا لاكتساب الخبرات المطلوبة في إدارة شؤون الأقاليم .

وبصفة عامة فإن مستقبل إريتريا لم يعد مجرد قضية داخلية أثيوبية .

الحدود السودانية الأثيوبية ، وفي منطقة قبيل بالذات . كما أن لها علاقات طيبة مع زائير وكينيا وأوغندا ، وكلها لها حدود مع جنوب السودان وتتعاطف مع قيادة جون جارنج . ومع ذلك يمكن القول أن سقوط نظام منجمتو قد أفرز العديد من المصاعب أمام حركة جارنج ، ودفعها للبحث عن بدائل للتدريب والتسلح الذي كان يوفره لها نظامه .

وقد دعمت الحكومة السودانية نظام الحكم الأثيوبي الجديد خشية من عودة المعارضة المؤيدة للرئيس المخلوع منمنجو هيل ماريام ، خاصة وأن لقاء عقد في هراري عاصمة زيمبابوي بين الأخير وجون جارنج ، كما سعت الحكومة السودانية من أجل السماح لقواتها باستخدام الأراضي الاثيوبية لحصار المتمردين في الجنوب ، خاصة في مدينة الناصر ، وهو موضوع تناولاته مباحثات البشير مع الجانب الأثيوبي أثناء زيارته لأديس أبابا في الفترة من ٢٢ - ٢٦ أكتوبر الماضي ولم يعلن عما اتفق عليه في هذا الشأن .

وكانت الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا قد أعلنت في أول يونيو ١٩٩١ أنها « إن تسمح بوجود معسكرات تهدد أمن السودان من أراضيها » ، وأن متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أغلقوا مكاتبهم في العاصمة الأثيوبية ، وأن زعيمهم جون جارنج غادرها فيما وصل إليها رئيس الجبهة الديمقراطية ميليز زيناوي . وأعلن ممثل « الجبهة الديمقراطية » في الخرطوم آدم نور حسين أن « الجيش الشعبي لتحرير السودان » أغلق مكاتبه في أديس أبابا وانتقل إلى خارج أثيوبيا وأضاف أن حركته لن تسمح بوجود معسكرات تهدد أمن السودان ، وأن الجيش الشعبي كان لعبة في يد منجمتو . وأفادت تقارير صحفية أن عدة آلاف من مقاتلي « الجيش الشعبي » لجأوا إلى كينيا وأوغندا وأن مئات آخرين منهم قتلوا في اشتباكات مع جبهات أثيوبية معارضة تتهمهم بالدفاع عن حكومة منجمتو .

وقد انعمت الصراعات الأثنية في أثيوبيا والفك السلطاني حول نتائج مؤتمر لندن والتداعيات الانفصالية التالية بعده على الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث قام بمطو قبائل « الثيلوك » والنوير في أول سبتمبر ٩١ بالتمرد على قيادة جون جارنج والعناصر المسيطرة على الجيش من قبائل « اللندا » وطالبت المجموعة الانفصالية بقيادة ريك ميثار ولام أكول بالانفصال التام عن الشمال السوداني بعد مرحلة

انتقالية أسوة بما هو مقترح بالنسبة لإريتريا ، مما أدى بجون جارنج إلى التخلي مرحلياً عن استراتيجية حركته التي كانت ترمي إلى التحالف مع العناصر الشمالية من أجل تحرير كل السودان ، وهو ما دفع بدوره العناصر الشمالية المعارضة لنظام الحكم في السودان إلى الاختلاف حول حل مشكلة الجنوب .

ويرجع البعض هذا المخطط الانقلابي الجنوبي إلى أبريل ١٩٩١ ، أي الوقت الذي تقلصت فيه عملياً سلطات منجمتو تماماً حيث عقد اجتماع في براين حضره إثنان من أبناء قبيلة الثيلوك التي ينتمي إليها ريك ميثار وثلاثة من قبيلة النوير ، التي ينتمي إليها أكول وكان من بين من حضروا بيتر نيوت كوت ، والكتنكور برنابه ممثل الحركة الشعبية في هراري عاصمة زيمبابوي . وقد أصدر المنشقون فيما بعد وثيقة في يونيو ١٩٩١ ناقشت قضية السلام أكدت وجهة نظرهم الداعية إلى فصل الجنوب عن الشمال بدعوى أن « الوحدة يمكن أن تنتظر وليس السلام » ، وقد امتد الانشقاق على جارنج إلى المكاتب التي تمثل الحركة في بلدان أوروبية عديدة ، ولكن جارنج لم يتأثر كثيراً بهذا الانشقاق حيث تميز تحركه للمضاد بهوده الأعصاب . فقد نفى ما تردد عن فقدانه لمواقع استراتيجية من خلال الاجتماع مع ممثل وكالة الفوت كوشير في مقر قيادته في بلدة « كبريا » جنوب السودان ، وأصدر جون لوك ممثله في لندن بياناً قال فيه : « إن « الحركة الشعبية لن تحسم الشقاق بعنف » .

ويأخذ المنشقون على جارنج ، على الحركة الشعبية أنها « اضطرت عبر ثلاث مرات داخل السودان إلى تغيير جلدتها عندما طالبت بإسقاط نمري ونظامه بحسبانه نظاماً عسكرياً ديكتاتورياً ، وعندما تحقق ذلك بانتفاضة الشعب عام ١٩٨٥ رفضت الحركة التغيير وعارضت الفترة الانتقالية بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ومجلسه العسكري باعتباره امتداداً لنظام نمري ثم عبر المرحلة الثالثة من تبين مواقف الحركة عارضت النظام الديمقراطي وقاومته وأضطعت إلى أن أصابه المرض الذي سهل عملية القضاء عليه بواسطة الانقلاب العسكري بقيادة عمر حسن البشير .

ويبدو الخلاف على قضية « الدين والدولة » بين شمال السودان وجنوبه إلى درجة أصبح يخشى معها أن يكون الانفصال هو الخيار الوحيد بعدما اتسع نطاق الدعوة إليه وبات مطلباً يجمع عليه معظم فئات السياسيين والمنشقين الجنوبيين ، بما في ذلك « الحركة الشعبية لتحرير السودان » تحت قيادة جون جارنج . فقد اتخذت الحركة قراراً في

اجتماع عقده في منطقة تورت جنوب السودان في نهاية

الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر ١٩٩١ ، أشارت فيه إلى أن « السودان جرب نظام الحكم المركزي ، والحكم المحلي الذاتي ، والفيدرالية ، لكن البلاد ظلت تتأرجح بين الحرب والسلام منذ الاستقلال ، وفي أي مبادرات سلام مقبلة أو محادثات ينبغي أن يكون موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في شأن نظام الحكم مبنياً على حل مشاكل الحرب في إطار سودان موحد علماني ديمقراطي ، في إطار كونفيدرالي أو من خلال رابطه بين دولتين تتمتع كل منها بسيادتها أو بحق تقرير المصير .

وهذه هي المرة الأولى التي تشير فيها « الحركة الشعبية » إلى خيار الكونفيدرالية أو الانفصال . ويبدو أن ذلك - كما رجحت مصادر جنوبية يمثل محاولة للرضوخ للتيار المنقذ الذي أسس رموزه بياناً بصف إشارة قرنق إلى خيار الانفصال بأنها « مجرد تغيير للون ، وفقر على عربة الثورة » ودعا المنشقون إلى إقامة دولتين مستقلتين ، واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب ، مع منح منطقتي جبل النوبة في غرب السودان وجبال « الأنصنا » في جنوب النيل الأزرق حق تقرير المصير لتحديد رغبتهما في الانضمام إلى أي من الدولتين ، والمعروف أن ممثلين لثبائل هاتين المنطقتين يقاتلون في صفوف الحركة ضد القوات المسلحة السودانية .

وقال البيان « أنه ينبغي أن تكون لكل دولة حكومة مستقلة وديمقراطية منفصل ، على أن يكون هناك تنسيق بينهما في شأن سياسات الدفاع والشئون الخارجية والتعاون الاقتصادي والفتى ، وينخذ قرار بوقف العمليات العسكرية وسحب قوات الجانبين على أن تقام علاقات تمثيل دبلوماسية مباشرة » . واشترطوا « أن تكفل لمواطني الدولتين حرية التنقل والإقامة والتملك » « على أن تعمل الدولتان على تحقيق الوحدة والتكامل السياسي في المستقبل بعد إزفاء الجروح التي سببتها الحروب الطويلة وعقد من اعتماد الثقة بين الشطرين ، واقترح جناح أكول - مشار أن يتم وضع الاتفاقيات اللازمة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية » .

وكان عدد من المثقفين والوزراء السابقين من جنوب السودان قد عقوا مؤتمراً في مدينة أدير بجمهورية أيرلندا في الأسبوع الأول من سبتمبر للبحث في أنجح السبل لحل مشكلات البلاد ومن أبرز هذه الشخصيات : بونا ملوال وزير الإعلان السابق ، والدكتور فرانسيس رفيق وزير

الدولة السابق للشئون الخارجية ، إيان حكم الزنيس المنميري وغوردون مورتلت ، أحد زعماء حركة التمرد السابق (٥٥ - ١٩٧٢) ونمستان وإي الموظف في البنك الدولي . وأصدرت هذه الشخصيات التي قالت « أنها متزعجة جداً من معنة البلاد وشعبها ، بياناً أسمته « إعلان أدير في شأن مستقبل السودان » ، خلصت فيه إلى أن « ثمة ثلاثة خيارات للحل : إما إعادة تفسير الفلسفة القومية والمبادئ الدستورية لتكون خالية من أي تمييز عرقي أو جنسي أو ثقافي أو ديني ، ويتطلب ذلك إطاراً عملياً دستورياً يحدد فيه رسم الحدود بناء على عوامل الهوية » ، وإما في إطار فيدرالية أو كونفيدرالية . أما الخيار الثالث فهو « الانفصال على أن ينظر فيه بتعتل وتوضع شروطه بطريقة إيجابية ويسم بطريقة بناءة لإيجاد أساس جديد للتعايش والتعاون ، لكن إعلان « أدير » تكرر أن « التقسيم بات حتمياً بسبب الحقيقة المتمثلة في أن الاتجاه الإسلامي الحالي (الحاكم) غير قادر على التفاوض في تسوية عادلة ودائمة لمشكلة السودان » . وأضاف « أن الوقت حان لكي يفرض جنوب السودان نفسه شريكاً متساوياً مع الشمال » .

وبناء على ما سبق يتضح أن الدعوة لانفصال الجنوب وفق صيغ مختلفة قد أخذت زخماً كبيراً في النصف الثاني من العام . ويمكن أن يعزى ذلك في جزء منه إلى أن سقوط نظام منجمست قد وفر مناخاً مواتياً لإضعاف قيادة جون جارنج ، ودفع بها إلى تغيير الكثير من استراتيجياتها العسكرية والسياسية . كما أن تغير الظروف الإقليمية المحيطة بفضية جنوب السودان يعد رصيداً مضافاً لنظام الحكم القائم في الخرطوم . والأمر المرجح أن الخلافات صارت أكثر قوة بين المعارضين أنفسهم ، وليس فقط بين المعارضة ونظام الحكم في الخرطوم ، كما أن خيار الانفصال أصبح يتصدر الخيارات المطروحة لحل وتسمية الصراع على جنوب السودان .

٣ - أثيوبيا وتطورات جيبوتي :

انعكست الاتجاهات التي سادت في مؤتمر لندن على تطور القوى المتناخضة في الصومال وجيبوتي . حيث دفع ذلك جبهة تحرير الصومال الغربي إلى التحالف مع جبهة الأبرجادين (N.L.F) منذ يوليو ١٩٩١ من أجل إتاحة الفرصة لمذهب قبائل « العفار » للانضمام إلى « عفار » الصومال المنتشر في المنطقة الشرقية لأثيوبيا ، وقد طور العفار هجوماً في شهر أكتوبر لشن حملة تحريرية من غرب جيبوتي حتى جنوب أثيوبيا الشرقي ، حيث أدى الفراغ الذي تركه سقوط منجمست إلى إحساس العفر الأثيوبي بحرية الحركة ومحاولة الانضمام إلى عفر جيبوتي لتشكيل

وأريتريا . وتمخض المؤتمر عن تأليف لجننتين الأولى لتوحيد أبناء هذه القبائل فى المنطقة ، والثانية للبدء فى ممارسة الحكم الذاتى داخل مناطق العفر ، والدعوة لوحدة العفرين البالغ عددهم عشرة ملايين نسمة .

ولا تخلو أحداث العفر من أبعاد خارجية ، ونعنى هنا تحديداً الدور الفرنسى ، والذى أبدى تحفظه فى البداية حول دعم نظام الرئيس حسن جوليد عسكرياً فى مواجهته لحركة العفر ، وبنى تحفظه على أساس أن المسألة تدخل فى إطار الصراع الداخلى على السلطة ، وأن المخرج هو إجراء إصلاحات سياسية شاملة . ومع تصاعد ضغوط العفر ، وتطور حركتهم إلى حركة ذات طابع أكثر شمولاً وبنية بتغير آخر فى الخريطة السياسية فى المنطقة ، ومع دعم وتحركات عفر إثيوبيا لأقرانهم فى جيبوتى ، تطور الموقف الفرنسى معتبراً أن المسألة تتطلب دوراً فرنسياً عسكرياً ، وهو ما قبلور فى نشر بعض القوات الفرنسية على الحدود بين جيبوتى وإثيوبيا ، ولمنع تحركات عفر إثيوبيا وإمدانهم إلى داخل جيبوتى . ويبدو أن تخوفات فرنسا من تحول الوضع فى جيبوتى لمحاكاة القوضى المائدة فى الصومال بعد سقوط نظام الرئيس سياد برى ، كانت أحد الدوافع التى دعت بها إلى نشر قواتها العسكرية على الحدود ، وحتى لا تفقد موقعاً هاماً فى القرن الأفريقى والذى تزداد أهميته الاستراتيجية بالرغم من كل التحولات التى يشهدها العالم .

معارضة قوية لحكم الرئيس حسن جوليد مما يعنى أيضاً احتمال تأليب قبائل العيس فى الصومال وإثيوبيا وجيبوتى ، وتنظيم صفوفها فى جبهة واحدة للمطالبة بنيل حقوقهم السياسية ، وإقامة حكم ذاتى فى المناطق التى يطمنونها .

وفى خطوة تصعيدية اتضح للفرص منها تحفيز القوات الفرنسية على للتدخل بجانب القوات الجيبوتية ، أعلنت حكومة جيبوتى عن اعتقال المئات من المعارضة العفرية ، والمنتمين إلى ميليشا خاصة أنشأها منجمسو لمقاتلة الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ، وقد أكد فيما بعد اعتراف للخارجية الأثيوبية بتورط عناصر من النظام الأثيوبى القديم فى الممارك بشمال جيبوتى بعد زيارة قام بها جوليد - فى نوفمبر - لأديس أبابا التقى خلالها مع ميليس زيناوى ، واتفقا على تشكيل لجان مشتركة للإشراف على أمن الحدود بين البلدين ، على أن محادثات الطرفين خلت تماماً من الإشارة لموضوع اللاجئين الأثيوبيين فى جيبوتى أو الاتفاق حول وضع حد لحملات العفرين للأراضى الأثيوبية .

وفى أواخر نوفمبر خطا العفرين خطوة متقدمة وأعلنوا تصميمهم على نيل حقوقهم السياسية كاملة ، فعدوا مؤتمرهم الذى سيمى بغير القرن الأفريقى ، فى منطقة قريبة من ميناء عصب الأريتري . وذلك من أجل تجميع كل الأراضى التى تطلتها قبائل العفر فى جيبوتى وإثيوبيا

ثانياً : أمن الخليج فى الإطار الاقليمى .. رأى إيران وتركيا :

١ - الرؤية الإيرانية :

اخترت إيران لنفسها خلال حرب الخليج موقف الحياد ،
ففى يناير ١٩٩١ وقبل بدء العمليات العسكرية شرح الرئيس
الإيراني على أكبر هاشمي رفسنجاني موقف بلاده من أزمة
الخليج بقوله « أننا لن نمسك دمانا لكى نحقق الولايات
المتحدة النصر ، كما أننا لن نمسك دمانا لكى يبقى
المراقبون فى الكويت وفى هذه الحالة سيصبح الخليج
الفارسي غدا الخليج العربى أليس ذلك هو الانتحار بعينه .
كما شرع الرئيس الإيراني - خلال العمليات العسكرية -
فى اتخاذ مبادرات دبلوماسية بهدف إنهاء الحرب خشية تأثير
إزدياد حدة عمليات « عاصفة الحصر » على بلاده .

وفى الواقع أن هذا الموقف المحايد الذى اخذته إيران
من الأزمة قد عاد عليها بالنفع على أكثر من صعيد ، فمع
وجود كل من تركيا ، وسوريا ، والسعودية ، ومصر فى
التحالف المواجه للعراق كانت إيران هى الطرف الأقليمى
القوى الوحيد الذى لديه إمكانية إضعاف التحالف الدولى الذى
قادته الولايات المتحدة ضد العراق . ومن هنا فإن التزام
إيران بقرارات مجلس الأمن الأثنى عشر المتعلقة بالأزمة ،
وحادها المعلن بين المعسكرين كان ذا قيمة كبيرة بالنسبة
للولايات المتحدة وحلفائها . وفى هذا الإطار يمكن فهم دوافع
إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء كافة العقوبات
المفروضة على إيران . ومن جهة أخرى فإن دور الحياد
الذى لعبته إيران بمهارة سمح لها بأن تكون أحد مراكز
الاتصالات المكثفة التى جرت قبيل وأثناء الأزمة . مما ألهى
عملها عزلة فى المنطقة .

وغنى عن الذكر أن إيران ربحت من أزمة الخليج بطريق
مباشر عندما أعلن العراق ميلادته الشهيرة فى

١٥ / ٨ / ١٩٩٠ - رغبة منه فى كسب إيران إلى جانبه -
والتي تضمنت تخليه عن المطالبة بالمبادرة على ممر شط
العرب المائى ، وهى إحدى القضايا التى كانت قد حالت دون
تحقيق التنمية بين العراق وإيران بعد أكثر من سنتين من
وقف إطلاق النار .

وقد جاءت نتائج حرب الخليج وما صاحبها من تحطيم
الآلة العسكرية العراقية لتزيد من احتمالات نمو النفوذ
الإيراني فى منطقة الخليج المكشوفة أمنياً . وكذلك إعادة
لبنودل التوازن فى المنطقة لصالح إيران على الأقل جزئياً .
ومن خلال موقفها المحايد أعطت إيران لنفسها الحق فى
الهجوم الدفاعى بحرية على أطراف التحالف وحاولت فى
الوقت نفسه إعادة نمج علاقات من نوع جديد مع العراق
« الضعيف » . واعتماداً على البنية التحتية للنفوذ التى إقامتها
إيران فى بعض مواقع العالم العربى خلال سنوات حربها مع
العراق ، وبالإستفادة من المكاسب التى حققتها لها حرب
الخليج الثانية ، والتغيرات العاصفة التى لحقت بالاتحاد
السوفيتى ، فإن الدبلوماسية الإيرانية تطلعت فى عام ١٩٩١
من أجل ممارسة دور أقليمى أكبر . وكان من المفارقات
التي برزت على مدار العام الماضى ، خاصة للنصف الثانى
منه . أن إيران تمكنت من عقد تحالف قوى مع الدول التى
أيدت العراق خلال حرب الخليج مثل السودان ، واليمن ،
والأردن . إضافة إلى الجزائر حتى تفجر أزمة السياسة
قرب نهاية العام . ومع أن إيران تحركت بسرعة لعقد هذا
التحالف مستغلة عزلة هذه الدول عربياً ، فإنها استمرت
تعتمد على علاقاتها الوثيقة مع سوريا ، كما ساهمت السياسة
للجديدة للدول الخليجية العربية المتد فى رفع درجة التنسيق
السياسى الخليجى الإقليمى ، واعتراهم بأن لإيران دوراً فى
أمن الخليج .

إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها .

• يجب أن تكون منطقة الخليج خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية وكذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأن يكون وجود القوى الأجنبية في المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة .

• أن مسئولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على كاهل الدول الثماني في الخليج وهي : إيران ، والسعودية ، والعراق ، والإمارات العربية ، وسلطنة عمان ، والبحرين ، وقطر .

• بغير تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة لا يمكن إقامة أمن .

وفي حديث لاحق لمحمد علي بشارتي النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني مع صحيفة « طهران تايمز » القربية من الحكومة استبعد أن يكون هناك دور عسكري لمصر أو سوريا في الترتيبات الأمنية في الخليج . - سوريا - على حد قوله - منشطة تماما في لبنان وهو موضوع مهم لها في حين أن مصر نظرا لمسئلتها الاقتصادية المتفاقمة ليست مؤهلة لرعاية الأمن في الخليج . وشدد علي أن أمن الخليج من مسئولية الدول المظلة عليه ، وهناك ثلاث دول ذات أهمية هي : إيران ، والسعودية ، والعراق .

وقد عكست هذه التصريحات اندفاعا إيرانيا على دور أمني وسياسي رئيسي في المنطقة . وكشفت معارضة إيران لأي دور عربي غير خليجي في المنطقة من أجل أن يبقى الدور الرئيسي لها خاصة بعد انحسار الدور العراقي .

ب - موقف إيران من إعلان دمشق :

وقفت إيران موقفاً نقدياً حاداً من إعلان دمشق ، وبمجرد صدوره انتقدت صحيفة « طهران تايمز » القربية من الحكومة الإيرانية اجتماع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي بدمشق في شهر مارس . وأكدت أن الإعلان « لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد » . « ولأن وجود القوات السورية والمصرية في المملكة السعودية كان عملاً رمزياً » . وقالت « أن أية خطة أمنية لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد ما لم توضح صراحة أن أي ترتيب لا يتضمن إيران بصفتها أقوى دولة في المنطقة مآله الفشل » . وتساءلت « كيف يمكن لسوريا التي عجزت عن استعادة هضبة الجولان من حوالي ٣ ملايين محتل

وفي أعقاب أزمة الخليج أعادت إيران العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي مما ساهم في فك العزلة عن إيران . وفتح أمامها آفاقاً للتحرك الدولي حيث قام الرئيس الإيراني بأول زيارة له منذ تسلمه الرئاسة إلى دول المنطقة فزار كلا من سوريا وتركيا ، كما قامت وفود إيرانية على مستوى عال بزيارة دول الخليج العربي ولوحظ أن اللغة الإيرانية المعروفة تبدلت وبدأت تلتقي مع دول الخليج في الحديث عن الاستقرار وبدأ أنها تحاول الدخول إلى المنطقة كنصر سلام .

أ - الخطوط العامة للتصور الإيراني :

عقب انتهاء أزمة الخليج حدد الرئيس الإيراني وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية في الخليج وفقاً للركائز التالية :

• أن ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة ينبغي أن تستند إلى العلاقات التاريخية ، والدينية ، والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .

• رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال .

• ضرورة التعاون الشامل بين جميع دول المنطقة .

ومع التطورات المتسارعة التي لحقت بأوضاع المنطقة الخليجية ، أخذ المسؤولون الإيرانيون يؤكدون على البعد الذاتي في الخليج ، وفي نفس الوقت استبعاد أنوار القوى غير الخليجية أبداً كانت عربية أو غير عربية . ففي تصريحات لنائب وزير الخارجية الإيراني أشار إلى أن تاريخ المنطقة أثبت أن الأمن والاستقرار وعدم وجود تهديد لها ولمصالحها كان رهناً بالانسجام والوفاء بين بلدان المنطقة . وفي غيبة مثل هذا الانسجام والوفاء ، فإنها تكون عرضة للتهديد ويكون استقرارها وأمنها عرضة للخطر . وفي نفس التصريحات أوضح أن بلاده ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون بمشاركة جميع الدول في الخليج . لأن المنطقة حساسة واستراتيجية وتسيطر على ثلاثة أرباع النفط في العالم .

وفي شهر مايو - بعد ذلك بشهرين - دعا وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي إلى ترتيبات إقليمية في الخليج تشارك فيها إيران ، وتقوم على الركائز التالية :

• الخبرة المكتسبة من أزمة الخليج تجعل من الضروري

الأمر كان ينتهي كل مرة بتراجع طهران أمام دمشق التي تتفق عليها بمقومات الوجود الفاعل في لبنان سياسيا وعسكريا وجغرافيا ، فضلا عن عوامل أخرى منها حاجة الإيرانيين الدائمة إلى دمشق كقناة اتصال مع العواصم العربية . ومن وجهة نظر إيران فإن المعلنة في الخليج تختلف عنها في لبنان ، إذ يرى الإيرانيون أن المسؤولية الأكبر في مسألة الأمن يجب أن تكون من نصيبهم دون مناص بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الاجتماعي . ويشبه مسؤولون إيرانيون الدور المصري والسوري في الترتيبات الأمنية الخليجية « بدور إيراني رئيسي في الترتيبات الأمنية لقناة السويس » ليوهرنوا بذلك على بعد العلاقة بين الاثنين .

وقد استندت الدبلوماسية الإيرانية في تمهيتها على إعلان دمشق ، وأيضاً على الاتفاق الأمني بين الكويت والولايات المتحدة ، وفي دعوتها إلى محادثات مع بلدان الخليج للترتبط إلى ترتيبات أمن أقليمي مشترك نابع من دول المنطقة إلى البند الثامن من بنود قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) بوقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية ، الذي ينص على أن يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة . ومن الأمور الرمزية التي يكشفها هذا السلوك الإيراني الظهور بمظهر الطرف الدولي المسمول الذي يقول قرارات الأمم المتحدة بالمشاركة في النظام الدولي الجديد الآخذ في التشكل .

وتجدر الإشارة إلى مجموعة تحركات إيرانية خلال النصف الثاني من العام ولا سيما (شهرى يوليو وأغسطس) ، توقفت عندها المراقبون ، حيث يمكن وضعها جميعاً تحت عنوان « تنشيط العلاقات مع العراق » . فقد دعا الرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رفسنجاني خلال استقباله رئيس الوزراء الصيني إلى تطبيق قرار مجلس الأمن السابق الإشارة إليه ، وقيله بأوامر تولت تصريحات مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى حول « إمكان معالجة الخلل الذي أصاب التطبيع الإيراني - العراقي عبر المفاوضات الثنائية » و « استعداد إيران لاستقبال وفد عراقي لحل الخلافات » و « استعداد طهران لإعادة الطائرات اللانحة إليها أثناء حرب الخليج » . وبغض النظر عن الأهداف الإيرانية من التطبيع مع العراق على صعيد حل مشكلة الحدود مع العراق ، إلا أن توقيت هذه التصريحات والتلميحات أظهرت أهدافاً تكتيكية استهدفت الضغط على الأطراف المعنية

إسرائيل أن تبحث في ضمان أمن كل دول منطقة الخليج « الفارسي » . كما توالفت تعليقات إيرانية رسمية على الإعلان ومفادها أن وضع خطط أمنية تنفذ إلى الشمال ولا تخدم كافة دول المنطقة متعلق الضرر بمصالح دول المنطقة أكثر مما متعلق الفائدة . كما نكر حسين حبيبي نائب الرئيس الإيراني تعليقاً على الإعلان أن بلاده ترفض تقسيم أمن الخليج بين الدول العربية في الجنوب ، وإيران في الشمال باعتبار أن الخليج وبحر عمان كيان واحد .

ولم تكف إيران بهذه التصريحات لإعلان موقفها من إعلان دمشق بل كان محتوى الإعلان موضع تفاوض بين إيران وسوريا مرتين خلال العام « الأولى كانت بين الرئيس السوري حافظ الأسد وحسين حبيبي النائب الأول للرئيس الإيراني خلال محادثات الأخير في دمشق في نهاية مارس ١٩٩١ . والثانية عندما وجهت إيران لوماً ضمنيًا لسوريا أثناء قمة الأسد - رفسنجاني خلال العام نفسه بسبب إهمال « مكانة إيران » في إعلان دمشق . ورأى مراقبون أن قرار سوريا بمحسب قواتها من الخليج كان غير منقطع الصلة بهذا اللوم الإيراني .

وتلقى هذه التخططات الإيرانية على إعلان دمشق مزيداً من الضوء على التصور الإيراني لمسألة الأمن في الخليج ، حيث توضح أن إيران تريد الأمن الخليجي أمناً أقليمياً لا دور للعرب فيه (خاصة مصر وسوريا) ولا للأطراف الدولية أيضاً (وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة) . كما يرى الإيرانيون أن أمن الخليج سيكون غير مكتمل العناصر والعقوبات مادامت إيران مستعبدة منه ، باعتبارها نطل على أكثر من نصفه . ولأن الدور المصري في الساحة الخليجية سيكون منافساً كبيراً لإيران باعتبار أن مصر أكبر دولة عربية من حيث الثقل السياسي والبشري ويشكل دخولها الساحة الخليجية عبءاً سياسياً واستراتيجية أمام عودة الدور الإيراني - بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاثة عشر عاماً . وفي هذا الصدد يمكن النظر إلى نمو العلاقات الإيرانية - السودانية ، باعتبارها محاولة إيرانية غير مباشرة للضغط على مصر ، وإبعادها عن أن تلقى بثقل أكبر في مسألة أمن الخليج . إضافة إلى إقناع الدول الخليجية ذاتها بأولوية الدور الإيراني عما سواه .

أما الدور السوري في الترتيبات الأمنية ، فثقل هو الآخر حفيظة إيران على الرغم من تمسكها به - علاقات استراتيجية - مع دمشق . فهذه العلاقات شهدت خلال السنوات الماضية حالات دم وجذر بسبب المناهضة الباردة أحياناً والمساخنة أحياناً أخرى على الساحة اللبنانية . لكن

بالأمن الخليجي لإفساح المجال أمام الطموح الإيراني داخل المنظومة الأمنية الخليجية .

جـ - موقف إيران من الاتفاقية الأمنية الكويتية - الأمريكية :

اعترضت إيران بشدة على اتفاق التعاون الأمني بين الكويت والولايات المتحدة الذي أبرم إبان زيارة أمير الكويت إلى الولايات المتحدة في ١٩ سبتمبر ، فقد أكد أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران ، أن توقيع الاتفاق الأمني يتعلق بخطة أمريكية تخلق صيغة تشريعية للتدخلات الأمريكية في شؤون المنطقة ، وقامت الخارجية الإيرانية باستدعاء السفير الكويتي للإعراب عن احتجاجها على الاتفاق الأمني ، وعبر وزير الخارجية الإيراني أثناء لقائه مع أمير الكويت على هامش لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف سبتمبر ١٩٩١ عن أن الوجود العسكري الأجنبي لا يضمن الأمن في المنطقة ، وأن أمن الخليج لا تضمنه سوى دولة . وقد وصفت إذاعة طهران الاتفاق بأنه خطة أمريكية لإضفاء الشرعية على تدخلات مقلّة في المنطقة . وأضافت ، أن حرب الخليج أظهرت أن تدخل القوى الأجنبية أنقذ الكويت من الاحتلال العراقي لكن التدمير يتركها بحقيقة أخرى مفادها أن الأمن يجب أن يتأسس على النظام الأقليمي ، وينجم عن التعاون المخلص بين دول المنطقة .

وفي واقع الأمر فإن المصاعب التي ولجها الاتحاد السوفيتي السابق والتي أدت إلى تفككه ، وبالتالي زوال ما كان يسمى بالخطر السوفيتي ، أدى إلى تعزيز حجج إيران في مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج . فالصراع ضد الاتحاد السوفيتي السابق هو الذي جلب الولايات المتحدة إلى المنطقة . فلماذا يبقى إذن الدور الأمريكي على ما هو عليه بعد زوال السبب ؟ وبالتالي فإنه من وجهة نظر إيران يجب إخراج الأمن الخليجي من دائرة سيطرة القوى العظمى طالما انتهى مثل هذا الخطر السوفيتي .

د - موقف إيران من التطورات الداخلية في العراق :

كان لإيران موقف واضح من مستقبل العراق حيث أعربت عن رفضها قيام دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق ، ودفاعها عن سيادة أراضي العراق مع وقوفها في صف الخيار الديمقراطي . وقد ذهبت المصالح الأمريكية إلى رفض الخطط الأمريكية لتقسيم العراق من زاوية أن ذلك

يؤدي إلى التأثير على تركيبها الاجتماعي الأثني نظراً لوجود أقليات عربية وكردية وتركيبية ويهودية هناك . ومع عدم إغفال مساندتها لشعب العراق ، ولكن بما لايزيد إلى تمزيق وحدة الأراضي العراقية . وقد اعترضت إيران على المشروع التركي الذي عبر عنه الرئيس تورجوت أوزال ويقضي بإنشاء كونفدرالية في العراق من ثلاثة شعوب عرب وأتراك وأكراد ، على أن تكون تركيا وسوريا وإيران ضامنة لهذه الكونفدرالية لوجود أقليات كردية بها . وأرسلت إيران مبعوثاً رسمياً إلى تركيا لتحذيرها من مغبة أي توسع أقليمي على حساب وحدة العراق الإقليمية . وحذر الرئيس الإيراني من مغبة إقامة جيب كردية في شمال العراق على الحدود المتاخمة لبلاطه . وطالب بمسحب القوات الأمريكية والتركيبية من شمال العراق . وأيدت إيران تحفظها على إقامة مناطق آمنة للأكراد هناك وعبرت عن معارضتها لوجود قوة الانتشار المبرع التي شكلها الحلفاء في تركيا لما مسمى بحماية أكراد العراق . كما انتقدت دخول القوات والطائرات التركية إلى أراضي شمال العراق لمهاجمة قوات حزب العمال الكردستاني هناك .

وخلال زيارة الرئيس الإيراني رفسنجاني لتركيا في شهر أبريل صرح بأن إيران وتركيا سنتبني استراتيجيتيه مشتركة تجاه القضية الكردية ، ودعا إلى قيام تركيا وإيران بدور حاسم في إيجاد حل نهائي لمشكلة الأكراد العراقيين . وكان نائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي خلال زيارته لسوريا التي تمت في شهر مارس قد ناقش هذه المسألة وأشارت الأوساط الإيرانية إلى أن البلدين متفقان على صعوبة استمرار نظام حسين في بغداد وأنها ستعملان على التوصل إلى خطوط عريضة فيما يتعلق بمستقبل الوضع في العراق تسمح بإقامة قاعدة مشتركة لفصائل المعارضة العراقية التي تتوزع علاقاتها الخارجية بين إيران وسوريا أو لكليهما ، مع التأكيد على أن مستقبل الحكم يبقى في أيدي الشعب العراقي فقط . وسيعمل الجانبان على تأكيد وحدة الأراضي العراقية ومنع أي تدخل خارجي خصوصاً من جانب تركيا - في حال زوال أي سلطة مركزية في بغداد - إلى باقي المناطق خصوصاً الشمال .

وإذا كانت إيران ترغب في رؤية العراق ضعيفاً ، لكنه - في نفس الوقت - ليس في صالحها تفتيت العراق . ومن خلال فشل أحداث التمرد الشيعي في جنوب العراق في شهر مارس ثبت لإيران فشل أي محاولة تدخل خارجي لتقسيم العراق ، أو إقطاع جزء منه ومن ثم وبسبب عدم التماسك الداخلي في إيران فإن أي تفتيت لدولة مجاورة سيهدد بطلانها

ويطال بالذات منطقة عرمان (خوزستان) الفنية بالنفط ومن هنا يأتي الحذر الإيراني في التعامل مع مشروعات الإطاحة بالرئيس صدام حسين .

٢ - الرؤية التركية :

يختلف التصور التركي لمسألة الأمن في الخليج عن التصور الإيراني في أنه أكثر شمولاً ، حيث يتضمن الجانب الاقتصادي والجانب السياسي (الديمقراطية) . فتركيا تسعى إلى توظيف ه الفرصة الشعبية ، التي أتاحتها لها حرب الخليج للحصول على دور أقليمي أكبر في المنطقة واستمراره في بناء نمط جديد من الروابط مع الغرب ، وهي تحاول فرض موقعها على الخريطة الاستراتيجية تحت جناح الحركة الدافعة للأحداث بقصد اختراق المسقف الذي رسمه لها النظام الدولي الجديد خلال مرحلة تشكله الحالية . ولتحقيق هذا الهدف سارعت تركيا إلى إعادة النظر بصورة جذرية في العديد من السياسات التي كانت متبعة سابقاً . ومساعدتها على ذلك أن خروج العراق من منظومة التوازن الشامل في المنطقة الإقليمية المحيطة بها مباشرة ، إضافة إلى إزواء ما يسمى بالخطر السوفيتي ، فقد أعطاهما مبررات للتوجه نحو الشرق شقيقه للعربي أو الآسيوي . وبعبارة أخرى فقد ساهمت مجمل تطورات العام في إعادة بلورة دور استراتيجي جديد لتركيا ، سواء كانت مدفوعة بمصالحها الخاصة وحسب ، أو بمزيج من مصالحها الذاتية ومصالح قوى كبرى أخرى ، ولا سيما الولايات المتحدة .

أ - تركيا وأمن الخليج :

كانت تركيا في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها بدور بارز في إنشاء بنية أمنية في الخليج العربي والشرق الأوسط في أعقاب انتهاء الحرب ، وتدمير نسبة عالية من القدرات العسكرية العراقية . وذهبت بعض التقديرات الأولية إلى أن تركيا سوف تكون القاعدة الصلبة في الترتيبات العسكرية بالمنطقة بالنظر إلى الاهتمام غير المعن من جانب الولايات المتحدة بتحويلها إلى القوة الإقليمية الأولى في المنطقة لمواجهة العراق - في ظل قيادة الرئيس صدام حسين - وإيران في فترة ما بعد أزمة تقديمها لمساعدات لوجستية إلى قوات التحالف في تحديث بعض أسلحتها ، والحصول على أسلحة جديدة لم تكن متاحة لها من قبل (مثل صواريخ باتريوت) - راجع تقرير

عام ١٩٩٠ - ولكن تركيا التي لا تريد أن تكرر تجربة حلف بغداد ، وما أدت إليه من إيجاد حالة من العداء بينها وبين العرب ، لم تعط القوة العسكرية الأولوية القصوى في مسألة الأمن خاصة بعد الجدل الداخلي المأساوي الذي ثار حول ما إذا كان ينبغي على تركيا القيام بدور - والشرطي - في أي ترتيبات أمنية يتم التوصل إليها . وبدا أن المؤسسة العسكرية في تركيا تبدي حماساً قليلاً لفكرة الانغماس في أي نظم يقوم على الأحلاف أو المحاور .

بدا التصور التركي لمسألة الأمن في الخليج وفق العناصر الآتية :

* أمن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها ، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة .

* إذا كان لابد من الترتيبات الأمنية فيمكن أن تتخذ شكلاً دفاعياً ثنائياً مع دول المنطقة والابتعاد عن أي ترتيبات جماعية وعدم المشاركة فيها .

* أن أمن الشرق الأوسط ككل يتطلب إشراكه الدول المجاورة للعراق في ترتيبات الأمن المتكاملة في المنطقة وهي : تركيا ، وإيران ، وسوريا ، ومصر .

* أن أمن الشرق الأوسط ككل يتطلب حل كافة المشكلات السياسية في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، ومشكلة لبنان ، والتفاهم حول نزاع السلاح في المنطقة .

* أن التدخل الرئيسي لترتيبات الأمن يتطلب توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة مثل : إقامة المشروعات المشتركة ، وإتمام القيود التجارية وتذعيم فرض التكامل الاقتصادي .

* يجب أن تصود الديمقراطية ، ديمقراطية الخطوة خطوة وليس للمستوى الأعلى منها المتولد في الغرب على حد قول الرئيس التركي تورجوت أوزال .

وبهذا التصور لمفهوم الأمن تريد تركيا إيجاد أرضية للدخول الاقتصادي إلى منطقة الشرق الأوسط ، ويتأكد هذا على أهمية دول المنطقة وحسب ورغبتها ، تريد أن تزيل أية مخاوف أو شكوك عربية خليجية حول احتمالات ممارسة قدر من الهيمنة أو النفوذ أو التأثير التركي على شئون المنطقة ، وبالتأكيد على الديمقراطية تريد تركيا مغالبة دول الغرب لجذب تأييدها للتصور التركي لأمن المنطقة .

ب - الأبعاد الاقتصادية في التصور التركي :

ينال الجانب الاقتصادي قدرا أكبر من الاهتمام لدى السياسة التركية . وقد ارتبط اسم الرئيس التركي أوزال بما مسمى « الخيار الآسيوي » ، الذي يهدف إلى بناء تحالف اقتصادي وأمني وإستراتيجي وميسلي بين إيران وتركيا وباكستان من جهة ، وبعض دول المنطقة الأصغر حجما من جهة أخرى ، ويهدف الرئيس أوزال من هذا الحيداء لتحقيق هدفين :

• **الهدف الأول :** ربط الوطن العربي بأوروبا اقتصاديا من خلال المياسة المتوسطية للسوق الأوروبية المشتركة مع قيام تركيا بدور الوسيط في هذه العلاقة من خلال تأدية دور رئيسي في مجالات الماء والغذاء ونقل النفط .

• **الهدف الثاني :** من خلال هذا الخيار الوسيط بين المحيطين العربي والأوروبي ، وبناء على توافر المصطبات التي تمكنها من زعامة هذا التحالف وهي قوة جيشها وتقليده العسكرية ، ودرجة تقدمها الاقتصادي قياسا بالآخرين ، والشروط الذي قطعتة نمبيا في بناء نظام برلماني على النحو المطلوب غربيا تراهن تركيا على أن تكون مرشحة لدور الوسيط بين الكتلة الآسيوية الإسلامية من جهة ، وأوروبا وحلف الأطلسي من جهة أخرى كوسيلة للتكاتف على العقبات التي تضعها اليونان أمام انتسابها الكامل للسوق الأوروبية المشتركة .

وفي هذا الإطار دعا الرئيس أوزال إلى إنشاء صندوق تمويل تشارك فيه الدول العربية النفطية وتساهم فيه الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة بتوفير التقنية الحديثة وتركيا بتقديم المشورة والخبرة الهندسية والمعالجة اللازمة لمشروعات التنمية في المنطقة ، خاصة « دول المقدمة » وهي الدول الأكثر معاناة من حرب الخليج كتركيا ومصر وسوريا والأردن ، كما اقترحت تركيا القيام بمشروعات تعاونية لاستصلاح الأراضي وإقامة السدود يمكن للدول العربية من خلالها أن تستثمر أموالها في هذه الأراضي الجديدة ، ويمكن لمسوريا - على وجه الخصوص - الحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لها من تلك المتولدة من هذه السدود .

ج - العهد المالي :

أعلنت تركيا عن مشروعها الكبير الخاص بنقل المياه التركية العذبة إلى الدول المجاورة لها ودول الخليج المسمى « بخط أنابيب السلام » عبر خطين من الأنابيب يمتد فيهما

مياه نهري « كيهان » (٥١٠ كيلو مترات) وسيهان (٥٦٠ كيلو مترا) - اللذين ينبعان من جبل الأناضول ويصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة « أطنة » جنوب تركيا لتوزيعها على السعودية والإمارات . ويبلغ طول الخط الأول ٢٢٠ كيلو مترا ويصل لمدينة مكة المكرمة بعد المرور بسوريا والضفة الغربية ، والثاني طوله ٢٤٠ كيلو مترا ويمر عبر العراق ، والكويت والساحل السعودي على الخليج لينتهي في إمارة الشارقة ، ويضخ كل

منهما - بقطر ٣ أمتار - مليار متر مكعب من المياه في المتوسط سنويا .

ويتيح هذا المشروع - الذي يستغرق تنفيذه ١٠ أعوام - للدول المعنية التزود بالمياه بمسر يصل ثلث التكلفة الحالية لتحلية مياه البحر .

ولا شك أن تركيا تسي جيدا أهمية استخدام ورقة المياه ، وأن تحكمها بهذا المورد الحيوي الخطير يفرض حقائق إستراتيجية وسياسية جديدة في المنطقة ، إلا أن المياسة التركية دلت على الفصل بين المياه والسياسة ، واعتبرت أن معارضة الدول العربية للمشروع وتخوفاتها إزاءه لا مبرر لها ، وأنها تخوفات وشكوك سياسية بالأساس . وليس من جديد القول أن مشروع « أنابيب السلام » ليس سوى أحد المداخل التي طرحتها تركيا في غضون العامين الماضيين ، لإعادة صياغة دورها الاقليمي ، ومن هنا كان دوافعه سياسية إستراتيجية في آن واحد ، ويصعب كثيرا النظر في جدوى الموضوعات التقنية دون الوضع في الاعتبار أبعاده الأخرى ، خاصة وأن موقف تركيا إزاء إمدادات المياه عبر نهر الفرات - إلى كل من سوريا والعراق - يقوم على رفض توقيع اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات ، بما يعنى استمرار الوضع الراهن الذي يتيح لتركيا التحكم في تدفقات المياه عبر النهر المذكور .

وتنظر تركيا إلى موقعي العراق وسوريا الراضين لمشروع أنابيب السلام نظرة نقد وشك كبيرين ، ومن وجهة نظرهما أن كلا البلدين يتعمدان المبالغة في تقدير الأثر السلبية لمشروع السدود التركية ، ويصورانه كمؤامرة تركية ضدهما ، وتشترب المصادر التركية بأن كلا البلدين سوف يفقدان بالفعل نسبة من المياه المتدفقة إليهما عبر نهر الفرات حيث ستخفص الكمية المتدفقة من ٣١ مليار مترا مكعبا سنويا ، إلى ٢١ مليار مترا مكعبا . وأن سوريا ستتأثر بنسبة ٣٩٪ ، والعراق بنسبة ٣٧٪ ، إلا أن الرؤية التركية من جانب آخر أن المشروع يمكن أن يؤدي إلى فولد

لكلا البلدين مثل «تجنب الفيضان» وتنظيم المواسم والدورات الزراعية .

إن البعد السياسي لمشروع المياه التركي بدأ واضحا في الاتهامات التركية المتكررة لإزاء سوريا ، وأنها وراء تدريب المتمردين الأكراد الأتراك في معسكرات داخل سوريا وفي سهل البقاع ، وأن من بين أهدافها عرقلة المشروع للتركي ذاته . وفي خلال حرب الخليج واستمرار العمليات العسكرية بين الحلفاء والعراق ، قامت تركيا بخفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا في الفترة من ٢٨ يناير إلى ٣ فبراير بحوالي ١٧٠ مترا مكعبا في الثانية ، وأشارت تقارير صحفية تركية إلى أن الخفض هو تنفيذ لمبادرة عقاب ضد العراق ، وقد نفت الخارجية التركية هذه التقارير في ١١ فبراير بعد أن أبدت الصحف المعارضة والأحزاب معارضتها لمثل هذا السلوك والذي يعني تحويل المياه إلى سلاح سياسي .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه تركيا استعداداتها لمقد مؤتمر اقليمي تحت مسمى « قمة المياه » بهدف مناقشة الموارد المائية في الشرق الأوسط ، حذر رئيس الأركان العامة للجيش التركي في ١٥ سبتمبر من أن اقتسام المياه بين تركيا والعراق وسوريا قد يشكل أحد المشاكل الرئيسية في المستقبل ، خاصة - حسب قوله - إذا شعرت دمشق وبغداد أنها تتمتعان بما يكفي من القوة لمواصلة إثارة هذه المسألة . ويعكس التصريح نوعا من التحصب التركي لمواجهة محتملة مع البلدين العربيين أو أحدهما ، وحرصا تركيا على أن يظل البلدين العربيين في موقف تفاوضي أقل فعالية في مواجهة تركيا .

ولم يكن غريبا أن تثير تصريحات كهذه تحفظات عربية عديدة ، والتي تبلورت في عدم التحمس والمشاركة في « قمة المياه » ، خاصة مع مشاركة إسرائيل فيها في وقت لم تبدأ فيه عملية السلام ، وبالمقابل ومع إصرار الولايات

المتحدة على مشاركة إسرائيل في المؤتمر ، لم تجد تركيا مفرا من تأجيل المؤتمر .

وخلاصة القول : أن تركيا في سعيها إلى إعادة بلورة دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة ، لم تأل جهدا في استخدام ورقة المياه بلوغ هذا الهدف . وليس أدل على ذلك من قول الرئيس أوزال « إن المياه العنصر الأساسي في المنطقة ، وتركيا على استعداد لتأمين المياه في حالة إقرار السلام ، إذا حلت المشكلة الفلسطينية ، فإل تلك المنطقة متحصلة بالذات على نسبة أعلى من المياه » . وهذا الربط بين المياه وحل القضية الفلسطينية لا يخلو بدوره من عناصر سياسية ، وتهافت بالأساس إلى مساعدة تركيا على تسويق دورها الجديد في المنطقة عربيا وإسرائيليا ودوليا أيضا .

د - الموقف من التطورات الداخلية العراقية :

عندما حدثت الانفصاصة الكردية في العراق عقب وقف العمليات العسكرية لعاصفة الصحراء طرح الرئيس التركي مشروعا يقضي بإنشاء كونفدرالية في العراق من ثلاثة شعوب هي : العرب والأتراك والأكراد على أن تكون تركيا وسوريا وإيران ضامنة لهذه الكونفدرالية لوجود أقليات كردية بها ، ولكن لم يلق هذا المشروع قبولا إقليميا ودوليا ، فتراجعت تركيا عن موقفها هذا ، وأصبح الموقف الرسمي لها يتركز في رفض تقسيم أي دولة من دول المنطقة (خاصة العراق) أو تغيير خريطة المنطقة . وهذا الموقف نتج عن المخاوف التركية من انتقال عدوى الانفصاصة الكردية إلى أراضيها ، وأن يؤدي السماح لأكراد العراق بالاستقلال إلى انتقال عدوى الاستقلال إلى أكراد تركيا .

وقد حرص الرئيس التركي وكافة المسؤولين الأتراك على نفى وجود مطامع لها في الموصل وكركوك . وفي موضع تال سيتم إلقاء مزيد من الضوء على عناصر المشكلة الكردية والدور التركي إزاءها .

ثالثا : المشكلة الكردية والطموحات التركية :

م مسرح الأحداث العالمية بشكل جدد وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه المعروفة ، والتي تضمنت حق الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية في تقرير مصيرها ، ففي عام ١٩٢٠ وقع سلطان تركيا معاهدة سيفر الشهيرة والتي نصت في مادتها رقم ٦٢ على بقاء السلطان العثماني في الحكم ، ووضع للمضايقات التركية تحت مراقبة دولية ، وبصورة مشروعة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تحتلها أغلبية كردية والتي تقع شرق العراق وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود سوريا والعراق مع تركيا . على أن يتضمن المشروع حماية حقوق الأثوريين والكلدانيين وغيرهم من الأقليات القومية أو العرقية في المنطقة . ونصت المادة ٦٢ من الاتفاقية المذكورة على ضرورة موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل إليه في هذا الشأن ، وأنه إذا حدث خلال عام من التصديق على الاتفاقية أن تقدم الأكراد للمتطلعون المنطقة التي حددتها المادة ٦٢ إلى عصبة الأمم بطلب الاستقلال عن تركيا ، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن الأكراد قادرين على الاستقلال ، بمنحهم الاستقلال ، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها فيها ، غير أن نجاح الحركة الكمالية في تركيا ، وما أعقبها من تطورات حال دون وضع المعاهدة المذكورة موضع التطبيق ورفض الأتراك تنفيذها ووافق الحلفاء على استبدالها بمعاهدة لوزان ، ووجد الأكراد أنفسهم مقسمين بين خمس وحدات سياسية على النحو التالي :

(أ) في تركيا ، حيث يقع الجزء الأكبر من كردستان (١٩٤,٠٠٠ كم متر مربع) ويوجد فيها الأغلبية الساحقة من الأكراد ، وتشير التقديرات إلى عدد يتراوح بين

ثمة علاقة قوية بين أزمة الخليج الثانية وهزيمة العراق العسكرية وبين تبعات مشكلة الأقليات الكردية في العراق ونهديها للتكامل القومي للدولة العراقية . فهذه هي المرة الأولى في تاريخ الأكراد التي حظيت فيها قضيتهم بتأييد دولي وإقليمي واسع النطاق . فقد شجعت دول التحالف الأكراد على التمرد ضد السلطة المركزية في العراق أملا في تفكيك قوة الجيش العراقي وإرغامه على التسليم بشروط التحالف ، ووجد الأكراد الفرصة مواتية للتمرد وتحقيق حلمهم القديم بإقامة دولة كردية في منطقة كردستان شمال العراق . وتمكن الأكراد بالفعل من السيطرة على بعض المدن شمال العراق . وما أن أذن الرئيس العراقي صدام حسين لشروط مجلس الأمن ، حتى بدأ التأييد الدولي للأكراد يتراجع وبدلا من التعامل مع القضية الكردية كقضية سياسية وقضية تقرير مصير ، أصبحت دول التحالف تتعامل معها كقضية إنسانية .

وفي تركيا حيث تعاني من المشكلة الكردية ، وجد الرئيس تورجوت أوزال في المتغيرات الجديدة فرصة لتصدير المشكلة الكردية خارج حدود تركيا ، فطرح مشروعا لحل مشكلة الأكراد ، أطلق عليه ، خريطة أوزال كرونفردالية العراق بعد صدام .

١ - توزيعات الأكراد الجغرافية والسكانية :

ويعد الأكراد شعبا متميزا بالملامح والخصائص والتاريخ واللغة والثقافة ، يدين غالبية بالإسلام السني ، وقضيتهم القومية هي إقامة دولة كردية في منطقة كردستان . ويجمع المؤرخون على أن القضية الكردية بدأت في الظهور على

١٢،٧ مليون كردى يعيشون في تركيا وينتشدرون في ١٨ ولاية من الولايات وعلى جانبي الحدود الإيرانية والعراقية من الحدود التركية . وتتمثل أهم المدن التقليدية للكراد في ديار بكر ، وهكاري ، ووان وتبليس ودرسم .

(ب) وفي العراق ، حيث يتركز الأكراد بشكل خاص في المحافظات الشمالية في السليمانية وأربيل ودهوك .. ويشكلون نصف سكان محافظة كركوك .. ويبلغ عددهم نحو ٢ مليون نسمة .

(ج) وفي إيران يقطن الأكراد في ولايتي كومنشاه وأردلان ومقاطعة لورستان ويقدر عددهم بنحو مليوني نسمة .

(د) وفي سوريا حيث يتركز الوجود الكردي في ولاية حلب (منطقة كرادج) وفي لواء دير الزور .. ويبلغ عددهم نحو ٢٥ ألف نسمة .

(هـ) وفي الاتحاد السوفييتي توجد مجموعات كردية في طاجيكستان وأريغان وأرداهان .. ويبلغ عددهم نحو ١٢٠ ألف نسمة .

وتمثل المشكلة الكردية عنصر قلق سياسيا خاصة لكل من تركيا وإيران والعراق ، فتركيا ترفض جاهدة إقامة أي كيان مستقل للكراد في أراضيها ، كما ضرب الإيرانيون حركة انفصالية كردية نشأت غداة الحرب العالمية الثانية وشكلت جمهورية كردية مستقلة متحالفة مع الاتحاد السوفييتي عاصمتها مهاباد ، وأحبط الحرس الثوري الإيراني محاولة مماثلة عام ١٩٧٩ . وفي العراق ترفض الحكومة المركزية منح الأكراد الاستقلال الكامل أو إقامة حكم ذاتي فعال خاص بهم في شمال العراق ، رغم اعتراف الدستور للعراقي بحقوقهم الثقافية ، وحققهم في الحكم الذاتي .

وهكذا تجتمع الدول الثلاث - رغم ما بينها من خلافات وتباينات سياسية - على محاصرة المشكلة الكردية . ورفض الإقرار بحق تقرير المصير للجماعات الكردية التي تعيش في أراضي كل منها .

٢ - أبعاد الأزمة الكردية في العراق :

عانى العراق كثيرا من مشكلة بناء الدولة القومية التي تسمو على الولاءات الحثيئة ويدين لها جميع طوائف المجتمع بالولاء ، فالتنسيج الاجتماعي في العراق يشتمل بتعدد الجماعات من عرب ، وأكراد ، وأشوريين ، وفرنس ،

وأترك .. كما يتمم بتعدد الطوائف الدينية ، فنجد في العراق العرب المسلمين (الشيعة) والسنة) واليهود ، واليزيديين ، والمسيحيين ، والبهائيين ، والصابئة . هذه التسميات الدينية والعرقية أدت إلى نوع من الصراع بين النظام الحاكم وبين طائفة أو أكثر من هذه الطوائف ، وزاد من عمق هذا الصراع غياب ثقافة ديمقراطية متمسكة في المجتمع العراقي ، بالإضافة إلى موقع العراق الجغرافي المجاور لعدد من البلدان القوية نمبيا والتي لبعضها - إيران وتركيا - صلات ثقافية ودينية وتاريخية ببعض أبناء العراق . وتعد المشكلة الكردية في العراق واحدة من أعقد المشكلات السياسية التي أخفت كل القيادات الحاكمة في العراق في تسويتها على نحو يحقق التعايش بين القوميتين العربية والكردية وإندماجها العضوي في إطار الوحدة القومية للعراق .

ودون الدخول في تفاصيل تاريخ الصراع المرير بين السلطة المركزية في بغداد وبين الأكراد يمكن القول أن مطالب الأكراد قبل ثورة يوليو تموز ١٩٥٨ في العراق كانت تقتصر على مجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يقطنها الأكراد ، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نوع من التطلعات القومية يهدف صراحة إلى تغيير شكل النظام السياسي والحصول على نوع من الحكم الذاتي الكامل . فقد سمح عبد الكريم قاسم بتشكيل الأحزاب السياسية ونص الدستور العراقي المؤقت الصادر في ٢٧ يوليو ١٩٥٨ على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي . وأن الدستور يضمن للأكراد حقوقهم القومية في إطار الوطن العراقي الموحد . وكان هذا أول اعتراف بنص الدستور في أي من الدول التي يعيش فيها الأكراد بما يمكن تسميته « بالقومية الكردية » .

غير أن عبد الكريم قاسم سرعان ما انقلب ضد الأكراد ودخل في صراع مرير معهم مع جيش الثورة الكردي والذي أسماه الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني .. وبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣ ، وجهت الحكومة الجديدة بقيادة عبد السلام عارف ، وأحمد حسن البكر نداء إلى زعماء الأكراد لوقف القتال والدخول في مفاوضات ، غير أن المفاوضات لصطفت بإصرار الأكراد على الحكم الذاتي وللنص صراحة على ذلك في الدستور ، وتبليغ صورة من الدستور لهيئة الأمم المتحدة .. وأن يمثل رئيس الجمهورية نائب كردي عنه في الشمال حيث يتكون مجلس وزراء محلي ، واشتركه عدد مناسب من الأكراد في الحكومة المركزية . ولم توافق حكومة بغداد على مطالب

أ - التمرد الكردي في العراق :

بعد أن ظهرت دلائل هزيمة العراق العسكرية أعلن الأكراد تمردهم على حكومة الرئيس صدام حسين وقاموا بشن هجوم عسكري على مراكز الشرطة والجيش العراقي شمال العراق ، وأعلنوا في ٢٠ مارس ١٩٩١ أن منطقة كردستان العراقية أصبحت بالفعل تحت سيطرة القوات الكردية وأن حكومة كردية مؤقتة سيتم تشكيلها لإدارة الاقليم .

وأعلن جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني أن الجبهة الوطنية في كردستان العراق تطالب بحق تقرير المصير ضمن الوحدة الوطنية للعراق وتقبل مرحليا بالحكم الذاتي الحقيقي وصولا إلى الفيدرالية ضمن الوحدة العراقية ولا تسعى إلى الانفصال أو الدولة المستقلة . وواقع الحال ان طالباني يستهدف من ذلك التمييز بين أكراد العراق وأكراد تركيا الذين يطالبون بدورهم بالاستقلال عن تركيا للحيلولة دون إثارة عداة تركيا غير أن انسحاب الجيش العراقي من الكويت مكن حكومة البعث في العراق من سحق للتمرد الكردي والسيطرة على منطقة كردستان بعد أن فر مئات الآلاف من الأكراد إلى النول المجاورة .

ووجد الأكراد أن التفاوض مع حكومة بغداد هو الطريق الوحيد لتأمين عوقبتهم من ناحية ، وتحقيق الحد الأدنى من مطالبهم من ناحية أخرى ، لاسيما أن دول التحالف ضد العراق رفضت صراحة التدخل عسكريا لتنفيذ الأكراد من بطش الجيش العراقي .

بدأت الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين في أبريل ، وطالبت الحكومة العراقية الأكراد بقطع كل صلاتهم بالخارج ، وإعلان تأييدهم الصريح لثورة ١٩٦٨ التي جاءت بحزب البعث إلى السلطة ، ووقف البث الإذاعي للكردي من محطة «كرديتي» وانضمام المسلمين الأكراد للجيش العراقي . أما الأكراد فطالبوا بضممات تلبية لأى اتفاق يتم التوصل إليه للحكم الذاتي في كردستان ، وأن تكون مدينة كركوك الغنية بالنفط ضمن المناطق الكردية ، وأن يستند الحكم الذاتي على اتفاق مارس عام ١٩٧٠ ، وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي صدرت في شأن كردستان ، ووضع دستور جديد للعراق يتم فيه إقرار المطالبات الكردية ، تلك هي أهم المطالبات التي طرحت على ملادة البحث في جولات المفاوضات المتكررة والمستتعدة أحيانا بين الأكراد والحكومة العراقية .. وقد تخلل فترات توقف المفاوضات هجمات عسكرية متكررة على مواقع الأكراد في شمال العراق ، وهو ما حدث في يوليو وفي أغسطس وفي ديسمبر .

الأكراد وتجد القتال مرة أخرى واستمر حتى مارس ١٩٧٠ عندما توصل الطرفان إلى اتفاق مارس الشهير والتي تضمنت أهم بنوده :

- الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية أسوة باللغة العربية في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية .

- للنص في الدستور على أن الشعب للعراقي يتكون من أمتين رئيسيتين ، الأمة للعربية والأمة للكردية في إطار وحدة العراق .

- يشارك الشعب الكردي في السلطة التشريعية حسب نسبته في إجمالي سكان العراق .

- أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا .

وقم تعديل الدستور العراقي وفقا لاتفاق مارس باستثناء المادة الخاصة بالنص على وجود قوميتين في العراق والتي اعتبرها الأكراد أهم بنود الاتفاق . لكن المسألة الكردية اتفقت مسارا آخر بعد أن احتلت إيران عددا من الجزر العربية في الخليج عام ١٩٧١ ، حيث دعمت بالمال والسلاح التمرد الكردي في العراق ، مما أرغم حكومة العراق على توقيع اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران ، الذي تنازل فيه العراق عن جزء من شط العرب مقابل وقف دعم إيران للأكراد ، الأمر الذي سمح لحكومة بغداد بقمع للتمرد الكردي في الشمال ، وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عاد التقارب مرة أخرى بين إيران والأكراد ، وازداد بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ ، إذ أبدت معظم القبائل الكردية إيران في حربها مع العراق ، مما أثار حقن الملطة المركزية في بغداد ، والتي استغضمت الأمثلة الكيماوية في قمع للتمرد الكردي في الشمال .

٣ - اكراد العراق وأزمة الخليج الثانية :

وجد الاكراد في تأييد التحالف الدولي ضد العراق للمعارضة العراقية ولفكرة الاطاحة بالرئيس صدام حسين فرصة مواتية لإعلان تمردهم على السلطة المركزية ، وتحقيق حلمهم القديم بإقامة دولة كردية في شمال العراق .. ولفترة لم تتجاوز الشهرين تم التركيز على القضية الكردية ، وبدأت تلميحات دولية عديدة حول البعد القومي للقضية الكردية ، إلا أنه لاعتبارات استراتيجية ، ورغبة في الحفاظ على الاستقرار الاقليمي سرعان ما ضُففت التركيز على البعد القومي ، لصالح الاعتبارات الإنسانية .

وأعلن للزعماء الأكراد أكثر من مرة قرب التوصل إلى اتفاق مع بغداد تدور ملامحه حول عدة نقاط أعلنها الزعيم الكردي معهود البرزاني في أغسطس كما يلي :

* خضوع قوات الشرطة والجيش للعراقية في كردستان لقيادة عراقية كردية مشتركة .

* للزمام حكومة بغداد بدفع تعويضات للأكراد عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء العمليات العسكرية للجيش العراقي في كردستان ، مع الالتزام بإعادة أعمال المناطق الكردية المنكوبة .

* حق الأكراد في شغل مناصب وزارية في الحكومة العراقية وليس مجرد تخصيص وزارة لشؤون كردستان .

ومن واقع المشكلة الكردية والملازمات السياسية التي تحيط بها يمكن القول أن أي اتفاق يتم التوصل إليه بين العراق والأكراد لن يكون ناجحاً بالدرجة الكافية إلا إذا أخذ في الاعتبار عاملين ، الأول خصوصية المسألة الكردية حيث ترفض الدول الأخرى التي بها أغلبية كردية - خاصة تركيا وإيران - سراحة منح الأكراد أي نوع من أنواع الحكم الذاتي لما ينطوي عليه ذلك من تهديد أمنها القومي واحتمال رسم الخريطة السياسية للمنطقة . أما العامل الثاني فهو خصوصية المجتمع العراقي الذي يتكون كما سبق القول من قوميات متعددة ومن ثم فإن منح الأكراد الحكم الذاتي من شأنه أن يزيد من تطلعات بعض الأقليات القومية الأخرى مثل الشيعية إلى حكم ذاتي مماثل .

ب - موقف دول التحالف من تمرد مارس :

تلخص موقف التحالف من التمرد الكردي الذي حدث في أعقاب هزيمة العراق في نقطتين أساسيتين :

* رفض إقامة دولة كردية في شمال العراق حتى لا تنتقل العدوى إلى تركيا حليف الغرب في المنطقة ، وتخوفاً مما قد يؤدي إليه ذلك مستقبلاً من أحياء مطالب سوريا باستعادة لواء الإسكندرونة الذي ضمه تركيا سراً بالاتفاق مع فرنسا عام ١٩٣٩ ، فضلاً عن أن بريطانيا تعاني من مشكلة مماثلة في أيرلندا الشمالية ، وقد يشكل تأييدها لإقامة دولة كردية نوعاً من الضغط غير المباشر على موقفها في المسألة الأيرلندية .

* الاستفادة من تثبيت الرئيس صدام بالسلطة واستخدام مشكلة الأكراد كورقة للضغط على نظامه ، لضمان التزامه بالتعويضات التي أقرها مجلس الأمن والأمم المتحدة على العراق بسبب حرب الخليج .

وقد أدى تصاعد حدة المعارك بين الأكراد والجيش

العراقي وفرار الآلاف من الأكراد إلى الحدود مع تركيا وإيران إلى إثارة الرأي العام العالمي ضد التحالف وإنهائه بأنه غتل الأكراد بعد أن حرضهم على الثورة .. وأمام حدة هذا الانتقادات أعلن الرئيس الأمريكي بوش في ١٧ إبريل أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اتفقوا على العمل معاً لتجميع اللاجئين الأكراد في مصسكرات مفتوحة في شمال العراق وتحت الحماية العسكرية لقوات الدول الثلاث بهدف توصيل الامدادات الإنسانية العاجلة إليهم .. وأكد بوش مجدداً أن واشنطن لا ترغب في إقامة منطقة مستقلة دائمة للأكراد شمال العراق .

وتقدمت بريطانيا بمبادرة في أبريل للتخفيف من مسألة الأكراد تضمنت إقامة منطقة « معزولة » Enclave تؤمن للأكراد الحماية والأمن .. والكلمة معناها العرفي إقامة مقاطعة محاطة بأرض أجنبية ، ورأى العراق في الاقتراح البريطاني أنه أقرب إلى إقامة وطن قومي مستقل عن الحكومة المركزية في بغداد ، وأعلن مسجون حمادي رئيس وزراء العراق رفض بغداد الاقتراح البريطاني ، ولم يلق الاقتراح أيضاً ترحيباً من الدول الأخرى في التحالف .

وكانت فرنسا قد أعلنت أيضاً في أبريل أنها قررت دعوة مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة إلى الاجتماع لبحث الوضع في كردستان ، وصارت بذلك أول دولة غربية تدعو إلى البحث على المستوى الدولي في مصير كردستان ، وقالت الخارجية الفرنسية في بيان لها أنه من الضروري الاعتراف اعترافاً كاملاً بحق الشعب الكردي في التعبير عن هويته ، ومن المهم أن يبحث مجلس الأمن والأمم المتحدة في هذه المسألة . وقد عارض الاتحاد السوفيتي وباقي دول التحالف الاقتراح الفرنسي .

وعادت بريطانيا مرة أخرى وتقدمت باقتراح جديد يقضي بإقامة مناطق آمنة في شمال العراق تخضع لإشراف الأمم المتحدة لتأمين عودة اللاجئين الأكراد الفارين من بطش الجيش العراقي . وأيدت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الاقتراح البريطاني في صفحته الجديدة ، وتم إرسال قوات أمريكية وأوروبية تحت مظلة الأمم المتحدة إلى شمال العراق لإغاثة الأكراد .

وأدت هذه التطورات بإيران إلى تقديم اقتراح لإقامة منطقة آمنة خاضعة لإشراف الأمم المتحدة لاواء من أسئمتهم اللاجئين من الشيعة . ونفت إيران بشكل قاطع خلال زيارة مسجون حمادي إلى طهران في أبريل أن يكون هدفها تقسيم العراق ، غير أن اقتراح إيران لم يلق قبولاً دولياً .

لما للموقف العربي قد انقصر على مجرد التنديد

الإعلامي بسياسة العراق تجاه الأكراد دون انتقاص بأية مبادرة

وبعد عام ١٩٩١ عاما فاصلا في تاريخ الأكراد في تركيا ، إذ أن تركيا - على خلاف العراق - لم تكن تعترف بأية حقوق قومية للأكراد ، وتطلق عليهم أكراد الجبال ، ولم يكن مسموحا بتكرار كلمة كردى في وسائل الاعلام التركية . وجاء التطور المفاجيء في موقف حكومة الرئيس أوزال من الأكراد في مطلع يناير ١٩٩١ - وقبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق - أثر إعلانه رفع الحظر على التحدث باللغة الكردية في الأماكن العامة ، وهو ما عنى عمليا إلغاء قانون عام ١٩٨٣ الذى يحظر التحدث بأى لغة أجنبية لا تعترف بها السلطات التركية . وأعقب هذا التحول تطور آخر إذ نشرت صحيفة « حريت » التركية في ٥ فبراير ما أسمته « خريطة أوزال لكونفيدرالية العراق ما بعد صدام » . ويتضمن الاقتراح تعزيز دور تركيا على الصعيد الكردى بالانفتاح على أكراد تركيا بداية ، ثم استيعاب الحركة الكردية فى البلدان المجاورة . وتضمنت الملامح الأساسية للمشروع مايلى :

(أ) إقامة كونفدرالية عراقية تتألف من ثلاث مناطق متساوية الحقوق - عربية ، وتركية - وكردية ، وتضم المنطقة الكردية محافظتي السليمانية وأربيل ، بينما تتألف المنطقة التركية من محافظتي كركوك والموصل . وتتألف المنطقة العربية من باقى أجزاء العراق .

(ب) أن تكون إيران وتركيا وسوريا وهى الدول المجاورة للعراق وبها أقلية كردية ضامنة للكونفدرالية المقترحة التى ستقوم على أساس نظام برلمانى تمثل فيه المناطق الثلاث بصورة متساوية .

(ج) اعتماد مشروع مالى لمساعدة العراق على إعادة بناء ما دمرته الحرب .. وستعمل تركيا على حل مشكلة مياه الفرات مع سوريا والعراق ، وتنفيذ مشروع السلام الذى دعت إليه منذ أعوام ، والذى يتضمن مد أنابيب للمياه من نهري سيحان وجيحان إلى دول الخليج عبر العراق وسوريا .

(د) إلغاء ثلاث مواد فى الدستور التركى تقيد حرية الرأى وهى المادتان ١٤١ ، ١٤٢ اللتان يحزمان الترويج للذعات الانفصالية ، والدعوة إلى الأفكار الشيوعية وتصل عقوبة المتهمين بهذه التهم إلى السجن مدى الحياة ، والمادة ١٦٣ التى تحرم الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع الدينية ، وتشكيل أحزاب أصولية وتتراوح عقوبتها بين ٣ أعوام و١٥ عاما ، والمواد الثلاث صدرت عام ١٩٢٣ أبان تأسيس الجمهورية التركية .

وهكذا يدمج المشروع بين تغييرات « مرغوبة » تركيا لدخل العراق ، وأخرى تدخل تركيا ذاتها ، ويولور ما يمكن

عملية لإيجاد نمووية للمشكلة الكردية . ويعزى ذلك إلى أن الخطاب السياسى الرسمى العربى يحرص على عدم الخوض فيما يعتبره الثغور الداخلية للدول العربية الأخرى ، فضلا عن أن الدول العربية لا تعطى اهتماما لقضايا حقوق الإنسان سواء فى الداخل أو الخارج ، بعد أن وفرت القوات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة تأمين عودة اللاجئين الأكراد ، إلى تركيا وإيران إلى مناطقهم الأصلية بشمال العراق ، والذين قدر عددهم بـ ٥٠٠ ألف نازح ، تم الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية مسلحة قوامها ٣ آلاف من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا - تتمركز فى قاعدة سيلوى جنوب تركيا للتدخل السريع لحملة الأكراد إذا تعرضوا من جديد لهجوم القوات العراقية . وقد أعلن فى ديسمبر أن هذه القوات مستسبحة من القاعدة التركية عام ١٩٩٢ .

وهكذا فإن دول التحالف تعاملت مع القضية الكردية من منطلق أنها قضية إنسانية وليست سياسية ورفض اعتبار كردستان مثل أفغانستان مستعصى إرسال قوات للقتال ضد الجيش العراقى فى جبال العراق .

٤ - السياسات التركية والأزمة الكردية :

لعل من أبرز مفارقات أزمة الخليج الثانية أن تركيا التى كانت تعتبر التحدث بالكردية جريمة يعاقب عليها القانون ، أصبحت تطرح نفسها - على حد تعبير الرئيس التركى تورجوت أوزال - « حارسة لحقوق الأكراد » ليس فقط فى تركيا ولكن فى المنطقة كلها . وتركيا مثل العديد من بلدان الشرق الأوسط تعاني من مشكلة الاقليات وأبرزها الاقلية الكردية التى تنتشر فى المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا . حيث يقطن هذه المناطق عدد يتراوح بين ٨ إلى ١٠ ملايين كردى يطالبون بالانفصال عن تركيا وتكوين دولة كردية مستقلة . وقد تمكن الأكراد فى تركيا من تنظيم صفوفهم فى « حزب العمال الكردى » الذى شكل عددا من الخلايا التنظيمية العسكرية فى المناطق الريفية فى جنوب شرق الاناضول كما تمكن من فتح عدد من المكاتب التابعة له فى بعض المواسم العالمية (بلغاريا - اليونان - قبرص - سوريا) .

ورغم أن السلطات التركية تمكنت من تصفية خلايا الحزب فى أعقاب انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، إلا أن الحزب عاد ليمارس نشاطه السعكرى على نطاق واسع فى أغسطس ١٩٨٤ ، وتتهم تركيا كلا من فرنسا وسوريا وإيران بدعم حزب العمال الكردى حيث يوجد المقر الرئيسى للحزب فى سهل البقاع اللبناني .

تسميته بطموحات تركيا الاقليمية من مخذل المشكلة الكردية .

وتأمل بنود المشروع يكشف عن سماته القومية ، حيث يهدف إلى قطع الطريق على إقامة دولة كردية في كردستان تركيا خاصة بعد تنامي دعاوى الأكراد الانفصالية في تركيا .. فضلا عن أنه يرغب في تخفيف حدة التوتر العسكري بين القوات التركية ومليشيات الأكراد التركية بعد أن حصلت على أسلحة متطورة مضادة للصواريخ وطائرات هليكوبتر مكنتها من تصعيد حملاتها العسكرية على مواقع الجيش التركي في جنوب شرق الاناضول ، وهي منطقة يعلق عليها الاقتصاد التركي الكثير من الآمال لوفرة التربة الصالحة للزراعة بها ..

ومن ثم فلن لتركيا مصلحة في تهدئة التوتر مع الأكراد وطرح نفسها كحامية لحقوق الأكراد لدخل وخارج تركيا . وهو ما عبر عنه صراحة الرئيس أوزال بقوله : كما بحق لتركيا التصدي لحماية حقوق الأتراك في بلغاريا واليونان ، فإن من حقها أيضا أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة للأكراد في الدول المجاورة ، .

غير أن مشروع أوزال لاقى معارضة قوية سواء من سوريا وإيران اللتين رفضتا بشدة تقسيم العراق أو أية صيغة أخرى تصل إلى نفس النتيجة عمليا . كما عارض المشروع الأكراد في العراق وتركيا ذاتها . وقد اتهم الأكراد الأتراك حكومة أوزال بأنها مزالت تطبيق بنود معاهدة أولان لعام ١٩٢٣ ، والتي تنص على أن تركيا لا تعترف إلا بالحقوق القومية لغير المسلمين في البلاد وهم اليونانيون ، والأرمن واليهود . وإن تنازل لفرع للأكراد بالسماح لهم بالتحديث بالكردية ليس إلا إقراراً لواقع ، إذ أن تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردي منذ عام ١٩٨٤ شجع الأكراد على تجاهل القانون والتحدث بالكردية علنا .

وعلى صعيد آخر ، رفض حزب الاتحاد الشعبي الكردي كونفيدرالية أوزال وطرح الأمين العام للحزب صلاح بدر الدين في مارس ١٩٩١ كونفيدرالية أوسع تغطي حدود العراق أهم معالمها :

- إقامة كونفدرالية عراقية - سورية - تركية - إيرانية - كردستانية من شأنها استيعاب كل قضايا هذه البلدان ومشاكلها القومية والحدود السياسية بينها ، وقضايا الاقلية الكردية والاقليات الدينية والمذهبية التي توجد في المنطقة .

- اعطاء الشعب الكردي حق تقرير المصير من دون وصاية لا يخفى مدى الصعوبات التي تواجه تطبيق المشروع المشار إليه لأن الدول المعنية ترفض بحزم اعطاء الأكراد حق تقرير المصير لما ينطوي عليه هذا من تفتيت

وحداثها وتغيير شامل للتوازن الاقليمي في المنطقة برمتها .

لم تسفر سياسة التهدئة والاستقطاب التي اتبعتها حكومة أوزال طويلا ، إذ سرعان ما تحولت إلى إستخدام أساليب العنف مرة أخرى ، فقد شنت القوات التركية هجوما مسلحا في أغسطس على مواقع حزب العمال الكردي في العراق وتوغلت ستة أميال داخل المثلث الحدودي شمال العراق لتطويق مليشيات الحزب . وأعلن المسؤولون الأكراد أن هذا الهجوم جاء ردا على مقتل عشرة من الجنود الأتراك في هجوم شنه حزب العمال الكردي ، واختطاف الحزب لعشرة من السياح الألمان في تركيا .. وذكر المسؤولون الأتراك أن الحزب نفذ ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ عملية عسكرية ضد القوات التركية انطلاقا من الأراضي السورية والعراقية منذ أن بدأ نشاطه العسكري عام ١٩٨٤ . وأكد أوزال في خطاب شديد اللهجة أن تركيا لن تتردد في الهجوم على مواقع الانفصاليين الأكراد حتى لو كانت هذه المواقع خارج تركيا .. وأعلن أيضا رئيس وزرائه مسعود بلماط أن تركيا لديها مطلق الحرية في إتخاذ الخطوات اللازمة لمعاقبة المتمردين الذي يشنون هجوما على تركيا من الأراضي العراقية

ويأتي هذا التحول في سياسة أوزال تجاه الأكراد استجابة للضغط الداخلي التي رأت في المرونة التي أبدتها حكومة أوزال مع الأكراد خطرا مستقبليا على وحدة تركيا . وتزعج حملة الهجوم على سياسة أوزال حزب اليسار الديمقراطي المعارض وسليمان ديميريل رئيس الحكومة الأسبق الذي اتهم أوزال بأنه خائن ، وكنعان إيفرين زعيم انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ والذي حكم تركيا حتى عام ١٩٨٨ وقد رفض إيفرين إجراء أية مباحثات مع الأكراد ، وكانت حكومة أوزال قد التفت في أبريل بممثلين عن الأكراد في العراق .

هذه الضغوط فرضت على حكومة الرئيس أوزال ضرورة اتخاذ موقف حاسم خاصة وإن حملة الانتخابات كانت مشغلة بين حزب الوطن الأم الحاكم وأحزاب المعارضة الأخرى . ولم تبد دول التحالف أي اعتراض على هجوم تركيا على الأكراد . وفي ١١ أكتوبر شنت قوات وطائرات الهليكوبتر التركية هجوما آخر على قواعد حزب العمال الكردي في شمال العراق . وتكررت الأنباء أن تركيا استخدمت قنابل القنابل المحرمة دوليا في هجومها على الأكراد .

وأیضا لم تتخذ القوات المكلفة بحماية الأكراد في شمال العراق والتي تتركز في جنوب تركيا أية خطوات لحماية الأكراد من الهجوم التركي ، ما أكد طابعها الموجه إلى لمطاطات العراقية فقط ، واتهم رئيس حكومة تركيا الجديد

سليمان ديميريل للمرة الأولى في ديسمبر كلا من العراق وسوريا وإيران بلجوء مقاتلي حزب العمال الكردستاني .

ومع هذا فإن الخطاب السياسي التركي تجاه الأكراد عاد إلى المرونة مرة أخرى بعد أن اتفق حزب الطريق الصحيح الذي ينزعه رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل والحزب الاشتراكي الديمقراطي - الطرف الثاني في الحكومة الانتقالية - من حيث المبدأ على حل المشكلة الكردية في تركيا وفقا لأسس حقوق الإنسان والديمقراطية . بل أن ديميريل أعلن في ٩ ديسمبر أن السياسة الجديدة لتركيا تجاه الأكراد تتلخص في حماية أكراد العراق ، وإن انقصة تتصرف بوضوح يكفي لكي يفهم العراق أن عليه مواجهة تركيا إذا

حاول الاعتداء على الأكراد العراقيين .

وهكذا ، استمرت الحكومة الجديدة على نفس السياسة التي خطتها الرئيس أوزال والتي تتمحور حول كون تركيا حارسة للأكراد ، وحامية لهم ، سواء في داخل حدودها الجغرافية ، أو في البلدان الأخرى خاصة العراق . ولا شك أن هزيمة العراق وتغير موازين القوى لصالح تركيا ، ولمودها في ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحقق المصالح التركية ، وبرزها كقوة إقليمية مرموقة الجانب ، كلها عوامل تقف وراء السياسة التركية الجديدة إزاء المشكلة الكردية . والتي في جوهرها تتضمن عناصر مواجهة محتملة مقبلة مع العراق وربما إيران .

رابعاً : أزمة الرهائن وأبعادها الإقليمية

يستحق عام ٩١ أن يوصف بأنه عام إغلاق ملف الرهائن في لبنان ، وهي إحدى المشكلات التي أزعجت بها العالم طوال عقد من الزمن .. وقد بدأت هذه المشكلة عام ١٩٨٢ باختطاف الأمريكي جيرسي ليفين وتوالى مسلسل الخطف بعد ذلك ليضم ٦١ رجلاً وسبعين من ١٩ دولة أجنبية .. وقتل الخاطفون ستة من هؤلاء الرهائن ٣ بريطانيين و٢ أمريكيين .

وفي ٧ يناير ٩١ أعلنت إحدى جماعات خلطفي الرهائن في لبنان قرارها بالافراج عن ٤ رهائن بلجيكين كانت تحتجزهم منذ عام ٨٧ مما أتمش الأمل في أن تكون هذه بداية لتحرير بقية الرهائن ، لكن الصمت عاد يخيم على هذه المشكلة لبضعة أشهر أخرى ، وفي ١٨ أغسطس تم إطلاق سراح الرهينة البريطاني جون مكارثي الذي كان يعمل مسروراً صحفياً في بيروت ، وفي اليوم نفسه أعلنت منظمة مجهولة عن لخطاف جيزوم لورو الفرنسي الذي يعمل بهيئة إغاثة فرنسية في بيروت ، غير أنه أفرج عنه بعد تدخل سوريا وإيران . وفي أكتوبر بلغت الاتصالات الدولية حول إطلاق سراح الرهائن ذروتها ، وقاد هذه المهمة دى كويار الأمين العام للأمم المتحدة الذي أوفد مبعوثه جيان دوميكو إلى دمشق وطهران وإسرائيل للتفاوض في هذه القضية .

ولسفرت المفاوضات عن إطلاق سراح الرهينة الأمريكي جوزيف جيمس الذي كان محتجزاً منذ عام ٨٦ وتتابعت عمليات الافراج ، فأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي في ١٨ / ١١ إطلاق سراح الرهينة البريطاني تيري ويت الذي اختطفه عام ٨٧ وقد كشف إطلاق سراح ويت الذي أوفخته الكتيسة الانجيلية البريطانية كمبعوث لها إلى بيروت للقيام بجهود للافراج عن الرهائن قبله بالتجسس لصالح الولايات المتحدة ، وأفرج في اليوم نفسه عن الرهينة الأمريكي توماس سود رلاند الذي كان عميداً لكلية الزراعة بالجامعة الأمريكية في بيروت وأسرتة منظمة الجهاد عام ١٩٨٥ .

وفي ٤ / ١٢ تم إطلاق سراح آخر وأهم رهينة أمريكي وهو تيري لندرسون الذي كان يعمل مديراً للمكتب الإقليمي لوكالة الاسوشيتدبرس في بيروت واختطفته منظمة الجهاد الإسلامي عام ١٩٨٥ .

ولم يتبق من الرهائن الغربيين في لبنان سوى الألمان هيا ارش شترويج ، وتوماس كمبر اللذان اختفيا في مارس عام ٨٩ .

وقد بذلت الأطراف المعنية بالرهائن جهوداً مضنية لإغلاق هذا الملف . فقد جمعت عدة عوامل أو بدت مصالحة

المعنية بالرهائن في لبنان . وقد ظهر الحزب إلى الوجود عام ١٩٨٢ بدعم مالي وعسكري إيراني مكثف ، وقام بتنظيم عدد من العمليات العسكرية اللبنانية ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في بيروت ، كان أبرزها نصف قاعدة عسكرية في جنوب بيروت عام ١٩٨٣ مما أدى إلى مصرع ٢٤٦ جندياً أمريكياً .

ويعتني حزب الله من إنقسامات في صفوفه منذ البدء في تنفيذ قرارات اللطائف في لبنان بسبب الصراع بين جناح عباس موسى الأمين العام للحزب الذي فرضته إيران في مايو ١٩٩١ . وجناح حسن نصر الله ، الأمين السابق للحزب ، والذي يعد امتداداً لتيار وزير الداخلية الإيراني السابق علي أكبر محتشمي المعروف بتشدهد .

ويلتزم جناح موسى بتعليمات الرئيس الإيراني راضنجاني ، وقد شكل جبهة موالية لسوريا أطلق عليها « أصحاب سوريا » ولتزم بتنفيذ سياسة دمشق في لبنان فيما يتعلق بإزالة العقبات أمام انتشار الجيش اللبناني في الجنوب .

أما جناح حسن نصر الله بشكل بدوره خلية تحت مسمى « تجمع خط الامام » في حزب الله ، وبلغت حدة الخلافات بين الجانبين إلى درجة اضطرت إيران إلى التدخل مباشرة ومطالبة وقد يضم مقبلي أجنحة الحزب للسفر إلى طهران في يوليو لزالة الشوائب بين الأجنحة كما حدثت إيران بأنها ستمنع عن تقديم المساعدات إلى حزب الله إذا استمرت الانقسامات بين أجنحته .

وفيما يتعلق بمسألة الرهائن طالبت دمشق وطهران المسؤولين في حزب الله بتسهيل الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان . فقد عقد الرئيس الإيراني راضنجاني اجتماعاً مع قادة الحزب خلال زيارته إلى دمشق في أبريل حيث طالبهم بانتهاء أزمة الرهائن وعدم التلاعب بورقة الرهائن ، مشيراً إلى أنها مستحقة وإن يكون بوسع إيران في هذه الحالة مساعدة الحزب .

وقام موقف حزب الله على المطالبة بإطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وسجن الخيام مقابل إطلاق سراح أربعة من الجنود الإسرائيليين من بينهم طيار وجثث ثلاثة عسكريين قتلوا بين عامي ٨٥ / ١٩٨٧ وإطلاق سراح الشيخ عبد الكريم عبيد مسئول الجهاز الأمني للحزب الذي اختطفته إسرائيل عام ١٩٨٩ .

أما منظمة الجهاد الإسلامي ، والعدالة الثورية فهما من التنظيمات الموالية أيضاً لإيران ، ولعبتا دوراً بارزاً في قضية الرهائن وينتمي معظم أعضائها لحزب الله ، وقد لجأت المنظمات إلى عمليات خطف الغربيين في بيروت عام

مستترة لانتهاء أزمة الرهائن في لبنان . فبعد انتهاء أزمة الخليج وانتصار التحالف العسكري على العراق أدرك خاطفوا الرهائن في لبنان وكل من إيران وسوريا أن المواقف التي بنوا عليها حساباتهم في الثمانينات قد تغيرت وأن ورقة الرهائن لم تعد ذات قيمة ، وأنها لم تؤد إلى تقديم الغرب أية تنازلات سواء بإرغامه على الضغط على إسرائيل للتسحاب من لبنان أو بيع أسلحة متطورة لإيران ، الأمر الذي جعل المختطفين أنفسهم يعتقدون أن استمرار احتجاز الرهائن سيحولهم إلى رهينة لرهائنهم .

١ - غياب دور الدولة اللبنانية :

أثارت أزمة الرهائن إشكاليات أساسيتين للحكومة اللبنانية ، الأولى تتعلق بقدرة الدولة اللبنانية الجديدة على السيطرة على أمنها ومبادئها على أراضيها وذلك في قضية يدور الصراع فيها على أراضي لبنان . أما الإشكالية الثانية فكانت في الربط بين إنهاء أزمة الرهائن وتنفيذ المعونات الاقتصادية للغربية .

أبرزت المفاوضات التي تمت عام ١٩٩١ بين الميليشيات اللبنانية المسلحة عن احتجاز الرهائن وبين الأطراف الإقليمية المعنية بقضية الرهائن ضعف دور الحكومة اللبنانية ، وهو ما أكدته وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية دوجلاس هوج بعد اجتماعه مع المسؤولين اللبنانيين في يونيو ١٩٩١ بقوله : أن الدولة اللبنانية ليست لها القدرة على وقف إطلاق النار ونسب هذه القدرة إلى إيران وسوريا . ونفس المعنى أشار إليه رئيس الوزراء اللبناني عمر كرامي في أغسطس بتأكيد على أن الدولة اللبنانية لا تعرف شيئاً عن مكان وجود الرهائن ، ولا مكان من أولى واجباتها التحرك للإفراج عنهم وإنهاء هذه المسألة التي تسمى إلى سمعة لبنان .

وقد أيدت الحكومة اللبنانية الاتصالات التي تمت بين ممثلي حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي وبين الحكومتين السورية والإيرانية في هذا الشأن انطلاقاً من اقتناعها أن لكل من دمشق وطهران تقلاً سياسياً ومعنوياً يمكن توظيفه للضغط على الجهات الخاطفة في لبنان لإقناعها بالإسراع في عملية إطلاق سراح الرهائن .

والتنظيمات المسلحة عن اختلاف الرهائن في لبنان تتمثل بصفة أساسية في تنظيم حزب الله ، ومنظمة الجهاد الإسلامي ومنظمة العدالة الثورية .

ويعد حزب الله اللبناني أكبر التنظيمات الموالية لإيران والتي ينطوي تحت لوائها عدد من التنظيمات الأخرى

جزء من أرضها ، ويقرب لبنانية لم تكن سوى أذرع خفية لتلك القوى الخارجية .

٢ - التنسيق السوري الايراني :

عكست تصريحات ومواقف المسؤولين في سوريا وإيران حول قضية الرهائن خلال عام ١٩٩١ رغبة البلدين في إنهاء أزمة الرهائن في لبنان لاسيما وانها تمثل عبة أساسية أمام تطبيع العلاقات بين كل من طهران ودمشق من ناحية وبين الغرب من ناحية أخرى ، رغم موقفهما في أزمة الخليج والذي اعتبره التحالف الغربي مؤشرا ايجابيا أثمر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وكل من دمشق وطهران عام ١٩٩١ .

وقد أكد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري حافظ الأسد خلال مباحثاته مع الرئيس اللبناني إلياس الهراوي في سبتمبر ١٩٩١ أن سوريا تتعاون مع جميع الأطراف في لبنان والمنطقة وبقيّة العالم لإغلاق ملف الرهائن موضعا انه لا يوجد سبب لاستمرار الخطف أو مشكلة الرهائن والتي أصبحت تمثل عبئا على الخاطفين أنفسهم .

وهو نفس المعنى الذي أكد عليه مرارا للمسؤولون في طهران وإن إيران ترغب في إطلاق سراح جميع الرهائن ، وانها مستعدة نفوذها لدى الجماعات الخاطفة في لبنان للاسراع في إطلاق سراح جميع الرهائن .

والملاحظ إن الخطاب السياسي الايراني السوري حول الرهائن قد تبدلت كلماته وأصبح أكثر مرونة وأقل ثورية . فلم تعد الدولتان تتسمكان باعتبار قضية الرهائن قضية سياسية بل اخذا بتعاملان معها في اطار انساني ، إلا أن طهران ودمشق ظلتا متمسكين خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ بضرورة إطلاق سراح جميع الرهائن بمن فيهم الابانيون الأربعة الذين اختطفهم ميليشيات القوات اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وإطلاق سراح الفلسطينيين واللبنانيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية ضمن أي صفقة شاملة لتبادل إطلاق الرهائن وأشارت إيران وسوريا إلى أن هناك عدة فئات معنية بقضية الرهائن : فهناك اللبنانيون والفلسطينيون وبينهم بشكل خاص الممولون الشيعي عبد الكريم عبيد والرهائن الغربيون في لبنان وهؤلاء جميعا أرباء ويجب إطلاق سراحهم . وهناك فئتان من السجناء هما الأسرى الاسرائيليون السبعة والسجناء اللبنانيون في أوروبا لقضايا تتعلق بالشرق الأوسط وهم جميعا مجرمون ، وبالتالي المجرمين يكون ممكنا إذا كان سيسهل من حل مشكلة الرهائن . وفي هذا الصدد قال الرئيس الايراني رافسانجاني في حديث نشرته صحيفة « الجمهورية الإسلامية » الإيرانية في يونيو ، إن الدول الغربية لاعتبارات انسانية تطلب إيران

١٩٨٤ للضغط على الإدارة الأمريكية للمساعدة في الافراج عن ١٧ من السجناء المعتندين اليها في الكويت ، حيث التقى القيتض عليهم أثناء هجومهم على بعض المصالح الأمريكية في الكويت عام ١٩٨٣ وكانت المنظمة تحتجز تسعة رهائن غربيين - خمسة أمريكيين ، وبريطانيين ، والمانيين .

وطالبت المنظمة بإطلاق سراح نحو ٤٠٠ معتقل لبناني في السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق سراح الرهائن لديها ، وإطلاق سراح الأخوين محمد حمادي ، وعباس حمادي اللذين يقضيان عقوبة السجن في ألمانيا بتهمة القتل واختطاف الطائرات . وهو ما ترفضه ألمانيا نظراً لأنه صدرت ضدتهما أحكام قضائية في ألمانيا .

على أي حال فإن الاتجاه الذي كان سائدا في النصف الأول لعام ١٩٩١ لدى التنظيمات الممولة عن اختطاف الرهائن في لبنان هو الرغبة والاستعداد لإطلاق سراح جميع الرهائن الغربيين في اطار الضمانات التالية :

- إطلاق سراح الزعيم الشيعي الشيخ عبيد . وهذا مطلب أساسي اجتمعت عليه جميع التنظيمات المعنية بأزمة الرهائن في لبنان .
- إطلاق سراح ٤٠٠ لبناني تحتجزهم إسرائيل .
- الحصول على ضمانات من الدول العربية بعدم ملاحقة الخاطفين ومحكمتهم بعد الافراج عن الرهائن .

وبالنسبة لإطلاق سراح الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، وهو الشرط الذي رفضته إسرائيل ، فقد ساد اتجاه بين هذه التنظيمات ومواده وعدم التمسك بضرورة إطلاق سراحهم .

وفيما يتعلق بالانكاثية الثانية والتي تمثلت في الربط بين إطلاق سراح الرهائن وبين اقدام الدول الغربية والمنظمات الاقتصادية الدولية على تقديم المساعدات الاقتصادية إلى لبنان ، وافتتاح لبنان على القرب بصفة عامة .. فقد أكد بتيونكرأكسي موفد الأمين العام للأمم المتحدة إلى لبنان ورئيس وزراء إيطاليا السابق ووزير للدولة البريطاني هوج خلال زيارتهما إلى لبنان الربط بين المساعدات الاقتصادية للبنان وإغلاق ملف الرهائن ومساهمة رجال الأعمال والمستثمرين الغربيين في إعادة إعمار الاقتصاد اللبناني .

وبصفة عامة فقد أبرزت التطورات الخاصة - الدولية والإقليمية - حول إنهاء أزمة الرهائن أن الدولة اللبنانية كانت بعيدة تماما عن تفاصيل القضية ، وأن المسألة برمتها تكشف عن أدوار رئيسية لقوى عربية واقلية - خاصة إيران - سواء في نشوء القضية أو في إغلاق ملفها ، وأن المسألة كانت تخص لبنان من زاوية أن احتجاز الرهائن كان يتم على

بأن تستخدم نفوذها للإفراج عن الرهائن ، وأن لدى اللبنانيين أيضا مشاكل ذات طابع إنساني حيث أن هناك ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ سجين لبناني في إسرائيل ويطالبون بإطلاق سراحهم ، وإن إيران ستبدل مافي وسعها لإطلاق سراح كل الرهائن .

والواقع ان لكل من سوريا وإيران أسبابها الخاصة التي دفعتها إلى المساهمة في حل أزمة الرهائن . فقد انضمت سوريا إلى الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة لانتهاء الاحتلال العراقي للكويت . بينما اتخذت إيران موقفا محايدا ، ورغم أنها ظلت خارج الحشد الدولي ، ولكنه ساعد على انجاح مهمة الحشد الدولي ولأسيما وأنها التزمت جزئيا بالمصالح الاقتصادية المفروضة على العراق . وقد كان لهذه المواقف أثرها الإيجابي في تخفيف حدة التوتر بين الدولتين من جهة ، والغرب على وجه العموم من جهة أخرى . ولم تبقى إلا قضية الرهائن لاستكمال تطبيع للعلاقات مع الغرب ، ولأسيما وأن الادارة الأمريكية اكدت مرارا أنه لن يكون هناك تطبيع كامل للعلاقات مع طهران ودمشق ما دام ملف الرهائن لم يغلق بعد .

كما أن سوريا وإيران ترغبان في تحسين صورتها أمام الغرب للحصول على دعم أمريكي وغربي في مؤتمر السلام مع إسرائيل ، وهناك دوافع إيرانية اقتصادية خاصة بالوصول على المساعدات والاستثمارات الغربية لدفع عجلة الاقتصاد الإيراني .

إلا انه من ناحية أخرى فإن إطلاق سراح الرهائن لم يؤد إلى تطبيع فوري للعلاقات بين دمشق وطهران وبين الولايات المتحدة أو الغرب على وجه العموم ، ويعود ذلك إلى انه مازالت هناك قضايا عالقة بين طهران وواشنطن من بينها استمرار اتهام إيران بأنها مؤيدة للارهاب ، وهناك قضية الأرصدة الإيرانية التي جمعتها واشنطن في اعقاب احتلال السفارة الأمريكية في طهران عام ٧٩ واحتجاز ٥٢ أمريكي لمدة ٤٤٤ يوما ، فضلا عن روايب فضيحة إيران كونترا وقرار الكونجرس الأمريكي في أغسطس ٩١ بفتح ملف القضية بعد اتهام سنة رهائن لادارة الرئيس السابق ريجان بتأخير إطلاق سراح الرهائن خلال انتخابات عام ١٩٨٠ لاعتبارات خاصة بالانتخابات الرئاسية آنذاك والتي كان ريجان أحد اطرافها .

إلا أنه يلاحظ ان هناك بوادر للإفراج في العلاقات بين واشنطن وطهران نتجت عن دور إيران في إطلاق سراح الرهائن . فقد وافقت الادارة الأمريكية في نوفمبر على دفع ٣٧٨ مليون دولار لتعويض إيران عن معدات عسكرية أمريكية لم تصلها طهران منذ السبعينات . ورغم نفى واشنطن إن يكون هناك أي علاقة بين هذا الموضوع

وإطلاق سراح الرهائن إلا ان الموافقة الأمريكية تزامنت مع اقتراب مشكلة الرهائن من نهايتها . ومن ثم فمن الأرجح ان يحدث تحسن تدريجي - وأن يكن بطيئا - بين كل من واشنطن وطهران يؤد يبدأ بتخلي واشنطن عن معارضتها للاستثمارات الأوروبية في إيران وتقديم البنك الدولي القروض إلى إيران . ثم رفع القود الأمريكية على إبرام صفقات تجارية مع إيران .

وبالنسبة لسوريا فقد تشهد المرحلة القادمة إثارة قضية حقوق الانسان في سوريا كشرط لتطبيع العلاقات مع الغرب .

٣ - الغرب وأزمة الرهائن :

استمرت الدول الغربية المعنية بملف الرهائن في لبنان في رفضها لإبرام أية صفقة مع الجماعات الممثلة عن اخطاف الرهائن في لبنان أو تقديم أية تنازلات لهم .. فقد رأت الحكومات الغربية أن الضغط على إسرائيل أو تقديم أية امتيازات لخطافي الرهائن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مطالب الخاطفين أو تشجيعهم على الاستمرار في اللعاب بورة الرهائن .

ففي عام ١٩٨٥ طالب الخاطفون من الولايات المتحدة الضغط على حكومة الكويت لإطلاق سراح ١٧ سجينا شيوعيا مقابل إطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان .. كما طالبوا بإنهاء الغرب لسياسته المعادية لإيران خلال الحرب مع العراق ، وبعد أن تم وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨ أصبح الخاطفون يطالبون بإطلاق سراح ٤٠٠ سجين عربي في إسرائيل . وأخيرا المطالبة بإطلاق سراح ٢٠ سجينا عربيا في سجون أوروبا .

والجديد في تعامل الغرب مع قضية الرهائن عام ١٩٩١ هو إبراز ولأول مرة أن إسرائيل تحتجز العديد من اللبنانيين الأبرياء ومنهم الشيخ عبيد بدون محاكمة . إلا أن الدول الغربية لم تمارس أية ضغوط على إسرائيل لإطلاق سراحهم وإن كانت بريطانيا قد طالبت إسرائيل في أغسطس بإطلاق سراح للشعبة اللبنانية المحتجزين لديها ، غير أنها رفضت إطلاق سراح السجناء العرب في السجون الأوروبية بحجة أن هؤلاء قد تمت محاكمتهم في قضايا تتعلق بالارهاب . وهناك خمسة من المدانين العرب محكوم عليهم بالسجن . وقد اتخذت الحكومة الألمانية موقفا محايدا ورفضت إطلاق سراح لبنانيين حكم عليهم بالسجن بتهمة ارتكاب أعمال ارهابية .

٤ - وساطة الأمم المتحدة وملابساتها :

مع إطلاق سراح الرهينة البريطاني جون مكراثي في

الولايات المتحدة أصرت على حقها في مطاردة الإرهابيين والقاء القبض عليهم لمحاكمتهم في الولايات المتحدة وفقا للقانون الذي أصدره الرئيس السابق ريجان في هذا الصدد .

ومع تدخل الأمم المتحدة في قضية الرهائن عادت القضية إلى دائرة الأنواء من جديد حيث شهدت ٩ عواصم عربية ودولية اتصالات مكثفة لانتهاء هذا الملف ، وأنشأت إيران لجنة خاصة للتعامل مع الرهائن من بين أعضائها محمود راضنجاني سفير إيران المتجول وسيروس ناصري المبعوث الإيراني في الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه انشئ خط اتصال مباشر بين حزب الله ووزير داخلية إيران عبد الله النوري . وفي بيروت كونت سوريا لجنة معاملة للطوارئ للتعامل مع إطلاق سراح الرهائن ونظمت إلى دمشق حيث يتم تسليمهم إلى حكوماتهم عبر وزارة الخارجية السورية ، وتمثلت حلقة الاتصال بين حكومة إسرائيل ودي كويار في أورى لويراني آخر سفير إسرائيلي في طهران ، وفي واشنطن استندت مهمة متابعة تطورات الرهائن إلى الجنرال برنت سكوسكرافت مستشار الأمن القومي للرئيس بوش ، وفي لندن اضطلع دوجلاس هوج بمعالجة تطورات أزمة الرهائن ، في حين مثل الأمين العام للأمم المتحدة حلقة الوصل للرئيسية بين الأطراف جميعها ، والتي مرت من خلالها المطالب والأجوبة ، وبما أمكن ادعاء كل طرف أنه لم يتم حوارا مباشرا مع الطرف الآخر .

وأثمرت هذه الاتصالات الدولية عن إطلاق سراح عشرة رهائن غربيين وإطلاق إسرائيل لسراح ٩١ من السجناء اللبنانيين لديها ، وتسليم ٩ جثث من الشيعية مقابل حصولها على رفقت أحد جنودها المفقودين في لبنان ، إضافة إلى معلومات عن اثنين من جنودها الشيعة الذين قُتلوا في جنوب لبنان .

ويلاحظ ان إيران وسوريا والجماعات الموالية في لبنان أقدموا على إطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان بدون التمسك بأي من الشروط التي كثيرا ما أعلنوا عنها وفي مقدمتها ضرورة إطلاق سراح السجناء العرب في سجون إسرائيل أو في السجون الأوروبية . ويعزى ذلك إلى رغبة الدولتين في بذل كل ما في وسعهما لتحسين علاقتهما مع الغرب للأسياب التي تكررت من قبل . إلا ان الولايات المتحدة عادت وكررت بعد إطلاق سراح آخر رهينة أمريكي في لبنان في ٤ / ١٢ إن السياسة الأمريكية تجاه إيران لم تتغير بعد ، ولها تعبير إيران مازالت دولة إرهابية .

ولم يبق في لبنان من بقايا أزمة الرهائن سوى رهائنات المانيان يصير مختلفيهما على ضرورة إطلاق سراح الأخوين محمد حمادي وعباس حمادي مقابل إطلاق

أغسطس بدأت مرحلة جديدة في أزمة الرهائن فقد حمل مكارثي رسالة من منظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تحتجز فيها الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار على التوسط لانتهاء أزمة الرهائن في لبنان وقد رحبت الأطراف المعنية بأزمة الرهائن بهذه المبادرة لاسيما وإنها تقدم تنازلات مباشرة إذ ستمر كل التنازلات عبر الأمم المتحدة وهي طرف دولي محايد .

فالقائدة الجديدة في حزب الله الموالى لإيران رأت في تدخل الأمم المتحدة عاملا إيجابيا يساعدها على التخلص من إرث سلفها بدون أن تنتهك بها تنازلات للغرب . كما إن إيران أكتفت بوضوح أنها مستوفية للدعم المالي والأخرى الذي تقدمه إلى حزب الله إن لم يتم إطلاق سراح الرهائن قبل أكتوبر ١٩٩١ ، ولاسيما وأن الرئيس الإيراني رفسنجاني كان يأمل أن يستضيف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في بداية أكتوبر وفي أواخر الشهر نفسه كان من المقرر أن يزور راضنجاني ألمانيا والنمسا وإيطاليا . ولم يكن منتظرا أن يكون استقباله في هذه الدول حافلا طالما إن أزمة الرهائن لم تحل . كما ان بريطانيا أعلنت أنها لن تدعو راضنجاني إلى زيارتها ما لم يتم إطلاق سراح الرهائن في لبنان .

أما سوريا فرغبت في التخلص من عبء الرهائن قبل انعقاد مؤتمر السلام في أكتوبر ، ووجدت في وضع القضية تحت مظلة الأمم المتحدة عاملا يساعدها على معارضة ضغوطها على محتجز الرهائن بدون أن تنتهك بخصوصها للغرب ، فضلا على أن إنهاء أزمة الرهائن سيبرز سوريا على أن لها دورا في إحلال السلام في الشرق الأوسط ، وسيدعم من طلبها برفع اسمها من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب ، كما أنها تريد المشاركة في مؤتمر السلام وقد اطمأنت إلى خلو الساحة اللبنانية من قضايا قد تعكر صفو المفاوضات .. الحكومة اللبنانية هي الأخرى أرادت حل المشكلة قبل أكتوبر حتى تتمكن من طرح مسألة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان بدون أن يكون هناك مليمكر جو للمفاوضات .

أما إسرائيل وهي لاعب مهم في قضية الرهائن ، إذ أن لها ٧ جنود محتجزين في لبنان وتحتجز بالمقابل مثلت اللبنانيين في سجونها . فقد أعلنت حكومة شامير استعدادها لمساعدة الأمين العام في مهمته شريطة أن تحصل على أية معلومات عن جنودها المفقودين في لبنان ، خاصة هؤلاء الذين أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها تحتفظ بثلاثة لحيا من بين الجنود الاسرائيليين السبعة .

وقد رحبت الدول الغربية بدور الأمم المتحدة خاصة أنها تصر على عدم التفاوض مباشرة مع الرهائن ، إلا أن

من الضروري البحث في آليات جديدة تتناسب ظروف المرحلة اقليميا ودوليا .

وهكذا فإن انتهاء تلك الأزمة بامتداداتها الدولية والاقليمية هو تعبير عن طلي-لحدى الصفحات الموروثة عن الحقبة الماضية .

ومن الدلالات الهامة ما كشفت عنه الاتصالات الدولية والاقليمية المكثفة التي شهدها العالم تحت رعاية الأمم المتحدة بداية من أغسطس ، ذلك الدور المتعاظم الذي كانت تلعبه إيران - بالتنسيق مع سوريا - من خلال التنظيمات اللبنانية الموالية لها والتي تركزت في الجنوب اللبناني ، والتي كان اختطاف الزهائن الغربيين أحد الأدوات وأحد مظاهر التأثير الإيراني في الشؤون اللبنانية . ومع انتهاء الأزمة تبدو هناك بوادر تغير في الدور الإيراني في الميادين اللبنانية . ومن المرجح أن يلقى ذلك بظلال ايجابية على قدرة الدولة اللبنانية فيما يتعلق بمدى سيطرتها على المناطق التي كانت خاضعة لنفوذ تلك الجماعات والتنظيمات الموالية لإيران .

لم يكن انتهاء أزمة الزهائن بالصورة التي تمت بها بعيد الصلة عن نمو الدور السياسي والدولي للأمم المتحدة . إذ أن قبول كافة الأطراف لدور ما لمنظمة الدولية لتنظيم الاتصالات وتحقيق صفقة شبه شاملة في هذا الصدد راجع لما يمكن قوله بسماتها الحيادية وما يمكن أن تقدمه لكافة الأطراف من مبررات بعدم الانعاز لمطالب الطرف الآخر . ولأنه إن تقلص القيود التي كانت تمتد من فعالية الأمم المتحدة سابقا ساهم بدوره في أن تقوم بدور حيوي في اغلاق ملف تلك الأزمة الانسانية السياسية في أن واحد .

ومن الصحيح للقول أن انتهاء الأزمة تم في صورة دولية شبه شاملة ، إلا أنه من الهام لفت النظر إلى موقف عدد من الدول الغربية - كالمانيا وبريطانيا وإيطاليا - لزاء بعض مطالب الجهات الخاطفة والخاصة باطلاق سراح عدد من السجناء العرب في سجون تلك البلدان . وبالرغم من أن الحجة التي قيلت في هذا الصدد حجة قانونية ، إلا أنها عكست جوانب سياسية ، لعل أهمها اصرار تلك الدول على عدم الانعاز لمطالب الخاطفين . وإذا كانت الدول قد أصرت من قبل على مثل هذا الموقف ، فإن البيئة الدولية والاقليمية الجديدة لم تكن تؤهل لتغيير مافي تلك السياسة ، خاصة وأن تلك البيئة عكست بدورها سعي دول رئيسية مثل سوريا وإيران على تحسين علاقاتها مع الغرب .

سراجها ، وفي حالة امتناع المانيا عن اطلاق سراح الأخوين حمادي في إطار سياسي دبلوماسي فإن ذلك يمكن أن يتم خلال صدور عفو خاص من قبل رئيس الجمهورية أو تشكيل لجنة خاصة بين حكومة بون والحكومة اللبنانية الألمانية التي يقضى الأخوين في سجونها مدة العقوبة لاتخاذ قرار في هذا الشأن .

وقد اتبع هذا الأسلوب في اطلاق سراح أفراد عصابة بادر مايفهر من سجون المانيا الغربية وترحيلهم إلى عدن في اواخر الستينات مقابل اطلاق سراح السياسى الامانى الغربى بيتر لورانسى رئيس الحزب للديمقراطى المسيحى .

أما السجناء العرب في سجون أوروبا وعددهم نحو ٣٠ سجناء ، فمن المستبعد اطلاق سراحهم إذ تصر حكومات الدول الأوروبية المعنية بالقضية - بريطانيا ، النمسا ، إيطاليا - على أن السجناء العرب لديها محكوم عليهم بالحكام قضائية لارتكابهم جرائم مخالفة للقانون .

٥ - دلالات انتهاء الأزمة .

باغلاق ملف الزهائن الغربيين انتهت إحدى بؤر التوتر في علاقات لبنان وسوريا وإيران مع الدول الغربية لجمالا . ويبرز هذا التطور عدة نتائج هامة من أبرزها مدى تأثير التحولات الدولية والاقليمية على قضية الزهائن الغربيين الذين احتجزوا في ظل بيئة دولية واطليمية مختلفة ، وقصد من وراءها مكاسب سياسية وممنوية لم تتحقق قط . وايضا انه لم يكن وراء قضية الاختطاف واحتجاز مواطنين غربيين جماعات سلفية وحسب ، بل كانت هناك أدوار رئيسية لدول كبرى في المنطقة مثل سوريا وإيران ، وفي الوقت الذى غابت فيه سلطة الدولة اللبنانية بفعل الحرب الأهلية التي استمرت منذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٨٩ والذى شهد توقيع اتفاق الطائف لانتهاء الحرب الاهلية وبدء مرحلة جديدة لسلطة الدولة اللبنانية .

لقد أكد اغلاق ملف الزهائن الغربيين أن التحولات في قمة النظام الدولى (ولانسيما التي أخضت شكل انهيار الدولة السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة وصعود الدور الأمريكى فى الميادين الدولية) ولابد وأن تعكس نفسها على التفاعلات الاقليمية فى الكثير من مناطق العالم . ولقد ايضا أن كثيرا من الآليات التي اتبعتها دول صغرى فى المرحلة الماضية لم تعد ذات قيمة فى ظل البيئة الدولية الجديدة ، وإن

القسم الرابع :

الصراع العربي - الإسرائيلي

- ☐ قضايا الصراعات الحزبية فى إسرائيل .
- ☐ الأبعاد الداخلية والخارجية لقضية التسوية .
- ☐ تطور الهجرة اليهودية .
- ☐ الأبعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين .
- ☐ علاقات إسرائيل وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق .

أولاً : قضايا الصراعات الحزبية :

الأخرى مثل الحزب الشيوعي وجماعة ماتسبن أفكارا اشتراكية ماركسية - لينينية أكثر تشددا . وإن كانت جماعات وأحزاب اليسار الإسرائيلي في مجموعها علمانية وتقبل على المستوى الفكري بفصل الدين عن الدولة .. ذلك القبول بالعلمانية الذي لا يمس عند حزب العمل - على الأقل - مسألة سيطرة اليهود على الدولة بصورة تمنع المسلمين أو المسيحيين من تبوؤ مراكز قيادية رغم كونهم مواطنين فيها وهو أمر يتعلق بالطابع العنصري للدولة ويفكر حزب العمل أكثر من تعلقه بموقفه من قضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة . وتتلقى أحزاب اليسار حول ضرورة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، أو من الجانب الأعظم منها . ورغم أن حزب العمل بلشر بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة حينما كان في السلطة في إسرائيل إلا أن موقفه بشأنها يعد أقل تشددا من مواقف الليكود والأحزاب اليمينية .

وتفاوتت مواقف أحزاب اليسار بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بين قبول ذلك من الأحزاب اليسارية المتشددة وأهمها الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، وبين القبول المشروط الذي لا يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية كما هو حال موقف حزب العمل .

وتشكل الطوائف اليهودية الغربية - الأشكناز - القاعدة الانتخابية لحزب العمل ، وذلك قبل أن تتدفق موجة اليهود الموفيت الحالية على إسرائيل والتي تتميز بزيادة الميول نحو اليمين . أما الطوائف الشرقية (السفارديم) فإنها تشكل دائما القاعدة الانتخابية للكتل الليكود . وإن كان من الضروري أن تشير إلى أن موجة الهجرة الحالية والتوقعات بوصول مليون مهاجر موفيتي إلى إسرائيل بحلول منتصف التسعينات سوف يؤثر بشدة على الخريطة الاجتماعية - السياسية في إسرائيل وسوف يدخلها في طور إعادة التشكيل مرة أخرى . وإذنا كان من السهل تحديد تداعيات موجة الهجرة على الانقسام الطائفي في إسرائيل ،

شهدت الساحة السياسية في إسرائيل صراعات متعددة بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة فيها في عام ١٩٩١ . وقد دارت تلك الصراعات حول المشاكل والقضايا الأساسية التي واجهت إسرائيل في ذلك العام .

وتنطلق الاختلافات في المواقف بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية عن اختلاف المفاهيم الأيديولوجية بين الأحزاب المختلفة رغم الاتفاق العام حول الطابع الصهيوني للدولة ، الذي يبقى رغم ذلك موضع نقاش وجدل بين القوى السياسية .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن المفاهيم الأيديولوجية تتلقى أو تتقارب بين أحزاب التيار اليميني ، كما أن ترجمة هذه المفاهيم إلى مواقف سياسية تتقارب إلى حد ما . ويشكل الفكر الصهيوني العنصري ركيزة أساسية لمفاهيم هذا التيار ومواقفه من كافة القضايا المثارة . وتتلقى أحزاب هذا التيار من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وعلى عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما تتلقى هذه الأحزاب على ضرورة الاستيطان الذي تراه مشروعا وتختلف هذه الأحزاب حول أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف المتفق عليها .

ورغم ثباين الشرائح الاجتماعية التي تشكل القاعدة الانتخابية لمختلف الأحزاب اليمينية إلا أنها تتلقى في توجهاتها الاقتصادية ، حيث تتبنى جميعها - وإن بصيغ متباينة قليلا - سياسة اقتصادية - اجتماعية تقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والاعتماد على آليات السوق والاقتصاد الحر في إدارة الاقتصاد .

وعلى الجانب الآخر تتقارب أحزاب اليسار في مفاهيمها الأيديولوجية ومواقفها السياسية . وتشكل الأفكار الاشتراكية للعلمانية ذات الطابع الفلبي ركيزة أساسية لأفكار حزب العمل ، في حين تتبنى الأحزاب والمجموعات

وما سوف تحدثه من تدعيم للطوائف الغربية مقابل الشرقية ، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد التوجهات السياسية للمهاجرين ، وبخصوصا السوفيت الذين يشكلون السواد الأعظم من الموجة الحالية من المهاجرين . وثأى هذه الصعوبة من حقيقة أن غالبية المهاجرين لم يصموا مواقفهم وانحازاتهم وولاءاتهم السياسية بعد ، رغم التنافس الشديد بين الأحزاب على ضمهم إليها . وإن كانت الاستطلاعات تشير إلى أنه من المرجح أن المهاجرين سيصوتون لصالح الأحزاب اليمينية . إلا أن استمرارية مثل هذا التوجه سوف تتوقف بشكل أساسي على قدرة حكومة شامير على حل المشاكل الكبرى التي تواجه عملية استيعاب المهاجرين وتشغيلهم . وسوف تختبر الاختبارات السياسية للمهاجرين الجدد في الانتخابات البرلمانية التي تجرى في إسرائيل في العام القادم .

وقد دار الصراع بين القوى السياسية في إسرائيل خلال العام ١٩٩١ حول الموقف من الهجرة والاستيعاب ، والموقف من عملية التسوية . وسوف يتم معالجة الصراعات الحزبية حول قضية الهجرة والاستيعاب ، وفي جزء لاحق سوف نشير إلى المواقف الحزبية من عملية التسوية السياسية .

١ - الهجرة والاستيعاب كقضية حزبية :

تعتبر الهجرة اليهودية واستيعاب المهاجرين على كافة الأصعدة ، التحدي الرئيسي الذي تواجهه إسرائيل حاليا . وقد دار جدل حاد بين القوى السياسية في إسرائيل حول أولويات العمل الإسرائيلية ، والاختيار بين توجيه الموارد لتمويل زيادة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وللحريية المحتلة لاستيعاب المهاجرين فيها ، وبين توجيه الأموال لتمويل استثمارات جديدة تساهم في استيعاب المهاجرين في الجهاز الانتاجي في إسرائيل .

وفي حين أكدت المعارضة المعالمة على أولوية الاستيعاب الاقتصادي للمهاجرين فإن حكومة الليكود وعلى رأسها إسحق شامير أكدت من خلال الممارسة على أولوية الاستيعاب الاستيطاني وحاولت تحقيق المعادلة الصعبة أي تحقيق الاستيعاب الاستيطاني والاقتصادي في آن واحد .

وقد أدت الرؤية الأيديولوجية الصهيونية التي انطلق منها موقف حكومة شامير في تعاملها مع الهجرة والاستيطان إلى الحد من قدرة تلك الحكومة على الوفاء بكافة احتياجات المهاجرين ، بل ومنيت الأجهزة التي أوكلت إليها مهمة متابعة الهجرة والاستيعاب بدرجات متفاوتة من الاخفاق مما أدى لتراجع زخم موجة الهجرة في عام ١٩٩١ . ولم يأت

الاخفاق بسبب الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية وافتقاد التنسيق بين السياسات فقط ، وإنما جاء أيضا بسبب الصراعات بين وزراء اللجنة الوزارية لشؤون الهجرة والاستيعاب ، حيث لهم كل منهم الآخرين بالمسؤولية عن الفشل . وقد اضطرت تلك اللجنة التي شكلت في يونيو ١٩٩٠ برئاسة إريئيل شارون ، إلى خوض صراع مع الروتين للتصريح بعملية استيعاب المهاجرين ، لكنها واجهت كما ذكرنا درجات من الاخفاق . فقد حصل موشيه نسيب - وزير الصناعة - على مليار شيكل من ميزانية عام ١٩٩١ لتوفير فرص عمل للمهاجرين ، لكن ما فعله كان محدودا للغاية كذلك فإن إسحق موداعي - وزير الاقتصاد - لم يهتم أصلا بحضور اجتماعات اللجنة بعد أن دخل في صراع مع شارون من أجل تخفيض مخصصات وزارة الاسكان . وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين إريئيل شارون ومانحهم بروش - نائب وزير العمل - كانت صراعية ومبينة طوال الوقت . أما وزير الاستيعاب إسحق بيرس فقد فشل هو الآخر في توفير ظروف معيشة أفضل للمهاجرين مما حدا بأريئيل شارون إلى التدخل في شؤون وزارة الاستيعاب ، بناء على اقتراح من القائمة المنطرفة جيتولا كوهين ، ذلك الاقتراح الذي عجز الوزير إسحق بيرس عن منع تنفيذه . ويتضح من نمط العلاقات بين الوزراء الأعضاء في اللجنة الوزارية لشؤون الهجرة أن الخلافات وربما الفوضى كانت تسود العلاقات بين أعضاء الحكومة . تلك الخلافات التي ظهرت بشكل جلي أثناء المناقشات حول ميزانية عام ١٩٩٢ بسبب ميزانيات وزارات الاسكان ، والدفاع ، والميزانيات المخصصة للاستيطان والمدارس الدينية . وقد أبرزت تلك الخلافات هشاشة الائتلاف الحاكم وقابليته للتفكك عند أي اختبار قوى .

ورغم أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت مرارا أنها استفادت من الأخطاء التي حدثت في الخمسينيات في مجال استيعاب المهاجرين إلا أن تبنيها لسياسة استيطانية نشطة مع ترك قضية الاستيعاب الاقتصادي آليات السوق بالأساس قد أوجد ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مرغوب فيها في إسرائيل بما جعل قادة الليكود يبحثون الامتناع عن الفشل الداخلي في استيعاب المهاجرين بالاستمئانة بالعالم الخارجي بشكل أساسي عبر المساعدات الهائلة التي يطلبونها من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

ومثلما تمت الإشارة آنفا فإن الاستيطان لقي أولوية على الاستيعاب الاقتصادي بالنسبة لتكتل الليكود الحاكم ، مما جعل هذه القضية موضع شد وجذب بين الأحزاب السياسية المختلفة في إسرائيل .

٢ - ملاحج السياسة الاستيطانية

وتداعياتها :

مرت السياسة الاستيطانية بالعديد من المراحل التي عكست سمة وأيديولوجية الحزب المسيطر على الحكم . وقد بدأ حزب العمل هذه السياسة بعد حرب ١٩٦٧ . وتجهت خطّة الاستيطانية لحزب العمل في ذلك الوقت في مشروع « ألون » بزرع المستوطنات في المناطق الاستراتيجية من الأراضي المحتلة كضمان للسيطرة عليها . وقد تفاقمت السياسة الاستيطانية وامتدت إلى جميع أنحاء الأراضي المحتلة خلال فترة ولاية الليكود بحيث اتّمت الحكومة الإسرائيلية سيطرتها على أكثر من مليوني دونم من أراضي الضفة الغربية (٥٤٪ من مساحتها) وأكثر من ١١٣,٨ ألف دونم من أرض قطاع غزة (٢٣٪ من مساحته) . وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٤٢ مستوطنة يعيش فيها نحو ١١٢ ألف مستوطن حسبما أشارت جريدة بدعوت احرونوت الإسرائيلية في ٥ / ١١ . وفضلا عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن هناك ما يزيد على ١٠٠ ألف مستوطن يهودي يعيشون في القدس العربية .

وقد دارت مناقشات حزبية وفي الأجهزة الرسمية المعنية حول سياسة الاستيطان . وخلال تلك المناقشات تبلور اتجاهان : الأول ، يقبّاه المستوطنون ومجالسهم الاقليمية ويدعو إلى تركيز السياسة الاستيطانية على تدعيم المستوطنات القائمة بالفعل بهدف إضافة آلاف الوحدات السكنية إليها وتحويلها إلى مراكز سكنية ضخمة . أما الثاني والذي كانت الأحزاب الدينية واليهودية المتطرفة تتبناه فإنه يدعو إلى بناء مستوطنات جديدة .

وقد كشفت سياسة اريتيل شارون الاستيطانية أن هدفها إيجاد توازن بين هذين الاتجاهين ، حيث شرع في بناء مستوطنات جديدة كانت بدايتها ١٣ مستوطنة ، كما عمل على تحويل ١٢ نقطة استيطان عسكري (ناحال) إلى مراكز استيطانية جديدة تنفيذاً لوثيقة تشكيل حكومة شامير اليمينية في يونيو ١٩٩٠ . وإضافة إلى كل ذلك عمل شارون على زيادة الوحدات السكنية بمنظومة المستوطنات التيمية .

وتعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر المناطق استهدافاً للاستيطان تليها المرتفعات السورية (الجولان) ثم قطاع غزة . ويعكس هذا الترتيب الأهمية النسبية لتلك المناطق بحيث تأتي الضفة الغربية والقدس الشرقية في المكانة الأولى كعمق استراتيجي لإسرائيل مقابل الجبهة العربية الشرقية ، وأيضاً كمصدر رئيسي للمياه التي تستهلكها إسرائيل ، فضلاً عن ارتباطها بالأساطير الدينية

اليهودية . وتأتي مرتفعات الجولان بأهميتها الاستراتيجية الكبيرة وبمواردها المائية الهامة في المعركة الثانية ، في حين يأتي قطاع غزة في المركز الأخير نظراً لانخفاض القطاع للموارد وكثافة سكانه ، ولتقديسه للكثير من أهميته الاستراتيجية بعد عقد معاهدة مارس ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر ، تلك المعاهدات التي نصت على نزع سلاح الجانب الأكبر من سيناء .

وبصرف النظر عن ترتيب المناطق المحتلة لدى مخططي السياسة الاستيطانية فإن عام ١٩٩١ شهد نشاطاً استيطانياً محموداً لم يسبق له مثيل ، ويتم تحت إشراف شامير وشارون معا .

وفي إطار مساعيها لاقترار تسوية الصراع الإسرائيلي - العربي تحت الرعاية الأمريكية حاول وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر التوصل إلى تسوية محددة بشأن الاستيطان لكنه قوبل بموقف إسرائيلي رافض لإيقاف الاستيطان في زيارته للتين قام بهما إلى إسرائيل في أبريل ١٩٩١ . ولم ينتظر اريتيل شارون حتى يغادر بيكر إسرائيل وإنما صرح أثناء وجوده هناك أن إسرائيل ستستمر في تكثيف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة . ولم يملك بيكر سوى وصف تلك التصريحات بأنها محاولة لتصف السلم في الشرق الأوسط . وقد دعم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير موقف شارون بأن صرح هو الآخر بأن حكومته لن توقف الاستيطان في الأراضي المحتلة . وقد جاءت هذه المواقف الإسرائيلية التي تعكس الرغبة في الاستمرار في احتلال الأراضي العربية وتوحيدها بعد إعلان الولايات المتحدة أنها لن ترغم إسرائيل على قبول ما لا تريده ، بما يعني تضييق اليات الاجبار التي استخدمت بصورة مروعة وعدائية إلى أقصى حد ضد العراق في أزمة وحرب الخليج .

وقد حاول وزير الخارجية الأمريكي الضغط على العرب بعد أن فشل في حزيمة قادة إسرائيل عن مواقفهم فيما يتعلق بقضية الاستيطان . وقد نجح مع العرب الذين قنعوا تنازلاً هائلاً بقبول إيقاف المقاطعة المفروضة على إسرائيل مقابل إيقافها للمستوطنات وهو ما رفضته إسرائيل أيضاً .

وفي إطار الشد والجذب حول سياسات الاستيطان قامت حركة « السلام الآن » بتسريب البينات الخاصة بالميزانية الحقيقية في الأراضي العربية المحتلة - راجع جدول (١) . وقد بلغت تلك الميزانية ١٣٧٨ مليون شيكل أي نحو ٣٠٪ من إجمالي ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩٠ التي خصصت لاستيعاب ٢٠٠ ألف مهاجر . كما نشرت حركة « السلام الآن » أسماء عدد من المستوطنات الجديدة وهي « زئيف » و« سمسانه » و« يرعوت » و« عشمال »

و، يونذاف ، . كما أشارت حركة و السلام الآن ، أيضا إلى خطة إسرائيل لبناء ما يزيد على ١٦ ألف وحدة سكنية في الخليل ونحو ٦٣٥٠ وحدة في غزة خلال العامين القادمين .

لكن كل ذلك لم يزد شارون إلا تصميمًا على تدعيم سياسة الاستيطان فقام في أغسطس ١٩٩١ بطرح خطته المعروفة باسم « خطة التجموع » وتنقسم هذه الخطة إلى مرحلتين : الأولى ، ويبدأ تنفيذها في العام القادم ١٩٩٢ وتهدف إلى بناء ١٩ ألف وحدة سكنية في الأراضي المحتلة . والثانية ، وتبدأ في الأعوام التالية وتهدف إلى إقامة ٣١ ألف وحدة سكنية . ووفقا لخطة شارون فإن هذه الوحدات السكنية سوف تقام على مساحة لا تقل عن ٩٠ ألف دونم لمضاعفة عدد المستوطنين ، والوصول بعدد اليهود في مدينة القدس إلى حوالي مليون نسمة .

وتعتبر هذه الخطة هي محور الاستراتيجية الاستيطانية لحكومة شامير التي أنشأت بفرض تدعيم الاستيطان هيئة اسمها « إدارة التخطيط والبناء في يهودا والسامرة » برئاسة مهندس التخطيط ، دان مناف ، وهو أحد المقربين من شارون . وتعد المهمة الأولى لهذه الهيئة هي تكثيف المستوطنات القائمة بالفعل في الضفة الغربية المحتلة .

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع مصادراته إسرائيل من الأراضي في الضفة الغربية تحت ذريعة الدوافع الأمنية ،

منذ أول زيارة قام بها بيدر للمنطقة في مارس ١٩٩١ وحتى ديسمبر ١٩٩١ بلغ نحو ١٧ ألف هكتار موزعه كما يلي (٣٥٠٠) دونم من دير أبو شعل ، (١٠٠٠٠) دونم في اللين الغربية ، (٢٠) دونم في بيرزيت ، (٥٠٠٠) دونم من نرى الطيبة ، وزمون ودير جرير ، ودير دبوان ، (٢٥٠٠) دونم من المزرعة الغربية ، (٣٥٠) دونم من قرية حارس ، (٢٠٠) دونم من قرية كسيان ، (١٤٠٠) دونم من قضاء بيت لحم ، (٧٠٠) دونم من قضاء رام الله .

وقد بدأ يتضح ، بعد نفاذ الوحدات السكنية التي كانت شائعة في مستوطنات الأراضي المحتلة ، نوع جديد من التكثيف والاستيطان تقومه حركة « إمناء » ، النزاع الاستيطانية لحركة « جيش إيمونيم » ، بتمويل من وزارة الإسكان ، فوامه التكثيف بواسطة المقطورات (الكرافات) لتجاوز العقبات المالية والبيروقراطية من ناحية ، والإسراع بتمويل قطاعات كبيرة من المهاجرين للاستيطان في الأراضي المحتلة لارساء سياستي الضم والالحاق من ناحية ثانية . وبالرغم من الالتزامات الاسرائيلية ، تجاه الولايات المتحدة بعدم توطين مهاجرين جدد في الأراضي المحتلة ، فإن الزيادة في عدد المستوطنين ارتفع بوتيرة أسرع مما كانت عليه في السنوات السابقة ،

جدول رقم (٣)

ميزانية إسرائيل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

عام ١٩٩٠ - ١٩٩١

المبالغ المرسدة بتمويل الاستيطان في الأراضي المحتلة		
بالعمليون دولار	بالعمليون شيكل	الجهة التي خصصت الميزانية
٥٥٠	١١٠٠	الإسكان
٢٥	٢٠	الاستعماب
٣٥	٧٠	التعليم
٢٠	٤٠	الزراعة
٢٠	٤٠	للدخالية
٣	٦	الأثيان
٠,٥	١	السياحة
٠,٥	١	الطاقة
٢٥	٥٠	قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية
٦٧٩	١,٣٢٨	لمجموع

ومما سبق يتضح أن هدف سياسة شارون الاستيطانية ليس فقط تدعيم المنظومة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بل العمل على محو معالم الخط الأخضر في الضفة، عن طريق إيجاد تواصل استيطاني مكثف على طول المنظومة الاستيطانية التي تجاوز هذا الخط . مستغلا في ذلك شكل وتوزيع المنظومة في الضفة ، التي تتجه نحو التكتيف والتركيز الشديد على طول الخط الأخضر ، خصوصا في منطقة القدس وشمال الضفة ، حيث أشار التقرير رقم (٢١) الصادر في مارس ١٩٩١ ، عن إدارة المبنى المعدة للمهاجرين (وزارة الاسكان) إلى بناء أكثر من ٨ آلاف وحدة سكنية للمهاجرين في ٣٥ مستوطنة من مستوطنات الضفة . وفي النصف الأول من عام ١٩٩١ ،

وهي زيادة ناجمة بالاساس عن استيطان مهاجرين جدد ، إضافة إلى عناصر « الحراديم » (المنتسبين دينيا) وشرائع من المجتمع الاسرائيلي الدنيا ، التي تبحث عن حل لمشاكل السكن والإقامة وظروف المعيشة (انظر جدول رقم ٤) .

ويظهر من تقرير الشعبة المالية في الوكالة اليهودية ، ملخص مؤشرات الاستيطان خلال عامي ٨٩ - ١٩٩٠ ، أن عدد المستوطنين بلغ ٧٠٥١ مستوطن من مجموع ٢٢٣ ألف مهاجر بنسبة ٣,١٦ ٪ . ويشار في هذا الصدد ، إلى أن الرقم الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك بكثير لأن أجهزة المعلومات لدى وزارة الاستيعاب ، والوكالة اليهودية ، لا تقدر على متابعة حركة انتقال المهاجرين من مكان لآخر فور حدوثه .

جدول رقم (٤)

المسارات الديموجرافية للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية ، حسب مجالس المستوطنات

مجالس المستوطنات	عدد المستوطنين في بداية عام ١٩٩٠ بالآلاف شخص	عدد المستوطنين في بداية عام ١٩٩١ بالآلاف شخص	الزيادة السكانية
شرمون	١٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١,٠٠٠
ماتيه بنيامين	١٠,٥٢٧	١٢,٠٠٠	١,٤٧٣
بيت اريه	١,٠٠٠	١,٠٥٠	٥٠
معاليه ادميم	١٣,٥٠٠	١٥,٧٥٠	٢,٢٥٠
كركبات اربع	٥,٠٠٠	٦,٢٥٠	١,٢٥٠
حبرون (الغليل)	٤,٤٠٠	٤,٤٠٠	—
التي منشه	٢,٥٥٠	٢,٨٠٠	٢٥٠
أورانيث	٢,٠٠٠	٢,٢٢٥	٢٢٥
جوش عسبوير	٤,٩٥٠	٥,٠٠٠	٥٠
بيئسار	٨٠٠	١,٨٠٠	١,٠٠٠
افرات	٢,٥٠٠	٢,٧٠٠	٢٠٠
معاليه افرام	١,٥٠٠	١,٥٠٠	—
أريئيل	٨,٠٠٠	١١,١٥٠	٣,١٥٠
عسقلاني	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	—
الكلام	٣,٠٠٠	٣,١٥٠	١٥٠
بيتعصاه	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	—
حار - صفرون	١,٦٠٠	١,٧٥٠	١٥٠
جيشات زئيف	٥,٥٠٠	٦,٨٥٠	١,٣٥٠
شاطيء غزة	٣,٥٠٠	٤,٢٥٠	٧٥٠
المجموع	٨٧,٢٢٧	٩٦,٠٠٠	٨,٦٧٣

المصدر : ندفي شرجاي ، تكليف الاستيطان ، هالترس ٢٢ يونيو ١٩٩٠ .

مخالف مبلغ المستوطنات متكون افضل ، دالار ٣ مايو ١٩٩١

خالد عايد ، الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٦ ربيع ١٩٩١ ،

ص ٣٠١ . يحدوث احرونوت ٥ / ١١ / ١٩٩١ .

تم الانتهاء من بناء ١٤ ألف وحدة سكنية ، بزيادة قدرها ٤٢ ٪ عن نفس المعدلات من النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، وحوالي ٥٦ ٪ زيادة عن النصف الأول من نفس العام ١٩٩٠ .

كما تم وضع مقطورات ، بمعدل ٩ آلاف مقطورة لمستوطنين جدد ، ارتفع هذا الرقم إلى ١٩ ألف وحدة سكنية حتى شهر سبتمبر ١٩٩١ ، يضاف إليها ألف وحدة ، خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٩١ .

كما أعلن مكتب الإحصاء الإسرائيلي (CBS) في نهاية شهر أغسطس ١٩٩١ ، أنه سوف يبدأ مع النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، بناء ٤١ ألف وحدة سكنية ، ذلك مقابل ١٧ ألف وحدة سكنية من نفس الفترة من العام ١٩٩١ .

ولا شك أن هذه المعدلات والمؤشرات تتناقض مع تلك التي تضمنتها رسالة ديوان رئيس الحكومة شامير ، إلى وزارة الخارجية في أواخر فبراير ١٩٩١ ، في شأن تقديم قروض الإسكان للمهاجرين الجدد ، والتي أكدت نية الحكومة لبناء ١٠٠٠ - ١٢٠٠ وحدة سكنية فقط في الأراضي المحتلة ، خلال العام ١٩٩١ . ، ولها ليست مخصصة للمهاجرين الجدد .

٣ - الأحزاب الإسرائيلية وسياسات الاستيطان :

إزاء هذا الوضع ، دعت أحزاب مابم ، ورائس ، وشينوى ، إلى جلسة عاجلة للكنيست في ٢٦ أغسطس ١٩٩١ ، يكامل هيئته ، لمناقشة زيادة البطالة ، وللتضخم ، وأزمة الهجرة والاستيعاب ، حيث أكدت الأحزاب الثلاثة ، في بيانها لدعوة الكنيست ، أن عدد الماطلين ، وصل إلى ١٤٠ ألف ، وأن في كل شهر ينضم عند يتراوح ما بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ شخص إلى طابور الماطلين ، وبالنسبة للتضخم ، فقد أعرب البيان عن المخاوف الشديدة من أن المعدل المرتفع في شهر يوليو ١٩٩١ ، يشير بزيادة نسبية للتضخم السنوي إلى أكثر من ٣٠ ٪ ، إلا أن الكنيست فضل في تبديل أولويات عمل حكومة شامير ، نظراً للتأنيذ الشديد الذي يحظى به الاستيعاب الاستيطاني داخل التيار اليميني الحاكم بصورة تضع التشغيل والاستيعاب الاقتصادي للمهاجرين بعد الاستيطان .

ومع بدايات عملية التنصوية السلمية دعا حايم رامون رئيس كتلة حزب العمل للكنيست شامير في سبتمبر ١٩٩١ ، إلى وقف بناء المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة ، لمدة ستة أشهر ، ويكر رامون أن رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن كان قد قرر وقف بناء مستوطنات

جديدة ، خلال المفاوضات التي دارت بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٧ . وكان يوسى ساراير (رائس) ، قد قدم في ٥ سبتمبر إقترحاً إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست ، يتضمن الدعوة إلى وقف بناء المستوطنات ، بغرض تحقيق ثلاثة أهداف .

١ - فتح الطريق أمام حصول إسرائيل على اعتمادات القروض الأمريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار .

٢ - عدم عرقلة عملية السلام القائمة .

٣ - وضع حد للمقاطعة العربية لإسرائيل .

وأوضح أن أية حكومة إسرائيلية لا تفعل ذلك ، سترتكب جريمة في حق الصهيونية والمهاجرين .

وقد صادق مكتب حزب العمل في إطار معارضته لنهج الحكومة بخصوص الهجرة ، على اقتراح في أول أغسطس ١٩٩١ ، لحل مشكلة العمالة للمهاجرين واستيعابهم اقتصادياً ، عن طريق الاقتراح الذي قدمه عضو الكنيست ابرهام كتس - عز - وزير الزراعة الأسبق - وقد بلور هذا الاقتراح طامح من التمهيد الاقتصادي للمستعمرات تحت رئاسة نتزون ، وفي الوثيقة التي قدمت لمركز حزب العمل ، أعتد الخطط لاستيعاب نحو ٢٠٠ ألف مهاجر في السنة على أن تنفيذ هذه الخطط على مراحل مدتها خمس سنوات ٩٠ - ١٩٩٥ ، وذلك في حالة إذا ما وصل مليون مهاجر ، حيث تدعو الوثيقة إلى إيجاد فرص عمل لنحو ٥٧١ ألف عامل ، بمعدل ٣٨٠ ألف فرصة عمل للمهاجرين الجدد ، نحو ١٩١ ألف فرصة عمل للإسرائيليين الآخرين كما يدعو المشروع الحكومة للعمل على إيجاد نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً - وسوف نعرض للمواقف المختلفة من كيفية معالجة مشكلة البطالة الناجمة عن العجز عن تشغيل المهاجرين في موضع آخر لدى تناول الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل .

ينطلق حزب العمل فيما يتعلق بخططه بالنسبة للهجرة من مقولة أن أفضل السبل لاستيعاب الهجرة المكثفة من الخارج ليس الاستيطان ، بل السلام بما يتضمنه من تخطي عن الأراضي المحتلة ، حيث يستند قادة حزب العمل والتيار اليساري بالذات أن السلام لا يمكن أن يتحقق في ظل تكثيف الاستيطان وهناك أريمة محدثات أساسية ، تجعل هذا التيار ، ينظر إلى الاستيعاب الاستيطاني على أنه يدمر أى احتمالات لتحقيق المصالح العليا لإسرائيل التي يرونها في إقرار تسوية سلمية . وهذه المحدثات هي :

١ - إن الاستيعاب الاستيطاني ، هو عمل من جانب واحد لحكومة شامير ، من أجل تحديد حل ، لا بد أن يستند

وقد زادت حدة المواجهة بين العمل والليكود في أعقاب قرار الرئيس بوش بتأجيل بحث مسألة الضمانات . ويلاحظ على هذه المواجهة ، أنه رغم رفض حزب العمل لفكرة الربط بين ضمانات القروض وبين قضية الاستيطان ، فإنه رفض في نفس الوقت موقف الليكود الذي يعطى أولوية لمسألة الاستيطان وأشار إلى أن هذه الأزمة هي نتيجة مباشرة لسياسات الليكود وحكومة شامير . ومن جهة أخرى طرح رايبين ، جدول أولويات يتركز حول ثلاثة موضوعات هي :

١ - تقوية جيش إسرائيل .

٢ - الإهتمام باستيعاب المهاجرين الجدد من جيل الشباب في إسرائيل .

٣ - دفع مسار السلام .

أما في الجانب المقابل فقد كان شامير يسعى من خلال تشدده في مسألة الضمانات مع الولايات المتحدة إلى التأكيد على رفض مبدأ الربط في علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل نظراً لمخاطره على سياسات حكومته ، فإذا كانت البداية هي المطالبة بوقف الاستيطان مقابل تقديم ضمانات القروض فإن المرحلة الثانية قد تكون ربط الإشتراك في المفاوضات على أساس التصورات الأمريكية بالمنح السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل . وقد وجد موقف شامير تأييداً كبيراً داخل التيار اليميني . وفي إطار تأييد ذلك الموقف صرح موشيه أريئيل وزير الدفاع قائلاً : حتى إذا خسرتنا الضمانات الأمريكية ، فلا يمكن أن نجهد حقوقاً في البلاد ، وإن نقوم بتجميد المستوطنات في مقابل الضمانات أو أي شيء آخر . وقد اتفق مع هذا التوجه وزراء آخرون أمثال موشيه كيتساف ووزير المواصلات ، وإسحق موداعي ووزير الاقتصاد . في حين اتهمت جيتولا كوهين اليسار الإسرائيلي بأنه « أعطى الولايات الأمريكية شرعية استغلال الجهود المبذولة لاستيعاب الهجرة من أجل الإحتراز السياسي واستغلال المهاجرين كرهائن من أجل إخضاع إسرائيل » .

ونظراً لأن القاعدة الأساسية للحركة الصهيونية وهي الهجرة والاستيعاب فإن هذه القضية حظيت بنقاشات واسعة في إسرائيل لطوت على صراعات بين الأحزاب المختلفة حول إعادة ترتيب الأولويات الإسرائيلية ، وحول قضايا الاستيطان والاستيعاب والتدابير الداخلية والخارجية لها .

وعلى صعيد آخر دارت الكثير من الصراعات الحزبية حول قضية التسوية ، وسوف يتم تناول تلك الصراعات في إطار التناول الأعمل لقضية التسوية .

في أسلمه إلى تسوية ثنائية أو متعددة الأطراف . ويأخذ هذا النهج لليكودي اليميني ، بدءاً أكثر خطورة ، بسبب تحويله للأموال التي تحصل عليها إسرائيل كمساعدة لاستيعاب المهاجرين اقتصادياً في زيادة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، حيث أنه لا يتصور أن تقدم الولايات المتحدة أموالاً لإسرائيل ، تستخدم في تنفيذ سياسات تتعارض مع مصالحها واستراتيجيتها الجديدة في المنطقة .

٢ - تشكل المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام ، وذلك لأنها تشغل قمة أولويات الحكومة الإسرائيلية التي ترغب في استمرار ضم المناطق المحتلة ، وهو حل غير مقبول من كافة الأطراف الأخرى .

٣ - يعتقد حزب العمل أن الاستيعاب الاستيطاني الذي تتبناه حكومة شامير يقضى الدعاية المضادة لإسرائيل التي تشير إلى أن إسرائيل هي كيان سياسي لا يعرف « الشعب الاقليمي » وأن حدوداً متفق عليها لن توقف مزاعمها وأطماعها .

٤ - تشكل السياسة الاستيطانية ، أداة قوية في يد حكومة شامير من أجل تعزيز الأفكار اليمينية ، المتشددة ، وتجنيد مؤيدي جدد من بين المهاجرين ، حيث يخلق واقع الاستيعاب الاستيطاني ، إدراكاً سياسياً يمينياً ، مؤيداً للضم ، ومعارضاً للأفكار للتسوية الإقليمية .

أما فيما يتعلق بتدابير قضية الاستيعاب الاستيطاني خارجياً ، فهي تنبع من خلال الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ، التي رأت أن عملية التسوية قد لا تتم إذا سمحت الولايات المتحدة بضمانات القروض ، بالإضافة إلى الجدل الذي دار داخل الكونجرس الأمريكي حول تكلفة حماية وضمان أمن وبقاء إسرائيل ، خصوصاً في ضوء أزمة الاقتصاد الأمريكي ، وقد مثلت هذه العوامل ، أهم المحددات لقرار الرئيس بوش في سبتمبر ١٩٩١ ، بتأجيل النظر في قضية ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل لمدة أربعة أشهر تنتهي في يناير ١٩٩٢ ، حيث أوضحت الإدارة الأمريكية قضية الربط بين المستوطنات والضمانات ، وأنه ليس هناك أي اتجاه لتغييرها في المستقبل ، وهي في ذلك تطالب بوقف النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة ، بما في ذلك حظر تخصيص أموال حكومية من أي نوع لاستثمارها وراء الخط الأخضر ، وذلك كشرط للسماح بمنح ضمانات استيعاب الهجرة ، وقد زادت هذه القضية من حدة المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ، وبين الحكومة الإسرائيلية والمعارضة العمالية من ناحية ثانية .

ثانيا : الأبعاد الداخلية والخارجية لقضية التسوية

تواجه مخاطر سياسية ولوضوح أن إسرائيل يمكن أن تواجه هذه التطورات ، بعدم المبادرة ، والحفاظ على تماسكها الداخلي ، موجهاً هجوماً حاداً ضد حزب العمل ومقرنته بخصوص الأراضي المحتلة ، التي تدعم التوجه الأمريكي الضاعط على إسرائيل . وعلى العكس من موقف شامير « الإنتطاري » طالب وزير خارجيته دافيد ليفي ، بعدم انتظار تبلور تحركات سياسية من قبل الأطراف الأخرى ودعا إلى ضرورة الأخذ بزمam المبادرة ، لأن أفضل الأشياء لإسرائيل أن تفقد هي التحرك السياسي ، بدلا من أن تجد نفسها متقادة إليه ، وقد أحدث ليفي مفاجأة داخل الليكود ، عندما اقترح للتخلي عن بند الانتخابات في مبادرة الحكومة لعام ١٩٨٩ ، إذا كان الفلسطينيون غير مستعدين لإجراء تلك الانتخابات ، والبدء بمباحثات مع وفد فلسطيني أيا كان ، حول كيفية مواصلة عملية السلام ، وقد قال « إن هناك أشخاصا يتكلمهم الرعب عندما يسمعون كلمة السلام » ، وبالرغم من أن ليفي لم يسم هؤلاء ، إلا أن الاستنتاج العام ، هو أنه يقصد شامير ووزير دفاعه أرينز .

وبالرغم من محدودية هذا التباين داخل الترويكاء الإسرائيلية الحاكمة ، فقد كان هناك إجماع حول رفض فكرة المؤتمر الدولي ، أو أي دور للمنظمة في مباحثي السلام ، وبالرغم من إعلان شامير أنه يؤثر الانتظار وعدم المبادرة ، فإنه لكد استجداه للتباحث مع الإدارة الأمريكية في كل القضايا بدون أن تشمل مبدأ « الأرض مقابل السلام » ، لأنه لا يؤمن بهذا المبدأ ، وعن أفكاره حول التسوية ، قدم شامير وثيقة إلى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في ١٢ مارس ، يعرض فيها عقد مؤتمر إقليمي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وكان أهم تطور أيدولوجي في العام ١٩٩١ ، هو تخلي تكتل الليكود رسمياً في منتصف يونيو عن شعار ضفتين للأردن ، والإكتفاء بفرض سيطرة إسرائيل على كل الأراضي العربية الفلسطينية غرب الأردن ، وقد اتخذت

١ - القوى السياسية والموقف من التسوية :

عندما انتهت حرب الخليج بدأ الحديث يدور في إسرائيل عن ضرورة استعداد الدولة الصهيونية لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب . وقد ثارت تساؤلات حول مدى استعداد إسرائيل للدخول في مفاوضات سياسية لتسوية الصراع الإسرائيلي - العربي خاصة وأن الدول العربية التي قبلت بعدم ربط تسوية هذا الصراع بحل أزمة الخليج قد عادت بعد انتهاء الحرب لتطالب الولايات المتحدة بضرورة الوفاء بوعدها والعمل على تسوية الصراع الإسرائيلي - العربي وإقرار الشرعية الدولية .

وقد انقسمت الأحزاب السياسية الإسرائيلية في تناولها لعناصر وآليات التحرك السياسي في مرحلة ما بعد الحرب ، وأصبح الاختيار الأساسي بين السلام أو الإحتفاظ بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وفي حين أكد التيار اليميني على أولوية الأرض ، وعلى أنه يريد الأرض و « السلام » معا ، بما يعني في النهاية أنه يفضل الأرض على السلام ، أكد التيار اليساري عامة أنه لا يمكن الإحتفاظ بالأراضي المحتلة والحصول على السلام ، وأشارت الأحزاب اليسارية إلى أنها تفضل الحصول على السلام عن الإحتفاظ بالأراضي المحتلة .

ويلاحظ أن القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل انقسمت عمودياً وأفقياً حول ما يجب أن يكون عليه الموقف من التحرك السياسي للتفاعل مع قضية التسوية العملية التي رفعت الولايات المتحدة لواءها . فعلى صعيد الحكومة حدث تباين ملغف بين أعضاء رئيسيين فيها ، فقد حذر شامير أعضاء حزبه في بدايات عام ١٩٩١ من إمكانية حدوث تغيير محتمل في سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وأشار إلى أنه عقب الأزمة سيكون لزاماً على إسرائيل أن

سكرتارية التكتل بالإجماع قرار الفصل الأيديولوجي الجديد، بناء على التوصية النهائية التي أعطتها لجنة الصياغة برئاسة الوزير موشيه نميم واشترك وزراء مثل دان مريئور وأعضاء الكنيست مثل أولان ريفان، صالحي الخنص.

أما على صعيد المعارضة، فقد كان هناك إجماع على ضرورة أن تستعد إسرائيل لمرحلة ما بعد الحرب، والتحرك السياسي من خلال طرح أفكار تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي أفرزتها الحرب، ويعكس ما يراه الليكود، أكد شيمون بيريز زعيم حزب العمل، على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية أولاً، ثم تأتي العلاقات مع الدول العربية لاحقاً. وقد استخلص بيريز من نابعه دروساً أمثلها طبيعة الصراع القائم في المنطقة، وتتمثل في محورية القضية الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي. واقترح بيريز في خطبه التي طرحت على حزب العمل في مارس ١٩٩١، العودة إلى اتفاق لندن عام ١٩٨٦، الذي ينص على إقامة كونفدرالية أردنية - فلسطينية، ويده العملية السياسية تحت مظلة مؤتمر دولي في جنيف، تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - مباحثاً - وتكمه مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين والأردن لتطبيق القرار ٢٤٢ الذي ينص على «سلام مقابل أرض»، كما أكد بوضوح ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، تلك الحقوق التي تتجاوز ما يمنحه لهم مشروع الحكم الذاتي الذي يتحدث عنه الليكود في تفسيره لاتفاقيتي كامب دافيد، ومع ضرورة التمسك السياسي مع الولايات المتحدة ومع من أجل تشكيل وفد من سكان الأراضي المحتلة، ويحتل من خارجها أيضاً لتمثيل الفلسطينيين في محادثات السلام، ولبورة إطار إقليمي للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في إطار السلام النهائي.

وفي حين يتفق قادة آخرون مع بيريز، وبخصوصاً جاد يعقوب في مبادئه ذات النقط العشر، فإن إسحاق رابين الرجل الثاني في حزب العمل، ظل متمسكاً بمبادرة السلام التي قمتها الحكومة الإسرائيلية في مايو ١٩٨٩، مع التشديد على ضرورة إجراء انتخابات في المناطق المحتلة تكون مصطنعة تشكيل وفد فلسطيني في محادثات فلسطينية - إسرائيلية، حول الحكم الذاتي، كصوية مرحلية، بعدما يصبح من الممكن التفاوض بشأن الوضع النهائي الدائم للمناطق المحتلة. واتفق رابين، مع بيريز، حول إمكانية البدء في حوار مع لدول العربية، وتحديد ذلك التي كانت جزءاً من التحالف الدولي في حرب الخليج، وبحيث يتزامن مع الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، رفض رابين فكرة المؤتمر الدولي، لأن

عملية السلام، ليست بحاجة في رايه إلى الكثير من المشاركين الذين يميلون مصالح متناقضة، وأشار إلى أن مفاوضات السلام يجب أن تقتصر على ممثلين عن إسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة، إلى جانب ممثلين عن الدول العربية ذات العلاقة بالصراع.

وبين هذين الموقفين، اتخذ قادة أمثال موشيه شالاح، أهارون ياريف، أطروحات باقى قوى اليسار التي تدعو بأنه لن يكون هناك حل بدون دولة فلسطينية، وقصص الشعبين اليهودي والإسرائيلي.

وبذلك احتل موضوع التحرك السياسي بعد انتهاء حرب الخليج، حيزاً بارزاً من الجدل بين القوى السياسية داخل إسرائيل، وكانت نقطة انطلاق هذا الجدل، أن الحرب سوف تنتهي بانتصار التحالف، ومن الضروري أن تستعد إسرائيل سياسياً لمرحلة ما بعد الحرب. في حين اعتبرها التيار اليميني، مرحلة من مراحل التراجع العربي، نهيه المزيد من سياسات التوسع، وعدم تقديم تنازلات، اعتبرها التيار اليساري فرصة تاريخية، لا يجوز تفويتها، للتوصل إلى حل سياسي للصراع العربي - الإسرائيلي. وقد انعكس هذا التباين على توجيهات الرأي العام، حين أظهر استطلاع أجرى في شهر مارس ١٩٩١، أن ٥٨ ٪ من الإسرائيليين يريدون من حكومتهم طرح خطة جديدة للسلام، بدلاً من مشروع شامير لعام ١٩٨٩، كما اعتبر ٧١ ٪ منهم أن انتهاء حرب الخليج، ختمت فرصة جديدة للسلام في الشرق الأوسط.

٢ - معوقات بدء التسوية :

في ضوء هذه التباينات بين القوى السياسية الإسرائيلية، تعددت الاستجابات الرسمية تجاه الجهود الأمريكية، ودعت الأفكار الإسرائيلية إلى عقد مؤتمر إقليمي كمقابل للمؤتمر الدولي، ثم الموافقة المشروطة على المشاركة في مؤتمر مدريد، ثم طرح اعتراضات جديدة على المراحل اللاحقة على صعيدى المعامل الإجرائية، وعلاقة المراحل ببعضها البعض. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مشاكل إجرائية اعترضت بدء مسار التسوية الأولى : تكويل التسوية، عن طريق عدم إشراك الأمم المتحدة والجامعة الأوروبية في المؤتمر المقترح. الثانية : ديمومة المؤتمر، عن طريق استمرار انعقاد جلساته بعد الإقتراح. الثالثة : التمثيل الفلسطيني في المؤتمر والمفاوضات.

أ - تكويل التسوية :

- رفض تكتل الليكود، وأيده في ذلك التيار اليميني، أى إطار دولي للتسوية، تحت زعم أن اشتراك الأمم

المتحدة ، سوف يحول المؤتمر الاقليمي إلى مؤتمر دولي إن يكون في صلاح إسرائيل ، وفي المقابل طرحت إطاراً للتسوية الاقليمية على أساس مفاوضات ثنائية . ويستند رفض الحكومة الإسرائيلية ، على عدة مرتكزات أهمها :

١ - إن الإطار الدولي للتسوية لا يشكل بديلاً حقيقياً ، أو أساساً لنجاح المفاوضات بين أطراف الصراع ، كما أنه سيمنع الدول العربية من تجنب الاعتراف بإسرائيل . فيكون بذلك تكراراً لما حدث في مفاوضات الهدنة التي أعقبت حرب مايو ١٩٤٨ .

٢ - إن هذا الإطار الدولي سيشكل أداة للتوجيه والضغط على إسرائيل أو بمعنى آخر سيمثل محكمة دولية يريد مؤيدو المؤتمر الدولي أن تمتثل إسرائيل لأمرها وفق تعبير ليفي ، أو إعادة إسرائيل وفق تعبير جنولا كوهين .

٣ - إن هذا الإطار الدولي يتيح دعوة أطراف لا ترغب إسرائيل في مشاركتها في المؤتمر أو المفاوضات أهمها تحديداً منظمة التحرير الفلسطينية .

واستهدف هذا المنهج الإسرائيلي الرسمي ، إجراء مفاوضات سلام مع العرب والفلسطينيين ، غير مقيدة بأية أطر مرجعية دولية ، خصوصاً قراري الجمعية العامة راسي (١٨١) لعام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ، أو (١٩٤) لعام ١٩٤٨ بشأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، والدفع بتسوية تعكس موازين القوى الاقليمية ومقولات اليمين الإسرائيلي . وفي هذا السياق ، أكدت حكومة شامير ، إنها التزمت بقرار ٢٤٢ وأعادت أراضي لحلت عام ١٩٦٧ ، وإنها قدمت تنازلات فيما يتعلق بالصيغة الدالية ، بالقبول بدور سوفيتي في مؤتمر السلام المقترح .

ب - ديمومة المؤتمر :

رفضت الحكومة الإسرائيلية فكرة استمرار انعقاد المؤتمر ، وفق مقولة أن الانعقاد المتجدد للمؤتمر سوف يوجد نفس النتائج السلبية لتدويل المؤتمر ، ويهدد المفاوضات عن الإطار الثنائي . والمؤتمر وفق التصور الإسرائيلي ، عبارة عن إطار لافتتاح المفاوضات واختتام المفاوضات مع الدول العربية ، دون أن يكون له مملكة البحث في إطار أو مسار المفاوضات ، ولا يحظى هذا بتأييد كامل داخل التزويكا الحاكمة ، ففي حين يؤيد أريئيل توجيه شامير في هذا الصدد ، لا يمانع ليفي من فكرة انعقاد المؤتمر مرة أخرى ، بموافقة جميع الأطراف .

وتتار ضمن هذه القضية ، مسألة الأطراف المشاركة في المؤتمر من داخل المنطقة ، ويعد شامير أن تسلك

المفاوضات المباشرة مع الدول العربية خطين متوازيين ، أولهما : مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة والفلسطينيين . ثانيهما : مفاوضات بين إسرائيل وجميع الدول العربية الأخرى لإنهاء حالة الحرب في المنطقة . وبالتسوية للمسام الأول ، لا ترى إسرائيل أية علاقة ارتباطية بين مسار المفاوضات مع الدول العربية ، ومثلها مع الفلسطينيين من ناحية ، وأولوية حل الصراع وإقامة العلاقات مع دول المواجهة من ناحية ثانية ، وتؤكد إسرائيل في هذه النقطة ، على أن المفاوضات المباشرة مع كل طرف من الدول العربية على أساس ثنائي ليس فقط قضية شكلية تقنية ، بل المقصود منها إختبار نوايا الدول العربية ، إزاء القبول بإسرائيل والتوصل معها .

ج - التمثيل الفلسطيني :

رفضت حكومة شامير مشاركة منظمة التحرير في جميع مراحل عملية التسوية ، وطرحت العودة إلى خيار الوفد الأردني - الفلسطيني ، كأفضل السبل لمعالجة إشكالية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر والمفاوضات ، وأكد شامير في هذا السياق على :

١ - يجب أن يخضع تشكيل الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك ، لموافقة إسرائيلية على شخصياته .

٢ - إختبار شخصيات الجانب الفلسطيني في الوفد من سكان المناطق المحتلة فقط ، وتحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ولا مكان لشخصيات من القدس ، أو من المبعدين ، أو من الخارج . ولا يتفق ليفي كلياً مع ذلك الطرح ، حيث يرى إمكانية إشراك أي فلسطيني تحت الحكم الإسرائيلي ، بشرط ألا يمان انتماء للمنظمة وقد فشلت التزويكا - شامير ، أريئيل - ليفي - طوال اجتماعات شهري أبريل ، ومايو في توحيد تصوراتها بهذا الشأن ، حيث أبدى شامير معارضة قوية لمشاركة فلسطيني القدس في جميع مراحل المفاوضات .

وبالرغم من عدم موافقة الأحزاب اليمينية والدينية المشاركة في الائتلاف على مبدأ المؤتمر ، ومفاوضات السلام ، إلا أنها أيدت بفعالية نهج شامير في عدم إبداء أية مرونة للتوصل إلى تسوية إقليمية ، كما أيدت اعتماد مقولته « السلام مقابل السلام » بدلاً من مقولة « أرض مقابل سلام » . وحينما بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على شامير لإبداء مرونة بخصوص صيغة المؤتمر ومسار المفاوضات ، لجأت أحزاب اليمين إلى التهديد بالإستعاب من الحكومة ، وفي البداية ، هدد حزب هاتحيا في ١٨

ورئيس الوزراء شامير والذي يمثل عامل ضعف رئيسياً داخل كتلة الليكود .

وقد كان شامير على علم بنقاط الضعف الموجودة في الائتلاف الذي يقوده ، فسعى إلى تدعيم أغلبية حكومته في الكنيست من ناحية ، والاستجابة للتدرجية لمعاصي السلام والتصوية التي ترعاها الإدارة الأمريكية ، حيث بدأت إسرائيل تبدي قدراً أكبر من المرونة إزاء الإشكاليات الإجرائية لمعد مؤتمر السلام . وفي هذا السياق قامت إسرائيل بالخطوات التالية :

١ - الموافقة في ٥ يونيو ١٩٩١ ، على إشراك المجموعة الأوروبية في مؤتمر السلام ، وذلك من خلال هولندا الدولة التي ترأس المجموعة حالياً ، ولكن بصفة مراقب .

٢ - الموافقة على اقتراح الرئيس الأمريكي ، حول قيام الأمم المتحدة بدور مراقب في مؤتمر السلام ، وإنقاذ المؤتمر كل ستة أشهر إذا وافقت جميع الأطراف على ذلك .

٣ - الموافقة رسمياً في ٤ أغسطس على اقتراح قمة موسكو بعدد مؤتمر لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، حيث أيد موافقة شامير ١٦ صوتاً ، مقابل ٣ أصوات (شارون ، يوفال نمان ، رحبعام زئيفي) وامتناع وزير الزراعة آنذاك روفائيل أيتان (تسوميت) عن التصويت .

٤ - إعلان شامير أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، يمكن أن تخضع لعملية المفاوضات الثنائية مع الجانب العربي .

وقد عاد للجدل الداخلي مرة أخرى مع قضيتي مذكرة التفاهم التي كانت تطالب بها إسرائيل قبل الدخول في العملية السياسية ، وقرار الرئيس بوش تأجيل بحث مسألة ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل ، وفيما يتعلق بالقضية الأولى ، بلورت حدة النقاشات بين أوساط الحكومة الإسرائيلية ، حول الضمانات التي ستشملها مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة ليس فقط الخلافات داخل الحكومة ، حول عملية التصوية ، بل والتزام الذي بدأت أول ازمصاصته في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ممثلاً في رد الفعل السلبي الأمريكي على معظم الضمانات التي كانت تطالب بها إسرائيل ، ورفض توقيع مذكرة تفاهم لها صفة إلزامية ، والإكتفاء برسالة ضمانات غير ملزمة ، الأمر الذي أثار استياء غلاة اليمين المتطرف داخل الحكومة الإسرائيلية .

وفي خطاب شامير أمام الكنيست في ٧ أكتوبر ، حدد فيه البنود الأساسية لوثيقة الدعوة التي وجهتها فيما بعد الولايات

مارس بالإسحاب من الحكومة إذا ما أعلنت عن استعدادها للتفاوض بشأن التنازلات الإقليمية في مضبة الجولان في إطار مقاضات سلام مع سوريا وذلك تعقياً على تصريحات وزير الداخلية أريه درعي الذي قال : أنا مستعد للتفاوض مع السوريين على مضبة الجولان ، وكذلك تصريح وزير الصحة أيهور الميرت الذي قال في نيويورك ، إنه إذا طلبت سوريا بعض التنازلات الإقليمية ، فلننا أيضاً لنا بعض الطلبات والتنازلات الإقليمية من سوريا ، لأن الجولان كانت ومازالت تحت سيطرتنا . وقد اعتبرت جنولا كوهين تصريحات الميرت بمثابة تغيير في موقف الحكومة . كما اجتمعت أحزاب اليمين في الكنيست أول مايو من أجل وضع خطوط حمراء بالنسبة لاشراكهم في الحكومة ، وقد شارك في ذلك الاجتماع أحزاب اليمين ، وهاتحيا ، وموليدت ، وتسومت ، والتفوا على أنهم سوف ينسحبون من الحكومة ، إذا ما عقد مؤتمر إقليمي مستمر وأوصهوا أيضاً لشامير ، إنه في حال انسحابهم سوف يفتد أغليته البرلمانية . إلا أن هناك عاملان تبلورا ، خلال هذه الفترة ساهما في التقليل من تبلور مثل هذا الاتجاه .

العامل الأول ، نجاح شامير في زيادة أغلبية حكومته البرلمانية من ٦١ مقعداً إلى ٦٦ مقعداً (من أصل ١٢٠ مقعد) في الكنيست ، عن طريق ضمان تأييد حزب أجودات إسرائيل الديني ، وتعيين رحبعام زئيفي من حزب موليدت اليميني المتطرف وزيراً بلا وزارة في حكومته ، وضمه إلى مجلس الوزراء المصغر ، الذي يصوغ السياسات العليا في الحكومة الإسرائيلية .

العامل الثاني ، حدوث تسميق بين شامير وبيريز ، أسفر عن تأكيد بيريز على أنه سوف يؤيد أية حكومة تسعى للسلام والتصوية ، كما أيد حكومة بيجن في اتفاقية السلام مع مصر .

وقد فضل بيريز في إقناع شامير بإبداء مرونة إزاء معاصي السلام الأمريكية . في حين تعرض شامير الديني المشاركون في الائتلاف الحكومي لأزمة سياسية بعد اتهام بعض أعضائه باختلاس أموال ، مما أضرب بصورة وموقف ذلك الحزب في وقت أثرت فيه احتمالات إجراء انتخابات عامة وبمكرة . وقد طرحت هذه التطورات التنازلات حول إمكانية سقوط حكومة شامير . وكان الباعث الأساسي لهذه التنازلات ، ليس فقط الجهود التي بذلها بيريز داخلياً وخارجياً للحصول على الدعم في حال سقوط حكومة شامير ، بل التصديق الذي بدأ يعاني منه الائتلاف الحاكم اليميني والذي بدأت ازمصاصته في أول مارس حول الموقف من مسيرة التسوية ، حيث أثرت تهديدات بالإسحاب من الحكومة إذا ما أصر المشتددون داخلها على تعطيل عملية التسوية ، يضاف إلى ذلك عامل الانقسامات بين شارون

المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما الثأرتين الداعيتين للمؤتمر ، وقد خلقت الوثيقة من أية التزامات أمريكية تجاه القضايا التي طالبت بها إسرائيل ، وهذه البتوة هي :

١ - تحضر دول المنطقة مؤتمر السلام على أسس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، بهدف للتوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة .

٢ - تبدأ المناقشات في الجلسة الافتتاحية ، ثم تستمر في مباحثات ثنائية بين الأطراف ، وبعد مرور أسبوعين من تاريخ عقد مؤتمر السلام ، يتم بعدها الانتقال لمناقشة الأمور المتعلقة بقضايا المنطقة والإقليمية .

٣ - تكون المناقشات تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

٤ - يكون للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية دور مراقب في مؤتمر السلام .

٥ - في الاتجاه الأول ، تجري للمفاوضات بين الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل وجاراتها العربيات .

٦ - وفي الاتجاه الآخر ، يتم مناقشة التسوية المرحلية في المناطق المحتلة ، ويعتبرها بفترة زمنية ٣ - ٥ سنوات الانتقال لمناقشة كيفية للتوصل إلى تسوية نهائية بشأن السيادة على تلك المناطق .

٧ - سوف يشارك الفلسطينيون ضمن وفد أردني مشترك .

وفي إطار المجابهة بين البلدين ، كان هناك قرار بوش بشأن مسألة الضمانات ، ثم قرار شامير أن يرأس بنفسه وفد بلاده إلى مؤتمر مدريد . وقد دعم هذا القرار الثاني من حدة الانقسام الداخلي في إسرائيل ، في حين أبدت معظم الأحزاب اليمينية قرار شامير ، نظراً للإتجاهات المعتدلة التي أبدتها ليفي طوال العام ١٩٩١ ، إحتجت جميع أحزاب اليسار على القرار ، وطالبت ليفي بالإستقالة من منصبه . لأن هذا القرار من وجهة نظرهما لم ينتهك فقط نص البروتوكول الذي اتفقت فيه إسرائيل مع الولايات المتحدة ، على أن يكون تمثيل الوفد في مؤتمر مدريد على أسس وزراء الخارجية ، بل هو إشارة واضحة إلى للدول العربية ، وكافة الأطراف المعنية بالتسوية ، ألا تتوقع أية تنازلات ، مما قد يهدد عملية استمرار المفاوضات ذاتها . وكما رفض شيمون بيريز ، المشاركة بأحد أعضاء حزبه (بنيامين بن إليعازر) في الوفد الإسرائيلي ، بعد الشروط التي وضعها شامير ، وفحواها أنه لن يكون لممثله حق الحديث ، أو التعقيب على المفاوضات بطريقة مستقلة . وهناك في النهاية ، عاملان أساسيان سيطرا على شامير

حينما اتخذ قراره برئاسة وفد إسرائيل إلى مؤتمر مدريد ، أولهما ، رغبة شامير في الظهور داخلياً وخارجياً ، بأنه مازال المسيطر على مقاليد الأمور في إسرائيل ، وثانيهما ، رغبة شامير الذي ينتمي للشككناز الذين مازالوا يسيطرون على مقاليد الأمور منذ إنشاء الدولة في مايو ١٩٤٨ حتى الآن ، في ألا يقوم اليهود الشرقيون (السفارديم) بدور حاسم في تقرير مصير إسرائيل . أو على الأقل للتباحث في قضايا مصرية بالنسبة لأمنها . والمعروف أن ليفي ينتمي إلى يهود المشرق (ولد في المغرب عام ١٩٣٨) وقد أظهر قدراً من المرونة بخصوص عملية السلام مع الفلسطينيين ، والدول العربية ، أثارت قلق التيار اليميني داخل الائتلاف الحاكم .

٣ - الموقف الإسرائيلي أثناء المفاوضات :

أظهر الوفد الإسرائيلي لمفاوضات مدريد لتسوية الصراع الإسرائيلي - العربي تشكلاً كبيراً ويظهر بالهتام سوريا بمساندة الإرهاب وهو ما رد عليه وزير الخارجية السوري الذي كان يراس وفد بلاده باستعراض التاريخ الإرهابي لشامير مما خلق أزمة وتوترات في أجواء مؤتمر مدريد .

وخلال مفاوضات مدريد رفض شامير طلب سوريا بحضور مراقبين أمريكيين وسوفييت للمفاوضات الثنائية بينهما حيث طلبت سوريا أن يكون هؤلاء المراقبون ملطعة التحكم بين الطرفين السوري والإسرائيلي .

وقد انعكست الخلافات بين شامير وليفي على المشاركة الإسرائيلية في مؤتمر مدريد وعلى تشكيل الوفود الإسرائيلية للمفاوضات الثنائية حيث هجم العاملون في ديوان رئيس الوزراء ووزير الدفاع على تلك الوفود مما أثار وزير الخارجية الإسرائيلي الذي استدعى لثنين من أقرب مساعديه في الخارجية للمودة إلى إسرائيل من مدريد كتعبير عن الإحتجاج على تشكيلة الوفود الإسرائيلية للمفاوضات الثنائية . وقد كانت تلك التشكيلة على النحو التالي :

الوفد الإسرائيلي للتفاوض مع الوفد الأردني - للفلسطيني :

- ١ - يوسف بن أهرون (رئيس الوفد المدير العام لهيوان رئيس الوزراء)
- ٢ - يكتونيل مو (وزارة الدفاع)
- ٣ - بيغال كارمون (مكتب رئيس الوزراء)
- ٤ - مثير بارليف (وزارة للخارجية)
- ٥ - اميرام مفيد (وزارة للخارجية)
- ٦ - يوسف أولمر (لناطق باسم الوفد)

أما تشكيلة الوفد الإسرائيلي للمفاوضات الثنائية مع سورية فكان على النحو التالي :

١ - اليكليم روينستاتين (رئيس الوفد وسكرتير

الحكومة)

٢ - ماني روتشيلد (وزارة الدفاع)

٣ - زلمان شوفال (سفير إسرائيل في واشنطن)

٤ - نداف أنير (مكتب رئيس الوزراء)

٥ - يوسف تسوريا (وزارة الدفاع)

٦ - يوسف أميهود (الناطق باسم الوفد)

أما الوفد الإسرائيلي للمفاوضات التكتيكية مع لبنان فكان كما يلي :

١ - سلاي مريور . (رئيس الوفد وينتمي لوزارة

الدفاع)

٢ - يعقوب زيا (وزارة الدفاع)

٣ - نجمان غوفور (وزارة الدفاع)

٤ - ديفيد كيمشي (مستشار خاص للوفد)

٥ - يوسي غال (الناطق باسم الوفد)

وقد حاول ليفي وشامير تخفيف التوتر بينهما عبر الاتفاق على أن يرأس أحد الممثلين بالخارجية الإسرائيلية وفد إسرائيل في المفاوضات مع لبنان ، وأن يرأس ممثلون آخر بالخارجية وفد إسرائيل في المفاوضات متصددة الأطراف . لكن تلك المحاولات لم تمنع أنصار شامير من المطالبة بإقالة ليفي وتعيين نائبه بنيامين نتانياهو مكانه .

وعلى صعيد آخر عمدت إسرائيل لدى الاتفاق على بدء المحادثات للتغلب إلى تأكيد رفضها لأي ضغط أمريكي حتى ولو كان يتعلق بمسائل شكلية ، فقد تجاهلت الحكومة الإسرائيلية المهلة التي حددتها الولايات المتحدة للرد على دعوتها الخاصة باستئناف المفاوضات التكتيكية في ديسمبر . وأثارت الصحف وأجهزة الإعلام الإسرائيلية زوينة حول الطريقة الأمريكية للدعوة للمفاوضات والتي اعتبرتها بعض الصحف الإسرائيلية « متعالية ووقحة » . وقد كان واضحا أن شامير قد عمد إلى خوض صراع الإرادات بينه وبين الإدارة الأمريكية لتبطل الطريق على أي ضغط عليه خاصة وأنه يعلم تماما أن هناك مقبلا لأي غضب أمريكي على إسرائيل التي تعتبرها كل الإدارات الأمريكية ثروة استراتيجية في الشرق الأوسط الغني بالنفط فضلا عن كونها حلا تاريخيا للمشاكل والتوتر الطائفي بين المسيحيين واليهود في أوروبا والغرب عامة .

وبالنسبة لليسار الإسرائيلي حدث تحول هام في موقف حزب العمل الإسرائيلي المعارض الذي أعلن زعيمه عن الموافقة على تسوية إقليمية في هضبة الجولان السورية في إطار مسيرة السلام ، كما أعلن الحزب عن الموافقة على

تقرير الفلسطينيين لمصيرهم دون أن يمتد ذلك لإقامة الدولة . وإن كان بعض الأعضاء البارزين في حزب العمل مثل موشيه شلحال - وزير الطاقة السابق - قد أشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن سلام حقيقي بدون السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة .

وفيما يتعلق بالجمهور الإسرائيلي فإن استطلاعا واسع النطاق أجرى على أكثر من ٨٠ ألف إسرائيلي في نوفمبر ١٩٩١ أوضح أن ٧٤ ٪ من المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أنه من الممكن الانسحاب من أجزاء من الضفة والقطاع مقابل اتفاق سلام في حين رفض ٢٢ ٪ أي شكل من الانسحاب . كما أيد نحو ٥٢ ٪ من المشاركين في الاستطلاع إعادة مناطق من هضبة الجولان السورية إلى سوريا مقابل السلام . كما أيد نحو ٣٣ ٪ من المشاركين في الاستطلاع تجميد عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة للمساعدة على دفع عملية السلام .

ونظرا لأن الخريطة السياسية في إسرائيل سوف تتأثر كثيرا على ضوء نتائج عملية التسوية للصراع بين إسرائيل والعرب ، فمن المرجح بقوة أن تلجأ حكومة الليكود إلى المعاطلة وعدم التفاوض الجدي على القضايا الرئيسية أو التصريح بعقد تسوية مع العرب يمكن أن تضر - من وجهة نظرها - بفرصها في الانتخابات العامة التي ستجرى في العام القادم - ١٩٩٢ . وقد زاد من تعقيد هذه المسألة أن التوجه السياسي العام في إسرائيل أكثر معيّن في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى . كما أن المهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم في عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ نحو ٣٧٠ ألف هم أصحاب مصلحة في التشدد الذي يبدوه شامير واليمين الإسرائيلي ، لأن جانباً كبيراً منهم يتم استيعابهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وبالتالي فإن نسبة كبيرة منهم قد تشكل روافد جديدة لليمين الإسرائيلي المتشدد . وسوف تتحدد المواقف الإسرائيلية من عملية التسوية بعد الانتخابات العامة القادمة . فإذا فاز حزب العمل وأمكنه تشكيل حكومة منفردة ، فإن مسيرة التسوية يمكن أن تشهد بعض التحسن النجمي . أما إذا فاز الليكود بالأغلبية وشكل حكومة منفردة فإن مسيرة التسوية سوف تسير على الوتيرة التي سارت عليها في مدريد ، أما إذا فاز الليكود بأغلبية الأصوات واضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الدينية واليمينية للصغيرة ، فمن المرجح أن يكون الموقف الإسرائيلي من التسوية أكثر تشدداً من أي وقت مضى . وفي هذا الإطار فإن تقديم أي تنازلات عربية لإسرائيل في المفاوضات التكتيكية أو المفاوضات متعددة الأطراف سوف يدعم شامير والاتجاهات اليمينية ، لأنها متعنية بالنسبة للإسرائيليين أنه يمكن الحصول من العرب على كل شيء بدون دفع أي شيء وأفضل من بغرم بذلك هو الذين . أما إذا

أبدى العرب حرصا على حقوقهم فإن ذلك قد يقطع
الإسرائيليين بأن هناك ضرورة لتقديم بعض التنازلات
لتحقيق التسوية ، وربما يعزز ذلك من فرص حزب العمل

واليسار الإسرائيلي الأكثر قلبية للتفاوض الحقيقي مع
العرب .

ثالثاً : تطور الهجرة اليهودية

١ - سكان إسرائيل ويهود الشتات :

بلغ عدد سكان إسرائيل في نهاية عام ١٩٩٠ نحو
٤,٨٢٢ مليون نسمة منهم نحو ٣,٩٤٧ مليون يهودي .
وتتمتع أصول نحو ٣,٠٦٦ مليون يهودي ، أي نحو
٧٧,٧ ٪ من اليهود الإسرائيليين ، إلى آسيا وأفريقيا
وأوروبا وأمريكا ، في حين لا يمثل اليهود الذين ينحدرون
من أصول تنتمي إلى أرض فلسطين التاريخية سوى
٢٢,٣ ٪ من عدد السكان اليهود في إسرائيل ويبلغ عدد
اليهود الذين ولدوا خارج إسرائيل نحو ١,٥٠٤ مليون نسمة
بما يوازي نحو ٣٨,١ ٪ من عدد السكان لليهود في
إسرائيل .

وتعكس البيانات السابقة بوضوح أن إسرائيل التي تأسست
منذ ٤٣ عاماً على أساس الهجرة والاستيطان ما تزال تحمل
هذا الطابع الذي يتميز في الوقت الراهن في ظل موجة
الهجرة الهائلة التي تتدفق على إسرائيل حالياً من جمهوريات
الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد لجأت إسرائيل منذ اندلاع الصراعات السابقة على
تأسيسها إلى القدرة العسكرية وإلى نيار الهجرة لتحقيق
استراتيجية الاستيطان للتوسعي التي أسفرت في النهاية عن
وضع أسس تكوين الدولة الصهيونية على أرض فلسطين
التاريخية . لكن القدرتين العسكرية والديموقراطية لم تكونا
دائماً متوازيتين ، ففي حين استطاعت إسرائيل بقدرتها
العسكرية احتلال جميع أراضي فلسطين التاريخية
والمرتعات السورية (الجولان) ، فإن قدرتها
الديموقراطية ظلت عاجزة عن تحقيق سياسة استيعاب
وتهود تلك الأراضي .

وتحمل موجة الهجرة اليهودية الهائلة التي تتدفق على
إسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٠ في طياتها إمكانات سد الفجوة
بين القدرة العسكرية والقدرة الديموقراطية لإسرائيل بحيث
يستطيع السكان استيعاب وتهويد الجانب الأكبر من الأراضي
التي تحتلها إسرائيل عام ١٩٦٧ . ويزيد من خطورة
الإمكانات التي تنطوي عليها الهجرة الحالية أن هناك
احتياطياً ديموقرافياً يهودياً كبيراً متمثلاً في يهود الشتات ،
الذين يزيد عددهم عن ١٠ ملايين يهودي .

ونظراً لأن عدد السكان اليهود الإسرائيليين لم يتجاوز في
الربع الثالث من عام ١٩٩١ ما يوازي ٢٨,٦ ٪ من إجمالي
تعداد يهود العالم البالغ ١٤,٣٣٤ نسمة ، فإن عدد المهاجرين
المحتملين لإسرائيل في المدى الطويل قد يكون ضخماً .
وهناك إشكالية خاصة بهجرة اليهود الغربيين لإسرائيل تتمثل
في احتياج إسرائيل لبقائهم في مجتمعاتهم كمجموعات ضغط
مالية لها بأكبر من حاجتها لهم للانضمام إلى الدولة
الصهيونية في الوقت الراهن . تبعاً لذلك فإن إسرائيل تركز
بالأساس على تهجير يهود « الاتحاد السوفيتي » الذي تفكك
في نهاية ١٩٩١ ، وكذلك تهجير يهود أوروبا الشرقية .

ويبلغ عدد اليهود في « الاتحاد السوفيتي » - سابقاً -
وأوروبا الشرقية نحو ٢,٣٣٧ مليون نسمة بما يوازي نحو
١٦,٣ ٪ من إجمالي يهود العالم . ويحتل تهجير هؤلاء
اليهود قمة أولويات السياسة الإسرائيلية ليس لأهميتهم الكمية
وقسط وإنما لأهميتهم الكبيرة من الناحية الكيفية باعتبار أنهم
سوف يوثقون عمالية « الانقلاب » الديموقراطي لصالح
اليهود الشرقيين - السفارديم - من ناحية ويدعمون القوة
السكانية اليهودية داخل إسرائيل في مواجهة الفلسطينيين من
ناحية أخرى . كما أن هجرة هؤلاء اليهود تحد من حاجة

إسرائيل لاستنزاف الإحتياطي اليهودي في الولايات المتحدة والدول الغربية . فضلا عن كل ذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي والمهاري لليهود القادمين من شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي ، سابقا يجعلهم عنصرا هاما في تدعيم قدرات الدولة الصهيونية على كافة الأصعدة .

وقد مكنت الهجرة المكثفة لليهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إسرائيل من الحد من تداعيات النمو السكاني الكبير للفلسطينيين الذي كان يهدد بإحداث توازن ديموجرافي بين الفلسطينيين واليهود بما يحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية بما لذلك من تأثير على الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة .

وتشير بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي (S.A.O.I) أن عدد سكان إسرائيل زاد بنحو ٢٢٢ ألف شخص لوصول في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ٤,٨٢٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٥,٨ ٪ عن عدد السكان في عام ١٩٨٩ . وقد توزعت الزيادة الطبيعية بنحو ١٢ ألف شخص بنسبة زيادة قدرها ١,٤ ٪ ، وبين الزيادة بسبب الهجرة التي بلغت ١٩٩,٥١٦ ألف شخص بما رفع عدد سكان إسرائيل في نهاية ١٩٩٠ بنسبة ٤,٤ ٪ بالمقارنة بعدد سكانها عام ١٩٨٩ . وقد مثل اليهود نحو ٨١,٩ ٪ من عدد سكان إسرائيل في نهاية عام ١٩٩٠ حسب بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩١ Statistical Abstract of Israel 1991 .

أما في نهاية عام ١٩٩١ فقد بلغ عدد سكان إسرائيل نحو ٥,١ مليون نسمة وتجاوزت نسبة اليهود منهم ٨٢,٢ ٪ وهو ما يعود بصفة أساسية إلى موجة الهجرة اليهودية التي تتدفق على إسرائيل من « الاتحاد السوفيتي » - سابقا - بصفة أساسية منذ عام ١٩٩٠ .

وسوف تضمن موجة الهجرة الراهنة لإسرائيل استمرار تفوق اليهود عديدا على الشعب الفلسطيني في كل أراضي فلسطين التاريخية لمدة عشر سنوات إضافية ، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان إسرائيل في منتصف هذا العقد حسب التقرير الذي أصدرته الوكالة اليهودية في أغسطس ١٩٩١ إلى ٦,٢ مليون نسمة ، يشكل اليهود منهم ٥,٢ مليون نسمة بزيادة نسبتها ٣٥ ٪ عن التقديرات التي وضعت قبل موجة الهجرة لليهودية الحالية إلى إسرائيل . كذلك فإنه وبفضل موجة الهجرة الراهنة فإنه من المتوقع أن يقيم في إسرائيل نحو نصف عدد اليهود في العالم خلال الأربعين سنة القادمة مقارنة بنحو ٢٨,٦ ٪ في الوقت الراهن .

٢ - تدفق اليهود السوفييت :

توصف الهجرة اليهودية من « الاتحاد السوفيتي » إلى

إسرائيل بأنها أكبر هجرة يهودية منذ طرد اليهود من ألمانيا عام ١٩٩٢ ، إذ لم يسبق لإسرائيل أن شهدت تجربة مماثلة إلا في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ عندما استقبلت في أربعة أعوام نحو ٧٥٠ ألف مهاجر ، لكنهم لم يكونوا من دولة واحدة ، وإنما جاءوا من شتى أصقاع الأرض .

ومن قراءة أولية لتيار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٧ نجد أن اليهود السوفييت احتلوا المرتبة الثانية بين اليهود الغربيين في إسرائيل حيث بلغت نسبتهم ١١,٣ ٪ من هؤلاء اليهود في حين بلغت نسبة اليهود المهاجرين من رومانيا نحو ١٤,٩ ٪ من إجمالي عدد اليهود الغربيين الذين هاجروا إلى إسرائيل . وكان اليهود السوفييت الذين هاجروا لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٧ يحتلون المرتبة الثالثة بعد يهود رومانيا ويهود المغرب . ومع بدء الموجة الحالية للهجرة إلى إسرائيل تغير هذا الوضع حيث أصبح المهاجرون من الاتحاد السوفيتي على رأس المهاجرين من أي بلد غربي أو شرقي ، فمن أصل أكثر من ٣٧٠ ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بلغ عدد المهاجرين السوفييت لإسرائيل نحو ٣٢٨ ألف مهاجر .

وقد بلغ عدد المهاجرين السوفييت لإسرائيل منذ عام ١٩١٩ وحتى نهاية عام ١٩٩١ نحو ٥٩٩ ألف مهاجر بدون احتساب الزيادة السكانية الطبيعية لهؤلاء المهاجرين بعد استقرارهم في إسرائيل . وقد جاءت الزيادة الكبرى في أعداد هؤلاء المهاجرين في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ كما ذكرنا آنفا .

وقد جاء الخروج الكبير لليهود من الاتحاد السوفيتي في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ والذي سيستمر على الأرجح عدة أعوام مقبلة ، بعد أن أدت التغيرات في العلاقات الدولية وانتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ ، وتراجع مكانة الاتحاد السوفيتي واستسلامه للشروط الغربية فيما يتعلق بالسماح بهجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل .. أدت هذه التغيرات إلى تدفق اليهود السوفييت بشكل هائل إلى إسرائيل خاصة وأن هذا الخروج بدأ في الوقت الذي أغلقت فيه كافة الدول أبوابها أمامهم باستثناء إسرائيل فلا توجد حاليا أي دولة غربية مستعدة للسماح بهجرة يهودية جماعية إليها ، ويشير الجنرال رقم (٦) إلى طاقة اليهود السوفييت المحتفل هجرتهم إلى إسرائيل .

تقدر الوكالة اليهودية ، عدد اليهود السوفييت بنحو ٣ ملايين نسمة بما يزيد بنحو الضعف عن عدد اليهود السوفييت وفق آخر تعداد سكاني أجري عام ١٩٨٩ . ويبلغ عدد اليهود السوفييت وفقا له نحو ١,٦ مليون شخص ، ويرجع هذا التباين إلى أن الأشخاص السوفييت الذين ولدوا

٣ - معدلات الهجرة اليهودية في النصف الأول من العام :

تعتبر الهجرة اليهودية ، ومعدلات الوصول اليومي والشهري إلى إسرائيل ، مقياسا حساسا لمجمل التغييرات الدولية فضلا عن التطورات التي تمر بها إسرائيل والمنطقة كلها . وتظهر مؤشرات معدل الوصول الشهري للمهاجرين اليهود ، عن حدوث تزايد مستمر في معدلاتها ، خلال شهر أزمة الخليج في مراحلها الأولى . فخلال شهر

لأباء أو أمهات يهوداً ، يمكن أن يسجلوا أنفسهم - كما يسمح القانون السوفياتي - كغير يهود ، لتفادي التمييز والاضطهاد ضد كل ما هو يهودي . وتؤكد الوكالة أن اعتمادها على تقدير ٣ ملايين يهودي ، قائم على تعريف اليهودي ، وهو الشخص الذي ولد لأحد الأبوين من أصل يهودي ، وليس وفق التشريع الديني القائل بأن اليهودي هو الشخص الذي ولد لأم يهودية فقط . وقدرت الوكالة اليهودية ، الطائفة المحتملة لهجرة اليهود السوفيت وفق المؤشرات الواردة في جدول رقم (٧) .

جدول رقم (٥)

اليهود ، السوفيت ، الذين هاجروا إلى إسرائيل من ١٩١٩ - ١٩٩١

الفترة	عدد المهاجرين	إجمالي عدد المهاجرين التركمى
١٩٤٨ — ١٩١٩	٥٢٣٥٠	٥٢٣٥٠
١٩٥٢ — ١٩٤٨	٨٤٤٩	٦٠٧٩٩
١٩٥٧ — ١٩٥٢	٦٤١٦	٦٧٢١٥
١٩٦٢ — ١٩٥٨	٨٩٦٥	٧٦١٨٠
١٩٦٣ — ١٩٦٧	٨١١٨٤	٨٤٣٦٤
١٩٦٨ — ١٩٧٢	٥٠٣١٧	١٣٤٦٨١
١٩٧٣ — ١٩٦٧	٧٤٤٥١	٢٠٩١٣٢
١٩٧٨ — ١٩٨٢	٣٩٩٢٨	٢٤٩٠٦٠
١٩٨٣ — ١٩٨٧	٢١٢٢	٢٥١٢٣٢
١٩٨٨	٧٢٠٠	٢٥٨٤٣٢
١٩٨٩	١٢٩٢٣	٢٧١٣٥٥
١٩٩٠	١٨٤٦٠٢	٤٥٥٩٥٧
١٩٩١	١٤٣٠٠٠	٥٩٨٩٥٧

المصدر للفترة من ٤٨ - ١٩٩٠ : جمعت وصبت من أعداد مختلفة من :

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel. Jerusalem.

المصدر لعام ١٩٩١ : حصاد عام ١٩٩١ بلغ ١٧٠ ألف مهاجر منهم ١٤٣ ألف من الاتحاد السوفيتي ، هلنوفيه ٢٧ / ١٢ / ١٩٩١ .

جدول رقم (٦)

طائفة للمهاجرين اليهود السوفيت المحتملين

أعداد اليهود	الطائفة الحالية والمتوقعة
١,٤٠٠,٠٠٠ - ١,٣٧٠,٠٠٠	اليهود الذين يعتبرون أنفسهم يهودا بموجب بيانات إحصاء السكان للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٨ .
٢,٠٠٠,٠٠٠ - ١,٥٠٠,٠٠٠	اليهود الذين لم يمتزقوا بيهوديتهم . وأبناء الأزواج المختلط ، حيث أن أحد الأجداد يهودي .
٦٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	عدد الذين أثر يلزمهم غير يهود

المصدر : إسحاق دويتش ، المليون الذين في الطريق ، هلنوفيه ٢٩ فبراير ١٩٩١ .

جدول رقم (٧)
مؤشرات حول الطاقة الديموجرافية اليهودية المنتظرة من الاتحاد السوفيتي

أعداد اليهود		ملاحظة للمنتظرة
النسبة المئوية	المعد	
٩,٧٥	٢٩٢,٥٠٠	اليهود المهاجرين لإسرائيل منذ سبتمبر ١٩٨٩ حتى منتصف ١٩٩١ . اليهود الماصلون على تأثيره خروج من الاتحاد السوفيتي وتأثيره دخول إلى إسرائيل . اليهود الماصلون على تأثيره خروج من الاتحاد السوفيتي فقط . اليهود السوفيت الذين تقدموا بطلبات هجرة من الاتحاد السوفيتي إلى مندوبي الوكالة اليهودية . اليهود الباقين في الاتحاد السوفيتي
٢,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	
١,٣٣	٣٩,٩٠٠	
٢٣,٣٣	٩٩١,٩٠٠	
٥٣,٥٩	١,٦٠٧,٧٠٠	
١٠٠ %	٣,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

المصدر : جروزايم بوست ٣٠ / ٨ / ١٩٩١ .

تعدد الأطراف التي كانت تقوم بمثل هذه العملية في السابق .

٢ - الاتفاق الذي وقعه الحكومة الإسرائيلية مع حكومة منجمسو الألبانية قبل سقوطها ، بمساعدة الولايات المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ ، والذي يسمح بنقل ما لا يقل عن ألف من يهود القلاشا ، شهريا إلى إسرائيل .

٣ - سلسلة الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوزارية لشؤون الهجرة والاستيعاب ، بالتعاون مع قيادة الجيش ، وشركة الطيران الإسرائيلية (المال) بهدف الإسراع في نقل واستيعاب المهاجرين الجدد .

ولكن أرواحات الحرب في منطقة الخليج والمخاطر الأمنية التي انطوت عليها ساهمت في بداية المرحلة الثانية من الأزمة ، في تبديد هذه المؤشرات والتوقعات لأنه في شهر يناير ١٩٩١ ، وتحديدا في منتصفه ، انتهت المهلة التي حددتها مجلس الأمن الدولي لامتصاص القوات العراقية من الكويت ، وبدأ أن تداعيات هذه المرحلة لن تقتصر على حدود منطقة الصراع ، بل ستمتد إلى كافة الدول المجاورة ، على الأقل وفق التلميحات والتصريحات التي أبدتها العراق تجاه إسرائيل ، وقد أثرت هذه التطورات بالسلب على مسار الهجرة إلى إسرائيل ، حيث وصل إلى إسرائيل في شهر يناير ١٩٩١ نحو ١٤٤٥٦ مهاجر ، بانخفاض قدره ٥٦,٧ % قياسا إلى أرقام شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد تواصل هذا التراجع في شهر فبراير حيث بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا لإسرائيل ٨٤٠٣ مهاجرا فقط ، بمعدل يومي عام قدره (٢٨١,٨ مهاجرا) ،

أخسطين من العام ١٩٩٠ ، بلغ عدد المهاجرين اليهود نحو ١٨,٨٢٤ مهاجرا . بمعدل وصول يومي قدره (٢٢٧,٥ مهاجر) ، ارتفع هذا المعدل خلال الشهور التالية ، حيث وصل في شهر سبتمبر ١٩٩٠,٥ مهاجر ، بمعدل يومي عام قدره (٢٢٩,٢ مهاجر) . وفي شهر أكتوبر ٢١,١٦٣ مهاجر ، بمعدل وصول يومي عام قدره (٦٨٢,٧ مهاجر) ، وفي شهر نوفمبر وصل ٢٦,٥٦٢ مهاجر ، بمعدل وصول يومي عام قدره (٨٨٥,٤ مهاجر) ، وبلغ معدلا شهريا ، لم تشهد إسرائيل إلا في حالات نادرة ، حيث وصل خلال شهر ديسمبر إلى نحو ٣٣,٠٠٣ مهاجر ، بمعدل وصول يومي عام قدره (١٠٦٤,٦ مهاجرا) ، وقد بلغ هذا المعدل اليومي لقضاء ، خلال الأسبوع الأخير من هذا الشهر ليلغ ٢٥٠٠ مهاجرا يوميا .

وفق هذه المؤشرات ، توقعت وزارة الهجرة والاستيعاب ، أن يصل إلى إسرائيل خلال العام ١٩٩١ ، ٤٠٠ ألف مهاجر سوفيتي ، بمعدل يومي متوسط قدره (١٣٧٠ مهاجر) . كما اعتمدت الميزانية التي قدمها إسحاق موداعي وزير المالية إلى الكنيست في شهر يناير ١٩٩١ ، بشكل أسامي على وصول ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف مهاجر ، بمعدل يومي متوسط قدره (٨٢٢ مهاجر) . وقد استندت هذه التوقعات على عدة عوامل لمل أبرزها ما يلي :

١ - التحسن الذي شهدته العلاقات السوفيتية - الإسرائيلية ، والتي شملت الافتتاح الرسمي للقطار الإسرائيلي في موسكو ٣ يناير ١٩٩١ ، وقد بدأت القطارية مباشرة في منح تأثيرات الخروج لليهود السوفيت ، بدلا من

بانخفاض نسبته ٤١,٩ ٪ بالمقارنة بعدد المهاجرين الإسرائيليين في شهر يناير ١٩٩١ . ويمكن إرجاع ذلك إلى اندلاع العمليات العسكرية في الخليج ، وما أعقبه من هجمات صاروخية عراقية على إسرائيل ، استهدفت أكبر مراكز تجمع السكان اليهود في إسرائيل ، في مدينتي تل أبيب وديحيا اللتين يتوجه إليهما ما لا يقل عن ٧٠ ٪ من تيار الهجرة السوفيتية الحالية .

وإذا نظرنا إلى تيار الهجرة اليهودية ، من خلال متابعة ورصد المعدل اليومي العام لوصول المهاجرين الجدد ، خلال هذه المرحلة ، نجد أن الحرب ، أحدثت فجوة كبيرة في هذا التيار ، خصوصا خلال شهرى العمليات العسكرية في الخليج ، ففي الأسبوعين الأول والثاني من شهر يناير ، قدر المعدل اليومي لوصول المهاجرين ، وفق مؤشرات الوكالة اليهودية بنحو ٨٠٠ مهاجر ، تندى إلى معدل ٥٠٠ مهاجر يوميا في الأسبوع الثاني . وقد بدأ هذا المؤشر في التراجع بعد ١٧ يناير بشكل ملحوظ ، ليقتدر في الأسبوع الأول من الحرب بمعدل ٤٥٠ مهاجر يوميا ، تندى إلى أقل من ٣٥٠ مهاجر يوميا في الأسبوع الثاني من الحرب . وقد بلغ المتوسط اليومي لعدد المهاجرين اللذين وصلوا لإسرائيل خلال شهر يناير ١٩٩١ بنحو ٤٦٦,٣ مهاجر يوميا . وقد تراجع هذا المتوسط اليومي لوصول المهاجرين لإسرائيل إلى ١٥٠ مهاجر يوميا في النصف الأول من شهر فبراير ١٩٩١ وفقا لبيانات وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية .

وعلى الرغم من نفى سيمحا دينتيس مدير الوكالة اليهودية ، أن يكون لحرب الخليج ومقوط الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية ، تداعيات مباشرة على معدلات وصول المهاجرين الجدد ، فإن الأرقام التي أعلنتها أظهرت بوضوح عكس ذلك ، حيث وصل إلى إسرائيل نحو ١٢ ألف مهاجر سوفيتي ، منذ اندلاع العمليات العسكرية في ١٧ يناير حتى ٢٣ فبراير ، وهو تاريخ مقارب ، لوقف العمليات العسكرية في الخليج نتيجة لقبول العراق قرارات الأمم المتحدة .

وقد برهنت أزمة الخليج في سياقها العام ، وتداعياتها على مسار الهجرة اليهودية ، أنها ليست استثناء عن القاعدة العامة في تاريخ إسرائيل ، كما كان يأمل قادة إسرائيل ، قسمة علاقة طردية قوية ومباشرة بين الوضع الأمني والاستقرار في إسرائيل من جهة ومسارات الهجرة اليهودية إليها من جهة أخرى ، ويؤكد الكتاب الإحصائي السنوى الإسرائيلى (C.B.S) هذه العلاقة ، عبر تاريخ حروب إسرائيل في المنطقة العربية . فعند المهاجرين لليهود إلى إسرائيل عام ١٩٦٧ سجل انخفاضاً في عدد المهاجرين الذين قدروا بـ ١٤,٢٢٧ مهاجر ، بتراجع نسبته ٣١,٨ ٪ مقارنة

بعدد المهاجرين لإسرائيل في العام ١٩٦٥ ، حينما وصل إلى إسرائيل ٣٠,٧٢٦ مهاجر . كما انخفض عدد اليهود اللذين هاجروا إلى إسرائيل في العام الذى تلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فبلغ ٣١,٩٨١ مهاجر ، بتراجع نسبته ٤١,١ ٪ مقارنة بعدد المهاجرين اللذين وصلوا لإسرائيل عام ١٩٧٢ واللذين بلغوا ٥٥,٨٨٨ مهاجر ، ونفس الاتجاه حدث خلال غزو لبنان في يونيو ١٩٨٢ ، حينما انخفض عدد المهاجرين في ذلك العام إلى ١٣,٧٢٣ مهاجر ، بانخفاض نسبته ٤٠,٢ ٪ مقارنة بالعام ١٩٨٠ ، حينما وصل إلى إسرائيل ٢٠,٤٢٨ مهاجر .

وقد طرأ تحسن نسبى على هذه الفجوة في الشهور التالية للحرب ، ولكنها لم تصل إلى نفس معدلاتها قبل حرب الخليج (باستثناء شهر مايو ، حيث وصل عدد المهاجرين إلى ٣١,٧٧٠ مهاجر بفعل تهجير يهود الفلشا في إطار عملية سليمان) ، حيث زاد عدد المهاجرين ، خلال شهرى مارس وأبريل (أنظر جدول رقم ٤) . وبصفة عامة ، بلغت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ ، نحو ٢٨,٤٠٠ مهاجر ، يمثل اليهود السوفيت منهم ٢٤,٣٠٠ مهاجر بنسبة ٨٩ ٪ ، بزيادة قدرها ٦٩ ٪ عن نفس المعدلات من العام ١٩٩٠ . ولكن إذا قورنت هذه الأرقام ، بأخر ثلاثة شهور من العام ١٩٩٠ ، حيث وصل نحو ٨٠,٧٢٨ مهاجر يهودى ، فإن الفجوة ستبدو أوضح ، حيث وصل هذا الانخفاض إلى أكثر من ٥٢,٤ ٪ . وقد هاجر خلال هذه الفترة (الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٩١) من باقى دول أوروبا نحو ٧٠٠ مهاجر ، ومن قارة أفريقيا نحو ٢,٥٥٠ مهاجر معظم هؤلاء من إثيوبيا ، ومن دول أمريكا الشمالية والجنوبية وقارة آسيا نحو ٦٠٠ مهاجر ، ويمثل المهاجرين الذين نقل أعمارهم عن ١٤ سنة نحو ٢٥ ٪ من إجمالى عدد المهاجرين في هذه الفترة ، بينما يمثل المهاجرون ما بين ١٥ - ٦٥ سنة نحو ٦٥ ٪ وكانت نسبة المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة نحو ١٢ ٪ ، ومن بين حوالى ٣٠ ألف مهاجر ، اللذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وأكثر ، فإن هناك ٥٢ ٪ ذوو ثقافات وتعليم فوق المتوسط وعالى .

٤ - عملية سليمان :

وترجع البيانات الحقيقية لعملية سليمان ، إلى العام ١٩٨٨ ، حينما بدأت التقارير عن وجود اتصالات سرية بين إسرائيل وأثيوبيا لتجديد علاقتهما الدبلوماسية ، وكان مطلب منجستو الوحيد لذلك ، الحصول على السلاح لمواجهة

(٢٠٠٠) ، بل وجميع اليهود الذي اعتنقوا المسيحية ، واصبحوا لا دينيون باليهودية ، حيث أكد شامير في كلمته امل تجمع الفلاشا في يونيو ١٩٩١ ان عملية شلومو (سليماني) ، نفذت ، ولكنها لم تنته بعد ، وان اسرائيل ستعمل بكل الوسائل المتاحة لديها من اجل احضار باقي اليهود أو المعتصرين (الفلاشمورا) الذين ظلوا في اثيوبيا .

وقد اثارت هذه القضية ، العديد من الاشكاليات ، ليس فقط لدخل اسرائيل ، بل وخارجها ايضا ، في حين يصير شامير على تهجير الفلاشمورا ، يدعى لم شمل العائلات اليهودية ، ويؤيده في ذلك آريه درعي وزير الداخلية ، وأريئيل شارون وزير الاسكان والمسنول عن اللجنة الوزارية للهجرة والاستيعاب ، بينما يحتفظ على هذا الموقف سيمحا ديتيتس مدير الوكالة اليهودية ، مؤكدا انه يجب معالجة هذه القضايا على اساس انساني وليس على اساس ديني . في المقابل تقف المؤسسة الدينية في اسرائيل على طرف نقض من هذه القضية ، رافضة ذلك . اما على مستوى المهاجرين ، فقد انفجر التوتر العنصري المتراكم في اسرائيل بين المهاجرين السود (الفلاشا) والمهاجرين السوفييت حيث سجل ما لا يقل عن اربعة اشتباكات مسلحة بين الجانبين استخدمت فيها القضايا الحديدية ، والحجارة ، في أحد قناتق مدينة القدس وحدها طوال شهر اغسطس فقط ، اسبب فيها العديد من المهاجرين بين الجانبين ، معظمهم من اليهود السوفييت .

أما على المستوى الخارجي ، فقد حذر الرئيس الاثيوبي الجديد ، ملس فريناوى ، خلال محادثاته مع وفد من مجلس الشيوخ الامريكى زار أنيس أبيابا في ٢٠ اغسطس ، من ان الانشطة الاسرائيلية المتعلقة بالفلاشمورا ، يمكنها ان تؤدي إلى تطورات سياسية خطيرة ، تؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين ، وخصوصا فيما يتعلق بهجرة ما تبقى من يهود الفلاشا في اثيوبيا . كما أبدت الحكومة الجديدة في اثيوبيا معارضتها لعملية خروج جماعية لباقي اليهود .

٥ - تطور الهجرة في النصف الثانى من العام :

وفىما يتعلق بالنصف الثانى من عام ١٩٩١ ، فقد وصل عدد المهاجرين ، خلال شهر يوليو إلى نحو ٢٣ ألف مهاجر . ويمكن ارجاع هذه الزيادة بالمقارنة بمعدلات شهرى ابريل ومايو (باستثناء عملية سليمان) ، إلى اسراع السلطات الاسرائيلية فى عملية تهجير أكبر عدد من اليهود ،

الحرب الدائرة فى اريتريا وتجرأى ، فى مقابل السماح بهجرة ما تبقى من يهود الفلاشا ، بعد عملية مومسى فى أواخر عام ١٩٨٤ . وقد تكدت هذه الاتصالات ، بإعلان شامير صراحة فى إحدى حملاته الانتخابية فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، ان اسرائيل تجرى اتصالات مكثفة مع أنيس أبيابا لتهجير كل يهود أثيوبيا إلى اسرائيل ، وادعى بعد ذلك أن هناك اتفاقا تجرى صياغة خطوطه النهائية ، تسمح فيه أثيوبيا بهجرة ما تبقى من الفلاشا ، مقابل حصولها على عتاد حربي إسرائيلى يشمل العديد من الطائرات والقنابل الأمريكية الصنع . وسمح تنفيذ بنود هذا الاتفاق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى نوفمبر ١٩٨٩ . إلا أن هذا الاتفاق واجه معارضة من الولايات المتحدة ، التي رأت فى قيام اسرائيل بتزويد أثيوبيا بالسلاح ، ما يؤدى إلى إطفلة أمد الحرب الأهلية ، ولا سيما أن نظام منجستو على وشك الانهيار .

ورغم حرص اسرائيل على عدم تحويل موضوع أثيوبيا إلى محور خلاف بينها وبين الإدارة الأمريكية والرأى العام الغربى ، فإنها سمحت فى نفس الوقت إلى بدء مخطط يهدف إلى تجميع كل الفلاشا فى العاصمة أنيس أبيابا ، تمهيدا لنقلهم إلى اسرائيل فى أقرب فرصة ممكنة .

وان كانت اسرائيل قد استغلت حاجة نظام منجستو للسلاح من اجل الاسراع فى عملية تهجير الفلاشا ، فلها من نفس المنطلق ، استغلت حالة السيولة والتوتر التى مر بها للنظام الحاكم فى اثيوبيا ، نتيجة لنجاح الثوار فى تحقيق انتصارات سريعة من اجل دفع الفلاشا ، بمساعدة من الولايات المتحدة ، على اساس انهم معرضون لمخاطر الابداء بسبب المضاعف السياسية والاقتصادية فى اثيوبيا .

وبعد فتح باب الهجرة فى ابريل ، اتخذت اسرائيل قرارا بهذه العملية ، وحددت له تاريخ ٢٥ مايو ١٩٩١ ، فى الوقت نفسه ، بدأت الوكالة اليهودية فى تجميع الفلاشا فى العاصمة الاثيوبية ، واقتلت بقسم الهجرة ، قيادة خاصة تولت اعداد للفلاشا لخطة الهجرة بشكل سرى ، وقد القيت على عاتق هذه القيادة مهمتان أولاها : حشد كل الفلاشا فى أنيس أبيابا ونقلهم إلى الطائرات . وثانيهما : توطين المهاجرين فى مراكز الاستيعاب الجديدة التى تمت اقامتها فى اسرائيل .

وقد استغرقت عملية سليمان نحو ٣٧ ساعة ، ثم خلاها تهجير نحو ١٤,٥٠٠ مهاجر اثيوبي ، وقام خلالها سلاح الجو وشركة المان بنحو ٤٠ طلعة جوية لجلب هذا العدد من الفلاشا .

ولم يقتصر الموقف الاسرائيلى ، عند حدود عملية سليمان ، بل تعداه إلى تأكيد الرغبة والاصرار على احضار ليس فقط ما تبقى من فلاشا ، (ويقدر عددهم بنحو

المعدل إلى أقل من النصف في الشهور التالية ، حيث وصل في شهر يوليو إلى ١٠٥٠٠ مهاجر بانخفاض قدره ٥٢,٣٪ عن معدلات شهر يونيو ، وفي شهر أغسطس وصل نحو ٩,٥٣٥ مهاجر بانخفاض قدره ٩,٢٪ بالمقارنة بشهر يوليو . وفي شهر سبتمبر وصل إلى إسرائيل ١٥٣٠٠ مهاجر ، وتراجع الرقم في شهر أكتوبر ليصل إلى ٧٩٥٤ مهاجر سوفيتي من اصل ٨٣٠٥ مهاجر وصلوا لإسرائيل خلال ذلك للشهر . ويمكن أرجاع هذا التذني المستمر منذ شهر يونيو ١٩٩١ ، إلى الفضل في سياسات الاستيعاب . والتأثير السلبى الذى تحدثه الأوضاع الاقتصادية ، ورسائل المهاجرين السوفيت إلى أقرانهم في الاتحاد السوفيتي التى تحثهم على تأجيل الهجرة ، بالإضافة إلى صدور قانون الهجرة والجنسية الجديد في ١٩٩١ الاتحاد السوفيتي - سابقا . فعند تطبيق هذا القانون ازدادت الصعوبات البيروقراطية أمام طلب الحصول على تأشيرات خروج .

ويصفة عامة ، هاجر نحو ١٥٣,١٥٠ ألف مهاجر لإسرائيل خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩١ منهم ١١٦,١٣٤ ألف يهودي سوفيتي بنسبة ٥٨,٨٪ من إجمالى عدد المهاجرين لإسرائيل خلال تلك الشهور العشرة .

ويبدو من هذه المعدلات ، انها لم تحقق التقديرات الإسرائيلية بخصوص معدلات المهاجرين خلال العام ١٩٩١ ، سواء تلك التى اعتمدها ميزانية العام ١٩٩١ (٣٠٠ ألف مهاجر) ، أو تلك التى حددتها محافظ البنك المركزى الاسرائيلى (٤٠٠ ألف مهاجر) ، أو حتى الحد الأدنى للتقديرات التى اعتمدها الوكالة اليهودية (٢٠٠ ألف مهاجر) .

قبل صدور قانون الهجرة الجديد (الذى صدر رسميا في ٢٠ مايو ١٩٩١ ، وبدأ حيز التنفيذ منذ أول يونيو ١٩٩١) في الاتحاد السوفيتي ، والذى بمقتضاه فرض على كل مواطن يريد أن يهاجر أن يستخرج جواز سفر يتيح له امكانية العودة مرة أخرى إذا شاء إلى الاتحاد السوفيتي ، بعكس الوضع السابق ، وليس فقط استخراج تأشيرات خروج كما كان متبعاً من قبل ، بالإضافة إلى أن القانون يلزم جميع الحاصلين على تأشيرات هجرة إلى إسرائيل استبدالها بجوازات سفر جديدة .

ورغم وضوح تراجع تيار الهجرة ، ألا أن تقديرات المسئولين الاسرائيليين بشأن الهجرة كانت متفائلة في النصف الثانى من عام ١٩٩١ اعتمادا على عدة عوامل أهمها :

١ - محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس السوفيتي جورباتشوف وما أدت اليه من إثارة المخاوف لدى اليهود السوفيت من احتمالات حدوث أى تطور يؤدى لإغلاق باب الهجرة لإسرائيل .

٢ - بدء تسير رحلات طيران مباشرة بين موسكو - تل أبيب ، وتأسيس وكالة مشتركة للطيران بين الخطوط الجوية السوفيتية ونظيرتها الاسرائيلية من أجل تنفيذ رحلات مباشرة للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل ، وافتتاح مكاتب في كلا البلدين .

ألا أن مؤشرات ومعدلات الوصول اليومي ، تباينت كثيرا مع هذه التوقعات ، حيث وصل عدد المهاجرين اليهودي في شهر يونيو إلى ٢٢ ألف مهاجر ، وتذني هذا

رابعاً - الأبعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين :

الحكومتان مرشحتان للعب دور كبير في تمويل نفقات استيعاب المهاجرين في الفترة القادمة فضلاً عن المساعدات التي تقدمت فعلاً في عام ١٩٩١ .

وقد طلبت إسرائيل من الحكومة الأمريكية تقديم ضمانات لقروض ترغب إسرائيل في الحصول عليها من المؤسسات المالية الأمريكية وقدرها ١٠ مليارات دولار لتمويل استيعاب المهاجرين . وقد أرجأت الولايات المتحدة بحث تقديم ضمانات هذه القروض لإسرائيل إلى عام ١٩٩٢ لدفع إسرائيل للمشاركة في المؤتمر الذي دعت إليه الولايات المتحدة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي والذي بدأت مرحلته الأولى في مدريد في نهاية أكتوبر ١٩٩١ ، وبدأت مرحلته الثانية في ديسمبر ١٩٩١ .

وقد ذكر جديعون شور الناطق باسم محافظ البنك المركزي الإسرائيلي أن الهجرة إلى إسرائيل قد تتهاور ، وأن مستوى المعيشة في إسرائيل سوف ينخفض إذا لم تقدم الولايات المتحدة الضمانات المطلوبة للقروض التي ترغب إسرائيل في الحصول عليها بقيمة ١٠ مليارات دولار وبينو أن حرص إسرائيل على الحصول على تلك القروض قد دفع بعض المسؤولين فيها إلى القول بأن إسرائيل قد توقف طلبات المساعدة السنوية من الولايات المتحدة إذا حصلت على تلك القروض دفعة واحدة كما تريد .

وترى الجهات الحكومية الأمريكية أن المليارات العشرة التي تريد إسرائيل الحصول على ضمانات لاقتراضها لن تسد ، وبالتالي سيكون على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سددها .

ومن المرجح أن الكثير من الجدل حول هذه القضية سوف يدور في إسرائيل خلال عام ١٩٩٢ وهو عام الانتخابات الأمريكية ، والذي تكون الإدارة الأمريكية مستعدة خلاله للممازجة على مواقفها مقابل أصوات الناخبين بما يدفعها للاستجابة لبعض مطالب جماعات الضغط المؤثرة في توجيه تلك الأصوات . ومن المتوقع أن تقوم جماعات

اثارت الهجرة اليهودية الواسعة للتطابق إلى إسرائيل والتي تتدفق أساساً من « الاتحاد السوفيتي » - مابقتاً - العديد من الصعوبات الاقتصادية ، فليس من الطبيعي أو السهل على اقتصاد أى دولة أن يستوعب فجأة أعداداً هائلة من البشر خاصة إذا ما قورنوا بعدد سكان الدولة . ولبيان مدى ضخامة أعباء الهجرة التي تتدفق على إسرائيل يكفي أن نعلم أن استقبال نحو مليون مهاجر يساوى استقبال مصر لنحو ١١ مليون مهاجر .

وتتعلق الصعوبات الاقتصادية الخاصة باستيعاب المهاجرين بكيفية تدبير إسرائيل للنفقات الهائلة التي يتطلبها استيعابهم من ناحية ، وبالأثار الاقتصادية السلبية - في المدى القصير - لموجة الهجرة على أداء الاقتصاد الإسرائيلي والمؤشرات الرئيسية المعبرة عنه .

١ - نفقات الاستيعاب :

يستلزم استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين التي تتدفق على إسرائيل منذ عام ١٩٩٠ أموالاً هائلة وسوف نتعرض لكيفية التي تمول بها إسرائيل النفقات الضرورية لاستيعاب المهاجرين ، وأيضاً منتعرض لميزانية الاستيعاب .

وفيما يتعلق بالمصادر التي تمول إسرائيل من خلالها عملية استيعاب المهاجرين إليها فإنها تتركز في مصدرين رئيسيين أحدهما خارجي والثاني داخلي .

أ - المصادر الخارجية :

(١) الحكومات الأجنبية : تعد الحكومات الأجنبية وتحديدًا الحكومتان الأمريكية والألمانية مصدرًا هامًا لتمويل الانفاق الجارى والاستثمارى في إسرائيل . وهاتان

(٢) الوكالة اليهودية :

قمت الوكالة اليهودية نحو ٦٨٠ مليون شيكل لتمويل استيعاب المهاجرين عام ١٩٩٠ . كما قامت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بحملة كبيرة لجمع التبرعات من يهود العالم وبالإسبوع من يهود الولايات المتحدة . وكانت الوكالة قد أعلنت أنها تأمل في جمع أكثر من ١٢٢٨ مليون دولار خلال تلك الحملة في عام ١٩٩١ لكن لم توفر إحصاءات موثوق بها حول ما جمعته بالفعل من أموال .

وكانت الوكالة اليهودية تساهم في السابق - قبل موجة الهجرة الكبيرة التي تندفق على إسرائيل منذ عام ١٩٩٠ - بنسبة ٥٠٪ من النفقات المتعلقة باستيعاب المهاجرين لكنها اضطرت إلى تخفيض تلك النسبة بعد تزايد أعداد المهاجرين ونفقات استيعابهم بدءاً من عام ١٩٩٠ مع موجة الهجرة الهائلة التي تندفق على إسرائيل من العالم ومن الاتحاد السوفيتي - سابقاً - بشكل أساسي .

(٣) حصيلة بيع سندات الواجب :

تقوم إسرائيل بترويج وبيع سندات إسرائيلية في الخارج من خلال منظمة متخصصة في ذلك هي منظمة « البروندس » ، أي « السندات » وتعد حصيلة بيع تلك السندات في الخارج بمثابة مساعدات مباشرة جداً من يهود العالم والصهيونية عامة لإسرائيل لأن آجال تلك السندات طويلة ، كما أن عوائدها السنوية غير اقتصادية بالمرء لمن يشتريها ، حيث تتراوح بين ٤٪ و ٥,٥٪ ، في حين تتراوح عوائد السندات الأمريكية مثلاً حول نسبة ١٠٪ وتصل في أوقات ارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى من هذه النسبة كثيراً .

وحينما كان شومون بيريز وزيراً للمالية في بداية عام ١٩٩٠ فإنه طلب منظمة « البروندس » بجمع ١٠ مليارات دولار على مدار عدة سنوات للمساعدة في تمويل استيعاب المهاجرين الذين يتدفقون على إسرائيل . ورغم ضخامة المبلغ الذي طلبه بيريز من منظمة « البروندس » أثناء زيارة ٣٠٠ من قيادات إسرائيل في بداية عام ١٩٩٠ ، إلا أن قيامها بجمعها خلال هذا العقد ليس مستحيلاً حيث أنها جمعت نحو ٧٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ كحصيلة لبيع « سندات الواجب » . وهو مبلغ يمكن أن يتم جمع أكثر منه سنوياً في ظل حالة الهمستيري التي تعاول إسرائيل وألة الدعاية الغربية لليهودية وغير اليهودية له المناصرة لها تمييزها بين يهود العالم ، حول الفرصة التاريخية الاستثنائية المتاحة لتحقيق الطموحات الصهيونية بتحقيق ما يسمى بـ « إسرائيل الكبرى » ، وعبر استيعاب موجة الهجرة الهائلة التي تندفق على إسرائيل في الوقت الراهن .

الضغط الصهيونية المؤثرة في اتجاه اليهود بممارسة ضغوط قوية على الحكومة الأمريكية والمشرعين المختلفين لدفعهم للتصديق على تقديم الوعود بشأن تلك القروض كوسيلة للحصول على أصوات وتأييد اليهود .

ومن المرجح أن تتمكن إسرائيل من الحصول على ضمانات أمريكية للعشرة مليارات التي ترغب في اقتراضها ، أو الجزء الأكبر منها على الأقل في عام ١٩٩٢ في ظل الأجواء الانتخابية الأمريكية التي درجت إسرائيل على الاستفادة منها . فضلاً عن هذه المليارات العشرة فإن إسرائيل تلقت بالفعل ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لتمويل استيعاب المهاجرين عام ١٩٩١ .

من ناحية أخرى تفاوضت إسرائيل مع الحكومة الألمانية للحصول على مساعدات ألمانية قيمتها ١٠ مليارات مارك أي ما يوازي ٦,٦ مليار دولار (للدولار يوازي ١,٥٢ مارك في آخر عام ١٩٩١) . وقد أشارت إسرائيل إلى أنها ترغب في الحصول على هذه المساعدات لتمويل إقامة وحدات سكنية للمهاجرين الجدد .

ورغم أنه لم يتم البت حتى نهاية عام ١٩٩١ في مسألة المساعدات التي طلبتها إسرائيل من ألمانيا ، إلا أن التكاليف الباهظة للوحدة الألمانية داخلياً وخارجياً تقلل من إمكانية استجابة ألمانيا للطلب الإسرائيلي بأكمله رغم حملات الابتزاز التي تقومها أجهزة الإعلام الإسرائيلية والصهيونية خارج إسرائيل لأحراج ألمانيا ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية .

وتجدر الإشارة إلى أن ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي كان قد طالب الممثلين الألمان للعام الماضي - ١٩٩٠ . بدفع ١٥٠ مليار مارك تعتقد إسرائيل أنه التعويض الذي ينبغي أن يدفعه سكان شرق ألمانيا لإسرائيل . وقد رفضت ألمانيا الموحدة مسألة دفع تعويضات إضافية بالتبعية عن شرق ألمانيا الذي أصبح جزءاً من ألمانيا الموحدة منذ نهايات عام ١٩٩٠ . وأن كان من المحتمل أن تقدم ألمانيا مساعدات حكومية لإسرائيل ، ولكن بحجم أقل كثيراً مما طلبته إسرائيل ، خاصة وأن كل التقارير تشير إلى أن معدل نمو الاقتصاد الألماني سوف يتراجع في عام ١٩٩٢ في ظل السياسات النقدية المتشددة ، وعلى رأسها رفع أسعار الفائدة ودعم المارك لمحاورة التضخم المتصاعد في ألمانيا . وربما تكون إسرائيل قد تمتعت للمبالغة في طلباتها للمساعدات من ألمانيا حتى تضع حداً أدنى للمساعدات التي ستوافق ألمانيا في النهاية على منحها لإسرائيل . وقد تلقت إسرائيل بالفعل ١٠٠ مليون دولار من البنوك والمؤسسات المالية والبريطانية بضمنان الحكومة البريطانية في بناء مساكن للمهاجرين بواسطة شركات بريطانية .

ب - التمويل الداخلي لاستيعاب الهجرة : وزيادة الضرائب :

إضافة إلى المصادر المذكورة آنفا والتي تعتمد عليها إسرائيل خارجيا في تمويل استيعاب المهاجرين - فإن هناك مصدرا داخليا لتمويل استيعاب المهاجرين - ويأتي للتمويل الداخلي عن طريق زيادة الضرائب لرفع إيرادات الدولة وتخصيص جانب منها لاستيعاب المهاجرين أو عن طريق جمع التبرعات الاختيارية من الاسرائيليين . وقد قلّمت إسرائيل بزيادة ضرائب القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ، وقامت بتأجيل تخفيض بعض الضرائب ، كما ألغت الإعفاءات الضريبية التي كانت مطروحة لتحقيق في إطار خطة الإصلاح الاقتصادية وذلك في عام ١٩٩٠ عندما بدأت موجة الهجرة الكبيرة في التدفق على إسرائيل .

وبناء على الإيرادات الحكومية المتاحة لإسرائيل فإن الحكومة الاسرائيلية قلّمت بأعداد ميزانيتها لعام ١٩٩١ التي كان الاتفاق على تمويل الاستيعاب هوامم يتوهمها على الإطلاق .

٢ - ميزانية الاستيعاب :

بلغت المخصصات الحكومية للاتفاق الشامل لاستيعاب المهاجرين في ميزانية عام ١٩٩١ التي أقرت في نوفمبر ١٩٩٠ .. بلغت نحو ١٠,٨ مليار شيكل أي نحو ٥,٣ مليار دولار - للدولار كان يساوي في المتوسط نحو ٢,٠٤٥ شيكل إسرائيل عام ١٩٩٠ . وتزيد مخصصات الاستيعاب في ١٩٩١ بنحو ٦,٤ مليار شيكل عن مخصصات الاستيعاب في الميزانية للمرحلة لعام ١٩٩٠ والتي بلغت ٤,٤ مليار شيكل . وقد قسمت ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩١ على النحو التالي : ٧,٣ شيكل للبناء والمقارنات ، ٢,٢ مليار شيكل تكاليف مباشرة للاستيعاب (مدفوعات مباشرة للمهاجرين) ، ١,١ مليار شيكل خدمات اجتماعية للمهاجرين ، ٢٢٥ مليون شيكل تكلفة البنية الأساسية لاستيعاب المهاجرين .

وقد استمت ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩١ على أساس وصول نحو ٣٠٠ ألف مهاجر يهودي إلى الدولة الصهيونية . ونظرا لوصول نحو ١٧٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٩١ فإن ذلك أتاح للحكومة الاسرائيلية تخفيض العجز في الميزانية حسبما أشار شلوم زينجر مدير عام ديوان وزارة المالية الاسرائيلية . وكان العجز المخطط في ميزانية ١٩٩١ قد قدر بنحو ٦ مليارات شيكل بنسبة ٥,٥ ٪ من إجمالي الناتج العام الاسرائيلي . وقد وافق البنك المركزي الاسرائيلي - بنك إسرائيل - على ذلك العجز

المخطط عند اعداد الميزانية مع طلب واضح وصريح لوزارة المالية الاسرائيلية بأن تعد ميزانية متعده الاعوام لمدة خمس سنوات ينخفض خلالها عجز الميزانية تدريجيا حتى تصل إلى التوازن في عام ١٩٩٥ .

وفي إطار الميزانية العامة للدولة الصهيونية عام ١٩٩٢ وبالقيمة ١٠٧ مليار شيكل والتي جرى اعدادها عام ١٩٩١ - والتي لم يتم اقرارها من الكنيست حتى نهاية عام ١٩٩١ بسبب الخلافات بشأنها بين اطراف الائتلاف الحاكم - تم تخفيض نمو ٢٢,٥ مليار شيكل اسرائيلي للاستيعاب والاسكان .

وعودة إلى الابعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين عام ١٩٩١ نجد ان موجة الهجرة التي تدفقت على إسرائيل عام ١٩٩١ وبلغت ١٧٠ ألف مهاجر فضلا عن الاعداد الكبيرة من المهاجرين الذين وصلوا لا إسرائيل عام ١٩٩٠ والذي بلغت اعدادهم ٢٠٠ ألف مهاجر .. هؤلاء المهاجرين وتكلفة استيعابهم أفرزت العديد من الصعوبات الاقتصادية تجسدت في انخفاض مستوى المعيشة وتزايد الحاجة لأروؤس الاموال ، كما تزايدت معدلات البطالة وتزايد العجز التجاري ومعدل التضخم ، في حين أدت الضغوط المتعددة المصادر إلى تخفيض سعر صرف الشيكيل .

وسوف نتعرض فيما يلي للاوضاع الاقتصادية في إسرائيل مع الإشارة لدور موجة الهجرة الكبيرة التي تتدفق عليها في التأثير على هذه الاوضاع سلبا أو ايجابا .

٣ - الاوضاع الاقتصادية في إسرائيل عام ١٩٩١ :

مع بداية عام ١٩٩١ كانت نذر الحرب في الخليج تخيم على اقتصاد إسرائيل وكان قطاع السياحة هو أكثر القطاعات التي اضررت منذ بدء أزمة الخليج في ٢ أغسطس ١٩٩٠ خاصة بعد ان تم تصنيف إسرائيل مع باقي دول المنطقة كدولة خطيرة للسياحة بالنسبة للاروبيين والأمريكيين . كما كان لارتفاع أسعار النفط آثاره السلبية على الميزان التجاري لإسرائيل عام ١٩٩٠ والذي أسفر عن عجز بلغ ٣٥٢٨,٢ مليون دولار بالمقارنة بعجز قدره ٢٣٥٨,١ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وان كان من الضروري ان تشير إلى ان الزيادة في العجز التجاري لا تعود إلى آثار أزمة الخليج وحسب ، وإنما أيضا إلى تداعيات موجة المهاجرين التي تتدفق على إسرائيل كما منوضح في موضع لاحق .

وفي ظل المخاوف من اندلاع الحرب قام اليهود المقيوم خارج إسرائيل في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بسحب نحو ١٢٠ مليون دولار من ودائعهم الضخمة التي يودعونها

وقد اشار محافظ بنك اسرائيل إلى ان اقتصاد اسرائيل قد بدأ في الانتعاش بالفعل في منتصف ١٩٩١ ، لكنه توقع ألا يكون هناك نمو إيجابي بسبب الضارة الكبيرة التي أصيب بها اقتصاد اسرائيل أثناء الحرب .

وفضلا عن قطاع البناء الذي يعد القطاع القائد في الاقتصاد الاسرائيلي في هذه الفترة ، فإن قطاع السياحة الاسرائيلي بدأ في التحسن لكنه لم يصل إلى مستوياته قبل أزمة الخليج . وإن كان الخبراء الاسرائيليون في هذا القطاع يتوقعون ان يؤدي بدء مفاوضات السلام إلى انعاش السياحة بشكل أكبر باعتبار ان تلك المفاوضات تعنى تحسين سمعة اسرائيل في الخارج ، كما يتوقعون ان يؤدي انتهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل - حال حدوثها - إلى زيادة كبيرة في عدد السياح والدخل السياحي .

٤ - التجارة الخارجية الاسرائيلية :

تشير البيانات الاسرائيلية إلى ان الصادرات الاسرائيلية في النصف الأول من عام ١٩٩١ بلغت ٥,٥ مليار دولار بانخفاض نسبته ٢,٥٪ عن قيمة صادرات اسرائيل في نفس الفترة من عام ١٩٩٠ . وبالمقابل بلغت الواردات الاسرائيلية في النصف الأول من عام ١٩٩١ نحو ٨ مليارات بزيادة نسبتها ١٢٪ عن قيمة الواردات الاسرائيلية في نفس الفترة من عام ١٩٩٠ . وكان لحرب الخليج وما أدت اليه من جمود حركة النقل أو توقفها بين اسرائيل وبعض الدول ، فضلا عن تأثير حجم الانتاج بسبب توقف نشاط الأعمال فترات طويلة أثناء الحرب نتيجة القصف الصاروخي العراقي لاسرائيل مما أسفر عن تراجع الصادرات الاسرائيلية في تلك الفترة بشكل كبير . كما كان لانخفاض صادرات اسرائيل من الاسلحة والمعدات العسكرية أثره ايضا في تراجع صادرات اسرائيل وزيادة عجزها التجاري الذي بلغ في النصف الأول من عام ١٩٩١ نحو ٢,٥ مليار دولار بزيادة نسبتها ٦٤٪ عن العجز التجاري المتحقق في نفس الفترة من عام ١٩٩٠ .

وتجدر الإشارة إلى ان الصادرات الاسرائيلية الصافية بلغت قيمتها ١١٥٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ في حين بلغت الواردات الصافية في نفس العام نحو ١٥١٠٤ مليون دولار بما يعني ان العجز التجاري الاسرائيلي الصافي بلغ ٣٥٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ .

والجدير بالذكر ان اسرائيل توقفت بدءاً من عام ١٩٨٨ عن حساب تجارتها مع الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بشكل محدد وواضح . وربما تكون اسرائيل غير راغبة في اعطاء بيانات حول الوضع الحقيقي لتطور تجارتها مع الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وحتى لا تكون هناك صورة واضحة لدى الشعب الفلسطيني وقادته عن

في المؤسسات المصرفية والمالية الاسرائيلية ، والتي تبلغ نحو ٧ مليارات دولار ، وذلك مقارنة بزيادة هذه الدوائج بنحو ٢٣٠ مليون دولار في النصف الأول من عام ١٩٩٠ . اما عشية الحرب في يناير ١٩٩١ فقد تزايدت حركة سحب الدوائج التي يملكها يهود العالم وبالأساس اليهود الأمريكيون في اسرائيل .

ومع اندلاع الحرب وقيام العراق بقصف اسرائيل بصواريخ أرض - أرض من طراز « الحمين » اضطرب النشاط الاقتصادي في اسرائيل بشكل كبير ، وتوقفت الأعمال في الكثير من القطاعات في غالبية الفترة التي دارت رحى الحرب خلالها مما تسبب في اضرار كبيرة في كافة القطاعات .

وقد قدرت وزارة المالية الاسرائيلية حجم الخسائر الاسرائيلية بسبب أزمة وحرب الخليج الثانية بنحو ٣ مليارات دولار امريكي ، منها مليار دولار بسبب تراجع حصيلة اسرائيل من السياحة وارتفاع اسعار النفط ، و ١,٥ مليار دولار بسبب تراجع الصادرات ، ونصف مليار دولار كمدفوعات تأمين وتوضيخ للشركات التي اضررت بسبب الازمة والحرب .

وتجدر الإشارة إلى ان قطاعات السياحة والزراعة والبناء كانت أكثر القطاعات تضررا في فترة اندلاع الحرب نظرا لأن حركة السياحة لأي بلد تتجمد عندما يقتد هذا البلد للأمان وهو حال اسرائيل أثناء أزمة وحرب الخليج . وكان عدد السياح الذين توجهوا إلى اسرائيل عام ١٩٩٠ أقل بنحو ١٠٪ من عدد السياح الذين توجهوا اليها عام ١٩٨٩ وحسب بيانات مكتب الاحصاء المركزي كان صافي الدخل السياحي سلبيا بنحو ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ بعد أن كان إيجابيا بنحو ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ . كما ان قطاعي الزراعة والبناء يعتمدان بصفة أساسية على العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي العمالة التي لم تتمكن من التوجه لمواقع عملها في الدولة للصهيونية بسبب حظر التجول الذي فرض على الاراضي الفلسطينية المحتلة أثناء الحرب لاعتبارات عسكرية وسياسية .

ومع انتهاء حرب الخليج بدأ الاقتصاد الاسرائيلي في الخروج من دوامة الركود التي دار فيها خلال الحرب . وكانت فورة النشاط في قطاع البناء والسكان لاستيعاب المهاجرين عاملا قويا في جذب الاقتصاد الاسرائيلي إلى الانتعاش خاصة في ظل حصول اسرائيل على مساعدات خارجية كبيرة لموقعها أثناء أزمة وحرب الخليج ، وايضا بسبب سماح الولايات المتحدة لها بسحب ١,٥ مليار دولار من المساعدات المدنية المخصصة لعام ١٩٩٢/٩١ في النصف الثاني من عام ١٩٩١ .

التغيير الذي أدت اليه الانتفاضة في مجال التجارة مع اسرائيل ، منذ ان دعت قيادة الانتفاضة الفلسطينية لمقاطعة السلع الاسرائيلية في بدايات عام ١٩٨٨ .

وتعد الهجرة الكبيرة التي استقبلتها اسرائيل عاملا هاما في زيادة العجز التجاري نتيجة زيادة الاستهلاك التي ترتبت عليها ، والتي أدت إلى استهلاك جانب من السلع المخصصة للتصدير وخلق طلب كبير على الواردات .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية فان الولايات المتحدة مازالت هي اهم سوق مستقبلة لتلك الصادرات حيث استوعبت صادرات اسرائيل قيمتها ٣٤٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ أي ما يوازي ٢٨,٨٪ من اجمالي صادرات اسرائيل في ذلك العام .

وكانت اسواق الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تعد ثاني اهم ممتورد للصادرات الاسرائيلية ، ولكن البيانات الخاصة بصادرات اسرائيل اليها غير متاحة منذ بدء الانتفاضة بسبب التعيم الاسرائيلي للمتعهد على تلك البيانات . كما كانت ألمانيا وبريطانيا تحتلان المركزين الثالث والرابع بين اهم الممتوردين من اسرايل ، لكن اليابان حلت في المركز الثالثي بعد الولايات المتحدة - في غلب بيانات عن صادرات اسرائيل للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ - ، وجاءت بريطانيا في المركز الثالث وألمانيا في المركز الرابع ، وبصرف النظر عن التغيرات في الاهمية النسبية للأسواق المختلفة فان القيمة المطلقة لصادرات اسرائيل اليها جميعا قد تزايدت .

ويمكن التغيير في التوزيع الجغرافي لصادرات اسرائيل اتجاهها مخططا لدى اسرائيل لزيادة صادراتها إلى الاسواق الكبيرة في الشرق الاقصى - اليابان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية - . وكان ارييل شارون قد اعرب حينما كان وزيرا للتجارة عن اماله في ان تتزايد الصادرات الاسرائيلية إلى دول الشرق الاقصى إلى ٤ مليارات دولار . ولم تكن اسرائيل بالآمال بل مسعت بجدية لتحقيق ذلك الهدف عبر تبادل الاعفاءات والتخفيضات الجمركية مع تلك الدول ، وعبر الزيارات الكثيرة التي قام بها رئيس الدولة وللوزراء الاسرائيليون إلى دول الشرق الاقصى لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية معها .

وتركز اسرائيل في الوقت الراهن على اختراق السوق الصيني الضخم ، ويبدو انها بدأت تحقق نجاحات كبيرة في ذلك حيث تضاعفت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى الصين في الثلث الاول من عام ١٩٩١ اربعة مرات بالمقارنة بقيمتها في الفترة المناظرة من عام ١٩٩٠ . ورغم ان تلك الصادرات تبقى محدودة في الوقت الراهن ونقل في محلها المنوى المتوقع عام ١٩٩١ عن ١٢ مليون دولار ، الا انها مرشحة للتزايد السريع في الفترة القادمة ، خاصة وان اعتراف الصين باسرائيل واقامة العلاقات الدبلوماسية معها أصبحت مسألة وقت وربما تحدث في بداية عام ١٩٩٢ كتمن لمشاركة الصين في المؤتمر المتعدد الاطراف لبحث التعاون في للشرق الأوسط . كما ان اسرائيل يمكنها ان تشكل محطة للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة لتغادي الضغوط الامريكية المتزايدة على بكين بسبب الفالض التجاري

جدول رقم (٨)
تطور التجارة الخارجية الاسرائيلية والميزان التجاري

بالمليون دولار

السنة	الصادرات الاسرائيلية لصافي	الواردات الاسرائيلية لصافي	عجز الميزان التجاري
١٩٨٦	٦٩٣٢,٩	٩٢٨٥,٠	٢٣٥٢,١
١٩٨٧	٨٢٠١,٤	١١٤٥٥,٢	٣٢٥٣,٨
١٩٨٨	٩٤٤٥,٤	١٢٢٨٧,٢	٢٨٤١,٨
١٩٨٩	١٠٦٦٩,٣	١٣٠٢٧,٤	٢٣٥٨,١
١٩٩٠	١١٥٧٥,٧	١٥١٠٤,٠	٣٥٢٨,٣
١٩٩١	٥٥٠٠,٠	٨٠٠٠,٠	٢٥٠٠,٠
التصنيف الأول فقط			

المصدر للمعلومات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ : Statistical Abstract Israel 1991, Central Bureau of Statistics, Jerusalem 1991 .
المصدر للتصنيف الاول من عام ١٩٩١ : مئسوفيه ، زيادة العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي ، ١٩٩١/٧/١٥ .

الصينى مع الولايات المتحدة ، وبالمقابل فإن الصين سوف تكون مطالبة بتنشيط طلبها على الصادرات الإسرائيلية ، وبمعنى آخر فتح السوق الصينى الكبير أمام تلك الصادرات .

وعلى صعيد آخر تفاوضت إسرائيل مع الولايات المتحدة لتمديد لتفاقية التجارة الحرة بينهما لتشمل خدمات البنوك والتأمين والسياحة . كما تفاوضتا حول إلغاء الجمارك على التجارة بين الدولتين .

٥ - الاستثمارات فى إسرائيل :

حاولت إسرائيل تشجيع الاستثمارات الجديدة فى عام ١٩٩١ وبخاصة فى المجالات الضرورية لاستيعاب المهاجرين والمتعلقة ببناء المساكن وخلق فرص العمل . لكن حرب الخليج أصابت الاستثمارات الجديدة بالشلل التام فترة الحرب .. مع انتهاء تلك الحرب بدأت الاستثمارات الجديدة فى التزايد خاصة فى ظل مياومة بنك إسرائيل التى عملت على تخفيض أسعار الفائدة والأقراض لآتمان تلك الاستثمارات . كما عمل بنك إسرائيل على الحفاظ على حالة الاستقرار النسبى فى أسعار الصرف مما شجع على قيام الاستثمارات الجديدة ، وذلك فى ظل التحديد التكملى لاسعار الصرف فى إسرائيل ولذى يتمتع بدرجة من المرونة لكنه يبقى فى النهاية تكملياً .

وفى إطار تفاوضها مع الولايات المتحدة لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بينهما حاولت إسرائيل خلق آليات لجذب المستثمرين الأمريكيين إليها . وقد تم الاتفاق بين الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة لنشر المعلومات بين رجال الأعمال الراغبين فى إنشاء مصانع واستثمارات فى إسرائيل . لكن كل الاستثمارات الأجنبية المتوقعة فى إسرائيل تبقى محدودة حيث تفضل إسرائيل الحصول على الأموال من الخارج كمنع أو قروض على أن تقوم هى باستخدامها فى تمويل الاستثمارات فى المجالات التى تحددها على أساس احتياجات ومصالح الدولة . وفى هذا الإطار طلبت إسرائيل ضمانات حكومية أمريكية لقروض قيمتها ١٠ مليارات دولار . كما طلبت من ألمانيا وفرنسا قيمتها ١٠ مليارات مارك لاستخدامها فى تمويل الاستثمارات اللازمة لاستيعاب المهاجرين مثلما أشير إليه فى موضوع سابق .

٦ - المساعدات الخارجية لإسرائيل :

تلقت إسرائيل مساعدات خارجية كبيرة فى عام ١٩٩١ تركزت بشكل أساسى فى المساعدات الحكومية الأمريكية التى تبلغ ٣ مليارات دولار كمنع لا ترد ، فضلاً عن ٤٠٠ مليون دولار تلتفها إسرائيل من الحكومة الأمريكية كمساهمة فى تمويل استيعاب المهاجرين .

جدول رقم (٩)

أهم الشركاء للتجارين لإسرائيل

القيمة بالمليون دولار

واردات إسرائيل —										صادرات إسرائيل —									
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠
٢٧٢٨,٨	١٢٥٦,٩	١٢٥٢,٧	١٥٤٩,٤	٢٢٤,٢	١٤٦,٤	١٠٦,٦	٢٤٧٥,٢	٣٣١٣,١	٢٩٩٢,٥	٥٥٣,٩	١٤٩,١	٢٩,٤	٨٣,٢	٢٩,٤	٨٣,٢	٢٩,٤	٨٣,٢	٢٩,٤	٨٣,٢
٥٤١,٥	٣٥٥,٧	١٧٨,٣	١٢٠,٤	١١,٩	٨,٩	٠,١	٨٧٣,٢	٣٥٧,٦	٦٥٥,١	٢٩٩,٩	٢٢,٢	١,٩	—	٢٢,٢	١,٩	—	٢٢,٢	١,٩	—
١٣١٧,٣	١١٥٧,٢	١٢٠٨,٨	٦٦٩,٤	٢٢٧,٧	٥٩,٢	٢٥,٦	٨٤٧,٨	٧٤٩,١	٧٦٩,٦	٤٦٥,٥	٨١,٤	٣٦,١	١١,١	٣٦,١	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١
١٧٩٣,٩	١٢٢٨,٥	١٤٦٨,٤	١٧٨٨,٦	١٧٤,٩	٧١,٩	٣,٩	٧١٠,١	٥٢٥,٨	٥٢١,١	٥٤٨,٦	٦٩,٨	٢١,١	—	٢١,١	—	—	—	—	—
٢٠٢٩,٢	٢٠٠٩,٨	١٩٥٢,٣	٤١٤,٢	٢٦,٨	١١,٥	٧,٤	٦٨٩,٥	٥٤٨,٦	٢٨٦,١	٢٢٨,٢	٢٨,٤	١٢,٦	١	١٢,٦	١	١	١	١	١
٥١٣,٩	٥٢٥,٣	٥٤٥,٥	٢٧٠,٢	٦١,٤	٣٥,٤	٦,٤	٥٧٧,١	٤٤١,٩	٢٨٥,٧	٢٩٩,٧	٢٩,٧	٤,٦	٠,٢	٢٩,٧	٤,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٥٢٩,٤	٤٥٨,٩	٤٤٨,٤	١٨٤,٧	٧١,٨	٢٣,٥	٥,٨	٥٤٥,٨	٤٢٢,٨	٤٦١,١	٢٢٧,٧	٤٥,٤	١٤,٧	١,٣	٤٥,٤	١٤,٧	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
٥٢,١	٥٢١,٣	٥١٢,٣	٢٥١,١	٣٧,٢	٧,٥	—	١١٩,٧	١١٢,٣	٩٨,١	٢٢,٧	١,٧	—	—	٢٢,٧	١,٧	—	—	—	—
٩٢٦,٨	٧٦٦,٤	٧٦١,١	٢١٤,٦	٧٣,٢	١٣,٧	١٥,٩	٥٠٢,٩	٤٢٧,٧	٢٨١,٥	٢٨٤,٨	١٤,٨	١٠,٦	٠,٢	٢٨٤,٨	١٤,٨	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦
٢٢١,٧	١٧٩,٦	٢٠٤,٩	١١٨,٧	١٠,٢	٦,٢	—	٩١,٨	١٦٤,١	١٠٦,٦	٧٩,٢	١,٧	١,٩	—	٧٩,٢	١,٩	—	—	—	—

المصدر : ١٩٩١ : Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, Jerusalem

دولار التي تطلب اسرائيل من الولايات المتحدة تقديم ضمانات لاقتراضها من المؤسسات المالية الامريكية ، فإنها ان تخلق مشكلة ديون لاسرائيل لانها لن تستددا على الأرجح كما تشير المصادر الحكومية الامريكية ، والتي ترى ان تقديم الضمانات ضمانات لتلك القروض يعني ان الحكومة الامريكية هي التي تستددها في النهاية . وكذلك الامر بالنسبة للمساعدات الالمانية بقيمة ١٠ مليارات مارك التي تطلبها اسرائيل والتي لم توافق ألمانيا على تقديمها إلى تل أبيب حتى الآن . وهذه المساعدات لن تخلق مشكلة ديون لاسرائيل عندما يتم تقديمها أو تقديم جزء منها لاسرائيل لانها تطلبها منذ البداية كمنع تحت مسمى للتحويلات أو حتى كقروض مضمونة من الحكومة الالمانية التي تستددها في النهاية بدلا من اسرائيل .

٧ - المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي :

فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الاسرائيلي اشار خبراء بنك «لئومي» إلى ان اجمالي الدخل « القومي » الاسرائيلي سوف يتراجع بما يتراوح بين ٢ - ٣٪ في عام ١٩٩١ في مجمله بسبب حرب الخليج التي أدت في تقديرهم إلى انخفاض الدخل « القومي » الاسرائيلي في الربع الأول من عام ١٩٩١ بما يتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ . وهذا الانخفاض هو المسئول عن التراجع المتوقع للدخل « القومي » الاسرائيلي في عام ١٩٩١ كله .

وتجدر الإشارة إلى ان معدل نمو الدخل « القومي » الاسرائيلي بالاسعار الثابتة بلغ ٣٪ في عام ١٩٩٠ ، وكان متوقفا له ان يبلغ ٤,٥ - ٥٪ في ذلك العام لولا آثار أزمة الخليج وارتفاع اسعار النفط وتراجع السليحة في اسرائيل .

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ فإنه بلغ ١١٠٤٥ شيكل بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ متراجعا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي عام ١٩٨٩ بنسبة ٠,٢٪ ، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي في اسرائيل منذ عام ١٩٨٢ حينما شكلت الاقتصادات الرأسمالية العالمية نمر مرحلة ركود انتقلت عدوها إلى الاقتصاد الاسرائيلي المرتبط بشكل كبير بتلك الاقتصادات . ورغم التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي في اسرائيل إلا أن ذلك المتوسط بلغ نحو ١٠٨٣٥ دولاراً للفرد سنوياً في عام ١٩٩٠ .

وتعد موجة الهجرة اليهودية الكبيرة التي تتدفق على اسرائيل منذ عام ١٩٩٠ هي المسئول الأول عن الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي في اسرائيل ،

كما تلقت اسرائيل قروضا بريطانيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بضمنان من الحكومة البريطانية . كذلك تلقت اسرائيل ما يزيد على ٦٢٠ مليون دولار كتحويلات ألمانية للأشخاص . ويبلغ مجموع هذه المساعدات ٤١٢٠ مليون دولار . ويجب أن يضاف إلى هذه المساعدات ما يصل إلى اسرائيل من التبرعات اليهودية التي من المتوقع أن تكون قد بلغت ما يزيد على مليار دولار في عام ١٩٩١ ، والذي قامت الوكالة اليهودية خلاله بحملة لجمع التبرعات لاسرائيل للمساهمة في استيعاب المهاجرين واطاعة رقم ١٢٢٨ مليون دولارا كهدف لها . وكانت التبرعات اليهودية لاسرائيل قد بلغت ٧٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٨ . كما تنبهي إضافة حصيلة بيع « سندات الواجب » التي من المرجح أن تكون قد زادت عن ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ حيث كانت قد بلغت ٧٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وهي في المادة تتزايد بشكل كبير عندما تمر اسرائيل بأى ظروف خاصة مثل ازمتها الراهنة المرتبطة باستقبال واستيعاب الموجة الهائلة من المهاجرين التي تتدفق عليها منذ عام ١٩٩٠ .

وبإضافة للمساعدات التي تقدمها المؤسسات والأفراد الاجانب للمؤسسات والأشخاص في اسرائيل فإنه من المرجح ان تكون المساعدات الخارجية للمافية التي حصلت عليها اسرائيل عام ١٩٩١ قد زادت عن ٦ مليارات دولار بدون احتساب الزيادة في الودائع الاجنبية في اسرائيل والتي من المرجح ان تكون زادت منذ الربع الثالث من عام ١٩٩١ بشكل كبير بعد انتهاء حرب الخليج وتمويل القوة العسكرية العراقية التي كانت تشكل التحدي الاساسي لاسرائيل في الوطن العربي .

وكان صافي للتحويلات التي تلقتها اسرائيل قد بلغ في اعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ بالترتيب ٤٥١٤ ، ٤٨٦٣ ، ٥٧٩٠ مليون دولار .

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة الديون الخارجية الاسرائيلية قد تراجعت أو ثلاثت تقريبا منذ بدأت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات لاسرائيل كمنع لا ترد منذ عام ١٩٨٥ بحيث ان المطلوبات الخارجية من اسرائيل التي بلغت ٣٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ تتكون بالاساس من الاصول الاجنبية المتوطنة في اسرائيل والتي بلغت قيمتها في نفس العام ١٦,٩ مليار دولار بما يوازى ٥٢٪ من اجمالي المطلوبات الخارجية من اسرائيل . في حين تبلغ قيمة سندات الواجب التي يحملها الاجانب ١٠,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بما يوازى ٣١,٤٪ من لجمالي للمطلوبات الخارجية من اسرائيل في نفس العام . وهكذا لا يمكن الحديث عن أزمة ديون اسرائيلية .

وفيما يتعلق بالقروض الضخمة التي تبلغ ١٠ مليارات

حيث أدت تلك الهجرة إلى زيادة عدد السكان بنسبة ٤٤,٤٪ فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان الموجودين فيها التي بلغت نحو ١,٤٪. وبالتالي أصبح على عدد سكان أكبر بشكل استثنائي أن يتقاسموا النتائج المعلى الذي لم يزد بنفس معدلات زيادة السكان .

ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل في إسرائيل بنحو ١٠٪ في عام ١٩٩١ إذ سحقت التوقعات الإسرائيلية بانخفاض الدخل القومي ، بنحو ٣٪ في هذا العام مع هجرة ١٧٠ ألف لاسرائيل خلاله ، فضلا عن الزيادة الطبيعية في السكان .

أ - معدل التضخم :

تشير التوقعات الإسرائيلية إلى أن معدل التضخم سوف يتراوح بين ٢١٪ و ٢٣٪ في عام ١٩٩١ . وقد كلفت زيادة أسعار المساكن والمياه والطاقة أهم العوامل التي تسببت في زيادة معدل التضخم في إسرائيل . ونظرا لأن لصاحب الرواتب والأجور من عمال وموظفين ، إضافة إلى أصحاب المعاشات هم أكثر المضارين من ارتفاع التضخم فإن إسرائيل قيصرة مكرتير عام اتحاد نقابات العمال - المستدروت - وجه اللوم للحكومة بسبب زيادة الأسعار ، واقترح الاشراف على ايجارات المساكن لكبح معدلات ارتفاعها ، لكن الحكومة رفضت الاقتراح .

وفي الحقيقة ينهى الاقرار بأن معدل التضخم في إسرائيل والذي من المتوقع أن يتراوح بين ٢١٪ و ٢٣٪ عام ١٩٩١ هو معدل يعكس أداء اقتصاديا غير مسمي إذا ما وضعنا في الاعتبار أن إسرائيل استقبلت نحو ١٧٠ ألف مهاجر عام ١٩٩١ ، بما يعنيه هذا العدد من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيلة .

وكان معدل التضخم في إسرائيل قد بلغ ١٧,٦٪ عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٢٠,٧٪ عام ١٩٨٩ ، وذلك حسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي . والواقع أن معدلات التضخم في إسرائيل منذ النصف الثاني من الثمانينات تعد مستقلة ولا تقارن بسنوات التضخم الهائل في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حين بلغ معدل التضخم في العاملين المذكورين بالترتيب ١٢,٥٦٪ ، ٤٤,٤٪ .

ب - البطالة : حجمها وتوقعات تطورها :

تعد البطالة هي المشكلة الاقتصادية الكبرى والأكثر أهمية في إسرائيل في الوقت الراهن حيث تفاقمت بشكل كبير بعدما من عام ١٩٨٩ ، ثم تسارعت معدلات تفاقمها بعد وصول ٣٧٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وقد بلغت معدلات البطالة في أعوام ١٩٨٨ ،

١٩٨٩ ، ١٩٩٠ على الترتيب ٦,٤٪ ، ٨,٩٪ ، ٩,٦٪ . أما في عام ١٩٩١ فإن معدلات البطالة تسارعت خلاله لتبلغ نحو ١١٪ من قوة العمل الاسرائيلية بسبب عجز الحكومة والقطاع الخاص الاسرائيلي عن تمويل الاستثمارات اللازمة لاستيعاب الزيادة المطغنة في قوة العمل والتي حدثت بسبب الهجرة الكبيرة عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ كما ذكرنا آنفا .

وفيما يتعلق بنوعية المتعطلين فلتهم يشملون كافة التخصصات في إطار العمالة الماهرة واللقنية . أما العمالة غير الماهرة في قطاعات الزراعة والبناء والنظافة وبعض القطاعات الاخرى فإن الطلب عليها كبير . كما تتوفر لدى إسرائيل فرصة كبيرة لاحتلال اليهود الذين يمكنهم أداء هذه المهمة محل الفلسطينيين من الصنفة وغزة .

وقد أشار مركز تشغيل الأكاديميين التابع لهيئة التشغيل الاسرائيلية أن طالبي العمل من الأكاديميين منذ ١ يناير ١٩٩١ وحتى نهاية يونيو ١٩٩١ بلغت ٤٦٢١٠ شخصا .

وفيما يتعلق بتوزيع البطالة بين المهاجرين حديثا وبين المقيمين فيها قبل موجة الهجرة التي بدأت عام ١٩٩٠ ، فإن الخبراء الاقتصاديين في بنك « لينوس » الإسرائيلي يشيرون إلى أن نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد تبلغ ٤٢٪ من القادرين والراغبين في العمل منهم ، وقد بلغ عدد المتعطلين من المهاجرين الجدد نحو ١٥٪ من إجمالي الماطلين في إسرائيل في منتصف عام ١٩٩١ في حين أن العاملين منهم لم يتجاوزوا ٢٪ من المشغولين في إسرائيل .

وتنما لارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد إلى إسرائيل ، فإن المناطق التي يتركزون فيها هي أعلى المناطق إصابة بالبطالة في إسرائيل . وتعد منطقة الجليل وحيفا التي استوعبت ٢٢٪ من اليهود الذين هاجروا لاسرائيل عام ١٩٩٠ . وكذلك المنطقة الوسطى وتل أبيب اللتين استوعبتا نسبة كبيرة من المهاجرين عام ١٩٩٠ بلغ نحو ٤٩,١٪ من إجمالي المهاجرين في ذلك العام بما أدى لارتفاع البطالة فيها ، وهذه المناطق تعد من أكثر المناطق المرشحة لارتفاع معدلات البطالة فيها ، وبخاصة منطقة الجليل المرشحة لأن تكون أكبر « جيب » للبطالة في إسرائيل في عام ١٩٩٥ حسب الأبحاث التي أعدها قسم التحديث والتطوير التابع للوكالة اليهودية ومركز دراسات التطوير في « رحوفوت » .

وتجدر الإشارة إلى أن مزاحمة المهاجرين الجدد السكان المقيمين في مجال العمل نتج عنها نوع من « البرود » الجماهيري تجاه المهاجرين في المناطق التي يوافدون عليها بكثرة ، حيث يشعرون بنزوح ترحم على

فرص العمل ، فضلا عن انهم يشكلون ضغطا على المرافق والخدمات في تلك المناطق . وهذا البرود ، يختلف تماما عن الحفارة الرسمية والشعبية بالمهاجرين في الثمانينات حينما كانت معدلات الزواج من اسرائيل تتساوى أو تزيد في بعض الاعوام عن معدلات الهجرة اليها بما كان يهدد بحدوث تحولات ديموجرافية في الدولة الصهيونية لو استمر ذلك الاتجاه .

وفيما يتعلق باحتمالات تطور البطالة في اسرائيل ، أشارت جريدة عل همشمار الاسرائيلية في ٢٥ أكتوبر ١٩٩١ إلى أن الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن يصل عدد العاطلين في اسرائيل عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٠ ألف عامل ، وأن يبلغ معدل البطالة نحو ١٢,٣ ٪ بالمقارنة بمعدل البطالة الذي بلغ ١١ ٪ عام ١٩٩١ . وأشارت الجريدة أيضا إلى أن الاقتصاديين يتوقعون أن توصل الاجور الحقيقية للعمالة في اسرائيل تدهورها بنسبة ٢ ٪ عام ١٩٩٢ بعد أن تراجعت بنسبة ٣ ٪ عام ١٩٩١ ، وهناك توقعات حول ارتفاع معدل البطالة في اسرائيل إلى ما بين ١٤ و ١٥ ٪ أو أكثر .

وكان محافظ بنك اسرائيل - البنك المركزي الاسرائيلي - قد حذر في ابريل عام ١٩٩١ من ان عدد العاطلين في اسرائيل قد يصل إلى ٤٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٣ ما يرفع معدل البطالة في الدولة الصهيونية إلى نحو ١٨ ٪ . وقد جاء ذلك التحذير في تقرير عن خطة بنك اسرائيل لاستيعاب مليون عامل والتي احدثت في سبتمبر ١٩٩٠ ولم يتم تنفيذها .

ونعكس التوقعات الاسرائيلية حول احتمالات تطور البطالة حالة من حمى المخاوف ، من ان يؤدي عجز الدولة عن تشغيل موجة المهاجرين الهائلة التي تتدفق عليها إلى حدوث كارثة اقتصادية ، وإلى نزوح المهاجرين بأعداد هائلة إلى الخارج . وهذه الحالة تجعل للتوقعات حول تطور البطالة واثرها تتطوى على بعض المبالغات لحفز الولايات المتحدة ويهود العالم على مساعدة اسرائيل على استيعاب المهاجرين وتشغيلهم ، ولتعبئة المجتمع الاسرائيلي وراء استيعاب المهاجرين وابداء فرص العمل الضرورية لهم .

ج - آثار البطالة :

أدى تزايد اعداد العاطلين عن العمل إلى المستويات القياسية التي عانت منها اسرائيل في نهاية عام ١٩٩١ إلى

افراز العديد من الآثار الميسامية والاقتصادية والاجتماعية ، تلك الآثار المرشحة للتفاقم مع الزيادة المتوقعة في اعداد العاطلين وفي معدل البطالة في عام ١٩٩٢ . فعلى المستوى الميسامي يعد تشكل التلكود مسئولا امام الاسرائيليين عن زيادة اعداد العاطلين وارتفاع معدل البطالة ، بما يعني ان تفاقم البطالة يضر بالتفوذ السياسي لللكود انا تبثت العوامل الاخرى المؤثرة على شعبية الاحزاب المختلفة .

وعلى المستوى الاقتصادي تعنى البطالة العادية وجود جانب من قوة العمل في حالة تعطل اجبارى لعدم وجود فرص عمل ، وهذا ينطوى بالطبع على خسائر للنتائج القومية الذي يتم تحقيقه في ظل ارتفاع معدلات البطالة بالمقارنة بالنتائج القومية الذي يمكن تحقيقه لو تم توظيف العاطلين في فرص عمل حقيقية .

كذلك فإن معدلات البطالة المرتفعة كما هو حال اسرائيل عام ١٩٩١ تؤدي إلى ارتفاع معدل الاعالة بما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة على المستوى العام . وتعالى الامر التي يزيد اعداد العاطلين فيها بصورة مكثفة من تراجع مستوى المعيشة . ونظرا لأن نسبة العاطلين بين المهاجرين وصلت إلى مستويات عالية كما أشرنا آنفا ، فإن ذلك يعني ان مستويات معيشة المهاجرين الجدد منخفضة بشكل كبير بالقول للمستويات العامة للمعيشة في اسرائيل .

وعلى صعيد آخر ، يؤدي تزايد البطالة إلى زيادة اعانات التعطل التي تقدمها الدولة للعاطلين بما يشكل ضغطا تضخمية خاصة وان تلك الاعانات تذهب للاتفاق الاستهلاكي الضروري لاعاشة الذين يتلقونها .

وعلى المستوى الاجتماعي أدى تزايد معدل البطالة إلى الحد الذي وصل اليه في اسرائيل إلى تزايد الرغبة في النزوح من اسرائيل . وقد أشار بعض المسؤولين في الوكالة اليهودية إلى ان نحو ٣٠ ٪ من المهاجرين السوفيت يفكرون في للنزوح من اسرائيل ، أو بدأوا بالفعل في اتخاذ خطوات جادة في طريق النزوح .

ومن جانبه حذر بنك اسرائيل - البنك المركزي الاسرائيلي - من انه سيكون هناك نزوح جماعي من اسرائيل في حالة عدم حصول الدولة الصهيونية على الضمانات الامريكية لقروض تقدر بعشرة مليارات من الدولارات التي اعتبرها البنك ضرورية لتمويل عمليات استيعاب وتشغيل المهاجرين . وقد قدر محافظ بنك اسرائيل في ربيع عام ١٩٩١ - ميخائيل برونو - عدد الذين يمكن ان يهاجروا من اسرائيل بسبب البطالة بنحو ٢٠٠ ألف في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٥ . ونعتقد ان المصادر الاسرائيلية تبلغ بشكل شديد في توقعاتها المتشائمة بشأن النزوح بسبب تزايد

الحكومة الاسرائيلية للمشروعات الجديدة اعفاءات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات . كما رصدت الحكومة الاسرائيلية نحو ٨.٧ مليار شيكل في ميزانية عام ١٩٩٢ ، التي جرى اعدادها عام ١٩٩١ ، لتشجيع قطاع الاعمال على تنفيذ استثمارات جديدة تخلف فرصاً جديدة للعمل .

وبالمقابل حذر البنك المركزي الاسرائيلي من حل مشكلة البطالة في اسرائيل عن طريق استيعاب المزيد من العاملين في قطاع الخدمات العامة باعتبار أن هذا الحل قد يستلزم زيادة الضرائب لتمويله أو زيادة الحجز في الميزانية .

وتمكن آراء وخطط بنك اسرائيل الموقف الاقتصادي اليميني التقليدي بشكل مستقيم حيث يقتصر دور الدولة في خطة البنك على تمويل تطوير البنية الاساسية ليقوم القطاع الخاص بعمليات الاستثمار الجديدة . لكن الحكومة الاسرائيلية للتي وجدت أن القطاع الخاص الاسرائيلي الصغير نميبا لا يمكنه تنفيذ الاستثمارات الضرورية لاستيعاب قوة العمل من المهاجرين ، بادرت إلى تجاوز المفاهيم الاقتصادية لليمين الذي تنتمي اليه وصعدت على التركيز على التمويل الحكومي للاستثمارات اللازمة لاستيعاب المتعطلين وغالبيتهم من المهاجرين . ورغم أن ذلك السلوك ينتمي إلى الفكر ، الكينزي ، الذي ينتهجه حزب العمل المعارض تقليديا ، إلا أن الحكومة الاسرائيلية رأت أنه لا مفر من اتقاعه لتشغيل المتعطلين بمرحلة لا يمكن ضمانها لو ترك الأمر للقطاع الخاص .

وعلى صعيد آخر قدم حزب العمل خطة لخلق نحو ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة في الفترة حتى نهاية النصف الأول من التسعينات وذلك من خلال زيادة معدلات الاستثمار الحكومية في اسرائيل .

واضافة إلى سياسات استيعاب العاطلين عن طريق زيادة الاستثمارات العامة وزيادة الاستيعاب في القطاع العام فإن اسرائيل عمدت إلى احلال المهاجرين محل العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كلما كان ذلك ممكنا بحيث تم احلال ٢٠ ألف مهاجر محل عدد مماثل من العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك في مجال البناء وخدمات المطاعم .

وفضلا عما سبق فإن الحكومة الاسرائيلية وافقت على زيادة دورات إعادة التأهيل المهني لتشمل ١٢٠ ألف شخص عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١٤٠ ألف شخص في عام ١٩٩١ ، وذلك لاعادة تأهيل العمال المهاجرين المهين التي يوجد طلب على خدمات العمالة فيها في اسرائيل .

البطالة وبخاصة بين المهاجرين كنوع من الضغط على الحكومة الامريكية والجاليات اليهودية في الغرب لتقديم المساعدات للحكومة الاسرائيلية لتمويل استيعاب وتنشغيل المهاجرين .

ومن ناحية اخرى تزايدت حالات الانتحار بين المهاجرين وتحديدًا للعاطلين منهم حيث يقام تطعيم وعدم فحولهم في آلية العمل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة به .. يقام من احساسهم بالاغتراب والعجز . وقد أدى تزايد حالات الانتحار بين المهاجرين إلى قيام وزير الاستيعاب الاسرائيلي اسحق بيرتس ، بتشكيل لجنة لدراسة الاسباب التي أدت إلى انتحار هؤلاء المهاجرين .

د - السياسات المطروحة لمواجهة البطالة :

في سبتمبر ١٩٩٠ طرح بنك اسرائيل خطة لاستيعاب مليون مهاجر ، وركز فيها بالاساس على ضرورة زيادة الاستثمارات في مجال البنية الاساسية لتوفير عدد كبير من فرص العمل للعاطلين وتوفير الظروف الضرورية لانطلاق الاستثمارات الفاعلة . وتضمنت الخطة ايضا تخفيض الضرائب - ضريبة التأمين القومي - على اصحاب الاعمال لتشجيعهم على زيادة الاستثمارات الجديدة ورفع مستوى التشغيل . لكن خطة بنك اسرائيل لم تلق استجابة داخل الحكومة الاسرائيلية حيث قدم وزير المالية اسحق موداعي خطة في ربيع ١٩٩١ تقضى بقيام الحكومة بتمويل استثمارات جديدة في مجال الصناعة بما يساعدهم في تشغيل نحو ٥٠ ألف عامل جديد في قطاع الصناعة . وقد أثارت هذه الخطة محافظ بنك اسرائيل نظراً لتناقضها مع الخطة التي سبق وقمها البنك .

وقد استمر التناقض في وجهات النظر بين الحكومة الاسرائيلية والبنك المركزي الاسرائيلي حول كيفية مواجهة البطالة حيث اشار كبار المسئولين في وزارة المالية الاسرائيلية إلى ضرورة استيعاب الآلاف المهاجرين في القطاع العام لا يقاف تزايد البطالة ، كما أكد وزير الاسكان والبناء اريئيل شارون أن الحكومة يجب ان تبادر بتنفيذ مشروعات جديدة لتوفير فرص عمل للمهاجرين .

وعلى الصعيد العملي ، قامت الحكومة الاسرائيلية بتقديم امتياز للمصانع التي تتوسب عمالا جديدا بإعلان استعدادها لتمويل ثلث اجر كل عامل جديد لمدة سنة بعد اقصى ألف شيكل في الشهر للعامل ، وذلك لتشجيع الاستثمارات الجديدة في المجالات التي تعتمد على فنون انتاجية كثيفة العمل ، فضلا عن تشجيع الاستثمارات بصفة عامة . كما قدمت

الهائلة التي تنتفق على اسرائيل حاليا ، وربما يسمح التباطؤ في هجرة اليهود إلى اسرائيل في الفترة الأخيرة باستيعاب وتشغيل المهاجرين بشكل افضل بما يخفف من ظاهرة البطالة .

واذا كان تزايد البطالة هو افراز سلبي لموجة الهجرة الراهنة التي تنتفق على اسرائيل ، فان لهذه الموجة آثاراً ايجابية على المستوى الاقتصادي اهمها زيادة قوة العمل الاسرائيلية التي ستحول من مصدر للقلق إلى طاقة اضافية جبارة عندما يتم استيعابها في الجهاز الانتاجي الاسرائيلي ، خاصة وأن نسبة الحاصلين على درجات علمية عالية بين المهاجرين مرتفعة . ويزيد الجامعيون عن نصف المهاجرين من الاتحاد السوفيتي - سابقاً - ، ووفقاً لتصنيف قوة العمل التي جاءت في موجة الهجرة منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ١٩٩١ فانها تشمل ١٠ آلاف عامل ، ٨٧ ألف مهندس ، ٤٥ ألف فني ، ٣٨ ألف مدرس ، ٢١ ألف طبيب ، ٢٠ ألف اكاديمي . وقد بلغ عدد العلماء الذين وصلوا لاسرائيل من بداية عام ١٩٩٠ حتى أكتوبر ١٩٩١ نحو ٥٥٠٠ عالم ، وهو عدد كبير جعل وزير العلوم الاسرائيلي يوفال نعمان يصرح بأن الهجرة السوفيتية سوف تؤدي لمضاعفة اعداد العلماء في اسرائيل .

ويمكن القول أن تفاقم البطالة إلى الحد الذي وصلت اليه عام ١٩٩١ واستمرار تفاقمها كما هو متوقع عام ١٩٩٢ يعود بالاساس إلى الزيادة المفاجئة والكبيرة في قوة العمل الاسرائيلية بسبب موجة الهجرة الحالية التي تنتفق على اسرائيل . ورغم أن مستوى البطالة في اسرائيل عام ١٩٩١ يعد مرتفعاً وينذر بأن معدل البطالة في عام ١٩٩٢ قد يتجاوز المستوى القياسي للبطالة الذي تعرضت له اسرائيل في بدايات عام ١٩٦٧ ، رغم ذلك إلا أن معدل البطالة في اسرائيل يظل أقل من معدلات البطالة في بلدان مثل الجزائر وتونس والمغرب ومصر .

ومن الضروري أن تؤكد أنه بالرغم من انخفاض كفاءة الادارة الاقتصادية في حكومة الليكود بالمقارنة مع الادارات الاقتصادية في فترات حكم حزب العمل إلا أنه جرت وتجري خطوات كبيرة لاستيعاب المهاجرين وتشغيلهم بالاستعانة بـ « الخارج » وبتعبئة « الداخل » . وحتى لو وصلت البطالة إلى معدلات قياسية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ فإن ذلك سيجعل هذين العامين فترة صعبة نسبياً للاسرائيليين ، لكن الدولة الصهيونية لن تتعرض لمخاطر بسبب تزايد البطالة نظراً للطابع المؤقت لها ولا ارتباطها باستيعاب موجة الهجرة

خامساً - علاقات إسرائيل وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق :

لأوروبا والمؤسسات المالية العملاقة في الغرب وبخاصة تلك التي يملكها اليهود أو يسيطرون عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل في إطار مساعيها لإعادة هيكلة علاقاتها مع دول شرق أوروبا لم تتورع عن عمل أي شيء غير مشروع لتحقيق ذلك مثل ادعائها غير الصحيح في ديسمبر ١٩٨٩ عن وجود قوات عربية وتحديدا فلسطينية وسورية تحارب إلى جانب القوات الموالية للرئيس الروماني الذي خلع وأعدم « نيكولاى شاوشيسكو » في مواجهة الثورة الشعبية ضده . ورغم أن ذلك الادعاء قد ثبت عدم صحته إلا أن إسرائيل بمساعدة أجهزة الإعلام العالمية المؤيدة لها استطاعت من خلاله توجيه الانظار بعيدا عن علاقاتها العنيفة والسرية وصفتاتها العديدة مع نظام شاوشيسكو الذي كان أحد اسدقاتها .

وقد استهدفت إسرائيل من تطوير علاقاتها مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق ، تأمين هجرة اليهود الموجودين في تلك البلدان إليها ، أو استخدام بعض تلك البلدان كمعابر لهؤلاء اليهود . كما استهدفت توثيق العلاقات السياسية بصفة عامة مع تلك البلدان لإبعادنا عن تأييد المواقف العربية من القضايا المختلفة وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي على عكس مواقف النظم الاشتراكية السليقة في تلك البلدان والتي كانت مؤيدة للمواقف العربية دائما . كذلك استهدفت إسرائيل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك البلدان لاغتنام الفرص المختلفة التي يتيحها انهيار النظم الاقتصادية القديمة فيها وعدم استقرار الآليات نظم جديدة فيها بعد .

وموقف نعرض لاهم التطورات السياسية والاقتصادية في العلاقات بين إسرائيل من جهة ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى .

شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل من جهة وأوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق وجهه أخرى تطورات كبيرة خلال عام ١٩٩١ استمرارا للتطورات السريعة التي شهدتها تلك العلاقات منذ عام ١٩٨٩ والذي شهد التفجيرات الكبرى في النظم الحاكمة في شرق أوروبا ، تلك النظم التي تساقطت مفضحة الطريق أمام صعود قوى جديدة ترتبط في معظمها بعلاقات قوية مع الغرب .

وقد استمكنت إسرائيل في عام ١٩٩١ شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الكتلة الشرقية سابقا . وكان الحدث الأهم بالطبع هو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين موسكو و تل أبيب في ١٨/١٠ بعد قطيعة دامت ٢٤ عاما . فضلا عن استكمال شبكة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتلك الدول فأنها حققت الكثير من النجاحات في تطوير العلاقات معها على كافة الأصعدة . ولم تأت تلك النجاحات عفوا وإنما جاءت كنتيجة لجهود ومسامح إسرائيلية لاغتنام فرصة سقوط الانظمة الاشتراكية في شرق أوروبا والتي كانت للعلاقات بينها وبين إسرائيل إما مقطوعة أو باردة ، كي تعمل على إعادة هيكلة تلك العلاقات بحيث ترتبط تل أبيب بعلاقات وثيقة مع تلك الدول .

وقد اعتمدت إسرائيل في تحقيق التحول التاريخي في علاقاتها مع دول شرق أوروبا على استغلال العلاقات الوثيقة للقيادات الجديدة في دول شرق أوروبا بالغرب أو حتى تلعب تلك القيادات لصياغة علاقات قوية معه . كما اعتمدت إسرائيل على اللجان اليهودية المحلية في كل دول شرق أوروبا ، خاصة إذا كان بعض اعضاء تلك اللجان ضمن الشخصيات القيادية في النظم الجديدة . كذلك فإن الدولة الصهيونية أجملت طرح نفسها كوسيط بين بلدان شرق

١ - تطور العلاقات السياسية بين إسرائيل وشرق أوروبا :

لم يتجسد التطور في العلاقات السياسية بين إسرائيل وشرق أوروبا في استعادة تل أبيب لعلاقتها الدبلوماسية مع عواصم تلك الدول وآخرها الاتحاد السوفيتي السابق وحسب ، وإنما في تبادل قادة إسرائيل الزيارات الدبلوماسية على أعلى مستوى مع قادة تلك الدول .

وقد كانت زيارة الرئيس البولندي ليخ فاووسا إلى إسرائيل واحدة من أهم الزيارات الدبلوماسية بين إسرائيل وأحد قادة دول شرق أوروبا الجدد . وهي أول زيارة رسمية قام بها رئيس بولندي لإسرائيل . وقد جاءت في أعقاب زرايد الاتهامات الإسرائيلية غير الرسمية للرئيس البولندي بأنه معاد للسامية بسبب تصريحاته لثناء حملته للانتخابات الرئاسية والتي ذكر فيها بأن اليهود عصابة تسلطت على مصادر البلاد ، وذلك في معرض حديثه عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في بولندا ، والتي كان يلقي بمسؤوليتها على رئيس الوزراء في ذلك الحين تاديوشي مازوفسكي وهو يهودي خاض حملة فاشلة للفوز بمنصب الرئاسة الذي نجح فاووسا في الفوز به .

ورغم أن فاووسا تراجع عن تصريحاته تحت ضغط اللوبي المسيحي في الولايات المتحدة ، إلا أن الاتهامات الإسرائيلية له بمعاداة السامية قد استمرت .

وكما استقبلت إسرائيل العديد من الدبلوماسيين من شرق أوروبا فلها أوفنت العديد من دبلوماسيها إلى العواصم الأوروبية الشرقية . وكانت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير إلى بلغاريا أولخر اضطرس هي الأهم ، حيث أبرم خلال تلك الزيارة اتفاقا يقضي بالسماح لليهود السوفييت بالمرور عبر أراضي بلغاريا في طريق هجرتهم لإسرائيل .

٢ - تطورات العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وشرق أوروبا :

ركزت إسرائيل جهودها لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق على مجالات التجارة والتعاون التقني والتكنولوجي نظرا لاثها لاتملك الاموال الضرورية لضخ استثمارات مباشرة أو لاقرضها لتلك الدول .

وكان اتفاق التعاون العلمي والاكاديمي الذي توصلت اليه إسرائيل مع الاتحاد السوفيتي ، في مايو ١٩٩١ هو الاهم نظرا لانه فتح قنوات مباشرة للعلاقات بين التخبين العلميتين في إسرائيل والاتحاد السوفيتي قبل تفككه في نهاية ١٩٩١ . وربما نتيج هذه القنوات لإسرائيل إذا جرى تطويرها ، الحصول على اسرار الأسلحة التي لدى غالبية الدول العربية والتي تعتمد على تكنولوجيا سوفيتية بصفة اساسية .

وفيما يتعلق بالتجارة بين إسرائيل وبلدان شرق أوروبا فإن الكثير من التطورات قد حدثت وسوف نتعرض لها فيما يلي :

أ - التجارة بين إسرائيل وشرق أوروبا :

بالرغم من الأوضاع الاقتصادية السيئة والمتدهورة التي مرت بها بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٩١ ، إلا أن تلك البلدان تشكل سوقا ضخمة تضم ٤٠٠ مليون مستهلك . كما أن احتياجات تلك الأسواق للواردات من الدول الأخرى كبيرة جدا وتزداد بصفة مستمرة على ضوء عجز الانتاج الداخلي بسبب التخبط الاقتصادي وزيادة طموحات المستهلكين انفسهم ورغبتهم في تقليد نمط الاستهلاك الغربي .

وقد كانت العلاقات التجارية الخارجية لشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي تتركز مع البلدان التي لها علاقات سياسية جيدة معهم ، حيث كانت تلك الدول تنظر لعلاقتها الاقتصادية الخارجية باعتبارها مكمله وثمرة للعلاقات السياسية الخارجية . وترتبطا على ذلك لم تكن لإسرائيل علاقات تجارية تذكر مع الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا باستثناء يوغوسلافيا ورومانيا وكلتاها كانتا تتمتعان بوضع خاص بين بلدان شرق أوروبا . كما كانت الدولتان ترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع الغرب حتى في زمن الحرب الباردة .

وهكذا ، فإن إسرائيل في سعيها لتطوير علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا كانت تنطلق من مستويات متدنية جدا لتلك العلاقات . وبالنظر إلى جدول (١٠) يمكن أن نرى بوضوح مدى محدودية التجارة بين إسرائيل وبين شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي ، تلك التجارة التي لم تكن تزيد عن ١٣١,٣ مليون دولار توازي ٠,٦٪ من إجمالي تجارة إسرائيل الخارجية عام ١٩٨٨ ، أما فيما بعد عام ١٩٨٨ فقد بدلت التفرقات الكبيرة في التجارة بين إسرائيل وشرق أوروبا في أعقاب تغير أو انهيار النظم الحاكمة في شرق أوروبا .

فقبل التغييرات المعاصرة في نظم الحكم في تلك البلدان كانت رومانيا في عهد شاوشيسكو تعتبر بـ«بلقائها الجديدة مع الغرب و«بلقائها الجديدة مع إسرائيل على عكس باقي بلدان شرق أوروبا . . كانت تعتبر أقرب تلك البلدان لإسرائيل . كما كانت تقوم ببعض عمليات الوساطة لتسهيل اختراق إسرائيل لبعض الأسواق العربية . كما كانت تقوم بدور الوسيط في بعض العمليات السورية لإسرائيل مثل عملية شراء رومانيا للماء الثقيل اللازم للمفاعلات النووية من الترويج ثم إعادة بيعه لإسرائيل . وهي العملية التي اجتجت عليها الترويج بشدة عندما تم اكتشافها . أما بعد التغييرات التي حدثت في شرق أوروبا فبيد أن النظام الروماني الجديد والذي لا يلقى قبولا في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية قد أصبح أقل جاذبية لإسرائيل من النظم الوثيفة العلاقات بالغرب مثل المجر وبولندا ، خاصة في ظل المواقع المتميزة التي تحتلها الأقليات اليهودية في هيكل النظام الجديد في البلدين المذكورين .

جـ . واردات إسرائيل :

سجلت الواردات الإسرائيلية من بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي زيادات كبيرة منذ عام ١٩٨٩ . بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة تلك الواردات بلغت ٨٠,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ بزيادة نسبتها ٤,٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . أما في عام ١٩٩٠ فقد زلت الواردات الإسرائيلية من تلك البلدان وبلغت قيمتها ١٣٨,٧ مليون دولار بزيادة نسبتها ٧٧,١٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . ووفقا لبيانات الثلث الأول من عام ١٩٩١ فمن المتوقع أن تصل الواردات الإسرائيلية من شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار .

وتتكون الواردات الإسرائيلية من شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي من الصلب وسبكاه والخشب والاملاك النحاسية والمواد الكيميائية وبعض السلع الأخرى الأقل أهمية حتى الآن في قائمة الواردات الإسرائيلية من تلك البلدان .

وبالنسبة لمصادر الواردات الإسرائيلية من بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي فقد تراجعت الأهمية النسبية لكل من يوغوسلافيا ورومانيا ، وكلت من قبل أهم موردين للسلع لإسرائيل من بين بلدان أوروبا الشرقية ، وبرزت بالمقابل كل من بولندا والمجر والاتحاد السوفيتي . ويعود هذا التغير إلى أن جانباً كبيراً من واردات إسرائيل من رومانيا ويوغوسلافيا في السابق كان عبارة عن سلع منتجة في بلدان شرق أوروبا لا تربطها علاقات تجارية مع إسرائيل . أما بعد أن أقيمت هذه العلاقات فلم تعد هناك حاجة لاستيراد السلع التي تنتجها تلك البلدان عبر وسيط ثالث سواء

وبدأ في عام ١٩٨٩ توسعت تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق بصورة مطردة بعد أن تخلت الأنظمة الجديدة في تلك البلدان عن مواقفها بمقاطعة إسرائيل إلى أن تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وحسب بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩١ ، فقد بلغ حجم التجارة المباشرة بين إسرائيل من جهة وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى نحو ١٧٩,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩ بزيادة تصل نسبتها إلى ٣٦,٩٪ بالمقارنة بحجم التجارة بين الطرفين عام ١٩٨٨ . أما في عام ١٩٩٠ فقد بلغ حجم التجارة بين الطرفين نحو ٢٤٨ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وخلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩١ بلغ حجم التجارة بين الطرفين ١٤٩,٨ مليون دولار . وإذا سارت التجارة الإسرائيلية مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي على هذا المعدل فلها قد تصل في عام ١٩٩١ إلى نحو ٤٥٠ مليون دولار .

ب - صادرات إسرائيل :

سجلت الصادرات الإسرائيلية لشرق أوروبا زيادة كبيرة في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . وقد بلغت نسبة تلك الزيادة نحو ٨٣,٢٪ . لكن تلك الصادرات لم تزد سوى بنسبة محدودة لم تتجاوز ١٠,٣ جـ. عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . أما في العام ١٩٩١ فإن مؤشرات تزايد هذه الصادرات تشير إلى أنها قد تنفرد إلى ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار ، وربما تكون قد سجلت زيادة تبلغ نسبتها ٥٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ .

وتتكون صادرات إسرائيل إلى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بالإساس من معدات الرى بالرش والتفقيط وعدادات المياه والمعدات الزراعية عموماً والأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية والحضيات وبعض معدات الطباعة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادرات إسرائيل بين دول شرق أوروبا فإنه بالنظر إلى الجدول ، نجد أن تلك الصادرات توجهت بالإساس في عام ١٩٨٨ إلى أربع دول هي يوغوسلافيا ورومانيا والمجر وبلغاريا حسب ترتيب الأهمية . لكن الصورة تغيرت في الأعوام التالية وأصبح واضحاً أن مكانة رومانيا بين الدول لشرق أوروبا التي تتوجه إليها صادرات إسرائيل تتراجع لصالح المكنة المتزايدة الأهمية لكل من بولندا والمجر ، وذلك بعد أن كانت رومانيا هي العميل التجاري الأول لإسرائيل من بين بلدان شرق أوروبا في السابق . ويعكس هذا الأمر بصورة أو بأخرى التغييرات السياسية التي شهدها شرق أوروبا .

في البداية إلى أن يحقق الميزان التجاري الإسرائيلي عجزا معها . لكن ومع رسوخ هذه التجارة يبدأ الميزان التجاري في التغير تبعا للحاجة الفعلية لكل طرف للاستيراد من الطرف الآخر ، وقدره كل طرف على التصدير للطرف الآخر . كما تنبئ الإشارة إلى أن عدم توازن العملات الحرة لدى بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي يجد من صادرات إسرائيل إليها حيث يلجأون للاستيراد من الدول التي تستطيع تقديم تسهيلات ائتمانية اليهم لتمويل وارداتهم منها .

٣ - الميزان التجاري :

سجلت التجارة الإسرائيلية مع بلدان شرق أوروبا عجزا كبيرا نسبيا خلال عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ وأيضا خلال الثلث الأول من عام ١٩٩١ . وبالنظر إلى الجدول (١٠) نجد أن هذا العجز بلغ ٢٣,١ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، ثم حققت إسرائيل فائضا تجاريا قدره ١٨,٥ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، ثم عادت وحققت عجزا تجاريا قدره ٢٩,٤ دولار عام ١٩٩٠ ، ثم سجلت عجزا قدره ٤٨,٨ مليون دولار في الثلث الأول من عام ١٩٩١ . ويتركز هذا العجز بصفة أساسية مع كل من بولندا والمجر والاتحاد السوفيتي السابق . ويمكن للمتابع لتجارة إسرائيل الخارجية مع المناطق والبلدان التي تحاول توسيع تجارتها معها أن يدرك أن إسرائيل تلجأ إلى حفز التجارة مع تلك المناطق والبلدان بواسطة زيادة الواردات الإسرائيلية منها حتى ولو أدى ذلك

٤ - كيف تحل إسرائيل مشاكل تجارتها ؟

من المثير حقا أن تتزايد التجارة الإسرائيلية مع بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بالمعدلات الكبيرة التي عرضناها آنفا رغم أن تلك التجارة تتم بالعملات الحرة في وقت تعاني فيه تلك البلدان من عجز كبير في العملات الحرة لترجع قيمة صادراتها وتزايد قيمة وارداتها وتردى أحوالها الاقتصادية بصفة عامة . وإذا كان العجز في العملات الحرة لدى بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي محدود التأثير على واردات إسرائيل من تلك البلدان فإن له أثرا كبيرا على صادرات إسرائيل إليها . وقد حاولت إسرائيل معالجة هذه

جدول رقم (١٠)

تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا و : الاتحاد السوفيتي ، السابق

الميزان التجاري				واردات إسرائيل				صادرات إسرائيل			
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
(قيمة)	(قيمة)	(قيمة)	معدل تغير عن عام ١٩٨٩	معدل تغير عن عام ١٩٨٨	قيمة	قيمة	معدل تغير عن عام ١٩٨٩	معدل تغير عن عام ١٩٨٨	قيمة	قيمة	
٣,١	٩,١	٢	١,٩	219,3	٥,٨	209,3	٥,٨	219,3	٥,٨	١,٢	الاتحاد السوفيتي - السابق
٢٣,٦	٨,١	١,٦	10,2	219,٥	16,٢	21١,٥	٠,7	21٠	٨,٩	-	المجر
١,١	١١,٠	12,٥	12	2١٥,١	19,2	21,٦	17,٩	21٥,١	1٩	١٥,٢	بولندا
1٤,١	١٠,١	٥,2	٥,٨	21٥,٦	12	21,٦	1١,7	21٥,٦	1٣,١	2٠,١	ألمانيا الشرقية
٣٢,٦	٩,2	٤,2	1٣,٨	21٥,٥	17,١	21٥,٥	1٦,٩	2١٥,٥	1١,٨	٢٠,٨	رومانيا
٢,٥	١,١	1	٩,2	212,3	11,١	216,٥	1,٩	21٥,٦	١٣,١	١,2	بلغاريا
٢,٥	٩,٥	12,١	٩,2	21٣,٦	1٣,١	216,2	1٤,١	21٥,٦	1٣,١	11	الاتحاد السوفيتي
2٤,١	1٥,٥	12,١	12,2	21٣,٦	21,٥	21,٥	٢٢,١	21٥,٦	1٣,١	١٤,١	الاتحاد السوفيتي

المصدر : لانتوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، جيت وصيت من

Statistical Abstract of Israel 1991, Central Bureau of statistics Jerusalem 1991

المصدر : لانتوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، جيت وصيت من

المشكلة عبر قيام وزارة المالية الإسرائيلية بتخصيص ٥٠ مليون دولار لشركة التأمين على الصادرات لمساعدة المصدرين الإسرائيليين على زيادة صادراتهم إلى الاتحاد السوفيتي وحده .

وفضلا عما قامت به وزارة المالية الإسرائيلية فإن الإسرائيليين يبحثون معالجة مشاكل صادراتهم لبلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بالتعاون مع المؤسسات المالية في الغرب وبخاصة المملوكة منها لليهود .

٥ - احتمالات المستقبل :

يمكن القول أن التجارة الإسرائيلية المتطورة مع بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سوف يتزايد بصورة ضخمة في السنوات القادمة بناء على معدلات نموها في الاعوام الماضية خاص بعد أن تغيرت المواقف السياسية في تلك البلدان من إسرائيل . وبعد أن قاد ذلك التغير إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبين بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق . كذلك فإن احتمالات تزايد هذه التجارة أمرا مرجحا في ظل التنظيم السياسية الجديدة في شرق أوروبا والتي تحدد توجهاتها الخارجية سياسيا واقتصاديا بناء على المصالح فقط ، والتي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب ، والتي راجعت سياساتها بمقاطعة إسرائيل . وإذا كانت المقاطعة العربية للدول والشركات المتعاملة مع إسرائيل تشكل قيدا على تطور تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي نظرا لمصلحتهم الكبيرة مع العرب ، فإن هذا القيد يأخذ طريقة للتراجع وربما الثلاثي مع اتجاه المواقف العربية من مقاطعة إسرائيل

ومقاطعة الشركات المتعاملة معها إلى التراجع في الفترة الأخيرة تحت ضغوط الولايات المتحدة ، ورغبة بعض الدول العربية في الانسحاب من الفلسطينيين ، وفي تأكيد الولاء للولايات المتحدة ، وعدم تقدير البعض لأهمية المقاطعة العربية لإسرائيل وللشركات المتعاملة معها من أجل تحقيق السلام العادل والحقيقي في المنطقة .

كذلك فإنه يمكن توقع زيادة تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا و ، الاتحاد السوفيتي ، المتفكك بناء على الجهود الكبيرة التي تبذلها إسرائيل من أجل تطوير تلك التجارة ومعالجة مشاكلها بصورة ديناميكية وفعالة .

كذلك فإنه ينبغي علينا الاقرار بأن إسرائيل تجيد رسم صورة تد يكون مبالغا فيها جدا لقدرتها على الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإمداد شركاتها التجاريين بها ، فضلا عن مبالغتها في قدرتها التكنولوجية الذاتية . كما تجيد إسرائيل إعطاء الانطباع للدول الأخرى عن قدرتها على تسهيل حصول شركاتها أو الدول المقررة منها على الأموال من المؤسسات المالية العملاقة في الغرب وبخاصة تلك التي يملكها اليهود . وعبر كل ذلك تستطيع إسرائيل بخليط من الحقيقة والوهم خلق دوافع قوية وحوافز مغرية لدى شركاتها لتطوير علاقاتهم الاقتصادية معها وبصفة خاصة العلاقات التجارية .

باختصار ، يمكن القول أن إسرائيل تتجه لحيازة مكانة متزايدة الأهمية في العلاقات التجارية مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي ، وهو ما يمثل مصدرا لتحذ جديد بات على العرب أن يفكروا في طريقة مواجهته مستقبلا .

القسم الخامس

تطورات الاقتصاد الدولي

- ☐ مؤشرات الأداء الاقتصادي .
- ☐ السياسات الاقتصادية العالمية .
- ☐ البنك الدولي وصندوق النقد .
- ☐ مجموعة الـ ٢٤ .
- ☐ المجموعة الأوروبية .
- ☐ أوبك ١٩٩١ .
- ☐ العلاقة بين الشرق والغرب .
- ☐ الشمال والجنوب .

الاتحاد السوفيتي ، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك ان خطاب نورمان لامونت وزير الخزانة البريطاني في الاجتماع المشترك للجمعية العمومية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي احتوى على ٨ صفحات ، منها ٧ صفحات ونصف الصفحة كانت مخصصة لكيفية معالجة الازمة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي .

وشهد العام ١٩٩١ تحولا ملموسا في اتجاهات تقديم المعونات الاقتصادية الى دول العالم الثالث ، عن طريق ربط هذه المساعدات باعتبارات احترام حقوق الانسان والالتزام اجراءات الإصلاح الديمقراطي . ومن امريكا اللاتينية الى افريقيا وآسيا تعرض عدد من الدول مثل هايتي وكينيا وبورما الى تخفيض المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها كوسيلة من وسائل الضغط من أجل احترام حقوق الانسان ، ومباشرة اجراءات للإصلاح الديمقراطي والاداري .

وأدت تطورات الاقتصاد العالمي خلال العام ١٩٩١ الى تحول الدول النفطية الغنية ذات الفائض في العالم العربي الى دول معترضة في اسواق المال العالمية في الوقت الذي انخفضت فيه موارد التمويل الدولية القابلة للانتقال إلى العالم الثالث ، نتيجة لإصعاب الأولوية لاحتياجات الاتحاد السوفيتي وأوروبا للشرق ، ونتيجة للكساد الاقتصادي الذي أدى عموما إلى تخفيض الانفاق الداخلي وتقليص الموارد القابلة للتصدير . كذلك كانت إحدى علامات العام ١٩٩١ بالنسبة للعالم العربي توجيه ضربة إلى أحد أجهزة التمويل العالمية التي نجحت في اقامتها إحدى الدول الخليجية (الامارات العربية المتحدة) ممثلة في بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي أغلق في اواخر يوليو ١٩٩١ وبدأت بعد ذلك إجراءات تصفيته نهائيا .

هبط معدل نمو الاقتصاد الدولي ككل في العام ١٩٩١ إلى أدنى معدلاته منذ الكساد الذي ساد العالم في اوائل الثمانينات . وبينما كانت السلطات الاقتصادية في الدول الصناعية الغربية تتوقع انتهاء الكساد خلال العام ١٩٩١ ، فإن النمو الاقتصادي ظل هشا ولم يتجاوز نسبة ١ ٪ على المستوى العالمي . وكان الهبوط الحاد في اسعار الأسهم واستمرار تدهور الدولار في الاسبوع الثالث من نوفمبر والذي انتقل بسرعة من السوق الأمريكية إلى اسواق العالم الرئيسية الأخرى دليلا قويا على هشاشة النمو الاقتصادي ، ومن ثم ارتفاع احتمالات اصابته بـ « إنتكاسة » في حال مواجهة أية صعوبات مفاجئة .

ولم يكن العام ١٩٩١ هو عام وصول للكساد الأول في العقد الأخير من القرن الحالي إلى أسوأ نقاطه فقط ، وإنما كان عام اضطراب النظام الاقتصادي العالمي ككل بسبب تفكك وإنهيار الاتحاد السوفيتي ، ولجوء كل جمهورية من الجمهوريات الـ ١٥ التي كان يتكون منها ، إلى لتنازع طريق خاص بها في إدارة اقتصادها . فكل جمهورية تريد للسيطرة على مواردها الطبيعية . وكل جمهورية تريد انشاء البنك المركزي الذي يشرف على إصدار عملتها وسياساتها النقدية . وكل جمهورية تريد ان تتاجر مع العالم بالطريقة التي تقدر عليها . وكل جمهورية تريد الاستئانة من الخارج لاعادة بناء نفسها من جديد .

وأدى هذا الاضطراب إلى تغير أولويات الدول الصناعية الغربية الرئيسية ومؤسسات التمويل الدولية ، واصبحت سلامة ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتي هي الضرورة الأولية التي تتقدم جهود حل أزمة ديون للعالم الثالث أو إصلاح النظام التجاري العالمي أو تأمين البيئة ضد تجاوزات الانسان . وكان من نتيجة ذلك ان تركزت اجتماعات مثولي الدول المبيع الصناعية للكبرى واجتماعات مؤسسات التمويل الدولية على مشاكل وقضايا

أولا - مؤشرات الأداء الاقتصادي :

وكانت امريكا الشمالية وبريطانيا قد شهدتا معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة خلال العامين ٨٨ / ١٩٨٩ ، عندما بدأت ملامح الكساد الاقتصادي تلوح في الافق ، وسط اسعار فائدة مرتفعة ، وتضخم متصاعد . وتبدو الصورة الآن أفضل كثيرا على صعيد كل من أسعار الفائدة والتضخم وهو ما يمثل أماسا لتوقعات تحسن أداء الاقتصاد في الدول المعنية خلال العام ١٩٩٢ .

وفي الدول لنامية شهد العام ١٩٩١ تراجع معدلات النمو بشكل عام ، وإن كان الأداء قد اختلف من منطقة الى أخرى . فبينما انخفض معدل النمو في الدول النامية بشكل عام الى نسبة مئوية بلغت (- ٠,٦ ٪) فإن الدول النامية في افريقيا سجلت نموا يقدر بنسبة ٣,٢ ٪ ، وهو معدل يزيد عن ذلك الذي تحقق في العام ١٩٩٠ والذي كان ٢,١ ٪ وإن كان يقل عن معدل النمو في العام ١٩٨٩ الذي سجل ٣,٥ ٪ . وقد استطاعت افريقيا تحقيق هذه الزيادة في النمو على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية المعقدة والتي كان من اهمها انكماش التجارة العالمية وهبوط اسعار الدولار - عملة التصدير الرئيسية - وانخفاض الاستثمارات الاجنبية الجديدة .

وفي الدول النامية الآسيوية يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي ان يسجل الاقتصاد نموا بنسبة ٥ ٪ في نهاية العام ١٩٩١ ، بالمقارنة مع ٥,٥ ٪ في العام السابق . غير انه حتى في داخل هذه المجموعة فإن معدلات النمو تتفاوت من دولة الى أخرى تفاوتا ملموسا .

وطبقا لتقديرات بنك التنمية الآسيوي - وهي التقديرات القريبة نسبيا من تقديرات صندوق النقد الدولي - فإن ماليزيا ستحقق معدل نمو يتجاوز ٦,٥ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو متوسط للدول الاعضاء يبلغ ٥,٧ ٪ أما دول جنوب آسيا مثل اندونيسيا والمصدر للنفط ، فلانها مستحيلة معدل نمو يبلغ ٤,٤ ٪ - وفي دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان من المتوقع ان يسجل معدل النمو في نهاية العام ١٩٩١ نسبة ٦,٣ ٪ .

بلغ متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمي حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩١ حوالي ١٪ بالتكاد ، أي نصف معدل النمو الذي كان عليه في العام ١٩٩٠ ومقارنة بمعدل نمو بلغ ٣,٢٥ ٪ في العام ١٩٨٩ . وكان هذا المعدل الذي تحقق في العام ١٩٩١ هو أقل معدلات النمو التي حققها الاقتصاد العالمي على الاطلاق منذ العام ١٩٨٢ .

وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي أكثر اعتدالا بالمقارنة مع تقديرات الأمم المتحدة (الأقل تفاؤلا) وتقديرات المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الأكثر تفاؤلا) . وقد توقع خبراء الأمم المتحدة أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي في نهاية العام ١٩٩١ إلى ٠,٧ ٪ فقط ، مع احتمال ارتفاع معدل النمو إلى ٢,٢ ٪ في العام ١٩٩٢ على أساس أن مرحلة اعادة البناء بعد حرب الخليج ، في الشرق الأوسط ، واتساع عمليات اعادة البناء في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ، ستزيد من تدفق التجارة العالمية والاستثمارات بما يشجع على النمو بشكل عام .

اما خبراء المجموعة الأوروبية فانهم توقعوا أن يرتفع معدل النمو الإجمالي للاقتصاد العالمي في العام ١٩٩١ إلى ١,٥ ٪ (أي ضعف المعدل الذي توقفته الأمم المتحدة ، على أن يسجل الاقتصاد العالمي انتعاشا ملحوظا خلال العام ١٩٩٢ إذ سيرتفع النمو في ذلك العام إلى ٢,٨ ٪ .

وتبين معدلات النمو في مناطق العالم المختلفة ، طبقا لتقديرات كل الأطراف ، فالولايات المتحدة وبريطانيا متحققان أقل معدلات النمو ، في حين ان دول جنوب شرقى آسيا يحققن أفضل المعدلات . وفي الدول الصناعية عموما يقدر صندوق النقد الدولي ان معدل النمو للعام ١٩٩١ سيبلغ ١,٢٥ ثم يرتفع الى ٢,٧٥ ٪ في العام ١٩٩١ . وطبقا للاحصاءات المتاحة خلال الشهور ال ١١ الأولى من العام ١٩٩١ فإن كلا من بريطانيا وكندا سجلتا معدلات نمو مئوية اما الولايات المتحدة فلانها سجلتا نموا بنسبة ٠,١ ٪ فقط .

٦,٢٪ في العام ١٩٩٠. وفي الولايات المتحدة ارتفع معدل البطالة من ٥,٤٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٦,٩٪ في النصف الثاني من العام ١٩٩١. وفي بريطانيا ارتفعت نسبة البطالة من ٦,٩٪ في نهاية العام ١٩٩٠ إلى ٩,٤٪ في النصف الثاني من العام ١٩٩١. بينما في دول جنوب أوروبا مثل أسبانيا وليونان، ارتفع معدل البطالة من ١١,٣٪ إلى ١١,٧٪ حسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولم يتوقف تأثير الكساد على تشريد العمال، وإنما امتد أيضا إلى رؤوس الأموال ورجال الأعمال، وقفزت حالات الإفلاس التجاري في الدول الصناعية المتقدمة خلال العام الماضي. فارتفعت نسبة الإفلاس في بريطانيا إلى أرقام قياسية ليس لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما سجلت الإفلاسات التجارية في اليابان ارتفاعات بنسبة تصل إلى ٦٠٪ بالمقارنة بما كانت عليه في العام ١٩٩٠.

وترك الكساد صورة اجتماعية كئيبة، خصوصا في دول أمريكا الشمالية وبريطانيا، حيث أدى عجز أرباب الأسر عن دفع أقساط المسكن التي يتقنون فيها إلى طردهم من هذه المسكن. وبلغ معدل إخلاء المسكن في بريطانيا بسبب عدم قدرة أرباب الأسر على دفع أقساط القروض المستحقة على هذه المسكن حوالي ٣٧ ألف حالة خلال الشهور الستة الأولى من لعام ١٩٩١ بمعدل ٦ آلاف حالة كل شهر. وفي النصف الثاني من العام ارتفع هذا المعدل بصورة خطيرة. أدى إلى تدخل السلطات المحلية وجميعيات الإسكان من أجل توفير حلول صالية لأولئك الذين تم إخلاؤهم، والآخرين المهدين بالطرد.

وإذا كان الكساد قاسيا على الصعيد الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال على السواء، فإنه كان قاسيا أيضا على صعيد عملية صنع السياسة الاقتصادية، وخصوصا في مجالات السياسة المالية. فالتخفيضات الأرباح وزيادة حالات الإفلاس، يقضى من الناحية العملية انخفاض دخل الحكومة من الضرائب المحصلة على الأعمال. وزيادة البطالة للتاجمة عن انخفاض النشاط الاقتصادي يقضى من ناحية أخرى زيادة الانفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية وتوميضات البطالة. وجاء هذا في الوقت الذي كانت فيه دولة مثل الولايات المتحدة تحاول تخفيض عجزها المالي للدخلى بأكبر ما يمكن، فأدى إلى إحباط هذه المحاولة. وفي بريطانيا التي كانت فيها الميزانية العامة تتمتع بفائض مالي ملموس خلال السنوات الأخيرة بسبب عمليات بيع الصناعات المملوكة للدولة، فإن للميزانية بدأت تظهر عجزا، ومن المتوقع أن تقرض الحكومة من الجهاز المصرفي في العام ١٩٩٢ من أجل تمويل برنامج الاستثمار

أما في دول منطقة للشرق الأوسط، ونتيجة للندار الناشئ عن حرب الخليج، وعلى الرغم من يده عمليات الأعمار وإعادة البناء خلال العام ١٩٩١، فإن معدل النمو الإجمالي - حسب تقديرات صندوق النقد الدولي - من المتوقع أن يسجل نسبة مئوية تبلغ (٤٪) مقابل نمو بنسبة ٠,٧٪ فقط في العام السابق، وبالمقارنة مع نمية نمو مرتفعة نسبيا في العام ١٩٨٩ بلغت ٤,٦٪.

لكن هذا المعدل الملبى للنمو في العام ١٩٩١ منتقلب إلى نسبة نمو انفجارية في العام ١٩٩٢ تصل إلى ١١,٢٪، ستكون ثاني أعلى نسبة نمو في العالم بعد منطقة جزر المحيط الهادي التي يتوقع أن تسجل نموا بنسبة ١٢,٩٪. وفي العام ١٩٩١ ونتيجة لتغيرات أسعار الصرف، وتراجع أسعار النفط يقدر صندوق النقد الدولي أن التهمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط منهبط بنسبة ٤٪، وأن الميزان التجاري الذي حقق فائضا بقيمة ١٠ بلايين دولار في العام ١٩٩٠ سيحقق عجزا صافيا في العام ١٩٩١ قيمته ٤٢ بلون دولار. وسترافق مع ذلك أيضا ارتفاع معدلات التضخم في دول المنطقة من ١٣٪ في المتوسط في العام ١٩٩٠ إلى ١٥,٥٪ في العام ١٩٩١.

ومع ذلك فإن معدلات الأداء الاقتصادي في الشرق الأوسط مختلفة من دولة إلى أخرى. فسيستمر الأداء الاقتصادي القوي في المملكة العربية السعودية وستعاني دول أخرى مثل مصر والأردن واليمن من تباطؤ ملموس. ومن المتوقع عموما أن يتحسن الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، خلال العام ١٩٩٢، حيث سيكشف العجز في موازين الحسابات الجارية من ٤٣ بلون دولار إلى ٢٥ بلون دولار فقط، كما سيترجع التضخم بسبب فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي في عدد من دول تلك المنطقة.

وبالقاء نظرة عامة على مؤشرات للنمو الرئيسية في الاقتصاد العالمي يتبين أن العام ١٩٩١، كان استمرارا للكساد الذي بدأ في النصف الثاني من العام ١٩٨٩ في كل من أمريكا الشمالية وبريطانيا. وقد طال ذلك الكساد أجزاء أخرى من العالم عرفت بقدرتها الفائقة على مقاومة صعوبات النمو، مثل اليابان، حيث هبط معدل النمو في العام ١٩٩١ إلى نصف ما كان عليه تقريبا في العام السابق (٢٪ مقابل ٤٪). وهو أقل معدل للنمو سجله الاقتصاد الياباني منذ العام ١٩٨٦.

وقد أسفر هذا الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية عن ارتفاع حاد في معدل البطالة في مجموع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) إلى ٧,١٪ من إجمالي القوى العاملة مقابل

والخدمات ، نظرا لانخفاض الإيرادات المحصلة فعليا في العام الحالي ١٩٩١ ، والمتوقعة في العام المقبل ١٩٩٢ . ومن أجل مكافحة التكدس عملت الدول الصناعية الغربية على استخدام أدوات السياسة المالية والتقيدى موبيا ، بترض تشييط الطلب الداخلى وتشجيع الاستثمار . كما وصلت هذه الدول جهودها من أجل فتح الأسواق أمام صادراتها سواء في امريكا الشمالية أو غرب أوروبا ، أو جنوب شرقى آسيا .

وكان من أبرز ملاحم السياسات التقيدى التى تم استخدامها على مدار العام ١٩٩١ ، تخفيض اسعار الفائدة ، كلما أصبح ذلك ممكنا ، بحيث يهبط اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الاجل على الدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة الى ٥,٥ ٪ وفى بريطانيا الى ١٠,٥ ٪ على الجنيه الأسترالىنى . ومع ذلك فإن الطلب الاستهلاكى مايزال بعيدا عن القوة المطلوبة لاعادة الثقة الى المنتجين وحفزهم على زيادة الانتاج .

وعلى صعيد السياسات المالية كانت الإصلاحات الضرورية هى المجال الواضح خصوصا فى الولايات المتحدة من أجل تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار . ومايزال موضوع تخفيض الضريبة على الأرباح الرأسمالية وتخفيض ضرائب الدخل العام أحد موضوعات الخلاف بين الجمهوريين (المؤيدين) والديمقراطيين (المعارضين) فى الكونجرس الأمريكى .

ومع ذلك فإن المؤسسات المصرفية الكبرى فى العالم ما تزال توجه انتقادات الى السلطات التقيدى فى الدول الصناعية الغربية لمسئوليتها عن انخفاض معدلات الاندثار العام والخاص ، وانخفاض مستوى الاستثمارات للعلمة الامر الذى يهدد امكانات استقرار الاقتصاد العالمى ، وتوفير الموارد المطلوبة لتمويل التنمية فى الدول النامية ودول شرق أوروبا والجمهوريةات السوفيتية .

ومن أمثلة هذه الانتقادات ما ذكره بنك التسويات الدولية فى منتصف العام ١٩٩١ من أن معدل صافى الاندثار القومى فى الولايات المتحدة هبط من ١٠,٨ ٪ من اجمالى

الناتج القومى فى الستينات ، الى ٤ ٪ فقط فى الثمانينات . ومع أن اسعار الفائدة المرتفعة تعتبر أحد اساليب تشجيع الاندثار الخاص والمغالى فانه تعتبر الآن من الأمور التى يجب أن يتجنبها صانعو السياسة الاقتصادية حتى لا يتعرض الاقتصاد العالمى للانعكاس ، لأن زيادتها تؤدي الى انخفاض الاستثمار وارتفاع اعيبته .

وقد هبط متوسط اسعار الفائدة على الدولار بين المصارف فى سوق لندن للأوراق المالية على مدار العام ١٩٩١ الى ٦,٦ ٪ مقابل ٨,٤ ٪ فى العام ١٩٩٠ و ٩,٣ ٪ فى العام ١٩٨٩ . غير انه من المتوقع أن تسجل اسعار الفائدة ارتفاعا طفيفا فى العام ١٩٩٢ الى ٧ ٪ حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولى . ويرى الاقتصاديون أن هذا الارتفاع سيكون ضروريا من أجل كبح معدل التضخم الذى واصل التهربط خلال العام ١٩٩١ ، لكنه من المتوقع أن يرتفع هامشيا فى العام التالى فى بعض الدول الصناعية الغربية .

وانذا ارتفعت اسعار الفائدة قليلا عن مستوياتها فى العام ١٩٩١ ، فإن ذلك سيساعد على الاستقرار فى كبح التضخم ، وتخفيض معدلته المنوى فى الدول الصناعية الغربية من ٤,٥ ٪ فى العام ١٩٩١ الى ٣,٨ ٪ فى العام ١٩٩٢ ، وإذا فشلت الدول الصناعية فى استخدام سياسة نقدية صحيحة فى مواجهة التضخم فإن ذلك من شأنه أن يهدد الاقتصاد العالمى بالانكسار .

وما تزال معدلات التضخم فى الدول النامية عالية بكل المقاييس . ورغم أن خبراء صندوق النقد الدولى يتوقعون انخفاضها فى نهاية العام ١٩٩١ الى نصف ما كانت عليه فى العام تقريبا (٥٨ ٪ مقابل ٩١ ٪) ، الا أن هذا المعدل لمتوسط للتضخم فى العالم الثالث يعادل نمو ١٢ مرة مقارنة بمعدل التضخم فى الدول الصناعية الغربية . ومن المتوقع فى العام ١٩٩٢ أن ينخفض متوسط معدل التضخم فى الدول النامية الى ٢٢,٨ ٪ فقط ، أى ما يعادل نحو ٦ أمثال معدل للتضخم المتوقع فى الدول الصناعية الغربية فى العام نفسه .

ثانيا . السياسات الاقتصادية العالمية :

تحرير تجارة السلع الزراعية على وجه الخصوص ، فإنها لم تستطع أن تمارس أى ضغط من أجل اتمام مفاوضات جولة اورجواى المتعلقة على حدوث اتفاق بين الدول الصناعية للرئيسية حول كيفية التخلص من دعم السلع الزراعية .

وتعتبر القمة السنوية للدول الصناعية السبع الرئيسية الاطار المؤسسى الاعلى الذى يترك بصماته على كل مسارات السياسات الاقتصادية العالمية . فاذا تبنت هذه القمة قضية ما فلها تكون لها الاولوية على ما عداها . واذا ما اهتمت قضية ما ، فان ذلك يعنى ان كل المؤسسات الاخرى ذات العلاقة بهذه القضية مستخذة هي الاخرى نفس المنحى .

وقد لوحظ خلال العام الحالى ١٩٩١ تضاول دور للتنظيمات والمؤسسات النابعة من الدول النامية . كما تم لنهاء وجود للتنظيم الاقتصادى للدول الاشتراكية السابقة (الكوميون) رسميا خلال العام ١٩٩١ ايضا . وادى انتهاء الكوميون الى هبوط التجارة بين الدول الاشتراكية السابقة وبعضها البعض ، وبين تلك الدول والدول النامية التى كانت تربطها بها علاقات تجارية تقليدية من خلال اتفاقيات المقايضة السلعية . كذلك لوحظ انخفاض دور أوبك فى تقرير اسعار النفط على المستوى العالمى ، على الرغم من ان التطورات السلبية فى الاتحاد السوفيتى وتوقف صادرات النفط العراقى والكويتى كان من شأنها زيادة أهمية أوبك والدور الذى تلعبه عالميا فى تسعير النفط ونتج ذلك التراجع بشكل اسمسى عن تعهد المملكة العربية السعودية بزيادة انتاجها النفطى الى طاقتة القصوى لتعويض الانخفاض فى الامدادات من مناطق العالم الاخرى . وكان هذا التعهد السعودى هو الوسيطة الرئيسية التى لحبطت

يتكون هيكل الاقتصاد الدولى من مجموعة من التنظيمات والترتيبات المستدامة التى تقوم بتقرير السياسات الاقتصادية على المستوى العالمى . وتتفرع هذه التنظيمات والترتيبات بين الأشكال والمؤسسات الحكومية متعددة الأطراف والاشكال والمؤسسات الخاصة فى مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتعاون من أجل التنمية وغيرها . وهناك التنظيمات ذات الطابع العالمى مثل تلك المنترعة عن الأمم المتحدة ، وهناك التنظيمات الحكومية متعددة الأطراف مثل منظمات التعاون الاقليمى ، وهناك التنظيمات الحكومية متعددة الأطراف ذات الطابع التوعى مثل لتحالفات مصدري المواد الأولية وقد تكون هذه التنظيمات تابعة لاصحاب الصناعات أو المصدري لسلعة معينة . وهناك التجمعات الكبرى ذات الطابع الدولى مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية أو مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل الدول النامية . وعلى مدار العام ١٩٩١ تعرضت السياسات الاقتصادية العالمية لتأثير متزايد من جانب الدول الصناعية الغربية ، ولعبت الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة - اليابان - ألمانيا - فرنسا - بريطانيا - كندا - إيطاليا) دورا رئيسيا فى توجيه تلك السياسات ، سواء فيما يتعلق بالسياسات التجارية أو سياسات تحقيق الاستقرار النقدي فى العالم ، أو سياسات مكافحة الكساد ، أو سياسات ادماج الدول الاشتراكية السابقة فى النظام الاقتصادى العالمى . ومن خير الامثلة على ذلك الدور تعثر مفاوضات جولة اورجواى التجارية التى تهدف الى تحرير تجارة السلع الزراعية وتجارة الخدمات ، وذلك بسبب الخلاف بين الأطراف الثلاثة الرئيسية لدخل مجموعة الدول السبع (امريكا الشمالية - أوروبا الغربية - اليابان) على حدود تقليص الاعانات التى يحصل عليها المزارعون فى هذه الدول . ورغم ان الدول النامية ستكون المنفيد الاكبر من

محاولات الدول المتطرفة لدخل أوبك من أجل زيادة الاسعار . وهكذا ، فإن محاولات إيران أو الجزائر أو ليبيا لرفع اسعار النفط بما يحقق التوازن بين زيادة الطلب ، وانخفاض القيمة الحقيقية للدولار - عملة تسوية حسابات النفط - فشلت خلال اللقائات التي عقبتها أوبك على مدار العام .

انعقدت قمة العام ١٩٩١ في العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ يوليو واستمرت بصورة رسمية حتى ١٩ من الشهر نفسه حيث عقد زعماء الدول المشاركة في القمة لقاءات مع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الذي دعى للاجتماع بهذا الزعماء بعد انتهاء القمة .

وكان جدول أعمال القمة مليئا بالموضوعات والقضايا الاقتصادية والميدانية والعسكرية . وجاء على رأس القضايا الاقتصادية ضرورة اتخاذ موقف حاسم لاتمام مفاوضات جولة أوراجوى التجارية ، واعتماد برنامج اقتصادي لمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وخطة لإعادة بناء الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج ، واتخاذ موقف مشترك لضمان تخفيض اسعار الفائدة على المستوى العالمي ، وتوفير الاستقرار في اسعار العملات ، خصوصا اسعار الدولار الأمريكي ، إضافة إلى قضايا معالجة أزمة المديونية خصوصا في الدول الأشد فقرا .

وعلى الرغم من ذلك الحشد الكبير من القضايا ، فقد كانت مهمة قادة الدول الصناعية السبع الكبرى للتصدي لقضية أساسية يدور حولها خلاف وهي قضية تقديم مساعدات إلى الاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى مسألة مفاوضات الجات . أما القضايا الأخرى فقد كان وزراء المالية ومسؤولو السلطات النقدية في تلك الدول قد تمكنوا تقريبا من صياغة المقترحات النهائية بشأنها ، وذلك خلال اجتماعهم المتواصلة منذ بداية العام وحتى انعقاد القمة ، حيث عقدوا ثلاثة اجتماعات على الأقل ، واحد في واشنطن خلال دورة الربيع لصندوق النقد الدولي ، والأخرى في لندن أولهما في إبريل على هامش لاحتفالات افتتاح بنك للتنمية والتعمير الأوروبي ، وثانيهما في يونيو في إطار التحضير للقمة ذاتها .

وقد وضعت القمة الخطوط العريضة للتعامل مع كافة القضايا الرئيسية ، ابتداء من مساعدة السوفيت وحتى المحافظة على غايات الأمازون الاستوائية خلال الاجتماعات الثنائية والجماعية التي عقدت في لندن . وصدر في نهاية الاجتماعات الرسمية للقمة إعلان اقتصادي حدد ملامح برنامج العمل الاقتصادي للدول الصناعية الغربية . وقال الإعلان إن الدول الصناعية الرئيسية تسعى إلى « بناء مشاركة عالمية تقوم على أسس قيم مشتركة » كما تسعى إلى « تعزيز النظام الدولي » وحدد الإعلان أهداف السياسة الاقتصادية على النحو التالي :

- * تحقيق لتنامى اقتصادي متواصل واستقرار في الاسعار .
- * تبني سياسات نقدية ومالية تساعد على توفير الاساس لاسعار قائمة منخفضة . وتخفيض العجز في الموازنات الحكومية .

- * الاعتماد على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) لتنفيذ مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تضمن الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة وتقليص الدعم الذي يؤدي إلى تضخيم الانفاق العام ، وزيادة الاستثمار العام والخاص .

- * العمل محليا ودوليا من أجل فرض ضرائب ورسوم لحماية البيئة . وإتمك الإعلان الاقتصادي للدول الصناعية للمبع الكبرى بشكل خاص بقضية تحرير التجارة الدولية . وأكد الإعلان على ضرورة « اتمام مفاوضات جولة أوراجوى بنجاح ، لأن ذلك سيعزز نمو التجارة ويقال للزعات الحتمية .

وجاء في الإعلان أيضا ان نجاح جولة أوراجوى « ضروري لضمان نجاح اقتصاديات الدول النامية ودول وسط وشرق أوروبا في نظام تجاري متعدد الأطراف » وتعمد القادة بتكريس كل جهودهم لانجاح جولة أوراجوى . وتعمد الرئيس الأمريكي بالتدخل شخصيا من أجل ضمان اتمام مفاوضات الجات بنجاح . كما اشار الإعلان إلى أهمية انشاء « منظمة للتجارة الدولية » لتكون اطارا مؤسسيا للإشراف على إدارة نظام تجاري متعدد الأطراف على المستوى العالمي .

وفي مجال الطاقة تضمنت السياسة الاقتصادية التي تبنتها قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية تعهد هذه الدول بتعزيز وكالة الطاقة الدولية ، وتشجيع مواصلة الاتصالات بين المستهلكين والمنتجين من أجل ضمان كفاءة عمل قوى السوق . ودعا البيان إلى تبني سياسة تسعير لمصادر الطاقة للكلفة الحقيقية لها بما في ذلك التكاليف المتعلقة بحماية البيئة . والعمل على تشجيع تطوير الاستخدامات التجارية لمصادر الطاقة المتجددة ، لتصبح جزءا من نظام امدادات الطاقة العالمي . وتعمد القادة بالانضمام إلى « ميثاق الطاقة الأوروبي » الذي يندرج بالدعوة إليه المجموعة الاقتصادية الأوروبية والذي يهدف إلى إقامة نظام تجاري حر لادانات الطاقة ، وضمان أمن الامدادات وحماية البيئة وتشجيع الاستثمارات في مجالات تطوير الطاقة التجارية .

وعن السياسة الاقتصادية للدول الصناعية السبع الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج ، لشار الإعلان الاقتصادي للقمة إلى نجاح للتنسيق الاقتصادي الدولي الذي ضمن توفير ١٦ مليار دولار من المساعدات إلى الدول التي تضررت مباشرة من نشوب الحرب في الخليج . ودعا الإعلان إلى استمرار هذا التنسيق من أجل انجاز مهام البناء بعد الحرب .

وتبني الاعلان سياسة اقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب
تقوم على الامس التالية :

(ا) تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة على
اساس علم التمييز وحرية التجارة ، لأن هذا يمكن ان يساعد
على اصلاح الاضرار وتوفير الاستقرار للمباني .

(ب) للتغلب بخطة الدول المصدرة للنفط في الخليج
لاقامة « صندوق الخليج للتنمية » وتقديم مساعدات مالية الى
الدول الاخرى في المنطقة .

(جـ) تأييد اقامة روابط أوثق بين مؤسسات التمويل
الدولية وبين العرب والدول الاخرى المانحة للمعونة ، لزيادة
كفاءة استخدام الموارد المالية ، ودفع استثمارات القطاع
الخاص بسرعة الى الامام وتعزيز اجراءات تحرير التجارة
وتسهيل اقامة مشروعات مشتركة وغير ذلك ، خصوصا في
مجالات ادارة موارد المياه ، حيث يمكن توظيف الكفاءات
والخبرات التدريبية .

وفي مجال العلاقات بين الدول الصناعية الرئيسية والدول
النامية ربط الاعلان لأول مرة بين تدفق المساعدات
والاستثمارات الخارجية ، وبين التزام حكومات الدول النامية
بثلاثة شروط أساسية هي :

• احترام حقوق الانسان والقانون بما يضمن تشجيع
الافراد على المشاركة في التنمية .

• التزام التعددية الديمقراطية ونظم الادارة المنفخحة
المسئولة امام الجمهور .

• الالتزام بسياسات اقتصادية سليمة تقوم على قواعد
السوق لضمان تحقيق التنمية وإخراج المواطنين من الفقر .

وأعلن قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية تعدهم بتقديم
مساعدات الى الدول التي تلتزم بهذه المبادئ ، وحنوا الدول
الاخرى على الاخذ بها من اجل تحقيق الرفاهية للشعوب في
تلك الدول . وأشار البيان على وجه الخصوص الى ان دول
القارة الافريقية تحتاج الى عناية خاصة من اجل ضمان نجاح
الاصلاحات الاقتصادية على مستوى الدول ، وتحقيق أقصى
قدر ممكن من الانتماج والتعاون الاقتصادي على المستوى
الجماعي داخل القارة ككل .

وحول مسألة تخفيض ديون الدول النامية قرر قادة الدول
الصناعية السبع الرئيسية ان الاتفاق الذي تم في نادي باريس
بشأن تخفيض ديون كل من مصر وبولندا يجب النظر اليه
على انه « حالة استثنائية لاجب القياس عليها » وان نادي
باريس سيواصل بحث الديون وخطط تخفيض اعبائها بالنسبة
لكل دولة على حدة . وأكد القادة ايضا اهمية المعنى في
تخفيف اعباء الديون المستحقة على الدول الاشد فقرا .

وتناول الاعلان ايضا مسألة المحافظة على البيئة ، مؤكدا
على اهمية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي سيعقد

في يونيو من العام ١٩٩٢ . وقال ان هذا المؤتمر سيكون
فرصة للتوصل الى معاهدة دولية بشأن حماية البيئة ، وإطارا
للعمل من اجل المحافظة على الغابات المدارية واستخدام
تكنولوجيا غير مضرّة للبيئة ، اضافة الى الاتفاق على
اجراءات تضمن مشاركة كل دول العالم ، بما في ذلك دول
شرق اوروبا والدول النامية في المحافظة على البيئة .

ودعا البيان الى مواصلة العمل الدولي المشترك من اجل
مقاومة لخطر المخدرات وتجارة المخدرات عبر الحدود ،
وتحريب لملوالب عبر المصارف . وأشار الى اهمية الجهود
التي تقوم بها « مجموعة ديلن » التي تضم دولا اوروبية
وامريكية واسيوية في هذا المجال .

وتناول الاعلان الاقتصادي للقمّة الـ ١٧ للدول الصناعية
المبع الرئيسية السياسات المتفق عليها تجاه كل من الاتحاد
السوفيتي ودول شرق ووسط اوروبا . وكانت هذه السياسات
هي محور المناقشات والاتصالات السابقة للقمّة ، وخلالها
وبعداها . وبثابت فيها وجهات النظر منذ طلب الميسايون
في الاتحاد السوفيتي وعلى رأسهم جورباتشوف مساعدات
اقتصادية بقيمة تصل الى ١٠٠ بليون دولار وفي اطار
برنامج للمساعدة على مدار ٥ سنوات أي بمتوسط ٢٠ بليون
دولار سنويا .

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة ، كانت تعارض
دعوة جورباتشوف الى قمّة لندن ، فإن قادة الدول السبع
توصلوا الى حل وسط قبل القمّة ، يرضي رغبة كل من
المانيا وفرنسا في دعوة جورباتشوف ، ويأخذ في الاعتبار
تحفظات كل من الولايات المتحدة واليابان . وتمثل هذا الحل
الوسط في ان تتم دعوة جورباتشوف الى لندن بواسطة رئيس
وزراء الدولة المضيفة « جون ميجور » على ان يجتمع قادة
الدول الصناعية بالترتيب السوفيتي بعد انتهاء الاعمال
الرسمية للقمّة .

ولم يكن التباين في وجهات النظر محصورا فقط في
الموقف من دعوة جورباتشوف ، ولكنه كان يمتد الى
الموقف من المساعدات التي يتوجب تقديمها الى الاتحاد
السوفيتي حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان
تعارض تقديم مساعدات مالية ، بينما كانت ألمانيا وفرنسا
ترحبان بتقديم مساعدات سخية الى الاتحاد السوفيتي لتجنب
وقوع كثرته هناك . ونتيجة لاستمرار هذه الخلافات فقد اتفق
على تقديم مساعدات فنية وتكنولوجية وادارية الى الاتحاد
السوفيتي تتوافق مع اصلاح النظام السياسي والاقتصادي .
وتكليف مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية (البنك الدولي -
صندوق النقد - البنك الاوربي لاعادة البناء والتنمية)
 بدراسة الاحتياجات المالية للاتحاد السوفيتي ، قبل البت في
أي طلبات مالية .

وأيد قادة الدول الصناعية في اعلاناتهم الاقتصادية إجراءات التحول السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ، ورحبوا بانتمائه في الاقتصاد العالمي . وشددوا على ضرورة مواصلة الإصلاحات لتمكين الشعب السوفيتي من حشد طاقاته وموارده وأهمية تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية .

واتفق قادة الدول الصناعية على تأييد انتماء الاتحاد السوفيتي إلى البنك الدولي وصندوق النقد حتى يصبح قادراً على الاستفادة من خبرات المؤسساتين . كما اتفقوا على تقديم مساعدات تقنية إلى السوفيت في مجالات حساسة مثل الطاقة ، وتشجيع السوفيت على تطوير تجارتهم .

ومن أجل التعرف على احتياجات الاتحاد السوفيتي من المساعدات عن قرب ، قرر قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية تكليف رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بزيارة موسكو قبل نهاية العام والاتقاء بجورباتشوف ورؤساء الجمهوريات الأخرى . وكذلك إرسال وفد من وزارت المالية في الدول السبع برئاسة وزير مالية بريطانيا نورمان لامونت للتحادث مع المسؤولين عن الشؤون المالية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي بشأن المساعدات المطلوبة .

وعلى الرغم من أن خبراء العلاقات الدولية أثلروا على عدم كفاية إجراءات المساعدات التي تمهد بها الغرب لجورباتشوف ، فإن الرئيس السوفيتي والمستشارين الذين رافقوه إلى لندن قالوا أن اللقاءات مع قادة مجموعة الدول السبع لم تكن تهدف إلى الحصول على مساعدات مالية . ومع ذلك فإن عجز جورباتشوف عن الحصول على مساعدات لمواجهة الاختناقات الحادة في امدادات ونظم توزيع الغذاء على سبيل المثال ، كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى وقع الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف في أغسطس ، أي بعد أسابيع من انتهاء قمة الدول الصناعية .

وعلى أثر الانقلاب ، وبعد عودة جورباتشوف إلى السلطة اضطرت للدول الصناعية الغربية إلى تقديم مساعدات غذائية وطبية عاجلة إلى الجمهوريات السوفيتية ، وبدأت التفاوض من أجل مساعدة الجمهوريات على توقيع اتفاقية اتحاد اقتصادي ، تضمنت للغرب الحصول على الديون المستحقة له ، وتضمنت للجمهوريات استمرار تدفق

المساعدات المالية والتجارية من الحكومات والمصارف الغربية . ولكن على الرغم من التعهدات المالية التي قدمتها المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة ، فإن كل هذه الأطراف اشترطت لكي تتمتع الجمهوريات السوفيتية بالتسهيلات التجارية والائتمانية الممنوحة أن يتم الاتفاق أولاً على تقسيم عبء سداد الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي والتي تقدر بحوالي ٦٨ بليون دولار .

وبالنسبة إلى موقف الدول الصناعية السبع الرئيسية من عمليات التحول التاريخية في وسط وشرق أوروبا ، بنى قادة تلك الدول موقفاً إيجابياً من الإصلاحات الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، ولندماج تلك الدول في هيكل الاقتصاد العالمي . وأشار الإعلان إلى أن كل دول شرق ووسط أوروبا - فيما عدا ألبانيا - لتضمت إلى عضوية كل من البنك الدولي وصندوق النقد ، وهو الأمر الذي يسمح بتنفيذ برامج إصلاح الهياكل الاقتصادية تحت إشراف كل من المؤسساتين .

ودعا الإعلان إلى تعزيز المبادرات الخاصة ، وتشجيع دور القطاع الخاص في دول شرق ووسط أوروبا ، ونوه إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في هذا الصدد . وقال أن توفير بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي في دول شرق ووسط أوروبا يمثل ضرورة أساسية لضمان النمو وتجنب الاعتماد على المساعدات الحكومية من الخارج .

واتفق قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية على فتح أسواق العالم - خصوصاً أسواق المجموعة الأوروبية وأمريكا الشمالية واليابان لصادرات دول شرق ووسط أوروبا . ورحبوا بالمفاوضات الجارية لانتماء بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية . كما اتفقوا على مواصلة جهود تقديم المساعدات المالية إلى الدول المعنية انطلاقاً من النجاح إلى حققته الدول الصناعية في تلبية موارد مالية تقدر بـ ٣١ بليون دولار لمساعدة تلك الدول ، بما في ذلك المساعدات المقدمة عن طريق صندوق النقد والبنك الدولي . وأيد الإعلان الإجراءات التي بدأت في اتخاذها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تحديد المعايير والقيود التي تحول دون توسيع تجارة دول شرق ووسط أوروبا ، تمهيداً لازلتها .

ثالثا - البنك الدولي وصندوق النقد :

تحول موارد مؤسسات التمويل الدولية إلى مساعدة الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية على حساب الدول النامية الأشد حاجة إلى التمويل للتخلص من الفقر ومواجهة أعباء الديون الخارجية المتراكمة . وقال رئيس البنك الدولي الجديد لويس بريستون انه دهش من حجم المخاوف والتلق لدى الدول النامية وأكد أن تلك الدول « لن تقع في دائرة النسيان بسبب الموجة الحالية للمصارعة إلى تقديم المساعدات إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي .

وتضمنت السياسة الاقتصادية المعلنة لكل من صندوق النقد والبنك الدولي للعام ١٩٩١ تأكيداً على عدد من الأهداف التي كانت قد طرحت في العام السابق ، وخصوصاً فيما يتعلق بضرورة تخفيض الانفاق العسكري في الدول النامية وزيادة الموارد المخصصة لرابطة التنمية الدولية (IDA) . التي تمنح قروضا بأسعار فائدة منخفضة وتسهيلات طويلة المدى في السداد إلى الدول الأشد فقراً في العالم ، وزيادة الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالبيئة في المشروعات التي يمولها البنك الدولي ، والسياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي .

وكان تخصيص موارد إضافية لتمويل القطاع الخاص على المستوى العالمي خصوصاً في الدول النامية وفي دول أوروبا الشرقية التي تتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي ، هو إحدى القضايا الخلافية التي استحوذت على قدر من المناقشات ، خصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ، والممثلين في البنك الدولي من جانب آخر .

ويمكن هنا عرض الخطوط الرئيسية لسياسات الاقتراض لكل من صندوق النقد والبنك الدولي خلال السنة المالية التي تنتهي في يونيو ١٩٩٢ .

استمرت سياسات الاقتراض والتوجيه الاقتصادي في كل من صندوق النقد والبنك الدولي خلال العام ١٩٩١ على ما كانت عليه عموماً في العام السابق وإن كانت أولويات الاقتراض قد تغيرت نتيجة لانتهاج حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفيتي . ومواء خلال دورة الربيع في واشنطن أو خلال الاجتماع السنوي المشترك في بانكوك ، فإن الممثلين في كل من صندوق النقد والبنك الدولي حددوا أهم الأولويات في التالي :

* مساعدة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، لضمان استمرار التحول إلى اقتصاد السوق ، وضمان انتماج تلك الدول بدون صعوبات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي .

* تقديم مساعدات لإعادة البناء والتنمية لبلدان الشرق الأوسط ، خصوصاً تلك التي تأثرت مباشرة من حرب الخليج وما تزال اقتصاداتها تعاني من آثار ما بعد الحرب . وإلى جانب تقديم مساعدات من خارج الاقليم فإن كلا من الصندوق والبنك إننيا منهجا لتشجيع انتقال الموارد داخل الاقليم نفسه للمساهمة في تحقيق أهداف إعادة البناء والتنمية .

ومن أجل طمأننة الدول الاعضاء - خصوصاً الدول النامية - في كل من صندوق النقد والبنك الدولي فإن ميشيل كامد بصوا المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، قال في الاجتماع السنوي المشترك لكل من الصندوق والبنك ان هذه المسئوليات الإضافية لا يجب ان تحد من المساعدات المالية والتقنية التي يقدمها الصندوق إلى الاعضاء الآخرين .

ومع ذلك فإن كلمات رؤساء وفود الدول المشاركة في اجتماع بانكوك (أكتوبر ١٩٩١) كانت تعكس التلق من

١ - مساندة الإصلاحات في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية :

وهذه المهمة يقوم بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحت إشراف مباشر من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التي كانت قد قررت خلال اجتماعها في لندن إرسال وفود إلى الاتحاد السوفيتي من أجل التعرف على احتياجاته ، وكلفت خبراء صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة لتقييم أفضل السبل لمساعدة الاقتصاد السوفيتي ، إضافة إلى مواصلة برامج تقديم المساعدات الفنية والمالية إلى دول أوروبا الشرقية الأخرى .

وبانضمام البانيا إلى البنك الدولي وصندوق النقد في أكتوبر ١٩٩١ فإن كل دول أوروبا الشرقية أصبحت أعضاء تتمتع بحقوق العضوية الكاملة في كل من البنك والصندوق . ومن شأن هذا أن يفتح لتلك الدول خزائن وخيرات وأموال كل من المؤسسات ، وأن يفتح لكل من المؤسسات خزائن معلومات وطرق الإدارة في هذه الدول من أجل تغييرها . وقد سيطرت قضية مساعدة الاتحاد السوفيتي على إعادة بناء اقتصاده ودفع إعباء الديون الخارجية المستحقة عليه ، على نشاط كل من البنك والصندوق خلال النصف الثاني من العام ١٩٩١ ، بينما سيطرت عملية دفع وإعادة توجيه الإصلاحات في بولندا على نشاط كل من المؤسسات - خصوصاً صندوق النقد - في النصف الأول من العام .

والى جانب المساعدات الفخائية والطبية العاجلة التي تمهتد بها الدول الصناعية السبع الرئيسية ، فإن كلا من صندوق النقد والبنك الدولي قررا تخصيص موارد من أجل تمويل تقديم المشورات والخبرات الفنية إلى الاتحاد السوفيتي والجمهوريات المكونة له من أجل تحويل اقتصاداتها إلى الرأسمالية . وعلى سبيل المثال فإن البنك الدولي قرر تخصيص ٣٠ مليون دولار لتقديم مشورات وخبرات فنية إلى الجمهوريات السوفيتية ، كما قررت المجموعة الأوروبية تخصيص ٤٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (حوالي ٥٠ مليون دولار) من خلال البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ، وذلك لتقديم مساعدات فنية ومشورات إلى الجمهوريات السوفيتية وإلى دول أوروبا الشرقية .

ومع أن الدول الصناعية الغربية سمحت للاتحاد السوفيتي بالانضمام إلى كل من صندوق والبنك الدولي ، فهاهنا - وبخصوصا الولايات المتحدة - عارضت حصول الاتحاد السوفيتي على عضوية كاملة في المؤسسات المائتين للثنتين قاطعهما السوفيتي منذ ظهورا إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية .

ويعد تولى الرئيس الجديد للبنك الدولي لويس بريستون مهام منصبه في أول سبتمبر ١٩٩١ فإن أول للتحديات إلى إجراها على الهيكل الإداري والفني للبنك كان إلغاء مناصب ثلاثة نواب تنفيذيين كانوا يشرفون على تنفيذ مبادرات البنك في المجالات المختلفة ، وإنشاء مكتب لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي يرأسه أحد النواب السابقين لرئيس البنك ، وذلك على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي ليس عضواً في البنك حتى الآن .

٢ - الحد من الاتفاق العسكري وجهود التنمية في العالم الثالث :

كان باربر كونيل الرئيس السابق للبنك الدولي هو أول من أثار قضية التأثير السلبي للاتفاق العسكري على التنمية في العالم الثالث داخل أوقفة البنك الدولي ، وإمام الاجتماع السنوي لكل من البنك والصندوق في العام ١٩٩٠ . لكن رحيل كونيل بعد انتهاء مدة خدمته - لم يكن يعني رحيل القضية ، التي تبنّاها كل من الرئيس الجديد للبنك لويس بريستون والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو الذي تم التجديد له ليتولى إدارة الصندوق لفترة جديدة تمتد ٥ سنوات .

ودعا كل من كامديسو وبريستون الدول النامية إلى تخفيض إنفاقها العسكري ، الذي يزيد في حالات كثيرة عن الاتفاق على كل من الصحة والتعليم مجتمعيين ، .

وقال المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن على دول العالم مجتمعة أن تخفض إنفاقها العسكري للمساهمة في زيادة معدلات التنمية . ويقدّر خبراء الصندوق أنه إذا خفضت كل دول العالم مستوى إنفاقها العسكري إلى متوسط الإنفاق العسكري العالمي الذي يبلغ ٤,٥٪ من إجمالي الناتج القومي ، فإن ذلك سيوفر موارد إضافية للتنمية تبلغ ١٤٠ مليار دولار .

وطرح خبراء الصندوق فرض قيود صارمة على التسهيلات المالية التي تقدمها الدول الصناعية لتمويل صادرات السلاح إلى الدول النامية ، وذلك بعد أن لاحظ الخبراء أن عددا كبيرا من الدول النامية يجد أن الحصول على القروض لشراء الأسلحة أسهل بكثير من الحصول على قروض لتمويل التنمية .

ونادى صندوق النقد بأن تنفيذ الدول الصناعية من التحولات السياسية الجديدة في العالم ، التي سمحت بتخفيض الإنفاق العسكري في هذه الدول ، من أجل تقديم المزيد من الموارد من أجل التنمية في الدول الفقيرة . وقال المدير العام للصندوق أن الدول الصناعية يجب أن تعمل من الآن على زيادة مواردها إلى الدول النامية إلى النصف التي تستنفذها

٤ - الاتجاه نحو إقامة مشاركة عالمية مع القطاع الخاص .

على الرغم من أن هذا الاتجاه لم يتحول بعد إلى هدف رئيسي من أهداف البنك الدولي - المعنى به أكثر من الصندوق - فإن الولايات المتحدة إشتغلت لتقديم حصتها في الزيادة المقررة لرأس مال كل من البنك والصندوق أن يتبنى البنك الدولي سياسة جديدة لأقراض القطاع الخاص في العالم ، وصفاها نيكولاس بريدي وزير الخزنة الأمريكي بأنها ضرورية من أجل «المساعدة على استخدام خبرات رجال الأعمال في إقامة نظام يقوم على قواعد السوق الحرة في العالم» وقال بريدي أن على كل من البنك والصندوق أن يقوموا بتطوير مشاركة عالمية مع القطاع الخاص .

وتبلغ حصة الولايات المتحدة في الزيادة الأخيرة في موارد صندوق النقد الدولي نحو ٢٠ مليار دولار . وكانت زيادة الموارد قد تقررته خلال اجتماع دورة الربيع ، زيادة رأس مال الصندوق بنسبة ٥٠٪ وزيادة حصص الدول الأعضاء طبقاً لذلك .

وتعرض البنك الدولي خلال العام ١٩٩١ لضغوط قوية من جانب الحكومة الأمريكية لتقديم قروض مباشرة إلى القطاع الخاص ، سواء في الدول النامية أو في الدول التي تتحول إلى الرأسمالية في شرق ووسط أوروبا . ولافت هذه الضغوط صادوا من خبراء البنك الدولي الذين يحذرون تقديم قروض للحكومات لتشجيع برامج للتعليم الصناعي فقط والتوسع في تمويل ملكية المشروعات المملوكة للدول إلى القطاع الخاص .

وأعلن رئيس البنك الدولي تردده بشأن استخدام بعض موارد البنك لتقديم قروض مباشرة إلى القطاع الخاص في دول العالم الثالث . ويرر مخاوفه من مثل هذا الاتجاه ، بأنه يمكن أن يؤدي إلى فقدان البنك ثقة مموليه الذين يشاركون في شراء السندات والأوراق المالية التي يطرحها في السوق معتقدين أن هذه الأوراق مضمونة حكومياً . ومن ثم فإنه في حال تقديم الأموال مباشرة إلى القطاع الخاص لن يكون هناك ضغط لهذه الأموال بضمان حكومي ، الأمر الذي قد يؤدي أكثر من ذلك إلى وقوع البنك ضحية لآزمات القطاع الخاص في العالم الثالث وعجزه عن مداد ديونه .

وكحل وسط بين اتجاه الإدارة الأمريكية ، واتجاه خبراء البنك الدولي ، فإن البنك وافق على إجراء دراسة أولية بشأن متطلبات تقديم قروض إلى القطاع الخاص ، والنظر في تعديل مواد اتفاقية إنشاء البنك ، من أجل السماح له بتقديم

الأتم المتحدة وهي ٠,٧٪ من إجمالي الناتج القومي للدول الصناعية ، وحتى الآن فإن متوسط المساعدات من الدول الصناعية إلى الدول النامية يقل عن نصف هذه النسبة المستهدفة .

وعلى صعيد زيادة معونات التنمية للدول الفقيرة ، يطالب البنك الدولي بزيادة مهامات الدول الصناعية من أجل مضاعفة موارد رابطة للتنمية الدولية (IDA) في الفترة التمويلية المقبلة . وتبلغ موارد الفترة التمويلية الحالية والتي تنتهي في يونيو ١٩٩٣ حوالي ١١,٦٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة . وقال رئيس البنك الدولي أن الظروف التي سمحت بخفض الإنفاق العسكري من الدول الصناعية ، من شأنها أن تشجع تلك الدول على زيادة الموارد المخصصة للدول الأثمد فقراً . والمعروف أن قروض رابطة التنمية الدولية تنحسب إلى الدول التي يبلغ الدخل السنوي للفرد فيها ٧٠٠ دولار أو أقل .

٣ - مواصلة الاهتمام بالمشروعات ذات الجوانب البيئية :

مع تعامل الوعي بضرورة المحافظة على البيئة والتوازن بين العمران الإنساني والطبيعة اتجهت منظمات التمويل الدولية إلى مراعاة الجوانب البيئية في القروض التي تقدمها لمشروعات التنمية في البلدان المختلفة . وهناك مشروعات بيئية هتة قد تحصل الدول المعنية على تمويل مجاني للقيام بها ، أو على تسهيلات كبيرة من أجل إنجازها . وهناك مشروعات لها جوانب بيئية تم تقديم المساعدة لها ، وتنفيذها على الوجه الذي يسبب أقل الأضرار الممكنة ، أو يتجنب هذه الأضرار على البيئة بالكامل .

وطبقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي عن السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ ، فإن قروض البنك من أجل حماية البيئة زادت بمقدار ٤ أمثال خلال تلك السنة . إذ ارتفعت قيمتها من حوالي ٤٠٠ مليون دولار في العام السابق إلى حوالي ١٦٠٠ مليون دولار في السنة المالية المذكورة .

وأكثر من ذلك فإن نسبة المشاريع التي قام البنك بتحويلها ، والتي لها جوانب بيئية قد زادت بصورة ملحوظة . إذ مول البنك في السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٩١ مشاريع بلغ عددها ١١٣ مشروعاً كان نصفها على الأقل يرتبط بجوانب حماية البيئة .

قروض إلى القطاع الخاص - ويقوم حاليا جهاز من خبراء البنك بإعداد الدراسة التي سيكون من نتائجها تبني البنك الدولي منهاجاً جديداً لتقديم القروض إلى القطاع الخاص .

٥ . مواصلة تخفيف عبء المديونية العالمية :

حافظ كل من صندوق النقد والبنك الدولى على الخطوط الرئيسية فى التعامل مع أزمة ديون العالم الثالث على أساس مبادرة برادى - نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكى - التى تتضمن تخفيض أعباء الديون عن الدول متوسطة الدخل عن طريق شطب جزء من هذه الديون ، وتحويل آخر جزء إلى سندات تصدر على آجال طويلة وإعادة جدولة أو تخفيض أسعار الفائدة على هذه الديون . ومع أن مبادرة برادى تتعلق فقط بالديون التجارية الخاصة المستحقة على الدول النامية متوسطة الدخل ، فإن نادى باريس الذى يضم للدول الدائنة ، ويتعامل فقط مع الديون الحكومية ، تبنى هو الآخر إجراءات لتخفيض أعباء الديون الحكومية تشمل شطب نسبة كبيرة من ديون الدول الفقيرة - الثلاثين طبقاً لإعلان ترينداد - وإعادة جدولة ديون الدول المتوسطة الدخل ، مع احتمال شطب جزء من هذه الديون أيضاً ، على أساس منهج معالجة حالة بحالة وعدم تمهيم قواعد التعامل مع حالة معينة على حالة أخرى .

وبينما يواصل صندوق النقد الدولى دوره فى تقديم برامج الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة مع الدول المعنية - حيث تعتبر هذه البرامج شرطاً للاستفادة من تسهيلات نادى باريس (الدول الدائنة) أو نادى لندن (البنوك الدائنة) فإن عدداً محدوداً جداً من الدول استفاد عملياً من سياسات تخفيف عبء المديونية . فمن الدول المتوسطة الدخل حصلت كل من مصر وبنلندا على تسهيلات سخية من نادى باريس ، وفى دقيرة الدول الأشد فقراً استفادت عدة دول من بينها زامبيا وتنزانيا وغيانا (جويانا) من تسهيلات ترينداد التى وافق عليها معظم وزراء مالية الدول الصناعية فى خريف العام ١٩٩٠ .

ومن الدول التى أعلنت خلال اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد مبادراتها للبدء فى تنفيذ تسهيلات ترينداد بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا . فقد أعلنت بريطانيا أنها قررت من جانب واحد شطب نسبة الثلثين من الديون المستحقة على الدول الأشد فقراً ، والتى كانت هذه الدول قد حصلت عليها لتمويل وارداتها من بريطانيا . ويمقتضى هذه التسهيلات فإن نحو ٢٠ دولة من أشد الدول فقراً فى العالم ستستفيد فائدة كبيرة نتيجة انخفاض مدفوعاتها إلى الخارج لسداد الديون .

وإذا قام كل للدائنين الرسميين للدول الأشد فقراً بالالتزام بهذه التسهيلات ، فإن هذا سيعنى تخفيض قيمة الديون الرسمية لتلك الدول والتى تبلغ ٢٥,٦ بليون دولار بحوالى ١٧ بليون دولار . لكن استفادة الدول الأشد فقراً من تسهيلات ترينداد ستوقف على التزام تلك الدول بتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادى تحت إشراف صندوق النقد الدولى .

رابعا : موقف مجموعة ال ٢٤ :

الاجتماع السنوى المشترك بمراجعة تلك القواعد التى تشكو منها الدول النامية لأنها « تؤثر على إستراتيجية معالجة مشكلة المديونية على المستوى العالمى » .

٢ - البنك والصندوق والقضايا غير الاقتصادية :

اتهمت مجموعة ال ٢٤ كلا من البنك الدولى وصندوق النقد بمحاولة التدخل فى الشؤون السياسية والميدانية للدول النامية من خلال الحديث عن تخفيض الانفاق العسكرى ، ومحاولة ربط مساعدات التنمية المستقبلية باتخاذ اجراءات لخفض الانفاق الدفاعى فى الدول النامية .

وقد رفضت المجموعة اقتراحا تقدمت به كولومبيا (رئيسة المجموعة) يطلب به « ترشيد الانفاق العسكرى فى الدول الغنية والفقيرة » وعى العكس من ذلك طالب بيان مجموعة ال ٢٤ كلا من « البنك الدولى وصندوق النقد بأن يكف عن التدخل فى قضايا تتجاوز حدود اختصاصاتها الاقتصادية والمالية البحتة » .

٣ - اتهام الدول الصناعية بتبني نزعة تجارية حمائية :

دعا بيان مجموعة ال ٢٤ للدول النامية إلى أن تتغلب الدول الصناعية عن سياساتها التجارية المتزايدة . وفى الوقت الذى تنجه فيه الدول النامية إلى التوسع فى إجراءات تحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية ، فإن الدول الصناعية تلجأ على العكس من ذلك إلى التوسع فى الإجراءات الحمائية ضد سلع ومنتجات الدول النامية على وجه الخصوص .

وقال البيان أن عشرين دولة من الدول ال ٢٤ الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تتبع حاليا سياسات تجارية أشد حمائية من تلك التى كانت تتبعها قبل عشر سنوات . ودعت الدول النامية إلى أن تقوم الدول الصناعية بتخفيض أو إلغاء الحماية الزراعية التى تكلف مواطنى الدول النامية الكثير من الأعباء .

تتكون مجموعة ال ٢٤ التى تتولى تقديم مواقف وسياسات الدول النامية إلى الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد ، من ٨ دول من كل قارة من قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وهى تمكس بصورة عامة فى تقريرها إلى البنك والصندوق سياسات دول مجموعة ال ٧٧ التى تمثل الدول النامية فى العالم . وقد تولت كولومبيا رئاسة مجموعة ال ٢٤ خلال الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد فى العام ١٩٩١ .

وقد انصب اهتمام مجموعة ال ٢٤ بثلاث قضايا رئيسية ، قدمت المجموعة بشأنها اقتراحات إلى المجتمع الدولى ، بهدف إقامة نظام اقتصادى عالمى على أساس عادل . وهذه القضايا هى :

١ - التمييز فى الاقراض ضد الدول النامية :

طلبت مجموعة ال ٢٤ فى اجتماع البنك والصندوق مراجعة قواعد تجنب رسامال لاحتياطى فى مواجهة القروض التى تقدمها مصارف غربية إلى الدول النامية . وكانت هذه القواعد قد أقرتها البنوك الغربية للرئيسية تحت إشراف بنك التسويات الدولية . وقالت مجموعة ال ٢٤ أن تعمل بتلك القواعد يعنى فرض قيود حقيقية على قدرة المصارف الغربية على منح قروض للدول غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢٤ دولة) .

كذلك فإن قراءد الاقراض التى تبنتها المصارف الغربية تتطوى على تشجيع القروض والتسهيلات المالية قصيرة الأجل فقط . وتفرض فى الوقت نفسه قيودا إضافية على تقديم قروض من أى نوع إلى الدول النامية التى لم تنجح بعد فى إعادة جدولة ديونها تحت إشراف صندوق النقد الدولى .

وقد أثارت الجزائر القضية داخل لاجتماع ال ٢٤ ، ثم تبنى القضية ذاتها فى الاجتماع السنوى المشترك للبنك والصندوق عدد من وزراء مالية الدول الصناعية وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى إصدار توصية من لجنة التنمية المنبثقة عن

خامساً : المجموعة الأوروبية :

١٩٩٠) وأهمها إنشاء مؤسسة تقنية أوروبية مشتركة ، وتقريب ظروف الأسواق المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارية والاقتصادية تمهيداً للمرحلة الثالثة والأخيرة ، والتي يتم فيها التخلي عن العملات المحلية وتداول عملة أوروبية واحدة « إكيو » في كل البلدان الأعضاء - ما عدا بريطانيا التي حصلت على حق الانضمام الاختياري . وطبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماستريخت فإن إحلال العملة الأوروبية الموحدة سيتم في موعد بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩ . وسيتوقف ذلك على مدى التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء خلال المرحلة الثانية .

- البدء في إنشاء جهاز دفاعي للمجموعة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي الغربي West European Union والمعروف اختصاراً بـ WEU وذلك بما لا يتعارض مع حلف الأطلسي وإنما بالتنسيق معه . وتشمل إجراءات إنشاء الجهاز الدفاعي الأوروبي إقامة قيادة مشتركة للتخطيط العسكري والبدء في إنشاء قوة مشتركة .

- الاستمرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بالاجماع وليس بالأغلبية كما كان معمولاً بها في إطار معاهدة روما الأصلية .

- تنسيق السياسات الأمنية الداخلية ومكافحة الجريمة والتهريب وتحديد شروط منح اللجوء السياسي والانتقال بين الحدود بواسطة حكومات الدول الأعضاء وخارج نطاق المسؤوليات المحددة للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي .

- توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي ، خصوصاً في مجالات التشريعات الاجتماعية ومجالات البيئة .

- التزام الدول الأوروبية الفنية مثل ألمانيا بتقديم مساعدات إلى الدول الأوروبية الفقيرة (أيرلندا - إسبانيا - ليرتغال - اليونان) لكي تلحق بمستويات المعيشة السائدة في أوروبا بوجه عام .

- الاستمرار في إجراءات توسيع الاتحاد ليشمل الدول

امتدت على مدار العام ١٩٩١ للمفاوضات بين حكومات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن تفاصيل ومحتويات معاهدة الاتحاد الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول ، وذلك تطبيقاً لقرار أصدرته قمة المجموعة في روما في العام ١٩٩٠ والذي حدد تاريخ توقيع المعاهدة بما لا يتجاوز ديسمبر من العام ١٩٩١ .

وتعتبر المقترحات بشأن الاتحاد الاقتصادي والسياسي أهم إنجازات رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور الذي تم تعيينه في العام ١٩٨٥ ، ويعدّها بأربع سنوات قدم إلى قادة الدول الأعضاء خطة من ثلاث لإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي كامل ، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منها بالفعل في العام ١٩٩٠ بإلغاء كافة القيود المفروضة على تمويلات رأس المال بين الدول الأعضاء ، وتمهيد السبيل للمرحلة الثانية التي تتضمن تنسيق أسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية . وخلال المرحلة الأولى أيضاً قبلت بريطانيا بأن يصبح الاسترليني عضواً كاملاً العضوية في نظام أسعار الصرف الأوروبي .

واستطاع الوزراء المعنيون وقادة الدول الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة الأوروبية تأمين نجاح المفاوضات الصعبة التي دار معظمها في بروكسل ولاهاي ، مما أدى في نهاية الأمر إلى النجاح التاريخي الذي حققته المجموعة الأوروبية في قمة ماستريخت في ٩ و ١٠ ديسمبر ١٩٩١ بالتوصل إلى اتفاق كامل بشأن معاهدة الاتحاد الاقتصادي والسياسي الأوروبي ، الذي يمتين التصديق عليها من قبل برلمانات الدول الأعضاء ، وتوقيعها نهائياً من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال الشهور الأولى من العام ١٩٩٢ .

وتضمن الاتفاق الذي توصل إليه لقادة الأوروبيون في قمة ماستريخت :

- الاتفاق على آليات المرحلة النهائية للانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة في أواخر العقد الحالي . ويشمل ذلك تحديد ملامح الانتقال خلال المرحلة الثانية التي من المقرر أن تبدأ في أول يناير ١٩٩٤ (الأولى بلدت في يوليو

الديمقراطية في أوروبا وجاءت السويد والنمسا على رأس الدول التي منتظر المجموعة في عضويتها في أوائل العام ١٩٩٣ .

وتعتبر الآليات المتعلقة بإقرار العملة الأوروبية الواحدة قبل نهاية القرن الحالي هي أهم ما أسفرت عنه القمة الأوروبية . ذلك أن وجود العملة الواحدة سيمنح عمليا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد توفرت لها الأجهزة والمؤسسات التي باستطاعتها المساعدة على تسهيل تحويل الاتحاد النقدي والاقتصادي إلى اتحاد سياسي . وإذا كانت المجموعة الأوروبية قد بدأت الطريق إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي قبل نحو ٤٠ عاما ، فإنه بإمكانها بعد إتمام تداول العملة الواحدة ، أن تنتقل إلى الاتحاد السياسي في فترة زمنية أقل بكثير . ولعلنا لا من هذا الإدراك فإن أغلبية الدول الأعضاء لم تعارض كثيرا رغبة بريطانيا في إسقاط هدف تحقيق « الفيدرالية » من المعاهدة ، على أساس أن موافقة بريطانيا على المعاهدة بدون كلمة « الفيدرالية » ستضمن عمليا الموافقة على إقامة مؤسسات فيدرالية مثل المؤسسة التنفيذية الأوروبية المشتركة أو البنك المركزي الأوروبي .

وإذا كان نجاح دول المجموعة الأوروبية في قمة ماستريخت هو أكبر إنجاز حققته تلك الدول ، ليس فقط في العام الماضي ، ولكن منذ توقيع معاهدة روما في العام ١٩٥٧ ، فإنه لم يكن الانجاز الوحيد الذي تم تحقيقه في العام ١٩٩١ . إذ تمكنت المجموعة الأوروبية في الوقت نفسه من تحقيق نجاح كامل أو جزئي في عدد من المجالات الأخرى من أهمها توسيع نطاق السوق الأوروبية المشتركة ، وتقريب المواقف التجارية بين أوروبا واليابان ، واتخاذ موقف يتميز بالمبادرة تجاه مساعدة كل من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية . ومنقدم هنا إشارة إلى التقدم الذي تحقق في كل من هذه المجالات :

١ - توسيع نطاق السوق الأوروبية :

ولفت المجموعة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية المعروفة باسم (EFTA) اتفاقا تاريخيا تقبل بمقتضاه دول (الانفا) بكل التشريعات ولتقاربات التي أصدرتها المجموعة الأوروبية منذ إنشائها والمعمول بها حاليا في دول المجموعة . وطبقا لهذا الاتفاق فإنه سيتم تحرير التجارة بالكامل بين المجموعة والانفا اعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ ، بعد تصديق البرلمان الأوروبي وبرلمانات دول الانفا على الاتفاق . ويبلغ تعداد دول الانفا حوالي ٤٠ مليون نسمة ، وبذلك فإن الاتفاق سيمنح توسيع نطاق السوق الأوروبية المشتركة من ٣٤٠ مليون نسمة إلى ٣٨٠ مليون

نسمة . ومعنى تحرير التجارة بين دول شمال وغرب أوروبا زيادة الرقابية في الأسواق المحلية حيث بلغت قيمة تجارة المجموعة الأوروبية مع الانفا في العام ١٩٨٩ حوالي ٢٢٢ بليون دولار .

لكن انضمام دول الانفا إلى منطقة تجارة حرة مع السوق الأوروبية الموحدة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ وهو موعد بدء مريان اتفاقية السوق الموحدة للدول لا ١٢ ينمى إغلاق الباب أمام عضوية دول الانفا الراغبة في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية انضماما كاملا مما يعطيها مزايا المشاركة في الترتيبات المستقبلية للاتحاد النقدي والاقتصادي والسياسي الأوروبي .

وقد تقدمت ثلاث من دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية وهي السويد والنمسا والترويج بطلبات عضوية للمجموعة الأوروبية من المتوقع النظر فيها في أوائل العام ١٩٩٣ .

وإضافة إلى الاتفاق التاريخي مع الانفا فإن المجموعة الأوروبية قبلت طلبات انضمام إلى السوق الأوروبية لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، وهي أولى الدول الأوروبية الشرقية التي تحصل على حقوق الانضمام إلى السوق . ومستوى قواعد اتفاقات الانضمام بالنسبة للدول الثلاث اعتبارا من أول يناير ١٩٩٢ ، وتتضمن هذه القواعد تخفيض الجمارك عموما ، وإلغاء بعض الرسوم الجمركية نهائيا ، وفتح باب المفاوضات من أجل إلغاء الحصص تدريجيا . وقد وافقت دول المجموعة الأوروبية على منح دول أوروبا الشرقية مزايا خاصة في مجالات الصادرات ، خصوصا صادرات السلع التي كانت تذهب سابقا إلى الاتحاد السوفيتي ، بما في ذلك صادرات اللحوم بأنواعها المختلفة .

ومن المتوقع أن تنلتي المجموعة الأوروبية في ربيع العام ١٩٩٢ طلب انضمام متقدم به فنلندا التي تقوم حاليا بتطبيق برنامج اقتصادي جاد يساعد على تأهيل اقتصادها للانضمام إلى المجموعة . وإلى جانب ذلك فإنه توجد بالفعل طلبات انضمام سابقة إلى المجموعة لم يتم البت فيها حتى الآن كانت قد تقدمت بها كل من تركيا وقبرص ومالطة .

٢ - المفاوضات التجارية مع اليابان :

دارت بين المجموعة الأوروبية واليابان مفاوضات تجارية قلبية خلال العام ١٩٩١ تركزت في معظمها على صادرات السيارات اليابانية إلى الأسواق الأوروبية ، وعلى الرغم من أن الطرفين اتفقا أكثر من مرة من تحقيق اتفاق نهائي ، فإن بعض الدول الأوروبية المتشددة أثار الكثير من العقبات ، حتى تم في نهاية يوليو ١٩٩١ وضع الصيغة النهائية التي تحدد القيود المفروضة على صادرات السيارات

٣ - المساعدات إلى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية :

كلنت أوروبا - فيما عدا بريطانيا - تكون معسكر المتعاطفين مع تقديم مساعدات سخية إلى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، بينما تزعمت الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا معسكر الدول المتشددة ضد تقديم أى مساعدات إلى الاتحاد السوفيتي ودول وسط أوروبا ما لم تكن هذه المساعدات مصحوبة بضمانات لتقديم برنامج للإصلاح الاقتصادى يتم تنفيذه تحت إشراف كل من البنك الدولى وصندوق النقد .

وقد كانت دعوة ميخائيل جورباتشوف إلى الاجتماع بقاءة الدول الصناعية السبع الرئيسية بعد انتهاء قمتهم السنوية فى لندن إحدى ثمار الضغوط الألمانية - الفرنسية من أجل تعميق قنوات الحوار بين قيادات الدول السبع والقيادة السوفيتية . كذلك دعت الدول الأوروبية المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتي (ألمانيا - فرنسا - إيطاليا) إلى تخفيف الشروط المفروضة على القروض التى يقدمها البنك الأوروبى للأعمار والتنمية (EBRD) إلى الاتحاد السوفيتي - وقد نجحت هذه الدول فى مسعاها إلى حد كبير مع أنها لم تنجح فى رفع الحد الأقصى لقروض البنك إلى الاتحاد السوفيتي والذى تقرر بما قيمته ٤٠ مليون دولار على مدار ٣ سنوات وهو ما يعادل حصة الاتحاد السوفيتي فى رأسمال البنك .

اليابانية إلى دول المجموعة الأوروبية . وتتضمن تلك الصيغة :

- تحديد كمية السيارات المستوردة من اليابان إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية بكمية تبلغ ١,٢٣ مليون سيارة سنوياً حتى نهاية العام ١٩٩٩ . وهذه هي الكمية التى يتم تصديرها من اليابان إلى أسواق الدول الأوروبية فى الوقت الحالى . وكان صانعو السيارات الأوروبيون قد طلبوا بقصر نسبة السيارات الواردة من اليابان إلى ١٥ ٪ فقط من إجمالي المبيعات فى الأسواق الأوروبية .

- اعتباراً من العام ٢٠٠٠ يتم فتح الأسواق الأوروبية كلية أمام السيارات اليابانية بدون أية قيود كمية .

- اعتبار السيارات اليابانية المنتجة فى أوروبا سيارات أوروبية المنشأ - مع تحديد الحد الأدنى لنسبة المكونات المحلية - ومن ثم فإنها تخرج عن نطاق حصص الكمية المحددة للسيارات المستوردة من اليابان . وقد بلغ إنتاج مصانع السيارات اليابانية المقاتمة فى أوروبا فى العام ١٩٩٠ نحو ٢٦٠ ألف سيارة ومن المتوقع أن يتجاوز ١,٢ مليون سيارة فى العام ١٩٩٩ .

ويعتبر موضوع تجارة السيارات أحد الموضوعات الشائكة فى العلاقات التجارية بين المجموعة الأوروبية واليابان ، وهناك موضوعات أخرى كثيرة من المتوقع أن يتم توقيع اتفاقات منفصلة لكل منها فى السنوات المقبلة ، وذلك فى إطار الضغوط التى تمارسها المجموعة على اليابان من أجل فتح أسواقها الداخلية للملح والخدمات الأوروبية .

سادسا : أوبك ١٩٩١ .. أكثر عجزا :

ويقدر صندوق النقد الدولي أن متوسط أسعار النفط انخفض خلال العام ١٩٩١ بنسبة ١٦,٥٪ لكن خسائر أوبك كانت أكثر من مجرد انخفاض الأسعار ، إذ أن انخفاض كمية الصادرات أدى إلى انخفاض عائدات أوبك من تصدير النفط بعد أن قررت في مارس تخفيض الإنتاج بنسبة ٥٪ في محاولة لرفع الأسعار إلى أعلى . وطبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن عائدات أوبك خلال النصف الأول من العام ١٩٩١ هبطت بنسبة ٢٠٪ نتيجة انخفاض أسعار وكميات التصدير على السواء . وتوقعت المنظمة أن يبلغ العجز في الحسابات الجارية لدول أوبك في العام ١٩٩١ كله حوالي ٤٠ بليون دولار ، في حين يرتفع هذا الرقم طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي إلى عجز مقداره ٤٥ بليون دولار مقارنة بفائض بلغ ١٨,٥ بليون دولار في العام ١٩٩٠ .

١ . اتجاهات الأسعار :

لتفق وزراء أوبك خلال اجتماعاتهم التي عقدها على مدار العام ١٩٩١ (الاجتماعات الوزارية واجتماعات لجنة مراقبة السوق) على تحديد سعر القياس لمتوسط نفوط أوبك بمقدار ٢١ دولارا للبرميل . وكان هذا المستوى قد تم الاتفاق عليه في يونيو ١٩٩٠ وتقرر استمرار العمل به خلال العام ١٩٩١ ، لكن متوسط أسعار نفط أوبك لم يبلغ أبدا هذا المستوى خلال العام ١٩٩١ ، فيما عدا أيلم قليلة خلال أزمة انقلاب موسكو ، منذ بدأ تيار هبوط أسعار النفط بمجرد بدء القتال في الخليج في يناير ١٩٩١ . وقد بلغ متوسط سعر نفوط أوبك خلال الشهور الـ ١١ الأولى من العام ١٩٩١ ، ١٨,٧٤ دولارا للبرميل ، حسب تقديرات أوبك نفسها ، لكن متوسط الأسعار هبط خلال شهر ديسمبر إلى ١٦ دولارا للبرميل مقارنة بـ ١٧,٥ دولار للبرميل في نوفمبر .

خلال العام ١٩٩١ أصبحت منظمة الدول المصدرة للنفط أوليك أقل تأثيرا في تقرير مستوى أسعار النفط العالمية . ولم تعد أوبك هي القوة الرئيسية التي تقرر الأسعار وإنما مجرد إحدى قوى السوق التي يقرر نفاؤها مويما مستوى الأسعار . وإذا كان احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ قد أدى إلى زيادة أسعار النفط بكثير من ١٠٠٪ في الأسابيع التالية للغزو ، فإن انفجار القتال لإخراج القوات العراقية من الكويت أدى إلى هبوط الأسعار فجأة - على عكس التوقعات - لنعود خلال الشهور التالية إلى المستوى الذي كانت عليه تقريبا قبل احتلال الكويت .

واستطاع العالم أن يتعايش مع سوق نفطية تفتقد نفط الكويت والعراق سويا خلال العام ١٩٩١ ، وأيضاً استطاع أن يتعايش مع انخفاض صادرات الاتحاد السوفيتي من النفط بسبب انهيار الإنتاج هناك . وفي هذه الظروف كانت أوبك هي القوة التجارية التي لعبت دورا حاسما في توازن الامدادات . فبعد أن أوقفت دول أوبك العمل باتفاقية الحصص في أغسطس ١٩٩٠ ، أطلقت السعودية وفنزويلا والامارات وإيران انتاجها النفطي لتعويض الانخفاض في الامدادات العالمية الناشئة عن توقف ضخ النفط العراقي والكويتي (حوالي ٤ ملايين برميل يوميا) . وبمساعدة عدد من الاجراءات الأخرى اتخذتها وكالة الطاقة العالمية (المسبح من المخزون الاستراتيجي وتزويد المستهلك في الدول الصناعية) فإن ارتفاع الأسعار بعد أغسطس توقف تحت ٤٠ دولار للبرميل ، ثم عادت الأسعار إلى الانخفاض بعد ذلك ، ولم ترتفع ثانية إلا عند وقوع انقلاب موسكو الذي أطاح بالقيادة الدستورية في الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاثة أيام . وكان الارتفاع ضئيلا ، ولم تلبث السوق أن امتصت الآثار المترتبة على انخفاض الإنتاج السوفيتي وتراجع للصادرات .

٢ - عدم التوازن داخل أوبك :

تعاني منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك من عدم توازن مزيج يتمثل في عدم توازن الطاقات الانتاجية بين السعودية وبقية الدول المنتجة الأخرى ، ثم عدم التوازن بين الانتاج الاجمالي وبين كمية الاحتياطيات النفطية التي تحتويها الاكتشافات المؤكدة في الدول الأعضاء حتى الآن .

وتنتج أوبك حاليًا ٢٣,٦ مليون برميل يوميا بينما تنتج المملكة العربية السعودية وحدها ٨,٣ مليون برميل يوميا أي بنسبة ٣١٪ تقريبا من إجمالي إنتاج دول المنظمة . وبهذا الحجم من الانتاج لا تريد المملكة العربية السعودية أن تكون سياساتها النفطية أسيرة قرار تتخذه ، أغلبية أوبك ، وقد استطاعت السعودية استغلال ظاهرة عدم التوازن هذه من الناحية العملية في فرض سياساتها النفطية على الدول الأعضاء . وتعطي السياسة النفطية السعودية الأولوية لاستقرار الطلب على النفط في المدى الطويل ، وليس لتحقيق مكاسب سريعة في الأجل القصير . ونظرا للكساد الاقتصادي الذي يجتاح الدول الصناعية ، فإن سياسة رفع الأسعار هي سياسة خاطئة من وجهة نظر المملكة العربية السعودية ، لأنها تدمر فرص استقرار الطلب على النفط في المدى الطويل .

ولا تقف حدود عدم التوازن داخل أوبك عند مجرد التفرد السعودية وحدها بإنتاج نحو ثلث نفط أوبك ، وإنما تمتد ذلك إلى الاحتياطي المؤكد ، والقدرة على توسيع طاقة الانتاج بتكاليف أقل . وقد برزت ظاهرة عدم التوازن في الطاقات الانتاجية بصورة جلية بعد وقف العمل بنظام الحصص ، إذ لم تتمكن سوى ٤ دول فقط على رأسها السعودية (الدول الأخرى هي الامارات وفنزويلا وإيران) من زيادة إنتاجها لتعويض توقف إمدادات الكويت والعراق . وبينما تستطيع السعودية مضاعفة طاقتها الانتاجية باستثمارات محدودة ، فإن دولاً كثيرة داخل أوبك - مثل الجزائر وليبيا - تنتج كمية نفط أقل من حصتها المقررة . ولم تتمكن هذه الدول بعد وقف العمل باتفاق الحصص من زيادة إنتاجها لتعجزا عن توفير الاستثمارات اللازمة لزيادة قدراتها الانتاجية .

وليس توسيع الطاقة الانتاجية بالشيء السهل ، فزيادة الطاقة الانتاجية بمقدار برميل واحد يوميا يحتاج إلى استثمارات إضافية تتراوح بين ١٥ آلاف إلى ١٦ ألف دولار . وتختلف هذه الاحتياجات الاستثمارية من دولة إلى أخرى ، وهي تصل إلى أضعافها في كل من المملكة العربية السعودية وإيران ، مما يجعل كلا من التولتين هدفا مفضلا للاستثمارات الإضافية للحصول على نفط أكثر .

ودفع هبوط الأسعار ووزير النفط الجزائري إلى الدعوة لعقد مؤتمر طارئ لأوبك لمناقشة سبل رفع الأسعار إلى مستوى سعر القياس ، واقترح ضرورة تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ على الأقل لنفخ الأسعار إلى الأعلى . ولكن المملكة العربية السعودية أكبر مصدر في العالم رفضت الاقتراح ، واعترضت على أية محاولة لرفع الأسعار بصورة مصطنعة ، حسب تعبير هشام ناظر وزير النفط السعودي .

وكانت أوبك ككل تنتج خلال الربع الأخير من العام ٢٣,٦٥ مليون برميل يوميا مقابل ٢٢,٣ مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من العام و ٢٣,٤ مليون برميل يوميا خلال الربع الأول . غير أنه في إطار وقف العمل باتفاق الحصص كانت المملكة العربية السعودية تلعب الدور الحاسم في تقرير مستوى الانتاج الفعلي في السوق ، إذ كانت السعودية وحدها تنتج حوالي ٨,٣ مليون برميل يوميا مقابل حوالي ٥,٥ مليون برميل يوميا قبل انفجار أزمة الخليج . أي أن إحدى نتائج أزمة الخليج على أوبك كانت زيادة نصيب السعودية من إجمالي إنتاج الدول الأعضاء إلى نحو ٣٠٪ مقابل أقل من ٢٥٪ قبل الأزمة . وكان قرار زيادة الانتاج في الربع الأخير قرارا سعوديا في الأساس حيث كانت معظم دول أوبك تعارض زيادة الانتاج في وقت ينجم فيه الطلب العالمي إلى الانخفاض .

وبعد زيادة الانتاج فإن أسعار النفط هبطت خلال الأسابيع التالية بنسبة ٢٠٪ على الأقل على الرغم من انخفاض الامدادات السوفيتية إلى أسواق النفط العالمية .

وقد هبط إنتاج الحقول السوفيتية من ١١,٤ مليون برميل يوميا في العام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٠,٣ مليون برميل يوميا في العام ١٩٩١ ، مع هبوط الانتاج إلى معدل يقل عن ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام . ونتيجة انخفاض الانتاج ، وعلى الرغم من انخفاض الاستهلاك المحلي فإن صادرات النفط السوفيتية إلى الأسواق العالمية هبطت من حوالي ٣ ملايين برميل يوميا عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢,٢ مليون برميل يوميا في العام ١٩٩٠ ، مع انخفاض الصادرات خلال الربع الأخير إلى مستوى يقل عن مليوني برميل يوميا .

وقد أسهم انخفاض الانتاج السوفيتي من النفط في انخفاض الانتاج العالمي منه خلال العام ١٩٩١ بنسبة ١,١٪ إلى متوسط ٥٩,٩ مليون برميل يوميا . لكن مواصلة إنتاج أوبك من فصل إلى آخر تسبب في تخفيض الأسعار من حوالي ٣٠ دولار في بداية العام إلى نحو ١٦ دولارا في نهايته .

المستهلكة من الأهداف التي تعمل أوبك على تحويلها إلى واقع عملي . وعلى الرغم من أن أوبك سعت أكثر من مرة إلى فتح حوار مباشر مع الدول المستهلكة (وكالة الطاقة الدولية) ، فإن الدول الصناعية تفضل عموماً اللجوء إلى ترتيب مصالحها مباشرة مع دول منتجة بعينها مثل السعودية أو المكسيك وغيرها ، وليس من خلال تجمع دول أوبك .

ومع ذلك فقد شهد العام ١٩٩١ انعقاد مؤتمر الحوار بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية المستهلكة بمبادرة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران . وعقد المؤتمر في باريس يومي ٢ - ٣ يوليو وحضره ممثلون لـ ٢٥ دولة منتجة ومستهلكة للنفط إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية . وكان من الأمور ذات الدلالة في هذا المؤتمر أن كلا من وكالة الطاقة الدولية والولايات المتحدة واليابان رفضت المشاركة فيه من حيث المبدأ لأنها ترفض فكرة ذلك الحوار متعلقة بأن العلاقات بين البائعين والمشتريين يجب أن تتحدد في السوق . ولكن نتيجة ضغوط شخصية من الرئيس الفرنسي ، فإن هذه الأطراف شاركت فقط بصفة « مراقب » . وكانت القضية الرئيسية التي ناقشها مؤتمر الحوار في باريس هي تطوير الطاقة الانتاجية في الدول النفطية وسبل توفير الاستثمارات اللازمة لذلك . واتفق المشاركون من حيث المبدأ على عقد الدورة التالية للمؤتمر في أواسط تحت رعاية كل من مصر والجزيرة ، لكن لم يتحدد موعد عقد هذه الدورة .

وتحاول الدول المنتجة للنفط من جانبها تقديم إغراءات للدول الصناعية والشركات النفطية للدخول معها في « حوار عملي » من أجل تطوير الصناعة النفطية وذلك من خلال عقد مؤتمرات وندوات تشارك فيها كل الأطراف . وفي هذا السياق عقد في شهر مايو ولمدة ثلاثة أيام مؤتمر دولي لصناعة النفط شارك فيه ممثلون من دول أوبك والدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك وشركات إنتاج النفط الرئيسية في العالم إضافة إلى ممثلين لبعض الدول الصناعية المستهلكة للنفط .

كذلك عقد في البحرين المؤتمر السابع لتطوير صناعة النفط في الشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٩١) وشارك فيه أيضاً ممثلون عن شركات النفط والدول المنتجة وبعض الدول المستهلكة .

ولم تقتصر دبلوماسية « المؤتمرات النفطية » على الدول المنتجة فقط ، وإنما شملت أيضاً الدول المستهلكة للنفط . وكان من أهم المؤتمرات واللقاءات التي عقدتها الدول الصناعية مؤتمر الميثاق الأوروبي للطاقة ، الذي تم فيه الاتفاق على الميثاق الأوروبي للطاقة الذي يهدف أساساً إلى حسن استغلال وتنظيم الموارد النفطية في دول أوروبا

ويمتلكن السعودية خلال التصعينات من توسيع طاقتها الانتاجية النفطية بنسبة ٢٥٪ تقريباً ، كما أن إيران هي الأخرى تخطط لزيادة طاقتها الانتاجية بحلول العام ١٩٩٥ إلى ٥ ملايين برميل يوميا مقابل نحو ٣,٥ مليون برميل يوميا في العام ١٩٩١ .

وستحصل كل من الدولتين - السعودية وإيران - وحدهما على استثمارات تتراوح بين ٢٥ بليون دولار إلى ٣٢ بليون دولار لزيادة طاقتها الانتاجية . في حين تعاني الدول الأخرى من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لزيادة طاقتها الانتاجية ، إما بسبب التشريعات المحلية (مثل الجزائر) أو بسبب ارتفاع مديونيتها الخارجية (مثل نيجيريا) أو بسبب ارتفاع تكاليف الاستخراج لقرب نضوب الحقول (مثل قطر) أو بسبب عوامل سياسية (مثل ليبيا) .

أما المظهر الثاني لعدم التوازن الذي تعاني منه أوبك ، فإنه يتعلق بالفرق الهائل بين الانتاج والاحتياطي المؤكد . فأوبك تنتج أقل من ٣٠ ٪ من إجمالي الانتاج العالمي من النفط في حين أنها تملك أكثر من ٧٠ ٪ من إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم . ومن أجل القضاء على ظاهرة عدم التوازن بين الانتاج والاحتياطي فإن دول أوبك تحتاج إلى استثمارات ضخمة من أجل تطوير طاقتها الانتاجية . ويقدر السكرتير العام لأوبك أن صناعة النفط العالمية تحتاج إلى ٢٥٠ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتطوير طاقتها الانتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب العالمي ، منها ١٠٠ بليون دولار للدول غير الأعضاء في أوبك . ويقدر سكرتارية أوبك احتياجات زيادة الطاقة الانتاجية بما يتراوح بين ٨ إلى ١٠ ملايين برميل يوميا ، بنحو ١٢٠ بليون دولار .

ويطلب حل كل من مظهري عدم التوازن داخل أوبك - عدم التوازن بين الدول المنتجة وعدم التوازن بين الانتاج الكلي والاحتياطي المؤكد - إلى استثمارات ضخمة ، وتطلب الحصول عليها اللجوء إلى أسواق المال العالمية . وهنا نستلزم دول أوبك بمقبة أخرى وهي عدم التوازن بين قدرات الدول الأعضاء من الاقتراض من أسواق المال العالمية رغم أن كل دول أوبك أصبحت دولا مقترضة ، حيث شهد العام ١٩٩١ اقتراض المملكة العربية السعودية من سوق المال العالمية ومن السوق المصرفية المحلية في أن واحد .

٣ - الحوار بين المنتجين والمستهلكين :

يختبر فتح حوار بين الدول المنتجة للنفط (الأعضاء في أوبك وغيرها من الأعضاء فيها) والدول الصناعية

برميل النفط إلى ١٠ دولارات ، فإن فرض ضريبة قيمتها ١٠ دولارات ، سيحدد سعر البرميل مرة أخرى إلى ٢٠ دولارا . وهكذا ، فإنه بدلا من أن تحصل أوبك على العشرين دولارا فإنها ستحصل على ١٠ دولارات فقط ، بينما تحصل الدول الصناعية المستهلكة على الدولارات العشرة الأخرى ، ويمكنها استخدام هذه الحصة الإضافية في أغراض متعددة .

وقد استخدمت اليابان فكرة الضريبة على النفط لتمويل التزاماتها في حرب الخليج (٩ بلايين دولار) إذ رفعت الحكومة ضريبة استهلاك النفط بواقع ١,٠٢ ين للتر الواحد من الوقود اعتبارا من إبريل ١٩٩١ . وبهذا كانت الضريبة تستخدم عمليا لتحقيق هدفين في آن واحد ، الأول هو تخفيض الاستهلاك ، والثاني هو توفير حصة إضافية للحكومة لغرض التزاماتها في تمويل المجهود الحربي في الخليج .

وهكذا ، فإن كلا من المنتجين والمستهلكين قد سارا في طريقهم الخاص ، على الرغم من انعقاد مؤتمر الحوار في باريس . فالدول المنتجة تبحث عن الدول الصناعية الفنية من أجل تمويل استثمارات جديدة لزيادة عرض النفط ، بينما الدول المستهلكة وجدت نفسها ليست في حاجة للدول المنتجة لتطبيق إجراءات للحد من استهلاك النفط . وحتى في جانب العرض نفسه فقد وجدت الدول الصناعية أنه لم يعد من اللازم الاستثمار في البرنامج الطارىء لتعزيز السوق الذي تم تطبيقه بعد احتلال العراق للكويت ، وقررت وكالة الطاقة الدولية في الأسبوع الأول من مارس ١٩٩١ وقف العمل بهذا البرنامج الذي تضمن إنتاج مايلوني برميل من النفط يوميا من المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية لأغراض البيع في السوق ، وترشيد الاستهلاك لتخفيض ٥٠٠ ألف برميل يوميا من الاحتياجات التي تستهلكها الدول الصناعية .

وتتجه بعض دول أوبك إلى فتح قنوات مستقلة لمجم صناعاتها النفطية بأسواق الاستهلاك الضخمة في الدول للصناعة الغربية . ومنذ صفقة السعودية الضخمة من شركة تكسكو الأمريكية تسعى دول منتجة أخرى في ضمان تصريف منتجاتها من خلال امتلاك مصافي وشبكات توزيع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان .

وياستثناء الكويت التي اشترت للنفط الخام من السوق العالمية لتلبية احتياجات المصافي وشبكات التوزيع التي تمتلكها في أوروبا ، فإن كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة حاولت خلال العام ١٩٩١ فتح قنوات جديدة لمجم صناعاتها النفطية وإمدادها من النفط والغاز بأسواق الدول الغربية . وتردد أن السعودية منازل

الشرقية . وللقاتلات التي جرت في إطار المجموعة الأوروبية لتقرير ه ضريبة على الطاقة ، إضافة إلى مؤتمر الطاقة للدول الفنية الذي عقد في أنفيرة (اسكتلندا) في يونيو ١٩٩١ لمناقشة مستقبل امدادات الطاقة في العالم ، وكيفية توفير عنصرى ضمان الامدادات وضمان المحافظة على البيئة في آن واحد .

لكن الدبلوماسية النفطية للدول الصناعية كانت تهتم بالتحكم في جانب الطلب أكثر من توسيع نطاق العرض ، وهو الهدف الذي تسعى إليه دبلوماسية المؤتمرات النفطية للدول المنتجة .

وتتظار أوبك بشكوك قوية إلى كل من ميثاق الطاقة الأوروبي ، وه الضريبة على الطاقة ، وقد نقلت سكرتارية أوبك ، وعدد من الدول المنتجة الكبيرة مثل السعودية هذه الشكوك إلى اللجنة الأوروبية وإلى الدول الأوروبية الفنية . فقول أوبك ترى أن فكرة الميثاق الأوروبي للطاقة الذي وضعته دول أوروبا الشرقية والغربية سوريا بهدف إلى إحلال النفط المستخرج من حقول روسيا وأوكرانيا ورومانيا وغيرها محل نفط أوبك وخصوصا النفط المنشود من الشرق الأوسط . أما فكرة الضريبة على النفط فلها معنى من الناحية العملية الحد من عمليات التنقيب في دول أوبك وحرمان المستهلكين من الانخفاض في الأسعار الذي قد تؤدي إليه الزيادة في إنتاج النفط العالمي .

وتقوم فكرة الضريبة على الطاقة ه التي اقترحتها اللجنة الأوروبية على فرض ضريبة على برميل النفط أو ما يعادله من مصادر الطاقة الأخرى بواقع ٣ دولارات اعتبارا من العام ١٩٩٣ ، على أن ترتفع هذه الضريبة بمقدار دولار واحد كل عام لتصل في العام ٢٠٠٠ إلى ١٠ دولارات على البرميل أو ما يعادله من الفحم والغاز والطاقة النووية .

وتنقسم الضريبة على الطاقة إلى جزئين ، الأول (٥٠٪) يفرض على مصدر الطاقة مهما اختلف ، والثاني (٥٠٪) يفرض على محتوى مصدر الطاقة من الكربون . وتقدر دراسات المجموعة الأوروبية أن تطبيق ضريبة الطاقة سيعني زيادة تكلفة الطاقة المستخرجة من الفحم ١٥ دولارا ، والنفط بقيمة ١٠ دولارات والغاز بقيمة ٨ دولارات والطاقة النووية بقيمة ٥ دولارات وذلك لمكافئ البرميل النفطي . وتقتراح المجموعة الأوروبية أن تدفع نسبة ٢٠٪ من حصة للضريبة إلى الدول النامية (لأغراض البيئة) .

ويتطبيق الضريبة على الطاقة يمكن أن تستخدم الدول الصناعية قوى السوق إلى أقصى درجة لتخفيض أسعار النفط ، بدون أن يؤثر ذلك على نمط الاستهلاك أو على تطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة لديها . فكرة ضريبة الطاقة إذا طبقها على النفط مثلا معني أنه إذا هبط سعر

وعلى صعيد الاتصالات بين المنتجين والمستهلكين كذلك قامت المملكة العربية السعودية بتجميد مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الخاصة بتأجير بعض مخزون النفط للسعودية للولايات المتحدة ، لضمه إلى الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي . وتم إبلاغ الولايات المتحدة بذلك رسمياً بواسطة رسالة من وزير النفط السعودي إلى جيمس واتكنز وزير الطاقة الأمريكي وقالت السعودية أنها نظراً لالتزامها بالانتاج بأقصى طاقة في الوقت الحالي ، فإنها لا تملك أي فائض نفطي لتأجيره للخارج .

تبحث مع فرنسا في إمكان شراء حصص شركات توزيع منتجات النفط التي تملكها شركتا النفط الوطنيتان ، ألف أكتيان ، و ، توتال ، في مقابل مشاركة الشركتين الفرنسيين في بعض حقول النفط السعودية .

كذلك تردد في اليابان أن السعودية ترغب في شراء حصة ضخمة في شركة ، نيهون ، لتوزيع المشتقات النفطية اليابانية . وتردد أن الإمارات هي الأخرى تسعى إلى الحصول على نصيب في السوق اليابانية .

سابعاً : العلاقة بين الشرق والغرب :

المستقلة بالاتفاق على صيغة للاتحاد الاقتصادي فيما بينها ، وتنسيق مجهود دولي مكثف لتقديم مساعدات عاجلة إلى الجمهوريات التي بدت عاجزة عن توفير الطعام والدواء والاحتياجات الأساسية للمواطنين .

أما النتيجة الثانية فكانت ضرورة الإسراع بفتح أسواق المجموعة الأوروبية ليس لصادرات الاتحاد السوفيتي (السابق) فقط ، وإنما لدول أوروبا الشرقية وذلك في محاولة لتمكين الجمهوريات المستقلة من الحصول على عملات صعبة لتمويل وارداتها ودفع أقساط ديون ، وفتح أبواب المجموعة الأوروبية لدول أوروبا الشرقية لتعريضها عن السوق السوفيتية التي كانت تمثل سابقاً شرياناً رئيسياً من شرايين الحياة الاقتصادية لهذه الدول .

وهكذا ، فإنه بينما انتشل العالم في العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على سبيل المثال بوضع أسس لنمو اقتصادي على أسس جديد في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، فإن انهيار كل من الكومكون وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه ، دفع إلى إعطاء الأولوية للطلبات العاجلة مثل المعونات الغذائية والطبية وحل المشكلات الطارئة مثل المنيوتية ، بينما تخلفت نسبياً الجهود لإقامة أسس نمو اقتصادي معتبر ، وأدى إلى تكريس هذه الظاهرة أيضاً للمشكلات الصعبة التي تواجهها دول أوروبا الشرقية للتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق .

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب خلال العام ١٩٩١ بمقتربين رئيسيين الأول ، هو انهيار نظام التبادل التجاري فيما بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي التي كانت تشترك سوياً في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (CMEA) الذي تم حله في بداية العام . والثاني ، كان تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه القوة الاقتصادية الأكبر داخل المعسكر الشرقي سابقاً .

وقد نتج عن التغير الأول اضطراب عمليات الانتاج والتبادل التجاري في دول أوروبا الشرقية ، التي كانت تحصل على معظم احتياجاتها الخارجية مع بعضها البعض . وأدى هذا إلى ضرورة إعطاء الأولوية في العلاقات بين الشرق والغرب لتطوير إمكانات الانتاج في دول وسط وشرق أوروبا ، وتوفير المستلزمات الضرورية العاجلة لها ، وارتبط ذلك بتنفيذ برامج إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تركز على تحرير الهيكل الاقتصادي وتمويل اقتصادات تلك الدول إلى العمل طبقاً لقواعد المنافسة والسوق المفتوحة .

أما التغير الثاني فكانت له نتيجتان في آن واحد ، الأولى ، هي ظهور ما يمكن تسميته بـ : المسألة السوفيتية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وتضمنت هذه المسألة ضرورة حل قضايا الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي ، وإصلاح النظام الاقتصادي مع محاولة إقناع الجمهوريات

ويُقدر المصريون في الغرب أن دول أوروبا الشرقية تحتاج إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بليون وحدة نقدية أوروبية (ككيو) على مدار خمس سنوات من أجل ضمان عدم تدهور مستويات المعيشة هناك. أما إذا أرادت دول أوروبا الشرقية رفع مستويات المعيشة لمواطنيها إلى تلك المستويات المألوفة في المتوسط في أوروبا الغربية فلها تحتاج إلى نحو ٢ تريليون (أى ألفي بليون) ككيو خلال الفترة المذكورة.

وطبقاً لهذه التقديرات فإن التعهدات بالإقراض أو المساعدات التي حصلت عليها دول أوروبا الشرقية تعتبر فقط قطرة مطيلة في بحر لاحتياجاتها الفعلية. فالبانك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية يعمل برأس مال مدفوع قيمته ١٠ بلايين وحدة نقدية أوروبية أى حوالى ١٣,٨ بليون دولار ولا يقوم هذا البنك بتمويل مشاريع بالكامل، وإنما يحاول تعبئة التمويل اللازم من مصادر مختلفة على أن تقتصر حصته في التمويل على ما يتراوح فقط بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من احتياجات أى مشروع. ومعنى ذلك أن أقصى ما يستطيع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) يصل فقط إلى ما يتراوح بين ١٠٠ بليون إلى ١٥٠ بليون ككيو على مدار خمس سنوات، وهو ما يبلغ فقط نصف الاحتياجات اللازمة لدول أوروبا الشرقية لضمان عدم تدهور مستويات المعيشة فيها.

وعلى الرغم من اهتمام قادة الدول الصناعية المبع الكبرى بمناقشة المشاكل الطارئة التي تعرض لها الاتحاد السوفيتى في النصف لثانى من العام ١٩٩١، فإن المساهمات الفعلية التي لم تقديمها كانت نكل كثيراً عن تقديرات الاحتياجات الفعلية. فبعد انقلاب أغسطس الفاشل فى موسكو، طلبت القيادة السوفيتية معونات غذائية عاجلة قيمتها ١٤,٧ بليون دولار من الدول الصناعية الغربية نصفها من المجموعة الأوروبية. ثم أدى تكلؤ الغرب إلى تخفيض قيمة الطلب إلى ١٠,٢ بليون دولار للحصول على إمدادات عاجلة لمواجهة فصل الشتاء. وكان الرد الذى حصل عليه الاتحاد السوفيتى هو تعهدات نقل قيمتها عن نصف هذا المبلغ.

وقد ارتبطت كل المساعدات للتي قدمها الغرب إلى الاتحاد السوفيتى (سابقاً) ودول شرق أوروبا خلال العام ١٩٩١ بضرورة تطبيق برامج إصلاحات اقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - فيما يتعلق بالمشروعات طويلة الأجل - وضرورة تحسين أنظمة التوزيع والتخزين تحت إشراف شركات غربية فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية المعالجة.

ومع ذلك فإن هذه المساعدات لم تنجح فى تحقيق نتائج ملموسة على مسيد وقت تدهور الانتاج وتقص السلع الأساسية. وطبقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فإن ظاهرة انخفاض الانتاج عمت كل دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى (الذى انتهى وجوده رسمياً مع آخر أيام العام ١٩٩١) فانخفض الانتاج فى بلغاريا بنسبة ٢٠٪ وفى تشيكوسلوفاكيا ١٢٪ وفى بولندا بنسبة ٨٪ وفى المجر بنسبة ٧٪ وفى رومانيا بنسبة ٩٪ وفى الاتحاد السوفيتى بنسبة ١٢,٥٪. وارتفعت نسبة البطالة إلى ما يتراوح بين ٦٪ إلى ١٢٪ من قوة العمل حسب الاحصاءات الرسمية للدول المعنية.

وعلى الرغم من أن إجمالي التعهدات المالية (القروض والمساعدات) من دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى، إلى دول أوروبا الشرقية حتى نهاية العام ١٩٩٠ بلغت نحو ٣٨ بليون دولار (٤٠٪ منها لبولندا وحدها)، فإن هذه المساعدات لم تكن لتؤدى دوراً فقط بمفردها مالم يتم فتح أبواب التجارة بين الدول الصناعية وبين دول أوروبا الشرقية.

وحسب احصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإن تسهيل دخول البضائع من أوروبا الشرقية إلى دول المجموعة الأوروبية والدول الصناعية الأخرى، ساعد على زيادة كبيرة فى صادرات هذه الدول تعرضها نسبياً عن خسارة السوق السوفيتية. وأشارت الاحصاءات إلى أنه بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ زادت صادرات دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٨,١٪ ولكنها انخفضت بنسبة ٥,٨٪ مع الولايات المتحدة وأيضاً بنسبة ٨,٣٪ مع اليابان لأن هاتين الدولتين لم تمنحا بضائع أوروبا الشرقية المزايا التي حصلت عليها تلك البضائع فى أسواق المجموعة الأوروبية.

ومع ذلك فإن أداء صادرات أوروبا الشرقية إلى الغرب تفاوت بصورة ملحوظة. فقد استطاعت بولندا على سبيل المثال أن تزيد صادراتها خلال الفترة المذكورة بنسبة ٣٣,٧٪ إلى المجموعة الأوروبية وبنسبة ٥,٦٪ إلى الولايات المتحدة، وبنسبة ضخمة بلغت ٤١,٥٪ إلى اليابان. ولا شك أن الزيادة فى الصادرات البولندية يعكس للمجهود الذى للتمويل القادم من الغرب لإعادة بناء الصناعة فى بولندا، كما يعكس أيضاً السياسة التجارية التفضيلية لصالح بولندا.

وعلى العكس من بولندا فإن رومانيا - التي فشلت أيضاً فى الحصول على نصيب مقبول من المساعدات المالية الغربية - فشلت فى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول

بينما استطاع الاتحاد السوفيتي أن يحقق خلال الفترة نفسها قفزة بلغت قيمته ٦,٣٢ بليون دولار ، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في قيمة صادراته إلى الدول الصناعية من المواد الخام (فيما عدا الطاقة) والسلع المتنوعة . ومعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي استطاع حوض انخفاض صادراته النفطية ، وخسارة أسواقه في أوروبا الشرقية ، وأسفر تحول تجارته إلى الدول الصناعية عن زيادة في موارده من العملات الصعبة ، في حين أن دول أوروبا الشرقية ما تزال تعاني من انخفاض التجارة ، فيما بينها بنسبة ٥٠٪ تقريبا بسبب انتهاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادل (CMEA) وتفكك الاتحاد السوفيتي .

الصناعية بوجه عام خلال الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، فهبطت صادراتها إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٣٧,١٪ وإلى الولايات المتحدة بنسبة ٣٤,٨٪ وإلى اليابان بنسبة ٥١٪ . وربما يبدو من خلال المثالين البولندي والروماني أهمية العلاقة بين التمويل الأجنبي والقدرة على زيادة الإنتاج والصادرات في دول أوروبا الشرقية .

وقد أسفرت التجارة بين أوروبا الشرقية والدول الصناعية عموما خلال النصف الأول من العام ١٩٩١ عن عجز في غير مصلحة دول أوروبا الشرقية (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) بلغت قيمته ٣,٨٥ بليون دولار ،

ثامناً : الشمال والجنوب :

والمتمثلة بالأطراف . ومع دول الشمال المتقدمة إلى البدء في اتخاذ خطوات لتدمير الهياكل الاقتصادية التي كانت دول الجنوب (سواء الغنية أو الفقيرة) في إقامتها خلال السنوات الماضية . فمؤسسات الدول المصدرة للمواد الخام مثل البنك والمطاط وغيرها تحولت إلى مجرد هيئات استشارية تستمع لأراء احتكاكات التجارة والإنتاج في الدول الصناعية ، وتنظيمات الدول الغنية (مثل أوبك) فقدت نفوذها الفعلي في السوق العالمية .

وضمن ذلك أيضا ، كانت تصفية بنك الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) ، أي كان يمثل مؤسسة مصرفية مقرهاية الأطراف تمضي إحدى دول الجنوب (دولة الإمارات العربية المتحدة) . ورغم كل المبررات التي سيقى لضرب البنك وتصفيته فإن الغرض الرئيسي من وراء ذلك كان حرمان دول الجنوب من إحدى القوات المصرفية ذات الطابع الدولي . كانت تلعب دورا رئيسيا في مجالات تمويل التجارة الدولية . ومن ضمن الاتهامات التي وجهت إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي أغلق في يونيو ١٩٩١ ، أن بإمكانه كانت تستخدمه لتمويل مشروعاتها من المواد والأجهزة اللازمة لإنتاج قبلة نووية .

بنهاية العام ١٩٩١ انتهت الاتصاليات الأيديولوجية في الشمال التي كانت دول الجنوب تستفيد منها في محاولاتها لإقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة . فالمعسكر الشرقي لم ينته فقط ، وإنما انتهى وجوده ، الاتحاد السوفيتي ، كقوة عظمى وكنولة مانحة للمساعدات وأصبحت الدول الوريثة لتلك القوة العظمى هي نفسها في حاجة إلى الحصول على مساعدات مثلها في ذلك مثل دول الجنوب . وبذلك فإن بداية التسعينات شهدت سقوط عامل رئيسي من مكونات معادلة النظام الاقتصادي الدولي ، وهو العامل الذي كان يساعد الدول النامية على المناورة للاستفادة من الصراع بين المعسكرين الكبريين .

وبعد الانتصار ، الذي حققه الغرب على الشرق ، فإن معركة الصراع بين الشمال والجنوب متجددة ضراوة ، فللدول النامية أن يكون أمامها خيار المناورة ، ودول الشمال الصناعية لن تكون في حاجة إلى حلول وسط . وفي إطار هذه المعركة فإنه تم عددا تقايل الاهتمام بمشكلة المديونية التي لم تعد مشكلة ملخنة مثلما كانت في النصف الثاني من الثمانينات ، وتحول التركيز في عمليات التنمية إلى الاهتمام بـ إقامة الحكومة للصالحة أو الحكومة الجيدة كشرط للاستفادة من مساعدات التنمية الدولية الثانية

وبسبب الخلافات بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، فقد تحللت مصالح دول الجنوب في تحرير السلع الزراعية ، وإدخال تجارة المنسوجات والملابس ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ، وتحرير هذه التجارة من القيود المفروضة عليها حالياً . ولا تبدو دول الجنوب قادرة على فرض إرادتها في مجالات إدارة الاقتصاد الدولي ومواصلة العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بدون تبني استراتيجية جديدة تأخذ في اعتبارها التطورات التي شهدتها العالم خلال العامين الأخيرين .

١ . مجموعة الـ ٧٧ :

تعتبر مجموعة السبع والسبعين التي تضم الدول النامية (١٢٨ دولة حالياً) الإطار الأوسع للتعبير عن المصالح الاقتصادية لدول الجنوب ، وهي الجناح الاقتصادي لحركة عدم الانحياز . التي لم تقف مبرر وجودها بعد ، إذا عملت على إنجاز برنامج للتطوير في الدول النامية . وقد عقدت المجموعة مؤتمراً على المستوى الوزاري في العاصمة الإيرانية طهران في نوفمبر ١٩٩١ لصياغة موقف الجنوب قبل الجلسة الموسعة التي سيقعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكاد) في كولومبيا في فبراير ١٩٩٢ .

وشهد المؤتمر تكراراً لشعارات مطرقة ، لكن إعلانه النهائي دعا إلى « مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية » وتضمن الإعلان الدعوة إلى إنهاء إجراءات الحماية التجارية المفروضة ضد صادرات الدول النامية ، والكف عن التلويح بالتهديدات الخارجية الاقتصادية والمالية ضد الدول الفقيرة ، وأدان الإعلان الانقسام بين الأغنياء والفقراء في العالم ودعا إلى إقامة تعاون متعدد الأطراف من خلال احترام سيادة واستقلال كل دولة وألقى الإعلان بمسؤولية فضل التنمية في الدول النامية على دول الشمال الغنية ، وأكد أهمية إنتاج جولة أورجواي التجارية ، وحض الدول الصناعية على تقديم تنازلات بشأن صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والمواد الخام كما أكد ضرورة دمج قطاع المنسوجات والملابس في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية .

٢ . سياسات المساعدات :

تجه الدول الصناعية المتقدمة أكثر فُكُكُراً إلى تبني سياسات جديدة للمساعدات إلى دول الجنوب مربوطة

بشروط سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو جميعها (Tied aid) . ففي الولايات المتحدة واليابان يرتبط تقديم المساعدات ببرامج تمويل الصادرات الأمريكية أو اليابانية . وفي المجموعة الأوروبية يتم تخصيص المساعدات لبرامج ومشاريع محددة يجب الموافقة عليها أولاً . وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية ستناقش خلال العام ١٩٩٢ سياسات جديدة للمساعدات الاقتصادية لتلتزم بقواعد وأسس المنافسة التجارية بعيداً عن الشروط السياسية أو غيرها ، إلا أن الاتجاه العام بين دول الشمال المتقدمة بشأن المساعدات يتلخص في الآتي :

١ . يكون تقديم المساعدات على أساس دولة بدولة ورفض مبدأ تعميم قواعد المعاملة مع دول الجنوب المتقدمة للمعونة .

٢ . أن ترتبط المساعدات بالتزام حكومات الدول المصلحة للمعونة بثلاثة مبادئ رئيسية هي :

١ . تبني سياسات اقتصادية واجتماعية صحيحة ، تحت إشراف كل من صندوق النقد والبنك الدولي . وأن يتضمن ذلك تخفيض الانفاق العسكري إلى المستوى اللازم للدفاع فقط .

٢ . أن يكون أداء المؤسسات الحكومية مبنياً على المنافسة والمسؤولية أمام هيئات منتخبة ديمقراطياً ، والالتزام بسيادة القانون .

٣ . احترام حقوق الإنسان .

٤ . استخدام المساعدات في إعادة توجيه التنمية الصناعية في الدول النامية بما يؤدي إلى المحافظة على البيئة ، وليس تدميرها .

٥ . زيادة المساعدات إلى القطاع الخاص ومؤسسات رجال الأعمال ، وليس إلى المؤسسات الحكومية ، ويتضمن ذلك تخصيص جزء من أموال المؤسسات المالية والمساعدات الحكومية لمساعدة القطاع الخاص .

٦ . على النقيض من المساعدات تتوسع الدول الصناعية المتقدمة في فرض العقوبات الاقتصادية على الدول أو النظم الحكومية التي :

١ . تساند الإرهاب (مثل ليبيا) .

٢ . تعادي حقوق الإنسان (مثل كوبا وهايتي ويوربا) .

وقد أوقفت الدول الغربية بالفعل خلال العام ١٩٩١ مساعداتها إلى كوبا ، مما أدى إلى الضغط على الحكومة هناك لإقرار نظام تحدد الأحزاب والاعلان عن الاستعداد لإجراء انتخابات عامة .

وعلى صعيد مؤشرات المساعدات خلال العام ١٩٩١ ، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً لإحصاءات البنك الدولي - إلى

وعلى الرغم من تطبيق • تسهيلات تورتو • منذ العام ١٩٨٨ - استغلت منها ٢٦ دولة - فإن هذه الدول عجزت عن دفع أقساط وفوائد الديون المستحقة عليها . ويقدّر صندوق النقد الدولي أن قيمة ما تم إلغاؤه من الديون الحكومية للمستحقة على هذه الدول منذ العام ١٩٨٨ بلغ (١) بليون دولار ، لكن المبلغ يرتفع إلى ٨ بلايين إذا تم الأخذ في الاعتبار التسهيلات الأخرى التي حصلت عليها تلك الدول مثل تخفيض أسعار الفائدة على الديون المستحقة .

وإن يكون من السهل على الدول النامية الأشد فقرا الاستفادة من التسهيلات الجديدة التي أقرتها قمة الدول الصناعية في لندن في يوليو ١٩٩١ ، إذ أنه متعين على كل دولة تريد الاستفادة من هذه التسهيلات أن تثبت أولا أنها تطبق برنامجا للإصلاح يرضى عنه صندوق النقد والبنك الدولي .

أما بالخصوصية للدول النامية المدينة متوسط الدخل فإن تخفيف عبء الديون المستحقة عليها سار من خلال قناتين ، الأولى هي نادي باريس الذي يتولى إعادة جدولة أو تخفيض قيمة الديون الحكومية ، والثانية هي مبادرة برادى المتعلقة بتخفيف عبء الديون التجارية المستحقة للبنوك الخاصة .

وخلال العامين الأخيرين استغلت ٦ دول قسطا هي المكسيك والفلبين وكوستاريكا وغزويلا وأرجواي والنيجر من مبادرة برادى . وتم تخفيض ديون هذه الدول بنحو ٢٣ بليون دولار . ووصل الخفض في ديون كل دولة إلى ما يتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ ٪ ، ولكن في حالة النيجر تم إلغاؤه ديونها التجارية بالكامل .

أما تخفيض الديون من خلال نادي باريس فقد استغلت منه حتى نهاية العام ١٩٩١ نحو ٤١ دولة وتم من خلاله إلغاء نحو ١٣ بليون دولار (منها ٦,٧ بليون لمصر و ٩٠٠ مليون لبولندا) . وإذا أضيفت التسهيلات الأخرى غير شطب الديون والتي حصلت عليها الدول المدينة من خلال إعادة الجدولة ، فإن صندوق النقد يقدر أن المزايا التي حصلت عليها الدول المدينة تصل إلى ٢٠ بليون دولار .

٥٧,٣ بليون دولار (مساعدات التنمية الرسمية) مقابل ٤٩,٣ بليون دولار قسط في العام ١٩٩٠ - وارتبطت معظم المساعدات الحكومية إلى الدول النامية ببرامج الإصلاح الحكومي والاقتصادى .

لكن زيادة مساعدات التنمية الرسمية إلى الدول النامية خلال العام ١٩٩١ ترافق مع انخفاض صافي الاقتراض المباشر من البنوك التجارية إلى قيمة سلبية (- ٩) بلايين دولار مقابل رقم موجب بلغ ٧,١ بليون دولار في العام ١٩٩٠ . وجدير بالذكر أن قروض البنوك التجارية إلى الدول النامية تراجعت بحدة منذ نشأت أزمة الديون ، إذ كانت قيمة صافي تحويلات البنوك التجارية إلى الدول النامية تبلغ ٥٣,٣ بليون دولار في العام ١٩٨١ .

٣ - الديون :

بلغت الديون المستحقة على الدول النامية في نهاية العام ١٩٩١ نحو ١٣٥١ بليون دولار مقابل ١٣٥٥ في العام ١٩٩٠ ونحو ٥٧٣ بليون دولار في العام ١٩٨٠ . وشهد العام ١٩٩١ انجها إلى المزيد من التسهيلات لتخفيف عبء الديون للدول الأشد فقرا ، إضافة إلى استمرار تخفيف عبء الديون الحكومية والخاصة للدول المتوسط الدخل .

وعلى صعيد الدول النامية الأشد فقرا اتفق قادة للدول الصناعية الغربية المبع الكبرى على شطب ما يصل إلى ثلثي الديون الحكومية المستحقة على تلك الدول (٢٦ دولة يبلغ إجمالي ديونها ١١٦ بليون دولار) على أساس التزام هذه الدول بإصلاحات حكومية واقتصادية يوافق عليها صندوق النقد الدولي . كما تشترط التسهيلات الجديدة بحث حالة كل دولة على انفراد . وعلى الرغم من ضلالة ديون هذه الدول نسبيا قياسا إلى إجمالي ديون الدول النامية ، فإنها تستحوذ وحدها على نسبة ٧٠ ٪ تقريبا من إجمالي الديون الرسمية المستحقة على دول العالم الثالث .

القسم السادس :

الأمن العربى

- الأبعاد العسكرية لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى
- التطورات الدفاعية فى دول الجوار الجغرافى

أولا - الأبعاد العسكرية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي :

الامن ، لا يرتبط باحتمالات قوية لتصاعد الجوانب العسكرية للصراع مرة أخرى في المدى القريب ، بقدر ما يرتبط بمحاولات الأطراف لترتيب أوراقها التفاوضية ، وتصمين مواقفها خلال عملية التسوية ، ويقدر ما يرتبط ايضا بتفاعلات تجري في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع دون أن ترتبط به مباشرة ، وبالتالي فإن التطور الاساسي الذي سيؤدي الى تحديد مسار معين للصراع مستقبلا ، هو فشل أو نجاح للتسوية ، وكما يبدو من تطورات ١٩٩١ ، فإن نجاح للتسوية سيؤدي الى تحول جذري في طبيعة الصراع ، وليس بالضرورة انتهائه ، كما ان فشل للتسوية لن يؤدي بالضرورة الى عودة الصراع الى « حالة الحرب » ، بقدر ما قد يؤدي الى عودته الى « حالة اللاملم والحرب » المبلقة .

١ - تحول مسار الصراع العربي الاسرائيلي :

ان العقولة الاساسية في هذا الجزء هي ان مسار الصراع قد شهد تحولاً نوعياً خلال العام ، وان بدء عملية تسوية شاملة له كانت تسييرا عن هذا التحول ، وإن المظاهر العسكرية التي بدلت ، وتصاعدت خلال العام ترتبط بأطار التسوية الجديدة ، أكثر من ارتباطها بأطار الصراع التقليدي .

وأجماً ، يمكن رصد عدة عوامل مباشرة ذات طبيعة سياسية - عسكرية أدت الى تحول مسار الصراع باتجاه التسوية الشاملة . ويتمثل تلك العوامل في حدوث ثلاثة « انهيارات » عميقة في عناصر البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع على النحو التالي :

أ - انهيار القوة العسكرية العراقية :

لقد شهد عام ١٩٩١ ثلاثة تطورات رئيسية أدت الى انهيار القوة العسكرية العراقية بشكلها التقليدي ، وتحديد

يمثل ١٩٩١ عام تحول كفي في مسار الصراع العربي الاسرائيلي ، فبعد (٤٣) عاماً من بداية الصراع ، بدأت في نهاية أكتوبر أول عملية تسوية سياسية شاملة في تاريخ الصراع ، فكافة الأطراف المرتبطة بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة بالصراع اشتركت فيها ، كما أن من المفترض أن كافة القضايا الثنائية والاقليمية المتضمنة في الصراع سوف تناقش خلالها على مراحل .

ولا يزال الوقت مبكراً على ظهور مؤشرات واضحة يمكن من خلالها تقديم صورة محددة عن مستقبل الصراع ، فتفاعلات عام ، ١٩٩١ ، لا تقدم الكثير في هذا الاطار ، وما يمكن تكديده بصورة جزئية هو انه قياساً على الشكل الذي اتخذه الصراع خلال السنوات الماضية ، ومقارنته بتفاعلات العام ، فإن الصراع لا يزال قائماً بصورته التقليدية ، بل أن « شدة الصراع » قد تصاعدت بالرغم من بدء عملية التسوية . فمن ناحية ، استمرت و التفاعلات المسلحة الاقل حدة ، والقائمة منذ سنوات في مسرح عمليات الصراع التقليدي كما هي خلال العام ، بل ان حدثها قد ازدادت بصورة كبيرة على بعض الجبهات ، واكتسب بعضها ملامح جديدة ، كما شهد العام ايضا تصاعداً كمياً ونوعياً في سياق التسليم التقليدي بين الأطراف المباشرة ، وغير المباشرة المتصلة بالصراع من ناحية ثانية . والأهم من ذلك انه اتضح خلال تلك المرحلة المبكرة للتسوية عمق الخلاف بين الأطراف المباشرة للصراع حول مسائل الأمن ، والقضايا العسكرية المتصلة « بمرحلة التفاوض الثنائي » .

ويتناول هذا القسم من التقرير تلك المحاور الثلاثة المبلقة كما طرحتها الاحداث الجارية ، والمواقف المختلفة لأطراف الصراع خلال العام . لكن بداية يمكن طرح مقولة املسية ، وهي ان تصاعد « أشكال الصراع المسلح الاقل حدة » وكذلك « سياق التسليم » كمياً ونوعياً ، وعمق الخلاف حول « قضايا

تأثيراتها على مسار الصراع العربي الاسرائيلي هي :

١ - نشوب « حرب الخليج الثانية » بين قوات التحالف الدولي ، والقوات العراقية في ١٧ يناير من العام ، وحدث ما يمكن تسميته بتجاوز العمليات العسكرية لأهدافها المحددة في قرار مجلس الامن رقم (٦٧٨) بإجهاذ تدمير القوة العسكرية العراقية ، وليس فقط اجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، وهو ما أدى في النهاية حسب تقديرات (IISS) في تقريره الصادر لعام ١٩٩٢/١٩٩١ حول موازين القوة العسكرية في العالم ، الى تفكك (٤١) فرقة عسكرية عراقية ، وتدمير أو الاستيلاء على (٣٠٠٨) دبابة قتال رئيسية ، (١٨٥٦) عربة مدرعة ، و (٢١٤٠) قطعة مدفعية ، ويشير التقرير الى أن العدد الاجمالي لأفراد الجيش العراقي ربما يصل الى ٣٨٢,٥٠٠ جندي مقابل (مليون) جندي قبل بداية الحرب .

٢ - اتخاذ مجلس الامن القرار رقم (٦٨٧) الخاص بالوقف النهائي لاطلاق النار في الخليج ، وتدمير قدرات العراق الكيميائية ، والنووية ، والبيولوجية ، وتدمير أنظمة الصواريخ أرض - أرض (التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم) ووسائل إطلاقها ، وهو ما أدى الى قيام (٢٤) فريقاً دولياً تابعاً للأمم المتحدة بدخول العراق حتى منتصف ديسمبر ١٩٩١ للقيام بعمليات تفتيش وتدمير لترسانة العراق من الأسلحة الكيميائية ، والصاروخية ، ومعدات إنتاج السلاح النووي ، والتي تكلفت حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية صدر في ٨/١١ حوالي (١٠) مليارات دولار .

٣ - اتخاذ مجلس الامن قراره الخاص بالتفتيش طويل المدى على القدرات العسكرية العراقية فسي ١٩٩١/١٠/١٣ ، والذي يقضي بفرض أكثر برامج الرقابة على التسليح صرامة ضد العراق ، والذي يصدر حق الحكومة العراقية في ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها ، وعلى الشعب العراقي نفسه ، وقد استهدف هذا القرار منع العراق من إعادة بناء ترسانة أسلحة التدمير الشامل ، أو إنتاج الصواريخ أرض - أرض بعد الانتهاء من تدميرها .

ان التطورات الثلاثة السابقة ، وإن لم تؤد الى افتقاد العراق قوته العسكرية بصورة كاملة ، افقدت تلك القوة القدرة على التأثير في مسار الصراع ، وتلك بعد أن كانت عناصر القوة الاستراتيجية العراقية قد أدت الى ظهور مستوى من التوازن الاستراتيجي العربي الاسرائيلي خلال عام ١٩٩٠ .

ب - مؤشرات تفكك النظام الإقليمي العربي :

بصرف النظر عن الجدل المستمر منذ سنوات حول

وجود « نظام إقليمي عربي » من الناحية الواقعية أو عدم وجوده فإن لزمة الخليج قد أدت الى تفكك هذا النظام حتى على المستوى النظري ، فقد انقسمت الدول العربية الى ثلاثة محاور ، مؤيدة ، ومعارضة ومحتظة تجاه الغزو العراقي للكويت ، وتداعت آثار هذا الانقسام بعد ذلك لتؤدي الى انهيار مفهوم « الأمن القومي العربي » ، ومضمونة ، وهو ما أفضح في عدة تطورات جرت خلال عام ١٩٩١ .

١ - قيام عدد من دول الخليج العربي بعد « اتفاقيات دفاعية » مع الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في الدفاع عن نفسها ضد أية تهديدات خارجية .

٢ - تعديل إعلان دمشق المعلن في ٦ مارس ، وتفرغته من مضمونه العسكري الذي قام في البداية على تكوين قوة عسكرية عربية لحماية الأمن في الخليج .

٣ - حدوث مواجهة عسكرية بين القوات العربية خلال حرب الخليج ، ومن بينها القوات السورية والعراقية ، التي كان من المفترض قبل ذلك انها بمعابر الصراع العربي الاسرائيلي تنتمي لجبهة واحدة هي « الجبهة الشرقية » .

٤ - حرض عدة دول عربية لتهديدات مكثوفة ، أو مسرعة من قبل جهات مختلفة دون أن تتخذ اغلب الدول العربية مواقف محددة تجاهها ، منها تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق خلال أزمة « المنشآت النووية العراقية » في سبتمبر ، وتهديد كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا بالخذاء إجراء عسكري ضد ليبيا بعد إعلان انهماء بتفجير طائرة بان أميركان في ديسمبر ، ودخول القوات التركية الى الأراضي العراقية أكثر من مرة خلال العام .

ج - انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية :

شهد عام ١٩٩١ واحداً من أخطر التطورات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو انهيار الاتحاد السوفيتي ، وهو الانهيار الذي تبنت ملامحه قبل شهر ديسمبر - الذي شهد التفكك الرسمي للدولة - بفترة طويلة ، وتساعد الحديث خلال العام عن نظام دولي جديدة تهيم فيه قوة دولية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الرئيسية في العالم .

كانت للأوضاع الجديدة تأثيراتها العادة على مسار الصراع للعربي الاسرائيلي فلقد تمكنت الإدارة الأمريكية من الضغط باتجاه بدء التسمية ، كما انها اتجهت لضبط حركة التسليح في العالم بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط ، فأعان الرئيس بوش في ٢٩ مايو مبادرته لضبط التسليح في الشرق الأوسط ، كما اجتمعت الدول الخمس التي ندد الموردة الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط بالسلاح (٨٠ في المائة من

الصفقات التسليحية) تصدر بيان باريس بشأن ضبط عملية تزويد الشرق الأوسط بالأسلحة التقليدية في ٩ يوليو ، إضافة إلى قيام الإدارة الأمريكية بالضغط على كل من الصين ، وكوريا الشمالية ، وتشيكوسلوفاكيا لعلقة صفقات تسليحية هامة كان قد تم الاتفاق عليها مع بعض دول المنطقة .

ان إحدى السمات الأساسية للنظام الدولي الجديد ، كما تحددتها الولايات المتحدة هي عدم جواز استخدام القوة العسكرية للاخلال بالمعادلات المستقرة في اقاليم العالم المختلفة . وفي الشرق الأوسط تحديدا . وتقييد حركة الانظمة التسليحية التي قد تتبجح لدولة من الدول امكانية التفكير في تحقيق اهداف معينة بالقوة المسلحة ، وهي سمة ، لا تجعل هناك وسائل اخرى للتعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي إلا ، بالتفاوض ، لا سيما في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يتيح لبعض الدول العربية حرية حركة - ولو نظريا - في امكان التفكير في وسائل اوسع نمبها للتعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد ادت العناصر السابقة مجتمعة إلى تحول المسار العام للصراع باتجاه بدء عملية التسوية السياسية الشاملة ، إلا أنه - كما سبق - استمرت الاشكال التقليدية للصراع المسلح ، والتي سادت خلال الاعوام السابقة كما هي ، واكتسبت سمات جديدة ، لكن التسوية أقت بظلالها أيضا على تلك الاشكال الأقل حدة للصراع ، فمة تقام يتم حولها ، للحد منها ، أو لوقها ، وفي الوقت ذاته تصاعدت وتيرة مباح التسلح ، لكن أيضا في ظل وجود مبادرات وافكار للحد من التسلح ، سوف نقا في مرحلة المفاوضات الاقليمية التي تبدأ في أوائل عام ١٩٩٢ ، ولأذى تعد مسألة ضبط التسلح في المنطقة قضية رئيسية من قضاياها ، وعلى نفس المستوى فإن هناك ابعادا عسكرية هامة لمسألة الأرض التي تعد جوهر المفاوضات الثنائية ، التي بدأت خلال عام ١٩٩١ .

٢ - أشكال الصراع المسلح قبل بدء عملية التسوية :

المقولة الأساسية هنا ان العام في معظمه شهد استمرار نفس الاشكال الصراعية التي تضمنت خلال السنوات القليلة الماضية للصراع المسلح ، ولم تتأثر تلك الاشكال الصراعية ببدء عملية التسوية لأسباب مختلفة ، بل انها اكتسبت ملامح جديدة أكثر تحديدا وأكثر قابلية للاستمرار اذا ما تعرضت لعملية التسوية بشكل أو بآخر ، وتنطبق تلك المقولة على كافة الاشكال الصراعية خلال السلم ، ما عدا ، شكلا فريدا ، من أشكال الصراع ، لم يشهده الصراع من قبل خلال

(٤٣) سنة بتلك الصورة ، ومن الصعب أن يتكرر ابضا بتلك الصورة في المستقبل ، فقد دفعت ظروف استثنائية تماما إلى حدوثه ، وهو عمليات القصف الصاروخي ، التي قام بها العراق ضد اسرائيل خلال مرحلة اندلاع العمليات العسكرية في الخليج ، فقد اطلق العراق (٣٧) صاروخا أرض - أرض من طراز مكاد المتطور (الصين) ضد اسرائيل لم تسفر عن خسائر تتناسب بأي حال مع عدد الصواريخ بفضل عدم دقتها ، وصغر حجم الرأس المتفجر لها ، وعلى الرغم من ان اسرائيل قد تخلت عن مبدأ الرد الفوري المضاد ، خلال تلك الفترة بحكم الضغوط والتعقيدات السياسية والعسكرية التي سادت خلال تلك الفترة إلا أنها قد حصلت على مكاسب عسكرية ، في مقابل ما سعى بمباشرة ضبط التنف تقوى بمراحل تلك المكاسب التي كانت متوقعة من قيامها بآلة عمليات عسكرية ضد العراق .

ولا يمكن القول بأن تلك ، العملية العراقية ، كانت شكلا « منضبطا » من أشكال الصراع المسلح بين العرب واسرائيل ، فلم تكن هناك أهداف خاصة بهذا الصراع يمكن ان تحققها تلك العمليات ، ولم تجر عمليات القصف في اطار مياسة عراقية - أو عربية - محددة للتعامل مع الصراع ، وإنما كانت - كما هو معروف - عملية ذات أهداف خاصة بإدارة العراق لأزمته خلال حرب الخليج .

أما العمليات والاشكال العسكرية المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي فكانت كالآتي :

أ - استمرار عمليات التسلح ، المسلحة ، عبر الحدود العربية - الاسرائيلية :

ان عمليات تسلل عناصر مسلحة عبر حدود الدول العربية مع اسرائيل تعد شكلا تقليديا من أشكال الصراع المسلح ، وهو شكل بحكم طبيعته محدود التأثير ويستهدف تحقيق مكاسب واهداف محدودة من الناحية العسكرية ، ويمود هذا الشكل أساسا عبر خط وقف اطلاق النار بين الأردن واسرائيل بحكم التداخل الوثيق بين السكان على جانبي الخط ، وبحكم الظروف السكانية للاردن ، وعلى فترات متباعدة تحدث عمليات تسلل عبر المنطقة العازلة بين القنرات السورية والاسرائيلية في الجولان ، وكذلك الحدود المصرية - الاسرائيلية .

وقد شهد عام ١٩٩٠ تصاعدا كبيرا لعمليات التسلح عبر الخط الاراضي الفلسطيني بفضل حالة الغليان التي شهدتها الداخل ، الاراضي خلال أزمة الخليج ، وتساعد نفوذ منظمة الجهاد الاسلامي ، لذلك شهد عام ١٩٩٠ حوالي (١١) عملية تسلل مكتملة . وكما كان متوقفا ، فإن معدل عمليات التسلح قد شهد انخفاضا حادا عام ١٩٩١ بحكم تغير

ب - تصاعد العمليات العسكرية المحدودة في جنوب لبنان :

كانت عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية قد تصاعدت خلال العام الماضي، كما تصاعدت ايضا الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على مناطق جنوب لبنان لتصل الى حدود غير مسبوقه خلال الاعوام السابقة . وخلال عام ١٩٩١ لم تكن السمة الاساسية للموقف العسكري في جنوب لبنان هي تصاعد اعمال المقاومة المسلحة ، أو الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية بقدر ما كانت اتخاذ تلك الاعمال اشكالا جديدة بفعل المتغيرات الداخلية المتلاحقة التي شهدتها الساحة اللبنانية ، وكذلك المتغيرات الاقليمية والدولية المستجدة خلال العام ، ومع ذلك ، فقد احتفظت المقاومة اللبنانية بنفس مستوى كثافة عملياتها ، كما تصاعدت العمليات الاسرائيلية ضد مناطق الجنوب في بعض الاوقات الى مستويات غير مسبوقه منذ سنوات . ويمكن في السياق السابق رصد أهم ملامح الموقف العسكري في جنوب لبنان في عدة نقاط :

١ - استمر الشكل التقليدي لعمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ، والمجموعات الفدائية الفلسطينية العاملة في جنوب لبنان كما هو خلال عام ١٩٩١ ، لكن من الواضح ان عناصر المقاومة قد ازدهرت خيرة مما كانت عليه في المرحلة الماضية خاصة وجماعة حزب الله ، وعمليات مهلهمة مواقع الجيش الاسرائيلي ، ومواقع ميليشيا جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل ، والمواقع المشتركة فيما يسمى بالحزام الامني ، واصبحت أكثر فعالية ، رغم انها اقل كثافة ، كما ان عمليات تفجير الشاحنات الناصفة ، ومهاجمة الدوريات العسكرية الاسرائيلية تمت بصورة أكثر تنظيما ، وكانت اهم وعمليات التي جرت خلال العام هي مهاجمة جماعة حزب الله دورية لاسرائيلية في (١٠/٢٠) مما أسفر عن مقتل (٣) جنود واصابة (٥) آخرين ، وعلوة مهاجمة المواقع الاسرائيلية في بداية شهر يونيو .

٢ - شهد جنوب لبنان خلال العام « فترتين » تصاعدت خلالها حدة عمليات المقاومة ، وعنف الاعتداءات الاسرائيلية الى حدود غير مسبوقه منذ سنوات . امتدت للفترة الأولى من (٥/٢٥) وحتى (٦/١٠) عقب عمليات ناجحة للمقاومة بمناسبة اقتراب الذكرى التاسعة لثغر لبنان ، وعقب بدء عمليات التقاتل على نزع ميليشيات الجنوب اللبناني ، ويده للحد لتنازلي لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ، اذ شنت اسرائيل سلسلة من الغارات ضد مواقع لبنانية وفلسطينية شرق صيدا استمرت لمدة (٣) ايام متواصلة استشهد خلالها (٢٢) لبنانيا ، واصيب (٨٢) من اللبنانيين والفلسطينيين .

الظروف التي أدت الى تصاعدها ، فلم يشهد العام لكثير من (٥) عمليات قتل ، وحادثا واحدا لاطلاق النار على دورية اسرائيلية عبر الحدود في ٧/١١ ، وأغلب تلك العمليات لم تحقق اهدافها ، اذ أن غالبية من قتلوا بها « شباب » لا يتجاوز عمر الواحد منهم (٢٠) عاما ، كما انهم قتلوا بها دون تدريب على هذا الشكل من العمليات ، لذلك تم اصطليدهم بعد فترة قليلة من عبورهم للحدود الى اسرائيل ، وبالطبع فانهم قتلوا بتلك العمليات في ظل مقاومة واسعة من السلطات .

وبنيل الحكومة الاردنية - حتى قبل بدء التصورية بسنوات - جهودا مكثفة لاحباط تلك العمليات ، فقد التقت القبط خلال شهر ابريل مثلا على اعضاء في جماعات أصولية بتهمة تحريض الشبان على القيام « بعمليات انتحارية » ضد اسرائيل ، وتتمثل وجهة النظر الاردنية الرسمية تجاه هذا الموضوع في انه في ظل غياب التنسيق العربي لبناء جبهة عربية قوية ضد اسرائيل تكون قادرة على المواجهة فان من شأن عمليات التسلل هذه ان تؤدي الى حدوث مواجهة عسكرية بين الاردن واسرائيل ، وهي مواجهة ستكون بالضرورة غير متكافئة ، أو على الاقل سوف تؤدي الى اعمال انتقامية اسرائيلية لا قبل للاردن بها .

وبعيدا عن خط وقف النار الاردني الاسرائيلي شهدت الحدود المصرية - الاسرائيلية عملية تسميها في ١١/١٠ قام بها أربعة مسلحين لم تعرف الجهة التي ينتمون اليها ، وقد قتل المسلحون الاربعة بعد عبورهم الحدود الى لنتب . أما الجولان ، فقد شهدت عملية تسميها لفتحها مجموعة مسلحة ليلة (٢ - ٣) يوليو باتجاه شمال اسرائيل ، قتل خلالها جندي اسرائيلي ، ومن المرجح ان المجموعة التي كانت تعمل « فذائف مضادة للبايات » قد قتلت ايضا ، إلا أن الحادث الذي وصف بأنه « خطير » في الجولان قد تم ليلة (٢٢ - ١٣) سبتمبر ، عندما أطلقت التيران من موقع للجيش الاسرائيلي على منحدرات جبل الشيخ باتجاه ثلاثة من المسلحين كانوا لا يزالون داخل المنطقة الخاضعة للادارة السورية شرق خط وقف النار ، وتم قتلهم .

ومن المعروف ان كلا من مصر ، وسوريا ، رغم اختلاف الظروف تسمان على منع أية عمليات تسلل عبر حدودهما ، وتقومان علنة بتسمية تلك الأمور بهووه ، والخلاصة أن عمليات التسلل كأحد اشكال الصراع المسلح ، تقوم به جماعات غير رسمية ، ضد اسرائيل في ظل فيود سوف تتصاعد بالضرورة مع استمرار عملية التسمية ، إضافة الى انه يتم التعامل معها حسب قواعد متعارف عليها بين الدول العربية واسرائيل .

العمليات العسكرية ، فقد اتجهت المقاومة الى تكثيف اسلوب الهجوم بالمجموعات المسلحة ، واضمح الفضل الذريع لعمليات الهجوم عن طريق البحر الذي تتبعه بعض المنظمات الفلسطينية ، واتجاه اسرائيل لاستبدال الهجمات البرية المحدودة بأسلوب الغارات العنيفة ، إلا أن التطور الاساسي ، كان تضاعف مدى عمق الارتباط بين العمليات العسكرية والتطورات السياسية في لبنان .

ج - تطور أساليب الانتفاضة والعنف الاسرائيلي في الأرض المحتلة :

دخلت الانتفاضة في الأرض المحتلة عامها الخامس ، وبصرف النظر عن مستوى عملياتها فإن الاتجاه الاساسي

لها هو استمرارها بأشكال ومستويات متعددة على الرغم من ضوة الظروف التي واجهها الفلسطينيون في الأرض المحتلة بعد أزمة الخليج ، وميل رد الفعل الاسرائيلي الى العنف ، واتخاذ اشكالا جديدة أكثر تطورا وتمقيدا لمواجهتها .

لقد دخلت الانتفاضة عامها الخامس في ١٢/٩ في ظل جدال فلسطيني اسرائيلي حولها ، يركز فيه الطرف الأول على انها هي التي دفعت اسرائيل الى الجولون على مائدة المفاوضات ، بينما يكرر الطرف الثاني مقولة أن الانتفاضة هدأت ، واستغفقت قوة دفعها ، وعلى مستوى عملية التفاوض طرحت افكار مختلفة حول الانتفاضة كقوة من اوراق للتسوية ، وكانت أهم الاطروحات التي أثارت الجدل هي امكان وقف الانتفاضة مقابل وقف الاستيطان ، وترفض اسرائيل مجرد التفكير في وقف الاستيطان ، بينما تقرر أطراف فلسطينية أن الانتفاضة لا يمكن أن تتوقف إلا بتسوية القضية الفلسطينية .

وحسب المصادر الفلسطينية ، اسفرت الانتفاضة حتى الآن عن (٨٧٢) شهيدا فلسطينيا ، واصابة اكثر من (١٤) ألفا آخرين ، واعتقال (٥٠) ألفا من بينهم (٨٣٠٠) لا يزالون رهن الاعتقال ، أما ملفات الجيش الاسرائيلي فتؤكد وقوع ١٦٦ ألف حادث عنف مرتبط بالانتفاضة منذ ١٩٨٧/١٢/٩ ، وفي هذا السياق يمكن التركيز على عدة نقاط :

١ - ان الانتفاضة كانت قد تصاعدت خلال عام (١٩٩٠) ليصل مستوى اعمال العنف خلالها الى عتبة ما يسمى « الكفاح المسلح » بحكم ظروف ، واصابة ازيد من مئة الف شخص ، لكنها واجهت خلال عام ١٩٩١ عقبات هائلة منها مصاعب اقتصادية بحكم توقف اغلب تحريكات الفلسطينيين في الخليج ، ثم حدوث نوع من الخلخلة داخل منظمة التحرير ، واستمرار ، بل احيانا احتدام الخلاف بين قيادات الانتفاضة حتى وصل الأمر في بعض الاوقات الى

وقد امتدت الفترة الثانية منذ (١٠/٢٣) وحتى أوائل نوفمبر وهي الفترة التي شهدت الاستعداد لمؤتمر السلام في مدريد ، وشهدت انعقاد جلسات المؤتمر بالفصل ، وشنت خلالها اسرائيل غارات مكثفة مستمرة على مواقع حزب الله ، كما تقدمت قوة برية محدودة (٤٠ جندي) خارج الحزام الامني باتجاه مواقع حزب الله .

في هذا السياق توجد ملاحظات :

١ - ان عنف الاعتداءات الاسرائيلية قد ارتبط بقيام عناصر المقاومة بعمليات ناجحة من ناحية ، لكنه ارتبط اساسا بفاعلات سياسية هامة على الساحة اللبنانية ، والاقليمية ، فغارات مايو - يونيو ارتبطت بالتفاهم حول المعاهدة السورية اللبنانية ، في الجنوب . بما جعل الغارات الاسرائيلية تبدو اشد به ورسائل ، تمكن عدم ارتياح اسرائيل للتطورات الجارية في بيروت ، وتحمل في الوقت ذاته شروطا اسرائيلية ، فقد كان هدف اسرائيل هو اعادة رسم الخطوط الحمراء في لبنان ، والتذكير بقدرتها على اريك الاوضاع ما لم تؤخذ حساباتها الامنية في الاعتبار في أي حل نهائي ، أو ترتيب نهائي في علاقات سوريا ولبنان ، وفي خطة انتشار الجيش والتفاهم حول تسليح الميليشيات .

اما غارات أكتوبر - نوفمبر ، فقد كانت تتم بعد أكثر عمليات المقاومة فعالية ، كما تتم في اطار اقتراب مؤتمر مدريد ، وقد اوضح وزير الدفاع الاسرائيلي هدف الغارات بعبارة المعروفة « إن عملية السلام لن تغد اسرائيل عن اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بدعم امنها في الشمال ، كما هدد باجتياح الجنوب اللبناني ايضا .

٢ - ان الولايات المتحدة الامريكية تدخلت مرتين خلال تصاعد الغارات الاسرائيلية للضغط على حكومة شامير لوقف هذه الغارات ، وذلك بعد أن تقدمت لبنان في الحالتين بشكاوى لمجلس الأمن ضد اسرائيل .

٣ - ان التطور الاساسي « غير التقليدي » الذي شهده الجنوب اللبناني خلال العام هو حدوث أول اشتباك بين الجيش اللبناني « الرسمي » والقوات الاسرائيلية منذ ١٣ عاما ، عندما اصابت قنينة اسرائيلية سيارة جيب استشهد على اثرها ٣ جنود لبنانيين مما أدى الى تبادل القصف المدفعي بين الجانبين عدة ساعات ، وقد ترك هذا « الاشتباك » آثارا نفسية ايجابية عميقة لدى الشعب اللبناني .

وهكذا يتضح أن جنوب لبنان هي المنطقة التي لا تزال أكثر اشتعالا بين العرب واسرائيل ، ولا يبدو انها مستهدفة بسهولة في ظل التعارض الشديد بين اهداف كل طرف ، وتبعد الأطراف الفاعلة ، وتمتد وتصارع التطورات ، ومن الناحية العسكرية ، فإنه قد اتضح خلال العام تطور شكل

وقوع لشبكات بين مجموعات من حركة حماس ، وحركة فتح ، كما حدث في نابلس في (١١/٦) ، وهو ما أثار تساؤلات هامة حول المرحلة التي وصلت إليها الانتفاضة ، وحول مستقبلها .

٢ - رغم ذلك ، لا يمكن القول بأن الانتفاضة في سبيلها للانتهاء في المدى القصير على الأقل ، فمن الواضح ان عملياتها تفل في كثافتها بالفعل ، لكنها لا تتوقف ، والأهم انها تتخذ اشكالا جديدة أكثر حدة ، وهي اشكال تختلف عن تلك الأشكال التقليدية التي افرزتها « الطبيعة الجامعية » للانتفاضة في الاعوام السابقة ، وتقترب أكثر من تلك الاشكال التي نفرزها « الطبيعة الفصائلية » التي لتضحت خلال العام ، فقد سجلت البيانات الاسرائيلية ظاهرة تصاعد حوادث استعمال الاسلحة النارية « في الارض المحتلة » ففي شهر مارس فقط وقعت (١١) حادثة لاطلاق النار اسفرت عن مقتل (٧) جنود اسرائيليين ، وتزايدت تلك العمليات في مايو ، واقتداء من (١٠) يونيو ، وحتى (١٠) يوليو ، وقع (١٨) حادث اطلاق نار ، ولجمالا ، شهد عام (١٩٩١) تنفيذ الخلايا الفلسطينية المسلحة (٥٨) عملية استخدمت فيها الاسلحة النارية ، وهو ما يشكل اعلى رقم تسجله الانتفاضة في موجهاتها لقوات الاحتلال منذ انشائها عام ١٩٨٧ ، لكن ، بقدر ما يمثل ذلك عنصر قلق للاسرائيليين يمثل ايضا عنصر قلق لبعض الفلسطينيين .

ولم يكن استعمال السلاح لتأري على حساب « اساليب المقاومة » الأخرى بشكل طاع ، فقد نفذت تلك « الخلايا » ٨٠٠ هجوم بالزجاجات الحارقة خلال العام كما نفذت (١٩٥) هجوما بالقبائل اليدوية ، اضافة الى الاضرابات المتواصلة ، والمظاهرات ، وعمليات الطعن ، والدمم بالمباريات .

٣ - على المستوى الآخر ، رصدت قيادة الجيش الاسرائيلي تلك التغيرات في مسار عمليات الانتفاضة ، وحسب تصريحات رئيس الأركان الاسرائيلي الجديد ايهودا باراك في ٧/١٠ فان الهجمات المسلحة واستخدمت الاسلحة النارية والقنابل اليدوية يتزايد ، بينما ينخفض مستوى العنف في الشارع ، وتتخذ الانتفاضة شكلا جديدا يجب ان يتكيف الجيش معه وذلك بالاجراء الى ما أسماه بالعمليات غير التقليدية ، التي تتمثل في تحويل الانشطة الدائمة التي تكرر نفسها للجيش الى أنشطة أقل وضوحا ، وأكثر مرونة بمساعدة الاستخبارات .

وكان أحد تلك الأنشطة غير التقليدية هو استخدام « الوحدات السرية » المتحركة لارهاب الشعب الفلسطيني ودفعه الى الشك في عفاصره ، وهو أسلوب أثار فيما بعد

حملة انتقادات ضد رئيس الأركان ، واستمرت الاساليب الاسرائيلية التقليدية في التعامل مع الانتفاضة سارية خلال العام ، واصبحت أكثر عنفا في حالات محدودة استخدمت فيها الاسلحة ، لكن للسمة العنيفة هي التوسع في عمليات حظر التجول والقمع الجماعي ، اضافة الى الاعباء ، وهم المنازل ، والامم اتخاذ اجراءات من شأنها تدمير ما تبقى للاقتصاد الفلسطيني بعد أزمة الخليج ، وبالطبع استمرت ايضا عمليات اطلاق الغازات المسيلة للدموع ، والذخيرة المطاطية ضد التظاهرات ، وهي العمليات التي كانت تنتهي عادة باطلاق الذخيرة الحية .

لقد وصلت الانتفاضة في عام ١٩٩١ الى مرحلة انتقالية تشابتت عوامل معقدة في دفعها الى تلك المرحلة ، وليس من السهل اكتشاف معالم المرحلة القائمة للانتفاضة في عامها الخامس ، لكن من الواضح ان قضية مستقبل الانتفاضة في ظل التسوية تشغل تفكير كافة الاطراف ، بما فيها القيادة الموحدة للانتفاضة التي اصدرت بيانها رقم (٧٤) في سبتمبر من العام بشأن هذه المسألة تحديدا .

٣ - الجوانب العسكرية للتفاوض حول « الأرض » في التسوية :

بدأت عملية التسوية في (٢٠) أكتوبر ، وحسب نص الدعوة الموجهة للطرفين المباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي من قبل الرئيسين الامريكى ، والسوفيتى « السابق » ، فان العملية السلمية تستهدف « تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ » على أن يتم ذلك خلال مفاوضات ثنائية مباشرة ، ومفاوضات متعددة الاطراف ، وتذكر الادارة الامريكية في تقريرها لقرارى مجلس الامن ان جوهرهما هو مبدأ « الأرض مقابل السلام » ، وهو ما تؤكد عليه الاطراف العربية جميعا في الوقت ذاته ، بينما لا يوجد نصير اسرايلى لهذهن القرارين بنفس المعنى ، ولا توجد تصريحات اسرائيلية رسمية تغل بمفهوم « الأرض مقابل السلام » .

وأيا كان الموقف الاسرائيلي ، فان « الأرض » هي محور عملية التسوية على مستوى المفاوضات الثنائية المباشرة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها . ولم يشهد علم ١٩٩١ انتقاد جلسات المفاوضات المتعددة الاطراف التي مستور حول مسائل أخرى بخلاف الأرض ، وشهد فقط انتقاد جولتين للتفاوض الثلاثي طرح خلالها كل طرف مطالبه القصوى بخصوص مسألة « الأرض » ، وهي

مطالب متوقعة في المراحل الأولى للتفاوض عادة ،
وتتلخص في طرح الدول العربية المشاركة في المفاوضات
الثنائية مطلب استعادة اراضيها المحتلة خلال حرب يونيو
١٩٦٧ كاملة ، غير مقنونة المبدأ ، كما طرحت اسرائيل
موقفها المعروف بأنها لن تستحب من الاراضي المحتلة ،
واتما لا مكان لدولة فلسطينية ، واتها لم تذهب من الأصل
الى التسوية للتفاوض حول الارض .

وفيما يلي سيتم التركيز على « الجوانب العسكرية »
المتعلقة بعملية التفاوض حول الارض ، من خلال
ما طرحتة الاطراف خلال عام ١٩٩١ ، مع ملاحظة ان
ما طرح لا يتجاوز اعلانا عاما لمواقف اولية ولم يصل بعد
الى مناقشة جوهر العلاقة بين أمن الاطراف ، وحقوقها أو
مطالبها الخاصة بالارض ، ولم يصل ايضا الى طرح أى
طرف لترتيبات محددة حول الأمن والارض في المفاوضات
الثنائية ، لكن بصفة عامة فان مواقف الاطراف تجاه تلك
النقاط واضحة منذ سنوات ، ومطنة ، وإن يتم هنا سوى
رصد ما استجد عليها ، وما يتصل مباشرة بعملية التسوية
التي بدأت في أكتوبر ١٩٩١ .

وفي هذا السياق فإن هناك عدة عناصر اساسية تمثل
محددات لما سيتم تناوله من قضايا :

- ان محور التفاوض حول علاقة الامن بالارض يدور
حول استعادة الدول العربية لاراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ ،
مقابل التهام بترتيبات تضمن امن اسرائيل بنفس المستوى
الذي كان يضمه احتفاظ اسرائيل بتلك الاراضي كعمق
استراتيجي لها ، فالقضية هي بشكل محدد « أمن » اسرائيل
و« أرض » العرب ، للدول العربية تطرح قضية الارض
كقضية « حق مشروع » وليس كقضية أمن ، بينما يطرح
الاتجاه الرئيسي في اسرائيل قضية الارض كقضية أمن ،
مع احتفاظه بذلك الطرح الذي يضعها في سياق قضايا
سياسية ومعتقدات دينية وتاريخية كقضية « حق تاريخي » ،
وينتاول الطرح الاسرائيلي العلم في تولو لقضية الارض
من ارض لأخرى .

ورغم أن النقطة السابقة تمثل « المحور الحقيقي »
المفهوم لكافة الاطراف في اطار عملية التفاوض الثنائية إلا
أن الاطراف المختلفة لم تطرحها بهذه الصورة في تلك
المرحلة المبكرة من عملية التفاوض ، وما ينبغي تأكيد هنا
ان الادارة الامريكية تتفق مع وجهة النظر العربية في تبنيها
لهذا المفهوم ، فحسب تصريحات الرئيس بوش في
(١٧/٦) ، فان الجغرافيا وحدها لن تضمن الأمن
الاسرائيلي ، كما ان القوة العسكرية لا تضمن أمنها ،
والطريقة الوحيدة لتحقيق الامن الحقيقي هي التوصل الى
السلام والمصالحة .

لكن حسب ما هو مفهوم من « نص الدعوة » للمؤتمر ،
ومن خبرة جولة التفاوض ، قلنا ان تمارس ضغوط بشأن
قضايا اساسية على الدول المشاركة في المؤتمر .

ان « الأرض » التي يتم التفاوض حولها في مستوى
التفاوض الثنائي المباشر هي بشكل محدد ما يلي :

* مرتفعات الجولان الاستراتيجية التي استولت عليها
اسرائيل من سورية خلال حرب يونيو ١٩٦٧ ، وقامت
بضمها اليها عام ١٩٨١ .

* الضفة الغربية وقطاع غزة ، اللذين تحتلها اسرائيل
منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، والذي يبلغ عدد سكانها حاليا
١,٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني تقريبا .

* الشريط الحدودي الذي تطلق عليه اسرائيل اسم
« الحزام الامني » في جنوب لبنان ، والذي تحتله اسرائيل
منذ عام ١٩٨٢ بعد غزوها للبنان تحت ذريعة وضع حد
للهجمات التي تشن عليها من الاراضي اللبنانية .

* القدس الشرقية ، وهي الجزء الشرقي من القدس الذي
استولت عليه اسرائيل من الاردن في يونيو ١٩٦٧ .

وتتباين القضايا العسكرية « الأمنية » المتعلقة بكل
مستوى تباينا كبيرا ، فالقدس الشرقية بالطبع خارج
الصلابات العسكرية ، ونوعية الصلاطات العسكرية
المطروحة بالنسبة لكل مستوى تختلف عن المستوى الآخر
بصورة كبيرة .

ويمكن تناول أهم عناصر تلك الاعتبارات العسكرية في
النقاط التالية :

أ - الأرض الفلسطينية المحتلة :

يعتبر التفاوض حول الارض الفلسطينية المحتلة هو
الأكثر تعقيدا من التفاوض حول الاراضي العربية الأخرى ،
فلأوضاع الأرض الفلسطينية مستقبلا ، لاحتكامها فقط
اعتبارات عسكرية ، لكن اعتبارات سياسية ، وعقائدية ،
وواقع يتمثل في مستوطنات كثيفة قائمة ، ويمكن تحديد
العناصر العسكرية التي تحكم هذا المستوى في نقاط :

١ - ان اسرائيل تعتبر « الضفة الغربية » تحديدا عمقا
استراتيجيا لا يمكن ان تخلى عنه ، فالقطاع الواقع بين نهر
الاردن وبين « الخط الأخضر » الذي يرمز الى خطوط
الهدنة بين اسرائيل والاردن منذ سنة ١٩٤٩ ، والذي تم
احتلاله عام ١٩٦٧ يشكل خطرا شديدا على أمن اسرائيل
« ١٩٤٨ » ، فالمسافة الواقعة بين الخط الأخضر والبحر
المتوسط لا تتجاوز في بعض نقاطها ١٥ كيلومترا بما يعني
ان وسط اسرائيل يقع في متناول مدى أى « مدفع » يوجد

في الضفة الغربية ، كما ان أكثر مراكز السكان الاسرائيليين تقع بالقرب من الخط الأخضر بما لا يتبع الدفاع عنها ، وايضا فانه يمكن لأى هجوم عربي « متصور » مفاجئ أن يجبر الخط الأخضر قبل أن تتمكن اسرائيل من تعبئة قواتها .

في هذا السياق فإن « دولة فلسطينية » صغيرة تمتلك قوات صغيرة للغاية يمكن أن تكون قادرة على خلق تهديد اساسى لوجود اسرائيل اذا ما نسقت مع أية دولة عربية أخرى تقوم بشن هجوم من اتجاه آخر .

تلك هي وجهة النظر الاسرائيلية « العسكرية » السائدة ، والتي تعبر عن نفسها في صور مختلفة ، منها ذلك الاتجاه الذي لا يقبل على الإطلاق التخلي عن الضفة الغربية ، ويرفض تماما أية فكرة لأقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة ، فحسب تصريحات شامير ١١/١٣ فإن اسرائيل تحتاج الى الحد الأدنى الضروري من السكان ، لأن إبعاد اسرائيل صغيرة ، وفي هذه المساحة الصغيرة ليس هناك مكان لدولتين ، ولذلك - حسب قوله - « ان نشأ دولة فلسطينية هنا .. » ويطرح هذا الاتجاه - وهو السائد - اقامة نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين « كمرحلة انتقالية » حسبما تم الاتفاق عليه قبل توجيه خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد .

وفي اطار مفهوم الحكم الذاتي توجد عدة عناصر ذلت طابع عسكري لتضحت من خلال المواقف الاسرائيلية خلال العام :

(أ) ان سلطة الحكم الذاتي ليست دولة بالطبع ، وبالتالي ان تتمتع بمسلطات الدفاع ، أو ادارة الشؤون الخارجية ، ويمكنها ان تحتفظ « بقوات للأمن الداخلي » ذات عدد مناسب ، وذات تسليح محدود للغاية .

(ب) ان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب بصورة كاملة من الضفة الغربية وإنما سوف يتمسك من المناطق السكنية ، ويعاد توزيعه على المناطق الاستراتيجية والحدود بما يمكنه من الدفاع عن اسرائيل بالصورة المناسبة .

(ج) ان المستوطنات « دورا أمنيا » اساسيا ، فهي ان تزال ، وستظل تمارس هذا الدور ، وقد ترددت معلومات حول قيام الجيش الاسرائيلي فعليا بتسليح المستوطنات وتحويلها الى ككتات عسكرية في اطار خطة تحويلها في النهاية الى « قواعد عسكرية » .

٢ - ان الطرف الفلسطيني يعتبر أن هدفه النهائي هو اقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة ، وصدرت خلال العام تصريحات عن شخصيات فلسطينية تبدي استعدادا فلسطينيا في النهاية لاتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتأمين اسرائيل ، فأقصى ما يطمح اليه بعض الفلسطينيين - في ظل الظروف الراهنة - هو اقامة دولة « منزوعة السلاح » .

فالطالب الفلسطينية النهائية ترتكز على انسحاب اسرائيل - حسب القرار ٢٤٢ من كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، واقامة دولتهم في المناطق التي تستعبد منها اسرائيل ، أما عن تسليح الدولة الفلسطينية وأمنها فان هناك عيارة لتفصيل الحصص (الشرق الأوسط - ١٩٩١/٣/٢٩) توضح هذه المسألة بشكل محدد ، قال فيها « اعتقد بأنه يجب أن لا نسمح لأحد بأن يخذلنا ويدعنا ننشئ جيشا نندد في سبيله اموالنا على شراء الفانطوم والديابات والاسلحة . نحن بحاجة كي نقوم صناعة ، وكى نرفع من مستوى شعبنا ، من استعاب اللاجئين ولينا على استعداد لتسليم اموالنا في شراء اسلحة يريح سببها الغير ، ثم يقوم هذا الغير عندما يريد ، بتمهيرها » .

أما عن التفويض حول العناصر العسكرية فسي « المفاوضات الثنائية » في مراحلها الأولى ، فلا توجد معلومات كثيرة حول ما ينوي الفلسطينيون طرحه ، لكن إحدى النقاط الهامة التي تحدث عنها بسم أبو شريف أحد مستشاري عرفات (الحياة - ٩١/١١/٢٥) هي أن الوفد الفلسطيني مبطرح ضرورة جدولة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وسيقترح ان تحل مكانها قوات متعددة الجنسية أو قوات أمريكية - « موفقية » .

ب - منطقة الجنوب اللبناني المحتلة :

لا تتداخل عوامل كثيرة في تحديد وضع الشريط الحدودي للمحل في جنوب لبنان مثلما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية ، فقد احتلته اسرائيل عام ١٩٨٢ ، أو احتفظت به بعد انسحابها بعمق (١٥) كم - وهو مدى صواريخ كاتوشا - لحماية مستوطناتها في الجليل ، وانشأت ومولت عملية تكوين ما سمي « بجيش لبنان الجنوبي » ، الذي لا يتجاوز عدد افراده (٣٥٠) فردا لحماية اراضيها من عمليات التسلل المسلحة التي تنطلق من الاراضي اللبنانية ، ورغم ان الاعتبارات العسكرية هي التي تحكم رؤية اسرائيل تجاه تلك المنطقة إلا أنه تدخلت عوامل جديدة لتجمل للتفاوض حول « الشريط » الحدودي اعتد مما تبدو عليه ظاهريا ، كقطع اسرائيل في المياه اللبنانية ، وتواجد ميليشيات مسلحة لبنانية وفلسطينية في الجنوب ، وتواجد القوات السورية في لبنان .

ومن وجهة نظر اسرائيل ، فانه لا تتخلى عن « الحزام الامنى » إلا اذا انسحبت القوات السورية من لبنان ، وهذا هو « جوهر » الموقف الاسرائيلي بصرف النظر عن كافة المطالب الاخرى الخاصة مثلا ، بضملا عدم وقوع عمليات على الدولة العبرية من حدودها الشمالية ، ، بينما يرتكز الموقف اللبناني على ان لبنان قد خضعت الى التصورية للبحث

في تنفيذ القرار (٢٥٠) ، وأنه بمجرد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني ، فإن الجيش اللبناني سوف يقوم بمنع وقوع أية هجمات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل ، وأنه طالما لم تنسحب إسرائيل من الجنوب فإن عمليات المقاومة لن تتوقف .

والى جانب هذا الخلاف ، فإن هناك قضايا عسكرية متعددة متكون موضعاً للنقاش ، منها وضع ما يسمى « جيش لبنان الجنوبي » في ظل التسوية ، وتواجد ميليشيات مسلحة معينة في لبنان مثل « حزب الله » الذي تدعمه إيران والتي يمكن القول أنها من العناصر المؤثرة على التسوية في لبنان .. لكن يظل الوضع في لبنان - كما يبدو من تفاعلات ١٩٩١ على الأقل - رهن اتفاق اسرائيلي سوري حول ترتيب لوضائع القوات السورية في لبنان ، أو على الأقل ، وبافتراض مرونة اسرائيلية كبيرة ، اتفاق ما على وقف العمليات العسكرية ، المنطلقة من الجنوب اللبناني مقابل بدء ترتيبات أمنية معينة للوضع في جنوب لبنان .

ج - هضبة ، الجولان ، السورية المحتلة :

لا يرجع التعقيد الشديد لوضع هضبة الجولان في التسوية الى تداخل عوامل كثيرة في عملية التفاوض حولها ، وذلك على الرغم من ضم إسرائيل لها عام ١٩٨١ ، « وموافقة الكونغرس في (١٩٩١/١١/١٢) على مشروع قانون يطلب الحكومة الإسرائيلية باستبعادها من المفاوضات ، لكن يرجع هذا التعقيد الى أهميتها الاستراتيجية الحيوية لكل من أمن سوريا ، وأمن إسرائيل في نفس الوقت ، لا سيما في ظل « التوازن » المتقارب نسبياً في عناصر القوة العسكرية للجانبين ، وهو ما يجعل للاعتبارات الجغرافية أهمية كبيرة .. ويصرف النظر عن أي اعتبار سياسي أو أمني فإن الجولان أرض سورية احتلتها إسرائيل ، ومن المحتم عودتها الى الحضيرة السورية .

ومن وجهة النظر الإسرائيلية السائدة ، فإن للجولان تمثل « خطاً دفاعياً » مقدماً لمستوطنات سهل الحولة ، ومهل الأردن يمكنها من التمثل مع أية هجمات عسكرية برية بعيداً عن الأراضي الإسرائيلية ، كما توفر الهضبة المرتفعة لإسرائيل فترة إنذار مبكر تصل الى عدة دقائق في حالة الهجوم الجوي السوري ، وعدة ثوان في حالة هجوم صاروخي ضد إسرائيل ، وباختصار .. فإن التخلي عن « الجولان » وعودة القوات السورية للتمركز بها قد يعرض إسرائيل من وجهة نظرها - لهجوم مفاجئ - يعرض أراضيها للخطر كما حدث خلال الأيام الأولى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .. فيضية الجولان كما يقول رئيس الأركان الإسرائيلي يهودا باراك تعد « ثروة أمنية من الدرجة الأولى » بالنسبة لإسرائيل .

بالنسبة لسوريا ، فإنها ليست في حاجة للحديث عن أهمية الجولان الأمنية لها ، فهي أراضيها ، وهناك قرار لمجلس الأمن (٢٤٢) يرتب ما يجب التوصل إليه بشأنها ، لكن حسب معلومات وردت خلال العام ، فإن سوريا قد أعدت مقترحات تفصيلية لترتيبات أمنية للجولان تعتبر كافية من وجهة نظرها لضمان الأمن الإسرائيلي بصورة مقبولة تماماً إذا قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب الشامل من الجولان ، وتستند تلك الترتيبات على إقامة مناطق منزوعة السلاح في الهضبة ، وعلى الجانبين السوري والإسرائيلي بشكل متكافئ ، وإقامة محطات إنذار مبكر متطورة على الجانبين بما يسمح لإسرائيل بصد أي هجوم سوري قبل وصوله الى ما وراء نهر الأردن ، هذا بالإضافة الى ضمانات أخرى كفيلة بمنع أية عمليات تشمل تتم من الأراضي السورية باتجاه شمال إسرائيل .

إن « مناقشة عسكرية » عقلانية لمسألة الجولان يمكن أن تظهر مدى المبالغة الإسرائيلية في أهميتها ، الأمنية ، بالنسبة لها ، فعق الجولان الحالي نفسه (٣٠) كلم لا يمكنه مع « صواريخ المدفعية » السورية من الوصول لشمال إسرائيل كما أن إسرائيل تقوم ببناء مستوطنات تقع في مدى « المدفعية الميدانية » السورية ، والواقع أن تعقيد تلك المشكلة مرتبط بمدى تعقيد « عملية التسوية » بين سوريا وإسرائيل بما تضمنه من عناصر مختلفة خاصة بالتسليم ، والمواقف المتباينة تجاه قضايا مثل « لبنان » وغير ذلك .

٤ - ميزان القوة العسكرية لأطراف التسوية :

شهد ميزان القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي الإسرائيلي تطورات كمية ونوعية هامة خلال عام ١٩٩١ ، ولم تكن تلك التطورات التي جرت في النصف الأول من العام ترتبط بعملية التسوية ، فقد كانت محصلة لصفقات تسليحية عقدت خلال احداث أزمة الخليج في العام الماضي ، وأرتبطت بتلك الصفقة العاملة التي طرحت في هذا الوقت لما سمي « بترتيبات الأمن » في المنطقة ، لكن مع انتصاح بوادر بداية عملية التسوية عقدت بعض دول المنطقة صفقات تسليحية هامة جديدة ، وحاولت التجهيل بانعام عملية عقد صفقات كانت في طور المناقشة والدفع باتجاه التجهيل بتسليم صفقات تم الاتفاق عليها من قبل .

في هذا السياق توجد عدة نقاط هامة أهمها ما يلي :

* أن هناك « تطورات كمية » أساسية شهدها موازين القوة العسكرية خلال العام ، وتركزت تلك التطورات أساساً في عناصر تسليح الجيوش في المنطقة ، وليس في زيادة عدد أفرادها .

* أن هناك تطورات كبيرة ، لا تقل أهمية ، عن التطورات السابقة شهدها أيضا الموازين العسكرية ، فقد تركزت أغلب الصفقات على الحصول على أنظمة تسليحية متطورة لم يشهد أي إقليم آخر في العالم دخولها ، باستثناء الشرق الأوسط ، أو على اعداد اضافية من الانظمة التسليحية المتوفرة بالفعل .

ومن الواضح ان التطورين السابقين كانا نتيجة مباشرة « لأزمة الخليج » فقد شهدت المنطقة خلال الازمة والحرب دخول ، واستخدام اطراف الحرب لانظمة تسليحية متطورة للغاية تستخدم لأول مرة في تاريخ الحروب ، اضافة الى استخدام ذخائر متطورة تستخدم ايضا لأول مرة ، وفي الوقت ذاته أدى اشتراك عدد كبير من الدول ضمن القوات المتحالفة بأسلحتها في الحرب الى اشراك كافة الانظمة التسليحية ، الملمية المتوفرة في عمليات القتال ، على مستويات مختلفة ، فقد استخدمت صواريخ « سكاد » السوفيتية وكرز « توما هوك » الامريكية ، و« ملك روم » الصينية ، وكذلك بدايات القتال الرئيسية من طراز « لم ١ » ايه ١ ، الامريكية ، و« تانجر » البريطانية ، و« ليه » اكي ٣٠ ، الفرنسية ، و« تي - ٧٢ » السوفيتية ، اضافة الى أحدث المعاتلات والمقاتلات الثقيلة في العالم مثل « اف - ١٥ » و« اف - ١٦ » و« اف - ١٨ » الامريكية ، و« تورنادو » البريطانية ، و« ميراج - ٢٠٠٠ » للفرنسية ، ويمكن القياس على ذلك على مستوى قطع السفحة وراجمات الصواريخ ، والعربات المدرعة ، والقسطح البحرية ، والذخائر من كافة الانواع .

لقد اتاح كل ذلك متابعة أداء تلك الاسلحة ، ومقارنة ادائها ، بما أدى ببعض الدول الى إعادة صياغة مفاهيمها العسكرية في ضوء الواقع الجديد ، بشكل أدى الى عقد عدد كبير من الصفقات ، عبر سلسلة من التفاعلات أدت الى هذا الوضع الجديد ، فقد خلقت الازمة مشكلة لمن ، أو وضعت مشكلة الأمن في الخليج بشكل دفع دول الخليج الست الى عقد صفقات تسليحية هامة ، بما أدى لاسرائيل الى طرح مقولة « أنه لا يجب أن تسمح عملية امداد دول الخليج بالاسلحة المتطورة الى الاخلال بالتوازن القائم في اطار الصراع العربي الاسرائيلي » ، وحصلت بذلك على صفقات تسليحية متطورة ايضا ، وتضاعف حصولها على الانظمة التسليحية المتطورة ، بدون عبء اضافي على ميزانيتها العسكرية تقريبا في ظل التزامها بعدم الرد على هجمات الصواريخ العراقية خلال الحرب ، وهو مانع الدول المجاورة لاسرائيل ، سوريا ، ومصر ، ايضا الى تطوير قوتها العسكرية ، وهكذا ..

لقد تم ذلك قبل ان تلوح بوادر بدء عملية التسوية ، وقبل ان تطرح الادارة الامريكية مبادرة ضبط تسليح الشرق

الأوسط في ٥/٢٩ ، أو يلوح بيان باريس لضبط مبيعات الاسلحة التقليدية للمنطقة ٧/٩ ، وغيرها من مقترحات ضبط التسليح ، لكن رغم بداية عملية التسوية ، وتحرك الادارة الامريكية للقيام بما أسمته « ضبط تسليح الشرق الأوسط » فقد استمرت دول المنطقة في محاولات تطوير قواتها المسلحة ، وقدراتها العسكرية بصفة عامة ، وهو ما يسيطر أثارا هامة عندما تدخل التسوية مرحلة المفاوضات المتعددة الاطراف التي ستناقش فيها قضايا التسليح في المنطقة ..

وم سوف يناقش الجزء التالي القضايا المرتبطة بميزان القوة العسكرية لأطراف التسوية في عنصرين اساسيين :

* الشكل العام للقوة العسكرية لأطراف التسوية .

* رؤية عامة لملائمة موازين القوة بالتسوية .

أ - الشكل العام للقوة العسكرية لدول الصراع :

شهدت القوات المسلحة لدول الصراع العربي الاسرائيلي تطورات اساسية خلال عام ١٩٩٢ ، وبالمقاييس التي اتبعت خلال السنوات السابقة في تقييم تطورات ميزان القوة العسكرية العربي الاسرائيلي ، والتي كانت تفترض أن كافة الدول العربية الاساسية هي اطراف بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة (مصادرة) في الصراع ، فان هناك تقيما مترواحا يمكن أن يقدم حول تلك التطورات التي جرت في ميزان القوة العسكرية ، فقد انهارت القوة العسكرية العراقية بنسبة (٥٠) في المائة على الاقل ، وبنسبة تقترب من (٩٠) في المائة أن لم يكن أكثر على مستوى اسلحة التدمير الشامل ، والصواريخ أرض أرض بما أدى الى اخلال كبير بالتوازن الذي كان تحقق عام (١٩٩٠) بين العرب واسرائيل على المستوى الاستراتيجي .

وينص المقياس ، فإنه بإدخال « التطورات التسليحية » الخاصة بالقوة العسكرية لدول الخليج يمكن القول ان هناك « توازنا نوعيا » على مستوى انظمة التسليح المتطورة بين الدول العربية واسرائيل ، إذ ان السعودية مثلا هي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك في الوقت الحالي بصورة مؤكدة صواريخ أرض - أرض يزيد مداها عن (٤٠٠) كلم ، وهي صواريخ (سي . اس . اس - ٢) الصينية ، كما انها للدولة الوحيدة التي تمتلك مقاتلات متطورة من طراز (اف - ١٥) في مواجهة لاسرائيل التي تمتلك هذا الطراز ، اضافة الى امتلاكها انظمة الصواريخ (ام اي أم - ١٠٤) ، باتريوت المضادة للصواريخ في مواجهة امتلاك اسرائيل تلك الانظمة ايضا .

لكن بأخذ تلك المحددات الواردة في بداية هذا الجزء من الاعتبار فان « المعايير التقليدية » لتقييم ميزان

أن إدخال عنصر « النوعية » في حسابات التوازن يجعل الميزان في صالح إسرائيل ، في الوقت نفسه توجد حالة « اختلال » حادة كميًا ونوعيًا في ميزان القوة التقليدية الإسرائيلي - العربي لصالح إسرائيل ، بينما لا يوجد أي أساس للمقارنة بين لبنان وإسرائيل ، وهو ما يوضح « الأساس العسكري » الذي تستند عليه المفاوضات الثنائية المباشرة بين تلك الأطراف .

٣ - لم تطرأ زيادات كمية ذات أهمية على حجم « القوات النظامية » في تلك الدول خلال عام « ١٩٩١ » ، عما كانت عليه في عام « ١٩٩٠ » ، لكن يبدو أن اتجاه ميكنة القوات وخفة حركتها مستمر خلال العام ، كما أن تطوير تسليح الوحدات ، وإحلال نظم تسمية أكثر تطوراً محل الأسلحة المتقادمة مستمر أيضاً ، وتظهر الجداول تأشير صفقات التسليح التي عقبتها الدول عام « ١٩٩٠ » ، أو أوائل عام « ١٩٩١ » على موازين التسليح ، فقد ازداد عدد النبلات لدى إسرائيل بمعدل (٢٠٠) دبابة عن العام الماضي ، كما ظهرت الهليكوبتر المسلحة « إيه تي » (١٩) في ميزان عام « ١٩٩١ » لديها ، ونزلت أعداد الطائرات القتالية ، وبالنسبة لمصر فقد تمت إضافة (٢٠٠) عربة مدرعة جديدة ، و (٢٠) طائرة مقاتلة (إف - ١٦) ، وحصلت سوريا على (٣٥٠) دبابة جديدة (تي - ٧٧) ، وما يقرب من (٥٢) مقاتلة جديدة ومن الواضح أن سوريا لا تزال تعتمد على التسليح الشرقي بينما يزايد اعتماد مصر بمعدل ثابت على الأسلحة الغربية .

٤ - ان تقرير (ISS) يرصد حدوث تطورات هامة في ميزان الصواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى في المنطقة ، فقد تمت عملية « إبادة » لترسانة الصواريخ العراقية متعددة الأنواع ، وحصلت سوريا على (٢٠) منصة إطلاق لصواريخ « سكاد - سي » من كوريا الشمالية مع عدد غير محدد من الصواريخ ، وهي صواريخ أكثر دقة ، وأطول مدى (٦٠٠ كلم) من الصواريخ الأقل تطوراً من نفس الطراز العامل لدى سوريا .

٥ - ويؤكد التقرير أن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط وإنها تمتلك - كما يرجح - ما لا يقل عن (١٠٠) رأس نووي محملة على صواريخ بالستية أرض - أرض - أرض من طراز أريحا - ١ (٥٠٠ كلم) ، وأريحا - ٢ (١٥٠٠ كلم) إضافة إلى صواريخ لانس القصيرة المدى (١٢٠ كلم) .

ولقد أوضح عام (١٩٩١) اتجاهات الدول المشاركة في التسوية لتطوير قوتها العسكرية في إطار الاستقلالية من دروس الخليج واستجابة للمغريات التي تفرضها التسوية ، ويفعل تزايد حجم التسليح الإسرائيلي خلال الأزمات ، واتضح

القوة العسكرية في الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تشهد تغييراً في ظل وضع التآزم الشديد الذي شهده النظام الإقليمي العربي خلال عامي « ١٩٩٠ - ١٩٩١ » فمن المنصور أن صفقات التسليح الخليجية قد عقدت لاعتبارات خاصة بأمن منطقة الخليج الذي تعرضت لضربة قاصمة عام « ١٩٩٠ » ، وبالتالي فإن تلك الأسلحة سوف تعمل في إطار استراتيجية للدفاع عن تلك الدول ضد التهديد الإيراني المحتمل ، أو ما تصوره دول الخليج من إمكانية عودة العراق لتهديد أمنها في المستقبل إذا لم يتم تنفيذ قرار وقف إطلاق النار النهائي بصورة كاملة (القرار ٦٨٧) ، كما اتضح من مقررات اللجنة الخليجية التي عقدت في الكويت « ٢٣ / ١٢ / ٩٠ » .

على نفس المستوى فإن قضية « الصحراء الغربية » وكثير أهمية بالنسبة لمنطقة المغرب العربي ، كما أن ليبيا قد واجهت خلال العام تهديدات من نوع مختلف بدشها بأنها وراء تفجير طائرة بان أميركان فوق لوكربي في « ١٩٨٨ » والطائرة الفرنسية في « ١٩٨٩ » .

لذلك فإن الشكل العام « للميزان العسكري » الذي سيطر على هذا الجزء يتعلق بالدول العربية الأطراف بصورة مباشرة في مفاوضات التسوية ، والتي يتصور أن « القضايا الثلاثية » التي يتم التفاوض حولها بينها وبين إسرائيل تتأثر بصورة ما بقوتها العسكرية ، هذا بالإضافة إلى مصر ، وإسرائيل ، وإن يتم رصد عناصر القوة العسكرية في هذا الإطار بصورة مقارنة ، لكن سيتم رصدها بصورة توضح الشكل العام « للقوة العسكرية لكل طرف من الأطراف » .

ويمكن رصد عدة نقاط من استقراء الجداول أرقام (١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥)

١ - ان ميزانية الدفاع الإسرائيلية تقرب من ضعفي الميزانيات الدفاعية للدول العربية الأربع مجتمعة خلال العام المحدد في الجدول (١٩٩٠) ، ويجدر بالذكر أن عام « ١٩٩١ » شهد موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي على مشروع الموازنة العامة لعام « ١٩٩٢ » ، والذي تقدم فيه حجم الاتفاق الدفاعي ليجزي بأولوية على « استيعاب المهاجرين » بعكس عام « ١٩٩١ » بزيادة قدرها (١٥٨,٦ مليون دولار) عن العام الحالي ، ليصل حجم الاتفاق العسكري الإسرائيلي في العام القادم إلى (٥,٢) مليار دولار ، وهو ما يوازي (ست مرات) حجم الاتفاق الدفاعي لمصر ، وقد أدى ذلك إلى خلافات حادة داخل الائتلاف الإسرائيلي الحاكم حتى آخر يوم في عام « ١٩٩١ » .

٢ - ان هناك توازناً « نسبياً » على المستوى الكمي بين عناصر القوة العسكرية الإسرائيلية والسورية التقليدية ، إلا

جدول (١١)
القوة العسكرية الإسرائيلية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	١٤١٠٠٠ جندي	قوات علمية
قوات الاحتياط	٥٠٤٠٠٠ جندي	يمكن اعتبارهم ضمن القوات النظامية ،
القوات البرية	١٠٤٠٠٠ جندي	
القوات الجوية	٢٨٠٠٠ جندي	
القوات البحرية	٩٠٠٠ جندي	
ديابات القتال الرئيسية	٤٤٨٨	منها (١٦٠٠) لم / ٦٠ / ايه ٣ - ٣ (٦٦٠) ميركافا (تقريبا)
العريل المدرعة	١٢٠٠٠	
قطع المنطعية والراجمات	٢٠٠٠	
الطائرات القتالية	٦٩٣	منها (٤٧) ألف - ١٥ ، (١٤٩) ألف - ١٦ (١٩) ايلتشي
الهليكوبتر المسلحة	٩٤	
سفن القتال الرئيسية	٢٢	
التواصلات	٣	
منصات الصواريخ أرض - أرض	٢٠	(تمتلك حوالي (١٠٠) صاروخ محمل برؤوس نووية) تقريبا
ميزانية الدفاع	٦,١٦ مليار	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Military Balance (ISS) 91 - 92

جدول (١٢)
القوة العسكرية السورية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٠٤٠٠٠ جندي	(لديها ٣٠ ألف في لبنان)
قوات الاحتياط	٤٠٠٠٠٠ جندي	
القوات البرية	٣٠٠٠٠٠ جندي	(٥) فرق مدرعة ، (٣) فرق ميكانيكية
القوات الجوية	٤٠٠٠٠ جندي	(لديها قوات دفاع جوي تتألف من ٦٠٠٠٠)
القوات البحرية	٤٠٠٠ جندي	
ديابات القتال الرئيسية	٤٣٥٠	منها (١٣٠٠) دبابة تي - ٧٢ / ٧٢ أم (تقريبا)
العريل المدرعة	٤٢٥٠	
قطع المنطعية والراجمات	٢٥٠٠	
الطائرات القتالية	٦٥٦	منها (٣٠) موج - ٢٩ ، (٢٢) سوخوي - ٢٤
الهليكوبتر المسلحة	١٠٠	
سفن القتال الرئيسية	١٨	
التواصلات	٣	
منصات الصواريخ أرض - أرض	٨٠	
ميزانية الدفاع	١,٦٧ مليار	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Military Balance (ISS) 91 - 92

جنول (١٣)
القوة العسكرية المصرية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٢٠٠٠ جندي	(٤) فرق مدرعة ، (٨) فرق ميكانيكية ومحمولة (قوات دفاع جوي تتكلف من ٨٠٠٠٠) منها (١٥٥٠) دبابة م ٦٠ / ١٤ ١ - ٣ (تقريبا) منها (٦٧) لف - ١٦ / ١٤ - سي (١٦) مبراج - ٢٠٠٠
قوات الاحتياط	٦٠٥٠٠ جندي	
القوات البرية	٢٩٠٠٠ جندي	
القوات الجوية	٣٠٠٠ جندي	
القوات البحرية	٢٠٠٠ جندي	
دبابات القتال الرئيسية	٣١٩٠	
العرابت للمدرعة	٣٧٠٠	
قطع المدفعية والراجمات	١٥٠٠	
الطائرات القتالية	١٩٥	
الهليكوبتر المسلحة	٧٤	
سفن القتال الرئيسية	٢٥	
الغواصات	٤	
منصات الصواريخ أرض - أرض	٢١	
ميزانية الدفاع	١,٦٥ مليار	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : ٩٢ - ٩١ (ISS) The Military Balance

لكن مشروع الصاروخ المطور المضاد للصواريخ البحرية « باراك » يميز بنجاح نسبي ، فقد أعلنت إسرائيل عن اجراء تجربة ناجحة للصاروخ في أغسطس ، والذي تعتبره « الصاروخ الوحيد في العالم المؤهل لاصابة وتدمير صواريخ تطلق من السفن » .

وقد أعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية في (٧ / ٧) عن قيامها بتطوير جيل جديد من دباباتها من طراز « ميركافا » يحل الطراز المطور الحالي (ميركافا - ٣) ، بحلول العقد المقبل ، وتقرر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان الطراز الجديد سيكون ملائما - على حد قولها - لمباحات قتال القرن الحادي والعشرين .

(ب) استمرار إسرائيل في خطط « اعادة هيكلة الجيش » تبعا لبرنامج ينفذ على مدى اربع سنوات يتم بمقتضاه لحالة (٣) الالف ضابط للتقاعد ، وإلغاء الوحدات النصفية وتوزيعها على مختلف الأسلحة ، وضبط نفقات « لوحدة غير المقاتلة بصورة جزئية » .

- كما سمعت إسرائيل خلال العام لدعم « قوانينها الجوية » بالتعاون مع الولايات المتحدة ، وسوف تحصل على (١٠)

ذلك من خلال الصفقات التي عقدتها الأطراف ، أو حاولت عقدها ، أو طلبت بعقدها ، كما اتضح من خلال برامج التحديث ، والتطوير التي تقوم بها المؤسسات العسكرية ومؤسسات التصنيع العسكري في تلك الدول .

ويمكن رصد الاتجاهات الاساسية التي تضمنت خلال العام في النقاط الآتية :

(أ) استمرار إسرائيل في محاولات تطوير أنظمة تسليمية متطورة ، يمكن ان تؤدي الى « تأثيرات » هامة في ميزان قوتها العسكرية مع الدول العربية في السنوات القادمة ، واتضح نتائج بعض تلك « المشروعات » . فقد وافقت الولايات المتحدة خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي لاسرائيل (مايو) على الاستمرار في تمويل المرحلة الثانية لتي تستغرق (٤٥) شهرا لمشروع « أرو » ، ومنع المشروع مبلغا اضافيا ، الا ان المشروع يواجه مشاكل فنية هائلة ربما تؤدي الى عرقلة تكملة ، فقد فشلت ايضا « التجربة الثالثة » للصاروخ التي اجرتها إسرائيل خلال العام (ديسمبر) كما فشلت التجربة الثانية نمبيا ، مما أدى الى استقالة مدير المشروع ، ونساعد الجدل حول مستقبله .

جدول (١٤)
القوة العسكرية الأردنية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	١٠١٣٠٠ جندي	
قوات الاحتياط	٣٥٠٠٠٠ جندي	
القوات البرية	٩٠٠٠٠ جندي	(٢) فرقة مدرعة ، (٢) لواء ميكانيكي - مدرع
القوات الجوية	١١٠٠٠ جندي	
القوات البحرية	٣٠٠ جندي	حرس سواحل
نيابات للقتال الرئيسية	١٣٢١	منها (٢١٨) لم - ٦٠ / ١ - ١ - ٣
العرصات المدرعة	١٣٢٥	(تقريبا)
أطقم المنطوية والارجامات	٤٧٥	(تقريبا)
الطائرات للقتالية	١١٣	منها (٣٢) ميراج إف - ١
الهليكوبتر المسلحة	٢٤	
سفن القتال الرئيسية	—	
القواصات	—	
معدات للصواريخ أرض - أرض	—	
ميزانية الدفاع	٥٨٧,٣ مليون	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Military Balance (IHS) 91 - 92

٣ - اتجاه مصر الواضح خلال العام للتركيز على تدعيم قواتها الجوية ، من خلال عقد صفقات تسليحية جديدة للحصول على مقاتلات منطوية ، فقد بدأت مصر في تسلم (٤٦) مقاتلة من طراز « اف ع ١٦ » سي « الأمريكية خلال شهر أكتوبر ١٩٩١ ، في إطار الصفقة الثالثة المبرمة بين مصر والولايات المتحدة ، وسوف تستكمل عملية التسليم خلال عام ١٩٩٢ .

كما تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على امداد مصر بـ (٤٦) مقاتلة أخرى من نفس الطراز من الإنتاج الأمريكي التركي المشترك ، ومن خلال برنامج المساعدات العسكرية لمصر ، وبذلك يبلغ عدد ما سوف تتسلمه مصر من تلك المقاتلات (٩٢) مقاتلة ينتهي تسليمها عام ١٩٩٥ .

كما تتجه مصر لتطوير نظام دفاعها الجوي ، فقد اعلن في الولايات المتحدة ٢٠ / ٧ انه سيتم بيع معدات لتحسين نظام بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات من طراز هوك « الى مصر في إطار صفقة تبلغ قيمتها (١٤٦) مليون دولار .

كما استمرت خلال العام خطة تحديث القوات المسلحة .

طائرات مقاتلة جديدة من طراز « اف - ١٥ » .

المنطوية ، إضافة الى قيام الولايات المتحدة بزيادة « مخازن الطوارئ » في إسرائيل والسماح لها باستخدام الأسلحة المخزنة فيها في ظروف معينة ، وتزويدها بعدد من بطاريات « باترويت » ، أيضا ، إضافة الى تزويدها بالصواريخ الملتصقة بواسطة أقمار التجسس العسكرية بصورة فورية .

وقد انتهت حرب الخليج ، لإسرائيل فرصة كبيرة لتطوير قواتها البحرية بعد ان أبدت ألمانيا استعدادها لتمويل بناء الفواصين « دولفين » ، اللتين كانت إسرائيل قد ألفت مشروع بناءهما في ديسمبر ١٩٩٠ ، وتتكلف كل غواصة (٤٧٠) مليون دولار ، ومن المقرر ان تنتهي عملية بنائهما عام ١٩٩٧ .

ومن الواضح ان إسرائيل عملت عام ١٩٩١ ، على توسيع التعاون العسكري بينها وبين الدول الأخرى ، كما تضح في حالة الصين ، وألمانيا ، وتايوان ، ولأول مرة « الاتحاد السوفيتي » ، المعنار ، والذي سوف تتلعب « روسيا الاتحادية » سياساتها في مجال تطوير علاقاتها مع إسرائيل .

جنول (١٥)
الجيش اللبناني

ملاحظات حول نوعية القوة	حجم القوة	بيانات عناصر القوة العسكرية
(تقريبا) (القوات البرية) (تقريبا) (تقريبا) منها (٧٠) نى ٥٤ / ٥٥ (تقريبا) (تقريبا) (هاتتر) طراز (لس - ايه ٣٤٧)	١٨٣٠٠ جندي ١٧٠٠٠ جندي ٨٠٠ جندي ٥٠٠ جندي ٢٧٧ ٤٥٠ ١٥٠ ٣ ٧ — — —	القوات النظامية الجيش القوات الجوية القوات البحرية الدبابات الغارات المدرعة أجنحة المظففة والراجمات الطائرات القتالية الهليكوبتر المسلحة سفن للقتال الرئيسية القواصات منصات الصواريخ أرض - أرض
(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)	١٤٠ ألف	ميزانية الدفاع

المصدر : The Military Balance (IIS) 91 - 92

سوريا - تشيكية فى إبريل من العام ، تتضمن امداد سوريا بحوالى (٣٠٠) دبابة من طراز « تى - ٧٢ » من الانتاج السوفيتى - التشيكي المشترك - وهو ما يرتبط بالصفقة السابقة ، وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على تشيكوسلوفاكيا لمنع اتمام الصفقة ، ولم تشمل سوريا تلك الدبابات حتى أوائل نوفمبر من العام ، ولم ترد معلومات مؤكدة حول مصير الصفقة بعد ذلك .

٥ - اتجاه سوريا للحصول على صواريخ أرض - أرض اطول مدى ، واكثر دقة من صواريخ سكاد ، هى المفارقة لديها ، وهو اتجاه يواجه صعوبات سياسية كبيرة إذ أن « الولايات المتحدة » تلاحق تلك المحاولة بالضغط المستمر على مصدر التسلح الصاروخى لسوريا ، وقد وردت انباء خلال العام ابتداء من مارس حول حصول سوريا على صفقة - ربما تكون صفقة ثانية - من صواريخ « سكاد » من الكورية الشمالية بقدر عددها بحوالى ٦٠ - ٨٠ « صاروخا » و ٢٠٥ - ٢٤ « منصة إطلاق » ، وقد أثارت اسرائيل ضجة مستمرة طوال العام حول تسليم سوريا .

٤ - اتجاه سوريا الى تدعيم تسليحها التقليدى بصورة واسعة النطاق رغم المقبات الهائلة التى تواجهها فى هذا الاطار ، فقد وردت معلومات فى « مارس » من العام عن مفاوضات سورية - سوفيتية (قبل الانهيار) تتعلق باتفاق عسكري كبير بقيمة (٢) مليار دولار لتزويد سوريا بمعدات وناظمة تسليحية تعمل سوريا على الحصول عليها منذ سنوات دون أن تتمكن من ذلك ، لاعتبارات مالية .

قد ذكرت المعلومات ان التفاوض يدور حول (٤٨) مقاتلة متطورة من طراز ميغ - ٢٩ ، و (٢٤) مقاتلة هجومية من طراز سوخوى - ٢٤ ، (٣٠٠) دبابة من طراز تى - ٧٢ / ٧٤ ، وصواريخ دفاع جوى متطورة من طراز ملم ١١ / ١٢ / ١٦ ، وناظمة متطورة للرصد والانذار والقيادة والحكم ، وهو ما يفترض ان يكفل لسوريا استكمال بناء وتدعيم سلاحها الجوى ، وفوقها المدرعة ، ولم ترد معلومات ذات اهمية عن مسار تلك الصفقة بعد ذلك .

- كما وردت معلومات « مؤكدة » حول ابرام صفقة

٦ - تواجه الأردن خلال العام مصاعب مالية وبسبب توقف المعونات الاقتصادية والعسكرية العربية ، والأمريكية ، تم استئناف الأخيرة في نهاية العام ، لها ، مما أدى إلى إلغاء الحكومة الأردنية لصفقة كانت قد تماقت عليها مع فرنسا لشراء (١٢) طائرة مقاتلة من طراز ميراج - ٢٠٠٠ .

وهكذا ، يبدو أن العام شهد تحركا ، تقوم به الدول لتطوير قواتها المسلحة ، وتحديثها ، والحصول على أنظمة تسليحية جديدة ، لم تشهد المنطقة مثله منذ سنوات ، لكن إذا اضيفت ، للتحركات التسليحية ، السابقة صفقات التسليح التي عقدتها دول الخليج ، والغرب العربي صفوف يتضح حجم صفقات السلاح التي أبرمت أو سلمت خلال عام (١٩٩١) .

(ب) رؤية عامة لعلاقة ميزان القوة بالتسوية :

إن الاتسام الثابتة للعلاقة بين موازين قوة الأطراف المباشرة للصراع وعملية التسوية لم تنصحب بعد ، فقد انتهى عام ١٩٩٢ ، ولم تكن المفاوضات الثنائية المباشرة ، قد تجاوزت بعد مناقشة القضايا الاجرائية ، ولم تكن المفاوضات الاقليمية متعددة الأطراف قد بدأت على الاطلاق ، وأن موعدا مبدئيا قد تحدد لها في (٢٨) ، أو (٢٩) يناير ١٩٩٢ ، وهي المفاوضات التي سوف تشهد مناقشة قضية التسليح في المنطقة .

والثالث ، نظريا ، على الأقل إن هناك علاقة معقدة بين عملية التفاوض ، وموازن قوة الأطراف المشتركة في المفاوضات ، فالطرف الذي يستند على قوة عسكرية متفوقة يمتلك بالضرورة حرية حركة أوسع في ادارة عملية التفاوض ، لكن عمليا ، لم تثبت تلك العلاقة بعد ، رغم أن المفاوضات تسير بشكل ثنائي ، بما يتيح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تنفرد بكل وجهة تفاوضية ، على حدة ، وهي لم تثبت لأن التفاوض لم يبدأ ، ولأن العامل الدولي يتدخل في تحديد نقاط متعددة خلال عملية التفاوض من خلال دوره الرعاية غير الضاغطة ، ولأنه يبدو حتى الآن - وعادة ما يبدو وذلك في المراحل التفاوضية الاولى - أن المفاوضات تستند على امس الشرعية الدولية ، وليس على توازن قوى الأطراف .

على مستوى التفاوض الاقليمي ، الذي لم يشهده عام ١٩٩١ ، فليس من المعروف ما اذا كانت صفقات التسليح التي عقدت خلال العام سوف تؤدي إلى جعل عملية التفاوض حول التسليح أكثر مبررا ، أم أكثر صعوبة ، لاسيما وأن المفاوضات الاقليمية في جوانبها الخاصة بالتسليح إن تقتصر على الدول الأطراف المشاركة في المفاوضات الثنائية ،

لكنها ستمتد لتشمل كافة الدول العربية التي تمتلك قوة عسكرية ذات أهمية في المنطقة ، وستمتد أيضا لتشمل دولاً من خارج المنطقة مثل إيران ، وربما تطرق إلى باكستان .

في هذا السياق يمكن رصد عدة نقاط قد تكون هامة في إبراز علاقة موازين القوى العسكرية لأطراف الصراع بالتسوية كما توضح في بعض التطورات التي شهدها عام ١٩٩١ :

١ - أن المفاوضات ، الاقليمية الخاصة بالتسليح مستنصر - كما سبق - أطرافا تتجاوز أطراف الصراع ، والمنطقة ، حسب طبيعة القضايا المطروحة ، فقد أعلن في ١٦ نوفمبر أن هناك اتجاها للدعوة (٣٢) دولة للاشتراك في المؤتمر الدولي لبحث القضايا الاقليمية في الشرق الأوسط ، ووصلت تقديرات أعداد الدول التي يقترض أنها ستدعى للمؤتمر بعد ذلك إلى أكثر من (٤٠) دولة ، النقطة الهامة أن الدول الأمريكية تستحق ليبيا من الدعوة لحضور المفاوضات ، وهو ما سوف يثير عراقيل في مناقشة قضايا التسليح ، وربما تضرر أزمة طلالة لوكربي ، الطريقة التي تعتقد ادارة بوش أنها مناسبة للتعامل مع ليبيا ، وهناك أيضا مشكلة إيران التي ترفض جهود التسوية الحالية ، من الأساس .

٢ - إن الولايات المتحدة الأمريكية قد طرحت مبادرة ضبط تسليح الشرق الأوسط في ٢٩ مايو من العام ، وتسمى لتنفيذها ، لخلق مناخ ملائم للتفاوض حول تسليح الشرق الأوسط ، وهي مبادرة ، لا يمكن وصفها بالتوازن ، فحسب تصريحات الرئيس مبارك في ٣ / ٧ ، فإن أي نجاح للمبادرات الهادفة لنزع اسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الأوسط يتوقف على قدرتها على وضع هدف تحقيق التوازن في القدرات العسكرية لجميع دول المنطقة في الاعتبار ، وحرصا على إيجاد التطبيق في التزاماتها القانونية . إن مبادرة « بوش » تهدف إلى تجميد الموقف التسليحي في المنطقة كما هو عليه ، وهو تجميد لا يمكن أن يكون في صالح الطرف العربي ، كما أن المعايير التي تضعها للسماح بحركة الأسلحة التقليدية عامة للغاية ، وغیر واقعية إلى حد بعيد .

٣ - إن إسرائيل سوف تطرح أساسا في مفاوضات « ضبط التسليح » في المنطقة ضرورة خفض الأسلحة التقليدية في المنطقة أولا قبل التفاوض حول أسلحة التدمير الشامل ، حسب تعبير أريئيل في ٤ / ٤ بما قد يدخل تلك المفاوضات « دائرة مفرغة » فإسرائيل تعتبر أن الأسلحة التقليدية يمكن أن تؤدي إلى نفس تأثيرات الأسلحة غير التقليدية ، وبالتالي فإن ما سي طرح من جانبها هو الحد من الأسلحة التقليدية لدى الدول العربية ، خاصة الأسلحة المستوردة من الخارج ، حتى لا يبدور الحديث عن التصنيع

العسكري الإسرائيلي ، ويعتبار ان الدول العربية كلها تعتمد على استيراد الاسلحة من الخارج ، وهو ما تضح في تصريحين صادرا عن مسؤولين اسرائيليين خلال العام :

الاول : تصريح « شارون » في تعليق على مبادرة بوش في ٣١ / ٥ الذي افترض فيه « ان كل الدول العربية في مواجهة اسرائيل » بشكل لا يستبعد معه ان تطلب اسرائيل في « المفاوضات » بالحد من الجيوش العربية والاسلحة الرئيسية لديها (الواردة في الجدول السابقة) ليكون مجموعها معادلا لما لدى اسرائيل . وهي نوعية من الافكار التي لو طرحت ، فسوف يسار مفوضات للتسلح تماما .

الثاني : تصريح « باراك » ، رئيس الازكان الاسرائيلي في ٧ / ١٢ الذي انتقد فيه الدول العربية - وخصوصا سوريا - باستيراد اسلحة متندا بالصناعات التي عقدت بين سوريا وتشيكوسلوفاكيا ، وكوريا الشمالية ، ومجنرا من « العقود الكبيرة » لشراء الاسلحة التي ابرمتها السعودية ، ومصر ، واعرب قلقه ايضا مما اسماء جهود الجزائر ، وايران ، وليبيا لامتلاك قوة نووية ، وكان وزير الدفاع « اريئيل » قد طالب واشتغل خلال زيادة لها بمنع بيع الاسلحة للمنطوية للدول العربية .

وتظهر التصريحات السابقة مدى تعقيد « تصورات اسرائيل » لقضايا التسلح ، وافكارها في هذا الشأن .

٣ - ان التصورات العربية تجاه قضايا التسلح واضحة ، وهي تصورات مصرية اكثر منها عربية ، فمصر الدولة الوحيدة التي تطرح منذ عام ١٩٧٤ مقترحات محددة تتعلق بتسلح المنطقة ، وهي المقترحات التي تطورت لتطرح في مشروع متكامل هو « مبادرة مبارك » في ابريل ١٩٩٠ ، وتركز المبادرة على خطورة اسلحة التدمير الشامل ،

النوية والكماوية والبيولوجية على أمن المنطقة واستقرارها بأكثر مما تمثله الاسلحة التقليدية من خطورة ، وتتأسس مبادئ المبادرة على اعلان الشرق الاوسط - في النهاية - منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل ، وانضمام اسرائيل لمعاهدة خطة انتشار الاسلحة النووية وعدم اعطاء أى دولة من دول المنطقة وضعاً خاصاً ، مع وجود إشراف دولي من قبل أجهزة الامم المتحدة في عمليات الحد من مستويات التسلح في المنطقة .

وقد أبدت مصر « قلقها » ايضا في مناسبات مختلفة خلال العام تجاه عمليات بيع اسلحة لاسرائيل ، وتجاه أية مبادرات تترك الطريق مفتوحا امام اسرائيل في حين تغلقه امام الدول العربية .

كما اعربت سوريا عن عدم استعدادها للتخلي عن قدرتها العسكرية قبل التوصل الى سلام عادل وشامل في المنطقة كما اكدت ان أى خفض في مستويات التسلح في الشرق الاوسط يجب ان يشمل الأطراف كلها بعد انجاز السلام .

وتربط التصريحات الاردنية الرسمية ايضا بين احراز تقدم في التسوية والحد من تسلح المنطقة ، على ان يكون اتفاق الحد من التسلح « شاملا ومتوازنا » بحيث يتضمن الحد من جميع انواع الاسلحة ، وان لا يؤدي الى زيادة الخلل في التوازن العسكري بالمنطقة .

في النهاية ... فانه على الرغم من ان للقضايا العسكرية لم تطرح بعد في التسوية ، فان الاشكال التقليدية المستمرة للصراع ، وميزان القوة القائم ، والتعقيدات العسكرية المتعلقة بقضية « الارض » توضح كلها مدى التعقيد الذي تتضمنه تلك « العملية » المعقدة بميراث (٤٣) عاما من الصراع .

ثانيا - التطورات الدفاعية في دول الجوار الجغرافي :

ذى قبل ، سواء بهدف الحفاظ على التكامل القومي للأقاليم التي مازالت باقية تحت حكم السلطة المركزية او بهدف اعادة الاستقرار ومعالجة المشكلات الاقتصادية الأخذة في الارتفاع بصورة متزايدة . ويعنى ذلك ، إنه لم يعد من الملائم معالجة العلاقات العربية - الأثيوبية من خلال مقرب موازين القوة العسكرية المتناحرة للطرفين ، على الأقل خلال الفترة القصيرة القادمة ، بفعل التآكل الحاد في القوة العسكرية الأثيوبية .

وراءق الأمر ، أن المحددات السابقة تركت آثارها بصورة بالغة الوضوح على التطورات الدفاعية في دول الجوار الجغرافي خلال عام ١٩٩١ . فقد اتجهت تركيا وإيران - كل على حدة - بدفع أعمال البناء العسكري والتسليحي بدرجة كبيرة ومكثفة ، بل إنها تفوق في كثافتها الأوزم السابقة . وقد انصبت جميع هذه الأعمال في النهاية في اتجاه العمل على إقامة هياكل أكثر تطورات وتدعما للقوة العسكرية في هاتين الدولتين ، وارتكزت الأعمال المبذولة في هذا الاتجاه ، كما يتضح من المؤشرات المتناحرة خلال عام ١٩٩١ ، على نقاط الارتكاز الثلاث التالية :-

(أ) العمل على تطوير العقائد العسكرية والاستراتيجيات العسكرية ، ويقصد بذلك التطويرات التي جرى ادخالها على منظومات التفكير والآراء ذات الطغى التي توجه المسائل العسكرية الرئيسية مثل قضايا التقدير السياسي للحرب وموقف الدولة منها وطبيعتها وتجهيز البلاد لها ، وكذلك مسائل إنشاء وتجهيز القوات المسلحة . والحقيقة أن دوافع أعمال التطوير المبذولة في هذا الصدد قد اختلفت ما بين دولة وأخرى من دول الجوار الجغرافي . ففي تركيا ، كانت هذه الأعمال تستهدف في الأساس الاستفادة من نتائج حرب الخليج ، علاوة على البحث عن صيغة مناسبة للتكليف مع متغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . أما في إيران ، فقد استهدفت الأعمال المماثلة فض الاشتباك بين كل

١ - الموقف الاستراتيجي العام :

انطلقت التطورات الدفاعية في دول الجوار الجغرافي خلال عام ١٩٩١ من طليعة ادراك تلك الدول لمنظومة القويود والفرص المتاحة امامها ، سواء في البيئة الداخلية التي تعيش فيها او البيئة الاقليمية المحيطة بها . ومن ثم ، جاءت كافة التطورات الحادثة بها في مجالات بناء القوات وعقائد استخدامها ، بمثابة تطبيق عملي لهذا الادراك المذكور . ففي حالتها تركيا وإيران ، كان المتغير الحاكم في السياسة الدفاعية لكل منهما يتمثل في ادراكهما لحالة الفراغ الاستراتيجي القائمة في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وفي منطقة المشرق العربي بصفة عامة ، في اعقاب انتهاء حرب الخليج ، وتدمير جانب هام من القوة العسكرية العراقية . وفي ضوء هذا الادراك ، سعت الدولتان إلى دفع جهودهما الدفاعية كل على حدة بما يتيح لهما التقليل بدورها في عملية انقواء هذا الفراغ . أضف إلى ذلك ، أن حرب الخليج كانت بعد ذاتها نقطة تحول هامة في اعادة صياغة السياسات الدفاعية بالنسبة لهاتين الدولتين ، لا سيما من حيث النتائج التي اسفرت عنها في كافة قضايا التفكير السياسي للحرب وأعمال إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وإعداد البلاد للحرب . أما في حالة أثيوبيا ، فقد كان الوضع مختلفا تماما ، حيث ادت المعارك العسكرية الدامية التي ميزت سقوط نظام الحكم العسكري في البلاد ، إلى حدوث تآكل شبه تام في القوات الحكومية ، بحيث لم يبق متفاسكا سوى قوات الجبهة الديمقراطية للثورة الشعبية التي استولت على الحكم . وبعد استتباب الوضع ، جرى بالفعل تركيز هذا الوضع بصفة نهائية من خلال تسريح قوات الجيش والشرطة التي كانت تعمل في ظل نظام الرئيس المخلوع منجستو هيليلي مريام . وعلى أية حال ، فإن مجمل التطورات الحادثة خلال عام ١٩٩١ في أثيوبيا جعلت السياسة الدفاعية الأثيوبية تتجه إلى المزيد من التمرکز نحو الداخل ، أي بصورة أكبر بكثير عن

الأسلحة والمعدات المطلوبة من المصادر الخارجية . وبينما عملت تركيا على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة ، فإن إيران اتجهت من ناحيتها نحو تكثيف التعاون التسليحي مع الصين والاتحاد السوفيتي وباكستان وبعض دول أوروبا الشرقية ، في حين اقتصرت علاقات انبوتيا العسكرية على اسرائيل فقط .

واستهدفت الجهود التركية المبذولة لتوطيد وتدعيم العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة امتلاك فترة اكبر على الحصول على احتياجاتها من الاسلحة والمعدات المتطورة بغية إحلالها محل الاسلحة والمعدات المقامة وتطوير ودعم قدرتها على ردع ومقاومة أية تهديدات اقليمية ، علاوة على الحصول على الفوائد والمكاسب السياسية والاقتصادية . وقد استأنفت تركيا في تحقيق هذا الهدف من كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في نظام الامن والتعاون الآريسي ، بالإضافة الى عضويتها في حلف شمال الأطلسي ، علاوة على وجود تلاحم جغرافي وعمق تاريخي للعلاقات العربية - التركية ، الامر الذي مكن تركيا من طرح نفسها امام الولايات المتحدة باعتبارها بديلا استراتيجيا أكثر اخلاصا وتعاونا بالمقارنة مع العديد من حلفائها وامدائها الآخرين في المنطقة ، لاسيما بعد ان اكدت تركيا بالفعل خلال حرب الخليج على اهميتها كقوة متمركزة للقوة الجوية الأمريكية الصاربة . وقد بدأ نجاح هذه السياسة التركية واصبحت زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للتركيا في منتصف شهر أغسطس ، حيث اكدت هذه الزيارة بصفة اجمالية على عمق العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين وحرصها على دعمها وترسيخها . وفي المقابل ، دفعت تركيا الثمن المطلوب منها في هذه العلاقة خلال عام ١٩٩١ ، فقد وافقت على اقتراح امريكي في اواخر شهر مارس بوضع بعض العتاد العسكري للتقليدي على اراضيها في إطار ترتيبات أمنية في الشرق الاوسط بعد انتهاء حرب الخليج ، كما وافقت تركيا على بقاء قوة غربية مشتركة في منطقة (سيلوي) الواقعة في الاجزاء الجنوبية من اراضيها والمتاخمة للحدود الشمالية العراقية قوامها خمسة الاف جندي تحقيقا لهدف (ردع صدام حسين من البش بالاكرد) . ولخيرا ، وقعت تركيا مع الولايات المتحدة في شهر أغسطس عقدا يقضي بتعميد اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاعي لمدة سنة أخرى ، ويسمح هذا الاتفاق للولايات المتحدة بتشغيل قواعدا عسكرية في تركيا ، والبالغ عددها حوالي ١٢ منشأة تضم قاعدة جوية في جنوب تركيا ومواقع مراقبة على البحر الأسود في جنوب شرق تركيا .

وعلى الجانب الآخر ، عملت إيران على توطيد علاقاتها العسكرية مع العديد من الدول ، يأتي في مقدمتها الاتحاد

مع الحرس الثوري والقوات النظامية ، أي العمل على احتواء الخلافات داخل الجناحين العسكريين للنظام الحاكم في إيران من ناحية ، واكساب هذين الجناحين المزيد من القوة والفاعلية القتالية من ناحية أخرى . واخيرا ، كان التوسع على المكس تماما في انبوتيا ، حيث كثفت التحولات الحادثة في بنية القوة العسكرية تمتصها استعداد كافة العناصر الموالية للنظام السابق ، وقصر الخدمة في هذه القوة على العناصر المنتمية الى فئات النظام الجديد ، علاوة على أعداد قليلة من العسكريين المحترفين من الجيش السابق .

وقد اشتملت اعمال تطوير الامنراتيجية العسكرية التركية على تغيير ميكل الجيش التركي ذاته ، من خلال التحول نحو استقطاب العناصر التي تختار للتطوع العسكري والارتفاع بمستواها المهني وتعزيزها بأجور مرتفعة ، بدلا من جيش المجندي ن الذي يضم ٨٠٠ ألف جندي يقتنون الخبرة والعتاد الحديث . وقد اعلنت الحكومة التركية في هذا السياق اعترافها في خطط شاملة لاعادة تنظيم الجيش التركي ، تتضمن خفض القوات حتى ٣٥٠ ألف جندي فقط ، وخفض مدة التجنيد الاجباري من ١٨ الى ١٢ شهرا فقط ، كما تشتمل هذه الخطط على تحديث أنظمة السلاح في الجيش التركي عن طريق ادخال المزيد من الاسلحة المتطورة . وعلى الرغم من التغيير السياسي في تركيا ، إلا ان القيادة الجديدة اكدت ان السياسة الدفاعية للبلاد لن تتغير كثيرا باعتبارها سياسة قومية لاتخضع للتغييرات في الحكومة . وفي إيران ، استمرت القيادة الإيرانية في جهودها الرامية الى دمج القوات النظامية وقوات الحرس الثوري معا بهدف معالجة كافة المشكلات التي كانت قد نجمت عن فصل هاتين القوتين عن بعضهما البعض طيلة الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، كما قامت القيادة الإيرانية ايضا منذ فترة مبكرة بخفض مدة التجنيد من ٢٨ شهرا الى ٢٤ شهرا بهدف خفض أعداد المجندين في القوات المسلحة الإيرانية . أما في انبوتيا فقد قررت الحكومة اللبنانية في منتصف عام ١٩٩١ تكوين جيش جديد قوامه ٦٠ ألف جندي ، ويتألف من مقاتلي الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية التي استولت على الحكم ، مع تسريح قوات والشرطة التي كانت تعمل في ظل نظام حكم الرئيس السابق منجمتو هابلي مريام ، والابقاء على الموظفين المدنيين في الوزارتين ممن لم تكن لهم علاقة بآلة نشاطات عسكرية أمنية مثل رجال المرور وموظفي السكك الحديدية ... وغيرها .

(ب) توسيع وتوطيد دائرة العلاقات العسكرية مع القوى الموردة للسلاح وتنطوي هذه الركيزة على اهمية محورية في السياسات الدفاعية والتسليحية لدول لجزر الجغرافي باعتبارها عنصرا حيويا لتأمين موارد الحصول على

(حـ) تطوير التقنيات النوعية للقوات المسلحة في دول الجوار الجغرافي، وهو ما يمثل نتاجا منطقيا للركيزتين السابقتين، فالتحديثات السجراة في بنية القوات المسلحة وتعزيز العلاقات العسكرية مع الدول المصدرة للسلاح استندت زيادة المستوى الكيفي والتوعبي للقوات المسلحة في كل من تركيا وايران. وقد جرى العمل على تحقيق هذا الهدف من الناحية التطبيقية عن طريق التركيز على إخلال الكيف محل الكم في كافة مكونات القوة العسكرية، سواء العنصر البشري أو الأسلحة والمعدات. ففي كل من تركيا وايران، يلاحظ أن هناك تركيزا بارزا على تقليل حجم القوة البشرية العاملة في الخدمة العسكرية الفعلية، مع العمل على زيادة قدراتها التدريبية والمهارية، بما يؤدي إلى رفع مستواها القتالي. وقد تكامل هذا الاتجاه مع الاهتمام أيضا باقتناء نوعيات أكثر تقدما من الأسلحة والمعدات، والتي تنتمي إلى الصف الأول في ترسانات الدول المتقدمة، مع التركيز بصفة خاصة على أعمال تطوير لقوة الجوية في هاتين الدولتين.

٢. التطورات التسليحية :

تمثل التطورات التسليحية بشكل عام التطبيق العملي لجميع المبادئ النظرية التي تتبناها الدولة في مجالى الدفاع والأمن القومي. ومن الملاحظ أن أعمال التطوير التسليحي في كل من تركيا وايران امتدت إلى كافة أفرع القوات المسلحة فيهما، ألا أن أعمال التسليح الجوى حظيت بدرجة متزايدة من الاهتمام في كلتا الدولتين. أما في اثيوبيا، فإن التركيز الرئيسي فيها سوف ينحصر في اتجاه تحليل الوضعية الراهنة للقوة العسكرية الاثيوبية في أعقاب الاطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلي مريام .

أ - تركيا :

تتسم التطورات التسليحية الحادثة في تركيا خلال عام ١٩٩١ بالكثافة والتنوع، حيث تشمل مجالات التسليح الجوى والبحرى، علاوة على الاهتمام بصورة بارزة بتعزيز قدرات قاعدة الصناعة الحربية التركية وزيادة قدرتها على اللجوء إلى ميادين أكثر تطورا في كافة مجالات التصنيع الحربي. وقبل هذا كله، بذلت القيادة التركية جهودا كبيرة في العمل على توفير المخصصات التمويلية اللازمة لبرنامج تحديث قواتها المسلحة، والذي تبلغ قيمته الاجمالية حوالي ١٠ مليار دولار. وقد اعتمدت تركيا في هذا الصدد على العديد من المصادر الخارجية، كان أبرزها المملكة العربية السعودية التي قدمت نضما إلى تركيا تقدر قيمته بمليار دولار دعما منها لصنوف الدفاع التركي الذي انشئ لتحويل عملية تحديث القوات المسلحة التركية،

السوفيتي والصين وباكستان. والملاحظ أن التطور في العلاقات العسكرية الإيرانية - السوفيتية بصفة خاصة جاء بناء على مبادرات سوفيتية متعاقبة، كان الهدف منها الحصول على المساعدة الإيرانية في حل للمشكلات الاقتصادية السوفيتية. وقد جرى التأكيد على هذا المعنى صراحة خلال العديد من الزيارات التي قام بها مسؤولون سوفيت إلى العاصمة الإيرانية، واشتمل التعاون العسكري بينهما على قيام الاتحاد السوفيتي بتوريد الدبابات والطائرات القتالية والمندية إلى ايران. أما العلاقات العسكرية مع الصين، فقد ركزت عليها المصادر الغربية، واورنت في هذا الصدد مزاعم عديدة حول وجود تعاون مكثف بين الدولتين في مجالات التسليح النووي والصاروخي، إلا أن كلا من الصين وايران كذبتا هذه المزاعم مرارا، وأخيرا، فإن العلاقات العسكرية الإيرانية الباكستانية شهدت تطورا كبيرا خلال عام ١٩٩١ مع قيام الدولتين بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري بينهما، وتشير التطورات الفعلية في هذا الصدد إلى أن ايران تركز على دفع باكستان نحو التوسيع في أعمال شراء قطع الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات العاملة في قواتها المسلحة، والتي لا تستطيع شراؤها بنفسها نظرا للحظر الدولي المفروض على صادرات اسلحها إليها، مع التركيز بصفة خاصة على قطع غيار المقاتلات الأمريكية الصنع العاملة في السلاح الجوي الإيراني. والملاحظ على وجه العموم أن ايران تجد امامها تنوعا واضحا في مصادر التسليح، بل أن بعض التقارير الصحفية أشارت إلى أن هناك منافسة شديدة بين كل من الاتحاد السوفيتي والصين ويعضد الدول الأوروبية من أجل إبرام صفقات سلاح مع ايران.

وعلى نفس هذا النحو، اشتملت السياسة الدفاعية الاثيوبية خلال فترة ما قبل سقوط نظام الرئيس منجستو هايلي مريام على محاولة تعزيز العلاقات والروابط العسكرية مع اسرائيل، حيث ذكرت الصحف الاسرائيلية خلال شهر مايو ان اسرائيل تنفذ عددا من المشروعات الاستراتيجية في اثيوبيا، من بينها قواعد عسكرية ومصنع للأسلحة، علاوة على أن ٨٠ عسكريا اسرائيليا من بينهم ضباط برتبة عالية كانوا قد وصلوا إلى انيس اباها في توقيت سابق من نفس العام للإشراف على هذه القواعد وفقا لاتفاق بين البلدين يقضى باقامة قاعدتين عسكريتين اسرائيليتين دائمتين في اثيوبيا، بالإضافة إلى قاعدة جوية ترابط فيها طائرات اسرائيلية. وفي أعقاب نجاح الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية في الاستيلاء على الحكم في اثيوبيا، لم يتضح على وجه الدقة مصير برامج التعاون العسكري الاثيوبي - الاسرائيلي، إلا أن بعض المؤشرات تشير إلى استمرار هذا التعاون، وأن كان بمعدلات أقل بكثير عن ذي قبل.

بالإضافة الى تغطية جانب هام من هذه المخصصات عن طريق برنامج المعاهدات الامريكية السنوية لتركيا .

وقد استقطبت القوات الجوية الاهتمام الرئيسي من جانب السياسة التسلحية التركية عام ١٩٩١ ، أمثداً للاهتمام السابق بها خلال الاعوام الماضية ، حيث جرى الاهتمام باعمال التصنيع المشترك للطائرات القتال الجوى وطائرات الاستطلاع بدون طيار وطائرات نقل الركاب ، ويلاحظ ان سياسة التسليح التركية تمند الى اتباع الانتاج بترخيص خارجي لجميع هذه الأنواع من الطائرات بدلا من استيرادها من الخارج . وفي مجال طائرات القتال الجوى ، واصلت تركيا برنامجها الرامى الى رفع اسطول المعاتلات اف - ١٦ العاملة فى سلاحها الجوى الى ٣٢٠ طائرة ، فقد جرى الاتفاق بين الولايات المتحدة وتركيا خلال عام ١٩٩١ على السماح لتركيا بتصنيع ٨٠ مقاتلة من طراز (اف - ١٦ سى / دى) ، تتولى تصنيعها مؤسسة الصناعات الفضائية التركية . كما وقعت تركيا عقدا مع شركة (كلما) الاسبانية لصناعة الطائرات للحصول على ترخيص انتاج ٥٢ طائرة نقل من طراز (سى ان - ٢٣٥ لم) ، على ان تحصل تركيا على طائرتين كاملتين من هذا الطراز من اسبانيا ، فى حين يتولى مركز (قصرى) للصيانة والامداد فى تركيا انتاج الخمسين طائرة الأخرى ، وكان من المفترض ان تحصل تركيا على الطائرتين فى ديسمبر ١٩٩١ ، وسوف تبلغ القيمة الاجمالية لهذا العقد حوالى ٥٥٠ مليون دولار . وفى نفس الوقت ، تقوم المصانع الحربية التركية بتجميع طائرة التدريب الايطالية طراز (اس لف - ٢٦٠ دى) بموجب تعافذ تم ابرامه مع شركة (اجوستا) الايطالية . وبالإضافة الى ماسبق ، تعزم تركيا تصنيع ٢٠٠ طائرة هليكوبتر لحساب القوات البرية ، وتجرى الآن المفاضلة بين طائرات هليكوبتر هي : سوبر بوما - ٥٣٢ الفرنسية ، واجوستابل - ٤١٢ الايطالية ، وبل - ٤١٢ الكندية ، وبلاك هوك الامريكية ، وبي ك - ١١٧ الالمانية . وكان المفترض ان تنتهى عملية الاختيار والمفاضلة فى اغسطس ١٩٩١ ، وسوف تبلغ القيمة الاجمالية لهذه الطائرات حوالى ١,٥ بليون دولار . ولغيا ، وضعت مصانع الطائرات الحربية التركية قيد التنفيذ مشروعا لانتاج طائرة استطلاع بدون طيار .

أما فى مجال اعمال التسليح البرى التركى ، جرى التركيز بصورة رئيسية على عناصر الدفاع للجوى بالدرجة الاولى ، بالإضافة الى المربات المدرعة . فقد اظهرت تركيا اهتماما كبيرا بنظام الدفاع الجوى الامريكى (بلتريوت) ، بعد ان اثبت كفاءة عالية فى اسقاط صواريخ (سكود) العراقية أثناء حرب الخليج ، حيث اجرت تركيا اتصالات

سريعة مع الولايات المتحدة للحصول على ٢٠٠ صاروخ من هذا الطراز ، الا ان الجانب التركى لم يستطيع الحصول سوى على ٣١ صاروخا من طراز (باتريوت) من الولايات المتحدة يقتضى برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية . ومن ناحية أخرى ، تشارك الصناعة الحربية التركية فى برنامج اوروبى مشترك لانتاج صواريخ (ستينجر) الامريكية المضادة للطائرات ، ويجرى تنفيذ هذا البرنامج بموجب ترخيص من شركة (جنرال ديلتاميكس) الامريكية ، وتشارك تركيا والمانيا بنسبة ٤٠ فى المائة لكل منهما فى هذا المشروع ، فى حين تملك كل من هولندا واليونان ١٠ فى المائة . وتقوم تركيا بانتاج محركات اطلاق ودفع الصاروخ فى هذا المشروع ، وسوف يتم انتاج ١٠٠ وحدة من المحركات فى العام فى مصنع روكيتسان التركى ، على ان يزداد الانتاج تدريجيا فى الاعوام التالية الى ان يصل اجمالى الانتاج الى ١١٦٥٠ وحدة مع نهاية عام ١٩٩٨ ، وسوف يتكلف هذا البرنامج حوالى ٢٦١ مليون دولار . وتنتظر تركيا الى هذا المشروع باعتباره خطوة ضرورية نحو امتلاك القدرة على انتاج الثقافات الصاروخية متعددة القوالب والانظمة الصاروخية المتقدمة بمدة المدى . وفى نفس هذا السياق ، تقوم تركيا بالتحاكت مع سويسرا فى الحصول على ترخيص بانتاج المدفع الثلاثى (اورليكون - ٥٣ سم) . كما تبذل تركيا جهودا مكثفة فى مجال تصنيع النظم الرارارية ونظم القيادة والميطرة الفاعلة بعناصر النفاخ الجوى . أما فى مجال العريات المدرعة ، فقد تملمت وحدات المشاة التركية ٢٠ عربة مصفحة من دون أبراج وغير مسلحة من المصانع الحربية الهولندية ، وذلك بموجب معاهدة عقدت بين الحكومتين التركية والهولندية فى اواخر عام ١٩٩٠ . وتتمثل أهمية هذه الخطوة فى انها انت الى تذليل العقبات التى كانت تحول دون التعاون السكرى بين هولندا وتركيا على مستويات متقدمة .

وفى مجال التسليح البحرى ، تواصل تركيا جهود التحديث عن طريق ادخال المزيد من قطع السطح الرئيسية ، حيث توصل برنامج ادخال فرقاطتين اضافيتين من طراز (ميكو - ٢٠٠ ت) ، تتولى التزمينات البحرية الالمانية تصنيعهما ، وسوف تتميز هاتان الفرقاطتان عن الفرقاطات الاخرى الموجودة بالفعل فى الملاح البحرى التركى بنظام التشغيل الاكبر تطوراً وينظام الاطلاق الرامسى لصواريخ (مبادر) للبحرية التى سوف تزود بها ، علاوة على وجود نظام جديد للقيادة والميطرة فيما ، كما تعزم البحرية التركية ايضا ادخال ست قطع بحرية لمكافحة الانغام ، بالإضافة الى قطعتى دورية ساحلية .

ومن ناحية أخرى ، اهتمت تركيا بتطوير نظم القيادة والميطرة والاتصالات العاملة لديها ، باعتبارها من اهم

عناصر مضاعفة القوة في الوقت الراهن . وقد امتدت الجهود المبذولة في هذا الصدد ، لتشمل قواتها المسلحة والعناصر التابعة لحلف شمال الاطلسي في اراضيها ، حيث وقعت تركيا عقداً مع شركة (الكاتل) الفرنسية في شهر نوفمبر قيمة ١.٢ بليون دولار لبناء أنظمة اتصالات متكاملة لقواتها المسلحة . كما عملت في نفس الوقت على تعزيز عناصر القيادة والسيطرة والاتصالات التابعة لحلف شمال الاطلسي في اراضيها ، بأجهزة كمبيوتر وشبكات محلية في اطار برنامج (نظام التكامل الراداري) الهادف الى تطوير مواقع الرادار في الجبهة الجنوبية للحلف .

ب - إيران :

واصلت إيران خلال عام ١٩٩١ برنامج إعادة بناء قواتها المسلحة الذي كانت قد وضعت في أعقاب وقف إطلاق النار مع العراق في منتصف عام ١٩٨٨ ، إلا أن التطورات التسلحية الإيرانية خلال هذا العام تشير إلى أن هناك تركيزاً واضحاً على أعمال التسليح الجوي والصاروخي ، بالإضافة إلى وجود برنامج إيرانية مكثفة نحو امتلاك قدرة نووية ما حسبما تشير التقارير الغربية المتلاحقة الصادرة خلال العام .

وقد احتلت الجهود النووية الإيرانية أفضىة متقدمة ، وبدأ ذلك على وجه التحديد في منتصف العام حينما كشفت مصادر أمريكية عن أن ممثلين رسميين إيرانيين زاروا العاصمة الصينية بكين لشراء تكنولوجيا أسلحة نووية ، واكتوا وجود اهتمام إيراني مكثف ببرنامج الأسلحة النووية ، والذي كان قد خصص له حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال ميزانية ٩٠ - ١٩٩١ وحدها . وأضافت هذه المصادر في وقت لاحق أن إيران والصين بدأت بالفعل في برنامج واسع النطاق لبناء الأسلحة النووية في إيران ، واكتت بصفة خاصة على أن إيران حصلت من الصين على عدد من أجهزة (الكالينترون) التي تعتبر حيوية لإنتاج الأسلحة النووية نظراً لقدرةها على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب ، وأشارت إلى أن المبيعات الصينية إلى إيران من هذا الجهاز تفوق بكثير الأغراض المدنية . وقد حاول المسؤولون الأمريكيون التذليل على صحة هذه الادعاءات عن طريق الاستشهاد بتصريحات لمسؤول إيراني جاء فيها إنه يتعين على الدول الإسلامية أن تضاهي قدرة إسرائيل النووية . على أن كلا من إيران والصين نقا بصورة متكررة هذه الادعاءات ، واكتت إيران على أن تعاونها مع الصين في هذا الصدد يأتي في اطار برنامج للسلطة النووية للأغراض السلمية ، وإن هذا التعاون يتم في اطار التشريعات واللوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة النووية ، كما أكد المسؤولون الإيرانيون استعداد بلادهم للتعاون مع أي دولة في العالم في هذا المجال باستثناء

الولايات المتحدة وإسرائيل وجنوب أفريقيا . ومن ناحية أخرى ، نفت الصين بدوره أن يكون هناك تعاون بينها وبين إيران في مجال تصنيع الأسلحة النووية ، واكتت على أن التعاون بينهما يقتصر على مجالات الاستخدام المدني . وقالت أنها تساعد إيران في بناء محطة للطاقة النووية ، وإن البرنامج النووي الإيراني لا يزال في مرحلة بدائية للغاية ، بالإضافة إلى أن الشحنات الصينية إلى إيران بما في ذلك الشحنات الخاصة بتخصيب اليورانيوم مازالت غير كافية لتصنيع حتى قنبلة نووية صغيرة . ويكر بيان صيني صدر في هذا الاطار أن الصين زودت إيران فقط بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاص باغراض إنتاج النظائر المشعة ، علاوة على مقاعل نووي صغير . أما فيما يتعلق بالتفاعلات المبرمة بين الدولتين في هذا المجال ، اكدت الصين على أن التفاعلات تتعلق فقط بأجهزة خاصة بالتخصيب الطبّي للنوى والبحوث والتقنيات النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب ، كما ذكرت أن التعاون يتم في جميع مراحله في اطار التشريعات الدولية . وهكذا ، فإنه لم تصدر خلال عام ١٩٩١ تأكيدات كافية حول البرنامج النووي الإيراني ومع ذلك لا يستبعد أن تكون إيران متهمة بتصنيع الأسلحة النووية لاسيما وإنها تمتلك بنية أساسية هامة في هذا الصدد مورثة من عهد الشاه ، علاوة على أن القيادة الإيرانية الحالية تدرك أن هناك العديد من الفوائد السياسية والعسكرية التي يمكن الحصول عليها حال تطوير قوة نووية إيرانية .

وبالإضافة إلى ما سبق ، اظهرت القيادة الإيرانية خلال عام ١٩٩١ اهتماماً واضحاً بأعمال تطوير وإنتاج الصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى ، حيث أعلنت إيران في بداية العام أنها سوف تبدأ في إنتاج طراز من هذه النوعية من الصواريخ ، يتميز بقوة تدميرية عالية ، وأشار الإعلان إلى أن الإنتاج سوف يتم بإعداد كبيرة بدءاً من شهر فبراير ١٩٩١ . وفي وقت لاحق ، أشارت مصادر غربية إلى أن إيران وسوريا لشرا صواريخ استراتيجيّة جديدة من كوريا الشمالية ، من بينها صواريخ من طرازى (سكود - ب) (و سكود - سي) التي يصل مداها إلى ٥٠٠ كيلو متر . كما جرت الإشارة إلى أن الدولتين قد تفاوضتا أيضاً مع الصين لشراء مصنع تنتج جيلا جديداً من الصواريخ ، وأن المحادثات قطعت على ما يبدو شوطاً طويلاً . ومن المعروف أن إيران كانت قد نجحت في الأعمال القليلة المضنية على إنتاج صاروخ أرض - أرض أطلقت عليه اسم (شاهين) . ومن الواضح أن الاهتمام الإيراني المكثف بإنتاج وتطوير الصواريخ أرض - أرض ينبع في الأساس من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية - الإيرانية التي شهدت خلال مراحلها الأخيرة تبادلًا عشوائيًا واسع النطاق

الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإيرانية ، وقد جاء هذا التطور في أعقاب حل مشكلة الرهائن الغربيين في لبنان .

أما في مجال التسليح البري ، فقد واصلت إيران جهود تعزيز قواتها المدرعة عن طريق الحصول على المزيد من دببات القتال الرئيسية ، إلا أن هذه الجهود اتسعت بالضالة المدونة بفعل الحظر الدولي المفروض على واردات السلاح إلى إيران برعاية الولايات المتحدة ، والذي كان من شأنه تراجع تشيوكسولوفاكيا عن توريد دببات إلى إيران تحت تأثير الضغوط التي مارسها الخارجية الأمريكية على تشيوكسولوفاكيا بحجة أن إيران دولة مؤيدة للإرهاب ، وقد اقتضت التطورات الحادثة في هذا المجال على إعلان الاتحاد السوفيتي اعتزامه بيع عشرات الدببات إلى إيران بمقتضى اتفاق سابق بين البلدين .

ج - إثيوبيا :

على عكس الحال مع كل من تركيا وإيران ، فإن القضية الرئيسية التي تطرح نفسها عند تناول القوة العسكرية الأنثوية تتمثل بالدرجة الأولى في الوضعية الزاهنة للقوات الأنثوية في أعقاب نجاح قوات المعارضة في الاستيلاء على الحكم والإطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلي مريام . فقد أدت أعمال القتال التي نشبت بين قوات المعارضة والقوات الحكومية إلى تهديد جانب هام من إجمالي القدرات العسكرية الأنثوية ، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى إحداث تحولات هيكلية حادة في بنية القوات المسلحة الأنثوية .

وواقع الأمر ، إن متلعة تطورات أعمال القتال في إثيوبيا والتحول التي اعتقيتها تشير إلى أن هذه التطورات تركت تأثيراتها بصورة بارزة على القوات البرية الأنثوية ، والتي تحملت العبء الرئيسي في أعمال القتال المذكورة . فقد تفتت القوات البرية الحكومية بشكل عام تقريبا في أعقاب تعرضها للهزيمة العسكرية على أيدي قوات المعارضة ، سواء بفعل الهرب إلى الدول المجاورة أو بفعل الوقوع في الأسر أو نتيجة التوجهات الضخمة خلال أعمال القتال ، حيث هرب ١٥ ألف جندي إثيوبي إلى جيبوتي في أواخر شهر مايو/ أيار من الخدمة النظامية ، كما هرب حوالي ٦٣ ألف جندي آخرون مع عائلاتهم إلى السودان في أعقاب سقوط النظام الحاكم ، في حين اعتقلت قوات الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية ما يقرب من نصف قوات الجيش النظامي ، وجرى احتجازهم في حوالي عشرين معسكرا في أطراف البلاد ومنطقة الحدود مع السودان . وظل النظام الجديد برئاسة ميليس زيناوي مصرا على اعتقالهم لفترة طويلة نسبيا ، خوفاً من قيامهم بأعمال شغب واسعة النطاق

لأعمال القصف الصاروخي بين الدولتين . أضف إلى ذلك ، أنه إذا صحت الأنباء المتواترة عن وجود برنامج إيراني لإنتاج الأسلحة النووية ، فإن أعمال تطوير الصواريخ أرض - أرض تعتبر جزءا مكملا من هذا البرنامج بوصفها وسيلة هامة لإيصال الرؤوس النووية التي يمكن إنتاجها ، بما يكسب القوة النووية الإيرانية مستقبلا درجة من المصداقية ، سواء في الردع أو عند الاستخدام الفعلي .

وقد شهدت جهود التسليح الجوي الإيراني تطورات بارزة خلال ١٩٩١ . ويمثل ذلك أولا في أن إيران قررت ضم المقاتلات العراقية التي لجأت إليها أثناء حرب الخليج إلى سلاحها الجوي ، ووضعتها في ثلاث قواعد جوية في محافظة كيرمنشاه . ويبلغ عدد هذه الطائرات ١١٢ مقاتلة ، بالإضافة إلى ٣٣ طائرة مدنية ، على الرغم من أن طهران لم تعترف سوى بلجوء ٢٦ مقاتلة عراقية فقط . أما التطور الأكثر بروزا في هذا الصدد ، فيتمثل في تطور التعاون العسكري الإيراني - السوفييتي في مجال التسليح الجوي ، حيث طلبت إيران رسميا مساعدة الاتحاد السوفيتي في صيانة وإعداد المقاتلات العراقية التي لجأت إليها ، كما أبدت إيران عزمها الحصول على المزيد من المقاتلات السوفيتية المتقدمة من طراز (ميغ - ٢٩) ، والمقاتلات القاذفة من طراز (سوخوي سي يو - ٢٤) ، وقد لجأت الاتحاد السوفيتي من جانبه تجاريا ملحوظا مع المصاحبي الإيراني ، وقام بعرض بيع طائراته القتالية المتطورة إلى إيران ، بل أن فريق تصويق عسكري سوفيتي وصل إلى العاصمة الإيرانية مع أواخر العام بناء على طلب رسمي من السلطات الإيرانية بهدف عرض القدرات الفنية لمجموعة كبيرة من الأسلحة السوفيتية المتقدمة ، تمهيدا لبيعها إلى إيران بعد المفاضلة بينها . وتشتمل هذه الأسلحة على الطائرات (سوخوي - ٢٧) و (ميغ - ٣١) و (ميغ - ٢٩) و (سوخوي - ٢٤) و (سوخوي - ٢٥) ولهايكوبتر (سي - ٢٨) ، بالإضافة إلى صواريخ جو - جو من طراز (أ.أ - ١) و (أ.أ - ١١) وفي نفس الوقت ، جعلت إيران على مواصلة أعمال إصلاح وصيانة الطائرات المقاتلة العاملة في صفوف سلاحها الجوي ، والتي ظلت تواجه صعوبات كبيرة بفعل الحظر الدولي المفروض على صادرات السلاح إلى إيران . وقد قلعت إيران في هذا الصدد بتوسيط باكستان في أعمال شراء قطع غيار لطائراتها المقاتلة من طراز (اب - ١٤) و (ف - ٤) ، والتي كان الكثير منها في حالة عجز عن العمل نظرا لعدم توافر قطع غيار لها . على أن بعض التقارير أفادت في نهاية العلم أن إيران والولايات المتحدة اتفقتا على استئناف توريد بعض المعدات العسكرية إلى إيران ، والتي كانت محتجزة في

الاسر او سبيج الوهيات الصحمة حذر اعمال فعال ، جوب
 هرب ، ١٠ الف جندي اثيوبي إلى جيبوتي في أواخر شهر
 مايو فرارا من الخدمة النظامية ، كما هرب حوالي ٦٣ ألف
 جندي آخرون مع عائلاتهم إلى السودان في أعقاب سقوط
 النظام الحاكم ، في حين اعتقلت قوات الجبهة الشعبية
 الثورية الديمقراطية ما يقرب من نصف قوات الجيش
 النظامي ، وجرى احتجازهم في حوالي عشرين معسكرا في
 اطراف البلاد ومنطقة الحدود مع السودان . وظل النظام
 الجديد برئاسة ميليس زيناوي مصرا على اعتقالهم لفترة
 طويلة سببا ، خوفا مع قيامهم بأعمال شغب واسعة النطاق
 عقب إطلاق سراحهم للحصول على الطعام . وكانت وجهة
 نظر الرئيس زيناوي في هذا السدد تنصب على انه لو تم
 إطلاق سراح هؤلاء الاسرى بأعداد كبيرة ، فاتهم سوف
 يعودون إلى ديارهم لكي لا يجدوا طعاما ولا عملا ، وبالتالي
 سوف يكون هناك أناس مدبرون على القتل فقط ولا يجدون
 القيام بأي شيء آخر . وفي ظل هذا الوضع ، لم تبدأ
 السلطات الاثيوبية الجديدة في إطلاق سراحهم سوى في
 منتصف شهر أكتوبر ، حيث أطلقت سراح حوالي ٦٥ ألف
 جندي سابق بعد أن أمضوا قرابة ثلاثة شهور في مراكز
 الاعتقال . ومن ناحية أخرى ، أدت أعمال القتال إلى مصرع
 ما يقرب من ربع افراد الجيش الاثيوبي أثناء الحرب الأهلية ،
 وقد لقي نصف هؤلاء الضحايا مصرعهم في الشهور الخمسة
 التي سبقت هروب منجمتو هالي مريام إلى الخارج .
 وإشارات إحصائيات وزارة الدفاع أن ما يقرب بـ ٥٥٠ ألف
 مجندي قتلوا في الحرب الأهلية التي استمرت ١٧ عاما ،
 من بينهم ٢٣٠ ألفا على الأقل في الفترة بين شهري يناير
 مايو من عام ١٩٩١ .

وهكذا ، فإن التطورات مאלفة الذكر أدت إلى تفتت القوات
 الموالية للنظام السابق على كافة المستويات التنظيمية
 والبشرية والتسلحية ، بل ويعتقد أن أعمال القتال أدت إلى
 تدمير معظم الأسلحة والمعدات التي كانت تلك القوات
 تمتلكها ، والتي كانت تقدر بحوالي ٧٧٥ دبابة و ٥٧٠ عربة
 مدرعة و ٦٢٠ قطعة مدفعية ، بالإضافة إلى العديد من قطع
 الهاون والقاذفات الصاروخية والمدفعية المضادة
 للطائرات .. وغيرها . وقد قررت الحكومة الاثيوبية
 الجديدة في أعقاب ذلك تسريح قوات الجيش والشرطة التي
 عملت في ظل نظام حكم الرئيس منجمتو هالي مريام ،
 والإكتفاء بتكوين جيش جديد قوامي ٦٠ ألف جندي بدلا من
 الجيش السابق الذي كان عدد أفراد يبلغ حوالي نصف مليون
 فرد على نحو ما سبقت الإشارة .

وعلى الجانب الآخر يبدو أن القوات البحرية والجوية
 الاثيوبية لم تتأثرا كثيرا خلال أعمال القتال التي شهدتها
 البلاد . فقد فرت جميع قطع البحرية الاثيوبية عبر البحر

الاحمر إلى اليمن في اعقاب سقوط عاصم (عصب)
 البحرية في أيدي الثوار الأريتريين ، وذلك بعد أن أصبحت
 تلك القطع بلا مأوى تقريبا بعد أن كانت قاعدة (مصوع) -
 القاعدة الثانية في البلاد - بدورها قد سقطت في وقت سابق
 في أيدي قوات المعارضة . ويبلغ إجمالي عدد القطع العاملة
 في البحرية الاثيوبية حوالي ٢٠ قطعة ، منها فرقاطتان و ١٤
 قطعة دورية و ٤ زوارق إنزال بحرية . وكانت حوالي ١٢
 قطعة بحرية من هذه القطع قد وصلت إلى الموانئ اليمنية ،
 وهي تحمل على متنها حوالي ٣٠٠٠ فرد . وفي نفس
 الوقت ، هربت أعداد كبيرة من الطائرات الحربية والمدنية
 الاثيوبية إلى كينيا بعد أن توالت هزائم القوات الحكومية أمام
 الثوار . ومن المعروف أن السلاح الجوي الاثيوبي كان يضم
 في صفوفه حوالي ٨٠ مقاتلة خاصة بأغراض الدفاع الجوي
 والامسناد البري ، و ٢٨ طائرة نقل ، و ٣٦ طائرة تدريب ،
 و ٦٩ طائرة هليكوبتر . على أن معظم هذه الطائرات كانت
 في حالة سيئة منذ فترة ما قبل نظام أعمال القتال ، بفعل قيام
 الاتحاد السوفيتي بسحب الخبراء والتقنيين السوفيت من
 أثيوبيا وتوقفه عن توريد قطع الغيار إليها أما الطائرات
 الصالحة للعمل ، فقد بادرت لمطعمها بنهرها إلى الخارج بعد
 تردى الأوضاع القتالية للقوات الحكومية .

وعلى هذا الأساس أتت أحداث عام ١٩٩١ إلى استنزاف
 جانب هام من القدرات العسكرية الاثيوبية . وبدلا من القوات
 البرية الضخمة التي كانت تقدر بحوالي مليون جندي ،
 أصبح الجيش الاثيوبي يتألف من حوالي ٦٠ ألف جندي ،
 ووفق ذلك كله ، لا تبدو الحكومة الاثيوبية الجديدة مهمة
 بإملاك قوات مسلحة ضخمة ، وتكرس معظم جهودها نحو
 الإهتمام بالأوضاع الاقتصادية في الداخل ، لا سيما قضية
 الغذاء التي تفرض نفسها بصورة ضارية بفعل الدمار الشديد
 الذي أصاب الموارد الاقتصادية للبلاد أثناء سنوات الحرب
 الأهلية .

٣ - دلالات التطورات الدفاعية وإنعكاساتها :

تعتبر التطورات التسلحية مאלفة الذكر في دول الجوار
 الجغرافي مؤشراً بالغ الدلالة على مضمون السياسات
 الدفاعية فيها ، كما تنطوي على دلالات حيوية بالنسبة
 للتوجهات السياسية التي تتبناها تلك الدول ، لا سيما من
 حيث ما تمكس من إدراكها للفرص أو التهديدات الماثلة
 أمامها في البيئة الإقليمية المحيطة بها . وعلى هذا الأساس ،
 فإن التطورات التسلحية الحادثة في كل من تركيا وإيران
 تعكس في الأساس سعيها نحو إقامة هيكل جديد للثوة

العسكرية يعتمد على الطفرات العلمية والتكنولوجية في كافة مجالات التسلح التقليدي وفوق التقليدي .

والحقيقة ، ان الأهداف الحلكمة لمجمل التطورات الدفاعية والتسليحية في دول الجوار الجغرافي تختلف من دولة إلى أخرى . ففي حالة تركيا ، يبدو واضحا أن التطورات المذكورة تستهدف تمكين تركيا من اكتساب مكانة (القوة الاقليمية العظمى) في المنطقة ، وهو الهدف الذي يبدو أن الولايات المتحدة تسعى أيضا إلى تحقيقه ، لاسيما وإن تركيا أثبتت جدواها وفعاليتها في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة . أما بالنسبة لإيران ، فإن الجهود التسليحية تنصب في الأساس في اتجاه ما يمكن تسميته بـ (تعزيز المركز التنافسي الإيراني) في المنطقة ، سواء بالنسبة لترتيبات الأمن أو تسوية المنازعات المختلفة فيها . وفي ظل هذا الوضع ، يصبح من المنطقي أن تختلف الخطوط العريضة المميزة لجهود التسلح في الدولتين .

فمن الواضح أن تركيا تركز في سياستها التسليحية على أعمال التطوير الوطني للتكنولوجيا العسكرية ، وتعتبر هذه الأعمال بدورها جزءا رئيسيا من الجهود الأوسع نطاقا لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية لتركيا ، بما يساعد على الدخول إلى عصف مجالات الثورة الصناعية الثالثة . ويبدو ذلك واضحا على سبيل المثال في الكتاب الصادر عن مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية في سبتمبر ١٩٩١ ، والذي يؤكد على أن تركيا تهدف إلى زيادة قدراتها التنافسية في السوق العالمي للصناعات الدفاعية ، لزيادة حصيلتها من العملات الصعبة عن طريق تصدير التكنولوجيا العسكرية ومعدات الدفاع ، وكذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، كما يؤكد الكتاب على أن الصادرات العسكرية سوف تساعد على زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد . ولهذا السبب ، تسعى الجهود الرامية إلى دفع عجلة لتطوير التكنولوجيا العسكرية فيها إلى اكتساب مكانة دولية رفيعة

باعتبار تركيا دولة صناعية متقدمة تنتمي إلى الدول القليلة المائلة للتكنولوجيا المتقدمة في عالم اليوم . ومن لتأحية العمليانية ، فإن أعمال التسليح التركية تهدف إلى التركيز على امتلاك تكنولوجيا عسكرية تتميز بالارتفاع القلق في قدراتها النوعية ، وتندرج هذه التكنولوجيات في إطار ما يسمى بـ (عناصر الاشتباك الآمن عن بعد) ، ولتي تستهدف امتلاك القدرة على الاشتباك للفعل مع حشود القوات والمدركات المعدنية ، سواء في الأصاق الخلفية أو في المواقع الأمامية للمتقدمة . وتتكامل هذه الجهود الدفاعية والتسليحية بطبيعة الحال مع جهود اقتصادية

وسياسية أخرى مكملة لها ، على أن الواضح من رصد اتجاهات السياسة التركية أن البناء الدفاعي الحالي لديها يمكن

توظيفه مستقبلا في حاليين رئيسيتين : أولهما في المجابهات الإقليمية المحتملة ، وثانيهما في تعزيز الروابط والعلاقات

التسليحية . وفي ظل هذا الوضع ، ينطوي التركيز على تطوير قدرات السلاح الجوي التركي بصفة خاصة على مغزى عميق ، حيث أن هذه القدرات أكثر ملاءمة للتدخل في المجابهات المحتملة ، والتي يفترض أنها سوف تتميز بقصر مداهما الزمني ، كما يفترض أن استخدام القوات الجوية فيها سوف يقلل من التكاليف المادية والسباسبية للتدخل ، علاوة على أن تحقيق ملموس في أعمال التصنيع الجوي الوطني سوف يتيح فرصا أفضل للتعاون التسليحي مع الدول الأخرى في المنطقة ، لا سيما في مجال تصدير السلاح المنتج في تركيا إليها ، كما يحدث بالفعل مع مصر في الوقت الراهن .

أما في حالة إيران ، فلا يبدو أن جهود التسليح الحربي ترمى إلى أكثر من مجرد تعزيز المركز التنافسي الإيراني ، ليس فقط لصيق نطاق هذه الجهود ، ولكن أيضا

بفعل الصلّة النسبية في حجم المشروع السياسي الإيراني الذي تدور في إطاره أعمال البناء الدفاعي . وفي هذا السياق بالذات ، يصبح من المنطقي عدم استبعاد احتمال صحة الأنباء المتواترة عن وجود برنامج متقدم لإنتاج السلاح النووي في إيران . ومبث ذلك ، إن القيادة الإيرانية حرصت في أعقاب وقف إطلاق النار مع العراق في منتصف عام ١٩٨٨ على معاونة بناء قواتها المسلحة بصورة كاملة تقريبا ، على أن الفطر الدولي المفروض على واردات السلاح اليها قد حدد كثيرا من قدرتها على السير في تلك الاتجاه ، ولذلك لم تستطع إيران تحقيق إنجاز متقدم في هذا الصدد بالرغم من مرور قرابة أربعة أعوام منذ ذلك التاريخ . ومن ثم ، لا تستبعد أن تسعى إيران إلى معالجة هذا الموقف عن طريق تطوير رادع نووي للتعويض عن استمرار التنقي في قدرتها العسكرية الإجمالية .

وفي كتا الحاليتين ، ينتظر ان تزدى التطورات التسليحية الحادثة في الدولتين إلى حدوث اختلال كمي وكيفي في الميزان العسكري في غير صالح الدول العربية المجاورة لهما ، إلا أن هذا الاختلال سوف يكون أكثر حدة في حالة تركيا نظرا لفخامة وكثافة أعمال التسليح التي تجريها في الوقت الراهن . وفي جميع أحوال ، فإن الوضع المذكور يفتح الباب أمام كل من تركيا وإيران لاستخدام علاقات الأرقام في تفاعلتها الإقليمية مع الدول العربية ، بدءا من التحذير الضفوى وصولا إلى الاستخدام المحدود للقوة .

النظام الاقليمي العربى

القسم الأول :

التفاعلات العربية - العربية بعد أزمة الخليج

- ☐ إضمحلال النظام العربي
- ☐ قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج
- ☐ التطور الداخلي للمجتمعات العربية

أولا : اضمحلال النظام العربي وعدم مقبولية بدائله :

وقد حدث أكثر من مرة في تاريخ العلاقات والتفاعلات بين الأنظمة العربية أن تعرضت تلك الضوابط والمعايير والادراك الخاص بوحدة المصالح والمهام المشتركة لأزمات شديدة مما سبب عدم استقرار شديد للنظام الاقليمي العربي . وأحيانا فقد هذا النظام الجاذبية أو القوة بدرجة كبيرة من الناحية الفعلية . غير أنه ظل يملك نوعا من المرجعية والمشروعية ، الأمر الذي توجب عليه أن المناقشات والحجج المتعارضة حول مواقف سياسية خلافية كانت تصاغ بمصطلحات النظام وبالأحالة إلى قيمة ومعاييره وضوابطه .

والواقع أن هذا ما فقدته النظام العربي في سياق الصراع العسكري والسياسي الذي دار بين الدول العربية في أزمة الخليج الثانية المترتبة على الغزو العراقي للكويت . فلم تعد هناك مرجعية واحدة ، ودار الصراع حول قيم ومعايير وضوابط للعلاقات العربية - العربية ، وفُسر على نحو متناقض جنريا . ولتُبنت تطورات هذا العام أن تعبیر « النظام الاقليمي للعربي » لم يعد متوافقا مع واقع السياسة العربية .

والواقع أنه يمكننا النظر إلى الغزو العراقي للكويت ، والتأييد الصريح أو المستتر الذي وجهه في بعض جنباث للراي العام وبعض الحكومات العربية باعتباره ثورة موجبة ضد النظام العربي . إذ أن هذا الغزو قد تضمن إمكانية تغيير جذري لواقع الجغرافيا السياسية ، وللهيكالية العامة لعلاقات الدول العربية وموازين القوة فيها . وقد فشلت هذه الثورة ، ولكنها كانت قد سببت تصدعا كاملا تقريبا لمرجعية النظام العربي . بعد أن اخفرت القيم والمعايير والضوابط الكبرى للعلاقات العربية من جانب طرفي الصراع . وعلى الرغم من أن مؤسسة الجامعة العربية لم تسقط ، فإنها قد فقدت

درج التقرير الاستراتيجي العربي على استخدام تعبیر « النظام الاقليمي العربي » بمعنى محدد . فالنظام العربي ليس مجرد مجموعة للدول العربية ، ولا مجرد علاقتها المتبادلة .. كما لا يصبح اختزاله بـ « العلاقات بين الدول العربية » ، والتي يبرز فيها ادراك حاد بمصالح ومهام مشتركة . ويرتبط بهذا المعنى أيضا حد أدنى من المشاركة في رؤية سياسية للعام ولطاقة من التضابا التي تمثل رصيدا مشتركا للجماعة السياسية العربية .

والنظام العربي بالمعنى السابق يختلف كثيرا عن مفهوم « القومية العربية » ، أو الطموح الذي تجسده الدعوة القومية للوحدة السياسية بين المجتمعات والأنظمة العربية ذلك أنه بعد ذاته يمثل تقينا لواقع رسوخ الدولة العربية . وهو يمثل محاولة لتنظيم العلاقات بين الدول العربية المستقلة وفقا لقيم ومعايير محددة . وقد يكون الادراك القومي أحد العوامل الدافعة لبناء نظام اقليمي وتطويره . ولكنه يتحول في سياق العلاقات والتفاعلات التي يحيط بها مفهوم النظام الاقليمي إلى نوع من القيم أو المثل العليا أو الموارد والوشائج الثقافية ، والالتزامات المعنوية والأخلاقية . ولكن هذا الادراك القومي ليس هو النظام الاقليمي العربي باعتباره كذلك .

ومن هذا المنظور نستطيع الحديث عن قيام واستمرار النظام الاقليمي العربي كلما استمرت قوة للضوابط والمعايير التي تحكم الروابط بين الدول العربية وكما استمر الادراك بوجود مصالح ومهام مشتركة ، ولو على نحو نسبي . ولكن هذا المصطلح يفقد مفزاه كلية عندما تنهار الضوابط والمعايير ويفقد أعضاء النظام الايمان بوجود مصالح ومهام مشتركة .

الجانب الرئيسي من قيمتها السياسية والمعنوية . وإن كانت جميع الحكومات العربية قد حرصت على استمرار هذه المؤسسة ، بل وانتظام انعقاد هيئاتها بما في ذلك مجلس الجامعة فإن الاستقطاب الذي شهده أزمة الخليج قد استمر أيضا . ويدرك جميع الأطراف أن الاستقطاب قابل للانفجار من جديد بالرغم من المساعي المخصصة للهدنة والمصالحة .

وهكذا نستطيع ان نستنتج أن تحرير ، النظام الاقليمي العربي ، لم يعد صالحا للتعامل مع البيئة السياسية العربية ومحورها . ولكن هل معنى ذلك أن كافة الضوابط والتجم والمعايير الخاصة بالعلاقات بين الدول والمجتمعات العربية قد انتهت وأنها لم تعد تتجاوز المستوى للميز للملاقات العادية بين الدول في النظام العالمي ؟

الواقع أن هذا الاحتمال يبدو مستبعدا . فالمجتمعات العربية تشكل عند مستوى معين جماعة ثقافية موصولة ومتراصة على نحو فريد . وشكل هذا الارتباط الثقافي أساسا موضوعيا مستقرا للانتماء المجتمعي لهوية موحدة . وقد تشمل جذوة الهوية العربية ، وقد تخبو بين مرحلة وأخرى لدى شعب عربي أو لآخر على نحو غير متوازن وغير متزامن بالضرورة ، ولكنها تبقى قادرة على استدعاء عاطفة عميقة لدى معظم الشعوب العربية في معظم الأوقات ، وخاصة في ظروف اشتعال الأزمات الخارجية . وتتمثل عاطفة الهوية المشتركة لدى الضغوط الهامة على نظم الحكم العربية ، وإن بأشكال ودرجات متفاوتة ، وتعد أحد المقاييس الهامة للشريعة الداخلية لهذه النظم ، ولأدائها في الساحتين العربية والدولية . غير أنها ليست بالطبع المقياس الوحيد . وربما لا يكون المقياس الأكثر أهمية في معظم الاقطار العربية ، إلا في ظروف الأزمات الخارجية الكبرى .

إن عاطفة الهوية وما يرتبط بها من تواصل ثقافي فريد سوف تستمر كعامل لاجم فيما بين الدول العربية ، ولو عند مستوى معين . غير أن هذا العامل لا يتسم بالثبات إلا على نحو عام جدا ، فواقع الأمر أن مضمون هذه العاطفة يتغير ، كما أنها تمثل أحد دوافع التغيير الاجتماعي والثقافي الداخلي . فالثقافات الوطنية في الاقطار العربية السياسية يمار تركيبتها في سياق التواصل الثقافي العربي . وقد يتم ذلك على نحو مبدئي أو ايجابي أو كليهما معا .

وتعكس عملية إعادة التركيب المستمر هذه على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول العربية . ويحمل الاتصال الثقافي - بما ينطوي عليه من عملية تركيبة - ثمارات الخبرة السياسية لدى النخب والقوى الاجتماعية العربية . وتتكون

هذه الخبرة - بدورها في ظروف استجابات - متفاوتة المتغيرات المؤثرة على المجتمعات العربية من داخلها وخارجها . ولاشك أن أهم هذه الخبرات من حيث التأثير السياسي المباشر هي تلك التي تكون لدى النخب الحاكمة في الدول العربية ، والتي تسهم بقوة في صياغة ايديولوجياتها السياسية الكبرى ، بما في ذلك نشاط التحالفات والخصومات التي تدخل فيها . غير أن الخبرات الخاصة بالنخب والنخب الوسيطة ، وتلك المميزة للطبقات الشعبية تؤثر بدورها ، وإن كان هذا التأثير يتم عند المستويات التحتية الأكثر عمقا للسياسات العربية .

وهكذا قد لا يمكن الفصل بين المعطيات المستقرة للروابط والتفاعلات العربية والاستجابات المتغيرة للتطورات السياسية الخارجية والداخلية للدول والمجتمعات السياسية العربية . على أن التفاعل بين المعطيات المستقرة والتطورات المتغيرة قد يصر عن أزمات حادة وشرخ ضخمة بين الدول العربية . ولكن حتى في هذه الحالات لا يمكن إلا أن يمكن المؤثرات العميقة للمعطيات المستقرة في العلاقات العربية والتفاهة على عاطفة الهوية ، وفي ظروف الانقسام هذه بين الدوافع للتقارب والاتحاد وللكتانة في الهوية المشتركة ، والدوافع للتنافس والصراع وللكتانة في الاستجابات المتفاوتة أو المتناقضة للمتغيرات الداخلية . والملاحظة تظهر حالة فريدة من فجوة التوقعات المتبادلة . فالأصل في السياسة العربية هو وجود توقعات ايجابية متبادلة كبيرة لا بين النخب الثقافية والشعوب فحسب ، بل وحتى بين النظم الحاكمة كذلك حتى تلك المتخاصمة . ولكن الاستجابات المتفاوتة واحيانا المتناقضة لظروف السياسة الدولية والداخلية تعبط هذه التوقعات ، وخاصة في أوقات الأزمات الكبرى . ويترتب على ذلك ان تصبح السياسة العربية محكومة بفجوة بين التوقعات الايجابية المرفوعة من ناحية والمستوى الفعلي للاستجابات المتبادلة من ناحية أخرى . بل ويمكننا أن ننحصر أزمة الخليج الثلاثة بدءا من الغزو العراقي للكويت كتعبير عنيف أو حاد عن مسار فجوة التوقعات العربية المتبادلة هذه .

فلا شك أن إحباط التوقعات العراقية فيما يتصل بسياسة نظمية عربية جماعية - مهما كانت هذه التوقعات خاطئة من وجهة نظر العمليات الفنية والسياسية - قد أسهم في اتخاذ قرار غزو الكويت ، وكذا فإن التأييد المستمر أو الصريح الذي وجده هذا الغزو في جناب الرأي العام العربي يمكن تصويره بإحباط التوقعات الشعبية العربية الخاصة بتوظيف

فانض المال النفلى فى البلاد العربية واصالح للشعوب العربية . وفى المقابل ، فان شدة رد الفعل الخليجي حيال الغزو ، أثناء وبعد الأزمة يمكن تفسيره باحباط التوقعات الخليجية القائمة على وجوب الدعم العربى الثنائى لحق دول الخليج فى الأمن والاستقرار والدفاع عن النفس بكل الوسائل .

ولاشك أن تركلح لباحاط التوقعات الايجابية المتبادلة - سواء على المستوى الرسمى أو الشعبي - يسهم فى اضمحلال النظام العربى ، بل وقد يقضى فى نهاية المطاف إلى شروخ عميقة فى بناء العاطفة القومية ذاتها . وفى المقابل ، فان تحقق واشباع هذه التوقعات ، ولو فى جوانب معينة من العلاقات السياسية للعربية يسهم فى إنقاذ هذا النظام ، وقد يرتفع بدالقه بالتدريج أو يخلق ظروفًا مناسبة لتحديثه .

وما يهمن فى هذا السياق هو أن التوقعات الايجابية المتبادلة تمثل أهم الضوابط والمحددات التى تظل قوية - حتى لو كانت تعبر عن نفسها على نحو سالب بوجود قبوة مع الواقع العماش - بعد اضمحلال القواعد والضوابط والقيم الرسمية التى تطورت فى هيكل العمل العربى المشترك منذ نشأة الجامعة العربية .

وتشكل التوقعات المتبادلة قاعدة ما يمكن تسميته بالجماعة الثقافية للعربية . وهى بطبيعة الحال لاكنى لتكوين نظام اقليمى أو جماعة اقتصادية أو سياسية لمنية اقليمية وتفرز هذه الرابطة بين الدول العربية ضوابطها ومحدداتها الخاصة للتفاعلات السياسية وهى ضوابط غير رسمية وغير مباشرة لأنها تنشأ من تداخل « رصيد المشاعر الايجابى » بين المجتمعات العربية مع الضوابط والمحددات الأخرى للشرعية الداخلية للنظم السياسية العربية . وبالتالى للأداء الخارجى لهذه النظم .

ونستطيع أن نقول أن النظام العربى القائم منذ عام ١٩٤٥ قد اضمحل بالفعل وارتد إلى قاعدته الأولية . أى إلى جماعة ولكن هذا التدهور هو جزء من الخبرات المضافا للجماعة الثقافية العربية ، وهو ما يميز ، حالة هذه الجماعة فى بداية التسمينات عنها قبل نشأة الجامعة العربية .

لقد فُتت « الجماعة الثقافية العربية » برائتها الأولى ، وأصبح عليها أن تبحث من جديد عن « شكل سياسى » خاص بها وهى تنوء بالخبرات السلبية والتوقعات المحبطة . وعليها فوق ذلك أن تبحث عن هذا الشكل السياسى وهى تولجه بينة

دولية عاصفة ، وغير موافقة إلى حد بعيد . إن اضمحلال النظام الاقليمى العربى يعنى تكوص نظم الحكم العربية عن تنفيذ تمهدياتها والزاماتها المتبادلة العامة . ولكن التوترات العنيفة التى تشهدا الجماعة الثقافية العربية توفر طاقة غير محدودة لندامات معارضة عبر الحدود بين الاقطار لتتجمع حول مشروعات سياسية جديدة ، على المستويات الداخلية والعربية والاسلامية .

ويتبدو نظم الحكم العربية جزءا من ساحة الاختيارات المعقدة بين هذه المشروعات . وهى ساحة لم تستقر بعد ، بكل تأكيد . ورغم أن العوامل الرئيسية المحددة لشرعية واستقرار نظم الحكم العربية لازالت كاملة لدخل كل مجتمع عربى على حدة فانه لا يوجد نظام سياسى عربى واحد يستطيع عزل ادائه واختياره عن ساحة الاختيارات المعقدة للجماعة السياسية العربية منذ أزمة الخليج . على أن ذلك لايعنى استقرار اختيارات نظم الحكم العربية نهائيا على نحو محدد . فلايكاد يكون ثمة اختبار واحد ينسجم مع الاعتبارات المتعارضة التى تحدد موقف هذه النظم حيال علاقاتها المتبادلة ، وعلاقاتها الدولية والاقليمية بصورة عامة . والواقع اننا نشهد - منذ نهاية الغزو العراقى للكويت - مرحلة انتقالية تختمر فيها اعتبارات متعارضة واختيارات تاريخية متناقضة ، فيما يتصل بنمط العلاقات العربية - العربية . والحكومات العربية لا تصنع هذه الاختيارات بناء على الاعتبارات المتصلة بطبيعتها فحسب . بل أن عليها أن تتفاعل مع الاعتبارات المتصلة بالتطور السياسى الداخلى فى مجتمعاتها . كما أن عليها أن تتناغم مع الاعتبارات المفروضة عليها من الخارج فى سياق التحولات العاصفة فى النظم العالمى ، والتحولات الكبرى فى الهياكل السياسية للاقطار والدول المجاورة . وخاصة فى غرب ووسط آسيا .

وبأخذ جملة الاعتبارات المؤثرة على تشكيل العلاقات العربية - العربية نستطيع أن نتحدث عن أربعة احتمالات كبرى لتتريبات السياسية الاقليمية . وهذه الاحتمالات هى كالآتى :

١ - استمرار اضمحلال النظام العربى مع استيعاب بعض أقاليمه فى الاقطار العربية الرئيسية على ما هى عليه فى اللحظة الراهنة وبالتالى استمرار تشكيلة النظم السياسية العربية الراهنة أو حدوث تغيرات طفيفة فيها . كما يفترض هذا الاحتمال تعاظم الضغوط الخارجية لوضع ترتيبات أمن ذات جدوى استراتيجية وسياسية . وفى هذه الحالة قد يكون من الممكن أن يتطور نظام اقليمى فرعى مستقل بذاته فى

الراديكالي التي دعمتها لفترة طويلة . ومع الاعتراف بصعوبة إنجاز تحولات ديمقراطية داخلية جذرية ، يمكننا تصور عملية طويلة الامد نسبيا لتخفيف الرقابة الشاملة للدولة الخليجية على الحياة السياسية والثقافية بما يسفر في نهاية المطاف عن تطور مستوًى ديمقراطي . ولاشك أن هذا التطور الداخلي المحتمل لابد ان يعكس ذاته في المجال الاقليمي .

٤ - حدوث فوضى اقليمية : جزئية أو شاملة : ويقوم هذا الاحتمال على استمرار اضمحلال النظام العربي ، وعدم استقرار النظم الاقليمية البديلة المحتملة بسبب التعارض الثقافي ، والمعارضة الداخلية ، وانفجار تناقضات جديدة بين نظم الحكم العربية . ويمكن ان يحدث ذلك بسبب تراكم القرارات التي نشأت مع الغزو العراقي للكويت وتعمقت مع الحرب ضد العراق . كما يمكن أن يحدث بسبب تغييرات سياسية عميقة في بعض الاقطار العربية واتجاه نظم حكم جديدة فيها (اسلامية أو قومية متشددة أو مزيج من هذا) وذلك لاجداث انقلاب جذري في الاوضاع الاقليمية على نحو ما قام به العراق عندما اجتاحت قواته دولة الكويت . وقرق ذلك ، قد يكون هذا الاحتمال مرجحا إذا ما نشأت حالة فوضى مماثلة في النظام الدولي بسبب اتجاه الولايات المتحدة للعزلة وانشغال اوربا الغربية بالتطورات العنيفة في اوربا الشرقية والوسطى . كما قد تنقلت التناقضات القومية في أكثر من سلحة اقليمية في وقت واحد ، بما في ذلك الشرق الأوسط بما يؤدي إلى عجز القوى الكبرى عن التعامل معها جميعا على نحو متزامن أو متجانس . وهناك أرضية خصبة للفوضى في اقليم الشرق الأوسط وغرب ووسط آسيا يمكن أن تنفجر في ظروف غيابة القوى الضابطة الخارجية والداخلية للاستقرار الاقليمي .

وفي هذا السياق ، لم يعد من الممكن ان نعد مجرد استمرار النظام العربي بظرفه الحالية وبدون اصلاحه وتحديثه ، سوى جزءا من اعراض وارضية الفوضى على الساحة الاقليمية .

ونعني بالفوضى الاقليمية شيوع التناقضات بين معظم اطراف الساحة السياسية والاقتصادية ، واحترام بعضها بما يؤدي إلى تريض متبادل واستعداد لاستخدام العنف لتصفية هذه التناقضات ، والجمود النسبي للمواقف والسياسات والافتقار إلى ذهنية الحل الوسط والتوفيق والتوازن بين المصالح . وهو ما يؤدي إلى شيوع العنف وفلاتته في العلاقات الاقليمية . ويعد وضع الفوضى هو الوجه الآخر للافتقار إلى الضبط والسيطرة على العلاقات الاقليمية .

المغرب العربي على أسس من التبعية للجماعية لاوربا الغربية (الموحدة) أما بالنسبة لبقية الاقطار العربية فقد تتوزع على تراكيبات اقليمية بدلية أخرى . فهناك على سبيل المثال إمكانية لصعود نظام بحر متوسطي يضم الدول الواقعة على الشاطئ الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط : العربية وغير العربية . وهناك كذلك إمكانية ما لنشأة نظام غرب آسيا والذي يضم مجلس التعاون الخليجي جنبا إلى جنب مع تركيا وايران وباكستان وأفغانستان ، وربما يضم أيضا بعض الجمهوريات الاسلامية جنوب روسيا . والأرجح ان يستمر مجلس التعاون الخليجي محتفظا بقدر كبير من التماسك الداخلي مع انخراطه على نحو أقوى في علاقات كثيفة مع دول غرب آسيا الاسلامية .

٢ - تئوير النظام العربي وفقا لايولوجية بديلة للواقع السياسي الداخلي والاقليمي الراهن - وينصرف هذا الاحتمال أساسا إلى اقامة نظام اقليمي اسلامي ، أو اسلامي - قومي في اعقاب تحولات جوهرية في الاوضاع السياسية الداخلية لعدد دول عربية رئيسية ، وخاصة في المشرق (سوريا ، الأردن ، العراق ، اليمن) ، وإمكانية تجسيد الفجوة الكبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتيارات الاسلام السياسي في سياق أزمة الخليج . ولاشك أن هذه الاحتمال مشروط بحدوث تحولات معينة في النظام العالمي تنقل إلى حد بعيد من النفوذ الطائفي للولايات المتحدة في السياسة العالمية والعربية ، وانشغال اوربا بأوضاعها الداخلية بما يحول دون تدخل عنيف من جانب القوى العظمى في السياسة العربية لقطع الطريق على انقلابات أو ثورات سياسية اسلامية أو اسلامية - قومية .

٣ - اصلاح وتحديث النظام العربي القائم : ويمتد هذا الاحتمال إلى إمكانية حدوث طفرة اصلاحية في نظم الحكم العربية على أساس من المشروع للبر الى . لتحديثه ويعني ذلك تطور نظم الحكم في عدد من الدول العربية الرئيسية إلى نموذج ديمقراطي منسجم والأخذ بقواعد العقلانية الحديثة في الادارة العامة للاقتصادات والثقافات العربية . ويمكن نظريا لهذا النموذج أن يعطى بقدر من الاستقرار بقيام تحالف بين تيارات الوسط ولتتارين للقوى المعتدل والاسلامي المعتدل . وهناك بعض الأسس لتصور نهوض هذا النموذج في دول الخليج . فالي جانب تبني هذه الدول للمشروع التحديثي في جانبه الاقتصادي في الداخل ، فلها قد أصبحت بعد أزمة الخليج أكثر استعدادا للتحالف مع الحكومات التحديثية ذات الافق الليبرالي في الاقطار العربية الأخرى عنها التحالف مع تيارات الاسلام السياسي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يعزز من قدرتها على فرض هيمنتها في الخليج والشرق العربي .

ولاشك أن وجود نظم اقليمي موحد لغرب آسيا سوف يقن النفوذ الطاغى لايران وتركيا على حساب غيرهم من الدول الأصغر ، وهو ما يجعله بدليا لا يحظى بترحيب مجلس التعاون الخليجي الذي يفضل حرية المناورة على هذه الساحة الاقليمية من خلال التفاعلات الثنائية الاختيارية .

والواقع أنه لا يوجد بديل واحد يرضى الحاجة للاستقرار الا في سياق ارتباط متكافئه مع النظام العربي باعتباره جماعة أمنية منقطعة ، قلبي جانب الانفتاح إلى أسس ثقافية كافية لأي ترتيب اقليمي يجمع بين دول عربية وأخرى غير عربية ، فإن حالة موازين القوى - في غياب التعبير المؤسسي عن جماعة عربية - تميل للاختلال في كافة البدائل .

وربما يكون الأساس الثقافي الوحيد الذي يجمع بين دول غرب آسيا - باستثناء اسرائيل - هو الاسلام . ومن الممكن نظريا أن تتصور بدليا اقليميا يقوم على نوع من الجامعة الاسلامية يجمع بين الدول العربية وغير العربية من شرق حتى وسط آسيا . على أن علينا ان نعترف أنه إذا كان النظام العربي قد فشل في تحقيق الاستقرار بالرغم من التجانس الديني والقموي معا في العالم العربي ، فإن نظاما اقليميا يقوم على الرابطة الدينية وحدها ليس من المتوقع أن يسجل نجاحا أكبر . كما أن علينا ان نعترف أن الانتماء الديني ليس البعد الوحيد المحدد لامتزاجيات الدول . ومثلما تعرضت امبراطوريات اسلامية عديدة عبر التاريخ الوسيط للفتك تحت تأثير الضغوط القومية المعارضة ، فإن نظاما اقليميا اسلاميا يقوم على عامل الانتماء الديني قد لا يملك فرصا قوية للاستمرار والنجاح الا في سياق عملية طويلة الأمد للغاية لحل المعضلات المتضمنة في المعادلة القومية وما يرتبط بها من هويات طائفية وعرقية وثقافية تحتية . ووفق ذلك ، فإنه يصعب تصور بروز هذا البديل الاقليمي الاسلامي الا بتأثير قلب محرك لا يمكن أن يتشكل الا عبر نجاح التيار الاسلامي السياسي في السيطرة على السلطة السياسية في عدد من الاقطار العربية الكبيرة على الأقل ، وعلى نحو متزامن . كما أن هذا النجاح مشروط إلى درجة كبيرة بظهور موقف استثنائي تكف فيه الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة عن الاضرار المباشر في سياسات المنطقة . ويبدو أن مثل هذا الموقف غير مستبعد على ضوء للتصاعد السريع للضغوط داخل الولايات المتحدة للعودة إلى سياسات العزلة الامريكية التقليدية . وهو ما يسمح بنوع من كك الاشتباك مع

وهذا المعنى فهي التقييد الموضوعي لمقولة النظام الاقليمي أو ناتج انهياره .

والواقع أن حالة السهولة القائمة في اللحظة الراهنة على الساحة الاقليمية العربية والشرق اوسطية ، وكذا في غرب ووسط آسيا ، بل وفي النظام العالمي بأسره تجعل جميع هذه الاحتمالات واردة الحدوث . كما أنه لا توجد حتمية تاريخية مغلقة تجعل احتمالا ما أمرا لا مفر منه . ولاشك أن تحقق قدر من العقلانية والحركة في أداء نظم الحكم في الاقطار العربية الرئيسية يرجح اختيارات معينة ، وخاصة لحياء وتحديث النظام العربي كبديل لكل من القوضي والضماح في محيط السياسات العالمية المتقلبة . وفي نفس الوقت ، فإن الانفتاح إلى العقلانية الاخلاقية والعقلانية الذرائعية وإلى الحركة للتبليوالماسية والسياسية يقطع الطريق على بناء التجهيزات الضرورية لمنع احتمالات معينة من البروز بسبب سلاسل ردود الفعل التصعيدية العنيفة ، سواء في محيط السياسة الداخلية أو في محيط العلاقات الاقليمية .

ومع ذلك ، لا يمكن القول بأن هناك فرصا متساوية لبروز هذه الاحتمالات الأربعة إذ تتحدد أرجحية الفرض بالاعوامل الثنائية من ناحية والواقع السياسي الموضوعي من ناحية اخرى . ويتسم الواقع السياسي في الساحة الاقليمية بصفتين رئيسيتين . الأولى هي انتشار عوامل القوة فيما بين الدول العربية ، وخاصة بعد حرب الخليج ، وبالتالي وجود درجة معينة من توازن القوى في العلاقات بين الدول العربية . أما الثانية فهي انتشار الاختلالات في موازين القوى بين الاطراف العربية الرئيسية والجيران الاقليميين الكبار في غرب آسيا . ويحكم هذا العامل الأخير يصعب تصور ان تفضل هذه الاطراف العربية بدائل شرق اوسطية أو غرب اوسطية للنظام العربي ، حتى في المدى الوسيط . فلابد ان الشرق اوسطى يدخل اسرائيل إلى قلب منطقة الخليج حيث يفرض النفوذ الثقافي تكلفة كبيرة على أي حكومة تقبل بهذا البديل . وهو يعطي اسرائيل - القوية عسكريا والدبلوماسية سياسيا وثقافيا - قدرا من النفوذ بما يحمل تهديدا للامن الاستراتيجي والثقافي لاقطار الخليج . ولهذا ، الأسباب من المتوقع أن تقاوم أكثرية دول الخليج المشاركة في مثل هذا النظام الشرق اوسطى ، مما يقلل من احتمالات بروزه أصلا ، وكذا ، فإن نظاما غرب اوسطى يدخل ايران وتركيا إلى قلب تفاعلات دول الخليج ، مما يترك هذه الدول الضعيفة عسكريا فريسة لثقلات السياسة الايرانية ونزعها العامة لتوسيع مجال النفوذ الإيراني على الساحل الغربي للخليج . ولاشك أن النفوذ المكتسب لايران في وسط آسيا

المنطقة العربية وربما الشرق الأوسط عموماً في ظروف معينة .

وعلى حين أنه لا يمكننا استبعاد إمكانية بروز ترتيب إقليمي عريض يقوم على الإسلام السياسي في المدى الوسيط ، فإنه قد لا يكون مرجحاً . إن تأمل الواقع السياسي الإقليمي والدخلي في العالم العربي يعطى انطباعاً قوياً بأن أكثر الاحتمالات أرجحية هو استمرار حالة السيولة الفلكمية لفترة طويلة من الزمن وتحولها إلى حالة فوضى إقليمية في ظروف معينة .

ومن وجهة نظر السياسة العملية تظهر الفوضى كنتاج مذهبى لاختلالات موازين القوى في الساحة العربية والغرب أسبوية والميل الدائم للتكوين تحالفات متقلبة في ظروف الانقراض إلى أسس كالفية للتوافق وانتشار التناقضات . ولأنهون هناك إمكانية حقيقية لدرء احتمالات للفوضى الإقليمية إلا في سياق تكوين قوة عربية جماعية قادرة على إعادة التوازن المقفود في علاقات القوة بين العرب ودول الجوار الجغرافى الأسبوية وضبط التفاعلات بين الدول العربية ذاتها في نفس القوت . وبعبارة آخر ، فإن حالة الفوضى الإقليمية تكون محتملة إذا لم تتمكن الدول العربية من إحياء وتحديث نظام عربى يتمتع بالمصداقية وبالشعرية الداخلية والخارجية .

والواقع أنه ينبغي التمييز بين حالة الفوضى - كمسار للتحالفات الإقليمية العربية والغرب أسبوية ، من ناحية وموقف تدوير العلاقات العربية عبر مشروعات سياسية جديدة ، من ناحية أخرى . فالفوضى هي مركب معقد من الصراعات الممتدة التي قد لا تحسم نتائجها إلا على مدى طويل نسبياً . وفى المقابل فإن تدوير الجماعة السياسية العربية هو موقف صراعى بسيط نسبياً يمكن حسمه في مدى زمنى وجيز نسبياً بسبب قدرة مشروع فكرى ، سياسى وثقافى جديد على استقطاب ولاء وحماة قوة تاريخية متنامية وموحدة نسبياً عبر الحدود القطرية / الوطنية . إن تأمل الساحة السياسية العربية تأملاً واقعياً عملياً يكشف عن سمة جوهرية وهي صعوبة حسم الصراعات العربية - العربية بالقوة . فعلى لو تركت موازين القوى على الساحة العربية على حالها - أى بدون تدخل خارجى فعال - قد لا يمكن لأى طرف ولحد أو أى تحالف محتمل من الدول العربية أن يحسم الصراعات المحتملة لصالحه في مدى زمنى وجيز . وطوال التاريخ العربى الحديث لم تمكن أية دولة عربية من حسم الصراعات العربية - العربية لصالحها ، إلا في حالات استثنائية وغالباً ما تم ذلك لفترة

وجيزة ، عادت بعدها الساحة الإقليمية لحالة من التوازن التئسبى والمعتقب . ويصدق ذلك على تجربة محمد على فى مصر خلال العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر ، وعلى تجربة الرئيس عبد الناصر الثورية خلال عقد الستينات من هذا القرن . وربما يكون تأسيس الدولة السعودية هي الحالة الوحيدة التي أمكن لتتار فكرى وسياسى انطلق من إحدى مناطق الجزيرة العربية أن يحسم الصراع السياسى لصالحه وتوحيد الجزء الأكبر من الجزيرة العربية بالقوة المسلحة .

إن الميل الدائم لإعادة موازنة موازين القوة المتقلبة على الساحة العربية غالباً ما يتم بسبب ميل أفضى دالم لأفراز تحالفات متقلبة ، حسب الأحوال ، وفقاً لاعتبارات عملية أكثر منها إيديولوجية . وإذا كانت العملية الجدلية للتوحيد الوطنى والقومى قد وسمت دالماً العلاقات العربية - العربية ، وبخاصة في المشرق ، فإن هذه العملية كانت في معظم الأحوال قليلة للانقطاع بسبب الميل الدائم لإحياء الاتصاملات ونقل الولاءات وإعادة بناء التحالفات .

وعبر للتاريخ العربى الحديث لا نجد أمثلة عديدة لتحقيق التماسك والانسجام في العلاقات العربية - العربية إلا عبر عملية سلمية تكاليف تحقيق للتراضى ، أو الإجماع . وانطلاقاً من هذه القاعدة لن تكون عملية إحياء وتحديث النظام العربى ممكنة من خلال تحقيق التراضى التلقائى والسلمى بين الدول العربية ، وبين التيارات الكبرى في السياسة العربية .

إن عملية بناء التراضى في التشكيلة السياسية العربية معقدة إلى حد كبير . إذ تشمل عدداً كبيراً من الدول العربية المتباينة من حيث توجهاتها الإيديولوجية وخطتها السياسية وتكوينها المؤسسى والثقافى وروابطها وتحالفاتها الدولية وأنماط الزعامة التى تقوم فيها بأدوار إقليمية في صياغة الأهداف والسياسات .. الخ . كما تتفاعل مع هذه التشكيلة الرسمية تشكيلة أخرى غير رسمية تضم التيارات السياسية الكبرى في العالم للعربى ، وجماعات المصالح داخل كل بلد عربى على حدة . وتؤثر هذه الضغوط غير الرسمية أحياناً على مواقف التشكيلة الرسمية العربية ، وتحجب عن التأثير أحياناً أخرى .

ونستطيع أن ندرك معقد عملية صنع التراضى في التشكيلة السياسية الرسمية العربية من خلال تتبع ثلاثة أبعاد رئيسية لهذه العملية ، وهذه الأبعاد هي عمق التراضى ونطاقه وتكوينه مع الزمن .

بسبب الانقطاعات العميقة للمسار التراكمي بتأثير الأزمات الداخلية للنظام .

ويصعب تصور احيااء وتحديث النظام العربي ، بعد أزمة الغزو العراقي لتكوين كعملية استمرار بسيطة لما جرى قطعه من تراكمات هامة أتجزها النظام العربي قبل هذه الأزمة . فالاحيااء في سياق الانقطاع ، والازمة لن تنتهي ألا على أساس من اتفاق جديد ، قد يأخذ من العناصر التي طورها النظام عبر التراضي ، ولكن يضيف اليها عناصر جديدة تعكس خبرة هذه الازمة والازمات السابقة . ومن المحتم كذلك ان تتمكن هذه الخبرة بمزيج من الاعتبارات السلبية والايجابية على الأسس الاتفاقية لعملية الاحيااء . غير أن عملية الاحيااء بذاتها تملئ ثغاب الاعتبارات الإيجابية في نهاية المطاف حيث أن هذه العملية لن تنهض الا على اساس من دوافع التطم الايجابي من خبرة الازمات .

(ب) ويتعلق البعد الثاني بنطاق عملية بناء التراضي في المساحة الاقليمية العربية ، اذ تنتشل هذه المساحة بقضايا عديدة ومتداخلة . ومن حيث المبدأ ان يمكن لأي نظام اقليمي ان يحظى بالشرعية والمصادقية الا إذا كان جدول اعماله متوافقا مع الاشتغالات الكبرى للحكومات والشعوب العربية . ونصدد جهنول الاعمال مجموعة القضايا التي يتعين على النظام الاقليمي أن يتخذ حلها موقفا محددا . فاذا ترك نطاق واسع من القضايا التي تشغل الحكومات والرأي العام في الاقطار العربية دون موقف جماعي محدد لما أصبح للنظام الاقليمي دور يذكر في ضبط وتكبيف المواقف الفردية والثنائية لهذه الحكومات ، ومن المحتم أن يحتكر النظام الدولي ومؤسسته والقاعولن الاقليميون الآخرون صلاحية حسم هذه القضايا دون اعتبار كبير للمصالح العربية العامة والقطرية .

ولا يكفي بالطبع مجرد توافق جدول اعمال النظام مع المشاغل الكبرى الحقيقية للحكومات والشعوب . اذ يتعين بالطبع بناء الوفاق حول نطاق واسع نسبيا من القضايا المطروحة على هذا الجدول . بل ان فعالية النظام ومشروعيته قد تكون محكومة بما يتحقق من تراض حول قضية واحدة كبيرة يحكم كونها القضية المركزية بالنسبة لعدد كبير من الحكومات ولقطاع رئيسي من الرأي العام العربي . وقد نمشطيع هنا أن نميز بين القضايا الجوهرية وتلك الثانوية ، أو بين القضايا المدنية وتلك ذات الطابع التنفيدي والاجرائى ، أو بين القضايا الملحة وتلك القابلة للتأجيل . كما قد نستطيع التمييز بين المجالات المختلفة لهذه القضايا . أى للمجال الأمنى / الاستراتيجى ، والمجال السياسى /

(أ) وتكمن الصعوبة الرئيسية في عملية صنع التراضي في التشكيلة السياسية العربية في مسألة التوفيق بين الاتجاهاين الرئيسين في السياسة العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية وهما اتجاها الحد الأقصى ، واتجاها الحد الأدنى . ويحكم هذا التوفيق البعء الخاص بمضم التراضي . فالتراضي بطبيعته لا ينشأ الا على أساس من القاسم المشترك الأعظم بين توجهات ومواقف الدول العربية ذات السيادة . أى أنه يميل بطبيعته إلى ان يكون محكوما باتجاها للحد الأدنى ، بغض النظر عن يرفع لواء هذا اتجاها من الدول العربية . وقد يكون هذا الحد الأدنى اقل بكثير مما هو ضرورى للتعبير عن هوية الجماعة الثقافية / السياسية العربية ولتحقيق الأهداف ، الامر لذى يشل فعالية النظام العربى ومؤسسته ، بل وقد يؤدى إلى التسليم أمام التحديات الكبرى المفروضة على العالم العربى ، وإلى هزلم متواصلة .

وفي نفس الوقت ، فإن الحد الأدنى كقاعدة لصنع التراضي لابد أن تؤدى إلى إحباط شديد لتلك الدول العربية التي إما تمبر سياساتها عن طموح قومى أو ينطلق تحقيق اهدافها المشروعة بتحقيق مستوى أعلى من التراضي في النظام العربى . ولأنك أن تراكم الاحباط يخلف دوافع قوية لسلكه عدوانى ، وهو ما يؤدى إلى مضاعفة صعوبات صنع

التراضي ، وفوق ذلك فإن فشل البرامج القائمة على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك في تحقيق أهداف هذا العمل ومقابلة التحديات يفضى بعد ذاته إلى إحباط عام ومخاوف جديدة ، وحتى لدى الدول التي ترفع لواء الحد الأدنى . ويفضى ذلك من ناحية إلى تراكم عدم الثقة بفعالية النظام وبالتالي التفتيش من جانبيه ودوافع الالتزام بمواقفه وقضاياها . كما أن هذا الاحباط يؤدى إلى ظاهرة أخطر في تاريخ النظام العربى وهى انفصال التراكم ، والميل للبدء من جديد بالاعتماد على ما وقع عليه التراضي بالفعل في الماضى . ويصدق ذلك لا على قرارات القسم العربية ومجلس الجامعة وغيره من هيئاتها فمصب ، بل وأيضاً على ميثاق الجامعة والمعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المتعددة في نطاق الجامعة .

فمن زاوية نظرية للتكامل الاقليمي ، تطور العمل المشترك على نحو تراكمى ويحقق طفرات من كل تحد كبير في فواصل زمنية معينة . ويمثل التراكم المدخل الوحيد لتطوير التراضي من مستوى معين للحد الأدنى إلى مستوى أعلى وهكذا ، بحيث يقترب التراضي تدريجيا من مستوى الحد الأقصى . وقد فشل هذا المدخل بالنسبة للنظام العربى ،

الدبلوماسي والمجال الاقتصادي / الوطني، والمجال الثقافي / الرمزي . وتحدد الفوارق بين مستويات التراضي في هذه المجالات كلها طبيعته وشكل النظام الاقليمي العربي- ونحن لا نستطيع الحديث عن نظام اقوى عربى بالمعنى الشامل إلا إذا نهض على التراضي حول طيف واسع نسبيا من القضايا الأمنية / الاستراتيجية ، والقضايا السياسية / الدبلوماسية ، بدرجة أقل . وإذا كانت المشروعات الداخلية للنظام العربي تتحدد بالموقف الجماعي من القضايا المركزية وطويلة الأمد . فإن استقرار هذا النظام معكوم ، إلى حد ما ، بالموقف من القضايا الملحة والتحديات الدائمة .

(ج) وينطلق البعد الزماني للتراضي في النظام العربي ببعض الخصائص الهامة لتطور عملية التعريب السياسي لعدد من الاقطار العربية والسياسات الخارجية لحكوماتها إذ انتم هذا التطور بالنمو غير المتساوي وغير المتزامن وغير المتناسق لعملية التعريب هذه . فقد حملت اقلية من الدول العربية لواء التعريب السياسي للدول العربية طوال مرحلة نشأة النظام العربي ، في وقت كانت فيه دول أخرى تقيم توجهاتها الخارجية على تحالفات استراتيجية مع القوى الكبرى . وبعد صراعات مريرة نصبت نسبيا عملية التعريب في طائلة معينة من الدول العربية الاخيرة . فسلط المغرب العربي عموما شوطا كبيرا على درب التعريب السياسي ، حتى أصبح ينظر لنفسه ، قبل وفي أعقاب أزمة الخليج باعتباره التجسيد الأمين للعروبة السياسية . كما كانت دول الخليج قد سلطت شوطا لا بأس به على هذا الدرب . ولكن بعض الدول التي كانت تقود عملية التعريب هذه في مرحلة النشأة والتطور الأولى أسقطت بالأرقام واحتلت تحولا كبيرا في توجهاتها الخارجية . ولأنك أن أزمة الخليج الأولى والثانية قد سببتا هزة عنيفة لتيار العروبة السياسية في دول الخليج وفي دول عربية أخرى . وهكذا نلاحظ أنه في كل مرحلة من مراحل تطور النظام العربي كانت ثمة توازنات مختلفة فيما بين الدول العربية من حيث قوة واتساع نطاق التوجه العربي- السياسي . ولم يحدث الا في فترات قصيرة من العمر الطويل للنظام العربي أن توافقت توجهات عربية سياسية قوية لدى عدد كبير من الدول العربية ،

وخاصة الزمنية منها . وترتب على ذلك صعوبة بناء تراض عبيق حول الموقف الجماعي من نطاق واسع من القضايا المركزية والملحة المطروحة على جدول أعمال للنظام العربي . وربما تكون أزمة الخليج الثانية قد سببت تكمة لاتجاه العربية السياسية في عدد كبير من الدول العربية في الوقت الذي تلحقت فيه مشاعر العروبة السياسية في عدد آخر ، ولكن أقل تأثيرا في السياسة العربية العامة . ومن المؤكد أن مجموعة الدول الأولى سوف تفيق من النتائج السلبية لأزمة الخليج بالنسبة لتوجهاتها العربية . غير أن ذلك قد يحدث متأخرا جدا بعد أن تكون تراكمت مرحلة الخصومات التي نشأت من هذه الأزمة قد احدثت تراكبات معينة يصعب للتكامل منها بآلية مجموعة من الاجراءات وبالتالي ، فإن إحياء وتحديث النظام العربي قد يكون اختيارا مثملا في فترة زمنية قصيرة مقبلة ، ولكنه قد لا يكون امرا ممكنا من الناحية العملية بعد فوات الأوان . وبطبيعة الحال ، فلنا لو أخذنا هذه الأبعاد الثلاثة لعملية بناء التراضي في النظام العربي بعد أزمة الخليج الثانية . فلنا قد لا نتوقع حدوث تراض شامل أو معجل في معظم أو كل القضايا المطروحة على جدول الأعمال العربية في الأمد المباشر . غير أن عملية إحياء وتحديث النظام العربي تتطلب تحقيق هذا التوافق ولو على مسعد اجرائي- تنفيذي حول مجموعة ضيقة من القضايا المركزية والملحة في وقت واحد ، وبما يسمح بتراكم ايجابي- عمقا واتساعا لعملية بناء التراضي هذه بالنسبة لنفس هذه القضايا ، والقضايا الجوهرية الأخرى .

والواقع ان هناك عملية جدلية ايجابية أو سلبية بين إحياء وتحديث النظام العربي من ناحية واتخاذ مواقف ايجابية تدعم للمصلحة العربية العاملة من القضايا المطروحة على جدول الأعمال العربية من ناحية ثانية ، فالنظام يقوى تدريجيا من خلال تناوله لهذه القضايا بما يحق الناطعية ويقترب من مستوى التراضي الاجرائي بين الدول العربية . وعلى النقيض ، فله يزداد ضعفا عندما يهمل القضايا الملحة والتي تشغل الحكومات والرأى العام أو يتناولها بالانتصار لوجهة نظر واحدة ، مهما كانت قوة القائلين بها .

ثانيا : قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج

والعراق لتحقيق نهوض أكثر قوة وللاقترب بهذا النظام من موقف الحد الأقصى من التشدد في مواجهة الغرب وإسرائيل ودول الجوار الاقليمي . على أنه لم يكن ثمة مدخل آخر سوى تكثيف التفاعلات العربية بما يؤدي إلى انضاج مستوى أكثر فعالية للموقف العربي العام .

اما المدخل الآخر ، وهو محاولة تطوير النظام العربي بالقوة فكان من الواجب أن يترك جانباً ، لأنه لم يكن ليضمن سوى تصدعات هائلة للعمل العربي المشترك ، وربما حرباً أهلية عربية . وغير أن هذا المستحيل قد حدث بالفعل عندما قام العراق بغزو الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ .

ولم يفض الغزو العراقي للكويت إلى تصدع النظام العربي فحسب ، بل أنه حتى بعد تحرير الكويت قد ترك شبه مهجور بالنصراف اهتمام أغلب الاطراف العربية للهامة عنه كمجال حيوي لا مفرانجاتها وسياساتها .

ولاشك أن معظم القضايا المطروحة على جدول الاعمال العربية قد تمثلت بنتائج وتداعيات أزمة الخليج . ونستطيع ان نميز هنا بين للتداعيات الجارية للأزمة والتداعيات المؤجلة لها . وتشمل التداعيات الجارية للأزمة قضيتين هما مستقبل العراق بعد الحرب والترتيبات الجديدة لأمن الخليج . أما للتداعيات المؤجلة للأزمة فتشمل قضية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الأوسع والخاصة بالتكثيف العربي مع التطورات الدولية الجديدة وما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

وسوف نتناول تعامل السياسة العربية مع هذه القضايا الأربع من منظور ما يمثله هذا التعامل من فرص لاحياء وتحديث النظام العربي أو انكماشه واستمرار تدهوره .

كان النظام العربي قبل الغزو العراقي للكويت يفرى تدريجياً بتناول بعض من أكثر القضايا الاستراتيجية أهمية بالنسبة لمستقبله ، ومستقبل الأمة العربية ككل . فخصص مؤتمر قمة عمان في نوفمبر عام ١٩٨٧ لاتخاذ موقف حاسم من الحرب العراقية / الإيرانية . وخصص مؤتمر قمة الجزائر في ١٩٨٨ لاتخاذ موقف حاسم من الصراع العربي / الاسرائيلي عبر دعم الانتفاضة الفلسطينية . على حين تحقق قدر كبير من الوفاق والتراضي - بعد مفاوضات صعبة ومساجلات خطيرة - حول ضرورة الانتهاء الكامل للحرب الأهلية اللبنانية في مؤتمر قمة الدار البيضاء في عام ١٩٨٩ . وعاد النظام العربي من جديد لمناهضة التطورات الكبرى الخاصة بالصراع العربي / الاسرائيلي واتخاذ موقف محدد من الهجرة السوفيتية للهائلة لاسرائيل في مؤتمر قمة بغداد في مايو عام ١٩٩٠ . وإلى جانب حركة المصالحات الثنائية الكبرى خلال هذه الفترة ، تمت مشاورات مكثفة حول بعض الجوانب الاجرائية لهذه القضايا كلها بين عدد كبير من الدول العربية . وعلى الرغم من حدة المناقصة والصراع السياسي بين بغداد ودمشق وإثراا الملبى على تطور النظام ، فإن مستوى مرتفعا من التراضي العربي العام كان يتحقق بالفعل . ولم يكن من المتصور أن يتحقق قدر كبير من الفعالية الا بعد أن يتم ترسيخ التراضي العربي العام حول هذه القضايا ، وحول المسائل البنيائية العامة المتعلقة بإداء النظام العربي ومؤسساته . فهذا النظام كان يخرج بالكاد وبصعوبة بالغة من أزيمته المستندة طوال لفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٧ . وربما كان عامل للزمن يضغط بشدة ، خاصة بالنسبة لأطراف معونة في النظام العربي مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والأردن ،

١ - مستقبل العراق بعد الحرب : الموقف العربي من سياسة الحرب وسياسة وقفها :

في تقرير العام الماضي ، لاحظنا أن المبادرات وجهود الوساطة العربية الرامية لتجنب الحرب ووضع حل مسلي لأزمة الغزو العراقي للكويت جاءت بأقل كثيرا من حيث الكم والكيف مما هو منتظر من اطراف للنظام العربي . وقد أدى ذلك إلى انفلات الأزمة كلية من سيطرة هذا النظام ، بعد مؤتمر القمة العربي الفاشل في المasher من أغسطس . ويعود شلل النظام العربي لزام الأزمة إلى انقسام اطرافه إلى معسكرين ركز كل منهما بصورة قطعية على جانب واحد من منهجية ادارة الأزمة وحلها . فركز أحد المعسكرين على تحرير الكويت ، بأي ثمن . وركز الثاني على تجنب تدمير العراق ، وهو الأمر الذي استشرت بعض الأطراف أنه الهدف الرئيسي من حشد القوات الأمريكية والاجنبية بصورة عامة . في الاراضي السعودية بالقرب من الحدود الكويتية والعراقية .

والواقع انه كان من الممكن نظريا تحقيق أقصى قدر ممكن من التراضي العربي حول الأزمة بالجمع بين الهدفين بكاملهما ، أو بالجمع بين أقصى ما يمكن تحقيقه منهما . ومن الناحية العملية ، كان ثمة مستويين لتحقيق هذا النوع من التراضي العربي .

المستوى الأول يقوم على أولوية تجنب تدمير العراق ، مع تحقيق أقصى قدر ممكن من تحرير الكويت . ومثل هذا المستوى جوهر مارممت ليه المبادرات الدبلوماسية وجهود الوساطة التي انطلقت من الأطراف العربية القريبة من العراق . كما مثل الهدف المستر لعدة مبادرات دبلوماسية اجنبية ، وخاصة من جانب فرنسا ، لفترة من الوقت امتدت حتى عشية انفجار الحرب . وربما يكون عجز هذه الأطراف عن الوصول بما يمكن تحقيقه من هدف تحرير الكويت إلى منطقة التقوي من جانب المعسكر المقابل هو السبب الرئيسي لفشل هذه المبادرات إلى جانب الجمود السياسي والدبلوماسي للقيادة العراقية ، بالطبع .

أما المستوى الثاني فيقوم على أولوية هدف تحرير الكويت ، مع تحقيق أقصى قدر ممكن من هدف تجنب تدمير العراق . وكان من الممكن نظريا تبني مدخل متدرج للتقارب ان لم يكن التراضي ، بين الأطراف العربية الرئيسية على الاقل ، حول منهجية حل الأزمة عند هذا المستوى .

ونعني بالمدخل المتدرج ثلاثة اختيارات رئيسية . الاختيار الأول يهدف الحرب وي طرح ضرورة المسمى انشط لتجنبها ، مع تحرير الكويت في نفس الوقت . أما الاختيار الثاني فينصرف إلى نمط ادارة الحرب وتعيين اهدافها . ويكون من الضروري ان يطرح المعسكر المناهض للغزو العراقي مبدأ اقتصار هدف الحرب على تحرير الكويت دون تدمير العراق . ولو إلى أقصى حد ممكن عمليا . أما الاختيار الثالث ، فيتمثل في الدفع نحو تخفيف ويلات الحرب على الشعب العراقي وطرح نموذج لتسوية آثارها وتناجها يسمح باعادة دمج العراق في السياسة العربية ولو بشروط معينة .

هذه الاختيارات الثلاثة كانت ضرورية ضرورة مطلقة لتحقيق الهدف الأمل وهو صيانة تماسك النظام العربي وتأكيد الوحدة الجهورية للهوية العربية وتمهيد الطريق أمام إحياء وتحديث النظام العربي . ولم يكن من الممكن تجسير الفجوة الهائلة التي أحدثتها الأزمة بين الدول العربية ، وأهم من ذلك بين الشعوب العربية ، دون إعلان هذه الاختيارات بوضوح ولعمل بنشاط ولتسليم لوضعها موضع التطبيق عبر سياسة ادارة الأزمة من جانب الدول التي شكلت المعسكر العربي المناهض للغزو العراقي .

والواقع أن المعسكر العربي المناهض للغزو العراقي للكويت كان بعد فترة وجيزة للغاية من هذا الغزو قد أصبح أسيرا لمناخ معين للأزمة فقد معه قدرته على إعلان هذه الاختيارات بوضوح لا يقل اللبس ، ووضعها موضع التطبيق في المراحل الرئيسية لتطور الأزمة ويظهر ذلك من استعراض مواقف هذا المعسكر ، والمتعلقة بهذه الاختيارات الثلاثة :

أ - تجنب الحرب :

لاشك أن الهدف الرئيسي الذي اجتمع عليه اطراف التحالف العربي المناهض للغزو العراقي للكويت كان هو تحرير الكويت بأي ثمن : أي بالوسائل السلمية أو بالوسائل العسكرية . ويوجب أن نناقش قضية ما إذا كان من الممكن في ظل هذا الهدف ، وفي ظل الوجود السياسي والدبلوماسي العراقي المتمثل في المضي في ضم الكويت إلى نهاية الطريق ، تبني لخيار تجنب الحرب . فمن وجهة نظر دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، كان مجرد قيام العراق بغزو الكويت يعني انتهاك حرمة دول الخليج بأسرها وامكانيه تكرار استخدام القوة العسكرية للعراقية الجارية في مواجهتها سواء بالتدريج ، واحدة بعد الأخرى ، أو دفعة واحدة ، في المستقبل . ولم يكن هناك أي ضمان يمكن أن يقطع دول

الخليج بأن العراق إن يكرر نفس العمل العسكري مستقبلاً ، حتى لو قام بمسح قواته من الكويت ، لقاء تنازلات معينة . فلم تعد هناك امكانية للثقة بحسن النوايا ، تجاه دول الخليج الأخرى . خاصة وأن العراق قد طرح رؤية متكاملة تقوم على شرعية الضم العسكري للدول الخليجية الصغيرة التي لا تستند إلى شرعية تاريخية ممتدة . ومن وجهة النظر هذه ، لو كانت دول الخليج قد أعطت للزماما مبدئياً بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت لما كان لأممها وميلة أخرى لاخراج العراق من الكويت سوى بذل تنازلات معينة ، سواء على جانب الكويت ذاتها أو من جانب بقيتها . والنتيجة الملمعية لذلك . من وجهة النظر هذه - هي أن يخرج العراق منتصراً بمكافأة كبيرة لعدوانه العسكري على الكويت ، وهو الأمر الذي كان لابد أن يفريه بتكرار استخدام قوته العسكرية أو للتهديد بها في المستقبل للحصول على مكاسب أخرى ، أو لمقاب أي دولة منها تخالف مواقفها أو مطالبه .

ومن هنا واجهت دول الخليج موقفاً صعباً تعين عليها أن تختار بين القول بوضع التبعية السياسية للعراق - وهو النتيجة التناقضية لثبوت قدرة العراق على التغلب الهوري بأمنها ، أو أثبات أن العدوان العسكري للعراقي إن يجلب للعراق أية مكافأة . والواقع أن دول الخليج - باستثناء عمان - قد اخارت منذ البداية هدف اخراج العراق مهزوماً - سواء سياسياً أو عسكرياً - من أزمة الخليج بما يحقق أثر الردع . وانطلاقاً من هذا التفضيل لم تقم دول الخليج - باستثناء عمان - بأية دبلوماسية قوية لوضع حل سلمي لازمة . كما رفضت كل المبادرات الدبلوماسية التي تضمنت أي تنازل للعراق . وبالتالي لم تهتم دول الخليج بإعلان التزام مبدئي بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت أمام الرأي العام العربي ، الا على أساس الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية إليها .

ويختلف موقف مصر وسوريا اختلافاً طفيفاً عن الموقف الخليجي بسبب تباين ظروف الامن القومي . فلم تكن مصر وسوريا عرضتين لامكانية التغلب الهوري بأمنهما عن طريق التلويح باستخدام القوة العسكرية العراقية أو استخدامها بالنقل ضدتهما . وفي المقابل ، فإن القوة العسكرية العراقية كانت تحسب - على الأقل بالنسبة لمصر - على الجانب الإيجابي من الموازين الاستراتيجية الإقليمية الكلية . ومن ثم كان هدف تجنب للحرب مغزياً بشدة للدولتين ، في البداية على الأقل . ومع ذلك . فلهذه منذ فشل مؤتمر القمة العربي الطارئ في العاشر من أغسطس بالقاهرة ، وأقنعت الدولتان عن إعلان التزام مبدئي بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت إلا إذا قام العراق بمبادرة من جانب واحد بالانسحاب من الكويت والسماح بعودة الحكم الشرعي لها . واكتفت الدولتان بمناقشة القيادة العراقية القيام

بهذا الانسحاب ، حتى يمكن تجنب الحرب . ولكنهما لم تنخرطاً في مبادرات دبلوماسية أو سياسية - عربية أو دولية - تقوم على تجنب الحرب عبر المفاوضات . ويمكن تفسير اكتفاء الدولتين بموقف المناشدة بالإشارة إلى الضروريات المحيطة بالتحالفات الدولية والعربية . فالارجح هو أن الدولتين قد ذمنا التحالف العربي مع دول الخليج والتحالف الدولي مع الولايات المتحدة بأعلى ما يمكن . ينتظر تحقيقه من تعرض هذا التحالف للمخاطرة عبر القيام بمبادرات دبلوماسية قوية ومستقلة .

وهكذا حكم منطق عقل الدولة أداء المعسكر العربي المناهض للغزو العراقي للكويت ازاء الأزمة بما غلب بكثير على المصلحة القومية وعلى اعتبارات راب الصدع العربي أثناء الأزمة وبعضها .

ب - تجنب تدمير العراق

ومن الناحية للمنطقية البحتة ، كان ثمة أكثر من مخرج واحد من معضلة الاختيار بين الحرب والفضوض الخليجي للعراق . فلذا افترضنا ان الأولوية قد وضعت على تجنب الحرب ، كان من الممكن الاعتماد على العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية كوسيلة لاخراج العراق من الكويت . غير أن هذا المخرج كان يتطلب وسيلة للنفس الطويل . كما أنه كان ينطوي على المخاطرة بالسماح للعراق بمد الحرب إلى اراضى دول الخليج الأخرى كوسيلة لقيام العراق بالتفاوض حول حل متكامل لصالحه . ومن هنا كانت الاستعانة بالقوات الأجنبية أمراً شبه محتم من وجهة نظر دول الخليج ، وخاصة السعودية . وكذا ، كان من الممكن نظرياً تدعم دفاعات دول الخليج ضد احتمالات توسيع العراق لنطاق الغزو بما في ذلك الاستعانة بالدعم العسكري الأجنبي في حدود الفرض الدفاعي ، دون المبادرة بهجوم مضاد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية ، والاعتماد على العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لتحرير الكويت - غير أن هذا الحل كان بالطبع مكلفاً من النواحي المادية والمعنوية ، إلى جانب ما ينطوي عليه من احتمالات تجميد الوضع على ما هو عليه لمدة طويلة . وهكذا ، بدأ لدول الخليج ، وخاصة السعودية أن شن الحرب هو أنجح التدخل للتعامل مع الأزمة ، سواء بهدف تحرير الكويت أو تحقيق أثر الردع الذي يمنع العراق من تكرار استخدام قوته العسكرية ضدما مستقبلاً .

ومع ذلك ، فقد كان ثمة فارق كبير بين التسليم بحتمية الحرب لتحقيق هدفى التحرير والردع من ناحية وتدمير العراق من ناحية ثانية . ومن المحتمل أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية كانت تفضل أن تقتصر أهداف الحرب على تحرير الكويت وتحقيق أثر الردع ، دون مدحا إلى تدمير

وأولى هذه التصورات وأكثرها شيوعاً هي افتناع التحالف العربي المناهض للعراق بأن للحرب منطقاً خاصاً وأليات صارمه إذا أريد لظفر بها . فمن الصعب في سياق الحرب - وفقاً لوجهة النظر هذه - التمييز بين الاهداف العسكرية والاهداف المدنية طالما عدت هذه الأخيرة جزءاً من القدرات الدفاعية للدولة . وبالتالي فإن وضع خطط العمليات وتحديد اهداف القصف والتدمير في العراق قد ترك للعسكريين ، وهم في هذه الحالة العسكريين الأمريكيين أساساً .

ويرتبط بذلك تصور آخر مفاده أنه طالما تركت خطط العمليات وخرائط القصف الجوي للعسكريين الأمريكيين ، فإن المرجح أنها ظلت سرية حتى بالنسبة للعسكريين العرب المشاركين حتى بداية العمليات الفعلية . وأنه ما أن بدأت الحرب حتى أصبح غير ذي جدوى الاعتراض عربي على الشطط والمبالغة في توسيع الاهداف العسكرية والمدنية العراقية المعرضة للتدمير . ويدعم من هذا التصير حجة أخرى تقول أن التأنيب السياسي للجهد العسكري الأمريكي في الخليج كان يتطلب تقليص المخاطر المحتملة في الأرواح إلى أقصى حد ممكن ، وهو ما يبرر الإدارة الأمريكية الوحشية للحرب ضد العراق وهي التي قامت على مقولة القتل الزائد بهدف التهديد للهجوم البري بأقل خسائر ممكنة . وطالما أن الشركاء العرب في التحالف الدولي كانوا يتركون حتمية التأنيب السياسي للجهد العسكري الأمريكي في الخليج ، فلهزم قد قبلوا ضمناً مقولة التدمير الزائد للقدرات الدفاعية للعراق ، بما تتضمن من اهداف مدنية . وربما يكون الشركاء العرب في التحالف الدولي المناهض للعراق قد وقعوا هم انفسهم ضحية الحملة الاعلامية الأمريكية التي بالغت في تقدير قوة العراق ، مما دعاهم في سياق الظروف النفسية والمعلوماتية المشوهة للحرب إلى قبول الخطط الأمريكية الخاصة بالحرب والمبالغة في تدمير قوة العراق العسكرية والمدنية .

على أن هذه التصورات كلها ترفع مكانة الاعتبارات الفنية البحتة في إدارة العمليات العسكرية إلى ما هو أعلى من مكانة الاعتبارات السياسية الحاكمة لهذه الإدارة . ويتناقض ذلك بشدة مع الإجماع والحكمة السائدة في مجال علم الحرب ، وهي الحكمة التي تؤكد أن الجانب الفني يتبع الجانب السياسي ، وأن الاهداف السياسية للحرب هي التي تحدد التخطيط الفني لها . وقد يجوز أن نقول هامشاً من الانحراف أو الخطأ الثاني عن تعقيد العمليات العسكرية ذاتها وعن التقديرات الذاتية . الجزئية أحياناً . لقوة الخصم وتوازن القوى . ولكن هذا الهامش مهما اتسع لا يمكن أن يصل إلى المستوى الذي وصله فعلاً في الإدارة الأمريكية للحرب والتي بلغت في تدمير قوة العراق العسكرية وإنجازاته المدنية .

القوة العسكرية العراقية . غير أنه لا يمكن أيضاً أن نستبعد أن تكون دول الخليج قد وافقت أو دفعت في اتجاه تدمير جزءه أساسى من القوة العسكرية العراقية ، حتى تحرم القيادة العراقية . أياً كانت . من فرض تكرار استخدام القوة العسكرية ضدها ، وإعادة التوازن الاستراتيجى الخاص بمنطقة الخليج ككل . ومع ذلك فإن من الصعب تصديق أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية وكل من مصر وسوريا كانت على علم بخطط العمليات العسكرية الأمريكية التي نهبت شواطئ بعيداً ومتطرفاً للغاية في تدمير القدرة العسكرية والانتاجات المدنية للعراق ، وأنها قد وافقت على هذه الخطط .

ويتبع آخر ، فله حتى لو أن لتحالف المناهض للعراقى للكوييت قد استتجت حتمية الحرب الهجومية ، فإنه كان من الممكن أن يتدخل لوضع تعريف قطعى لاهداف الحرب يقلل من ويلاتنا إلى أقصى حد ممكن على الشعب العراقي . ولأنك أن اعلان التزام مبدئى بهذا المعنى أمام رأى العام العربى كان من شأنه أن يقلل من مدى فجعية العرب عموماً من النتائج العسكرية والمدنية للحرب وأن يقلص من مدى الخصومة على الساحة العربية . رسمياً وشعبياً . والواقع أننا لا نستطيع أن نحصر أى عدد كان من التصريحات الرسمية التي تحمل مثل هذا الالتزام من جانب أى طرف من أطراف التحالف المناهض للعراق . أثناء الأزمة . ولو لاهداف دعائية بحتة . ومن الواضح بالتالى أن الأطراف العربية في التحالف الدولى قد سلمت منذ البداية ، وبدون تدخل يكثر ، بانفراد الولايات المتحدة بوضع اهداف الحرب . وحتى أن كان الهدف الأمريكى المتمثل في تدمير العراق قد خفى لبعض الوقت عن بعض اطراف التحالف العربى ، فإن المدى الممثل للعمليات الجوية للحلفاء في العمق العراقى ظهر منذ الأيام الأولى لهذه العمليات التي استغرقت ٣٨ يوماً قبل الهجوم البرى ، بما يؤكد على نحو قطعى أن تدمير العراق هدف استراتيجى يحظى بالأولوية لدى الولايات المتحدة وأن الأخيرة كان رغبة بوضوح في التذباب إلى أوسع شوط ممكن في تحقيق هذا الهدف دون قيود .

والواقع أن الافتقار إلى أدلة تشير إلى معارضة دول التحالف العربى المناهض للعراقى للهدف الأمريكى من تدمير العراق ، حتى بعد أن أصبح هذا الهدف مؤكداً منذ الأيام الأولى من مسار العمليات العسكرية ضد العراق ، هو أمر يحتاج إلى تصير بعد ذاته .

ويجوز هنا أن نشير إلى مجموعة من التصورات المتكاملة لموقف الشركاء العرب في التحالف الدولى من الاهداف الأمريكية للحرب التي شنها ضد العراق .

جـ - النموذج السياسي لانهاء حرب الخليج .

يتعلق جوهر ادارة نتائج حرب الخليج الثانية باختيار نموذج انهاء الحرب وشروطه السياسية .

والسؤال الرئيسي المتضمن في هذا الاختيار هو هل تكون الشروط السياسية لانهاء الحرب نوعا من مواصلة الحرب بوسائل أخرى ومواصلة عقاب العراق وتمتع قدرته أم تكون لها لاعادة ادماجه ملغيا في الميامة العربية والدولية ، وضمان تأقلمه الاجابى مع ضرورات ومعطيات إحياء النظام العربى وتحديثه . وتتوقف الاجابة على هذا السؤال على اعتبارات أخلاقية وعملية عديدة .

فافتراض الفكر الفلسفى والقانونى العالمى ان البشرية قطعت شوطا طويلا على طريق الضبط الاخلاقى لممارسة الحرب لتتألقها . فالى جانب المبادئ القانونية العامة مثل عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة وقضية حق تقرير المصير للأشع وللشعوب وعدم التدخل فى الشؤون الداخلى للدول ذات السيادة .. الخ ، فإن جوهر النظم الاخلاقى المفترض ينصل بتخفيف ويلات للحرب على المدنيين ، وادانة ممارسة الإبادة الجماعية والاعتراف بحق معينة للمدنيين وللشعوب وقت الحرب ، بما فى ذلك ظروف الاحتلال . وقد سمحت هذه الحقوق للشعوب فى ظل الانظمة الديمقراطية حيث يفترض ان الشعب ذاته يتحمل جزءا من مسئولية الحرب العدوانية . ومن باب أولى كان يتعين النظر بعين المطف بدرجة أكبر للشعوب المغلوبة على امرها ، التى تعيش فى ظل أنظمة استبدادية أو تسلطية . حيث أنها لاتتمتع أى جزء من مسئولية الحروب ، بما فيها الحروب العدوانية التى يشنها قائدها الرسميون .

والواقع هو أن هذا النظم الاخلاقى لم يكن منسجما . إذ ظلت ادارة الحرب فى ظل الحضارة الاوربية الحديثة أسيرة مخفل تمييزى موروث بين الشعوب المتعدنية (الأوربية وامتداداتها) وغير المتعدنية (غير الاوربية) . كما أن هذا النظم معرض للانكسار بمعنى أنه لم يحدث على مسار صاعد ، وأما كان يملو ويهبط تبعا لمعامل سياسية كثيرة ومتغيرة .

ومن وجهة النظر العربية ، فإن هذا الاعتبار الاخلاقى يتعاطم فى الأهمية بسبب الروابط الماطفية العميقة التى تجمع بين الشعوب العربية فى رابطة هوية قومية واحدة . وبالتالي كان المتوقع أن يظهر أطراف التحالف المناهض للمراق قدرا كبيرا من الانعنام بالاعتبار الاخلاقى لضبط الحرب وتلقجها . ولاشك أن التصريحات الرسمية لقادة دول التحالف العربى المناهض للقيادة العراقية قد تضمنت اهتماما كبيرا بالإبعاد الاتمانيات لما أدى اليه سوء تصرف

والواقع ان هناك تفسيراً آخر موازيا يتعلّق بالثقافة السياسية العربية عموما وثقافة ادارة الازمات فى الانظمة السياسية التسلطية بصفة خاصة . فهذه الثقافة تعرف

التحديات المتضادة التى تحصر الاختيارات بين الشئء ونقيضه ، ولاتركه الا على نحو باهت الاختيارات الوسيطة المتعددة ، والدرجات الكثيرة بين موقف ما ونقيضه . ومن هنا فقد شغلت الادارة العربية لأزمة الخليج بين اختياري الحرب والسلام فقط ، دون أن تتناول الدرجات الكثيرة والاختيارات الوسيطة بينهما . وعلى ضوء هذا الاختيار المحدد ثقافيا . تم تجاهل ضرورة وضع ضوابط ميامية صارمة للحرب والمحددات والضوابط الحمراء والخضراء المناسبة للمصالح العربية العامة عند ممارسة الحرب ، إذا ما كانت ضرورة محتمة اصلا . ويتعمق النزوع لتبنى اختيارات أحادية ومطلقة بسبب الحرب الدعالية العربية . العربية . ولم يكن هذا النزوع التالى ممثولة بمسكر دون آخر ، فعلى سبيل المثال كان يوسع المسكر المناهض للاختيار المسكرى أن يسجل اولوياته بحيث يأتى لاختيار منع الحرب وتجنبها تماما فى المقام الاول ، ثم يأتى وضع ضوابط ومحددات صارمة للحرب إذا ما فرضت فى المقام التالى ، ودرجات مختلفة من التشديد . وكان من الممكن على سبيل المثال أن يتحقق توافق عربى يحدد ضوابط الحرب - إما ما أصبحت حتمية . وعلى أساس من التعليم بتيان الاختيارات الاولى بين للمسكرين العربيين المناهض والناصر للقيادة العراقية . ويمكننا أن نتصور أنه إذا كان هذا التوافق التوافقي قد تحقق فى لحظة مبكرة قبل انفجار الحرب فعلا لكان من الممكن على الأقل أن يتم تجنب الشعب العراقي بعض ويلاتا ، وكان من الممكن ايضا ان يتم ضبط موقف الخليج على سبيل المثال حيال اهداف الحرب ودفعها للتدخل الحازم لتضييق هذه الاهداف إلى أقصى حد ممكن فى حدود تحرير الكويت دون تدمير العراق ، والنقل من مدى الدمار الذى لحق فعلا بالاهداف العسكرية والمدنية العراقية .

وعلى ضوء غياب هذا التوافق ، بل غياب الاختيارات الوسيطة عن التعلق العربى عموما ، بدا من المنطقى أن تسلم الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للعراق باهداف الحرب كما وضعتها الولايات المتحدة التى كانت تملك أكبر قوة عسكرية فى هذا التحالف . وحيث ان هذه الاهداف قد اتسعت لاحاق دمار شديد ومبالغ فيه سياسيا وفتيا بالعراق ، فقد كان من المعتمد أن تتسع دافرة الممارات المتبادلة بين للمسكرين العربيين المتضادين فى أزمة للخليج بما يجعل نهضة المراجع العربية أمرا معيا بعد نهاية الحرب والأزمة .

على إعادة هذه التوازنات لمُكن تحقيق سلام ممتد في أوروبا لنحو نصف قرن ، وهو مالم تتمتع به هذه القارة في تاريخها الحديث .

لما في حالة العراق ، فيبدو أن الولايات المتحدة قد طبقت عكس الدروس المستفادة . فقد كان هناك وعي نافذ بأهمية العراق للمحافظة على التوازنات الدقيقة في منطقة الخليج وغرب آسيا عموماً . وعكست الصحافة الأمريكية والأوروبية هذا الوعي بوضوح حتى اللحظات الأولى من الحرب ضد العراق . فلكنّت جريدة الهيرالد تريبيون يوم ١٨/١/١٩٩١ أن « لنجاز الأهداف يعتمد أيضاً على الأسلوب الذي تشن به الحرب . فمن غير الممكن تجنب استخدام القوة في نهاية المطاف ؟ غير أنه من الممكن تجنب الإفراط في استخدام القوة . فلفظرة الحكمة للمصالح الأمريكية طويلة المدى في العالم العربي تستلزم الحرص في تعيين الأهداف وشن ضربات مدروسة بكل عناية » وعادت الجريدة يومي ١٩-٢٠/١/١٩٩١ لتؤكد أن « الصراع في الخليج ليس حرباً شاملة ومن ثم فلن على أولئك الذين يحدون الأهداف التي سيُمن ضريبها أن يدركوا أن صدام سوف يتم تناسيه ، وستظل أخطاؤهم هم عاقبة في الأنفاس لفترة طويلة » ، وكشحت جريدة لوفينجلو يومي ٢٢/٢٣-٢٤/١٢/١٩٩٠ أن « الأضرار البالغ للعراق من شأنه أن يخلق من المشكلات أكثر مما يحلها » . وكررت جرائد أوروبية عديدة ما كانت جريدة اللوموند ، واللوموند ديبلوماتيك تصر عليه منذ انفجار الأزمة وهو أن الاختيار العقلاني قد يكون إيقاع الهزيمة بالعراق ، ولكن ليس مسحقه وتدميرها كلية . وفي الواقع لم تلتزم الولايات المتحدة بهذا الاختيار العقلاني . بل على النقيض ، فقد أفاضت دون حدود أو قيود في تدمير العراق وإمكاناته المادية العسكرية والمدنية على السواء . وكما يثبت تقرير لجنة الأمم المتحدة المقدم للأمن العام في ١٧ يوليو عام ١٩٩١ ، وكما تثبت تقارير غير رسمية لجهات علمية وصحفية عديدة - فإن البنية الأساسية للمجتمع والاقتصاد العراقي طالها قدر هائل من التدمير ، يصل في حالات كثيرة إلى ١٠٠٪ ولا يبق في الأغلبية العظمى من الحالات عن ٢٠٪ . ويشمل ذلك محطات الكهرباء والصرف الصحي ومياه الشرب والجسور والكباري الرئيسية ومبانيات إنتاج وتكرير النفط والمنشآت الصناعية لكبرى ، هذا بالطبع إلى جانب كل المنشآت والمنشآت التي يحتمل أن يكون لها قيمة عسكرية إلى جانب الاستخدام المدني . وكرر د . سمعون حمادي رئيس الوزراء العراقي وتؤكد قيمة الخسائر المدنية من جراء التصف الجوي والأعمال العسكرية التي قامت بها قوات التحالف الدولي برئاسة الولايات المتحدة بما يصل إلى ٢٠٠ بليون دولار .

التفادية العراقية ومغامرتها بغزو الكويت من نتاج حمرة للشعب العراقي . غير أن هذا الاهتمام البارز في التصريحات قبل الحرب قد اكتفت بتحميل مسئولية هذه النتائج على القيادة العراقية دون التطرق إلى الحد من هذه النتائج سواء عبر مراجعة خطط العمليات العسكرية أو التدخل في اختيار النموذج السياسي لشروط إنهاء الحرب .

ومن الناحية العملية ، فإن الاختيار العقلاني بين النماذج المحتملة لإنهاء الحرب ضد العراق كان يعلى أفضلية النموذج القائم على إعادة إجماع العراق في السيادة الإقليمية والعالمية ومساعدتها في التأقلم الإيجابي مع المصطلحات السياسية الجديدة في البنية العالمية والإقليمية . ذلك أن مواصلة تدمير العراق بوسائل سياسية يقضى حتماً إلى اضطراب هائل في موازين القوى الإقليمية المصحدة لأمن الدول العربية في الخليج ، بل ولأمن الشرق العربي كله .

ومن المفيد هنا أن نقيس موقف الولايات المتحدة والدول الكبرى الغربية من الشروط السياسية لإنهاء الحرب مع العراق على حالة هذا الموقف من إنهاء الحرب مع ألمانيا عام ١٩٤٥ . والواقع أنه في الحالتين اصرت الولايات المتحدة على إنهاء الحرب على أساس عقيدة « الاستسلام غير المشروط » ، غير أنها عارضت فرض تعويضات حرب عليها . وشجعت دول أوروبا الغربية على جذب ألمانيا للمشاركة في السياسة الأوروبية ، وفتحت في لها الباب للمشاركة في السياسة الدولية بضمها إلى تحالف شمال الأطلسي عام ١٩٥٤ .

والواقع أن الموقف الأخلاقي والمعنوي المتقدم من جانب الولايات المتحدة حيال إنهاء الحرب مع ألمانيا يتناقض بشدة مع المسئولية شبه الكاملة للآخرة عن تفجير أكثر الحروب قوة في التاريخ الأوروبي والعالمي ، وعن الممارسات الوحشية غير المسبوقة - ربما في تاريخ البشرية كله - ضد شعوب عديدة أوروبية وغير أوروبية .

ويجد هذا الموقف تصبيراً مزدوجاً . فمن ناحية كان هناك أثر لتعلم الإيجابي من دروس نهاية الحرب العالمية الأولى . حيث فرحت اتفاقية فرساي شروطاً متعنتة وظالمة للغاية على ألمانيا المهزومة . وكانت هذه الشروط مادة للتحريض القومي في ألمانيا ، والذي انتهى بالصعود الصاروخي للفاشية بين أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٣ . ولندركت الولايات المتحدة - التي كانت في وضع أفضل لاستئثار هذا الدرس - أن الاعمان في توجيه الأمانة والحاق الظلم بقرعيه ناضجة ومجروحة في سياق إنهاء حرب ما يقود في العادة إلى الظروف الدافعة لتكرار وحروب أسوأ . وكفنت الولايات المتحدة على وعي بالطبع بمركزية دور ألمانيا في المحافظة على التوازنات الاستراتيجية في أوروبا . وبسبب الحرص

تحت اشراف مشدد من جانب الامم المتحدة . ويضيف القرار رقم ٧١٢ الصادر في ١٩٩١/٩/١٩ شرط دفع جزء من تعويضات الحرب من حصيله مبيعات النفط لدفعه واحدة ، إلى جانب تمويل واردات الاغذية العاجلة .

ولاشك أن ابقاء العقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضها القرار رقم ٦٦١ الصادر في ١٩٩٠/٨/٦ والقرار ٦٦٥ الصادر في ١٩٩٠/٨/٢٥ طوال عام ١٩٩١ باستثناء واردات الاغذية العاجلة وذلك بعد تحرير الكويت بعد نوعا من مواصلة تدمير الاقتصاد العراقي . ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يبدو شكلا أن ثمة ما يعترض عليه في قيام مجلس الأمن بالزلم العراق بتدمير ترسانته من أسلحة النمار الشامل ، إذ لا يمتنع الدفاع عن حيازة أية دولة . بما فيها العراق . لهذا النوع من الأسلحة مع المبادئ العامة الاخلاقية والقانونية المستقرة في المجتمع الدولي . غير أن ما يجب أن يلقى نقدا شديدا هو أن مجلس الأمن . يسنط من جانب الولايات المتحدة . قد تجاهل كل المداخل الاخرى لتدمير هذه الأسلحة وخاصة المدخل القائم على تدمير كل ترسانات هذه الأسلحة لدى جميع دول الشرق الأوسط ، بما فيها اسرائيل . وهكذا تم توريث مجلس الأمن . والأمم المتحدة عسوما . في مدخل يقوم على التكليل بمكائيلين ، وشرح للقاعدة القانونية والاخلاقية الواحدة بين التطبيق في حالة العراق والحجب عن التطبيق في حالة اسرائيل .

وما يهينا في هذا العرض هو موقف الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي المناهض للعراق من الاطراف والمبالغة في صياغة قرارات مجلس الأمن وهي الصياغة التي قامت بها الولايات المتحدة بالنسبة لمشرة منها بعد وقف إطلاق النار ، وموقف هذه الدول بصورة أهم من النموذج السياسي لانتهاء الحرب مع العراق .

الواقع أن هناك بضعة أكلة مبشرة تشير إلى أن التقصيل الأصلي لدول الخليج هو نموذج سياسي لانتهاء الحرب مع العراق يقوم على ضرورة مراعاة التوازن الاستراتيجي في المنطقة بعد تحرير الكويت . فيبدو أن الاتفاق بين هذه الدول وعلى رأسها السعودية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى كان يقوم على ضرورة نزاع الجانب الأكبر من القوات الهجومية للعراق مع إبقاء قوة دفاعية معقولة له في حدود ٣٠٠ ألف جندي . ويؤكد هذا الاتفاق المحتمل أن الفرات الجوية للحلفاء تجنبت إلى حد بعيد الترقع العراقية المربطة في الشمال الغربي على الحدود مع تركيا .

ومع ذلك ، فإن ما يلقى الشكوك على جنوى هذا الاتفاق المحتمل هو أن الحروب الحديثة لاتعرف قارفا كبيرا بين الدفاع والهجوم . فالدفاع الفعال يتطلب لا فقط قوات ثقيلة ، وإنما أيضا تجهيزات عصرية لبنية أساسية عسكرية

وفيما يتصل بشروط إنهاء الحرب ، فقد استخدمت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن لمواصلة تدمير القوات العسكرية والمدنية للعراق بما يتجاوز بكثير حدود المعقولة والمقبولة من جانب الرأي العام العالمي والضمير الانساني . فإضافة إلى القرارات الاثنى عشرة المتصلة بأزمة الخليج قبل الوقف الفعلي للأعمال الحربية أصدر مجلس الأمن أحد عشر قرارا اضافيا خلال الفترة من ١٩٩١/٣/٢ والذي ينهي الأعمال العسكرية للحلفاء رسميا وفقا لشروط عقابية وتعويضية ووقائية . وتشمل هذه الشروط تخصيص نسبة مئوية من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات عن أضرار الحرب للمنطقة للكويت والاطراف ثالثة . وقد حدد القرار رقم ٧٠٥ في ١٩٩١/٨/١٥ الحد الأقصى لهذه النسبة بـ ٢٣٠ . وانشاء منطقة منزوعة السلاح بين العراق والكويت تمتد لمسافة ١٠ كم داخل العراق و ٥ كم داخل للكويت ، والزام العراق بتدمير كافة أسلحة النمار الشامل والمواد المتفجرة في تصنيع الأسلحة النووية والصواريخ متوسطة المدى . تحت اشراف الأمم المتحدة ، والزامه بالتصديق على اتفاقية حظر استخدام وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية وريونوكول جنب الخاضع بالغازات الخائفة أو السامة أو ماشبهها وبوسائل الحرب البيولوجية . وقبول العراق دون أي شروط القيام تحت اشراف دولي بتدمير وإزالة جميع ملاحيه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من مقطوعات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع ، إضافة إلى تدمير جميع الكائنات التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم . وقيام العراق بتقديم بيان للسكربتير العام بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد وتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال التفتيش في الموقع ، ويتخلل العراق لها عن حيازة جميع هذه المواد لتدميرها وإزالتها وجعلها عديمة الضرر ، ويرافق دون قيد أو شرط علي عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية .

وينص القرار رقم ٦٨٩ الصادر في ١٩٩١/٤/٩ على أن مهمة وحدة مراقبة الحدود بين العراق وإيران تقتصر لمجلس الأمن فقط من حيث إنهاء أو استمرار مهمتها . وينشئ القرار رقم ٦٩٢ الصادر في ١٩٩١/٥/٢ صندوقا ولجنة لإدارة هذا الصندوق لدفع التعويضات ويصدر القرار رقم ٦٩٩ الصادر في ١٩٩١/٦/١٧ العراق مسئولا عن تكاليف تنفيذ نصوص القرار رقم ٦٨٧ الخاصة بتدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والبيلاستكية . أما القرار رقم ٧٠٦ الصادر في ١٩٩١/٨/١٥ فيخول العراق حق بيع نفط قيمته ١٦٠٠ مليون دولار نصفه واحدة لتمويل متدعو اليه حاجات الاغذية العاجلة على أن يتم ذلك

منظورة . ومجرد ابقاء بضعة فرق عسكرية ضعيفة التدريب وضخمة التسليح نسبيا لا يضمن للعراق قدرة فعالة على الدفاع عن نفسه بعد تدمير المرافق العسكرية والقرارات المدنية المدعمة لها ، وبالتالي فإن العراق قد حرم ايضا في واقع الامر من القدرات الدفاعية اللازمة لحفظ التوازن الاستراتيجي في المنطقة ككل . وما أبقى لديه هو حجم القوات والتجهيزات يكفي لحفظ الأمن في الداخل العراقي ، وليس للدفاع للقوى ضد هجوم عسكري خارجي ، وخاصة من جانب دول كبيرة مثل إيران وتركيا .

ويشير إلى نفس هذا المعنى أن دول مجلس التعاون الخليجي ، إضافة لمصر وسوريا كانت حاسمة في موقفها المتصل بالحفاظ على وحدة الاقليم العراقي ، وخاصة عندما بدأ هذا الأمر مشكوكا فيه بصبح ثورة مارس في الشمال والجنوب في أعقاب الهزيمة مباشرة وبسبب اقلمة مناطق آمنة للكراد في شمال العراق في شهر مايو ، من جانب قوات التحالف الدولي ، بقيادة الولايات المتحدة . وجاء هذا الموقف في صلب نص إعلان دمشق مشيرا إلى أن الدول الثماني ، تمبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقي من أوضاع صعبة الملائمة نتيجة عدم كثرات القيادة العراقية بمصلحه وتؤكد في هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الاراضي العراقية وسلامتها الاقليمية ، وتكرر هذا الموقف ذاته في البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في الرياض يوم ١٠ مارس .

غير أن هذا الموقف يمثل العنصر التوازني الوحيد تقريبا في موقف الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي بعد نهاية الحرب . أما بقية المتلصق فقد جاءت متماثلة مع النموذج الذي فرضته الولايات المتحدة لانهاء الحرب مع العراق .

فمن ناحية أولى أجدت الدول العربية الثماني موقفا أقرب إلى المعارضة من مبادرة الرئيس جورجياثوف والتي أعلنت قبيل الحرب البربية . ومثلت هذه المبادرة الفرصة الوحيدة التي كان يمكن عبرها تطبيق نموذج توازني اصيلية لانهاء الحرب ضد العراق لتحرير الكويت حيث أنها اشتملت على العناصر الرئيسية من قرارات مجلس الامن الخاصة بالأزمة مع اعفاء العراق من بعض جوانبها الأكثر تدميرا للاقتصاد العراقي : كما أن هذه المبادرة كانت تسمى لتجنب التدمير الكامل للجيش العراقي بعد ما تم تدمير للجانب الرئيسي من مرافقه العسكرية والمدنية عبر القصف الجوي المركز . وكانت سوريا هي الدولة الوحيدة التي اظهرت في البداية فورا من التعاطف مع مبادرة جورجياثوف يوم ٩١/٢/٢١ ولكنها سريريا ماعدت لكي ترفضها ضمنا عندما أعلنت أن

القبول العراقي لها جاء متأخراً . والواقع أنه كان من شأن الإعلان عن موقف اجابي . ولو محتفظ من هذه المبادرة أن يقابل بقدر كبير من الامتنان لدى الرأي العام العربي وحكومات الدول المناهضة للتدخل العسكري الاجنبي في أزمة الخليج ، وكان من شأن ذلك بدوره أن يساعد في فترة لاحقة على تضيق الجراح وتخفيف المراتب المتبادلة بين المعسكرين العربيين المتواجهين في أزمة الخليج . وكانت دول المغرب العربي والأردن وفلسطين والسودان قد أعلنت ترحيبها بقبول العراق لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ في يوم ٢/١٥ ، وبالمبادرة السوفيتية المعلقة بعد ذلك بأيام كوسيلة لتجنب الهجوم البري لقوات الحلفاء على العراق .

ومن ناحية ثالثة . وافقت الدول الثماني على الصياغة الامريكية مفرطة لتتشدد لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمرق بعد وقف إطلاق النار ، وخاصة القرار ٦٨٧ . بل وبلغت دول الخليج ذاتها في التشدد بخصوص الجوانب الاجرائية لتنفيذ العراق لهذه القرارات وتذكر هنا بصورة خاصة رفض هذه الدول لمنح العراق فترة سماح قبل بداية دفع التويضات ، واصرارها على أن يتم استيراد وتوزيع مواد الاغذية من الاغذية والادوية بواسطة الأمم المتحدة ، واصرارها على بقاء العقوبات التجارية والاقتصادية ضد العراق حتى يتم تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة . وجاء ذلك في نصوص القرارات والبيانات الختامية لكافة اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بدما من اجتماعه في أعقاب وقف إطلاق النار مباشرة يوم ١٩٩١/٥/٤ . وجاء هذا الموقف في عدد من وثائق منظمات أشمل مثل مؤتمر القمة الاسلامي .

وعلى حين أن مصر وسوريا كانتا أقل تشددا فيما يتصل بهذا الجانب الاجرائية . الا أنهما لم يتخلا بقوة لدى الدول الكبرى أو لدى دول الخليج ذاتها لاضفاء المرونة على مواقف هذه الاطراف من تلك الجوانب بالرغم من وضوح الآثار والابعاد الانسانية الواضحة لاستمرار العقوبات المفروضة على العراق . ومن ناحية رابعة ، فإن دول الخليج قد انتهجت لتوسيع دائرة الخصومة وللأثر يشمل لا العراق فحسب ، بل والدول والاطراف العربية التي أظهرت تقاطعا مع انتهاء الأزمة . وربما يكون أبلغ تعبير عن هذا الموقف هو ما جاء في إعلان الكويت الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩١/٢/٢٥ وهو ما نصه كالآتي : ثانيا : لتتكبد على وحدة موقف دول المجلس في مواجهة النظام العراقي والأنظمة العربية التي تعاونت معه في عدوانه الآثم على الكويت وعدم افساح المجال لهذه الأنظمة للتمكن من اختراق ذلك الموقف وتصميم دول المجلس على مواصلة موقفها إلى حين تنفيذ

النظام العراقي لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانته على الكويت ، .

وهكذا يمكن القول بأن دول الخليج على وجه الخصوص لم تصمم فحسب بالنموذج الذي فرضته الولايات المتحدة لانتهاء الحرب مع العراق ، بل ربما تكون قد دفعت اليه . ولا شك أن هذا النموذج - كما أوضحنا بعض عناصره - يضاعف من صعوبة عودة التراضي العربي ، وبالتالي يضاعف من صعوبة إحياء النظام العربي ، بشكل عام .

إن جانباً كبيراً من تشدد دول الخليج حيال العراق فيما يتصل بشروط إنهاء الحرب واستمرار العقوبات الاقتصادية يعود بدون شك إلى بقاء الرئيس صدام حسين ونخبة السلطة البعثية المتعاقبة معه بعد الحرب برغم مسئوليتهم عنها . ويبدو أنه من المستبعد أن تنشر دول الخليج بالطمأنينة طالما ظلت هذه النخبة قابضة على زمام السلطة في العراق . ومع ذلك فإن دول الخليج لم تظهر حماساً للبدائل الجزرية للنظام البعثي في العراق . وقد وقعت هذه الدول - ومعها مصر وسوريا - موقفاً سلبياً من ثورة مارس الشعبية في الشمال والجنوب العراقيين ، وهي الثورة التي انفجرت في أعقاب الهزيمة العسكرية على يد قوات التحالف الدولي مباشرة . ويسر هذا الموقف السلبي بخشية هذه الدول من احتمال تمزق العراق ، إذا نجحت الثورة ، أو احتمال جذبها إلى الارتباط التابع مع إيران بتأثير الوزن الكبير لتيار الإسلام السياسي الشيعي فيها . وكانت معلومات قد تكدت حول قيام الجناح المتشدد في الحرس الثوري الإيراني بجهد كبير لتنظيم الثورة الشعبية في الجنوب العراقي .

وإلى جانب ما يسببه هذا الاحتمال من تعقيد للبيئة السياسية في الخليج عموماً وفي داخل عدد من الدول العربية الخليجية ، فإن نموذج الثورة الشعبية ذاته لا يبدو مرغوباً من جانب عدد كبير من الحكومات العربية والأجنبية المشاركة في التحالف الدولي المناهض للعراق . وللاواقع أن معظم الاطراف المؤثرة على المستقبل السياسي للعراق كانت ولا زالت تأمل في ظهور بديل لنخبة السلطة الراعنة من داخل مؤسسة الدولة ، وخاصة للجيش العراقي . والمرجح أن هذه الاطراف تأمل في تخفيف ظهور هذا البديل من داخل مؤسسات الدولة العراقية من خلال مواصلة الضغط الخارجي والعزل السياسي والدبلوماسي وتخفيف الموارد المالية لنخبة السلطة الراعنة ، وعلى رأسها الرئيس صدام حسين .

وفي مقابل هذا التوجه ، فإن أغلبية الرأي العام العربي تعتقد أن التشدد في وضع شروط إنهاء الحرب مع العراق وإذلاله ومواصلة تطبيق العقوبات الاقتصادية ضده يهيب ضرراً بالشعب العراقي وبالعراق ذاته كقصر عربي ، وأكثر

بكثير مما يحدثه بالنظام السياسي الحاكم وقادته . ولاشك أن هذا الاعتقاد يسهم في تعميق القطيعة النفسية والسياسية بين الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق من ناحية والتيار الرئيسي من الرأي العام العربي ، والقطاع الأكبر من النخب السياسية في كثرية الاقطار العربية ، من ناحية ثانية . وهذه القطيعة المتنامية تضاعف - بدورها - من صعوبات إحياء وتحديث النظام العربي ، بعد حرب الخليج الثانية .

٢ - قضية أمن الخليج :

فجر الغزو العراقي للكويت معضلة أمن الدول العربية في الخليج ، على نحو غير مسبوق ، منذ حصول هذه الدول على الاستقلال . وربما كانت الصدمة الحقيقية التي عصفت بالصياغات الكبرى لأمن الخليج هي أن التهديد الفعلي لهذا الأمن قد جاء من جانب دولة عربية كبيرة كانت دول الخليج تعتمد عليها في موازنة التهديد المحتمل من جانب الدول غير العربية المطلة على الخليج وخاصة إيران . وأدت تلك الصدمة إلى إحداث اهتزاز شديد للانتماء الخليجى للنظام العربي ، وللمجدد استراتيجة الأمن التي تطورت فعلياً في سياق انتماء دول الخليج لهذا النظام وتفاعلها الكثيف معه طوال عددي المبعينات والثمانينات . فاستندت استراتيجة أمن الدول العربية في الخليج على نوع من ضمانات الأمن المستمرة من جانب الولايات المتحدة . وظهر ذلك واضحا في اللحظات الحرجة مثل رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية حماية لها ، والكويت من العدوان البحري والمسكوي الإيراني وفقاً للاتفاقية الموقعة في أبريل عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، فقد شابته هذه الضمانات ثلاثة عيوب جوهرية ، من حيث هي حجر الزاوية في استراتيجة أمن الخليج .

العيب الأول هي أنها ضمانات غير مكتوبة ، وغير مسجلة في معاهدات أو اتفاقيات محددة ولا تشمل على تفصيلات جوهرية . وهي بالتالي ليست ملازمة قانوناً وفضاضة من الناحية العملية . ويصدق ذلك حتى على الحالات التي ارتبطت فيها الولايات المتحدة باتفاقيات استخدام تسهيلات بحرية أو عقود الاشراف والتدريب وعقد تسليم المفاتيح لمنشآت عسكرية مع الدول العربية في الخليج . وخاصة السعودية وعمان والبحرين .

لما العيب الثاني فيتمثل في أن ضمانات الأمن الأمريكية المستمرة لم تكن مبنية على ملحة التلميحات الفعلية كل الوقت . صحيح أن الولايات المتحدة - مع دول غربية أخرى - قد احتفظت بقوات بحرية تجوب الخليج أو بالقرب

غير أن التكلفة المادية لا ترقى إلى جسامه التكلفة المعنوية والسياسية التي يفرضها اعتماد دول عربية وإسلامية على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في الدفاع عن أمنها الوطني . ولأنك أن هذه التكلفة المعنوية والسياسية مرتفعة للغاية خاصة في السعودية حيث تقوم الدولة على شرعية دينية ترافق على نحو صارم بواسطة مؤسسة فقهية دينية قوية تنظر للغرب عموماً على أنه مصدر للتلوث الأخلاقي والديني .

وانطلاقاً من ادراك هذه العيوب ، الهوكية ، للاعتمادية الدفاعية على الولايات المتحدة ، والغرب عامة ، كان لابد لدول الخليج أن تصنف بعداً آخر لاستراتيجية الأمن بتصل بمعالجة التهديدات المادية والصغيرة وهو البعد العربي الاقليمي . ولم يتجاوز هذا البعد في ترتيبات عسكرية عربية مشتركة . إذ نفرت دول الخليج تقليدياً من الغالبية السطحية من مشروعات أو اقتراحات العمل العسكري العربي المشترك . غير أن هذا البعد قد ترجم عملياً خلال عتدي السبعينات والثمانينات في سياسة متكاملة تتمثل في انخراط قوى في السياسة العربية عبر مدخل يقوم على التهديد والمصالحة بين الدولة العربية ، وربطها بالخليج عبر مصالح محددة ، ومراقبة التوازنات الاستراتيجية - العسكرية ذات الصلة المباشرة بأمنها على الصعيد الاقليمي . وانطلقت هذه السياسة من افتراض أن روح التعاون الخليجي يعطى لدول الخليج نوعاً من الحصانة المعنوية أو الحزمة السياسية التي تلجم نوايا العدوان من جانب الدول العربية الأقوى عسكرياً . والواقع أن هذه السياسة كانت قد اكتسبت شعبية كبيرة داخل المجتمعات السياسية الخليجية بما في ذلك غالبية الأسر الحاكمة . بل أن المزاج العام داخل المجتمعات السياسية الخليجية كان يتحول بسرعة للدفع في اتجاه التزام قومي عروبي أقوى مما تميز عنه هذه السياسة . وربما يصح أن نصف عتدي السبعينات والثمانينات بأنها قد شهدت عملية تعريب سياسي جزئي للمجتمعات السياسية الخليجية ، ورغم الحدود الصارمة المفروضة على تعبيرات عملية التعريب السياسي هذه ، كان لها مغزى سياسي واستراتيجي قومي . ويشهد على هذه الحقيقة المساندة الكويتية الثامة للعراق أثناء حربه مع إيران ، ورغم أن الحكمة الاستراتيجية المجردة لدى الدول الصغيرة عموماً كانت تدفع في الاتجاه المضاد ، أي في اتجاه سياسة حياد إزاء هذه الحرب . ولأنك أن الكويت كانت هي أكثر دول الخليج تأثراً بالنفوذ المتنامي للفكر والحركة القومية العربية . غير أن تنامي نفوذ الفكر القومي كان ملحوظاً في بقية دول الخليج حتى انفجار أزمة الخليج الثانية .

منه . إلا أنه في الظروف العادية ، لم يكن لهذه القوات القدرة على ردع أعمال عدوان مفاجئة من النوع الذي حدث فعلاً في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت وعلى حين مالت قوات الانتشار السريع الخاضعة للقيادة المركزية الأمريكية نوعاً من الوجود أو الردع العسكري في الأفق Over the Horizon فإنها بحكم تركيبها ونمط انتشارها في تسهيلات بعيدة نسبياً عن منطقة الخليج لم تكن معدة إعداداً قديلاً لردع عدوان أو هجوم عسكري كبير massive attack على إحدى أو كل دول الخليج وبالتالي ، فإن المفزى العملي لضمانات الأمن الأمريكية لم يمد إلى منع العدوان واقتصر - عرهما - على التزام فضفاض بتصفية أعمال العدوان التي تقع بالفعل . فإذا لم تردع دولة تنوى العدوان على الدول العربية في الخليج بالقيمة الرمزية والسلبية لضمانات الأمن الأمريكية هذه فإنه يضمخ على دول الخليج أن تعاني من نتائج المرحلة الأولى من هذا العدوان الذي قد يصل عملياً إلى غزو كل اقليم الدولة أو مناطق النطاق الاستراتيجي من هذا الاقليم . فكانت ثمة خمسة شهور ونصف بين غزو الكويت وشن الحرب الأمريكية لندحررها .

أما العيب الثالث فيتمثل في أن ضمانات الأمن الأمريكية هي مدخل مكلف للغاية لاستراتيجية أمن دول الخليج . فالاعتمادية المرتفعة أو المطلقة على هذه الضمانات يتبع بالولايات المتحدة أن تتلاعب بالأمن القومي لدول الخليج ، مما يجعل نظم الحكم والمصالح الأمنية الوطنية لهذه الدول رهينة للمصالح الأمريكية وللرؤى المتغيرة للادارات الأمريكية المختلفة وللظروف السياسية داخل الولايات المتحدة ذاتها . وكذا ، فإن هناك تكلفة مادية هائلة لضمانات الأمن الأمريكية . وتشمل هذه التكلفة لخسائر غير المباشرة لموارد مالية كبيرة بسبب حتمية تنسيق سياسات تصدير النفط الخليجي : كميات وأسعاراً مع الولايات المتحدة ، مما يترتب عليه ميل الأسعار للتخفيض عن سعر السوق المحتمل فيما لو تبنت دول الخليج سياسات إنتاج وتصدير تنفق مع مصالحها الاقتصادية ومع العلاقات الاقتصادية ، دون حساب للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التي تربطها بالولايات المتحدة وبالغرب عامة . وتمتد التكلفة المادية أيضاً إلى أعباء الاتفاق العسكري المبالغ فيه بسبب تركيز دول الخليج على الولايات المتحدة والدول الغربية فيما يتصل بفقد الانشاء والمراقب العسكرية للكبرى ، بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تعد تملك مزايا نسبية فيما يتعلق بالجوانب الأكثر تكلفة من عمليات الانشاءات . وهناك إلى جانب ذلك تكاليف العمليات العسكرية التي قد يستنزفها الدفاع عن الدول العربية الخليجية والتي تتحمل الجانبات الأكبر منها ، كما حدث بالفعل في حرب تحرير الكويت .

وفي كل الاحوال ، فحتى لو طبقت بالفعل الخطط المملوحة التي وضعتها لجنة الماطان قابوس ، والتي تصل بقرام الجيش الخليجي الموحد إلى مائة ألف رجل ، فسوف تظل دول الخليج في حاجة ماسة لدعم دفاعي مباشر وكثيف في حالة تعرضها لعدوان كبير من جانب إحدى الدول الاقليمية الكبيرة ، وخاصة ايران والعراق واسرائيل . فالاعتماد الجماعي الدفاعي على الذات قد يكفي لمواجهة التهديدات العادية أو أعمال العدوان الجزئية ، ولكنه لا يكفي بكل تأكيد للتهديدات الكبيرة .

ومن هنا يظهر واضحا أن من المحتمل أن يدمج أمن الخليج في نظام أئمل للأمن . وقد ثار صراع مكتوم منذ البداية بين منظورين لأمن الخليج : المنظور العربي والمنظور الغربي - الامريكى .

وبدا لوهلة أن المنظور العربي لأمن الخليج له فرصة معقولة في التعبير عن نفسه فتعاملت الدول الخليجية وكل من مصر وسوريا بقفور بالغ مع اقتراح وزير الخارجية الامريكى بضرورة انشاء « بنية أمنية شرق أوسطية لردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت » . ولكنت طوال الشهور الفاصلة بين الغزو العراقي للكويت والحرب ضد للعراق على أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربى . واضطر وزير الخارجية الامريكى للكف عن دعوته لانشاء بنية أمنية شرق أوسطية ، بسبب معارضة الدول العربية المشاركة في التحالف الدولى المناهض للعراق . وترددت الدعوة لانشاء نظم عربى جديد حتى علي لسان المسؤولين في بعض هذه الدول . ومثل انشاء بنية أمنية عربية حجر الزاوية في هذا المحفل لأمن الخليج . وكان من الطبعي أن يبدأ هذا المشروع من جانب التحالف العربى المناهض للغزو العراقي للكويت : أى دول الخليج ومصر وسوريا .

ولم تنتظر دول هذا التحالف حتى نهاية الحرب حتى يطلوا عن مشروع لانشاء بنية أمنية عربية جديدة . فحضر عن مؤتمر وزراء الخارجية للدول الثمانية بياناً ختامياً في ١٦ فبراير يتضمن الاعلان عن وثيقة للتعاون فيما بينها تحمل أسم « اعلان دمشق بشأن التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون ومصر وسوريا . ومثلت فكرة انشاء قوة عسكرية عربية من الدول الممكة البداية لتأسيس نظم أمنى عربى شامل . ووجدت هذه الفكرة تأييداً واضحاً من جانب الولايات المتحدة والجامعة الاربية . وأكدت صيغة الاعلان الذى صدر رسمياً في السلسل من مارس عام ١٩٩١ على « العمل على بناء نظام عربى من أجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار التفرقيات التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذى يمكن

والواقع أن هذا الاتجاه العربى هو الذى ضرب في مقتل بسبب الغزو العراقي للكويت والاستقطابات العربية حول الموقف من سبل انهاء هذا الغزو .

وكانت دول الخليج قد طورت بعداً ثالثاً لاستراتيجيتها الأمنية يتمثل في محاولة تطوير قواها الدفاعية الذاتية الجماعية في اسلار مجلس التعاون الخليجي . فالى جانب الوظائف الرزية والأمنية لهذا المجلس ، قلته من الناحية الدفاعية كان يمثل الجانب المكمل للاعتماد على ضمانات الأمن الامريكى . ولم يكن المملوح فيما يتصل بهذا البعد هو تكوين قوة دفاعية قادرة على ردع أعمال عدوانية كبيرة ، وانما تعطيل أعمال العدوان هذه ومنعها من استكمال أهدافها حتى يبدأ نشر قوات امريكى في أو بالقرب من ساحات العمليات المحتملة في الخليج . أى أن وظيفة القوة الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي هي الدفاع التمهيدى حتى يقترب الردع الامريكى من للتأثير المباشر على ساحة العمليات المحتملة .

غير أن الغزو العراقي للكويت أثبت فشل هذا البعد من الاستراتيجيات الدفاعية لدول المجلس . إذ تم الغزو دون مقاومة كبيرة من جانب الكويت نفسها أو من جانب مجلس التعاون الخليجي ككل .

ومن هنا فقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن حماية اعادة النظر في استراتيجية أمن دول الخليج . وثارت مناقشات ساخنة حول الأبعاد الجديدة المحتملة لاستراتيجية أمن بديلة . وخاصة في مؤتمر قمة الدوحة للمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ١٩٩٠ ، ومؤتمر قمة الكويت في ديسمبر ١٩٩١ ، وعبر اجتماعات عديدة للمجلس الوزارى لمجلس التعاون طوال عام ١٩٩١ .

ومن المنطقي أنه قد حدث اجماع حول ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى الدفاعى لمجموع دول الخليج . واكتسب شعار الاعتماد الدفاعى الجماعى على الذات أهمية فائقة لدى قادة دول الخليج . وشكل مؤتمر قمة الدوحة لجنة خاصة لدراسة استراتيجية التطوير المقترحة للقرارات الدفاعية الجماعية لدول المجلس . ووضعت هذه اللجنة بالفعل خططا طموحة في هذا الشأن . غير أن الخلاف قد دب حول تفاصيل هذه الخطط . ويبدو أن هذه الخلافات تتعلق بتنظيم وقيادة القوات المشتركة واسلوب نشرها في دول الخليج المختلفة ، ولأرب أن الاساس الأعمق لهذه الخلافات هو خشية الدول الصغيرة الاعضاء في مجلس التعاون من ائحمل أن يؤدي التكامل أو الانتماج الدفاعى إلى فقدانها استقلالها الفعلى على المدى للبعد ، في الوقت الذى أثبتت فيه الأزمة مشاعر الغيرة على الاستقلال الوطنى لهذه الدول ، حتى ازاء منظمة اقليمية خليجية الهوية .

اليناء عليه من أجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف ، أما جوهر هذا الإعلان فقد جاء في النص على أن الأطراف المشاركة ... لا تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ، ودول عربية أخرى في منطقة الخليج ، تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها ، تمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجاً يحق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل .

ومن الناحية النظرية جاء إعلان دمشق فاقداً لشمول الرؤية السياسية والبرنامجية ، ويبدو أنه كان يمثل أقصى ما كان يمكن الاتفاق حوله بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وكل من مصر وسوريا من ناحية أخرى ، وفي الظروف النفسية السياسية التي صاحبت انتصار حرب الخليج الثانية . وبهذا المعنى فإنه فتح الطريق أمام الملوح لتخطي أزمة النظام العربي ، ولو على المدى الوسيط مهما كانت صياغة الدعوة لإنشاء نظم عربي جديد غامضة فإنها مثلت التزاماً مبدئياً مكتوباً بأولوية الالتزام بالهوية للجماعة العربية كمركز للسياسات الخارجية والدفاعية للدول الخليجية .

على أن الشهور القليلة التالية تصدور هذا الإعلان مريماً ما أحبطت الآمال ، فعلى حين كانت مصر وسوريا تبدلان جهوداً كبيرة لأعداد مقترحات تفصيلية لاصدارها في شكل اتفاقيات وبروتوكولات تنفيذية للمشروع ، كانت دول الخليج تراجع موقفها من الإعلان نفسه ، بما لحقوى عليه من مبادئ وأهداف إرثية محددة . وتناولت كل من المحتوى الأمني والمحتوى الاقتصادي للإعلان . وخلال شهر يونيو حدث تحول حاسم في الفكر الاستراتيجي لدول الخليج أقلمت بمقتضاه عن فكرة إنشاء نواة لقوة سلام عربية من القوات المصرية والسورية المتواجدة فعلاً في الكويت والسعودية . وبدلاً من هذه الفكرة طرحت دول الخليج مبدأ إمكانية الاستعانة . وفقاً لحاجة كل دولة خليجية على حدة . بالدعم الدفاعي من جانب مصر وسوريا . دون التزام بشر القوات أو استمرارها فعلاً في أراضي الدول الخليجية . وبالتالي تحول الفكر الاستراتيجي الخليجي عن فكرة تشكيل قوة عربية على أساس الردع الفوري إلى فكرة الردع في الأفق Over the Horizon وصرح وزير الخارجية الكويتي إيان اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في منتصف يوليو عام ١٩٩١ بأن الوزراء « سينظرون في تعديل تقدمت به دول مجلس التعاون الخليجي ، وما إذا كان الأمر يتطلب وجود قوات مقيمة في الخليج أو متمركزة في بلادها ويمكن

أن تتوجه إلى الخليج عند وجود خطر خارجي ، وعلى حين اتجهت مصر وسوريا في البداية إلى رفض هذا التعديل . والقيام برد فعل سلبي تمثل في قرار مصر وسوريا بحجب قواتهما المتواجدة في الخليج .

غير أن الدولتين سلمتا في النهاية أمام إصرار دول الخليج على التعديلات المقترحة . وانفتحت الدول الثماني في اجتماع وزراء الخارجية من الخامس من أغسطس على رفع النص بإنشاء قوة سلام عربية واستبداله بنص جديد أعلن في اليوم التالي وجاء فيه أن الدول المشاركة ، تعتبر أن ما قامت به القوات المصرية والسورية أثناء أزمة الخليج من مساندة القوات السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى في تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان يمثل تطبيقاً لنموذجاً لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول للجامعة العربية وأساساً لتعاون أمني عربي فعال . وفي هذا السياق يحق لأي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستفادة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك

ويشير التراجع الخليجي عن مبدأ الجوهرى في إعلان دمشق للحاجة إلى تفسير علمي . فلتسيع إلى الصحافة العربية أن هذا التراجع قد تم بناء على قراءة خليجية لرد فعل سلبي حيال الإعلان من جانب الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية . والواقع أن ذلك التفسير غير دقيق . فقد رحبت الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية بإعلان دمشق ، غير أنهم نظروا إليه على أنه يحسي الأمل في ضم عدد آخر من دول الشرق الأوسط لقوة سلام اقليمية لضمان أمن الخليج . وهو ما كانت الدول الخليجية قد رفضته من قبل . والأرجح هو أن قطاعات نشطة من الأمر للحكمة في السعودية والبحرين والكويت وعمان قد عارضت الإعلان . وانتصرت وجهة نظر هذه القطاعات في سياق عملية إعادة تقييم الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة بعد نهاية حرب الخليج الثانية . وتتوقع دوافع هذا الرفض . ومما لا شك فيه أن الاعتبار الاقتصادي كان له دور في التراجع الخليجي عن فكرة إنشاء قوة سلام عربية من نواة مصرية وسورية . فقد اعتبرت دول الخليج ، وخاصة الامارات والكويت أنها قد ضمت دعماً مالياً كبيراً بالفعل لكل من مصر وسوريا . وفي ظروف الصعوبات المالية الناتجة عن تكاليف حرب الخليج الثانية وإعادة تأهيل القوات العسكرية الوطنية في كل من هذه الدول ، وجدت أن من المتحذر عليها الوفاء بالالتزام الذي قطعت على نفسها في مؤتمر قمة الدوحة لمجلس التعاون الخليجي بإنشاء « برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية » برأس المال قدر في ديسمبر ١٩٩٠ بنحو عشرين بلون دولار تسهم فيه دول الخليج بنحو ١٥ بلوناً . فقد خفضت رؤسأال هذا

لتجنب استفزازها ، وما لاشك فيه أن هذا الاعتبار كان له دور هام في أصرار دول المجلس على تعديل إعلان دمشق .

ومع ذلك فإن أكثر الاعتبارات أهمية وراء تحول الفكر الاستراتيجي لدول الخليج بالاصرار على تعديل إعلان دمشق وسلب جوهره يتمثل في مراجعة هذه الدول لمبادئها العربية بوجه عام ، بعد نهاية حرب الخليج . فعلى حين لا ترغب دول مجلس التعاون الخليجي في الانصراف التام عن الصلحة العربية كأحد الابعاد الرئيسية للسياسة الخارجية ، فقد وجدت ذاتها مدفوعة لتخفيض مستوى التزامها بهذه الصلحة تخفيضاً جوهرياً يكاد يصل إلى نوع من فك الارتباط مع النظام فعلياً . ففي الظروف التناسية والمياسية المصاحبة لانفجار أزمة الخليج ، أصبح العالم العربي ينظر لما كمصدر للتهديد ومجموعة من القيود والأعباء ، أكثر مما ينظر إليه كمصدر للأمن والدعم . ووفقاً لهذا التحليل فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد تدرت موقف مصر وسوريا المتضامن معها أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية . غير أنها نظرت إلى هذا الموقف باعتباره تعبيراً عن مصالح هاتين الدولتين لا كتعبير عن موقف سياسي مبدئي من العدوان العراقي على الكويت . واستمررا لهذا المنطلق فإنه لا توجد ضرورة للارتباط الاستراتيجي بين الطرفين . حيث تفضل دول الخليج الا تقيد نفسها سلفاً فيما ينصل بترتيب التحالفات الاستراتيجية الضرورية لتحصين أمنها الوطني بما يتناسب مع كل حالة ، أو كل أزمة على حدة . والاستثناء الوحيد لهذا التوجه هو الارتباط الاستراتيجي مع الولايات الولايات المتحدة ، ومع الدول الغربية الكبرى بشكل عام .

والواقع أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن هي صاحبة الدعوة لاقامة تحالف استراتيجي مماثل لما جاء بإعلان دمشق غير أنها قد وافقت على الدعوة السورية في ظروف حرب الخليج بناء على تصور مبالغ فيه لقوة العراق العسكرية . غير أن ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من تدمير شديد لقدرات العراق العسكرية والمدنية ، والتشاح المدى الكبير للمبالغة في تقدير هذه القوة أصلاً ، دفعت دول المجلس لاعادة تقييم حجم وخطورة للتهديدات الداهية أو المحتملة على أنها من جانب دول الجوار المباشر لها : أي العراق وإيران . ولتطابقاً من عملية اعادة التقييم هذه ، وجدت دول الخليج أنها قد لا تكون بحاجة للدعم الفعالي المصري السوري المقيم . وبالتالي ، جاءت صيغة التحالف لإعلان دمشق بحيث تتيح لدول الخليج إمكانية الاستفادة بهذا الدعم دون أن يرتبط ذلك بنشر قوات مصرية وسورية في أراضيها أو إنشاء تحالف استراتيجي مقنن ومستقر ، ومكلف بطبيعة الحال .

البرنامج إلى ١٠ بلايين دولار ، لم تستطع أن تجمع منها سوى مبلغ ٦,٥ بلونا لصالح عدد كبير من الدول العربية (والإسلامية بعد ذلك) وليس فقط مصر وسوريا .

على أن الاعتبار المالي والاقتصادي لم يكن الجانب الأهم في تحول الفكر الاستراتيجي لدول الخليج . وإنما كانت هناك اعتبارات استراتيجية وسياسية أكثر أهمية . وعلى رأس هذه الاعتبارات المعارضة الشديدة من جانب إيران لإعلان دمشق ، وهي المعارضة التي أعلنت فور أول تصريحات عربية بخصوص النية في إصداره قبيل منتصف فبراير عام ١٩٩١ . فأصرت إيران على أن أمن الخليج هو شأن للدول الواقعة على الخليج وأنه لا يجب أن يشمل دولاً غير خليجية . وقلقت الدبلوماسية الإيرانية بتوصيل رسالة واضحة لدول الخليج القريبة منها تقوم على ضرورة استبعاد مصر وسوريا من أي ترتيبات لأمن الخليج ، وحتمية اعتراف الدول العربية في الخليج بأهمية الدور الإيراني في أي ترتيبات أمنية كشرط لاحتزامها للوضع القائم في المنطقة .

ومن ناحيتها كانت الدول العربية في الخليج تقدر عالياً التزام إيران بمياسة الحاد حيال أزمة الخليج الثانية وتحرس على أن تخطب ود تلك الدول الكبيرة والمؤثرة على الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج . فإلى جانب ما جاء في البيان الفخامي لمؤتمر قمة مجلس التعاون في الدوحة من استناد للتعاون الأمني مع إيران ، فإن إعلان دمشق نفسه قد حرص على تهتله مخاوف إيران ووضع مبادئ عامة للحوار حول التعاون معها . وكلفت اللجنة الأمنية برئاسة المبطات قابوس بالتفاوض مع إيران ، حول الضوابط والهياكل الأمنية الجديدة ، بالتعاون بين دول المجلس وإيران . وشغل عام ١٩٩١ بدورات متعددة من اللقاءات على مستويات مختلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران . ولم تسفر هذه اللقاءات عن وفاق حقيقي حول الضوابط والهياكل الأمنية في منطقة الخليج . برا وبسراً . والواقع هو أن دول مجلس التعاون قد أحبطت أحياناً شديداً من المواقف المتشددة لإيران . ليس فقط فيما يتعلق بمصر ، وإنما فيما يتعلق بها ذاتها ، والأرجح هو أن الدبلوماسية الخليجية كانت قد بلغت في تقدير مدى الاعتدال والواقعية المصاحبة لتغيير تركيبة السلطة السياسية في إيران بعد انتخاب الرهنبراني رئيساً لإيران ، وأنها قد فوجئت بمخزون المرارة والتشدد في الدبلوماسية الإيرانية حتى بعد انفجار أزمة الخليج الثانية . وترتبط على عملية اعادة تقييم الاتجاهات الحقيقية في الدبلوماسية الإيرانية مالت دول المجلس ، بتأثير من المعبودية . بوجه خاص - إلى تبرير ولجميد التوقعات الكبيرة الخصلة بوضع ضوابط مشتركة لأمن الخليج مع إيران . وفي نفس الوقت ، فإنها قد سعت

ومن الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتجهت لاقامة خططها الأمنية على أساس افتراض أن مبادرات الأمن الاقليمية أقل أهمية وقيمة بكثير من ضمانات الأمن الغربية ، والأمريكية تحديدا . واستندت دول الخليج فشل محاولة اقامة سياستها الأمنية على أساس من بعد اقليمي بسيط ، وأن الغزو العراقي للكويت هو تعبير عن هذا الفشل وخاصة في حقبة من التطور الاقليمي تتسم بعدم الاستقرار . وترتبط على ذلك ، بدأ أن ضمانات الأمن للدولية هي الأساس الوحيد لأمن الخليج الذي يتمتع بالمصداقية والفعالية .

وتلورت ضمانات الأمن الدولية - من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي - في ثلاثة مداخل . المدخل الاول : هو ضمان مجلس الأمن المباشر للحدود العراقية - الكويتية وإشرافه المباشر على ترسيمها من خلال لجنة لترسيم الحدود بين الدولتين وقوة لحفظ السلام بينهما وبخضع وجودها وعملها لقرار مجلس الأمن وليس للدول المعنية . وهناك احتمال للتوصل إلى صيغة مشابهة في نهاية مفاوضات التسوية السلمية للصراع العراقي - الإيراني التي تشرف عليها الأمم المتحدة ممثلة في الأمين العام .

والمدخل الثاني : هو ضبط صادرات السلاح إلى دول

الشرق الأوسط ، وخاصة الدول المؤثرة مباشرة على أمن الخليج بما يسمح بتفوق المستويات التسليحية لدول الخليج ويمنحها قدرة الردع أو التدمير لأي عدوان عليها مماثل للغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، ويمثل ذلك جوهر مبادرة الرئيس بوش المعلنة في التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٩١ . وتحظر هذه المبادرة مبيعات أسلحة الدمار الشامل لدول الشرق الأوسط وتضع ضوابط للتنسيق بين الدول المصدرة للسلاح التقليدي إلى المنطقة ، وهو ما يسمح بالتحكم في الموازين التسليحية بين دول المنطقة عموماً ، وتلك ذات التأثير المباشر على أمن الخليج بصفة خاصة .

أما المدخل الثالث فيتمثل في ضمانات أمن اتفاقية بين دول الخليج من ناحية والولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى الأخرى من ناحية ثانية . ولكن هذا المدخل يؤثر بالنسبة لبعض دول الخليج مشكلات كبيرة . فقد كان التصور في البداية أن يتم عقد اتفاق شامل لضمان أمن الخليج . كما أن بعض تصريحات لمسؤولين امريكيين تضمنت التية في الاستمرار في نشر قوات امريكية حتى بعد تحرير الكويت . وبدا ذلك - بالنسبة للرأي العام للعربي وفي دول الخليج ذاتها - مناقضا للاتجاه المعان من قبل الحكومات الخليجية ، والذي تمثل في أن وجود القوت الأمريكية والأجنبية عموما مؤقت ومرتبط بعامل الضرورة للقوى للدفاع عن أمن الدول وتحرير الكويت . ولا شك أن هذا الاتجاه قد انطلق

من شعور نافذ لدى هذه الحكومات بوجود معارضة داخلية وعربية شديدة لنشر قوات امريكية أو أجنبية أخرى في أراضيها بصورة دائمة أو إنشاء قواعد عسكرية فيها ، وخاصة في الأراضي المتقدمة . وترتباً على ذلك واجه الرأي القائل بقدت اتفاقية أمنية شاملة على مستوى المجلس معارضة شديدة ، وخاصة من جانب السعودية . وبات الحل المقبول هو عقد اتفاقيات أمنية ثنائية واختيارية لمدد محددة .

وبسبب المعارضة الداخلية والعربية لفكرة عقد اتفاق أمني شامل يتبع وجودا عسكريا دائما في الأراضي الخليجية ، فضلت دول الخليج توقيع سلسلة من الاتفاقيات التفصيلية المتصلة . وتتناول كل منها جوانب محددة من التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى مثل اتفاقيات الاشراف والتدريب وعقد الأسلحة والصيانة وعقد تسليم المفتاح ، وتخزين الأسلحة ، وتبادل المعلومات .. الخ .

ويمكن لمجموعة متكاملة من الاتفاقيات التفصيلية والبروتوكولات التنفيذية أن تؤدي نفس وظيفة الاتفاق الأمني الشامل مع تجنب الاعتراف للقانوني بوجود عسكري دائم وشامل للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة في دول الخليج . ورتب مجلس التعاون الخليجي نوعا من تقسيم العمل فيما بين اعضائه بحيث يرفع الحرج - المائل في وجود عسكري امريكي يحقق وظيفة الضمان الدفاعي عن السعودية بصفة خاصة . وينبغي - مقراً للتقادة المتقدمة للقوت الأمريكية المركزية في البحرين . وتبادل الكويت بتوقيع اتفاق أمن مع الولايات المتحدة ، وتتبعها في ذلك للدول الخليجية للصغيرة الأخرى . أما في السعودية ، فيستمر الوجود العسكري الأمريكي على نحو رمزي ومن خلال الاقسام المختلفة من القوت الأمريكية ، وخاصة سلاح المهندسين الذي يشرط على العديد من المراقب العسكرية الكبيرة ، بحيث يمكن أن يكون هناك وجود رمزي دائم يشكل بعد ذلك نوعا من ضمانات الأمن ، دون حاجة لاتفاقية شاملة .

وهكذا تكون مسألة أمن الخليج قد تاولت دورة كاملة وعادت بذول الخليج إلى الواقع السياسي القملي السابق على انفجار أزمة الخليج الثانية ، باستثناء واحد ، وهو انهيار المستوى الاقليمي الوسيط لاستراتيجية الأمن الخليجي وذلك في سياق التمسكة الكبيرة التي أملت بالبعد العربي في التوجه الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي . وفي السياق نفسه ، يصبح من الصعب لتقالية لحياه النظام العربي وتحديثه ، ذلك أن جوهر فكرة النظام الاقليمي هو وجود آلية معينة للأمن فيه ، حتى لو كانت عرقية وميادية أكثر منها مؤسسية وعسكرية . وقد فشل اعلان دمشق كمدخل لحياه

آلية فعالة للأمن العربي، وفضلت معه تلقائياً استراتيجية التحالف المصري - السوري - الخليجي كمدخل لاحتواء النظام العربي .

٣ - التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي :

كما هو متوقع تحركت عجلة دبلوماسية التسوية الامريكية للصراع العربي - الاسرائيلي في أعقاب نهاية حرب الخليج مباشرة . وتشير هذه الحقيقة إلى وجود علاقة ما بين أزمة الخليج الثانية وتحريك دبلوماسية تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي عموماً . فيمكننا أن ننظر إلى الجولات المكثفة الثمانية التي قام بها وزير الخارجية الامريكية بيكر بين شهري أبريل وأكتوبر عام ١٩٩١ كتطبيق للتوصية المتضمنة في بيان رئيس مجلس الأمن في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٠ بقصد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وكان هذا البيان الأخير هو صيغة الحل الوسط بين القوى الدولية والعربية الداعية لإصدار قرار من مجلس الأمن بهذا المعنى وبين معارضة الولايات المتحدة لهذه الدعوة خشية تفسيرها على أنها نوع من الربط بين حل أزمة الخليج وحل القضية الفلسطينية .

وقد تنفس هذه العلاقة على أسس الغزو العراقي للكويت قد أفاد القضية الفلسطينية بأن تظهر للقوى الغربية الكبرى خطورة بقاء الأوضاع المتصلة بالصراع العربي - الاسرائيلي وبهذه القضية تحديداً على ما هي عليه ، دون حل . غير أننا يمكن أن نفسر هذه العلاقة على نحو مختلف جذرياً ، فانتفاخ أزمة الخليج للثانية شكل من زاوية معينة مجرد انقطاع آلية التسوية الدبلوماسية التي كانت قد بدأت الحركة بالفعل منذ تبنى منظمة التحرير الفلسطينية لاختيار الحل الدبلوماسي للصراع على الأقل منذ صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر عام ١٩٨٨ . غير أن المسألة تذهب بعيداً عن مجرد الانقطاع . إذ أن الغزو العراقي للكويت ، والسلمة العراقية عموماً خلال عام ١٩٩٠ والتي يبدو أنها غلبت على الدبلوماسية للعربية عموماً كما يظهر من قرارات قمة بغداد في مايو من نفس العام . قد مهدت إمكانية إنشاء موقف عربي متناسق وقيل حوالى التسوية الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة . ومن هذا المنظور ، فإن انتفاخ أزمة الخليج قد حفر إلى حد بعيد المسار الافتراضي للدبلوماسية العربية ، الذي كان يمكن أن يقوم على الوفاق بين المتشددين والمعتدلين في الساحة العربية . وأدت الهزيمة العسكرية للعراق والهزيمة السياسية

للمتشددين عموماً في الساحة العربية إلى إخلاء المصبل أمام الهيمنة الكاملة لما يسمى بخط الاعتدال حبال تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . ونجم عن ذلك سهولة قيام الأطراف العربية المعتدلة بعمليات كبيرة للغاية بهدف تحريك آلية التسوية . ويتجبر آخر ، فإنه على حين شهدت دبلوماسية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي خطاً تنازلياً مطرداً من الجانب العربي وخطة تصاعدياً مطرداً من الجانب الاسرائيلي حتى قبل انتفاخ أزمة الخليج الثانية ، فإن هذا الانتفاخ وما أسفر عنه من كوارث متعددة للعالم العربي قد دفع خط التنازل الدبلوماسي العربي شوطاً بعيداً ، وأكثر مما كان ممكناً أو متعمداً في ظروف الوفاق العربي السابق على الغزو العراقي للكويت .

وربما تكون أكثر جوانب خط التنازل تأثيراً على مستقبل النظام العربي هو ما لحق بتشخيص المحن العربي من عملية التفاوض . فقد درجت مؤتمرات القمة العربية - العادية والطارئة - حتى مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨ ، على التأكيد بعدم جواز افتراء أي طرف من الأطراف العربية على حل للصراع العربي - الاسرائيلي . ومثل هذا الموقف تعبيراً مبدئياً عن الوحدة للتسوية لكل جوانب هذا الصراع من المنظور العربي ، وعن كون القضية الفلسطينية على وجه الخصوص مسؤولية عامة لكل أطراف النظام العربي .

غير أن مؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ قدم تنازلاً كبيراً بصدد ذلك التأكيد إذ نقل المسؤولية المباشرة عن تسوية الصراع العربي الاسرائيلي من النظام العربي ومؤسساته الجماعية إلى الأطراف المتصلة مباشرة بهذا الصراع . ومع ذلك فإنه قد قرر إلزام ، هذه الأطراف وهي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر بالتنسيق فيما بينها لدى المبادأة بالعمل الاجرائي والتنفيذي لدفع عملية التسوية . والمنطق المتضمن في هذا الموقف هو قيام النظام العربي بتفويض الأطراف المباشرة على دفع عملية التسوية بما يحفظ للقضية وحدتها الموضوعية البديلة ويحافظ على النظام العربي في مواجهة عوامل التفريق والتشتت الكامنة في المواقف المختلفة للأطراف من التسوية الدبلوماسية .

والواقع أن انتفاخ أزمة الخليج قد أسبب هذا الموقف بدوره في مقتل . فالأطراف التي مهامها مؤتمر قمة الدار البيضاء كانت منقسمة انقساماً شديداً فيما بينها حول الموقف من أسلوب تسوية أزمة الخليج ، وتعدى الأمر مجرد المداورات المتبادلة وتجاوزها إلى العزل الدبلوماسي لمنظمة التحرير والأردن في الساحة العربية وخاصة من جانب دول الخليج ، والاضعاف الشديد للمكانة السياسية لهذين الطرفين الجوهريين في عملية التسوية السلمية للصراع . وجاءت جولات بيكر الثانية في سياق اتسم بتناقض شديد بين الأطراف العربية المعنية بالتسوية على نحو مباشر وغير مباشر ، وفاد

ببكر عملية التفاوض الأولية على نحو يفرق بين كل طرف عربي الأمر الذي مكّنه من استثمار المناخ السائد في الساحة العربية بعد حرب الخليج لصالح إسرائيل ، ولصالح الولايات المتحدة ذاتها . وإلى جانب محاولة عزل منظمة التحرير على المستوى العملي بعد أن غيبت عمداً على المستوى القانوني إرضاءاً لإسرائيل معى وزير الخارجية الأمريكي لاستثمار تنازلات كل طرف عربي لانتزاع تنازلات من الأطراف الأخرى ، وهكذا .

والواقع أن قراء كبيراً من التشاور قد وقع بين الأطراف العربية المختلفة المشاركة في المفاوضات الأولية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي بيكر حتى عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط . غير أن هذا التشاور قد تم على صعيد ثنائي ، بصفة رئيسية وفشلت منظمة التحرير الفلسطينية في الدفع نحو موقف موحد وموثر بين الأطراف العربية يقوم على المبادئ العربية الخاصة بالسلام من الناحية الشكلية والموضوعية .

رفضت مصر وموريا والأردن الموافقة على اقتراح عرفات بهذا الصدد في شهر أغسطس . ولم تثر الدعوة لتنسيق جماعي بين الأطراف العربية المشاركة في دبلوماسية التسوية سوى قبل عقد مؤتمر مدريد حيث عقد اجتماع لوزراء خارجية مصر وموريا ولبنان والسعودية والمغرب والأردن وفلسطين في دمشق بهدف التنسيق بين مواقف هذه الدول يوم ٢٢ أكتوبر . وكانت صفقة بيكر قد تمت بالفعل في جوانها الرئيسية . كما عقد اجتماع بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر مدريد في فترة عقد المؤتمر نفسه . ويمكننا كذلك أن نرصد قراء من التشاور حول الموقف من أفكار بيكر الخاصة بالتسوية فيما بين الرؤساء ورؤساء الوزراء العرب الذين حضروا الاحتفال بنهاية المرحلة الأولى من مشروع النهر السلام في أيبيا قرب نهاية شهر أغسطس . ولا ينبغي بالطبع أن نبالغ في قيمة هذه المشاورات الأخيرة .

ومن بين شبكة المشاورات الثنائية بين الأطراف العربية يبرز الوزن الكبير للتنسيق المصري - السوري المكثف طوال المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكي . فقام الرئيس السوري بزيارة القاهرة ثلاث مرات في مارس وفي شهر يونيو وشهر أكتوبر . كما قام الرئيس مبارك بزيارة دمشق مرتين في شهر مايو وفي شهر نوفمبر . كما تبادل الرئيسان الرسائل والاتصالات الهاتفية مرات كثيرة . وقام وزيراً خارجية البلدين والمسؤولون كبار فيما بينهم بتبادل الزيارات والمسائل ، حول القضايا والخلافات التي أثّرت في سياق المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكي . ولاشك أن مصر قد قامت بدور كبير في اتّباع سوريا بالمشاركة في العملية التفاوضية ، وإيجاد الحلول الوسط التي سهلت على

سوريا قبول صفقة دبلوماسية عكفت على معارضتها طوال تاريخها الحديث . ومثل التنسيق المصري - السوري فاطرة الموقف العربي العام ، إذ شكل مصفلاً لم يكن من الممكن لمنظمة التحرير والأردن ولبنان مقاومته على طريق الموافقة على صفقة وزير الخارجية الأمريكي التي انتهت إلى مؤتمر مدريد في نهاية شهر أكتوبر والمباحثات الثنائية التي أعقبها .

ومع ذلك ، فإنه لا يمكن أيضاً إنكار أهمية المشاورات الثنائية بين منظمة التحرير وكل من سوريا والأردن ومصر . ومن الأمور ذات المغزى أن وفداً فلسطينياً رفيع المستوى قابل الرئيس الأسد في دمشق بعد أيام قليلة من حملة نزاع السلاح من المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني في شهر مايو لتباعدت حول الموقف من صفقة بيكر . أي أنه في الوقت الذي أطلق فيه - أو كاد - طريق التصال العسكري من القواعد والمخيمات الفلسطينية في لبنان كان الطريق إلى دمشق يفتح أمام منظمة التحرير - منهيًا بذلك قطعة دامت سنوات طويلة وذلك بمناسبة التنسيق حول الطريق الدبلوماسي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي . وتوجت المشاورات الفلسطينية - السورية بقاء الرئيسين ياسر عرفات وحافظ الأسد في ١/ أكتوبر قبل أقل من أسبوعين من انعقاد مؤتمر مدريد . وفي نفس الوقت عقدت قمة بين الرئيسين السوري واللبناني لنص الغرض . وتكررت القمة الفلسطينية - السورية في شهر ديسمبر .

ومع ذلك فقد تركزت الدبلوماسية الفلسطينية على المشاورات الثنائية مع كل من الأردن ، ومصر . وكانت أزمة الخليج قد جمعت بين الأردن وفلسطين في خندق واحد . كما أن الدبلوماسية الأمريكية كانت قد أفلقت عملياً عن الاختيار الأردني كمخزل مباشر لحل المسألة الفلسطينية ولذلك لم تكن هناك صعوبات كبيرة في المشاورات الثنائية الأردنية - الفلسطينية . وكان اللقاء بين فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والملك حسين ملك الأردن في ٢٠ مايو حلماً في وضع مبادئ التنسيق الأردني - الفلسطيني . وتكررت اللقاءات والمشاورات بعد ذلك بين الأردن وفلسطين . أما المشاورات الفلسطينية - المصرية فكانت أهدأ كثيراً . فكانت شمة جفوة واضحة بين مصر ومنظمة التحرير بسبب المواقف المتعارضة من أزمة الخليج .

ولذلك تمت المشاورات الفلسطينية - المصرية عند مستوى دبلوماسي أجل حتى مدريد عندما قابل الرئيس مبارك الرئيس عرفات في القاهرة قبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر مدريد . والواقع أنه لم تكن المشاورات الحقيقية قد بدأت سوى في شهر أغسطس عندما قابل وزير الخارجية

شأنى جولات مكوكية استغرقت الفترة من مارس حتى أكتوبر ١٩٩١ .

وفي الوقت الذي كانت فيه الافكار المصرية هي محور ضبط الموقف العربى المقابل للموقفين الاسرائيلى والأمريكى ، فإن مصر لم تكن رغبة في أن تمضى وحدها فى الدفع نحو التسوية على أساس من هذه الافكار . وحرصت الدبلوماسية المصرية على ألا تبدو وكأنها تضغط على الأطراف العربية الأخرى للقول بافكارها . وسعت إلى توزيع مسئولية القول بها بين عدة أطراف عربية رئيسية ، وعلى رأسها دول الخليج من ناحية ، ودول المغرب العربى من ناحية أخرى . فحرص الرئيس المصرى على إبلاغ المغرب والسعودية بالتطورات البارزة في المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكى منذ البداية تقريباً . فأرسل نائب رئيس الوزراء د . بطرس غالى إلى المغرب ، حيث التقى بالمعالى المغربى ورئيس الوزراء فى إبريل ، كما حرص على التشاور مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، فى إبريل أيضاً . بل وذهب الرئيس مبارك إلى جدة فى بداية أكتوبر لتبادل الآراء مع المعالى السعودى حول مراح المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكى وحرص وزير الخارجية الأمريكى بدوره على إقناع دول المغرب العربى ودول الخليج العربى للتضامن مع صفته الخاصة بتحريك مفاوضات التسوية الدبلوماسية للصراع العربى - الاسرائيلى .

وعكس الجهد المصرى والأمريكى الهادف لاشراك دول المغرب العربى من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى فى العملية التفاوضية لحل الصراع العربى - الاسرائيلى ، أهمية هذين التكتلين العربيين الكبيرين لنجاح هذه المفاوضات . فقول للمغرب العربى ممثل المصدر الرئيسى للمساندة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد نهاية حرب الخليج وكان لابد من اجتنابها لعملية التفاوض حتى يمكن تجنب رفضها لهذه العملية والحصول على مساهمتها فى الضغط على منظمة التحرير . أما دول الخليج فهي تمثل ركنا جوهريا فى سيطرة الأرض مقابل السلام ، وبالتالى فيما ينصل بالمحتوى الاقتصادى للسلام ، من وجهة النظر الاسرائيلية والأمريكىة .

والواقع أن النتيجة النهائية لشبكة المشاورات الثلاثية بين الأطراف العربية المعنية بتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية مع اسرائيل هي أن أغلبية أطراف النظام العربى قد شاركت - على نحو أو آخر - فى العملية التفاوضية ، وبالتالي فى ضمان مسافة بيكر التى انتهت إلى مؤتمر مدريد .

المصرى ثلاثة وفود فلسطينية بالتتابع . وتكثفت المشاورات خلال شهر سبتمبر . وخاصة من خلال اللقاء بين وزير الخارجية المصرى والسيد فاروق قسومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير . وبدأ التقاء بين الطرفين أكثر سلاسة وتقصيلية قطع مع اقتراب موعد مؤتمر مدريد وفى سياق مداولاته وبعده مباشرة . فى شهر نوفمبر قابل الرئيس مبارك الرئيس عرفات للمرة الثانية ، كما تقابل فاروق قسومى مع عمرو موسى وزير الخارجية المصرى بعد ذلك مباشرة .

وقد عكس الاهتمام للفلسطينى بالنفاذ إلى - محاولة التأثير على الدبلوماسية المصرية حقيقة مزدوجة . فمن ناحية أدرك الفلسطينيون حقيقة أن مصر قد أصبحت المركز اللقائى للدبلوماسية تموية الصراع العربى - الاسرائيلى بالرغم من أنها ليست طرفا مباشرا فى مباحثات ثنائية مع اسرائيل . ومن ناحية ثانية ، كانت اللقوة بين الموقفين المصرى والفلسطينى أوسع القجوات الفاصلة بين فلسطين والدول العربية الأخرى المعنية مباشرة بتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . وتمثل الموقف المصرى فى ضرورة أبناء أقصى درجة ممكنة من المرونة فى المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكى بيكر حول المسائل الاجرائية حتى يمكن سد كل منافذ التهريب الاسرائيلى من التفاوض حول المسائل المضمونية للصراع العربى - الاسرائيلى . وفى هذا السياق ، كانت القاهرة تبنى استعدادا وإسما للتنازل أمام اصرار اسرائيل على كامل تصورها حول المسائل الاجرائية . ويتوازن مع هذا الاعتبار ، نجاح الدبلوماسية المصرية فى دفع وزير الخارجية الأمريكى للنفاذ أمام اسرائيل عن بعض الجوانب الشكالية من التصور العربى ، وخاصة فكرة عقد مؤتمر دولى ، على نحو أو آخر . ولاشك أن الصعوبة الرئيسية التى إعتورت الاستعداد المصرى للتنازل فى المسائل الاجرائية تمثلت فى استحالة فصل بعض هذه المسائل عن مسار التفاوض حول الجوانب المضمونية وبصفة خاصة ما يتصل منها بحل المشكلة الفلسطينية .

ولكن حتى هذه الصعوبات بدت قليلة للتنازل بسبب أن مصر كانت قد هلت من قبل مدخل الحل الموقت المتمثل فى الحكم الدائى كمرحلة متكاملة قبل حسم المصير النهائي للضفة وللقطاع ولقدس الشرقية المحتلة فى مرحلة تالية . والواقع أن هذا المدخل قد مثل جوهر المبادرات الأمريكية المتتالية منذ مبادرة شولتز فى يناير - يوليو ١٩٨٨ ، ومبادرة بيكر المستقرة التى انتهت بإعلان مبادرة شامير فى مايو ١٩٨٩ مروراً باستيضاحات مبارك أو نقاطه العشر المعلنة فى سبتمبر ١٩٨٩ وأفكار بيكر الأولية فى أكتوبر ١٩٨٩ . وجاءت هذه الأخيرة بمثابة الاساس للذى بنى عليه بيكر مبادرته الاخيرة التى انتهت بعقد مؤتمر مدريد بعد

وتضاعف هذه الحقيقة من غموض آثار المواقف العربية من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على مستقبل النظام العربي .

فالاعتماد على المشاورات الثنائية عند تحديد الموقف العربي من القضية المركزية التي شغلت النظام العربي منذ بدايته تقريرا بسلب هذا النظام من طبيعته الكلية العامة . ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد أن ممثلين عن مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي قد حضروا مؤتمر مدريد على حين غاب عنه ممثل للجامعة العربية . وغياب هذا التمثيل للمؤسسة المركزية للنظام العربي يعنى ضمنا أن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، لم تعد من وظائف النظام العربي والدوره . ومن ناحية ثانية ، فإن مدخل المشاورات الثنائية قد أتاح للولايات المتحدة واسرائيل أن تفرضوا وجهات نظريهما بالنفاذ عبر القوارق بين مواقف الاطراف العربية من التسوية . وامتنادا لهذا الاثر ، دخل كل طرف عربي إلى مفاوضات التسوية التي بدأت بمؤتمر مدريد انطلاقا من مخاوفه بالوقوف وحيدا وبمواقب الضغوط التي اضطرت له إلى بذل تنازلات كبيرة . ومن الممكن لكل طرف أن يلقى بمسئولية الفشل في تحقيق الحد الأدنى من مطالبه على الاطراف الأخرى . ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اضطرت في سياق التفاوض حول حزمة بئرك للتنازل فيما يتصل بمقها في الانفراد بتعميل الشعب الفلسطيني . بل وبحقها في التمثيل القانوني للشعب الفلسطيني أصلا . وتسرى نفس القاعدة بالنسبة لسوريا التي اضطرت للتنازل عن مجمل رؤيتها لأسلوب تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال مؤتمر دولي كامل الصلاحيات ، تحت إشراف الأمم المتحدة . ونلاحظ في هذا الصدد أن حجم التنازلات السياسية والدبلوماسية بصدد التسوية قد تفاوتت بين الاطراف العربية المختلفة . وجاءت لكبر التنازلات وأهمها من الناحية الاجرائية . والمبدئية . من جانب منظمة التحرير لتلواها في ذلك سوريا ، ثم لبنان ، والأردن . على حين جاءت أقل التنازلات - مقارنة بأخر المواقف المتبلورة من قضايا التسوية - من جانب مصر .

ومن ناحية ثالثة ، فإن جوهر حزمة بئرك قد تمثلت في الاطار الثنائي للمفاوضات بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة ، باستثناء فلسطين والأردن . حيث ثار الالتباس حول طبيعة الرفد الأردني - الفلسطيني ، وما إذا كان يقوم بمفاوضات مشتركة كوند موحد أو كمجموع لوفدين مستقلين . وهذا الاطار الثنائي يسمح لاسرائيل بالتلاعب باستراتيجية التفاوض مع كل طرف عربي على حدة ، بحيث تثير التقسامات وصراعات شديدة بين هذه الاطراف . والأهم من ذلك أنه يسمح بالطمع في الوحدة والتجانس المبدئيين

القضية العربية في مواجهة اسرائيل .

وكل هذه الآثار الفعلية والمحتملة لمخزل المشاورات الثنائية تضعف من احتمالات احياء وتحديث النظام العربي ، بعد أزمة الخليج . إذ يبدو من المستحيل تصور هذا احياء بدون تمكين النظام العربي من القيام بدور ملموس في تسوية القضية التي تمثلت المحور الرئيسي لنشاطه وادواره منذ نشأته تقريبا .

ومع ذلك ، فإن شمول المشاورات الثنائية لمعد كبير من الاطراف العربية ذات الصلة بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي قد يكون له اثر ايجابي فيما يتصل باحياء النظام العربي وتحديثه . إذ لم يستبعد من المفاوضات التمهيدية التي أدت لمؤتمر مدريد من بين الاطراف الرئيسية في النظام العربي سوى العراق . وتشترك معظم هذه الاطراف في مسئولية الموافقة على صيغة بئرك لمفاوضات التسوية . ويسود أن بدأت عملية التفاوض الفعلي ، سواء في مؤتمر مدريد ذاته أو في اللجان الثنائية ومتعددة الاطراف حتى بلدت معظم الاطراف المشاركة لتحقيق تنسيق اقوى فيما بينها . كما أن العملية ذاتها بدت عموما ولكنها تحقق مكاسب ايجابية للاطراف العربية ، وأو على الصعيد الدعائي البحث ، مما خلفت من شدة المرارات لدى بعض الاطراف العربية بسبب التنازلات الكبيرة التي دخلت عبرها إلى المؤتمر . وأسهم ذلك بدوره في تخفيف شدة التنافسات بين الاطراف العربية المختلفة ، وتحقيق تقارب أعقق فيما بينها . ومن الممكن لهذه النتائج أن تسفر عن ظروف أفضل لحياء النظام العربي .

ويؤتفك الأمر إلى حد بعيد على المسار المقبل للمفاوضات حول تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وما تسفر عنه من نتائج .

٤ - التكيف العربي مع المتغيرات الدولية .

ترتبط كافة القضايا الكبرى للنظام العربي والمجتمعات العربية بالعلاقة المتوترة بين العرب والنظام الدولي . وقد تعظم التوتر في هذه العلاقة بسرعة ودرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات والسنوات الأولى من عقد التسعينات . وحتى لو سوت الانظمة العربية خلافاتها مع القوى الغربية المهيمنة على الساحة الدولية على نحو تلقائي . فانه يتوقع احتدام التوتر والصراع بين المجتمعات العربية من ناحية وهذه القوى من ناحية أخرى ، طالما غابت قفصة واضحة للتألق الايجابي الخلاق من جانب العالم العربي مع المتغيرات الدولية الجديدة .

يطرح نوعاً من التألق الملبى المتمثل في الازدحام للضغوط والتفاوض من موقع الضعف وتدهور المكانة في الساحة الدولية حول شروط بلزمة للخضوع للهزيمة وإفقاد بعض الحقوق العربية من قبضة القوى الدولية والإقليمية المتفوقة . أما التيار الثاني فيطرح الاصطدام العنيف بهذه القوى عبر تحولات جذرية في البنى السياسية الداخلية والعربية تخضع للمجتمعات السياسية العربية للسيطرة الكاملة لقوى سياسية تعبوية وذات ايدولوجية سياسية تقوم على تناقض مطلق . يصاغ دينياً أو قومياً أو مزيج من الدين والقومية بين العرب والحضارة الغربية .

وقد عبرت أزمة الخليج الثانية عن الفشل المجدد للتيار الثاني ، وعن حماية الارتطام بين التيارين الواسعين اللذين انقسم إليهما القطاع العربي ، وتوزعت بينهما ولايات الأقسام الرئيسية من الرأي العام العربي . غير أن هذا الفشل لم يبدل السئال على الصراع بين هذين التيارين . بل أنه ضاعف من حدة الصراع على المستوى التحتي للسياسات العربية لأنه لم يؤد إلا إلى تعميق الشعور الحاد بالمحنة العربية في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية . وقد عرضنا لجانب من النتائج التي أسفر عنها الصراع الداخلي في الساحة العربية بمسند ثلاث قضايا جوهرية . وهي شروط إنهاء حرب الخليج ، والتي يتجدد معها مصير العراق ، ومسألة أمن الخليج ، والمسألة الفلسطينية باعتبارها قلب الصراع العربي - الإسرائيلي ومناهج تسويته سلمياً . ويمكننا أن نعرض لاشكاليه التألق على المتغيرات الدولية بتناول الادراك العربي لطبيعة المحنة ، وخاصة في وجهها الخارجي ، وعلامة مواجهتها ، بالتركيز على التطور الداخلي للمجتمعات السياسية العربية .

أ - الإدراك العربي لطبيعة المحنة :

لاشك أن العامل المحدد للإدراك العربي لطبيعة المحنة التي تولجه المجتمعات السياسية والنظام الاقليمي هو مواصلة الضغوط العسكرية والتهديدات التي تعرض لها دول عربية عديدة .

ففي أعقاب نهاية حرب الخليج شهدت العلاقات بين عدة دول عربية والقرب تدهوراً ملموساً بسبب أفعال الدول الدعالي والسياسي الغربي الموجهة لهذه الدول ولم تسهم جهود وزير الخارجية الأمريكي بيكر لنفع دبلوماسية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بدبلوماسية في التخفيف من وطأة الشعور بالتدهور . بل ربما تكون قد عمقت هذا الشعور بسبب ما ارتبط بهذه الجهود من تنازلات عربية جمسية ، لصالح إسرائيل ، وقد بدا في سياق جولات بيكر المكوكية الثماني وقرار الرئيس الأمريكي بتجميد الضمانات

والتألق الإيجابي صفة لازمة لبقاء وتطور الكيانات الحية ، وخاصة في البنيات الصراعية الصعبة . وتعنى هذه الصفة بأحداث طفرات في الأنظمة الحيوية للكائن الحي ووظائفه ومهاراته تمكنه من مغالبة تطورات سلبية في البيئة المحيطة قد تؤدي إلى الانكماش أو الانقراض .

وبالنسبة للمجتمعات السياسية العربية ، وللتظام العربي الجامع لها ، تمثلت التطورات السلبية في مجموعة من المتغيرات الدولية بدأت تؤثر بشدة في النصف الثاني من عقد الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات بحيث تحرم هذه المجتمعات من فرص موازنة الضغوط العسكرية العنيفة الواقعة عليها من جانب قوى دولية وإقليمية بما يهدد بمزيد من الاجحاف بالحقوق التاريخية والقانونية للعرب .

وأهم هذه المتغيرات الدولية الثورة في ملبدين للتكنولوجيا المدنية والعسكرية وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، واضعاف وتمهيش حركات التحرر الوطني في افريقيا وآسيا ، ومحاولة فرض سيطرة قلبد ولحد من خلال سياسة عوانية في سياق تأكل خطير للنظام الاقتصادي والتجاري المفتوح متعدد الأطراف ، وصعود خطير في حدة التناقضات القومية والعرقية في معظم مناطق العالم إلى فوضى شاملة في الساحة الدولية .

ومعظم هذه المتغيرات يتضمن حدوث أخلال أصعق لموازين القوى بين العرب والدول العظمى والإقليمية التي درجت على الحدان على حقوقهم التاريخيه وللقانونية ، ومحاولة هذه الدول ، وخاصة للولايات المتحدة لإنشاء نظام دولي ، ونظام اقليمي جديد يضاعف من مدى الاجحاف الواقع على العرب .

وأمام هذه المتغيرات ، تتفق اقسام كبيرة للغاية من الرأي العام والنخب السياسية العربية في الشعور بالتهديد الداهم . وبسبب العجز الملأى عن درء هذا التهديد ، فأن القاسم المشترك بين هذه الاقسام هو الشعور بحشة شديدة وتحد ساحق يعيد إلى الذاكرة الجماعية التجربية أو التجارب الاستعمارية عبر أربع موجات من العدوان الغربي على امتداد الفترة من قرب نهاية القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

ومما لاشك فيه أن للتعرض من للمحنة الراهنة للمجتمعات السياسية العربية يتطلب تألقاً إيجابياً : خارجياً وداخلياً مع المتغيرات الدولية العاصفة التي سببتها . والواقع أننا لاقتصر إلى أدلة قوية على رغبة المجتمعات السياسية العربية في التألق مع هذه المتغيرات . غير أن الاشكاليه الرئيسية هي أن هذا التألق محكوم من حيث قسفته ومعدلاته وأشكاله بصراع متعاطف الشدة بين تيارين واسعين . التيار الأول

- دفع تهويضات مناسبة لأسر ضحايا الحادث .
- التوقف التام عن دعم أعمال الإرهاب بكل أشكاله مستقبلا
- وتكليم القرآن الكافية على ذلك .

ومالئت الأزمة أن اتخذت منحني خطيرا عندما تسربت إلى الصحافة الأوروبية والأمريكية اتباه عن استمدادات من جانب الدول الثلاث صاحبة المنكرة للقيام بعمل عسكري ضد ليبيا . ولكن تصريحات مسؤولين في هذه الدول هذه التهديدات بالعمل العسكري .

والواقع أن هذه التهديدات قد أخذت بجديّة من جانب السلطات والرأي العام في ليبيا بسبب سوابق العدوان الأمريكي على ليبيا ، وخاصة الغارات الجوية الأمريكية المكثفة أعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وحتى عندما تراجعته التهديدات المباشرة بالعمل العسكري العدواني ضد ليبيا قرب نهاية العام ، بات من الواضح أن الدول الغربية تبنت النية على تصعيد العمل العدائي وفق خطة سياسية تشبه إلى حد كبير ما قامت به هذه الدول ضد العراق . وتمثل هذه الخطة بمحاولة في استصدار قرارات متعاقبة وتصاعديّة من جانب مجلس الأمن بغرض غزوات سياسية واقتصادية ضد ليبيا تنتهي إلى السماح لهذه الدول باستخدام الوسائل العسكرية لاجبار ليبيا على الانصياع للمطالب الغربية وتدمير قدرات ليبيا المدنية والعسكرية ، وربما تغير نظام الحكم بالقوة .

أن التعاقب السريع ، ولتقياها الملفت للنظر بين مسار الأزمة الغربية مع العراق ولقي انتهت إلى حرب تدمير العراق ، وممارس الأزمة مع ليبيا التي توقع العالم العربي أن تنتهي نتيجة مشابهة هو ما أثار قلقا شديدا في أرجاء هذا العالم ، بما فيه ليبيا بالطبع .

والواقع أن هذا القلق الذي عصفت بالمجتمعات السياسية العربية قد وجد سبيله أيضا إلى الأنظمة السياسية ، وبالتالي إلى الجامعة العربية أيضا . ومع ذلك من البسير أن نلاحظ التباين الكبير بين الإدراك الرسمي والإدراك الشعبي للأزمة الليبية - الغربية .

فعلى المستوى الرسمي ، حملت الأزمة الليبية الغربية دلالات تشابك ولكنها تخفف عن حالة الأزمة العراقية - الغربية . فمن اعقاب نهاية حرب الخليج التي دمّرت فيها العراق تدميرًا شديدا كان من الصعب للغاية . حتى على الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة ، وبصفة خاصة في دول الخليج . أن تسلّم بحتمية وقوع ليبيا ضحية أعمال حصار سياسي واقتصادي وعسكري مماثلة لما حدث مع العراق . فمن ناحية أخرى ، حتى ولو كانت لدى الحكومات العربية - الحليفة للغرب وخاصة الولايات المتحدة - أسباب قوية للاعتقاد في صحة الاتهامات الغربية لليبيا بشأن حادث

التفجيرية الأمريكية لغروب لا سرائيل تصل لمشرة بلايين دولار أن النخبة السياسية العربية ، بما في ذلك قطاعها الراد يكللى ، على استمداد لتصديق والترحيب باتجاهات إيجابيه من جانب الولايات المتحدة حيال الحقوق العربية . وشبهت الصحافة العربية الرئيس الأمريكي بوش بالزنيس إيزنهاور الذى كان الوحيد بين الرؤساء الأمريكيين الذى خاض صراعا مع إسرائيل لجبرها فيه على الانسحاب من سيناء بعد حرب عام ١٩٥٦ الثلاثية ضد مصر . ومع ذلك فإن هذا الاستعداد الإيجابى لدى أقسام من النخبة السياسية العربية ممثلاً فى الصحافة ، وخاصة الصحافة المهاجرة - سرىما ما أغرق بسبب فيضان الهجوم الاعلامى والسياسى الغربى ضد العرب عموما وضد دول عربية بمعنها . فتعرضت الجزائر وليبيا فى الربعين الثانى والثالث من عام ١٩٩١ لموجة هجوم دعائى وسياسى غربى مكثفة تقوم على ادعاء قيام الجزائر بجهود لصنع أسلحة نووية ، وقيام ليبيا بجهود لصنع أسلحة كيميائية . وفى الربع الأخير من العام واجهت سوريا حملة اعلامية - غربية شديدة ومدعومة سياسيا بادعاء مساندتها للإرهاب ولتهلاك حقوق اليهود السوريين . وتدهورت بشدة علاقات المغرب مع فرنسا بسبب لفتة الحد لموقف الحكومة المغربية من قضايا حقوق الإنسان . كما تعرضت الجزائر لحملة ضغوط مكثفة بدورها من جانب فرنسا والغرب عموماً لأسباب مختلفة . وتكشفت هذه الحملة بعد الانقلاب الدستورى الذى قام به الجيش الجزائرى فى ١٧ يناير ١٩٩٢ لوقف انتقال السلطة لجهة الانتقاد الاسلاميه . وكانت السوانن هدفا ثابتا لهجوم غربى مكثف - دعائى وسياسى - من جانب قوى غربية - رسمية وغير رسمية . بل أن العرب والمسلمين عموما كانوا قد أصبحوا مادة ثابتة للهجوم والتفند والتمريض فى الصحف ووسائل الاعلام الجماهيرى الغربية .

وفى هذا السياق تفجرت الأزمة الليبية الغربية لتفجرا شديدا . فبعد حملة مكثفة فى الصحافة ووسائل الاعلام الأمريكية والأوروبية تتضمن اتهامها للسلطات الليبية بالمسؤولية المباشرة عن تدبير حادث تفجير الطائرة المدنية الأمريكية بان أمريكان فوق لوكربى باسكوتلندا عام ١٩٨٨ ، أفتحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على تقديم منكرة للحكومة الليبية فى ٢٦ نوفمبر تطلب فيها مايلى :

- تسليم متهمين بارتكاب حادث التفجير إلى سلطات التحقيق البريطانية والأمريكية لمحاكمتهم وتمثل ليبيا لمسؤولية أفعال المسؤولين الليبيين عن ذلك الحادث .

- أن تكشف الحكومة الليبية كل ماتعرفه عن هذه الجريمة ، بما فى ذلك أسماء جميع المسؤولين وأن تسمح بمقابلة جميع الشهود والإطلاع على الوثائق وغيرها من الأدلة للمافية .

لوكربي ، والحادث الممثل للطائرة الفرنسية التي فجرت فوق النيجر عام ١٩٨٩ فإنها لم تر تنسبا بين الاتهام والعقاب ، وخاصة لو كان الغرب يدبر عقبا لليبيا يتماثل في شدته مع ماحدث للرقاق . ومن ناحية ثانية ، فإن تسليم هذه الحكومات أمام التدابير الغربية الخاصة بعقاب ليبيا من شأنه أن يظهرها . في أعين الرأي العام العربي . كنظم متواطئة ضد الشعوب العربية عموما ، وأن يقود هذه الشعوب لظهور عداء أشد حبال الحكومات صما أظهرته لثناء أزمة الخليج . ويضاف من مدى التكلفة المعنوية والسياسية للانحياز الكامل أمام التدابير الغربية من جانب الحكومات الحليفة للغرب أن الرأي العام العربي . وخاصة الرأي العام في مصر وسوريا . بدأ متحذبا بصورة فريدة وربما لأول مرة منذ فترة طويلة . على إدانة التصعيد الغربي ضد ليبيا .

وفي نفس الوقت ، لم تكن كثرة الدول العربية على استعداد للتضحية بروابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب ، الاستعداد المباشر بهم دفاعا عن ليبيا ، وخاصة أن العديد من هذه الدول وخاصة في منطقة الخليج ، لا يكتفون احتراما كبيرا للنظام والقيادة في ليبيا ويعدده مسؤولا عن جانب كبير مما لحق بسمعة العرب من ضرر في الغرب . وكذلك فإن هذه الدول لم تجد في الأزمة الليبية . الغربية ما يبرر تغيير منهجية التأقلم السلبى مع المتغيرات الدولية . بل أن ليبيا ذاتها كانت قد بدأت تنشر بجمعية التأقلم من أجل تجنب العقوبات الغربية وأخذت في انتهاج سياسة دبلوماسية جديدة قوامها المبادرة لتحسين العلاقات مع الغرب عموما وللولايات المتحدة على وجه الخصوص . وبالتالي ، فإن ليبيا تعاملت مع أزمة لوكربي التي أثيرت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بحدة شديدة معاملة تختلف جديرا عن أزمتها السابقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى . فقصمت السيلة الليبية . حبال أزمة لوكربي . بالعقلانية والاستعداد للمهادنة والمقتدر أن أمام جانب كبير من المطالب الغربية . وضاعف هذا التوجه الجديد من جانب القيادة الليبية من حدة المأزق الذى ولجته الحكومات الغربية العظيمة للغرب . حيث أن هذه القيادة بدت وكلتها تطبق النصائح التي أسندتها لها الحكومات الأخرى بحذافرها . كما طرحت في بداية الأزمة . وبالتالي انتقل عبء إيجاد مخرج لليبيا من الأزمة إلى كامل الحكومات الغربية الحليفة للغرب ، وخاصة مصر . وقامت ليبيا بإعلان عدة مبادرات لحل وسط بين المطالب الغربية وقواعد السيلة الليبية من بينها استئصال قضية امريكيين وبريطانيين لمتابعة التحقيق أو المحاكمة مع المتهمين بالحادث ، وإلقاء القبض على المتهمين والتحقيق معهم بواسطة سلطات التحقيق القضائية الليبية وتسليم ومحاكمة المتهمين في دولة محايدة أو بواسطة جهاز قضائى دولى .

والواقع أن الموقف الدولى للحكومات العربية الرئيسية جاء قريبا من الموقف الليبى وظهر ذلك فى مناقشات وقرارات الدورة غير العادية لمجلس الجامعة التى دعت ليبيا لعقد ما لبحث الأزمة مع الغرب . فقتضت قرار مجلس الجامعة رقم ٥١٥٦ الصادر فى الخامس من ديسمبر تأييد المجلس للموقف الليبى الدامى لتحقيق مبادئ اكتشاف حقائق الاتهامات الموجهة إلى العناصر الليبية . وتجاوز المجلس هذا الموقف بأن اقترح تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية واطراف أخرى لدراسة الوثائق المتعلقة بموضوع الأزمة . وتكرر هذا الموقف فى القرار رقم ٥١٥٨ الصادر عن هذه الدورة المتمثلة فى ١٦ يناير ١٩٩٢ .

غير أن الإدارة الامريكية ردت على هذا الموقف بتشدد بالغ ، مما أوقع الحكومات العربية فى مأزق صعب . ورفضت فكرة رسمية للإدارة الامريكية موجهة إلى أمانة الجامعة العربية فكرة تشكيل لجنة مشتركة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة على أساس أن هذه اللجنة لا يعمل عليها للقضاء على مصادر الارهاب الدولى وأنه ليس من اختصاصات الأمم المتحدة القيام بتحقيقات قضائية . وتمحجت هذه المنكرة أيضا بمواد القانون الأمريكى الذى يجيز للإدارة الأمريكية تعقب الممثلين عن الاضرار بمواطنين امريكيين والقبض عليهم خارج الأراضي الامريكية . والواقع أن هذه المنكرة لم تتضمن حججا قانونية مقبولة من أى دولة عربية . إذ أن الولايات المتحدة تنفرد بين كل دول العالم بمد الولاية التشريعية لقانونها الداخلى الى العالم أجمع . وهو موقف مرفوض كلية من القانون الدولى . وحتى من الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة الذين قاوموا دائما محاولة الانارات الامريكية للتعدى على ولايتهم القانونية والقضائية فى بلادهم .

ومع ذلك ، فإن تصلب الإدارة الامريكية فى موقفها من ليبيا ، وتضامن دول الجماعة الأوروبية معها فى هذا الموقف والتهديد بشن أعمال عسكرية ضد ليبيا قد طرح اختيارات أصعب أمام الحكومات العربية . إذ لم يكن بوسع هذه الحكومات التصدى للضغوط الامريكية للنفية . واحتل هدف منع عدوان عسكري امريكى قمة أولويات هذه الحكومات ، مما أجبرها على نظاهر قدر كبير من المرونة إزاء هذه للضغوط بهدف إقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن الخيار العسكري كوسيلة لحل النزاع . وإتجه بحث دول الجامعة وخاصة مصر إلى إيجاد حل وسط غير أن مساعيها مصر بصفة خاصة لثقت التحالف الغربى ضد ليبيا والاستمانة بالدول الغربية الأكثر اعتدالا فى مواقفها من ليبيا . وخاصة فرنسا وإيطاليا . لاقناع الولايات المتحدة بقبول حل وسط قد باهت بالفشل . ومن المرجح أن تكون

ليبيا . وهكذا فإن الإدراك الرسمي للأزمة الليبية - كأحدى حلقات تداعي المحنة العربية - قد أَسْمَ بِسيادة منظور توازني يقيس السياسة الليبية منطرفة ومبالغاً فيها وعوانية بدرجة أو أخرى ، ولكنه يحمل القيادة الليبية جانباً كبيراً من المسؤولية ، لاقتضات تلك الأزمة المحددة التي نشأت حول تجسير الملتزمين الأمريكية والفرنسية ، وأُتِمَّ حول تشويه صورة العرب والدبلوماسية والسياسة العربية عموماً في العالم ككل ، وفي الغرب بوجه خاص .

أما على الصعيد غير الرسمي ، فإن تصاقب الآراءتين الخليجية والليبية في سياق الحملات الإعلامية والدبلوماسية السلبية ضد العرب عموماً في الغرب - قد أعطى موقفاً يختلف كثيراً عن الإدراك الرسمي للمحنة العربية ، ويمتد أوساط الرأي العام للعرب لتطابعات قوية بأن الأمة العربية مستهدفة للتخريب من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً . وأن هناك نوعاً من القلقة من الدول العربية المستهدفة الواحدة بعد الأخرى ، في تصاقب مفصل وتتناول الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة ، هذه العقولة بانكسار شتى . غير أن هناك اتفاقاً عاماً على طائفة من الاتطاعات التي يصل بعضها من القوة إلى حد يجعلها معطيات مطلقة في الوجدان العربي العام . فهناك أولاً انطباع شبه مطلق بوجود حالة من الحصار المادي والمعنوي المفروض على العرب من جانب الغرب . وحالة الحصار هذه تدفع بالرأي العام إلى حالة شديدة من الأحباط واليأس المتوتر . ويرتبط بذلك ثانياً شعور قوي بأن العالم القديم يتداعى على رؤوس العرب . وحالة التداعي أو الانهيار هذه تبرز لا فقط بتكثيف الحصار الغربي المفروض على العرب ، وإنما أيضاً بانقلاب الحقاء التقليديين عليهم وخاصة دول أوروبا الشرقية والوسطى . بل أن هناك شعوراً حاداً بتخلي دول آسيا وعلى رأسها الصين والهند ، ودول أفريقيا الاستوائية عن العرب وقضاياهم . بل أن الحكومات العربية ينظر إليها على أنها جزء من التداعي للثام للعالم القديم الذي يمكن تصويره بمفاهيم المؤامرة التي تحاك بغيلة ضد العرب . ومن ناحية ثالثة ، فإن الاتطاعات الرئيسية في الصحافة العربية بدأت تصوغ إدراكها للتناقض بين العرب والغرب من خلال اصطلاحات دينية . فالمؤامرة الأمريكية والغربية ضد العرب تصور على أنها موجهة للتأسيب والمسلمين عموماً ، وليس العرب وحدهم . وإن كان العرب على رأس قائمة المستهدفين بالتخريب ، فذلك لأنهم مسلمون يواجهون حضارة مسيحية عدوانية . ومن المثير أن هذه التحليلات أصبحت شائعة للغاية في الصحافة ولدى الفكر الألماني والبريطاني العربي عموماً . وتصبح المشابهة بين الموجة الراهنة من العدوان الغربي على العرب والموجات السابقة وخاصة الغزوات الصليبية في القرنين الحادي عشر

الولايات المتحدة قد قبلت التخلي عن العمل العسكري الفوري ضد ليبيا . سواء كانت نيتها قد انصرفت بالفعل إلى ذلك منذ البداية أم لا - أدركا مدى الحرج الذي تضع فيه الحكومات العربية الخليفة لها ، في مقابل أن تكف هذه الحكومات عن الظهور بمظهر الدعم السياسي والدبلوماسي للموقف الليبي من الأزمة وإزاء التصليب الأمريكي وإجاه الإدارة الأمريكية لتأجيل تطبيق الخيار العسكري ضد ليبيا حدث تغير تدريجي في الموقف الفعلي للحكومات العربية التي قامت بدور الوساطة . إذا تجهة هذا الموقف إلى إقناع القيادة الليبية بتقديم كل التنازلات الممكنة لإنهاء الأزمة مع الغرب غير أن هذا المخجل بدوره لم ينته إلى نتيجة محددة . ففي الوقت الذي أظهرت فيه ليبيا استعداداً كبيراً لظهور المرونة من خلال تنازلات معينة ، فإنها لم تكن راضية في الوقت نفسه للاذعان الكامل للمطالب الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، وخاصة فيما يتعلق بتسليم المواطنين الليبيين الذين اتهمتهم هذه الدول بتبديد وتفجير جريمة تخريب الطائرة الأمريكية بأن اميركان عام ١٩٨٨ . وتميزت السياسة الليبية حيال الأزمة بالتردد والمراوحة بين لتجاهي التنازل والتشدد . وتسببت هذه المراوحة في حرج دبلوماسي للجامعة العربية أكثر من مرة . ومع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ في يناير عام ١٩٩٢ بمطالبة الحكومة الليبية بالتعاون الكامل من أجل تحديد المسؤولية عن تخريب الطائرة الأمريكية بأن اميركان والطائرة الفرنسية ، سدد الغرب طعنة نجلية للهيئة الدبلوماسية للجامعة العربية ، وبالتالي للنظام العربي ككل ، بعد أن كان قد أوقع في حرج بالغ من قبل الغرب من ناحية وليبيا من ناحية أخرى .

والواقع أن فشل الحكومات العربية . والنظام العربي ككل - في اتخاذ موقف قوي من الأزمة الليبية - الغربية لا يفسر فقط بنجاح الولايات المتحدة في تشكيل التحالف الغربي بأسرة وأغلبية أعضاء مجلس الأمن للدائمين وغير الدائمين - بما فهم المغرب شريكاً ليبيا في اتحاد الغرب العربي - وراء موقفها من الأزمة فعل الجانب الآخر لم يكن للقيادة الليبية رصيد إيجابي لدى معظم الحكومات العربية . ولأنك أن الأزمة الليبية - الغربية قد تفجرت في وقت كانت فيه العلاقات الليبية مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة في أدنى مستوياتها . بل أن علاقات ليبيا مع عدد أوسع من الدول العربية ، بما فيها الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي كانت أيضاً سيئة . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت عدة دول عربية على قناعة بأن ليبيا مقترعة على نحو أو آخر في أعمال أرهاق دولي ، مما يحمل الدفاع عنها في المحافل الدبلوماسية الدولية أمراً صعباً ومكلفاً . ولم يكن الأداء التاريخي للقيادة الليبية يبرر لمحد من قلقة الغرب الآخرين الثقة في التعميدات الليبية بأحداث تغيير ملموس في توجهات ليبيا بما يكفي لاقتناع الغرب بفتح صفحة جديدة مع

والثاني عشر - مغرية للغاية في خطاب المحنة العربية بكل اتجاهاته .

ويفسر ذلك شبه أجماع الفريد الذي يتسم به موقف الرأي العام العربي في مختلف الأقطار . ربما باستثناءات معينة في دول الخليج - حول الأزمة الليبية - الغريبة .

ب - فلسفة مواجهة المحنة العربية :

الفكر الرسمي العربي - كما تعبر عنه تصريحات الزعماء العرب والمصادر الصحفية المرتبطة بهم - يدرك وجود محنة عربية بسبب الغرب . وهم بالطبع يختلفون في ادراك هذه المحنة تبعاً لالتماهاتهم الأيديولوجية وميراثهم التاريخي من أسس الشرعية وغير ذلك من الاعتبارات . ويقوم نوار الأغلبية المحدية بين زعماء الدول العربية على الواقعية في السياسة الخارجية . ويعني ذلك بصورة رسمية أن ي طرح العرب لتحقيق تلك الأهداف التي يستطيعون تحقيقها بالفعل في حدود القوة الفعلية التي يملكونها . ويقع هذا الفكر بالتفاهم والتفويض .. وفي المطاف الأخير بالتنازل كسلوب لحل معضلات وأزمات العلاقات العربية - الغربية . ويعزى هذا الفكر جانباً كبيراً من مسؤولية المحنة العربية الراهنة إلى سياسات الراكيليين العرب التي تقوم على الاستدلال النعيف مع الغرب ولو ندعاهم عن الحقوق العربية ، دون حساب للخسائر الكبيرة التي تلم بالعرب وبالحقوق العربية ذاتها بسبب هذا الاستعداد الدائم للاستسلام . وفي المقابل ، ي طرح نوار الواقعية التأقلم مع هيكل القوة في النظام العالمي ، ويدعو إلى اللحاق بالانضمام والتعاون مع النظام العالمي الجديد الذي تدعو إليه الولايات المتحدة .

وعلى الجانب الآخر ، فإن ثمة تيارات سياسية عديدة في العالم العربي تطرح فكراً ثورياً يستند على دعائم فلسفة ومدارس فكرية واجتماعية مختلفة . ويقوم هذا الفكر عموماً على حق المقاومة بما في ذلك المقاومة العسكرية للغرب ونفوذها ، وبصفة خاصة مقاومة قاعدة الاستعمار الغربي في الوطن العربي ، وهي إسرائيل . وانتش دعاء هذا الفكر بوجه عام في العالم العربي هو التيار الإسلامي المتشدد والجهادي . ويتخصص هذا الفكر المحنة العربية الراهنة باعتبارها ناتجاً لدوان صليبي غربي على الإمة الإسلامية ، ويعتقد أنه لا توجد فرصة لمقاومة هذا العدوان إلا بتصفيّة النفوذ السياسي والثقافي الغربي في المجتمعات وأنظمة الحكم العربية .

وتركز بعض اتجاهات هذا الفكر على المقاومة العسكرية لكل لشكال العدوان العسكري الغربي ، بما في ذلك العدوان العسكري الإسرائيلي . على حين تركز اتجاهات أخرى على

المقاومة السياسية والعسكرية للنفوذ السياسي والثقافي للغرب ، أو ما تراه كذلك ، في المجتمعات السياسية وأنظمة الحكم العربية وتطرح حتمية البدء بتكوين دولة اسلامية أو دولة اسلامية لاعادة التوازن إلى النظام العالمي ، كمقدمة لتشر الدعوة الإسلامية كأساس لنظام عالمي جديد . وتتفق كل تيارات الفكر الإسلامي على رفض النظام العالمي الجديد وتداعياته في العالم العربي ، وترفض رفضاً شديداً كل صور التأقلم معه .

وتشارك كل اتجاهات التيار القومي المتشدد مع بعض أطروحات الفكر الإسلامي ، فترفض مقولة النظام العالمي الجديد ، وترفض التأقلم معه ، إلا في حدود حسابات القوة العملية . كما أن بعض اتجاهات هذا الفكر تعتقد في أولوية إنهاء وتصفية النفوذ الغربي في الوطن العربي . ومع ذلك ، فإن هذا التيار يهتم كثيراً بحسابات القوة من الناحية العملية . ولذلك فهو ينتظر حدوث انشقاق في التحالف الغربي ، بما يسمح للعرب بهامش للمناورة عبر التلاعب بتناقضات ترتيبات دولية جديدة تقوم على التوازن بين ثلاث كتل دولية كبرى هي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان . وحيث أن هذا الاحتمال لم يتبلور بعد ، فإن التيار القومي عموماً لا يملك تصوراً إيجابياً لكيفية مقاومة النفوذ الغربي أو التحرر من المحنة العربية التي يسميها بالعدوان الغربي على الحقوق العربية . ويتفرع عن ذلك ميل هذا التيار للتشتت بين اتجاه يدعو للتفاوض والتحاليف مع التيار الإسلامي المتشدد ، واتجاه آخر لا يزال يبحث عن صيغة فكرية وتنظيمية لحل الأزمة العربية وتجاوز المحنة الراهنة للأمة العربية .

أما للتيار الماركسي والشيوعي في العالم العربي فإنه كان يمر بالفعل بأزمة هيكلية عميقة عندما انفجرت أزمة الخليج الثانية وتمصّت المحنة العربية على نحو أشد مع اندلاع الأزمة الليبية - العربية . وقد اختلفت استجابات هذا التيار اختلافاً شديداً تبعاً لطبيعة الظروف التي يمر بها في مختلف الأقطار العربية . فحيثما يواجه ظروفاً قاسية بسبب التمتع السياسي الشديد ، فإنه يميل إلى موقف أكثر اعتدالاً من الغرب . ويصدق ذلك بصفة خاصة على موقف الحزب الشيوعي العراقي والموداني ، وهما أكثر الأحزاب الشيوعية قوة في العالم العربي . أما حيثما تتمتع بقدرة أكبر من حرية العمل ، فإنه يميل لاتخاذ موقف متشدد من الغرب ، وي طرح تحالفات أوسع مواء مع التيار القومي أو مع التيار الإسلامي . ويصدق ذلك بصفة خاصة على حالة الحزب الشيوعي اللبناني والأحزاب الشيوعية في المغرب ، ومصر ، وفي صفوف الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل وفي الأرض العربية المحتلة والمنافي الفلسطينية .

وإذا تأملنا الخريطة السياسية العربية في مجملها نجد أنها تتحول بالتدرج إلى هيكل يقوم على استقطاب شبه ثنائي بين التيارات الإسلامية والتيارات التي تعبر عنها أكثرية الحكومات العربية . ونحتوى هذه الأخيرة على مزائج معقدة من الواقعية السياسية والليبرالية المشوهة ، والجمود الديني والفكر الوطني والقومي . ويمكننا القول بأن التيارات القومية والماركسية تصبح أكثر هامشية وتتوزع لاختياراتها في نهاية المطاف بين الالتقاء مع الأطروحات الثورية المعادية للغرب للتيارات الإسلامية المتشددة ، وبين الحكومات القائمة ، خاصة تلك التي تنسم بتسامح مع التعددية ونزعة ليبرالية أوفى .

ومن زاوية طوبئة عملية التألق مع التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية ، نجد أن الواقع السياسي العربي يطرح اختياراتا ثنائيا واجامدا بين التألق السلمي والقتل على أمتثال للضغوط الغربية من ناحية والمقاومة العنيفة انطلاقا من الصناعة بوجود تناقض مطلق مع الغرب ، حتى في غياب الحد الأدنى من توازن القوى . وفي الوقت الذي يطرح فيه متفكرون عرب فكرة المقاومة الاستراتيجية عبر مشروع نهضوى متكامل مع التحفظ التكتيكي اخذوا للثورة وللأجاذات المادية والمعنوية للعرب ، فإن الوزن السياسي المحدود لهؤلاء المثقفين يضعف من احتمالات بنى اختيار تألق إيجابى وغتلقى مع التطورات الدولية .

جـ - دلالات المحنة العربية باللمسة لاتجاهات التطور الداخلى :

تتطور أزمة التشكولات السياسية العربية الراهنة فى ارتباط صيق مع المحنة العربية الناشئة عن العلاقة مع الغرب المهيمن على النظام العالمى . ويكاد يصل التشابك الى درجة يصعب معها التمييز بين السبب والنتيجة . ويجوز تحليل العلاقة بين المعنة الخارجية للمجتمعات العربية واتجاهات التطور الداخلى على أكثر من مستوى وأكثر من مجال نوعى . فالحدود الخارجى الذى تتمرض له المجتمعات العربية يقطع الاستقرار النفسى الجماعى ويسبب حالة فريدة من عدم الأمان insecurity وحيث أن هذا العنوان يتم - باللمسة لأكثرية المجتمعات العربية غير المنقطعة مباشرة فى صراعات سياسية وعسكرية مع الغرب - على صعيد رمزى ، وهو على هذا الصعيد يشكل أهم أبعاد الاحباط العام والتوتر الشديد للتاجم عن لجزع من مجابهة العدوان وانتاله . ويترقب على هذا الاحباط والتوتر التركيز الشديد على عوامل الهوية التى تتدد من وضوح الحدود الفاصلة بين العرب والحضارة الغربية ، خاصة العامل الدينى .

وتقع المجتمعات العربية فى تناقص داخلى حاد بين الرموز والبنى الثقافية المشتقة من الاحتكاك المعاصر مع الغرب من ناحية والتشديد على العلامات الفارقة معه فى أكثر أشكالها وضوحا . ويفضى هذا التناقض إلى انشطار حاد ومتعطل بين القوى الثقافية والسياسية واحتدام التناقضات فيما بينها . ويعمق هذا بدوره من تجذر الأزمة الثقافية والسياسية فى المجتمعات العربية . كما يفضى استنفاذ الأقليات الدينية والقومية . ويفضى هذا الجانب كذلك إلى تفكك التحالفات القائمة أو المحتملة بين المجتمعات العربية وبعض مؤسسات الجوار الجغرافى . وهكذا ينشأ آخر (هوية جماعية لكل الجماعات والمجتمعات المختلفة مع هويتنا نحن) معم . ويميل ضم هام من المجتمع السياسى إلى إدراك التطورات الداخلية والخارجية كتعبير عن مؤامرة محكمة تتم عن طريق توزيع الانوار بين الآخرين . ويترتب الآخرون فى سلسلة تبدأ من قمة النظام العالمى انتهاء بهجران المدينة والحي والقرية أى شركاء الوطنيات العربية من غير المسلمين أو غير الناطقين بالعربية . وقد يسمي هؤلاء إلى النفاذ عن أنفسهم ، حتى قبل حدوث أى عدوان عليهم أحيانا ، بالارتباط مع قوى خارجية . وهكذا تنشأ سلسلة من ردود الافعال التى تعمق من التشرذم الثقافى والسياسى والاجتماعى . وفى سياق ذلك كله قد تتخذ تلك الحكومات العربية المتأثرة بتصادم الزرع القومية أو الاسلاميه المحيطة لجراءات معينة على الساحة الدولية تبدو لها دفاعية ، ولكنها تؤخذ من جانب القوى الغربية لمهيمنة وكأنها هجوم يستهدف اصول الحضارة الغربية ، وينطلق من ثقافه معادية بعمق للغرب . ولاشك أن الارهاب الثورى أو الفردى مثل وميلة لبعض الحكومات العربية للرد على العدوان الغربى ، فى الوقت الذى ينظر اليه الغرب كتهديد داهم للحداثة الغربية واعلانا للحرب على الغرب من جانب الشرق الاسلامى .

كما أن حكومات عربية أخرى تعتبر ذاتها طليعة للحركة القومية أو الحركة الاسلامية قد تسعى لإحداث ثورة فى النظام العربى بهدف تجهيزه لمقاومة أكثر فعالية للغرب أو لاسرائيل ، كما تبرز الدعاية الرسمية . ولكن هذه المحاولات الثورية عن طريق العدوان الشامل أو الجزئى مع دول عربية أخرى مثما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت أو عن طريق التدخل وأليات تصدير مظالم فعلت القيادة الليبية لأكثر من عقد كامل . ويفضى ذلك بدوره إلى تعميق التشرذم على الساحة العربية . وينقل الاستقطابات الداخلية على نحو متزايد من المستوى الوطنى الداخلى الى المستوى العربى العالم . وتترك القوى الغربية المهيمنة محور الرسالة . وخلال السنوات الأخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات ، تستثمر هذه القوى الطابع المغامر

للاتظمة الراديكالية العربية في الدعاية المكلفة المعادية لهذه النظم والعرب عموماً . كما تقوم بغرض الحصار أو العدوان العسكري أو الاقتصادي والمباسب على هذه النظم . وقد أدت هذه الموجة الأخيرة من العدوان الغربي إلى نقل المجتمعات العربية عموماً إلى مستوى أعلى من عدم الأمان والإجباط والتوتر ، ويسمر التصاعد الحزوني في ردود الفعل الصراعية على هذا النحو .

هذا التفاعل الصراعي الحزوني Conflict Spiral يضاعف إجهاد المجتمعات العربية ويحصرها في دائرة ضيقة من الاختبارات ويزيد من جهودها . وأهم خصائص هذا التفاعل هو أنه يمنع تحرير المجتمعات العربية من الاشتكاليات التقليدية والتاريخية التي حجزت تطورها الثقافي والاجتماعي ، وخاصة اشكالياتها الأصلية والمعاصرة . فبسبب المساحة الهائلة التي تحتلها صورة الآخر الممهم (وخاصة في شكله الغربي) يتصور تكوين الشخصية القومية والوطنية حول رد الفعل المتطرف . امتثالا وإنهياراً في مرحلة معينة ونهياً ورفضاً في مرحلة تالية . وتضيق على نحو أشد الاختيارات الممكنة للتطور الحر للشخصية وفقاً للصورة المقارنة عن الذات بسبب النزعة الضدية حيال الآخر المسيطر . وعندما يرقم هذا الآخر بحدوث أشد ، تعجز الأمة عن رده ، كثيراً ما يحدث إحلال للجهد القومي بالانتقال من صد العدوان الخارجي إلى العدوان على الذات ، وصفة خلصة على الأقطاب الدينية أو القومية وللعرقة داخل حدود الوطن الواحد ، مما يقضى إلى مزيد من التهلكة لتسيح الشخصية الوطنية والقومية .

ومن المهم أن تدخل هذا التحليل العمليات النفسية ذات الطبيعة الاستبطنانية إلى مجال التحليل الاستراتيجي الذي ركز على نحو إحدى على العمليات الموضوعية المتصلة بتفاعل القوى . غير أننا يجب أن ندرك حدوده في نفس الوقت . فعمل حين تتم هذه العمليات النفسية في مختلف الأقطار العربية ، فإنها قد لا تكون العمليات الحاكمة لتطور الرأي أو المزاج العام . وينبغي من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة بصدد الاتجاهات البارزة للرأي أو المزاج العام - أن نكمل هذا التحليل بالأحالة إلى طبيعة التجربة السياسية التي تقودها قوى سياسية واجتماعية وايدولوجية محددة . وهي التجربة التي تتم هذه العمليات النفسية على أراضيها أو في معارضتها . ومن العيبر أن نتمثل الفارق الكبير في المزاج العام بين الأقطار المحكومة بتجارب راديكالية سياسية واجتماعية ذات توجه معاد للغرب وتلك المحكومة بتجارب ليبرالية اقتصادية - حتى لو كانت تسلطية ثقافياً وسياسياً . طالما قامت على الارتباط بالغرب . ففي عدد من الأقطار قامت الحكومات الزاد كاليه بتجاذلات كبيرة على مستوى البنية الامامية والصناعية ، إلا أنها خلقت مجتمعات مصبكرة

تحت الوصاية الصارمة لدولة تسلطية . وبسبب مزاعم أو توجه هذه الحكومات لمقاومة الامبريالية والصهيونية تفاقمت الطبيعة العسكرية للدولة مما سبب إهداراً لا فقط للحريات المدنية والسياسية وإنما للموارد الاقتصادية والمالية أيضاً . ولا شك أن هذا الإهدار قد حجز التطور المادي والاقتصادي للمجتمع وقيده بشدة . ويبدت هذه المجتمعات التي كانت حتى مرحلة معينة أكثر تطوراً ورفاهية أشد فقراً وتفتشاً خلال عقد الثمانينات خاصة بالمقارنة مع دول الخليج المزدهرة مالياً بسبب الوفرة النفطية والانتصراف عن المهام القومية . وتعقد هذه المقارنة على نحو دائم في كل من العراق وسوريا وليبيا على مستوى الجماهير العاملة والطبقات الوسيطة والنفقات التجارية على حد سواء . وقد تباور في سياق ذلك مزاج معارض لسياسات الزاد كاليه اقتصادياً وفي مجال السياسة الخارجية يرمز مزاج شعبي له طابع اقتصادي عملي يركز على الإنقاذ التسيبي الذي تسببت فيه هذه النظم بنزعها العسكرية والمقاصره . ويشكل هذا المزاج الذي تنضح كثيراً في نهاية الثمانينات أساساً لمقد اجتماعي جديد بمعارض للزعة القومية بنزعة وطنية . ويعزى الفساد الرائج إلى الشعورات الضفائض وإلى سيطرة الدولة الكاملة على الاقتصاد الوطني ورغم أن هذا النقد لا ينطبق في البداية إلى العداء للغرب ولا يتناول بالتجريح السياسات المعادية للامبريالية الغربية ، لكنه يزرع على مستوى باطني إلى الربط بين استمرار التخلف والتفر والهدار من ناحية والمغامرات الخارجية المعادية للغرب من ناحية ثانية . ومع تباور هذا المزاج بسبب الانهيار المالي للدولة ، تسبب المطالبة بالثقلية السياسية وبإعادة توجيه عملي للسياسة الخارجية بالارتباط مع الغرب أكثر صراحة ووضوحاً ، وهو الأمر الذي نلسمه في حالة ليبيا بعد انفجار الأزمة مع الغرب في نوفمبر من هذا العام .

في مثل هذا الممار الخاص للتطور هناك ادراك للحننة العربية . ويتم العمليات النفسية الاستبطنانية على النحو الذي وصفناه من قبل . ولكن هذه العمليات تؤثر بدرجة أقل على الوعي الاجتماعي البارز بالمقارنه بنقد أدوار النظام نفسه ، إلا بالنسبة لشريحة صغيرة من العناصر المثقفة والمربطة مع النظام . ويأخذ الارتباط بين الاتجاهين المتضادين للوعي الشعبي أنشطاراً متحدة تفاقم من التوتر النفسي والايديولوجي وتحدث انقسامات أكثر عمقا وتدخلنا من الحالات الأخرى للاقطار العربية المحكومة بنظم محافظة .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه العمليات النفسية والذهنية ترتبط مع عوامل أخرى تتصل بالخصائص المعنوية للوضع الخارجي والدخلي لكل قطر عربي على حدة . فتطور المزاج العملي المعادي للاراديكالية الاقتصادية والخارجية قد يحتجز في حالات معينة مثل حالة الجزائر ، وتونس بدرجة

الجامعة نفسه ، الذى تمتد بصفة اجتماعات غير دورية خصص أغلبها لمناقشة جوانب أزمة الخليج ، قبل انفجار الحرب فى يناير ١٩٩١ ورغم عودة هذه المؤسسات للاجتماع الدورى منذ سبتمبر فأنها لم تنجز الكثير .

والواقع أن الجامعة العربية كانت هى أهم ضحايا الأزمة على المستوى المؤسسى العربى . فإذا كانت الجامعة قد فشلت فى التلميح بنور ملموس فى مواجهة اختراق العراق لمواثيقها الرئيسية بمنع أو ردع هذا الاختراق ، فقد انصرفت معظم الدول العربية عن الاهتمام بها ، وخاصة دول الخليج . وعلى حين فضلت معظم هذه الدول الأعضاء نمط العلاقات الثنائية بالمقارنة بالعمل الجماعى من خلال مؤسسات الجامعة ، فإن موقف دول الخليج المنطلق من الاحباط حيال الجامعة يصل إلى درجة ممارسة نوع من الاعتراض المستمر على كل مشروعات العمل العربى المشترك من خلالها . أما العمل الثنائى فينصرف إلى اصطدام المحاولات العربية للتآلف مع النظام الدولى للتباين الواسع والخلافات العميقة بين مواقف الدول الأعضاء من قضايا العلاقات العربية مع النظام الدولى والغربية المهيمنة عليه . وقد تبلورت هذه الخلافات فى قضايا كثيرة ، منها الموقف من التشدد العدوانى الصارم للتحالف الثلاثى الغربى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) من ليبيا . وبسبب التباين فى درجة العمل حيال واجب دعم ليبيا والتضامن معها ، وضعت مؤسسة الجامعة فى تناقض حاد بين الحاجة للتكليف الإيجابى مع النظام الدولى وأولوية التضامن العربى ضد العدوان الخارجى .

وقد ترتب على عنين العاملين عدة مؤشرات برزت من نشاط جامعة الدول العربية هذا العام . ومن أهم هذه المؤشرات مايلي :

أولاً : عزوف دول مجلس التعاون الخليجى عن المشاركة الفاعلة فى أعمال الجامعة العربية ومؤسساتها ، بما فى ذلك مدلولات مجلس الجامعة فى دورته العادية والطارئة ، وأعمال اللجان التى شكلها مجلس الجامعة لمتابعة قضايا معينة ، وعلى رأسها اللجنة المتابعة لأزمة الصومالية كما لم الغربية ، واللجنة الخاصة بمتابعة الهجرة اليهودية لفلسطين المحتلة واللجنة الخلمسية لمتابعة الأزمة الصومالية كما لم تشارك دول الخليج فى أعمال لجان صياغة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة . وربما يكون الاستثناء الوحيد هو المدلولات الخاصة بموازنة الجامعة والمشروعات للتنظيم التى يترقب عليها التزام مالى . واتسم أداء دول مجلس التعاون فى سياق هذه الدورات بالتخلف الشديد فى كل مايتعلق بالالتزامات المالية الجديدة ورفض أية مشروعات تحتم هذه الالتزامات الجديدة .

أثلاً . ففى هذه الحالات تتدخل حقيقة استنفاد الرابطة العضوية مع فرنسا وغرب أوروبا عامة لامكانية تعريف التناقضات الداخلية . وتبدأ التناقضات المادية فى الانفتاح بمسبب الظروف المتدهورة للهجرة الجماهيرية . وحيث يبدأ مجتمع المهجر فى افراز مواقف متصبة حيال المهاجرين تبرر على نحو ثقافى بتخذ المجتمع الجزائرى والفرنسى موقفاً ثقافياً مضاداً يقوم على ابراز عوامل الهوية . ومع ذلك فحيث أن النقد الاصلى الشائع جماهيرياً للتجربة الأديكاليه فى الجزائر كان محافظاً ، فإن رد الفعل الثقافى يرجع هذا النقد المحافظ اجتماعياً ، ويتكون على أساسه تيار دينى اصولى شديد المحافظة ، وكلمح شعبياً . وفى المقابل ، حيث كانت التجربة الاقتصادية أصلاً محافظة وقام نظام الحكم على ارتباط ودى للغاية مع فرنسا والولايات المتحدة وغرب أوروبا فإن النقد الاجتماعى قد اتخذ منحى تقنيا وراييكالياً . وتضافر هذا النقد مع رد الفعل الثقافى والنفسى للمعادي للغرب لكى ينتج حركة اسلامية قوية ولكنها متحررة نسبياً وذلك آفاقاً تقدمية كثيراً بالمقارنة بحالة الجزائر .

ويختلف هذا الوضع كثيراً بالنسبة للاقطار العربية المحكومة بنظامه مرتبطة بالغرب وموجهة بنموذج ليبرالى اقتصادى أو سياسى ، حتى لو كان مقبها ومشوها . إذ يتخذ النقد الأكثر جذرية منحى معادى للانفتاح على الغرب . ويزداد هنا النقد قوة مع فشل السياسات الاقتصادية واضطرابها لتحمل لفئات الوسطى الحديثه جانبا كبيرا من عبء التكيف الاقتصادى والهيكلى إذ يتجه هذا النقد إلى تغيير العقل الداخلى بالارتباط مع الضغوط الغربية . ويديم رد الفعل الثقافى والنفسى هذا الاتجاه للنقد عبر تفاعلات صراعية حلزونية ضد العرب . وبطبيعة الحال ، فإن حجم النقد والموجه ضد النظام السياسية الحاكمة فى الخليج ووزنه السياسى مقيد بسبب الرفاهية والرخاء المالى . ولكنه ينمو بالتدريج ويؤلف اتجاهات الرأى العام فى الاقطار العربية الأخرى بما فيها مصر .

د - أداء الجامعة العربية فى ظروف الأزمة والمحنة العربية

حكم أداء الجامعة العربية هذا العام عاملان جوهريان . العامل الاول هو تداخلت حرب الخليج الثانية التى استمرت تأثيراتها المالية بأشكال مختلفة طوال هذا العام . فطول الفترة الممتدة من بدء الغزو العراقى للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ حتى انسداد دورة الجامعة السادسة والثلاثين فى سبتمبر عام ١٩٩١ . تمزق عقد اى من الاجتماعات المبرمجة لمؤسسات الجامعة ، باستثناء مجلس

الربط بين هذه الأزمة والقضايا والمشكلات الأخرى التي تواجه العالم العربي، وخاصة تلك المتصلة بالتطور المستقبلي للجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك عموماً .

ويكشف استعراض مواقف الجامعة العربية من مجموعة القضايا التي أمام هياتها هذه المؤشرات .

(أ) انتخاب الأمين العام الجديد .

عقدت في ٣٠ مارس ١٩٩١ اجتماعات الدورة العادية الخامسة والتسعين لمجلس الجامعة في مقرها الدائم بالقاهرة . وهي أول دورة للمجلس بعد انتهاء الحرب ، وقد حضر الاجتماع مندوبو جميع الدول الأعضاء في أول اجتماع علني يعقد في المقر الدائم منذ قرار مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ بالعودة إلى القاهرة بعد أن ظل في تونس أكثر من عشر سنوات . والجدير بالذكر أن جلسات هذا الاجتماع اقتصرت على المناقشات الإجرائية مخالفة لكل التقاليد ، حيث لم تتطرق إلى الموضوعات السياسية بما في ذلك أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وبهذا تفادى المجلس فتح الملفات والجروح وتركها للخوض في المسائل السياسية الشائكة لا جتماع على مستوى وزاري . وقرر المجلس اعتبار الدورة مفتوحة وكلف خلالها الأمين العام بالانابة لإجراء اتصالات مع وزراء الخارجية حول انتخاب أمين عام جديد ، واتفق على استئناف الاجتماع في ١٥/٥/١٩٩١ حيث تم خلاله انتخاب د. عصمت عبد المجيد الأمين العام الخامس للجامعة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ (بعد عبد الرحمن عزلم ، عبد الخالق حمودة ، ومعمود رياض ، والشاذلي القليوبي) .

وأكد الأمين العام الجديد إثر انتخابه أنه سيعمل على تعميق التضامن العربي بتطوير شامل لعمل الجامعة ، وأوضح أن مهمته الرئيسية هي العمل على إعادة الثقة ، وتنقية الأجواء العربية ، وإعادة قوة الدفع إلى العمل العربي المشترك في مختلف مجالاته . وتم خلال هذا الاجتماع ترحيل كافة الموضوعات السياسية إلى الدورة العادية

٩٦ (سبتمبر ١٩٩١) وتكليف الأمين العام الجديد بإدارة العمل بالجامعة خلال هذه الفترة . ويمكن تحديد برنامج الأمين العام الجديد من خلال مخالطة وخطاباته التي ألقاها في العديد من المناسبات أهمها افتتاح دورات مجلس الجامعة العادية والطارئة التي عقدت خلال هذه الفترة .

فقد أكد على ثلاثة دروس رئيسية لكثرة الغزو العراقي للكويت ، ويتوجب على الدول الأعضاء أن تنهج لتحديد المنطلقات الأساسية في تصحيح مسار العمل العربي المشترك .

ثانياً : محاولة كل من مصر وسوريا . بوجه خاص ، مع عدد آخر من الدول الأعضاء اتخاذ وضع مقرب حذر للنهوض التدريجي بالعمل العربي المشترك من خلال الجامعة ، عن طريق البدء بتناول موضوعات يمكن حصر الخلافات حولها إلى أقصى حد ممكن ، وخاصة بين مجموعتي دول الخليج والدول الراديكالية قوياً أو إسلامياً . وكانت مسألة الحرب الأهلية في الصومال هي أكثر المسائل المرشحة لحدوث توافق عربي بشأنها . كما حاولت الجامعة أن تلعب دوراً في المسائل الإنسانية الملحة وخاصة مسألة الاسرى الكويتيين في العراق ، والظروف الإنسانية لشعب العراق بعد الحرب . كما أن المرحلة الأولى من تفجر الأزمة الليبية . الغربية بدت مثالية لمعالجة عربية إجماعية تصلح منطقاً لمصالحة عربية مبتدئة في المستقبل . ومع ذلك فقد تبين في سياق محاولات أمانة الجامعة المضى قدماً بالعمل العربي المشترك في هذه المسائل أن هناك حدوداً صارمة مفروضة على الجامعة من الداخل والخارج لمدى مايمكن أن تفعله الجامعة حيالها .

ثالثاً : وبالارتباط مع العامل السابق ، كان من الممكن تأجيل البت في القضايا الكبرى المطلقة في الساحة العربية ، وخاصة فيما يتعلق بمشروع تعديل الميثاق والأنظمة المرتبطة به إلى دورة غير معلومة للتاريخ لمجلس الجامعة . وأصطدم الحماس الأولي للأمانة العامة حيال مسألة تعديل الميثاق إما بالفقر أو بالفرض .

رابعاً : شهدت الجامعة العربية تحولاً غير ظاهري توزيع مواقف الدول الأعضاء خلال العام . فبعد حرب الخليج مباشرة كانت هناك دعوة للمصالحة القومية ، تمثلت في موافقة جميع الدول الأعضاء على ترشيح مصر لوزير خارجيتها السابق لمنصب الأمين العام الجديد للجامعة . ومع ذلك فقد ظل الاستقطاب الذي شهده أزمة الخليج بين التحالف المناهض للغزو العراقي للكويت ، وفي قلبه مجموعة دول الخليج وكل من مصر وسوريا من ناحية ، والتحالف المؤيد للعراق ، وخاصة الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير من ناحية أخرى . ومع قرب نهاية العام ، اتضح ميل هذين التحالفين للتفكك . فلتحتفلت دول مجلس التعاون الخليجي بوحدة موقفها من القضايا المثارة ، ومن الجامعة ذاتها . ولكن مصر وسوريا كشفتنا عن نزعة واضحة لإخفاء مواقف مستقلة عن مجموعة دول الخليج . وفي الوقت نفسه ، اتجهت مجموعة دول المغرب العربي إلى تبني موقف المصالحة القومية مما اقترب بها من الموقف المصري والسوري . وفي حالات كثيرة وفتت مجموعة دول الخليج وحيدة وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية ، على حين ظهر أن بقية الدول العربية بما فيها مصر وسوريا ، راضية في التحذر من ظلال أزمة الخليج وعدم

أول هذه الدروس ، أن الاختلافات التي قد تقوم بين الدول الاعضاء حول أي من شئون علاقاتها الثنائية والإقليمية ، تمثل مصادر محتملة لنشوء تفاعلات خلافية حادة قد تتخذ شكل انفجارات عنيفة . وتفرض هذه الحقيقة أجراء مراجعة شاملة للخلافات والمشكلات القائمة بين بعض دولنا ، خلافا خلافا ومشكلة مشكلة ، ومعالجتها وحسمها قبل أن تتحول ، بفعل تركعها الزمني والكسي ، إلى أزمات معقدة تلحق أبلغ الضرر بالدول الاعضاء نفسها وبالمصلحة العربية العليا . ذلك أن التأخير في تسوية مشكلة أو خلاف عربي قد يؤدي إلى تفجر الخلاف بصورة حادة متى توافرت العوامل التي تساعد على ذلك .

وثاني هذه الدروس ، أن خطورة التحديات التي تواجه الأمن القومي في مجالاته المتعددة ، تفرض التحرك بفاعلية من أجل تعزيز النظام العربي بعناصر القوة التي تجعل هذا النظام ، ممثلا بجامعة الدول العربية ، مستندا إلى الإرادة والإمكانات العربية الموحدة ومسلحا بالآليات المعروفة ، وقادرا على الحوار مع الغير والتعامل مع معطيات الواقع الاقليمي والدولي بما يضمن تحقيق الاهداف العربية العليا .

ونظرة البدء في النهوض بهذا الوجب القومي للمجال ، هي الاقرار بأن المشكلة لاتكمن في موانئ الجامعة العربية وانفاقياتها ، ولا في غياب استراتيجيات العمل العربي ، وخطته بل أن الحلقة المفقودة تكمن في تنفيذ هذه الموانئ والاستراتيجيات واعمالها ، ومن ثم تطويرها بجدية ، بما يمكن من التأثير في التحولات التي يشهدها النظام الدولي الجديد الذي يتشكل من حولنا ، **فالحاجة تكمن في تطوير النظام العربي وليس في البحث عن نظام جديد** . ويتوجب أن يتصدر مهام هذا التطوير المطلوب وضع صيغ علمية والمبات فعالة تضمن الحد الأدنى من وحدة الموقف العربي ، وتحول دون تكرار محنة الغزو العراقي للكويت ، بما في ذلك تعديل الميثاق وأنشاء محكمة عدل عربية كجهاز ملزم لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء ، ودرس إمكانية إنشاء قوات حفظ سلام عربية .

وثالث هذه الدروس ، أن التضامن القومى ، وما يتولد عنه من تعاون وتنسيق في شتى مجالات العمل العربي المشترك ، لا يمكن أن يكتسب الفاعلية المطلوبة ، ولا أن يكتب له الاستمرار بثبات ، الا اذا حقق مصالح الجميع ، ووجدت فيه كل الدول الاعضاء أساسا لتحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها ، ذلك أن أول خطوط دفاعنا عن أمتنا الخارجى يبدأ من داخل مجتمعاتنا . وقد شهد الوطن العربي خلال العقود الأخيرة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة تباينت آثارها وانعكاساتها على مجتمعاتها ودولنا . ولابد أن يعمل العقل العربي لايجاد السبل وللتنوير التي

تكفل دمج هذه التغيرات في اطار العمل العربي الموحد القائم على المصلحة المشتركة للجميع .

(ب) الأزمه الصومالية :

بحث مجلس الجامعة في دورته (٩٦) تطورات الأوضاع فى الصومال واصدر قراره رقم ٥٠٩٧ بتاريخ ١٢/٩/١٩٩١ . الذى أكد حرصه الكامل على وحدة الصومال الوطنية والىزاية وسلامته الإقليمية ، ونشر الأمن والاستقرار فى ربوعه فى إطار احترام المصالح المشروعة لكل أبناء للصومال ، وحث الفصائل والفعليات الصومالية على وقف الاقتتال فورا وحل الخلافات بالطرق السلمية فى إطار الحوار والوفاق الوطنى ، ودعا الدول الاعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية الى تقديم اغاثة فورية للصومال بجميع فئاته وتكليف اللجنة الخاصة بالصومال تنظيم تلك الاغلة .

إزاء تصاعد الاقتتال النعوى داخل المؤتمر الصومالى الموحد وقبيلة الهوييه الذى شمل مقديشو ومحيطها بين الجناح الذى يمثله على مهدى (الرئيس المنتخب مؤقتا فى مؤتمر جيبوتى) والجناح الذى يمثله محمد فارح عبيد (الرئيس المنتخب لحزب المؤتمر الموحد) ، وما أسفر عنه من ضحايا بشرية عظيمة وخسائر مادية جسيمة عقد مجلس الجامعة فى ١٥/٩/٩٢ دورة طارئة لدراس فيها المسجذات السياسية الخطيرة التى طرأت على الساحة الصومالية ، واتخذ القرار رقم ٥١٥٧ الذى أكد فيه مجددا على قراره السابق رقم ٥٠٩٧ بالحفاظ على وحدة الصومال وسلامته ، وأمنه ، ودعا جميع الأطراف الصومالية المتقاتلة الى وقف الاقتتال فورا تمهيدا لحل الخلافات بالطرق السلمية فى إطار الحوار والوفاق الوطنى ، وكلف المجلس الأمن العام بإجراء المشاورات اللازمة وبصورة فورية مع السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية تتولى القيام بالاتصالات العاجلة ، وبالاسلوب الذى تراه مناسبا ، بأطراف الصراع الصومالى ، والتشديد لدعوة هذه الأطراف لاجتماع عاجل يتم فى اطار جامعة الدول العربية لبحث أنسب الطرق للوسيط الى حل يحقق للصومال الشقيق وحدته وإنسجبه الأمن والاستقرار .

كما قرر المجلس الاستمرار فى تقديم المعونات المالية للصومال ، وتفيض الأمن العام بتقديم حساب خاص لتلقى المعونات المالية المخصصة لاغلة الصومال .

وقامت الأمانة العامة . تطبيقا للقرارين السابقين . بجهد ميداني مكثف فى محاولة متوألصة لتحقيق المصالحه الوطنية بين أطراف الحرب الأهلية فى الصومال . وامتنت الجامعة بتنسيق جهودها مع المنظمات الاقليمية وخاصة منظمة الوحدة

الافريقية والمنظمات العالمية المهمة بالجداد نموية للأزمة الصومالية ، وخاصة منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فإن التوازن العسكري والتدخل الاجتماعي والمؤسسي شبه الكامل للدولة والمجتمع في الصومال ، إضافة لاتصريف معظم الاطراف العربية والدولية عن الاهتمام الجاد بالمشكلة الصومالية ، وصعوبة إيجاد حل من الخارج جعل من المنعذر وضع نهاية سلمية للحرب الأهلية وجود الموقف السياسي في البلاد .

وبتعبير آخر ، فرغم أنه لا يمكن اعتبار جهود الجامعة لانتهاء الحرب الأهلية في الصومال فاشلة بمقاييس الوضع العربي العام الذي حكمه أداء الجامعة ، فلها لم تحقق في نفس الوقت نجاحا تستطيع أن تؤسس عليه دعوة جادة للتفاوض للتدريج .

(ج) مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به .

١ - تمت الامانة العامة تقريراً عن أعمال واللجنة السابعة، المكلفة بدراسة مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به الى الدورة (٩٦) لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٩١ ضمنته ما انتهت اليه اللجنة في اجتماعاتها وخاصة النقاط التالية .

أن هناك قرارا سياسيا صادرا عن خمسة مؤتمرات للجنة العربية ، من مجلس الجامعة بضرورة تعديل الميثاق ، وما يرتبط به من أنظمة (مشروع النظم الأساسي لمعركة العدل العربي) وأجهزة جديدة - أن آراء الدول الأعضاء بالنسبة إلى منهاج تعديل الميثاق تنقسم الى مجموعتين : الأولى : ترى أن تعديل الميثاق ينصرف الى إعادة صياغة الميثاق الحالي كلية . والثانية : ترى الاكتفاء بإضافة مجموعة من الملاحق الى الميثاق الحالي .

٢ - انضمت ليبيا ، وقطر إلى اللجنة السابعة بقرار من مجلس الجامعة في الدورة المذكورة لتصبح للجنة سابعة . وقد رأى مجلس الجامعة قيام اللجنة بشكلها الجديد بتقديم المشروع بشكله النهائي إلى الدورة ٩٧ (مارس ١٩٩٢) للمجلس .

٣ - على الرغم من أن الأمين العام للجامعة قد تلقى رسالة من وزير خارجية الجزائر تتضمن أن الوقت غير ملائم لطرح موضوع تعديل الميثاق في ضوء الأوضاع العربية للراثة ، إلا أن الأمين العام قد دفع بالمشروع إلى مجلس الجامعة في دورته العادية ٩٧ ، ولأدى إصدار قراره بتأجيل النظر في مشروع تعديل الميثاق في دورة قادمة لم يحدد موعداً . وكانت وجه نظر الامانة العامة تقوم على ضرورة حسم الناحية المبدئية المتعلقة بمنهج تعديل الميثاق لأنه معيق ذلك فترة من اجتماعات العمل المكثفة لاعداد مشروع التعديل حسب المنهج الذي توافق عليه أغلبية الدول

الأعضاء . قبل إعادة عرضه على المجلس ، ثم مؤتمر القمة ، فضلا عن أن مشروع التعديل الذي تم تعميمه على الدول الأعضاء ، حظي بموافقة اجماعية منها خلال اللجنة العامة عام ١٩٨٢ ولم يتبق سوى حسم قاعدة التصويت ومبدأ ولاية محكمة العدل العربية .

(د) الوضع المالي للجامعة :

بحث مجلس الجامعة في دورته ٩٧ المركز المالي للجامعة ، وموقف الدول الاعضاء من تسديد انصبتهم في موازنة الجامعة ، وسداد متأخراتها . كما بحث المجلس تقرير اللجنة التي شكلت من إحدى عشرة دولة لدراسة انصبة الدول الاعضاء في الموازنة ، واعفاء بعضها منها . وقد تقدمت السودان بطلب اعفائها من المتأخرات المتراكمة عليها عبر السنوات الماضية والتي بلغت في مجملها ٧,٥ مليون دولار وذلك بسبب تأخر وضعت الاقتصاد في جراه العرب . كما الجنوب ، وزيادة اعداد اللاجئين والمهاجرين والنازحين . كما طلبت اليهم سداد حقا في موازنة الجامعة لعام ١٩٩١ بنسبة ١٪ نظرا للاعباء الكبيرة التي تتحملها بعد الوحدة بين شطريها ، وكانت الجامعة قد ضمنت النسبة المقررة على الشطرين وهي ١٪ لكل منهما لتكون بنسبة ٢٪ من ميزانية الجامعة بعد الوحدة ، وطلبت المغرب بخفض نسبة اسهامها في الموازنة من ٥٪ الى ٢,٥٪ واحتساب نسبة الخفض ابتداء من عام ١٩٨٥ وذلك نظرا للظروف التي يمر بها اقتصادها ، كما تقدمت الجمهورية اللبنانية باعفائها من مساهمتها في موازنة الجامعة لعام ١٩٩١ . في جانب ذلك فقد اعترضت خمس دول عربية أخرى على الزيادة التي قررها مجلس الجامعة في ١٩٨٧/٩/١٤ على حصصها في موازنة الجامعة فاعترضت البحرين على زيادة حصتها من ١٪ الى ٢٪ والجزائر من ٨,٨٪ الى ٨٪ واعترضت سلطنة عمان من زيادة حصتها من ١٪ الى ٢٪ والكويت من ١٣,٧٪ الى ١٤٪ ولبنان من ٢,٤٥٪ الى ٣,٤٥٪ .

وكان مجلس الجامعة قد شكل لجنة على مستوى عال من الامارات والبحرين ، وقطر ، والكويت اضافة الى كل من تونس والجزائر وليبيا ولبنان ومصر والمغرب واليمن لدراسة نسبة مساهمة الدول الاعضاء في الموازنة ، وكيفية سداد المبالغ المتأخرة لمواجهة الميزن الذي تعانيه . وبحيث لاتزيد مساهمة أي دولة عضو عن ١٥٪ ولاقل عن ١٪ .

ويعد حرص الدول الاعضاء على تسديد مساهماتها المالية في ميزانية اى منظمة دولية مؤشرا على درجة الاهتمام بها من جانب هذه الدول . وفي الوقت الذي ترحس فيه الغالبية العظمى من الدول العربية على تسديد مساهماتها لأكثرية المنظمات الدولية والإقليمية ، فلها لاتحفل كثيرا بالتزامات تلك بالنسبة لجامعة الدول العربية هنا رغم أن هذه المساهمات في الجامعة نقل كثيرا عن قيمة التزاماتها المالية نحو المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى . وجدير بالذكر أن الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية لاتزيد عن ثلاثين مليون دولار .

ثالثاً : التطور الداخلي للمجتمعات العربية : الجمعيات التطوعية ودورها في التحول الديمقراطي : حالة مصر وتونس

١ - مقدمة :

نزيفة . وبالرغم من فرض قيود صارمة على إمكانية تدوير السلطة وفعاليتها الحقيقية ، تستمر الحكومات في الظهور بمظهر الإنفتاح السياسي في أغلب الأحوال .

وهناك مجموعة أخرى من الصعوبات تتمثل في طبيعة الموقف السياسي القائم في عدد من الأقطار العربية . وأهم خصائص هذا الموقف السياسي هي وجود مستوى مرتفع من الاستقطاب السياسي ، وتذكر هنا بصفة خاصة الاستقطاب الثنائي بين القوى الإسلامية المتشددة من ناحية ، والقوى التحديثية من ناحية أخرى . وفي هذا السياق ، تظهر إمكانية كبيرة للتعنف ، وبالتالي للإنتفاضات العسكرية والماسية والدمورية مثلما حدث في السودان باستيلاء الجيش متحالفاً مع الجبهة القومية الإسلامية في نهاية يونيو ١٩٨٩ وفي الجزائر باستيلاء الجيش منتدراً بالمجلس الأعلى للدولة والمجلس الأعلى للأمن في يناير ١٩٩٢ .

والحقيقة هي أن العالم العربي يشهد نهاية حالة الاستقرار الممتد للنظم السياسية ، وذلك منذ منتصف عقد الثمانينات على الأقل . وربما كانت أبرز مظاهر التحول في الساحة السياسية للأقطار العربية هو عملية الاستقطاب المتعاضدة ، التي تنفجر في حالات معينة في بروز ظاهرة العنف الممنى أو المسلح . وتؤكد التطورات السياسية خلال عام ١٩٩١ هذه الظاهرة . ففي جانب للحروب الأهلية الدائرة في أربعة أقطار عربية وهي السودان والصومال وجيبوتي ولبنان ، انفجرت ثورة مارس في جنوب وشمال العراق إثر هزيمته العسكرية في « حرب تحرير الكويت » . واستمر الوضع السياسي مشتعلاً طوال العام . واقتربت حالة اليمن الموحدة من ظروف تذر بحروب أهلية صغيرة ومتعددة في ظروف توتر سياسي وتحلل مؤسسي بالغ . وفي تونس شهد عام ١٩٩١ تدهوراً إضافياً في ميدان الصراع السياسي بين الدولة وحركة النهضة الإسلامية . وتم اعتقال أعداد كبيرة من أعضاء الحركة بإدعاء تكوينهم لتنظيم سرى ذي طابع عسكري باسم طلائع الفداء وسرايا الشهداء في يناير ١٩٩١ ، وانتشرت قوات الأمن في المدن التونسية في مواجهة أعمال شغب تمت بتحريض من الحركة خلال يناير

قطعت بضعة أقطار عربية أشواطاً متفاوتة على طريق التحول الديمقراطي خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات . ويمكن القول بأن مصر والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والأردن واليمن والكويت قد أخذت بشكل أو آخر من أشكال الديمقراطية المعقّدة ، هذا إلى جانب الحالة الخاصة للممارسة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا استثنينا أربعة أقطار عربية من الحساب بسبب ظروف الحرب الأهلية أو الصراعات العنيفة الدورية وهي لبنان وجيبوتي والصومال والسودان ، لوجدنا أن أغلبية من الدول العربية قد بحثت خلال السنوات القليلة الماضية عن صيغة للإنتقال السلمي إلى الديمقراطية ، وطبقت حزمة من إجراءات الانفتاح السياسي في سياق هذا البحث . والواقع أن الضغوط تتنامى لدفع الأقطار التي لازالت حكوماتها ترفض التكيف مع هذا الاتجاه العام للتحول الديمقراطي ، وبصفة خاصة في العراق وليبيا وموريا ، بل وبعض دول الخليج .

ومع ذلك ، فلا يخفى أن هناك صعوبات هائلة في إتمام التحول الديمقراطي في المجتمعات السياسية العربية . وبعض هذه الصعوبات هيكلية ، وبعضها الآخر كامن في طبيعة الموقف السياسي الأمني لعدد من الأقطار والحكومات . إن حقيقة الركود الذي أصاب التجارب المبكرة نسبياً للتحول الديمقراطي تكشف عن الصعوبات الهيكلية الكبيرة التي تواجه هذا التحول . فبعد قوة دفع معينة يحدث فيها تجديدات في الهياكل السياسية والدمورية تقطع بالمجتمع السياسي جزءاً من الطريق الإنتقالي إلى الديمقراطية ، تتوقف الحكومات عن متابعة السير على هذا الطريق . بل وقد تلجأ إلى تقليص المكتسبات الديمقراطية عند حدود معينة . وقد تسمح هذه الحدود بدرجة معينة من التعددية السياسية في صيغتها الحزبية ، وربما درجة أكبر من حريات التعبير ، ولكنها لا تسمح حقيقة مع إمكانية التغيير السلمي النوري للحكومات عن طريق انتخابات عامة

وغيره ، وفي مواجهة أعمال مسلحة مثل الهجوم على مقر الحزب الإشتراكي للتموري الحاكم . كما أعلن عن محاولتين للإنتقال بتدبير من حركة النهضة خلال شهر مايو وشهر سبتمبر . كما تم الإعلان عن الكثف عن مؤامرة لاغتيال الرئيس التومسي .

وتعاطفت مستويات المجابهة - التي اتخذت طابعاً مسلحاً - في الجماعات التومسية طوال العام . أما في الجزائر ، فكانت المواجهة أكثر عنفاً بين الدولة وجبهة الإنتقاذ الإسلامية . ووقعت أسوأ موجات المجابهة في مايو عندما دعا زعيم الجبهة إلى المصيان المدني ، ونظمت مظاهرات جماهيرية عملاقة مصحوبة بمظاهرات واضعة للإستعراض العسكري ، الأمر الذي إضطر الجيش لمواجهته . وتضمنت عمليات للأثر المبادل بين الجبهة والجيش ، حتى تم اعتقال زعميي الجبهة الشيوخ عباس منفي وعلى بلحاج . وخاضت جبهة الإنتقاذ معركة الإنتخابات العامة بدونها بأداء سياسي وتنظيمي غاية في التعقيد شمل الدعاية والتحريض وإحكام التقنيات الإنتخابية جنباً إلى جنب مع أساليب الترهيب والترغيب الجماهيريين مثل المسيرات المدعومة بحماية شبه عسكرية ، والشنود الجماهيرية العملاقة في المساجد والمساحات والنوادي الرياضية .. الخ . وما أن فازت جبهة الإنتقاذ بالدورة الأولى من الإنتخابات العامة حتى باذر الجيش بإحداث إقتلاب دستوري لقطع الطريق على سيطرة الجبهة على الدولة وإلغاء الدورة الثانية في ١٤ يناير عام ١٩٩٢ . أما في مصر ، فإن الصراع بين الدولة والمنظمات الإسلامية المتطرفة قد إنتقل إلي مستوى أعلى من العنف منذ نجاح عناصر تنتمي لهذه الأخيرة في إغتيال رئيس مجلس الشعب عام ١٩٩٠ . وعلى حين انتهت المنظمات الإسلامية المتطرفة بأساليب الإرهاب والإغتيال حلولت الدولة الحد من نفوذ هذه الجماعات من خلال الإعتقالات الموسمة لعناصرها القيادية .

والواقع أن الإنتقال إلى الديمقراطية يولجه صعوبات أشد في ظروف الإشتغال المتعاطف والعنف المتنامي في الساحة السياسية لهذه الأنظار العربية . إذ تصبح سياسات الأمن أكثر أهمية من سياسات الإنتقال إلى الديمقراطية من وجهة نظر الحكومات العربية ، بغض النظر عن توجهاتها السياسية والأيدولوجية . وتتكيف سياسات الدولة حيال مسألة الديمقراطية بإجرائاتها الأمنية ، وليس العكس . وربما تكون أهم مظاهر هذا التكيف هي مساعي الدولة لتقليص مظاهر التعددية والصراع على المستوى السياسي الأعلى : أي المستوى المؤثر مباشرة على تكوين الحكومات ورسم السياسات واتخاذ القرارات الكبرى في مختلف الميادين . وإذا كان من المتوقع أن يستمر الموقف السياسي الصعب

الذي يولجه الحكومات العربية ، وخالصة فيما يتصل بطرود العنف وعدم الإستقرار ، يصبح من المرجح أن يستمر ركود أو إنكماش حركة الإنتقال إلى الديمقراطية في مستوياتها الأعلى . وبالتالي يبرز السؤال عن إمكانية استئناف الإنتقال إلى الديمقراطية من خلال مدخل بديل يقوم على التركيز على تطوير وتنمية المستويات الدنيا للممارسة الديمقراطية . وعلى وجه التحديد ، تبرز الهيكل المؤسسية الوسيطة والدنيا مثل النقابات المهنية والعلمية ، والجمعيات والروابط للتطوعية وللخاصة باعتبارها أحد الميادين المرشحة لحركة انتقال أعمق وأقوى نحو الديمقراطية السياسية .

والواقع أنه يمكننا تناول دور الجمعيات التطوعية في العملية الديمقراطية بالأنظار العربية من زاويتين . للزاوية الأولى تتمثل في الدور الانتقالي للجمعيات الأهلية التطوعية في عملية التحويل طويلة الأمد نسبياً إلى الديمقراطية في حالة العالم العربي ككل . أما الزاوية الثانية فتقوم على البحث حول إمكانية قيام هذه الجمعيات والروابط - مع غيرها من الهياكل المؤسسية الدنيا والوسيطة ، بدور أكبر ومسيطر في صيغة أسس البناء الديمقراطي تتوافق على نحو أكبر مع الظروف الثقافية والسياسية المميزة للتشكيلات الاجتماعية العربية . ولا ننسى بهذا الدور المستقر أن تكون الجمعيات والروابط الأهلية والتطوعية بديلاً عن المستويات الأعلى للممارسة الديمقراطية . إذ أن المطروح هنا هو البحث في إمكانية قيام مثل هذه الروابط والجمعيات بدور أكبر في الممارسة الديمقراطية جنباً إلى جنب ، وبالتفاعل مع الهيكل المؤسسية الأعلى وخاصة الأحزاب السياسية .

ومن الجدير بنا أن نبدأ بطرح مزايا وعيوب الجمعيات والروابط الأهلية كمدخل لصيغة ديمقراطية أصيلة ومتميزة على المدى البعيد في المجتمعات السياسية العربية ، ثم نناقش بعد ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات كأحد أبرز محاور العملية الإنتقالية الممتدة إلى الديمقراطية السياسية في العالم العربي .

٢ - الجمعيات التطوعية في إطار نظرية عربية للتحوّل الديمقراطي السلمي :

تعد النظرية الديمقراطية أمم النظريات السياسية المفتوحة . وتعني بذلك أن مقولاتها لا تقود إلى بعضها بالضرورة ، وأن إشكالاتها ومعضلاتها ، بما في ذلك معضلاتها الأخلاقية والمنطقية والعملية ليس لها حل واحد صالح على مستوى شامل أو عالمي . وبهذا المعنى ، فإن التجارب الديمقراطية قد تتنوع وتتعدد تبعاً للظروف التاريخية لكل مجتمع على حدة . وعلى نقض المبدأ العام للتصنيف في علم السياسة المعاصر ، فإنه يمكن القول بأن

تتميط الظروف الكلية العامة الحاكمة لأنوار الناس وأذوائهم وتوجهاتهم الثقافية والسياسية وتأكيد أفضيهم في الخصوصية وفي تكيف الإنتاج المادي والروحي والمؤسسات القائمة عليه وهيكل التوزيع والفعل والإقبال .. الخ . لكي تتلاءم مع هذه الحاجة للخصوصية . وفي مقابل سيادة نمط من ممارسة السياسة بالتناقص على قمة الدوالب المؤسسي للدولة : أي الحكومة المركزية ، وهو النمط المرتبط بالمجتمع الجماهيري ، يتم التحول إلى نمط من ممارسة السياسة عبر السيطرة المباشرة على المؤسسات الدنيا التي تكيف ظروف الحياة المعاصرة لحاجة جماعات صغيرة ومحددة من الناس . وبالتالي يحدث تحول في النمط السائد لممارسة السياسة من نمط السياسة من أعلى Politics from above إلى نمط السياسة من أسفل Politics from below .

٧ . ويتسق مع هذا الاتجاه في المجتمعات المتقدمة التصخم المذهل لقائمة الإتهامات والقضايا التي تبين على المجتمع الحديث مواجهتها والتعامل معها . ويحدث في الوقت الذي لم تعد تستطيع فيه الحكومات المركزية التعامل بفعالية مع هذه القائمة ، ويحتم هذا الوضع [إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية من ناحية والإدارات والحكومات المحلية والمنظمات والهيكل الوسيطة والدنيا من ناحية أخرى . فحيث أن الحكومات وجدت نفسها مضطرة لإصدار قرارات حول طائفة واسعة للغاية من القضايا غير التقليدية بالنسبة لها ، والتي لا تنتمي لغة السياسات العليا ، بدا من الأحكام الاعتراف بالأمر الواقع ونقل أهلية التعامل مع هذه القضايا والمشكلات إلى المجتمعات الصغيرة التي تواجهها مباشرة .

ويبدو الأمر شكلياً كما لو أن هذا الاتجاه خاص بالمجتمعات المتقدمة الصناعية وما بعد الصناعية . غير أن هذا الحكم ليس صحيحاً على إطلاقه . فالأمر المثير هو أن حكومات الدول الأقل تطوراً نفسها مضطرة للتعامل مع مشكلات وقضايا مشابهة . في جانب منها . لتلك التي تواجه الدول المتقدمة ، ولكن من خلال إمكانيات مؤسسية وموارد فنية ومالية أقل بكثير . فمشكلات البيئة والمخدرات والأمراض الجديدة ، والبطالة والتضخم .. الخ . صارت مشكلات عالمية . وقضايا الرقابة والتأمين الصحي والاجتماعي والرياضي والتعليم . الخ . أصبحت بدورها معكومة بقوانين عالمية . وسار من المصمت لحكومات الدول الأقل تطوراً والتي تعاني من إجهاد مستوى الكفاءة الوظيفية بتأثير عوامل متعددة منها الأزمات المالية الممتدة أن تنتقل أهلية صنع واتخاذ القرارات في بعض هذه المشكلات أو للعمليات التنفيذية لمواجهتها مباشرة إلى فري المجتمع المنظمة غير الحكومية .

وفوق ذلك ، فإن الدول الأقل تطوراً تواجه ثورة شاملة

هناك تجارب ديمقراطية يقدر ما هناك مجتمعات ديمقراطية بالفعل . أي أن كل مجتمع مبدئي يطور مستوياته وهيكله وممارساته الديمقراطية الخاصة . وفشلت . في معظم الأحوال . محاولات نقل نتائج تجربة محدودة في الممارسة الديمقراطية إلى واقع اجتماعي وسياسي مغاير . ويصدق ذلك بصورة خاصة على المستوى المؤسسي . إذ يتعين على كل مجتمع أن يطور لنفسه هيكله المؤسسية المتوافقة مع ظروفه التاريخية .

وهنا يبرز السؤال التالي : هل يجوز إعطاء وزن كبير للجمعيات الأهلية التطوعية في الهيكل المؤسسي المناسب لنظم حكم ديمقراطية في الوطن العربي ؟ .

نستطيع أن نرى إمكانية تطوير للديمقراطية العربية تقوم فيها الجمعيات التطوعية بدور أركازي هام . ومع ذلك فإن هذه النظرية إن تطورت إلا في سياق مناقشات مكثفة ، وعلى ضوء التجربة العملية في أكثر من قطر عربي . ولا ينبغي لهذا السبب أن تمضي مثل هذه النظرية بدون تحدى . ولهذا السبب يتعين علينا أن نوضح الحجج التي يمكن استخدامها كإثبات لنظرية عربية للديمقراطية . كما يتعين علينا أيضاً أن نوضح الحجج المضادة ، وبالتالي يصبح من الضروري أن نرصد حدود مصداقية نظرية كهذه .

أ . الدور الأركازي للجمعيات التطوعية في نظام ديمقراطي عربي :

يمكن للجمعيات التطوعية أن تلعب دوراً مركزياً في نظام ديمقراطي عربي لأسباب عامة وأخرى خاصة .

١ . فعلى المستوى العام لا شك أن هناك اتجاهاً عالمياً لتعاظم دور المنظمات غير الحكومية وغير الساعية للتناقص حول السلطة السياسية أو الربح المادي . ويعود هذا الاتجاه إلى النزعة لتقليص دور الحكومات في مقابل تعظيم دور المجتمع المدني ، كما يعود إلى النزعة لانكماش الولاء للأحزاب السياسية ، بما في ذلك التقدمية منها ، وتحول هذه الأحزاب إلى هيكل تفوضي واسع تضم جماعات عديدة مستقلة نسبياً وذات أهداف متميزة عن غيرها . كما أن هناك نزعة موازية لتقريب السياسة العامة من المواطنين العاديين ، وفق حزمة السياسات العامة إلى مجموعة من القضايا النوعية التي يمكن للمواطنين العاديين تناولها بقدر لا بأس به من الكفاءة بحكم درايتهم وخبرتهم المباشرة بها . ويتسق مع هذه النزعة نقل جانب كبير ومتعاظم من القضايا والمشكلات من دائرة أهلية السلطة المركزية إلى دائرة أهلية السلطات المحلية المنتخبة . وربما يمكننا أن نقرر هذا الاتجاه بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة بحقيقة انتقالها من حقبة المجتمع الجماهيري mass society إلى حقبة ما بعد المجتمع الجماهيري mass society . ونعني بذلك إنهاء

للهويات القائمة على الرابطة الثقافية أو العرقية أو الدينية أو الجهوية ، حيث تسعى جماعات صغيرة للتعبير الخاص عن ذاتيتها المتميزة وتطلعاتها بكونيتها وهويتها كما ترى نفسها هي من خلال التحكم في بعض وسائل التعبير والإنتاج والاتصال .. إلخ . ولا يبدو أن هناك طريقاً لحل التناقضات الهائلة التي تنبثق عن ثورة هويات متعارضة - ولو جزئياً - من خلال مفهوم الدولة المركزية - الوطنية التقليدية التي ورثها الآباء المؤسسون للحركات الوطنية من الإدارات الاستعمارية . والطريق الرئيسي الذي سجدت أكثرية الدول نفسها مضطرة للمضي فيه هو الاعتراف بمقايير متفاوتة من الاستقلالية الذاتية لكثير من الجماعات ، تبعاً لكل حالة ، وهو أمر يقود بالضرورة إلى تقريب جانب تنامي من أهلية صنع أو المشاركة في تنفيذ السياسات العامة إلى منظمات صغيرة ، بعضها يعد جزءاً من شبكة الإدارة أو السياسة العامة ، وبعضها الآخر هو بالضرورة منظمات طوعية غير حكومية .

٣ - وتتميز حالة العالم العربي بمجموعة من الأسباب التي تعطل للمنظمات الطوعية الأهلية أنواراً خاصة . وعلى رأس هذه الأسباب طبيعة المرحلة التي نمر بها معظم أقطار العالم العربي ، وخاصة تلك الأكثر تطوراً على طريق التحديث . وتشهد هذه إضعاف الهياكل الاجتماعية التقليدية وتحللها وخاصة الجماعة القروية والقبيلة والحي المدني . وتختلف أعداد هائلة من الناس من الإطار القرابي ، والإطار التضامني لوظائف هذه الهياكل الاجتماعية ويحولون إلى جماهير ، أي إلى جماعات متشابهة الظروف ولكنها غير متضامنة بسبب هشاشة المؤسسات الحديثة أو منعها قانوناً بواسطة الحكومات السلطوية . وفي هذا السياق يؤدي الإغتراب والإفقار إلى التضامن إلى تصدع التكوين والاستقرار النفسي للجماهير بما في ذلك جماهير الطبقة الوسطى الدنيا ، وخاصة من موظفي الدولة ، إلى إثارة حنينها للماضي ورغبتها في الإلتحاق إلى أيديولوجيات مغلفة وشمولية . وعادة ما تنتم هذه المرحلة الجماهيرية بالمول إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي لهذا السبب .

في هذه الظروف فإن تقوية المؤسسات الحديثة للتضامن الاجتماعي والثقافة العصرية والمشاركة السياسية على المستوى الوطني أو القروى يمثل المدخل السليم لإعادة إنباج الجماهير وإعادة الإسهام إلى نهجها الثقافي والنفسي والاجتماعي . وتمثل الثقافة والمدرسة أو الجامعة والحزب السياسي أهم هذه المؤسسات . غير أنه لظروف شتى لم تقم هذه المؤسسات في العالم العربي بالأدوار التي عرفتها المجتمعات المتطورة . وعلى وجه الخصوص ، فإن القيادة المعتمدة لنظم حكم تسلطية أدت إما إلى منع هذه المؤسسات من الظهور والقيام بالأدوار الموكولة إليها أو إلى هشاشتها

ونفريتها من محتواها .. وهنا يبرز مفهوم الجمعية الأهلية والمنظمة التطوعية الصغيرة كبديل ، ولو مؤقت وفوق ذلك ، فإن ثمة نفور متجذر ثقافياً لدى الشعوب العربية من الحزب السياسي ، بل وإلى حد ما من النقابة أيضاً .

وربما يمكن تصوير هذا النفور الشائع في الأقطار العربية الراكدة في مضمار التحول الديمقراطي المقيد بكرة التناقص على المناصب السياسية العليا بوجود مخزون تاريخي من الشكوك فيما يرتبط به التناقص السياسي من عدم نزاهة ونزوع للتشرذم والانقسام وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وهي أمراض عانت منها المجتمعات العربية طوال تاريخها القديم والوسيط .

وفي المقابل ، فإن هناك توجهاً متجذراً ثقافياً للتكامل والتعاضد السياسي والاجتماعي وحيثاً للاستقرار ، واحتراماً للعمل التطوعي وإنكار الذات .

ومن المحدث إذا شئنا أن نقيم هياكل ديمقراطية مستقرة أن نقيمها على أساس من هذه القيم المتجذرة ثقافياً . ويمكننا هنا البحث عن صيغة عربية لنظام ديمقراطي تعاضدي ، مع الاعتراف بالثندية ، وأن نقيم مفهومها خاصاً للممارسة السياسية تقدم على إنكار الذات لا المنفعة ، والعمل التطوعي لا الإحتراف والمهنة . وفي الإطار العام لنمط تعاضدي للديمقراطية Symgic democracy كتكتسب المنظمات الطوعية والجمعيات الأهلية الخاصة والقائمة على النفع العام أهمية إرتكازية .

والمنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية ليست أكثر إنسجاماً مع التكوين الثقافي لأكثرية المجتمعات العربية فحسب ، ذلك أنها أقرب مثلاً من الجماهير عن المنظمات السياسية العملاقة . وهي في نفس الوقت تتيح إمكانية بناء علاقات تضامنية حديثة وذات وظائف متعددة في نفس الوقت .

ب - الجمعيات الأهلية التطوعية ليست أساساً كافياً للديمقراطية :

في مقال الحجج التي تطبق للجمعيات للتطوعية درأ إرتكازياً في نظام ديمقراطي عربي مأمول ، ثمة مجموعة أخرى من الحجج التي تقيد من نطاق هذا الدور . وهذه الحجج هي أيضاً عامة وخاصة .

١ - فعلى المستوى العام والعالمي فإن القول بوجود اتجاه لأفول المنظمات العملاقة السياسية والنقابية ليس صحيحاً كله . وبالتالي فليس من الصحيح على نحو مطلق أن نمط السياسة المتقوى في العصر ما بعد الجماهيري سوف يستند على المنظمات الصغيرة والممارسة السياسية من أسفل . فإذا كانت هناك نزعة عالمية لنقل طائفة كبيرة من القضايا

والمشكلات من أهلية السلطة العامة والمركزية إلى أهلية المنظمات غير الحكومية ، فإن هناك طائفة أكبر وأهم من القضايا والمشكلات التي لا يمكن التعامل معها إلا من خلال منظمات عامة على المستوى الوطني أو حتى على المستوى العالمي . وربما يكون الجانب الأهم من القضايا المعاصرة مثل البيئة والمخدرات والأمراض الوراثية عابرة للقطرية .. الخ . مرهوناً بإرادة دولية على التعامل معها وعلاجها .

وفوق ذلك ، فإن التقدم الشديد في الحياة المعاصرة ، وخاصة في جوانبها الاقتصادية والإحصائية يخضع حتى الشعوب المتقدمة لشروط عامة وكلية لا يمكنها السيطرة عليها من أسفل أو على نطاق اجتماعي وجغرافي محدود أو عبر منظمات صغيرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية . بل إن المشكلات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل البطالة والتضخم لم يعد من الممكن علاجها على نحو فعال إلا من خلال سياسات كلية ، مع المستوى الوطني أو العالمي . وقد نتجت ثورة التكنولوجيا المعاصرة في مجال المعلومات والحاسبات الآلية والاتصالات والقنوات والمواد التخيلية والهندسة الوراثية والهبريت .. الخ . إمكانية تكثيف بعض معطيات الحياة المعاصرة لحاجات نوعية خاصة ، إلا أن كامل إمكانيات هذه الثورة لا تتحقق إلا على مستوى كلي .

ومن هنا يصعب كثيراً على المنظمات الصغيرة الحكومية وغير الحكومية التعامل مع المعطيات الكلية التي تثرثر على حياة الناس بحكم أن أغلب هذا المعطيات خارج السيطرة المباشرة لمثل هذه المنظمات . وبالتالي فإن فرصتها في التأثير عليها تتحدد بتفاعل هذه المنظمات للصغيرة مع مؤسسات السياسة والاقتصاد الكليين وخاصة للحزب السياسي ، والثقافة .

٢ - أما بالنسبة للعالم العربي ، فإن هناك قيوداً كثيرة على المدى الذي يمكن الإعتماد فيه على الجمعيات الطوعية الأهلية في تكوين وتشغيل نظام ديمقراطي عربي مأمول .

فمن ناحية أولى ، هناك مغالوف حقيقية من تحول الجمعيات الطوعية الأهلية إلى خنادق للإنتهابات الجهوية أو الدينية أو العرقية ، مما يوقى الإندماج الوطني والقرصى ، وخاصة في ظروف الثورة للراثة في المشاريع المتصلة بالهويات الفرعية الدينية والطائفية والإقليمية وغيرها ، وفي الظروف النضوية المتصلة بالحدين إلى الماضي ، وإلى أقطام التضامن الميكانيكي التي قد تلعب دوراً سلبياً لإشاعة التمسك والكرامة . ومن الممكن أيضاً للجمعيات الطوعية الأهلية أن تصبح خنادق ليدولوجية تعوق التواصل السياسي والاجتماعي ، وتدفع بالمجتمع نحو الضعف أو الشمولية السياسية .

وفوق ذلك ، فإن من الصحيح إلى حد ما أن هناك نفوراً تلقائياً من الأشكال العليا للممارسة السياسية والمجتمعية مثل الحزب السياسي والثقافي في عدد كبير من الدول العربية . غير أنه ليس من الصحيح دائماً أن عزوف الجماهير عن الممارسة السياسية والثقافية والمجتمعية ، يرجع إلى وجود فراغ مؤسسي في هذه الميادين . فتحت الجمعيات الأهلية والتطوعية في العالم العربي ثمانين من عزوف الجماهير عن المشاركة . وربما تكون أغلب الجمعيات التطوعية القائمة عطللة عن العمل ليس بسبب القمع السياسي والسيطرة الحكومية بقدر ما هي بسبب حالة الإجهاد الشديد التي تعاني منها الجماهير وتشغلتها عن ممارسة العمل العام بكل صورة وفي أي من مستوياته المؤسسية .

وفوق ذلك ، فإن المجتمعات السياسية العربية تعيش . خاصة بعد أزمة الخليج والتحولات المعاصرة في النظام الدولي - وضماً إقطاعياً يلزم فيه التفرغ والتعبئة على أعلى مستويات السلطة السياسية حول شروط الإنتاج في النظام الدولي ، والإنتاج في النظام الوطني / والعربي . وفي مثل هذه الظروف تملئ قيمة المشاركة لإيجاد مقرب منهجي للمواطنين للمشاركة في صنع السياسات العامة ، وهو ما لا يتيسر من خلال منظمات طوعية صغيرة ، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال منظمات سياسية كبيرة النطاق والجمع .

٣ - الدور الإنتقالي للجمعيات الطوعية :

والواقع أنه يمكننا التوفيق بين مجموعتي الحجج الخاصة بطبيعة دور ووزن الجمعيات التطوعية في تكوين وتشغيل نظام ديمقراطي عربي . وحجر الزلوية في هذا التوفيق هو مبدأ تقسيم العمل بين المنظمات السياسية والثقافية والرسمية التي تقوم على أمور السياسة العليا والمنظمات والجمعيات الطوعية غير الساعين للربح وغير الساعين للسلطة والتي تقوم على ما يسمى بأمور السياسة الدنيا . ونعني بالمصطلح الأخير مجموع القضايا في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين اليومية .

وفقاً لهذا المبدأ من الممكن أن تتغير التمسك والأوزان التسمية لكل من مستويات الممارسة السياسية والمجتمعية . ونظن أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تلعب الدور الرئيسي في مرحلة الانتقال المعتمد إلى للديمقراطية في العالم العربي ، لأسباب كثيرة ، نوجزها فيما يلي :

١ - تحتاج الممارسة السياسية والمجتمعية للديمقراطية إلى عملية تأهيل وتدريب طويلة نسبياً حتى يمكن ضمان التوافق بين القيم العليا للديمقراطية ونتاج عمل الآلات الديمقراطية . وتشكل الجمعيات الأهلية مدخلاً منهجياً لتدريب وتأهيل المواطنين العاديين على الممارسة

٣ - الجمعيات التطوعية في مصر وتونس دراسة مقارنة لاشكاليات الفاعلية أ - نبذة تاريخية :

مقارنة بالحالة التونسية فإن ظاهرة الجمعيات في مصر أكثر قسماً وتدخلت في التسيب الاجتماعي المصري ، حيث ظهرت الجمعية اليونانية بالاسكندرية والقاهرة عامي ١٨٢١ ، ١٨٥٦ ، ثم ظهرت الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ، وجمعية المعارف عام ١٨٨٦ . وقد ظهرت أولى الجمعيات الإسلامية في مصر (الجمعية الخيرية الإسلامية) عام ١٨٧٨ ، بينما كانت جمعية التوفيق هي أولى الجمعيات القبطية عام ١٨٩١ .

وقد تزايد العدد بسرعة مع نهاية القرن التاسع عشر ليصل إلى ٦٥ جمعية ، والملاحظة العامة في هذه الفترة أن كل طائفة دينية أو عرقية كانت تنشئ جمعيتها الخاصة ، والتي كانت تهتم في الأساس بالشؤون الصحية والتعليمية لهذه الجماعة أو تلك ، إلا أن بدايات القرن العشرين شهدت تطوراً واضحاً عبر نشأة بعض الجمعيات غير المرتبطة بطوائف معينة ، مثال جمعية الاسمايف المختلفة بالاسكندرية عام ١٩٠٢ ، ثم بالقاهرة عام ١٩٠٧ .

وبالنسبة إلى تونس فإنه يمكن ملاحظة أن حجم نشاط الجمعيات كان أقل بكثير ، نتيجة للعديد من العوامل التي من أهمها استحواد نظام الرئيس بورقيبة عقب الإستقلال على مفاتيح الأنشطة السياسية والاجتماعية وصله على تفكيك الأبنية والمؤسسات التي قد يكون في مقدورها العمل كمنابر مستقلة فيما بعد ، ونتيجة للقانون الصادر في ١١ / ٧ / ١٩٥٩ لتنظيم عمل ونشاط الجمعيات التطوعية ، والذي أعطى لوزير الدولة للشؤون الداخلية ، سلطة تقدير قبول أو رفض إعطاء تصاريح لإنشاء الجمعيات ، فإن السلطات التونسية وخلال ثلاثين عاماً من حكم بورقيبة لم توافق سوى على ١٨٨٦ تصريحاً بينما شهدت السنوات الأولى من عهد الرئيس بن علي - على سبيل المثال - الموافقة على ٣٢٠٠ تصريح .

ب - الأوضاع القانونية :

يخضع إنشاء الجمعيات في مصر لقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي جاء تعبيراً عن النزعة الاشتراكية لثورة يوليو وما اركزت عليه من أديبات مثل تحالف قوى الشعب العامل والميثاق الوطني .

الديمقراطية بأكثر بكثير مما تنتجها المنظمات الحزبية والنقابية العملاقة . وتزداد أهمية هذا العامل بسبب الحرمان الطويل من ممارسة الحقوق الديمقراطية ، مما يسبب تشوهاً بالغا في المراحل الأولى لممارسة هذه الحقوق .

٢ - إن الدولة التسلطية العربية لن تخلو مكانها دولة ديمقراطية حقاً إلا على المدى الوسيط والطويل ، وبعد أن تكون هيكل الممارسة الديمقراطية قد محدت من الدولة وظائف كثيرة تستخدمها في إحكام السيطرة على المجتمع . ولا شك أن الدولة التسلطية التي تقود إنترجاً سياسياً عبر صيغة ديمقراطية مفقودة ، تقاوم بكل شدة وكافة الأساليب إصالح الآلية الأساسية للديمقراطية وهي إمكانية تنوير السلطة من خلال التنافس الانتخابي الدوري للنزيع والمنصف . وهي بالتالي تتجه لتقييد الأحزاب والانتخابات والمنظمات المجتمعية واسعة النطاق بأكثر مما تتجه لتقييد الجمعيات التطوعية والمنظمات الدنيا الأخرى . والتي لا تتنافس على السلطة السياسية ، على نحو مباشر . وعلى وجه أعم فإن قتل الضوابط والقود المفروضة على ممارسة السياسة من أعلى قد تكون أقل من تلك المفروضة على ممارسة السياسة من أسفل .

٣ - في الوقت الذي قد تعطى فيه الجمعيات للتطوعية والمستويات الأدنى من الممارسة السياسية فرصة للتعبير عن الهويات الفرعية والروابط التضامنية الميكانيكية فإنها تختلف في ذلك عن المنظمات السياسية العليا والعلاقة مثل الأحزاب السياسية من حيث أن الأخيرة تميل لأن تعطى للهويات الفرعية طابعاً أيديولوجياً عاماً ، مما قد يهدد بتعويق أشد لإمكانات التكامل القومى والحراك الاجتماعى والأيدولوجى ، بل قد تهدد بانقسام المجتمع وتفتته . ومن هذا المنطلق ، فإن فترة انتقالية يسمح فيها للجمعيات الطوعية بالعمل بدون قيود يحدث أثراً تطبيعياً ويخلق ضوابط تلقائية على الممارسة السياسية ، حتى فيما يتصل بمجالات التعبير عن الهويات الفرعية وروابط التضامن الميكانيكى . وبصفة خاصة ، فإن المواطنين يتعلمون من خلال ممارسة السياسة معناها الواسع من أسفل ضرورة الحل الوسيط والتفاوض على بناء التراضي حول الموقف من قضايا مختلفة والتوفيق بين مصالح دنيا متعارضة . ولا شك أن تطوير هذه المهارات على مستوى الممارسة السياسية من أسفل يوفر أفضل ضمانات ممكنة لتأمين التطور الديمقراطي السلمى بعيداً عن العنف .

١٨٨٨ ، ١٦ أغسطس ١٩٣٦ ، ثم القوانين الصادرة في ٧ نوفمبر ١٩٥٩ ، ٢ أغسطس ١٩٨٨ ، ٢٤ مارس ١٩٩٢ على التوالي .

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ نهاية الخمسينيات وحتى تولى الرئيس بن علي السلطة في نوفمبر ١٩٨٧ ، فإن الجمعيات التطوعية والأحزاب السياسية خضعت لمواد قانونية واحدة ، كما أن التصريح للجمعيات كان خاضعاً للسلطة التقديرية المطلقة لوزارة الشؤون الداخلية مما أضعف في النهاية أي نشاط سياسي أو اجتماعي خارج إطار السلطة القائمة .

ومع مجيء بن علي إلى الحكم بدأ حدوث نوع من التغيير تمثل في الفصل بين القواعد القانونية الخاصة بالتنظيمات السياسية والتي وردت في القانون ٩٠ لسنة ١٩٨٨ ، وذلك المتعلقة بنشاط الجمعيات التطوعية حيث وردت في القانون ٩٠ لسنة ١٩٨٨ ، وقد أحدث القانون الأخير تعديلات هامة فيما يتعلق بالإجراءات العظيمة لنشأة الجمعيات أو حلها ، وكان أهم هذه التعديلات للنص على أنه بعدم معنى ثلاثة أشهر على إعلان اسم ومكان وهدف الجمعية للسلطات فإنها تصبح ذات كيان قانوني ، كما أصبح من غير الجائز حل الجمعيات التطوعية إلا بحكم قضائي .

إلا أن هذه الإفراجة سرعان ما تعرضت لفرض نوع من القيود عبر القانون الصادر في ٢٤ مارس ١٩٩٢ ، والذي حصر البنود الخاصة بنشاط الجمعيات في ثلاث بنود كإطار عام لأنشطة الجمعيات كأن تكون نسائية أو رياضية أو ثقافية ، كما منع القانون القائمين عن إدارة الجمعيات أن يكونوا مسؤولين قبايلين في الأحزاب السياسية وأعطى لوزير الداخلية سلطة إعداد قوائم تحدد نوعية نشاط الجمعيات في الوقت الذي لم يسمح فيه بوجود جمعيات ذات صبغة دينية ، وأشار القانون إلى أن الجمعيات القائمة عليها أن توفيق أوضاعها طبقاً للقانون الجديد أو تعرض للحل . ومن الواضح أن إصدار قانون جديد لتنظيم عمل الجمعيات التطوعية في تونس ، إنما جاء في إطار الانعطاب المتصاعد الذي دخل إلى مرحلة المواجهة المكشوفة بين الدولة من ناحية والتيار الإسلامي بزعامة حزب النهضة من ناحية أخرى ، وكذلك يمكن اعتبار هذا القانون محاولة من جانب النظام التونسي لضبط الأنشطة ذات الأبعاد السياسية مثل ، نشاط رابطة حقوق الإنسان ، التي تخضع لقانون الجمعيات التطوعية ، خاصة بعد أن أصبحت هذه الرابطة إحدى المنابر الهامة للتعبير السياسي .

ومع ذلك فإنه مع إجراء نوع من المقارنة بين الحالة المصرية والحالة التونسية ، فإنه يمكن ملاحظة ضعف الرقابة الإدارية التونسية عن مثيلتها المصرية ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى العديد من الأسباب ، التي تأتي في مقدمتها أن العمل التطوعي في مصر هو أكثر ضخامة مما هو عليه

وقبل صدور هذا القانون كان نشاط الجمعيات يخضع للمادتين ٥٤ ، ٨٠ من قانون الأحوال الشخصية ثم لقرار ملكي صدر عام ١٩٣٨ ، وبلا ذلك صدور القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ وللقانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، ويمكن القول أن السمة المشتركة لهذه القوانين كانت هي منح دور أكبر للدولة في نشاط هذه الجمعيات عبر تشديد الرقابة الإدارية والأمنية تحت مسميات عديدة مثل التأكيد من جدية الجمعيات ، التخطيط الإشرافي ، الحد من تشابك الأنشطة ... الخ ، وذلك بهدف مراقبة وردع أي اتجاه للعب دور سياسي لهذه الجمعيات وبخاصة ذات الصلة الإسلامية منها .

ونتيجة للعمل بهذا القانون ، الذي مازال مالياً حتى الآن ، اضطرت الجمعيات الموجودة إبان صدوره وبالبالغ عددها أربعة آلاف جمعية إلى إعادة النظر في أوجه نشاطها أو تغيير نظامها تمهيداً للتقدم بطلب لإعادة التصريح لها بالعمل خلال سنة أشهر من بدء سريان القانون ، أو إيقاف نشاطها .

وطبقاً لأحد التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٧ . فقد أدى ذلك في النهاية إلى التخلص من الجمعيات ذات النشاط العنيف وغير المفيد للمجتمع ، وهكذا يمكن القول أن القانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يهدف بالأساس إلى تنظيم علاقة الدولة / الجمعيات وليس الجمعيات / المجتمع وأصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية هي المفولة حق منع أو حجب التصريح عن جمعية ما ، وذلك طبقاً لقواعد تضامنية يمكن التوسع في تفسيرها ، مثال ما إذا كانت الجمعية المطلوب إشهارها تهدد النظام العام أم لا ، كما أصبح من الممكن حل الجمعيات بقرار إداري وليس بحكم قضائي كما كان متبعاً من قبل ، وتستمر الرقابة على الجمعيات في حالة الموافقة عليها عبر العديد من الآليات التي من أهمها حق وزارة الشؤون الاجتماعية في تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة لمدة غير محددة (الأعضاء المنتخبون يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات) ، كذلك حق الوزارة في حل مجلس الإدارة وإلغاء قراراته ، وفرض الرقابة على سفر أعضاء الجمعيات للمشاركة في مؤتمرات بالفارغ وإلزامهم بالحصول على تصاريح السفر وتقديم تقارير عن مهماتهم .

وقد تبدو هذه القواعد الرقابية جزءاً من السياسات العامة المتبعة في مرحلة الستينيات إلا أن استمراريتها في الوقت الذي شهدت فيه الحياة السياسية العديد من التحولات أدى إلى حدوث نوع من التمثل الذي تمثل في المطالبة من قبل بعض الجمعيات بتغيير هذا القانون وفيما يتعلق بالحالة التونسية ، فقد تابعت التسور القوانين المنظمة لأنشطة الجمعيات للتطوعية كما يلي :

القانون المدني ، قرارين صادرين في ١٥ سبتمبر

في تونس إضافة إلى ضخامة الجهاز الإداري البيروقراطي في مصر ويمكن إضافة سبب ثالث هو اتساع المساحة الليبرالية في تونس بما يقلل من حجم الدور السياسي الذي يمكن للجمعيات التطوعية أن تلعبه في ظل غياب القوات الأخرى .

٤- الجمعيات التطوعية في مصر وتونس : الهيكل العام

يبلغ عدد الجمعيات في مصر ١١٥٣٢ جمعية بينما في تونس يبلغ ٥١٨٦ جمعية . والملاحظة العامة في هذا الشأن هي تصاعد عدد الجمعيات في مصر بشكل مطرد يكاد يكون متساوياً ، حيث كان عدد الجمعيات في الستينيات ٣٦٥٦ جمعية وشهدت السبعينيات نشأة ٣١٦٥ جمعية والثمانينيات ٣٩٤٦ جمعية ، وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ ومتنصف عام ١٩٩١ تم إنشاء ٥٩٢ جمعية وفيما يخص الوضع في تونس فقد شهدت الفترة التالية للتغيير السياسي - نوفمبر ١٩٨٧ - تزايداً حاداً في عدد الجمعيات ، ومن المرجح أن يكون هذا التحول مرتبطاً بتغير رؤية وتعامل النظام مع ظاهرة الجمعيات أكثر من كونه تعبيراً عن حراك ذاتي داخل الظاهرة نفسها .

وبالرغم من أنه لا يمكن - في هذا السياق - تقديم عرض كامل لنشاط الجمعيات التطوعية في مصر بالنظر إلى ضخامة حجم هذا النشاط إلا أن عرض بعض المعلومات المتعلقة بهذا النشاط يوضح مدى تأثير المعطيات المجتمعية والاقتصادية والثقافية على ظاهرة النشاط التطوعي ، حيث يوجد في مدينة ١٥ مايو - على سبيل المثال - العديد من جمعيات العاملين في مجال الأسمنت والأسمدة والفحم وغيرها من الصناعات ، ورغم أن المادة ١٣ للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ تمنع إنشاء جمعيات ذات شكل مهني بحث .

ولعل هذا المثال يوضح الفارق بين ظاهرة إنشاء الجمعيات من ناحية الإطار القانوني من ناحية أخرى ، والملاحظة الأخرى أن بعض المحافظات نجد بها تركزاً لجمعيات من نوع معين حيث توجد جمعيات لأسر الشهداء في سينا مثلاً ، بينما في محافظة الشرقية يتزايد عدد الجمعيات المحلية مثل « أبناء الذهلية » ، « أبناء الوادي الجديد » ... الخ . كذلك هناك محافظات توجد بها نسبة عالية من الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية مثل محافظات المنيا وأسيوط والمنوفية والتي تبلغ نسبة الجمعيات الإسلامية فيها لإجمالي عدد الجمعيات على التوالي : ٥٦,٨٣ ٪ ، ٤٤,٣٢ ٪ ، ٤١,١٢ ٪ .

أما للمحافظات الكبرى مثل القاهرة فيمكننا ملاحظة وجود نوع من التوازن في نوعية الجمعيات ، إذ توجد جمعيات لمحاربة بعض الأمراض وحماية البيئة وللخدمات

الاجتماعية والدينية والشباب إضافة إلى جمعيات المرأة وبعض فئات العاملين بالذلة مثل التربية والتعليم والرأى .. وجمعيات أخرى مثل مساعدة أسر السجناء والمعوقين وحماية الحيوان .. إلخ .

وفيما يتعلق بتركز نشاط الجمعيات في قطاعات محددة فإننا نجد بشكل عام أن نسبة الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية إلى إجمالي عدد الجمعيات على المستوى الوطني هي ٢٧,٥٧ ٪ ، وبمراجعة التطور الزمني لهذا النوع من الجمعيات نجد أن النسبة العامة لها في الستينيات بلغت ١٧,٢٣ ٪ ، وتزايدت هذه النسبة بشكل واضح أثناء مدة حكم الرئيس السادات لتصل إلى ٣١,٠٢ ٪ وقد استمر هذا الانتشار في حقبة الثمانينيات ليصل إلى ٣٣,٩٢ ٪ وهكذا يمكن القول أن سياسة الرئيس السادات الترامية إلى استنظام الجماعات الإسلامية في مواجهة اليسار والناصرين في السبعينيات كانت أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع نسبة الجمعيات الإسلامية إلى أن تلك لا ينفي كون الحركة التطوعية الإسلامية تشكل واقعاً ملموساً في حد ذاتها ، بليل وجودها القوي في حقبة الستينات رغم الصدامات الدامية التي شهدتها تلك الفترة بين نظام عبد الناصر والإخوان المسلمين ، وربما يمكن فهم انتشار ظاهرة الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية بشكل أفضل من خلال ملاحظة اتساعها بالتعقيد ، وتعبيرها عن اتجاهات متباينة داخل التيار الإسلامي تتراوح ما بين الجمعيات ذات الإسهام الحكومي والجمعيات الإسلامية ذات النشاط الاجتماعي العادي والجمعيات ذات النشاط أو التوجه السياسي ، وعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى أحد أقمم الجمعيات الإسلامية وهي الجمعية الشريعة والتي لها مركز عام وفروع محلية تتحرك خلالها تيارات ورؤى إسلامية عديدة ، كذلك توجد جمعيات عديدة للحج والمعرة وجمعيات أنشأتها بعض الشخصيات العامة . إلخ .

وبالإضافة إلى الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية ، هناك مجال آخر يزدهر فيه نشاط الجمعيات التطوعية ، وهو مجال التنمية الاجتماعية لما يتمتع به من قدرة على جذب المساعدات الأجنبية وكذلك لاحتضان الدولة وتشجيعها لهذا النوع من النشاط عبر وزارة الشؤون الاجتماعية .

وفيما يخص الوضع في تونس ، فقد أوضحت دراسة نشرتها مؤخراً وزارة الداخلية التونسية أن عدد الجمعيات التطوعية قد بلغ ٥١٨٦ جمعية كما في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

نوعية النشاط	العدد	النسبة المئوية
جمعيات ثقافية وفنية	٣١٧١	Z ٦١,١٢
جمعيات رياضية	٨٢٢	Z ١٥,٨٥
جمعيات خيرية	٥٠٩	Z ٩,٨١
تعاونيات	٤٠٠	Z ٧,٧١
جمعيات تنمية	١٢٦	Z ٢,٤٢
جمعيات علمية	١١٥	Z ٢,٢١
ذات نشاط عام	٤١	Z ٠,٧٩
جمعيات نسائية	٢	Z ٠,٠٩

محاولة لأحداث توازن مع حالة التفتت التي تعاني منها أغلب الأنشطة الجماعية كما حدث عام ١٩٨٢ بمبادرة من الرابطة التونسية لحقوق الإنسان إنشاء تجمع ٨ ديسمبر ، والذي جمع ٢٥ جمعية بهدف معاندة القضية الفلسطينية والذي وضع نشاطه أثناء أزمة الخليج .

وفي هذا الإطار تم تنظيم لقاء بين الجمعيات التونسية والفرنسية عام ١٩٩١ من أجل دراسة التعاون المشترك في مجالات التعليم والثقافة والنشاط الاجتماعي ، وأيضاً عقد اجتماع ضخم في يونيو ١٩٩١ نظمته الجمعية التونسية لمساعدة الصم والذي شاركت فيه أكثر من ١٦ جمعية تونسية بهدف تعميق الاتصال بين الجمعيات المختلفة من أجل تنمية النشاط التطوعي ، الأمر الذي نتج عنه بلورة مجموعة من الطلاب المشتركة حول تعديل القانون الخاص بالجمعيات وإنشاء هيئة لتنظيم العلاقة بين الجمعيات المختلفة .

وبالنظر إلى نشاط الجمعيات في سياق التطور الذي حدث لشكل العلاقة بين الدولة / المجتمع منذ قيام حركة ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ومحاولة رصد الآثار المترتبة عليها ، نلاحظ أنه في إطار سياسة النظام الرامية إلى إجراء نوع من الحوار والمصالحة مع المجتمع والحديث عن فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، قام النظام بتعيين عدد من أهم الناشطين في الحقل التطوعي في الوظائف السياسية والإدارية مما أدى إلى إفراغ الجمعيات من كادرها الرئيسية وأدى في مرحلة تالية إلى خلق مناخ للتصاق على الوظائف لدى السلطة في أوساط الأعضاء الناشطين في هذه الجمعيات ، وهدف النظام من وراء ذلك إلى إعادة ترتيب الساحة السياسية لضم الدولة والحزب المنسوري الحاكم وإلى جانبهم القوى الرئيسية « للمعارضة العلمانية » ، في مواجهة المعارضة المحجوب عنها الشرعية والتمتعلة في القوى الإسلامية .

استمر هذا التقسيم يؤدي مهمته على مدى ثلاث سنوات منتجاً نوعاً من الإرتياح العام في الوقت الذي أدى فيه إلى إحداث نوع من الخلافات داخل للجماعات الإسلامية ، إلا أن التحالف الهش الذي أقمته النظام بدأ في التصدع هو الآخر مع عام ١٩٩١ نتيجة لبعض ممارسات النظام تجاه الصحافة والقوى السياسية ، ولزيادة قهر النظام للإسلاميين ، مما أدى إلى إظهار الأبعاد الحقيقية لتجربة التعددية الديمقراطية في تونس .

وبالرغم من ذلك أدى نشاط الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجهودها من أجل الدفاع عن الحريات العامة إلى إحداث نوع من التعلق لدى النظام خاصة بعد إدانة اللقم الذي مارسته السلطة تجاه الإسلاميين مما أدى في النهاية إلى تشدد السلطة في مواجهة الرابطة ، وبغتها إلى إرخال بعض التمديلات على قانون الجمعيات ، والأمر الذي دفع بكثير من

ويوضح الجدول السيطرة المحدبة للجمعيات المهمة بالأنشطة الثقافية والفنية ، كما يوضح ضعف تواجد الجمعيات ذات النشاط الاجتماعي والتتوي والذي يمكن إرجاعه إلى عدم حدة المشاكل الاجتماعية في تونس بالدرجة التي تقال من الإعتماد على الجمعيات من أجل حل هذه المشاكل .

كما يمكن ملاحظة عدم وجود أي جمعية تقدم خدمات دينية الأمر الذي يتفق مع سياسة الحكومة في هذا المجال منذ الاستقلال ، بل يمكن ملاحظة أن جمعية « المحافظة على القرآن » والتي أنشئت من المصينبات لمواجهة النشاط الماركسي .

ورغم أن الجدول السابق يسمح برؤية عامة لظاهرة الجمعيات التطوعية ، إلا أنه لا يوضح تطور حجمها ارتباطاً بالزمان والمكان ، ورغم أن حجم ظاهرة الجمعيات في تونس أقل من مثيلاتها في مصر إلا أنها ليست وليدة تغيرات ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، فوجدنا سابق على ذلك التاريخ ، وكان من الممكن للمراقب أن يلمح للبولار الأولى لمحاولات التخلص من التصلط الحكومي ، كما حدث في حالة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وكذلك التجمع للنسائي لنادي طاهر حداد والاتحاد التونسي لنوادي السينما .. إلخ ، فبعد المحاولات نجحت في الحفاظ على استقلاليتها بما يسمح لها بطرح قضايا اجتماعية / سياسية ، ثقافية لم يسبق طرحها من قبل السلطة ، بل وفي بعض الحالات تمكنت هذه الجمعيات من إيجاد بعض الحلول للقضايا التي تواجهها .

إلا أنه يمكن القول أن الحركة التطوعية قد تمكنت من توسيع نشاطها بعد تغييرات ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إرتكازاً على القانون الجديد ، وقد أدى هذا النشاط إلى ظهور جمعيات للنساء وللمستهلكين وللمتخصصين في العلاج الطبيعي وحماية البيئة .. إلخ . وكذلك جمعيات مرتبطة ببعض الأحياء ، إلا أن من أهم الظواهر المترتبة على هذا النشاط المتزايد هي ظهور تجمعات تضم العديد من الجمعيات في

لنشاط الجمعيات الأمر الذي يبدو كعامل مساعد على تحديد نشاط الجمعيات ، إلا أن الرقابة هي المعنى المضمّن لهذا التحديد .

د - خاتمة :

في نهاية هذا الجزء قد يكون من المفيد استعراض بعض الإشكاليات المشتركة التي تواجه نشاط الجمعيات في كلا البلدين .

ومن الواضح صفر حجم البعد الاجتماعي لنشاط الجمعيات في تونس مقارنة بمصر إلا أنه من الممكن المقارنة بين البعد السياسي لكلا النشاطين برغم كبر حجم التشابكات في الحالة المصرية ، ويمكن القول أن البعد السياسي يرتبط بثلاث محاور أساسية تتمثل في : الدور السياسي الذي تقوم به بعض الجمعيات داخل حدودها ، قضية الإسهام في التحويل الديمقراطي للبلاد العربية ، قضية الوحدة العربية .

ومن الواضح أن حالة التوجس الموجودة لدى السلطة في كل من مصر وتونس تجاه نشاط الجمعيات التطوعية ، تعود في الأساس إلى إغتماس بعض هذه الجمعيات في نشاطات تصب في النهاية في المجال السياسي .

المراقبين إلى القول بأن هذه التعديلات كانت موجهة بالأساس ضد قيادات الرابطة . فقد كان من أهم التعديلات التي استحدثت النص على منع قيادات الجمعيات التطوعية من الجمع بين نشاطهم التطوعي وأى مواقع قيادية في التنظيمات السياسية ، وذلك بدعوى الفصل بين العمل التطوعي والعمل السياسي ، إلا أن ذلك من مبالغة كثيرة من قيادات الرابطة ، ونص التعديل الثاني على إلزام الجمعيات بقبول عضوية أى شخص يتقدم إليها ما لم يكن هناك أحكام صادرة ضده أو ما يمس سمعته الشخصية ، وأعلن النظام أن الهدف من ذلك هو العمل على ديمقراطية العمل التطوعي ، وقد قامت الرابطة بحملة كبيرة داخل تونس وخارجها ضد هذا البند لتخوفها من انضمام أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الحاكم بما يمكنه من السيطرة على الرابطة .

ومن خلال هذه التحركات تبدو ضخامة البعد السياسي لقضية الجمعيات التطوعية في تونس ، في الوقت الذي يبدو فيه البعد الاجتماعي في نشاطها ضعيفاً قياساً على ما هو حادث في مصر ، ويبدو أن الحكومة التونسية عازمة على إحكام قبضتها على النشاط التطوعي عبر إعداد فهرس

القسم الثانى :

الشعب والنضال الفلسطينى

- الشعب الفلسطينى والنظام العربى
- الوضع الفلسطينى فى ظل عملية السلام

اتسم عام ١٩٩١ بمسعين رئيسيين على صعود الشعب الفلسطينى وقضيته . فكانت أولاهما اتماع معاناة القسم المشتت منه فى عدة دول عربية لتمتد إلى منطقة الخليج وبصفة خاصة الكويت ، بعد أن تركزت هذه المعاناة لفترة طويلة فى الدول المحيطة بوطنه ، وخاصة لبنان والأردن . أما السمة الثانية فكانت تفاعل هذا الشعب مع عملية السلام التى انطلقت فور توقف الحرب فى الخليج لتعود إلى أول مؤتمر سلام عربى - إسرائيل مهد لمفاوضات ثنائية شارك فيها الفلسطينيون على مدى ثلاث جولات حتى نهاية العام . ولذلك يتركز تحليلنا للشعب والنضال الفلسطينى لعام ١٩٩١ على قضيتين تعكسان هاتين السمتين هما :

أولاً : الشعب الفلسطينى .. والنظام العربى .

ثانياً : الوضع الفلسطينى فى ظل عملية السلام .

أولاً : الشعب الفلسطيني .. والنظام العربي .

تهديد ينفى إنهائه . وترتب على ذلك أن تعرضوا لإحدى أكبر الماس في تاريخ هذا الشعب ، على نحو لا يمكن مقارنة بأحداث الأردن (٧٠ - ١٩٧١) ولا بما حدث في لبنان خلال بعض فترات السبعينيات والثمانينات .

ورغم أن قطاعاً من الفلسطينيين في الكويت تعاملت بالفعل مع الغزو العراقي أو أيده فعلياً بدرجة أو بأخرى ، فالتاب أن رد الفعل الكويتي تجاوز بكثير هذا الفعل . فزُكِدَ مختلف التقارير والشهادات أن الفلسطينيين انقسموا إزاء ذلك الغزو ، وإن الكثيرين منهم لم نقل صمغته عما أصاب الكويتيين أنفسهم . واشتمل هذا الفريق على قيادات منظمة التحرير وحركة فتح ، المقيمين بالكويت ، والذين بادروا بتنظيم مظاهرة في ٥ أغسطس ١٩٩٠ ضد الغزو وتأييداً للأمرين مطالبين بمقاطعة المحتلين . كما تحركوا للحيلة دون انضمام بعض الشباب الفلسطيني للجيش الشعبي الذي جلبه العراقيون وحاولوا ضم الفلسطينيين إليه . والتاب كذلك أن أعداداً من الفلسطينيين التحقوا بجماعات المقاومة الكويتية وأن بعضهم تعرض للإعتقال والبطش على أيدي قوات الغزو . وقدرت منظمة حقوق الإنسان المعروفة "Middle East Watch" أعداد المعتقلين الفلسطينيين في بداية الغزو بحوالي خمسة آلاف . كما اغتال الغزاة أحد قادة حركة فتح ، بالكويت في ١٨ يناير ١٩٩١ (ربيع الثبلاوي)

ومع ذلك قد تولدت صورة للفلسطينيين جميعاً بالموقف الذي اتخذته قيادة منظمة التحرير تجاه الأزمة أو بمشاركة عناصر من جبهة التحرير العربية التابعة تاريخياً للعراق وجبهة التحرير الفلسطينية (أبو علس) في دعم قوات الغزو وانضمام أعداد من المقيمين بالكويت إلى هذه القوات ولقيام بأعمال تجسس لصالحها ، كما لم تستطع أعداد أخرى مقاطعة مطلة الإحتلال كلياً بسبب إقترافهم إلى وسائل لتأمين حياتهم من القذاذ بمنأى عنها وعدم قدرتهم على مغادرة الكويت رغم أن عدد الذين غادروا بالفعل خلال الأزمة وقيل التحرير بلغ ما يقرب من النصف (حوالي ١٥٠ ألفاً) وإذا

إذا كان لعام ١٩٩١ من دلالة بالنسبة لموقع الشعب الفلسطيني في إطار النظام العربي فهي - في عبارة واحدة أنه عام اتساع نطاق معاناة هذا الشعب لتمتد إلى بعض دول الخليج العربية بعد أن كانت مركزة تاريخياً في الدول المحيطة بفلسطين التاريخية ، وخاصة الأردن ولبنان . ولذلك يقتضى التعرف على أوضاع الشعب الفلسطيني في هذا العام البدء بفلسطين الكويت الذين تعرضوا لطروف قاسية بدأت منذ الغزو العراقي واستمرت بعد التحرير . كما واجه الفلسطينيون في لبنان المزيد من المشكلات خلال العام فيما بقيت أوضاعهم كما هي في سوريا رغم التحسن الكبير - الذي طرأ على علاقتها مع قيادة منظمة التحرير . وفي الوقت نفسه تزايدت معاناة فلسطيني الأراضي المحتلة الذين كانت ضائلة الدعم العربي لهم أحد أسباب تراجع انتفاضتهم الكبرى .

١ - الفلسطينيون في الكويت .

شهد عام ١٩٩١ ثالث أكبر رحيل في تاريخ الشعب الفلسطيني ، وأول رحيل بهذا الحجم من بلد عربي ، بعد رحيلي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من الوطن نفسه . وكان هذا هو في الواقع أهم تداعيات أزمة الخليج بالنسبة للشعب الفلسطيني ، الذي أربط قطاع كبير منه تاريخياً بالكويت . فتمتد اندلعت تلك الأزمة ، كانت هناك جلالية فلسطينية ضخمة هناك . ورغم غياب إحصاءات دقيقة لها ، كما هو حال الفلسطينين في كل مكان بما في ذلك داخل الأراضي المحتلة نفسها ، فالأرجح أن عددهم في الكويت لم يقل عن ٢٥٠ ألفاً وإن كانت تقديرات أخرى ترفعه إلى نحو ٣٠٠ ألف . وقد تمتع معظمهم بأوضاع معيشية مميزة ، لكنه لم ينعكس أبداً في وضع سياسي متميز ولم يسعوا إليه ، الأمر الذي قلص من إحساس الكويتيين بأى خطر ناجم عن هذا الوجود الفلسطيني الكبير الذي اقتربت نسبه من نصف عدد المواطنين بمختلف فئاتهم (حوالي ٦٠٠ ألفاً) لكن أزمة الخليج خيلت وضماً جديداً أثر جديراً على نظرة الكويتيين للفلسطينيين الذين صاروا يعقبون وعلاماً ، للغزاة العراقيين ، ومصدر

لكن لم يكن ثمة خيار آخر لأمم الأردن بخلاف استقبال الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أردنية، ومن ثم يعتبرون أردنيين من الناحية القانونية. وإذا صدق هذا الرقم المعلن، فإنه يزيد على عدد الفلسطينيين الذين لجأوا للأردن خلال وعقب حربى ١٩٤٨ - ١٩٦٧. ويعنى هذا الرقم نسبة ١٢,٥ ٪ تقريباً من عدد سكانه. ورغم أن لجوء عدد كهذا للأردن يشكل عبئاً جديداً في ظروف أزمة اقتصادية فاقمتها عملية الغزو العراقي للكويت، إلا أنه لم يخل من فائدة في الوقت نفسه. فقد أدى سيل التنازحين إلى زيادة تشغيل قطاع الخدمات الحكومية ومضاعفة النشاط الاقتصادي في قطاع للتفاقد التي امتلأت بهم، إضافة إلى ارتفاع أسعار التشقق والعقارات بنسب تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ ٪ بسبب زيادة الطلب عليها. ومع ذلك يظل هناك العبء الناتج عن ضرورة توفير خدمات لهم، بما في ذلك توفير المياه التي يعانى الأردن من نقص فيها، فضلاً عن زيادة واردات المواد الغذائية.

كما أتاح تدفق التنازحين من الكويت تدعيم مركز الحكومة الأردنية في مطالباتها بالمساعدات الأجنبية لاستيعابهم.

لكن إذا كان فلسطينيو الكويت حاملوا الجوازات الأردنية قد وجدوا دولة عربية ينجأون إليها ويتمتعون بحق المواطنة فيها، فقد استمرت معاناة أقرانهم من حملة وثائق السفر المصرية والسورية، لأن الوثائق التي يحملونها لا تسمح لهم بدخول البلد المصدر للوثيقة أو أى بلد آخر. وقد قدر تقرير المنظمين العربية والمصرية لحقوق الإنسان عددهم بما يناهز ٢٥ ألفاً، فيما قدرتهم مصادر أخرى بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ ألفاً. وكان لدى السلطات المصرية دواع أمنية تحول دون السماح لحملة وثائق السفر الصادرة عنها، وهم الأغلبية، باللجوء إلى مصر. وهم من أبناء قطاع غزة في الغالب لكنهم ليسوا في وضع قانوني يمكنهم من دخلى فيود السلطة المحتلة في هذا القطاع. وقد أدى ذلك إلى مشكلات إنسانية عندما غادر بعضهم الكويت ساعين إلى دخول مصر، حيث لم يسمح لهم بذلك في الوقت الذي رفضت أية دولة عربية أخرى استيوهم بما في ذلك الأردن حيث أعادتهم السلطات على الطائرة نفسها. كما لم تفتح محاولة بعضهم طلب اللجوء السياسى لبعض الدول الأوروبية. وقد أثار ذلك مجدداً قضية طبيعة وثائق السفر التي تصدرها بعض الدول العربية للفلسطينيين، والتي لا تسمح لهم حتى بدخول البلاد التي أصدرتها وهو ما يعنى حرمانهم من السفر إلى خارجها للعمل أو التعليم أو الزيارات ما لم يتأكد المسافر من إمكانية حصوله على تأشيرة عودة. والواضح أن هذا النوع من الوثائق يزيد من معاناة الفلسطينيين الذين يحملونها.

أخذنا في الاعتبار أن حوالي ٣٠ ألفاً آخرين كانوا خارج الكويت عندما وقع الغزو لقضاء أجلة الصيف، فإن عدد الذين بقوا عند التحرير كان يتراوح بين ١٥٠ و ١٧٠ ألفاً تقريباً. ورغم أن هؤلاء أعلنوا ترحيبهم بتحرير الكويت وإنهاء الإحتلال، فقد تعرضوا في الأسابيع الأولى لهدام الحكم الوطنى وإجراءات انتقامية ضارية جاء معظمها من الكويتيين أنفسهم وليس من حكومتهم. وحظت تقارير المراسلين ومنظمات حقوق الإنسان بمظاهر الانتقام، التي شملت على سبيل المثال اعتقال أعداد كبيرة من الشباب، وقتل واختفاء آخرين ولا توجد تقديرات دقيقة لأعداد الذين تعرضوا للقتل والاعتقال لكن تضمن تقرير نشرته إحدى عضوات بعثة منظمة "Watch" التي زارت الكويت في نهاية مايو ١٩٩١ (د. أن لوش) وقتل خمسة في هذا المجال. ومع ذلك كانت العيوبات الجماعية التي تعرض لها الفلسطينيون في الكويت أكثر ضراوة في تأثيرها من تلك الإتهامات الفردية مهما بلغت وحشيةا. وقد أوضح تقرير اللجنة المشتركة للمنظمين العربية والمصرية لحقوق الإنسان التي زارت الكويت في نهاية العام أن عدد الفلسطينيين الذين بقوا هناك انخفض إلى نحو ٥٠ ألفاً فقط، تنتشر البطالة بينهم كما تربط الحكومة صرف مكافآت نهاية الخدمة لهم بمغادرة البلاد. ونتج ذلك عن قرار إنهاء خدمة كل غير الكويتيين بأثر رجعى منذ ٨ / ٥ / ١٩٩٠، وعدم إعادة غير أعداد محدودة من الفلسطينيين للخدمة الحكومية، والإبتناع عن تجديد إقامة الفلسطينيين ما ترتب عليه عدم قدرة القطاع الخاص على تشغيلهم، فضلاً عن عدم السماح لمن غادروا خلال فترة الإحتلال بالعودة ..

وقد فسرت الحكومة الكويتية هذا الموقف بأنه جزء من سياسة عامة تهدف إلى تصحيح الوضع السكاني. وتقوم هذه السياسة على عدم السماح ببقاء أكثر من العدد الفعلى الذى تحتاجه الكويت من غير مواطنيها عموماً، وليس فقط الفلسطينيين، حتى لا يعود الإحتلال السكاني السابق حيث كانت نسبة الكويتين لا تزيد على ٢٨ ٪ من إجمالى السكان عشية الغزو العراقي. واستند تبرير هذه السياسة، فضلاً عن ذلك إلى حجة منطقية مفادها أن الدولة التي تواجه معاناة بالحجم الذى تعانيه الكويت يحق لها أن ترفض استمرار وجود أى شخص لا حاجة له.

ولأيا كان الأمر، فقد أدت السياسة للكويتية تجاه الفلسطينيين إلى مسألة إنسانية جديدة وإلى مشكلات لدول عربية أخرى وخاصة الأردن وبدرجة أقل مصر.

فقد تحمل الأردن عبء استقبال معظم الفلسطينيين الذين رحلوا عن الكويت سواء خلال الإحتلال العراقي أو بعد التحرير وقدرت حكومته عددهم بحوالى ٢١٩ ألفاً، وإن لم يتوفر دليل على صدقية هذا التقرير.

ومع ذلك يجدر التنويه بالتحرك المصري للحيلولة دون رحيل الفلسطينيين المقيمين بالكوييت من حملة هذه الوثائق في إطار اتفاق مع «الأردن» والحكومة الكويتية ، على أساس أنهم ضمن الفئات التي تتحمل هذه الحكومة مسئولية قانونية تجاههم بحكم توقيعها لاتفاقات جنيف التي تحرم إبعاد مثل هؤلاء الأشخاص الذين هم في حكم من لا جنسية لهم إلا لبلد يقبلهم ويرضون عن التوجه إليه .

وعلى هذا النحو أدت أزمة الغزو العراقي للكويت إلى إثارة أكبر مآسي الشتات للفلسطيني في العالم العربي ، رغم أنها انحصرت في الكويت ولم تمتد إلى دول الخليج العربية الأخرى إلا في حالات محدودة . والملاحظ أنه بدأت خلال العام إجراءات سعودية لاستئناف مساعدة الفلسطينيين تدريجياً ، عبر قوات رسمية أممها تحويل مبلغ ٣ ملايين دولار إلى منظمة التحرير كدفعة من قيمة ضريبة الـ ٥ ٪ المستقطعة من رواتب الماملين للفلسطينيين بالملكة ، وكذلك ٨,٥ مليون دولار كدفعة من قيمة التبرعات التي تجمعها (اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين) في السعودية كما دعا أمين منطقة الرياض إلى إنشاء صندوق فلسطيني لحماية القدس المحتلة من أخطار الصهيونية والإنفاق على الوقف الإسلامي بها .

٢ - الفلسطينيون في لبنان وسوريا :

تركزت عملية تنفيذ اتفاق الطائف منذ العام الماضي (١٩٩٠) في إجراءات تستهدف بسط سلطة الدولة على معظم أراضيها بدءاً بمشروع بروتوكول الكري ووصولاً إلى انتشار الجيش في الجنوب باستثناء المنطقة التي تحتلها إسرائيل . وكان من الضروري أن تقود هذه العملية إلى إثارة قضية الوجود الفلسطيني بهدف إنهاء الشق المصلح منه وإعادة تنظيم الشق المندى .

ويجدر التنويه بداية بعدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان الآن . لكن معظم التقديرات تدور حول رقم ٤٠٠ ألفاً ، أو أكثر قليلاً ، وهو ما يزيد نحو مائة ألفاً على آخر أرقام مسنوعة إلى (الأردن) في بداية العام . وهي تشير إلى أن عدد اللاجئين للفلسطينيين المسجلين لديها يبلغ ٣١٣١٩٠ شخصاً ، يعيش أقل قليلاً من نصفهم في المخيمات القائمة الآن* .

* هذه المخيمات هي الرشيدية - عين الحلوة - العمية - برج البراجنة - البرج الشمالي - الوصل - حبيبة - مار الياس - شاتيلا - البدوى - نهر البارد - بعلبك - النبطية - الجليل .

وقد تعاملت الدولة اللبنانية مع الوجود الفلسطيني في لبنان منذ ١٩٤٨ باعتباره وجوداً طارئاً ، واعتمدت أساليب أمنية بالأساس في إدارة العلاقة معه . لكن هذه العلاقة صارت أكثر تعقيداً بعد ظهور وتنامي الوجود المصلح منذ منتصف الستينات ، وتدخل الدولة لتقييده مما خلق احتكاكات تراكمت تأثيراتها لتفجر أزمة ١٩٦٩ التي انطوت على استقطاب للقوى السياسية والطائفية اللبنانية بين مؤيد ومعارض للمقاومة الفلسطينية وانتهت تلك الأزمة بتوقيع اتفاق القاهرة الشهير في نوفمبر ١٩٦٩ ، الذي أقام توازناً دقيقاً بين ضمانات السيادة اللبنانية وحرية العمل الفدائي الفلسطيني عبر الحدود . ورغم أن هذا الاتفاق لم يحل دون استمرار الخلافات والاحتكاكات الموسمية ، فقد ظل بمثابة مرجعية يُحكم إليها حتى تفجرت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وانهارت معها سلطة الدولة . وقام مجلس النواب اللبناني بإلغاءه بشكل منفرد في أبريل ١٩٨٧ . لكن الظروف الداخلية والعربية لم تسمح بإثارة قضية إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني على أسس جديدة إلا عقب التوصل إلى اتفاق الطائف والبدء في بناء مؤسسات الدولة ، وطرح هدف بسط سيادتها على أراضيها . وقد أثبتت هذه القضية في إطار حل جميع الميليشيات العاملة في لبنان ، مع اعتبار الوجود الفلسطيني المصلح نوعاً منها . وكان هذا الوجود قد تم تدعيمه مرة أخرى بعد الضربة التي وجهت له خلال الغزو الإسرائيلي الواسع النطاق للبنان في صيف عام ١٩٨٢ . وتمكنت منظمة التحرير من استعمار التناقضات اللبنانية الداخلية والخلافات بين الرئيس الأسبق أمين الحميل وسوريا في اتجاه إعادة أعداد كبيرة من العناصر المسلحة التي كانت قد اضطرت للخروج من لبنان خلال وبعد الغزو الإسرائيلي . لكن الظروف كانت قد تغيرت لتحرم الوجود الفلسطيني المصلح في لبنان من عناصر قوته السابقة نتيجة متغيرات أممها :

— تفكك التحالف الإسلامي - الوطني الذي كان أهم مند ذلك الوجود وأسهمت الصراعات العربية العربية في انتقال بعض قوى هذا التحالف - التي ساندت الوجود الفلسطيني المصلح من قبل إلى موقع العداء له ، وفي مقدمتها حركة « أمل » .

— تراجع الدعم الشعبي اللبناني للوجود الفلسطيني المصلح فقد بدأ الشارع الذي تفاعل إيجابياً مع المقاومة يدرك مخبة للتجاوزات التي شابت بعض ممارساتها ، في الوقت الذي تزايد الاعتقاد بأن لبنان دفع ثمناً باهظاً بسبب الوجود الفلسطيني المصلح على أرضه ، وكان من نتيجة ذلك تصاعد الاحتفظ الشعبي على عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ١٩٨٢ .

— ظهور وتبلور مقاومة وطنية وإسلامية لبنانية في الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلي سبحت قدراً من رصيد المقاومة الفلسطينية وأسهمت في تعميق المشاعر السلبية المتنامية في الشارع اللبناني تجاهها .

— تصاعد الخلافات بين الفصائل الفلسطينية منذ الإنشقاق داخل حركة فتح ، وما تلاه من تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة لقيادة منظمة التحرير وقادت هذه الخلافات إلى عدة نزاعات مسلحة أثارت المزيد من الإستياء الشعبي اللبناني تجاه الوجود الفلسطيني المسلح .

— تدعيم نفوذ سوريا في لبنان بموجب اتفاق الطائف والقبول الإقليمي والدولي الواسع لتطابق بدور جوهري لسوريا في إعادة ترتيب الوضع اللبناني ووصل هذا النفوذ إلى ذروته بتفجر أزمة الخليج التي أنهت فترة العراق على منازعته ، وأتلحت سوريا للحصول على جانب من ثمن انضمامها للحلف الدولي في صورة تكريس نفوذها في لبنان .

— وجود سلطة وطنية قادرة لأول مرة منذ تفجر الحرب الأهلية على التدخل بفاعلية في الجنوب تحت شعار بسط سيادة الدولة ولم يكن هذا ممكناً إلا بعد قيام المؤسسات الشرعية التي كانت قد انقسمت أو غابت .

وفي هذا السياق أصبح الوجود الفلسطيني المسلح عارياً من أي دعم عربي وغير قادر على مقاومة قرار إنتهائه ، الذي اعتبرته السلطة الشرعية اللبنانية البازغة ضرورة قصوى ليس فقط لتنفيذ اتفاق الطائف ، ولكن أيضاً لدمج التحريك السياسي الذي يستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الجنوبي . وأدى ذلك إلى إنجاح عملية نزع السلاح الفلسطيني في منتصف العام بسهولة بعد اشتباكات محدودة للغاية . وبذلك أسدل الستار على آخر بقايا مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي تكتكت محدودة فاعليته . وكان تفجر الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى داخل الأراضي المحتلة في ديسمبر ١٩٨٧ يحمل هذا المعنى ، ويضرب بمنهج آخر قوامة النضال المعنى الذي بدأ أكثر فاعلية لبعض الوقت رغم صعوبة الظروف المحيطة به .

ولذلك لم يكن نزع السلاح في ذاته المشكلة الجوهرية للوجود الفلسطيني في لبنان ، وإنما ما يترتب عليه بشأن علاقة الدولة اللبنانية بهذا الوجود لللاجيء . فقد أثار الوضع الجديد مخاوف بشأن عودة هذه العلاقة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٩ ، حيث عانى مكان المخيمات بصفة خاصة من قيود واسعة على حرية التنقل والعمل وممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية وحتى الرياضية . وربما توجد بعض المبالغة في هذه المخاوف لأن وضع الحصار الذي عانى منه سكان المخيمات الفلسطينية بلبنان في تلك الفترة (ارتبط في

جانب منه بموقف بعض الفئات اللبنانية ، التي عارضت فكرة عروية لبنان . والواضح أن نفوذ هذه الفئات تراجع كثيراً في الدولة اللبنانية الحالية . لكن المعروف أن جانباً آخر لا يقل أهمية أسهم في تكريس ذلك الوضع مازال قائماً ، وهو محدودية الإمكانيات اللبنانية على الصعيدين الإداري والاقتصادي . فالمديرية الحاملة لشؤون اللاجئين التي كانت مسئولة عن الوجود الفلسطيني في لبنان ، اعتمدت على عدد ضئيل من الموظفين الذين كان عليهم التعامل مع ربع مليون لاجيء . ولم يكن بالإمكان لتطوير وتوسيع هذه المديرية بسبب قلة الموارد . وهذا القصور كان من أهم العوامل التي دفعت الدولة للإعتماد المتزايد على الأجرة الأمنية في التعامل مع الوجود الفلسطيني . كما أن الإطار القانوني الذي ينظم هذا الوجود يقصر كثيراً عن تلبية الحد الأدنى من الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين . ويمكن الإشارة في هذه المجال إلى أن هؤلاء الفلسطينيين يصنفون إدارياً إلى ثلاث فئات متمايزة :

الفئة الأولى : التي لا خلاف على شرعية إقامتها في لبنان وقد جرى إحصاء لها في مطلع الخمسينات عن طريق الأونروا والجنة الدائمة للصليب الأحمر ويمنح المسجلون وفقاً لها . وثائق سفر . تمكنهم من التنقل والسفر والعودة إلى لبنان .

والفئة الثانية : وتضم الذين لم تسجلهم الإحصاءات في الفئة الأولى رغم وجودهم في لبنان وقد تمت تسوية أوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم ١٣٦ لعام ١٩٦٩ إضافة إلى تطبيق حق جمع الشمل في إطار مديرية شؤون اللاجئين وحصل المسجلون في هذه الفئة على وثائق مرور صالحة للعودة إلى لبنان . ولهم سجلات محفوظة لدى الأمن العام ومديرية شؤون اللاجئين . لكن الأونروا لا تعترف بحقهم في الاستفادة من خدماتها . ولذلك فإن تسوية أوضاعهم بمساواتهم بالفئة السابقة تساعد على إيجاد الحلول لتسهيل سفرهم وانتقالهم والاستفادة من خدمات الأونروا .

لما الفئة الثالثة : فتضم عدداً محدوداً من الفلسطينيين الذين اضطروا للإقامة في لبنان بعد حرب ١٩٦٧ ، أو تم إبعادهم من الأراضي المحتلة في تلك الحرب ، وهذه الفئة لا تملك أي وثائق هوية ولا يتاح لها حرية التحرك والسفر والانتقال . كما لا تتمتعها : الأونروا ، في سجلاتها .

وعلى هذا النحو يبدو أن الخطوة الأولى في اتجاه تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان هي مساواة الفئتين الثانية والثالثة بالأولى على أن يلي ذلك التقييد المفروضة على هذه الفئة بموجب الأوضاع السابقة على اتفاق ١٩٦٩ الذي تم إلغاؤه وأهم هذه القيود :

الأول التي جرت في أول أغسطس ، واقتصر التمثيل الفلسطيني فيها على جبهة الإنقاذ وحركة فتح المجلس الثوري . وأدى ذلك إلى تعطيل الحوار ، حتى أمكن الإنفاق بين مختلف التنظيمات الفلسطينية على إعداد مكررة موحدة تم تسليمها إلى اللجنة الوزارية اللبنانية في أول أكتوبر ، وركزت على اعتماد التجربة المطبقة في سوريا كنموذج للاحتذاء من حيث معاملة الفلسطينيين على قدم المساواة مع مواطني الدولة بائنتاء الجنسية والحقوق الميساسة المرتبطة بها . وطالبت بتشريع قانوني يضمن حقوق الفلسطينيين في لبنان . وتضمنت عشر نقاط رئيسية هي :

الإقامة - حق التنقل - حق العمل - التعليم والتدريب المهني - المؤسسات - حق العمل النقابي - إعمار المخيمات - المهجرون - الحريات الديمقراطية - حق الملكية .

ورغم وعود الحكومة اللبنانية بدراسة هذه المكرة ؛ فلم يحدث تطور ملموس باستثناء إصدار قرار برفع الحظر الذي فرض في عهد الرئيس أمين الجميل على معارسة الفلسطينيين لعدد من المهن . لكن في الوقت نفسه تم تشكيل لجنة فنية من مندوبين عن الأمن العام وأمن الدولة ووزارة العمل لإعداد دراسة عن أوضاع الفلسطينيين وكان هذا التصرف مؤشراً على أن السلطات اللبنانية مازالت تتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية أمنية في الوقت الذي شهد عام ١٩٩١ المزيد من التدهور في أوضاعهم إلى الحد الذي اعتبره بعض المرابطين الأسوأ على الإطلاق منذ لجوئهم إلى لبنان . فقد تراكمت نتائج أحداث العقد الماضي الذي بدأ بالغزو الإسرائيلي وشهد حروب المخيمات المتتالية ، لتؤدي إلى تفاقم الأزمة المعيشية في ظل تدهور قيمة العملة اللبنانية وارتفاع تكاليف الحياة في الوقت الذي تضاعفت فرص العمل أمام أعداد متزايدة من الفلسطينيين . وجاء تقليص (الأوروا) للعديد من خدماتها ليقام معاناة الكثيرين منهم ، حيث أدى إلى تزايد انتشار الأمراض وحرمان العديد من الطلاب من متابعة دراستهم . كما ظهرت تأثيرات أزمة الخليج بوضوح في صورة قيام دول الخليج العربية بإنهاء عقود عمل مئات الفلسطينيين الذين تعيش عائلاتهم في لبنان مما حرهما من مورد رزق أساسي . وعادت أعداد من هؤلاء العاملين (لم يكن تحديدها بدقة) إلى لبنان للإنتظار دون عمل أو ممارسة أعمال موسمية ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة . كما قاد وقف المساعدات العربية لمنظمة التحرير إلى تقليص الخدمات الصحية التي كانت تقدمها المؤسسات الطبية التابعة لها . وأخيراً جاء قرار حركة « فتح » في نهاية العام بحل جهازها العسكري في لبنان ، إلى جانب قيام المنظمات الفلسطينية الأخرى بتقليص أعداد العاملين بفروعها في لبنان ، مسببين زيادة البطالة . وجدير بالذكر أن الجهاز

● إلزام المقيمين بالمخيمات بطلب ترخيص بالإنتقال إذا أرادوا مغادرة المخيم حتى لزيارة مخيم آخر .

● الصعوبات المتعلقة بالحصول على وثائق السفر وتجديدها .

● إلزام الفلسطينيين بالحصول على تصريح للعمل ، ومنعهم من مزاوله أعمال ومهن معينة .

● حظر إقامة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتعاونية وغيرها .

● حرمان الفلسطينيين من الإنتماء إلى النقابات .

أما الخطوة الأكثر جذرية في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية فهي الإعتراف لهم بحقوق المواطنين باستثناء الحقوق السياسية المتعلقة بالمشاركة والانتخاب والترشيح كما هو متبع في سوريا مثلاً كما سيوضح لاحقاً . ومن الممكن تنظيم ممارسة الحقوق المدنية والاجتماعية ، في هذا الإطار على نحو لا يمس السيادة اللبنانية أو يتعارض معها . وقد اقترح بعض المثقفين اللبنانيين مؤشراً السماح بتشكيل مجالس للفلسطينيين في المخيمات ومناطق التجمع الفلسطينية . وتختلف هذه المجالس عن لجان المخيمات القائمة حالياً في أنها تُختار عن طريق الإنتخاب الشعبي المباشر ويكون دورها شبيهاً بمجالس الأجانب في بعض المدن الأوروبية ، حيث تقوم بتجميع وبلورة مطالب الفلسطينيين ومناقشتها ومتابعتها مع الأجهزة اللبنانية المختصة أي تصبح أداة اتصال بين الدولة والمقيمين الفلسطينيين .

وتجدر ملاحظة أن تأمين الحقوق المدنية للفلسطينيين بهذا الشكل لا يحقق مصالحهم فقط ، وإنما هو في مصلحة الدولة اللبنانية أيضاً لأنه سيكون عامل استقرار تشتد الحاجة إليه ومن ثم يحول دون تفجر مشكلات عدة في المستقبل .

لكن الأشهر الأخيرة من ١٩٩١ ، بعد إتمام عملية نزاع السلاح الفلسطيني ، لم تشهد ما يبشر بتطور جدوى في هذا المجال رغم تكرار الوعود الرسمية اللبنانية وتشكيل لجنة وزارية للإتصال بالمنظمات الفلسطينية تحت شعار إزالة كل الشوائب والاراسب ، فقد ظلت ثمة مشكلة أساسية تتمثل في تحفظ الحكومة اللبنانية على إجراء حوار رسمي مع منظمة التحرير . وظل هذا التحفظ قائماً رغم تطبيع العلاقات بين سوريا وهذه المنظمة . وعندما تبين عدم جدوى الحوار مع « جبهة الإنقاذ » التي لا تملك سوى قطاعاً ضئيلاً من الفلسطينيين ، خضت اللجنة الوزارية اللبنانية خطوة للأمام بإعلان أنها تقبل الحوار مع المنظمة لكن في إطار وقد فلسطيني موحدة . ومع ذلك لم تدد السلطات اللبنانية اهتماماً بشمول مشاركة ممثلين لمنظمة التحرير في جلسة الحوار

العسكري ، لفتح ، في لبنان كان يضم حوالي خمسة آلاف شخص منظمين في صورة تشكيل عسكري متكامل يضم ألوية وكنتبات . ورغم أن قرار حل الجهاز آثار تفاؤلاً بإمكان التوصل إلى صدور تشريع لبناني بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين ، إلا أنه دفع في الوقت نفسه إلى ظهور مخاوف من تزايد نفوذ الجماعات الأصولية في أوساطهم لملاً الفراغ . وقد توفرت دلائل في الفترة الماضية على تنامي دور هذه الجماعات في أكبر مخيمات فلسطينيين (عين الحلوة والمية مية) .

أما أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا فهي أفضل حالاً بشكل ملموس . حيث يعملون منذ بداية لجوئهم على قدم المساواة مع المواطنين السوريين رغم عدم منحهم الجنسية . ففي سبتمبر ١٩٤٩ صدر القانون ٤٧ الذي أعفى الفلسطينيين من قانون الإدارة المدنية ، الذي ينص على أنه ما لم يكن الشخص قد حصل على الجنسية السورية لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل لا يحق له العمل . كما صدر قانون آخر عام ١٩٥٢ (يعني) للفلسطينيين من الحظر المفروض على غير السوريين في ممارسة العديد من المهن الحرة كالطب والمحاماة وغيرها . أما القانون الأكثر أهمية الذي صدر عام ١٩٥٦ فقد نص على أن الفلسطينيين المقيمين في سوريا يعملون كمواطنين سوريين في كافة المجالات التي حددها مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية . وتمثلت هذه المجالات في العمل والتجارة وتقديم الخدمات والسكن . أما المجالات التي لم يتطرق لها القانون فقد تركت لتصرف إدارات الدولة المسؤولة عنها ، مثل التعليم والسباحة والملكية الخاصة والإنتقال وقد فتحت بعض هذه المجالات ، وخاصة المتعلقة بحرية الإنتقال ، باباً للتمييز بين الفلسطينيين ، وخاصة مع ظهور وتعاقد حركة المقاومة المسلحة . وأصبح بعضها رهناً بالعلاقات السياسية بين سوريا ومنظمة التحرير . لكن بشكل عام يكن للقول بأن الفلسطينيين في سوريا عوملوا على قدم المساواة مع مواطني الدولة في مختلف المجالات باستثناء الجنسية وما ينجمها من حقوق سياسية فيما يتعلق بحق الترشيح والإنتخاب للهيئات التشريعية والتنفيذية وشملت هذه المساواة التجنيد في الجيوش السورية حتى تأسيس جيش التحرير الفلسطيني في منتصف الستينات ، حيث مُنح الفلسطينيون لبعض الوقت حق الإختيار بين الخدمة أو في الجيش السوري ، إلى أن تقرر إلزامهم بالخدمة في جيش سوريا بحيث يكون لجيش التحرير الفلسطيني حق طلب احتياجه من الجنود الفلسطينيين العاملين بالجيش السوري .

وكما هو الحال في لبنان لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الفلسطينيين اللاجئين في سوريا . لكن تشير آخر تقديرات (الأونروا) إلى أن هذا العدد يبلغ ٢٥٠ ألفاً معظمهم من

لاجئي ١٩٤٨ ، ويقيم معظمهم (حوالي ١٦٨ ألفاً) في دمشق والمخيمات المقامة بضمومها أو بالقرب منها . ويتوزع معظم الباقين على حلب وبعض حما . ودرا وكان من حسن حظ الكثيرين منهم توفر خبرات لديهم في أعمال الزراعة مما أتاح لهم ممارسة هذا العمل ، وكذلك في أعمال التدريس التي التحقوا بها أيضاً . وساعد إقرار حق العمل والإنتقال لهم على خروج الكثيرين من المخيمات والحياة داخل المدن والإندماج مع سكانها السوريين . ولذلك نقل في أوساطهم المعاناة الناجمة عن حياة المخيمات ، والمعروفة جيداً في لبنان والأردن . كما أن بعض مناطق إقامتهم والتي يشار إليها إعلامياً باعتبارها مخيمات ، كالبرموك على سبيل المثال ، لا تعد كذلك . فهي أقرب ما تكون إلى المدن ورغم هذا تظل الأوضاع المعيشية في العديد من المخيمات ، وخاصة مخيمات الطوارئ التي أنشئت لاستقبال لاجئي ١٩٦٧ تعاني من ظواهر البؤس المعتادة في حياة المخيمات . فالمنازل مقامة في الخراب من الطين أو الحجر الأسمنتي العادي ، وظاهرة الإزدحام عند كبير من الأشخاص في حجرة واحدة منتشرة ، فضلاً عن وجود برك الماء والبالوعات المفتوحة وقلة الشوارع الممهدة وشح المياه . كما تزداد فيها نسبة الأمية وخاصة بين النساء اللاتي يخرجن للعمل في سن مبكرة ، إلى جانب ضالة الخدمات بأنواعها . وقد تأثرت أوضاع الفلسطينيين في سوريا بمعنى العلاقات مع منظمة التحرير ، حيث انكمس التوتر فيها الذي بلغ ذروته عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٢ وما بعده في صورة تشديد القيود الأمنية واستخدام أساليب قمع صارمة تجاه أنصار المنظمة وشمل ذلك في السنوات الأخيرة اعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين تذرهم مصادر منظمة التحرير بما يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف معتقلاً ، ولذلك كان أهم تطور في أوضاع الفلسطينيين بسوريا عام ١٩٩١ مرتبطاً بالانفراجة التي حدثت في العلاقات بين دمشق والمنظمة ، وما أدت إليه من تقليص القيود المفروضة عليهم ، والإفراج عن عدد من المعتقلين . ورغم أن الزبائن السوري المعلن في ١٢ مارس تضمن الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين أنبأوا في قضائيا في فترات سابقة ، إلا أن المصادر الفلسطينية أوضحت أن الإفراج شمل حوالي خمسمائة معتقلاً فقط وصل معظمهم إلى مخيم « عين الحلوة » في لبنان . كما نسب إلى قادة إحدى المنظمات المرابطة لسوريا والمعروفة « بجماعات دمشق » أنه لم يبق في المسجون سوى المتورطين في أعمال إرهابية ، وهو ما يحمل تأكيداً بأن الإفراج لم يشمل جميع المعتقلين للفلسطينيين في سوريا . وإذا سمحت التقديرات السابقة المتشوية لمصادر منظمة التحرير بأن عدد المعتقلين يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف ، يصبح السؤال واجباً عن المعايير التي يمكن بمقتضاها اعتبار ثلاثة آلاف شخص على الأقل إرهابيين ،

حيث كانت السلطات السورية قد أفرجت عن ما يقرب من ٥٠٠ آخرين عام ١٩٨٩ على دفتين (مايو ونوفمبر) .

وسكن قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الذين يتركز معظمهم في لبنان وسوريا ، مطروحة على جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالقضايا الإقليمية في إطار عملية السلام . والمتوقع أن تحدث خلافات عربية - عربية حولها نظراً لتخوف الأردن من نزوحهم إلى الكيان الأردني الفلسطيني الذي ينتظر أن ينشأ في حالة نجاح هذه العملية باعتباره الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية في أعقاب مرحلة الحكم الذاتي . ولذلك سيطالب الأردن خلال هذه المفاوضات بتوطينهم في لبنان وسوريا بمعنى منحهم جنسية الدولة واستيعابهم فيها بتمويل دولي . والمرجح أن يطالب الأردن بالشيء نفسه للفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى ويعود الذين رحلوا من الكويت منذ الغزو العراقي وتوطينهم بها . لكن هذا الطرح سيقى معارضة من تلك الدول التي رفضت طوال السنوات الماضية فكرة التوطين على أساس أنها تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية ، وتحقق هدفاً إسرائيلياً يسمى إلى إزالة أهم شاهد على استمرار هذه القضية حية . ومع ذلك سيستند الطرح الأردني إلى حجة قوية مفادها أنه لم يعد ثمة حاجة للاحتفاظ بموضوع اللاجئين في حالة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية من ناحية ، وإن الكيان الجديد (الأردني - الفلسطيني) الذي سيسفر عن هذا الحل لا يستطيع استيعابهم ويكتفيه تحمل عملية توطين سكان المخيمات المشرة بالأردن الآن والذين يصل عدد سكانهم إلى ٢٢٠ ألفاً ، فضلاً عن مخيمات الضفة الغربية العشر التي يقطنها نحو ١٥٥ ألفاً ، ومخيمات غزة المبعدة التي يعيش فيها حوالي نصف مليون شخص يمثلون غالبية سكان القطاع . لكن هذه الحجة لا تنصر وحدها الإصرار الأردني الذي تنوقعه على توطين اللاجئين والمقيمين الفلسطينيين في الدول العربية . فضلاً عنها هناك مخاوف أردنية عميقة مما يترتب على نزوح أعداد كبيرة من هؤلاء إلى الكيان الجديد من تكريس الاختلال في التوازن السكاني لهذا الكيان الذي سيقيم على أغلبية فلسطينية وأقلية أردنية ، الأمر الذي لا ينسجم مع تطلع الحكم الأردني للإبقاء على توازن سياسي ومؤسسي في صالحه .

جدول رقم (٢)

المخيمات الفلسطينية في لبنان وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقة	المخيم	عدد السكان
صيدا	عين الحلوة	٣٢٥٥٠
صيدا	العية مية	٣٣٠
صيدا	النبطية	٥٣١٠
صور	الرشيدية	١٩١٠٠
صور	البيس	٦٧٠٠
صور	البرج الشمالي	١٢٧٥٠
بيروت	ثاقلا	٧٠٤٠
بيروت	برج البراجنة	١١٧١٠
بيروت	مار الياس	٥٦٠
بيروت	ضبية	٣٤٢٠
طرابلس	نهر البارد	٢١٢٥٠
طرابلس	البدوى	١١١٧٠
النجع	الجليل	٥٨٢٠
المجموع	١٤	١٥٠٨٦٠

جدول رقم (٣)

المخيمات الفلسطينية في سوريا وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقة	المخيم	عدد السكان
دمشق	خان الشيوخ	١٢٠٢٠
دمشق	ذا النون	٦٠٠٠
دمشق	مينينة	٩٥٩٠
دمشق	قبر الميت	٧٠٥٠
دمشق	جرمانا	٧٦٦٠
حلب	النيرب	١٣٧٤٠
حمص	حمص	١٠٢٠٥
حمص	حمص	٥٣٤٠
درعا	درعا	٤٢٧٠
درعا	درعا للطوارئ	٤٢٤٥
المجموع	١٠	٨٠١١٠

جدول رقم (٤)

المخيمات الفلسطينية في الأردن وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقة	المخيم	عدد السكان
عمان	الوحدات	٣٧٨٤٠
عمان	الحسين	٢٧٦٣٠
عمان	الطابية	١٨٢٠
الزرقاء	الزرقاء	١٤٣٠٠
الزرقاء	ماركا	٢٨٢٩٠
إربد	الحسين	١١٨٥٠
إربد	إربد	١٨٠٦٠
جرش	غزة	٨٩٩٠
جرش	سوف	١٠٣٠٠
البيضاء	البقعة	٥٩٠٩٠
المجموع	١٠	٢١٨١٦٧

جدول رقم (٥)

المخيمات الفلسطينية في غزة وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقة	المخيم	عدد السكان
جباليا	جباليا	٩٩٧٨٠
التصيرات	التصيرات	٣٠٠٧٠
التصيرات	البروج	١٧٩١٠
خان يونس	خان يونس	٣٦٠٧٥
دير البلح	دير البلح	١٠٥٧٠
رفح	رفح	٥٢٣٢٥
المجموع	٧	٥٢٨٥٨٥

٣ - الإنتفاضة .. والنظام العربي :

أحد الدروس المهمة لتجربة الإنتفاضة الفلسطينية أنها أوضحت ليس فقط عجز النظام العربي ، ولكن أيضاً عدم انسجامه مع تحرك شعبي بهذا المستوى . فمهما يكن العجز الذي أفاضت كتابات كثيرة في تناوله من منظور عدم تقديم أي دعم عربي جدي للإنتفاضة ، فهو لا يفسر محدودية الموارد المالية التي تم تزويد الأراضي المحتلة بها خلال فترة الإنتفاضة . إن أسلوب تعامل النظام العربي معها لا يمكن فهمه إلا من منظور كونها في لحظة انطلاقها حركة شعبية واسعة تمثل ثورة جيل عربي لجأ إلى أكثر الأساليب التضالبيّة إثارة لتلق أنظمة الحكم السلطوية ، وهو أسلوب

جدول رقم (٦)

المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وفقاً لارقام (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقة	المخيم	عدد السكان
نابلس	صكر	٨٥٢٥
نابلس	بلاطة	١٣٥٥٥
نابلس	مخيم عين الماء	٤٠٩٠
نابلس	نور شمس	٤٩٦٠
طولكرم	طولكرم	١٠٥٢٠
جنين	جنين	٩٥٣٠
جنين	الغرامة	٤٥٤٠
الغفيل	العور	٤٠٧٠
الغفيل	العروب	٥٧٠٥
بيت لحم	الدعيرة	٧٦٠٠
بيت لحم	عاينة	٢٧١٠
بيت لحم	بيت جزي	١٣٣٠
أريحا	عقبة جابر	٢٩٨٠
أريحا	عين السلطان	٧٤٠
القدس	شمعاط	٦٠٥٥
القدس	الأمرعي	٥٥٥٠
القدس	دير عمار	١٢٩٠
القدس	الجلزون	٥٩٠٠
القدس	قنديا	٥٩٤٠
المجموع	٢٠	١٠٥٥٩٥

التضالبي المدني . ولم يكن في مقدور أحد أن يستبعد إمكان امتلاك هذه الحركة على بلاد عربية أخرى ، أو احتمال استلهاهم الأسلوب الذي اعتمدته وإذا كانت هناك مصلحة في الغالب للأنظمة الحاكمة في العالم العربي للحد من إمكانات تأثير الإنتفاضة على شعوبها .

ولذلك انحصر الدعم العربي للإنتفاضة في بيانات وإعلانات كلامية والتقليل من الأموال ، فيما أوصدت الأبواب أمام أي تحرك شعبي مؤيد لها في مختلف الدول العربية . فقد انطوت نظرة النظام العربي لها على ازدواجية في معظم الأحوال : الأمل في أن تساعد على تحريك عملية التسوية السلمية من ناحية ، والتلق من تأثيرات تصاعدها من ناحية أخرى . وإذا انحصر الدعم لها في الحدود التي تتيج استمرارها تحت مظف معين لا تتجاوزها ، ربما يمكن من محاولة استمرارها ميسباً .

وفي هذا الإطار لم يكن ولبداً بأي حال أن تقرأ الأنظمة العربية دروسها المميقة أو أن تستوعب أبعادها ، من حيث كونها عملاً تغييرياً نابهاً من إرادة شعبية ، وليس مفعلاً أو علوياً ، في اتجاه العبارة بتخيرات تستجيب لمطالبات

طويلة) . وكان هذا أول تقرير تصدره الوكالة بعد انتقال مسؤوليتها إلى المفوض العام الجديد أثير تركمان ، وتم إعداده عقب جولة قام بها في المنطقة .

● حذر تقرير آخره للأونروا في ١٨ / ٤ لأول مرة من (احتمال انتشار الجوع وسوء التغذية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين كما حدث في الخمسينات نظراً لارتفاع نسبة البطالة في الأراضي المحتلة والأردن) وأضاف أنه (بالرغم من الهدوء النسبي الذي شهنته الفترة الأخيرة في قطاع غزة على صعيد الأحداث المتعلقة بالانتفاضة ، تواجه الوكالة ضغطاً متزايداً من اللاجئين لتخفيف العسر الشديد والضيق الاقتصادي . فقد زادت طلبات الحصول على المواد الغذائية والمساعدات الغذائية وفرص العمل منذ اندلاع أزمة الخليج التي لا تزال آثارها مستمرة حتى الآن) . وكتب إصدار هذا التقرير تحذير من رئيس دائرة الصحة بالوكالة من أنه (ينبغي عدم السماح لمستويات توزيع المواد الغذائية بالهبوط حتى تتجنب ظهور مشكلات الجوع والتغذية بين اللاجئين الفلسطينيين) .

● قدم المدير العام لمكتب العمل الدولي تقريراً تفصيلياً عن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة إلى الدورة ٧٨ للمؤتمر الدولي للعمل بجنيف (منتصف يونيو) بناءً على ملاحظات بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها إلى الأراضي المحتلة في النصف الأول من أبريل . وأوضح هنا التقرير أن (اقتصاد الأراضي المحتلة في حالة بالغة السوء) ووصفه بأنه (صغير وضعيف ومتخلف ويقترب إلى الهياكل الأساسية ويعاني من قيود متشددة) . وكان تقيوم البعثة لتأثيرات الانتفاضة أنها (كانت لها آثار) اقتصادية مهمة على إسرائيل . لكن نتائجها السلبية كانت أكبر بكثير على سكان الأراضي المحتلة . وذلك أشعنت الهوة بشكل صارخ في مستويات المعيشة بين إسرائيل والأراضي المحتلة وزادت الأحداث الدامية في الخليج من تفاقم الأزمة الاقتصادية في هذه الأراضي . فضلاً عن خسائر الدخل نتيجة عمليات الفصل من العمل والانخفاض الشديد في التحويلات من الخارج ، كانت لتدابير حظر التجول طيلة ٤٥ يوماً آثار مدمرة دفعت عدداً كبيراً من الاسرائيليين مليون حد للفقر بكثير . ويستمد من التقديرات المتفائلة أن الفسارة في إجمالي الناتج القومي بلغت ٥ ملايين دولار أمريكي عن كل يوم عمل ، أو ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار خلال فترة حظر التجول . واستند التقرير إلى معلومات حصلت عليها البعثة من جلسة الدول العربية ليقرر أن (أكثر من مائة ألف شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدون مالياً على التحويلات التي ترسل إليهم من أفراد أسرهم في الكويت . وكانت هذه التحويلات تصل إلى ١٢٠ مليون دولار ، أي ما يعادل ٨ ٪ من إجمالي الناتج القومي في

المجتمع بدلاً من انتظار مغامرة يقوم بها نظام إرهابي وتضعف الوضع العربي كله وتهدر ثروات وطاقات ونماء .

وقد أثمرت بالفعل سياسة النظام العربي تجاه الانتفاضة التي ما لبثت أن فقدت زخمها في رحلة تراجع تدريجي وصلت بها إلى مستوى لا يميزه عن الوضع السابق عليها سوى بعض الخبرات المكتسبة . ومع ذلك فقد كانت ملهمة لحركات نضالية أخرى في سياق مختلف بمنطقة شرق أوروبا . وليس هذا استثناء ، وإنما هو تقويم بعض قادة الثورات الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا والمجر اعتبروها نموذجاً يمكن استيعاله . فقد بدأت الانتفاضة في فلسطين كحركة ذات بصيرة ، وأثبتت قدرة النضال المعنى على التصدي لظلم وقسوة هياكل سياسة ظالمة . وأكدت أنه مهما كانت صرامة سيطرة السلطات المحتلة ، فبالإمكان تحديها بوسائل بدائية مستمدة من البيئة وبأساليب تجسد بالفعل حكمة النضال المعنى في تحويل الضعف إلى قوة كما أن تجربتها في تشكيل اللجان الشعبية كانت مدبغة في تخليق أنيالات مبتكرة لإعادة تنظيم الناس بشكل فعال . وهذا الجانب تحديداً هو ما سعت أجهزة الإعلام العربية الرسمية إلى التعتيم عليه . فقد حرصت على إظهار الجانب المتمثل بالقمع الإمبراطوري أكثر من غيره ، وأبرزت الفلسطينيين المقاومين كضحايا غير فاعلين أو مجرد متظاهرين أو قاذفي حجارة .

أما جوهر الانتفاضة المتعلق بإعادة التنظيم واللجان الشعبية فلم يظهر في الإعلام العربي إلا فيما ندر .

وقد شهد عام ١٩٩١ المزيد من الصعوبات الاقتصادية التي أسهمت في المزيد من تراجع أداء الانتفاضة ، نتيجة تداعيات أزمة الخليج* ثم الحرب التي ترتبت عليها وما اقترن بها من حظر تجول شامل في الأراضي المحتلة أكثر من شهر ونصف .

● وتكشف تقاريره للأونروا ومكتب العمل الدولي عن مدى التدهور الذي بلغته الأوضاع الاقتصادية في هذه الأراضي على النحو التالي : في آخر فبراير أن (الفلسطينيين بمن فيهم المسجونون لدى الوكالة كلاجئين يمانون من آثار أزمة الخليج ، وهم يمرون حالياً بفترة عصيبة في تاريخهم . فالكثيرون منهم يواجهون تغييرات رئيسية نتيجة لحرب الخليج لتقديم موارد رزقهم من جراء الأزمة) . وأضاف التقرير أن (الوضع تطور في الآونة الأخيرة بشكل أسوأ من ذي قبل ، إذ انخفضت التحويلات النقدية من الفلسطينيين العاملين في الخليج منذ اندلاع الأزمة ، والتي كانت تشكل دعماً أساسياً للمكان اسنولات

* راجع التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ .

في بدايتها كحركة شعبية واسعة النطاق . فقد عادت أعمال المقاومة إلى ما كانت عليه قبل ديسمبر ١٩٨٧ ، أي عمليات المجموعات الصغيرة الممثلة المرتبطة بتنظيمات متنافسة في الغالب ومقتلة أحياناً . فقد أصبحت حرب فصائل إلى حد تقسيم الأيام فيما بينها تجنباً لتصادم النزاعات وبإستثناء حالات محدودة في مناطق بعضها ، لم يعد لتعبير الإنتفاضة مضمونها السابق ، وشاع استخدامه في الإعلام العربي كمرادف لتعبير الأراضي المحتلة . وكانت مظاهر الإنتفاضة بمضمونها السابق تنحصر خلال العام في بعض مناطق قطاع غزة ، وخاصة مدينة رفح ومخيماتها التي ظلت دليلاً أهم مراكز للعنف المدني وأكثر مناطق الأراضي المحتلة تقديماً للشهداء والمصابين ولوفرها قسراً وإعمالاً في الوقت نفسه ، بعد أن كانت مدينة مزدهرة نميها قبل تفجر الصراع العربي - الإسرائيلي عندما كانت معبراً تجارياً لا تتوقف الحركة فيه .

ومع ذلك فقد واصل الخطاب العربي السائد تجاهه للأوضاع الحقيقية للإنتفاضة وترجمها على كل المستويات ، وبقي مفعماً بالعواطف والشعارات التي تغطي على الواقع الفعلي المتمثل في ثلاثي إحدى أهم تجارب النضال المدني المعاصر . ولكن الملاحظ أن الكثيرين من مقبلي الضفة الغربية (بما فيها القدس) كانوا أكثر شجاعة من غيرهم بالعالم العربي في التصدي لأوضاع الإنتفاضة بوضوح وصراحة في حوارات ومناقشات مفتوحة سواء على صفحات بعض الصحف العربية الصادرة في القدس أو في ندوات ومنتديات سياسية وفكرية وخاصة قبل انعقاد مؤتمر مدريد الذي استوحى على جل الإنعقاد العام وصار المحور الرئيسي للحوار شدية وعقب انعقاده وإلى جانب التأكيد على الآثار الخطيرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية على العمل الوطني ، والتي سبق إيضاحها ، كشفت تلك الحوارات عن مشكلات أخرى جوهرية في بنية هذا العمل نفسه بعد تراجع طابعه الجماهيري وفي مقدمتها حالة الفوضى التي باتت تعم الشارع الفلسطيني في غياب اللجان الشعبية التي تحدثها الأزمة الاقتصادية وأساليب للتنظيم الإسرائيلي في أن معاً . ونتيجة موجات الاعتقال الواسعة وأنسحاب أعداد متزايدة من سلطة المعركة المدنية ، أصبحت لجماعات الصبغة المثلثين من أتباع التنظيمات المختلفة المسيطرة على الشارع الفلسطيني . وأدى ذلك إلى ظاهرة ، عسكرية ، الإنتفاضة في صورة انتشار المثلثين المسلحين يزرعون الرعب في قلوب الفلسطينيين قبل غيرهم في بعض المناطق ، واستمرار عمليات تصفية لأشخاص مشبه في تعاونهم مع سلطة الاحتلال دون الرجوع إلى سلطة عليا أو التأكيد من إبدانهم ، رغم النداءات المتكررة الصادرة عن القيادة الموحدة بالحذر من هذه العمليات . وقد جلد د . يوسف أبو سمرة المحاضر في جامعة بيرزيت هذا الوضع الذي صار فيه صبغة صغار

الأراضي المحتلة . كما تتوقع جامعة الدول العربية أن حوالي نصف المبعمعة مليون دولار التي ترد من مختلف المصادر المالية العربية إلى هذه الأراضي سنوياً منقطع عن المستفيدين منها ، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفلسطينيين بنسبة ٢٠ ٪ على الأقل ليصل إلى نصف ما كان عليه عشية الإنتفاضة . والمتوقع أن يتعكس ذلك بشكل أساسي على المجالس البلدية والمؤسسات والجامعات والمدارس والمنظمات التي تعتمد إلى حد كبير على التحويل من الخليج) .

وندل البيانات التي أمكن توفيرها عن أوضاع بعض مخيمات الضفة ، وهي بالقطع أفضل حالاً من مثيلاتها في القطاع على أن التحذيرات التي مبيت الإشارة إليها عن مخاطر انتشار الجوع لم تكن مبالغلة . فقد عانى سكان مخيم بلاطة (قرب نابلس) على سبيل المثال ويبلغ عددهم ١٥ ألفاً ، أزمة معيشية خائفة في الوقت الذي ازداد اعتمادهم على المعونات والصناديق لتوفير الطعام . فقد توقفت تحويلات أقارب بعضهم في الخليج ، وحظر على مئات منهم دخول إسرائيل للعمل فيها ، فأغضوا ويسكنون في الطرق الضيقة أو ينتظرون على أبواب مركز توزيع الموزن التابع للأنزورا ، وفقاً لوصف مراسل إحدى وكالات الأنباء . وحسب تقرير صيد كلية الاقتصاد في جامعة النجاح عبد القاه أبو شكر فزت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في الضفة من ٢٥ ٪ إلى ٤١ ٪ عقب حرب الخليج الثانية وانخفاض الناتج القومي الإجمالي في الضفة والقطاع من ٢,٦ إلى ١ مليار دولار . وفي هذه الظروف لفتي لم تحرك النظام العربي ، أدى إعلان الجامعة الأوروبية عن مساعدات طارئة للأراضي المحتلة في منتصف المام (٦٠ مليون وحدة نقد أي حوالي ٨٤ مليون دولار) إلى إثارة زوعدة من الجدل حول كيفية توزيعها . كما قمت الجماعة مساعدة عاجلة قيمتها ٨,٤ مليون دولار إلى تسعة مستشفيات انقطعت الأموال عنها فجأة بنشوب أزمة الخليج . وفي ظروف كهذه وفي ظل غياب سلطة وطنية قادرة على تحديد كيفية الاستفادة من المساعدات الخارجية ، يعتمد الصراع على العفانم ، وتظهر إتهامات بعدم التوزيع المتكافئ ، وضمان مشروعيات وهيبة على الورق للحصول على تمويل لها ، أو حتى مشروعات حقيقية لا حاجة فعلية لها أو تؤدي إلى تناقض مع أخرى مشابهة .

ومن الطبيعي أن تفرض هذه الظروف إعطاء الأولوية لتأمين استمرار الحياة بما يحويه من استمرار تراجع المشاركة الشعبية في أنشطة النضال المدني ، ومن ثم المزيد من تراجع الإنتفاضة .

وقد وصل هذا التراجع خلال عام ١٩٩١ إلى الحد الذي يتيح القول بأنهم لم تعد موجودة بالمعنى الذي كانت تشير إليه

الأول للإنفاضة لكنهم باتوا يضيّقون بثلاثة أو أربعة اضرابات شهرياً في العام الأخير . ومع ذلك ظلوا يستجيبون لأية دعوة للإضراب لمجرد الخوف من اعتداءات الملتزمين على المتاجر المفتوحة .

وإلى جانب هذه الفجوة بين الشارع والنشطاء ، برزت فجوة هيكلية أخرى بين الشخصيات الوطنية رفيعة المستوى وغالبيةتها من الأكاديميين والمهنيين والماسيين التقليديين وبين جماعات الشبيبة والصبيبة أصحاب اللثام . والواضح أن سلطة الإحتلال نجحت إلى حد كبير في إضعاف الحلقة الوسيطة بين الفئتين باعتقال الكثيرين من كوادرها وإبعاد عدد منهم إلى الخارج . وقد تزايدت هذه الفجوة خلال ١٩٩١ نتيجة اتجاه الفلقة الأولى (الشخصيات الوطنية) للتركيز على الأعداد المشاركة الفلسطينية في عملية السلام والحوار مع الأمريكيين والإسرائيليين ، في الوقت الذي بقيت الفلقة الثانية محتفظة بسيطرتها على الشارع . ومع ذلك أدى بدء عملية السلام بالقليل إلى تدخل ضروري بين الفئتين نتيجة انقسام كل منهما بين مؤيد ومعارض لها . لكن هذا لا يخفي واقع القول الذي حدث في البنية الإجماعية الفلسطينية نتيجة هيمنة جماعات من الصبيبة والشباب على الشارع ، وبالتالي تصددهم مراكز القيادة بدلاً من الزعامات التقليدية الأمر الذي أدخل بالترابعية التي كان متعارفاً عليها وأضعف إحدى وظائفها المهمة ، وهي حفظ تماسك الجماعات وتجميع عناصر الصف خلفه وأن هذه التحول حدث في ظروف غير مبطية . وكانت النتيجة أن مراكز القوة الناشئة هذه لم تستطع الحفاظ على تماسك الحياة المدنية وتأمين استمراريته ، مما أدى إلى تعطيل المرافق الحيوية لأي مجتمع . ولم يكن تنامي المستوى التعليمي إلى الحد الذي بلغه في الواقع إلا أحد مظاهر هذه النتيجة .

وفي هذا السياق لم يعد للقيادة الوطنية الموحدة ، أكثر من وجود رمزي في ظل تزايد الخلافات بين القوى المكونة لها ، رغم نجاحها المتزايد للإنتباه في الحفاظ على استمرارية نداءاتها التي قامت بدور مهم ، في الحد من استفحال تلك الخلافات تجاه عملية السلام ، وهو ما سنعود إليه لاحقاً . لكن باستثناء هذا الجانب ، انعكس ركود العمل الوطني على نداءات هذه القيادة التي اتسمت بالترابعية فأخذت تتكرر كل شهر تقريباً في المتوسط دون تجديد يذكر الأمر الذي فسره أحد المتقنين الفلسطينيين في الضفة بأنه يعكس ابتعادها عن الشارع وما يجري فيه . وقد شملت بعض حوارات القدس خلال العام هذا الموضوع ، حيث لفت بعض المشاركين فيها للإنتباه . في حضور شخصيات تعتبر متحذرة باسم الفضائل للمشكلة للقيادة الموحدة . إلى تلك المسافة التي تفصل بين ما تطالب به نداءاتها وبين ما يستطيع الناس فعله .

يفرضون سلطتهم ولا يجرؤ أحد على تحديهم ، ليخلص إلى أن غالبية هؤلاء الذين لا يعيشون مرحلتهم الصنية كما هي ويحملون مسئولية من هذا النوع يتحولون إلى « فاشيين » .

وفي هذا الإطار حظيت ظاهرة « اللثام » بأكبر قدر من النقد ، يعد أن أصبحت مصدر خوف عميق للسكان الفلسطينيين الذين باتوا لا يخشون السلطة المحتلة قدر ما يريهم الملتزمون . ويرتبط بذلك واقع التندى المستمر للمستوى التعليمي والثقافي الذي كان الفلسطينيون يفخرون به مقارنة بالشعوب العربية الأخرى . فقد وصلت حالة التعليم وأجهزته إلى أسوأ وضع يمكن تصوره . وأجرى باحثون متخصصون في مجال اللغة العربية والرياضية دراستين عن التحصيل الدراسي في المانحين للصفين الرابع والسادس في إطار مؤسسة « تاجر للقدس » وخلصوا إلى أن (هناك ضعفاً في التعبير والتفكير والإستيعاب ، وهي مشكلة تنعكس على كل المواد الدراسية وعلى حياة الفرد في المستقبل كما أن حوالي ١٠ ٪ من طلاب الصفين يمانون من الأمية . بل ويبلغت نسبة الطلاب الذين تمكنوا من كتابة خمس جمل صحيحة ٢٣ ٪ في الصف الرابع و ٢٢,٨ ٪ في الصف السادس) ودلالة ذلك كما هو واضح ، إخفاق تجربة التعليم الشعبي التي حاول الفلسطينيون تطويرها في مطلع الإنفاضة كبديل لإغلاق المدارس والجامعات . لكنها تعرضت لملحقة سلطة الإحتلال لها . ثم اندثرت تقريباً بعد انصرام الطابع الشعبي للإنفاضة وقد استمر إغلاق المدارس بشكل متقطع خلال عام ١٩٩١ . حيث وصل عدد أيام الإغلاق إلى حوالي مائة يوماً بعد أن كانت ١٩٠ عام ١٩٩٠ و ٢١٠ عام ١٩٨٩ .

ويوضح إحصاء فلسطيني أن حوالي نصف أيام الإغلاق كانت نتيجة أوامر عسكرية شملت كل المدارس ، بينما يعود النصف الآخر إلى قرار حظر التجول في بداية العام خلال حرب الخليج ، وإلى حالات الإضراب العام التي دعت إليها « القيادة الموحدة » أو « حماس » .

ومن أهم المشكلات التي برزت بوضوح خلال ١٩٩١ الإقتتال بين التنظيمات وخاصة بين حركتي « فتح » و « حماس » وخاصة في مدينة نابلس ، ولتي متعود إليها لاحقاً . تتمثل أخطر تأثيراتها في تعميق الفجوة التي تتراكم بعضى الوقت بين الشارع والنشطاء المسيحيين ، وتدعيم الإحساس بتكريس الطابع الفضائلي أو « الفلوي » للعلم الوطني ومن أبرز المظاهر الدالة على هذه الفجوة ملوك أصحاب المتاجر الذين عبروا مراراً عن ضيقهم بدعوات الإضراب العام رغم أنها أصبحت أقل بشكل ملحوظ عن مرحلة انطلاق الإنفاضة . فقد تراجع حماسهم السابق واستعدادهم لتحمل الخسائر الناجمة عن الإضرابات التي كانت تصل في المتوسط إلى عشرة أيام شهرياً في العام

وأخيراً فرغم كل هذه المشكلات التي قد لا يرتاح البعض إلى مناقشتها بهذا الوضوح ينبغي تسجيل أهمية التطور الذي نعدّه محورياً في العمل الوطني بالأراضي المحتلة خلال ١٩٩١ وهو الحوار المفتوح الذي دار داخلها حول هذه المشكلات وغيرها . وقد مثل هذا الحوار علامة فارقة ونقطة تحول في الخطاب الفلسطيني بالداخل وبناءً عن

التعبيرات التارية والأوصاف التصيدية التي تتكرر في الأدبيات المتعلقة بالانتفاضة . خارج الأراضي المحتلة حتى الآن وعبر هذا التطور عن إدراك واع لكون سرد التوافيق والميليات علناً لا يكشف أسراراً أمام عدو يعرفها جيداً ، وإنما على العكس يفتح أبواباً للتصحيح والإصلاح في مرحلة دقيقة بكل معنى الكلمة في تاريخ النضال الفلسطيني .

ثانياً : الوضع الفلسطيني في ظل عملية السلام :

كثيرة هي المجالات التي ظهرت ، منذ نشوب أزمة الخليج ، حول طبيعة تأثيرها على الصراع العربي - الإسرائيلي ، وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة . وقد أثبت مسار الأحداث عقب توقف الحرب في الخليج أن الأطروحات التي توقعنا أن تخلق تلك الأزمة فرصاً غير مسبوبة لتسوية هذه القضية كانت أكثر صواباً من غيرها ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الفرص تنمو في اتجاه تسوية عاجلة من عدمه .

١ - دوافع المشاركة الفلسطينية في عملية السلام :

شهدت الساحة الفلسطينية جدلاً وخلافاً واسمين حول الموقف من التحرك الأمريكي الساعي لإدخال ملفوفات مباشرة بين الفلسطينيين والأردن وموريا ولبنان من ناحية ، وإسرائيل من ناحية أخرى ، وحول شروط المشاركة في هذه المفاوضات . وكان واضعاً منذ اللحظة الأولى أن هذا الجدول محصور لصالح المشاركة في العملية والمفاوضات مهما كانت الشروط التي تنطوي عليها مجففة وغير عادلة وخاصة فيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطيني . ويثير ذلك تساؤلاً جوهرياً عن الدوافع التي استندت إليها مشاركة الفلسطينيين في هذه العملية بشروط كانوا يرفضونها من قبل . والواقع أن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي الإحاطة بتعقيدات الوضع الفلسطيني ، وعدم الاكتفاء بطبيعة الوضع العربي العام الذي زادت أزمة وحرب الخليج تنهدراً ، ومظاهر الضعف الإضافية التي عانت منها منظمة التحرير بسبب موقفها تجاه هذه الأزمة . والمجادلة التي تطرحها هنا

معتقدين أنها تستحق مناقشة مستفيضة هي أن التطرف الفلسطيني الموضوعي كان يفرض المشاركة في عملية السلام التي أعقبت الأزمة والحرب في الخليج بغض النظر عن التدهور العربي العام الذي زاد من جراء الأزمة ، ومهما كانت التنازلات المطلوبة على صعيد العامل الذاتي كلفن لهذه المشاركة . والمقصود بالتطرف الفلسطيني الموضوعي الضاغط في هذا الإطار جانبان : أولهما يتعلق بعدم وجود بديل استراتيجي للمفاوضات ، وثانيهما يرتبط بوجود إمكانية لتحقيق مكاسب وتجنب مزيد من الخسائر .

أ - غياب بديل استراتيجي :

كان تفجر الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في ديسمبر ١٩٨٧ بمثابة الدليل الاستراتيجي لاختلاف منهج الكفاح المسلح على مدى عشرين عاماً .

وليس هنا مجال الخوض في إخفاق هذا المنهج ، الذي اعتراه القصور من حيث أسلمته النظري وممارسته العملية في التجربة الفلسطينية ، فضلاً عن صعوبة الواقع الموضوعي . وقد نبع القصور النظري في هذه التجربة من المبالغة في التأثير بالقرائن العامة للخبرات السابقة ، مما أدى إلى تزايد الإحباط لسمخ أساليب كفاح مستقاة من هذه الخبرات على حساب المعنى إلى اشتقاق هذه الأساليب من الواقع الفلسطيني المعين . وكانت محصلة هذا القصور خلطاً بين مستويات العمل الفدائي ، وعدم وضوح التمييز بين حرب المصليات وحرب التحرير الشعبية ، وإعطاء العمل الفدائي من البداية رغم محدوديته صفة حرب الشعب ، رغم أنه كان عند مستوى أدنى حتى من حرب المصليات . واقترب بذلك

تحديد مراحل وهمية للعمل الفدائي مستقاة من تجارب أخرى (خلسة التجربة الصينية) دون تصرف . كما أن المبالغة في تحديد أهداف المقاومة المسلحة كان قصورا آخر في استراتيجيتها ، فضلاً عن عدم للوضوح الكامل بشأن العلاقة بين العمل المسلح والسياسي منذ البداية . وقد حال كل ذلك دون تبلور نظرية فلسطينية متكاملة في المقاومة المسلحة . وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا القصور في الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية الكفاح المسلح على الممارسة العملية لهذا الكفاح . فقد ظلت انطلاقة العمل الفدائي في اضيق نطاق حتى حرب ١٩٦٧ . ورغم تناميها بعد ذلك ، إلا أنها ظلت أسيرة القانون الذي حكم نشوئها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائي داخل الضفة وقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته فلم تتمكن المقاومة ، ولم يتخذ جهداً كافياً ، لتركز مناطقها القاعدية في الأراضي المحتلة ، بحيث لا تكون مرتعزة بمناطق « الطوق » العربية التي تخضع لمبادرة أنظمة عربية كان لها موقفها المختلف تجاه الكفاح المسلح . فقد خسرت المقاومة بسرعة قياسية معركة المناطق القاعدية أو القواعد الآمنة لدخل الأراضي المحتلة واضلّت الاتجاه لتتركز هذه القواعد في الأردن ولبنان للتين انتقل إليهما الجسم العسكري والسياسي لهذه المقاومة . وقد حكم هذا الانحياز على منهج الكفاح المسلح بالاختلاف المبكر ، رغم كل الآمال التي ظلت معلقة عليه لكونه البديل الذي طرح ، عقب حرب ١٩٦٧ الهزيمة الأنظمة العربية .

لكن العمل الفدائي في المناطق المحيطة بالأراضي المحتلة كان محكوماً عليه بالفشل لما انطوى عليه بالضرورة من تناقض مع الأنظمة العربية . والأهم من ذلك أن العمل الفدائي من الخارج لم يكن بمقدوره التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس .

ولذلك كان تفجر الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في ديسمبر ١٩٨٧ يقيم البديل الاستراتيجي لذلك المنهج الذي كان قد وصل فعليا إلى طريق مسدود قبل سنوات طويلة . فقد حملت هذه الانتفاضة منهجا آخر هو العنف المدني ، الذي تتوفر إمكانات واسعة وأفاق رحبة له في الضفة وقطاع . وشهد العام الأول للانتفاضة انتجازات هائلة كانت كفيلة بخلق الأساس الموضوعي اللازم للتقدم صوب عصيان مدني متنامي . لكن تجسدت عوامل عدة لتحول دون استمرار التقدم في هذا الاتجاه ، وسبقت معالجتها في العدين السابقين من التقرير الاستراتيجي العربي لعامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . وكان من نتيجة ذلك تراجع متواصل في أداء الانتفاضة أبرزه وحذر منه صراحة التقرير السابق (١٩٩٠) . ولم يكن هذا التقرير وحده الذي دق ناقوس الخطر بشأن متواجهه الانتفاضة من مشكلات بعضها موضوعي والبعض الآخر ذاتي . ومع ذلك استمر تجاهل أوضاعها الحقيقية في

معظم الدوائر الفلسطينية ، وتواصل الخطاب المفعم بالعولف والشعارات ، الذي غطى على الواقع الفعلي الذي شهد منذ عام ١٩٨٩ وبالأخص منذ ١٩٩٠ ، بان الانتفاضة فقدت طبيعتها الشعبية وتحولت إلى ظاهرة نخبة بالأساس ، وإن سلطة الاحتلال طورت الآليات الملائمة للتعامل مع ما بقي منها .

ولذلك فمعنا بدأ التحرك الأمريكي للإعداد لعملية السلام ، لم يكن أمام الفلسطيني خيار آخر بعد أن تحدد المسبق للتضالي في الدخل .

وتؤكد متابعة أداء الانتفاضة في ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٩١ مدى التراجع الذي لحق بها ، بعد أن فقدت طابعها الجماهيري الواسع الذي ميزها منذ انطلاقتها .

ولأرجع ذلك لمجرد قيام سلطة الاحتلال بحل اللجان الشعبية التي تشكلت في مرحلة الانطلاق ، وكانت بمثابة الإطار الجماهيري الذي يتيح المشاركة الشعبية الواسعة في فعاليات الانتفاضة . فقد كان حل هذه اللجان بمثابة ضربة مهمة لكنها لا تنصر وحدها انتفاض جماهير الدخل التي أصابها الاضطراب لأسباب عدة أهمها :

- غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير الانتفاضة عبر خطوات مدروسة وعلومية والاستعانة عن ذلك بتكرار الحديث عن مراحل وهمية كما حدث في فترة انطلاقة الكفاح المسلح .

- تزايد الاخطاء التي ترتبها الحلقات الضيقة من النشاط التابعين لمنظمات الفصائل الفلسطينية ، والمعجز عن وضع حد لها اومداواتها ، فضلاً عن الانشقاق بين هذه الفصائل . وقاد ذلك إلى تعميق الهوة بين القيادات المقرضة للانتفاضة والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

- تقادم معاناة الجماهير على مختلف المستويات دون شعور بوجوب مردود مايلوح في الأفق . وفي غياب مثل هذا الشعور ، يتراجع النزوع نحو التضحية وتعمل الأوضاع القاسية والمعاناة من الصعاب . وقد أسهم غياب الدعم العربي تقريبا للانتفاضة ثم التأثيرات الاقتصادية لأزمة الخليج ، في تقادم المعاناة .

٢ - إمكانية تحقيق مكاسب وتجنب خسائر جديدة :

لم يقتصر الدافع للمشاركة الفلسطينية في عملية السلام على عدم وجود بديل استراتيجي لهذه المشاركة ، فمما دافع آخر لا يقل أهمية هو قناعة القوى الأكثر فعالية في الأوساط الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة إما بإمكان تحقيق مكسب ما عبر المشاركة أو تجنب مزيد من الخسائر التي

(١) حدود المكسب المحتمل :

كان واضحاً من البداية أن هذه الحدود تتوقف على مضمون اتفاقية الحكم الذاتي التي يمكن التوصل إليها ، وإمكانية إلزام إسرائيل بجول زمني محدد . وإذا أنه ليس ثمة ما يحول دون السعي لتوفير هذين العاملين رغم تدهور الظرف العربي العام ، إذا أمكن استئثار الارتباك الذي ظهر في صفوف الحكومة الإسرائيلية . وكانت إحدى الخبرات المهمة للمفاوضات العربية - الإسرائيلية السابقة أن المفاوضات الإسرائيلية يصعب بالارتباك عندما يتم التعامل معه على أسس عملية وخطوات صغيرة ومحدودة ، حيث يصعب عليه التحصن وراء الموميات من ناحية ولا يفيد كثيراً اعتماد التجزئة المفرطة للمواضيع من ناحية أخرى .

وقد ظهر الارتباك الإسرائيلي منذ أن اصبر شامير ، خلال اتصالات بيكر بأطراف عملية السلام التي قام بترتيبها ، على مطلب إيتسلحات أو تلميحات ، الأمر الذي فتح الباب للأطراف العربية لطلب الحصول على خطابات مملطة . وبذلك دفعت الحكومة الإسرائيلية دون قصد باتجاه إثارة للقضايا الجوهرية من خلال التفاوض مع مختلف الأطراف بشأن مضمون الخطابات المطلوبة . وكان هذا التوجه متطابقاً مع ما سعت إليه إسرائيل منذ بدء تحرك بيكر ، وهو عدم طرح القضايا الجوهرية على أي نحو حتى تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة دون أي شروط مسبقة . وقد أقرت مصادر إسرائيلية عدة بأن طرح شامير لموضوع خطابات التطمينات كان خطأ تكتيكياً بالغاً انساق إليه .

واستمر الارتباك الإسرائيلي ليجبر الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول رئاسة وتركيب الوفد في مؤتمر مدريد ، وتصبح التناقضات الداخلية حاضرة ومؤثرة على الأداء التفاوضي الإسرائيلي . وأدى ذلك إلى مزيد من التسرع لاستثمار هذه التناقضات سواء خلال المفاوضات نفسها ، والتي كان واضحاً من البداية أنها متصبية القضية الأولى في استخلاص الكنتيست الثنائية عشرة عام ١٩٩٢ ، أو في مرحلة الحكم الذاتي بخلق أنماط جديدة من التفاعلات الفلسطينية - الإسرائيلية وخاصة على المستوى الشعبي لتأثير في اتجاهات قطاعات من الرأي العام في إسرائيل باتجاه إدراك الحقيقة الفلسطينية كما هي والقبول بالتعايش بين شعبين متمتعين بحقوقهما الوطنية . ويستند هذا التسرع إلى واقع وجود انقسام عميق في الرأي العام الإسرائيلي تجاه مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ولذلك قدمت المشاركة الفلسطينية في عملية السلام فرصة لوضع حد للصورة المزيفة التي يروجها البين الإسرائيلي للفلسطينيين ، وهي صورة المخربين الذين يريدون القضاء على دولة إسرائيل كلياً ، وبالتالي إضعاف احتمال استمرار هذا التيار في الحكم . ورغم الجدول المستمر

تترتب على إدارة الظهور لعملية السلام . وقد استخدم وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر هذا المدخل لحفز الفلسطينيين على المشاركة ، فأكد أكثر من مرة على أنهم « سيكونون » من أكثر الزاحمين ، لذا شاركوا « وكبر الخاسرين » إذا امتنعوا . ورغم أن الشق الأول من مقولته هذه قد ينطوي على مبالغة ، فالأرجح أن الشق الثاني كان دقيقاً .

ومع ذلك بدأ واضحاً أن أصحاب القرار الفلسطينيين تطلعو إلى الحصول على مكسب مامن خلال المشاركة في عملية السلام . والمقصود بالمكسب هنا معنى نسبياً لاسمياً ، أي الانتقال من وضع معين إلى آخر يفضل به درجة أو بأخرى لكنه ليس الأفضل ولا يمكن أن يكون كذلك في الظروف التي أحاطت بتلك العملية . وإذا كان الحديث عن مكسب فلسطيني بهذا المعنى تمييزاً عن المياسة العملية لكثير من أي وقت مضى في التاريخ الفلسطيني .

ونمثل هذا النزوع في النظر إلى المكسب المحتمل بمقارنته مع الوضع القائم بكل خصائصه المعروفة ، وليس ينسبته إلى قيمة عليا مرغوبة كالعادلة مثلاً . وكان هذا أحد أهم أبعاد الخلاف في الساحة الفلسطينية والعربية عموماً ، حول الموقف من عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد في آخر أكتوبر ١٩٩١ فالمصدر الرئيسي لهذا الخلاف هو تباين المعيار الذي اعتمد عليه المؤيدون والمعارضون للتخراط بتلك العملية . فهو معيار عملي لدى من قبلوا بذلك فيما كان مبنيًا عند من رفضوا . لكن هذا لم يمن أن الداعين للمشاركة والحصول على أي مكسب ممكن للشعب الفلسطيني لم يأخذوا بالاعتبار العوامل المبدئية . فقد أقر الكثيرون منهم بأن عملية السلام لا تتبج في الظروف المحيطة بها الحل العادل للقضية الفلسطينية ، وإنما مجرد حل قد يفضل الوضع القائم في غياب بديل استراتيجي . وطالبوا معارضين المفاوضات بإعلان النظر في هذه الظروف ، والحوار الموضوعي حول ما يمكن الحصول عليه في ظلها ليس بمعيار المحللة المتفق على عدم توفرها ، وإنما بمعيار عملي . وبهذا المعيار رأوا إمكان التطلع إلى مكسب فلسطيني عبر مياسة الخطوات الصغيرة المتدرجة صعوداً بدءاً بالحصول على حكم ذاتي يتيح نشوء أول سلطة فلسطينية معترف بها ، مع السعي إلى تحديد جدول زمني واضح للانتقال إلى الحل النهائي ، مع بقاء مضمون هذا الحل مفتوحاً دون شروط إسرائيلية مسبقة . وإلى جانب هذا المكسب المحتمل ، بنت المشاركة الفلسطينية في عملية السلام ميلاً لا يبدل له لتجنب خسائر جديدة محققة ، في حالة عدم المشاركة .

في الأوساط العربية حول مدى وجود فروق بين الليكود والعمل ، فالتأثيرات أن الأخير يقبل مقايضة جزء كبير من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بالسلام ويوافق على تسوية في إطار اتحاد أردني فلسطيني يشمل معظم الضفة وكامل قطاع غزة في ظل ترتيبات أمن معينة . وقد ظهر بالفعل مايلد على إدراك قطاع من القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج لأهمية السعي لاحتداث تحولات نوعية داخل المجتمع الاسرائيلي.تؤدى لفتحانغ غاليته بأن السلام في مصلحة إسرائيل ، وهو ماأسماء أحد للقادة الفلسطينيين « فتح القلعة الاسرائيلية من داخلها » عندما دعا إلى شن هجوم سلام شامل على المجتمع الاسرائيلي قادر على اتمام مواقع كل قواه السياسية والاجتماعية الفاعلة عبر خطة ذات أربعة جوانب .

أولها : وضع خطة إعلامية فلسطينية عربية متكاملة لتعريف المواطن الاسرائيلي بحقيقة المواقف للفلسطينية تجاه مسألة التعايش المشترك ، وكشف التشويه المعتمد الذى تقوم به الحكومة الاسرائيلية لهذه المواقف . ويقضى ذلك لاختراق حواجز العزل المضروبة حول المجتمع الاسرائيلي .

وثانيها : العمل على توجيه مزيد من فعاليات الانتفاضة نحو مخطاها هذا المجتمع مباشرة ، وخاصة بعد أن أوقعت مسيرات اغصان الزيتون في الضفة الغربية التي واكبت مؤتمر مدريد جيش الاحتلال في حالة من الارتباك .

وثالثها : قيام مؤسسات ودوائر منظمة التحرير بالبحث في كيفية تنفيذ مهمة تسريع وقوع التحولات نحو الواقعية السياسية في المجتمع الاسرائيلي . ويقضى ذلك زيادة وتيرة اللقاءات الفلسطينية مع قوى السلام وتوحيها ، بحيث تشمل فئات جديدة قدر الإمكان .

ورابعها : السعي إلى تشكيل لجنة فلسطينية مختصة ودائمة داخل الأراضي المحتلة تحت إسم لجنة للسلام الفلسطيني . الاسرائيلي تضم عددا من الكفاءات المعروفة بخبرتها على العمل في الموضوع الاسرائيلي . كما يمكن أن تضم بعض رموز الوفد الفلسطيني المفاوض ، بما يعطيها مصداقية وفعالية أكبر .

لكن ظل واضحا حتى نهاية العام أن هذا الإدراك لأهمية العمل على « فتح القلعة الاسرائيلية من داخلها » لم ينعكس في سلوك فعلي ولاحتى في خطاب ميلسي جديد أكثر فعالية ودعما للآداء النفاوض الفلسطينية . والأرجح أن الإحباط الذى شعر به الكثيرون من الفلسطينيين في الداخل لعدم تحقق نتائج سريمة من المفاوضات حتى نهاية العام اضطر النخبة الفلسطينية المنخرطة في عملية السلام للاستمرار في الخطاب التقليدى المعتم بالحدة تجاه إسرائيل دون تمييز

واضح في معظم الحالات بين القوى والتيارات المختلفة . وساعد على ذلك ايضا شيوع هذا النمط من الخطاب لدى مختلف الأطراف العربية المشاركة وغير المشاركة في عملية السلام . ويضمن هذا الخطاب تحريما وتجريما لأية محاولة فلسطينية أو عربية عموما لمخاطبة المجتمع الاسرائيلي ، وتعيون في يقوم بمثل هذه المحاولة . وهذا ماتعرض له مثلاً الصحفى الفلسطينى توفيق أبو بكر والصحفى الأردنى سلطان حطاب بسبب مخاطبتهما الجمهور الاسرائيلي خلال مؤتمر مدريد عبر تلفزيون اسرائيل ، حيث شنت عليهما حملة هائلة في الأردن لم تدخل من الازهاب . وقد خضع الأول للابتزاز وانتقد نفسه علانية .

وفي هذا الإطار لم يحدث تطور جدى حتى نهاية العام نحو التوجه إلى الرأى العام الاسرائيلي بخطاب جديد ذى سمات سلمية واضحة بهدف اخراج اعداد متزايدة من الاسرائيليين من « الجيتو » الذى سمعت حكومة شامير إلى محاصرتهم داخله . ويهون هذا التطور ، الذى مازال ممكناً ، سيكون من الصعب تحقيق الكسب الفلسطيني الذى تطلع إليه قرار المشاركة في عملية السلام . فالقدرة على تغيير اتجاهات الرأى العام الاسرائيلي تمثل العامل الأكثر أهمية ، في غياب توازن قوى بالمعلقة للتأثير على المفاوض الاسرائيلي الذى لامتطيع تجاهل توجهات شعبه . وبالإمكان الإفادة في هذا المجال من خبرة المفاوضات المصرية الاسرائيلية التى سبقت وأقبت توقيع معاهدة مارس ١٩٧٩ . فقد كان أحد عوامل نجاح استراتيجية التفاوض المصرية انها استندت إلى خطاب سلمى كان له تأثيره على قطاعات من الرأى العام الاسرائيلي بعضها من الشرائح المؤيدة تقليدياً لليمين ، الأمر الذى أتاح تعويضاً جزئياً لخلل ميزان القوى . وكان من نتيجته على سبيل المثال اضطراب مناحم يوجين للترامع عن تعهده لسمكان مستوطنة «ياميت» بالإبقاء عليها في كل الظروف . وللقطع كانت هناك عوامل أخرى حافزة على إجتاه بوجين في ذلك الوقت للقول بحل وسط بشأن سيناء التى لم تمثل مصلحة أمنية حقيقية لإسرائيل ، في سبيل إقامة أول علاقة سلام مع أكبر دولة عربية وإخراجها من الصراع . ومع ذلك فقد كان لاستراتيجية التفاوض المصرية التى استندت إلى خطاب سلمى واضع غير متاور ، تأثيرها في مجال تقليص فترة المفاوضات الاسرائيلي على التمسك كلياً بمواقفه المميقة . فقد كان عليه تجنب مايزيد إلى انهيار عملية السلام الثقافية في ذلك الوقت ، لإدراكه انها تحظى بتأييد قطاعات واسعة من الرأى العام . وهذا التأييد هو الذى أضعف قدرة معارضى يوجين داخل ليكود ، الذين انتقروا عليه والذين بقوا معه ، فضلاً عن القيادات الأكثر تشدداً

والجماعات الاستيطانية . وحال ذلك دون قدرتهم على فتح معركة ميسبة على قاعدة إخلاء مستوطنة ياميت . كما أنه أدى إلى تهميش المطالب المبالغ بها التي طرحها بعض اليمسطين الاسرائيليين لعدم حصولها على دعم شعبي ، الأمر الذي منع تحويلها إلى شروط تستطيع حكومتهم التمسك بها . ومن ذلك على سبيل المثال اقتراح رئيس الأركان في ذلك الوقت تقليص القوات المسلحة المصرية وتحويل نظم التجنيد فيها إلى مايشبه نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل .

ومع ذلك فقد أوضحت تجربتا جولتي المفاوضات الثانية للتين أجريتا عقب مؤتمر مدريد وحتى نهاية ١٩٩١ إمكان إرغام المفاوضات الاسرائيلية على تقديم تنازلات إجراية اهمها القبول ضمنيا بوجود علاقة واضحة بين الوفد الفلسطيني المفاوضات ومنظمة التحرير ، رغم كل الضجة التي اثارها حكومة شامير حول هذا الموضوع قبل المؤتمر . فقد اضطر الاسرائيليون للتفاوض عن مظاهر سافرة ومقصودة تؤكد ارتباط الوفد الفلسطيني بالمنظمة خلال مؤتمر مدريد ويده ، بعد أن لم يحدوا بدأ من القبول بالتفاوض مع وفد كان شامير قد وضع « فيتر » على معظم أعضائه قبل أشهر قليلة فالتفت أن رئيس الوزراء الاسرائيلي كان قد رفض اعتبار الوفد الفلسطيني الذي التقى بيكر خلال جولته الأولى بالمنظمة عقب حرب الخليج مناسبا للتفاوض معه ، وقال : (نرفض رفضا قاطعا أي لقاء مع وفد الشخصيات الفلسطينية العشرة التي التفت بيكر في القدس . إنهم من منظمة التحرير ، وجاؤوا إلى الاجتماع مع بيكر باسم المنظمة ويبدرون عن موافقها . واسرائيل لا تجرى مفاوضات مع هذه المنظمة » . ومع ذلك فالملاحظ أن ستة من أعضاء هذا الوفد الذي التقى بيكر أسحبوا أعضاؤا في الوفد الفلسطيني الذي ذهب إلى مدريد .

كما اضطرت اسرائيل إلى التراجع عن مطلبها عدم منح الوفد الفلسطيني حق الكلام كخبرة لمدة ٤٥ دقيقة أمام المؤتمر . وبدا واضحا خلاله أن هذا الوفد مستقل من ناحية ومرتبطة بمنظمة التحرير من ناحية أخرى .

ثم تراجعت بعد ذلك عن إسراها على عدم تجزئة المفاوضات مع الوفد الأخرى . الفلسطيني المشترك إلى مبارزين وهي القضية التي استغرقت الجولة الثانية للمفاوضات لكن يتوقف الحضور على مكتب فلسطيني يمد به على تطوير استراتيجية متكاملة للتوجه إلى المجتمع الاسرائيلي من الداخل كسبه أيضا .

(٢) تجنب مزيد من الخسائر :

ربما كان الدافع الأكثر إلحاحا للمشاركة الفلسطينية في عملية السلام هو التخوف من خسائر جديدة في حال عدم

المشاركة والرغبة في وضع حد لها . ولعل أهم هذه الخسائر تعريض الرقعة الصغيرة الباقية من أرض فلسطين لأكثر موجة استيطان منذ ١٩٦٧ تؤدي إلى فرض مزيد من الأمر الواقع ، الذي يجعل من الصعب معاودة البحث عن حل مسلمي بعد عدة سنوات فيما لا يبدو في الأفق خيار آخر . فقد استند الموقف العربي في رفض أي سلام غير عادل منذ ١٩٤٨ إلى رهان منكر على تحصن الطرف العربي . لكن الذي حدث هو مزيد من التدهور الذي لاملك أحد اقتراض الحد منه مستقبلا . ففي السياسة ، كما في الاقتصاد والحياة عموما ، إذا تجاوز الثمن حدودا معينة يقود إلى خسارة محققة ، أصبح من الضروري البحث عن ثمن أقل . وكان واضحا أن عدم المشاركة الفلسطينية في عملية السلام بكل متطلباته عليه من قصور يؤدي إلى دفع ثمن باهظ يجعل لشعار التمسك بكل الحقوق معنى عمليا واحدا هو إهدار كل الحقوق .

وقد سعى الفكر الفلسطيني الغالب خلال عام ١٩٩١ إلى استخلاص الدروس من لتجارب السابقة ، وأهمها الدرس الذي يقضي بتجنب تكرار الرهان على مالمس في اليد ، لأن الخسارة الجديدة في حال عدم المشاركة بعملية السلام بنت أكثر فحلا . وتفسير ذلك أن موجة الاستيطان التي تصاعدت في ١٩٩١ توفر لها مقومان رئيسيان .

أولهما : العناصر البشرية اللازمة التي توفرها المعدلات المالية لهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق والذين بلغ عددهم أكثر من ٣٥٠ ألفا خلال عامين .

ومعنى ذلك أن بإمكان الحكومة الاسرائيلية احدث تغيير هائل ليس في التركيب السكاني للضفة الغربية بصفة خاصة فقط ، ولكن أيضا في جغرافيتها . وكانت قد كشفت بالفعل معالم خطة تستهدف مضاعفة المستوطنين فيها خلال عامين .

وثانيهما : الإدارة السياسية المعقدة في التزام هذه الحكومة الاستيطان في كل ماتسميه « أرض اسرائيل » .

وإذا كانت هذه الموجة الاستيطانية تنظر إلى مقوم آخر لا يقل أهمية ، وهو الموارد المالية الكافية ، فإن أهم أسباب ذلك هو رغبة الولايات المتحدة في إتاحة الفرصة لعملية السلام وبالتالي تأجيل لابت في ضمانات القروض لاسرائيل ثم ربطها بوقف أو تجميد الاستيطان وراء « الخط الأخضر » ولذلك كانت المشاركة الفلسطينية في هذه العملية أمرا حيويا لاستمرار حرمان اسرائيل من الحصول على موارد مالية كبيرة للاستيطان .

ولم يكن ثمة شك في أن رفض الفلسطينيين المشاركة كان من شأنه تغير الموقف الأمريكي من طلب اسرائيل الخاص

بالحصول على ضمانات مصرفية تقروض تبلغ عشرة مليارات دولار .

وفي هذه الحالة يتوفر للاستيطان الدعم المالي اللازم لاطلاقه وتجاوزه إطار توسيع المستوطنات القائمة الذي تحاول الحكومة الإسرائيلية التحرك ضمنه خلال العام باتجاه زرع مخيمات من المستوطنات الجديدة . في مواقع منتقاه بحيث تشق مناطق الكثافات السكانية الفلسطينية لخلق تعديلات جديدة أمام أية مفاوضات يمكن إجراؤها في مرحلة تالية . وكانت هذه خسارة متوقعة في حال احكام الفلسطينيين عن المشاركة في عملية السلام ، لأن من شأنها الميلولة دون امكانية اقامة ملطلة ذاتية فلسطينية على أجزاء يعدت بها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في المستقبل .

(٣) حجج معارضي المشاركة الفلسطينية في عملية السلام :

ظهر نوعان من الحجج في إطار معارضة المشاركة الفلسطينية في عملية السلام : أولهما حجج من منطق وطني ، وثانيهما حجج من منطق ديني .

(أ) الحجج الوطنية :

كانت الحجة المركزية فيها أن الوضع العربي العام ، والفلسطيني بصفة خاصة ، غير مؤهل لخوض مفاوضات حاسمة قبل استعادة تماسكه وفرواه المهددة . فالتناجز التي يمكن أن تسفر عنها المفاوضات في ظل هذا الوضع لابد أن تعمق المحنة التي يعيشها العالم العربي في أعقاب أزمة وحرب الخليج .

وفي هذا السياق فإن عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة في الظروف الدولية الاقليمية السائدة لا تقود سوى إلى حل لغير صالح للشعب الفلسطيني . فبعد الحرب في الخليج أصبح بمقدور أمريكا أن تملئ سياساتها في المنطقة وبالتالي تحبذ الشرعية الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، في الوقت الذي أصبح العرب معتمدين بشكل متزايد على واشنطن . وحتى الذين قبلوا فكرة تراجع دور اسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية من معارضي عملية السلام ، وظلوا يؤكدون أن التحيز لاسرائيل يبقئ كامنا في قلب المؤسسة الحاكمة بالولايات المتحدة ، ووصف هذا التحيز أحيانا بأنه (من نوع فريد لا يهتز بتغيرات السياسة الدولية اهتزازات كبرى ، لكونه نابعا من المديركات الرئيسية والتاريخية للملح السياسي لهذه المؤسسة) . ومعنى ذلك أنه إذا كانت المؤسسة الأمريكية ذات مديركات راسخة قديمة تنصها لرؤية متعصبه وجامدة للصراع العربي الاسرائيلي ، فإن الاحتكار الأمريكي للساحة السياسية العربية يتيح لها فرصة ملائمة لفرض هذه المديركات والمداخل المرتبطة بها لاييجاد حل في صالح اسرائيل لكن ظل أهم هذا النوع من

الحجج تلك القائمة بانتهيار النظام العربي والمزيد من ارتباط بعض أعضائه بالولايات المتحدة ، وشعورهم بالامتنان لها بسبب موقفها من أزمة الخليج إلى الحد الذي لايجعلهم راغبين في إثارة أى مشكلات معها حول القضية الفلسطينية أو غيرها .

وبعكس ما رأه الذين قبلوا بالمشاركة الفلسطينية في عملية السلام من ملاحح ارتباطك في الموقف الاسرائيلي خلال جولات بيكر بالمنطقة ، اعتقد ممارسو هذه المشاركة أن اسرائيل أصبحت بعد أزمة الخليج في وضع أفضل لفرض شروطها على الشعب الفلسطيني بعد انهيار القوة العسكرية للمرافقة واستئناس سوريا وخسارة قضية فلسطين نفسها بعض التعاطف لدى الرأي العام الغربي ، فضلا عن ضعف منظمة التحرير السياسي وخسارتها الاقتصادية .

والخلاصة أن عملية السلام ، من هذا المنظور تعني تحقيق مشروع اليمين الحاكم في اسرائيل بتعديلات أمريكية طفيفة لآمنس جوهره الذي يتمثل في تطبيع العلاقات مع الدول العربية الرئيسية دون إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة .

(ب) الحجج الدينية :

- وهي نفسها الحجج التي تم اللجوء إليها في بعض الأوساط الفلسطينية لمعارضة المشاركة في أية عملية للسلام لكنها اكتسبت نفوذا أكبر بعد اتساع نطاق التيار الاسلامي في الأراضي المحتلة خلال السنوات القليلة الماضية . ومن أهم هذه الحجج :

- * المشاركة الفلسطينية تفضي الشرعية على وجود الكيان الصهيوني الباطل في أرضه ، الإسراء والمعراج ، لأنها تعني اعتراف الشعب الفلسطيني به والتسليم له بحق مصادره وجود وأرض الضعفة .
- * ان هذه المشاركة تعنى بالتالي - بيع كل فلسطين - بأرضها المباركة وأصنامها المقدس وقضيا الشريف ، من خلال القبول بالحل الأمريكي - الصهيوني - الظالم .
- * ان مخاطرة هذه المشاركة لانهتد الشعب الفلسطيني وحده وإنما كل الشعوب العربية والاسلامية فاليهود يضمنون اقدامهم في فلسطين وأعينهم على المنطقة بأسرها .
- * ان هناك مؤامرة على قبلة المسلمين الأولى ، ووقفها ولجب على كل مسلمي العالم الذين ينهض عليهم المبادرة بأخذ دورهم في المعركة المصرية الفاصلة مع أعداء الله والإنسانية .
- * ان للتصوية المطروحة تناقض مع السلام الذي يعد الحق إلى أمله ، وإذا فرضت فلن تستمر لأن الشعب الفلسطيني

لا يقبل بالظلم ، وميقاومها جيلا بعد جيل .

• إن الموقف الصحيح هو التمسك بالحق في الأرض والمسجد الأقصى ، وإعلان أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي لا يمثل كل القوى الفاعلة التي تتوحد جهاد الشعب الفلسطيني اليومى الدامى ضد الاحتلال ليس مؤهلا ولا مخولا لاتخاذ قرار باسم هذا الشعب . طوبى هناك أحد يستطيع للتنازل أو التفرط بأى جزء من فلسطين أيا كانت الظروف والأحوال .

• إن حالة الضعف والتراجع التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية لن تستمر طويلا ، فهي أمة القرآن والجهاد التي إن تلبث أن تنهض هذه المرة أيضا كما سبق أن نهضت بعد كل فترات الضعف والهزيمة التي مرت بها عبر تاريخها الطويل .

٣ - تأثير عملية السلام على العلاقات في الساحة الفلسطينية :

كان من الضروري أن تؤثر عملية السلام على التفاعلات بين القوى الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة . فرغم غلبة الاتجاه المؤيد للمشاركة في هذه العملية ، لثر الخلاف حول هذه المشاركة على التفاعلات الفلسطينية خلال العام . كما أدى تزايد دور قيادات الداخل إلى طرح قضية علاقتها مع منظمة التحرير من ناحية والعلاقات فيما بين هذه القيادات من ناحية أخرى .

أ . التفاعلات بين أنصار ومعارضى عملية السلام :

رغم كثافة التفاعلات الصراعية بين هذين الطرفين ، والتي بدأت في وقت مبكر قبل أن تتبلور المواقف النهائية لمعظم القوى الفلسطينية بشأن المشاركة في عملية السلام إلا أنها لم تفرز تحالفات جديدة سواء داخل أو خارج الأراضي المحتلة .

(١) التفاعلات في إطار منظمة التحرير :

كان واضحا منذ أن بدأ وزير الخارجية الأمريكى في الأعداد لعملية السلام ليشمرار الخلافات التقليدية بين فصائل منظمة التحرير ، بما في ذلك تلك المنشقة عليها (جماعات دمشق) تجاه الموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية . فقد حافظت الفصائل المنشقة على تحفظها إزاء المشاركة في التسوية على أساس ماتتبره شروطا إسرائيلية وأمريكية وانفتت في ذلك مع الجبهة الشعبية وجناح حواتمه في الجبهة الديمقراطية التي تعيش أجواء الانقسام منذ أولخر ١٩٨٩ . وقد بادرت الشعبية والديمقراطية (جناح حواتمه)

بطرح هذا التحفظ منذ اجتماع المجلس المركزى لمنظمة التحرير بتونس في ابريل ١٩٩١ . فوجهنا دعوة المجلس إلى رفض الأفكار التي طرحها بيكر في جويلية الأولى والثانية للذين اتقى خلالها وهذا موسعا من الدخول امتنع ممثلوا الجبهتين في الأراضي المحتلة عن المشاركة به . وكندوا ضرورة التمسك بصيغة المؤتمر الدولى للسلام والحذر تجاه أية صيغة أخرى تمثل ما اعتبرته : اتفاقا على قرارات الشرعية الدولية ، و خروجا على مقررات المجلس الوطنية السابقة ، كما شاركت الجبهة الشعبية في الوقت نفسه في اجتماعات للفصائل المنشقة على منظمة التحرير بدمشق وحضرها أيضا ممثل لإحدى جماعات منظمة الجهاد الاسلامى وخلصت الاجتماعات إلى معارضة استمرار الاتصالات مع بيكر وطرح عروض بأجراء حوار بين : جبهة الإنقاذ ، التي تضم الفصائل المنشقة وبين قيادة منظمة التحرير .

وقد انتهت المجلس المركزى إلى تبني موقف حذر لا يؤيد ولا يرفض الأفكار التي طرحها بيكر ، وتضمن بيانه صياغة مرنه مفادها رفض أى مؤتمر اقضى أو غيره لاستند إلى للشرعية الدولية ، أو : التزام منظمة التحرير للمشاركة في كل الجهود السياسية المبذولة لكنه لم يرد على دعوة : جبهة الإنقاذ ، والحوار من أجل تقريب شئون البيت الفلسطيني من خلال منظمة التحرير .

ورغم أن زيارة وفد من المنظمة برئاسة فاروق القدومى رئيس دائرتها السياسية لدمشق في مايو دفست إلى توقع امكان بدء هذا الحوار ، فقد ظلت هناك مصعوبات تواجهه أهمها اصرار : جبهة الإنقاذ ، على أن يكون شاملا لجميع أطرافها في الوقت الذى ظلت قيادة المنظمة على إصرارها رفض أى حوار أو تعامل مع المنشقين على حركة فتح الذين لم تعترف بهم أبدا كفصيل جديد في الساحة الفلسطينية ولذلك انحصرت أهمية زيارة وفد المنظمة لدمشق في بدء تلميع للعلاقات مع سوريا ، وهو ما عبر عنه الوفد الزائر بإعلان أن عهدا جديدا من العلاقات سيبدأ بين الجانبين اللذين انتقا على دفن المضى ومع ذلك فقد استمرت الاتصالات التي استهدفت تحقيق مصالح فلسطينية واسعة بدعم من بعض الدول العربية وخاصة الجزائر وليبيا واليمن وهي الدولة التي رشتت أكثر من مرة لاستضافة اجتماع بين قيادة منظمة التحرير وجبهة الإنقاذ كما اتسع نطاق الاتصالات خلال شهرى يونيو ويوليو ليشمل حركة المقاومة الإسلامية « حماس » في الداخل أيضا . لكن ارتباط هذه الاتصالات بالتحضير لمعد دورة جديدة للمجلس الوطنى الفلسطينى أعضاء المزيد من المصعوبات أمام الحوار المستهدف ، بسبب المطالبات التي طرحها الفصائل المنشقة « وحماس » للمشاركة في هذه الدورة .

الفلسطيني وعدم القدرة على مواجهته ومع هذا لا يمكن القول بأن الحوار الذي تمتعت محاولات إجرائه كان كفيلا بإحداث تغير إيجابي في تركيبة منظمة التحرير فكان واضحا أن الخلافات التي حالت دون بدء هذا الحوار تدور في إطار اللعبة السياسية القديمة نفسها التي تقوم على الصفقات والابتزازات والمزايدات التي ميزت السياسات الفلسطينية وأدت إلى تدور متواصل في الوضع الفلسطيني وفي هذا السياق تكرر الانقسام الفلسطيني إزاء عملية السلام بانعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطني دون مشاركة الفصائل المنفقة على المنظمة والمعارضة لهذه العملية . كما سبقها مباشرة انقسام الجبهة الديمقراطية بشكل نهائي إلى فصليين ، عندما بادى جناح حواتمه بعقد مؤتمر في آخر يوليو وإعلان أن رموز المجموعة للمنشقة وضعوا أنفسهم خارج الجبهة واعتبروا بذلك مفصولين من عضويتها واعتبر جناح ياسر عبد ربه ذلك المؤتمر غير شرعي ، وعقد أنصاره للجنة المركزية للجبهة اجتماعا عبر عنه بيان دعا إلى « عزل المجموعة الانقسامية ورفض انتحاليها لاسم الجبهة الديمقراطية أو محاولات التلطي باسمها واكتمل الانقسام خلال اجتماع عقده أنصار عبد ربه بالأردن في ١٢ سبتمبر وأسفر عن انتخابه أمينا عاما للجبهة واختيار لجنة تنفيذية جديدة لها ، وإعلان أن العلاقة مع مجموعة حواتمه أصبحت مثل العلاقة مع أي فصيل فلسطيني آخر . واضطرت قيادة منظمة التحرير التي سعت من قبل لتجنب هذا الانقسام إلى الاقارب به بد أن أصبح واقعا وبات جناح حواتمه في الجبهة الديمقراطية يمثل مع الجبهة الشعبية أهم قوى المعارضة لعملية السلام داخل منظمة التحرير وبغواب القوى الأخرى المعارضة لهذه العملية ، كان من السهل أن تعصم الدورة العشرين للمجلس الوطني الموقف الفلسطيني لصالح المشاركة فيها . وساعد على ذلك أيضا اتفاق أهم قادة حركة « فتح » بمن فيهم فاروق القدومي الذي كان أكثر المنحطفين على جهود التسوية السابقة ، على تأييد هذه المشاركة ولم يكن منصورا أن تتمكن الجبهة الشعبية وجناح حواتمه في الجبهة الديمقراطية من التأثير على موقف المجلس ، الذي صوت بأغلبية كبيرة لصالح المشاركة (٢٥٦ من أصل ٣٣٦ مقفيل ٦٨ معارضا و ١٢ ممتعا) كما أدت الصياغة التي تضمنها البيان الختامي للمجلس بخصوص موقفه في هذا المجال إلى رفع عدد مؤيديه ليصبح ٣١٢ عضوا فقد تضمن البيان الشروط الفلسطينية العامة لكنه لم يضعها كشرط مسبقة وإنما حولها إلى أسس ضرورية لتجاح عملية السلام . فقال البيان : ان منظمة التحرير التي رحبت بالجهود السلمية الجارية وتعاملت معها إيجابيا بما فيها دعوة الرئيس جورج بوش وميخائيل جورباتشوف لعقد المؤتمر الخاص بتسوية الصراع في الشرق الأوسط ، ترى أن نجاح

فقد طالبت ، جبهة الإنقاذ ، بتشكيل لجنة تحضيرية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد ، لا يرأسها الشيخ عبد الحميد السليح الذي انتخب رئيسا للمجلس منذ أن قاطعته فصائل هذه الجبهة ، وبمشاركة جميع الفصائل في اللجنة دون استثناء ، وأحداث إصلاح ديمقراطي جذري في أجهزة منظمة التحرير وتطهيرها . وعندما قلمت قيادة المنظمة باستباق الحوار وتشكيل لجنة تحضيرية للمجلس الوطني برئاسة الشيخ السليح ، تقافم الخلاف حيث رفضت « جبهة الإنقاذ » هذا الإجراء باعتباره « مغلا بروح الحوار ومنتهزاته » كما طرحت مطلبها جديدا وهو مناقشة المرحلة السابقة من العملية الفلسطينية لاستخلاص الدروس منها ، واعتبرت التصكك بالحقوق الوطنية الثابتة وغير قابلة للتصرف للقاعدة السياسية للحوار مع قيادة منظمة التحرير . وأقران هذا المطلب بإعلان بعض الفصائل « جبهة الإنقاذ » ضرورة تراجع المنظمة عن « مجموعة التنازلات المجانية التي تمنحها » وتمسكها بتراثيات الإجماع الوطني للفلسطيني في إطار برنامج سياسي يؤكد حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة .

أما حركة « حماس » فقد طالبت من جديد بالحصول على نسبة ٤٥ ٪ من عضوية المجلس الوطني ، بحيث يكون البديل لذلك هو اعتماد أسلوب الانتخابات لاختيار أعضاء هذا المجلس ، بحيث تجرى هذه الانتخابات داخل الأراضي المحتلة وفي أهم مراكز التجمع للفلسطيني بالخارج وأعلنت الحركة استعدادها للمشاركة في أية لجنة تكلف بالإعداد لهذه الانتخابات بشرط أن تضم جميع القوى الفلسطينية الفاعلة . كما طالبت بحسب مبادرة السلام التي اقمتها منظمة التحرير عام ١٩٨٨ ، وإلغاء قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني فيما يتعلق بموضوع التسوية السلمية .

وأدى ذلك إلى تعدد أبعاد أرضية مشتركة للحوار حول مصالح وطنية فلسطينية في الوقت الذي كان موقف فصائل جبهة الإنقاذ وحركة حماس تجاه عملية السلام يزداد تشددا . كانت قيادة منظمة التحرير تتجه تدريجيا إلى المشاركة في هذه العملية باعتبار أنه لا بد من ذلك غير المزيد من القمع والقمع والاضطهاد ، كما أعلن رئيس المنظمة في منتصف أغسطس . وتعرض الجهد الذي قامت به الجبهة الشعبية لتحقيق المصالحة الفلسطينية فيما كانت للجنة التحضيرية التي شكلتها قيادة المنظمة تتمسك عملها في مجال الإعداد لعقد الدورة العشرين للمجلس الوطني التي أدى الاتفاق على موعدها في ٢٢ سبتمبر إلى وضع نهاية لمحاولات إجراء حوار المصالحة . وأدى ذلك إلى استمرار التركيبة السياسية والتنظيمية لمنظمة التحرير دون تغيير رغم كل المتغيرات الهائلة على المستويات الفلسطينية والأقليمية والدولية وأكد ذلك وجود خلل جوهري في العمل

الاعداد للمشاركة في تلك العملية بدعم من التنظيمات التابعة لهذه الحركة ، فتح ، وجناح عبد ربه في الجبهة الديمقراطية وللحزب الشيوعي الذي غير اسمه إلى حزب الشعب الفلسطيني .

وقد بذلت حركة حماس جهودا هائلة في سعيها لتحقيق تعبئة شعبية ضد المشاركة الفلسطينية في عملية السلام . واعتمدت في ذلك على خطاب يمزج بين الدعاوى الدينية والوطنية ويخاطب عواطف الجماهير أكثر من عقولها . كما سعت لشق صفوف أنصار حركة فتح في الداخل ، عبر اتوجه إليهم بشكل مباشر ومناشدتهم رفض عملية سلام لتحقيق الأهداف التي ناضلوا طويلا من أجلها . فعلى سبيل المثال تضمن البيان الصادر من حماس في ٢٣ سبتمبر بعنوان لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس النداء التالي « بلشعنا ، بكل أهلنا ، بإخواننا أبناء فتح الاطلاقة ، بإخواننا في الفصائل كل الفصائل ، يامن تشرنق بمقاومة الصهاينة المحتلين يامن قتمعت الشهداء . إليكم نتوجه ونطالبكم بوقفة شجاعة لاتخاذ في الله لومة لائم ولا تسب حصابا للترغيب والترهيب نطالبكم بأن تقولوا كلمتكم الحاسمة في مرحلتنا الحاسمة من أجل فلسطين والقدس ، ومن أجل أرواح شهدائنا ومن أجل أبنائنا وكل أجهالنا . فنتنظر كلمتكم وتحرككم المالج للالتصام بشمكم وأمنكم العربية والإسلامية ويد الله تحمي جهادنا وأصقنا وصمودنا المبارك حتى لا تمر المؤامرة كما وجه البيان نداءا إلى مأساهم ، إخواننا المخلصين من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذين يرفضون التوقيع على بيع فلسطين والقدس بدعوى أن يبقوا في صف شعبهم وندعوهم إلى مقاطعة المجلس وإعلان رفضهم كل القرارات التي تتناقض مع حق شعبنا وأمتنا في فلسطين وقلبيها النابضين بيت المقدس »

وقد جاء هذا النداء الذي خص بالذكر أبناء حركة فتح بالذات ، عقب ثلثي اشتباك مسلح خلال أيام بين عناصر من الحركتين في مدينة نابلس فقد وقع هذا الاشتباك في ١٩ سبتمبر ، قبل أربعة أيام فقط من صدور البيان المشار إليه ، واستخدم فيه الرصاص إلى جانب السلاح الأبيض ، وأفضى إلى مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين على الأقل لكن كان هذا الاشتباك أضيق نطاقا من سابقه الذي جرى في أول يونيو ، واستمر أكثر من أسبوع في صورة مواجهات متتالية وكنت بدليلته بسبب خلاف حول كتابة شعارات على الجدران فتطور إلى مشادة وشجارا استخدمت فيه فؤوس ومساكين . وأعقبت ذلك أعمالا انتقامية متبادلة منها قيام عناصر من حماس بضرب عضو في الشبيبة النائية لتنظيم فتح الذي قامت عناصر منه بضرب تاجر معروف بمناصره لحماس واستمرت عمليات الانتقام هذه عدة أيام حتى أفضت إلى اشتباك مسلح واسع استخدمت فيه رشاشات من نوع « كلاشينكوف » .

المساعي لمقد مؤتمر السلام تتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس الآتية ، وحدد البيان ستة أسس هي الاستناد على الشرعية الدولية بما يكفل الانسحاب الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية ، واعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من هذه الأراضي ، ووقف الاستيطان ، وحق منظمة التحرير في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس وتنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل ، وضمان ترابط مراحل الحل طبقا لقرارات الشرعية الدولية .

كما حدد البيان أهداف منظمة التحرير في قضية تأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، والانسحاب الإسرائيلي التام وحل قضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وتوفير حماية دولية للفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية وإزالة المنوطات .

ورغم ما أكدته البيان من زيادة فعالية دور المجلس المركزي الفلسطيني في متابعة وتطبيق قرارات المجلس الوطني تمزييا للديمقراطية وممارستها كان واضحا أن التمسك بالعودة إلى المجلس المركزي لا يتجاوز كونه أمرا شكليا لا يمكن أن تترتب عليه إعادة النظر في قرار المشاركة بعملية السلام لكن ظل أهم مغزى لما تضمنه بيان المجلس تحت عنوان أسس نجاح عملية السلام هو أن قيادة المنظمة حددت وقررت برنامجها السياسي وألزمت أي مفاوضات فلسطيني بالوصول على موافقتها وتوقيعها .

والواضح على هذا النحو أن صورة التفاعلات بين أنصار ومعارضى المشاركة الفلسطينية في عملية السلام التي بذلت عام ١٩٩١ لم تختلف في خطوطها العامة عن تلك التي أقررت بالخلاف حول مبادرة السلام التي قدمها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة . لكن كان أهم جديد في تفاعلات ١٩٩١ هو إعلان الجبهة الشعبية في نوفمبر تجديد عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وكان زعيمها جورج حبش قد أعلن خلال الدورة العشرين للمجلس الوطني عزمه على اتخاذ هذه الخطوة في حالة المشاركة الفعلية في مؤتمر السلام ولم يفتخ جناح حواتمه في الجبهة الديمقراطية بخبرة مماثلة رغم اتفاقها الكامل تقريبا مع الجبهة الشعبية . ويتسق ذلك مع السجل التاريخي للجبهة الديمقراطية الذي خلا من اللجوء لأسلوب المتطرفة .

(٢) التفاعلات داخل الأراضي المحتلة :

اضطلعت حركة حماس بأبرز دور في معارضة المشاركة الفلسطينية بعملية السلام إلى جانب التنظيمات التابعة للجبهة الشعبية وجناح حواتمه في الجبهة الديمقراطية وجماعة الجهاد الفلسطيني وقادت الشخصيات الوطنية المعروفة في الداخل والتي يرتبط معظمها بحركة فتح عملية

الرئيسي لزيادة عدد أسرة المرضى . ورد نشيط و حماس ، باحتلال مبنى آخر كان مقترحا أن يكون مبنى الأشعة الجديد واستخدموه كافيديا أيضا وعندما فشلت إدارة المستشفى في إقناع الفريقين بإخلاء المبنيين ، أصدرت بيانا عدت فيه الأوضاع السلبية المتكررة الناتجة عن الصراع السياسي ، وأعلنت إغلاق المستشفى والاعتذار عن استقبال أى مرضى ابتداء من ٨ أغسطس .

وثانيهما : الانتخابات التي جرت في بعض الجماعات الفلسطينية بالأراضي المحتلة ، والتي كان أهمها خلال العام انتخابات غرفة تجارة مدينة الخليل في يونيو وقد فازت حركة حماس بمئة مقاعد مقابل أربعة لتحالف قوى وطنية أخرى بقيادة حركة فتح بينما حصل مرشح مستقل على المقعد الحادي عشر . ورغم الجدل الذي تصاعد حول مدى تمثيل نتائج هذه الانتخابات عن الواقع لمياسي في الخليل ، ومحاولات أنسأ فتح نفي الطابع السياسي لها ، فالمعروف أن هذه المدينة تمثل بتوجهاتها الأكثر محافظة في الضفة الغربية أهم معقل للتيار الإسلامي .

لكن مثل أهم مغزى لتجربة الانتخابات هذه أنها عبرت عن عدم تغير التحالفات التقليدية في الدالغ التي لم تتأثر في ذلك الوقت (يونيو) بتصاعد الخلاف حول المشاركة الفلسطينية في عملية السلام . فقد ضمت قائمة الكتلة الوطنية مرشحين لحركة فتح والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية بجنالحيها ، ورغم أن الشعبية وأحد جناحي الديمقراطية كانت أقرب إلى حركة حماس في موقفها المعارض لتلك العملية . واقتزن بذلك باستمرار التحالف الذي قامت على أساسه والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة المعبرة عن فتح والشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي ، رغم الغلافات بين أطرافه إزاء المشاركة في عملية السلام وقد عكست النداءات الصادرة عن هذه القيادة تلك الخلافات بأشكال متباينة فعلى سبيل المثال دعا و نداء البناء و الصادر في أول مايو إلى تصليب القاعدة الفلسطينية إزاء مشاريع التسوية في الشرق الأوسط وقال : رغم وجود اجتهادين سياسيين في داخل الأراضي المحتلة وخارجها فمن الضروري جدا أن نعمل على تصليب القاعدة الديمقراطية وتوحيد الرؤية السياسية ومن خلال حوار مسئول وبناء ، أن كل فصائل منظمة التحرير تجمع على أن جولات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في المنطقة تحاول استثمار حرب الخليج لفرض العمل الأمريكي للقضية الفلسطينية ، كما أن أصحاب الاجتهادين الفلسطينيين يتمسكان بضرورة العمل على حماية دور المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وفضل الطريق أمام تصفية مفهوم الحقوق الوطنية الثابتة .

ولابد من التنويه بأن هذه المواجهات بين فتح وحماس لم ترتبط مباشرة بالخلاف حول الموقف من المشاركة الفلسطينية في عملية السلام فقد كانت إحدى حلقات الصراع المستمر منذ عامين للسيطرة على مدينة نابلس ، بذليل أن هذه المواجهات لم تحدث في موقع آخر بخلاف هذه المدينة التي يشند التنافس عليها . وقد تصاعد هذا التنافس مع تدهور أوضاع الانتفاضة وتحول القوى للضاربة التابعة للحركتين إلى سلطات قاهرة ، ومن ثم تحول التنافس بين فيلوات إلى صراع بين سلطات ويمكن تفسير تركيز هذا الصراع في نابلس بالذات بأنها المدينة التي شهدت أكبر خلاف في صفوف حركة فتح بالمقارنة مع أى موقع آخر في الضفة الغربية ، الأمر الذي يبدو أنه كان مغريا لحماس لتتصعد الصراع من أجل السيطرة على المدينة كما يبدو أنها راهنت على أن تكسب إلى صفها تيارا متدينا ظهر لدخل فتح في هذه المدينة .

لكن رغم أن المواجهات بين فتح و حماس سابقة على ظهور الخلاف بدرجة أو بأخرى . فالملاحظ أن الاشتباكين الرئيسيين خلال العام حدثا مولكبين لوصول الاتصالات التي استهدفت بدء حوار مصالحة شاملة أو إشراك و حماس ، في الدورة العشرين للمجلس الوطني إلى طريق مسدود . وقد انتهى الاشتباك الأول في يونيو بإصدار بيان مشترك عن الحركتين تضمن (رفضهما لكل أشكال الخلافات بينهما) وإعلان أنهما تفاقن في نفس الخندق في وجه الاحتلال الصهيوني الاستعماري وأرتبط صدور هذا البيان باستئناف الاتصالات حول مشاركة حماس في المجلس الوطني ، والتي أدى تمثرها إلى نشوب مواجهة أخرى في سبتمبر عشية انعقاد الدورة العشرين لهذا المجلس .

كما شهد العام شكلين آخرين للصراع بين فتح و حماس :

أولهما : الضغوط التي مارسها حماس لتحذ من سيطرة فتح على بعض المؤسسات التعليمية والصحية بصفة خاصة وتركزت هذه الضغوط على إدارة جامعة النجاح بهدف إرغامها على قبول تعيين ستة من نشطاء الحركة موظفين بالجامعة ، وحصول أحدهم على منصب مدير العلاقات العامة ، وتعيين أحد الأساتذة الموالين لها عضوا بمجلس الجامعة .

كما سعت حماس للضغط على إدارة مستشفى الاتحاد بنابلس لفرض توظيف أشخاص من مؤيديها في الوقت الذي تصاعد صراعها مع فتح للحصول على امتياز إنشاء وإدارة كافيديا للمستشفى وإزاء تردد إدارة المستشفى قامت عناصر من فتح باحتلال مبنى جديدا لدخل المستشفى لاستخدامه كافيديا رغم أن هذا المبنى كان مسدا للاستخدام كمكاتب للعاملين نظرا للحاجة إلى غرف إضافية في المبنى

وقد اتسم للنداء رقم ٧٣ الذي صدر في آخر يوليو بهجوم عنيف على مباحي السلام الأمريكية دون إشارة إلى الخلاف حولها في الأوساط الفلسطينية . فقد تنهم الولايات المتحدة بمحاولة فرض حل استسلامي بحرم الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية . وقال : إن الولايات المتحدة تهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني وفرض حل استسلامي يستند جوهره على الحكم الذاتي بدلاً عن الحقوق الوطنية المشروعة ، وفرض بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية وتغيب موضوع القدس . لكن عاد النداء رقم ٧٦ الصادر عشية مؤتمر مدريد إلى إبراز وجود لجهادين فلسطينيين من خلال التأكيد على التفهم العميق لواقع وجود أكثر من اجتهد مباحي حول النهج الذي ينبغي اتباعه لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية . وفي هذا السياق لم يرتبط قرار الجبهة الشعبية بتجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بمشاركة هذه الجبهة في التحالف الذي تنبر عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة حتى نهاية العام فقد كتبت مصادر مرتبطة بهذه الجبهة أنها ستحافظ على علاقاتها بالقيادة الموحدة .

ومعنى ذلك أن الخلاف حول المشاركة في عملية السلام لم يفرز تحالفات فلسطينية جديدة في الداخل على أساسه . ولم ينشأ تحالف بين المعارضين لهذه المشاركة وخاصة حماس والجبهة الشعبية وجناح حوائمه في الجبهة الديمقراطية ، ولكن يمكن تصوير ذلك بعاملين : أولهما وأهمهما عدم ميل حماس التي تشتر بقوتها ونفوذها المتزايدين وربما تتألف في ذلك إلى الخوف في تحالف لا يضيف لها الكثير . وثانيهما عن عمق الخلافات بين الأطراف المحتملين في التحالف معارضى عملية السلام حول كثير من القضايا الأخرى السياسية والفكرية .

ومع ذلك فقد بدت في نهاية العام ملامح أولية لتسويق ميداني بين حماس والجبهة الشعبية يستهدف تصعيد العمليات ذات الطابع المسلح . لكن الملاحظ أن تصاعد الخلاف بين أنصار ومعارضى المشاركة الفلسطينية في عملية السلام لم يؤد إلى توتر حاد رغم تزايد الانتقادات المتبادلة . وحتى عندما هدد بعض معالي الجبهة الشعبية وجناح حوائمه في الجبهة الديمقراطية بالداخل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد ، أمكن احتواء الموقف بسرعة . فقد أعلن بعض هؤلاء الممثلين أنهم سيجولون حياة أعضاء هذا الوفد إلى كابوس . لكنهم أكدوا أن هذا لا يمنى استخدام العنف ضدهم وإنما ممارسة ضغوط عليهم من خلال تنظيم مظاهرات لأهالي الشهداء والمعتقلين أمام منازل أعضاء الوفد وإغراقهم بالرسائل والاتصالات الهاتفية لإجبارهم على سحب مشاركتهم في المؤتمر .

وقد ساعد الموقف الإيجابي لبعض أبرز أنصار المشاركة في عملية السلام على الحد من التوتر ، حيث أكدوا احترامهم

لموقف المعارضين واعتبروا هذا الموقف دعماً للمفاوض الفلسطيني ، ودعوا إلى اعتبار هذا الموقف خياراً آخر يمكن اللجوء إليه في حال تعثر المفاوضات .

ب - التفاهات بين أنصار عملية السلام :

لم يحل الاتفاق بين أنصار المشاركة الفلسطينية في عملية السلام دون ظهور خلافات وتنازلات في أوساطهم على محورين : أولهما محور العلاقة بين قيادات الداخل التي الت إليها هذه المشاركة وبين قيادة منظمة التحرير في الخارج . وإذا كان هذا المحور قد عكس درجة عالية من الانسجام طوال الوقت تقريباً ، فإن المحور الآخر المتمثل في العلاقة بين أنصار عملية السلام في الداخل تضمن تنازلاً واضحاً .

(١) العلاقة بين قيادات الداخل وقيادة منظمة التحرير :

يمكن ملاحظة الطرفان من تجاوز الحسابات الناجمة عن إصرار إسرائيل والولايات المتحدة على استبعاد منظمة التحرير ليس قط من المشاركة المباشرة في عملية السلام ولكن أيضاً من القيام بدور علني في اختيار الوفد الفلسطيني المشارك في هذه العملية فنذ أن بدأ وزير الخارجية الأمريكي بيكر تحركه في مارس ، كان واضحاً أن لقيادات الداخل الدور الرئيسي في هذه العملية . لكن كان واضحاً أيضاً أن دورهم هذا متوقف على موافقة منظمة التحرير وتبريرها لهم . وهذا ما حدث بالفعل عندما اتخذت قيادة المنظمة قراراً بتشكيل وفد من الداخل « للاتصال مع بيكر . كما حرص أعضاء هذا الوفد على إبراز ارتباطهم بالمنظمة وتأكيد أنهم لم يلتقوا ببيكر إلا بموافقة وتفويض منها . وقدموا له في اللقاء الأول رسالة موجهة لهم « بالفلكس » من قيادة المنظمة وظل هذا هو مضمون موقف محاربي الفلسطينيين ، الذين اختزلوا منذ لقاءهم الثالث معه إلى ثلاث شخصيات فقط (الحسيني وعسراوي والأغا) وفي معظم الأحوال كانوا يوضحون لبيكر أنهم سينقلون أفكاره إلى صانع القرار الفلسطيني أي منظمة التحرير . فعلى سبيل المثال أعلن فيصل الحسيني عقب اللقاء الرابع مع بيكر في منتصف مايو « لدينا الآن تصور معين يمكن أن يكون في خدمة صانع القرار الفلسطيني أي منظمة التحرير التي سننقل

* ضم هذا الوفد كلا من فيصل الحسيني - حنان عسراوي - حيدر عبد الشافي - زكريا الأغا - زهير كمال - صائب عريقات - إلياس فريج - مصطفى التنتشة - خليل محشي - ماهر المصري - فريج أبو مدني - وقد اعترض عضوون آخرون شملها القرار مما رايض الملكي بسبب معارضة الجبهة الشعبية ، وضمان الخطيب بسبب معارضة الحزب الشيوعي في ذلك الوقت وهو الموقف الذي تغير بعد ذلك .

وبذل المحاورون الفلسطينيون يؤكّدون في كل مناسبة بمألوّن فيها عن علاقتهم بمنظمة التحرير أنّه واضح تماماً منذ البداية أن كل لقاء مع بيكر لا يمتدّ إلا بقرار من المنظمة .

إليها معلومات عن طبيعة الموقف الأمريكي . وعليه سيكون بمقتور القيادة الفلسطينية أن تتخذ قراراتها في ضوء المواقف المعلنة ، وكذلك تلك غير المعلنة التي أصّر بيكر أنها تشكل ضماناً للفلسطينيين ، وأقل ما يقال عنها أنها إيجابية لكن عيبتها أنها ليست مكتوبة .

وعندما وصلت مهمة بيكر مفترق طرق في يوليو ، وتعيّن على مختلف الأطراف تحديد مواقيهم ، لكنوا أن « الرد الفلسطيني سيصدر من تونس لأمن القدس » . وأدى ذلك إلى فرض أمر واقع مؤداه مرجعية منظمة التحرير دون إعلان رسمي ، وقبول الوسيط الأمريكي بذلك . وهذا ما عناه فيصل الحسيني بقوله : « مرجعية المنظمة بالنسبة لنا حسمت من البداية عندما أدرك الأمريكيون أن لاخير آخر لديهم . وقال لنا بيكر أنتم أحرار بمناقشتكم مع المنظمة لكن لاتلجروا بطمها » .

ولم تقتصر علاقة قيادة الداخل مع قيادة منظمة التحرير على تأكيد ولاه الأولى للثانية ، وإنما شملت كذلك مستوى متقدماً من التنسيق في مواجهة الموقف الفلسطيني للمعارض للمشاركة في عملية السلام وخاصة عشية انعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطني في سبتمبر . فقد استندت قيادة المنظمة في جهدها لترميم قرار مؤيد لهذه المشاركة إلى رسالة الإيضاح التي حصل عليها قادة الداخل من بيكر . وعندما ظهرت معارضة قوية للصيغة الأولى لهذه الرسالة التي تحفظت عليها عناصر من فتح أيضاً ، اضطر بيكر إلى إدخال تعديل محدود عليها شمل بصفة خاصة الإشارة إلى الحقوق الوطنية للفلسطينيين بدلاً من الحقوق السياسية التي وردت في الصيغة الأولى . وقام بترتيب لقاء عاجل مع حنان عشراوي بالأردن قبل يومين من انعقاد دورة المجلس الوطني لتسليمها الصيغة الجديدة ، في الوقت الذي كان فيصل الحسيني خارج المنطقة للمشاركة في اتصالات أخرى . ولم يتم هذا اللقاء إلا بعد صدور تعليمات من قيادة المنظمة بعد اتصال قام به السفير البريطاني في تونس معها يطلب من بيكر ، نظراً لحجم وجود اتصال مباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير . ووصل التنسيق بين قيادة الداخل وقيادة المنظمة إلى ذروته عندما توجه الحسيني وعشراوي سراً إلى تونس خلال انعقاد المجلس الوطني ، وشاركا في اجتماع للجنة السياسية لتأكيد ضرورة قبول المشاركة في عملية السلام ، الأمر الذي ملّ تحدياً للسلطات الإمبراطورية التي اضطرت للتفاوض عن هذا الحدث حتى لاتتحمّل مسؤولية إفضال العملية في حالة اتخاذ أي إجراء ضدّهما أو ضدّ أحدهما .

وعلى هذا النحو تميزت العلاقة بين قيادة الداخل وقيادة منظمة التحرير بتسجيم واضح وحرص متبادل على تجنب الحساسيات ، التي لم تظهر إلا بعد نجاح معامها المشترك للمشاركة في عملية السلام ، وماتربّ عليه من تشكيل وفد فلسطيني مفروض . فكان من الطبيعي أن يثير تشكيل هذا الوفد ، الذي قامت قيادة المنظمة بالدور الرئيسي فيه رغم عدم الإعلان عن ذلك ، قدراً من الحساسيات لعاملين : أولهما اعتقاد بعض قادة الداخل أنهم أكثر معرفة بالكفاءات والقدرات والتوزّات السياسية والاجتماعية والجغرافية في الداخل وثانيهما كثرة عدد شخصيات الداخل التي كانت طامحة إلى عضوية الوفد ، وهو الأمر الذي يثير موضوع العلاقات بين أنصار عملية السلام في الأراضي المحتلة نفسها .

(٢) - العلاقات بين أنصار عملية السلام في الداخل :

أدت الطريقة التي اتبعت في اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني المفروض إلى إستبعاد بعض القيادات الفاعلة في الأراضي المحتلة . وكان من المستحيل بأي معيار إرضاء جميع الطامحين إلى عضوية هذا الوفد . وقد قام بعض الذين لم يقع عليهم الاختيار بتحريك سربوع خلال وجود الوفد في مدريد بتشكيل ما أطلق عليه « لجان العمل السياسي » تحت شعار دعم الوفد المفروض وتوجيه الناس بأبعاد المرحلة الجديدة .

وقاد هذا للتحرك عدد من أبرز مؤيدي تنظيم حركة « فتح » في الداخل ، وأهمهم أسنّد الجامعة سري نسيبة والصصفي زياد أبو زياد . وفوجيء أعضاء الوفد . والتطور الذي أثار خلافاً بين أنصار عملية السلام في الداخل بسبب الأسلوب الحلقى الذي اتبع في تشكيل « لجان العمل السياسي » ، التي انحصرت عضويتها على قطاع معين من تنظيم حركة « فتح » ودافع القائلون على شكل هذه اللجان عن تشكيلة بمجتمين : الأولى تزايد الانتقادات لأسلوب تشكيل وفد مدريد دون معيار موضوعي حيث رأى الكثيرون أنهم الأحق بمصنوبته . والثانية لموجهة المعارضة في الداخل ضدّ الذهاب إلى مدريد . لكن رأى أنصار عملية السلام الذين استبعدوا من هذه اللجان ، وخاصة من مؤيدي تنظيمات أخرى غير « فتح » ، أن الهدف من وراء تشكيلها هو الاستعداد لتسلم السلطات التي ستقل إلى الفلسطينيين خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية إذا نجحت المفاوضات . ودعم

٣ - قضايا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية :

باتفاق مؤتمر مدريد في آخر أكتوبر ، ثم بدء المفاوضات التي انعقدت جولات منها حتى نهاية العام ، أصبح من الضروري التعرف على القضايا موضع التفاوض في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي . وتعتبر المفاوضات في هذا المسار هي الوحيدة التي بدأت في ظل اتفاق مصوق على أساس للتفاوض ، وهو ما لم يتوفر للمفاوضات العربية - الإسرائيلية الأخرى .

ويمثل هذا الأساس في مسعى إلى حل على مرحلتين بحيث تسفر المرحلة الأولى عن صيغة للحكم الذاتي الفلسطيني يتمتر تطبيقه لمدة خمس سنوات ، على أن تبدأ مفاوضات أخرى قبل نهاية السنة الثالثة حول الوضع النهائي للضفة والتقطاع . والواضح أن هذا هو الأساس نفسه الذي قام عليه اتفاق كامب ديفيد الثاني عام ١٩٧٨ .. إطار للسلام في الشرق الأوسط ، رغم أن هذا الإطار لم يعتمد كمرجع للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية يمكن ما كان عليه الحال في المفاوضات المصرية - الإسرائيلية المماثلة حول الحكم الذاتي في الضفة والتقطاع والتي استمرت من مايو ١٩٧٩ حتى مارس ١٩٨٢ بشكل منقطع .

ورغم أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية انحصرت في مسائل إجرائية ولم تدخل في القضايا الجوهرية المتعلقة بتفاصيل الحكم الذاتي حتى نهاية العام (*) كان واضحاً أن هناك خلافات واسعة حول عدد كبير من القضايا . ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات : سياسية وقانونية واقتصادية ، وأمنية .

أ - القضايا السياسية والقانونية :

وهي تشمل عدداً كبيراً من القضايا المتفاوته في أهميتها ومن حيث مدى الفجوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأنها .

(١) مصدر سلطة الحكومة الذاتية .

بمعنى الجهة التي تستمد منها هذه الحكومة سلطتها خلال المرحلة الانتقالية ومن الطبيعي أن يسعى المفاوض الفلسطيني إلى تأكيد أن شعبه في الضفة والتقطاع هو مصدر السلطة .

هذا الانتقاد إقرار القائلين على اللجان بأنها « ستعمل لتعويض الفرصة على سلطة الاحتلال لدس رجالها في مراكز الحكومة الذاتية » . واستنتج مؤيدو التنظيمات الأخرى المؤيدة لعملية السلام أن هذه اللجان ستعمل أيضاً لإحتكار قطاع معين من حركة فتح لهذه المراكز .

وعلى هذا النحو أدى تشكيل تلك اللجان إلى أول انقسام كبير معان في أوساط مؤيدي المشاركة لعملية السلام داخل الأراضي المحتلة . وسعت لمصلحة الاحتلال إلى تأجيج الخلاف والجدل حولها . وتحولت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية إلى أهم منبر لهذا الجدل بين مؤيدي ومعارضى تشكيل تلك اللجان ، الذين تبادل بعضهم الانتقادات من خلال هذه الإذاعة . وإزاء ذلك قام عدد من الذين وردت أسمائهم في اللجان بإعلان انسحابهم منها أو نفى صلتهم بها عبر نشر إعلانات في الصحف المحلية .

ورغم غموض النتائج التي أسفر عنها هذا الخلاف في نهاية العام ، فثمة مؤشرات على حدوث تقدم في معالجته عبر اتفاق بين ممرى تسمية وفيصل الحسيني على إعادة النظر في تشكيل اللجان .

ويذا أن تولى تسمية رئاسة اللجنة الاستشارية للوفد الفلسطيني في الجولة الثانية للمفاوضات الثنائية بواشنطن في ديسمبر بدلاً من فيصل الحسيني ، كان جزءاً من اتفاق بينهما على أن يبقى الثاني لمعالجة الآثار المحلية التي نجمت عن تشكيل اللجان .

وكان هناك مظهر آخر للخلاف في أوساط مناصري عملية السلام بالداخل الفلسطيني ، عندما أعلن رئيس جمعية المحامين في ضلوع غزة فايز أبو رحمة عن اتصالات لأعادة المجلس البلدي لمدينة غزة الذي قامت سلطة الاحتلال بحلته عام ١٩٨٠ . فقد حدث خلاف حاد تجاه هذا التطور لما مثله من تحول مهم عن الموقف الذي حافظت عليه مختلف القوى السياسية بالأراضي المحتلة ، وهو رفض إقامة مجالس بلدية تعينها سلطة الاحتلال ، والإصرار على إجراء انتخابات حرة لهذه المجالس . ومعروف أنه لم تجر أي انتخابات عن هذا النوع منذ أن فاز أنصار منظمة التحرير في آخر انتخابات - جرت بالضفة الغربية عام ١٩٧٦ بثلاثة أرباع المجالس ورغم أنه لم يثبت وجود علاقة بين التحرك الخالص بمجلس غزة البلدي وبين الخلافات التي نجمت عن أسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد ، إلا أن علاقة كهذه تظل واردة . وقد بقي الخلاف حول ذلك المجلس قائماً دون حسم حتى نهاية العام .

* بدأت هذه المفاوضات تتجه إلى الجوهر تدريجياً منذ بداية عام ١٩٩٢ .

ومن الطبيعي كذلك أن يحرص المفاوض الإسرائيلي على تأكيد أن الحكم العسكري يظل مصدر السلطة . وقد سبق أن استند في المفاوضات السابقة مع مصر إلى أن اتفاق كامب ديفيد لم ينص على إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة ، وأن هذا كان مقصوداً كي تظل هذه الحكومة مصدر السلطة . لكن ثمة احتمال كبير لأن يتجنب المفاوض الإسرائيلي جعل كامب ديفيد مرجعاً للمفاوضات مع الفلسطينيين وبالتالي سيكون عليه أن يورد حججاً أخرى تدور بقاء مصدر السلطة للحكم الذاتي في يد إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية .

وجدير بالتركز أن اتفاق كامب ديفيد لم يطرئ لهذه القضية . لكن أحد الحلول الوسيطة الممكنة لهذا الخلاف هو أن يكون اتفاق الحكم الذاتي بنفسه عندما يتم التوصل إليه هو مصدر السلطة ، مع إمكان تشكيل لجنة فلسطينية - إسرائيلية (أو ثلاثية بمشاركة الولايات المتحدة) وافقت إسرائيل على تدخلها إلى هذا الحد) تعمل كهيئة للتفسير نصوص عقد الاتفاق في حالة حدوث أي خلاف حولها .

(٢) التشريع :

بمعنى هل تمارس الحكومة الذاتية سلطة تشريعية ، وثمة موقف إسرائيلي حاد في هذه القضية مفاده أنه لا يجوز أن تنص هذه الحكومة بصيغة البرلمان أو الجمعية التأسيسية على أي نمو ، وأن تبقى القوانين والأوامر المطبقة في منطقة الحكم الذاتي وكل الصلاحيات الناجمة عنها سارية المفعول ، على أن تكون صلاحيات من أنظمة في مجالات عمل أجهزة الحكم الذاتي بالاتفاق والتنسيق مع إسرائيل . لكن يوجد بالمقابل تطلع فلسطيني قومي لأن تكون للحكومة الذاتية سلطات تشريعية ، لأنه لا يمكن لمثل هذه الحكومة أن تعمل دون أن تكون لها قدرة على سن القوانين وتحديثها وإبطالها .

كما ميمسى المفاوض الفلسطيني إلى وقف التشريعات التمييزية الإسرائيلية ، ووقف إصدار أوامر عسكرية جديدة من أي نوع .

وفي هذا السياق هناك موقف فلسطيني متبلور يصر على إجراء انتخابات حرة لتأسيس جمعية تشريعية في إطار الحكم الذاتي ، تحت إشراف هيئة دولية ، بحيث لا تقتصر الانتخابات على مجلس الحكم الذاتي .

ولم يطرئ اتفاق كامب ديفيد إلى هذه القضية أيضاً . لكنه تضمن نصاً عمومياً يفيد بأن الأطراف مستقروض بشأن اتفاقية تحدد مستويات سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع .

وأحد الحلول الوسيطة التي قد يمكن بحثها هو تحديد جوانب معينة وبشكل حصري تشملها السلطة التشريعية للحكومة الذاتية بالاتفاق بين الطرفين .

(٣) صلاحيات السلطة التنفيذية :

يعكس الخلاف حول هذه الصلاحيات رؤية كل من الطرفين لطبيعة وحدود الحكم الذاتي . فمن الطبيعي أن يمسى المفاوض الإسرائيلي إلى إبراز الطبيعة الإدارية الوطنية للجهاز التنفيذي للحكم الذاتي ، والحد من الصلاحيات المخولة له .

وبالمقابل سيعمل المفاوض الفلسطيني ، الذي يطعم لوضع الأسس للاستقلال في نهاية المرحلة الانتقالية ، لتأكيد كون الجهاز التنفيذي ، للحكومة الذاتية نوعاً من السلطة التنفيذية ذات الحق في صياغة وتنفيذ سياساتها دون تدخل . ولم يحدد اتفاق كامب ديفيد كذلك حدود الصلاحيات التنفيذية للحكومة الذاتية . ولكتفى بالنص على أن (الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المعنية مستمجان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية) ومع ذلك فالواضح أن هذا النص أقرب إلى التصور الفلسطيني ، لأنه يؤكد حلول الحكومة الذاتية محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، بما يعنيه ذلك من الحصول على صلاحياتها .

(٤) وضع القضاء :

ورغم أن هذه ليست قضية جوهرية ، إلا أنها تعكس كذلك الخلاف حول حدود صلاحيات الحكومة الذاتية التي يتطلع المفاوض الفلسطيني لأن تشمل إدارة العدالة . ويفترض ذلك وجود جهاز قضائي مستقل يمارس سلطة مقصورة عليه وخاصة به في كل أنحاء منطقة الحكم الذاتي . ومن الضروري أن يتعارض هذا التطلع مع أحد الأسس التي يقوم عليها التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي ، وهو المتعلق بفكرة تفويض صلاحيات واختصاصات محددة من قبل إسرائيل . وفي مجال القضاء تواتر التفكير الإسرائيلي على الحديث عن تفويض لأجهزة الحكم الذاتي يقتصر على الإشراف على النظام الإداري للمحاكم المحلية وبشأن الجرائم غير السياسية فقط .

ولم يكن اتفاق كامب ديفيد تتركز إلى هذه القضية أيضاً إلا في الإطار العمومي الذي أوضح أن الأطراف تتفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكومة الذاتية .

(٥) كيفية إجراءات الانتخابات .

سواء إذا اقتضت على اختيار مجلس تنفيذي للحكم الذاتي ، أو اشتملت أيضاً على انتخاب جمعية تشريعية كما يطالب الفلسطينيون . والمقصود بذلك الجوانب الإجرائية لهذه الانتخابات ، والتي تشمل جانبين رئيسيين :

أولهما : تعيين الهيئة الناخبة ، ومباشرتها بها من تحديد دقيق لمكان الضفة والقطاع . ومن المشكلات التي ستثار في هذا المجال : هل يشمل أصحاب هذا الاقتراح جميع سكان المجتمعات الذين هم من لاجئي ١٩٤٨ ، والأشخاص المبعدين والمطردون من الأراضي المحتلة للخارج ، وللآخرين الذين فقدوا حقهم في العودة لتجارهم للفترة التي حصلوا على تصريح بالمغفر خلالها ؟ كما سيظهر خلاف حول حق الانتخاب لمن تعتبرهم إسرائيل خطرين أمنياً وتحفظت بسجلات لهم ، وربما أيضاً حول من الاقتراع ، وحول من يملك حق الترشيح وهل لإسرائيل حق الاعتراض على بعض المرشحين لأسباب أمنية ؟

وثانيهما : مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب الانتخابات ، وهو متعارضة إسرائيل بحسم . وسيستند مفوضهم إلى الاتفاق الذي تم على أرجاء بحث قضية القدس إلى المرحلة الثانية من المفاوضات التي تتناول الوضع النهائي ويطلبوا بحد المخطط بين المرحلتين واستبعاد كل مايتعلق بالقدس من نطاق المرحلة الأولى . كما يستند المفوضون الفلسطينيون بالمقابل إلى التكتيك الأمريكي الذي ورد في خطاب التطمينات الذي حصلوا عليه . على مشاركة فلسطيني القدس الشرقية (حوالي ١٣٠ ألفاً) في انتخابات الحكم الذاتي .

وأحد الحلول الواسطة الممكنة لهذا الخلاف الأخير هو أن يشاركوا في الانتخابات ، بحيث يقوموا بالاقتراع في لجان خاصة بهم في إحدى المدن القريبة من القدس مثل بيت لحم أو رام الله أو أبو ديس .

(٦) قضية المستوطنات :

وهذه هي أكثر القضايا إثارة للمشكلات التي تهدد عملية السلام برمتها . والمقصود بها هنا ليس فقط موضوع إيقاف أو تجميد الاستيطان الذي أثار خلافاً في بداية المفاوضات وظل مستعزاً حتى نهاية العام ، ولكن أيضاً وضع المستوطنات القائمة بالفعل خلال المرحلة الانتقالية ومابعدها .

ويافتراض التوصل إلى حل ما لوضوح تجميد الاستيطان سواء عبر الضغط الأمريكي على إسرائيل ، أو من خلال فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة والتزامه بتعهد في هذا المجال ، تصبح قضية وضع المستوطنات التي أقيمت من قبل بالغة التعقيد . ولذا تجلونا مشكلة تهديد بعض الجماعات الاستيطانية بحمل السلاح للجلولة دون حصول الفلسطينيين على حكم ذاتي ويخوض حرب في حالة الاتفاق على إخلاء أية مستوطنة باعتبارها مشكلة داخلية إسرائيلية ، ويمكن أن نورد بعض الملاحظات الأولية على قضية المستوطنات .

فالملاحظ أولاً أنها مشكلة خاصة بالضفة الغربية أكثر من قطاع غزة الذي تنحصر مستوطناته في نطاق جغرافي معين ومحدود ، ولايتجاوز عدد سكانها الأربعة آلاف مستوطناً . كما أنه في حالة الضفة يوجد عدد لا بأس به من المستوطنات خارج المنطقة التي يرجح أن يحصل الفلسطينيون على حكم ذاتي فيها .

وهذا هو حال معظم المستوطنات التي أقيمت خلال السنوات العشر الأولى بعد الاحتلال ، أي في عهد حزب العمل ، حيث كان البناء يتم في إطار مشروع ألون ، ويبلغ عدد هذه المستوطنات ٤٨ مستوطنة . كما ينطبق ذلك على أكثر من نصف المستوطنات التي أقيمت في فترة حكومتى بيجين الأولى والثانية (١٩٧٧ - ١٩٨٢) ، حيث كان التركيز في ذلك الوقت على الاستيطان لأغراض أمنية ، وبالتالي بناء هيكل عظمي في جميع الأماكن الهامة من وجهة النظر الأمنية ، وفقاً لمشروع إيرنيل شارون عندما كان رئيس اللجنة الاستيطانية المشتركة بين الحكومة الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية . ولذلك فإن عدداً كبيراً من هذه المستوطنات أيضاً يقع خارج نطاق المنطقة التي يرجع إقامة الحكم الذاتي فيها ، والتي تشمل نحو ثلثي مساحة الضفة الغربية ، حيث سيجد نشر قوات الاحتلال في منطقة الجبال الشرقية للضفة ، ومنطقة المنحدرات الجبلية الغربية شمال الضفة ، ومنطقة عسرون . وستكون المشكلة الكبرى متعلقة بالمستوطنات التي أقيمت في إطار مشروع «درويس» بصفة خاصة ، وبعض المستوطنات الأخرى التي تتخلل منطقة الحكم الذاتي وخاصة الكبيرة منها أرئيل جنوب نابلس ، وكريات أربع بجوار الخليل ، وكرني شمرون وعسكرون والقي مشدبة وأرنيت في وسط الضفة ، فضلاً عن جهات زيف ومعاليه وأروم شمال وجنوب القدس .

والملاحظ أن مستوطنات القدس تشطر الضفة إلى قسمين شمال وجنوب ، فيما تقع مستوطنة أرئيل على بعد ٤٠ كلم شمال القدس كمد بين نابلس ورام الله . ومواقع هذه المستوطنات تجعل من المستحيل علينا رسم خط فاصل بينها وبين المدن والقرى الفلسطينية .

ومن يتجول في الضفة الآن يدرك تصادف مستوطنة كل خمس دقائق تقريباً ، لكنها مستوطنات متفاوتة كثيراً من حيث الحجم وعدد السكان وبالتالي من حيث الأهمية . ولذلك سيكون وضعها في المرحلة الانتقالية ومابعدها من أكبر المشكلات التي تواجه المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية . وبسبب عددها الكبير ومغزاها السياسي يبدو أنه سيكون من الصعب تماماً إخراجها من سكانها اليهود كما حدث في سيناء ، فضلاً عن أن تكلفة هذا الإخلاء ستكون باهظة من الناحية العملية إذا قبلت إسرائيل تطبيق قاعدة التعويضات

التي اتبعت بشأن مستوطنات سبناة عليها . فقد كان التعمير ٥٠ ألف دولار لكل شخص تحملها الولايات المتحدة في النهاية من خلال برنامج المساعدات لاسرائيل . لكن كان المبلغ معقولا لأنه تعلق بحوالي ٧ آلاف مستوطنة ، فيما يبلغ عدد المستوطنين الذين سيطر عليهم هذه القاعدة بافتراض أنها ممكنة . أكثر من مائة ألفا . ولذلك فأى تصور بإمكان إخلاء جميع المستوطنات لاساس له وإذا بنى المفاوضون استراتيجيتهم على أساس تصور كهذا سيقعون فى خطأ هائل لكن بالمقابل يمكن تصور حلول متعددة الجوانب يقتصر الاخلاء فيها على عدد قليل من المستوطنات المتداخلة مع التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى . والبدل للاغلاء في حالة بعض هذه المستوطنات هو أن تصبح جزءا من منطقة الحكم الذاتي ثم من الكيان الأردني - الفلسطيني المتوقع في نهاية المرحلة الانتقالية بحيث تفتح للفلسطينيين إلى جانب اليهود بعد تحويلها إلى مدن وهناك مستوطنات مجاورة تماما لمدن فلسطينية مثل كريات أربع على حدود الخليل ، وبالتالي يمكن دمجها في هذه المدينة تماما وفي ظل علاقة سلام يفترض أن تزول تدريجيا الحزازات الفاصلة بالعلاقات بين الفلسطينيين وبين اليهود الذين سيصبحون من سكان الكيان العربي الجديد .

ومن أجل تقليص عدد المستوطنات التي يتم إخلاؤها أو دمجها على هذا النحو يمكن استبدال بعضها وبخاصة التي نصر اسرائيل على بقائها تحت سيطرتها بقرى عربية داخل الخط الأخضر ، ويمكن أن ينطبق ذلك على مستوطنة اريئيل الكبيرة والمستوطنات الصغيرة القريبة منها بحيث يتم ضمها لاسرائيل ، مقابل ضم قرى عربية كثيفة السكان إلى الكيان الأردني - الفلسطيني مثل أم الفحم والقرى المجاورة لها وبذلك ربما ينخفض عدد المستوطنين الذين يتم للتفاوض على إغلائهم إلى حوالي ٢٠ ٪ فقط من إجمالي عددهم الحالي . ومع ذلك ستظل قضية الاستيطان مصدر أهم خطر يهدد مستقبل عملية السلام

(٧) قضية الرموز القومية :

أى التشديد والعلم وطوابيع البريد وبطاقات الهوية وما في ذلك من رموز قترغض اسرائيل أن تقوم الحكومة الذاتية بليجاد هذه الرموز خلال المرحلة الانتقالية لما تمكسه من طابع استقلالي ولكونها بالتالي مؤشرات عن بدء الانتقال نحو دولة مستقلة .

وإذا أصر المفاوضون الفلسطينيون على هذه الرموز خلال فترة الحكم الذاتي ، سيكون هذا خلافا من النوع الذى يصبغ التوصل إلى حل وسط له .

ب . القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : (١) قضية السيطرة على الموارد المائية :

وهذه إحدى أهم قضايا المستقبل الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء بسبب الصراع بين حاجات ومصالح الطرفين المائية : فالمؤكد أن المفاوضات الاسرائيلي سيعسر على أن يظل تخطيط المياه من مسؤولية دولته ، في إطار تصوره لكون الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالحكم الذاتي تتعامل مع السكان وليس مع وضع الأراضي والموارد المختلفة . وبالمقابل فمن الطبيعي أن يصير الفلسطينيون على أن تمتد صلاحيات الحكومة الذاتية على كامل المنطقة المحتلة بما في ذلك أرضها ومواردها الطبيعية وتربتها التحتية ومناطقها البحرية والاقيمية وضلعها الاقتصادي ، طالما أنهم ينظرون إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها تمهيدا للاستقلال . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجانب كان من الجوانب الثقيلة التي حدث فيها تقدم طفيف خلال المفاوضات المصرية الاسرائيلية السابقة حول الحكم الذاتي فقد أعلن المبعوث الأمريكي لنيويورك في ١٨ أكتوبر ١٩٨٠ أنه تم التوصل إلى تقدم عبر موافقة اسرائيل على أن يكون تحديد أى تطوير مستقبل للمياه والأرض عبر إجراءات مشتركة مع الحكومة الذاتية الفلسطينية وقد أعاد الوفد الاسرائيلي تأكيد ذلك في جولتي المفاوضات اللتين غفنا في أكتوبر ونوفمبر ١٩٨١ . ويمكن للمفاوض الفلسطيني الاستناد إلى ذلك الموقف للمطالبة مثلا بتكوين لجنة مشتركة من اسرائيل والحكومة الذاتية الفلسطينية للاشراف على تخطيط الموارد المائية خلال المرحلة الانتقالية .

(٢) قضية اراضى الدولة والفلسطينيين :

يعود اصل هذه القضية إلى ما أحدثته حكومة ليكود الأول عام ١٩٧٧ من تغيير في نظام ملكية الأراضي السارى في الضفة والقطاع ، بحجة وجود نزاع قانوني ، فم من قانون يقضى بأن تزول أية اراضى غير مملوكة بملكية خاصة إلى الدولة الاسرائيلية تلقائيا ، مع اعتبار أن الأراضي غير المسجلة لا تعتبر مملوكة لأحد . وتجاهل القانون عدم استكمال سجل المساحة في الضفة ، حيث بقى أكثر من نصف الأراضي الخاصة غير المسجل . كما تجاهل حقيقة قيام اصحاب هذه الأراضي بفلاحتها على مدى اجيال بناء على العرف الذى ظل يحل محل التسجيل . لكن طلبت منهم سلطة الاحتلال ابرار مستندات ملكية الأراضي ، ولما عجزوا قامت بمصادرتها . وفي الأراضي الخاصة المسجلة عثريا صادرت اجزاءا منها بحجة أن اصحابها يتركونها دون زراعة . كما صورت الأراضي التي غادر اصحابها

الضفة للعمل بالخارج ، واطلق عليها اسم الأراضي المتروكة ، ووضعت تحت تصرف الحارس على ملاك الغائبين .

ورغم عدم وجود موقف إسرائيلي واضح معروف لنا تجاه هذه القضية ، يمكن توقع أن المفاوضات الإسرائيلية سيمضي لاستمرار وضع الأراضي المصادرة كما هو خلال المرحلة الانتقالية ، ولكن ربما لا يصر على ذلك بقوة . وبالمقابل من الطبيعي أن يصر المفاوضات الفلسطينية على إعادة جميع الأراضي المصادرة وغيرها من الملاك غير المنقولة التي تم الاستيلاء عليها باعتبارها أملاك غالبة .

(٣) قضية العودة وتوحيد العائلات :

وهي ذات جوانب ثلاث :
اولهما : عودة سكان الضفة والقطاع سواء الذين كانوا بالخارج عندما وقع الاحتلال ، أو الذين غادروها بعده ولم يسمح لها بالعودة . وتمثل الموقف الإسرائيلي في هذا المجال في ضرورة تحديد اعداد الذين يمكن السماح لهم بالعودة وان يكون دور في اختيارهم ، لاعتبارات أمنية .

وبالمقابل سيمصر المفاوضات الفلسطينية على حق جميع الذين غادروا الضفة الغربية والقطاع اختياريا في العودة بدون شروط . لكن يبدو أن هذا الجانب الذي لا يتم بالاحصاء أو الاستعمال يمكن تأجيله إلى ما بعد المرحلة الانتقالية .

وثالثهما : عودة المبعدين الذين قامت سلطة الاحتلال بطردهم للخارج منذ ١٩٦٧ . والموقف الإسرائيلي واضح في رفضه لاعادتهم إلا في حالات محدودة للغاية مقابل موقف فلسطيني يصر على إعادة جميع المبعدين . وجدير بالذكر أن اتفاق كامب ديفيد كان قد نص في هذا المجال على (أن يشكل ممثلوا إسرائيل والحكومة الذاتية الفلسطينية ومصر والأردن لجنة تعتمد جلساتها باستمرار وتقرر بالتوافق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة وقطاع غزة بعد ١٩٦٧) .

وثالثهما : توحيد العائلات وهو جانب متفرع من ذلك المتعلق بعودة السكان الموجودين بالخارج . لكن يخص أولئك الذين يتم أقرب لهم من الدرجة الأولى في الأراضي المحتلة . ولذلك فهو الجانب الأكثر مسؤولية لكثرة ما ينطوي عليه من مشكلات انسانية . ويثير هذا الجانب خلافا حول معايير توحيد العائلات أو الجهة التي تملك صلاحية البت بشكل نهائي .

(٤) قضية الأماكن المقدسة لليهود في الضفة الغربية :

وهي تتمثل في نحو ١٩ موقعا معظمها في الخليل .

وبعضها مشترك مع أماكن مقدسة للمسلمين ، مثل الحرم الإبراهيمي بالخليل الذي يضم قبر نبي الله إبراهيم صاحب المكانة الخاصة لدى كل من اليهود والمسلمين . فيعتبره اليهود الجد الأكبر الذين هم من نسل ابنه اسحق ويعتوب ، فيما يعتبر المسلمون إبراهيم الخليل أباً لاسماعيل الذي انحدروا من سلالة . وقد بنى اليهود بعد الاحتلال معبدا يهوديا في الحرم الإبراهيمي وكان الارتباط بهذا المعبد أحد أهم اسباب بناء مستوطنة كريات أربع بمحاذاة مدينة الخليل ، إضافة إلى عدة جيوب استيطانية بالقرب منها .

وتتبع المشكلة هنا من الموقف الإسرائيلي الذي يصر على عدم خضوع الأماكن المقدسة اليهودية لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية . كما يبدو من الصعب التوصل إلى حل ومط بشأن هذه الأماكن ، وخاصة بسبب الطابع الديني المحافظ لمكان الخليل الفلسطينيين حيث توجد أغلب هذه الأماكن ، والذي يجعل هذه المدينة أهم مركز لحركة حماس في الضفة . ويصل مستوى المحافظة فيها إلى حد عدم وجود أي دور للسينما أو مسارح أو ملاه من أي نوع بها . ولذلك فالأرجح أن تواجه سلطة الحكم الذاتي صعوبات كبيرة في اقتاع سكان الخليل بأي حل يمكن التوصل إليه لهذه القضية ، ناهيك عن صعوبة مثل هذا الحل نفسه .

(٥) قضية الصلات الاقتصادية مع إسرائيل :

وهي صلات تنعكس هيمنة كاملة للاقتصاد الإسرائيلي على اقتصاد الضفة والقطاع وذلك من الطبيعي أن يسعى المفاوضات الإسرائيلي إلى استمرار هذه الصلات كما هي وتقيد صلاحيات الحكومة الذاتية الفلسطينية في أحداث تغيير بها . ويقترن الخلاف المتوقع في هذا المجال بالخلاف القائم حول الصلاحيات التشريعية للحكومة الذاتية الفلسطينية ، لأن إدخال تغيير على تلك الصلات يقتضي إصدار تشريعات جديدة أو إلغاء أخرى قائمة وإبطال أوامر عسكرية صادرة في الأراضي المحتلة .

وربما يقلل من حدة هذا الخلاف نمبنا أنه يستحيل في كل الأحوال إدخال تغيير جذري على الصلات القائمة الآن بين إسرائيل والضفة والقطاع ، إلا إذا كانت الحكومة الذاتية تفصل تمثيل السكان للمزيد من المعانة الاقتصادية لاعتبارات سياسية ، وهو احتمال غير وارد وغير ممكن طوال الفترة الانتقالية بسبب كثافة الصلات في مجالات التجارة والزراعة والبنية الأساسية بصفة خاصة .

(٦) قضية العمالة الفلسطينية في إسرائيل :

وهي قضية لم تعد لها أهميتها السابقة التي ظهرت خلال المفاوضات التي دخلتها مصر مع إسرائيل حول الحكم

الذاتي . ففي ذلك الوقت كانت العمالة الفلسطينية تمثل عصب قوة العمل في قطاعات اقتصادية معينة بإسرائيل ، ورغم أن نسبتها كانت حوالي ٥.٥ ٪ فقط من إجمالي قوة العمل عام ١٩٧٩ . ولذلك كان المفاوضات الإسرائيلي يصر خلال المفاوضات السابقة مع مصر على ترتيبات معينة تتيح استمرار هذه العمالة ، خشية أن تنقل نسبة مؤثره إذا أرادت الحكومة الذاتية الفلسطينية استرجاعها للعمل في المشروعات الجديدة التي يفترض إقامتها في منطقة الحكم الذاتي .

أما الآن فقد أتت تجربة الانتفاضة وموجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق إلى فقدان تقديرات دقيقة لمستوى انخفاض العمالة الفلسطينية فالمرجح إنها تقلصت بنسبة تصل إلى النصف تقريباً ، بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٧ عشية تفجر الانتفاضة .

ومع ذلك فإن النسبة الباقية تعمل في قطاعات مازال من الصعب الاعتماد على عمالة إسرائيلية فيها ، وخاصة بعض أنواع الخدمات وجني المحاصيل والبناء لكن يمكن توقع عدم نشوب خلاف كبير في المفاوضات حول هذه القضية التي تحتاج إلى تنظيم معين متفق عليه رغم أن أصحاب العمل الإسرائيليين سينتهكون أي اتفاقات يمكن التوصل إليها طالما وجدوا فرصة لتشغيل عمالة فلسطينية بأساليب غير قانونية تكفل لهم دفع أجور أقل . وعموماً توجد مصلحة مشتركة حتى الآن بشأن تشغيل أعداد ما من العمال الفلسطينيين في قطاعات تحتاج إسرائيل لعملهم فيها . كما أن تشغيل هؤلاء في إسرائيل سيرفع عن كاهل الحكومة الذاتية الفلسطينية فدراً من عبء مواجهة البطالة المتفاقمة في الضفة والقطاع .

(٧) قضية الخدمات المترابطة :

مثل شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات الصحية فبالنسبة للخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية خصوصاً ، استثمرت إسرائيل فيها أموالاً بهدف ربط الأراضي المحتلة بالشبكات الإسرائيلية . وسيحاول المفاوضات الإسرائيلي بالطبع الحفاظ على هذا الوضع خلال المرحلة الانتقالية لاستمرار منطقة الحكم الذاتي تحت سيطرة إسرائيل . فتحصل معظم أجزاء الضفة والقطاع على الكهرباء من إسرائيل الآن . كما تعتمد على إسرائيل في أهم الخدمات الصحية وخاصة بالنسبة لأنواع من الأمراض لا تتوفر امکانات لمعالجتها في الضفة وغزة . وقد تم إحصاء ٣٠ مرضاً عام ١٩٨٠ . كما تصدر إسرائيل على عملية امداد المنطقين بالأدوية سواء المصنوعة محلياً أو المستوردة من الخارج مباشرة . وهناك موقف إسرائيلي معارض للسماح للحكومة الذاتية باستيراد الأدوية من

الخارج مباشرة ، لعدم إمكان ضمان عدم تسرب مواد تستخدم في صناعة السلاح ضمن مشتريات الدواء كما تطالب إسرائيل بالاحتفاظ بسلطة إشراقه على الخدمات الصحية في منطقة الحكم الذاتي لأن أي أوبئة أو أمراض متوطنة تظهر في هذه المنطقة تؤثر على الإسرائيليين على الفور .

جـ . القضايا الأمنية :

وهي ذات شقين : لهما جانب خارجي وآخر داخلي . وشمة موقف إسرائيلي متشدد مؤداه الإصرار على أن تكون للمسؤولية الوحيدة عن الأمن بكل جوانبه لإسرائيل وبخصوص الأمن الخارجي ، أي أمن حدود منطقة الحكم الذاتي ، تدبر إسرائيل قضية التمسك عبر هذه الحدود . ولذلك كانت تطالب خلال المفاوضات مع مصر بما يلي :

— الاحتفاظ بنظام نذار مبكر على عدد من النقاط المرفقة .

— استمرار استخدام مستودعات الطوارئ في الضفة ، وإملاجها ضمن المناطق الأمنية الجديدة .

— أن تكون قواتها سلطة كاملة في هذه المناطق ، وحق التحرك منها وبها .

— حرية الحركة لقواتها على طول نهر الأردن لمنع أي تمكك .

— حصول قواتها على مساحات كافية للتدريب والمناورات لانتقل عن ٨٠ ألف فرد .

لكن الملاحظ أن هذه المطالب طرحت في سياق البحث في تنفيذ مائنص عليه اتفاق كامب ديفيد من أنه (سيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ، وسيكون إعادة توزيع القوات للتي سبقت في مواقع أمن معينة) .

ومع ذلك تدل المؤشرات المتوفرة عن الموقف الإسرائيلي الجديد في المفاوضات مع الفلسطينيين في نهاية العام على أن هناك اتجاهام لمواجهة فكرة الانسحاب وإعادة نشر القوات خلال المرحلة الانتقالية ، والمطالبة بعدم تطبيق صلاحيات سلطة الحكم الذاتي على هذه القوات . ومع ذلك لا يمكن القطع ، حتى إعداد هذا التقرير للنشر ، بما سيكون عليه هذا الموقف عندما تتطرق المفاوضات إلى قضايا الأمن في هذا الإطار .

أما بخصوص الأمن الداخلي ، بمعنى النظام العام والحفاظ عليه في منطقة الحكم الذاتي ، فقد قبلت إسرائيل في المفاوضات السابقة مع مصر مائنص عليه اتفاق كامب ديفيد بشأن (تشكيل قوة بوليس محلية قادرة وقد تضم اردنيين . وبالإضافة إلى ذلك مشترك القوات الإسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل

مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود) . لكنها لمصرت على أن تكون قوة البوليس الفلسطينية مخصصة للشؤون الجنائية وصيانة المسجون الخاصة بمرتكبي الجرائم المحكوم عليهم في محاكم منطقة الحكم الذاتي ، وعلى أن يكون هناك تعاون وثيق بين هذه القوة وبين السلطات الاسرائيلية ذات الاختصاص .

والمتوقع أن تكون القضايا الأمنية من أكثر قضايا المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تعقيدا بسبب حساسيتها الخاصة للجانب الاسرائيلي من ناحية وأهميتها المتميزة للجانب الفلسطيني في مجال التهديد لما يطمح اليه من استقلال .

وختاما يمكن القول بأن هذه المفاوضات متمم أساسا بابتعاد طرفيها وقتا لمواقفهما المعلنة حتى نهاية العام - عن المستوى المعتدل لحكم ذاتي يضع نهاية لعصر الاحتلال دون أن يمثل استقلالا .

فالمتوقع أن يسمى المفاوضات الفلسطينية الى تجاوز الحد الأقصى الممكن لأية صيغة للحكم الذاتي ، فيما سيحاول الفلسطينيون الاسرائيلي طرح ما هو دون الحد الأدنى المطلوب لمثل هذه الصيغة . لكن لن يحول هذا دون امكانية التوصل إلى صيغة ما في النهاية وبعد كثير من التفتت . وستزداد هذه الامكانية بوضوح في حالة فوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة وقيادته لائتلاف حكومي جديد يضم أحزاب اليسار ومعظم الأحزاب الدينية .

القسم الثالث :

الاقتصادات العربية

تحديات العمل المصرفي العربي في الخارج

- ☐ أزمة بنك الاعتماد والتجارة
- ☐ المصارف العربية في الخارج

أولاً : مقدمة

هما بنك الخليج - للرياض وبنك فيصل الإسلامي ببغداد سجلت كافة المصارف الأخرى خسائر أدت إلى انخفاض حجم أصولها مقارنة بالعالم السابق .

ونتيجة لاعتماد مصارف الأوف شور على الثقة في منطقة الخليج ، فإن هذه المصارف كانت الأكثر تأثراً بالهزات المرافى للكويت ، فالمسحب الشديد من الودائع أجبر هذه المصارف على تخفيض حجم أصولها وتضاعفت المشاكل مع بدء الحرب الجوية في ١٧ يناير ١٩٩١ حيث كانت البحرين مركزاً لها لمعاملات التحويلات المتحالفة في الخليج . وخوفاً من الاحتمالات الأسوأ فإن العديد من المؤسسات التي تتخذ البحرين مقراً لها قامت بتحويل العاملين الأجانب لديها ، بل إن الشركة العربية المصرفية حاولت عملياتها لتدار من لندن في تلك الفترة .

ويمكن تتبع آثار الأزمة على مصارف الأوف شور ، في البحرين من التحركات في أصول هذه المصارف التي بلغ عددها ٥١ مصرفاً في بداية عام ١٩٩١ ، فمع نهاية مارس من نفس العام إنخفضت الأصول المجمعة لهذه المصارف إلى ١٥,٥ مليون دولار ، وهو ما يقل بنحو ٢٥ ٪ مقارنة ببنوك من العام السابق وهو أدنى مستوى لهذه الأصول منذ عام ١٩٨١ .

ورغم اختلاف خطط مواجهة الأزمة من قبل مصارف الأوف شور ، الإقليمية إلا أنه لوحظ إتجاه عام نحو التتوقع .

فبنك الخليج الدولي (يحتل المرتبة العاشرة في قائمة أهم البنوك العربية من حيث حجم الأصول) عمل على التركيز على الأسواق الإقليمية ، إذ أن هروب رؤوس الأموال في الأيام الثلاثة الأولى لأزمة الخليج أثر بشدة على لهذا البنك ، ولهذا أضطر إلى بيع ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من ديون أمريكا للاتينية التي كانت في محفظته المالية وذلك للعمل على زيادة حجم السيولة المتوفرة لديه .

ورغم أن هذا البنك يملكه أعضاء مجلس التعاون الخليجي السنة بالإضافة للعراق ، وهو ما عانى منه البنك نظراً

تعرضت المصارف العربية لأزمة سيولة حادة بسبب موجة المسحب المكثف من هذه المصارف وخاصة الخليجية منها ، وكذا قد أثرنا في تقرير العام الماضي إلى توقع أن تتأثر بلدان المنطقة بتردى الثقة والافتقار إلى الأمان الذي سيطر على شعور المواطن الخليجي وحساباته المتصلة بالإذخار والاستثمار .

لقد قام عدد كبير من المودعين من القطاع الخاص بمسحب أموالهم وتحويلها للخارج . وتركزت عملية المسحب على الودائع الإبحارية حيث إنخفض حجم هذه الودائع في عام ١٩٩٠ بحوالي ١٢ ٪ بالنسبة للمصارف للتجارية ونحو ٩,٤ ٪ لمصارف الإمارات و ١٧,٩ ٪ لمصارف البحرين و ٢,٧ ٪ لمصارف السعودية . وقد حجم الودائع الهاربة إلى الخارج طلباً للأمان من هذه الدول فقط بما لا يقل عن ١٥ مليار دولار .

ومن بين العوامل الأخرى التي فاقمت من مشكلة السيولة توقف بعض المصارف العربية عن العمل ، وجهت أرصدة بعض البلدان العربية في أسواق رأس المال الدولية ، فضلاً عن معاملة المصارف الأجنبية في تصديد التزامات إستحق ميعاد الوفاء بها ، كما ضاعف من حجم المشكلة تقليص خطوط الإئتمان التي كانت تمنحها المصارف الدولية للمصارف العربية وكثير ضحايا أزمة الخليج على المستوى المصرفي - إلى جانب مصارف لتكوين التجارية بالطبع - هي مصارف الأوف شور Off Share Banks في البحرين - ففي نهاية عام ١٩٩١ لم يعد هناك غير مصرفين فقط ضمن قائمة أهم ٣٠ مصرفاً خليجياً بعد أن كانت المصارف البحرينية في المقدمة لفترة طويلة . وحتى هذين المصرفين لم يسلماً من الآثار السلبية لأزمة الخليج .

فالشركة العربية المصرفية شهدت إنخفاضاً في حجم أصولها في يونيو ١٩٩١ يقدر بنحو ١٣ ٪ مقارنة بالعالم الأسبق أما بنك الخليج الدولي فشهد إنخفاضاً في أصوله يصل إلى ٤٠ ٪ في نفس الفترة . ومن بين كافة فروع الأوف شور المسجلة في البحرين لم يحقق أرباحاً وفقاً للموازنات المنشورة عن عام ١٩٩٠ سوى مصرفين فقط

لوقوف حملة الأنهم على جانبي الصراع في أزمة الخليج ، إلا أن تلك لم يحل دون إتخاذ إجراءات قوية لمساندة موقف المصرف . ففي يناير ١٩٩١ أعلن البنك عن خطة شاملة لإعادة الهيكلة شملت إغلاق بنك الخليج الدولي في طوكيو وفرانكفورت وتخفيض مكانه فروع منافورة إلى مجرد مكتب تمثيل .

ومع الدلائل الأولى على عمق تأثير مصارف « الأوف شور » في البحرين بأزمة الخليج بدا أن دولة الإمارات تسعى لأن تكون وريثة البحرين كمركز مالي دولي في المنطقة وهو أمر عبر عنه بشكل شبه صريح مسؤولون مصرفيون .

ولكن ما إن انتهت « حرب تحرير الكويت » في نهاية فبراير ١٩٩١ ، حتى تفجرت أزمة جديدة رشعت بإعتبارها

أزمة عام ١٩٩١ على مستوى الاقتصاد العربي ونعني بذلك ما أسمي بفضيحة « بنك الاعتماد والتجارة الدولي » وقرار إغلاقه الصادر من قبل السلطات النقدية البريطانية ممثلة في مصرفها المركزي في ٥ يوليو ١٩٩١ . ويبدو أن السلطات البريطانية لم ترد حتى أن تحرم العرب من المستوى الرمزي والداللي لهذا القرار ، فجاء تقرير بنك إنجلترا الخاص ببنك الاعتماد والتجارة الدولي معنونا « تقرير عن عاصفة الصحراء : تحت القسم ٤١ من قانون المصارف العام ١٩٨٧ »

وسوف نتناول أزمة هذا البنك كنموذج صارخ للمشكلات التي تتعرض لها البنوك العربية في الخارج - وخاصة في أوروبا - ثم نعرض للجوانب العامة لهذه المشكلات والتي تفرض تكيفاً صعباً مع البيئة المالية والمصرفية الجديدة في أوروبا والعالم الخارجي بصورة عامة .

ثانياً : أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي

١ - طبيعة الأزمة

تأسس بنك الاعتماد والتجارة الدولي في بيروت في سبتمبر عام ١٩٧٢ ، وفي خلال عام ولحد كان للبنك ستة مكاتب في لندن ولوكسمبورج وبيروت ودمشق والشارقة وأبو ظبي . وفي عام ١٩٧٥ تضمّن البنك وتجاوزت أصوله ٢ مليار دولار ورأسماله ١١٣ مليون دولار ، وأصبح للبنك ١٤٦ فرعاً في ٣٢ دولة بينها ٤٥ فرعاً في بريطانيا مما جعله أكبر بنك لجنبي فيها . وبعد ذلك انقسم البنك إلى شركتين إحداهما مقرها لوكسمبورج والأخرى في جزر كايمن وقبول إغلاق بنك في يوليو ١٩٩١ كانت له فروع ومؤسسات ثلثة في ٦٩ دولة مع التركيز الأكبر على بريطانيا . وبلغت أصول البنك في هذا الوقت نحو ٢٠ مليار دولار وهو ما يضع البنك في المرتبة لا ٢٠٠ ضمن قائمة أهم البنوك في العالم . ويقدر عدد مودعي البنك بحوالي ٨٠٠ ألف شخص يمتلكون ١,٢ مليون حساب في ٦٩ دولة .

وقد تأسس البنك بمساهمة من قبل مستثمرين عرب (خلسة في أبو ظبي) ، وبنك أوف أمريكا ، وقد باع البنك الأخير أسهمه في عام ١٩٨٠ . وفي أبريل عام ١٩٩٠ وفي سياق الحملة المكثفة لإنقاذ البنك فحمت العائلة الحاكمة وحكومة أبو ظبي رأس مال إضافي بلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار ولودع مبلغ آخر في البنك يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار وهكذا رفعت الإمارة حقوق ملكيتها في أسهم البنك من ٣٠ ٪ إلى ٧٧,٤ ٪ .

وفي بداية عام ١٩٩١ تلقى بنك إنجلترا المركزي معلومات تفيد بأن البنك يواجه مشكلات بشأن وضعه المالي ولذا فقد فرض بنك إنجلترا شركة برايس ووتر هاوس « لاعداد تقرير خاص عن نشاطات البنك ومدى الإنزلم في أعماله بقتون البنوك البريطانية » . وقد تم إعداد هذا التقرير ووضع تحت تصرف البنك المركزي في ٢٢ يونيو ١٩٩١ وطبقاً لهذا التقرير رأى البنك المركزي أن الاعتماد والتجارة الدولي قد أدار أعماله عن طريق شركة من الفش والإحتيال واسعة ومعقدة مما ترتب عليه خسارة كبيرة لتقروض منحها

البنك ، والإستغلال السيء لأمواله ووجود ودائع غير مسجلة وخلق وإستغلال حسابات مزيفة للتغطية على خسائر البنك عن السلطات النقدية المسؤولة للتغطية على الإدارة السيئة للبنك والوضع المالي الحقيقي له .

وفي ٢٨ يونيو ١٩٩١ قام بنك إنجلترا المركزي بإبلاغ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية) أنه يخطط لإغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولي بالتنسيق مع السلطات المسؤولة في لوكسمبورج وجزر كايمان . وبناء على تقرير برلين ووترهاوس ، وما إستخلصه بنك إنجلترا المركزي ، فإن السلطات المسؤولة عن البنوك الأجنبية فيه وفي لوكسمبورج وأمكن أخرى من العالم قررت إغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولي في ٥ يوليو ١٩٩١ ، وفي اليوم التالي كانت حكومات ١٨ دولة قد أصدرت قرارات بإغلاق فروع البنك فيها أو ألغيت نشاط وعمليات البنك فيها . ومع حلول ١٨ يوليو كانت مكاتب بنك الإعتماد والتجارة الدولي قد أغلقت في ٤٤ دولة .

وطبقا لتقرير بنك إنجلترا ، فإن بنك الإعتماد والتجارة الدولي كان ضالعا في أربعة فضائح رئيسية هي :

أ - التغطية على خسائر في عمليات المضاربة على ائونات الخزائن بقيمة ٦٣٣ مليون دولار .

ب - السيطرة على عدد من البنوك في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني مثل بنك فيرست أمريكيان بنكشورز الأمريكي في ١٧ أبريل ١٩٨٢ بعد تقديم قروض لمجموعة أفراد من الشرق الأوسط من حملة أسهم بنك الإعتماد والتجارة الدولي في أمريكا ، و« ناشيونال بنك أوف جورجيا » و « إندينبنك بنك أوف أشتو » في كاليفورنيا ومصرف سنترالست سايفنجز بوفد كلفت العملية نمو ٣٤٦ مليون دولار .

ج - خلق شبكة حسابات للتغطية على قروض متعثره لبعض الكبار وخاصة مجموعة شحن الخليج البلطانية والتي افترضت ٧٧٥ مليون دولار من البنك ، وقد تمت التغطية على هذه القروض لأن حجمها يزيد عن الحد الأقصى للقروض المقدمة لعميل واحد طبقا للقوانين المصرفية .

د - إحتيال قام بموجبه البنك بتملك ٥٦ ٪ من أسهمه بشكل سرى بتكلفة تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار .

ويبلغ إجمالي هذه المتضامح ما يزيد عن ٢ مليار دولار ، وهذا حد أنشئ مع إستبعاد التكلفة الهائلة التي تكبدتها البنك في تغطية خسائره بطريقة مريبة . والإستغلال لتغطية خسائر أخرى تصل قيمتها إلى ٢ مليار دولار ، وهو ما يجعل الإجمالي ما يزيد عن ٤ مليارات دولار .

ويضاف بالطبع لكل ما سبق الإتهامات بقيام البنك بنقل أموال المخدرات في باكستان وأمريكا اللاتينية والتعامل مع وكالات التجسس المالية لا سيما وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتقديم الرشاوى لعدد من المسؤولين في بعض البلدان .

وكان القرار بإغلاق البنك في عدد من دول العالم ووضع السلطات النقدية يدها على مجموعة البنك نتيجة لنامنين أساسيين :

الأول : إتضاح حجم الخسائر الهائلة التي يعاني منها البنك والتي تجعل من عملية إعادة تكوينه عملية مكلفة للغاية للشركاء الرئيسيين في أبو ظبي الذين يمتلكون ٧٧,٤ ٪ من أسهم البنك .

الثاني : الاتصالات التي جرت بين السلطات النقدية في بريطانيا وبين مساهمي المجموعة وعلى رأسهم حكومة أبو ظبي وتعلق بالخطط الموضوعة لإعادة هيكلة المجموعة وتقييم فرص النجاح في ذلك .

وقد عقد من هذه المشكلة وتقلص فرص النجاح أن إدارة مجموعة بنك الإعتماد والتجارة الدولي كانت على وشك الإعلان عن خسائر تتراوح بين ١,٢ إلى ١,٥ مليار دولار عن عام ١٩٩٠ ، وهو ما يزيد عن رأس مال البنك وهذا قبل وقت قليل جداً من الإجراء المفاجيء والمنسق للسلطات النقدية بإغلاق البنك .

ويعد هذا العلم من بين الأوامر النادرة التي يعلن فيها عن تحقيق البنك لخسائر ، إذ دأبت إدارة البنك في السابق إلى الإعلان عن أرباح وهمية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين ، ويمثل الإعلان عن هذه الأرباح خسارة مزدوجة لأنها لم تكن محققة فعلا وإنما تم الإعلان عنها بواسطة التلاعب في الحسابات وهو ما يعني ضرورة تغطيتها . ومن جهة أخرى فإن توزيع أرباح كان يكبد البنك ضرائب على الأرباح بلغت ٨٠ مليون دولار سنويا وكان أحد المصادر الأساسية للإعلان عن أرباح وهمية هو قيد الفوائد الدفترية على القروض الهائلة الممنوحة للأشخاص كالأرباح وهي قروض لم تسدد ولم يكن هناك أمل في سدادها أساسا ويعود ذلك إلى منح هذه القروض لأشخاص ذوي نفوذ لتحويل شراء مؤسسات لمصالح البنك مقابل رهن المصنص المشتراة ثم التخلي عنها لئلا البنك الإعتماد تدريجياً بعد التوقف عن سداد القرض . وكما تكررت صحيفة فاينانشيال تايمز فإن القروض التي منحت لغوث فروع (رجل الأعمال السعودي والذي ساعد على شراء بنك الإعتماد والتجارة لعدد من البنوك الأمريكية) بلغت في نهاية مارس ١٩٩١ نحو ٥٣٧ مليون دولارا على الرغم من المسقف الذي حددته إدارة

البنك ذاتها للقرض البالغ ٢٦٤ مليون دولار ونطرح جريدة الفانينشال تايمز عن حق عدد من الأسئلة الهامة هي : كيف يمكن لبنك أن يكون مفروضاً بشدة في عالم الجريمة ويستمر في ذلك لمدة طويلة من الزمن ؟ ولماذا لم يعلق البنك من سنوات مع معرفة ارتباطاته بالارهابيين وتجار المخدرات وبقية القضاة الأخرى التي تم الكشف عنها ؟ ولماذا تملكت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع البنك ولم تكشف عن نشاطاته ؟

بل إن قائمة الاتهامات هذه قد تأيدت جزئياً باعتراف من وزير المال الباكستاني الذي قال أن فروع بنك الإعتماد والتجارة الدولي في باكستان ربما تكون قد استخدمت في غسل بعض أموال تجار الهيروين التي يقدر حجمها في باكستان بنحو مليار دولار سنوياً . ونذكر أن فروع البنك قد تكون استخدمت أيضاً كقناة للمساعدات السرية التي كانت تتضمنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للمقاومة الأفغانية ، وكذلك لإدارة « بند للرشاوى » يعطى على عدة ملايين من الدولارات قصمت لقادة المتمردين الأفغان والضيابط الباكستانيين الذين ينسقون حركة المقاومة الأفغانية . ونذكر الوزير أن بنوك كثيرة تتعامل في أموال المخدرات ، وبنك الإعتماد والتجارة ليس الوحيد ، إذ لم يكن يتعامل حتى في ١ % من جملة أموال المخدرات .

والواقع أن لكلمة الأسئلة المطروحة تنطل بدون إجابة حتى الآن . لا سيما فيما يتعلق بالجانب الأمريكي منها . فطبقاً لشهادات مسؤولين كبار في مجلس الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى أمام الكونجرس فإن صليبة تعقب لبنك في أمريكا ترجع إلى عام ١٩٧٧ . وبينما ثبت جزئياً غسل البنك لأموال المخدرات في عام ١٩٨٧ في أمريكا وتم تغريم البنك ، فإنه في التحقيقات الخاصة بالعلاقة ما بين الشركة القابضة للإعتماد والتجارة الأمريكية OCAH (التي اشترت بنك فريست أمريكان بنكشيز) وبنك الإعتماد والتجارة أمريكا لم يثبت وجود أى علاقة بل كانت كافة نتائج التحقيقات تشير إلى أن مالكي أسهم OCAH هم أشخاص ذوو مكانة مرموقة ولديهم إمكانيات مالية ذاتية هائلة . والأكثر إثارة للدهشة تلك الخلاقات التي ظهرت بين مسؤولين في إدارات أمريكية مختلفة ، مثل مجلس الاحتياط الفيدرالى ، ووزارة التجارة ، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي تبين أن جزءاً من أعمال البنك على الأقل كانت معروفة قبل وقت طويل من قرار إغلاق البنك ، بل إن بعض هذه الجهات كان مؤكداً أنها تستخدم البنك لإتمام بعض عملياتها السرية فقد ذكر « فرن راب » رئيس الجمارك السابق أنه أبلغ عن بعض النشاطات غير القانونية للبنك . ونشر السيناتور إدوارد كيندى أجزاء من مذكرته لوكالة المخابرات المركزية صدرت عام ١٩٨٦ أظهرت أنها

كانت على علم بامتلاك الإعتماد والتجارة سراً لمصرف فريست أمريكان ومصرفها بذلك منذ عام ١٩٨٢ . واعترف نائب مدير الوكالة بأنها كانت على علم بالنشاطات غير القانونية للبنك منذ منتصف الثمانينيات وأبلغت ذلك لوكالات أخرى بينما أكد مجلس الاحتياط الفيدرالى أنه لم يكن بين هذه الوكالات .

٢ - الخسائر العربية من فضيحة بنك الإعتماد :

لا شك أن الخسائر المباشرة كانت من نصيب أبو ظبى حيث تقدر خسارته من إغلاق بنك الإعتماد والمؤسسات الأخرى المرتبطة به بنحو ٩,٤ مليار دولار ، ويشمل ذلك الاستثمار في بنك الإعتماد والودائع الرسمية في البنك والتكلفة الهائلة التي تكبدها لمساندة البنك في عام ١٩٩٠ . هذا علاوة على تأثر سوق الأسهم المحلي في الإمارات وخاصة البنوك العاملة هناك من جراء هذه الفضيحة .

بل إن أكبر خسارة على الإطلاق هي تلك التي كانت من نصيب الشيخ زايد بن سلطان حاكم الإمارات ، إذ ذكر أنه تم سرقة نحو ٢ مليار دولار من الحسابات الشخصية لشيخ زايد . ويمكن للأرقام النهائية لخسارته أن ترتفع إلى ٧,٥ مليار دولاراً ، وهو ما يجعل منها أكبر السرقات في التاريخ التي تحدث لأشخاص واحد . وكانت هذه السرقة قد تمت لتغطية الخسائر الهائلة التي تحققت في البنك في منتصف الثمانينيات .

أما الخسائر المباشرة الأخرى فقد كانت من نصيب الجهاز المصرفى العربى ، حيث يعتقد أن بنك فيصل الإسلامى المصرى يملك وديعة تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار في بنك الإعتماد والتجارة لندن ، وكذلك خسر بنك الإعتماد والتجارة (مصر) وديعة قدرها ٤٠٠ مليون دولار في نفس البنك . وتتعدد مثل هذه الخسائر بالنسبة لبقية البلدان العربية التي يوجد بها فروع للبنك . أما ما يهدد أكبر الخسائر للجانب العربى فهو تلويت سمعة الأعمال المصرفية العربية وكما عبر عن ذلك عبد الله السعودى (لبيب الجنسية) رئيس المؤسسة المصرفية العربية الذى أكد أنه لا يمكن تجاهل آثار للفضيحة على سمعة المصارف العربية ، بل إن هذه الآثار لا تقل عن آثار أزمة الخليج على المصارف العربية . ونتيجة لهذه الفضيحة فإن المقيمين في الخارج سيفضلون التعامل مع أى بنك محلى على التعامل مع بنك اجنبى ، الأمر الذى يعنى زيادة إقصية الأعمال الدولية للمصارف .

٣ - ردود فعل الإمارات على الأزمة

تميزت ردود الفعل الأولى لسلطات أبو ظبي بالفضض الشديد . فقد نشر الشيخ زايد بصفته حاكم أبو ظبي وحكومة الإمارات وهبة استثمار أبو ظبي صفحة اعلانية كاملة في صحيفة التايمز البريطانية الصادرة يوم ١٩ / ٧ / ٩١ احتجاجاً على بنك إنجلترا بإغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي ، وكان هذا الإعلان هو نفسه نص البيان الذي صدر يوم ١٦ / ٧ / ١٩٩١ والذي أكد فيه غالبية مالكي الأسهم أن خطة لإعادة هيكلة البنك كانت معدة للتنفيذ لكن قرار الإغلاق قطع الطريق عليها ، وأضافوا أنه لو كان قد سمح للخطة بالتطبيق لما فقد المودعون أموالهم ، ونكر المساهمون أنهم صدموا من إجراءات بنك إنجلترا وتقلير مدقق الحسابات برايس ووترهاوس ، وأكد المساهمون أنه تم طلب منهم في خريف عام ١٩٩٠ فتح تحقيق واسع حول التجاوزات في البنك واعتبروا أن مشروع إنشاء ثلاثة بنوك مستقلة في لندن وهونج كونج وأبو ظبي قد قطع شوطاً كبيراً وتم اختيار المسؤولين في هذه البنوك بمعرفة بنك إنجلترا . وكانت أبو ظبي تستعد بالفعل لتخصيص ما يزيد على ٦ مليارات دولار لتغطية الديون المضمومة التي قدرت بنحو ٤,١ مليار دولار وشطب رأس المال الحالي البالغ ١,٥ مليار دولار ثم إعادة رسملة بنك الاعتماد بنحو ٧٠٠ مليون دولار ، وكذلك تزيد الوحدات الثلاث في هونج كونج ولندن وأبو ظبي برؤوس أموال مستقلة . وعند قيام إنجلترا وعدد من البنوك المركزية الغربية بوضع يدما على البنك ، كانت أبو ظبي قد قامت بالفعل بتغطية بعض الديون الهائلة كما كانت قد حولت مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لإعادة رسملة البنك تمهيداً لإعادة هيكلة . وكان هذا أحد أهم الأسباب وراء غضب المسؤولين في أبو ظبي لقرار بنك إنجلترا . لكن أبو ظبي كانت قد احتفظت بحقها في التراجع عن تغطية الديون الهائلة وعملية التحويل برمتها فيما لو قررت تصفية البنك لوجود عمليات احتيال .

وفي حديث صحفي لمسؤول من الإمارات نشر في جريدة الشرق الأوسط في ٣٠ يوليو ١٩٩١ أكد أن بنك الاعتماد والتجارة الدولي بنك عربي كبير ودولي وله فروع في معظم أنحاء العالم وتقف خلفه جهات قوية جداً ويمكن التعامل معها بكل ثقة وإلمنتان ، وأن ما حدث يمثل تضرية موجهة للبنك . وأضاف أن استعجال بعض الدول المعنية اتخاذ قرارات يمكن وصفها بأنها حمقاء وفي غير محلها كان السبب في الأزمة . إذ كان ينبغي في مثل هذه الحالة حل

المسألة بالطرق المعتادة بالرجوع إلى المساهمين والبحث عن أسلوب للتفاهم وما اتخذ من قرارات كان هدفه القضاء على البنك .. وبلا شك فإن هناك جهات خبيرة تعمل على تحطيم كل إنجاز عربي .. بل ما حدث للبنك هو عملية تخريبية ليست اعتيادية استهدفت الثقة والوضع المالي لدولة الإمارات .

ووصف رئيس غرفة التجارة والصناعة في إمارة الشارقة الأزمة التي يتعرض لها البنك بأنها « مؤامرة » وأكد أنها لن تكون الأخيرة ، ودعا إلى تضامن مصرفي عربي لمواجهة مثل تلك المؤامرات .

ورغم طلب بنك إنجلترا المركزي من المحكمة العليا البريطانية تصفية بنك الاعتماد والتجارة ، فإن المحكمة رفضت ذلك وفضلت إعطاء مهلة أربعة أشهر لمحاولة إعادة هيكلة البنك تنتهي في بداية شهر ديسمبر ١٩٩١ . وبدأت جهود مكثفة إما لإعادة هيكلة البنك أو تمريض المودعين . وقد شملت هذه الجهود مؤسسات وشخصيات بريطانية . فقد أكتفت شركة « فوش روس » لتحقيق الحسابات أن أبو ظبي أبدت استعدادها لتمريض المودعين في البنك على مستوى العالم بما يسهل لهم الحصول على نحو ٣٠ % إلى ٤٠ % من أموالهم . وقد أن تقوم أبو ظبي بوضع ٤ مليارات دولار نقداً في صندوق لتمريض المودعين قد ترتفع في وقت لاحق إلى ٨ مليارات دولار ، ونكر بيان الشركة أن فشل

هذه الصيغة واللجوء لتصفية البنك يعني أن المودعين لن يحصلوا سوى على نحو ١٠ % من أموالهم فقط . وقد تستغرق عملية رد الأموال مدة قد تصل إلى ١٠ سنوات . كما أعلن كيث فاز عضو مجلس العموم عن حزب العمال والذي تدخل لمحاولة اقتناع سلطات الإمارات بتمريض المودعين أن للتمريض سيجرى بذات النسبة (أي ما بين ٣٠ % - ٤٠ %) . إلا أن خطة إعادة الهيكلة اتضح عدم جدواها ، ولم يتم البت بشكل نهائي في خطة التمريض إذ تكررت أرقام تقل كثيراً عن التقديرات التي وردت في السابق ، وفي جلستها المنعقدة في ٤ / ١٢ / ١٩٩١ أبلغت المحكمة العليا البريطانية الحكم في تصفية البنك إلى جلسة أخرى حدد موعداً في ١٤ يناير ١٩٩٢ .

ولما ما كالم الأمر فإن حادثة بنك الاعتماد والتجارة الدولي تعكس فشل المصارف العربية في الحصول على إدراكات وكوادر متميزة ، ولم تول تطوير مثل هذه الكفاءات داخلها الاهتمام المطلوب . وهو ما جعلها تقع ضحية للإبارة سمعت إلى الإنحراف وإرتكاب المخالفات القانونية والأخلاقية تحقيقاً لمصالحها الشخصية وبدون أدنى رقابة من حملة أسهم المصرف الأممييين .

ثالثاً : المصارف العربية فى الخارج :

وقد حدا ذلك بمحافظ بنك الأردن المركزي إلى التأكيد على أن هناك حملة تستهدف المصارف العربية العاملة في أوروبا ، وخاصة في فرنسا وبريطانيا - وضاعف من أثر هذه الحملة أنها تمت مع شح الأموال النفطية العربية وتراجع كثافة تدفقها على الدول الأوروبية . ومن جملة الأمثلة والممارسات التمييزية مطلوبة البنك المركزي الفرنسي للمصارف العربية بزيادة رأسمالها واحتياطياتها ومعدل سيولتها على نحو لا يلقبه على المصارف الأجنبية الأخرى . وبغض النظر عن هذه الحملات التي تستهدف المصارف العربية وحدها في الخارج ، فإن المصارف العربية الدولية النشاط تواجه بعدد من التحديات الهيكلية الناجمة عن تغير بيئة العمل المصرفي في الدول المتقدمة وخاصة في بلدان المجموعة الأوروبية وهي البلدان التي يتركز فيها أغلب العمل المصرفي العربي على النحو الذي يوضحه الجدول (٨)

١ - مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال :

ربما تكون أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي العربي إجمالاً وعلى المستوى الهيكلي هي ما بات يعرف باسم مقررات بال . فقد قامت مجموعة العشرين من حكومات المصارف المركزية في الدول الكبرى بالتصديق على إطار لقرينة كفاية رأس المال والمعايير التي كانت قد اقترحتها لجنة بال الخاصة بتنظيم المصارف والممارسات الرقابية . وتضم مجموعة العشرين التي تعرف أيضاً بلجنة « كوك » ممثلين عن المصارف المركزية والسلطات الرقابية في مجموعة الدول العشر (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، لوكسمبورج) وتنفذ لجنة كوك في إطار بنك التسيويات الدولية وهناك هدفان رئيسيان لإتفاقية « بال » هما تعزيز سلامة النظام المصرفي الدولي وتقليل المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية والتنافسة من اختلاف الممارسات الرقابية .

تتبدد متابعة التطورات التي شهدتها بعض المصارف العربية في الخارج مؤخراً أن القضية تتجاوز في الواقع بكثير بنك الإعتماد والتجارة وحده لدرجة حثت ببعض المصرفيين العرب إلى التأكيد على وجود نوع من التمييز ضد المصارف العربية العاملة في الخارج .

في عامي ١٩٩٠ برزت قضية البنك العربي الدولي للإستثمار - باريس (BAI) ، فمع اقتراب الحلبة إلى زيادة الأموال بحيث تغطي الديون المشكوك بتحصيلها أو الهلكة والتي نتجت عن مديونية بعض بلدان العالم الثالث ، وكذلك الحاجة إلى زيادة رأس المال لتلبية ما تقرره مقررات لجنة بال (نعرض لها لاحقاً) حول كفاية رأس المال .

وبعد البنك مشروعاً مشتركاً بين مصارف ومؤسسات مالية عربية وأخرى فرنسية وخاصة بنك باريس الوطني (B.U.P) . وقد عمد البنك الفرنسي الأخير إلى مد بنك (BAI) بمبلغ ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي بحيث أصبح يمتلك ما يفوق ٩٣ ٪ من إجمالي رأس المال وتمت الموافقة على ذلك من قبل الجمعية العمومية للبنك في ٢٩ يونيو ١٩٩٠ . وتوافق مع ذلك إنشاء مجلس مراقبة برئاسة المدير العام المساعد لبنك باريس الوطني وعضوين عربيين وروسيين دائري الشريك الأوسط في بنك باريس الوطني كما أنشئت إدارة جديدة تشكلت برئاسة مدير عام بنك باريس الوطني . ورغم إيداء البنك الفرنسي لاستعداده للتخلي عن جزء من رأس المال لصالح الشريك العرب ، إلا أنه أوضح أنه في كافة الحالات بنى الاحتفاظ بالأغلبية المطلقة أي ٥١ ٪ من رأس مال البنك .

كما حدثت نفس الواقعة تقريباً مع اتحاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) . حيث طلب الشريك الفرنسي « كريدو ليونية » وأثناء أزمة الخليج بزيادة رأسمال المصرف وهو ما بدا غريباً من حيث التوقيت والإلحاح في تنفيذه فوراً . وأصبح كريدو ليونية يمتلك بالفعل أغلبية أسهم اليوباف ، كما شكل أيضاً هيئتين واحدة للرقابة برئاسة ممثل المغرب في المصرف ، بينما سيطر البنك الفرنسي على إدارة البنك الفعلية .

يشمل الأسهم العادية المصدرة والمندفوعة بالكامل والأسمه الممتازة Preference Shares الدائمة وغير التراكمية .

أما رأس المال التكميلي ، فيمكن أن يشمل الإحتياطيات غير المصرح بها ، والإحتياطيات الناتجة عن إعادة التقييم ، والإحتياطيات العامة لخسارة القروض ، وأدوات الدين - رأس المال ، والديون لأجل المتأخرة المرتبة . وهناك مجموعة من الخسوط المرصنة التي يجب أن تطبق حتى نهاية عام ١٩٩٢ على رأس المال التكميلي فلا يمكن مثلا حساب إحتياطيات إعادة التقييم الناتجة عن حقوق مقيمة بالكلفة للتاريخية في ميزانية المصرف ضمن رأس المال إلا بعد خصم ٥٥ ٪ من الفرق بين الكلفة التاريخية والقيمة السوقية . ونظراً لأنه لا يوجد اتفاق بين الدول الأعضاء على طبيعة الإحتياطيات العامة بالمقارنة مع الإحتياطيات المحددة مقابل أصول ، فإنه يمكن وضع هذه الإحتياطيات ضمن رأس المال التكميلي حتى ١,٢٥ نقطة مئوية من الأصول ذات المخاطر أو بصورة استثنائية ومؤقتة حتى ٢ نقطة مئوية . أما أدوات الدين - رأس المال وباعتبار أنها متشابهة مع حقوق المساهمين وفترتها على تحمل الخسائر فيمكن وضعها ضمن رأس المال التكميلي . وتشمل هذه الأدوات الأسهم الممتازة الدائمة التي تحمل نفقة تراكمية ثابتة . أما الديون لأجل المتأخرة المرتبة وذات الأجل التي تزيد عن خمس سنوات كحد أدنى ، فيمكن وضعها في رأس المال التكميلي بشرط أن لا تزيد عن ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسي . ويستثنى إطرار بال ، صراحة السمعة التجارية من رأس المال الأساسي ، كما يستثنى من رأس المال تلك الإستثمارات الموظفة في شركات تابعة للمصرف وتقوم بأعمال مصرفية وعالية ولكنها غير مندمجة في النظم الوطنية .

ب - ترجيح المخاطر :

حدد إطرار بلزل لكل مجموعة من الأصول العناصر خارج الميزانية أوزاناً محددة وفقاً لدرجة المخاطر المتعلقة بكل منها . وقد استعملت خمسة أوزان هي صفر ، ١٠ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ٪ . وتعمل لجنة بلزل إلى ترجيح المخاطر على طريقة نسبة الدين الإجمالية لأنها تسمح بمقارنة أكثر عدالة بين مصارف ذات هياكل مختلفة ، كما أنها تضمن تقييم مخاطر العناصر خارج الميزانية بصورة أسهل كما أنها لا تعمل على تجنب المصارف لحمل الأصول المائلة أو تلك التي تحمل مخاطر منخفضة .

ج - الخطر التحويلي للدولة :

ولجعت لجنة دكوك ، صعبة في معالجة الخطر التحويلي للدولة ويوضعه ضمن الإطرار بطريقة مرضية . فبينما تم بحث إمكانية التفرقة ما بين الحقوق الواجبة على المؤسسات الوطنية والحقوق الواجبة على المؤسسات

ويضع إطرار بال الحدود الدنيا لرأس المال المصارف العاملة في المجال الدولي ، ولكنه يترك للمؤسسات الوطنية حرية في اعتماد معايير أعلى وإمكانية تطبيقها على جميع المصارف العاملة على أراضيها وليست العاملة في المجال الدولي فقط . وتزعم هذه القرارات جميع المصارف بوجوب وصول نسبة رأس مالها إلى موجوداتها المغطاة إلى ٨ ٪ على الأقل مع نهاية عام ١٩٩٢ . ويشمل الإطرار وضع تعريف موحد لرأس المال ، ويحدد أوزاناً مرجحة لمختلف أنواع الأصول ذات المخاطر ، ويحدد نسبة حد أدنى لرأس المال بالقياس إلى الأصول ذات المخاطر المرجحة بأوزان معينة وهو أمر يجب تنفيذه كما سبق القول قبل بداية عام ١٩٩٣ . وقد صمم الإطرار لتقييم نسبة رأس المال قياساً إلى القروض المشكوك في تحصيلها ، إلا أن اللجنة وضعت عدة عناصر أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد سلامة المصرف . وتشمل هذه العناصر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمار ونوعية الأصول المحفوظ بها وقيمة مخصصات الإحتياطي مقابل القروض المشكوك في تحصيلها باستثناء رأس المال المحفوظ به كرسيد مقابل أصول مشكوك في تحصيلها . ويؤكد تقرير اللجنة بالإضافة إلى كل ما سبق بأنه ، يطلب من المصارف تطبيق هذه الإنفاقية على أساس التوضعية المدججة ، أي أن يتم الأخذ في الحسبان للشركات التابعة للمصارف والعاملة في مجال الأعمال المصرفية والمالية ، إضافة إلى أن اللجنة ستقوم بمراقبة التغيرات في هيكل ملكية المصارف للتأكد من أن أوضاع رأس مال تلك المصارف لن تضعف أو تتعرض لمخاطر نتيجة لوجود أنواع أخرى من للكتلات المالية .

ومن المؤكد أن هذه المعايير ستكون لها آثار كبيرة للغاية على سلوك المصارف الدولية ، إذ من المعتمد تحريك الحقل المالي للمصارف استجابة لترجيح المخاطر المعتمدة بالنسبة للاستثمارات المختلفة . فإسعار بعض الخدمات قد ترتفع وبخاصة للعمليات التي تتم خارج الميزانية . وبصورة إجمالية فإن المصارف الدولية تدرك أهمية المعايير الجديدة لتكافية رأس المال في زيادة الأرباح وتخفيف من هذه المنافسة على أساس حجم ميزانية المصرف وحدها .

ويحدد الإطرار مجموعة التعريفات والمعايير التالية والتي يجب على المصارف العاملة في المجال الدولي الأخذ بها .

أ - تعريف رأس المال :

يقسم رأس المال بموجب هذا الإطرار إلى نوعين هما رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي أو المساند . ويشمل رأس المال الأساسي لرسمال المساهمين والإحتياطيات المصرح بها وحيث يعرف رأس مال المساهمين باعتباره

الأجنبية . فإنه تم في نهاية الأمر إتباع طريقة « إعتباطية » إلى حد كبير ، وهي التفرقة ما بين مجموعة محددة من الدول هي تلك الدول ذات العضوية الكاملة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٤ دولة) إضافة إلى المملكة العربية السعودية وسويسرا وتضمن المجموعة الأخرى بقية العالم وتشمل المجموعة الأولى من الدول تلك التي تم تحديد مخاطر ذات وزن منخفض بالنسبة لها . وقد ذكرت للجنة ثلاثة أسباب مقعدة من قبل المؤسسات المصرفية لإختيار الطريقة للثانية بدلا من الأولى في تحديد الخطر للتحويلي للدولة وهي :

(١) أن تحويلي يختلف ما بين الدول وعليه يجب التمييز بين التحويلي المرتبط بالدول الصناعية وذلك المرتبط بالدول غير الصناعية ، بينما التمييز على أساس محلي وأجنبي وتجاهل مثل هذه التفرقة .

(٢) أن الأسواق المالية العالمية هي أسواق متكاملة ومترابطة ، لذلك فإن الطريقة التي تم إتباعها لا تؤدي إلى إجماع المصارف عن حمل أوراق مالية مصدرة من حكومات مركزية لدول كبيرة أخرى تعد بمثابة نقطة سائلة لمطوابعها بالعملة الأوروبية .

(٣) يصر أعضاء المجموعة الأوروبية على أن جميع الحقوق الواجبة على المصارف والحكومات المركزية والقطاع الرسمي لدخل دول المجموعة الأوروبية يجب أن يتم معاملتها بنفس الأسلوب مما يجعل من التمييز ما بين المحلي والأجنبي أمراً غير واقعي بالنسبة لأعضاء المجموعة الأوروبية الموجودين ضمن مجموعة المشرة المكونة للجنة « كوك » .

ونتيجة لما اتبعته اللجنة من تمييز بين الدول ، فقد حدد الوزن صفر كمعدل الخطر للحقوق الواجبة على الحكومات المركزية داخل هذه المجموعة من الدول (دول منظمة التعاون الاقتصادي بالإضافة للسعودية وسويسرا) أو تم تحديد وزن منخفض ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ إذا ما كانت السلطات المحلية راضية في أخذ مخاطر الاستثمار بعين الاعتبار . بينما حدد ٢٠ ٪ كوزن مرجح للحقوق الواجبة على مؤسسات القطاع العام الأجنبي غير التجاري التي دون الحكومة المركزية - كحكومات المقاطعات والمحليات على سبيل المثال . أما الحقوق الواجبة على الحكومات والمصارف المركزية خارج دائرة الدول الست والعشرين فيكون وزنها المرجح صفر شرط أن تكون تلك الحقوق بالعملة الوطنية للمدين وتم تحويلها من قبل المصرف بنفس العملة وإلا فإنه يحدد ١٠٠ ٪ كوزن للحقوق بالعملة الأجنبية .

ولم يتم التمييز بين الخطر التحويلي على الحقوق ذات الأجل القصيرة للمصارف سواء كانت ضمن المجموعة

المحددة من الدول أو غيرها . رغم أن التمييز قد تم بالنسبة للحقوق ذات الأجل الطويل . أما الحقوق بين المصارف فقد تم تحديد وزن مرجح لها ٢٠ ٪ بالنسبة للحقوق التي تبقى من فترة استحقاقها مئة فأقل . أما الحقوق بين المصارف المترتبة على المصارف داخل مجموعة الدول الست والعشرين والتي تزيد فترة استحقاقها عن سنة فقد حدد ٢٠ ٪ كوزن مرجح لها ، أما المصارف خارج هذه المجموعة فقد حدد وزن مرجح لها يبلغ ١٠٠ ٪ على الحقوق المترتبة عليها . بالإضافة لذلك فقد حدد ٢٠ ٪ كوزن للحقوق الواجبة على خمسة مصارف تنمية متمردة الأطراف هي بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للاستثمار وبنك التنمية الأمريكي والبنك الدولي للإشياء والتعصير .

وتعامل الحقوق الواجبة على المؤسسات التجارية التي يمتلكها القطاع العام بنفس الطريقة التي تعامل بها الحقوق الواجبة على المؤسسات التجارية الأخرى . فقد حدد ١٠٠ ٪ لها كوزن مرجح للمخاطر بينما يحتفظ الإطار بالمرونة بالنسبة للحقوق المحلية الواجبة على مؤسسات القطاع العام الأخرى والتي يمكن أن يحدد لها أي وزن من الأوزان تبعاً لتقييم درجة المخاطر المرتبطة بهذه الحقوق .

٢ - المصارف العربية ومقررات لجنة بال :

بعد أن عرضنا لأهم الخطوط العريضة التي تضمنها إطار بال والواجبة التطبيق قبل عام ١٩٩٢ تمحور لمرض أهم الآثار المحتملة على المصارف والعمل المصرفي للمرض . فلا شك أنه سيكون هناك آثار مباشرة على المصارف العربية العاملة في البلاد الموقعة على اتفاقية بال وخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إضافة إلى سويسرا ، حيث لا مفر من تكيف أوضاع هذه المصارف لكي تتوافق معايير لجنة بال حول كفاية رأس المال بينما ستكون هناك آثار غير مباشرة مستعسك لا محالة على كافة المصارف العربية التي تعمل خارج الدول الموقعة على الاتفاقية بما في ذلك تلك المصارف العاملة داخل المنطقة العربية وخاصة بشأن كلفة الأموال سواء طبقت هذه المصارف معايير لجنة بال أو تجاهلتها . ويمكن رصد الآثار السلبية لمقررات بال على النحو التالي :

أ . ارتفاع تكلفة حصول المصارف العاملة داخل الوطن العربي على الموارد المالية من الأسواق الدولية نظراً لأن كافة الدول العربية (فيما عدا السعودية) قد تم تصنيفها ضمن مجموعة البلدان الأكثر خطراً ولا شك أن ذلك سينعكس بالضرورة على نتائج أعمال هذه المصارف وريحتها .

جدول رقم (٧)
نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في البلاد العربية عام ١٩٨٩

نسبة الكفاية	البلاد
٦,٥٨	مصر
٥,٥٤	ليبيا
٥,٥٦	تونس
٣ غ	الجزائر
٦,٧٦	المغرب
١٧,٩٣	موريتانيا
٨,٨	السودان
٠,٦	الصومال
١١,٢٤	جيبوتي
	سوريا
٣,٩	لبنان
٥,٩٨	الأردن
٤,٧٨	العراق
٩,٩٢	الكويت
١١,٢٧	الإمارات
٨,٨٦	قطر
١٠,٠٣	البحرين
٧,٠٧	السعودية
٧,٨٦	عمان
٣,٣٨	اليمن الشمالي
١,٤٦	اليمن الجنوبي

المصدر : المصارف العربية ، المجلد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٩ .

ويتضح من الجدول أن المصارف العاملة في سبعة بلدان عربية (الكويت والإمارات والبحرين وقطر والسودان وموريتانيا وجيبوتي) تتمتع بنسبة كفاية تفوق في المتوسط النسبة التي تطلب بها مقررات بال وتمتص المصارف العاملة في ثمانية أقطار عربية (عمان ، تونس ، السعودية ، المغرب ، مصر ، الأردن ، ليبيا ، العراق) ، بنسبة كفاية يفوق مثيله في البلاد الصناعية . بينما تعاني المصارف في عدد محدود من البلاد العربية من معدلات كفاية محدودة سواء بمقاييس لجنة بال أو تلك السائدة في الدول الصناعية . ولكن نسب الكفاية المتكورة لا تتفق والاسس التي اعتمدتها لجنة بال حيث تصبب نسب رأس المال إجمالي الموجودات دون ترجيحها وفقاً لنظام ترجيح الموجودات بالمخاطر . ووفقاً لتقديرات مبدئية أعنتها مجلة Arab Bankers في عدد سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٨ لنسبة كفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالأوزان التي وضعتها لجنة « كول » نجد أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات قد تجاوزت ١١ ٪ عام ١٩٨٧ . ولكن من المؤكد

في - مستطر المصارف العربية العاملة في البلدان الموقعة على اتفاقية بال إلى تقليص توظيفاتها في العالم العربي للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة ، خاصة وأن جزءاً كبيراً من موجودات هذه المصارف موقفة في العالم العربي وبالتالي مستطى أوزاناً ترجيحية مرتفعة نظراً لتصنيف بلدان المنطقة باعتبارها الأكثر خطراً ومستطر هذه المصارف إلى تجنب احتياطات كبيرة من رؤوس أموالها إذا ما رغبت في الحفاظ على أموالها التقليدية في العالم العربي وبلدان العالم الثالث وهو ما سينعكس على قدرة هذه المصارف التنافسية أمام مصارف البلدان الموقعة على الاتفاقية .

ج - متوالج المصارف العربية بوجه عام تقليصاً في الائتمان الممنوح لها من المصارف الدولية بسبب طبيعة وتوزيع موجوداتها وتصنيف البلدان العربية ضمن مجموعة البلاد الأكثر خطراً ، وسيكون مائل هذا الأثر أعمق بالطبع بالنسبة للمصارف العربية التي لن تعمل على تطبيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة .

د - لا شك أن محاولة المصارف العربية في تكوير أوضاعها طبقاً لاتفاق بال سواء بزيادة رأسمالها أو بتغيير طبيعة استخدامات الأموال المتاحة لها سوف ينعكس على كمية ونوع الائتمان المقدم لمصلحة التنمية في البلاد العربية . وإذا ما لجأت المصارف العربية إلى رفع رأسمالها أو توسيع هامش ربحها من أجل تدوير المزيد من الأرباح وبناء الاحتياطات فإن ذلك سينعكس على تكلفة خدمات الوساطة المالية التي تقوم بها هذه المصارف .

وفيما يتعلق بوضع المصارف العربية من حيث كفاية رأس المال ، تدل المؤشرات المتوفرة على أنها تتمتع بنسب مرتفعة بالمقارنة مع المصارف العالمية ، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لأول مائة مصرف عربي ٦,٦٢ ٪ بالمقارنة مع متوسط عالمي مصحوب لأول ٥٠٠ مصرف عالمي يبلغ ٣,٩٧ ٪ ، إضافة إلى أن ٧٩ مصرفاً من المصارف العربية المشار إليها تتمتع بنسبة كفاية تفوق المتوسط العالمي ، كما أن ٢٨ مصرفاً منها تتمتع بنسبة كفاية تفوق معدل ٨ ٪ الذي تتطلع لجنة بال للوصول إليه في نهاية عام ١٩٩٢ (راجع الجدول ٩) أما كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في الوطن العربي ، فقد بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ٧,١٦ ٪ . ويوضح الجدول رقم (٧) موقف المصارف العاملة في الوطن العربي من حيث كفاية رأس المال .

يمكن أن تتم مع وضع سياسة الدمج في الاعتبار .

ودون شك فإن المصارف العربية وخاصة تلك العاملة في البلدان المرفوعة على مقررات لجنة بال متضطر إلى إعادة النظر في حجم هيكل أصولها لصالح تلك الأقل خطراً ، ومن الطبيعي أن تكون أعمال المصارف العربية بما فيها تلك العاملة في الخارج مرتبطة بالبلاد العربية التي صنفت جميعها (فيما عدا السعودية) ضمن مجموعة الدول الأكثر خطراً ، لذلك فإن هذه المصارف ستسعى إلى تغيير أوجه استثمارات أموالها بما يحقق تخفيض حجم أصولها المرجحة بأوزان مخاطرة مرتفعة . كما أن المصارف العربية العاملة في البلاد الموقعة على إتفاقيات بال متوجهة المزيد من أعمالها نحو خدمة الأسواق التي تعمل بها على حساب السوق العربي ولا جدال أن إتفاقيات بال بتقسيمها الإجمالي للدول قد أضرت بمحد كبر من الدول العربية ، وخاصة بعض بلدان الخليج ، فبدل كالمحربين مثلاً يعتمد إلى حد بعيد على كونه مركزاً مالياً لا سيما المصارف ، الأوف شور ، سوف ينقلص بالضرورة حجم النشاط المصرفي فيه نظراً لتصنيفه ضمن قائمة البلاد الأكثر خطراً كما أنه يصعب في الواقع التوصل لمعيار دقيق يفصل السعودية في مكانة منفردة مقارنة بالامارات على سبيل المثال كما يصعب الاتفاق على المعيار الذي يجعل بلدان كتركيا ونيوزيلانداستراليا طبقاً لكافة المؤشرات المالية والتقنية أفضل من بلاد كالامارات أو الكويت . وقد بلغت بشكل واضح الآثار الأولى لتطبيق اتفاق بال ، فيما يخص بالتعامل مع المنطقة العربية في القروض التي وفرها كونمينترنوم مصرفي دولي لكل من السعودية والكويت . فقد كانت الفائدة على القروض السعودية منخفضة جداً نظراً لتصنيفها ضمن قائمة البلدان الأقل خطراً ، بينما جرى العكس مع للكويت على الرغم من أن عودة الكويت إلى إنتاج النفط وبكميات كبيرة كانت أسرع مما توقعت مختلف الأوساط المالية الاقتصادية والمالية بل وحتى النفطية ذاتها .

٣ - أوروبا الموحدة والتحديات أمام العمل المصرفي العربي :

تطرح أوروبا الموحدة كتحدٍ هائل في بيئة الاقتصاد الدولي بشكل عام ، حيث متصحب أوروبا من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم بمستوى ناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي خمسة تريليون دولار ويسوق موحدة متضمة تضم نحو ٣٢٠ مليون نسمة . وما يعنيها فيما يخص دراستنا الحالية هو تمكيمات عملية توحيد السوق الأوروبية على العمل المصرفي إجمالاً ونشاط المصارف العربية العاملة في أوروبا على وجه التحديد .

أن أزمة الخليج قد تركت آثارها على معظم هذه البلدان ولا سيما الكويت والبحرين كما أن أزمة الاعتماد والتجارة الدولي ربما تكون قد تركت آثارها على المصارف العاملة في الإمارات وهكذا ربما تكون النسبة منخفضة عن ذلك في عام ١٩٩١ . أما البنوك العاملة في السعودية والأردن فقد تمتعت بنسبة كفاية لا تقل كثيراً عن ٨ ٪ ، أما البنوك العاملة في مصر فقد بلغت نسبة كفاية رأس مالها نحو ٤ ٪ .

وهكذا فهناك عدد من المصارف العربية لا سيما في بلدان الخليج لا تقل نسبة كفاية رأس المال لديها عن النسبة التي تتوخى لجنة بال تحقيقها مع نهاية عام ١٩٩٢ ، ولذلك فإن هذه البنوك لن تواجه الصعوبات الفنية قصيرة الأجل المرتبطة برفع رأس المال أو تقليص وتغيير هيكل الموجودات لديها لصالح الأصول الأقل خطراً .

ولكن من الواضح أن عدداً كبيراً من المصارف العربية (خارج منطقة الخليج) لن يكون من السهل تعديل أوضاعه بما يتفق ومقررات لجنة بال بسبب ما يتطلبه ذلك من تحديلات جذرية تتعلق بزيادة رأسمالها أو تقليص وتغيير هيكل أصولها .

ومع الوضع في الاعتبار مقررده إطار بال من تعريف لرأس مال المصرف ، فإن عدداً من المصارف العربية التي لديها احتياطات غير مصرح بها وتسمى في الوقت نفسه إلى تحقيق نسبة كفاية رأس المال التي حددتها الإطار متضطر على الأغلب للتصريح بهذه الاحتياطات ، إذا ما رُضت أن يتم احتسابها ضمن رأس المال .

كما متضطر المصارف العربية التي تستثمر في مؤسسات ترتبط بها ولا تظهر حسابات هذه المؤسسات ضمن الحسابات الختامية ، فإن رؤوس أموالها ستتأثر بعدم حساب الاستثمارات في هذه المؤسسات لأصف لذلك كله أن المصارف العربية التي ستسعى إلى زيادة رؤوس أموالها ستواجه بصعوبات جدية ترتبط بمحدودية نطاق أسواق رأس المال المحلية ، وضيق الإخبار ، وتقلص حجم أصول المصارف وأرباحها في ظل الركود الاقتصادي الذي يسيطر على المنطقة منذ عدة سنوات . وبينما تبدو هناك فرصة لزيادة رأس المال لعدد من المصارف بتشجيع سياسة الدمج بين المصارف الصغيرة والمتوسطة فإن مثل هذا البديل ليس سهلاً من الناحية الإجرائية كما يتضح على سبيل المثال من تجربة مصر التي رفعت لواء هذه الدعوة منذ وقت طويل ، وكما نوضحه التجارية الجديدة في الكويت بعد تحرير البلاد في نهاية فبراير ١٩٩١ حيث لم تنجح في التملها حتى نهاية عام ١٩٩١ ، على الرغم من أن هذه العملية تبدو أسهل نظرياً في الكويت من زاوية أنها كانت قد وضعت نظامها المصرفي بالكامل ، ومن ثم فإن إعادة تأسيس النظام كان

في نهاية عام ١٩٨٦ على قرار من شأنه العمل على توحيد المعايير المحاسبية (للقوائم المعتمدة) للمؤسسات الائتمانية . كما وضعت لجنة السوق معايير خاصة برسمال المؤسسات الائتمانية وهي في مجملها معايير تماثل تلك التي وضعتها لجنة ، بال ، لتحديد رأس مال المؤسسات الائتمانية بما لا يقل عن ٨ ٪ من مجموع الأصول الخطرة .

ويقدر أن الأثر الإيجابي للوحدة الأوروبية بالنسبة لبلدان السوق هو تحول العمل المصرفي ليصبح أشد منافسة وأقل تكلفة نظراً للزيادة الكبيرة والمنافسة المتوقعة في الخدمات المصرفية لا سيما مع عمليات الإنماج المتصصة ، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية بنحو ١٢ ٪ من المتوسط .

ولا جدال أن حدة المنافسة التي ستواجهها الدول العربية في تقديم الخدمات المالية ستضاعف بعد وضع التشريعات المقترحة الخاصة بها موضوع التنفيذ مع بداية عام ١٩٩٣ . ولن يكون ذلك داخل السوق الأوروبية فقط بل في البلدان العربية أيضاً ، حيث أن خفض تكلفة الخدمات المصرفية كما سبق القول تمثل تحدياً أمام جميع المصارف العربية عليها مواجهته بالعمل على خفض هذه التكلفة بالمثل . هذا ناهيك عن أن حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة جميع القيود على المعاملات الرأسمالية قصيرة وطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة ستؤدي من جاذبية السوق الأوروبية وتعالى بالتالي للمصارف العربية من تحد آخر هو ضعف فرصها في محاولة جذب الأموال للمنطقة .

وهناك اتفاق عام على أهمية التخوفات التي تبديها للمصارف الدولية من الاتكاسات السلبية المترتبة على التوجه الأوروبي وما ينطوي عليه من إجراءات حمائية تحد من حرية حركة النشاط المصرفي الدولي . وأياً ما كانت اتكاسات ما يسمى « بالتوجيه المصرفي الثاني » على مصارف للدول غير الأعضاء في السوق الأوروبية ، فإن انعكاسها على المصارف العربية أمر في منتهى الأهمية . فرغم أن للتدابير المصرفية بما فيها من إجراءات المعاملة بالمثل لم تتضح بشكل نهائي ولم تتجسد في شكل أحكام صريحة وأكيدة في الوقت الحاضر ، إلا أن جوهر هذه التدابير أخذ في التوضوح تدريجياً من خلال استعراض الأهداف المتوخاة من التوجيه المصرفي الثاني والإطلاع على المقترحات التي أقرتها المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩١ بشأن المعاملة بالمثل .

ولا شك أن أحد المحاور الهامة لاستراتيجية الحوار العربي الأوروبي هو محور مستقبل نشاط المصارف العربية ومكاتب التمثيل القائمة فضلاً ، فالدول العربية لديها استثمارات ضخمة في السوق الأوروبية في مجال العمل المصرفي والمالي (نحو ١٨٥ مصرفاً عربياً) هي عبارة

خدمت لجنة السوق الأوروبية اقتراحات شاملة لإزالة الحواجز المنتهية أمام تحركات رأس المال واستناداً إلى هذه المقترحات فقد اعتمد مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في يونيو ١٩٨٨ قراراً يزيل القيود المفروضة على جميع معاملات رأس المال قصيرة وطويلة الأجل وعلى الاستثمار المباشر في الأوراق المالية ، وبناء على هذا القرار تم إلغاء القيود على تحركات رأس المال بين رعايا بلدان المجموعة الأوروبية وأصبح من حق المقيم في بلد من بلدان هذه الجماعة الوصول إلى أسواق النقد والمال وغير ذلك من الخدمات المالية في جميع بلدان الجماعة الأوروبية وقد وضعت هذه القرارات موضع التنفيذ بدءاً من يوليو ١٩٩٠ ، كما تركزت جهود الجماعة على تحرير النشاط المالي في مجالات التأمين والخدمات المصرفية وقد اعتمد قرار التحرير في يونيو ١٩٨٩ وبدأ سريانه في عام ١٩٩٠ وينص هذا القرار على إعطاء كل بنك تصريحاً مصرفياً واحداً يمكنه من مزاولة نشاطه في جميع أنحاء المجموعة الأوروبية ويخول للمصرف الحق في فتح فروع له وتوسيع دائرته نشاطه في دول المجموعة الأخرى بشرط الخضوع لإشراف سلطات الوطن الأم .

وإضافة إلى ذلك فإنه نظراً للتدخل في العضوية فيما بين لجنة بال والمجموعة الأوروبية ، فإن المجموعتين حافظتا على بقاء الاتصال الوثيق بنية تحقيق درجة عالية من التنسيق والتآلف فيما بينهما ، وبينما وضع إطار بال حدوداً دنياً لكفاية رأس مال المصارف العاملة في المجال الدولي فإن معايير الجماعة الأوروبية تعد ملازمة قانوناً للمؤسسات الائتمانية العاملة في دول السوق الأوروبية . ونتيجة لهذه القرارات فإن لجنة السوق الأوروبية قدرت حدوث حوالي ٥٠ حالة إنتاج سنوياً في ظل هذه القواعد الجديدة وهو ما يعني قيام مؤسسات مصرفية أوروبية عملاقة .

كما قامت بنوك الإخبار الأوروبية التي تتعامل أساساً مع الأفراد بتغيير طبيعة نشاطها وتحويلة إلى خدمة القطاع المصرفي الدولي توطنه لقيام السوق الموحدة .

ولعل أهم ما يلقى المصارف خارج الجماعة الأوروبية هو ما يسمى بشرط المعاملة بالمثل وهو شرط من المرجح أن تلجأ إليه السوق الأوروبية الموحدة عند تقرير ما إذا كانت ستسمح للبنوك خارج السوق بأن تصل لسوقها المالية المحررة بعد عام ١٩٩٢ ، ويعني هذا المبدأ أساساً أن تقوم لجنة السوق وقيل منح ترخيص لأي مصرف من خارج بلدان السوق بالعمل داخلها من التحقق عما إذا كان لجميع بلدان السوق حق مماثل في العمل في الوطن الأم لهذا المصرف أي أن هذا الشرط يقضي بتمتع شركات السوق الأوروبية في الخارج بنفس الحقوق التي تتمتع بها للشركات الأجنبية داخل السوق - إضافة لذلك فإن مجلس السوق وافق

عن رؤوس أموال واحتياطيات المصارف العربية للتعلمة حالياً بشكل مصارف رهنسية أو مشتركة أو مصارف تابعة أو فروعاً بل إن الاستثمارات العربية في هذا المجال في كافة أنحاء العالم تتركز بشكل ملحوظ داخل السوق الأوروبية . ومن الطبيعي أن يحرص الجانب العربي على سلامة هذه الاستثمارات وعدم تعرضها بسبب الإجراءات الأوروبية إلى أخطار تزيد من مشاكلها الحالية الناجمة عن خصارة قسم هام من موجوداتها بسبب مشكلة الدينون للعالمية .

وفي الوقت الذي يمكن أن تستفيد فيه هذه المؤسسات - نظرياً - من الاتجاهات الأوروبية الحديثة على أسس أن توسع وتحديث السوق الأوروبية سوف يكون سبباً لتوسع نشاطها وبالتالي إزدهارها ، إلا أنه من الضروري للتأكد من أن فوائد تحرير السوق وتوسعها سينعكس على المؤسسات العربية العاملة فيها مثلاً سينعكس على المؤسسات الأوروبية ذاتها . وحيث أن الإجراءات لن تميز بين المؤسسات والشركات الأوروبية التي يمكنها أوغندا أوروبيين ، وبالتالي فإن المصالح العربية لن تخفى التمييز ضد المصارف والشركات المالية المؤسسة في أوروبا لأنها ستظل نفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون . ولكن على الجانب الآخر فإن حقوق فروع المصارف العربية العاملة في أوروبا ستكون بحاجة إلى توضيح شامل من الجانب الأوروبي . إذ هل مستثمرات فروع أي مصرف عربي يعمل في لندن مثلاً من التوسع في الأقطار الأوروبية الأخرى بحرية تماثل حرية المصارف التابعة أم يتم تقييد مثل هذه الحرية ؟

ولم يوضح الجانب الأوروبي هذا الموضوع حتى الآن ، كما أنه لم يبد ما يشير إلى أنه سيمضي حرية أوسع للمصارف المؤسسة في دول السوق من الحرية التي تتمتع بها فروع مصارف مؤسسة خارج دول السوق .

ومن جهة أخرى فإن الجانب الأوروبي أوضع بشكل عام أن المصارف التابعة أو المتفرعة للعاملة حالياً ضمن أقطار المجموعة الأوروبية لن تتعرض إلى مبدأ المعاملة بالمثل المقرر تطبيقه ، سواء كان التطبيق بالشكل الضيق الذي أعلن بداية ، أم بالشكل الواسع للمرن الذي يقترحه ليون برتن مفوض الجماعة الأوروبية في هذا الشأن .

وعلى الجانب العربي أن يستوضح هذه النقطة بجلالة رغم التأكيدات والاتجاهات الجديدة ، ذلك أن موضوع المعاملة بالمثل هو في جوهره أسلوب حمائي . كما أن التوضيحات التي قدمها مفوضي الجماعة الأوروبية لم تتعرض بأي تفسير للتخوفات التي سبق الاعتراف عنها بشأن القاعدة المصممة « حكم البلد الأم » والتي لن يسمح بموجبها للمصرف المتفرع في أقطار السوق عن أحد البلدان غير الأعضاء بممارسة أي عمل مصرفي لا تسمح به قوانين

أو أنتملة البلد الأم حتى ولو سبق ممارسته لهذا العمل في أقطار السوق . وبعبارة أخرى كيف يمكن التأكد من أن السلطات الأوروبية وهي تدرس طلب التوسع بالنسبة لمصرف عربي يعمل ضمن أقطار المجموعة ، سوف لن تقوم بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على التوسع ويعتبر هذا الطلب وكأنه طلب لحالة جديدة ، فبينما لن يفضي توسع المصارف والشركات المؤسسة في أوروبا إلى أي إشكالية ، فإنه يمكن تفسير طلب التوسع من قبل فرع بأنه طلب جديد من المركز الرئيسي ، وبالتالي يفضي لمبدأ المعاملة بالمثل .

وتتضح مثل هذه النقطة بشكل خاص عند التعرض لمتطلبات رأس المال . فبريطانيا مثلاً لا تطبق متطلبات رأسمالية على الفروع التابعة حالياً في أسواقها . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة هو ماذا لو حاول فرع لمصرف قائم حالياً في لندن والذي يتفرع عن مركز رئيسي في بلد عربي أن يفتح له فرعاً إضافياً في لندن أو باريس . فهل يفضي الفرع الجديد لمتطلبات رأسمالية حسب قواعد معظم بلدان السوق أم يفضي للقواعد البريطانية ؟

ومن جهة أخرى ، فإن هناك بعض الدول الأوروبية المنتمية للمجموعة مثل لوكسمبورج كانت وما زالت تنتهج سياسة الترخيص للمؤسسات المصرفية الخارجية على أسس مبدئية للتحرر واللامية ، ولذا فإنه من غير المقبول - من وجهة النظر العربية - أن تكون مفاهيم السوق الأوروبية الموحدة مبنية على مستويات التحرر الضيقة الموجودة في أكثر الأقطار تشدداً ، وإلا أصبحت لجراءات التكامل والوحدة نهجاً للحماية الواسعة ووسيلة لتنفيذ ما يسمى بالتمعة الأوروبية .

إن الاقتراح الجديد لمفوض الجماعة الأوروبية ليون برتن يتضمن تطويراً لمفهوم المعاملة بالمثل من شرط ابتدائي (أي شرط عدم الترخيص إلا إذا تكتلت المجموعة أن الدولة الأم للجهة التي تطلب الترخيص تعطي جميع دول السوق الأوروبية نفس الحقوق التي تمنحها لها السوق) إلى شرط لاحق (أي أن سلطات السوق الأوروبية تقوم كل ثلاثة أشهر بعملية مراجعة لمواقف الدول التي حصلت على الترخيص للتأكد من أنها تمنح هذه الحقوق على أساس التعامل بالمثل) . لكن ليس من الواضح تماماً أن دول السوق سوف تتخلى عن تطبيق المبدأ وإثماً ستتخل كثيراً من المرونة عليه . وبالتالي فليست هناك أية ضمانات من أن الدول الأوروبية لن تشهر هذا السلاح مستقبلاً بشكل إعطائي لبر أنها لن تتخلى تدريجياً عن المرونة .

جدول رقم (٨)
التوزيع الجغرافي للبنوك العربية في الخارج

البلد	العدد
الولايات المتحدة	٣٤
الملكة المتحدة	٥٤
فرنسا	٣٥
لوكسمبورج	٣١
هولندا	٦
ألمانيا الغربية	٤
إيطاليا	٤
اليونان	٣
هولندا (جزر الأنتيل)	١٥
سويسرا	٢٢
النمسا	٢
بلجيكا	٣
اليابان	٧
سنتاليا	٣
باهاماس	٨
بنجلاديش	٢
البرازيل	٤
كندا	١٧
الصين	٣
غرين	١١
الهند	٦
كوريا الجنوبية	٣
نيوزيلاند	١
باكستان	٨
سنغافورة	١٠
سريلانكا	٤
تركيا	٧
المجموع	٣٢٧

المصدر : المصارف العربية العدد ١٠٣

جدول رقم (٩)
نسبة كفاية رأس المال لأول مائة مصرف عربي تبعا لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

الترتيب	اسم المصرف	بدا الممر المالي	نسبة كفاية
١	مصرف الرشيد	العراق	٤,٧٨
٢	الأهلي التجاري	السعودية	٤,٠٨
٣	الإعتماد والتجارة الدولي	لوكسمبورج	٤,٨٧
٤	المؤسسة العربية للمصرفية	البحرين	٥,٩٨
٥	الجزائر الخارجي	الجزائر	٥,٩١
٦	مجموعة البنك العربي المحدود	الأردن	٥,٧١
٧	مجموعة بنك البويف	فرنسا	٤,٤٥
٨	مجموعة بنك الكويت الوطني	الكويت	٧,٢٤
٩	بنك الرياض	السعودية	١١,١٧
١٠	الخليج الدولي - أوف شور	البحرين	٧, ٩
١١	الوطن الجزائري	الجزائر	١٢,١٧
١٢	القرض الشعبي الجزائري	الجزائر	٤,٤٦
١٣	بنك الخليج	الكويت	١٠,٣٨
١٤	أبو ظبي الوطني	الإمارات	٧,٠٣
١٥	الأهلي المصري	مصر	٧, ٥
١٦	السعودي - الأمريكي	السعودية	٦,٨٥
١٧	التجاري الكويتي	الكويت	٨,٧٢
١٨	الأهلي الكويتي	الكويت	٨,٠٧
١٩	بنك الوطني المحدود	الإمارات	١٤,٣٣
٢٠	بنك مصر	مصر	١,٢٥
٢١	المصرف التجاري السوري	سوريا	١,٤٦
٢٢	مجموعة مصرف البراري للتجارة	فرنسا	٤,٠٤
٢٣	السعودي - الفرنسي	السعودية	٦,٠٩
٢٤	برقان	الكويت	١٢,٧٦
٢٥	بيت التمويل الكويتي	الكويت	٤,٠٢
٢٦	شركة الراعي لمصرفية للتجارة	السعودية	٨,١٥
٢٧	الكويت والشرق الأوسط	الكويت	١١,٩٩
٢٨	المصرف العربي الليبي الخارجي	ليبيا	١٣,٨١
٢٩	العربي الوطني	السعودية	١٢,١٤
٣٠	مصرف الجماهيرية	ليبيا	٤,٢١
٣١	مصرف الأمة	ليبيا	١٢,٢٧
٣٢	القرض الشعبي للمغرب	المغرب	٧,٣٨
٣٣	قطر الوطني	قطر	١٠,٠٧
٣٤	السعودي - البريطاني	السعودية	٥, ٨
٣٥	القاهرة	مصر	٢,٩٢
٣٦	عمان المحدود	الإمارات	٦,٥٥
٣٧	المغرب للتجارة الخارجية	المغرب	٥,٠١
٣٨	السعودي - الهولندي	السعودية	٦,٢٤
٣٩	أبو ظبي التجاري	الإمارات	١٣,٩٨
٤٠	الصحاري	ليبيا	٦, ٥
٤١	الاسكندرية	مصر	١,٧٤
٤٢	الرشيد	العراق	١٤,٨٦
٤٣	العربي الدولي	مصر	١١,١٣
٤٤	القاهرة - السعودي	السعودية	٧,٨٧

جدول رقم (٩)

نسبة كلفة رأس المال لأول مئة مصرف عربي تبعاً لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

الترتيب	اسم للمصرف	رأس المال الرئيسي	نسبة الكلفة
٤٥	البحرين للكويت	٦,٠٧	٦,٠٧
٤٦	القومي للتونسي	٣,٥٨	٣,٥٨
٤٧	فخصل الإسلامي	٧,٠١	٧,٠١
٤٨	الإمارات الدولي المحدود	٩,٦١	٩,٦١
٤٩	الشركة التونسية للبنك	٥,٩٤	٥,٩٤
٥٠	الاعتماد والتجارة	٧,٣٨	٧,٣٨
٥١	البحرين الوطني	١٧,٠٧	١٧,٠٧
٥٢	الأعلى الليبي	٢,٨٣	٢,٨٣
٥٣	الجزيرة	٦,٣١	٦,٣١
٥٤	السودني للاستثمار	٤,٤٦	٤,٤٦
٥٥	العربي عبر القارات	٥,٣٣	٥,٣٣
٥٦	البحرين للتأمين والتأمين	٢,٤٨	٢,٤٨
٥٧	التجاري المغربي	٦,٣٨	٦,٣٨
٥٨	السودني التجاري المحدود	٥,٢٢	٥,٢٢
٥٩	الاسكان	٥,٤٩	٥,٤٩
٦٠	المصري العربي للإستثمار والبنوك	١١,٥١	١١,٥١
٦١	الوفاء	٧,٣٣	٧,٣٣
٦٢	الوطني اليمني المحدود	٦,٣٦	٦,٣٦
٦٣	الشرق الأوسط	٧,٠٥	٧,٠٥
٦٤	أفقا السويس	٥,٩٤	٥,٩٤
٦٥	الفرنسي - الكويتي	٣,٦٦	٣,٦٦
٦٦	تونس العربي الدولي	٣,٠٥	٣,٠٥
٦٧	المغربي للتجارة والصناعة	٩,٩١	٩,٩١
٦٨	البحر المتوسط	٥,٢١	٥,٢١
٦٩	الشارقة الوطني	١٤,٠٩	١٤,٠٩
٧٠	الشركة العامة المغربية للأبنك	٧,٨١	٧,٨١
٧١	مصرف المغرب	٨,٠٦	٨,٠٦
٧٢	التجاري الدولي (مصر)	١٣,٩٢	١٣,٩٢
٧٣	البنك	٤,١٦	٤,١٦
٧٤	الغربي	٧,٣٨	٧,٣٨
٧٥	المصري الأمريكي	١٠,٤٤	١٠,٤٤
٧٦	الاستثمار للتجارة والتمويل	١١,٠٢	١١,٠٢
٧٧	دبي الإسلامي	٥,٠٨	٥,٠٨
٧٨	الاعتماد والتجارة	٢,٥٤	٢,٥٤
٧٩	الجنوب	٤,٠٣	٤,٠٣
٨٠	الاتحاد الدولي للبنوك	٢,٨٧	٢,٨٧
٨١	البنك والمهجر	٤	٤
٨٢	للبنوك المحدود	١٢,٧٣	١٢,٧٣
٨٣	التونسي	٥,٠١	٥,٠١
٨٤	الوطني للتنمية	٤,٥٩	٤,٥٩
٨٥	الإسلامي الأردني للتجارة والتمويل	٤,١٧	٤,١٧
٨٦	الشركة المصرفية العربية	٦,١٢	٦,١٢
٨٧	الأعلى للتجارة	٩,٦٢	٩,٦٢
٨٨	قطر الإسلامي	٦,٣٤	٦,٣٤
٨٩	عمان الدولي	٧,٢٥	٧,٢٥

تابع جدول رقم (٩)

نسبة كلفة رأس المال لأول مئة مصرف عربي تبعاً لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

الترتيب	اسم للمصرف	رأس المال الرئيسي	نسبة الكلفة
٩٠	السودني - الأردني	فرنسا	٤,١٥
٩١	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	تونس	٥,٣٨
٩٢	عودة	فرنسا	٣,٣٥
٩٣	القاهرة - عمان	الأردن	٥,٢٦
٩٤	الشركة المغربية للإنتاج والتجارة	المغرب	٥,٢٥
٩٥	العربي - التونسي	تونس	٤,٩٢
٩٦	التجاري والتجاري التونسي	تونس	٥,٤٤
٩٧	دبي للتجارة المحدود	الإمارات	٢٢,٣٩
٩٨	الأردني - الكويتي	الأردن	٥,٩٣
٩٩	طرا	فرنسا	٣,٢٢
١٠٠	الأعلى الأردني	الأردن	١٣,٨٦

المصدر : المصارف العربية ، العدد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٩ .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- ☐ نظام الحكم
- ☐ الاحزاب والقوى السياسية .
- ☐ جماعات المصالح
- ☐ الصحافة المصرية
- ☐ جداول : أحداث العنف السياسى
فى مصر عام ١٩٩١ .

أولاً : نظام الحكم

١ - السلطة التنفيذية

المستقلة والوالتخ التنفيذية والإدارة المحلية والمحافظات والممارسات التنفيذية .

ربما كان في مقدمة القرارات الخاصة بالوزارات ، تلك التي تمثقت بإنشاء الصناديق ، وتزايد دور رئيس مجلس الوزراء . مثل : قرار رقم ٤٠ / فبراير بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وتعديله بالقرار رقم ٢٩٨ / أغسطس باختصاص رئيس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة الصندوق والقرار ٤٦ / فبراير بشأن تنظيم صندوق مكافحة وعلاج الأمان والقرار رقم ٢٩٦ / أغسطس الخاص بتفويض رئيس مجلس الوزراء سلطة تطبيق أحكام قانون قطاع الأعمال . كما صدرت قرارات وزارية مثل القرار ١٩٠ / مايو الخاص بتعيين د . بطرس غالي نائباً لرئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة لشئون الهجرة ، والفريق محمد حمدين طنطاوى وزيراً للدفاع ، وعمرو موسى وزيراً للخارجية ، ومحمود الشريف وزيراً للإدارة المحلية ، وحمدين كامل بهاء وزيراً للتعليم ، وحمدي البنبى وزيراً للترول والثروة المعدنية .

أما القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة ، فقد سجلت أعلى نسبة للقرارات المتعلقة بالسلطة التنفيذية . حيث بلغت ٢٥ قراراً (أى حوالي ٣٢ فى المائة) وقد اشتملت هذا العام على ٨ قرارات تتعلق بالأحوالة للمعلمين أو الانتقال من جهاز المخابرات العامة إلى جهات أخرى فى الدولة . بما يعنى تراجع الحيز الذى احتله هذا الموضوع بالنسبة لعدد القرارات بالهيئات المستقلة فى الأعوام السابقة . بينما جاءت للخطية للقرارات الخاصة بالطابع التنظيمى مثل قرار رقم ٣٠٠ / أغسطس بشأن تشكيل المجلس الأعلى للصحافة والقرار رقم ٣٧٤ / سبتمبر الخاص بتنظيم الهيئة العامة لتنمية السياحة والقرار ٤٢٢ / أكتوبر بتنظيم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

وبلاحظ هنا صدور قرارين خاصين برئيس ديوان الجمهورية هما القرار رقم ١٩٨ / مايو بمعاملة رئيس ديوان

مثما جرى عليه العمل فى الأعداد السابقة من التقرير فإن التركيز فى دراسة السلطة التنفيذية ، ينصب على دور رئيس الجمهورية ، وه الحكومة ، وسوف نهتم فى هذا العام - فيما يتعلق بنشاط رئيس الجمهورية ، ليس فقط برصد القرارات للجمهورية خلال عام ١٩٩١ وإنما أيضاً الزيارات الميدانية للرئيس باعتبارهما معا مؤشرين على أولويات القضايا بالنسبة للنظام على المستوى الداخلى . أما بالنسبة لنشاط الحكومة فسوف يتم التركيز على وزارة التربية والتعليم من حيث القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص السياسة التعليمية واتساعاتها على المجتمع .

أ - رئيس الجمهورية :

يعكس نشاط رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، اتجاهات واضحة لتطوير أداء النظام ككل وتنمية قدرته على مواجهة الأزمات والمشكلات التي يملأ منها المجتمع . وهو ما يمكن ملاحظته من القرارات الجمهورية والزيارات الميدانية .

(١) القرارات الجمهورية :

فى هذا العام ، تم اتخاذ ٢٠٢ قراراً جمهورياً (نظراً للجدول رقم ١) فى الفترة من أول يناير وحتى الخامس عشر من ديسمبر (وفقاً لما نشر فى الجريدة الرسمية) شملت سلطات الرئيس تجاه أجهزة الدولة وسلطاتها . وقد خلت هذه القرارات من القرارات بقانون على خلاف العامين الماضيين . وهذا العدد فى الواقع يزيد بـ ٧ قرارات عن العام الماضى . ويقع عن عام ١٩٨٩ بـ ٦ قرارات .

(أ) السلطة التنفيذية :

خص السلطة التنفيذية هذا العام ٧٨ قراراً جمهورياً بنسبة ٣٨,٦ فى المائة من اجمالي القرارات التي صدرت ، وانقسمت إلى خمس فئات تتعلق بالوزارات والهيئات

رئيس الجمهورية من حيث الرواتب والمعاش المعاملة المقررة لمنصب الوزير والقرار رقم ٢٧٨ / أغسطس بسحب القرار السابق .

أما بالنسبة إلى اللوائح التنفيذية فقد صدر معظمها في شهر أغسطس وشكلت حوالي ٢٥ في المائة من جملة القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية ، بزيادة حوالي ١٤ في المائة عن العام الماضي مع ملاحظة كثرة التعديلات في القوانين مثل القرار ٢٢ / يناير بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك والقرار رقم ١٧٨ / مايو بشأن تعديل التعريفات الجمركية والقرارين ٨٠ و ٢٠٦ / مايو المتعلقين بتعديل السلع المعفاة من ضريبة المبيعات ، كما شملت هذا العام زيادة في تعديلات اللوائح الخاصة بالجامعات ومراكز البحوث مثل القرار رقم ٩٣ / مارس بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وفي هذا الإطار جاءت سلسلة أخرى من القرارات أمثال : ١٥٤ / مايو و ٣٥٠ / يوليو و ٣٩٩ / أغسطس و ٣٥٤ و ٣٧٥ / سبتمبر . بالإضافة لعدد آخر من القرارات الخاصة بمراكز الأبحاث أمثال ١٠٤ / مارس الخاص باصدار لائحة مجمع البحوث الإسلامية و ٢٣٧ / يوليو بتعديل بعض أحكام قرار إنشاء مركز البحوث الزراعية . وتشمل هذه القرارات في معظمها رفع مستوى أجور العاملين في تلك الجهات .

وعند تناول القرارات الخاصة بالإدارة المحلية والمحافظات . نجد أن عام ١٩٩١ قد صدر فيه ١٣ قراراً شكلت ١٧ في المائة من جملة قرارات السلطة التنفيذية بزيادة مقدارها ٦ في المائة عن العام الماضي ، وترجع هذه الزيادة إلى حركة التعينات التي شملت معظم محافظات الجمهورية حيث تضمنت ١١ قراراً منها قرارات بتعيين ونقل ١٩ محافظاً (فقد شهدت محافظات البحر الأحمر وكفر الشيخ والغربية تعيين محافظين في فترة تتراوح ما بين ٣ و ٧ أشهر) . وتم التفرير في الاستمالية ودمياط وكفر الشيخ وسوهاج والدقهلية بقرار رقم ١٢٦ / مارس . والقاهرة والجيزة والبحر الأحمر بالقرار ١٩٢ / . والبحر الأحمر والمنوفية والبحيرة والغربية والقليوبية والشرقية وجنوب سيناء وأسوان والموسم بالقرار ٣٢٩ / أغسطس . والغربية وكفر الشيخ بالقرار ٤١٣ / أكتوبر . ويمر هذا التفرير أما إلى شغل أماكن فُرغت لتصعيد مسؤوليتها في مراكز أعلى أو لتحتية البعض الآخر .

أما قرارات الممارسات المدنية ، فقد بلغت ١٠ قرارات بانخفاض مقداره النصف عن العام الماضي . وقد جاءت ٩ قرارات منها خاصة بالطوائف المسيحية بشأن إنشاء أو تجديد أو توسيع الكنائس إلى جانب قرار ٤٩ / فبراير بتعيين مطران أبرشية الاسكندرية . في حين جاء القرار

العاشر متصل بالمسلمين وهو القرار رقم ٥٤ / فبراير بشأن تعيين نقيب للمادة الأشراف ، وربما يرتبط هذا القرار بسياسات مواجهة التيارات الدينية المتطرفة في مصر ، بالرغم من تراجع وزن هذه التيارات وقدرتها على التأثير مثلما كان الحال في الماضي .

مما سبق يمكن الانتهاء بعدد من الملاحظات الخاصة بالقرارات الجمهورية المتعلقة بالسلطة التنفيذية مثل ، كثرة التعديلات ، حيث تم سحب القرار الخاص برئيس ديوان الجمهورية وتعديل القرار الخاص بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ، فضلاً عن تعيين ستة محافظين في ثلاث محافظات في فترة تتراوح ما بين ٣ و ٧ أشهر .

كذلك كان هناك اهتمام متصاعد بالتركيز على تطوير أداء النظام ، وإن ظل الجزء الأكبر منه متعلقاً بحل المشاكل التنظيمية والإدارية للبحثة حيث شهد العام كثيراً من التغييرات الخاصة بالوزراء والمحافظين ومناصب قيادية أخرى .

وربما كان هناك أيضاً توجه بالعمل الوزاري نحو الاستقلال النسبي في مواجهة رئيس الجمهورية ، الأمر الذي انعكس قلة القرارات الخاصة بالوزارات فضلاً عن القرارات الصادرة لرئيس مجلس الوزراء بشأن إعطائه بعض الصلاحيات المتعلقة بالأصلاح الاقتصادي .

(ب) السلطة التشريعية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التشريعية هذا العام ٧٤ قراراً ، شكلت نسبة ٣٦,٦ في المائة من إجمالي القرارات عام ١٩٩١ . وتنقسم هذه القرارات إلى قسمين ، أولهما تلك المتعلقة بالممارسات التشريعية العامة وبلغ عددها ٩ قرارات ثم تلك الخاصة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقروض والبروتوكولات وبلغ عدد ٦٥ قراراً . فيلنسية للممارسات التشريعية العامة ، صدرت جملة قرارات متعلقة بدعوة كل من مجلسي الشعب والشورى للاجتماع سواء بشكل منفرد أو مشترك . وهناك القرار رقم ١٩٣ / مايو الخاص بتعيين كل من الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب وإبراهيم نافع وإمينة رزق أعضاء بمجلس الشورى . وربما كان أكثر هذه القرارات أهمية القرار رقم ١٨٣ / مايو الخاص بعدد حالة الطوارئ (من ١ / ٦ / ٩١ حتى ٣١ / ٥ / ١٩٩٤) .

التخزين الزراعي ، والقرار ٨٩ / يونيو الخاص بالموافقة على القرض لمشروع الصرف المغطى في شمال الدلتا بين مصر والبنك الاسلامي للتنمية والقرار رقم ٢٥١ / أكتوبر الخاص بالموافقة على برنامج المعونة للتنمية الزراعية بمحافظة مطروح بين مصر وبرنامج الغذاء العالمي . والقرار رقم ٢١٠ بشأن الموافقة على اتفاقية للقرض لتمويل محطة كهرباء الكريما بين مصر وبنك التنمية الافريقي . كما تشير هذه القرارات ايضا إلى حجم التعاون الدولي الواسع لمصر بعد أن جعلت من دعم خطوات التنمية أحد محوري تحرك السياسة المصرية تجاه العالم الخارجي ،

أما القرارات المتعلقة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقرض فالتزال نميتها عالية حيث وصلت هذا العام إلى ٨٣,٦ فى المائة من القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية ، الأمر الذى يبرز ما لهذه القرارات من أهمية بالنسبة لرئيس الجمهورية مقارنة بمسؤولياته الأخرى . كما تعكس هذه الأهمية استمرار المعنى للمصرى لتوفير مصادر التمويل المختلفة لدعم خطوات الإصلاح الاقتصادى امثال القرارات الخاصة بالحصول على تمويل لمشروع الرى بالنوبارية بالقرار رقم ٦١ / مايو من بنك الاستثمار الأوروبى والقرار ٦٢ / مايو مع البنك الدولى بشأن الموافقة على مشروع

جدول رقم (١) القرارات الجمهورية لعام ١٩٩١

شهر	السلطة التنفيذية				الاجملى	السلطة القضائية	السلطة التشريعية	الجيش	الاجملى
	خاص بالوزارات	مختلفة	مختلفة	تنفيذ القوانين وللوائح للآلية	المحافظات والوزارة	القوية			
يناير	٠	٣	١	٠	٠	٤	١	٠	٥
فبراير	٢	١	١	٠	٢	٦	٣	٠	١٤
مارس	٠	٢	٢	٠	١	٥	١	٠	٨
أبريل	٠	١	٠	٠	٠	١	٥	٠	٨
مايو	٣	٤	٥	٢	٥	١٩	١٣	٣	٣٨
يونيه	١	١	٠	٠	٠	٢	٩	٠	١٢
يوليو	٠	٥	٣	٠	٢	١٠	٩	٠	٢٥
أغسطس	٢	٤	٥	٧	٠	١٨	٥	٠	٢٨
سبتمبر	٠	٢	٢	٢	١	٦	٥	٢	١٧
أكتوبر	٢	٢	٠	١	٠	٥	١٠	١	٢٤
نوفمبر	٠	٠	١	١	٠	٢	١٣	١	٢٠
ديسمبر حتى منتصفه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	٤
الاجملى	١٠	٢٥	٢٠	١٣	١٠	٧٨	٧٤	٨	٢٠٢

١٩٠ / مايو بتعيين وزير الدفاع جديد - كما حيق الإشارة اليه - اشتملت القرارات على قرار خاص بالتنظيم الداخلي للأفراد بالقوات المسلحة وهو قرار رقم ٤٦٧ / ديسمبر بتفويض وزير الدفاع في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة بإحكام الخدمة العسكرية وقانون التعبئة العامة، وثلاثة قرارات خاصة بتحصين الامكانيات المالية لأفراد القوات المسلحة، بالإضافة لثلاثة قرارات أخرى خالصة بتقنين الأوسمة وميدالية تحرير الكويت لأفراد القوات المسلحة المشاركة وعلامات القوات المسلحة والتشكيلات المشاركة وبعض المنعنين المساهمين بجهود، وهي القرارات ٣٦٨ و ٣٦٩ / سبتمبر و ٤١٦ / أكتوبر .
ولخيرا، هناك قرار ٤٤٧ / نوفمبر بشأن الإحالة للضواء العسكري لمنعنين بالتخاير مع دولة اجنبية ومن الواضح أن مشاركة القوات المسلحة في حرب تحرير الكويت وتحصين النواحي المالية كانت محور اهتمام الرئيس هذا العام .

(٢) - الزيادات الميدانية :

شكل عام ١٩٩١ ، واحداً من نشط السنوات العشر (هي فترة حكم الرئيس مبارك) تحركا وانصلا بالجمامير . فشهد هذا العام ٣٠ زيارة بين لقاءات شعبية وحضور مناسبات وزيارات تفقدية وافتتاح منشآت ، ليوحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد علمي ٨٧ و ١٩٨٨ في عدد الزيارات (٥١ و ٣٥ على التوالي) . بينما مثل عام ١٩٨٦ أقل هذه الاعوام حيث بلغت الزيارات ١٣ . في حين جاءت الزيارات في اعوام ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٩ و ١٩٩٠ كالتالي : ١٥ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ١٥ ، على التوالي .

وتعكس الزيارات الميدانية هذا العام الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص، وزيادة الانتاج ، وحشد التأييد الشعبي للنظام ، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي : الزيارات التفقدية ، وافتتاح المشروعات ، ولقاءات الشعبية ، ثم الجيش والشرطة (فنظر الجدول رقم ٢) .

وقد بلغت الزيارات التفقدية ١٠ زيارات ، تنوعت ما بين زيارات خلصة لتفقد المشروعات الانتاجية التي يوليها الرئيس أهمية قصوى (وهو مايجر عنه أحيانا باصطحابه لبعض القادة والرؤساء العرب : مثل اصطحاب العقيد القفاقي لزيارة المشروعات الصناعية في مدينة العاشر من رمضان ، والشيخ زايد لتفقد مشروعات التنمية الزراعية الموجودة على طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوي) . بالإضافة لزيارة عدد من الشركات الصناعية في الاسكندرية والقاهرة . كما عبرت زيارة الرئيس لقرية عبد القادر التي

فشهد هذا العام المزيد من التعامل مع مصادر التمويل ، وتجه في مقدمة هذه المصادر اليابان حيث صدرت عشرة قرارات جمهورية للموافقة على قروض ومنح لمئات القوار رقم ٤٢ و ٦٧ / أبريل و ٦٦ و ١١٤ و ١١٥ / مايو و ١٠٥ / يونيو . كما جاء القرار رقم ٢٥٤ / سبتمبر بشأن منحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر تبلغ (١٨،٨٤٠ مليون ين) . وبالإضافة إلى اليابان تمت العديد من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وامناراليا وهولندا والنمسا . أما عن الجانب العربي فتجىء سوريا في مقدمة الدول العربية حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات السحابية والاقتصادية واللينة معها لمئات للقرارات ١٠ و ١١ و ١٤ / فبراير و ١٢ و ٣٥ / مايو . بالإضافة إلى السعودية حيث تمت الموافقة على اتفاقية تنظيم عمليات النقل البري بين البلدين بالقرار ٤٣ / أغسطس (اتفاقية ولحنة) . ولخيرا الموافقة على قرضين من الصندوق السعودي للتنمية لصالح مصنع سكر البنجر بالقرار ٤١ / ديسمبر ومع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بشأن استصلاح ٤٠٠ ألف فدان في شمال سيناء بالقرار ٦٨ / ديسمبر .

ومن الملاحظ أن القرارات الخاصة بالسلطة التشريعية قد اتسمت هذا العام بغياب استخدام رئيس الجمهورية لقرارات لها قوة القانون ، كما لاحظ - دعوة مجلسي الشعب والشورى لاجتماع مشترك ثلاث مرات ، الأمر الذي يعكس حرص النظام على بناء الاجماع تجاه القضايا الهامة والمصرية . وقد شكلت أزمة الخليج ودور مصر فيها المحور الرئيسي لهذه الاجتماعات .

(ج) - السلطة القضائية :

اتخذ رئيس الجمهورية ٤٢ قرارا خاصا بممارمات وتعيينات السلطة القضائية شكلت ٢١ في المائة (من جملة القرارات الجمهورية) . وهي تتساوى بذلك مع قرارات العام الماضي وتزيد عن عام ١٩٨٩ ب ٣ في المائة وهو ما يعنى اكتمالها لمزيد من اهتمام رئيس الجمهورية منذ العام الماضي . وقد تركزت معظم القرارات في التعيينات والانتقالات في الوظائف القضائية .

(د) الجيش :

اصدر رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، ثمانية قرارات جمهورية تتعلق بالقوات المسلحة . وذلك بانخفاض قدره ١،٧ في المائة عن العام الماضي وبزيادة ١،١ عن عام ١٩٨٩ ، وشكلت هذه القرارات الثمانية ٣،٩ في المائة (من اجمالي القرارات الجمهورية هذا العام) . فبالإضافة لقرار

الفرج في مارس ، وكوبرى بنها العلوى في نوفمبر ، ونفق الشهيد عبد المنعم رياض بالاسكندرية (وافتتاح مجمعين فضائيين) في الاسماعيلية والاقصر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر (، بالإضافة لافتتاح عدد من المشروعات الخاصة بالثقافة والتراث أمانات متحف الفن المصرى ومتحف خبيبة معبد الاقصر .

غمرتها المياه نتيجة لانهيار جزء من جسر مصرف غرب النوبارية ، عن اهتمامه بطبيعة الحدث وخطورته .

وشهد عام ١٩٩١ تفع زيارات لافتتاح المشروعات الجديدة ، بالإضافة لزيارة افتتاح معرض الكتف الدولى رقم ٢٣ في يناير وتعلق هذه الزيارات بافتتاح مشروعات لسبيل المواصلات (افتتاح المرحلة الثالثة من كوبرى روضى

جنول رقم (٢) زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تلقوية	افتتاح مشروعات	للخدمات الشعبية	الجيش والشرطة
يناير	-	افتتاح معرض الكتف الدولى رقم ٢٣ فى (١ / ٨)	-	-
فبراير	زيارة مدينة العاشر من رمضان بصحبة السيد الكذافى فى (٢ / ١٤)	-	لقاء مع طلاب واساتذة جامعة الزقازيق فى (٢ / ١٦)	-
مارس	-	افتتاح المرحلة الثالثة من كوبرى روضى الفرج فى (٣ / ٣٠)	-	-
أبريل	-	-	-	- زيارة الجيش لتسليح المدينة فى (٤ / ١٦) - زيارة لأفدراك القنول - المصلحة فى ميناء بمنظمة الاحتفال التامع بموتة ميناء فى (٤ / ٢٤)
مايو	-	-	-	-
يونيو	-	-	-	-
يوليه	-	-	-	- تخريج دفعة ٤٢ من الكلية البحرية بالاسكندرية فى (٧ / ١٠) - تخريج دفعة كلية التربية العربية فى (٧ / ١٨) - تخريج للدفعة ٥٨ من الليفرين فى (٧ / ٢٠) - تخريج دفعة من كلية الشرطة فى (٧ / ٢٧)

جدول رقم (٢)
زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تفقدية	افتتاح مشروعات	اللقاءات الشعبية	الجيش والشرطة
اكتوبر	- زيارة شركة أبو قير للنسيجة والصناعات الكماوية بالاسكندرية فى (٧ / ٨) - زيارة شركة مصر الماهيرية للفزل والنسيج فى (٨ / ٨) - زيارة شركة للتسيير للمسوكات بالاسكندرية فى (٢٥ / ٨)	- افتتاح تفق الشهيد عبد المنعم رياض بالاسكندرية فى (١٨ / ٧)	- لقاء الرئيس بطلاب والعائلة جامعة الاسكندرية فى (١٧ / ٧)	
سبتمبر	- زيارة مجمع الصالات المعلقة باستاد القاهرة فى (٩ / ٨) - زيارة مشروعات للتنمية الزراعية الموجودة على طريق القاهرة الاسكندرية الصحرارى وبصحبه الشيف زايد بن سلطان فى (١٤ / ٩)	- افتتاح عدد من المشروعات فى محافظة البحيرة فى (٣ / ٩) - افتتاح توسعت مصنع نوبس الصوف وزيارة كل من شركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر سجادى ايضا . - افتتاح توسيع محطة كهرياء بنمنهور فى (١٧ / ٩) 		
أكتوبر	- زيارة مطار القاهرة فى (١٢ / ١٠) - زيارة معرض منتجات الهيئة العربية للتصنيع فى (١٩ / ١٠)	- افتتاح الرئيس منحرف الفن الحديث فى (٢٨ / ١٠) - افتتاح معرض (عشر سنوات من حكم مبارك .. عقد من السلام والتنمية بالاسماعيلية فى (١٤ / ١٠)		
نوفمبر		- افتتاح المجمع القنصلى بالاسماعيلية فى (٢ / ١١) ثم عقد لقاء مع القضاء . - افتتاح كوبرى بنها المطوى فى (١٠ / ١١)		

جدول رقم (٢)
زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تفقدية	افتتاح مشروعات	اللقاءات الشعبية	الجيش والشرطة
ديسمبر	- زيارة شركة النصر للكيماويات الوسيطة في (١٢ / ٩) - زيارة قرية عبد القادر للتفقد جزء من جسر مصروف غرب الثوابرية في (١٢ / ١٠) - تفقد موقع اقامة المتحف المصري الجديد على طريق القاهرة - اليوم في (١٢ / ١٩)	- افتتاح عدد من المشروعات في الاقصر في (١٢ / ١٢) : * مجمع المحاكم الجديد * متحف خيئة مجد الاقصر . * قاعة مؤتمرات كبرى * لقاء مع القضاء	-	-

* ملاحظة :

نجد بعض هذه الزيارات قد اشتملت على أكثر من غرض .

- اهتمام الرئيس بالتدخل المباشر لضمان تحريك المسؤولين لمواجهة المشاكل الملحة والمرتبطة بالاحتياجات الجماهيرية الحيوية .

- وأخيرا فإن السنة أشهر الأولى من العام لم تشهد سوى ٦ زيارات فقط من بينها شهرا مايو ويونيه لم يكن فيها أية زيارات بسبب الزيارات الخارجية للرئيس ، بالإضافة لتتبع أزمة الخليج وقضايا السياسة الخارجية والخاصة بتخفيض الدين والاصلاح الاقتصادي .

ب - الحكومة :

شهد تشكيل مجلس الوزراء خلال عام ١٩٩١ تغييراً شمل تعيين خمسة وزراء جدد (للدفاع والخارجية والإدارة المحلية والتعليم والترول والثروة المعدنية) بالإضافة إلى تعيين الدكتور بطرس غالى ككاتب لرئيس مجلس الوزراء للملاقات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة - كما سبق الاشارة - كما شهد هذا العام المزيد من التوسع في السلطة الاشرافية لرئيس الوزراء في النواحي الاقتصادية ، فصدرت اربعة قرارات جمهورية بتخويله بعض الاختصاصات - كما سبق الاشارة .

أما بالنسبة للقاءات الشعبية فقد شملت لقاءين بين الرئيس وطلاب لسانة جامعة كل من الزقازيق والاسكندرية في فبراير واغسطس (على التوالي) - تركز الحديث فيهما حول أزمة الخليج ودور مصر فيها وخاصة ارسال القوات المسلحة المصرية للمشاركة في تحرير الكويت ، بالإضافة لعدد آخر من القضايا الداخلية . كما التقى الرئيس برجال القضاء في كل من الاسماعيلية والاقصر بمناسبة افتتاح مجمعين للمحاكم ، وتركز الحديث حول الاصلاح الاقتصادي ، ومقاومة الارهاب .

أما الزيارات الخاصة بلقاء رجال الجيش والشرطة ، فقد تنوعت بين لقاءات مباشرة (مثل اللقاء بقيادة الجيش الثالث الميداني في ابريل) ومشاركة القوات المسلحة بالاحتفال التاسع بعودة ميناء ، وتخريج الدفقات ومشاركة قوات الدفاع للجوى بتكرى يومها .

مما سبق يمكن الانتهاء إلى عدد من النتائج حول سلوك واهتمامات رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، مثل :

- استمرار وقصاعد الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص ، وزيادة الانتاج .

- احتلال النواحي الثقافية والخاصة بالتراث التومى حيزا متزايدا من اهتمام رئيس الجمهورية .

وزارة التربية والتعليم :

شكلت قضية اصلاح التعليم المحور الرئيسي للسياسة العامة لوزارة التربية والتعليم منذ عدة سنوات ، وملاحاً لتبلين الآراء من قبل المتخصصين والمسؤولين . ولذا لم يكن من الغريب ان أثارت بقوة مع تعيين وزير التربية والتعليم د . حسين كامل بهاء الدين (في مايو ١٩٩١) .

فعملية التعليم هي أحد المتغيرات الرئيسية والحاسمة في عملية التنمية ومستقبلها ، بالإضافة إلى أنها أحد أدوات التكامل القومي ومن ثم يكتسب تطوير التعليم اهمية متزايدة خاصة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية ، وعلاقات التداخل المتشعبة بين المؤثرات الخارجية والمشكلات الداخلية .

وهنا فإن أهم المتغيرات التي لابد من أخذها في الاعتبار عند الشروع في تطوير العملية التعليمية ، تشمل : - ضرورة تأمين حاجات التعليم الاساسية للجمع - وفي ذلك مزيد من العبء على موازنة الدولة - في وقت تراجعه فيه مصر (والدول النامية عامة) تحديات تعميق التنمية خاصة في ضوء الثورة الصناعية الثالثة التي عمقت الفجوة الفاصلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فضلاً عن لخطر الركود والتزدي الاقتصادي والازدياد السكاني والضغط على قطاعات البيئة الاساسية والخدمية .

- أن التغير العلمي والتكنولوجي المتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات ، هو الآن لغة العصر والمحدد لمكانة الدولة في المجتمع العالمي بين المشاركة والتهميش . ومن ثم تصبح تنمية الموارد البشرية ، أساس التقدم في عصر المعلومات ، وهو ما لا ينقضي إلا من خلال التعليم بالدرجة الأولى .

- يعاني التعليم في مصر من تنكس متسارع بسبب تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويجه في مقعنها التزايد السكاني وما يترتب عليه من مشكلات فرعية خاصة بالقدرة على الاستيعاب وكفاية الأبنية والتجهيزات التعليمية ، فضلاً عن اضافة اعباء مالية ضخمة على الدولة وعلى الأفراد بعد تزداد للعملية التعليمية ، ويرور ظاهرة الدروس الخصوصية التي تفرغ جباية التعليم من مضمونها وتسرّب الأطفال للعمل لرفع مستوى دخل الأسرة ، في مقابل التضحية بالتعليم ، وهو ما خلف بدوره العديد من المشاكل الاجتماعية ، وفي هذا الإطار انتمت التغييرات الوزارية المتتالية سلباً على استقرار السياسة التعليمية ، حيث شهدت وزارة التربية والتعليم ٢٧ وزيراً (منهم ٩ وزراء تولوا وزارة التعليم العالي فقط عند انضمامها) في الفترة من ٥٢ - ١٩٩١) .

وقد اتسم عمل الحكومة هذا العام بالتمركز في محورين أساسيين اولهما : سياسات وبرامج الحكومة في مجال استكمال خطوات الإصلاح الاقتصادي ، وثانيهما : التنمية والعدالة الاجتماعية . وأن كان الاهتمام بالمحور الأول قد بدأ أكثر وضوحاً . فقد شهد عام ١٩٩١ مجموعة من القرارات والاجراءات الاقتصادية ، التي عكست محاولة الحكومة بلورة بعض أفكار التحرير الاقتصادية ، مستهفة خفض العجز في الموازنة العامة إلى ٧,١ في المائة من الدخل القومي ، وتحرير سعرى الفائدة والصرف ، حيث تم في شهر يناير اطلاق حرية البنوك في تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة مع تعديل ضوابط التوسع الائتماني المبارية لدى البنوك من قبل البنك المركزي (في ٨ مايو) .

وعلى المستوى الخارجي تم التوصل للاتفاق مع صندوق النقد الدولي (في ١٩ أبريل) وهو ما أتاح لمصر ٥٠٠ مليون دولار للمساهمة في الإصلاح الاقتصادي . بالإضافة إلى اتفاق نادي باريس (في ٢٦ مايو) الذي تم خلاله الاتفاق على إسقاط ٥٠ في المائة من قيمة ديون مصر على مراميل (لمدة ٣ سنوات) . أما على المستوى الداخلي . فقد صدر قانون قطاع الأعمال ، وقانون ضريبة المبيعات ، كما تم في أكتوبر توحيد سوق الصرف الأجنبية وسعرها ، واستمرت الحكومة في تصفية مشروعات المجلبات .

أما عن تحرك الحكومة في مجال التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، فقد كان أقل وضوحاً من تحركها في مجال الإصلاح الاقتصادي . وهو ما تبرره الحكومة ، بأنه ضريبة لابد من دفعها حتى يمكن تجاوز المرحلة الحالية من اصلاح الهيكل الاقتصادي . وعبر رئيس الجمهورية أيضاً عن ذلك بقوله أن السنة الأولى للإصلاح تكون لأشد صعوبة غير انها لا تثبت أن تخف سنة بعد أخرى . لذا جاءت تحركات الحكومة خلال عام ١٩٩١ في هذا المجال متمركزة حول التوسع في نشر خدمات تنظيم الأسرة في الحضر والريف على نطاق أوسع لمواجهة التزايد السكاني . أما في مجال الثقافة فاقصرت على احياء التراث من خلال عمليات الترميم لبعض الآثار واقتناء عدد من المخطوطات وصور الثقافة . بالإضافة للاهتمام بتسيير الخدمات الاساسية من رعاية صحية ومساكن وتأمين لاجتماعي .

ومن بين القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، احتلت قضية تطوير التعليم خلال عام ١٩٩١ بؤرة الاهتمام سواء من جانب الحكومة أو من جانب الصحافة والرأي العام . وخاصة بعد توجيه رئيس الجمهورية لتدانة لبحث سبل التطوير واحتياجاته المالية . لذا سنتناول لسياسة التعليمية كتعبير عن حركة الحكومة ممثلة في وزارة التربية والتعليم ، الممثلة الأولى عن العملية التعليمية ورسم سياستها العامة وتنفيذها .

على المستوى المؤسسي فإن وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة الأولى عن التعليم العالي في مسووبيه ما قبل العالي والجامعي بعد أن تم دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي منذ عام ١٩٨٦ (مع ملاحظة أن هذا الدمج تم عبر فترات سابقة متعددة) وعلى المستوى المنطوقى والثقائى ، ينص الدستور فى مادتيه ١٨ و ٢١ على أن للتعليم حق للرد تكفله الدولة ، وعلى المجانية فى كل مراحل التعليم . وهناك عدد من القوانين المنظمة للعملية التعليمية مثل القانون ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائى وجعله الزاميا من (٦ - ١٢) والقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى مد فترة الإلزام إلى التعليم السابق بإقراره مد للدراسة فى التعليم الاساسى الإلزامى ثمانى سنوات اعتبارا من العلم الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ . وكان عام ١٩٨٧ قد شهد دفعة قوية باتجاه تطوير التعليم بالبناء على المؤتمد القومى لتطوير التعليم تحت اشراف رئيس الجمهورية . وأعلن د. فحى مرور وزير التعليم الأسبق عن استراتيجية وخطة تنفيذية لتحقيق هذا التطور .

وفى هذا السياق برز خلال عام ١٩٩١ ، اهتمام وزارة التربية والتعليم بعملية التطوير ، باتخاذ عدد من الخطوات باتجاه تحسين مدخلات العملية التعليمية المتمثلة فى : المعلم والمناهج والوسائل التعليمية والتجهيزات والمباني المدرسية والرعاية الصحية والتغذية للطلاب ونظم التمويل والإدارة التعليمية والتمويل . وفى هذا الاتجاه ، صدرت مجموعة من القرارات عام ١٩٩٠ (وخاصة منذ يوليو وحتى نهاية العام) مثل الموافقة على دراسة مركز تطوير المناهج بالوزارة والتي يتم بمقتضاها حثف ما بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة من معظم المواد الدراسية ، والاتفاق مع كندا على معونة قدرها ٣٠ مليون دولار لتوفير وجبة غذائية للأطفال (حيث تشير الإحصاءات أن ٥٣ فى المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية مصابون بالانيميا ، و ٢٠ فى المائة منهم عديمى نقص بروتين مما يؤثر بالطبع على القدرة الاستيعابية) ، واشترط المصاحب والمكتبة وأماكن الهويات ، لإقامة أى مدرسة جديدة . وإحالة ٣ مشروعات بقرارات جديدة بشأن الوظائف الفنية والإشراف والتوجيه الفنى بديوان الوزارة ومديرياتها بالمحافظات تستهدف استحداث وظائف جديدة وترقية العاملين بها . بالإضافة لمطالبة الوزارة بتخصيص ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس القادمة لمبادرات الإصلاح والتجديد بمدارس الجمهورية . وتشكيل ٥ مجموعات عمل فى كل جامعة لتحديد خطوات تنفيذ السياسة التعليمية تشمل وضع برنامج لأعداد المعلم وتدعيم تدريسه علوم المستقبل ودور الجامعات فى تحديد المتغيرات العالمية وإنشاء مجموعات عمل للاستفادة من التكنولوجيا ودراسة ومراجعة جميع الكتب والمناهج لكافة مراحل التعليم . كما تم تأجيل تطبيق للمواد

المؤهلة للقبول فى الجامعات لمدة عام .

وطبقا لتقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته لـ ١٨ - ٩٠ / ١٩٩١ بالإضافة لتصريحات وزير التعليم فإن حوالى ٢٥ فى المائة من جملة الأطفال المزمين يضافون إلى رصيد الأمية . وأن عام ٢٠٠٠ سوف يشكل ذروة هذه الشريحة (٦ - ١٥ سنة) لتصل إلى ١٦,٣ مليون نسمة . وهذا يعنى ضرورة العمل على استقبال ٦,٥ مليون من التلاميذ خلال السنوات العشر القادمة . أما عن الشريحة من (١٥ - ١٨ سنة) فيقدر عددها بـ ٣,٢٥٠ مليون ، بينما يبلغ جملة المقيدى منهم فى التعليم الثانوى بنوعيه ١,٦ مليون أى ما يقل عن ٥٠ فى المائة من جملة هذه الفئة من السكان ، الأمر الذى يبرز التصور الكبير فى الخدمات التعليمية للشباب . أما نسبة الأمية فيما بين (٢٠ - ٦٠) فهى تقدر بنحو ٥١ فى المائة . فى حين يقدر عدد الأميين فى مختلف الأعمار بنحو ١٧ مليون من جملة السكان . وتبلغ حصة التعليم والبحث العلمى من الدخل القومى ، نحو ٦,٥ فى المائة فقط فضلا عن عدم التوازن فى توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم . فالأجور والمكافآت تستقطع من موازنة التعليم الجامعى ٦٠ فى المائة ، ومن المعاهد الأزهرية ٨٠ فى المائة ومن التعليم قبل الجامعى ٨٤ فى المائة . الأمر الذى يعنى القصور عن الوفاء باحتياجات الجوانب الأساسية للعملية التعليمية كالانشاءات والمصروفات الدورية والتجهيزات والمجموعات .. الخ . وإمام احتياجات التعليم السابقة ، تمثلت محدثات تطوير العملية التعليمية خلال عام ١٩٩١ فيما يلى :

- اعتماد ١٢٧ مليون جنيه لدعم الامكانيات المالية للمعلمين منها ٥٠ مليون لإصلاح الروبوس الوظيفى ، فى حين خصص الباقي كحوافز ومكافآت .
- إجراء عملية إحلال وتجديد لحوالى ٢٠٠٠ مدرسة (من جملة ٢٥ ألف مدرسة) بكلفة أكثر من ١٠٠ مليون جنيه من ميزانية الدولة إلى جانب الجهود الذاتية .
- العمل على تحقيق سياسة الدولة بجعل التعليم الفنى يضم ٧٠ فى المائة من الدارسين بعد الإعدادية ، وأن تكون النسبة الباقية للتعليم الثانوى العلم . بحيث يتولى مع احتياجات سوق العمل المصرى على مدى المشر سنوات القادمة . وفى هذا السياق يأتى مشروع (مبارك - كول) الذى يوفر منحة المالية تزيد عن ١٠٠ مليون مارك لمد احتياجات المعاهد الفنية المصرية من المعدات والتجهيزات والخبرات التكنولوجية .
- تنفيذ برنامج تدريسي لجميع العاملين مع التركيز على

مدرسي الرياضيات والعلوم والفلسف ، واعتبار هذه الدورات أحد المعايير لقياس قدرات المعلم ومحددا لصرف الحوافز والترفيعات .

- تنظيم مسابقات سنوية لاختيار المدارس العشر على مستوى الجمهورية التي يتوافر فيها شروط النظافة وحسن استخدام الأجهزة والادوات وصيانة المرافق .

- مشاركة المجلس الأعلى للجامعات في تطوير التعليم ومراجعة المناهج التعليمية بجميع المراحل وخاصة التعليم الاساسي .

- وخلال هذا العام واجهت مهمة وزارة التربية والتعليم تطوير التعليم عدداً من القيود والتضايك ، التي لم تصمم بعد وفي مقدمتها مشكلة مجانية التعليم ، وقد اشار وزير التعليم إلى ضرورة قصرها على التعليم الاساسي (الابتدائي والاعدادي) لاهميتها وارتباطها بالأمن القومي للبلاد . مع ترشيح هذه المجانية في مرحلة التعليم الثانوي والجامعي بحيث تقتصر على المتفوقين فقط ، في حين ترفع عن الراسبين ، وايضا عن خريجي المدارس الخاصة - عند انتهائهم بالجامعات .

أما ثاني هذه التضايك ، فيتمثل في حاجة التعليم إلى الاستثمارات الكبيرة في وقت تمجز فيه الدولة عن الوفاء به كاملا ، فقد شكل نصيب قطاع التعليم والبحوث والشباب نسبة ٨,٧ في المائة من اجمالي الاستثمارات الموزعة على القطاعات الأخرى في الموازنة العامة ١٩٩١ / ٩٠ ، ولعل ذلك المرنبة الخامسة من جملة ١٦ قطاع يتم توزيع الاستثمارات عليها .

وثالث التضايك تتمثل في تصمين ممتوى للتعليم الجامعي ، مع انحاته في نفس الوقت أمام كل الطلاب المتفوقين والقادرين . وظهرت الجامعة المفتوحة والجامعة الأهلية كبديل لحل مشكلة الاماكن المحدودة في التعليم الجامعي . وخاصة وان نسبة المقبولين بالجامعات لا تزيد عن ١٣,٦ في المائة من نفس المرحلة المعمرية .

واخيرا ، فإن ظاهرة التسرب بالاقتيام والمحافظة استمرت بنفس معدلاتها وهو ما جعل وزارة التربية والتعليم تعلن عن خطة لمواجهتها تبدأ من عام ١٩٩٢ خاصة محافظات الصعيد التي ترتفع فيها باستمرار نسبة التسرب بالنسبة للإناث وتقدر وزارة التعليم أن هناك حاجة إلى سنة مليارات جنيه لبناء المدارس الجديدة لاستيعاب كل طفل يصل إلى سن الإلزام ، وخاصة وأن الإحصاءات تشير إلى أن عدد الفصول المطلوبة خلال عام ١٩٩٢ / ٩١ لتحقيق الاستيعاب والغاء الفترات بالمرحلة الابتدائية تصل إلى ٧٦ ألف و ٣٣٠ فصلا ، وفي المرحلة الاعداية ٩٢١ فصلا وفي المرحلة الثانوية العامة ١١٨٠ فصلا ، كما

ميسرته في تخفيض كثافة الفصول إلى ٤ تلميذا في مرحلة التعليم الاساسي و ٢٨ تلميذا في مرحلة التعليم الثانوي والغاء تعدد الفترات .

٢ - السلطة التشريعية :

يلقى هذا الجزء من التقرير ، الضوء على اداء مجلس الشعب ابان دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس (١٣ ديسمبر ١٩٩٠ - ٢٥ سبتمبر ١٩٩١) واداء مجلس الشورى ابان دور الانعقاد العادي عشر (٧ نوفمبر ١٩٩٠ - ١٥ يونيو ١٩٩١) .

لقد عقد مجلس الشعب خلال دور الانعقاد العادي الأول ٩٤ جلسة بما فيها ثلاث جلسات مشتركة مع مجلس الشورى () . عقد منها في عام ١٩٩٠ سبع جلسات (منها واحدة مشتركة مع مجلس الشورى) . كما عقد خلال عام ١٩٩١ من نفس الدور ٨٧ جلسة (منها جلستان مع مجلس الشورى) .

وسيمت دراسة هذه الجلسات من خلال أربعة موضوعات رئيسية تتماشى مع التقييم المتبع بلاحقة مجلس الشعب :

أ - الاجراءات السياسية البرلمانية :

تتصدر هذه الاجراءات في الاجراءات الثلاث التالية :

(١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام الرئيس محمد حسني مبارك بإلقاء ثلاثة بيانات خلال هذه الدورة - كان البيان الأول في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ . ابان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب . وتطرق الرئيس في بيانه إلى موضوعات تتعلق بالسواسة الداخلية والخارجية ، ولم يشكل المجلس لجنة خاصة لدراسة البيان ، لكن رئيس المجلس دعا اللجنة العامة للاجتماع للنظر في بيان الرئيس . وفقا للمادة ١٥٥ من اللائحة الداخلية للمجلس ، اما البيانان الأخران . فقد كان أحدهما في ٢٤ يناير ١٩٩١ حول تطورات الموقف في منطقة الخليج ، أما الثاني ، فكان في ٣ مارس ١٩٩١ عن الموقف العربي بعد تحرير الكويت .

(٢) برنامج الوزارة :

التي رئيس الوزراء د . عاطف صدقي ببيان الوزارة أمام مجلس الشعب ، وذلك في الجلسة الثالثة عشر التي عقدها المجلس يوم ٢٨ يناير ١٩٩١ ، وعقب ذلك شكل المجلس لجنة خاصة للرد على البيان ، قمت بتقريرها للمجلس في الجلسة السابعة والعشرين التي عقدت يوم ٩ مارس

١٩٩١ ، واستمرت مناقشات الاعضاء الليبيان وتقرير اللجنة أربع عشرة جلسة .

فيما يتعلق بمدى اهتمام الحكومة واعضاء مجلس الشعب بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه ، يمكن اتخاذ مؤشر حضور جلسات المجلس بالنسبة لأعضاء الحكومة ، ومؤشر عدد المناقشين والموضوعات التي ناقشوها ، بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب ، فيالنسبة للحكومة ، وطبقا لمضابط مجلس الشعب ، لم تتجاوز نسبة حضور الوزراء للاستماع لمناقشة الأعضاء لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ٣٤,٥ ٪ أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب فقد علق ٢٣٢ عضوا على البيان والتقرير ، منهم ٢٠٣ عضوا علوا شفاهة ، أما الباقيون وعددهم ٢٩ عضوا فقد علوا كتابة بسبب اتخاذ المجلس قرار بالاكثفاء بالمناقشات الشفهية . وكان عدد المعقبين من الحزب الوطني ١٨٧ عضوا وعدد المعقبين من حزب التجمع خمسة أعضاء ، وعدد المعقبين من المستقلين ٤٠ عضوا .

أما بالنسبة لمضمون طبيعة المناقشات ، فيمكن رصد أربع ملاحظات اساسية بشأنها :

- بروز عدد كبير من القضايا التي حظت بتكرار اعضاء مجلس الشعب لها خلال مناقشة بيانات الحكومة ، وذلك من

دون طرح حلول جذرية بشأنها . وفي هذا الشأن برزت قضايا دعم الحريات العامة ، ووضع تشريع للعلاقة بين الملك والمناجر في العقارات والأراضي الزراعية ، وتعميم اوضاع العاملين في الحكومة والقطاع العام ... الخ .

- وجود علاقة بين ما يتناوله بعض الاعضاء اثناء المناقشة من قضايا ، وبين الدوائر الانتخابية التي ينتمون اليها ، بمعنى تركيز بعض الاعضاء في مناقشتهم على القضايا التي لهم دوائرهم الانتخابية بشكل مباشر .

- تدني اهتمام اعضاء الحزب الوطني بالقضايا السياسية - مقابل تزايد الاهتمام بهذه القضايا من قبل المستقلين واطباء حزب التجمع ، ويرجع ذلك على ما يبدو لعدم رغبة اعضاء الحزب الوطني في ازعاج الحكومة وقيادات الحزب .

- خفوت الاهتمام بالحديث خلال المناقشات عن موضوع الشريعة الاسلامية - صحيح أن المناقشات لم تخل عن مطالبه بعض من الاعضاء بتطبيق الشريعة ، إلا أن الأمر انسم بالمحدودية كما وكيفا . ويمكن ملاحظة ذلك بالمقارنة بمناقشات بيانات الحكومة في المجلس السابق ، حيث كان حديث الأعضاء بشأن تطبيق الشريعة الاسلامية ينضم بالتكرار والمعمق الفكري . وربما يرجع ذلك إلى عدد الأعضاء من الأخوان المسلمين في المجلس السابق .

وبشكل عام ، انصبت مناقشات اعضاء مجلس الشعب لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه حول أربع قضايا هي :

القضايا السياسية : حيث تناولت المناقشات المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية ، وتعديل الدستور ، وإطلاق الحريات ، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بين بعض المحافظات ، وقانون الانتخابات التشريعية ، وقانون الإدارة المحلية . أما **القضايا الاقتصادية** ، فقد حازت على اهتمام كبير خلال المناقشات ، ورغم أنها لم تكن محل اتفاق عام بين الأعضاء . ولعل أبرز مظاهر الخلاف كانت تتعلق بقضية التحرر الاقتصادي ، بكافة أبعادها المتصلة بالاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي ، وسعر الصرف والتجارة والاستثمار ، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، أما الاتفاق بين الأعضاء فقد تعلق ، بموضوع استصلاح الأراضي والاكتفاء الذاتي من المحاصيل ، وزيادة الإنتاج والعمالة المصرية في الخارج ، وقضية ارتفاع الأسعار . وبشأن القضايا الاجتماعية ، تطرق الأعضاء لقضية دعم قطاع الخدمات (التعليم ومحو الأمية . الإسكان . الصرف الصحي . الكهرباء . المواصلات . الاعلام) ، إضافة إلى قضايا البطالة وتطبيق الشريعة الاسلامية ، ومواجهة التطرف الديني ، وعلاقة وزارة الأوقاف بالمساجد الأهلية ، ولزعة المودعين في شركات توظيف الأموال ، وأثر تحرير الاقتصاد على الأوضاع الاجتماعية ، وتعميم الأوضاع المالية للمعاملين في الحكومة والقطاع العام ، وحدود الاعفاء الضريبي والثوث وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية والعقارات . أما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ، فقد هيمنت أزمة الخليج على مناقشات بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه . وكان هناك تباين واضح بين ما أثاره نواب الحزب الوطني وبعض المستقلين من جانب ، وبين نواب حزب التجمع وبعض المستقلين من جانب آخر . وكان محور التباين يتعلق بالموقف المصري الرسمي من الأزمة ، والمسايمة الخارجية لدول الخليج تجاه مصر ، والدور الأجنبي في أمن الخليج ، والعلاقة بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، وتعمير الكويت بعد الحرب ، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، ووضع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، والعلاقات العربية - العربية بعد الأزمة .

وقد اختتمت مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، برز رئيس مجلس الوزراء على ما أثير من موضوعات . وعقب ذلك قرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة الرد ، وأحاليته والمناقشات التي دارت بشأنه وعود الحكومة بشأنها إلى اللجان النوعية بالمجلس لمتابعة التنفيذ ، والموافقة على اقتراح رئيس لجنة الرد باعلان ثقة المجلس

وتأييده للحكومة وما جاء في برنامجها من سياسات عامة .
ورفض ثمانية عشر عضوا من المستقلين وأعضاء حزب
التجمع برنامج الحكومة .

(٣) مناقشة حالة الطوارئ :

أحال مجلس الشعب إلى اللجنة العامة بالجلسة الثالثة
والخمسين التي عقدت في ٨ مايو ١٩٩١ ، قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بمد حالة الطوارئ لمدة
ثلاث سنوات وذلك اعتباراً من أول يونيو ١٩٩١ حتى نهاية
مايو ١٩٩٤ . وقد لقي كل من رئيس الوزراء ووزير
الداخلية بياناً عن الأسباب والظروف التي أدت إلى مد حالة
الطوارئ ، وأحال المجلس البائنين إلى اللجنة العامة
للاستعداد بهما عند نظر قرار الرئيس بمد حالة للطوارئ ،
وكان البيان قد أشار إلى استمرار الظروف التي اعتنت حالة
الطوارئ بموجبها وهي تفاقم حوادث الإرهاب ، إضافة إلى
تداعيات أزمة الخليج على أمن مصر ، ووعدا بأن يطبق
قانون الطوارئ في أضيق الحدود . وقد ناقش المجلس
تقرير اللجنة العامة التي أيدت القرار الجمهوري في الجلسة
الثامنة والخمسين التي عقدت في ذات اليوم . حيث تحدث
سنة من المؤيدين كان على رأسهم رئيس الهيئة البرلمانية
للحزب الوطني ، وثلاثة من المعارضين كان من بينهم أحد
أعضاء حزب التجمع والأخرا من المستقلين . وكان
المعارضون يرون أن سريان العمل بقانون الطوارئ أصبح
وضعا دالما رغم أنه استثنائي بحكم الدستور ، كما أن القانون
لم يستطع للوقوف في وجه المبررات التي أعانت لمد
كارتفاع معدلات الجريمة وشيوع الإرهاب ، بل على العكس
من ذلك تزايدت هذه المعدلات وعطلت المواد التي كفلت
الحريات العامة في الدستور . وقد رأى هؤلاء أنه من
الممكن عرضا عن مد العمل بالقانون ، وضع ضوابط قانونية
لحماية الاستقرار .. وفي نهاية المناقشات طرح الموضوع
للتصويت ، فوافقت الأغلبية على مد العمل بالقانون ، بينما
رفض ذلك ٢٦ عضواً كان منهم الأعضاء الأربعة
الحاضرون من حزب التجمع وواحد وعشرون عضواً من
المستقلين وعضو واحد من الحزب الوطني .
وبشكل عام يمكن إبداء الملاحظات التالية :

- أن طرح قرار رئيس الجمهورية مد حالة الطوارئ
أمام مجلس الشعب قد تم بشكل مفاجيء ، وهو نمط عام يتبع
كلما طرح مد العمل بهذه الحالة أمام المجلس .

- أن الحكومة وأعضاء المجلس المنتخبين للحزب الوطني
لم يوجهوا معارضة قوية لزامه مد العمل بقانون الطوارئ
خلال هذه الدورة ، مقارنة بما كان عليه الأمر إبان إعلان
قرار المد السابق عام ١٩٨٨ ، وربما يرجع ذلك إلى غياب
المعارضة من حزبي الوفد والعمل ومن الإخوان المسلمين
عن هذا المجلس .

ب - الإجراءات التشريعية البرلمانية :

(١) السلطة التنفيذية :

(أ) رئيس الجمهورية :

قدم رئيس الجمهورية المجلس خلال هذا الدور
١٦ اتفاقية دولية . وقد أحيلت ١٢٠ اتفاقية منها للجان
المختصة ، بينما أودع الباقي وعدده ٤٨ مكتب المجلس .
وقد وافق المجلس خلال هذه الدور على ١١٥ اتفاقية ،
ولم يرفض أية اتفاقية وغلب على هذه الاتفاقيات المطابع
الاقتصادي . وكان بعض منها قد تم مع أطراف عربية ،
خاصة ليبيا وسوريا التي شهد عام ١٩٩٠ تطورات إيجابية
ملموسة على صعيد العلاقات الثنائية معها . إضافة إلى
ذلك ، وافق المجلس على انضمام مصر لبعض الاتفاقيات
الموقعة في فترات مختلفة تحت مظلة جامعة الدول العربية .
ونقدم فيما يلي بعض الاتفاقيات التي أقرها المجلس وأثارت
بعض الجدل :

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ ، بشأن
الموافقة على الخطاب للمعادل بين مصر والبنك الدولي ،
والمعلق بحصول الحكومة المصرية على تسهيل مالى من
البنك ، لاعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلي والموقع
بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٨٥ . وقد تعرضت الحكومة خلال
مناقشة هذه الاتفاقية لنقد شديد ، إذ أنها وقعت عليها منذ عام
١٩٨٥ ، كما أنها اقترضت موافقة المجلس عليها دون أن
تقدمها واستعملت بالمبلغ المقرض . بل وسدنت بعض
أقسام منه ، وقد رفض أغلب أعضاء المجلس المنتخبين هذا
الاسلوب واعتبروه مخالفة دستورية ، كما طالب أحد
الأعضاء بتشكيل لجنة تقصي حقائق وهدد آخر بتقديم
استجواب . وعلى الرغم من أن رئيس المجلس قد أكد وجود
المخالفة الدستورية ، إلا أنه دافع عن حكومة د . عاطف
صحفى بالتأكيد على أنها لا تستطيع تحمل ذنب اقترافه حكومة
سابقة وكان ذلك محاولة لحث المجلس على الموافقة على

- أن حالة الطوارئ المفروضة منذ اغتيال الرئيس
السادات عام ١٩٨١ ، كانت تمتد من خلال قرارات
جمهورية سنية ثم أصبحت تمتد كل عامين ثم كل ثلاثة
اعوام . وفي هذا الصدد يشار إلى أنه بعد إعلان حالة
الطوارئ عام ١٩٨١ مد العمل بقانون الطوارئ عام
١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٦ وعام
١٩٨٨ .

الاتفاقية للخروج من المأزق الدستوري ، وهو ما حدث بالفعل ، رغم ما يراه البعض من مسؤولية الحكومة كهيئة اعتبارية لا تتجزأ سيما وإنها تنتمي لنفس الحزب .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض للموقعة بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٩٠ بين حكومة مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، بشأن استصلاح ٤٠٠ ألف فدان ، حيث اعترض بعض أعضاء المجلس على الشروط المتضمنة بهذه الاتفاقية ، والتي رأوا فيها مساسا بالسيادة المصرية ، ووصف أحد الأعضاء الصندوق الكويتي بأنه مثل صندوق للنفد الدولي ، كما رأى بعض الأعضاء أن الاتفاقية تعكس انكارا للجهود التي قامت بها مصر لتحرير الكويت .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في فيينا في ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨ . وكان الخلاف حول هذه الاتفاقية التي توفقت في جلستين من جلسات المجلس ، يتعلق بالعلاقة بين هذه الاتفاقية وكل من قانوني المخدرات وسرية الحسابات المصرفية ، إضافة إلى الخلاف حول وضع الجداول المرفقة بالاتفاقية والتي تدبر إلى أن بعض المواد المشروعة - المشروع استخدامها في مصر - يمكن أن تدخل في صناعة المخدرات ، وكذلك ما أثاره أحد الأعضاء عن وجود آلاف من تجار المخدرات في مصر ، بل واختراق بعضهم لكافة مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان وجهاز الشرطة .

لما فيما يتعلق بقرارات القوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية ، فقد وافق مجلس الشعب خلال هذه الفترة على كافة القرارات بقوانين التي قدمت إلى المجلس وعددها ثمانية قرارات . وقد تعلقت بقانون مجلس الشعب ، ومباشرة الحقوق السياسية ، وتحديد الدوائر الانتخابية - وضباط وأفراد القوات المسلحة (٣ قرارات) ، وسرية الحسابات بالبنوك ، وإتفاق اقتصادي مع السعودية . وقد كان أكثر هذه القرارات إثارة للجدل القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك ، والذي نص على سرية الحسابات المصرفية على جميع الأشخاص والجهات ، مع إمكانية أن يقوم النائب العام بالطلب لمحكمة استئناف القاهرة بالحصول على بيانات تتعلق بالحسابات في حالتين هما إذا اقتضى ذلك لكشف الحقيقة في جريمة أو جرم ، أو لتقرير في الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون . وقد أعلن رئيس حزب التجمع إضافة إلى أحد المستقلين رفض هذا القرار ، باعتباره يسقط حق مصلحة الضرائب في جلية أموالها ، ويفقد أية معنى

لأقرارات الذمة المالية التي يقرها ممولو الضريبة .

لما بالنسبة للترشيح لبعض المناصب ، فقد قام الرئيس في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ ، بترشيح شخصين المدمى العام الاشتراكي ، ووافق المجلس بالإجماع في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ عليه .

(ب) الحكومة :

طرحت الحكومة عددا كبيرا من مشروعات القوانين خلال هذه الفترة كان أكثرهما يتعلق بمشروعات الخطة والموازنة والاعتمادات الإضافية والحسابات الختامية لبعض قطاعات الدولة . وبعد أن حولت المشروعات إلى اللجان المختصة ، قلمت هذه اللجان بعرض تقاريرها بشأن بعض المشروعات أمام المجلس خلال هذه الفترة .

وجدير بالذكر أن مشروع خطة التنمية والموازنة العامة للسنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ قد رفضهما ١٨ عضوا بالمجلس ، ثلاثة عشر منهم من المستقلين وخمسة من حزب

التجمع . وقد برر « التجمع » رفض المشروعين على اعتبار أن الميزانية هي السيادة المالية التي تخدم بيان الحكومة الذي سبق وإن رفضه الحزب ، وإنها لا تنتم بالمصادفة إلى توزيع الأعباء ولا تلبي احتياجات محدودي الدخل .

أما بالنسبة لمشروعات القوانين غير المالية خلال هذا الدور ، فقد قدمت الحكومة للمجلس نحو ٤٣ مشروع قانون ، وانتهى المجلس من نظر ٣٢ مشروعا . وتعلقت هذه المشروعات بموضوعات متنوعة ترتبط بمجال بيع السلع السياسية ، وحماية الآثار ، والأسلحة والذخائر ، ومحو الأمية وتعليم الكبار ، وصرف منحة لأصحاب المعاشات والمعاقين بمناسبة عيد العمال ، والوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام ، وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، وأكاديمية الشرطة ، وشروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقانون ١٠٩ في شأن هيئة الشرطة ، وتقدير بعض الحقوق والمزايا للبنك الصناعي ، ورسوم الطيران المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي واشغال واستغلال مباني وأراضي الموانئ الجوية والمطارات .

وقما يلي نورد بعضا من أهم مشروعات القوانين التي طرحت خلال هذه الفترة :

□ مشروع قانون باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات :

أقر المجلس مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات في الجلسة السادسة والخمسين في ٢٤ إبريل ١٩٩١ ، وذلك بأغلبية كبيرة ، وامتناع ثلاثة من المستقلين عن التصويت

ومعارضة ٢٠ عضواً كان منهم أربعة أعضاء من حزب التجمع وخمسة عشر عضواً من المستقلين وعضو من الحزب الوطني .

وكانت لجنة الخطة والموازنة قد قدمت تقريراً إلى المجلس أكدت فيه موافقتها على مشروع القانون ، الذي يتضمن الأحكام المنظمة بفرض الضريبة واستحقاقها وسعرها والمكلف بأدائها والواقعة المنشئة للضريبة ... الخ . غير أنه يلاحظ أن تقرير اللجنة بشأن المشروع قد وزع على أعضاء المجلس قبل بدء مناقشة المشروع بنحو ساعة ونصف الساعة فقط . صحيح أن م ٧٢ من اللائحة الداخلية للمجلس والتي أوجبت توزيع تقارير اللجان على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل قد اقرت إمكانية قيام مكتب المجلس في الأحوال المعالجة بإدراج موضوع ما جدول الأعمال دون أي قيد زمني ، إلا أن هذا الأمر قيد بالاكْتفاء بتأثيره للتقرير في الجلسة وليس مناقشته ، ناهيك عن أن الوضع العام لم يتأثر كثيراً بتأخير طرح المشروع للمناقشة لمدة يوم واحد . وأبان مناقشة المشروع حاول بعض المعارضين والمتحفظين التخفيف من حدة بعض النصوص ، بما قد يؤدي لخفض الأعباء التي تشكلها الضريبة ، إلا أن معظم هذه المحاولات فشلت بسبب وجود أغلبية كبيرة من الأعضاء المؤيدين لمواد المشروع كما ورد من الحكومة .. وفي هذا الشأن يشار على سبيل المثال إلى رفض تخفيض سعر الضريبة إلى ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ وأن تسرى أحكام هذا القانون على السلع المسؤورة فقط ، وإلا لفرض على المواد الأساسية وكذلك على الاسرة المنتجة .

□ تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون :

أقر المجلس مشروع قانون تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون (قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١) في الجلسة الحادية والبسعين المنعقدة في ٣ يونيو ١٩٩١ ، وذلك لمدة تنتهي مع نهاية السنة المالية ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، بأغلبية ٣٩٤ صوتاً ، ومعارضة ٢٣ كانوا جميعهم من المستقلين ومن حزب التجمع ، وامتناع ثلاثة أعضاء من المستقلين عن التصويت .

وكانت لجنة مشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتبى لجنى الخطة والموازنة والدفاع والأمن القومي وللتهيئة للقومية قد قدمت تقريراً إلى المجلس بشأن مشروع القانون ، أكدت فيه أن موافقتها على هذا المشروع تتبع مما شهدته منطقة الخليج من أحداث أدت لاشتراك القوات المسلحة المصرية في تحرير الكويت وللتواجد في

هذه المنطقة لحماية أمنها الذي ينعكس على أمن مصر ، الأمر الذي يجعلها تلجأ لمقد اتفاقيات للحصول على الأسلحة تحتاج إلى سرعة التصديق عليها ، إضافة إلى أن اعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للتفاوت المسلحة تقتضى سرعة البت ومن ثم تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون .

وعلى أية حال فإنه ينبغي ملاحظة أن اقرار مبدأ التفويض - استمراره لمدة طويلة - ينطوى على نطلى المجلس عن السلطة المخولة له بالموافقة على أية اتفاقيات أو اعتمادات مالية كما أن فكرة ، السرية ، التي كانت من العوامل التي استند عليها تقرير اللجنة لا تتفق كثيراً مع واقع عالم اليوم ، الذي يعيش ثورة المعلومات والاتصالات المفتوحة .

كما يلاحظ أخيراً أن القانون حدد مدة التفويض بعامين ، رغم أن هذا القانون كان يحدد سنوياً علماً بعد عام ، الأمر الذي يوجب خاصة مع استقالة مدة التفويض حتى الآن نحو تسعة عشر عاماً ، بوجود وضع أساسي يصعب معه لحضام وقف العمل به في المستقبل أمراً استثنائياً ، وهو ما يخالف نص المادة ١٠٨ من الدستور التي تستند لها الحكومة لمد قرار التفويض .

□ مشروع قانون قطاع الأعمال العام :

أقر المجلس مشروع قانون شركات قطاع الأعمال العام في الجلسة السادسة والثمانين في ١٣ يونيو ١٩٩١ ، وذلك بأغلبية كبيرة ومعارضة ٢٦ عضواً منهم الثواب الخمسة الذين يمثلون حزب التجمع وستة عشر عضواً من المستقلين وخمسة أعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي .

وكانت لجنة مشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة والقوى العاملة ، قد قدمت تقريراً إلى المجلس أكدت فيه موافقتها على مشروع القانون ، وأشارت إلى أن هذا المشروع يقوم على مبادئ أساسية تتمثل في إنشاء شركات قابضة تكون مملوكة بالكامل للدولة وغيرها من الشخصيات الاعتبارية العامة ، وإنشاء شركات تابعة تملك الشركة القابضة بمفردها أو بمشاركة أشخاص اعتبارية ٥١ ٪ من رأس مالها على الأقل ، أما باقي النسبة فتكون قليلة للتداول ، وأن يكون هناك وزير مختص بعمل كحافة وصل بين الشركات القابضة والتابعة والحكومة ، إضافة إلى ذلك نص مشروع القانون على أن يكون للشركة القابضة والتابعة مجلس إدارة له حقوق وعليه التزامات محددة ، وأن تخضع الشركة القابضة والتابعة لمراقبة الجهاز المركزي للحسابات . ومن ناحية أخرى ، أعطى مشروع القانون للشركة القابضة والتابعة حق وضع اللوائح المنظمة

للعاملين ، ووضع نظم للجور والحوافز وفق معايير محددة .

وقد كان حزب التجمع هو الجهة الرئيسية المعارضة للمشروع ، حيث رفضه من حيث المبدأ ، على اعتبار انه يدخل ضمن سياسة الحكومة المعتدلة . في برنامجها وميزانيتها والتي عارضتها حزب التجمع - والتي ترغب كما يقول رئيس الحزب وعضو المجلس ليس فقط في توسيع قاعدة الملكية الخاصة وهو امر ليس ضد اهداف التجمع ، بل وايضا بيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص . اضافة إلى ذلك ، عارض التجمع مشروع القانون ، بسبب اعتراضه على نظام الادارة الذي أتى به .

(٢) اقتراحات الاعضاء بمشروعات القوانين :

يقع لاعضاء مجلس الشعب التقدم بمشروعات قوانين ، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة التشريعية هي إحدى وظيفتين أساسيتين للبرلمانات (إلى جانب الوظيفة الرقابية) إلا انه وضعت بشأنها كثير من القيود التي تحد بدرجة كبيرة من ممارسة اعضاء مجلس الشعب لها ، سواء كانت قيود دستورية ولائحية أو قيود تتعلق بالممارسة . وخلال دورة الانقضاء الأول ، قدم الاعضاء بعضا من الاقتراحات بمشروعات قوانين ، وباستثناء الاقتراحات التي ادرجت بجدول أعمال المجلس وللوضحة بجدول (٣) ، لا يعرف تحديدا اجماليا عدد الاقتراحات التي قدمها الاعضاء ، إذ أن هناك اقتراحات قدمت ولم تدرج ومن هذه الاقتراحات على سبيل المثال ، اقتراحات بتعديل قوانين رسم تنمية الموارد المالية ، والخدمة العسكرية والوطنية ، وحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقيين بمحافظات القناه وسيناء ، واقتراح بمشروع بشأن انشاء صندوق خاص لملاج المواطنين على نفقة الدولة ، وبشأن نظام التأمين الاجتماعي للبحارة المصريين العاملين على السفن الأجنبية .

أما فيما يتعلق باقتراحات القوانين التي نظرها المجلس خلال هذا الدور ، فينصَح وفقا لجدول (٤) أن المجلس قد نظر في ٧ اقتراحات ، كان قد تقدم بها ثمانية اعضاء من الحزب الوطني ، بينما شارك أحد المستقلين في تقديم اقتراح آخر . وقد انتهى المجلس من اقتراح بمشروع قانون ولحد ، كان قد قدم رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بالموافقة .

جـ - وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية :

مارس اعضاء مجلس الشعب نشاطا رقابيا خلال هذا الدور ، لكن هذا النشاط لا يزال يتسم بالقصور لعدة اسباب : اولها : تأخر نظر المجلس لطلبات الرقابة التي يتقدم بها الاعضاء ، وذلك انتظارا لقيام الحكومة بتقديم برنامجها .

وعلى الرغم من أن لائحة المجلس قد اقرت هذا الوضع في المواد ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢١٠ ، إلا أن هذا الأمر لايعني عدم امكانية تعديل هذه اللائحة ، كى يقوم المجلس بمهام الرقابة البرلمانية على أكمل وجه ، خاصة وأن الحكومة عادة ما تتفكر في طرح برنامجها امام المجلس مخالفة في ذلك المادة ١٣٣ من الدستور التي تشير إلى قيام رئيس الوزراء بتقديم برنامج الوزارة (عند افتتاح الدورة البرلمانية .. وفي هذا الصدد ، يشأر إلى أن الحكومة قدمت برنامجها امام المجلس خلال هذا الدور بعد مرور ستة واربعين يوما من بدء الدورة البرلمانية ! الأمر الذي يعنى بوضوح تجريد المهمة الرقابية للمجلس طوال هذه المدة .

وثاني هذه الاسباب : عدم مناقشة بعض طلبات الرقابة في التوقيعات التي أقرها المجلس . وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد برر في دورات سابقة بفض نورة المجلس خلال الصيف ، وهو تبرير مردود عليه بأن هذه التوقيعات قد اقرت وهناك علم مسبق بالموعد التقريبي لانهاة الدورات البرلمانية ، إلا أن هذه الدورة لا تتوفر فيها المبرر السابق خاصة وأن المجلس كان لديه متسع من الوقت سيما وأنه توقف عن العمل خلال هذه الدورة نحو ثلاثة اشهر متصلة وذلك بين الجلسة السادسة والثمانين في ١٣ يونيو ١٩٩١ والجلسة السابعة والثمانين في ٢٣ سبتمبر ١٩٩١ ، حيث عاد المجلس للانقضاء مرة أخرى ضمن نفس الدور ، دون مناقشة أية طلبات متأخرة تتعلق باجراءات الرقابة البرلمانية .

وثالثها : أن هناك العديد من طلبات الرقابة التي قدمها الاعضاء ولم تدرج في جدول أعمال المجلس . وفي هذا الشأن يشأر إلى أن اعضاء المجلس تقدموا خلال هذا الدور بمسئلة لم تدرج ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر سؤالان حول موضوع شركات توظيف الأموال ، وسؤال حول أحوال محطة الطابية للرى بالاسكندرية ، وسؤال حول نقص مياه الرى بمنطقة اغميم . ومن ناحية أخرى ، تقدم اعضاء المجلس خلال هذا الدور بطلبات احاطة لم تدرج ، ومن ذلك طلب احاطة حول الكبارى الجديدة العابرة للرياحات ، وطلب احاطة حول تلوث بحيرة المنزلة وتسمم الثروة السمكية ، وطلب احاطة حول اصطال محطة الطابية للرى بالاسكندرية .

ومع ذلك ، فقد مارس بعض اعضاء المجلس خلال هذا الدور نشاطا رقابيا على السلطة التنفيذية . ويبين من مصر هذه الأنشطة أن الاسئلة كانت أكثر الوسائل الرقابية التي استخدمت (٨٦) ، تلتها طلبات الاحاطة (٤٨) ، والاستجوابات (١٢) ، وطلبات المناقشة العامة (٣) ، والاقتراحات برغبة (٩) ، ومتابعة المجلس لشئون الحكم المحلي (١) .

جدول (٣)

الاقتراحات بمشروعات القوانين التي نظرها المجلس بجنوله بالدور
الأول من الفصل التشريعي السادس

رقم	موضوع الاقتراح	مقدم / حزب	نظر اللجنة للاقتراحات والقضايا	مواكف لجنة من الاقتراح	مواكف مجلس من نظر لجنة تقرير لجنة الاقتراحات والقضايا	نظر اللجنة الشخصية بالاقتراح	جدة عرض تقرير لجنة الشخصية	رقم	مواكف التقرير التشريعي
١٧	٩١/٣/١٠ مستل من مجلس الشيوخ رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنشاء البنك المركزي المصري مستل من مجلس الشيوخ رقم ١٩٩١/١/١٠	مواكف مواكف (وطني) و مواكف من (وطني)	٩١/٣/١٠ مواكف	مواكف	مواكف مجلس ومواكف لجنة مشارك من لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف				
٢٢	٩١/٣/١١ مستل من مجلس الشيوخ رقم ١٩٩١/١/١٠	مواكف مواكف (وطني)	٩١/٣/١١ مواكف	مواكف	مواكف مجلس ومواكف لجنة مشارك من لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف				
٢٣	٩١/٣/١٢ مستل من مجلس الشيوخ رقم ١٩٩١/١/١٠	مواكف مواكف (وطني)	٩١/٣/١٢ مواكف	مواكف	مواكف مجلس ومواكف لجنة مشارك من لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف				
٢٤	٩١/٣/١٣ مستل من مجلس الشيوخ رقم ١٩٩١/١/١٠	مواكف مواكف (وطني)	٩١/٣/١٣ مواكف	مواكف	مواكف مجلس ومواكف لجنة مشارك من لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف لجنة الشيوخ ومواكف				

جدول (٣)

الاقتراحات بمشروعات القوانين التي نظرها المجلس بجدوله بالدور
الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	م	موضوع الاقتراح	مقدم / حزب	نظر لجنة الاقتراحات والشؤون	مواكب لجنة من الاقتراح	مواكب المجلس من تقرير لجنة الاقتراحات والشؤون	نظر اللجنة الخاصة بالاقتراح	جلسة عرض تقرير اللجنة الخاصة	م	مواكب المجلس
						الطبي ومكتبي لجنة الإدارة المحلية واللجان الشعبية واللجنة والموازنة				
٧٨	٩١/٦/٩	بشأن أحكام قانون الاستثمار . تدليل المادة ٨٣ من قانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ باستصدار لقوانين ضريبة القيمة .	ترجيح عبده اسماعيل (وطني)	٩١/٦/٥	مواكفة	المواكفة طلبة ونحوي لجان مشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشؤون الاقتصادية اعادة التقرير إلى اللجنة لدراسة الدراسة				
٩٠	٩١/٦/٤	لجنة مجلس أحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تأليف النيابة القضائية والقوانين المعدلة له .	فخرى عبد الكريم شند (وطني)	٩١/٦/٤	مواكفة	المواكفة طلبة ونحوي لجان مشتركة من لجنة القوى المسلحة ، ومكتبي لجان الإدارة المحلية واللجان الشعبية ، واللجنة والموازنة				

(١) الاسئلة :

(٢) طلبات الاحاطة :

تم اعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من طلبات الاحاطة . وتنقسم هذه الطلبات وفقا للائحة المجلس إلى نوعين ، فروع الأول طلبات الاحاطة العادية ، أما النوع الثاني فهو طلبات الاحاطة المعالجة .

وتختلف طلبات الاحاطة العادية عن طلبات الاحاطة المعالجة في أن للطلب العادي يكون مدرجا بجدول المجلس على عكس الطلب المعالج ، كما يشترط في عرض الطلب المعالج أن يكون عرضا موجزا . إضافة إلى ذلك ، فإن الطلب العادي يكون موجها لأي من اعضاء الحكومة ، على عكس الطلب المعالج الذي لايتعدى كونه نداء مسموعا لمن يهمه الأمر . من ناحية أخرى ، لايفضخ طلب الاحاطة

تم اعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من الاسئلة ، فطبقا لما اوردته مضايقات المجلس ، تمت الاجابة عن ٨٦ مؤالا ، وكان الحزب الوطني الديمقراطي أكثر الأحزاب استخداماً لهذه الوسيلة الرقابية يليه بفارق كبير المستقلون ثم حزب التجمع .. أما بالنسبة لملاقة السؤال بالدفاعة التي ينتمي إليها مقدمه ، فقد تبين أن نحو ٢٨ ٪ من الاسئلة كانت ترتبط بمشكلات وقضايا تهم دائرة العضو مقدم السؤال .

وبالنظر إلى جدول (٤) ، فقد تمت الاجابة عن ٦٤ مؤالا قدمها اعضاء الحزب الوطني ، كان أكثرها تكراراً قد وجه لكل من وزيرى الصناعة والكهرباء والطاقة ، ووزير التعمير والتجارة الداخلية ، ووزير الاشغال انعامه والموارد المائية . كما اجيب عن ٢١ مؤالا قدمها المستقلون ، كان أكثرها تكراراً قد وجه إلى وزير التعمير والتجارة الداخلية ، فوزراء الصحة والصناعة والنقل والمواصلات والنقل البحري . إضافة إلى ذلك . اجيب عن سؤال واحد تقدم به حزب التجمع لوزير الاسكان والمراقق والتعمير والمجمعات العمرانية الجديدة .

وقد دارت الاسئلة حول استخدام المبيدات فى النيل لمكافحة ورد النيل ، وتطوير خدمات التليفونات ، وقلم شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم ، وحصى الدقيق المخصصة لمخابر الرغيف البلدى ، ومشاكل الانارة وفرازة السدادات ، وحريق لحد الابراج السكنية بمنطقة المعادى ، وتدهور صناعة الاثاث ، ومشروعات الصناعات الحرفية والصغيرة والمغذية ، وانتاج حديد التسليح ، وقروض الاسكان للتعاونى ، وعلاج امراض الكلى ، واقتراح كلية طب موهاج ونكافؤ الفرض فى الالتحاق ببعض الكليات ، والصرف الصحى بالاسكندرية ، والشركات للخاسرة فى مجال الصناعة ومواجهة التلوث الناتج عن مصانع الاسمنت ، ومشروع مصنع ورق قوص .

من ناحية أخرى ، قدمت بعض لجان المجلس خلال هذه الدورة تقارير حول موضوعات اسئلة اجيب عنها بالمجلس ، وهذه التقارير تتعلق بحديد التسليح ، وقروض الاسكان ، وامراض الكلى (طرحت ابان مناقشة الاسئلة المرتبطة بهذا الأمر) . كما كلفت بعض اللجان بتقديم تقارير حول بعض الاسئلة التي تمت مناقشتها ، إلا أن هذه اللجان لم تقدم أية تقارير حتى نهاية الدورة البرلمانية ، وتتعلق هذه التقارير بحديد التسليح ايضا ، ومشروع مصنع ورق قوص ، والتلوث الناتج عن مصانع الاسمنت ، والشركات للخاسرة فى مجال الصناعة ، والصرف الصحى بالاسكندرية .

جدول (٤)

الاسئلة الخاصة بالفرع الأول من الفصل التشريعى السادس

الحزب موجه إلى	الحزب الوطني	حزب المستقلون	المجموع
رئيس الوزراء	٢	٢	٤
وزير الاشغال العامة والموارد المائية	١٠	٢	١٢
وزير النقل والمواصلات والنقل البحري	٣	٣	٦
وزير القترول وقثروة المعدنية	١	١	٢
وزير الصناعة	١٣	٣	١٦
وزير التعليم والبحث العلمى	٢	١	٣
وزير لتعمير والتجارة الداخلية	١١	٤	١٥
وزير الكهرباء والطاقة	١٣	٢	١٥
وزير الداخلية	١		١
وزير الاسكان والمراقق والتعمير والمجمعات العمرانية الجديدة .	٣	١	٤
وزير الصحة	٥	٣	٨
المجموع	٦٤	٢١	٨٦

١ - ادرج ضمن هذين السؤالين سؤال وجهه احد اعضاء الحزب الوطني لكل من رئيس الوزراء ووزير التعليم .

العاجل - على عكس الطلب العادي - للمناقشة إلا إذا قرر المجلس ذلك .

فيما يتعلق بطلبات الاحاطة العادية ، ووفقا لما اورثته مضايقات المجلس ، تمت الاجابة عن ٤٨ طلب احاطة ، وكان الحزب الوطني أكثر الأحزاب استخداما لهذه الوسيلة للرقابية يليه المستقلون ، أما حزب التجمع فلم يستخدم هذه الوسيلة . وبالنظر إلى جدول (٥) ، فقد تمت الاجابة عن ٢٩ طلب احاطة قدمها اعضاء الحزب الوطني ، كان اكثرها تكرارا قد وجه لكل من وزير الاشغال العامة والموارد المائية ، رئيس الوزراء ، ووزير الصحة ، كما اجيب عن ١٩ سؤالا قدمها المستقلون ، كان اكثرها تكرارا قد وجه لوزير التكوين والتجارة الداخلية ، فوزير الاشغال العامة والموارد المائية ، وقد دارت طلبات الاحاطة حول استخدام المبيدات في النيل لمكافحة نبات ورد النيل ، وقيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم ، وقضية الاكتفاء الذاتي من التمع ، وافتتاح كلية طب سوهاج وتكاثر القرص في الانتاج في بعض الكليات ، وخصص الدقيق المخصصة للمخابز البلدية ومشاكل انارة

بعض المناطق ، وهريق أحد الابراج السكنية بمنطقة المعادي ، وقروض الاسكان للتعاوني ، وعلاج أمراض الكلى ، وخسائر محصول البنجر ، واختفاء احد الطلاب بعد اعتقاله ، وتوافق ميعاد تشغيل عصابات للتصيب مع تشغيل شركات السكر .

من ناحية أخرى ، قدمت بعض لجان المجلس خلال هذه الدورة تقارير حول موضوعات طلبات احاطة مدرجة ، وهذه التقارير تتعلق بقروض الاسكان وامراض الكلى (طرحا ابان مناقشة طلبين مرتبطين بهذا الامر) ، كما طرح تقرير آخر حول توافق ميعاد تشغيل عصابات للتصيب مع تشغيل شركات السكر بعد عدة اسابيع من مناقشة طلب احاطة وجه بهذا الخصوص .

أما بالنسبة لطلبات الاحاطة التي كان لاثارتها ردود اجابية لتتخلص من بعض المشكلات ، فيكر اعلان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط عقب عدة اسئلة وطلبات احاطة وجهت بشأن قروض الاسكان للتعاوني ، عن التزلم الحكومة بعدم مطالبة المتقاعدين التقاعى بفائدة تزيد على ٤ ٪ ، وحسم قضية التحاق بعض الطلاب في بعض كليات الطب دون التقيد بجموع ، والتي اثبتت من خلال عدد من الاسئلة وطلبات الاحاطة ، احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص .

اما فيما يتعلق بطلبات الاحاطة العاجلة ، فلاحظ أن رئيس المجلس قد سعى خلال هذه الدورة لخلق عرف حميد ، وذلك بقيام الاعضاء بتوجيه طلبات احاطة عاجلة قبل بدء النظر في جدول اعمال المجلس . صحيح أن هذا المسلك

تنظيمه المادة ١٩٧ من لائحة المجلس ، إلا أن الاكثار منه خلال هذه الدورة جعله تقليدا يرسى مع استمراره في المستقبل لينة جديدة لتعديد وسائل الرقابة البرلمانية التي لازالت تنسم بالضلع لتشديد .

وبشكل عام ، قدم اعضاء المجلس خلال هذه الدورة العديد من طلبات الاحاطة العاجلة ، وتعلقت هذه الطلبات بحدوث تسمم بعض الاشخاص نتيجة تناول سمك ملتح فاسد ، ومشكلة تصدير البصل ، واحترق محولات السيل بأسوان ، وتحويل بعض الطلاب من الجامعات الاجنبية للجامعات المصرية وقضية مياه الشرب في محافظتي قنا ، والبحر الأحمر ، ومشكلات المياه والكهرباء بالمبيلوين ، وتوقف شركة الشريف عن رد الصكوك المستحقة للمودعين ، واحتجاز اليمن لبعض سفن الصيد المصرية ... الخ . ومن ناحية أخرى ، طالب المجلس بعد الاستماع لبعض طلبات الاحاطة العاجلة بتقديم تقرير من لجان المجلس بشأن الموضوعات المطروحة ، على انه لم يستدل حتى نهاية دور الاعتقاد على قيام اللجان بتقديم هذه التقارير .

(٣) الاستجابات :

قدم الاعضاء خلال هذه الدورة اثني عشر موضوع استجواب (انظر الجدول ٦) . لم يناقش منها سوى اربعة مشروعات ، كما استرد استجواب واحد كان مقدمه قد سحبه بناء على طلبه بعد تصوية المشكلة المرتبطة به .

إلا أنه يلاحظ أن المجلس لم يلتزم بتوقيعات مناقشة الاستجابات المدرجة في الاوقات المحددة لتلك المناقشات . ويعتقد أن هذا الأمر ، يرجع لموقف الحكومة من قضية مناقشة الاستجابات بشكل عام داخل المجلس . إذ أنها كانت في الدورات السابقة تسمى إلى ارجاء مناقشة الاستجابات إلى اوقات متأخرة ، حتى تكون ، الدورة البرلمانية قد انقضت ، وعلى أية حال ، فقد اثبتت قضية توقيات مناقشة الاستجابات خلال هذه الدورة عدة مرات ، كان أهمها خلال الجلسة الخامسة والثلاثين في ٢٣ مارس ١٩٩١ عندما حدد لمناقشة الاستجواب المقدم من السيد كمال خالد وقت متأخر ، وهو ما أدى إلى هجوم بعض اعضاء المجلس من المستقلين على سياسة الحكومة في تحديد موعد مناقشة الاستجابات ، واتهامها صراحة بالتسويف والاستخفاف بجمعة مجلس الشعب .

ومن ناحية أخرى ، شهدت هذه الدورة محاولات للطعن

جدول (٥)

طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الإحاطة	موجه إلى
١٦	٩١/٢/٩	عزى حافظ (مستقل) صلاح الطرايطي (وطني) حسنى توفيق رضوان (وطني) توفيق زعزل (مستقل) محمد مصطفى إبراهيم (مستقل) ممدوح رضا فودة (وطني) صلاح حلمي فهمي (وطني) عطية حافظ بربري (وطني) فتحى زكريا الشافق (وطني) عبد الرحيم الفول (وطني)	عن استئجار المبيدات للقضاء على نبات ورد النيل .	وزير الأشغال الاشراف العامة والموارد المائية
٢٠	٩١/٢/٢٣	وليد نجيب سيلين (وطني) أحمد عبد الرحيم حمادى (وطني)	عن قيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم .	وزير البترول والثروة المعدنية .
٤٤	٩١/٤/٩	فاروق منولى (مستقل)	عن زيادة المساحة المنزرعة أصما لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيه ، باعتباره سلاح محلى .	نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .
٤٨	٩١/٤/٢٠	عبد الرحيم الفول (وطني)	عن توافر ميعاد تشغيل صهارات القصب مع تشغيل شركات السكر مما اضاع على الزراعة والدولة تنفيذ الدورة الشتوية لزراعة القمح والبرسيم والفول .	وزير الصناعة
		محمد أبو منيرة أحمد عبد الرحيم حمادى (وطني)	عن عدم افتتاح كلية طب سوهاج .	وزير التعليم ووزير الدولة لشئون البحث العلمى ، وزير الصحة . رئيس الوزراء ووزير التعليم الدولة لشئون البحث العلمى .
٤٩	٩١/٤/٢١	إبراهيم محمد بدر (وطني) محمد أبو الحسن سالم غانم (مستقل) د . حسن الصيرفى (وطني) توفيق زعزل (مستقل)	عن قبول كلية الطب لطلاب الثانوي العامة دون التقيد بالمتوسط .	وزير التعليم ووزير الدولة لشئون البحث العلمى .

جدول (٥)
طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل
التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الإحاطة	موجه إلى
٥١	٩١/٤/٢٢	طلعت عبد الفتوى عبد اللطيف (وطني) عبد المصم الملهي محمد المطار (مستقل) محمد صلاح الدين توفيق (مستقل) فتحى منصور صلاح (وطني) فاروق متولى (مستقل) د . ابراهيم عواره (مستقل)	عن عدم كفاية حصص التدقيق المخصصة لمغايز الرغيف القبدى .	وزير التعمير والإنشاء الداخلي
٥٢	٩١ / ٥ / ٧	فتحى عبد الله يومى (وطني) توفيق زغلول (مستقل)	عن أسباب عدم توصيل الكهرباء للمنازل للتقوية من خطوط الضغط الكهربائى العالى .	وزير الكهرباء
٦١	٩١ / ٥ / ١٨	حسن قاسم مجاور (وطني) محمد حافظ غالى (وطني) مصطفى منبى (وطني) عبد العزيز مصطفى محمود (وطني) صلاح الطاروطى (وطني) فهمى فضل عبد الواحد (مستقل) محمد أبو الحسن غانم (مستقل)	عن تصور أجهزة الإنقاذ فى مواجهة حريق عمارة المعادى .	رئيس الوزراء
		كمال خالد (مستقل) ^(١)	عن لطفاء طلب بعد اعتقاله فى ١٧ / ١٢ / ٨٩ لثناء وجوده بمخينة الزقازيق عقب احتراق سيارة بالقتارة لثناء سير سيارة وزير الداخلية السابق .	رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير العدل
٦٧	٩١ / ٥ / ٢٩	سوين الكيلانى (وطني) فاروق متولى (مستقل) حمى المراضى (وطني) وجيهه الزبائى (وطني)	عن فروض الاسكان التمولوى .	وزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات المراتية الجديدة

(١) كان فى الأصل استجوابا وتم تحويله لطلب إحاطة .

جدول (٥)
طلبات الإحاطة التي نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل
التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الإحاطة	موجه إلى
٧٩	١٠ / ٦ / ٩١	فاروق متولى (مستقل) عبد الحميد غازي (وطني) طلعت عبد القوي (وطني) فوزي محمد بنوي (مستقل) محمود حسن قنجر (وطني) محمد شبل حبيب (وطني)	عن علاج لمرضى الكلى والفشل الكلوي في مصر .	وزير الصحة
٨٠	١٠ / ٦ / ٩١	محمد أبو المجد السندوني (مستقل) السيد علي عبد الواحد (مستقل)	عما أصيب بمصير البهر من ظلمات	وزير الصناعة

مناقشة عامة ، إضافة لطلب رابع ووفق على تحويله لطلب إحاطة . وقد ناقش المجلس طلبين فقط ، أما الطلب الثالث فلم يناقش رغم تحديد موعد بشأنه قبل فض دورة المجلس بعدة شهور .

في شرعية بعض الاستجابات . وكانت المحاولة الأولى في ٩ فبراير ١٩٩١ . عندما قدم ٥٨ عضوا طلب إبان مناقشة موضوع استجواب استخدام المبيدات للقضاء على نبات ورد النيل ، يؤكدون فيه عدم وجود مبرر لمساملة الوزير بشأن هذا الموضوع . أما المحاولة الأخرى فكانت من العضو أحمد طه ، الذي رأى أن الاستجواب الموجه بشأن فصل إنتاج الخبز عن توزيعه لم يتضمن وجه المخالفة الذي ينسب إلى من وجه إليه الاستجواب ، وهو عنصر أساسي في توجه الاستجواب للحكومة .

(٥) الاقتراحات برغبة :

وفقا لمضايقات مجلس الشعب ، قدم أعضاء المجلس خلال هذه الدورة تسعة اقتراحات برغبة ، تعلق جميعها بإنشاء كبرى وطرق برية . وقد وافق المجلس على تقارير لجنة الاقتراحات والشكاوى ، التي رأت قبول هذه الاقتراحات من حيث الشكل ، وتحويلها للجان المختصة لدراستها وتقديم تقرير عنها أمام المجلس ، وجدير بالذكر أن هذه الاقتراحات

قدم ثمانية منها أعضاء بالحزب الوطني بينما قدم الاقتراح التاسع عضو مستقل ، وقد لوحظ أن معظم الاقتراحات ترتبط باحتياجات الدائرة التي ينتمي لها العضو المقترح . والاعتماد أن تسقط كافة هذه الاقتراحات حتى تلك التي

ويشكل عام ، ومع استبعاد الاستجواب الذي استرده مقدمة يلاحظ بالنظر إلى جدول (٤) أن أكثر الاستجابات قدمت إلى رئيس الوزراء ، كما يلاحظ أن الممثلين إليهم بفارق كبير حزب التجمع ، هما الطرفان اللذان استخدمتا هذه الوسيلة ، حيث قدم عشرة من الممثلين استجابات أمام المجلس ، كما قدم التجمع استجوابا واحدا .

(٤) طلبات المناقشة العامة :

طبقا لجدول (٧) ، قدم أعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة وفقا لما ورد في مضايقات المجلس ثلاثة طلبات

جدول (٦)

الاستجابات المقدمة بالدور الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع الاستجواب	موجه إلى	تاريخ الجلسة	نتيجة المناقشة
١٦	٩١/١/٩	د . إبراهيم عوارف (مستقل) محمود زينهم (مستقل)	عن استخدام الميزانية لتسليم على نهبيات ورد القسطنطينية	وزير الاقتصاد قلمة والقنطرة الغنية	١٦	٩١/٢/٩
٢٠	٩١/٢/٢٢	عبد المنعم الطيبي (مستقل)	عن قيام شركات الاستثمار بالمعامل على المنتجات البنوية بالسعر المنخفض .	وزير الزراعة والقنطرة الغنية	٢٠	٩١/٢/٢٢
٢٣	٩١/٢/٢٥	كمال خالد سقا ^(١)	عن عدم حماية وتوزيع الأمن لنجان الصيد البحرية وظهور قراصنة في البحر الأحمر تفككوا في مملكتها .	رئيس الوزراء وزير التعاون الدولي بورني ١٩٩١		
٢٧	٩١/٢/٢٩	أحمد طه أحمد (مستقل)	عما تمت به السياسات التنموية بواسطة السلطة من مارك ساي لجود بعض الظواهر الاقتصادية التي تحدث بالاستغلال الوطني وطبقات التنمية ، ومعالجة القضايا .	رئيس الوزراء إحدى جلسات الصف الثاني نهر يونيو ١٩٩١		
٣٥	٩١/٣/٢٢	محمد بصرى السماعيل (مستقل)	عما نهم عن فصل قطاع الخبز عن توزيعه ، في وقت تفرغ فيه الحكومة بالسياسة الخبثية والتجارة فيه وتوزيعه مدينا ، مما أدى لارتفاع القيمة نتيجة التجارة في دقيق الصافي .	وزير التموين والخبرة الخبثية	٥١	٩١/٤/٢٢
		كمال خالد (مستقل)	عن عدم قيام الحكومة باسترداد حقوقها لتسليم المناقشة بطرح لنيل بالقاهرة مما يخشى منه تعرض مستقبله للتشاج .	رئيس الوزراء إحدى جلسات يوليو ١٩٩١		

(١) استردده مقدمه بناء على طلبه بعد تبوية للمشكلة .

جدول (٦)

الاستجوابات المقدمة بالدور الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع الاستجواب	موجه إلى	تاريخ الجلسة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
٤٤	٩١/٤/٩	البدري فرطى (التجمع)	تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وخاصة القمح والاسماك مما يؤدي للاستفاد ، ومن ثم حجر حورل المتفرعات والتأثير في استغلال الثروة السمكية .	الوزراء وزير الزراعة والصناعات والزراعة	٤٤ ٩١/٤/٩	٤٤	٩١/٤/٩	باب المناقشة وتأسيس للمجلس الدستوري الوزراء بنتيجة الوزراء والإشادة بجهوده في سبل تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الإنتاج الزراعي ، والانتقال إلى جدول الأعمال .
٤٩	٩١/٤/٢١	غضبي لعل عبد الوالد (مستقل)	مما نجم عن سياسة الحكومة من استمرار هي جميع المجالات والقطاعات ، وثالثها ومثلها في الالتزام بتأجيل مواد التصور .	رئيس الوزراء	٤٩ ٩١/٤/٢١	٤٩		
٥٧	٩١/٥/٧	غزواني عوفى (مستقل)	عن استمرار البطالة بالاقتصاد والفرط في التصرف نتيجة تطبيق النظام الجديد للثمن المصرفي ، الذي يؤدي لفرض قيمة الجنيه ورفع الأسعار .	وزير الاقتصاد والمالية والتمويل ٥٧	٥٧ ٩١/٥/٧	٥٧		
٦١	٩١/٥/١٨	كمال خداد (مستقل)	عن استمرار الحكومة قرراً عليها في ٩١/٥/٢٢ بزيادة أسعار القمح ومشتقاته المتداول من بورتيكو وغازين مما أدى لارتفاع جميع أسعار السلع والخدمات ، دون مراعاة حالة الاظلمة من الشعب وتقلص الحكومة عن الرقابة على الأسعار .	رئيس الوزراء	٦١ ٩١/٥/١٨	٦١		
			عن عدم قيام الحكومة برأيتها تجاه نزلاء سجنين محتجزين الأوراش الطبية بالمملكة مما أدى لانتهاكات صارخة لأهمية المرضى .	رئيس الوزراء وزير الصحة	٦١ ٩١/٥/١٨			
			عن زيادة على فائدة القروض ومنها القروض القروية ، والزيادة في أسعار الأسمدة الأساسية ، مما يشكل تهديداً للقطاع في بنود ١٧ و ١٨ و ٢٣ .	رئيس الوزراء	٦١ ٩١/٥/١٨			

المختص بالإدارة المحلية أمام المجلس متأخراً ، إذ أنه وفقاً للمادة ٢٥١ من اللائحة الداخلية للمجلس ، فإن الوزير يجب أن يقدم تقريراً عن نشاط وإنجازات المجالس المحلية خلال دور الاعتقاد السابق للمجلس ، أى أن ما كان يجب تقديمه هو تقرير عن المدة من ١٩٨٩ / ٧ / ٣٠ إلى ١٩٩٠ / ٦ / ١ .

وعلى أية حال ، فقد قامت اللجنة المشار إليها بطرح تقريرها أمام المجلس متضمنة بعض الملاحظات والتوصيات التي من شأنها دعم وتطوير أداء المجالس في معالجة المشكلات العامة كمشكلة البطالة والتسحر . وقد وافق المجلس على ما انتهى إليه تقرير اللجنة بعد إضافات محدودة ، وحيل التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد به من توصيات .

دخلت اللجان المختصة ، بسبب فض الدورة البرلمانية الأولى ، وذلك ما لم يتقدم مقمومها يطلب كتابي لرئيس المجلس خلال ثلاثين يوماً من بداية دور الاعتقاد الثاني بغد تمسكهم بها .

(٦) متابعة المجلس لشؤون الحكم المحلي :

عرضت لجنة الإدارة المحلية وللتنظيمات الشعبية في الجلسة الثانية والخمسين المنعقدة في ٢٢ أبريل ١٩٩١ تقريراً على المجلس ، عن التقرير السنوي المقدم من الوزير المختص بالإدارة المحلية عن نشاط وإنجازات المجالس الشعبية المحلية ووحدات الإدارة المحلية ، وذلك عن المدة من ١٩٨٨ / ٧ / ١ إلى ١٩٨٩ / ٦ / ٣٠ .

وبشكل عام ، فقد كان التقرير الذي تقدم به الوزير

جدول (٧) طلبات المناقشة العامة في الدور الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدمة	موضوع طلب المناقشة	موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
٤٥	٩١/٤/٩	حسن توفيق رضوان (وأخرون)	سبل دعم وتطوير للصناعات الصغيرة .	٦٠	٩١/٥/٩	٩١/٥/٩	إقفال باب المناقشة وإحالة موضوع الطلب وإجابة وزير الصناعة والمناقصات لأحد لجان المجلس لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه للمجلس .
			صناعة وصالح الأثاث في دمياط .	٦٢	٩١/٥/٩		
		حسن توفيق رضوان (وأخرون)	الاحتجاج السكاني وتنظيم الأسرة ، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية .				إحالة الطلب والإسئلة المرفقة والمناقشات حول الموضوع لبعض لجان المجلس لأعداد تقرير يعرض على المجلس .
٤٨	٩١/٤/١٠	صلاح توفيق (وأخرون) ^(١)	موقف الحكومة من تنفيذ أحكام القضاء الصادرة بالغاء نقل بعض العاملين بشركة الحديد والصلب .				

(١) ووفق على عرضه على مكتب المجلس كطلب إحاطة لتحديد موعد ملام لمناقشة .

(٤) المياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

قام المجلس خلال هذا الدور ، بعدة أنشطة في مجال السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . وقد حظيت أزمة الخليج بقدر كبير من المناقشة التي افضت إلى وجود ثلاثة اتجاهات ، اتجاه يطالب بمضاغة الحملة الدولية على العراق ، واتجاه تنصم الأغلبية ويؤيد الموقف المصري . أما الاتجاه الثالث ، فقد عارض موقف مصر الرسمي .. وبشكل عام ، فقد كان الاتجاه الأول والثاني مهيمنين عن شرعية الموقف المصري من أزمة الخليج ، أما الاتجاه الثالث فلم يستطع أحياناً أن يعبر بشكل كاف عن رؤيته وذلك كما حدث عندما رفض رئيس المجلس الموافقة على طلب تقدم به ٢١ عضواً للحديث حول الأزمة في الجلسة العشرين في ٢٣ فبراير ١٩٩١ ، مستخدماً بذلك حقه في الرفض الذي نصت عليه م ١٩٧ من اللائحة ، ومؤكداً على أنه لا يستطيع أن يجر المجلس (إلى مناقشة مناهات قد نؤدى إلى أن تحقق لدول معينة غايات تضر بمصالح البلاد) .

من ناحية أخرى ، شارك المجلس في يونيو ١٩٩١ في اجتماع البرلمان الأوروبي في ستراسبورج لمناقشة الحول العربي الأوروبي ، كما شارك في أكتوبر ١٩٩١ في اجتماع مؤتمر البرلمان العربي الأوروبي في لشبونة . إضافة إلى ذلك ، شارك المجلس في أعمال المؤتمر الثالث للديمقراطية البرلمانية بستراسبورج في سبتمبر ١٩٩١ . وفي المؤتمر البرلماني الدولي بشبلي ومؤتمر رؤساء برلمانات الفراكفونية بباريس في أكتوبر ١٩٩١ ، من ناحية أخرى ، قام وفد برلماني بزيارة الولايات المتحدة في شهر يوليو ١٩٩١ بدعوة من الكونغرس الأمريكي ، وقد التقى مع رئيس صندوق النقد الدولي ورئيس هيئة المعونة الأمريكية ونائب رئيس البنك الدولي .

هـ - مجلس الشعب - ملاحظات أخيرة :

برزت خلال هذه الدورة بعض القضايا الهامة التي لا تتلق بشكل مباشر بالعمل التشريعي والعمل الرقابي ، وإنما تتعلق بأعضاء المجلس ، والعلاقة بين المجلس وكل من الصحافة والقضاء والحكومة :

- أثرت خلال هذه الدورة ثلاث قضايا أساسية تتعلق بأعضاء المجلس ، القضية الأولى هي ما نشيع عن قيام بعض أعضاء المجلس بالاتجار في المخدرات ، وقد أحلى وزير الداخلية ببيان في هذا الشأن يشير لعدم وجود أية أدلة حول هذا الموضوع ، كما ناقش الأعضاء أكثر من مرة هذه

القضية ، وكان الاتهام العام يؤكد أن كافة هذه الأمور لا تتعدى الشائعات الكاذبة وأن المجلس لن يألو جهداً في اتخاذ إجراءات رادعة إذا ثبتت صحة هذه الشائعات . على أنه مع تواتر الأنباء عن صحة هذه الشائعات ، أحال المجلس الأعضاء المشتبه في ملتصقهم هذه للشائعات إلى المدعى الاشتراكي للتصديق في الأمر .

أما القضية الثانية ، فهي تتعلق بحسم عضوية اثنين من أعضاء المجلس ، أحدهما من القاتل وآخر من العمال . فبعد أن تقدم أحد المرشحين في انتخابات المجلس بالطعن في صحة إجراءات الانتخاب في الدائرة السابعة بمحافظة القاهرة . وقام القضاء بإعلان بطلان نتيجة الانتخابات في هذه الدائرة ، قلمت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بالتصديق في الأمر ، وأوصت بإبطال عضوية العضوين وإعادة فرز صناديق الانتخاب التي تضم أصوات ناخبين الدائرة . وبعد طرح تقرير اللجنة للتصويت ، وافق المجلس على إبطال العضوية عن عضو القاتل ، وأكد صحة عضوية العمال ، كما أعلن خلو مقعد القاتل بالدائرة .

أما القضية الثالثة ، فترتبط بالطلب الذي سبق وإن تقدم به أكثر من ٥٠ عضواً من أعضاء المجلس ، بتحديد موعد لعقد جلسة خاصة لحل مشاكل أعضاء المجلس ، وقد أكد رئيس المجلس في ٢٧ مارس ١٩٩١ أن اللجنة العامة للمجلس تدارست الطلب وإن الموضوع لا يزال موضع دراسة باللجنة .

- تعرضت العلاقة بين مجلس الشعب والصحافة خلال هذه الدورة لكثير من ردود الأفعال ، وكان السبب الرئيسي لذلك قيام بعض الصحف بالتعليق على بعض القضايا التي تمس بعض أعضاء المجلس . وكانت القضية البارزة التي شهدت بعض التوتر في العلاقة بالصحافة هذه الدورة ، قضية اتهام بعض أعضاء المجلس بالاتجار في المخدرات . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك نوع من الاستياء العام بالمجلس من المعالجة الصحفية لهذه القضية ، حتى أن رئيس المجلس وبعض الأعضاء ذكروا بشكل مباشر أو غير مباشر أن هناك إمكانية للملاحقة القضائية لهذه الكتابات .

- مضى مجلس الشعب خلال هذه الدورة للضغط على علاقات طيبة مع السلطة القضائية ، وكانت أهم مؤشرات ذلك رفض المجلس التطرق لمناقشة قضايا لم يحمها القضاء منعاً للتصالح بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وهو ما اتضح في موقف رئيس المجلس من مناقشة موضوع تمثال بعض الطلاب إلى الجامعات من الأبواب الخلفية ، واحترام السلطة القضائية كمؤسسة مستقلة وهو ما برز في توجيه رئيسة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية للقضاء لادانة أحد أعضائه لما نسب إليه إبان الإشراف على انتخابات مجلس الشعب بالدائرة السابعة

بالقاهرة . على أن هذا الأمر كان يقابله اصرار من قبل رئيس المجلس على أن السلطة التشريعية سلطة مستقلة وإنها سيدة قراراتها ، وأنه لا توجد جهة أعلى من مجلس الشعب للظمن في قراراته .

- حدث خلال هذه الدورة موقفان مرتبطان بعلاقة المجلس وأعضائه بالحكومة ، وكان أولهما عندما أوقف رئيس المجلس أعمال المجلس في الجلسة الثامنة عشرة في ١١ فبراير ١٩٩١ ، وأوصى بعدم الحديث إلا بعد عودة الأعضاء لمقاعدهم بدلا من الانكفاف حول الوزراء للمصادقة على بعض الطلبات العامة . وقد لفت رئيس المجلس في هذا الشأن الانتباه إلى أن المجلس يقوم بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية مما يثير التناقض بين الأمرين . إضافة إلى ذلك ، أكد رئيس المجلس على ضرورة إيجاد وسيلة ترسل بها الطلبات للوزراء ، ولا يقابل الأعضاء وزيرا إلا بموعد سابق ، ولا تكون هذه الوسيلة توجه الأعضاء للوزراء في مكانهم ، وأنه من الممكن قيام الأعضاء بمحاسبة الوزراء إذا مر الوقت الذي حدده الحكومة دون تنفيذ ما وعدت به .

أما الموقف الثاني ، فقد حدث عندما بادر وزير التموين والتجارة الداخلية بإبلاغ الرد على ما أثاره بعض الأعضاء خلال مناقشة بيان الحكومة بتوجيه بعض المبادرات غير اللائقة للأعضاء . ومع نزاد غضب الأعضاء واصرارهم أن يقوم الوزير باعتذار علني أمام المجلس ، قلم رئيس الوزراء بالحفوا المشكلة وقدم اعتذرا للأعضاء .

١٠ - مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الانعقاد العاشر الحادي عشر (٧ نوفمبر ١٩٩٠ - ١٥ يونيو ١٩٩١) ٧٤ جلسة التويت فيها ما يقرب من ٩٩٠ كلمة ، وقد ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من تقارير اللجان النوعية بالمجلس ، إضافة إلى بضعه موضوعات طرحت للمناقشة العامة ، كما وافق على بعض مشروعات القوانين وعلى رأسها مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩١ / ١٩٩٢ .

وفيما يلي نورد أهم الموضوعات ، التي أثارت خلال مناقشات مجلس الشورى إبان هذه الدورة :

(١) شكل مجلس الشورى مع بداية هذه الدورة ، لجنة خاصة برئاسة السيد ثروت باطلة وكيل المجلس لدراسة خطاب الرئيس مبارك الذي ألقاه في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، إبان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

وقد طالبت المناقشات التي دارت داخل اللجنة بضرورة أن يتضمن برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصري الذي ناد به الرئيس مبارك قضيتي البطالة والأسعار ووسائل علاجها ، والتخلص من عجز الموارنة العامة باعتباره السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار ، وتحرير الجهاز المصرفي ، وإلغاء التسليم الجبري للمحاصيل ، وتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتشجيع التصدير ، وتحسين جودة الانتاج ، والعمل على أن تكون مشروعات البنية الأساسية سابقة في تنفيذها لخطة التنمية دفعا لمجلة الاقتصاد القومي .

أما فيما يتعلق بمناقشات المجلس لخطاب الرئيس مبارك ، فقد تضمنت التأكيد على وجوب عدم اغفال التطورات الجديدة وعصر الوفاق الدولي عند الحديث عن قضية التنمية داخل المنطقة العربية ، وأن يكون الأمن القومي العربي قلما على الأمن السياسي والاقتصادي وعلى تعاون حقيقي بين الدول الفقيرة والدول الغنية بالمنطقة العربية . من ناحية أخرى ، طالب الأعضاء بمواجهة للتصحر ، والحد من الزيادة السكانية التي أدت إلى تزايد الاستهلاك ، واعداد تشريع لمواجهة الارهاب والتطرف .

(٢) ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من التقارير التي اعدها اللجان النوعية وتناولت قضايا محورية ، ومن هذه التقارير ما يلي :

- تقرير لجنة الانتاج الزراعي والرى واستصلاح الأراضي حول استصلاح الأراضي ونظم التصرف في الأراضي الجديدة ، والذي نوقش في شهرى ديسمبر ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ ، وهو يشير إلى ضرورة اسناد استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة إلى شركات استثمارية ضخمة ، على ألا يتعارض ذلك مع قيام صغار المستثمرين بالاستصلاح وفقا لتنظيم متكامل . كما طالب التقرير بالتوصل إلى نظم موضوعية للتصرف في الأراضي الجديدة ، بحيث تضمن المصلحة القومية وتحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الزراعية . كما طالب الأعضاء

بان يعامل الشباب معاملة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي للحد من البطالة ، وأن يكون المبدأ هو تملك الأراضي وليس تأجيرها كي يكون هناك حافز أكبر لزيادة الانتاجية . وأكد الأعضاء على ضرورة وضع التسهيلات أمام المؤسسات المالية العربية للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي وتقديم القروض والاعفاءات الضريبية لدعم عملية الاستصلاح .

- تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول التوازن الخارجى للاقتصاد المصري ، والذي نوقش في شهر يناير ١٩٩١ . ويشير هذا التقرير إلى العبء الثقيل الذي تمثله الواردات الغذائية على ميزان المدفوعات ، وحذر من تزايد

الاعياء العربية المرتبطة بالواردات الغذائية خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم ، كما حذر من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد في حالة الاعتماد على حصة البترول الذي تنسم اسعاره بالتقلب .

وطالب الاعضاء بالحفاظ على ما تحقق من زيادة في حصة التحويلات النقدية في السوق المصرفية الحرة نظرا لاهميتها في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ووضع استراتيجية سريعة للتنازل للمعد للتصدير ، وفتح ابواب الاستثمار للقطاع الخاص .

- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي حول مصر وتطورات أزمة الخليج ، والذي نوقش في مطلع شهر فبراير ١٩٩١ . وقد تناول هذا التقرير دور مصر في محاولة تلاقى وقوع أزمة بمنطقة الخليج وسعيها المتواصل لحل الأزمة سلميا في الإطار العربي ، وما قام به الرئيس مبارك من تحركات عربية ودولية لمحاولة افقاع القيادة العراقية بالعدول عن موقفها .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث طالب الاعضاء بضرورة قيام مصر بدور محوري لدعم الديمقراطية في الوطن العربي ، حتى لا يؤدي وجود نظم ديكتاتورية إلى تكرار الكوارث ، كما طالبوا بجلاء كافة القوات الأجنبية عن المنطقة بعد انتهاء الحرب ، وجعل الأمن بمنطقة الخليج من اختصاص الأطراف العربية وحدها ، وإلا يكون لموقف مصر من القيادة الفلسطينية أي أثر يحد من اهتمامها بالتضحية الفلسطينية .

- تقرير لجنة الخدمات حول سياسة مصر السكانية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، والذي نوقش في شهر مارس ١٩٩١ . وقد تناول هذا التقرير ضرورة اعتبار الاتفاق في المجال السكاني من الاستثمارات الاساسية للدولة ، كما أكد على وجوب اعتبار هذه المشكلة من المشكلات القومية التي لا يكون حصرها في قطاع معين ، وأوضح للتقرير ضرورة اعطاء الاسرة الحق في اختيار عدد الاطفال الذي يتناسب مع امكانياتها وظروفها ، مع التزامها في نفس الوقت بمصالح المجتمع واهداف الدولة وامكانياتها في توفير وتحمل الاعياء الاقتصادية اللازمة لرعاية الأجيال الجديدة والارتقاء بمسئوليتها .

- تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة حول التنمية الصناعية ومستقبلها في مصر ، والذي نوقش في شهرى مارس وابريل ١٩٩١ . وقد أشار التقرير إلى أن اهم الاختلالات التي تعاني منها الصناعة المصرية هي أسعار المدخلات والمخرجات ، بسبب تدخل الحكومة بتسعير ملح عند مستويات نقل عن الاسعار الاقتصادية ، وقيام الحكومة بتمييز اسعار البيع لبعض الممتلكات للمشروعات المختلفة . وقد طالب التقرير ازاء ذلك بمراجعة اسعار

الوقود والكهرباء والنقل والصلن ، بالاضافة إلى السلع الوسيطة لممتلكات البناء والمعادن والكيماويات الاساسية .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اشار الاعضاء إلى تزايد دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية ، وطالبوا بضرورة فصل الملكية عن الادارة في المشروعات الصناعية ، وتحديث الصناعات الصغيرة ومنح القروض البها . وتحديث لافسة للتنمية الصناعية في مصر تقوم على احتياجات المجتمع المصري ، وتشجع الصناعات التي تتميز مصر بنتاجها ، ودعم أنشطة الاسر المنتجة .

- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي حول اتفاق التعاون الاقتصادي العربي ، الذي نوقش في شهر ابريل ١٩٩١ . وقد اشار التقرير إلى أن الدول العربية تعتمد اساسا على صادرات النفط ، مما يجعل عملية تمويل التنمية عرضة للاضطرابات بسبب تقلبات الاسعار . وحذر التقرير من اعتماد الدول العربية في توفير غذائها على الخارج ، خاصة مع تزايد الواردات بما جعل العجز في الوطن العربي يتصاعد . وقد أكد التقرير أن التجارة بين الدول العربية تمكن التبعة للخارج ، الأمر الذي يحتم ضرورة الاعتماد على النفس وتحقيق نوع من التكامل العربي . وطالب التقرير بالتعاون والتنسيق بين الاقتصاديات العربية ، وتولئة للتكامل الاقتصادي الذي يمكن من خلاله أن تحتل هذه الدول مكانا لائقا في الاقتصاد العالمي .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث رأى الاعضاء أن هناك فشلا في تجربة الصناديق العربية للاقتراض في تحقيق اهدافها ، لأن اصحاب المال هم وحدهم اصحاب القرار الاقتصادي دون مشاركة المقترضين ، فضلا على أن هذه الصناديق بلكت كصندوق النقد الدولي من حيث شروط اقراضها . اضافة إلى ذلك ، طالب الاعضاء بتطوير ميثاق جامعة الدول العربية ، وتدعيم دور الهيئة العربية للتصنيع لتوسيع نطاق انتاجها عسكريا ومدنيا .

- تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة حول الصناعات الصغيرة ، والذي نوقش في شهر مايو ١٩٩١ . وقد طالب التقرير بضرورة دعم تلك التنمية الصناعية وتحديد خطة قومية للصناعات الصغيرة . كما اوضح اهمية قيام وزارة البحث العلمي ومراكزها القومية بالبحوث والدراسات المختلفة في مجالات الصناعات الصغيرة وقيام مراكز للتدريب التابعة لموزرات الصناعة والقوى العاملة وكذلك الحكم المحلي برفع كفاءة العاملين في الصناعات الصغيرة ، وحصر وتحليل كافة النظم والقوانين التي يازم تحديثها لدفع تنمية الصناعات الصغيرة ، ودعم العلاقات التجارية مع الدول العربية والافريقية لتكون سوقا للمنتجات الصناعية المصرية وموردا هاما للخدمات .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اعتبر أن

جدول (٨)

بيان إحصائي عن نشاط مجلس الشعب خلال
دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس
٩٠ - ١٩٩١

٩١	عدد الجلسات العادية
٣	عدد للجلسات المشتركة مع مجلس الشورى
-	عدد الجلسات الخاصة
٣٢٢	مشروعات القوانين ، إجمالي المقدم
٢١٤	، المنتهى منها
٨	قرارات بقوانين
٨	الموافقة على قرارات بقوانين
٧	تقديم اقتراحات بقوانين
١	الموافقة على اقتراحات بقوانين
١	مناقشة استمرار حالة الطوارئ
١	الموافقة على استمرار حالة الطوارئ
١	الترشيح لمنصب
١٢٠	، إجمالي المقدم
١١٥	، المنتهى منها
٤٨	إتفاقيات مودعة
٨٦	الاسئلة
٨٦	الرد على أسئلة
٤٨	تقديم طلبات إحاطة عادية
٤٨	الرد على طلبات الإحاطة عادية
١٣	تقديم الاستجوابات
٥	مناقشة الاستجوابات
٩	الاقتراحات برغبة
٣	طلبات مناقشة عامة
٢	مناقشة طلبات مناقشة عامة
٣	بيانات رئيس الجمهورية
-	تشكيل لجان تقصي الحقائق

الصناعات الصغيرة يمكن أن تستوعب اعدادا كبيرة من
الأيدى العاملة تساهم في حل مشاكل البطالة . وطالب
الاعضاء بتبسيط الإجراءات الضريبية وإيجاد السوق التي
تستوعب الصناعات الصغيرة .

- تقرير لجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح
الأراضي حول التركيب المحصولي ، الذي نوقش في شهر
يونيو ١٩٩١ . وكان هذا التقرير قد رأى أن هناك ثلاث
مجموعات من القوانين تمثل عبء في مبيد التنمية في هذا
المجال ، وهي قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وقانون
التعاون الزراعي ، وقانون التصرف في الأراضي الجديدة .
وقد طالب التقرير بترشيد استخدام مياه الري ، والتعرف
على وجهة نظر المزارعين عند تخطيط التركيب المحصولي
على مستوى القرية ، ومراجعة السياسة السعرية الحالية
باعتبارها الموجه الاساسي للتركيب المحصولي .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اعتبر أن اجهزة
التعاون لاتنفذ روح التعاون مع الفلاح ، وأن هذا يرجع
لطبيعة قانون التعاون الزراعي الذي يجب تعديله .

(٣) السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

اهتم مجلس الشورى خلال هذه الدورة بمناقشة قضايا
السياسة الخارجية المصرية ، ويشكل خاص مناقشة أزمة
الخليج بكافة ابعادها ، وكان ذلك يتم من خلال مناقشات لجنة
الشئون العربية والخارجية والأمن القومي وتقرير هذه
اللجنة أمام المجلس . وقد تناولت هذه المناقشات جهود
الدبلوماسية المصرية عامة والرئيس مبارك خاصة ، لمنع
وقوع الحرب بين العراق وقوات التحالف الدولي في منطقة
الخليج .

اضافة إلى ذلك ، استقبل مجلس الشورى خلال شهر
ديسمبر ١٩٩٠ وفداً شعبياً كويتياً . كما أرسل وفوداً إلى
بروكسل في مايو ١٩٩١ للتباحث مع مسؤولي البرلمان
الأوروبي حول القضايا الدولية الهامة خاصة ترتيبات الأمن
بمنطقة الخليج وأزمة الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات
بين الشمال والجنوب . ومن ناحية أخرى قام رئيس المجلس
خلال شهر يونيو ١٩٩١ بتسليم رسالة من الرئيس مبارك
للسلطان قابوس سلطان عمان ، كما حمل رئيس المجلس
رسالة من السلطان قابوس للرئيس مبارك .

٣ . السلطة القضائية :

أ - مقدمة

المسوق وتطبيق قواعده ، وقوانينه واليات عمله ، سوف تؤدي إلى تصاعد مجموعات جديدة من المنازعات القانونية ، والأقتصادية تتعلق بالقوانين الاقتصادية ، والشركات ، وسوق المال ، وبعض المنازعات على العقارات والملكية والحيازة ، والشيكات والأوراق المصرفية ، وهي منازعات نمطية تشهدا الساحة القضائية في مصر ولكن سوف تتزايد هذه النوعية من النزاعات القضائية مع استمرارية عملية التحول الاقتصادي فضلا عن المنازعت الصالية ، والتي ستختلف عن المنازعات العديدة التي كانت تشهدا المحاكم .

الوجه الثاني ، أن التطور السياسي المحكوم نحو للتجربة السياسية أو التخصصية السياسية هي عملية لازالت تدور في إطار ضيق ومحدود عند المنع في النظام السياسي المصري . فالفصوة السياسية الحاكمة والاستراتيجية . وهوامشها لازالت تضم مجموعة من القواعد الأمنية التي تحد من عملية إعادة تشكيل الساحة السياسية وهيكله النظام السياسي والحزبي ، وهو الأمر الذي خلق ، ولايزال عدة فجوات بنائية ، تمثل عوامل لعدم الاستقرار الهيكلي في الدولة ، والمجتمع . لحل على رأسها الفجوة بين الساحة السياسية الرسمية ونظامها الحزبي ، وبين الساحة السياسية للمجموعة التي تحتوي على تيارات سياسية وايدولوجية متعددة ، لامتزاج حيويهم السياسية ، والثقافية على الساحة الرسمية بحدودها المعروفة .

وقد لعب القضاء المصري ، ولايزال عدة ادوار في محاولة ايجاد منابر في الصيغة الدستورية والقانونية الرائنة لتعديلات لازالت جزئية ، ومحدودة في هيكل النظام السياسي ، أو في قواعد للعبة السياسية الاستراتيجية التي يتعمق دورها على رأس بناء القوة التدخلية لاتخاذ القرارات والمبادرات السياسية ، وبالنظر إلى أن هذه العملية تتسم بالبطء وعدم الحسم في إطار تصور سياسي شامل للنظام وتطوراته الأمنية والمستقبلية في ضوء المتغيرات الدولية ، فإن القوى السياسية والمدنية النشطة لجأت إلى السلطة القضائية ، والمحاكم لفتح قنوات محدودة في داخل البنية السياسية الرسمية ، للدخول في إطار الشرعية الرسمية ، أو محاولة توظيف آلياتها وهيكلها المختلفة ، على نحو أشرنا إليه في تقارير السنوات الماضية . ولكن في ظل لاستمرارية - سياسية التطور الديمقراطي المحكوم ، ملجأ للقضاء دورا متعلما في هذا الإطار في المدى القصير ، والمتوسط ، عالم تحدث متغيرات أخرى ، تعجل بالتدخل السياسي المباشر للصفاة في إعادة هيكله النظام ومجمل الأوضاع السياسية ولاشك أنه في إطار الصيغة السياسية الحالية ، يلعب القضاء ولايزال عدة ادوار أشرنا إليها في تقاريرنا السابقة .

تكشف التحولات البنائية الجارية في النظام الدولي من عدة مؤشرات سوف تؤثر بالضرورة على التطور السياسي في الدول الأقل نمواً جنوب العالم - وتمكن في الوقت نفسه - الدور الكبير الذي سوف تلعبه المتغيرات الخارجية من الأوضاع والتطورات الداخلية في البلدان المتخلفة ، وفي هذا السياق ، فإن قائمة أعمال النظام الدولي الجديد الأخذ في التشكل الآن ، سوف تكون حاضرة بقوة على قوائم الأعمال السياسية للدول الأقل نمواً ، لتشمل قضايا وإنكاليات مثل حقوق الإنسان ، والديمقراطية وحرية الإعلام ، وسيادة القانون والتحول إلى اقتصاد السوق وآليات الرسملة .. الخ .

ولمست مصر بعيدة عن تلك التطورات كلها ولكنها تأثرت - وما تزال تتأثر بها بشدة - وفي هذا السياق ، فإن قائمة الأعمال السياسية الأساسية للدولة والمؤسسات السياسية المصرية التي تدور حول التخصصية الاقتصادية تفرض بنود عديدة ، ذات طابع إشكالي ، وتنقسم بالتدخل البنائي بين هذه البنود المختلفة . ولعل على رأس هذه العناصر الجديدة إعادة هيكلة المؤسسات السياسية وتحول التجمع المدني ، إلى مجتمع مدني حديث في تكوينه وقيمة وإعادة صياغة السياسات العلمية ، ومن هنا ستلعب السلطات الثلاث ادواراً عديدة ، وهامة في هذه العملية .

وتجمل التوازنات الحالية للقوة السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري السلطة القضائية ، بتأريخها ومصداقيتها ، وادائها ، مرشحة لأن تلعب ادواراً رائدة في مجال التحرير السياسي وتكوين المجتمع المدني الحديث .

والسؤال الأول الذي يثار هنا هو عن مدى علاقة قائمة الأعمال الجديدة والسلطة القضائية ودورها في مجال نظر الاضمية ، والمنازعات القانونية بين المواطنين في علاقاتهم المختلفة ، وفي إطار علاقاتهم بالدولة واشخاص القانون للمام أو الأشخاص الاعتبارية والمعنوية الأخرى . وليس ثمة من شك أن السلطة القضائية وجماعة القضاء في المجتمع أصبحت ذات أهمية خاصة منذ عشرين ، وستزايد هذه الأهمية في العقود المقبلة من عدة وجوه نرصدها على النحو التالي ، تمثيلا لاحصرا .

الوجه الأول ، أن عملية التحرير الاقتصادي

ومن نافلة للقول بأن السلطة القضائية هي من أعرق المؤسسات المصرية قاطبة ، من حيث مبادئها ، ودوارها ووظائفها التاريخية ، ولا شك أن الإرث التاريخي لأى سلطة أو مؤسسة ، يلعب دورا كبيرا فى إضفاء المشروعية والقبول العام بها ويساعدها على الرسوخ ، ويمكن أن تكون ركيزة لأى سياسة لتطويرها وتحديثها للتكيف مع المتغيرات المجتمعية المختلفة ، وفى ذات المستوى ، يمكن أن تلعب الموارث دورا ملجأ فى عاقبة الإنماء للمؤسسة لها وإيضاح لأطرافها الفكرى أو القلبي ، ومن هنا تكسب لشكالية استقرار وتحديث ، وتكيف المؤسسات القضائية وجاهتها . وفى جللتنا المصرية ، لا يزال لعب الإرث التاريخي والتراكم فى ممارسات وإداء جماعة القضاء دورا إيجابيا كبيرا من زاوية نظام القيم الاساسى لجماعة القضاء ، والذي يتمس بأقرار قواعد ومبادئ القانون الحديث ، مع بعض الاتجاهات الاسلامية الجديدة النازعة لنبد القانون الوضعى الحديث ، والمطلبة بأقرار نظام الشريعة الاسلامية وتلعب « لذكارة القضائية » - وهى ليست تشكيلا قضائيا فى هيكل المحاكم المصرية فقط دورا كبيرا فى هذا المجال ، فلقدائرة القضائية يمكن أن نطلق عليها بأنها أبرز عناصر نظام التنشئة القضائية الذى يتولى تدريب وتلقين القضاة الجدد بقم العمل القضائى ، وأماليه ومناهج عمله وطريقة السلوكية ، من أقدم القضاء إلى أحدثهم .

أن قدرة السلطة القضائية وجماعة القضاء على التطور والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الجديدة ، يبدو رهينا بمدى استقرار المؤسسة القضائية ، إلى الحد الذى يسمح لها بإعادة التكيف والتأهيل المؤسسى أو البشرى لمواجهة التحولات الجديدة ، والبيئة القضائية المستقرة - وغير المضطربة - تسمح بانتقال مسن لنظام القيم ، وأماليه العمل ، وقواعده إلى الأجيال الجديدة فى الجماعة القضائية وما يؤدى إلى حسن الاداء وفعاليتيه واتمام جسيمة الاساسى بالانساق مع مبادئ القانون والقواعد القانونية والقضائية المستقرة . ومن ناحية أخرى ، فلااضطرابات ، وعدم الاستقرار الهيكلى يتمكن سلبا على التوازن العام فى هيكل الدولة ، والسلطات العامة ويحعل القوام العام للجماعة القضائية مضطرا وتغوره سبلات عديدة .

ولاشك فى أن الاستقرار ليس معناه المحافظة ، وعدم الرغبة فى التطوير أو مقاومة أى نزعة لتحديث المؤسسة ، وإعادة تأهيل الجماعة القضائية والحفاظ على الأوضاع القائمة بسبلاتها ، وإيجابياتها . لأن الزوية المحافظة للاستقرار ، تؤدى إلى الشيخوخة المؤسسية ، وضعف الاداء .

والاستقرار كما نحدد فى هذا التقرير يتمثل فى مدى

وقدرة هيكل السلطة فى جذب الدعم ، والقبول العام حول دورها ووظيفتها فى حسم النزاعات والخصومات القضائية التى تتوزع بين الأشخاص القانونيين الطبيعيين والمعنويين وبينهم وبين السلطات العامة على أى مستوى من المستويات ويشكل خصومة قضائية ، أو نزاعا قانوئيا يحرص على المحكم . وفى هذا المجال يمكن القول أن النظام القضائى المصرى - والقضاء - يهوزون على الحد الأدنى من الرضا العام لدورهم والدورهم فى تطبيق النصوص والمبادئ القضائية على الوقائع والمراكز القانونية المتنازعة ، وبالإضافة إلى هذا المعنى فإن الاستقرار يرتبط بقدرة المؤسسة على التكيف والتلاؤم مع كافة مراحل التحول السريع فى النظام السياسى وفى أكثر مراحله توترا ، وصراعا بل وفى مراحل التحول فى شكل النظام ومؤسساته وبأستثناء محدود يتمثل فى أزمة القضاء مع الدولة عام ١٩٦٨ - وفى ظل ظواهر القضاء الاستثنائى والموازى ، ونظام الحكم العرفى تظل أبرز مؤشرات الاستقرار تتمثل فيما يلى :

- توافر الحد الأدنى للتماسك البنائى للمؤسسة القضائية ، فى مواجهة تحديثات وضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية بنائية فى المجتمع المصرى طيلة العقود الماضية .

- ارتفاع وزن المؤشرات الاستقرارية - على غيرها - وهو ما يتمثل فى إداء نواة النظام القضائى لوظائفه فى استقلالية نسبية ، أى أن المحاكم العادية ، والادارية كتلت ولا تزال تؤدى وظيفتها فى تطبيق القانون وحسم المنازعات القضائية فى استقلالية عن أية مؤثرات خارجية .

- والقدرة على خلق هامش الاستقلالية ونوسيمه فى عمل المؤسسات القضائية ، والمقاومات التى تبديها جماعة القضاء من محاولات التدخل الخارجى من السلطات الأخرى ، أو ممارسة الضغوط على القضاء .

- دور نادى القضاء فى رفع المستوى المادى للقضاة ، ومحاولة توفير الحد الأدنى اللائق لمعاشهم ، وحياتهم وأن كان ما تحقق لا يزال دون ما يرغبون فيه تماما .

- قدرة السلطة القضائية ومؤسساتها على تجديد آليات عملها الداخلية فى حقل التدريب ورفع معدلات الاداء القضائى ، من خلال انشاء مؤسسة للتدريب .

- عدم تشكيل قنات لجماعية ، وسياسية اساسية فى شرعية النظام القضائى وندرة استخدام العنف فى مواجهة المحكم والقضاة . ولعل هذه السمة الهامة لاتحوز عليها السلطات التنفيذية والتشريعية ، من جانب قوى عديدة ، محبوب عنها الشرعية ، وقد يرجع ذلك إلى ميراث المؤسسة فى مجال حماية الحريات المدنية ، والحسن المتبادل للقضاة المصريين ، وعدم تأثرهم فى الغالب بالضغوط التى مورست أو يمكن أن تمارس عليهم .

المكانة المعنوية وهيبة السلطة القضائية ، والقضاء لدى السلطات والمؤسسات والجماعات السياسية المختلفة في مصر ، وحرص هذه القوى على مراعاة مكانة هذه الجماعة في قراراتهم .

قدرة النظام القضائي ومؤسسته على التخلص من العناصر التي تعمل على خلات القانون من بين أعضائه .
أن هذه المؤشرات الاستقرارية المختلفة تواجهها مشاكل وعوامل تمنع الاستقرار كمشكلة حدود السلطة القضائية ، والتغول عليها عبر القضاء الاستثنائي ومؤسسته ومثل حجم المؤسسة مقارنة بارتفاع معدلات القضايا ومشكلات تحديث المؤسسة ... الخ .

ولاشك في الأهمية الخاصة للسياسة القضائية ، في وضع نظام من القيم والأهداف والنوات التي تشكل الاطار العام والبيئة الهلامية التي ينشط فيها الاداء القضائي لتحقيق الأهداف المرجوة منه ، ويمكن القول أن السياسة المصرية قد عانت كثيرا من عدم وجود سياسة قضائية واضحة المعالم ويتم الاعلان الواضح عنها ، وإن كان يمكن استخلاصها من الممارسات التي تتخذها التشكيلات الوزارية المتعددة - عبر وزارة العدل - إزاء السلطة القضائية ، وجماعة القضاء والأمراء في أن السياسة القضائية لاتوضع ، والاتصاف من فراغ ، وإنما تعكس في قسم اساسي منها تصور الصفة السياسية الاستراتيجية ، والبرلمان والسلطة التنفيذية لوضع السلطة القضائية وحدودها ، ومكانة القضاء ... الخ .

والسياسة القضائية ، لا ترتبط فقط بحسن صياغة الأهداف ، والأولويات ، ومشاركة القضاء ، وحسن بلورة وزارة العدل لها ، وإنما ترتبط بعدة أمور ذات خصائص هيكلية مثل السياسة التشريعية ومدى حسن أو سوء عملية صناعة التشريع المتوازن ، وكذلك السياسة الأمنية ومدى كفايتها وقولزنها ... الخ .

وبشكل عام فيصوب نقاش هذه الجوانب وغيرها في اطار دراسة السياسة القضائية على النحو التالي :

انكسارات أزمة السياسة التشريعية على السياسة القضائية .
- أزمة السياسة الأمنية ، والسياسة القضائية .
- مكونات أزمة السياسة القضائية .
- دور القضاء في إعادة رسم لخريطة السياسية المصرية .

ب - السياسة التشريعية والسياسة القضائية :

يمكن القول أن هناك أزمة في السياسة التشريعية تتمثل فيما يلي :

- تأخر سياسة التشريع بمصالح بعض الفئات الاجتماعية دون غيرها وهو الأمر الذي يقف للقواعد القانونية والتشريع

على وجه العموم الطابع المتوازن في حاميته للمصالح المتنازعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهو ما يؤدي إلى انتفاخ النزاعات القضائية ، فضلا عن آثاره عدم الاستقرار القانوني والاجتماعي - ومن ثم السياسي - ويدفع إلى ادخال تعديلات جزئية عديدة على التشريع ، بما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار القانوني ، والقضائي ،

- سهولة لجوء الدولة إلى التشريع كدواء لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي مشكلات وأزمات لاجال حلها إلا بذات الأدوات التي تكشف عنها طبيعة المشكلة وهذا المنهج خلق فجوة واسعة بين الانساق التشريعية ، وبين الانساق الاجتماعية - الاقتصادية ، والسياسية مما يؤدي إلى التأثير على هبة الجهاز التشريعي والجهاز القضائي .

- الانفصال في كثير من الأحيان بين السياسة التشريعية ، والسياسات العامة الأخرى ، وهو أمر أدى - ولا يزال - إلى الانقطار للفضة عامة للنظام القانوني وتسمم بالوضوح والتجانس ، مما يؤدي إلى تكرار المنازعات القانونية ، ومن ثم القضائية .

- فقدان بعض التشريعات التي يصدرها البرلمان لمتطلبات الصناعة والحرقة القانونية والوضوح ، الأمر الذي يتسبب على عمليات تطبيق القانون من قبل القضاء ، مما يؤدي إلى الاضطراب الناتج عن غموض النصوص القانونية .

- خضوع اقسام من التشريع المصري إلى اعتبارات سياسية وأمنية وتغليبها على الاعتبارات الاجتماعية بكل انكسارات ذلك على طبيعة النظام القانوني ، والقضائي .

- كثرة التعديلات على بعض التشريعات - بما يؤدي إلى عدم الاستقرار والمنعت في اداء القاضى لوظيفته فيعوض التشريعات بـ ٤٠ تعديلات ، وبلغ عدد التعديلات على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة وفقا لتصريرات وزير العدل على سبيل المثال ٨٨ تعديلا .

- الانتفاخ للتشريعي المستمر ، وقد بلغت التشريعات الاساسية والفرعية التي تم حصرها منذ عام ١٨٢٤ حتى الآن (٥٩,١١١) تشريعا اساسيا وفرعيا ، وفي ظل هذه الغاية المتداخلة من التشريعات الاساسية والفرعية يتعسر العمل ، ويوق بالندسة للقاضي ، في ظل عدم توافر بيئة أساسية حديثة ، تساعد للقاضي وتيسر عليه أساليب الاطلاع واستدعاء المعلومات ، والقوانين ، والمبادئ القانونية والقضائية .

أن هذه المكونات التي تشكل أزمة في السياسة التشريعية تؤثر على السياسة القضائية وعلى تطبيقها ، وهي أمور تمنع هبة القضاء ومكانته في أمور لداخل لجماعة القضاء بها .

جـ - السياسة الأمنية ، والسياسة القضائية :

تتأثر السياسة الأمنية في مصر بعض من الاختلالات الهيكلية التي تنمى في الصميم وتؤثر على تطبيقاتها وفعاليتها ، مما ينعكس سلباً على السياسة القضائية . ويمكن استخلاص أبرز مكونات هذه الأزمة في علاقتها الوثيقة بالقضاء فيما يلي :

- عدم التوازن بين قطاعات السياسة الأمنية وذلك لصالح الأمن السياسي ، وبما يؤثر على قطاعات الأمن الجنائي ، والاقتصادى والاجتماعى .

- أزمة السياسة العقابية ، والمعاملة العقابية للمذنبين وتحول المؤسسات العقابية إلى مؤسسات لتدريب الجناة والمذنبين الأمر الذى يساهم في تطوير عمليات ارتكاب الجرائم ، والفروج على القانون ، وعدم القدرة على متابعة ومواجهة تكتلات أنماط السلوك الإجرامى .

- قصور الأجهزة والأدوات الشرطية واللينة الأساسية غير الحديثة عن جمع الاستدلالات وكشف وتعبئة الجناة الأمر الذى يؤثر على سرعة حسم النزاعات الجنائية ، بما يؤدى إلى شيوخ لحساس جماهري ، بأن القضاء عجز عن أداء دوره في حسم المنازعات الجنائية التي تمس أمن وسلامة ومكينة المجتمع .

تأثير الأزمة الاقتصادية على تكلفة وممتوى محبشة رجال الأمن في مصر وهو ما يوفر فرصاً لشيوخ سمات سلوكية مخالفة للقانون بين ضباط الشرطة ، وضباط الصف والجنود ، فضلاً عن التكامل وعدم الحمية في أداء وظائفهم .

غياب فلسفة أمنية واضحة تنحصر على الحد الأدنى من الفهم والاستيعاب الجماهري داخل الأجهزة الشرطية المختلفة ، بما يؤدى إلى الفعالية في مواجهة الجريمة ، والوقاية منها .

أن هذه المكونات - وأخرى كنقص الموارد ، والمعلومات ، والانتفاجار السكاني - أثر - ولا يزال - على فعالية السياسة القضائية لتفقد السياسة الأمنية للقدرة على جمع الاستدلالات الكافية ، التي تيسر على جماعة القضاء والمحكم سرعة نظر القضايا والفصل فيها .

(د) مكونات أزمة السياسة القضائية :-

ويمكن لنا رصد مكونات الأزمة فيما يلي :-

١ - محدودية عدد القضاء ومعانوى القضاء : فقد اعضاء الهيئات القضائية - دون هيئة قضايا الدولة - يتوزعون على النحو التالي :

القضاء ٢٧٩٠

النزاية العامة ٢٧٠٥

مجلس الدولة ٧٩٤

النزاية الادارية ٩١٥

وهي اعداد محدودة بالمقارنة بظاهرة انفجار المنازعات القانونية والخصومات القضائية العديدة التي اربطت بالانفجار السكاني ، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة خاصة في ظل المتغيرات التي مر بها المجتمع المصرى منذ عقد السبعينات إلى الآن .

- ازدياد كم المنازعات القضائية - المطروحة على المحاكم ، ويمكن لنا رصدها في السنوات الأخيرة فيما يلي :-

في عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ بلغ عدد المنازعات المدنية والجنائية والأوامر التي عرضت على المحاكم بمختلف درجاتها ٥٨٨،٣٢٤ منازعة منها نسبة فصل بلغت ٧٦،٧٧ ٪ .

في عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بلغت عدد المنازعات المطروحة : ٨،٩٣٣،١٢٩ منازعة فصل القضاء في ٨٣ ٪

وفي عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ بلغ عدد المنازعات المطروحة : ٩،٢٧٩،٧٦٨ منازعة فصل في ٧٦،١١،٢١٦ منازعة منها

في عام واحد

بنسبة فصل بلغت ٨٧،٠١ ٪ في حين أن عدد القضاء الحاليين من بداية السلم الوظيفي من درجة حتى قمته يبلغ ٢٧٩٠

ورغم أن المؤشرات الرقمية للتنازل القضائي ، وفي الفصل في المنازعات تشير إلى انجاز مرموق بالمعايير العالمية ، الا أن ذلك يكشف عن عجز العدد الراهن من القضاء مقارنا بعدد المنازعات التي تتزايد كل عام ، وعلى نحو يوجب بدلالات سياسية واجتماعية هامة ، تتطلب النظر فيها من منظور السياسة بالمعنى الدقيق للكلمة ، وليس فقط من منظور قضائي أو قانوني ضيق .

النقص في اللينة الاساسية للمحكم ، وادواتها الفنية من العاصيات ، والمعلومات ، والحفظ والمراجع ، وتغلب اللينة الفنية ، وضعف المستوى المهني لمعاونى القضاء ، وعدم المحدود ، وشيوخ مظاهر الخروج على مقتضيات الوظيفة ، بما يعطى إحساساً عاماً لدى جمهور المتقاضين ، بضرورة اللجوء إلى الآليات الحرفية ، والتحكيمية لحل المنازعات بدلاً عن الآليات القضائية .

وغياب التخصص في جماعة القضاء ، بما يؤثر على حسن الاداء الفني وكفايته بالنظر إلى الزيادة السريعة في المنازعات المطروحة أمام المحاكم ، ومقارنة بالمستوى

التي والعلمى لأداء جماعة القضاء في مراحل تاريخية مختلفة في تاريخ النظام القضائي وجماعة القضاء في مصر .
غياب لفظة واضحة للسياسة القضائية في مصر ، في إطار متوازن مع السياسات العامة الأخرى ، وبما يسمح بتحقيق الأداء القضائي لوظائفه الحيوية في مسار التطور المؤسسي والحضاري في مصر .

- بطء العملية القضائية بما يؤثر على إحساس جماعة المتقاضين بالحل ، والرغبة في حسم النزاعات على المراكز القانونية واستقرارها .

- مسألة انتداب القضاء إلى الجهات الحكومية والإدارية لبعض الوقت وبما يؤثر على حسن الأداء القضائي ، وجعلهم موزعي الاهتمامات بين وظائفهم القضائية وبين كونهم مستشارين لهذه الجهات في الجوانب القانونية لنشاطها .

ولذلك أن هناك محاولة من الحكومة ووزارة العدل لمعالجة بعض مكونات الأزمة ، والاختلالات البنائية التي تعاني منها السياسة القضائية إلا أن هذه المحاولة لازالت في بدايتها وتحتاج إلى تصور شامل لسياسة قضائية فعالة ، وخاصة في معالجة القضايا الكلية ، ومنها مسألة قانون السلطة القضائية ، والحدود بين السلطات التشريعية ، والتنفيذية والسلطة القضائية ، ومسألة قضاء الاستئناف ، والوزاري والذي يطوى على انتزاع للاختصاصات الأصلية للسلطة القضائية ، وشيوع القوانين الاستثنائية ، بل انكسارات ذلك على استقلال القضاء . فضلا عن عدم تلبية التصورات الرسمية للسياسة القضائية لكافة مطالب جماعة للقضاء ، ومشاركته من خلال الجمعيات للمعمومة المحاكم ، ونوادي القضاء - في طرح رؤاهم المختلفة لسياسة قضائية فعالة وحديثة .

هـ - دور القضاء في إعادة رسم الخريطة السياسية المصرية :-

سبق ، وأن أشرنا في تقارير السنوات الماضية إلى الدور السياسي غير المباشر الذي لعبه القضاء المصري .

ولا يزال هذا الدور يقوم به القضاء ، وجماعة القضاء ، سواء في النزاعات التي يصفها الفقه القانوني ، بأنها قضايا الحريات العامة ، في مجال الإقرار بمشروعية بعض الأحزاب السياسية التي ترفض لجنة الأحزاب السلطات بتأسيسها وإلجأ نو المصلحة إلى القضاء للقرار بهذه الأحزاب ، عبر الطعن في مشروعية القرارات التي تصدرها هذه اللجنة .

ومن هنا استمد القضاء دوره غير المباشر في عملية

إعادة رسم الخريطة السياسية والحزبية المصرية ، والواقع أن الدور الهام الذي يقوم به القضاء في هذا المجال ليس مقصورا على الأحكام القضائية الصادرة في تلك النوعية من النزاعات القانونية والخسومات القضائية فقط ، بما تتضمنه هذه الأحكام من حييات ومبادئ قانونية فحسب ، وإنما ثمة دور يلعبه مفوضو المحكمة الدستورية العليا ، في القضايا التي دفع فيها بعدم دستورية بعض القوانين والصوص التشريعية ، كذلك الدور الذي تلعبه هيئة مفوضي الدولة في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة - في قضايا ذات مساس بالحريات العامة - أو تلك المتعلقة بالطعن في الاخطارات المقدمة بطلب الموافقة على تأسيس بعض الأحزاب إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية . أن هذا الدور بالغ الأهمية لأسباب عديدة :

- مفوضو المحكمة الدستورية يقومون أبحاثا دستورية رفيعة المستوى من حيث دقة التحليل العمق ، والقانوني ، وهم بذلك يلعبون دوراً محورياً في مجال تأسيس الحقوق والحريات العامة في الفكر القانوني والقضائي المصري ، ويساهمون في تطوير الفكر الدستوري المصري ، وهم بهذه المثابة يسهمون في سد الثغرة بين النصوص الدستورية العامة ، وبين الواقع ، والممتلكات التطبيقية التي تثار عند النزاعات بين الأشخاص الطبيعيين ، والمعتولين فيما بينهم ، أو فيما بين هؤلاء والدولة ومؤسساتها .

- وثمة أدوار هامة تلعبها هيئة مفوضي الدولة في مصر حيث تؤدي وظيفة هامة في انماء القانون الإداري ، بوصفه قانوناً قضائياً في تكوينه وتشكيله الأساسي - وفقاً للتجربة المرجحة في هذا المجال ، وهي التجربة التاريخية لمجلس الدولة الفرنسي - حيث لعب القضاء الإداري ، ولا يزال دوراً هاماً في وضع مبادئه العامة ، وإحكامه من خلال الأحكام والمبادئ ، التي يتوصل إليها القضاء الإداري ، والمحكمة الإدارية العليا في النزاعات التي طرحت ولا تزال أمامها .

وفي هذا المجال تمثل التجربة المصرية التاريخية ، ولحمة من التجارب الرائدة خارج التجربة الفرنسية ، في العلم العربي ، أو النور القلبي التي تلأذ بهذا النظام أي لزواجية النظام القضائي بين نظام القضاء المدني - للجانتي العادي ، ونظام القضاء الإداري ممثلاً في مجلس الدولة .

وما من شك أن هيئة مفوضي الدولة تلعب في ظل قانون الأحزاب السياسية - رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الرامن ، بقوده الصيغة ، وغموضه دوراً محورياً في المساهمة في تطوير فقه ومبادئ تتفق بالحياة الحزبية المصرية . ناهيك عن دورها في مجال الحريات العامة ، بالإضافة إلى دور القضاء العادي .

وفي هذا الإطار يمكننا أن نعرض على سبيل التمثيل

التأسيس . ولأنه لا عورة بالعدد الزائد عن حد النصاب من حيث مدى توافر شرط النصف على الأقل من العمال والفلاحين .

وفيما يتعلق بالسبب الثالث المتعلق بالتمتع بالحزب شرط التمايز الظاهر في البرامج وسياسات وأساليب تحقيقه عن الأحزاب الأخرى ، رجع تقرير هيئة مفوضي الدولة إلى موقف المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٥ ق في شأن اظهر مراد المشروع من التمييز ببرنامج الأحزاب ، حيث رأت أن المقصود بالتمييز الاختلاف في البرامج والسياسة أو الأساليب عن تلك التي يقوم عليها حزب آخر ، والتمييز المطلوب لا يمكن أن يكون مقصودا به أن يكون تميزا في كافة ما تقوم عليه برامج الأحزاب الأخرى كلها ... فالتمييز يتحقق متى توافر التفرّد والانفصال في برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه مع حزب آخر .

وذهب التقرير في تحليله لمنهج لجنة الأحزاب إلى أنها تحرص على عقد المقارنة مع الأحزاب الأخرى كلها لا مع كل حزب منفردا ومستقلا ومنفصلا عن غيره ، وهي ثانياً تتجاوز عن اشتراط التمايز ، بمعنى أنها تكتفي بالتشابه لنفي التمييز ، ومن ثم فإن منح لجنة الأحزاب لا يبقى فصمة

لأعمال أمثل للمبدأ الدستوري المتعلق بحرية المساهمة في الحياة العامة ويتمتع الأحزاب كنظام سياسي يبنى عليه التكوين الدستوري ، ورأت أن التمييز الظاهر لا يكون بشرط بنود البرنامج والنظر في كل جزئية على حدة ، أما يظهر التمييز أكثر ما يظهر من استقراء كل بنود البرنامج والسياسات واستخلاص التوجه العام الذي يمثل عمود الارتكاز في هذا الاجتهاد السياسي . وقد توصل التقرير إلى أن شرط التمييز الظاهر قد توافر في برامج الحزب ، ومن ثم فإن قرار لجنة الأحزاب بالمعارض عليه لعدم تمتعه بالتمييز الظاهر ، لا يهضم في الواقع ولا في القانون .

أما عن السبب الرابع الذي يتأسس على قيام الحزب على النظام الشمولي الذي يتعارض مع الديمقراطية السلمية ، فقد ذهبت هيئة مفوضي الدولة إلى أن أوراق الحزب طلب التأسيس تضمنت جملة من المبادئ والأهداف والمطالب التي تبعد بالحزب عن النظام الشمولي وتضعه مع من يؤكّدون انظم التعددية .

وهكذا يبرز الدور الذي تقوم به هيئة مفوضي الدولة . كما ظهر من قبل الدور الذي تلعبه هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا . في مجال تنظيم الحريات العامة ، والذي يساهم في إتمام هذا الحق الدستوري والقانوني العام ، ومواجهة مشكلات الصناعة التشريعية المبتصرة .

للتقرير الذي قدمته هيئة مفوضي الدولة في الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ قضائية المقدم من وكيل المؤمنين عن الحزب العربي الديمقراطي الناصري ضد رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية ، واعترضت على الطلب المقدم . وقد استندت اللجنة في اعتراضها على أربعة أسباب تمثل في :

١ - تخلف الشروط القانونية في وكيل المؤمنين ، وذلك لمسبق أولائه في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ بتهمة الاشتراك في اتفاق جنائي للحاحلة برئيس للجمهورية واللجنة المركزية وذلك بقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري وشكل الحكومة .

- قامت اللجنة بالاعتراض على أن اثنين من المؤمنين ثبت من بعض الوقائع والاتهامات في عدة قضايا على أن ثمة أدلة جديدة تقوم على قيام هؤلاء بالدعوة أو التمييز والترويج لما يتعارض مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي طبقا للقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٧ .

- اعترضت اللجنة على تأسيس الحزب لافتقاده شرط التمييز طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون الأحزاب . حيث أن التمييز وفقا لرأي اللجنة يتمثل في تفرد برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه عن برامج الأحزاب الأخرى تفردا واضحا يبدو للوهلة الأولى لمجموع الناس

- ورابع أسباب الاعتراض التي قطعها اللجنة تمثل في قيام الحزب على النظام الشمولي الذي يتعارض مع الديمقراطية السلمية ، وذلك تأسيسا على إشارة للحزب في بيان اعلانه إلى الوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن الالتزام بهذه الموانيق شرطا جوهريا للعضوية فيه ، وتجاهل الحزب خطوات التصحيح الديمقراطي التي بدلت بثورة ١٥ مايو ١٩٧١ .

وقد رد تقرير هيئة مفوضي الدولة ، بعد بحث عميق لأمس النزاع ، بالي :

أن السبب الأول الذي أفصحته عنه اللجنة قام على وجه قانون سليم ، لأن اللجنة صرحت كل منها في إثبات تخلف الشروط القانونية في وكيل المؤمنين ، ولم تجر التفرقة الواجبة بين شروط أهلية الشخص لممارسة العمل السياسي وبين شروط التكوين الحزبي نفسه ، وخاب عنها أن الطلب المعروف عليها لا يتعلق بمدى أهلية وكيل المؤمنين لممارسة العمل السياسي ، وإنما الطلب يتعلق بتكوين حزب موقع عليه من أربعة وثمانية عضوا مؤسسا .

- وفيما يتعلق بالسبب الثاني ذهبت هيئة المفوضين أن العبارة بتوافر الشروط في إطار ٥٠ عضوا هم من شرط القانون عدهم ، كنصاب لتقديم الاخطار ولتخاذ اجراءات

ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية

١ . الحزب الوطني الديمقراطي

أ - نشاط اللجان المتخصصة :

شهد الحزب نشاطا مكثفا على مستوى لجانته الداخلية طوال العام ، إذ أنها حرصت على عقد اجتماعات دورية حضرتها في معظم الأحيان بعض القيادات التنفيذية لشرح سياسات ، أو الرد على استفسارات أو تساؤلات ، أو لم طرح مقترحات لا تزال قيد البحث وتسمى الحكومة لبلورتها من خلال التشاور مع لجان الحزب .

وقد برز من بين هذه اللجان كل من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة التكوين والصحة والتعليم والصناعة والسكان بالإضافة إلى أمانات الشباب والنشاط التجاري والصناعي ، وتركزت معظم القضايا التي تم طرحها أو معالجتها فيما يلي :

- قضايا ترتبط بتحرير الاقتصاد ضمن برنامج الألف يوم ومعالجة المعجز والتضخم ، حيث طالبت بعض اللجان بإنهاء التخطيط المركزي في توزيع الاستثمارات وقصر دور الدولة على تحديد السياسات العامة وإقامة مشروعات استثمارية تصديرية .

ووضعت اللجان المعنية تصورا كاملا لمشروع تحرير الاقتصاد يتضمن إطلاق حرية القطاع الخاص وترشيد الاتفاق العام وقيمة الموارد الذاتية ، ورفع كفاءة الإدارة العامة ودمج بعض الوزارات وضغط للمصروفات .

في الوقت نفسه حاولت بعض اللجان لفت انتظار الحكومة إلى قضايا تحتاج لإعادة نظر بالخطط الموضوعة لها . فعلى سبيل المثال ، دعت أمانة النشاط التجاري والصناعي في أحد اجتماعاتها إلى ضرورة وجود خطة اجتماعية تروكب برنامج تحرير الاقتصاد القومي لتتلافى أية آثار اجتماعية سلبية نتيجة تحرير الاقتصاد ، والتوسع في الاتفاق على المجالات العلمية والتعليمية ومكافحة البطالة .

شهد الحزب الوطني خلال عام ١٩٩١ نشاطا مكثفا على جميع المستويات تركز إجمالا في الاتجاه نحو التغيير ، ومراجعة السلطة التنفيذية في العديد من خططها المقترحة خاصة الاقتصادية منها أو تلك المتعلقة بقطاعات حيوية في الدولة .

فقد كشف فوز الحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام ١٩٩٠ بنسبة ٥٧٪ من مقاعد مجلس الشعب عن وجود خلل خطير في أداء الحزب وعلوية هيكله ، ويرغم ارتفاع هذه النسبة في وقت لاحق إلى ٨٠٪ عندما انضم عدد من أعضائه الذين فازوا كمستقلين إلى هيئته البرلمانية ، إلا أنها تظل أقل بكثير عما حققه الحزب في إنتخابات سابقة .

وفي الواقع كانت التجربة الإنتخابية في ١٩٩٠ برمتها ، وما صاحبها من انتشاقات وخلافات داخلية بسبب المنافسة على الترشيح ، فرصة اكتشفت خلالها القيادة العليا للحزب مدى التفرل والركود والانقسام الذي ساد صفوف الحزب ، والذي برز بوضوح في اتجاه ٧٨٩ عضوا إلى ترشيح أنفسهم في الإنتخابات كمستقلين بعدما رفض الحزب ترشيحهم ونجح منهم ٩٥ عضوا في الوقت الذي سقط فيه العديد من أئمة الحزب ببعض الدوائر .

لذلك بدأ واضحا أن القيادة العليا كانت عازمة مع بداية ١٩٩١ على إدخال تعديلات جوهرية تعالج للخلل ، إلا أنها رأت فيما يبدو أرجاء عملية التغيير إلى ما بعد أزمة الخليج التي بلغت ذروتها في أوائل العام .

ولرصد نشاط الحزب الوطني خلال عام ١٩٩١ منعمند على ثلاثة محاور يمكن إجمالها في الآتي :

مجملا إعادة إحياء وتنشيط هيكل الحزب . وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نورد بعض الأسباب ، التي أعلنت عناصر قيادية لها كالت وراء ذبى دعوة التغيير . فقد أشار بعض تلك العناصر إلى أن ، كثيراً من القيادات في عدة مواقع كانت حائلا دون ظهور قيادات جديدة في العمل الحزبي ، وما أن وضعت تلك القيادات نفسها في إختيار حقيقي مع الجماهير حتى سقطت .

لذلك كانت من الضروري إجراء الانتخابات بغرض :

- (١) إختيار قيادات تتمثل فيها القوة والقدرة .
- (٢) وضوح خريطة عضوية الحزب في المواقع المختلفة حتى مستوى الوحدات لتدعيم خطة الحزب لاستقطاب عضوية جديدة في المواقع التي تعاني من ضعف العضوية .
- (٣) دعم شبكة الاتصال وتأكيد دورية الانجتماعية للمستويات المختلفة مما يسهل عملية المتابعة والتتبع .
- (٤) القيادات المنتخبة يكون لها حرية التصرف وأكثر استعدادا للخلق والابداع لتحررها من الاحساس بالوصاية .
- (٥) تتفاعل الجماهير بشكل أكبر مع قيادتها الحزبية لاجساسها أنها كانت شريكة في صنع القرار .

ومع بداية الاعلان ع الاتجاه للتغيير ، كشفت بعض القيادات عما أصاب الحزب بعد ١١ عاما من العمل السليمى ، حيث ألمحت إلى أن الحزب كاد يتحول لمؤسسة إدارية ملققة بجهاز الدولة . وهو رأى صحيح إلى حد بعيد ، فالأعضاء ومثلهم القيادات - وهى فى المقام الأول كوادر سياسية تنفيذية - خلطت بشكل سافر بين الحزب وبين المؤسسات الادارية فى الدولة ، فكانت النتيجة تداخلا شديدا وخللا واضحا فى أداء الحزب ظهر خلال الانتخابات الأخيرة .

من هنا المنطلق كانت دعوة الرئيس حسنى مبارك زعيم الحزب فى أوائل العام إلى إجراء دراسة عاجلة لاختيار قيادات للحزب فى المحافظات بالانتخاب بدلا من التعيين . وامتدد فى دعوته إلى أنه يات من الضروري إجراء الانتخابات لاعادة البناء مع وضع كافة الضمانات التى تكفل ترشيح وانتخاب أسلح العناصر القادرة على التعبير عن مصالح الشعب وإحتياجاته والتى تصف بالنزاهة وطهارة اليد .

كان من الواضح أيضا من خلال لقائات مبارك مع قيادات الحزب مدى تصميمه على ضرورة التغيير الشامل وتصعيد عناصره شابه تدفع دعاء جديدة فى الحزب بهدف القضاء على أوجه الخلل والقصور التى أصابت الحزب طوال الأحد عشر عاما الماضية . وقد يصر ذلك استبعاد أحد المقترحات التى

وأوصت اللجنة التشريعية بإعادة تنظيم الجهاز الادارى للدولة وضمفط الوزارات لفسك الاشتراكات فسى الاختصاصات ، وطلبت اللجنة الاقتصادية للتألى فى فرض ضريبة المبيعات وإجراء دراسات شاملة لسياسة الاسعار ، كذلك تركزت بعض مقررات جلسات اللجان حول حقوق العاملين فى دول الخليج ومساوئهم ببقية الفئات وإعادة تنظيم إستخدام العمالة المصرية هناك وإيجاد صيغة أكثر انصافا لضمان حقوق العاملين ومصلاتهم . وقد وقعت بعض الخلافات بشأن مشروعات وضعتها الحكومة . فقد دخلت لجنة الاسكان بالحزب فى نزاع مع وزارة الاسكان حول مشروع لقانون الجديد الذى اعتهه لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ورفضت اللجنة بنوده بدعوى أنه لا يتماشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادى ثم قررت الوزارة تشكيل فريق خاص يتولى إعداد مشروع جديد يراعى مقترحات لجنة الاسكان .

كذلك رفضت لجنة التمويل بالحزب فرض ضريبة المبيعات على الأدوية بكافة أنواعها ، وطلبت بإعادة دراسة أسلوب تطبيقها على مختلف السلع والمنتجات ، أيضا رفضت أمانة النشاط التجارى ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع البنوك الذى أعده البنك المركزى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وطلبت بضرورة إعادة النظر فيه . وأقامت أمانة الشباب عدة ندوات ومحاضرات وندوات تقنية شارك فيها بعض الوزراء والقيادات الحزبية .

ومما سبق يتضح أن شمة مطالب ومقترحات عرضتها لجان الحزب ، تتشابه وتتماثل مع أطروحات تبنتها بعض أحزاب ونيارات المعارضة ، كما يلاحظ أيضا أن الحزب حاول من خلال لجانها ممارسة ضغوط مكثفة على الحكومة لتعديل أو تغيير بعض خططها وبصفة عامة ، كان من الواضح خلال العام ١٩٩١ تزايد أهتمام الرئيس حسنى مبارك بالقيام بزيارات كثيرة لمقر الحزب والاجتماع بقيادات الحزب ولجانه المختلفة وأهم مبارك خلالها بالرد على استفسارات ومطالبات كانت عادة محل جدل ليس على المستوى الحزبى فحسب ، بل على مستوى الدولة ككل وخاصة فيما يتعلق ببعض السياسات الداخلية والخارجية .

ب . التنظيم الداخلى :

بعد نحو ١١ عاما من اعتماد سياسة التعيين لاختيار القيادات العليا فى الحزب الوطنى من القاعدة للقمّة اتجه خلال ١٩٩١ إلى إتباع أسلوب الانتخابات الديمقراطية لإجراء عملية قرر دخول الحزب من أجل انتخاب أفضل العناصر للمناصب العليا ضمن سياسة عامة تستهدف فى

دعت إلى الأخذ بسياسة تعيين بعض الشخصيات العامة ذات الكفاءة العالية إلى جانب الانتخابات .

وقد تردد أن قيادة الحزب كانت في مجال المفاضلة بين مشروعين أولهما يركز على إعادة البناء على مستوى المحافظة عن طريق الانتخاب ، والثاني يدعو إلى إعادة البناء الداخلي بشكل شامل بدأ من مستوى القرية ومرورا بأبناء الحزب على مختلف المستويات والمراكز والأقسام وهيئات مكاتب أمانات الحزب . وتم الاتفاق في النهاية على انتخاب لجان مؤقتة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها ، وتتولى لجان الحزب بالمحافظات والتي تضم أعضاء مجلسي الشعب والشورى واللجنة الدائمة للمجلس المحلي انتخاب هذه اللجان المؤقتة على أن يتم اختيار أمانة الحزب على كافة المستويات (المحافظة والمركز والقرية) من أعضاء اللجنة المؤقتة ، ليكونوا أمانة مؤقتين لإدارة الانتخابات وأصبح من حق الأمين العام ترشيح نفسه في الانتخابات ما لم ينتخب كعضو في اللجنة المؤقتة . ويتولى أعضاء الأمانة العامة للحزب على المستوى المركزي الإشراف على جميع اللجان المؤقتة .

وبدأت بالفعل أولى مراحل عملية الانتخابات في شهر أكتوبر وتستمر لخمسة مراحل أخرى حتى موعد انعقاد المؤتمر العام للحزب لإنتخاب الرئيس .

وبصفة عامة يكشف سير الأحداث والتطورات التي شهدها الحزب خلال ١٩٩١ أن ثمة صراعا عنيفا ومكتوما كان يدور في أروقة الحزب بين أجنحة وأطراف ، بعضها كان يشعر أنه المصنف من الاتجاه نحو التغيير ، والبعض الآخر كان يحاول انتهاز الفرصة للوصول إلى مراكز قيادية طلت طوال سنوات حكرا على شخصيات بعينها . وقد كثف ذلك من حدة النزاع والخلاف داخل الحزب ، حيث حاول كل طرف تحقيق مكاسب له من خلال شن حملات انتقاد للآخرين .

وعلى سبيل المثال تابنت المواقف إزاء الاقتراح الخاص بفتح باب العضوية لمن يريد الانضمام للحزب ، والسماح بدخولهم الانتخابات حتى قبل مرور عام على العضوية . كما تشنط لائحة النظام ، فالبعض خشي من أن يؤدي ذلك إلى صعوده محترفي الانتخابات ، وللمناصب القيادية ودعوا إلى الاكتفاء بالعضوية الحالية للحزب ، وقصر حق الانتخابات والترشيح على الأعضاء القدامى فقط . بينما كانت هناك أجنحة أخرى ترى أنه من المفيد للحزب ضم أعضاء جدد والسماح بدخولهم الانتخابات لاستقطاب مزيد من الكفاءات

لم تجد ما يشجعها على الانضمام للحزب في الفترة السابقة . وعلى أية حال ، فقد كانت هناك شكوك بشأن إمكانية أن تسفر الانتخابات عن تطبيق ديمقراطية حقيقية داخل الحزب تفرز قيادات منتخبة بالفعل ، وذلك بالنظر إلى استمرار كوالد ساهمت بدور كبير في زوال الحزب .

جـ - التماسك الداخلي :

كشفت عدة قضايا ، أثرت داخل الحزب في عام ١٩٩١ عن الانقسامات والخلافات في صفوفه .

فعلى سبيل المثال ، أظهرت قضية التغيير والاتجاه نحو إجراء انتخابات لإختيار قيادات جديدة ، مدى الخلاف القائم بين بعض أجنحة وتيارات الحزب حيث أبدى البعض وخاصة الشباب تأييدهم وترحيبهم بهذه المبادرة على أمل أن تنجح الفرصة أمام عناصر جديدة لتولي المناصب القيادية ، في حين تحفظ آخرون واطهروا تخوفهم من ذلك نظرا لما سيمثله من احتمال خروجهم من مواقع احتكروها منذ سنوات .

وبرغم إعلان جميع الأطراف ترحيبها وحماستها للتشديد لإجراء الانتخابات إلا أن صراعا مكتوما كان يدور في الخفاء . وتكرر الانقسام والخلاف عندما أثرت قضية الدكتور حمدي السيد الذي كسب طعنا لانتخابيا كان قد نظم به لاثبات حدوث تزوير في فرز أصوات الدائرة السابعة بالنزعة أثناء الانتخابات الأخيرة مما أدى لقرص منافسة بمقعد الثالث بدون وجه حق وقد انقسم الأعضاء ما بين مزيد لانفاة نتيجة القرص ، ومعارض لهذا الاتجاه يدعى أن الحل الأمثل هو تجاهل الحكم القضائي وعدم فتح الباب أمام ما وصف بتدخل القضاء في شؤون مجلس الشعب ، خاصة وأن هناك كثيرين من نواب الحزب في المجلس يواجهون قضايا من هذا النوع .

الا أن كمال الشاذلي أمين للتنظيم بالحزب وممثل الأغلبية داخل المجلس أعلن تركه الحرية للأعضاء في إبداء رأيهم بهذا الشأن داخل المجلس ، كما أعرب في إحدى الجلسات عن رفض الحزب بصفة عامة استمرار عضو مشكوك في صحة فوزه بالأغلبية خاصة بعد صدور الحكم القضائي .

وقد تعمق الخلاف بصورة واضحة فيما بعد عندما تفجرت مسألة التواب المتهمين بتجارة المخدرات وبعضهم أعضاء بالحزب الوطني ، حيث أعرب بعض الأعضاء عن إعتقادهم بضرورة قيام الحزب بطردهم من المجلس والحزب أيضا ، في حين دعا آخرون إلى بقاءهم وعدم إخضاع أية إجراءات بشأنهم والدفاع عنهم ، رغم ما أكتفه تقارير الأمن حول تورطهم في تجارة وتهريب المخدرات وذلك

على أساس أن هذه التقارير لا تفتقر بدلائل ثابتة وأكيدة
تدين النواب .

وقد ألفت هذه القضية ظللا كثيفة حول الحزب ، خاصة
وان وزير الداخلية أعلن أنه تم تقديم تقارير أجهزة مكافحة
المخدرات الخاصة بهؤلاء النواب للحزب بعد أن تم
ترشيحهم ، وأن مسؤولي الحزب تجاهلوا الأمر الذي أثار
تساؤلات بعض الأعضاء عن الضوابط التي أعتمدت عليها
قيادة الحزب عند إختيار المرشحين .

وقد حاول الحزب الوطني الاتفاقي حول آثار هذه القضية
من خلال الاستفادة بها إعلاميا وسياسيا عن طريق الترويج
لديمقراطية الحزب ، وأنه لا يقتصر على الفساد ولا يحصى
الفسدين ، وأنه يضع في المقام الأول المصلحة العامة
وليست المصالح الفردية . إلا أن المعارضة استغلت القضية
للحجوع على الحزب والانتقاص منه . وأخيرا ، تعرضت
الحكومة للعديد من الانتقادات من جانب أعضاء الحزب
سواء داخل مجلس الشعب أو في لقاءات واجتماعات بعضها
كان بحضور الرئيس حمصى مبارك .

٢ - الوفد والقوى الليبرالية :

لم يحدث في الأداء السياسي لحزب الوفد عام ١٩٩١ ،
ما يمكن معه القول بحدوث تغيرات كبيرة سواء في
ممارسته ومواقفه السياسية ، أو في خطابه السياسي
واستمرت نفس الموقلات والمواقف الرئيسية للوفد والتي
تطالب بالاصلاح السياسي واطلاق الحريات وتحرير
الاقتصاد وسوف يقتصر هذا الجزء على عرض أهم الملامح
لممارسات وخطاب الوفد عام ١٩٩١ ، وينقسم طبقا لما
جرى عليه العمل في التقرير - إلى ثلاثة أجزاء تتعلق
بالتطورات التنظيمية والنشاط السياسي والخطاب الوفدى .

أ - التطور التنظيمي :

لم تشهد المستويات التنظيمية للوفد تغيرات تذكر ، بعد
قرارات الفصل التي أصدرها الحزب بحق عدد من أعضائه
في العام الماضى نتيجة لمخالفتهم قرار الحزب بمقاطعة
انتخابات مجلس الشعب .

وقد أقصرت التغييرات على بعض لجان الاقاليم وبعض
اللجان النوعية ، حيث أعتمد رئيس الوفد نتائج الانتخابات
التي أجريت لتشكيل اللجان الاقليمية في الاسكندرية
والمويس والنفطية ، وكذلك لجان الشباب بمحافظات
القاهرة وبورسعيد والغربية ، وفي بعض المراكز مثل كفر

الدوار وإينى البارود ، كما فتح باب الترشيح لعضوية
اللجان النوعية المتخصصة التي شهدت نهوضا هذا العام
والتي يصدر تشكيلها بقرار من رئيس الحزب طبقا للاتحة
النظام الداخلى .

وقد عقدت هذا العام عدة اجتماعات للهيئة العليا برئاسة
فؤاد سراج الدين كما شهد المقر الرئيسى للحزب عدة
اجتماعات لرؤساء اللجان العاملة ، وكان يرأس هذه
الاجتماعات رئيس الحزب أو المكونر العام ، وذلك
لمناقشة القضايا الداخلية والخارجية المثارة على الساحة ،
وكذلك لبحث سبل تنشيط لجان الوفد ، واستكمال لجانها
بالقوى والمراكز ، وربما يشير تزايد عدد الاجتماعات
المعقودة هذا العام مقارنة بالعام السابق إلى رغبة القيادة
الوفدية في زيادة التواصل بين المستويات التنظيمية المختلفة
للحزب ، وزيادة الترابط بينها ، تعويضا عن مقاطعة الحزب
لمجلس الشعب ومن ثم فقدانه لنوابه الذين كانوا يمثلون حلقة
اتصال قوية مع المحافظات والقواعد .

وقد حفلت صحيفة الوفد بأخبار ونشاطات اللجان العاملة
واللجان النوعية وبدأ أن أكثر اللجان الاقليمية نشاطا كانت
لجنة الاسكندرية ، كما أن لجان الشباب أبدت نشاطا فى عقد
التنوتات والمهرجانات ولقاءات الحوار مع رئيس الحزب ،
وذلك فى الوقت الذى استمرت فيه اللجنة الطبية للوفد هى
الأكثر نشاطا وافتخالا على القطاعات العريضة من
الجماهير ، وبلاخط بشكل عام استمارت تركز نشاطات
الحزب فى محافظات الوجه البحرى والقناة وتراجع أخبار
نشاطات الوجه القبلى .

ب - النشاط السياسي :

يشتمل هذا القسم على النشاط الجماهيرى لحزب الوفد ،
ثم علاقة الوفد بكل من أحزاب المعارضة والحكومة .
(١) فيما يتعلق بالنشاط الجماهيرى ، عقد حزب الوفد عدة
ندوات بمقر الحزب بالعاصمة تحت عنوان « حوار الأجيال
حول موضوعات الساعة » بالإضافة إلى الندوات التى
عقدتها لجان الوفد بالاقاليم ، وقد دارت هذه الندوات حول
محاور عدة من أبرزها المحور الاقتصادى (الحرية من
أجل الخبز ، مشروع الألف يوم ، ضريبة المبيعات ، أزمة
مصر الاقتصادية .. الخ)

كما تم التركيز أيضا على الموضوعات ذات الطابع
السياسى القومى (أبعاد السياسة العربية والموقف العربى
الراهن ، للوجودين الأجنبى والصهيونى بين الماضى
والحاضر ، مستقبل العرب بعد مؤتمر السلام ، الصهيونية
والفتنة الطائفية .. الخ) فضلا عن التركيز المعهود على
مسألة الديمقراطية والاصلاح السياسى وحقوق الانسان .

بالإضافة إلى ذلك عقد حزب الوفد مؤتمرين شعبيين هذا العام أحدهما في مدينة شرباص بمحافظة دمياط في ٢٦ أبريل ، والثاني انعقد في ١٣ نوفمبر في مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية احتفالاً بعيد الجهاد ، وهو المؤتمر الذى يحدد له حزب الوفد عهده كل إمكانياته ويلاقى فيه رئيس الحزب خطاباً يعبر فيه عن روى الحزب ومواقفه .

كما قام الوفد هذا العام بإتباع أسلوب جديد فى النشاط الجماهيرى ، تمثل فى القوافل السياسية . وكان حزب الوفد قد وضع فى نهاية عام ١٩٩٠ - بيان مفاطمته لانتخابات مجلس الشعب - خطة لإنفاذ كوارده السياسية إلى المحافظات ، وذلك لشرح الأسباب التى بنى عليها الوفد قراره بالمقاطعة ، وتوضيح توجهات الحزب ومواقفه ، إلا أن غياب الوفد عن مجلس الشعب ، ومن ثم فقدان له لوحدة من أهم قنوات التأثير والتواصل مع الجماهير ، سواء من خلال الممارسة الانتخابية أو من خلال الإعلام عن سبلات الحزب تجاه القضايا والتراوين المطروحة ، أدى إلى تطوير هذه القوافل باتجاه جعلها خدمية - سياسية فى نفس الوقت ، تهدف بالأساس إلى إيجاد نوع من التوليد أو التكصيف للحزب فى مختلف المناطق عبر تقديم بعض الخدمات التى قد تساهم فى إعطاء مزيد من الفعالية لنشاط الحزب . وقد تكونت هذه القوافل من قافلة طبية يشارك فيها بعض أساتذة كليات الطب من أعضاء الوفد ، تقوم بنوع من المسح لمنطقة وجودها وتقدم خدماتها بالمجان ، وتصاحبها قافلة سياسية يترأسها بعض قادة الحزب تقوم بعقد ندوات جماهيرية لمناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية وتوعية الناس بالتصايا التى يطرحها الحزب وقد تحركت هذه القوافل إلى المحلة الكبرى والثقل الكبير وطنطا وبنها والعريش ومرسيوم والسويس وكفر الدوار ومدينة درين بالدقهلية .

ويمكن إدراج بعض الملاحظات العامة على النشاط الجماهيرى للوفد هذا العام فيما يلى :

أن الندوات التى عقدت هذا العام لم تنسج بالقدر الذى كان متوقفاً خصوصاً بعد مقاطعة الحزب لانتخابات مجلس الشعب ، وارتكاز نشاطه الجماهيرى على هذه الندوات كثافة أساسية . وقد برر قادة الحزب ذلك بالقيود المفروضة فى ظل نظام الطوارئ - بالإضافة إلى احتلال حرب الخليج لحيز كبير من اهتمامات المجتمع بكل فئاته أثناء النصف الأول من العام ، وبالتالي تراجع القضايا الداخلية فى تلك الفترة . ورغم أن بعض التحليلات أشارت إلى وجود إلتقاء ودى بين الوفد والجهات الحكومية يقضى بعدم إقامة تجمعات أثناء الحرب إلا أن قادة الوفد نفوا هذا الأمر ، وفى الأغلب فإن الأسباب الحقيقية لذلك تكمن فى قصور الإمكانيات لدى تعانى منه الأحزاب المصرية عموماً .

أن قوافل الوفد السياسية والطبية تركزت فى الوجهة

البحرى ومحافظات القناة فقط ، مما يهمل وجود الحزب فى محافظات الوجه القبلى والصعيد التى يتسم تواجد الحزب فيها بالضعف أصلاً ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى حاجة الحزب لمعالجة هذه الفجوة .

بلا حظ هذا العام أيضاً كثافة الحضور الشخصى لفؤاد سراج للذين رئيس الوفد فى ندوات الحزب وأنشطته حيث تحدث فى مؤتمرين جماهيريين فى شرباص والزقازيق ، كما حضر بعض ندوات الائتئين فى مقر الحزب فضلاً عن تلبية الدعوة لندوات أخرى لجهات من خارج الحزب مثل الجمعية العلمية الطبية ، وذلك فيما يبدو كمحاولة للاستفادة من موقع رئيس الوفد الذى ينظر إليه الحزب كقيادة كارزمية .

٢ - العلاقة مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى

اتسمت العلاقة مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى فى النصف الأول من العام بكثير من اللقور ، إذ تمحورت على الموقف من أزمة الخليج والتداعيات المترتبة عليها . فقد اختلف موقف الوفد من البداية عن مواقف باقى الأحزاب إذ أدان الغزو المراقى للتكوير واستمر على هذه الإدانة وحمل صدام حسين مسؤولية الأزمة وما يترتب عليها . وعلى أثر اندلاع الحرب حدثت تحركات حزبية لمناقشة تطورات الأزمة ومحاولة إيجاد رأى موحد للقوى السياسية المصرية ، إلا أن الوفد رفض المشاركة فى هذه المناقشات معطياً أن موقفه من الأزمة معلى ومعروف ، وبمناسبة قيام أحزاب المعارضة بعقد مؤتمر ومحاولة القيام بمسيرة إلى القصر الجمهورى لتسليم مذكره تطالب بالوقف الفورى للقتال فى الخليج والسعى لإيجاد تسوية سلمية والتأكيد على أن الجهود السلمية لم تأخذ فرصتها كاملة قبل الحرب ، ، علق فؤاد سراج الدين بأن الأوضاع الأمنية فى البلاد لا تحتمل القيام بمسيرات أو مظاهرات ، وأن أسلوب المعارضة أسلوب غير عملى ، ومطالب بضرورة توحيد المواقف المصرية من كل الاتجاهات لاثعار صدام حسين بأعماله غير المشروعة .

فى نفس السياق أشار رئيس حزب الوفد إلى أن الرئيس مبارك كان قد أبلغ رؤساء الأحزاب المعارضة فى مصر أنه ينوى إرسال قوات مصرية إلى السعودية للمساعدة فى الدفاع عنها والمساهمة فى تحرير الكويت وإن رؤساء الأحزاب أيدوا هذا القرار الذى يتفق مع التزامات مصر العربية وقرارات مجلس الأمن .

ويمكن القول بشكل عام أن اختلاف المواقف حول أزمة الخليج أدى إلى إنهيار التعاون الذى نتج عن المقاطعة المشتركة للانتخابات ، وأدى إلى تمايز موقف الوفد عن

الحزب في ١٣ نوفمبر من كل عام ، لم يحضر سوى أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة .

أما عن علاقة حزب الوفد بالحكومة ، فإن التوافق بين موقف الوفد والموقف الرسمي تجاه أزمة الخليج لم يمنع حدوث توترات عديدة ، حتى بخصوص أزمة الخليج نفسها ، إذ انتقد الوفد عدم الإعلان عن عوده القوات المصرية في حينها ، بالإضافة إلى عدم الانسحاب عن الأسباب التي أدت إلى قرار عودة القوات ، وفيما يتعلق بالثئون الداخلية فقد شغل مجلس الشعب وجعلة المسائل المتعلقة به مساحة كبيرة من اهتمامات الوفد ، وشنت جريدة الوفد حملة انتقادات واسعة فيما عرف بقضية « نواب الكيف » وتصل بعض تجار المخدرات إلى مجلس الشعب للاحتكام بالحصانة البرلمانية وكيفية ترشيحهم من قبل الحزب الوطني رغم تقارير وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والشبهات المعقدة بهم ، وأحتفلت الجريدة على صفحاتها بحصولها على حكمين بالبراءة من تهمة التزلف والتشهير في هذا المجال ، كما انتقدت الصحيفة عدم وضوح المعايير في الكيفية التي تمت بها معالجة قضية نواب المخدرات حيث أدانت لجنة القيم البعض منهم وبرأت البعض الآخر ، رغم وجود ظروف مثله .

وفي إطار الانتقادات الموجهة إلى مجلس الشعب أعتبر الوفد أن عدم أخذ المجلس بما انتهت إليه محكمة القضاء من عدم صحة عضوية العديد من النواب إنما يمرر عن إستهانة بالتقضاء وإهدار لإحكامه وعدم تنفيذه بحجة الحفاظ على استقلال السلطة التشريعية ، وأن هذا الصدام بين السلطين التشريعية والقضائية يقوم دليلا على « عجز المنشور للقائم عن الوفاء بمقتضيات التوافق بين السلطات واحترام سيادة القانون » .

وبشكل عام يمكن ملاحظة التركيز الشديد للوفد على عدم مشروعية المجلس من الناحية القانونية ، وعدم جدارته السياسية لما شاب سمعه العديد من أعضائه ، بالإضافة إلى قيام المجلس بإبرام العديد من القوانين في عجله لا تتبع لأعضائه الفرصة لدراسة مشروعات القوانين وهو ما يعود إلى أرواية الإصلاح السياسي في قلعة اهتمامات الوفد ، بالإضافة إلى محاولة الحزب ترويض غياب عن مجلس الشعب من خلال إثبات صحة المبررات التي تقدمها من قبل للمقاطعة . وقد برز ذلك أيضا على مستوى آخر في النقد المتزايد لممارسة الحكومة في القضايا الداخلية التي تهم قطاعات واسعة من الشعب مثل إنتشار ظواهر الفساد السياسي ، وانعدام معايير الكفاءة في إختيار مسؤولي الحكم المحلي ، وعدم فعاليته في تقديم الخدمات للمواطنين ، بالإضافة إلى التسيب الإداري وضعف أجهزة الرقابة ، وعدم كفاءة لجهاز الدولة في مواجهة الكوارث التي حدثت

مواقف بعض القوى السياسية الموجودة على الساحة التي سمحت إلى تحقيق حد أدنى من التنسيق بين مواقفها خاصة بعد استمرار التقصف الجوى وتدمير منشآت العراق وبنيتها الأساسية مما أدى إلى حدوث نوع من التملعل لدى الرأي العام المصري . وفي هذه الفترة ظهرت لتصريحات الوفدية التي تعلن أن الوفد هو الحزب الذي أبقى عن ضمير الأمة وأنه يحتل الصدارة في الحياة السياسية بعض للنظر عن اختلاف مواقفه مع المواقف الحزبية الأخرى ، وأن وجود إتفاق مع المواقف للرسمي للنظام الحاكم إزاء أزمة الخليج لا يعنى التوافق مع الحكومة إذا أن الخلافات بشأن المطلوب بترسيخ رقعته للممارسات الديمقراطية تظل قائمة .

وبعد توقف القتال في الخليج بدأت بعض بولار التحسن في العلاقات بين الوفد وأحزاب المعارضة الأخرى . فقدم الوفد مع أحزاب العمل والتجمع والأحرار مذكرة للرئيس مبارك في أوائل شهر أبريل تطالب بعدم تجديد قانون الطوارئ الذي كانت مدته - آنذاك - تتلوى في ٣٠ أبريل ، وذلك على أساس أن قانون الطوارئ في أصله ونشأته لم يشرع إلا في حالات استثنائية خاصة ومحدودة وأنه من الضروري العودة إلى القوانين العادية والقضاء الطبيعي ، إذا أرادت مصر ديمقراطية سليمة واستقراراً دائماً ومنحاً صاعلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مصر ، وفي نفس السياق إتفق الوفد في مايو مع أحزاب المعارضة على تنظيم اعتصام رمزي احتجاجا على إقرار مجلس الشعب مدى العمل بقانون الطوارئ ، كما وقع رئيس الوفد في يوليو بالاشتراك مع بقية الأحزاب والقوى السياسية بيان المطالبة بالإصلاح الدستوري ، وهو البيان الذي حظي بتغطية اعلامية واسعة من المعارضة ونص على عشر نقاط أساسية كمركزات للإصلاح المنشود . وقد امتد التعاون إلى بعض قضايا السياسية الخارجية ذات الصلة بأزمة الخليج حيث استنكر الوفد في بيان مشترك مع بقية الأحزاب التهديدات الأمريكية بإستخدام القوة ضد العراق لتدمير مشروعاته للطاقة النووية في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تهدد كثيرا من عدم الاكتراث تجاه البرامج الإسرائيلية الأكثر خطورة في هذا المجال .

ورغم أن عام ١٩٩١ شهد بالإضافة إلى ذلك مشاركة الوفد في بعض اللقاءات الحزبية الأخرى ، ومشاركته للأحزاب الأخرى في بعض الندوات أو المؤتمرات إلا أنه يمكن القول أن التنسيق لم يكن على المستوى الذي شهده عام ١٩٩٠ إبان المقاطعة المشتركة للكتلانات ، وبقيت العلاقات بين الوفد وأحزاب المعارضة بشوينا نوع من القصور . ومن وجه الوفد الدعوة هذا العام إلى رؤساء أحزاب المعارضة لحضور الاحتفال بعيد الجهاد الذي يقده

خلال العام الماضي مثل غرق الميارة « سالم كسبريس » وإنهيار بعض جمود الرى فى العمارية واندكو ، وتعدد الحرائق فى مخازن السمكة الحديد ومبنى المعلومات فى رئاسة مجلس الوزراء ومبنى التلفزيون وحريق المعادى .

ج - الخطاب السياسى :

أعاد الخطاب السياسى للوفد عام ١٩٩١ التأكيد على أهمية ومحورية الإصلاح السياسى بأعنياره قضية الوفد الأولى ، وحمل رئيس الوفد بشده وفى أكثر من مناسبة على ممارسات النظام الحاكم فى مصر ، وأعلن عن أسفه لاستمرار الأحكام العرفية طوال مدة حكم الرئيس مبارك وأن تمسكه بالرئيس مبارك برئاسة الحزب للوطنى هو سبب إهدار تكافؤ القمص بين الأحزاب « وأن النظام يخلق مجلس الشعب ، والمجلس يؤيد رئيس النظام » .

وطالب الوفد بإنتخاب هيئة تأسيسية أو لجنة قومية من جميع الأحزاب والقوى السياسية لوضع دستور جديد يحرص على الشعب فى استفتاء عام ، وفى خطابه بمناسبة عيد الجهاد الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر إعاد وفود سراج الدين طرح للمبادئ العشرة للإصلاح السياسى والتي قدمت المعارضة فى بيان مشترك ، كأسس يجب أن يقوم عليها الدستور الجديد ، وحددنا كما يلى :

١ - تقرير حقوق الانسان المصرى والحريات العامة المقررة بالشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية بما يكلل الحفاظ على كرامة المواطن وعدم تعرضه للتعذيب وضمن عدم تقييد حرية الشخصية أو دخول مسكله ... وتقرير حق المواطنين فى عقد الاجتماعات العامة وتنظيم الميكرات السلمية مما يقتضى إلغاء كافة القوانين المقيدة لهذه الحقوق والحريات أو المتعارضة معها ..

٢ - وضع الضوابط للحالات التى تجيز اعلان حالة الطوارئ بعبارات دقيقة وعلى سبيل الحصر ... وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى إتخاذ تدابير استثنائية فى حالة تعرض سلامة لوطن للخطر ككثافه بإعلان حالة الطوارئ .

٣ - التمس على حرية تأسيس الأحزاب السياسيه وممارسة نشاطها بعد إختيار الجهة المعنية دون توقف على موافقة أية جهة من الجهات .

٤ - تقرير سلامة الانتخابات والاستفتاءات العامة وضمنان نزاهتها وحريتها وعدم تدخل السلطة العامة فيها ، وأن يتولى القضاء إجرأها بناء على قواعد قانونية تكفل إدراج كافة الناخبين الحائزين للشروط المطلوبة دون غيرهم جدول الانتخابات .

٥ - الأخذ بنظام الحكم البرلمانى القائم على الفصل بين صلاحيات رئيس الجمهورية وبين اختصاصات السلطة التنفيذية التى تتولاها حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية وتكون مسئولة أمام ممثلى الشعب المنتخبين إنتخابا حرا .

٦ - تقرير حق مجلس الشعب فى تعديل ميزانية الدولة وأعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على أعمال الحكومة أو إلغاءه .

٧ - إنتخاب رئيس الجمهورية إنتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح وتحدد فترة رئاسته ولا تجدد إلا مرة واحدة مع التخلي عن صفته الحزبية ، كما تعاد هيئة كبار العلماء للملاءة ، وتتولى إختيار شيخ الأزهر من بين أعضائها وكذلك يتم إنتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم من بين أعضاء هيئة التدريس .

٨ - تنقية القوانين المعمول بها من كل ما يخالف الشريعة الاسلامية مع التأكيد على حقوق غير المسلمين .

٩ - تأكيد الولاية العامة للقضاء بالفصل فى منازعات والخصومات كافة بما فى ذلك الطعون فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب والشورى ، وإلغاء جهاز المدعى العام الاشتراكى ومحاكم القيم ولأن الدولة .. إلخ .

١٠ - تقرير حرية إصدار الصحف وملكيته للمواطنين والأحزاب السياسية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية ، وإلغاء قانون سلطة الصحافة .

ويلاحظ على هذه المبادئ العشرة أنها تمثل المطالب المشتركة لأحزاب المعارضة كأسس للدستور المقترح الذى تتباين اتجاهات الأحزاب بشأنه ، إلا أن هذه المطالب تمثل خطوة متقدمة فى اتجاه دفع مشروع محدد للدستور الجديد يمكن أن يكون أرضية صالحة يدور حولها نقاش القوى والأحزاب السياسية .

وفى المجال الاقتصادى أكد الخطاب الوفدى أن الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها مصر ناتجة عن المناخ السياسى المضطرب وأن الركيزة الأولى هى الإصلاح السياسى ، ووضع سياسة اقتصادية مبتكرة تقوم على النظام الاقتصادى الحر مع مواجهة عجز الميزانية والعمل على زيادة الإنتاج وزيادة الموارد ومواجهة التضخم وتخفيض الانفاق الحكومى ، كما هاجم الخطاب الوفدى التطاوع العام بوضعه الحالى وأعتبر أنه أصبح عبئا على الموازنة ويهدد حركة الحكومة ويضعف قدرتها على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى .

وفىما يتعلق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى يرى حزب الوفد أنه طالب بكثير من الإجراءات المتعلقة بتحرير الاقتصادى على أن يكون ذلك بشكل تدريجى مع إلغاء الدعم

٣ - التحالف والقوى الإسلامية

أ - مقدمة :

مثما درج عليه للتقرير الاستراتيجي في العامين السابقين ، يطالع هذا الجزء نشاط القوى السياسية الإسلامية ، سواء كانت تعمل في إطار الشرعية أو ما عرف باسم : التحالف الإسلامي ، الذي يضم حزبي العمل والحرار والخوان المسلمين ، أو تلك الخارجة عن الشرعية ، والتي تتمثل أساساً في الجماعات : الراديكالية ، التي تنتهج العنف بشكل عام . في مجرى نشاطها وسوف ينصب التحليل في الجزء الأول على : التحالف الإسلامي ، تاركين الجزء الأخير لنشاط القوى الراديكالية .

ويمكن القول أنه رغم تشكيل التحالف الإسلامي في عام ١٩٨٧ وخوض القوى المكونة له للانتخابات التشريعية في نفس العام تحت لوائه إلا أنه يصعب القول أن أية تغيرات عضوية أو بنائية قد جرت على حزبي العمل والحرار ، كما أن دخول الإخوان المسلمين ، في تحالف معهما لم يترتب عليه تغييرهم عن مطلبهم الأساسي في تشكيل حزب سياسي مستقل لهم ، وهو ما يؤكد على الطبيعة الجزئية أو العملية لمثل هذا النوع من التحالفات والتي ترتبط في الغالب بمبررات ودوافع وقتية تعطيها طبيعة المرحلة ضعف تشهدها الحياة السياسية . وربما يمكن ملاحظة ضعف الحركة السياسية لقوى : التحالف الإسلامي ، منذ قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نوفمبر ١٩٩٠ طبقاً لقانون الانتخاب الفردي وليس وفقاً لنظام القائمة الحزبية للنسبة التي تنظم الانتخابات السابقة في ظلها ، والتي أوجدت مبرراً كبيراً للتحالف بين بعض القوى السياسية وكانت مسؤولة إلى حد كبير عن ظهور : التحالف الإسلامي . ورغم حرص الأطراف الثلاثة المكونة لهذا التحالف على عدم الإعلان عن انتهائه إلا أنه في الواقع يمكن ملاحظة وجوده فقط على مستوى الخطاب السياسي ، حيث تتخلل اللغة السياسية لهذه القوى حول عدد من القضايا الهامة سواء كانت داخلية أم خارجية وفيما عدا ذلك فقد مارست هذه القوى نشاطها السياسي وتأهلت تطورها التنظيمي كقوى مستقلة . وعلى هذا الأساس فقد احتفظ حزب العمل والحرار بهيكلها التنظيمية المستقلة ، ولم يترتب على التحالف أي ارتباط عضوي بينهما . كذلك فقد تحرك الإخوان بنسب المنعقد أي كقوى مستقلة بعيداً عن التحالف حيث كفوا نشاطهم في المؤسسات غير الحزبية كالكفالات ونوادي أعضاء هيئة التدريس وغيرها ، وهو ما يؤكد حرصهم على تأكيد تفردهم السياسي من خلال التفرغ لدخل المؤسسات السياسية والاجتماعية دون أن يسقطوا مطلبهم

العيني واستبداله بدعم نقدي لمراعاة الظروف الاجتماعية ، وأن الاتفاق مع الصندوق يمثل جرعة مكثفة وثقيلة على القطاع الأكبر من المواطنين .

ومن ناحية أخرى أهتم الخطاب الوفدي بقضايا السياسة الخارجية الرئيسية التي استجذت هذا العام ، حيث ربط الوفد بين الأمن القومي لمصر وأهمية أن يكون لمصر دور واضح في الترتيبات الأمنية في الخليج من منطلق أن الوجود المصري يعد ضامناً أساسياً للبعد العربي في هذه الترتيبات ، كما هاجم الوفد المحاولات الإيرانية الرامية إلى تقليص الدور المصري في الخليج .

ورغم الموقف الثابت للوفد من دخول القوات الأجنبية إلى الخليج ونشوب الحرب إلا أن الحزب هاجم استمرار الولايات المتحدة والتحالف الدولي في قصف المنشآت العراقية والبنية التحتية للدولة العراقية ، وطالب بالحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وضرورة التفريق بين نظام صدام حسين والشعب العراقي .

وفي سياق الانتقادات التي وجهها الحزب إلى الولايات المتحدة لفساد الحزب بقاء صدام حسين في السلطة برغبة واشنطن في الاستفادة داخلياً وأقليمياً من إبقاء صدام في السلطة ، مما حمل في طياته اتهاماً للسياسة الأمريكية بالبرامجانية وعدم المبدئية .

وفي فترة ما بعد الحرب تزايدت الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح ، إذ أكتفت صحيفة الوفد رفضها التركيز على القضاء على الامكانيات النووية العراقية وفي المقابل غض الطرف عن التزمنة النووية الإسرائيلية واعتبار أن ذلك يمثل خطراً استراتيجياً واضحاً لصالح إسرائيل .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تمحور موقف الوفد حول الدعوة إلى القبول ببدأ التسوية السياسية على أساس الأرض مقابل السلام ، وحضت صحيفة الوفد المجلس الوطني الفلسطيني أثناء انعقاد دورته في الجزائر على قبول الخيار السلمي ، وعدم التمسك باستراتيجية للتشدد والتقصيد لعدم امتلاك الأدوات البديلة في هذه المرحلة كما أن الحزب شجع للمشاركة في مؤتمر مدريد والحرص على استمرارية المفاوضات .

في حق التنظيم المستقل . وربما هذا ما يجعل الأخوان يلتزمون في النهاية بتوازن دقيق مع قوتى التحالف الآخرين ، إذ أن منطلقهم يقوم على تغيير هذين الحزبين من الداخل أو على الأقل ضمان تشكيل خطيهما السياسى بما يتفق والايديولوجية السياسية للأخوان أو بما لا يتعارض معها في الحد الأدنى ، ولكن دون الانسهار العضوى فيهما حتى يظل للأخوان كيانهم المستقل .

وكعادة التقرير سوف تتم متابعة تطور القوى الثلاث والتحالف الإسلامى ، فى عام ١٩٩١ من خلال مستويات ثلاثة ، أى التطور التنظيمى ، والنشاط السياسى ثم للخطاب السياسى .

وإذا كانت المستويات الثلاث يمكن متابعتها لكل من حزبى العمل والاحرار إلا أن فيما يتعلق بالأخوان ضمت الكفافة والمتابعة على المستويين الآخرين فقط ويمكن القول إجمالاً أن هذا العام لم يشهد تطورات جذرية على صعيد القوى الثلاث .

فقد اتسم موقف حزب العمل عام ١٩٩١ بالاستمرارية إزاء عدد من القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية . حيث كان لتصاعد أزمة الخليج ووقع الحرب ضد العراق مع بداية هذا العام ، وتصاعد الحركة الإسلامية فى بلاد المغرب وخلصمة الجزائر ، والتهديدات الأمريكية لليبيا ، أثرها الواضح على الخطاب السياسى للحزب على مدار العام ، من خلال ربطه لهذه الأحداث بضرورة الإصلاح السياسى فى مصر لثلاثى هذه التهديدات الخارجية منها والداخلية . وفى هذا الإطار جاء المشروع المقترح للصوتور بهدف تعميق الممارسات السياسية بما يودى فى النهاية إلى قيام ديمقراطية حقيقية تسمح بإمكانية نبال السلطة بين القوى السياسية المختلفة . مع انتقاد الحزب لضغوط صندوق النقد الدولى وإتفاق باريس وعدم دراسة الحكومة لبرنامجها الاقتصادى فى ١٠٠٠ يوم ، بشكل كاف .

ولم يحمل عام ١٩٩١ تطورات هامة بالنسبة لحزب الاحرار ، بل أن العام المذكور شهد استمرار نفس نقاط الضعف التى يعاني منها ، والمتمثلة أساساً فى المجز عن التكيف والتطور فى مواجهة الظروف والمستجدات للفتنة ، علاوة على الانغثار إلى التكامل والتعدد التنظيمى والوظائف للحزب وغلبة خاصية (الشخصية) عليه إلى حد كبير ممثلة فى الهيمنة الكاملة لرئيس الحزب على كافة الأمور ، أضف إلى ذلك صغر الحزب عن تحقيق أنى درجة من الاستقلالية فى المواقف السياسية حيال القضايا للمطروحة على الساحة ، وأيضاً فقدان التماسك الداخلى فى صفوف الحزب .

وعلى الرغم من أن حزب الاحرار أكد خلال العام على أنه يتبنى فكرة نايما من الشريعة الإسلامية ، ويسمى إلى تطبيقه من خلال وضع القوانين فى البرلمان وطبقاً للصوتور المعمول به (وأدى مطالب الحزب بتعديل) ، إلا أن الأفكار والحلول التى اشتمل عليها الخطاب السياسى للحزب خلال عام ١٩٩١ لم تكن معتمدة بالضرورة من هذا المنوع الفكرى ، بل كانت فى معظمها عبارة عن أفكار متناقضة لا ينتظمها خط عام ، ولا تؤلف فى مجملها برنامجاً سياسياً متكاملاً .

أما الأخوان المسلمون فقد تأثر نشاطهم السياسى بعد مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، إذ أدى عدم تمثيلهم تحت قبة البرلمان إلى اكتمال ذلك النشاط ، وأن لم يحل دونه تماماً ، فقد استطاع الأخوان التعبير عن مواقفهم وممارسة نشاطهم السياسى من خلال النقابات المهنية ونوادر أعضاء هيئات التدريس للجامعات التى يهيمن الأخوان على أغلب مجالسها لاسيما نقابات الأطباء والمهندسين والتجارين ، ونادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة . فقد وفرت هذه القوات الفضاء الرسمى لقيادات الأخوان للتعبير عن مواقفهم تجاه القضايا والأحداث الجارية بصوت مسموع لدى الرأى العام وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات التى أجندت ذلك .

كما عقد الأخوان المؤتمرات الجماهيرية الخاصة بهم وتحدث فيها بعض قياداتهم ولعبت العناصر الأخرانية فى الجامعات دوراً فى توصيل موقف الأخوان إزاء القضايا الجارية لدى قطاع الطلاب بالجامعات وخاصة فى القاهرة كما كان للمسجد التابعة للأخوان دورها فى هذا الصدد من خلال الخطاب وتنظيم الدروس ومجالت الحوايط .

ب - التطور التنظيمى :

شهد عام ١٩٩١ حثداً من التطورات التنظيمية فى صفوف حزب العمل ، بجوء فى متمعنها لتضام ثمانية أعضاء جدد للجنة العليا (أطي مستويات الحزب بعد المؤتمر) ومن الواضح أنه كان لأزمة الخليج دوراً فى تصعيد معظم هؤلاء الأعضاء للجنة العليا خاصة ، لدورهم فى تأييد خط الحزب سواء من خلال صحيفته أو مؤتمراته الجماهيرية . كذلك يمكن القول أنهم فى معظمهم يمثلون للخطاب الناصرى والإسلامى ، الأمر الذى يعنى الحزب لإبرازه وتمييزه . كما أنشأ الحزب مركزاً بحثياً للدراسات ، إسماء « المركز العربى الإسلامى للدراسات » برئاسة د . محمد حلمى مراد .

وشهد عام ١٩٩١ انتظاماً لاجتماعات لجنتى الحزب التنفيذية والعليا ، تركزت هذه الاجتماعات حول محورين

للقبض على الامين العام المساعد لحزب العمل وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية .

ورغم انتهاء هذه القضايا قبل نهاية العام بالبراءة في القضية الأولى وإطلاق سراح المقبوض عليهم في القضية الثانية ، إلا أنها كانت مبعدا في تكثيف نشاط الحزب لمهاجمة النظام ومخاطبة التجمعات الشعبية فضلا عن الطعن في قرار الاحالة للقضاء العسكري أمام القضاء الاداري .

أما للتنسيق مع الاحزاب الأخرى ، فقد تركز حول قضيتين ، أولهما قضية الإصلاح السياسي ومعارضة مد العمل بقانون الطوارئ وهو ما تجلى في المذكرة التي بعث بها رؤساء الأحزاب إلى رئيس الجمهورية في أبريل بعد سلسلة الاجتماعات التي جمعت رؤساء أحزاب العمل ، والرفد ، والاحرار ، والتجمع ، وكذلك البيان الخاص بالمطالبة بالإصلاح السياسي وتقديم اقتراح بوضع دستور جديد للبلاد يطرح في استفتاء عام والذي وقع عليه الأخوان المسلمون والشبيوعيون والناصريون بالإضافة لحزب العمل والتجمع والاحرار . وفي هذا الإطار قام حزب العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية بتوجيه ائذار على يد معمر إلى وزير الداخلية وجميع مديري الأمن بمحافظات الجمهورية (بصفتهم) وذلك لتنفيذ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمناسبة حلول موعد مراجعة جداول الانتخابات . حيث أشار الدكتور حمى مراد (الأمين العام للحزب) إلى المخالفة للقانونية والديمقراطية التي تقع من قبل وزارة الداخلية لمدة سنوات بشأن إعادة تنقيح جداول الانتخابات .

أما على المستوى الخارجي ، فقد شكلت أزمة الخليج وانعكاساتها محور التنسيق ، الذي ضم إلى جانب حزب العمل حزبي التجمع والاحرار والأخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الجديد والحزب العربي الاشتراكي الناصري (تحت التأسيس) . ولقد بيان صدر عنهم على ضرورة وقف الحرب ضد العراق ووصفها بأنها حرب « صليبية » بالإضافة لاختيار إبراهيم شكرى متحدثا رسميا باسمهم حيث عقد لقاءات مع سفراء الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن وسفراء كل من السعودية وسوريا للتعبير عن موقفهم .

كما عقد الموسم الثقافي للحزب الذي أقيمت خلاله العديد من الندوات ، تركزت في معظمها حول النتائج السلبية لأزمة الخليج ودور الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة ومناصرة الحق الفلسطيني . بالإضافة لإحياء المناسبات الوطنية والدينية .

كذلك شكلت المؤتمرات الجماهيرية والندوات العامة ، مجالا حيويا للحزب وذلك لتنوع القضايا المطروحة فيها واتساع دائرتها . فقد شملت عدداً من محافظات الجمهورية : الدقهلية والقليوبية والشرقية وبني سويف

أساسيين هما : الأول أزمة الخليج وانعكاساتها على الوطن العربي والعالم الاسلامي ، والثاني يتعلق بالقضايا الداخلية مثل الحريات السياسية والاوضاع الاقتصادية وتطوير العمل الحزبي ، وأن اكتسب المحور الأول حيزا كبيرا من النشاط الحزبي على مدار العام .

ويتضح مما سبق أن الحزب لم يتعرض هذا العام لأية مشاكل خاصة بالتنظيم بعد سكون أزمة المنشقين التي قادها أحمد مجاهد ، والتي كانت أن تعصف بالحزب ككل في العام الماضي ، بسبب الخلاف حول موقف الحزب من أزمة الخليج .

واستقبلت التطورات التنظيمية حيزا رئيسيا من نشاط حزب الاحرار خلال عام ١٩٩١ ، وتمحورت تلك التطورات حول ثلاثة محاور رئيسية ، أولها هو العمل على استكمال الحزب لبنائه التنظيمي بشكل أقوى بهدف التفرغ في المزيد من المناطق في محافظات البلاد ، وثانيها فيتمثل في السعي إلى استكمال البناء التنظيمي بصورة راسية بغرض استكمال التشكيلات القيادية في الحزب ، وأخيرا نشاط الحزب في مجال أرساء قواعد تنظيمية لتيسير النشاط السياسي والاجتماعي به .

وبصفة إجمالية ، فإن التطورات ماثلة الذكر عكست إدراكه حزب الاحرار لحالة الفراغ التنظيمي ، التي يعاني منها على كافة المستويات ، إلا أن الحزب مازال يعاني من الانقراض إلى التكامل والخبرة التنظيمية ، الأمر الذي يعكس نفسه في النهاية في حالة متناقضة من الضعف المؤسسي لدى الحزب ، لتضع في كافة مجالات التمويل ومصادر تجنيد الأعضاء واستكمال كوادر الحزب .

ج . النشاط السياسي :

نشط حزب العمل خلال هذا العام باتجاه محاولة تحقيق الحشد الجماهيري ، وذلك لتثبيت موقفه بعد ما تعرض له العام الماضي من انتقادات في صفوفه خاصة مع موقفه المعارض في أزمة الخليج لموقف الحكومة والمندوب من القوى السياسية الأخرى ، وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الجماهيرية والندوات الأسبوعية التي حضر معظمها رئيس للحزب بالإضافة للعديد من أعضاء اللجنة العليا من جانب والاجتماعات المشتركة مع قادة أحزاب المعارضة من جانب آخر . وأخيرا بيانات الحزب .

فقد شهد عام ١٩٩١ منذ بدايته توترا في العلاقة بين النظام والحزب نتيجة لاستدعاء المدعى العام العسكري لرئيس تحرير الجريدة بتهمة نشر أخبار عسكرية دون الحصول علي إذن من المخابرات الحربية . بالإضافة

وأعمال أمانات الحزب فضلا عن عقد الندوات .

ووفقا لما أعلن ، فإن اجتماعات مجلس رئاسة حزب الاحرار تناولت كافة قضايا الساعة داخليا وخارجيا ، حيث كانت تعد في المادة برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ، وتناولت الأمور التنظيمية الخاصة بالحزب ، علاوة على إصدار التكليفات إلى أمانات الحزب ولجانها . أما عن أمانات الحزب فيبدو أن الأمانة العامة للشباب بينهم كانت الأكثر نشاطا فقد عقدت اجتماعاتها بصفة أسبوعية تقريبا ويبدو أن هذه الاجتماعات كانت تتناول جميع القضايا المطروحة على الساحة ، مع غلبة روح التشدد عند مناقشة هذه القضايا . إلا أن الواضح أن الحزب حرص على الحيولة دون أن تتسبب حرية الحركة المكفولة لأمانة الشباب في إضداد الصيغة المعتكلة التي يدبر بها الحزب علاقاته مع الحكومة ، ويضيق ذلك مثلا في وقف مقالات أمين الشباب (ويكيل الحزب في نفس الوقت) في الجريدة ووقف تغطية نشاط الأمانة العامة للشباب لفترة من الوقت .

وقد تناولت معظم الندوات التي نظمها الحزب خلال عام ١٩٩١ قضايا اقتصادية بالدرجة الأولى ، حيث دارت على سبيل المثال حول أزمة الاسكان وقانون العلاقة بين الملك والمستأجر في المقارنات المبينة .. وغيرها .

أما النشاط الجماهيري ، الذي يشمل الأعمال الرامية إلى التأثير في مواقف الجماهير إزاء التوجهات السياسية والاقتصادية للحكومة ، فيبدو أن ثمة زيادة في الوزن النسبي لهذه النوعية من النشاط لدى حزب الاحرار ، سواء بصورة فردية أو بالتعاون مع باقي أحزاب المعارضة ، واتخذ هذا النشاط في الواقع صورتين رئيسيتين ، هما : المؤتمرات الشعبية ، اللجان الشعبية .

فقد قام حزب الاحرار خلال عام ١٩٩١ بتنظيم عدة مؤتمرات شعبية لأحزاب المعارضة في الاسكندرية ، أهم بعضها بالقضايا المتصورة ومطالب بوضع دستور جديد للبلاد كبدية لحل مشاكل مصر ، في حين أهتم البعض الآخر منها بقضايا السلام والأمن في المنطقة . كما شارك رئيس حزب الاحرار في المؤتمر الصحفي العلني الذي دعا اليه رؤساء أحزاب المعارضة في منتصف شهر أغسطس ١٩٩١ ، ووجهوا خلاله بيانا إلى الشعب المصري بشأن المطالبة بالاصلاح الدستوري ، على اعتبار أن الديمقراطية الحقيقية تمثل السبيل الوحيد لاصلاح النظام السياسي في مصر . وفي نفس الوقت ، حرص رئيس حزب الاحرار على المشاركة في جميع المؤتمرات الشعبية التي تنظمها الاحزاب السياسية الأخرى .

أما فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان الشعبية ، فقد اقتضت على مشاركة حزب الاحرار فيما أطلق عليه

والغربية والبحر الأحمر والجيزة والاسكندرية بالإضافة للعديد من مناطق القاهرة . ويمكن تحديد القضايا التي طرحت وموقف حزب العمل منها في موقف التحالف الاسلامي من انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ومقطلعه لها ، وتتبادلت سياسة الحكومة في اصلاح هيكل الاقتصاد ، وشروط إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثالثة ، والتشكيك في قدرة الحكومة والحزب الوطني على إدارة شؤون البلاد ، والتشديد بشروط عقد مؤتمر محدد ، والوجود الأمريكي في المنطقة وتهديده له للأمن القومي العربي والمصري .

أما جريدة الحزب فقد تناولت عددا من القضايا الداخلية ، التي أفرجت لها مساحات كبيرة على مدار العام مثل عدد من القضايا التي عاجلتها تحت اسم قضايا « الفساد » ، وجاء في مقدمتها أوضاع قطاع البترول والمطالبة بمحاكمة وزير البترول - السابق جعد الله . وكذلك المطالبة بفتح ملفات نفق أحمد حمدي الذي ظهرت معه بعض السيوف . ومسألة أسناد أعمال هيئة قناة السويس لبيوت خبرة « مجهولة » ، كما طالبت الجريدة بمحاكمة وزير الزراعة « للهبوط الشديد في صادرات القطن » .

وحظيت قضية تورط عدد من نواب مجلس الشعب (٣٦ نائبا) في الاتجار في المخدرات وقضايا الفساد والهرب من تنفيذ أحكام قضائية بنصيب كبير في أهتمام الجريدة . مع أبرز مسألة رفض مجلس الشعب لتقارير محكمة النقض التي قضت ببطالان عضوية عدد من أعضاء المجلس كما أفرجت الجريدة مساحات واسعة على مدار العام لقضية حقوق الانسان ومعارضة قانون الطوارئ . بالإضافة لإبرازها دعوى إبراهيم شكرى رئيس الحزب للأحزاب والتلفات المهنية والتجمعات الشعبية إلى تنظوم اعتصامات رمزية ضد قانون الطوارئ في مقارها .

كذلك كان لقانون قطاع الأعمال العام حيز من اهتمام الجريدة من خلال استعراضها لتلراء المعارضة للقانون وأبرز ثغراته ، بالإضافة لاصدار أمانة العمل بالحزب لبيان ترفض فيه القانون لمساسه بحقوق العمال مع المطالبة بضرورة تمسك العمال بحقوقهم ومكتسباتهم . وكان قضية الانتخابات العمالية أيضا نصيب كبير من اهتمام الجريدة لتشعبها بالنسبة للعديد من القضايا ، وقد أشارت الجريدة إلى « فرز العديد من مرشحي حزب العمل ومؤيديهم ولتأير الاسلامي في هذه الانتخابات » .

وفيما يتعلق بالنشاط السياسي لحزب الاحرار فقد شمل النشاط الحزبي الداخلي ، والنشاط الجماهيري ، وشمل المستوى الأول كافة الأنشطة والاجتماعات التي قلمت بها الهيئات المكونة للحزب ، وكانت الأنشطة الأكثر بروزا في هذا الصدد ، هي أعمال مجلس رئاسة حزب الاحرار

وتحدث فيه المرشد العام عن تقييد الحريات وانتهاكها من قبل السلطات وعدم السماح للأخوان بتأسيس حزب لهم وإصدار صحيفة تدبر عنهم . كما حدث ذلك أيضا في الاحتفال بنفس المناسبة بنقابة الصنادلة وشارك فيه بعض قيادات الإخوان .

أما على الصعيد العربي ، فقد استحوذت قضية « للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية » على الجزء الأكبر من اهتمام ونشاط الإخوان إلى حد يمكن القول أنه كان أهم نشاط سياسي لهم خلال السنوات الأخيرة الماضية ، نظرا لعمق التمسيد والنشاط الذي عبر به الإخوان عن معارضتهم ورفضهم للتام للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية . وأن ظل نشاطهم في هذا الصدد قاصرا على المستوى الاعلامي من خلال المساحات المتاحة لبعض قياداتهم بجريدة الشعب . كما نظم الإخوان مؤتمرا بمنطقة حلوان تحت اسم « أوقفوا بيع الأقصى » ، قبل انعقاد مؤتمر مدريد وشارك أيضا ممثلون عن الإخوان في المؤتمر الذي عقد ببلوران ، وشاركت فيه الأحزاب والفعاليات الحرة والإسلامية المعارضة للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية والذي تزامن انعقاده قبيل انعقاد مؤتمر مدريد ببومين فقط .

إلى جانب ذلك شاركت بعض قيادات من الإخوان في المؤتمر الجماهيري الذي عقد بنقابة الأطباء في أوائل نوفمبر من هذا العام تحت شعار « الحق الضائع .. والسلام الزائف » . وتجدر الإشارة أيضا إلى « مظاهرة المساجد » التي نظمتها عناصر إخوانية عقب صلاة الجمعة التي واكبت انعقاد مؤتمر مدريد من المساجد الكبرى بالعاصمة وبصفة خاصة مسجد عمرو بن العاص والجامع الأزهر وقاد الطلاب المنتمون للإخوان ببعض الجامعات مظاهرات داخل الجامعات للتنديد بالهجوم والدول العربية الموافقة على التسوية السياسية ، وأكثروا على أن « الجهاد هو السبيل لتحرير فلسطين » ، وتمثل ذلك بصفة خاصة في جامعات « القاهرة ، الزقازيق ، والإسكندرية ، وأسيوط » .

وفي هذا السياق قابل تصعيد الإخوان لنشاطهم السياسي بالصورة السابقة تصعيد مواز له من قبل السلطات المصرية تمثل في اعتقال بعض قيادات الإخوان « عضوا مجلس شعب سابقين عن الإخوان » ، « ومدير تحرير مجلة لواء الاسلام » وعدد من الصف الثاني بالعاصمة وبعض الأقاليم الأخرى . وإن كانت هذه الاعتقالات لم تدم طويلا . وقد جاء هذا التصعيد بصفة خاصة بعد مشاركة الإخوان في مؤتمر طهران للتنديد بالحكومات العربية المشاركة في مؤتمر مدريد ، بالإضافة إلى محاولات استنارة الرأي العام .

ويبدو أن الإخوان قد حاولوا توظيف موقفهم إزاء هذه القضية بغية سحب البساط من تحت أقدام جماعات الاسلام الراديكالي ، وخاصة بعد مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية .

(اللجنة الشعبية لتتقية الأجواء العربية) التي ضمت أيضا العلم والتجمع والخضر والأخوان المسلمين وبعض المنظمات والاتحادات العمالية ومنظمة حقوق الإنسان . وقد استهدفت أعمال هذه اللجنة الاسهام في رطب الصدع في العلاقات العربية - العربية من خلال الجهود الشعبية التي تتجنب الخلافات النظرية حول القضايا التفصيلية . واستضاف حزب الاحرار عددا من اجتماعات للجنة المذكورة ومؤتمراتها الصحفية ، وشارك في إصدار بيانها التأسيسي .

ويحاول حزب الاحرار بالإضافة إلى ما سبق القيام بمجموعة من الأنشطة التي لا تندرج مباشرة في سياق النشاط السياسي ، ألا أنها تؤثر بصورة غير مباشرة على الدور السياسي للحزب ، وتمثل في تقديم خدمات عامة للجماهير لاكتساب المزيد من الجاذبية والشعبية لديها الا أنه يلاحظ على هذه الأنشطة ضيق نطاقها ، وعجزها عن تحقيق عائد ملموس للحزب .

ويمكن متابعة النشاط السياسي للإخوان على محورين الأول ، القضايا المحلية والأخر ، هو القضايا العربية . فيما يتعلق بالقضايا المحلية كرس الإخوان جل نشاطهم السياسي في التنديد بدم العمل بقانون الطوارئ ، واتخذ ذلك صورا مختلفة ، مثل إصدار بيانات التنديد والاشتراك في التذوات والمؤتمرات التي عقدت لهذا الصدد . فقد شارك ممثلو الإخوان في المؤتمرات التي عقدت بنقابات المهنيين بالزقازيق من أجل التنديد بالقانون وانتهاكات الحريات في طقه ، وفي السياق ذاته شارك ممثل عن الإخوان في المؤتمر الذي عقد بنقابة المهنيين الفرعية بالإسكندرية والذي شارك فيه التحالف الاسلامي ، كما شارك ممثل عن الإخوان في الاعتصام الرمزي الذي عقد بمقر حزب العمل وشاركت فيه الأحزاب والفعاليات المعارضة الأخرى ... الخ

كما وجه الإخوان دعوة إلى الكتاب والمثقفين والنقابات المهنية للاحتجاج والتنديد بدم العمل بقانون الطوارئ وكان طبعيا أن تتسبب النقابات المهنية التي يهيمن الإخوان على أغلب مجالسها . فقد أصدرت نقابات الأطباء والعلميين ونادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، بالإضافة إلى لجنة للحريات بنقابة الصحفيين التي يرأسها أحد الممثلين للإخوان ببيانات كل على حدة للتنديد والاحتجاج على مد العمل بقانون الطوارئ .

بالإضافة إلى ذلك فقد استطاع الإخوان توظيف الاحتفال بالمناسبات الدينية في توضيح مواقفهم إزاء الأوضاع الداخلية والعربية ، وتمثل ذلك في المؤتمر الذي عقده الإخوان للاحتفال « بالهجرة النبوية » بمسجد الهدى ببلوران جنوب القاهرة وقد شارك فيه عدد كبير من الجماهير .

ومن ناحية أخرى حرص الاخوان على عدم تصعيد نشاطهم للمستوى الذي ينتهي بالصدام مع السلطات الأمنية خاصة بعد اعتقال بعض قياداتهم .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان ثمة توحيد ملموس في موقف الاخوان مع التنظيمات و القطرية ؛ لهم إزاء هذه القضية بل وربما مع كافة حركات الإسلام السياسي الأخرى في العالم إذ تبنت جميعها الشعار الذي ترعفه حركة المقاومة الإسلامية « حماس » بالأراضي المحتلة وهو « أرض فلسطين وقف إسلامي » وبالمركز على المنطلقات الشرعية العقيدية في رفض التصفية بشكل أساسي ، حيث تعتبر حركة « حماس » في الأراضي المحتلة امتدادا للأخوان المسلمين ، وفي هذا السياق تلقى الإخوان بريقة من نظرائهم في باكستان تقول « تهنتكم على موقفكم الجريء حول مؤتمر الصلح واعتبر اعتقال أبناء الحركة بؤى من عزيمتها ويزيد من التفاف الشعب المسلم حول القيادة الإسلامية » .

وشغلت بعض للتداعيات الناجمة عن أزمة الخليج اهتماما ملموساً لدى الإخوان تمثل بصفة أساسية في رد فعلهم إزاء تجميد اخوان الكويت عضويتهم في التنظيم العالمي للأخوان ، ومعارضتهم لموقف الولايات المتحدة والغرب للصرار على تدمير أسلحة العراق من الدمار الشامل ، ومعارضة تقسيم العراق وتواجد القوات الغربية في شمال العراق .

وقد حرص الاخوان على تجنب الحديث على المستوى الاعلاني حول اعلان اخوان الكويت عن تجميد عضويتهم في التنظيم العالمي للأخوان احتجاجا على موقف الاخوان « المبادئ للعراق في أزمة الخليج » ، الا أنه يبدو أن محاولات الإخوان لتطبيق هذه المسألة داخل « البيت الاخواني » وتجنب الحديث حول ذلك على المستوى الاعلاني قد باءت بالفشل أثر هجوم أحدى لقيادات البارزة في اخوان الكويت على الاخوان بمصر بصفة خاصة وعلى التنظيمات الإخوانية القطرية بصفة عامه ، وكشفه عن بعض الأمور حول التنظيم الدولي خاصة ما يتعلق بالنشطة الاقتصادية والمالية التي تملكها ، وهينة الاخوان بمصر على التنظيم مما تسبب في « ضعفه وفقدانه القدرة على إلزام تنظيمااته القطرية بقراراته ومواقفه » . أما تطورات الأوضاع في الجزائر فقد نالت قدرا ملحوظا من اهتمام الاخوان على المستوى الاعلاني ، وجاء اهتمامهم في هذا الصدد بإصدار خمسة بيانات لتكيد الإضراب الذي دعت إليه جهة الانقاذ والذي أدى إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية واعتقال قادة الجبهة ، ودعا الاخوان إلى ضبط النفس من قبل الجبهة والسلطات الجزائرية من تلك مناقشة الاخوان للرئيس بن جديد إطلاق سراح قادة جبهة الانقاذ ، ثم تهنته على موقفه من نزاهة الجولة الأولى من الانتخابات ، وتهنته

جبهة الانقاذ بفوزها في الجولة الأولى ، وأخيرا أصدر الاخوان بيانا يندد بالسلطات الجديدة في الجزائر بسبب غالبا الجولة الثانية من الانتخابات .

إلى جانب ذلك شارك الاخوان فصائل الحركة الإسلامية الأخرى في العمل بإصدار بيانات حول الأوضاع في الجزائر نلشدوا فيها الرئيس الجزائري بإطلاق سراح قادة للجبهة قبل الانتخابات . ويستنتجنا ذلك لم يكن هناك نشاط آخر غير الندوة التي عقدت ببنادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وشارك فيها بعض قيادات الاخوان ، حول مستقبل الأوضاع في الجزائر بعد لغاء الجولة الثانية من الانتخابات .

وشارك الاخوان في « المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي » الذي عقد بالخرطوم في أواخر (٢٥ - ٢٨) أبريل من هذا العام والذي شاركت فيه أحزاب وفصائل إسلامية وعربية من ٥٥ دولة ، على أن الإخوان لم يشاركوا في اجتماع هذا المؤتمر في أواخر أغسطس من نفس العام والذي انصبت أصعاله على رفض ومعارضة التصفية السياسية للتصنيف الفلسطيني . وذلك على الرغم من مشاركة حزب العمل الذي يتحالف معه الإخوان وربما يعكس ذلك بصورة جلية حرص الإخوان على تمايز مواقفهم وحرصهم على تجنب الشكوك حول التنسيق مع الجبهة الإسلامية للقومية التي تسيطر على مقاليد الحكم بالسودان ، ومن ثم عدم تصعيد موقفهم في مواجهة السلطات المصرية . وإصدار الاخوان أيضا بيانا للتكديد بالتهديد الأمريكي ضد ليبيا وأخيرا شهد عام ١٩٩١ تأجيل محكمة القضاء الإداري مرتين للدعوى المقدمة من المرشد العام للأخوان ضد قرار الحكومة بحل جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٥٤ ، وجاء التأجيل الأول في أواخر سبتمبر ، أما التأجيل الثاني فقد كان في ٢٨ نوفمبر وهو للتأجيل رقم ٤٨ ، وقد رفضت المحكمة الدعوى المقدمة وذلك في ٧ فبراير ١٩٩٢ ، فيما أشار الاخوان إلى أنهم سيطلبون في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا .

٤ - الخطاب السياسي :

أكد الخطاب السياسي لحزب العمل ١٩٩١ على عدد من القضايا الأساسية في مقدمتها أولوية الإصلاح السياسي كمدخل أساسي لأي عملية إصلاح ، وخاصة فيما يخص بتغيير الدستور الحالي . وساد المطالبة على مدار العام بأخذ المشروع (المقترح) للتصديق وضربه أمام جمعية تأسيسية منتخبة لتخابرا . ورغم عدم حداثة هذا المطلب إلا أنه بدأ أكثر إلحاحا هذا العام من خلال تقديم « اللجنة الشعبية للإصلاح الدستوري » ومقرها د . محمد حلمي مراد

مشروع دستور مقترح يركز على النظام البرلماني والفصل التام بين السلطات الثلاث وانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب والغاء نظام المدعى الاشتراكي وكافة القوانين المبرورة « بالسنة السبعة » مع تقنين عملية اعلان الطوارئ وضمان حرية الصحافة والاحزاب وكفالة استقلال الاناعة والتلفزيون ، وفي المجال الاقتصادي إعطاء الحرية للتساقط الخالص وتركيز القطاع العام في مجالات محددة .

ويعكس المشروع (المقترح) لغة للخطاب السياسي للحزب ورؤيته للممارسات الديمقراطية على أنها منقوصة . فهي تفقد من وجهة نظره لامكانية تبادل الادوار بين القوى السياسية المختلفة . وأن الحكم في الواقع قائم على نظام الحزب المسيطر نتيجة لعملية تحجيم قوى المعارضة وسيطرة الحزب الحاكم على السلطة التنفيذية والتشريعية ومن هنا جاء التركيز على دور رئيس الجمهورية وضرورة تخليه عن صفته الحزبية .

وفي هذا السياق جاء تركيز الحزب على التشكيك في مقدرة الحكومة على الخروج بالبلاد من مشاكلها الداخلية ، بالإضافة لتحميلها مسئولية ما اسماه تراجع دور مصر في أزمة الخليج وفقدانها لموقع القلب من الأمة العربية والاسلامية . وأن لم يمنع ذلك رئيس الحزب من الاشارة بالاجابيات التي تحققت في بداية حكم مبارك : من عودة صمصم للمعارضة واطلاق سراح قادة الرأي وترشيد الانفتاح الاقتصادي وتغلبه في بعض وقائع الفساد واتمام الجلاء عن سيناء ووقف العمليات الاعلامية ضد الدول العربية . وذلك خلال مناسبتين هما مرور ١٠ سنوات على حكم مبارك وحلول موعد العيد الثاني عشر لجريدة الشعب التي لتتظلمت في الصدور منذ مايو ١٩٨٢ (فترة التوقف من ١٩٨١/٩/٥ - ١٩٨٢/٥/١) رغم ما تضمنته من انتقادات لأراء ومبامسات رئيس الجمهورية .

وهو ما اعتبره رئيس الحزب نوعاً من الاجابيات للنظام . وأن طالب بضرورة توسيع دائرة الحريات السياسية ووقف جميع أشكال انتهاكات حقوق الانسان حتى يمكن مواكبة التطورات الدولية . وفي هذا الاطار تعرض رئيس الجمهورية إلى سلسلة من الانتقادات على مدار العام سواء من خلال جريدة الحزب أو في التظاهرات الجماهيرية . وتركزت هذه الانتقادات في أعقابها على سياسة مصر تجاه أزمة الخليج واتفاق باريس وما اعطاه من سلطة للدفتين لمراقبة مسار الاقتصاد المصري وزيارة الرئيس لبريطانيا يوم الاحتفال بثورة يوليو ومظاهر الاحتفال بعشر سنوات على حكم مبارك . وتصريحات الرئيس حول مؤتمر مدريد . وقد تركزت معظم هذه الانتقادات في مقالات رئيس تحرير « الشعب » .

وإلى جانب ذلك ركز خطاب الحزب عام ١٩٩١ على عدد من القضايا الخارجية التي ربط بينها وبين حرية الممارسة الديمقراطية وانطلاق الدعوة الاسلامية العالمية . بشكل أو بآخر أهمها :

- موقف الحزب من أزمة الخليج ونقاط الخلاف مع الحكومة وقد أحتلت هذه القضية حيزاً كبيراً من اجتماعات لجنتي الحزب التنفيذية والعليا . وربما يمثل بيان اللجنة العليا الذي صدر في شهر مارس أبرز هذه البيانات حيث طرح للحزب أهدافاً مبدئية كطائر لحركة الأمة العربية والاسلامية في الفترة للقادمة وهي ضرورة تنقية الأجواء العربية والمحافظة على العراق شعباً وأرضاً ، واستعاب القوات الأجنبية ، ورفض أية ترتيبات أمنية أجنبية ورفض السيطرة على موارد البترول العراقية ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق ومطالبة الأمم المتحدة بتفكيك قراراتها بالتسمية للقضية الفلسطينية . كما ركز البيان على ربط حرب الخليج بمؤامرة أمريكية صهيونية تستهدف تدمير القوة العربية والاسلامية واستنزاف ثرواتها ، وأخيراً طرح ضرورة نشر الوعي للصحيح لدى الجماهير وتوسيع المشاركة الديمقراطية وتجميع أدوات القوة من خلال تحالف التيارات الاسلامية والقوى الوطنية ، باعتباره الأمل لمواجهة ما سعى بإعداء الأمة .

- القضايا الاسلامية ، ويمكننا من البيان - السابق - تلهم طبيعة الدور الذي يحرص حزب العمل على تحقيقه من خلال عدد من القضايا في الوطن العربي وخاصة تلك المتعلقة بالليار الاسلامي في الدول العربية . وشكلت الانتقادات الجزائية وفوز الاسلاميين (في المرحلة الأولى) بها ، وما أعقبها من تداعيات ملية ، أبرز محاور تحرك الحزب نشاطاً وذلك بالقاء المزيد من الضوء عليها من خلال جريدة الحزب أو من التصريحات والبيانات ، التي تؤكد أن المد الاسلامي يواجه بمقاومة شديدة من قوى أجنبية .

وانطلاقاً من التوجه الاسلامي لحزب العمل شهد عام ١٩٩١ العديد من الخطوات التي تدعم هذا التوجه خارج النطاق المحلي ، من خلال تنسيق المواقف وتبادل الآراء مع القوى الاسلامية في العديد من الاقطار العربية والاسلامية ، فيما يمكن أن نسميه « بالحركة الاسلامية العالمية » . وتمثلت أهم هذه الخطوات في : تأكيد رئيس الحزب أمام المؤتمر الرابع للأمة العامة « للقادة الشعبية الاسلامية العالمية » ، الذي عقد في طرابلس من ١٩ - ٢١ نوفمبر ، أن الهجوم الذي تتعرض له الجماهيرية الليبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها الرافض لمؤتمر مدريد ، يشغل في إطار تهديد العالم الاسلامي من خلال اضعاف مركز هام من المراكز التي يربطها مستقبل الأمة

العربية والإسلامية . كان هذا المؤتمر هو الثاني للذي يعقد بالجمهورية هذا العام ، حيث سبقه مؤتمر في شهر مايو لمناقشة مستقبل المنطقة بعد حرب الخليج وكذلك خطة العمل المستقبلية . وقد شارك فيه أيضا حزب العمل بوفد برئاسة إبراهيم شكرى .

- مطالبة رئيس الحزب في « المؤتمر الشعبي العربى الإسلامى » بالخرطوم بشروط توحيد الصفوف ، لمواجهة الهجمات والتحديات . والعمل على حفظ مكانة مصر وعلاقتها مع شقيقاتها العربيات . ودعا فى آخر كلمته إلى ضرورة توطيد العلاقات بين مصر وليبيا والسودان ، والعمل على أن يكون العالم العربى كتلة واحدة لأن طريقه واحد وهو طريق الإيمان « برسالة الاسلام » وفق تعبيره .

أما فيما يتعلق بالخطاب السياسى لحزب الأحرار فإن السمة العامة له هى التضارب بين المواقف والمقولات التى ترفعها العناصر المكونة للحزب ، فهناك تيار يقرب موقفه من تأييد سياسات الحكومة والاتفاق معها بدرجة كبيرة ، وهناك تيار آخر يتخذ موقف الرفض الكامل لهذه السياسات والوقوف موقف المعارضة الشديدة لها . ويمرر التيار الأول عن نفسه على صفحات جريدة الأحرار ، فى حين يمرض التيار الثانى مواقفه على صفحات جريدتى النور والحقيقة ، وأيضا فى جريدة الأحرار على نطاق ضيق . ويستمع التيار الثانى بمضادة الوزن التسميى لأعضائه داخل الصفوف العليا للحزب ، ويعتمد قوته الدافعة من حرص الحزب على صيغة توازنية تقوم على معادلة توزيع الأدوار بين عناصره ، بما يرسى علاقة إيجابية طيبة مع النظام الحاكم ، وبما يحول فى نفس الوقت دون تراجع الحزب بشكل تام عن أداء وظيفته الرقابية على الحكومة ، مع الاستناد على أسس ومبادئ دينية تتفق مع الخط الإسلامى للحزب . وتمثل هذه الصيغة التوازنية بحد ذاتها محاولة من جانب الحزب للتكيف مع المتغيرات السياسية التى سادت فى الساحة منذ بداية النصف الثانى من الثمانينات ، والتى اشتملت على عجز حزب الأحرار عن استكمال بنائه التنظيمية وعجزه عن تحقيق درجة عالية من التماسك الداخلي . وبالتالي ، عمل الحزب على تجاوز هذه الأزمة من خلال التحالف مع حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين ، علاوة على إعطاء مسحة دينية إسلامية على توجهات الحزب . على أن هذه الصيغة أنتجت حالة من عدم الاتساق داخل الخطاب السياسى الذى تهر عنه صحف الحزب ، وهو ما يتضح فى معظم القضايا التى تناولتها تلك الصحف .

وقد أحتلت القضايا الاقتصادية المرتبة الأولى فى الخطاب السياسى للحزب ، واتخذ حزب الأحرار موقف التأييد الكامل لسياسة (التخصيص) التى تتبناها الحكومة ، بل وتدعى صحف الحزب إلى التأكيد على أن هذه السياسة

تمثل الحل الأمثل لكافة المشكلات التى تعاني منها البلاد ، لاسيما فى مجالات الزراعة والتعليم والتجارة والصناعة .. وغيرها ، ويمثل هذا الموقف امتدادا لمواقف الحزب السابقة للمنطقة من مبادئه . ودعا الحزب إلى تعديل الدستور بما يتلاءم مع اتجاه الدولة إلى تخصيص مشروعات القطاع العام وإطلاق حرية القطاع الخاص ، انطلاقا من أن الدستور القائم يمثل اتجاه اشتراكى ويحمى ملكية الدولة ويعطى حقوقا وامتيازات لفئات معينة ، وبالتالي فإن التطورات الرامنة تستدعى تعديل الدستور بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الرامنة والمستقبلية والاتجاه العالمى للاقتصاد والسياسة .

وفى حين حظيت قضية السلام بأهمية متزايدة فى أولويات حزب الأحرار ، إلا أنها شهدت انقشاما بشأنها داخل الحزب . فمن ناحية ، تحدد الموقف الرسمى للحزب فى تأييد انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد كخطوة هامة لاقتراب السلام العادل والشامل والدائم ونصوية الصراع العربى - الإسرائيلى الذى تسبب فى إهدار الكثير من الأرواح والأموال وإعاقة التنمية فى منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن الحزب أكد على ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية فى إيداء رأى بشأن موقف الوفد المصرى فى المؤتمر . كما شدد على ضرورة تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأعتبر المسنطحات الإسرائيلىة غير شرعية ، ووضع مدينة القدس على ملأه للتفاوض .

ومن ناحية أخرى ، رفضت بعض العناصر الأخرى داخل الحزب جهود التصوية برمتها باعتبارها جزءا أساسيا مما تسميه بالخطط الإمبريالية لتهيب ثروات الأمة العربية ، والهادف إلى إجبار العرب على الاستسلام ، كما نظرنا إلى انعقاد مؤتمر السلام باعتباره دليلا على إقامة دولة إسرائيل الكبرى محب الأبرنامج الزمنى المحدد لها .

وأخيرا ، ركز الخطاب السياسى لحزب الأحرار على قضايا الحريات العامة ، إلا أن هذا التركيز كان ظاهريا فى معظم الأحوال ، بمعنى أن كان يثار عند وقوع حادثة معينة أو حلول مناسبة معينة ، مثل اقتفاء للقبض على أحد أعضاء الحزب أو وقف عرض مسرحية التها رئيس تحرير جريدة الأحرار ... وغير ذلك ، إلا أن الحزب وجه اهتماما كبيرا لادانة قانون الطوارئ المعمول به فى البلاد لعدم كفايته فى منع الجرائم المدنية والجرائم السياسية ، علاوة على ما يتركه سريان هذا القانون من آثار سلبية على المناخ الاستثمارى فى البلاد ودوره فى إعاقة التطور الديمقراطى ، بالإضافة إلى رفض هذا القانون من جانب جميع القوى السياسية وعدم وجاهة الحجج التى تمسوقها الحكومة لاستمرار العمل به .

نظرا لما تضمنه المهرجان من « زحم ضخم هائل وكم مذهل من أفلام الجنس والشذوذ والأباحية والفجور » .

وعندما وقعت أحداث « الفتنة الطائفية بمبابية » في شهر ميتمبر ، نشر الخطاب الإخواني هذه الأحداث على أنها « مقصلة من قبل السلطات لمنع الإخوان من تأسيس حزب سياسي ، ولأنها تفعل قبل الانتخابات العامة في العادة » ولأنهم الخطاب بعض القوى الأجنبية بثائرة هذه الفتنة ، وأشار إلى حرص الإخوان على « وحدة الأمة المصرية وإخماد الفتنة » ، (كما جاء في مقال نائب المرشد العام للإخوان بجريدة الشعب في ١٩٩١/١٠/١) بعنوان « الاملاهم يدعوننا لوحدة الأمة المصرية » .

أما بالنسبة للخطاب العربية ، فقد استحوذت تسمية للفلسطينية على المساحة الأكبر في خطاب الإخوان ، بدءاً من إنتهاء أزمة الخليج والحديث عن التسمية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وحتى مؤتمر موسكو المتعدد الأطراف فعبروا بمؤتمر مدريد وبمباحثات واشنطن . وجاء ذلك في عدد من المقالات لبعض قيادات الإخوان بجريدة الشعب وكذلك في عدد البيانات الصادرة عن الإخوان أو التي شاركوا في التوقيع عليها مع فعاليات أخرى . وقد اتسمت مفردات الخطاب الإخواني في هذا الصدد بشدة الهجوم على التسمية السياسية للقضية بصفة أساسية والرفض التام لذلك ويشير إلى ذلك صليون ومفردات مقالات بعض قيادات الإخوان مثل « فلسطين قضيتنا وإن تسمى » ، « أمريكا تجمع الحكومات العربية لتشهد مؤتمر ذبح القضية الفلسطينية » ، « هذا التطبيع مع العدو الصهيوني .. مرفوض » ، « فلسطين .. التصفية النهائية » .

وقد انطلق الخطاب الإخواني في رفضه للتسمية السياسية للقضية الفلسطينية من أسباب شرعية بصفة أساسية مثل أن أرض فلسطين وقف أصلا ، لا يحق لأي عربي أو مسلم حتى الفلسطينيين أنفسهم التنازل عن أي شبر منها « لاتهملك لجميع المسلمين في كل مكان وزمان » وقد جاء ذلك في البيان الذي أصدره الإخوان في ١٩٩١/٨/٦ بعنوان « بيان من المرشد العام للإخوان المسلمين حول طروحات التسمية للقضية الفلسطينية » ، وتضمن أيضا « لا ، وألف لا » فإن التسميات لا تباغ ، « كما ركز الخطاب على التأكيد على الطابع المعقدي للصراع » أن الصراع بيننا وبين اليهود صراع عقائدي وصراع وجود ، كما جاء في مقالات بعض الأعلام الإخوانية .

ومع بدء عقد مؤتمر مدريد لحدث لغة الخطاب إلى حد وصف المؤتمر بأنه « مؤتمر بيع فلسطين وبيت القدس » بالإضافة إلى التنديد والهجوم على حكومات الدول العربية المشاركة في المؤتمر وبصفة خاصة منظمة التحرير

أما بالنسبة للخطاب السياسي للإخوان ، فقلل أهم ما انضم به خلال عام ١٩٩١ هو لتكميل المساحة المخصصة للقضايا المحلية لحساب القضايا ذات الطابع العربي ، وربما ارتبط هذا بالتكميل بنشاط الإخوان بصفة عامة بعد مقاطعتهم للانتخابات فضلا عن طبيعة القضايا والمستجدات على المساحة العربية .

فيما يتعلق بالقضايا المحلية ، أولى الخطاب السياسي للإخوان اهتماما بارزا « بعد الحكومة العمل بقانون الطوارئ » ، حيث شغلت هذه القضية مساحة بارزة وجاءت في المرتبة الأولى في اهتمامات الخطاب بالنسبة للقضايا المحلية الأخرى ، إذ حاول الإخوان استغلال هذه المسألة لتصعيد حملتهم ضد القوانين الاستثنائية الأخرى وخاصة حرية تأسيس الأحزاب وإصدار الصحف . ففي البيان الصادر عن الإخوان بعنوان « بيان من الإخوان المسلمين بشأن مد العمل بقانون الطوارئ » (بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩) جاء فيه « أول خطوة كانت تنتظرها الجماهير .. إطلاق الحريات المكبوتة والقضاء التقيود الاستبدادية » ... وإن النظام القائم حاليا ليس نظاما ديمقراطيا متكامل ... إذ كان لابد من إزالة الغاء القيود وأولها .. القوانين سيئة السمعة مثل قانون الأحزاب ... وكذا قانون الصحافة . وفي معرض الهجوم على مد العمل بقانون الطوارئ جاء في البيان : ذلك القانون المجحف للفاسم الماحق للحريات المهيبة لكرامة الإنسان .. هو آلة ميؤاسية للعصف بأحزاب المعارضة والتبائرات السياسية للمعارضة . ويمكن القول أن الخطاب الإخواني جاء متشقا مع سعي الإخوان لتأسيس حزب سياسي لهم ، وإصدار صحيفة خاصة بهم . بالإضافة إلى زعمهم المستمر بأن قانون الطوارئ لا يستخدم أساسا إلا في مواجهة التيار الاسلامي .

وأهم خطاب الإخوان يتناول الكوارث التي تعرضت لها البلاد خلال عام ١٩٩١ وكان لها صدى إعلامي واسع خاصة الكارثة التي تعرضت لها منطقة زاوية « سدى عبد القادر » بالاسكندرية ، وغرق السفينة « سالم كمبريس » التي كان على متنها أكثر من ٢٥٠ مواطنا مصرية وذلك كمدخل إلى الهجوم على الحكومة « نظرا لعدم اهتمامها بكرامة الإنسان المصري » بعد أن « قيدت حريته من خلال قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية » كما جاء في مقال لأحد قيادات الإخوان بجريدة الشعب في (١٩٩١/٢/١٢) في حين ربط البيان الصادر عن الإخوان بعنوان « الإخوان المسلمين يعلنون لوغورهم وحزنهم لوقوع كارثة غرق السفينة سالم » في ١٩٩١/١٢/١٦ بين الكوارث التي تعرضت لها البلاد وبين تزامن مهرجان القاهرة السينمائي والهجوم على المهرجان وعلى أن هذه الكوارث بمثابة « سحق عقاب الرحمن »

الفلسطينية ، وجاء ذلك في البيان الذي وجهه الاخوان إلى رؤساء الدول العربية والإسلامية والشعوب ومنظمة التحرير ، وتجدر الإشارة إلى أن الخطاب الإخواني كان قد دعا منظمة التحرير إلى رفض المشاركة في التسمية السياسية في مثال لأحد قيادات الإخوان بجمعية الشعب في ٨/١١ جاء : «لنا نطالب الفلسطينيين بعدم المشاركة في المؤتمر المزعوم لحل قضية فلسطين .. أن عدم مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر يجعله بين العدو الصهيوني والدول العربية وليس خاصا بقضية فلسطين» .

كما أولى الخطاب أهمية خاصة لمرور أربع سنوات على الانتفاضة ودعا إلى مواصلة «الجهاد ورفض الاستسلام» في البيان الصادر بعنوان «الانتفاضة الفلسطينية المباركة تبدأ عامها الخامس» بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٠ .

وأحدثت أحداث الجزائر المرتبة الثالثة بعد التسمية السياسية لقضية فلسطين في خطاب الإخوان . فقد راقب الإخوان هذه الأحداث عن كثب مع قرب الانتخابات التي كان مقررا لها أن تعقد في ٣٠ يونيو هذا العام ومع تأجيل الانتخابات واعتقال قادة جبهة الانتفاضة الإسلامية دعا الخطاب الاسلاميين بالجزائر للالتزام الهدوء ونشد الرئيس الجزائري بالافراج عن قادة الجبهة وأن «ينصاح للجميع للعدل والانصاف» كما فسّر الخطاب هذه الأزمة على أسس «العدو من منهج الله .. والعدول للحريات والانتفاضة بحقوق الانسان» ، وذلك في البيان الذي أصدره الإخوان بعنوان «بيان من الإخوان المسلمين بخصوص ما يجري في الجزائر وتونس من أحداث» في ١٩٩١/٧/٢ والبيان الموجه من الإخوان إلى الرئيس بن جديد في (١٩٩١/٧/٤) لمناقشته «استئناف مسيرة الديمقراطية» .

وعقب الفوز الكبير الذي حققته جبهة الانتفاضة الإسلامية في الجولة الأولى من الانتخابات لم يستطع الإخوان إخفاء مساعدتهم بذلك كما جاء في رسالة التهنية من المرشد العام إلى زعيم جبهة الانتفاضة «ليتم اليكم بأصدق التهاني القلبية للفوز الكبير ... وأدعو الله أن يؤكد الفوز في المرحلة الأخيرة بذات الاكتساح الكبير والفوز الشامل .. وأن يجعل فوزكم بشارة فوز لكل الحركات الإسلامية في جميع بلدان» وذلك بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٨ كما حرص للخطاب على توجيه الشكر والتهنية للرئيس الجزائري بن جديد على نزاهة الانتخابات ومنادته الاستمرار في المسيرة بنزاهة الانتخابات في المرحلة الأخيرة كما جاء في الرسالة الموجهة من المرشد العام للإخوان إلى الرئيس الجزائري في ١٩٩١/١٢/٢٨ .

ومع مجيء السلطات الجديدة في الجزائر وانفائها الجولة الثانية من الانتخابات طغت على مفردات الخطاب اللهجة

الشديدة في الهجوم على هذه السلطات ووصفها بأنها «عصابة قليلة خارجة عن إجماع الشعب من المعتفين» كما أنهم الخطاب أمريكا والغرب وإسرائيل بأنهم وراء ذلك ووصفهم بأنهم الأعداء المتراصون بالمد الإسلامي ، لفهمهم على مصالحهم . كما جاء في البيان الذي أصدره الإخوان بعنوان «بيان من الإخوان المسلمين بشأن أحداث الجزائر» في ١٩٩١/١/١٥ . كما هاجم الخطاب بشدة ما اسماء «الصليبية الفرية .. التي تنفث سمومها في أرض الاسلام في أفغانستان ، وفلسطين ، والسودان ، والعراق ، ثم أخيرا للجزائر» (كما جاء في مقال نائب المرشد العام للإخوان ، جريدة للشعب ١٩٩٢/١/٢١) .

هذا وعلى حين دعا خطاب الإخوان الرسمي من خلال البيانات الصادرة أو مقالات بعض القيادات البارزة الاسلاميين إلى تجنب المواجهة مع الجيش وأراقه دماء للشعب الجزائري بصفة عامة ، إلا أن ذلك لم يمنع وجود عناصر تحريض للاسلاميين لمواجهة السلطات الجديدة بأى شكل من الأشكال في البيان الأول للإخوان فور الاعلان عن الفاء الانتخابات جاء «لا بد للمؤمنين من مكافحة هذا التسلط ومعارضة مثل هذا الاستبداد والكثافت لازاحته وإزائته ، بل أن الخطاب تجاوزه ذلك إلى حد دعوة للمسلمين في كل مكان إلى «معاذة الشعب الجزائري في محنته وتأييده والتضحية في سبيل ذلك فرض عين علي كل مسلم ومسلمة .. أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة» (بيان صادر عن الإخوان سابق ذكره في ١٩٩٢/١/١٥) .

وفي هذا السياق يبدو أن صمة اتجاها داخل الإخوان ومثله من تعود جذورهم إلى الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية حتى أولخر السبعينيات ، يرتكز خطابه على فكرة أنه قد «حان وقت الجهاد لا الاجتهاد بالجزائر» بعبارة أخرى الدعوة الصريحة للاسلاميين إلى مواجهة السلطات الجديدة فور اعلانها الفاء الجولة الثانية من الانتخابات ، إذ أن المواجهة مستحتم حتما ، ومن ثم فتأجيلها الآن من قبل الاسلاميين قد لا يكون في صالحهم .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخطاب غير ملحن عنه بشكل رسمي ، إلا أنه يجد قبولا لدى قطاع كبير داخل الإخوان خاصة الجيل الجديد ، بل أنه أكثر تماشا مع مواقف بعض حركات الاسلام السياسي الأخرى في بعض الدول العربية والاسلامية .

كذلك فقد شغلت بعض القضايا الجارية على الصعيد العربي بعض المساحات المختلفة نسبيا في خطاب الإخوان وكان أبرز هذه القضايا تدور أوضاع في العراق و «الهينة الأمريكية على المنطقة» كما جاء في البيان الذي يعمل عنوان «بيان من الإخوان المسلمين بشأن الأحداث

الجارية في شمال العراق ، في ٢٧/٤/١٩٩١ ، كما استنكر الخطاب سلوك بعض الأفراد الذين يتجهون للانفصال عن العراق مع إحالة أسباب ذلك إلى حاكم العراق ، كما جاء في البيان السابق ، وإذا كنا نمتنكر الحركات الانفصالية القائمة على أسس عرقية وقومية ، الا أننا ندن ونجرم بكل شدة الأساليب الوحشية وغير الانسانية من حكم العراق البعثي .

هلمج الخطاب اتجاه الولايات المتحدة من خلال المؤسسات الدولية إلى تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل مع اغراض الطرف عما لدى إسرائيل من أسلحة نووية .

أما فيما يتعلق بتجديد أخوان الكويت لعضويتهم بالتنظيم الدولي للأخوان ، فقد اقتصر الأمر على توجيه العتاب إلى أخوان الكويت أثر هجوم أحد القيادات البارزة بهم على التنظيم الدولي للأخوان وكشفه عن الأمور التي اعتبرها الخطاب بمثابة ، طمع لاعداء الأخوان مرورا وراءه وراحوا يطمعون الجماعة ويهاجمونها ، وتمثل ذلك بشكل خاص في الكشف عن ، تلك القوى الذي يمتلكه التنظيم الدولي للأخوان ، الا أن الخطاب كان حريصا على الدعوة إلى ، طي هذا الموضوع ، والاقتصاد على مناقشة ، داخل البيت ، واتخذ الأخوان موقفا هجوما ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تبديداتها ضد ليبيا حول اتهامها بتفجير طائرة أمريكية في عام ١٩٨٨ .

هـ - جماعات العنف الإسلامية :

لا شك أن محاولة تتبع التطور التنظيمي لجماعات العنف الإسلامي تعترضها الكثير من الصعوبات نظرا لطابع السرية والغموض الذي يحيط بأغلبها ، ولكن يمكن محاولة تحديد أهم هذه التطورات استنادا إلى الفعالية السياسية من ناحية ، وإلى تتبع نشاطها ومنشوراتها من ناحية أخرى .

وكما سيقت الإشارة في التقارير السابقة ، فقد شهد عقد الثمانينات بروز بعض الجماعات الإسلامية الراجكالية التي كان لها دور ملحوظ في أحداث العنف التي شهدتها هذا العقد والتي يمكن تركيزها في الجماعات التالية : الجماعة الإسلامية قبلي ، بقيادة د . عمر عبد الرحمن ، جماعة «الجهاد الإسلامي» بقيادة عبيد الزمر ، جماعة «التوقف والتبين» ، الجماعة الإسلامية ، في بني سويف (وهي جماعة منشقة عن الجماعة الإسلامية الأولى) . ثم بدلت تظهر جماعات أخرى مسنونة في نهاية عقد الثمانينات مثل جماعة «الشوقيون» نمية إلى مؤسسا شوقي الشيخ ، ومجموعة «أحمد الخولي» بالفهرم ، إلى جانب مجموعة

أخرى تم التقيص على أعضائها في ١٩٨٨ تحت اسم «التنظيم الشوقي» .

ولا يختلف الواقع الحركي عام ١٩٩١ لجماعات العنف الإسلامية عن واقع الثمانينات فما زالت هذه الجماعات تكاد تحتكر سلطة العمل الإسلامي العنيف أو لعلها هي أبرز الجماعات الموجودة وأكثرها فاعلية .

فالجماعة الإسلامية (بقيادة عمر عبد الرحمن) والتي يطلق عليها الجماعة الإسلامية (قبلي) . ربما تكون من أكثر الجماعات التي تتخذ شكلا تنظيميا محددا حيث لها «أمير عام» ، يليه «أمراء» ، للمحافظات ثم «أمراء» للمناطق ، و«أمراء» للمساجد والأحياء بالإضافة إلى وجود تقسيمات نوعية للأمراء للاهتمام بالمجالات المختلفة مثل الاعلام ، التربية ، الدعوة وغيرها . ويتفق هذا التقسيم مع المنهج الحركي للجماعة والذي يعتمد على شق على وآخر سرى بضلع بمعطيات العنف التي تقوم بها الجماعة سواء في مواجهة السلطة والأجهزة الأمنية بالتحديد أو في مواجهة المجتمع حيث توجه الجماعة بشكل مباشر إلى تغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعي بالقوة بدعوى تطبيق مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، والذي يحتل مصاحبة هامة في المنهج الفكري للجماعة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي ، فيلاحظ أن التواجد الكثيف لهذه الجماعة يتركز في محافظات الصعيد وهي بالترتيب أبسط ، المنيا ، سوهاج . كما أن لها تواجدا كبيرا في محافظة قنا . وقد بدلت عملية الانتشار لهذه الجماعة على مستوى المحافظات المختلفة تنسج في أغلب خروج أغلب أعضائها وقياداتها من السجن في ١٩٨٤ ، والذين كان قد تم اعتقالهم ضمن قضية «الجهاد» في ١٩٨١ ، واستطاعت خلال العامين التاليين (١٩٨٤ - ١٩٨٦) أن تعمد تنظيم نفسها وأن تخلق لها تواجدا ملحوظا في القاهرة خلاصة في بعض الأحياء الشعبية مثل إمبابية ، وعين شمس إلى جانب تواجدها في مناطق المعرانية ، والهرم ، وشبرا . (يلاحظ أن هذه المناطق هي أكثر المناطق التي شهدت حوادث متتالية «للقنعة الطائفية») .

كما أتممت الجماعة في وقت لاحق بالامتداد إلى محافظات الوجه البحري ويرجع ذلك إلى النشاط المكثف الذي تقوم به قياداتها من خلال ما يسمى باللجان النوعية للدعوة والاعلام إلى جانب كثرة منشوراتها ومطبوعاتها . وتعمل هذه القيادات من خلال زياراتها المستمرة للمحافظات المختلفة على ربط المجموعات الجديدة التي يتم تجنيدها بالمركز القيادي للجماعة الذي ظل لفترة طويلة يتركز في مدينة أبسوط حيث تقام مسكرات لإعداد القادة والدعاة ، كما تضم هذه المسكرات وفودا من المحافظات المختلفة .

وقد شاركت الجماعة الإسلامية في أهم أحداث العنف السياسي منذ بداية الثمانينات بدءاً من مشاركتها في عملية إغتيال الرئيس السابق أنور السادات في ١٩٨١ ثم حواشٍ أسبوعاً للثورة وقعت في نفس العام مروراً بمحاول إغتيال زكي بدر وزير الداخلية السابق ، وأخيراً قتلها باغتيال الدكتور رفعت للجحوب رئيس مجلس الشعب السابق في ١٩٩١ . كما كانت الجماعة وراء العديد من حوادث الفتنة للطائفية التي شهدتها مصر طوال السنوات الماضية ، فضلاً عن حوادث الاعتداء والسرقة على بعض محلات الذهب .

أما جماعة « الجهاد الإسلامي » ، فهي التي كانت قد اضطلعت بشكل رئيسي بعملية إغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ ، وتلته بشكل أساسي إلى عمليات العنف السياسي وليس الاجتماعي . كما أنها على عكس الجماعة الإسلامية لا تهتم بالثيق العلني والإعلامي ، وإنما تتخذ طابعاً مريباً نظراً لطبيعة منهجها الحركي الذي يتجه بشكل أساسي إلى المواجهة مع النظام السياسي بالهزيمة المختلفة ، ولا تولي أهمية كبيرة لمسألة التربية والدعوة . ولا تلزم هذه الجماعة بالشكل التنظيمي « الهرماني » ، الذي تعرفه الجماعة الإسلامية . وقالها هو المقدم / عبود الزمر الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة ٤٠ عاماً لانتمائه في قضيتي « الجهاد » و « اغتيال السادات » ومازال يتمتع بنفس المكانة رغم تواجده في السجن . وتؤمن هذه الجماعة - في رؤيتها للتغيير - بمبدأ الثورة الشعبية على غرار نموذج الثورة الإيرانية . وتتركز هذه الجماعة جغرافياً في القاهرة والشرقية ، بالإضافة إلى وجود مجموعات أخرى صغيرة تابعة لها في محافظات الوجه البحري . ويكاد يندمج وجودها إذا ما تجاوزنا محافظة بنى سويف حيث تكاد الجماعة الإسلامية تحتكر محافظات الصعيد . ويلاحظ أن أهم مناطق تواجدها في القاهرة وتتركز في المناطق التي يمكن أن يطلق عليها هوامش الحضر مثل منطقة بولاق الدكرور ، ومنطقتي ناهيا وكرداسة بالهرم ، فضلاً عن توليدها في منطقة إمبابية ، وشبرا .

أما الجماعة الإسلامية في بنى سويف فهي تتميز بالاقليمية الشديدة حيث يندمج وجودها خارج حدود محافظة بنى سويف وبعض القرى المجاورة لها . ويتزعمها كل من أحمد يوسف رمحدي كمال . وقد كانت الجماعة وراء العديد من أحداث العنف التي شهدتها مدينة بنى سويف طوال عام ١٩٩١ . تأثرت الجماعة إلى حد كبير بمنهج جماعة « الجهاد الإسلامي » ، وإن كانت بخلاف الجماعة الأخيرة تتخذ طابعاً شبه علني في عملها الحركي وهو ما يقرّبها من الجماعة الإسلامية ، ويضعها في موقع وسط بين الجماعتين . وهي من أكثر الجماعات التي شهدت مواجهات مع أجهزة الأمن بسبب طابعها الصدامي .

وتعرضت الجماعة إلى خلافات كثيرة بين أعضائها منذ عام ١٩٨٨ أدت إلى الانشقاق عليها وانتهى الأمر بقتل زعيم المتشكّين . ولكن رغم هذا التصدع الذي أصابها ، لم تخف الجماعة أو يتجه نشاطها ويؤيد ذلك حوادث العنف المتوالية التي شهدتها مدينة بنى سويف والتي اضطلعت بها نفس الجماعة ، فضلاً عن قتلها بدور هام في محاولة صفوت عبد الفتاح - المنهم الأول في قضية اغتيال الدكتور رفعت للجحوب - على الهرم . وتعتبر جماعة « الشوقيون » جماعة صغيرة محدودة مقارنة بالجماعات السابقة ويقتصر تواجدها على مدينة القوم . وكانت وراء حوادث العنف التي شهدتها المدينة منذ عام ١٩٨٩ والتي أدت إلى مقتل زعيمها « شوقي الشيخ » ، وتتسم هذه الجماعة حول أفكار « شوقي الشيخ » ، والتي سميت « بالشوقيون » نسبة إليه . وتقترب هذه الأفكار من المنهج الفكري لجماعة التفكير والهجرة ، وإن اختلفت عنها فيما يتعلق بمبدأ « العزلة » حيث تتبع جماعة « الشوقيون » منهج المواجهة و « الجهاد » . ولأن هذه الجماعة ارتبطت إلى حد كبير بمؤسسا ، فقد غلب عليها طابع المحندية وليس لها قاعدة كبيرة ، فضلاً عن ضعف البناء التنظيمي لها .

فضلاً عن ذلك ، يوجد عدد من المجموعات الصغيرة التي تعمل بشكل مستقل ، ولكن يجمعها عامل واحد هو تبنيها لفكرة « الجهاد » أو العمل المسلح لتحقيق أهدافها ورؤيتها في التغيير . وليس هناك ما يؤكد إنتماء هذه الجماعات إلى واحدة من الجماعات الكبيرة ، إذ ليس لها منهج فكري أو فكري أو حركي واحد تتلزم به ، وإنما تنشأ في الغالب لتحقيق هدف معين ، وقد تنتهي بإنتماء المهمة أو - كما حدث للبعض منها - بالانضمام إلى جماعة أكبر . ومن أمثلة هذه الجماعات الصغيرة : جماعة « طه السماوي » ، المجموعة التي أطلق عليها جماعة « الوائتون من النصر » ، والتي قامت بحوادث مرقعة لمحات الحلبي في مناطق شبرا وعين شمس وحلمية الزيتون بالقاهرة خلال عام ١٩٩١ .

وتختلف هذه الجماعات كما يبدو حتى الآن عن المجموعات العنقودية التي قد تعمل بشكل مستقل الواحدة عن الأخرى لتحقيق هدف محدد ، ولكن دون أن تفقد رابطتها الأساسية بالجماعة الكبيرة التي تنتمي إليها ودون أيضاً أن تخرج عن إطار الخلطة العامة للجماعة .

ومن واقع الجدول للخصيص بحوادث العنف التي قامت بمعضتها جماعات العنف الإسلامية خلال عام ١٩٩١ يلاحظ أن كلمة العنف التي اضطلعت بها تلك الجماعات تكاد تخلو ذلك العلم من الحوادث التي يمكن إدراجها تحت قائمة « العنف السياسي » ، فأغلب الحوادث التي وقعت عند هذا المستوى لا تخرج عن نطاق المواجهات المحدودة مع رجال الأمن إلى جانب بعض حوادث الشغب ، وفي المقابل

تركزت أغلب حوادث العنف فيما يمكن تسميته بحوادث العنف الاجتماعي، التي تعنى محاولة هذه الجماعات للتدخل بالقوة لتغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعي والفردي بدعوى تطبيق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ويمكن تصوير هذه الظاهرة في ضوء الاعتبارات الأمنية التي سادت المواجهة بين النظام وجماعات العنف بعد اغتيال الدكتور رفعت المحجوب عام ١٩٩٠ والذي أدى إلى تكثيف عمليات الملاحقة الأمنية لقيادات وأعضاء هذه الجماعات وخاصة الجماعة الإسلامية ، التي قللت بعملية الاغتيال مما جعلها تكثف نشاطها على الصعيد الاجتماعي كترغبة في إثبات التواجد .

كذلك شهد عام ١٩٩١ كثرة حوادث العنف الموجهة ضد المسيحيين والتي تعرف بحوادث الفتنة الطائفية ، مقارنة بالعام السابق وتضمن ذلك الاعتداء على الممتلكات ، وحرق عدد من الكنائس ، إلى جانب ما أدت إليه من اشتباكات بين الجانبين ، وقد تكررت هذه الحوادث في أكثر من محافظة ومن ذلك ما وقع في بني سويف ، والمنيا ، ومنطقة إمبابة بالقاهرة . ويدل تكرار هذه الحوادث وانتشارها في أكثر من محافظة على استمرار الظاهرة وليس تراجعها .

ويتضح من متابعة نشاط العنف للجماعات الإسلامية عام ١٩٩١ أيضا اتساع دور الجماعات المستقلة مقارنة بالاعوام السابقة ، وهو ما يدل على استمرار احتفاظ الحركة الإسلامية بقدرتها على توليد جماعات جديدة تنتهج العنف دون وجود رؤية فكرية صلبة تستند عليها أو قيادة موحدة تجمعها ، وهي ظاهرة تعد من أخطر الظواهر حيث يصعب معها على المدى الطويل السيطرة على نزعة العنف لدى هذه الجماعات أو تحديد مجالاتها وأهدافها . وكما يتضح من الجدول - فقد قامت هذه الجماعات بأكثر من حادث يتعلق بسرقة محلات للذهب في مناطق متفرقة مثل شبرا ، والزيتون ، وعين شمس ، قامت بها جماعة ، والواتون من النصر ، إلى جانب حادث سرقة ميارة ، ميكروبيس ، لاستخدامها في أعمال عنف ، وكشف هذا الحادث عن وجود تنظيم جديد ضيق معه عدد كبير من الأسلحة والخرائط التي تخطط للقيام ببعض الاغتيالات ، فضلا عن اشتراك بعض هذه المجموعات الجديدة في أحداث الفتنة الطائفية ، التي وقعت في إمبابة .

ومن الناحية الاجتماعية يمكن القول أن هناك تواجدا ملحوظا للجماعات العنف في الأوساط الطلابية ، وهو ما يبدو من النشاط الذي قامت به هذه الجماعات داخل الجامعات ، فضلا عن تحريكها لأكثر من مظاهرة بدخلها . كما تمتص هذه الجماعات بعض العناصر الحرفية ولكن

الملاحظة الهامة أنها لم تستطع أن تخلق لها تواجدا في الأوساط العالية ، فلماذا ما ضمت في عضويتها أحدا من العمال ، كما أن متابعة نشاط العنف الذي قامت به خلال العام (كما هو واضح من الجدول) ويؤكد ابتعاد هذا النشاط عن العمال .

ولاحظ أيضا من الجدول امتداد نشاط عنف هذه الجماعات إلى محافظات جديدة مثل دمياط ، والمويس ، وبورسعيد حيث تم التقيض على مجموعة في دمياط أثارت بعض الحوادث التي تدخل في إطار ما يسمى بالعنف الاجتماعي بدعوى تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتصادع الأمر إلى حد المواجهة مع رجال الأمن أصيب فيها أحد الضباط . ولا شك أن اتساع المساحة الجغرافية لعمال العنف يعطى مؤشرا على فترة هذه الجماعات على الانتشار بعد ما كان تواجدها يتركز تقليديا في صعيد مصر .

وأخيرا وفيما يتعلق بموقف هذه الجماعات من بعض القضايا الخارجية التي كانت دافعا لتحريك المظاهرات وإصدار البيانات والمنشورات ، أحتلت قضية الصراع العربي الإسرائيلي الاهتمام الأول لها خاصة مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ، والذي اتخذت منه هذه الجماعات على اختلافها موقفا رافضا ، وقد بدا ذلك في العديد من المنشورات التي قامت بتوزيعها فضلا عن عقدتها لبعض المؤتمرات الجماهيرية التي نحدث فيها بمحادثات السلام ، ولعل أهمها كان ذلك المؤتمر الذي عقدته بعض قيادات الجماعة الإسلامية في مسجد الاخلاص ، في إمبابة ووصفت فيه المؤتمر (بأنه نتيجة حتمية لحالة اللل التي يحياها المسلمون .. وأنه شكل الخطوة الثانية بعد حرب الخليج لفرض السيطرة على المسلمين) . ويأتي هذا الموقف متصفا مع موقف هذه الجماعات من الغرب بشكل عام والذي يصل إلى حد الخصومة والقطعية للمضاربة معه ، وربما لهذا السبب تماثل موقف الجماعات الإسلامية مع موقف الاخوان المسلمين للراضين لنفس المؤتمر ، وظهر ذلك من خلال اشتراك أعضاء الجماعات الأولى فيما سمي بـ «بعيرة الرافض» التي نظمها الاخوان داخل الجامعة .

٤ - التجمع وقوى اليسار :

تبرز أزمة اليسار حقيقة لا يمكن تجاهلها عند رصد وتحليل أداء اليسار عام ١٩٩١ فالأزمة بكل تجلياتها الفكرية السياسية والتنظيمية حاضرة عند كل أطرافه ، ومحاولات إدراك أبعاد الأزمة وتجاوزها من خلال التجديد الفكري والعملية تجمع فرق وفصائل اليسار ، وإن اختلفت درجة

نجاح كل منها بحسب ظروفه التاريخية والسياسية ، وإمكانات المتاحة وحظه من الشرعية والوجود الجماهيري .

ويتناول التقرير كالمعاد الأوضاع التنظيمية والتنظيم السياسي والخطاب السياسي لحزب التجمع وللتيار الناصري والحركة الشيوعية بفصلاتها المختلفة حيث تمثل القوى الثلاث ما أُلقي على تسميته باليسار المصري ، مع ملاحظة وجود قوى وجماعات متصارعة داخل كل منها ، إضافة إلى عناصر وحلقات يسارية مستقلة غير مرتبطة ببلط حزبية ، ومع ذلك تؤدي أدوارا متباينة التأثير والفاعلية في الساحة السياسية وبعض النقابات المهنية والمالية وجمعيات النفع العام .

وترجع نشأة العناصر والحلقات اليسارية المستقلة إلى تفكك وانحطاط أحزاب وتنظيمات يسارية صغيرة علاوة على بعض الاشتراقات ، وعادة ما تلعب العوامل الشخصية وأحيانا المصالح المادية والوظيفية دورا كبيرا في ترابط وانسجام هذه الحلقات ، واستمرار دورها السياسي أو النهائي ، وفي هذا المقام نطقت خلال عام ١٩٩١ بعض العناصر والحلقات التروتسكية نتيجة ما يراه البعض من انتماثل ومصادقية بعض المقولات التروتسكية حول مصير الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا ، لكن هذه الحلقات محدودة للغاية ومحصورة في أوساط المثقفين والجمعيات الأدبية . من جهة أخرى نهجت عناصر وحلقات يسارية في عقد تحالف بينها وبين حزب العمال الاشتراكي (الشيوعي سابقا) وعناصر من الناصريين وحزب الشعب الاشتراكي في انتخابات مجلس إدارة إحدى جمعيات حقوق الإنسان ، وفازت قائمة التحالف اليساري التي استبعدت ممثلين للتيار الإسلامي والوفد وعددا من الرموز الليبرالية المهمة وقد كشف هذا النهج المتشدد عن احساس عمق بالمصالح والأزمة لدى أطراف ذلك التحالف ، وضعف قدرتها على التجديد والانفتاح على التيارات الأخرى والعمل معها لتصحيح الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ضمن منظمات لابد أن تكون بحكم التعريف جبهوية وديمقراطية ولا يتسع المجال لمعالجة نشاط تلك الحلقات والعناصر والمستقلة ، لذلك نعرض للأوضاع التنظيمية والأداء السياسي للتجمع والتيار الناصري والحركة الشيوعية .

أ - الأوضاع التنظيمية :

(١) التجمع :

انحصرت الأنشطة التنظيمية والتثقيفية للحزب خلال عام ١٩٩١ على الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب ، ثم انعقاد المؤتمر في فبراير ١٩٩٢ .

وقد تطلب ذلك القيام بما يلي :

(أ) مناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث

للمام الثالث على التوالي دارت آلية العمل الداخلي حول إعداد ومناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث للحزب ، وتطوير بنيته التنظيمية وإدخاله في العمل السياسي وكانت قيادة الحزب قد قررت تأجيل انعقاد المؤتمر غير مرة حتى يتمنى تحقيق المهام المطلوبة ، وشرعت مؤسسات الحزب في وضع وتنفيذ برامج لتطوير الأداء الحزبي برزت فيها جهود أمانتي التثقيف والتنظيم واللجنة السياسية التي قامت بإعداد مشروع التقرير السياسي وطرحه للنقاش بين الأعضاء ودوائر أسبقاء الحزب وبعض المهتمين بالشأن العام من كافة الاتجاهات .

ورغم هذه الجهود إلا أن مناخ التشك وعدم اليقين الناتج عن التحولات في اللول الاشتراكية وأزمة الخليج وانحطاط الحزب بالمشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ عرقل برامج التطوير ومن ثم فرض التأجيل . وفي الوقت نفسه سيطرت هذه العوامل على وثائق المؤتمر والمناقشات التي دارت حولها . وناقش الأعضاء في كافة المستويات الوثائق الثلاث ، إضافة إلى ورقة د . إسماعيل صبري عبد الله عضو الأمانة العامة « مصر التي نريدها مشروع تقرير سياسي » وقد دارت المناقشات في ظل مناخ ديمقراطي لم يسبق له مثيل في تاريخ الحزب حيث طرحت أفكار وجهادات لم يكن مسموحا بها مثل جدوى الاشتراكية وطبيعتها ، ولم يمسك كل المراجع والأيدي الفكرية التي يجرى عادة الاحتكام إليها في النقاش غير أن المناقشات لم تصل إلى رؤية واضحة ، كما لم تصمم كثيرا من الاشتكالات .

وعكست مناقشات مشروع التقرير السياسي شكوك البعض في جدوى مشاركة الحزب في انتخابات مجلس الشعب وفاعلية دور نوابه في البرلمان ، ولتنقد البعض مواقف نواب الحزب في البرلمان ، ودعى أن تشارع وجماهير الحزب غير مقتنعة بدور التجمع في تمثيل المعارضة داخل مجلس الشعب في ظل هيمنة الحزب الوطني .

ويرز اتجاه قوي يدعو إلى التجديد الفكري وتطوير الخطاب السياسي لمواكبة التحولات الدولية ، وانتقد هذا الاتجاه قصور مشروع التقرير السياسي عن التجديد وعن الامام بكافة جوانب التحولات الدولية وأثارها على عالم الجنوب والعالم العربي وأداء الحزب ومستقبله .

وعكست مناقشة التقرير السياسي أيضا وجود خلافات حول مؤتمر مدريد والديمقراطية داخل الحزب وعلاقة الحزب بالسلطة حيث حذرت بعض الأصوات من غياب

وعواصم الاقاليم ، كما حذرنا أيضا من مخاطر عدم انتظام العمل واعتماده على مواسم ومبادرات فردية وتشتت عمليات التنقيف والتنظيمي وتجديد القيادة . وقد اعترف التقرير بمحدودية النشاط الجماهيري وطرح توجهات لرؤية تنظيمية جديدة التمسث بالعمومية والتجريد حيث ركزت على توسيع الاطار الفكري المشترك الذى يجمع أعضاء الحزب كشرط أساسى لتطوير الخطتين الفكرية والتنظيمية وتنمية الديمقراطية الداخلية ، واقترح التقرير انحال بعض التعديلات على قيادة الحزب ، وتشكيل هيئة استشارية تضم عدد من الشخصيات المرموقة فى الحزب .

وشهدت مناقشات تقرير الصحافة الحزبية استقطابا حادا بين مؤيدين ومعارضين للخط السياسى الذى تقممه صحيفته الاهالى ومدى تحبيرة عن توجهات الحزب وطموحه وعلاقته بالسلطة والجماهير . وقد جاء كثير من النقد للأهالى من أعضاء الحزب فى الأقاليم الذين اذعنوا كاتامدة من توجه الاهالى للمثقفين وجمهور القاهرة وتركيزها على قضايا فكرية ونظرية لاهم الجماهير ، فضلا عن عدم نشر ما يكتبه مراسلو الاقاليم ، فى هذا الاطار طالب البعض بتخصيص أكثر من صفحة للمناطق العمالية والفلاحية .

ويلاحظ أن المناقشات انصبحت على الاهالى ولم تنطرق إلى بقية مطبوعات الحزب وهى : مجلة أدب وقد وكتاب الاهالى ومجلة أوراق عمالية ، رغم تشر الأخيرة وهبوط توزيعها وقرار مجلس الإدارة بطبع ألفين نسخة فقط ، يتم توزيعها داخل المقرات الحزبية ، أى أنها تحولت إلى ما يشبه النشرة الداخلية .

ويبدو أن تشر أوراق عمالية ليس نهاية المطاف ، فقد توافد التقرير عند مجموعة من التحديات التى تواجه صحافة الحزب الأمر الذى سبب نقصا فى إيرادات الاهالى بنسبة ٣٥٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ ، فى هذا السياق أوضح التقرير أسباب عدم تنفيذ قرارات سابقة بشأن إصدار الاهالى يوميا .

على مستوى آخر تراجمت مكانة ودور نشرات ومطبوعات الحزب الداخلية ، فلم تصدر نشرة « حوار » الداخلية سوى مرة واحدة خلال عام ١٩٩١ رغم أهمية الدور الذى كانت تقوم به كما انخفضت أعداد نشرات « التقدم » و « الاهالى » التى كانت تصدرها بعض المحافظات ، وقُل انتظامها وعجزت أمانة الإعلام فى القيام بأى دور اعلامى حيث ما تزال تتكهن من عدم وجود اختصاصات محددة أو ميزانية لعملها .

التمايز مع السلطة ، وأن عدم وجود حركة جماهيرية من شأنه أن يوظف الحزب لصالح الحكومة فى كثير من المواقف ، خاصة فى الموقف من الجماعات الدينية السياسية وظهرت بعض الأصوات تدعو إلى الحوار والتفسيق مع بعض جماعات ورموز الاسلام السياسى فى القضايا الوطنية والديمقراطية ، لكن الأغلبية شددت على أن أى حوار أو تعاون ينبغى أن يسبقه التزام صريح من الجماعات الاسلامية بقواعد الممارسة الديمقراطية والدمستور والمساواة بين المواطنين ورفض الدولة الدينية ونبذ العنف والارهاب .

على مستوى آخر طالبت بعض الأصوات بالاهتمام بالاسلام فى التقرير السياسى وبرنامج الحزب وتقديم قراءة مستنيرة للاسلام ، واقترح البعض استبدال كلمة اشتراكية بالعدالة الاجتماعية ، وذلك فى إطار تبسيط الخطاب السياسى للحزب لاسيما وأن كلمة الاشتراكية أصبحت ذات مدلولات سلبية لدى الجماهير . بينما طالب البعض بنبذ فكرة التغيير الثورى ورد الاعتبار إلى الطريق الاصلاحى ، والتأكيد على مبدأ تداول سلطة الدولة وليس تداول للدولة ذاتها .

ويبدو أن شمول وتنوع المناقشات وعدم حسم القضايا والاشكاليات النظرية والتنظيمية يرجع إلى طبيعة سيئة حزب التجمع بوصفه إطارا عاما لقرى وفصائل فكرية وسياسية عديدة لا يجمعها كما يقول التقرير السياسى لل مؤتمر العام ائالات للحزب سوى الايمان بعنمية الحل الاشتراكي ، غير أن ضعف صداقية الاشتراكية ومشروعيتها للتاريخية والمجتمعية على النطاق الدولى هز من قوة الترابطه التى توحد الحزب ، وسمح باختلاف وتباين الرؤى والتصورات عن الحاضر والمستقبل وظهور مجذنين ومحافظين أو سلفيين على حد وصف أحد قيادات الحزب .

وفى محاولة لتجديد بعض المقولات الفكرية لشار التقرير إلى أن البشار يعنى الانتماء إلى المصالح الأساسية للجماهير وأنه لايندل عن الاشتراكية لكنه لم يحدد المقصود بالاشتراكية على وجه التحديد ، إذ اكتفى التقرير بتعريفها على نحو سلبى فقال : أن الاشتراكية المنشودة مستقلة لن تكون الاشتراكية كما وجدت وطبقت فى قرنا وشهدت تغيرات وتقلصات كبرى وأشار إلى أن الاشتراكية تعنى للثقب على شتى أشكال الاستغلال والتهور والقمع والاغتراب .

أما مناقشات مشروع التقرير التنظيمي فقد دارت حول تجديد الاشكال المعروفة للتنظيم الهرمى التى ثبت فشلها فى الاحزاب الشيوعية وحذر فريق كبير من أعضاء وقيادات الحزب من مخاطر ابتعاد الحزب عن الجماهير وتركز نشاطه بين صفوف المثقفين وفى مقار الحزب القاهرة

(ب) اجتماعات اللجنة المركزية :

فى إطار الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب عقدت اللجنة المركزية ثلاثة اجتماعات لها خلال عام ١٩٩٠ ركزت على مناقشة الوثائق المقدمة للمؤتمر ، ومتابعة أنشطة الحزب خاصة فى الانتخابات المحلية ، وقد قررت اللجنة المركزية فى دورتها الثالثة والعشرين أن يكون عدد أعضاء اللجنة المركزية القائمة ٢٥٪ من مجموع أعضاء المؤتمر العام للحزب ، كما فوضت الأمانة العامة فى تحديد عدد رئاسة المؤتمر وممثلى إتحاد النساء التقدمى وإتحاد الشباب ، وكلفت اللجنة المركزية الأمانة العامة بالإشراف على الانتخابات .

وتميزت اجتماعات اللجنة المركزية بارتفاع نسبة الحضور ، والبحث عن حلول موافقة لأزمة الحزب ، ولم تشهد اللجنة المركزية استقطابات حادة بين المختلفين فى الرأى إزاء قضايا العمل الحزبى .

(ج) اجتماعات اللجان والاتحادات النوعية :

انتظمت إلى حد كبير اجتماعات اللجان والأمانات النوعية مثل أمانة التنظيم والمالية واللجنة السليسية وأمانة للتنظيف وأمانة الفلاحين وأمانة الإعلام المركزى ، وقد نشطت هذه اللجان فى التحضير للمؤتمر ، كما نشط اتحاد الشباب التقدمى ، واتحاد النساء التقدمى ، ومكتب العمل الفلاحين ، غير أن معظم أنشطة هذه الهيئات ركزت فى الإعداد للمؤتمر وإجراء انتخابات أو محاولة إثبات الوجود كما حدث بالنسبة لاتحاد النساء التقدمى الذى عقد مؤتمره العام الثانى وفتح باب عضويته لغير عضوات الحزب وانتخب أمانة جديدة ، وترك بعض المقاعد لاستكمال التشكيلات بباقى المحافظات ، أى أنه لا وجود للاتحاد فى بعض المحافظات علاوة على وجوده الورقى والمحدود فى محافظات أخرى وضعف إمكاناته المالية والإعلامية مما أدى إلى تشرذم كثير من مشروعاته الخدمية وتوقف إصدار نشرة المرأة العاملة .

من ناحية أخرى عقد اتحاد الشباب التقدمى مؤتمره للعام الثانى بحضوره ٨٥ مندوبا يمثلون إحدى عشرة محافظة ، ونافس المؤتمر وثيقة خاصة بالتوجهات الجديدة لانتسبه الاتحاد فى ضوء خبرة الاتحاد فى الـ ١٥ عاما السابقة ، وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من ١١ عضوا من بينهم مسئول للطلائع ، وكان اتحاد النساء التقدمى قد طلب بلى بشارك اتحاد الشباب فى الإشراف على الطلائع .

(د) الأنشطة التثقيفية :

واصلت أمانة التنظيم تنفيذ برامجها الطموحة فظمت بالتنسيق مع أمانة التنظيم برنامجا تثقيفيا لقيادات حول قضايا التنظيم الحزبى وقد تم هذا البرنامج من خلال ١٧ دورة

بالمحافظات درس فيها (٢٥٠) دارسا من قيادات المراكز والمحافظات .

كما نظم اتحاد الشباب التقدمى دورة كادر تثقيفى بالمقر المركزى لمدة ثلاث أيام شارك فيها ٢٢ عضوا يمثلون ١٢ محافظة ، تخللها ٩ لقاءات مع قيادات للحزب تطرقت إلى كافة قضايا المجتمع والعمل الحزبى ، ويلاحظ أن مجمل الأنشطة التثقيفية جاءت فى إطار الاستعداد للمؤتمر الحزبى .

(هـ) انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب :

بدأ المؤتمر العام للحزب فى ١٦ فبراير ١٩٩٢ بحضور ٥٢٢ عضوا من أصل ٧٦٠ عضوا ، وقد افتتح الأمين العام خالد محى الدين أعمال المؤتمر بكلمة أوضح فيها أسباب تأجيل المؤتمر لمدة عامين ، وتمرض التحويلات الدولية والمربية والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى ، وحدد سبع قضايا داخلية تحتل الأولوية فى نضال الحزب فى السنوات القادمة ، وهى معركة الإصلاح الديمقراطى وحماية حقوق الانسان ، وللتصدى لتدهور الاقتصاد الاجتماعى ، وإفقاد الزراعة وتطوير الصناعة والخصومات ومحاربة تفسى للفساد والحفاظ على الاستقلال الوطنى ، وأشار خالد محى الدين إلى أهمية الاستعداد لحوض الانتخابات المحلية وانتخابات التعاونيات والعديد من اللقاءات المهنية .

وقرر المؤتمر اعتبار كلمة خالد محى الدين الافتتاحية إحدى وثلاث للمؤتمر ثم ناقش طريقة انتخاب اللجنة المركزية . حيث اقترح البعض أن تجرى الانتخابات بطريقة القوائم وبالاعتماد على التوزيع والترافى بين المحافظات وإعطيات الحزب ، وقد رفضت الأغلبية هذا الاقتراح رغم أنه استخدم من قبل وقررت أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر وهو ما يتفق مع اللائحة الداخلية للحزب ، وبمكس درجة أعلى من التطور فى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب .

ورشح ١٢٧ عضوا لانتخاب ٦٠ عضوا للجنة المركزية و ١٥ عضوا احتياطيا ، ثم تقسم المؤتمر إلى ثلاث لجان لمناقشة التقارير الثلاثة السليسية ، والتثقيفى ، والصحافة الحزبية ، وحظيت اللجنة السليسية بحضور ٢٣٩ عضوا ، بينما شارك فى أعمال لجنة التنظيم والإدارة والشئون المالية ١٠١ عضو فى ، ولجنة الصحافة الحزبية ٤٩ عضوا .

ويمكن القول أن مناقشات المؤتمر ولجانها كانت امتدادا للمناقشات التى جرت أثناء مرحلة الإعداد للمؤتمر ، من هنا لم تأت جديدا ، ولم تحدث مقاربات ، إذ أن ممثلى الاتجاعات المختلفة التى ظهرت أثناء مرحلة الإعداد للمؤتمر قد صبروا عن أفكارهم ومواقفهم بنفس الكيفية والبراهين التى

(٢) الناصريون :

شهدت الأوضاع التنظيمية للناصرين خلال عام ١٩٩١ العديد من التطورات إلا أنها لم تسفر عن تغير نوعي في حالة الناصريين كتيار سياسي عريض يفتقر إلى الإدارة السياسية الموحدة ويعاني من الانقسام والصراع لكن الحكم القضائي غير المتوقع بشريعة الحزب الديمقراطي للناصرين فتح الطريق للناصرين للدخول في مرحلة جديدة ويمكن حصر أهم الانتملة التنظيمية والتنشيطية للناصرين في :

(أ) تقارب الجماعات الشهابية :

رصدنا في الاعوام السابقة ضعف وتفكك الجماعات والحلقات الناصرية وتناقصها مع بمضيق البعض من جهة ، وبينها وبين رجال الدولة الناصرية الذين اتفق على تسميتهم بجبل الحرس القديم من جهة ثانية .

وقد أدت هذه الأوضاع فضلا عن التحولات الفكرية والسياسية التي اجتاحت العالم إلى التشكيك في جدوى تلك الجماعات لاسيما بعد أن فضلت في ثابته الاختلافات التنظيمية والسياسية للتيار الناصري من هنا انهارت بعض الجماعات وتعرضت لانقسامات حادة ، وتزايدت على نحو ملحوظ العناصر المستقلة .

غير أن عجز كل منها عن العمل المؤثر بشكل منفصل دفعها نحو الحوار والبحث عن صيغ مشتركة للعمل ، حيث دخل ممثلوها في حوار فكري خلال عام ١٩٩٠ وأثناء أزمة الخليج ، ثم تطور إلى مناقشة بعض القضايا الخاصة بالعمل الناصري في الجماعات وللقائبات العمالية ، وممثلة الحزب الاشتراكي العربي الناصري خلال عام ١٩٩١ .

وقد اتفقت هذه المجموعات وعدد كبير من العناصر الشهابية المستقلة على أن قيادة الحزب الناصري تتحمل مسؤولية ركود عملية التأسيس وتآكل هيكل الحزب ، ومن ثم شرعت في الدعوة لاستئناف عملية التأسيس من خلال تنشيط هيكل الحزب واستكمال وثائقه وانعقاد اللجنة العامة للمؤسسين والتي لم تجتمع منذ اجتماعها الأول في فبراير ١٩٨٧ ، وقد لاقت هذه الدعوة قبولا واسعا ، كما رحبت قيادة الحزب بها ، لكن سرعان ما وقعت خلافات بين القيادة والجماعات الشهابية حول خطوات الإعداد لانعقاد اللجنة العامة وتبادل الطرفان الاتهامات ، مما دفع بالمجموعات الشهابية وعدد من العناصر المستقلة إلى استخدام نص في لائحة الحزب يجيز ٢٥٪ من عضوية اللجنة العامة دعوتها للاجتماع ونجحت الجماعات الشهابية في جمع توقعات تزيد عن التسمية المطلوبة ، وتردد أن أغلب عناصر الحرس القديم وقد وقعت إلى جانب هذه الدعوة ، ودعمت تحركات الشباب في مواجهة فريد عبد الكريم وكيل المؤسسين والذي يطرح

استخدامهما قبل انعقاد المؤتمر ، ومن الواضح أن طول فترة الإعداد وسرعة التحولات الدولية وعدم اكتمال التصورات النظرية للحزب قد أدت كما يقول البعض إلى حالة من الهدوء والعفانية سادت أعمال المؤتمر وبينها وصفها فريق آخر بالترابطة وميمنة الطابع الاجرائي حيث لم تطرح أفكار جديدة وانتشل الأعضاء بالتمديدات في تركيب للقيادة والترشيحات والانتخابات .

وبغض النظر عن الاختلاف في تقييم أعمال المؤتمر ومنجزاته فإنه يمكن رصد المظاهر التالية :

– السماح لكافة الاتجاهات بالتعبير عن نفسها بحرية كاملة وإدارة جدل حول مجموعة من القضايا دون حدوث استقطاب أو صدام حاد بين أطراف الخلاف والذي دار حول العلاقة مع الحزب الحاكم ، وأداء نواب الحزب في مجلس الشعب والموقف من جماعات الاسلام السياسي ، ومدى تمسك الحزب بالاشتراكية وصلاحياتها للمستقبل ، وكذلك الموقف من مدريد .

– الموافقة على التقارير المقدمة للمؤتمر مع إدخال تعديلات محدودة على التقريرين من السياسي والصحفي عبرت عن زيادة الاهتمام بالمسألة الزراعية ومشاكل الفلاحين بينما طالبت لجنة الصحافة الحزبية ، الامالي و بنوخي الدقة في ترجمة الخط السياسي للحزب ، تلافيا لاي مظنة بالترويج للإرواح حول قدرة الحكم على الإصلاح .

– أحداث تمديدات في تركيب قيادة الحزب من خلال انتخاب وجوه جديدة في اللجنة المركزية ، مع الحرص على تمثيل كافة اتجاهات وفصائل التجمع ، وإدخال تعديلات على لائحة الحزب تم ، بمقتضاها استحداث منصب رئيس الحزب ونوابه مع الإبقاء على موقع الأمين العام وأمين اللجنة المركزية وأثناء الانشطة واللجان الرئيسية ، وقد فاز خالد محيي الدين الأمين العام للحزب منذ تأسيسه قبل ١٥ عاما بالاجماع حيث لم يترشح أحد ضده .

وشملت عملية تجديد القيادة انتخاب أمانة مركزية دخلها لأول مرة ١٤ عضوا جديدا وأمين عام للحزب وتلنيين للرئيس اختارهم خالد محيي الدين ، كما استحدث منصب أمين العمال وأمين الفلاحين ، وخرج من الأمانة العامة إسماعيل صبري عبد الله ولطفي وكند ، ومحمد سيد أحمد وجعفر هفهي وأبو سيف يوسف وعبد الغفار شكر ، وكان الأخير قد استقال من الأمانة المركزية والأمانة العامة ومن المتفق عليه أن يقدم هؤلاء خبراتهم للحزب بعيدا عن المسئوليات التنظيمية الدورية .

ومن ناحية أخرى قررت الأمانة العامة الجديدة في أول اجتماع لها تشكيل لجنتين الأولى لإعداد برنامج عمل للحزب في المرحلة الجديدة والثانية لاعادة النظر في البرنامج العام للحزب .

ولاحدا منهم ، خاصة بعد أن وقع إختيار الشباب على محمد فوزى وزير الحربية الامبق ليجل محل فريد عبد الكريم فى رئاسة الحزب . وبعد ظهور الحزب الديمقراطى الناصرى بقيادة ضياء الدين داود قرر ممثلو هذه الجماعات وقف اجتماعاتهم الدورية وإنهاء التنسيق بينهم كافراد ، وممارسة العمل السياسى فى إطار قنوات الحزب إلا أن ذلك لم يحدث من الناحية العملية .

(ب) محاولة استكمال عملية التأسيس :

نظرا لتواضع أنشطة الحزب وعدم قدرته على تهاجز عقبه الوجود الشرعى أو استكمال عملية التأسيس ، فإن عدم الرضا دفعت (إلى جانب عوامل أخرى) إلى الالتفاف حول فكرة انعقاد اللجنة العامة للمؤسسين لمناقشة أوضاع الحزب واستكمال مهام التأسيس ، وقد ركزت أغلب الأنشطة التنظيمية للحزب وللجماعات الشبابية خلال عام ١٩٩١ على اتمام هذه الخطوة ، غير أنها واجهت مشكلات كثيرة ، وتختلف المصادر الناصرية فيما بينها اختلاف شديدا فى سرد الأحداث وتحديد المسئول عن هذه المشكلات ويمكن القول بوجود روايتين أساسيتين ، الأولى لفريد عبد الكريم وتصور حول اتهام الجماعات الشبابية بالانفصال عن الحزب منذ عدة سنوات ، وعدم المشاركة فى أنشطة المختلفة والتأمر عليه بهدف تحويله من حزب لكل الناصريين إلى حزب لجماعات ضيقة من مثقلى القاهرة تمارس فيه صراعاتها الشخصية ، أما رواية الشباب فقتهم فريد عبد الكريم وبعض العناصر الملتفة حوله وقلبي تعرف بجماعة المقر بالمسؤولية عن أزمة الحزب وتدهوره تنظيميا وسياسيا ، حيث وصل التدهور إلى حد أن الأمانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية لم تعقد اجتماعا واحدا مكتمل النصاب فضلا عن عدم دعوتها أصلا لانعقاد لفترات طويلة على الرغم من كونها المستوى المنوط به إدارة العجلة الحزبية وإخاذ القرارات السياسية واتهمت رواية الشباب فريد عبد الكريم بحرقه لانعقاد اللجنة العامة ، حيث تعمد عدم تحديد شكل ومهام اللجنة التحضيرية . وبعض النظر عن مدى صحة الروايتين فقد شهد الحزب خلال النصف الثانى من عام ١٩٩١ نشاطا ملحوظا حيث استأنفت لجنة البرنامج والاعلام أنشطتها بعد غياب عدة سنوات وعقدت عدة ندوات فكرية وسياسية وأعيد تشكيل الحزب فى بعض المحافظات والمراكز ، وتكونت مكاتب للطلاب فى عدد من الجامعات والكليات ، ومكتب مركزى للطلاب وآخر للمسال ، كما وأصلت لجنة شؤون المؤسسين اجتماعاتها ومنايعتها لتشكيلات الحزب فى المحافظات ، كذلك نجحت المجموعات الشبابية فى توحيد صفوفها فى القاهرة وعدد من المحافظات ، ودخلت فى حوار وتعاون مع أهم عناصر

، الحرس القديم ، وتمكنت من جمع أكثر من ٢٥٪ من أعضاء اللجنة العامة وتنادت بضرورة انتخاب رئيس جديد للحزب مع الإبقاء على الوضعية القانونية لفريد عبد الكريم وكبلا للمؤسسين . وإزاء هذه التطورات وفى مناخ من الاتهامات المتبادلة لاجتماعت الأمانة العامة للحزب وقررت دعوة اللجنة العامة للاجتماع فى ١١ يونيو ١٩٩٢ إلا أن الظهور غير المتوقع للحزب العربى الديمقراطى الناصرى وضع نهاية هائلة لأحداث كانت تنذر بصدامات صاخبة .

(ج) ظهور الحزب الديمقراطى الناصرى :

فى السياق السابق بدأ حكم القضاء باجازه الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وكأنه حل لأزمة الناصريين وعجز الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، فهل بنجح الحزب الجديد الذى حاز الشرعية فى توحيد صفوف الناصريين وتحولهم من مجرد تيار إلى حزب سياسى أم تحاصره مشاكل وصراعات المجموعات الناصرية المتصارعة والتحديات السياسية والتكرية التى فرضتها التحولات المتسارعة فى العالم ؟

من الصعب تقديم إجابة على هذه التساؤلات لأن الحزب لم يبدأ حتى كتابة هذه السطور فى ممارسة نشاطه لكن يمكن الإشارة إلى مشاعر التناؤل التى سادت صفوف الناصريين فى أعقاب النطق بالحكم ، وإعلان كل الجماعات الناصرية التفافها حول الحزب وأمانة المؤقت ضياء الدين داود الذى أعلن بدوره أن الحزب سيجمع كل الناصريين بكافة أجيالهم وفصائلهم ، وسيبدأ خطواته بإبرامه منح ديمقراطى فى التعامل مع مختلف مكونات الحركة الناصرية . وكان كمال أحمد مؤسس الحزب الناصرى - التحالف - وأريد عبد الكريم قد لبدنا استعدادهما للانضمام للحزب الديمقراطى الناصرى ، كما أعلنت الموقف ذاته كل الجماعات الشبابية بما فيها جماعتان كنا كنا نرفضان من حيث المبدأ التعددية الحزبية ومبدأ تداول السلطة عبر البرلمان .

وقد بدأ حرص ضياء الدين على ديمقراطية الحزب كحل لإبدل عنه للحفاظ على وحدة الناصريين من هنا فقد عمل على إجراء انتخابات فى ٨٣ مؤسس لاختيار أمانة عامة ومكتب سياسى مؤقتين بتوليان القيادة وفتح باب العضوية خلال فترة انتقالية مدتها ٦ شهور تجرى بعدها انتخابات لتشكيل قيادة جديدة للحزب .

لكن مثل هذا السيناريو يفتح شهية كل الجماعات والمفاعيل الناصرية للتنافس وربما للصراع والصدام فى محاولة السيطرة على الحزب أو الوصول للمناصب القيادية ولا شك أن الديمقراطية الحزبية تسمح بذلك ، لكن تطبيق هذا المبدأ فى ظل تركيب التيار الناصرى وأفكار بعض فاعليه للشهادة السياسية قد يؤدى إلى كثير من المشكلات .

فصائلها . خلال عام ١٩٩١ فى مناقشات تستهدف تطوير برنامجه والاتفاق على مشروع خط سياسى وتنظيمى للمرحلة المقبلة فى ضوء المتغيرات الدولية والتحولت التى شهدتها التفكير والتجارب الاشتراكية فى العالم ، وحتى كتبه هذا التفكير لم يكن الحزب قد انتهى هذه المهام . وقد امتدت هذه المناقشات إلى هوية الحزب ذاته ورويته للاشتراكية حيث وافقت اللجنة المركزية على أن الحزب يهتدى فى نضاله وأفكاره بالنظرية الماركسية اللينينية كمنهج للتفكير وأداة للنضال من أجل التغيير ، ويلاحظ استخدام فعل « يهتدى » ، وكذلك استخدام أفعال « يسترشد » ، « ويمتثلهم » ، فضلا عن مفهوم الاشتراكية المصرية والفكر المصرى فى الصياغات البديلة التى طرحت للنقاش .

وتتجدد مصادر الحزب أن المناقشات قد تركزت حول هوية الحزب والموقف من الدين ، وفصول وترتيب قضايا البرنامج وخطوات العمل والحركة فى الواقع . وقد جرت المناقشات فى مناخ ديمقراطى وبدون تحفظات ومهام فيها أعضاء الحزب فى كافة المستويات التنظيمية وأصدقاء الحزب وحلفائه . ويمكن القول أن حالة النقاش والبحث الذى لم ينته قد استغرقت أعضاء الحزب وحالت دون أحداث أى تغيير أو نشاط تنظيمى باستثناء تنفيذ قرار بانسحاب نسبة من أعضاء الحزب من قيادة بعض المواقع القيادية فى التجمع وذلك لحل إشكاليات التدخل بين الحزبين . من جهة أخرى لم يستقر الحزب على توجه أو خطاب محدود حتى نهاية عام ١٩٩١ حيث ناقش (٧) مبادرات للتعدلات فى برنامج الحزب ولا يزال النقاش والبحث مستمرا وقد خصصت أعداد « لوعى » النشر الداخلية للحزب واجتماعات هيئات الحزب لمتابعة النقاش والحوار .

لما الحزب للشورى الديمقراطى فلم يقدم أوراق تأسيسه إلى لجنة الأحزاب كما سبق وأعان قبل عامين ، كذلك لم يقدم على أى تحريك جديد لاستكمال برنامجه السياسى أو هيكله التنظيمى . وبالنسبة لحزب العمال الموحد وحزب الشعب الاشتراكى فقد رفضت مصادرهما الحديث عن الأنشطة التنظيمية والتفكيرية باعتبارهما من الشؤون الداخلية المحظور الحديث عنها ، غير أن المعلومات المتوفرة تشير إلى ضيق قاعدة العضوية ومحدودية النشاط ، وانشغال الحزبين بمناقشة نظرية وتنظيمية ، وإجراء تعديلات واسعة فى برامجهما .

وتجدر الإشارة إلى أن حزب العمال ما يزال يدعو إلى التأييم والتطبيق الاشتراكى عبر إصلاحات ديمقراطية عكس بقية فصائل الحركة الشيوعية التى ترى أن الأوضاع المحلية والعربية والدولية لا تسمح بتحقيق الاشتراكية بضربة واحدة أو عبر مراحل تاريخية قصيرة ومن ثم تطرح اتجاهات مختلفة حول خطوات الإصلاح الديمقراطى والاقتصادى

ولعل أول المشكلات التى واجهت ضياء الدين داود هى محاولة بعض العناصر القربية الصلة من فريد عبد الكريم تسوير الحزب الديمقراطى وكأنه امتداد طبيعى للحزب الاشتراكى الناصرى ، ولادعوة بالتالى إلى انتخاب فريد عبد الكريم كأمين للحزب الديمقراطى ، على أساس أن ضياء الدين داود كان من بين أعضاء وقيادات الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، وأنه أقدم على خطوة تأسيس الحزب الديمقراطى بالاتفاق والتنسيق مع فريد عبد الكريم وتقدم هذه مشكلة نموذجيا مكررا للسرعات التى يتولجها الحزب الديمقراطى الناصرى ، وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الجماعات الشبابية التى كانت تطلب بالاطاحة بفريد عبد الكريم فى قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى وقتت بقوة إلى جانب ضياء الدين داود وأيدت مرشحه فى الانتخابات التى جرت بين المؤسسين لاختيار أمانة عامة مؤقتة .

(٣) الحركة الشيوعية :

تراجعت الأنشطة التنظيمية والتفكيرية لفصائل الحركة الشيوعية على نحو ملحوظ ، حيث ركز كل فصل على فهم واستيعاب أسباب انهيار وزوال الاتحاد السوفيتى ومقوّم التجارب الاشتراكية فى أوروبا ، وانحياز مصداقية الفكر الماركسى ومحاولة الاحتفاظ بخصويته ووجوده التنظيمى .

وتتكون الحركة الشيوعية من أربعة أحزاب أساسية هى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الموحد (الشيوعى سابقا) ، وحزب الشعب الاشتراكى ، والحزب الشيوعى الديمقراطى ، وقد غابت كلها وبلا استثناء من آثار سقوط الدول الاشتراكية ومن ثم تسببت إلى التدخل تحاول تقديم قراءة جديدة لما لديها من أفكار وبرامج وخطط للعمل . وبكلمات أخرى تلقت الحركة الشيوعية صدمة التحولات الدولية ونقلت فى مرحلة حرجية سقطت فيها المرجعيات النظرية والتطبيقية ، وبات من الضرورى الشك والبحث فى كل المقصبات والنوابت على نحو جديد غير مألوف بالنسبة لوعى وخبرة العناصر الشيوعية .

ومن الواضح أن هذا المناخ لا يسمح يضم أعضاء جدد ، بل على العكس يفتح المجال لخروج واستقالة بعض العناصر أو التكتلها على الذات ، وضعف حماسها . كما يسمح للعناصر المنعزلة عن الأطر التنظيمية التقليدية بلعب دور أكبر إذ أنها ليست متجذرة بوقائع أو برامج محددة ، كذلك الحال بالنسبة للتحالفات والجماعات الصغيرة التى رصدنا فى السنوات السابقة تنامي دورها فى إطار حركة اليمار وفى الساحة السياسية عامة .

ولعل من مظاهر أزمة الحركة الشيوعية المصرية انشغال الحزب الشيوعى المصرى (حشم) - أكبر

والاستقلال الوطني التي توفر للشرط الموضوعية لتطبيق الاشتراكية .

ب - النشاط السياسي :

يشمل هذا القسم نواب التجمع والناصرين في مجلس الشعب ودور فصائل اليسار في انتخابات النقابات العمالية والاتحادات الطلابية ، وموقفها من نتائج أزمة الخليج ومفاوضات مدريد وأزمة لوكربي ، فضلاً عن العلاقات بين فصائل اليسار ، وبينها وبين الحكومة وأحزاب المعارضة .

رغم محدودية عدد نواب التجمع في مجلس الشعب فقد اجتهدوا في القيام بدور نشط في المعارضة ينسجم بقدر من الموضوعية والرشادة السياسية ، مع محاولة وضع تقاليد برلمانية جديدة مثل تشكيل مكتب برلماني تابع للحزب يضم النواب وعدداً من القيادات وخبراء الحزب في كافة المجالات لتقديم المشورة ودراسة مشروعات القوانين وتقديم المقترحات والأسئلة وطلبات الإحاطة ، كما سمح الحزب باشتراك النواب المعارضين المستقلين في هيئته برلمانية .

وقد رفض نواب التجمع قرار رئيس الجمهورية بتعديل حالة الطوارئ ثلاثة سنووات واعتراضوا على موازنة عام ٩٢/٩١ ، لانها ستؤدي إلى زيادة العبء على محدودى الدخل وزيادة مشكلات البطالة والتضخم وانخفاض الانتاج ، ، وطالبوا بالعدالة بين المواطنين في تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي ، ، كما رفضوا قانون قطاع الأعمال ، لانه يهدف إلى تصفية القطاع العام ، ، وتقدم نواب التجمع بمشروع قانون يقضى بحق لجوء العمال إلى الاضراب ، ومشروع قانون آخر لتشكيل مجلس أعلى للأجور والأسعار يعمل على التوازن بينهما .

على مستوى آخر قدم نواب التجمع عدداً من الاسئلة والاستجوابات ، كما شارك نواب التجمع وعدد من خبرائه في مناقشات لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب حول تعديل قانون العلاقة بين الملك والمستأجر فى الاسكان والأرضى الزراعية . وقد اتفق ممثلو التجمع مع ممثلى الحكومة على أن تحول العلاقة بين الملك والمستأجر إلى نظام المزارعة بموافقة الطرفين ، فلما لم يقبل الطرفان يرفع الاجبار إلى ٢٢ أمثال الضريبة ، وأن تخضع الأرضى الجديدة لحرية التعاقد وقد وصف خالد محيى الدين هذا الاتفاق بأنه انتصار للمثل ولنتاج يحقق الاستقرار فى الريف المصرى . بينما انتقد بعض المتشددين داخل الحزب استنادا إلى أنه ، يتيح للحكومة استخدام حزب التجمع فى تمرير ما تريده .

وأهم التجمع بالمشاركة فى انتخابات النقابات العمالية ودفع أعضائه لخوض المعركة الانتخابية . وركز الحزب

على قطاع الصناعة حيث يحظى بوجود ملحوظ نسبيا ، وقد فاز أعضاء الحزب بـ ٢٠٪ من إجمالى عدد التاجحين فى مجموع لجان المصانع ، وذلك حسب تقديرات مصادر الحزب التي تشير إلى أن مرشحي التجمع ، دافسوا عن بقاء القطاع العام واكبوا الانتخابات المالية طلبا سياسيا ، لكن يلاحظ محدودية عدد أعضاء الحزب الذين وصلوا إلى للقطات العامة وظهر انتقادات حادة لنور مكتب العمال فى الحزب حيث اتهم به بالتقصير واعطاء تقديرات مبالغ فيها عن قوة مرشحي الحزب .

ونظم الحزب أو شارك مع أحزاب المعارضة عدد من المؤتمرات والندوات التي طالبت باصلاحات ديمقراطية والتضامن مع الشعبين العراقي والليبي فى مواجهة التهديدات الغربية وحالة الحصار المفروضة عليهما . كما نظم الحزب « المؤتمر الثالث للفلاحين التعاونيين بدموق » لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحرير الزراعة ، وأهم الحزب بمناقشة ملفوات السلام التي بدأت ، فى مدريد خاصة بعد أن أنت مشاركة لطفى الخولى بصفته الشخصية فى لوفد المصرى إلى اثارة كثير من التساؤلات بين أعضاء الحزب ، ومع ذلك حدث نوع من التعاضى والتقبل بين مؤيدى ومعارضى مدريد ، وبقي لطفى الخولى فى قيادة الحزب وعقدت ندوة فى مقر الحزب تحدث فيها أعضاء من الوفد المصرى وهو ما يعكس مناهجاً جديداً للتفكير والتسلل داخل الحزب يصمى إلى احترام رأى الآخر وقبول الاغلبية بفكرة إمكانية الوصول على حقوق الشعب الفلسطينى عبر المفاوضات المباشرة .

اما النشاط السياسى للناصرين فقد تراجع على نحو ملحوظ خلال عام ١٩٩١ حيث انشغلوا بمشاكلهم الداخلية ومحاربة عقد اللجنة العامة لشئون المؤسسين واقتصر النشاط السياسى للحزب الاشتراكي العربى الناصرى على المشاركة فى عدد من المؤتمرات والندوات التي عقدت فى مقر الاحزاب وبعض النقابات للمطالبة باصلاحات ديمقراطية والتضامن مع الشعبين العراقي والليبي . وشكل الحزب كما يقول فريد عبد الكريم هيئة برلمانية من ١٣ نائباً قدموا عدداً من الاسئلة وطلبات الإحاطة ، غير أن نائباً ناصرياً يقدر عدد النواب الناصريين بأقل من ذلك ، ويؤكد ان التنسيق بين النواب الناصريين تم من خلال مبادرات فردية ويكون تنسيق مع الحزب .

وقد خاض الناصريون انتخابات النقابات العامة كما ساهموا فى الدفاع عن بقاء القطاع العام وللتنديد بقانون قطاع الأعمال بينما قامت إحدى الجماعات الناصرية التي ترفع بيانها باسم « الناصريون » بالمشاركة فى تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن القطاع العام ، وتتازع تلك الجماعة الحزب الناصرى اداء السيطرة والإشراف على نشاط

جديدة لم تكن تحدث من قبل ، إضافة إلى عدم تعرض الحزب خلال عام ١٩٩١ لضربات أو مضايقات أمنية واسعة كما كان يحدث في السنوات السابقة .

وشهدت علاقة التجمع بأحزاب المعارضة تطوراً ملحوظاً في محاولة لتجاوز الجفوة التي حدثت عندما رفض التجمع مقاطعة انتخابات مجلس الشعب كما فعلت بقية الأحزاب ، وقد شارك التجمع أحزاب المعارضة في احتفال الطلبة الوفدية بذكرى رحيل النحاس في سرائك كبير بميدان باب الشعرية ، كما شارك في عدد من المؤتمرات والندوات التي نظمت للتضامن مع الشعبين العراقي والليبي ، وللمطالبة باصلاحات ديمقراطية ، لكن من غير المحتمل أن تطور علاقة التجمع بأحزاب المعارضة أكثر من ذلك ، أما علاقة التجمع لفصائل اليسار فلم يطرأ عليها تغيير وأن تعرضت سياسته خلال عام ١٩٩١ لانتقادات حادة من تنظيمات الحركة الشيوعية التي اتهمته بالانحراف اليميني .

والشغل الناصريون بمشاكلهم الداخلية وتوقفت تماماً اللقاءات التي كانت تصف لتشكل ما عرف بجهة اليسار (التحالف الاشتراكي) ، ومن غير الواضح حتى الآن مصير فكرة جهة اليسار وعلاقة التجمع بالناصرين في ظل حصول الناصريين على حزب شرعي واحتمالات خروج عناصر ناصرية من التجمع للاتحاق بالحزب الناصري .

وقد استمرت علاقة التقارب بين بعض الناصريين وبين حزب العمل وبعض جماعات الإسلام السياسي في الجامعات ، غير أن انتهاء حرب الخليج قضى على التعاون والتنسيق الحركي الذي جمع بينهما أثناء المظاهرات الطلابية ، وشارك الحزب الناصري أحزاب المعارضة في بعض الاحتفالات والندوات العامة ، بينما نفى قيادته وجود أي اتصال بينهما وبين الحكومة . وكان كمال أحمد مؤسس الحزب الناصري (التحالف) قد رحب بدعوة الحزب الوطني لرجال الحرس القديم للانضمام إليه وتوقع أن يحصلوا على بعض المناصب في الحكومة ، إلا أن محمد فائق نفى ذلك ولأنه عدم وجود أي اتصال أو حوار بين الطرفين من جهة أخرى انضم بعض الناصريين أو بعض المحسوبين منهم إلى حزب مصر الفتاة ، وعصوا في

صدقات

أما علاقة الناصريين بحزب العمل فقد حد منها نفوذ الإخوان المسلمين فيه ، وبصفة عامة فإن موقف العناصر الناصرية ، التي تعمل في أحزاب المعارضة وربما الحزب الوطني ، من الحزب الديمقراطي الناصري ، قد خلق مشكلات في علاقة الناصريين بأحزاب المعارضة بل

للطلاب الناصريين في الجامعات حيث تؤكد هذه الجماعة أن مجمل النشاط الطلابي الناصري يتم من خلال علاقاتها بأكاديمية الفكر الناصري ، بينما تنهت قيادة الحزب الناصري إلى أن مكاتب الطلاب التابعة للحزب تقوم بالجهود الأساسية وقد نظمت عدة لقاءات توثيقية وسياحية لطلبة الجامعة بقرى الحزب ورفض النظر عن هذا الخلاف فمن الثابت أن الطلاب الناصريين (بما في ذلك العناصر المتأثرة بأفكار عصمت سيف الدولة) قد لعبت دوراً مهماً في المظاهرات الطلابية المحدودة ضد الحزب في الخليج وللتضامن مع الشعب العراقي .

أما الأنشطة السياسية لفصائل الحركة الشيوعية فقد اقتصر على المشاركة ببعض المرشحين في انتخابات النقابات العمالية والمشاركة في أنشطة التجمع وبعض الجمعيات الأهلية وإصدار بيانات وتوزيع على نطاق محدود وتعمل وجهة نظرها في الأحداث الداخلية والعربية . ويذكر قيادي في هـ حشم ، أن الحزب شارك في ملتقى الحوار الثوري العربي ، ولعب دوراً كبيراً في اجتماع الأحزاب الشيوعية العربية كما يقوم بدعم القوى الديمقراطية في السودان .

فإذا انتقلنا إلى موقف قوى اليسار من الحكومة والأحزاب الأخرى وعلاقتها ببعضها نلاحظ أن العلاقة بين التجمع والحكومة قد اتسمت بعدد من المظاهر الإيجابية التي تقوم على القبول بالتنازح والحوار وعدم الصدام واستخدام خطاب معتدل ، وذلك رغم وجود نقاط خلاف بين الطرفين . فهذه الاختلافات لم تمنع التجمع من الموافقة على مضمون الإصلاحات الاقتصادية مع المطالبة بالعدالة في توزيع ثمار التحرير على كافة الطبقات ، والمطالبة بمزيد من الإصلاحات الديمقراطية . كما توصل الطرفان إلى اتفاق حول التعديلات المقترحة في قانون العلاقة بين الملك والمستأجر وأعلن الحزب عن عزمه خوض انتخابات المحلية رغم مقاطعة حزبي العمل والاحرار ، وذلك بهدف الاتصال بالجمهير والمشاركة في المؤسسات الدستورية . وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المفردات المتشددة قد اخفتت من الخطاب السياسي للتجمع الذي يحرص على أبرز حقيقة أن الحزب يسعى إلى التغيير عبر صندوق الانتخاب ، ورفض كافة أشكال العنف والوقوف في وجه جماعات الإسلام السياسي التي تدعو أو تعمل لإقامة حكومة دينية .

في المقابل كانت أن تخفى من الخطاب الاعلامي الحكومي حملات الهجوم على حزب التجمع وبراوجه ، وتزايدت مظاهر الاعتراف بوجود وشرعيته على الصعيدين السياسي والاعلامي ، وشارك عدد من الممثلين الحكوميين في بعض أنشطة الحزب في المحافظات ، وهي مظاهر

خطابه خاصة بعد لشركه في انتخابات مجلس الشعب ،
وتولى فيليب جلاب رئاسة تحرير الاهالي .

وتتميز رؤية خطاب التجمع للديمقراطية في تسليمه بانها
أداة للتغيير ، ومن ثم ينبغي أن يكون التغيير ديمقراطيا من
خلال البرلمان وجميع وسائل التحرك الجماهيري .

وفي هذا السياق يسمى التغيير المطلوب إلى تحقيق هدفين
هما : « التخلص من السلطة الحالية ومساقتها القائمة على
النيبية والطبقية والفساد وتقديم بديل يقوم على التنمية
المستقلة والديمقراطية » أما الهدف الثاني فهو : « عدم السماح
للاتجاهات التي تتطوى سياستها على التعصب الديني والفتنة
الطائفية للوصول للحكم » ، أي أن التمسك بالديمقراطية في
خطاب التجمع هو ادائه للدفاع عن المنجزات الإيجابية لثورة
يوليو ، وممارسة معارضة الجماهير لآليات تحرير
الاقتصاد .

ويأتي الدفاع عن القطاع العام ورفض قتلون قطاع
الأعمال وإجراءات التحرير الاقتصادي في المرتبة الثانية
حيث طالب بتحقيق توازن بين الأجور والاسعار وحماية
مكاسب العمال وتشريع قهم في الاضراب وحذر من الآثار
الاجتماعية الخطيرة المترتبة على الانحياز لمطالب صندوق
التقدي ورجال الأعمال ، ولقد رفض بيع شركات القطاع العام
تحت دعوى الخصخصة أو السماح للملاك بطرد
المستأجرين من الأرض الزراعية .

وبالنسبة لآثار حرب الخليج ركز خطاب التجمع على
ضرورة مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة ، وعدم
السماح بتدمير ما تبقى من القوة العسكرية والاقتصادية
للعراق ونزع سلاحه ، وترك الرسالة النووية الإسرائيلية .
وقد أتهم التجمع قرارات مجلس الأمن والظلم والكيل بمكييلين
وطالب بوحدة الأراضي العراقية ورفع الحصار المضروب
على لطفال العراق وعودة التضامن للعربى ، كما ربط
خطاب التجمع بين التهديدات الأمريكية لليبيا والمأزق الذي
تعيشه الأمة العربية منذ أزمة الخليج ، وشدد على رفض أي
عمل عسكري ضد ليبيا .

وتلّى القضية الفلسطينية في المرتبة الرابعة ضمن
اخطامات خطاب التجمع حيث دعا الحكومة المصرية إلى
رفض قرار الأمم المتحدة برفض مساواة الصهيونية
بالعنصرية ولقد دعمه للتنازلة م . م . ت . ف . أبدي
التجمع موافقته على محدود شرط التمسك بالقرار ٢٤٢
والتمسك بالدولة الفلسطينية وإيقاف بناء المستوطنات وإلغاء
الشق الفلسطيني من كامب ديفيد . ودعا التجمع الوفود
العربية المشاركة في مدريد للتسيق والاتفاق فيما بينها ،
وطالب الحكومة إتخاذ موقف قوى حتى لا تسمح للغرب
الأمريكي والإمبريالي باستغلال التناقضات العربية .

وبالحزب الديمقراطي الناصري نفسه ، وذلك في حالة
استحباب بعضهم وانضمامه للحزب الناصري أو استمرارهم
في الاحزاب الأخرى خاصة وأن بعضهم وصل إلى مواقع
قيادية قد يصعب عليه التخلي عنها .

أما الحركة الشيوعية فقد استمرت علاقات التنافس
والصراع بينها ، ومن الغريب أن فصائل تلك الحركة تتبادل
حتى الآن الاتهامات باليمينية والتطرف اليسارى والتحريفية
رغم اهتزاز وسقوط كثير من معايير الحكم ومرجعيات الفكر
والفضال الشيوعي وتفيد المعلومات المتوفرة أن للتقارب
والحوار بين حزب العمال وحزب الشعب الاشتراكي قد
توقف تماما ولا تتوفر حاليا أي مؤشرات لاحتمال قيام
فصائل الحركة الشيوعية أو حتى فصائل منها بالحوار
وتبادل الرأي إزاء التحولات الدولية .

وبالنسبة لعلاقة فصائل الحركة الشيوعية باحزاب
المعارضة والحزب الحاكم فقد ظلت على حالها مع ملاحظة
أن (حشم) قد قرر سحب بعض عناصره من التجمع ، كما
أن أصواتا مؤثرة بدخلت تنهت التجمع ، بالانحرف يمينا
والارتما في احضان السلطة ، وبصفة عامة سعت كل
فصائل اليسار - عدا الحزب الشيوعي الديمقراطي - إلى
العمل من خلال التجمع ، وحدث نوع من التقارب والتسيق
في المؤتمر الثالث للتجمع وفي أنشطة بعض الجمعيات
الأهلية بين بعض العناصر الناصرية ، وعناصر من حزبي
العمال والشعب الاشتراكي ، ويدعى هؤلاء « ارايدكالية »
في مواجهة كافة فصائل اليسار .

ج - الخطاب السياسي :

يمكن الحديث بصفة عامة عن « خطاب يسارى » تتشابه
مكوناته وأولويات قضاياه إزاء ثلاث قضايا رئيسية هي على
الترتيب :

- الإصلاحات الديمقراطية .
- الدفاع عن القطاع العام ورفض الاتفاق مع صندوق النقد
وإجراءات تحرير الاقتصاد ، خاصة إعادة النظر في العلاقة
بين المالك والمستأجر وارتفاع الاسعار .
- آثار وقذاعيات حرب الخليج وأزمة لوكربي .

لكن هذا التشابه لا يرتب اتفاقا حول مضمون كل قضية
والهدف من طرحها ، إذ توجد خلافات عديدة تصل إلى
طبيعة اللغة المستخدمة ، وعلى مبدل المثال يميل الخطاب
الناصرى نحو التشدد والمبالغة واستخدام آيات قرآنية
وأحاديث نبوية ويعتمد خطاب حزبي العمال والشعب على
التشدد وتضخيم الذات ، بينما يواصل التجمع إيمانه عن التشدد
اللفظي لصالح استخدام عبارات مألوفة منطقية تخطب الحق
كما يقول خالد محي الدين ، وكان التجمع قد بدأ في تغيير

ولا يختلف موقف حشم والناصرين إزاء القضايا السابقة من موقف التجمع باستثناء إنهما لم يحددا موقفها صراحة من قضية التغيير عبر البرلمان وتداول السلطة ويلاحظ ضعف خطاب حشم مقارنة بالمنوات السابقة وذلك بسبب انشغاله بقضاياها الداخلية وتجديد وثاقه الفكرية ، وتصديق هذه الملاحظة أيضا على الناصريين حيث أصدر الحزب الاشتراكي العربي الناصري والجماعة التي توقع باسم الناصريين عددا محدودا من البيانات قدمت خطايا اتسم بالتعاطف مع شعب وجيش العراق المناضل ومع قيادته في معركتها التاريخية التي أسقطت اقنعة الزيف عن أنظمة التبعية للغرب وتربيته إسرائيل ، كما شدد على رفض سياسات الإصلاح الاقتصادي جملة وتفصيلا ودعا إلى دعم وتأييد الشعب الليبي في مواجهة العملة للفرجة الصليبية ضد الأمة العربية وأكد رفضه لمفاوضات مدريد . وقد اتخذت الموقف ذاته بقية فصائل الحركة الشيوعية إذا أكد حزب العمال أن المؤتمر يستهدف « فرض تسوية نهائية للصراع

العربي الإسرائيلي تكمس الاحتلال الإسرائيلي لإراضى فلسطين المحتلة ، وتوفير كافة الضمانات للأمن الإسرائيلي ، ومساعدة التحولات الرجعية في مواقف مختلف الأطراف العربية و ربط أطراف التحالف الغربي بشبكة من علاقات الصداقة والتعاون تحت الهيمنة الأمريكية . . وتميز خطاب العمال باهتمام واضح بمتابعة وتحليل السياسات الاقتصادية من منظور الرفض الكامل لخطوات تحرير الاقتصاد بوصفها مجرد تعميق للهيمنة الامبرالية ، كما تميز خطاب العمال بالدعوة للإصلاح الديمقراطي على طريق النضال لطرح البديل الاشتراكي واتهام النظام المصري بالعمالة والتبعية للولايات المتحدة . وتتردد هذه الاتهامات أيضا في خطاب حزب الشعب الاشتراكي الذي يطالب بنفض مظاهر « الدولة البوليسية » في مصر « وفضح المشاريع الاستعمارية المسيطرة على المنطقة من ترقيات أمنية ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية » وفضع نور النظام المصري « في الترويج والمشاركة في هذه المشاريع » .

ثالثا : جماعات المصالح

- إن تحليل الدور السياسي لجماعات المصالح ، يثّر على متصل يبدأ من الانتماء التام في التحرك مع الدولة وينتهي بمعارضة واضحة لها . وفي هذا الإطار فإن عام ١٩٩١ شهد أربعة نماذج لهذا الدور السياسي : الأول هو النموذج المعارض ، والثاني النموذج المنفرد ، والثالث النموذج بين مواقف المعارضة والتأييد ، والرابع هو النموذج المؤيد . وسوف نتضح هذه النماذج حين نتعرض لنشاط جماعات المصالح بشيء من التفصيل .

تقونا الملاحظات السابقة إلى تناول أهم ملامح تحرك جماعات المصالح خلال عام ١٩٩١ .

- شهد عام ١٩٩١ أحداثا سياسية واقتصادية هامة على المستوى المحلي داخل مصر ، وعلى المستويين الاقليمي والدولي ، ومن أهم هذه الأحداث ، تفضي اجراءات الإصلاح الاقتصادي وسياسة التحرير في مصر ، وحرب الخليج ، والاستعداد لعقد مؤتمر السلام ، وتسارع الأحداث في منطقة أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية ، وتغيرات النظام الدولي . وإزاء كل ذلك نلاحظ درجة عالية من التفاعل بين جماعات المصالح وهذه الأحداث اتخذت اشكالا مختلفة ومتعددة من أبرزها : المؤتمرات والندوات والبيانات ، ومخاطبة المسؤولين وصانعي القرار - والثلاث للنظر تجلّوب بعض هذه الجماعات مع الأحداث الاقليمية والدولية ، بشكل لم يسبق له مثيل ، وتبني آليات منظمة للتعبير عن مواقفها (تشكيل فرق للأغلة ، فتح باب التبرعات في مواجهة كوارث قومية ، تشكيل لجان جديدة لحقوق الإنسان ..) الخ .

- العمى إلى تحقيق نوع من التوازن بين اهتمام بعض النقابات بقضايا الحريات والديمقراطية ، والقضايا المجتمعية (التعليم والبطالة) ، وبين سعيها إلى حماية المهنة والدفاع عن مطالب الأعضاء .

كشف عام ١٩٩١ عن درجة من النضج كبير نسبيا في تعامل جماعات المصالح - على وجه العموم - مع الدولة ومع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد تبلور دور جماعات المصالح إزاء كل من أزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع ، كما تبلورت سياسات بدلية محددة تطرحها بعض الجماعات أمام صانعي القرار .

وقبل طرح الدلائل التي تشير إلى ملامح للتغير ، من المهم بداية أن نأخذ في الاعتبار بعض للملاحظات :

- نحن امام إحدى وعشرين نقابة مهنية ، بالإضافة إلى النقابات العمالية والفرع التجارية والصناعية فضلا عن الجمعيات القومية منها له سمات خاصة وإطار قانوني واجتماعي وسياسي يحكم حركة ، وحين نتناول ملامح التغير ، فإن اهتمامنا يتجه بالاساس نحو المؤثرات التي تمثل نقلة تحول في طبيعة علاقة جماعات المصالح بالدولة ، أو في الآليات التي تستند عليها ، أو إدراكها لذاتها كآلية ديمقراطية واجتماعية ، ودورها في مواجهة مطالب الأعضاء ومشكلات المجتمع .

- يتحدد الدور الذي تلعبه الجماعات المهنية ، من خلال مجموعة معقدة متشابكة من الاعتبارات ، بعضها يتعلق بطبيعة القوى السياسية المهيمنة على الجماعة ، وبعضها الآخر يتعلق بحجم الجماعة ومدى تجانسها وتضامنها الاجتماعي من جهة ، وطبيعة المهنة التي تمثلها من جهة أخرى . يتنوع عن هذه الاعتبارات الاساسية عوامل أخرى مثل طبيعة المشكلات والمطالب الخاصة بتلك للجماعات ، وحجم الصراع أو التماسك الذي تشهده خاصة داخل مجالسها ، وشخصية النقيب وطبيعة علاقة بالسلطة . ومن هنا . وبناء على كل هذه الاعتبارات معا - يتفاوت الدور الذي تلعبه الجماعات المهنية ، على وجه الخصوص ، في مواجهة أزمة المشاركة السياسية والقضايا القومية المجتمعية .

الانذاعين في اداء رسالتهم وكفالة حقوقهم ، والمحافظة على اخلاقيات المهنة وتوطيدها ومحاسبة اعضاء نقابة على مدى الالتزام بها ، ورفع المستوى الفنى والعلمى للاعضاء (٥) .

ويأتى هذا المطلب لانشاء نقابة للانذاعين امرا ضروريا ، بعد أن تجاوز عدد المعلمين بالمهن الانذاعية المختلفة ثلاثة آلاف ، وأصبحت هناك ملاحح محددة متطورة للمهن الانذاعية . كما يأتي ضرورة لمواجهة تحديات ومسئوليات ضخمة بعد التطور التقنى الجديد فى ميادين الاتصال التليفزيونى والانذاعى عبر الأقمار الصناعية والاستقبال المباشر لها . وهو ما يستلزم انشاء كيان نقابى لا يطلق المطلقات الخلاقة للانذاعين وتطوير المهنة وحمايتها .

أن المؤشرات السابقة تشير إلى بعض ملاحح التغيير فى مؤسسات المجتمع المدنى ممثلة فى جماعات المصالح ، كما تشير إلى قدرات وطااقات كامنة داخلها تستطيع أن تلعب دورا هاما كآلية ديمقراطية وآلية اجتماعية فى نفس الوقت . وتعرض فيما يلى لشيء من التفصيل لبعض هذه الجماعات وبرز أحدث وتغييرات عام ١٩٩١ .

١ - جماعات رجال الأعمال :

يأتى برنامج الإصلاح الاقتصادى على قمة اهتمامات جماعات رجال الأعمال فى مصر ، ونلاحظ بهذا الخصوص أن قيادات السلطة التنفيذية لم تكن وحدها محورا لتوجه هذه الجماعات ، وإنما أيضا قيادات مجلس الشعب ومجلس الشورى . ففى نهاية شهر يناير من عام ١٩٩١ عقدت جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية (أو للجنة الاقتصادية لرجال الأعمال) اجتماعات مع القيادات سابقة الذكر لمناقشة برنامج الإصلاح الاقتصادى . وقد طالبت الجمعية بتشكيل مجموعة من الخبراء المنصفين لوضع برنامج عمل محدد للإصلاح الاقتصادى ، بهدف عرض هذا البرنامج على مجلس الشعب والشورى لمناقشته وإقراره . ويمكن ذلك ميلا من جانب هذه الجماعات لبلورة خطة تنفيذية معلنة من جانب الدولة ، وخلال فترة زمنية محددة ، لبرنامج الإصلاح ، وفى إطار التزام سياسى .

ولأن سياسة التحرير الاقتصادى من شأنها أن تؤثر على طبيعة علاقات أصحاب الأعمال بالأعمال والتشريعات المنظمة لقواعد العمل ، عقدت أول جلسة مشتركة فى مجلس الشعب بين كبار رجال الأعمال واطباء لجنة القوى العاملة بالمجلس لمناقشة ملاحح التغيير فى العلاقة بين

- مطالبة بعض هذه الجماعات اعادة النظر فى الأطار القانونى والتشريعى الذى يحكم حركتها ، واعدادها بدائل محددة لتعديل القانون أو لائحة المهنة ، وفى بعض الحالات طرح مشروع قانون جديد . من أمثلة ذلك قانونين الخاصة بنقابة المعلمين ، ونقابة المعلمين والتجارين ، وتعديل لائحة واداب مهنة الطب ، ومشروع قانون جديد للغرف التجارية . يضاف إلى ذلك اعادة النظر فى الأطار التشريعى للنقابات العمالية ، من خلال الاتحاد العام للمعلم ، وكذلك اعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم عمل الجمعيات التطوعية .

إن النقطة السابقة على درجة عالية من الاهمية ، إذ أنها تمكن ادراك جماعات المصالح ، لعدم ملامحة الأطار التشريعى المنظم لها فى فترة هامة شهدت متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة ، ومن جانب آخر فهى تعكس ميل البعض منها ، لفك الارتباط ، بينها وبين الدولة ، والمضى نحو مزيد من الاستقلالية .

- اتجهت جماعات المصالح - على وجه المصوم - ولفترة طويلة نحو السلطة التنفيذية ادراكا منها لطبيعة النظام السياسى المصرى الذى يرجح كفتها ، بينها فى عام ١٩٩١ نلهم ملاحح للتوجه نحو السلطة التشريعية ، ممثلة فى مجلس الشعب ، تعكس درجة تكبر نسبيا من التفاعل بين الطرفين . من أمثلة ذلك المشاركة فى جلسات خاصة بمجلس الشعب ، وللقاتاء المشتركة ، واللجان المشتركة التى تضم ممثلى بعض جماعات المصالح واطباء مجلس الشعب .

- شهدت بعض النقابات الفرعية نشاطا كبيرا يشير إلى تناسى دورها ، الذى انحصر من قبل فى النقابات العامة فى القاهرة . ارتبطت هذه الحيوية الجديدة بنقابات اطباء والمهندسين والمحامين ، وفى محافظات متفرقة بالوجه البحرى والوجه القبلى . واللافت لاهتمام ارتباط هذا النشاط بالنور السياسى ، وعلى وجه الخصوص إزاء تضلليا للديمقراطية والحريات (لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان بنقابة اطباء الاسكندرية ، نوات تناقش حرب الخليج ببعض النقابات الفرعية للمعلمين والمهندسين ، وأخرى عن التعتيد والتهاكات حقوق الإنسان) . وقد سجل التقرير فى العام الماضى بعض مظاهر هذا التغيير فى دور النقابات الفرعية .

- شهد عام ١٩٩١ لحالة مشروع قانون نقابة المهين الانذاعية إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب (١٣ / ٦ / ١٩٩١) بعد محاولات مستمرة من جانب الانذاعين ، منذ بداية الصبعينات ، لانشاء كيان نقابى يبرر ضمهم . ويأتى فى مقدمة الاهداف التى تسعى إليها للنقابة المقترحة الارتفاع بمستوى المهين الانذاعية للرئية والمسموعة ، وضمان حرية

(٥) مشروع قانون نقابة المهين الانذاعية ، المادة الثالثة

الخدمات والمواد الأولية من ضريبة المبيعات ، والاكتفاء بتطبيقها على المنتج النهائي فقط ، واعفاء المعدات الاستثمارية وقطع الغيار اللازمة لها من الضريبة .

وأخيراً ، شهد عام ١٩٩١ إنشاء جمعية جديدة لرجال الأعمال المصريين والأمريكيين في نيويورك ، تهدف إلى فتح الأسواق الأمريكية للمنتجات والصادرات المصرية ، كما تم تأسيس جمعية لفرى جديدة لرجال الأعمال المصريين واللبنانيين في القاهرة .

٥ . الغرف التجارية والصناعية :

من أهم أحداث ١٩٩١ بالنسبة إلى الغرف التجارية هو الانتهاء من الإعداد لمشروع قانون الغرف ، بعد تمرره عدة مرات من عام ١٩٧٦ إلى الفترة الحالية . مصدر هذه الأهمية هو النص على استقلالية الغرف التجارية والاتحاد العام عن وزارة التعمين ، وأن تتمتع الغرف بالشخصية الاعتبارية . يضاف إلى ذلك في اتجاه مشروع القانون نحو إنشاء جمعية صوملية لكل غرفة تضم جميع الأعضاء المعقدين في جداول الشعب التجارية ، ويرأسها رئيس الغرفة . وقد تضمن المشروع سابق الذكر النص على أن يكون للغرف ميزانية مستقلة ، وعدم جواز التجديد في عضوية مجلس الإدارة لأكثر من مرتين .

ويخرج مشروع القانون هذا إلى حيز الاتفاق بين الأعضاء ، يمكن أن تنتقل الغرف إلى مرحلة جديدة في عملها ، تتم بفاعلية أكثر ، فأهم شروط هذه الفاعلية هو الاستقلال المالي والإداري عن الدولة ، وهو الأمر الذي تفتقده الغرف منذ إنشائها . وفي نفس الوقت فإن توافر هذا الاستقلال المالي والإداري لجماعات رجال الأعمال - بالإضافة إلى اعتبارها أخرى - وفر لها فاعلية كبيرة في التعبير عن مصالح أعضائها . ولذا كانت الأخيرة تضم عدة مئات من رجال الأعمال ، فإن الغرف تضم القاعدة العريضة منهم . وبالتالي فإن موافقة السلطة التشريعية على مشروع قانون الغرف ، والذي أتى بمبادرة من غرفة تجارة القاهرة ، سوف يرتبط وبنقطة نوعية ، في الدور الذي تلعبه ، وفي قدرتها على الضغط باتجاه حماية مصالح الأعضاء والتعبير عن مصالحهم .

ومن تلعبه أخرى . وفي اتجاه تحقيق هذا الاستقلال المالي والإداري - طالبت أربعة غرف صناعية بالانفصال عن اتحاد الصناعات ماليا وإداريا ، وهذه الغرف هي : الصناعات التسيجية ، والكيميائية ، والجلود واللباغ . ويشير كل ذلك إلى أمرين أولهما التجارب مع المنغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، في إطار سياسة التحرير

الطرفين . وقد اتفق على أن يعقب ذلك اجتماعات أخرى مشتركة بين أصحاب العمل والعمال ، خاصة وأن البيان المشترك الذي سبق أن صدر (عام ١٩٨٩) عن الطرفين اغفل كثير من النقاط التي يمكن أن يدور الخلاف حولها . إلا أن الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي ، وفي إطار برنامج الإصلاح ، يمكن أن يفجر الكثير من المشكلات . وبالتالي يصبح من المهم المناقشة الواضحة للقضية ، والحوار حول صيغة جديدة تتفق مع هذه المرحلة .

وفي هذا الإطار اجتمعت لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين مع أعضاء لجنة الثقافة والأعلام

والسياحة بمجلس الشعب ، لمناقشة المصاعب التي تواجه شركات السياحة المصرية نتيجة حرب الخليج ، وكذلك الضرائب والرسوم الإضافية التي على هذه الشركات وتأثيراتها السلبية على السياحة . وقضت جمعية رجال الأعمال مذكرة حول هذا الموضوع تضمنت مقترحاتها ، لعرضها على مجلس الوزراء . ومن أهم ما تضمنته هو مد الاعفاء الضريبي المقرر لبعض المشروعات السياحية إلى عشر سنوات ، ومد سنة أخرى كقوة سماح للشركات السياحية المقترضة مع تخفيض سعر الفائدة المقرر ، ومساعدة الشركات المتضررة من خلال صندوق حكومي لعين انتهاء الأزمة .

ومن ناحية أخرى نشطت جماعات رجال الأعمال في لقاءاتها مع قيادات وممثلي السلطة التنفيذية ، لبحث مؤشرات الخطة الخمسية ٩٢ / ١٩٩٧ ، ودور القطاع الخاص في سياسة التحرير الاقتصادي . وقد طالب رجال الأعمال أن تلزم الدولة بالخطة حتى يستطيع القطاع الخاص تحديد دوره واستثماراته المستقبلية ، ولكنوا أن الظروف المحلية غير مهيئة لنمو القطاع الخاص في بعض المجالات . ولتندد رجال الأعمال الدولة باعتبارها أكبر صاحب عمل وأكثر مستورد - اغفلها قطاع المقاولات المصري وأسناد أعمال المقاولات إلى شركات اجنبية ، بينما هناك طاقات فائضة في القطاعين العام والخاص .

وحول قانون قطاع الأعمال ، طالبت جماعات رجال الأعمال أن يكون هناك قانون واحد يحكم القطاعين العام والخاص ، بدلا من إصدار قانون جديد ينظم القطاع العام . كما طالب رجال الأعمال بتحرير القطاع العام من تهبيته الحالية للحكومة ، ومن خضوعه للأجهزة الرقابية المتعددة ، وأن تنفصل ميزانيته عن ميزانية الدولة .

واجتذبت ضريبة المبيعات اهتمام جماعات رجال الأعمال ، من حيث آثارها على النشاط الاقتصادي ، والمشاكل التي ترتبت عليها خاصة في قطاعات التصدير والاستيراد والصناعة والمقاولات . وفي هذا السياق فإن اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية طالبت باعفاء

الاقتصادى ، وثانيهما ادراك هذه الجماعات لاهمية تمتعها بالاستقلال المالى والادارى عن الدولة ، حتى تتوفر لها حرية الحركة .

وقد اتجه اهتمام الغرف فى الفترة محل البحث إلى عدد من القضايا التى ارتبطت ايضا بلجرواات الإصلاح الاقتصادى من أهمها ضريبة المبيعات على الاسمار ، ونسبة الربح التى يحصل عليها تجار التجزئة ، وكل مشاكل اعضاء الغرف مع مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية . وقد اعلن الاتحاد العام للغرف التجارية عن ارتياحه ، لمشروع اللائحة الجديدة للتصدير والاستيراد ، ولتنهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من اعدادها . وقد ألقت هذه اللائحة تبييرا عن مطالب الاتحاد العام للغرف التجارية ، وخطة هامة لازالة القيود والرافيل فى طريق التجارة الخارجية .

ومن الملامح الايجابية التى ارتبطت بأنشطة الغرف عام ١٩٩١ تجاوبها مع مطالبة ١٩ شعبة تضمها الغرف ، بسرعة التحرك لحل مشاكل مقرق المصدرين المصريين فى كل من الكويت والعراق بعد تصاعد أحداث حرب الخليج . من هذه الملامح ايضا مبادرة الغرف التجارية فى بعض المحافظات (برسميد) لدعم الخدمات بالمحافظة من خلال التبرعات ، ومشاركة التجار فى تجميل وتخطيط المدينة .

٣ - النقابات العمالية :

فى مواجهة التغيرات الاقتصادية داخل مصر ، وتأثير التغيرات الاقليمية والدولية ، أكد تقرير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (*) على ضرورة « اعادة النظر فى الاطار التشريعى للتنظيم النقابى بما يضمن له حرية الحركة والنشاط وقوة التأثير » . كما لكد التقرير فى مقدمته على ان التحول إلى اقتصاد السوق والاخذ بلجرواات الإصلاح الاقتصادى يتطلب توفير كل الامكانات للتنظيم النقابى ، لممارسة مسئولياته فى المفاوضات الجماعية وحماية حقوق العمال وظروف عملهم .

وقد عقدت القيادات العمالية عدة لقاءات مع كبار المسؤولين لامناقشة قانون قطاع الاعمال ، ولوضاع العمال فى ظل القانون الجديد . وتركز الاهتمام فى حقوق العمال وسياسات برامج التدريب المهنى واعادة التدريب ، لضمان الاستقرار وتوفير فرص عمل جديدة .

(*) تقرير الجمعية العمومية ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة : ١٩٩١

واجتنب موضوع مستحقات العمال المصريين العائدين من العراق والكويت ، جانباً من اهتمام الاتحاد العام الذى توصل بعد مناقشته بمنظمة العمل الدولية ، إلى انشاء صندوق يتم تمويله من الاموال العراقية المصادرة ، بالإضافة إلى ١٠٪ من عائدات البترول العراقى .

٤ - النقابات المهنية :

فى بداية عام ١٩٩١ عقدت للنقابات المهنية مؤتمرها الثانى ، والذى نظمته هذا العام نقابة المهندسين . وقد شارك فى هذا المؤتمر ٤٥٠ عضوا يمثلون ١٩ نقابة مهنية ، بالإضافة إلى اعضاء النقابات الفرعية بالمحافظات .

ولعل اهم ما ميز المؤتمر الثانى عن سابقه (الذى عقد ١٩٩٠ بمقر نقابة الاطباء) ، ارتفاع حجم المشاركة وحرص غالبية النقابات المهنية على المشاركة والمناقشة فى القضايا التى تصدى لها المؤتمر . جاءت قضية البطالة بين المهنيين فى قمة اهتمامات هذا اللقاء ، وهو ما يعد امتدادا للطرح الواسع لهذه القضية من جانب النقابات منذ منتصف الثمانينات تقريبا . وبهذا الخصوص أصدر المؤتمر عدة توصيات من أهمها تصحيح مناخ الاستثمار وتشجيعه وحشد المخزونات لتوفير فرص العمل ، والمطالبة باتشاء صندوق اعانة للبطالة بكل نقابة وهو اتجاه جديد لم يظهر من قبل كذلك أوصى المؤتمر بشأن قضية البطالة ، بانشاء مكتب أو وكالة لتشغيل اعضاء النقابات .

القضية الثانية التى اهتم بها المؤتمر الثانى للنقابات المهنية هى مشكلات المهنيين العائدين من الكويت . وفى واقع الامر فقد ابدت غالبية النقابات المهنية والنقابات العمالية والغرف التجارية والصناعية ، درجة عالية من الاهتمام بحل المشكلات التى ترتبت على عودة العمالة المصرية من منطقة الخليج بعد نشوب الأزمة ، وضياح حقوق غالبيتهم أو ضياح استثماراتهم فى المنطقة . وقد شكلت هذه الجماعات لجانا خاصة لتسجيل اسماء المهنيين بها ممن تأثروا بأحداث الأزمة ، ثم منيعة مستحقهم المفقودة من جراء تطور الاحداث . وقد اوصى المؤتمر الثانى للنقابات المهنية بالسير قدما فى حصول العائدين على حقوقهم كاملة على اعادة النظر فى جملارك مبرراتهم والضررائب المشقة عليهم . كما اوصى بتيسير عودة العائدين لعملهم ، على ان تقوم الحكومة بالسمى الجاد للحصول على تعويضات عاجلة للعائدين من الكويت .

للمحور الثالث لاهتمام المؤتمر الثانى تمثل فى مشكلات العمل النقابى . وقد طرح المناقشون فى اللجنة الخاصة ببحث هذا الموضوع قضية تعميق الانتماء للنقابات وآليات

العمل التي يمكن ان تحقق هذا الانتماء . كما طرح موضوع تنشيط النقابات الفرعية وطبيعة العلاقة بينها وبين النقابات العامة ، ثم الدور الذي يمكن ان تلعبه النقابات الفرعية في حل مشكلات المجتمع المحلي .

واخيرا ، وليس اقلها اهمية ، فان الديمقراطية في مصر مثلت المحور الرابع في اهتمام هذا المؤتمر . وهو الامر الذي يأتي نتيجة طبيعة لعللاقة التفاعل بين المناخ الديمقراطي العام والممارسة الديمقراطية في النقابات المهنية . وقد أكدت المناقشات على ضرورة مشاركة النقابات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللتأكيد على مبدأ استقلالية النقابات واحترام قرارات جمعياتها للتسوية . ودعا النقائبيون الى البدء الفوري في الاصلاح الدستوري الشامل ، واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف وانهاء حالة الطوارئ ، واحترام الحريات العامة وحقوق الاسنان .

وقد أدان المجتمعون الغزو العراقي للكويت وطلابوا بانسحاب العراق ، وإيجاد حل سلمي للمشكلة ، وادانة التواجد الاجنبي ، وكذا على ان الازمة نشأت بسبب غياب الشورى والديمقراطية .

واذا كان مؤتمر النقابات المهنية الثاني والقضايا التي تصدى لها وحجم المشاركة فيه من جانب النقابات العامة والفرعية ، هو واحد من أبرز أحداث ١٩٩١ ، على مستوى الجماعات ككل ، فإن مواقف النقابات المهنية من حرب الخليج هو ملمح آخر هام لسم به ذلك العام .

في عام ١٩٩٠ وعقب احداث الغزو العراقي للكويت اصدرت لجنة تنسيق العمل النقابي أو التجمع النقابي المهني (الذي شهد مولده بعد المؤتمر الاول للنقابات المهنية) بياناً يكمس مواقف عشر نقابات مهنية وقعت عليه ، يؤكد على عدة مبادئ . اولها ادانة الغزو العراقي للكويت واحتراما للشرعية . ثانياها ضرورة اللجوء الى الحلول السلمية في معالجة المشكلات العربية . ثالثها رفض التدخل الاجنبي الامريكي والغربي في الخليج العربي ، ورفض ارسال قوات عربية اسلامية تحت المظلة الامريكية . وقد طرح ذلك البيان (الصادر في ١٥ / ٨ / ١٩٩٠) تصورا بديلا لمواجهة أزمة الخليج في مرحلته الاولى ، يتضمن تشكيل قوة عربية اسلامية تابعة لمجلس الدول العربية للاشراف على انسحاب القوات الاجنبية وانسحاب القوات العراقية من المنطقة ، وللتوجه الى صانع القرار المصري لمطالبته بمشاركة المؤسسات الشعبية الدستورية والنقابية لاقرار

الامور الهامة والخطيرة كارسال قوات مصرية للتدخل في منطقة الخليج) (*) .

ومع تطور الاحداث في عام ١٩٩١ ، وبعد اعلان الحرب صدر بيان آخر عن لجنة تنسيق العمل النقابي (في ٢٠ / ١ / ١٩٩١) وقع عليه ممثلو سبع نقابات فقط ، فقد انسحب من التجمع كل من التجاريين والعلميين والاجتماعيين والفتاتين التشكيليين وانضيف توقيع نقابة التمريض .

يشير ذلك الى اهتزاز التضامن بين ممثلي للنقابات المهنية داخل اللجنة المذكورة ، فقد صدر البيان بلهجة أكثر حدة في معارضة توجهات الدولة لزاء حرب الخليج . كما تعرضت النقابات المهنية المشاركة في التجمع المذكور الى ضغوط سياسية من جانب مجالسها خاصة النقاب (الذي عادة ما يكون على صلة طيبة بالدولة) وتعرضت لضغوط اخرى من جانب القيادات السياسية وربما اجهزة الأمن .

البيان الثاني الذي صدر في اعقاب اعلان الحرب تضمن نفس المبادئ السابقة ، ولكن تصدره « رفض العدوان الامريكي الغربي على العراق » ، وعلان تضامن النقابات المهنية مع لشعب العراقي » ، والمطالبة بالوقف الفوري للتصف للجوى للعراق » .

وقد سمعت للنقابات المشاركة في هذا الموقف ، إلى نشر نص البيان كاعلان مدفوع الاجر في الصحف المصرية ، ونشرته فقط جريدة الشعب . لسان حال حزب العمل . الذي تنفق توجهاته مع التجمع النقابي المذكور . أدى ذلك إلى تصعيد المواجهة بين الدولة والنقابات المهنية المشاركة ، التي يهيمن على مجالسها التيار الاسلامي . وفي هذا السياق حدثت الدولة بعض القيادات النقابية للضغط على مجالس النقابات ، وابرار تأييدها للموقف الرسمي . كما تعرضت بعض قيادات النقابات المهنية المنتمية إلى الاخوان المسلمين للاعتقال . ثم عقد لقاء بين امين علم الحزب الوطني ، وقيادات لجنة تنسيق العمل النقابي (اغلبهم من مثالي التيار الاسلامي) للتوقف عن التحرك في اتجاه مخالف لموقف الدولة .

اللائفت للاهتمام ان النقابات المهنية ذات القيادات المعارضة ، اعتمدت على البيانات السياسية ، والمؤتمرات والندوات ووسائل الاعلام ، للتعبير عن وجهة نظر ما ،

(*) نص البيان عن التجمع النقابي ، بيان من النقابات المهنية إلى الشعب المصري الاصيل ، (١٥ / ٨ / ١٩٩٠) . وقع على هذا البيان كل من : فلكية الانظار البشريين ، والصيادلة ، واعطاء الانسان ، والمهندسين ، والعلميين ، والمهنيين ، والاجتماعيين ، والعلميين ، والفتاتين التشكيليين .

، ولم تلجأ إلى الاضراب أو الاعتصام لدراسة أهميتها
التعبير عن الرأي من خلال الوسائل المشروعة والقنوات
المتاحة لها ، بهدف تجنب أى صدام مع الدولة ، ولخشيتها
من أن تلجأ الأخيرة إلى أية إجراءات تحد من ممارستها
الديمقراطية .

يبقى إبداع بعض الملاحظات الهامة حول مواقف
النقابات المهنية المتباعدة من حرب الخليج :

- غياب اتفاق حول مواقف الاطراف من الأزمة ، وإن
كانت تطورات هذه الأزمة قد أحدثت انشقاقاً بين النقابات
المهنية بعد أن وصلت إلى مرحلة معقولة لتنسيق خطواتها .

- غالبية النقابات المهنية التي شاركت في التجمع النقابى
يهيمن على مجالس نقاباتها التيار الإسلامى ، فهذا عدا نقابة
المحاميين التي رفضت أن تنسحب من التجمع المذكور رغم
وجود اتجاه قوى داخل مجلسها كان يؤيد الموقف المستقل
للمحاميين .

- يكشف تحليل مواقف النقابات المهنية من أزمة الخليج
بوضوح عن التماذج الأربعة للنقابات التي سبق ذكرها في
المقدمة . فهناك نموذج مؤيد تماماً للدولة مثل المعلمين
والزراعيين ، ولا يكشف دوره السياسى عن أية اختلافات
معهما على مدى العقود الأربعة الأخيرة . وهناك نموذج
معارض لتوجهات الدولة ، تبلور دوره السياسى - كمركز
للمعارضة - منذ الثمانينات تقريباً (الأطباء والمهندسون ثم
الصيادلة في السنوات الأخيرة والتي يهيمن على مجالسها
التيار الإسلامى ، بالإضافة إلى نقابة المحامين والتي لعبت
تاريخياً دوراً سياسياً هاماً) . النموذج الثالث يسمى إلى
مواقف متوازنة وإحساناً لمهادنة (نموذج نقابة الصحفيين) ،
ثم هناك النموذج المفرد الذى يشهد تيارات سياسية مختلفة
وأحياناً متصارعة داخل مجلسه (نقابة التجار) .

ولذا كان للتناول السابق يلقى الضوء على النقابات المهنية
ككل ، خلال عام ١٩٩١ ، اعتصاماً على تحليل مؤتمر
النقابات المهنية الثاني ، ثم مواقف النقابات من حرب
الخليج ، فإن النقطة التالية تتعرض لبعض هذه النقابات
تفصيلاً ، ودورها كآلية اجتماعية واقتصادية من جانب ،
وآلية سياسية من جانب آخر .

نقابة المهندسين :

بلغ اجمالى عدد أعضاء نقابة المهندسين عام ١٩٩١ ،
١٩٢٥٥٠ مهندساً وتقدر نسبة البطالة بينهم بحوالى ١٥٪ ،
بينما تقدر البطالة المقنعة بحوالى الثلث . ومن هنا فقد أولت
النقابة اهتماماً خاصاً بهذه القضية ، تكامل معه اهتمامها
بالوجه الآخر للعملة وقضية التعليم الهندسى . وفى هذا

الاطار خصص مجلس نقابة المهندسين ١٠ ملايين جنيه
كمرحلة أولى لمشروع الصناعات الصغيرة للمهندسين ،
تزداد بعد ذلك إلى ٢٠ مليوناً ثم إلى ٥٠ مليوناً . ويمنح
المهندس للراغب في الاشتراك عشرة الاف جنيه ترتفع إلى
٢٠ ألفاً على يتولى مبداء الاقساط المستحقة بعد ستة أشهر .
كما قامت النقابة بتنظيم معرض لبيع مستلزمات الصناعات
الصغيرة لشباب المهندسين . مع تاحة القروض لهم ،
وتسيط المبلغ على ٣٦ شهراً . وتهدف هذه التيسيرات
جميعاً إلى تشجيع صغار المستثمرين من أعضاء النقابة
ومواجهة مشكلة البطالة بين المهندسين .

قامت النقابة أيضاً باعداد اتفاق بينها وبين بعض
المسؤولين بوزارة الكويت لتشغيل مهندسين مصريين من كافة
التخصصات في مشروعات التطوير ، مع اعطاء أولوية
للمهندسين السابق علمهم بالكويت . وقد استمرت النقابة في
ضغوطها على صانعى السياسة التعليمية للحد من التوسع في
قبول الطلاب بكليات الهندسية ، والتوقف عن انشاء مزيد من
هذه الكليات ، مع اعطاء أهمية أكبر لتطوير كفاءة العملية
التعليمية بها وتطوير المناهج والمقررات الدراسية لكي تنفق
مع التغيرات التكنولوجية والاحتياجات الاجتماعية .

وخلال عام ١٩٩١ نظمت النقابة العامة بالقاهرة ،
وبعض النقابات الفرعية عددا من المؤتمرات والندوات
تناولت موضوعات متنوعة من أهمها : المياه العربية ،
والقضية الفلسطينية ومؤتمر السلام ، وتلوث البيئة في العالم
العربى ، والصناعات الصغيرة ، والتكامل الاجتماعى في
الاسلام .

سعت أيضاً النقابة العامة للمهندسين إلى دعم مشروع
الملاج الصحى للمهندسين وأسرهم ، ونقله إلى النقابات
العلمية للفرعية ، مع رفع مواردها من حصص صندوق النقابة
من الاشتراكات . وقد وصل عدد المهندسين المشتركين في
مشروع الرعاية الصحية عام ١٩٩١ إلى ٣٦,٥٠٠

مهندساً ، بعد أن كان عام ٨٩ (٢٤,٥٠٠) مهندساً . وفى
اطار الرعاية الاجتماعية للمهندسين ، ارتفعت الاعانات
والمعاشات التي تقررها النقابة للأعضاء ، كما نشطت لجنة
الاسكان في تخصيص أراضي ومشروعات جديدة لصالح
شباب المهندسين .

ومن اهم احدثات نقابة المهندسين عام ١٩٩١ ، اجراء
انتخابات النقيب والأعضاء الثماني (٦ مقاعد) في شهر
مارس ، وقد شارك في هذه الانتخابات ٢٥ ألف عضو
بالنقابة من اجمالى ٤٨ ألفاً لهم حق التصويت . وهو ما يعتبر
أعلى نسبة مشاركة في انتخابات مجلس النقابة ، والتي لم
تشهد أية طعون في نتائج هذه الانتخابات . وقد تناهض على
منصب النقيب المهندس حبيب الله الكفراوى وزير
الاسكان ، والمهندس عبد المحسن حمودة . وحصل الأول

على ١١ ألف صوت في مقابل ٩٠٠ صوت فقط للآخر . كما فازت قائمة التيار الاسلامي (أو المتحالفين معه) بالمقاعد الستة لمجلس النقابة والتي أجريت حولها الانتخابات . وفي نفس الوقت فقد شهدت انتخابات النقابات الفرعية (في ٢١ نقابة) استمرار نجاح التيار الاسلامي في مقعد النقيب ومجالس النقابات الفرعية .

نقابة الأطباء :

انسم نشاط نقابة الاطباء خلال عام ١٩٩١ بدرجة عالية من التوازن بين العمل السياسي من جهة ، وحماية المهنة وتوفير مطالب الاعضاء من جهة أخرى . والملاحظ على وجه العموم ان الجماعات المهنية النشطة سياسيا هي في نفس الوقت نشطة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية ، وتبذل جهدا متصاعدا لحماية المهنة ورفع مستواها .

وقد وصل عدد الاطباء المستوفين من مشروع علاج الاطباء خلال عام ١٩٩١ حوالي ٢٥ ألف طبيب وسرهم . كما بلورت النقابة مشروعات معددة لدعم الاطباء الشباب ومساعدتهم من خلال قروض توفرها لهم ، لتمويل وتأسيس عياداتهم الطبية . وقام المجلس بزيادة اعانة الولاية الى ٢٥٠٠ جنيا (بدلا من ٢٥٠ جنيا) ، وخصصت موارد خاصة تبلغ ٢ مليون جنيه لتوفير هذه الاعانة .

وجهت نقابة الاطباء خلال عام ١٩٩١ ، اهتماما خاصا لتنشيط النقابات الفرعية ، كما هو الحال في نقابة المهندسين ، بهدف زيادة مشاركة الاطباء وتعميق انتمائهم للنقابة ، خاصة مع تزايد عدد الاطباء إلى مائة ألف .

وفي إطار رفع المستوى المهني للاطباء وخدمتهم علميا ، نظمت النقابة برنامجا لتعليم المستمر ، يعتمد على بعدين ، اولهما ، ربط الاطباء بأحدث الاصدارات العلمية من خلال مشروع الدوريات العلمية . وثانيها ، - وهو يرتبط بالاول - تنفيذ شبكة اتصال بالكمبيوتر بين النقابة والمراكز العلمية المتخصصة في الداخل والخارج . كما عقدت مؤتمرا عن طب الطوارئ والحروق ، بهدف تدريب الاطباء من جهة وتعميم هذا الفرع في الدراسات العليا بكتليات الطب من جهة اخرى . واستمرت النقابة باشكال مختلفة لتطلب بهم انشاء كليات طب جديدة ، وتحديد عدد المقبولين بها ، والتركيز على اعداد الاختصاصيين .

وقد وافقت الجمعية العمومية لنقابة الاطباء في اجتماعها خلال شهر مارس ، الذي شهد ٢٥٣٦ طبيبا ، على تفويض مجلس النقابة بتعديل لائحة وآداب مهنة الطب وتعديل قانون اتحاد المهن الطبية . كما وافقت على اثناء جهاز للمنشآت الطبية يكون مقره النقابة العامة للاطباء لتنظيم ترخيص كافة

المنشآت الطبية والتفتيش الدوري عليها لمرعاة تطبيقها لآداب المهنة .

وفي إطار العمل على حماية المهنة ايضا ، قررت النقابة العامة للاطباء حظر الاعلان عن مراكز التلقيح الصناعي ، وحالة أى مركز مخالف قد بلغ ٤٠ مركزا ، بينما المسجل منها بالنقابة ١٠ فقط . وقد بادرت النقابة باعداد مشروع يحدد عمل هذه المراكز ويضيق على تجاوزاتها ، ويتيح لها العمل في حدود الشروط والقواعد التي اقراها مجلس نقابة الاطباء معتمدا على ضوابط تشريعية وأخلاقية ومهنية .

وفي مجال العمل السياسي كان لنقابة الاطباء دور واضح - مشابه لموقف نقابة المهندسين - ازاء حرب الخليج ، وبالإضافة إلى مآثرها له في إطار لجنة تنسيق العمل النقابي ، نظمت نقابة الاطباء مؤتمرا جماهيريا في اعقاب للحرب ، « لوقف تدمير الشعب العراقي » ، كما شكل مجلس النقابة فرقا للاغلاء الطبية المعالجة ، مع فتح باب التبرع بالاموال والادوية لصالح الشعب العراقي .

ولصدت النقابة العامة بياناً بشأن مؤتمر السلام ، ورفضت فيه المؤتمر ، واعتبرته تهديدا خطيرا للحرب ، ونذرت باستقرار الوجود الصهيوني الذي تقوم سياسته على التوسع العدواني . كما عقدت مؤتمرا على مدى يومين تحت عنوان « الحق والضائع والمسلم الزائف » في نوفمبر ١٩٩١ ، لتأييد الانتفاضة الفلسطينية ومعارضة مؤتمر السلام .

نقابة المحامين :

امتدت للصراعات التي شهدها مجلس النقابة السنوات السابقة إلى عام ١٩٩١ ، وقد تمثل ذلك في فشل المجلس في الاتفاق عدة مرات ، واحتدام الصراع حول تشكيل مكتب المجلس بعد انتهاء مدة الامين العام (صبرى مبدى) . ومن جهة اخرى تجددت المنازعات التي ثارت بين الاعضاء منذ حوالي عامين بخصوص مبنى النقابة والذي تدخل فيه للقضاء بعدة لحكام ، واضطرت قوات الامن إلى التدخل والقاء القبض على بعض المحامين (سبتمبر ١٩٩١) . وقد عقد المجلس جلسة طارئة لمناقشة الاحداث الاخيرة في تطور النزاع حول المبنى ، وشكل لجنة من الامين العام والوكيل وثلاثة اعضاء من مجلس النقابة لتقديم تقرير حول الاجراءات التي يجب اتخاذها طبقا للقانون وتقاليد المحاماة . وكما سجل التقرير في العام الماضي : فان هذه الاحداث لم تؤثر على فاعلية النقابة والدور الذي لعبته خلال ١٩٩١ . فقد استمر المجلس على موقفه من حرب الخليج سواء دخل

بالتاهرة يوم ٩ نوفمبر ، احتجاجا على حالة الطوارئ واعتقال بعض المحامين الذين عبروا عن رأيهم . في إطار القوات الثورية - ازاء عقد مؤتمر السلام . واللائق للائذابه ابداء قدر كبير من الاهمية من جانب نقابة المحامين (ومن قبل المهتمين) قضية المياه العربية . وتحت عنوان : مياه العرب للعرب ، عقدت النقابة ندوة قررت فيها تشكيل لجنة قومية للدفاع عن المياه العربية من مخاطر الاطماع الاسرائيلية ، على أن نزالوا هذه اللجنة نشاطها . بشكل شعبي - بين مختلف الفئات .

نقابة التجاريين :

تعتبر نقابة التجاريين ثاني النقابات المهنية في مصر من حيث الحجم (بعد نقابة المعلمين) ، إذ يبلغ عدد اعضائها ٣١٠ ألف عضوا ، إلا أن الدور الذي تلعبه على المستوى السياسي القومي وعلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي الذي يتفق ومصالح الاعضاء ، محدود إلى حد كبير . يعود ذلك إلى الصراع الذي شهده مجلس النقابة على مدى الخمس عشرة الأخيرة ، كما يعود إلى نقص التضامن بين اعضاء الجماعة كبيرة الحجم من ناحية ، والتباينات السياسية المختلفة داخل النقابة من ناحية أخرى . من هنا نلاحظ أن نقابة التجاريين لم تستطع حتى الآن أن توفر المطالب الاساسية لاعضائها (تأمينات ومعاشات تتفق مع ما تقدمه النقابات المهنية الاخرى ، أو خدمات رعاية صحية ، وبرنامج اسكان .. الخ) كما انها متعثرة في واجبها ازاء حماية المهنة ورفع مستوىها . وعلى المستوى السياسي لم تنجح النقابة في بادرة دور له معالم واضحة ازاء القضايا السياسية والقومية ، وتتنازعها تيارات مختلفة (لتيار الاسلامي ، والناصرى ، والتيار الموالي للدولة) .

وتشتد حدة الازمات التي تواجهها نقابة التجاريين في فترات انتخابات التجديد النصفي ، و انتخابات النقيب . وفي عام ١٩٩١ ومع الاستعداد لانتخابات التجديد النصفي ، ثارت المنازعات مرة اخرى بين مرشحي التيار الاسلامي من جهة ومرشحي التيار الناصري (أو التجمع للديمقراطى) ، ومرشحي الحزب الوطنى والتيار الموالي للدولة من جانب آخر . تأجلت الانتخابات لعدم استكمال النصاب القانوني - وهو مؤشر لمشاركة محدودة ولضعف الانتماء - وشهدت الانتخابات بعد ذلك اقبالا محدودا واتهامات متبادلة بين التيار الاسلامي والتيارات الاخرى . وواجهت النقابة مشاكل اخرى حين قررت فتح لجان انتخابية في الامكن التي يتجمع فيها التجاريون (مثل الشراب وبنك التنمية وبعض الشركات) ، فقد رأى مرشحو التيار

لجنة تنسيق العمل التتالي التي لم ينسحب منها ، أو خارجها . كما عقد المجلس عدة اجتماعات مع ممثلي رابطة المحامين الكويتيين لضمان حقوق المصريين وموالتهم وحياتهم في الكويت . وقد تكلفت الرابطة ساقلة الذكر ، بتقصي حقيقة ما جرى لبعض المواطنين المصريين في الكويت ، واتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة ثبوت أى اعتداء على المصريين هناك . في الوقت ذاته لجرت للنقابة عدة تحركات واتصالات سياسية مع القيادة المصرية لتحري حقيقة الامر والدفاع عن حقوق المصريين المتهمين بالكويت ، وكذلك الذين لفتت عقود عملهم .

وفي إطار نشاط المحامين الشبان بالنقابة ، عقد المؤتمر الرابع لاجتماعه خارج القاهرة (مدينة جصمة) وبحث عددا من الموضوعات التي تتعلق بتعميق وتنشيط دور النقابات الثورية ، وهو نفس الاتجاه العام الذي لاحظناه من قبل في كل من نقابة الأطباء والمهندسين . كما بحث المؤتمر بعض الامور التي تتعلق بالرعاية الاجتماعية والصحية للاعضاء ، من ذلك مد مظلة العلاج لشريحة من المحامين دون تقييد بشرط التقييد في الجداول الابتدائية ، وكذلك تعديل شرط السنوات العشر لتطبيق نظام المعاشات الحالي . ولجدير بالذكر أن المؤتمرات الثلاثة السابقة نجحت في خلق كتلة من شباب المحامين لهم وزنهم الاجتماعي والسياسي داخل النقابة ، وكان للمؤتمر السابق توصيلته حول أزمة الخليج تأثير ملحوظ في تبني مجلس نقابة المحامين للدور الذي لعبته خلال الأزمة .

يبرز ايضا خلال ١٩٩١ ، اهتمام مجلس نقابة المحامين بقانون قطاع الاعمال ، الذي ادخل عدة تعديلات على الادارات القانونية بشركات القطاع العام . فقد من القانون المنكور لوضاع ٤٠ ألف محام ، اعطوا احتجاجهم - من خلال اجتماعات واصدار بيانات - على إلغاء الادارات القانونية في قانون القطاع العام الجديد ، أو قانون قطاع الاعمال ، وبناء على ذلك عقد مجلس النقابة اجتماعات طارئا لمناقشة التعديلات التي تضمنها القانون الجديد ، والتي نقيب المحامين مع رئيس الوزراء لمناقشة هذه القضية . كذلك اصدرت بعض النقابات الثورية بيانات احتجاجا ، وصف البعض منها ما جاء في القانون بأنه اعتداء صارخ على حقوق محامى القطاع العام وأن القانون لم يرضى أو يناقش في نقابات المحامين - . وقد دعت للنقابة محامى الادارات القانونية بالشركات والهيئات ، إلى حضور مؤتمر عام لدراسة الموضوع .

ولخيرا شهد عام ١٩٩١ تضارب أكثر من ٤٠ ألف محام

الإسلامى أن هذه اللجان الانتخابية قد اتى اختيارها لصالح اعضاء مجلس النقابة الذين رشحوا انفسهم فى انتخابات ١٩٩١ ، وأن هذا الإجراء قصد به استبعاد بعض المرشحين على القائمة الإسلامية . وبعد تأجيل الانتخابات ، توصلت النقابة إلى فتح لجان انتخابية فى المواقع التى يتواجد فيها على الأقل ١٠٠٠ عضو نقابى تجارى . وقد قامت نقابة التجار بين بالقاهرة (النقابة الفرعية) ببناء نتائج الانتخابات بعد انهم امن الدولة بالتدخل فيها (٢٤ ديسمبر) والكشف عن مخالفات لقانون ولائحة النقابة .

وهكذا استمرت النقابة فى صراعات مجلسها التى احتدمت كالسنوات الأخرى فى فترة الانتخابات ، ولم تتوفر أية دلائل تشير إلى إنجازات الجماعة المهنية للتجار بين ، باستثناء مشروع قانون لتعديل موارد النقابة وزيادتها .

نقابة المعلمين :

وهى أكبر النقابات المهنية فى مصر (٧٥٠ ألف معلم) ، والتى انشغلت تاريخيا . ومنذ نشأتها عام ١٩٥٤ . بتحسين أوضاع المعلمين والتركيز على الأداء النقابى اليومى . وبالتالى فإن دورها السياسى قد تضاءل فى بيانات التأييد لمواقف القيادات السياسية ، كما أن دورها فى مواجهة السياسة التعليمية قد انحصر هو الآخر فى أوراق عمل أو تعبئة الأعضاء لدعم توجهات السياسة العامة وقراراتها . وعلى خلاف نقابة التجار بين ، فإن نقابة المعلمين لا تشهد أية صراعات سياسية أو تيارات فكرية مختلفة ، وبالتالى فإن انتخاباتها تمر هادئة كما حدث فى مايو ١٩٩١ . وانشغلت النقابة بأعداد مشروع قانون لزيادة مواردها وتدعيم صندوق المعاشات للمعلمين ، وافق عليه مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩١ . التعديل أنزل للقانون الحالى لم يتوجه إلى مضمون الوظيفة النقابية للجماعة ، ولا إلى نظم الانتخابات الذى يعانى من سلبيات عديدة ، وإنما ركز فى موارد النقابة وفرض رسوم إضافية من شأنها دعم معاشات المعلمين . ويبدو بنا ذلك إلى ما سبق أن تناوله التقرير فى سنوات ماضية ، فى تصويره لمحدودية دور نقابة المعلمين ، أى (افتقاد التجانس والتضامن داخل النقابة ، انطواء العمل النقابى كجزء من ببرورقراطية وزارة التعليم ، طبيعة المهنة ذاتها والتشكيلة الاجتماعية لأعضاء النقابة ، والوضوح الخاص للتعبئة داخل المؤسسة التعليمية) .

نقابة الصيادلة :

وهى من النقابات صغيرة العدد نسبيا (٣٠ ألف عضوا

عام ١٩٩١) ولتتجحت بعد انتخابات التجديد النصفى عام ١٩٩٠ ، فى تحقيق درجة أكبر من الفاعلية على مستوى الدور السياسى والدور المهني . فقد وفرت الانتخابات الأخيرة درجة أكبر من التضامن والتجانس بين اعضاء مجلسها ، انعكس على نشاطها فى الفترة محل البحث . والجديد بالذكر أن مجلس نقابة الصيادلة يضم ١٧ عضوا (من اجمالى ٢٥) ينتمون إلى قائمة التيار الإسلامى . وقد أدى ذلك إلى تنشيط دور الجماعة فى إطار اتحاد المهنة الطبيعية (ولتى يهيمن التيار الإسلامى على غالبية مقاعد) وتنشيط دورها فى التجمع النقابى أو ما يطلق عليه لجنة تنسيق العمل النقابى من جهة أخرى . وقد برز ذلك بوضوح فى موقف مجلس نقابة الصيادلة من تطورات أزمة وحرب الخليج ، والذى جاء متقا مع مواقف كل من نقابة الأطباء والمهندسين ، على النحو الذى أشرنا اليه من قبل .

من أهم ما يمكن أن نشير اليه بخصوص نقابة الصيادلة عام ١٩٩١ ، الببان الذى أصدرته حول ، الزيادة الأخيرة فى اسعار الدواء . يتضمن البيان اعتراض مجلس النقابة الصالمة على هذه الزيادة ولتى يرى أنها قد تمت بطريقة مجهولة الاسس لا تستند إلى اسس اقتصادية أو علمية صحيحة . . واللائق للاعتنام أن النقابة قد توجهت إلى رئيس الجمهورية تتشدد بمراجعة الزيادة الأخيرة فى اسعار الدواء ، ولتى اشقت كاهل المرضى محدودي الدخل ، ، بينما لم تتوجه إلى وزير الصحة أو رئيس الوزراء بهذا المطالب !! . وقد قام مجلس نقابة الصيادلة بتشكيل لجنة مشتركة من نقابتي الصيادلة والأطباء لدراسة اسعار الأدوية وتكوين رأى عام مشترك لقائمة أدوية تكون اسعارها مناسبة . للمريض المصرى المطحون . على حد تعبير البيان . هذا الاهتمام من مجلس النقابة ، الذى أعقبه عقد عدة ندوات لدراسة وشرح هذه القائمة ، بغير نقلتين على درجة عالية من الاهمية :

أولاهما ، الدور المحدود الذى تلعبه النقابات المهنية على وجه العموم فى عملية صنع السياسات والقرارات ، خاصة فى مواجهة القرارات الهامة ولتى يمكن فيها للنقابة أن تكون بمثابة مجلس خبرة أو جهة استشارية لصانع القرار .

والثانية ، تحريك النقابة للقيام بدور على المستوى القومى ، لحماية المواطنين من بعض القرارات التى تؤثر عليه بالسلب .

وقد احتل برنامج التعليم الصيدلى المسمى مكانة أكثر جدية فى اهتمامات نقابة الصيادلة بحماية المهنة وتطويرها . فقد كان رفع المستوى العلمى والمهنى للصيادلة محورا لجانب كبير من قرارات مجلس النقابة العامة . وفى هذا السياق فإن مجلس النقابة العامة للصيادلة وضع عدة أولويات مطلوب تحقيقها فى المرحلة القادمة من أهمها : الإبقاء

والمحافظة على كرامتها ورفع المستوى العلمي والمهني والمساهمة في توفير الدواء لجميع أفراد الشعب ، والمساهمة في دراسة خطة التنمية والمتنوعات الصيدلانية والدوائية المختلفة . ولها بدأت النقابية في تنظيم دورات التعليم الصيدلي المستمر ، من خلال النقابية العامة والنقابات الفرعية ، وتنظيم سلسلة من الندوات والمؤتمرات (خلال ١٩٩١) حول تطوير العمل الصيدلي المهني ، واقتصاديات إنتاج الدواء ، واقتصاديات إنتاج الخامات الدوائية ، ومؤتمر العلوم الصيدلانية .

وقد توصلت النقابية - بعد نزاع عدة سنوات - إلى الاتفاق مع مصلحة الضرائب حول اجراء بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية للنظام الضريبي للصيدليات ، بهدف وضع حد لمشاكل الصيدليات مع مصلحة الضرائب .

يكشف العرض السابق عن تنامي ملامح هامة ارتبطت بجماعات المصالح المهنية على وجه الخصوص ، عام ١٩٩١ . صحيح ان البعض بها لازال يشهد صراعات حادة داخل مجالسه ، أو لا زالت الرؤية الضيقة لمفهوم العمل النقابي حاكمة له ، الا ان هناك - بدورا جنونية - تسمح بالقول ان هذه الجماعات يمكن ان يكون لها دور هام في المرحلة المقبلة . وهكذا الدور يتحدد بين اثنين اساسيين : اولهما الانفتاح بمسئولية المهنة والنقابة عن مطالب الاعضاء ، وثانيهما ، قيام هذه الجماعات بدورها - كمؤسسات للتجمع المدني - لزيادة مساحة الديمقراطية والنفاذ عن القضايا للقومية .

ويتحدد مستقبل هذا الدور المزيج بعدة عوامل ، من أهمها تحقيق انتماء العضو إلى الجماعة المهنية وبالتالي زيادة مشاركته في أنشطتها سواء على المستوى العام أو على مستوى النقابات الفرعية وصعب ان يتحقق هذا الهدف دون انجاز واضح للعمل النقابي ، يدرك من خلاله اعضاء الجماعة بقيمة انتمائهم لها ومشاركتهم فيها . ويتحدد مستقبل العمل النقابي ايضا بمدى توفر الاستقلالية (ماليا وإداريا) لهذه الجماعات ، ويدرك الدولة ان الجماعات المهنية التي تضم صفوف الطبقة المتوسطة ، يمكنها ان تسهم في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لاضعائها (والتي يصل مجملهم إلى حوالي خمسة ملايين عضوا) وبالتالي فهي يمكنها ان تسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع ككل .

٥ - الجمعيات التطوعية :

بدأ اهتمام « التقرير الاستراتيجي العربي » بالجمعيات التطوعية في مصر مع تقرير عام ١٩٨٨ الذي تناول العلاقة

بين الجمعيات التطوعية والدولة من زاوية مفهوم السيطرة والاحتواء ، بالإضافة لدراسة الليات عملها وركز تقرير العام الماضي على « الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية » كنموذج للنموذج السياسي للجمعيات التطوعية ، ومدى قدرة الدولة على تطويع هذه الجمعيات لأهدافها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وسوف يسمى هذا التقرير إلى تقديم رؤية لتطور علاقة الجمعيات بكل من الدولة والمجتمع ، من خلال عدد من النماذج للجمعيات ذات الطابع التنموي والثقافي .

وقبل تناول تلك النماذج سوف نبدأ بتحليل الواقع الحالي للجمعيات التطوعية في مصر خلال عام ١٩٩١ ، وهو ماوضحه خريطة توزيع هذه الجمعيات في المدن والحضر من ناحية وفي ملايين العمل الاجتماعي (١٤ ميدان) من ناحية أخرى .

وفقا لاحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية فقد بلغ عدد الجمعيات ١٤,٦٥٤ جمعية مع نهاية عام ١٩٩١ ، يتركز مايقرب من ٩٠ في المائة منها في ثلاثة ميادين هي الخدمات الثقافية والدينية والعملية ، وتنمية المجتمعات المحلية ، والمساعدات الاجتماعية ، ويصفه عامة حدث تركيز عبر الزمن للجمعيات في هذه الميادين الثلاثة ، وان شهد عام ١٩٩١ ازدياد عدد الجمعيات في مجال الخدمات الثقافية والدينية والعلوية حيث بلغت ٤٧١٥ جمعية وذلك على حساب كل من جمعيات تنمية المجتمعات المحلية والمساعدات الاجتماعية (٤٤٤٠ ، ٤١٥٠ على التوالي) . وعلى المستوى الاقل تأتي جمعيات رعاية المعوقين ورعاية الاسرة ورعاية الشيوخ والادارة والتنظيم ورعاية الطفولة والامومة والنشاط الانبي وهي على التوالي (٣٥ ، ٢٦٥ ، ١٩٥ ، ١٦٦ ، ١٣٤ ، ١٠٠) أما الميادين التي تشهد تركيزا خفيفا للجمعيات فهي أصحاب المعاشات والصداقة بين الشعوب وتنظيم الاسرة ورعاية المسجونين والدفاع الاجتماعي وهي على التوالي (٥٤ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٣٦ ، ٣٢) . (يمكن الرجوع لتقرير عام ١٩٨٩ لملاحظة تطور التباين في توزيع الجمعيات حسب ميادين عملها بالإضافة لتطور اعداد الجمعيات ، ص ٤٦١) الامر الذي يوضح ازدياد عدد الجمعيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتي تشكل نسبة ٧٤,٤ في المائة ، في حين النسبة الباقية تخص جمعيات للتنمية الاجتماعية .

ويشأن معدلات نمو الجمعيات - مع الأخذ في الاعتبار وجود بعض من عدم الوضوح في اعداد الجمعيات في الاحصاءات التي تصدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية - يظهر أنه وفقا لبيانات الاتحاد العام للجمعيات عام ١٩٨٣ وبيانات الادارة العامة للجمعيات بالوزارة عام ١٩٩١ ، أن معدل النمو خلال عشر سنوات (٨٠ - ١٩٩١) كان ٣٦,٥

وقى هذا الاطار سوف تتناول خمس نماذج من الجمعيات التطوعية ، تتباين فى مراحل تطورها ما بين تحديدها لبروتينا ولدورها فى المجتمع من ناحية وفقرتها على الاستمرار والتفاعل مع مجتمعتها المحلي والوطنى من ناحية أخرى .

أ - الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية (جمعية مركزية) :

أشهرت الهيئة رسميا عام ١٩٦٠ ، كمؤسسة اهلية ، تسعى إلى لعب دور تنموى فى المجتمع سواء من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة . وتوضح أنشطة وبرامج عمل الهيئة للرغبة فى البعد عن الحياة السياسية بكافة أشكالها ، وإن كانت فى مضمونها تعكس فكرة الوحدة الوطنية كسلس موضوعى لقيام أى تنمية حقيقية . فكانت البداية فى اوائل الخمسينيات من خلال مشروع « المرشد » الداعى لمكافحة الامية فى بلدة « نزلة حرز » مركز ملوى - المنيا . وتم مع الزمن تطوير نشاط الهيئة ليشمل عددا من القطاعات مثل : مكافحة الامية والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية ، بحيث أصبحت الآن تقدم خدمات إلى مايقرب من مليونى مواطن سنويا من المسلمين والمسيحيين فى ٦ محافظات - القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، المنيا ، أسيوط ، الاسكندرية - فى كافة برامج التنمية . ويتسع الهيئة ليشمل ٢ قطاعات خاصة بالمؤسسات الاسكانية ودار الثقافة ومقررات التدريب والخدمات العامة والمشروعات الزراعية وبرامج التنمية الشاملة ، وبرز القطاع الأخير ككل هذه القطاعات ديناميا ونشاطا .

ومذ البداية ركزت الهيئة على « التنمية بالمشاركة » من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية والشعبية فى المحافظات التى تعمل بها ، وذلك بتكوين لجان تطوعية تسمى (لجنة البلدة) تضم القيادات الشعبية والتنفيذية والدينية (اسلامية ومسيحية) لتحديد المشكلات التى تواجه مجتمعاتهم ، من خلال اسلوبين للعمل . اولهما : الاتصال المباشر من قبل موظفى الهيئة ومشرفيها مع افراد المجتمعات التى يعملون بها والاقامة معهم اقامة كاملة . وقد بلغ عدد هذه للمجتمعات عام ١٩٩١ ثمانية مجتمعات إلى جانب ١١ مجتمعا فى مرحلة المتابعة (٢٥ مجتمعا فى مرحلة الاعتماد على الذات) اما الاسلوب الثانى فيقتصر على تقديم الخبرة والمشورة الفنية للمؤسسات التنموية التى تعمل داخلها . حيث تعتمد هذه المؤسسات على جهودها الذاتية وقد بلغت هذه المجتمعات والمؤسسات ٥٠ مجتمعا ، ويشكل مجال التعليم والرعاية الصحية أبرز مجالات عمل الهيئة . ويتركز مجال التعليم فى برنامج مكافحة الامية ،

فى المائة . كما أن التغير (خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠) فى عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية كان بمتوسط ٢٧٣ جمعية بنسبة ٣,٣ فى المائة ، فى حين كان التغير فى عدد جمعيات التنمية (فى نفس الفترة) بمتوسط ٧٥ جمعية بنسبة ٣,٥ فى المائة . اما عن نطاق عمل هذه الجمعيات سواء الخاصة بالرعاية أو التنمية الاجتماعية - وفقا لكتاب المؤشرات الاحصائية لوزارة الشؤون لعام ٨٩ / ١٩٩٠ - فإن ٦٨,٣ فى المائة منها تعمل فى المدن والحضر و ٣٧,٨٣ فى المائة تعمل فى المجتمعات الريفية و ٣,٨٤ فى المائة تعمل فى المجتمعات الصحراوية والمستجدة . وتتمثل محافظة القاهرة وحدها بـ ٣٢٦٨ جمعية تليها بفاوق كبير محافظة الجيزة (٩٧١ جمعية) ومحافظة الاسكندرية ٩٠٧ جمعية والشرقية ٧٤٨ والمنيا والمنوفية مايزيد عن ٦٠٠ جمعية لكل منها . ومحافظة القليوبية والدقهلية والبحيرة (٥٨٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٢ على التوالي) . وكل من اسيوط واسيوط وسوهاج وبنى سويف وقنا (٣٩٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٤٦ ، ٣٢٢ على التوالي) . وكل من الفيوم وكفر الشيخ وبورسعيد (٢٨٦ ، ٢٧٠ ، ٢٠٩ على التوالي) وكل السويس ومديط والاسماعيلية (١٤٧ ، ١٤٥٧ ، ١٤٦ على التوالي) وأخيرا شمال سيناء ومطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر وجنوب سيناء (٩٦ ، ٩٣ ، ٨٣ ، ٣٦ على التوالي) . ويمكن هذا التوزيع استمرار استمرار محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من عدد الجمعيات بنسبة ٢٦,٨ فى المائة يليها الجيزة ٧,٥ فى المائة والاسكندرية ٧ فى المائة ، فى حين تتخلف هذه النسبة فى محافظة مطروح حيث تصل إلى ٠,٧ فى المائة وفى البحر الاحمر ٠,٢ فى المائة .

ويمكن القول ايضا أنه رغم الزيادة فى معدلات نمو الجمعيات التطوعية فى مصر ، إلا أنها تظل لا تتناسب والاحتياجات الفعلية للمجتمع ، وخاصة فى الميادين الخاصة برعاية الأسرة والطفولة والامومة . علاوة على استحواد المدن والحضر على النصيب الأكبر من هذه الجمعيات الامر الذى يوحى بضرورة اعادة توزيع هذه الجمعيات بما يوفر نوعا من التوازن بين المجتمعات الثلاث الحضرية والريفية والصحراوية ، مع التركيز أكثر بالنسبة للمجتمعات الاخرين . كما أن هناك حاجة لمساعدة هذه الجمعيات فى مجالات التخطيط والإدارة ، حتى يمكنها التغلب على أكثر مشاكلها الحاما وهى التمويل . إذ تظل المعونة الحكومية - ٢٤ مليون جنيه وفقا لاحصاء ١٩٨٩ - قاصرة على مواجهة احتياجات هذه الجمعيات للقيام بدورها ، واللافتصر الدور الحكومى على تطوع بعض هذه الجمعيات ضمن السياسات العامة للدولة ، كما هو الحال بالنسبة لجمعيات الاسر المنتجة .

الذى أخذ منحى متصاعداً منذ بدايته عام ١٩٥٢ وحتى الآن ، يشمل ٧٣ قرية وقريبة عشرين ألف متعلم إلى جانب مشروع للتربية الاسرية الذى يشتمل على اربع جوانب خاصة بالمرأة والشباب والطفل والاقتصاد المنزلى . اما بالنسبة لمجال التنمية الصحية ، فبالاضافة لتوفير برامج علاجية وتأهيل للمعوقين من خلال مراكز خاصة فى القاهرة والمدن ومساوط ، تشارك الهيئة فى برنامج الاسرة فى ٧١ مجتمعاً محلياً إلى جانب توفير برامج للتوعية والحوار من خلال الندوات واللقاءات المباشرة .

وكان من نتائج الخط التنامى الذى انتهجه الهيئة أن أصبح دور الجمعيات والمؤسسات الدينية غير مقصور على الوسيط ، بل امتد الى الممارسة العملية لتطوير المجتمع وتنمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وفى هذا الاطار عقد منتدى التنمية الاول فى اواخر عام ١٩٩١ بفتحوا بين الهيئة ومديرتى الاوقاف والاشراف بمحافظه المنيا واتحاد الجمعيات الاسلامية الى جانب عدد من المتخصصين والمهتمين بتنمية المجتمع ومليقرب من ٥٠ من رجال الدين (المسلمين والمسيحيين) بهدف تعميق بعض المفاهيم والقيم المرتبطة بالتنمية بمفهومها الشامل مع الاهتمام بالانسان ، باعتباره حجر الزاوية لاي اصلاح ، بالاضافة لتنسيق الجهود بين الجمعيات الاهلية واقامة المشروعات المشتركة .

ويمكن ارجاع قوة الدفع التى اكتسبتها مشروعات الهيئة منذ قيامها وحتى الان الى نواحي الادارة الذاتية للنشطة ، والقدرة العالية ، بالاضافة الى درجة الاستجابة لاحتياجات ومشكلات المجتمع .

ولا شك أن تجربة الهيئة القبطية قد بلورت عدداً من القواعد الهامة لعمل الجمعيات التطوعية ، وخاصة تلك المتعلقة بوجود المشاركة الشعبية التطوعية من جانب وعدم اقتصارها على تقديم المساعدات المالية والمعنوية بشكل يجعلها اقرب للجمعيات الخيرية من جانب آخر . ومن جانب ثالث تعبر الهيئة عن شكل من العمل الوطنى جدير بالتنشيع من القادات التنفيذية والشعبية وهو تحول الوحدة الوطنية لواقع عملى يخدم المجتمع وينمي .

ب - الفرع المصرى لمنظمة العفو الدولية (تحت التأسيس) :

بدأ نشاط منظمة العفو الدولية فى مصر عام ١٩٨٦ : حيث تكونت ثلاث مجموعات بالقاهرة ومجموعة بالمنصورة . الا ان نشاطها ظل محدوداً وانحصرت عضويتها على ٥٠ عضواً ، ولكن مع منتصف عام ١٩٨٩ ، أعيد تكوين مجموعتين بالقاهرة من بقايا احدى المجموعات

لتبدأ مرحلة جديدة من نشاط الفرع المصرى وصلت معه حتى عام ١٩٩١ ، إلى ٢٢ مجموعة على مستوى الجمهورية منها ثمانية معترف بها دولياً (اثنان فى كل من القاهرة والأقصر وواحدة فى كل من الاسكندرية والمنيا وقنا واسوان) وارتفع بذلك عدد عضوية المجموعات إلى مايزيد عن ٤٢٠ عضواً .

وفى نهاية عام ١٩٩١ وافقت وزارة الخارجية المصرية ممثلة فى ادارة شئون المنظمات الدولية على مشروع بروتوكول بإنشاء الفرع على أن يكون مقره الاساسى فى القاهرة . والجديد بالذكر أن الفرع المصرى فى ظل الاعتراف الرسمى به لاينطبق عليه قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولا يخضع لوزارة الشئون الاجتماعية ولكن لوزارة الخارجية ، نظرا لكون منظمة العفو الدولية هى حركة عالمية مستقلة ، وعضو مراقب فى منظمة الامم المتحدة ، وكان اللقاء بين الرئيس مبارك والسيد ايان مارتن الامين العام لمنظمة العفو الدولية ذا اثر واضح فى دفع بروتوكول لإنشاء الفرع ويمكن ربط هذا التطور فى موقف الحكومة المصرية بالاتجاه العام الاخذ فى التزايد على مستوى العالم ، والعالم الثالث بصفة خاصة للتوفيق بين احكام القوانين الدولية واحكام القوانين الوطنية خاصة فى مجال حقوق الانسان . وهو امر لا يقتصر على مصر فقط بل ربما على للدول العالم الثالث كله . وأهداف الفرع

المصرى للمنظمة ، وفقا للقانون الاساسى للمنظمة المعدل فى اجتماع المجلس الدولى فى سبتمبر ١٩٩١ ، تتركز بالاساس فى المساهمة فى مراعاة حقوق الانسان فى شتى ارجاء العالم ، وتعزيز الوعى بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والتمسك به وتأكيد تكامل الحرية وعدم قابليتها للتجزئة ومعارضة الانتهاكات الخطيرة لحق كل شخص فى سلامة جسمه وعقله .

وتتميز عضوية منظمة العفو الدولية بالنشاط والانتشار الواسع فقلديا مليقرب من ١,١٠٠ مليون من الاعضاء والمشاركين والمترشحين فى اكثر من ١٥٠ دولة على مستوى العالم .

وهكذا فقد شهد عام ١٩٩١ اهتماما ملحوظا بموضوع حقوق الانسان على مستوى الفرع المصرى والجامير ، حيث عقدت لأول مرة فى عدد من المدن المصرية (القاهرة - الاسكندرية - المنصورة) احتفالات خاصة بمناسبة مرور ٤٣ عاما على صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومرار ٣٠ عاما على انشاء منظمة العفو الدولية . كما شهد نفس العام تقدما ملحوظا فى نشاط المجموعات المصرية لمنظمة العفو الدولية ، وتمثل ذلك فى تضاعف عدد المجموعات وعقد دورات تدريبية فى القاهرة والاسكندرية حضرها اكثر من ١٢٠ عضواً ، ومشاركة

فريق التنظيم بالأمانة الدولية . كما توسع الهيكل التنظيمي حيث لأول مرة تشكيل مجلس المجموعات وانتخاب لجنة تنفيذ به من سبعة أعضاء . وقد شارك الفرع المصري (تحت التأسيس) في اجتماع المجلس الدولي العشرين في اليابان ، بالإضافة لوضع خطة عمل تهدف إلى زيادة عدد المجموعات المعترف بها دوليا وصل تدريب المزيد من الأعضاء .

جـ - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (تحت التأسيس) :

قامت المنظمة كفرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٥ ، ومنذ ذلك التاريخ تواجه للمنظمات مشكلات الاعتراف القانوني بهما من قبل السلطات المصرية ، أمثالنا لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وإن لم يمنحها ذلك من ممارسة نشاطاتها ، فقد لجأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان للطن في دستورية قانون الجمعيات وفي قرار وزارة الشؤون الاجتماعية الخاص برفض إنشاء المنظمة . وقد استندت المنظمة في هذا إلى الطعن توقف نشاط جمعية حقوق الإنسان بالجزيرة (التي أنشئت عام ١٩٧٥) - حيث يشير قانون الجمعيات إلى ضرورة عدم تدخل أعمال الجمعيات في نفس النطاق الجغرافي . -بالإضافة للمساواة في حقوق التنظيم والاجتماع السلمي والتي على أساسها وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية على إشهار جمعية الجزيرة . والجدير بالذكر أن هناك جمعيتين آخرتان لحقوق الإنسان في القاهرة والإسكندرية ، وأن اقتصر نشاطها على البعد الثقافي حيث يخطر قانون الجمعيات العمل السلمي .

ورغم عدم الاعتراف القانوني بهذه المنظمة ، فقد شهدت تكثفها لحركتها في اعقاب اجتماع الجمعية العمومية (التأسيسية) الثالثة في مايو ١٩٨٩ ، ورفض أعضائها لحلها أو اندماجها في جمعية أخرى لحقوق الإنسان معترف بها ، ومطالبتهن بأبواب المشروع علي وجود المنظمة وأدائهن لدورها ، امتدادا إلى الوثائق الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الحكومة المصرية . والجدير بالذكر أن عدد الأعضاء يبلغ حاليا ١٢٠٠ عضواً في ١٨ مدينة على مستوى الجمهورية أهمها القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة ، معظمهم من الصحافيين والمحامين الذين يشكلون نصف الأعضاء تقريباً بينما يشكل أمثلة الجامعات والمهندسين والأطباء وطلاب الجامعات للنصف الآخر . والمنظمة فرعان أحدهما في أسيوط والآخر في الإسكندرية .

ويشير تقرير مجلس الأمناء خلال اجتماع الجمعية العمومية الرابعة في مايو ١٩٩١ ، إلى عدد من ملاح

تطور عمل المنظمة في الفترة السابقة ، حدثها في القيام بعمل ميداني لمراقبة عمليات تعطيل ضمانات حقوق الإنسان سواء بحضور التحقيقات أو مراقبة المحاكمات ، والقيام بزيارات للمحتجزين في السجون ، وتقديم ٢٣ بلاغا للناقب العام بعمليات التعذيب وإساءة المعاملة . إلى جانب تقديم مذكرة لوزير الداخلية .

كذلك بدأت المنظمة في إصدار أول تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في مصر ، بالإضافة إلى عدد من التقارير النوعية عن انتهاكات حقوق الإنسان (انتهاكات حقوق الإنسان في سجن طرة ، الاختفاء القسري في مصر) فضلاً على عدد من البيانات الصحفية الداعية للإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين . كذلك سعت المنظمة إلى توسيع علاقاتها الخارجية ، وربطها بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وانضمت إلى شبكة منظمات المنظمة الدولية كما المناهضة للتعذيب منحت صفة مراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد شهدت الجمعية العمومية الرابعة التي عقدت بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة في مايو ١٩٩١ انتخاب مجلس أمناء المنظمة . ١٥ عضواً (الذي انتخب بدوره محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق رئيساً) وتشكيل المكتب التنفيذي للمنظمة . كما تم تشكيل عدد من اللجان الجديدة : قانون وأدباء لحقوق الإنسان ، لجنة المرأة ، لجنة الصحة بالإضافة لموافقة لجنة العضوية - في أول اجتماع لها بعد الانتخابات . على قبول ٣٧ عضواً جديداً بينهم ١١ صحفياً . غير أن معركة الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمناء كشفت عن السعي المصمم من جانب عدد من العناصر الناصرية والشيوعية (أو اليسارية بصفة عامة) لاستبعاد أية اتجاهات سياسية مخالفة (لير إليه أو إسلامية أو مستقلة) ، مما انعكس بوضوح في تشكيل المجلس . ولا شك أن خطورة هذا التطور لم تكن فقط في احتمال تحويل المنظمة إلى أداة سياسية لاتجاه بذله ، عكس ما يفترض من طابع تعددي متنوع لمنظمة من هذا النوع ، ولما أيضاً - وذلك هو الأهم - إلى التأثير في مصداقيتها لدى الرأي العام ، واضعافها . بالتالي - في تعاملها مع الدولة . ولعل ذلك مايفسر حرص

المنظمة مؤخراً على تأكيد استقلاليتها وحرصها على تعميق الآجتماع الوطني على مبادئ حقوق الإنسان ، بصرف النظر عن المنطلقات الأيديولوجية والمعتقد الدينية .

د - الجمعية المركزية للحفاظ على البيئة (البيئة ومصر الخضراء)

هذه الجمعية ولحده من أربع جمعيات مركزية على

٥ - جمعية النداء الجديد :

تأسست الجمعية في أغسطس ١٩٩١ بغرض بلورة فكر تنموي ليبرالي يتوافق والمتطلبات الزاخرة لعملية التحول التي يشهدها المجتمع المصري ، باتجاه التحرير الاقتصادي . وتتبع أمة هذا الغرض في نظر مؤسسة الجمعية من التفاوت الحادث بين الأوضاع الفكرية والايديولوجية في مصر وبين واقع الحركة الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يستوجب ضرورة التحرك باتجاه الفكر الليبرالي . وتهدف الجمعية من خلال اعضائها (اساتذة جماعات ، ورجال اعمال ، واعلاميون) إلى تعميق الفكر الليبرالي بمعارضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والجمعية بذلك تطرح احد ميادين العمل الاجتماعي ، الخاص بالجمعيات الثقافية ، التي لتشكل الاجزاء قبلًا من الجمعيات القائمة على مستوى الجمهورية ، وهو مايزيد من أهميتها خاصة وان الجمعية تهتم بمناقشة قضايا حيية ، وحيوية سواء بين النخبة أو الجماهير ، مثل الحرية الاقتصادية والخصخصة ، والمعادلة الاجتماعية ، والديمقراطية وحقوق الانسان بالإضافة لعدد من القضايا ذات الابعاد الاجتماعية للتنمية الخاصة بالزيادة السكانية ودور المرأة في التنمية والوحدة الوطنية ، فضلاً عن كافة قضايا التنمية البشرية بشكل عام .

ويوضح من أهداف الجمعية ، أنها تسعى إلى طرح المبادرات وبلورة الافكار التي تخدم نموذج التنمية الليبرالي الذي تتبناه ، انطلاقاً من الرغبة في المشاركة في حل قضايا المجتمع ، وان اقتضت هذه المشاركة على الجانب الفكري والنظري من خلال عقد المحاضرات والبحوث والندوات ، إلى غير ذلك من الوسائل التي تلعب دوراً في تأسيس افكارها في مواجهة الافكار الاخرى السائدة وفي هذا الأطار صدر الكتيب الأول للجمعية (رسائل النداء الجديد) تحت مسمى الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية في مصر ، وفيه يتناول الدكتور سعيد النجار (رئيس الجمعية) مفهوم التحرير في جوانبه الثلاثة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، مع تحديد لمسيرة التحرير هذه ، في خمس نقاط اولها : أن النظام الاقتصادي لكثير هو النظام القائم على المشروع الخاص والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية . وفي هذا السياق تساند الجمعية البرنامج الحكومي للأصلاح الاقتصادي . ثانياً : تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية بتنمية الموارد البشرية وتوفير شبكة الضمان الاجتماعي . اما ثالث هذه النقاط فتعني بتوازن عملية التنمية بشكل لايتحكم بالسلب على الاجيال المقبلة ويؤدي

مستوى الجمهورية (ومن حوالي ١٥ جمعية خاصة بالبيئة فقط) تتخذ من قضية البيئة هدفاً وحيداً واساساً لتشطيلها ، وذلك انطلاقاً من الاعتقاد - كما تؤكد على ذلك - لئلا تكتلا رئيسة الجمعية - بأن قضايا البيئة مع أهميتها وخطورتها قد توارت اولويتها بسبب مشاكل الحياة اليومية للعادية من أسكان وتعليم وعلاج الامر الذي يؤكد أهمية وجود جمعيات غير حكومية (تطوعية) تقوم بالتنبئة لحيوية وخطورة تلك القضايا .

وقد اشتهرت الجمعية المركزية للحفظ على البيئة في يوليو ١٩٨٩ ، بغرض تحقيق عدد من الاهداف المرتبطة بالحفاظ على البيئة ، من خلال الخدمات العلمية والثقافية المتعلقة بتوفير مقومات الحياة الصحية ، وتنمية الموارد الطبيعية وحمايتها ، والاقتراحات التشريعية . ويشكل اعضاء الجمعية الذين يقتربون الآن من ٢٠٠ عضواً ، قوة دفع لاهداف الجمعية ونشاطها حيث تضم الجمعية عدداً من المثقفين واساتذة الجامعات ورجال الاعمال والأطباء البارزين في مجالاتهم .

وقد تعكست اهداف الجمعية في اختيار مشروعاتها مثل : مشروع حدائق المعادي (الذي يستهدف مساهمة العاملين في مجال جمع وفرز القمامة في تهئية حياة أمة لهم ، وفي نفس الوقت معالجة القمامة بأسلوب لا يضر بالبيئة) ومشروع لحماية البيئة في شبرا الخيمة تقوم به الجمعية بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية والمؤسسة العلمية الثقافية شبرا الخيمة كجهة منفعه . وقد تم عمل دراسة للمشروع الاخير بواسطة المركز القومي للبحوث والجدير بالذكر ان الجمعية لاتقوم بتنفيذ أى مشروعات ولما يقتصر دورها على التوعية للمستوى الشعبي ، والبحث عن مصادر لتمويل مشروعات البيئة . وتطرح الجمعية حالياً عدداً من المشروعات للدراسة في مقصدها مشروع مشكلة ورد النيل ، ومشكلة الضوضاء ، ومشروع تنقية عوادم مصانع الاسمنت ، إلى جانب توجيه الانظار نحو وسائل المحافظة على البيئة من خلال عقد الندوات الدورية . وقد حضر وزير البيئة الألماني احد هذه الندوات التي عقدت عام ١٩٩١ .

ومن الواضح أن هذا النوع من الجمعيات يواجه بالإضافة لمجموعة العقبات والصعوبات العامة التي تعترض العمل التطوعي بشكل عام في مصر - التمويل ، الاجراءات البيروقراطية ، الارتباط بالدولة - نوعاً آخر من الصعوبات أبرزها انحصار الوعي البيئي في فئة محدودة جداً من افراد المجتمع ، إلى جانب محدودية التطوع ، الامر الذي يؤثر مضمون المشاركة الشعبية للتطوعية .

لاستزافها واضعاف الطاقة الانتاجية الكلية للمجتمع وهو ما يمكن تطبيقه على مشكلتين الزيادة السكانية وتلوث البيئة . وفي حين تشكل مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان رابع هذه النقاط ، تركز الجمعية على أهمية الديمقراطية الممثلة في ثلاثة ميادى هـ : مبدأ الشفافية ومبدأ المسألة ومبدأ المشاركة الشعبية ، وذلك بحكم مآتوجه عملية التنمية المتكاملة من ضرورة توافر اطار عام من الديمقراطية وحقوق الانسان تتحقق من خلاله . واخيرا تطرح الجمعية مبدأ العقلانية كأساس ضرورى لآى من التنظيمات الاجتماعية . التى تطلع لدخول للقرن الواحد والعشرين .

والجمعية بهذا المعنى ، تكتسب فاعليتها من قدرتها على اداء عدد من الوظائف اولها : الانخراط فى مشاكل المجتمع وبلورة اجماع وطنى حول ماتطرحه من فكر . وثانيها : قدرة الجمعية على الاستفادة من قوة الدفع التى يوفرها توافق برنامجها مع السياسة المعلنة للدولة والداعية لتشجيع وتدعيم القطاع الخاص وعملية التحرير الاقتصادى اما ثالث هذه الوظائف فيتعلق بما تقدمه الجمعية من نموذج للتنظيمات كمؤسسات مستقلة عن أجهزة الدولة .

وأخيراً ، توضح تجربة كل من الجمعيات الخمس السابقة عدد من النتائج التى يمكن استخلاصها . على الرغم من قصر فترة الممارسة العملية لبعضها ولا : أن المكانة الاجتماعية للأفراد المتطوعين تشكل عاملاً حاسماً فى التأثير على كفاءة ونطاق نشاط الجمعيات التطوعية . وتتلخى : أن هناك بعض القيود التشريعية التى يشكلها قانون الجمعيات ٢٢ لسنة ١٩٦٤ وكذلك عدد من الاجراءات البيروقراطية ، تحد من النشاط الاهلى . وثالثاً : أن الدور السياسى للجمعيات رغم ابعاده عما يخطر بالمتصور . أن يكون نشاطها مهاديا لنظام المجتمع او موريا او اذا طابع عسكري . يمكن طبيعة أزمة المشاركة فى مصر . رابعاً : محدودية التطوع فى أنشطة الجمعيات التطوعية . خامساً : أن الممارسة الديمقراطية داخل هذه الجمعيات . التى جرت بها انتخابات . قد اضافت عاملاً أساسياً لنجاح عملها . سادساً : تزايد الاحساس بضرورة التركيز على التنمية البشرية ورفع مستوى المواطن اجتماعياً وصحياً ونفسياً واقتصادياً ، مع اعطاء الاولوية لرعاية الاسرة بكافة افرادها وبخاصة فى الريف فضلاً عن علاج مشاكل للمجتمع الاجتماعية الكبرى مثل البطالة والامان والتطرف .

رابعاً : اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩١

والحديث والتي ورنيت في الصحف القومية (الاهرام - الاخبار - الجمهورية) والصحف الحزبية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الاهلى ، الاحرار) بصدد القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اجمع عليها الخبراء .

ولقد تم حصر المعالجات الصحفية حصراً كمياً شاملاً فى الفترة من اول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩١ . وذلك مانوضحه الجداول (ارقام ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) المتعلقة بعدد المعالجات الصحفية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالى .

١ - القضايا السياسية

جاءت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التي تناولتها الصحافة بالبحث والتحليل عام ١٩٩١ . فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولت هذه القضايا ٦٦٦ معالجة ، وذلك بالمقارنة بـ ٤٧٩ معالجة للقضايا الاقتصادية ، و ٣٥٠ معالجة للقضايا الاجتماعية ، و ٩٤ معالجة للقضايا الثقافية . ومنعروض فيما يلى لأهم الاتجاهات الصحفية التي وردت فى الصحافة المصرية بصدد القضايا السياسية .

أ - الممارسة الديمقراطية :

استمر تفوق الصحف الحزبية المعارضة وخاصة : الوفد ، على الصحف القومية بشأن إبراز قضية الممارسة الديمقراطية فى مصر . فمن واقع نتائج الحصر الشامل لمعالجات الرأى التي تناولت قضية الممارسة الديمقراطية ، بلغت ١٧٦ معالجة ، منها ١٢٣ معالجة فى جريدة الوفد وحدها . واعتمادا على التحليل الكيفى لمضمون هذه المعالجات تظهر وجهتا نظر أساستيان ، الاولى تمثلها

نقدم فى هذا الجزء من التقرير تحليلاً لاتجاهات الصحافة المصرية القومية والحزبية نحو بعض القضايا الدلغافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شغلت الرأى العام المصرى طوال عام ١٩٩١ ، بالإضافة لنتاوت الوسط الصحفى فى نفس العام .

ولقد استطلعنا آراء بعض الخبراء المتخصصين فى المجالات المختلفة حول أهم القضايا التي تآثرتها الصحافة عام ١٩٩١ . وكان هناك إجماع على أن أهم القضايا السياسية التي طرحتها الصحافة تمثلت فى الممارسة الديمقراطية ، آتجار بعض اعضاء مجلس الشعب فى المخدرات والتي عرفت بقضية « نواب الكيف » ، الآثار الداخلية لحرب الخليج ، تعديل الدستور ، فتح الحدود بين مصر وليبيا ، الفساد السياسى ، كآنون الطوارئ ، الجماعات الدينية المتطرفة ، واصلاحات الحزب الوطنى .

وتمثلت القضايا الاقتصادية التي أجمع عليها الخبراء هذا العام فى قضايا الغلاء وارتفاع الاسعار ، لقطاع العام والقطاع الخاص ، شركات توظيف الاموال ، الاصلاح الاقتصادى ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، السياسه المالية ، وصندوق النقد الدولى .

أما القضايا الاجتماعية فكانت : للتعليم ، تلوث البيئة ، العنف والجريمة ، البطالة ، الامان والمخدرات ، ولزيادة السكانية .

وتركزت القضايا الثقافية فى التدهور الثقافى ، الآثار ،

القراءة للجمع ، وجوائز الدولة .

ولقد اعتمد هذا التحليل على اسلوب تحليل المضمون الكيفى للمعالجات الصحفية التي تنحصر فى المقال الافتتاحى ، مقال الرأى ، العمود الثابت ، للتحقيق ،

جدول رقم (٩)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا السياسية عام ١٩٩١

شخصية الصحفية	الممارسة لديمقراطية	نواب كثياف	الاتار الداخلية لحرب الخارج	تحليل المستور	فتح الحدود بين مصر وليبيا	الصحف السياسي	قانون الطوارئ	الجماعات الدينية	اصلاحت الحزب الوطني
الانصار	٢	٩	١٢	١	-	١	-	٥	٥
الاخبار	١٤	٢٣	٦٥	٥	١٦	٣	-	١	٥
الجمهورية	٦	١٢	-	١	٥	-	-	٢	٦
مايو	-	٦	٢	١	٣	-	-	-	٣
الوقد	١٣٣	٢٤	٢٤	٤٨	١٢	٤٠	٤٤	١٣	٥
الشعب	١٢	١٨	٧	٣	٣	١	٤	٥	١
الاعلى	٤	٢	١	١	٣	-	٤	٥	٣
الاحرار	٥	٤	-	-	٤	١	-	١	-
المجموع	١٧٦	١٢٤	١١١	٦٠	٤٧	٤٦	٧٢	٣٢	٢٨
النسب المئوية	٢٦	٢٠	١٧	٩	٧	٧	٥	٥	٤

خلطاً بين حرية التعبير وحرية العمل السياسي . وأن الديمقراطية ليست حرية تعبير فقط ، وإنما هي المشاركة في اتخاذ القرار . وأدانت الوفد الممارسة في مجلس الشعب ، وعدم قاطعية المؤسسات التمثيلية ، وتزوير الانتخابات ، وإهذاب بعض لحكام القضاء في القضايا السياسية ومنها عدم تنفيذ السلطة التشريعية للأحكام الصادرة عن محكمة النقض بشأن صحة عضويتهم بعض الأعضاء في مجلس الشعب . وكندت الوفد أن مصر تعيش هامشاً ديمقراطياً يرجع إلى القضاء المصري . وإشادت بإطلاق رئيس الجمهورية لصراح المعتقلين في أول فترة حكمه للبلاد . ووضعت مبادئ أساسية من شأن نوافرها أن تحقق الديمقراطية في مصر . وهي : تغيير الدستور وعدم احتكار الحزب الوطني للسلطة ، وأن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب لا بالاستفتاء وإعطائه الحق بتكوين أحزاب لأى تيار سياسي ، وإلغاء قانون الطوارئ .

واكدت جريدة الشعب أن النظام يتحكم في كل شيء ويمسح بمفهوم النظام الشمولى . وأن سيادة القانون لم تعد هي أساس الحكم في مصر . وإدانت حملة الاعتقالات العشوائية والتعذيب للمعتقلين في سجن طرة ، وتزييف الانتخابات ، ونادت بضرورة اكتمال الديمقراطية عن طريق حرية انشاء الأحزاب وإصدار الصحف وحرية انتخاب رئيس الجمهورية وممثلى الشعب . كما ادانت جريدة

الصحف القومية والثانية تمثلها الصحف الحزبية المعارضة . فبالنسبة للصحف القومية : فقد أشادت بموقف رئيس الجمهورية الثابت من قضية حرية الصحافة والالتزام بالتعددية الفكرية والسياسية . وإشادت الاخبار بمناقشات مجلس الشعب التي يتبارى فيها الأعضاء في مناقشة الحكومة دون فرق بين مؤيد ومعارض لسياساتها ، وبسرعة النظر في الاستجوابات المقدمة ضد الوزراء في مجلس الشعب . وطالبت بعض المعالجات في جريدة الاخبار بضرورة استكمال مسيرة الديمقراطية ، بتوفير حق انتخاب المحافظين ومساعدتهم ورؤساء المدن والاهياء وللقرى للشعب . إلى جانب عرض مختلف القضايا على الشعب ، وإلغاء قانون الطوارئ وتعديل قانون العقوبات ، وإلغاء قانون الصحافة والمدعى الاشتراكي ومحاكم امن الدولة والقوانين الاستثنائية ، وتوحيد القضاء ، والمساواة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات . بينما تناولت الجمهورية الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة ، وأدانت المنظرين الذين اختاروا العنف بدلاً من الديمقراطية . ونادت المعارضة والحكومة بالالتزام بالديمقراطية . وأبرزت الأهرام ضرورة التزام الصحفيين بالقوم والقوانين وأن لا يهيموا ان الديمقراطية هي الفوضوية واللاغوائية . أما الصحف الحزبية المعارضة ، فقد اكدت أن هناك غياباً للديمقراطية الصحفية . فورد في جريدة الوفد أن هناك

الاحرار قرار مد العمل بقانون الطوارئ على أسس انه ضد الديمقراطية . ونقلت بأن الديمقراطية هي مبادئ القانون العادل وكفالة الحرية الحزبية ، وإن يختار الشعب توليه دون تزوير . ولادت جريدة الاهالي التعذيب والاعتقالات وكذا العديد من القوانين المغيرة للحريات العامة وحرية الفكر على نحو خاص كقانوني الصحافة والاحزاب ، والرقابة على السينما والمسرح . ولكت ان الديمقراطية في مصر مازالت قاصرة ، وأن القوى السياسية الاسمية في مصر عاجزة عن تشكيل أحزابها الخاصة .

ب. اتهام بعض أعضاء مجلس الشعب بالمخدرات في المخدرات .

جبرت الصحافة المصرية قضية اتهام بعض نواب مجلس الشعب بالأتجار في المخدرات واسمهم نواب الكيف ، وقد ظهر هذا واضحا في طريقة عرض وتناول كل الصحف محل البحث ، قومية وحزبية لهذه القضية .

رصدت الأهرام في البداية التطور الكبير الذي طرأ على اداء مجلس الشعب من خلال توالي طلبات الاحاطة والاستلة والاستجوابات واحتراف المناقشات وعدم اقتصادها على نواب المعارضة والمعتقلين ، وخاصة في قضية المخدرات . ثم تعرضت الأهرام للقضية الخاصة بوجود عشرة من نواب مجلس الشعب حامت حولهم شبهات تجارة المخدرات ، وقد تجاهل المجلس هذه الشبهات إلى ان تزايدت الضغوط وأحيل الموضوع للمدعي الاشتراكي الذي ادان البعض ويراأ البعض الآخر ، وتسايلت من الذي يتحمل المسئولية القانونية والسياسية لترشيح هؤلاء للنواب ، ولكت الأهرام ان هذه القضية لاعتيب مجلس الشعب ولا تطن في شريعته مدام المجلس قد استطاع أن يستخدم مآلديه من أدوات قانونية ونسورية استخدما صحيحا بطهر . سمعة المجلس ، ورأت أنه لا بد من الاسلوب للديمقراطية

لمعالجة هذه البقعة في ثوب المجلس . ورأت ان اسقاط عضوية هؤلاء الأعضاء يؤكد ان مجلس الشعب قادر على تصحيح أخطاء بعض الذين انتسبوا اليه .

وعملت صحيفة الاخبار على إبراز القضية وخطورتها ودعت الى سرعة تناول المجلس لها دون إبطاء . وتسايلت كيف يشترط حسن السمعة فيمن يشغل وظيفة فراش في مجلس الشعب ولا يشترط فيمن يمثل الأمة ؟ ورأت الاخبار ان المسئولية تقع على ثلاثة أطراف : ادارة مكافحة المخدرات بعجزها عن الحصول على الأدلة الكافية لإثبات التهم والحزب الوطني الذي سمح بأن يتقدم باسمه هؤلاء المشبوهون ثم الناخبون الذين لا بد أنهم يعرفون حقيقة هؤلاء النواب .

اما صحيفة الجمهورية فلقد رأت في البداية ان الاتهامات التي أحاطت ببعض أعضاء مجلس الشعب مجرد اشاعات وحذرت من توجيه السهام بغير علم لمجلس الشعب . ولكنها رأت ان الطعن في عضوية الاعضاء والفصل في هذه الطعون هو دليل صحة وتعميق للممارسات الديمقراطية وحكم القانون .

ولكت صحيفة مايو ان اقتراح تحويل الأعضاء العشرة إلى المدعي الاشتراكي جاء استجابة لضغوط الرأي العام الذي اهتم بالقضية لارتباطها بالقيم والمثل العليا . ورأت ضرورة ان يبلر الاعضاء العشرة باتخاذ موقف إيجابي يجنب الجميع الحرج .

اما صحف المعارضة فقد اتفقت على القاء تبعه دخول هؤلاء النواب مجلس للشعب على الحزب الوطني . فلقد رأت صحيفة الوفد ان الحزب الوطني كان على علم بأمر المرشحين ، وطالبت الوفد الحزب الوطني باعلان اسباب اقتراف هذه الجريمة ولكت الوفد ان ثورة يوليو هي التي أرست قاعدة ترشيح المشبوهين للوظائف السياسية العامة . فعندما تخلصت الثورة من كافة القوى السياسية الوطنية في مصر لم يبق لديها من عناصر تستخدمها في الحياة النيابية سوى تلك النماذج .

ونوهت صحيفة الشعب أن قانون الطوارئ لم يمنع دخول تجار المخدرات مجلس للشعب ورأت انجاز رئيسة لجنة الشؤون الدستورية إلى الحزب الحاكم لأنه يكفي الشبهة لاسقاط العضوية عن النواب المتهمين . وانتهت الحزب الوطني بالمراوغة والتسويف في موقفه من القضية .

وأشارت الاهالي إلى الهجوم على قيادات الحزب الوطني المسئولة عن ترشيح النواب المشبوهين . اما صحيفة الاحرار فنوهت إلى ان الحزب الوطني يجب الا يضع رأسه في الرمال لانه ليس من العيب ان تحدث أخطاء ولكن العيب رفض اصلاح هذه الأخطاء .

ج. الآثار الداخلية لأزمة الخليج .

اهتمت صحيفة الأهرام في تحقيقاتها الصحفية بعرض وجهة نظر الشارع المصري في أحداث الخليج ونوتت بكاشفة الرئيس للشعب بأبعاد الازمة وبالأضرار التي ألحقها بالقضية الفلسطينية . وحذرت الأهرام من الاقتار المتطرفة التي تدعو إلى العزلة والاثباتية والتفوق على الذات ، وطالبت بالسمي الجاد لتجنب مصر هذه الاقتار وتجاوز هذه المرحلة السلبية . وأشارت إلى زيادة العيب على الاقتصاد المصري بانخفاض موارد النقد الأجنبي وضرورة مساعدة النول الصناعية لمصر لدعم الاستقرار

الاستراتيجي في المنطقة . وحذرت الصحيفة من تحريك مليون مصري إلى ليبيا للاستيطان والزراعة واعتبرت ذلك محاولة لامتصاص أزمة النزوح المصري العائد من الخليج والمراق وتحت ضغط الانجرار السكاني ورأت أن هذا التهجير يحتاج إلى دراسة متأنية وتخطيط هادئ خوفا من تكرار المأساة .

أما صحيفة الأخبار فقد توقعت تصدير الإرهاب للمزيد للعراق إلى مصر وأشارت إلى رفض خروج مظاهرات الجامعة إلى الشارع رغم عدم قلقها من هذه المظاهرات ، كما أشارت إلى سوء معاملة السلطات الأردنية للمصريين العائدين وعدم مساعدة هذه السلطات لهم سوى بالامداد بالماء وتماثلت الصحيفة عن موقف مجلس الشعب خاصة أن الموقف في الخليج يؤثر مباشرة على الاقتصاد المصري ، رغم عدم تعرض مصر لخطر مباشر للمحارك عدا إنائها في الكويت . واستبعدت تنفيذ أعمال إرهابية في مصر ثم ركزت الصحيفة على خسائر قطاع السياحة والطيران في موسميه الصيفي والشتوي وتحولات العاملين في الخليج وموارد قناة السويس ، والصادرات للتقليدية والسودا وطلبت بضرورة تعويض ذلك من الدول الصناعية لاسقاط الديون والحصول على قروض دولية وعربية .

وحذرت الاخبار أيضا من تدهور العلاقات للتجارية مع الدول العربية ، وضرورة تشجيع قطاع السلاح لتعويض خسائره في فترة الأزمة والحرب والمطالبة بتعويضات مجزية من العراق ، وحماية حكومة مصر لمواطنيها وحقوقهم والذين يتعرضون لأعمال النصب رغم نفي امير الكويت بنفسه أي تهديد المصريين في دولته . كما أبرزت الصحيفة تميز السوريين في الكويت عن نظرائهم المصريين فيها ورفض مغارة الكويت منحهم تأشيرات وقية لتسوية مستحقاتهم هناك بعد الحرب . ونوهت الصحيفة باللزام المواطن المصري قبل واثاء الأزمة وعدم تساقبه على شراء وتخزين المواد التموينية وان التزامه على الخبز لم يدم طويلا ، كما أن الشعب المصري لم يأخذ تهديدات الرئيس العراقي مأخذ الجد .

أما صحيفة مايو فقد ركزت على اثر الأزمة على السياحة ، واقترحت تثبيت اسعار الخدمات السياحية في فترة ما بعد انتهاء الحرب ، وطلبت بمعاملة رعايا الدول التي اسفلت جزءاً أو كل ديون مصر معاملة خاصة من حيث اعطائهم بعض التسهيلات أو التخفيضات على الخدمات السياحية . ويشتر مايو بأن موقف مصر من أزمة الخليج سينعكس على ازدهار السياحة . وحذت مناقشتها للدور المصري في إعادة تمير الكويت ، نفت مايو مايقال عن نقص هذا الدور على اساس حصول مصر على مشروعات قيمتها مليار جنيه من بين 4 مليارات جنيه هي قيمة الاعمال

التي اعلن عنها لآعمار الكويت .

اما صحيفة الوند فقد طالبت الحكومة بالتدخل للاتفاق مع الكويت على اعادة التصدير بما لديها من خبرات وامكانيات ووضحت ان اسقاط الديون العسكرية فقد قيمته بمعاودة الاقتراض . وانتقدت الوند الحكومة لا نشغالها عن القضايا الداخلية نتيجة الاهتمام الشديد بأزمة الخليج . كما هاجمت لصدار الحكومة على الاقصر على شركات القطاع العام في تمير الكويت . واخذت على العائدين تسرعهم قبل استكمال المرافق وطلبت الوند حكومة الكويت باولوية الصرف للمصريين وكذبت مايقال عن اساءة معاملة المصريين هناك رغم ضرورة ضمانات لحقوقهم . واكدت الوند ان قطع العلاقات مع العراق لا يمنع من متابعة ورعاية المصريين هناك خاصة بعد اعمالها في اعادتهم قبل الحرب كما انها لم تبذل اي مجهود تجاه المفقودين .

اما صحيفة الشعب فقد اتهمت الاعلام المصري بشن حملة ضد شعب العراق وأشارت إلى غلبان الشارع المصري ضد الهجمة الصهيونية الصليبية الشرسة ضد الاسلام ، وضرورة تعديل السياسة الرسمية المصرية للمطالبة بوقف القتال إذ أن ما حدث هو تنفيذ لمخطط امريكي لصالح اسرائيل .

اما صحيفة الأمالي فقد توقعت زيادة معدلات البطالة نتيجة تراجعي الحكومة في تشغيل العائدين والاقتار إلى القنرات التكنولوجية الوطنية ، ويتكأ الرقعة الزراعية .

٤ - تعديل الدستور :

لحقت بالمجتمع المصري تغيرات كبيرة أهمها التعددية السياسية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ولنعكس ذلك على القيم السائدة والاتجاهات والسلوك الاجتماعي في وقتنا الراهن . من هنا تصاعدت الدعوات لتعديل الدستور حتى يستطيع ان يوائم المجتمع المصري في ظروفه الجديدة .

ومن واقع التحليل الكيفي لمضمون الرأي ، تشعب ان هناك اختلافات على وجوب تعديل الدستور . وان كان هناك بعض الاختلافات الطفيفة في جوهر التعديل بين مختلف التيارات . الا أن جريدة الأمالي بتوجهاتها الاشتراكية قد ورد بها دفاع مغاير ، حيث طلبت تعديل الدستور مع الحفاظ على التوجه الاشتراكي ، من حيث الابقاء على مجانيه التعليم ونسبة الـ ٥٠٪ لتمويل العمال والفلاحين في كافة المجالس المنتخبة .

واتضح من التحليل أن الآراء التي نشرت بالصحف القومية تؤيد تعديل الدستور والغاء الاستثناءات المتعلقة بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة .

مصر وليبيا ولكنها رأت أنه يجب عدم التمرع وأن هناك من القضايا ما يحتاج إلى الدراسة والبحث المتأنى .

وقالت الاخبار أنه مع فتح الحدود بين مصر وليبيا يخشى أن يمازج الكثيرون بطريقة عشوائية تسمى إلى سمعة مصر . كما أن وضع الضوابط والقيود أمام السفر يفتح أبواب الرشوى والاحترافات والاستثناءات ورأت الاخبار أن الحل يتحقق عن طريق التوعية والاعلام .

ورأت صحيفة الجمهورية أيضا أن فتح الحدود يجب أن يكون منظما ، ومن حق كل وزير أن يعرض وجهة نظره وأن للثأفي يطبق الوحدة بالبلدورز وتساءلت هل على هذا الاساس تقوم الوحدة ؟

ورجبت صحيفة مايو بقرار فتح الحدود بين مصر وليبيا واعتبرته انجازا تاريخيا . وانتقدت ايضا الزحف على اسواق العمل الليبية دون روابط ولاقيود ، ورأت انه يجب اعطاء الاولوية لتقصي وبحث الوجود المصري الليبي المتبادل وذلك قبل ان تستفحل الأمور .

واعبرت صحيفة الوفد ان القرار خطوة على الطريق الصحيح نحو الوحدة الشاملة . ولكن يجب تنظيم عمليات فتح الحدود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ونصحت بالاستماع جيدا الى الاراء التي تحذر من بعض الآثار السلبية التي قد تنجم عن إطلاق حرية العبور بين مصر وليبيا خاصة وأن القيادة السياسية لم تمتدثر المعارضة في الترتيبات التي تجرى على مستوى القمة .

اما صحيفة الشعب فقد اعبرت ان فتح الحدود والقاء

الجمارك بين ليبيا ومصر انجاز تاريخي صحح لخطاه الماضي ، الا انها رأت ان « الطابور الخامس » في مصر وليبيا أن يتوقف عن مؤامراته لضرب التقارب بين البلدين . ودعت إلى عدم استغلال بعض الحوادث التي وقعت ضد المصريين في ليبيا لنشاعة ليبيا ، وأشارت إلى شكوى الليبيين من بعض التجاوزات التي تحدث ضدهم في مصر . وتمرحت صحيفة الاهالي ايضا لمشكلة العمالة المصرية التي لا تفرح لاحتياجات السوق الليبي ، وطالبت بضرورة تنظيم السفر واتخاذ الاجراءات التي تحمي الصناعة الوطنية في البلدين .

ورجبت صحيفة الاحرار بقرار فتح الحدود واعتبرت أن الوحدة والتكامل بين مصر وليبيا أقوى ملاح في وجه كل المتآمرين على الوطن العربي .

و - الفساد السياسي :

ظهرت قضية الفساد السياسي بوضوح في معالجات

وورد نقد الدستور الحالي الذي وضع في ظروف وجود الاتحاد الاشتراكي ، ولم يوضح حقيقة وطبيعة العلاقة بين الممارات . وطرحت بعض الآراء في الاخبار عن تصورات ينبغي ان يتضمنها الدستور الجديد ، منها حرية تأسيس الأحزاب ، وحرية اصدار الصحف ، واستقلال الاذاعة والتليفزيون ، ومحاكم امن للدولة والمدعى الاشتراكي ، والأخذ بنظام الحكم البرلماني ، ولتخات رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا ، وانتخاب المحافظين وشيخ الأزهر ، وتقرير حق مجلس الشعب في تعديل ميزانية الدولة وسحب الثقة من الحكومة ، واعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على الحكومة .

اما الصحف الحزبية ، فقد وافقت جريدة مايو - صحيفة الحزب الحاكم - على الدستور الحالي . وطالبت الداعين لتغيير الدستور بالانتماء بطبائهم لمجلس الشعب ، مؤكدة أن الأغلبية لا تؤيد المطالبين بهذا التغيير .

وورد في جريدة الشعب أن الدستور الحالي يعطى صلاحيات لأحد لها لرئيس الجمهورية . وأيدت التعديل الخاص بأن تقتصر مجانية التعليم على الطلاب المتفوقين غير للدارين ، مؤكدة أن الدستور الحالي لا يبر عن علاقات الانتاج في مصر أما جريدة الوفد ، فقد كان لها الاهتمام الاكبر بمعالجة هذه القضية إلى حد أنها طالبت بتغيير الدستور وليس تعديله ، وطرحت الكثير من مطالب الدستور الحالي . فعدتها في أنه يضع جميع السلطات في يد رئيس الدولة والحكومة مما يتعارض مع التعددية السياسية ، ويميل مجلس الشعب حقوقه في مراقبة الحكومة ، وبه احكام تحد من حقوق المواطن وحرية مثل قوانين الطوارئ والصحافة والمدعى الاشتراكي ، وحددت جريدة الوفد مبادئ اساسية ترى وجوب تضمينها في الدستور الجديد ، تتمثل هذه المبادئ في ان يكون دستور ديمقراطيا ، أن يكتل للشعب حرية الاختيار ، والحد من سلطة رئيس الجمهورية وأن يأخذ بنظام الحكم البرلماني بدلا من الرئاسي ، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا لا بالاستفتاء .

هـ - فتح الحدود بين مصر وليبيا :

أكدت بعض الممارات في الاخبار ان المواقف تحسنت في عردة العلاقات بين مصر وليبيا اكثر مما تحكم فيها العقل ، كما أن قرار فتح الحدود كان مفاجأة لانه صدر دون ان تسبق أية مناقشات أو تمهيد . ورأت ان هناك ضمانات يجب توفرها أولها الضمانات الأمنية ، وثانيها ضمانات متعلقة بسلامة المصريين المتوقع مغرمهم للعمل في ليبيا . كما أيدت صحيفة الاخبار إقامة مشروعات مشتركة بين

ز - قانون الطوارئ :

اهتمت الصحف الحزبية المعارضة بمعالجة قضية قانون الطوارئ . وانتقدت على أنه قانون باطل دستوريا ، وإن الأحكام التي تصدرها محكم أمن الدولة باطلة ، وأنه من المستحيل تحقيق الديمقراطية في ظل قانون الطوارئ .

وفيما يتعلق بالمبررات التي تستند إليها الحكومة للاستمرار بالعمل بقانون الطوارئ والأسباب الحقيقية وراء ذلك ، فقد أبرزت جريدتنا للشعب والاهالي أن الحكومة تبرز استمرار حالة الطوارئ في مصر لمواجهة الشعب الذي يمكن أن ينتج عن الأزمة الاقتصادية . أما جريدة الوفد ، فقد ورد بها أن الحكومة تدعي أنها تريد قانون الطوارئ لمقاومة الارهاب وبخاصة التطرف الديني ونجارة المخدرات بينما السنوات العشر التي طبق فيها هذا القانون شهدت نمو الارهاب والعنف المضاد من قبل الجماعات المتطرفة وانتشار الجرائم والمخدرات .

واتفقت جرائد الوفد والاهالي والشعب على أن هناك آثار سلبية نتجت عن الاستمرار في العمل بقانون الطوارئ في مصر ، وعصرنتها في اعتقال وإهانة المصريين وضرب الحريات وإلحاق كل المحرمات وانتهاك حقوق الانسان ، واعطاء سلطات هائلة لضباط الشرطة أدت إلى شعورهم بالتمالي على المواطن والتطبيق التسلطي لقانون الطوارئ .

هـ - الجماعات الدينية المتطرفة .

تناولت صحيفة الأهرام هذه القضية بالتركيز على أحدث لمبة ، ولكنك أن الدين الاسلامي هو دين البهامة وأن الجماعات الاسلامية تشادرو وأمرأها الصغار لم يقرأوا التاريخ الاسلامي ونهبت إلى خطورة وجود كتب على الارصفة في كل مكان تحمل فكر الارهاب والتطرف ، وتكرر أقوال فرق ظهرت في مراحل معينة من التاريخ الاسلامي وكانت مرفوضة من عامة رجال العلوم الشرعية الموثوق بهم .

واكتت الأخبار أن الوصول للحكم لا يتم عن طريق العنف والاغتيال بل يتم عن طريق العمل السياسي .

وركزت الجمهورية على جرائم العنف والسطو المسلح التي تقوم بها الجماعات الاسلامية المتطرفة حتى يحصلوا على التمويل اللازم لممارسة أنشطتهم .

وارجعت صحيفة الوفد لمجانب التطرف إلى التخلف الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية ، والبطالة التي تشجع على العنف والفساد الذي

الرأى الصحفي خلال عام ١٩٩١ ، في حين لم تحظ بالاهتمام نفسه في الأهرام (١٩٨٨ - ٨٩ و ١٩٩٠) . فقد اوضحت معالجات جريدتي الأهرام والأخبار أن مظاهر الفساد السياسي هي النهب للعلم وسرقة كبار الموظفين لأموال الدولة وانتشار الرشاوى والاختلاس والنصب والاتجار في المخدرات وانتقدت جريدتنا الاحرار والشعب على أن الفساد قد بلغ ذروته وزادته حدته ، وإن مظاهره هي وصول تجار المخدرات والفاسدين إلى السلطة التشريعية . واهتمت جريدة الوفد بإبراز المظاهر المتعددة للفساد السياسي في مصر مثل تقضى الفساد في مجلس الشعب عام ١٩٩١ (بانضمام نواب صندوت ضدهم أحكام قضائية واخرون مارسوا تجارة العملة والتزوير واصدر شيكات دون رصيد) والبيع بأموال الشعب والامراف السفهى بشراء سيارة لرئيس المجلس بمليون جنيه ، وشيوع الاحتراف وجرائم استيلاء بعض المسؤولين على المال العام .

وفيما يتعلق بالاسباب الكامنه وراء انتشار الفساد السياسي ، فقد جاء في معالجات الاحرام والاعخبار أن السبب يرجع إلى عجز أجهزة الرقابة على الكسب غير المشروع وممانتها من الروتين ، والتمسك على نهب أموال الدولة . أما معالجات الرأى في جريدة الوفد ، فقد أبرزت العديد من الأسباب المتمثلة في : غياب قانون لمحكمة المخبرفين ، وعدم مساءلة الوزراء والمسؤولين - عن قضية تحويل الطلبة المقيدين بجامعات في الخارج إلى الجامعات المصرية مثلا - وتأخر التحقيق في المخالفات والاحترافات ولحفاظ النظام السياسي بمؤسسات لإجوز للجهزة الرقابية الاقتراب منها وعدم توافر سلطات مباشرة لمجلس الشعب على المجالس المحلية بحيث يحق له مساءلتها بشكل مباشر وأن البرلمان لا يستطيع مراقبة ميزانية الدولة مراقبة فعلية ، وسؤ اختيار الشخصيات العامة ومسؤ الادارة ، إلى جانب أن المنادين بالتمسك بمكاسب ثورة يوليو هم السبب وراء عدم مقاومة الفساد السياسي في القطاع الحكومي والتعليم والعلاقة بين المالك والمستأجر .

وبالنسبة للحلول التي طرحت في معالجات الرأى الصحفي لمواجهة مظاهر الفساد السياسي ، فقد انتقدت الاخبار والشعب والوفد على ضرورة الحرص على حرية الصحافة والنشر لنقل مختلف صور الفساد بالأرقام والاسماء . أما المعالجة التي نشرتها الأهرام فقد نادت بضرورة تطهير المجتمع من عناصر الفساد وتطبيق قانون من أين لك هذا ؟ ولكنك جريدة الوفد أن مفتاح الإصلاح في يد رئيس الجمهورية . وأن مسئولية التغيير لشامل تقع على عاتق الدولة أولا ، ثم على جميع أبناء الشعب لمحاربة الفساد بكل أنواعه . وذلك بتعديل الدستور والممارسة الديمقراطية وحرية التعبير وتكوين الأحزاب لاكتشاف الفساد .

بكونه تعبيراً عن الأغلبية ، يجب أن يكون قنوه في الممارسة الحزبية الديمقراطية . وطالبت مايو بانتخابات حقيقية لأن ما نتحدث عنه من تغييرات حزبية هي جواز سفر لاغنى عنه للعبور للنظام العالمى الجديد .

وكان رأى صحيفة الوفد المعارضة أنه نتيجة لتفشي الفساد والقوضي لدخل الحزب الوطني ، فقد أمر الرئيس مبارك بإعادة تشكيل الحزب بالانتخاب المباشر . ورأت الوفد أن الانتخابات الحزبية لن تصلح الحال وأنه لاينتظر من هذا الحزب أن يصلح من نفسه .

ونوهت صحيفة الشعب على أن انتخابات الحزب الوطني تشهد تصفية حسابات وتقارير كيديه ترفع من كل الأطراف ضد بعضها .

أما صحيفة الأملى فَرأت أن الانتخابات في الحزب الوطني خطوة للأمام ومستمر عن إزاحة بعض الوجوه كما أن هذه الانتخابات تمد أول خطوه ديمقراطية لدخل الحزب الوطني .

٢ - القضايا الاقتصادية :

اعتمادا على استفتاء رأى الخبراء حول أهم القضايا الاقتصادية التي عنت الصحافة المصرية بمعالجتها طوال عام ١٩٩١ ، قمنا بعمل حصر شامل لكافة معالجات الرأى الصحفى على مستوى الصحف القومية والصحف الحزبية بلغت المعالجات التى تناولت هذه القضايا الاقتصادية ٤٧٨ معالجة صحفية . تمثلت القضية الأولى في ارتفاع الاسعار ، حيث بلغت ١٢٩ معالجة أى بنسبة ٢٧٪ مقارنة باهتمام الصحف بمعالجة القضايا الاقتصادية الأخرى . ثم وردت قضية القطاع العام والقطاع الخاص في ١٠٤ معالجة بنسبة ٢٢٪ . ثم وردت قضية شركات توظيف الاموال في ٦٢ معالجة بنسبة ١٣٪ ثم الإصلاح الاقتصادي في ٤٩ معالجة بنسبة ١٠٪ ووردت على التوالي قضايا العلاقة بين المالك والمستأجر في ٤٦ معالجة بنسبة ٩,٥٪ والسياسة المالية والائتمانية ٤٥ معالجة بنسبة ٩,٥٪ وصندوق النقد والديون في ٤٣ معالجة بنسبة ٩٪ وهو ما يوضحه الجدول التالي :

تتجلى مظاهره في الرشوة والمحسوبية وقتلان العدالة الاجتماعية . ورغم ادراك الوفد ان من ينتمى للتيار الدينى المتطرف هو مجرم سياسى ويهدف إلى اسقاط النظام واحلال نظام فاشى محله ، الا ان ذلك لايجب ما تقوم به وزارة الداخلية من تعذيب لهؤلاء للمجرمين . ودعت الوفد شباب الأمل إلى ممارسة النشاط السياسى من خلال اللقنات الشرعية .

وتناولت صحيفة للشعب حوادث العنف وُرأت أن أحداث الاشتباكات بين المسلمين والاقباط في امبابه يبدو فيها الاقمتال ، فاللتاريخ يسجل انه لم يحدث اضطهاد للاقباط في مصر وإن الاخوان كانوا دائما عنصر أمن وكانوا يعاونون على اخمد الفتن .

ورأت صحيفة الأملى ان مايقوم به المتطرفون من أحداث عنف قد كشف عن تطور تنظيمى في جماعة للجهاد حيث توجد فرق مخصصه في الاغتيالات والسرقة والدعاية . ودعت الأملى إلى تشكيل لجنة من عقلاء الأمة لمواجهة الفتنة الطائفية .

أما صحيفة الاحرار فقد تساءلت لماذا تحاول الحكومة تكتم مايفعله المتطرفون وأخبره أحدث امبابه عن للشعب ، ورأت أن الشعب يجب ان يعرف مايفعله هؤلاء الارهابيون لانه القوة الوحيدة القادرة على مواجهة المتطرف .

ط - الإصلاحات الحزبية في الحزب الوطني .

رأت صحيفة الأهرام أن دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى انتخاب اعضاء الحزب الوطني بانتخابات مباشرة من القاعدة للقمه هي خطوه هامه لانها تؤكد الرغبة في تصحيح الممارسات الحزبية الخاطئه التى ساعدت على افراز عناصر مكارن ينبغى لها ان توضع موضع الاعتبار والنظر لثناء عملية ترشيح الحزب لممثليه في انتخابات عامه .

وورد في معالجات صحيفة الأخبار أنه رغم ان عمر الحزب الوطنى اكثر من ١٥ عاما فهو لايزال غالبا عن الجماهير ولولا ان رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب لأصبح حاله مثل احزاب الاقلية . ورأت ان من عيوبه انه جرى تكوينه بالتعيين ولهذا فإن للتغييرات التي يشهدها ضرورة أساسية ، لان بناء الحزب ديمقراطيا لابد ان ينعكس على المجتمع .

أما صحيفة الجمهورية فقد اتفقت ايضا على ان الحزب الوطنى منذ قيامه لم يحاول كسب ثقة الجماهير ، ولذا فهو في حاجة إلى تجديد. في القادات وإلى دماء جديدة وخبرات افضل وعقول أكثر حملا .

أما صحيفة مايو فكلت ان دعوة مبارك لاعادة بناء الحزب الوطنى جاءت استجابة لرغبة شعبية . فالحزب

جدول رقم (١٠)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية عام ١٩٩١

القضية الصحية	ارتفاع الاسعار	قطاع العام ولقطاع الخاص	شركات توظيف الاموال	الاصلاح الاقتصادى	العلاقة بين المالك والمستأجر	الساسة المالية والاقتصاديه	سندوق للثقل والديون
الأهرام	٩	٧	١٢	٤١	٣	٥	٨
الأخبار	٣٠	٢٤	٣٠	-	١٠	١٥	٥
الجمهورية	٨	١٧	٤	٣	٢	١	٢
الواد	٦٤	٢٩	٧	٢	١٨	١٨	٢٢
مايو	١	٣	-	-	٢	١	-
الأحرار	٤	٣	٤	-	١	٣	١
الشعب	٦	٦	٣	١	٢	١	٢
الاهالى	٧	١٥	٢	٣	٨	١	٣
المجموع	١٢٩	١٠٤	٦٢	٤٩	٤٦	٤٥	٤٣
النسبة المئوية	٪٢٧	٪٢٢	٪١٣	٪١٠	٪٩,٥	٪٩,٥	٪٩

أ - ارتفاع الاسعار :

برزت قضية ارتفاع الاسعار فى الصحافة طوال ١٩٩١ حيث صارت هى القضية الاقتصادية الاولى التى انشغلت بها .

وقبين من نتائج التحليل أن هناك اتفاقاً بين كافة الصحف على أن ارتفاع الاسعار صار مشكلة قومية تشكل عبئاً شديداً على الأمر المصري محدودة الدخل ولمرتفعه على السواء . وأن الزيادة السريعة فى اسعار كافة السلع والخدمات قد شملت الماء والغذاء والدواء والكهرباء والنفاز والمواصلات . وقد اكدت صحف المعارضة للحزبية أنها تتوقع استمرار ازدياد الاسعار مع عدم تناسب الاسعار والأجور مما يعجز المواطنين عن توفير احتياجاتهم الاساسية .

كما اتفقت الصحف القومية والصحف الحزبية المعارضة على أن المستقبل الأول من ضريبة المبيعات وسوء تطبيق هذه الضريبة ، هم للتجار . بينما تحمل المستهلك التكاليف السنية . واكدت الصحف القومية أن الإسلام كان فى فرض هذه الضريبة على السلع عند الانتاج . بينما ورد فى صحف المعارضة الاثار السنية لتطبيق هذه الضريبة من حيث ارتفاع الاسعار بشكل حاد وحدث فوضى فى السوق ولحق لدى التجار والمستهلكين .

اهتمت كافة الصحف بمعالجة اسباب ارتفاع الاسعار ، فلكتت جريدة الأهرام أن الأسباب ترجع إلى غياب التنسيق بين الأجهزة ، وضريبة المبيعات ، وجشع التجار . وبرزت جريدة الاخبار الأسباب التى ترجع إلى الاتفاق مع سندوق النقد الدولى وضريبة المبيعات وجشع للتجار وزيادة المكان وسلوكيات الشعب نحو التظاهر والاسراف الأحمق الى جانب اسباب تكمن فى الحروب والمغامرات السياسية التى وقعت فى الخمسينيات والستينيات بينما اكدت الجمهورية ان السبب الاساسى لارتفاع الاسعار هو ضريبة المبيعات . وأما الصحف الحزبية المعارضة ، فقد ابرزت اسبابا ان السبب يرجع إلى ضريبة المبيعات والاتفاق مع سندوق النقد الدولى وارتفاع اسعار الدولار . كما رجعت جريدة الاهالى ارتفاع الاسعار إلى اوجة الاتفاق الترفى الذى تنفذه الحكومه من موارد للدولة وورد فى الورف ان هناك اسباباً متعددة إلى جانب الاسباب المذكورة منها ضعف القوانين المعمول بها وتنافس الرقبة وعدم استجابة التجار للتسعيرة الجبرية وتدخل الدولة بقطاعها غير المنتج . بالإضافة إلى قتلون الاصلاح الزراعى الذى تسبب فى سوء الانتاج الزراعى وقتله ، ولقطاع العام الخاسر ، ولقوات المسلحة التى تستهلك أكثر من نصف الميزانية ، ووضع العقوبات امام القطاع الخاص ، والتقديرىات المشاوية فى مجال الضرائب ، وغياب الديمقراطية .

ب . القطاع العام والقطاع الخاص

اهتمت الصحافة المصرية اهتماماً جلياً بمعالجة قضية القطاع العام والقطاع الخاص، وقد اتضح من التحليل الكيفي اتجاهاً يرى أن الحكومة تهمي القطاع العام لأسباب غير اقتصادية ولا تشجع القطاع الخاص . واتجاه آخر يرى أن الحكومة تصفى القطاع العام وتبيعه لرأس المال الأجنبي ، وتوسع ملكية القطاع الخاص على حساب القطاع العام .

فيالنسبة للصحف القومية : الأخبار والجمهورية والأهرام ، فقد اتفقت اتجاهاتها . حيث أكدت على ضرورة تشجيع القطاع الخاص وإغلاق القطاع العام أو تحسين أوضاعه . إلا أنه في معالجة واحدة للجمهورية ومعالجتين بالأخبار ، اشير إلى تصفية القطاع العام باستثناء المصانع الاستراتيجية ومشروعات الخدمات مثل خطوط السكك الحديدية . كما أبرزت في هجرهما على القطاع العام ، أن القطاع يتسم بموه الإدارة وانحرافها وسلبياتها ، وأن حرص الحكومة على وجود القطاع العام يرجع إلى أغراض سياسية وليست اقتصادية كما أن قانون قطاع الأعمال هو دعوة لاصلاح القطاع العام وإيجاد انضباط اقتصادي بين القطاعات العام والخاص والعمالي ، والتخلص من سيطرة الوزارات . إلا أن هذه الصحف القومية قد أشارت في مقالات قليلة إلى أن قانون قطاع الأعمال يحتفظ بالإدارة والسلطة للحكومة ، حيث أن أغلبية مجلس الإدارة من الحكوميين . ولوضحت خشيتهما من سيطرة الخواطر التي تراقق اختيار القيادات ووضع اللوائح . وورد في الأهرام أن قانون قطاع الأعمال هو أعداد للقطاع العام ليسمى طبقاً لآليات السوق بدلاً من أسلوب التخطيط المركزي . إلا أنه ينبغي أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون نصوصاً صريحة على الاستثمارات والتضاد على شراء الخامات ، وتحديد واضح لمسؤوليات مجالس الإدارة .

وبالنسبة للصحف الحزبية ، فقد ورد في جريدة مايو - جريدة الحزب الحاكم - أنها ترفض بيع المشروعات الاستراتيجية مثل قناة السويس ، والمشروعات ذات المنفعة العامة ، والمشروعات الربحية التي تمارس نشاطها تحت قواعد السوق الحر . وأشارت إلى أن القطاع العام ليس فقط مجموعة الشركات الخاسرة والصغيرة أو بعض للفنادق دون المستوى بل هو الجامعات والمدارس الحكومية والمتاحف ومترو الأنفاق والنيل . وأن قانون قطاع الأعمال سيحول ٣٦٠ شركة قطاع عام إلى شركات قابضة . وأن العيوب التي تشوبه ، تتعلق بأساليب الرقابة حيث حجم دور الرقابة الإدارية وجعل من الجهاز المركزي وحده الرقيب على أعمال الشركات . وورد في جريدة الأحرار أنه في الوقت الذي يلغى فيه العالم القطاع العام ، فإن الحكومة تحميه

وتغيره إلى قطاع الأعمال العام بحجة تطويره وإن ميزة القانون الجديد أنه قلل من حجم البيروقراطية . وأشارت جريدة الأحرار أيضاً إلى أنه يمكن تطوير القطاع العام في حالة توحيد لهجزة الرقابة على القطاع العام ، واعتبار الشركات القطاعية هي السلطة النهائية بالنسبة للشركات التابعة لها .

أما جريدة الوفد ، فقد أكدت على أن بيع القطاع العام هو ضرورة وطنية ينبغي أن تتم في أسرع وقت ، وذلك لفضله وعجزه عن تقديم المنافع ويبلغ ديونه ٤٥ ملياراً بينما أرباحه لا تتجاوز ٢٪ وأن شركات القطاع العام تحقق خسائر فادحة بسبب العمل الزائدة والاهمال والفساد والبيروقراطية . وأن يقتصر البيع على المصريين مع استبعاد الأجانب . كما أشارت الوفد إلى العقود التي تضمنها الحكومة أمام نمو القطاع الخاص مما أدى إلى كثير من المشكلات مع المستثمرين . وأن تحرير القطاع العام وانطلاق القطاع الخاص لن يتحقق بمجرد تغيير الاسم بآخر يطلق عليه الشركات القطاعية ، وهي شركات يتم تكوينها على أساس غير تكاملي ولن تقضي على مشكلات القطاع العام وأن قانون قطاع الأعمال العام أهمل ديون القطاع العام ومشكلات الإدارة والانتاج والعمال وإمكانية بيع الشركات الخاسرة والمتعثره مما سيؤدي إلى المزيد من الخسائر ومضاعفة الديون .

ونمثل الاتجاه المعارض لتصفية القطاع العام في جريدتي الأهرام والصحف . فقد ورد في الأهرام أن القطاع العام ضرورة لتصحيح مسار القطاع الخاص ، وكضمان اقتصادي لمحدودي الدخل . ورفضت قانون قطاع الأعمال الذي صدر سريعاً ويفرض صندوق النقد الدولي . وورد بها أيضاً أن قانون الشركات القابضة يستبعد العمال عن التمثيل بمجلس الإدارة . كما أن جريدة الشعب رفضت بيع القطاع العام وتصفيته على أساس أن ذلك يخالف الدستور . وهاجمت بيعة للأجانب من اليهود والأوروبيين . وحذرت من سيطرة رأس المال الأجنبي وورد بها أن الهدف من قانون قطاع الأعمال هو إلغاء الرقابة على المال العام ، مما سيؤدي إلى الاختلال ويهدد الاستقرار الاجتماعي وينشر الفقر والبطالة ويسمح لأصحاب النفوذ بالسيطرة على إدارة الشركات .

ج - شركات توظيف الأموال :

اتفقت جميع الصحف القومية والحزبية على أن قضية شركات توظيف الأموال من القضايا الخطيرة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم . وأبرزت مسؤولية الحكومة وبورها

د - الإصلاح الاقتصادي :

أبرزت جريدة الأهرام أن القضية في المرحلة الراهنة هي الالتزام المصري الجاد ببرنامج الإصلاح وأنه لا خيار إلا باتباع التحول من النظام الاشتراكي الذي انتهى عالميا إلى نظام الاقتصاد الحر وإنهاء سياسة المسكنات والمهدنات وطرحت عدة شروط لتحقيق الإصلاح الاقتصادي هي : ضرورة الالتزام الكامل بتوفير الحرية والامان لرأس المال الخاص ، وضع دور واضح للدولة لأقامة المشروعات الكبرى وتمليكها للأفراد وبيع أسهمها ، وتنفيذ برنامج شامل لأعداد الأتمان لكي يكون منتجا من خلال نظام تعليمي متقدم ، وتنفيذ برنامج لنقل التكنولوجيا في الزراعة والصناعة ، ومشاركة جميع المواطنين في تحقيق قدر من التقدم بالجهود الذاتية . وتؤكد الأهرام أن الاشتكالية ليست في التخصيص بقدر ما هي إجماع اقتصاد مصر في الاقتصاد العالمي . وورد بالأهرام أن تغير السلوكيات وتجديد القيم الاجتماعية ومحاولة غرس أساليب جديدة في التعامل والانفاق والمحافظة على المال العلم ، يجب أن تبدأ من قمة السلم الوطني والاجتماعي ، وأن تبدأ الحكومة سلسلة من الإجراءات الجادة والحازمة وليس بمطالبة المواطن العادي بتغيير نمط حياته واستهلاكه فقط .

لما جريدة الجمهورية ، فقد ورد بها أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب الانضباط وإنهاء الاستثناءات وإصلاح نظام الانتخابات لاختيار العناصر الأفضل . وبينت أن الإصلاح له جوانب أساسية هي تصفية القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ، وخفض الانفاق الحكومي وتوازن الأسعار .

بينما أوضحت جريدة الوفد أن السياسة الاقتصادية تحولت إلى لغز غير مفهوم ومعقد . حيث لم يظهر شيء إيجابي للمواطن بعد إعلان برامج للإصلاح ، فالركود يسود كل مجالات الاقتصاد في مصر . ومضى على خطة الألف يوم للإصلاح الاقتصادي التي أعلنها رئيس الجمهورية ، فترة ١٢٠ يوما دون حدوث أية تغيرات ملموسة . وأن الإصلاح الاقتصادي في مصر يتطلب فكرا اقتصاديا سليما . وورد في جريدة الشعب أن مشروع الألف يوم هو مجرد شعار لتنفيذ أوامر الصندوق والبنك الدوليين والقوى التي تحكم اقتصاد مصر ، وأن تحرير الاقتصاد المصري يقصد به في الواقع تحرير القطاع الخاص وتصفية القطاع العام ورفع الدعم . واتفقت جريدة الاهالي كذلك على أن مشروع الألف يوم هو تصفية القطاع العام وإلغاء الدعم نحو مزيد من الفلاء . وأن تحرير الاقتصاد لن يؤدى إلى تنمية حقيقية .

المطلوب لإنهاء القضية والعمل للصالح العام . فقد أوضحت جريدة الأخبار معارضتها لموقف الحكومة من هذه القضية . حيث أنها كانت مسؤولة بشكل أو بآخر عن أحداث كارثة توظيف الأموال . وأشارت في معالجة واحدة إلى مسؤولية المودعين عن هذه الكارثة لوضعهم أموالهم في هذه الشركات كما أبرزت جريدة الأهرام أن القضية ليست قضية قانونية يفصل فيها القضاء لكنها قضية سياسية اجتماعية تستدعى تدخلًا من الدولة حيث إن استمرارها دون حل يؤدي إلى إحجام الناس عن استثمار أموالهم ومخزولتهم فسي المشروعات ذات المال الخاص وطلبت جريدة الأهرام بضرورة الأمر عاجل هذه المشكلة لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين . واستخلصت الدروس من هذه التجربة ، وفي مقدمتها أنه يجب الاحتياط عند استثمار الأموال ، وأن أسلوب إدارة أزمة البريان والسعد في حاجة إلى تطوير يهدف به إلى أصحاب الاختصاص الأصلي في التنظيم القانوني للقطاعات الاقتصادية لظهور قصور في القانون في مرحلة تصفية الشركات ، كما أن قانون نقل الأموال في حاجة إلى تطوير في الاتجاه للأخذ بأسلوب التنظيمات الحديثة للاستثمار الجماعي للأموال التي يحيطها القانون بسياس من القواعد يحسم أموال المستثمرين فيها وناشئت جريدة الجمهورية الحكومة ، أن تتخذ موقف حازم لإنهاء مسألة شركات توظيف الأموال . واعتبرت الحكومة المسؤولة الأولى عن المسألة . واتفقت الصحف الحزبية المعارضة على أدانة المسؤولين الحكوميين ، ووقفت ضد قانون توظيف الأموال وهيئة سوق المال وطلبت الحكومة بالتدخل لوضع حد لهذه المسألة فقد ورد في جريدة الوفد أن الدولة بعد ما شجعت شركات الأموال قلقت بمخاربتها ، مما أدى إلى ضياع أموال المودعين ، وأن توجيهاتهم لأصحاب الشركات لا يفيد للمودعين شيء وأن على الحكومة أن تصرف حقوق المودعين باعتبارها المسؤولة عن الكارثة وأن حماية الشعب من التلاعبين هي مهمة الحكومة . وأكدت جريدة الاهالي أن الوقائع تشير إلى لشك في نزاهة عدد من كبار المسؤولين في الدولة وطلبت بأجراء تحقيق في الاتهامات الموجهة لهم وأشارت إلى أن البريان كان مجرد إغراء لسياسات اقتصادية خاطئة ومنحازة وعجزه عن إدارة الاقتصاد الوطني . ونادت جريدة الشعب بضرورة اتخاذ موقف حاسم من المسؤولين المتورطين في كشف البركة . وأشارت إلى أن قانون توظيف الأموال لم يحل مشكلات المودعين ، وأن من شأنه الإضرار بالاستثمار في مصر . وأظهرت الأحرار أن المودعين وقوا ضحية عملية نصب أبطلها شركات توظيف الأموال وهيئة سوق المال وقانون نقل الأموال الذي لم يحم حقوقهم .

هـ - العلاقة بين المالك والمستأجر :

شغلت قضية العلاقة بين المالك والمستأجر سواء في الأراضي الزراعية أو العقارات مكانا في للمعاجلات الصحفية كقضية حان الوقت لوضع الحلول العادلة لها .

بالنسبة للصحف التورية فقد عالجت جريدة الاخبار قضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية في ٥ معالجات وفي العقارات في ٥ معالجات أخرى . وورد في الاخبار بخصوص العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية أن الحكومة تراعى المستأجرين أكثر من المالك على أساس أن عددهم أكثر ، ونتاجة طبيعية للتشويه المستمر لصورة المالك طوال الستينيات . وأوضعت الاخبار أن المستأجر أصبح هو المالك الفعلي للأراضي الزراعية ، والقانون الحالي الذي يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر قد تم وضعه في فترة تاريخية مضت لحماية المستأجر من الاقطاعي ، أما الآن فان الوقت قد تغير ، وأصبح المالك هو الذي يحتاج للحماية والعدل مما جعل من الامميه بمكان إن يكون هناك قانون جديد يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر في مجال الإسكان ورد في الاخبار أن المشكلة أكثر تعقيدا لوجود الكثير من القوانين التي تنظمها لذا يجب أن يسبق إصدار القانون اجراء مصح شامل للإسكان في مصر وإشارت الاخبار إلى أن جهات كثيرة قد تقدمت بمشروعات قوانين لإيجاد حل لازمة الإسكان وإيجاد علاقة متوازنة بين المالك والمستأجر وأن المشروع المقترح لقانون الإسكان الجديد يجب أن يراعى هدفين رئيسيين أولهما : تشجيع المستثمرين على غرض مجال الإسكان . وقانونهما : فك الاشتباك بين المالك والمستأجرين ، وهو مالم يحققه هذا المشروع .

ورد في جريدة الأهرام أن مبادرة الحكومة بعرض مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر على مجلس الشعب تلقى التبول . ومن المهم أن يحكم المناقشات اتجاه لانصاف المالك والمستأجر مما إلى مصالح المجتمع وليس مصلحة للشعب لذاته . وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في المجتمع وتحقيق العدالة . وأوضعت أن مشكلة المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية مشكلة متعددة الجوانب وتتطلب عودة التوازن الدقيق بين مصالح المالك والمستأجر ، مع المحافظة على حماية المالك الصغار ورفع القيمة الإيجارية للأرض .

بينما أوضحت جريدة الجمهورية في إطار مستأجري وملاك الأراضي الزراعية ، أن للمستأجرين متمسكون

بحقوقهم ويرفضون أي حقوق جديدة للمالك . في حين أن المالك يطالبون بتعديلات أوسع لرفع الظلم الواقع عليهم . وأن أفضل صياغة لقانون العلاقة الإيجارية هي تلك التي تعمل على الوصول إلى كبر مساحة مستأجرة ممكنة .

وورد في جريدة مايو أن العلاقة بين المالك والمستأجر سواء في الأراضي الزراعية أو العقارات هي مطلب جماهيري وقضية غائلة يجب حلها .

أما جريدة الوفد ، فقد ورد بها أن الحكومة تتحدث عن تعديل القانون الذي يحدد العلاقة بين المالك والمستأجر ، ثم تتهرب من إصداره وتماطل بإرسال القوانين المطروحة إلى الأحزاب . وأن مناخ الاستثمار في مصر لن يتحقق طالما أن هناك قوانين بالية كقانون العلاقة الحالي . وفي إطار الأراضي الزراعية ، ورد في الوفد أن صياغة قانون من مادة واحدة تنص على أنه يخبر المالك بين نظام الإيجار للنقد والإيجار بالمزارعة مع تعديل الضريبة كل سنتين يحل جوانب المشكلة . وورد بها أيضا أنه ينبغي ألا يورث عقد الإيجار على أن يقوم المالك بتعويض الورثة بـ ١٥ مائة الضريبة العقارية . وأن يتم التغيير تدريجيا حتى لا تحدث آثار سلبية على التنمية الزراعية . وأن تتبع سياسة الاقتصاد الحر والعرض والطلب في العملية الزراعية . مع وضع ضوابط تمنع تسلط فئة على الأخرى . وأن تعديل القانون كما تراه جريدة الوفد ، لا يمثل ردة على قوانين الإصلاح الزراعي ، وأليس هناك توقع لحوث ضياع من الفلاحين للمستأجرين لأن القانون الجديد يراعى حقوق المستأجر . ويشأن هذه العلاقة في مجال الإسكان ، فقد ورد في الوفد أن القانون جاء بمواد في مصالح المستأجر وأخرى في مصالح المالك حيث زادت القيمة الإيجارية ، ولكن بزيادات مزيلة . وتكرت العيوب الواردة في القانون المقترح ومنها عدم تحقيقه للتوازن في العلاقة . إلا أن صدوره به بعض العيوب أفضل من عدم صدوره على الإطلاق . واقترحت اعاله القضية برمتها إلى مجلس الدولة لتقديم مشروعه متكاملا بحيث ينتهي الصراع . وتمايلت الأحرار حول ما إذا كان قانون الإسكان الجديد قادرا على فسخ الاشتباك بين المالك والمستأجر . وورد في جريدة الشعب أن القانون القديم للعلاقة بين المالك والمستأجر قد تسبب في خفض الإنتاج ونفقت الملكية . لذا يلزم تغييره وأن نظام المزارعة يكفل العدالة والتعاون بين طرفي العلاقة . أنه قد ورد في جريدة الشعب فيما يتعلق بمجال الإسكان أن لقاء دور الدولة في الإسكان يفتح الباب أمام عقوبات اجتماعية وخيمة ويلحق الضرر بمحدودي الدخل . ولكن جريدة الاهالي أن أخطر ثغرات قانون الإسكان الجديد هو هدم المساكن وتبديد الثروة للعقاري . وأن الزيادات المقترحة على الإيجارات التقييم

ستمثل عبئا على اصحاب الدخول الثانيه . وليدت ان يتحمل المستأجر وحده اعباء الصيانة والترميم .

اما في مجال الاراضى الزراعية ، فقد ابرزت جريدة الاهالى ان الرئيس المصرى يرفض تعديل قانون الملاقة بين المالك والمستأجر وان مشروع رفع القيمة الاجبارية غير دستورى وأن الارض لمن يزرعها مع مراعاة حقوق المالك .

و . السياسة المالية والائتمانية :

انفشت جريدة الأخبار بكثف قضايا المعاملات المصرفية ، ووضحت ان مصر بدأت تعرف القيود على معاملات النقد الأجنبي منذ عام ١٩٤٧ ثم ازديت القيود واصبح هناك العديد من أسرار صرف المعاملات الأجنبية غير الواقعية مما استلزم حسم القضية وللتعامل مع الواقع . لذا لفت الحكومة لأول مرة منذ ٤٤ عاما كافة القيود على التعامل في النقد الأجنبي في مصر واتبعت سياسة تحرير سوق النقد الأجنبي . وليدت الأخبار القرارات الجديدة ، وبرزت اتفاق رجال الاقتصاد وخبراء البنوك حول صحة هذه القرارات . ووضحت ان تحديد سقف الائتمان له جوانب ايجابية واخرى سلبية . وبرزت لوفد ان بنك الاعتماد والتجارة الذى أنشئ في القاهرة هو بنك مصرى يخضع لرقابة الجهاز المصرفى الأساسى لذا استحق تدخل رئيس الجمهورية بضرورة حل مشكلات المودعين . وطرحه الأخبار عدة حلول ، منها أن يتضمن القانون الجديد للبنوك نوعين من الاجراءات ، الاولى وقلية مثل التصحح والإنذار والجزاءات والثانية ، اجراءات علاجية مثل انشاء صندوق تأمين على الودائع وإعماج البنوك الصغيرة فى بعضها البعض . كما يجب تعزيز البنك المركزى ودوره فى الرقابة باعطائه حق التدخل المباشر والإشراف على البنوك الخاصة والقطاع العام .

وانفتت جريدة الأهرام قضية انشاء سوق اخرى ثانوية إلى جانب السوق المصرفية الحالية . ووجهت عدة انتقادات من أهمها أن وجود سعرين أو سوقين للسلمة للوحدة يعد مبررا لتوسع اعدادها على حساب الاخرى ، ويؤدى حتما إلى ظهور سوق سوداء جديدة تؤدى إلى ارتفاع اسعار النقد الأجنبي . وإن الحل هو الرقابة الكاملة أو التحرير التام لأن التوسط بينهما لا يصلح فى نطاق النقد الأجنبي . واهتمت الأهرام باستعراض مشكلة بنك الاعتماد والتجارة والمخالفات والانحرافات الواقعة به . وبرزت محاولات الحكومة لتفادى البنك حتى لا يترسب فى نفوس المواطنين ان التعامل مع البنوك لا يقل مخاطرة عن التعامل مع شركات توظيف الاموال . وليدت جريدة الجمهورية موقف الحكومة

من بنك الاعتماد والتجارة . ونالت باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية حقوق المودعين ومراجعة سجلات البنك منذ انشائه وتقييم اوضاعه المالية .

واوضحت جريدة الوفد ان سياسة البنوك المصرية النقدية تؤدى إلى هروب العملاء من التعامل معها ولأنه من الضرورى أن تكون قيمة الجنيه المصرى فى السوق هي القيمة الفعلية . وعارضت السوق الائتمانية ببرزه ان الخطأ يكمن فى ان اقرارها جاء مفاجئا دون تدرج ، وإن خفض للحدود الائتمانية التصوى إنما يعنى انخفاض ايرادات البنوك من عمولات وفوائد تحصل عليها من عملياتها وبالتالي انخفاض الارباح التى تعود على العاملين . بالإضافة إلى توقف البنوك عن تقديم قروض المشروعات ، وبالتالي حدوث اضرار كبيرة بالاستثمار . واقترحت لوفد ضرورة استئصال الخلل والاقتصاد فى قطاع البنوك قبل أن تطلب بعض الهيئات المعنية الدولية للتدخل بصورة أو أخرى فى قضية مراجعة حسابات الجهاز المصرفى . وأكدت على ضرورة وجود رقابة حقيقية من البنك المركزى على نشاط البنوك .

وورد فى جريدة مايو ان بنك الاعتماد والتجارة بنك مصرى يضم أفضل شباب المصرفيين فى مصر . وأنه يجب على البنك المركزى للتدخل لموازنة هذا البنك .

وبرزت رؤية جريدة الاحرار فى ان قانون الائتمان وقانون البنك المركزى هما من قبل تأميم البنوك بطرق ملتوية ، تؤدى إلى انهيار النظام المصرفى للبلاد . وإن اتجاه الحكومة لتقييد الائتمان الذى وضعته الحكومة بهدف لاصابة القطاع الخاص بالشلل .

أما جريدة الشعب ، فقد ورد بها ان اصلاح الاوضاع فى معاملات البنوك لا يتحقق الا باصدار قانون يلزمها باتباع التشريعه الاسلاميه كاملة وتحقق النظام الاقتصادى الاسلامى . وعارضت جريدة الاهالى قانون الحسابات المربيه الذى لى إلى اضطراب البنوك والمودعين والمستثمرين لأن بنود القانون تميل إلى حماية اموال غير مشروعه كالمخدرات مثلا .

ز . صندوق النقد والديون :

اشادت جريدة الأهرام بجهود الحكومة التى لئت عليها بعثة صندوق النقد الدولى فى تنفيذ برنامج اصلاح الاقتصادى . وورد بها ان الاقتصاد المصرى يحسن ويتقدم بخطى ثلثيه وبمعدلات فاقت التوقعات ، وأكدت ضرورة التعامل مع الاتفاق الذى وقع مع صندوق النقد بمنطق الحقائق والواقع ولأوصت بضرورة رفع الكفاءات الانتاجية لتلاسرار بتصحيح الاقتصاد المصرى . وإن الدولة يجب ان

مواثيق الشركات الخاسرة أو الناجحة . ومطالبت بسياسة تكشف
لائحة الاتفاق على الخدمات الاجتماعية وضرورة مكافحة
التهرب الضريبي .

ولكن جريدة الوفد أن كل ما يعانيه الاقتصاد المصري
يرجع إلى العجز عن سد الدين العام . واستنكرت التفاخر
بإسقاط الديون لأنه يقابلها ازدياد الأسعار وتضخم الأجور .
وبينت أن الحكومة ستلجأ إلى ديون جديدة بهدف تغطية عجز
الميزانية وخسائر شركات القطاع العام وتغطية نفقات
الدعم . وتكررت أنه ينبغي أن تعيش مصر في حدود مواردها
المادية . وأن تكون هناك سياسة اقتصادية واضحة بدلاً من
النموذج المشوه غير الاشتراكي غير الرأسمالي .

٣ . القضايا الاجتماعية

كانت أهم القضايا الاجتماعية التي اتفق المحكمون عليها
هي التعليم ، تلوث البيئة ، العنف والجريمة ، البطالة ،
الامان والمخدرات ، وزيادة السكان . وتكشف بيانات
الجدول رقم (١١) الخاص بالمعاملات الصحفية المتعلقة
بالقضايا الاجتماعية أن قضية التعليم تصدرت القضايا
الاجتماعية التي اهتمت الصحافة بتناولها بالبحث والتحليل ،

تأخذ بزمام الإصلاح لتخفيف اعباء التكلفة الاجتماعية ،
واستيراد مستلزمات الانتاج ، وأن يحتوى اتفاق القرض
على سعر فائدة ثابت مهما تذبذب سعر الفائدة العالمي .

ولظهرت جريدة الاخبار ان الاتفاق مع صندوق النقد
الدولي هو بداية الطريق الصعب لإصلاح اوضاع الاقتصاد
المصري ، وأن واجب الحكومة هو مصارحة الشعب .
ولضمان فاعلية هذا البرنامج ينبغي العمل على زيادة الانتاج
وتنظيم الاسرة وخفض الاستهلاك والواردات .

ولكن الجمهورية ان الاتفاق مع الصندوق هو في
مصلحة مصر . وأن الحلول الجذرية اذا كانت صعبة أحياناً
فإن نأالجها مطمئنة .

أما الصحف الحزبية المعارضة ، فقد اظهرت جريدة
الاحرار ان مواجهة الديون تكون بإصلاح الاوضاع للمياه
روضع دستور جديد . بالإضافة إلى ضغط الاتفاق العام ،
وأعادة جدولة الديون الخارجية بالاتفاق مع صندوق النقد
الدولي ، وقصر القروض لداخلية على المشروعات
الانتاجية ، وتخفيض الاستثمار العام .

وجاء في جريدة الشعب أن مصر بصدد مرحلة جديدة من
ارتفاع الأسعار بسبب الرضوخ لشروط صندوق النقد .
وأشارت جريدة الاهالى إلى ان الحكومة تقوم بتنفيذ توصيات
صندوق النقد الدولي ، وفي مقمعتها تصفية القطاع العام

جدول رقم (١١)

يوضح عدد المعاملات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية عام ١٩٩١

القضية الصحفية	التعليم	تلوث البيئة	البطالة	الامان والمخدرات	الزيادة السكانية
الأهرام	١٩	٦	١٢	١	—
الأخبار	٧٤	١٢	٢٠	٦	٧
الجمهورية	١٤	١	٢	١	١
مايو	٥	١	٢	١	٢
الوفد	٤٨	٣٥	١٩	١٨	٨
الشعب	—	—	—	—	—
الاهالى	١٣	١	—	—	—
الاحرار	٦	—	١	—	—
المجموع	١٧٩	٥١	٤٩	٢٨	١٨
النسب المئوية	٥١	١٥	١٤	٨	٥

فقد بلغ عدد المعالجات الصحفية ١٧٩ معالجة بنسبة ٥١٪ بالمقارنة ببقية القضايا مثل قضية العنف والجريمة التي جاءت في المرتبة الثانية وتم تناولها في ٥١ معالجة صحفية بنسبة ١٥٪ وجاءت قضية تلوث البيئة في المرتبة الثالثة هذا العام بنسبة ١٤٪ يليها البطالة في المرتبة الرابعة (٨) ، ثم قضية الأمان والمخدرات (٧) ، وأخيراً قضية الزيادة السكانية والتي تم تناولها في ١٨ معالجة صحفية بنسبة ٥٪ من مجموع المعالجات الصحفية لكل القضايا الاجتماعية .

أ - للتعليم :

رأت الأهرام أن التعليم هو من أهم دعائم الأمن القومي ولذا لابد من وجود رؤية وفلسفة واضحة المعالم ولابد أيضاً من معرفة ما نريده من التعليم . وثموت الأهرام عن دعوة الرئيس مبارك لإصلاح التعليم وأكدت أن استراتيجية التعليم يمسائلها وأهدافها لابد أن تتطور وأرجعت الأهرام أسباب المشكلة إلى الإدارة البيروقراطية للمدرسة وعدم وجود نظم تربوية ديمقراطية لا تعتمد على التلقين والحفظ ، كما أن زيادة أعداد الطلبة في المدارس جاء على حساب المستوى الذي أصبح عليه الخريجون .

وكندت الأهرام أن التوسع في القبول بالجامعات كان نتاجاً لتقصير في السياسات التعليمية التي لم تولم بين خطط التنمية والتعليم ، وركزت في تحقيقاتها الصحفية على مشروع مبارك . كود للتعليم الفني حيث تدعم ألمانيا التعليم الفني في مصر بمنحة لا تزيد عن المائه مليون مارك .

وأعربت الأهرام عن اهتمامها بمشروع قانون مهو الأمية وتعليم الكبار وتناولت التعليم الجامعي فأبرزت تهاوى القيم الجامعية وانتشار المشكلات والقضايا المفترقة عن خيانة الأمانة العلمية ، حيث أصبحت المصالح الشخصية أهم معايير الحكم على بحوث الأساتذة . وتعرضت الأهرام لمشكلة التعليم من وجهة نظر المعلمين فأظهرت أن مرتب مدرس الحكومة أقل من مرتب عامل بشركة استثمار . وأكدت الأهرام أن أقامة جامعة أممية بمصر وفقت تخدم في المقام الأول ضعفاء المجموع وأقرباء الثروة والأفضل هو تحسين الاداء في الجامعات المقامة حالياً .

وتناولت الأخبار بعض مظاهر التباين في التعليم مثل الاستعدادات والمصروفات والأبحاث العلمية المصروفة ورسائل الماجستير والدكتوراه المشوشة ، والنقص الصارخ لابناء الاساتذة والتسبب في التصحيح في للدراسات العليا ،

واللحيت في للكونترول والدروس الخصوصية في الجامعات ، وتناولت الأخبار أيضاً استنزاف المدارس الخاصة لأولياء الأمور ، واستمرار جمع التبرعات من الطلاب في بعض كليات التربية النوعية والتي اعتبرتها الأخبار بنفا شيطانياً طهر على السطوح دون سابق تخطيط أو إعداد ، فلا مناهج واضحة ولا هيئة تدريس مستمرة ولا عمداً متفرغين ، ورأت الأخبار إما إصلاح هذه الكليات وإما إغلاقها اذا تعذر العلاج . واستمرت الأخبار في اعترافها على خفض التعليم الأساسي إلى خمس سنوات .

واستنكرت الأخبار رفض قبول عدد من الطلبة المتفوقين من حاملي الدبلومات الفنية بالجامعات رغم توافر شروط القبول المطلوبة ، وذلك بسبب تمسك لـ ١٠٪ المخصصة لهم . وتعرضت الأخبار أيضاً لمشكلة كلية الاعلام وثقت طلابها واستنفاتها في أكثر من مكان ، وقادت الأخبار حملة لاتضاء جامعة أممية في مدينة السادات يشارك الشعب في بنائها ويكرر بذلك في سنة ١٩٩٢ ما حدث سنة ١٩٩٦ عندما أنشئت جامعة القاهرة . ورأت الأخبار في هذا الصدد أن إنشاء الجامعة الأممية في مصر غنمة جليلة لابناء الوطن العربي قبل أن تكون خدمة لمصر . وتعرضت الأخبار أيضاً للمشروع القومي لمحو الأمية وأسلوب تنفيذه . ولأيدت الأخبار مبدأ انتخاب عمداة الكليات ودعت إلى أن تكون كل القوائم الجامعية بالانتخاب . وأقرحت الاخبار ، إنشاء مجلس أعلى للتعليم يضم عدداً من علماء ومفكرى الأمة بصرف النظر عن مواقفهم السياسية ومبادئهم الحزبية .

وفي معالجتها لقضية التعليم ركزت صحيفة الجمهورية على بعض الجوانب ومنها أن المدرسة تحولت إلى مكان يتلقى فيه المدرسون المصروفات من التلاميذ عن طريق الدروس الخصوصية فقط . وفي نفس الوقت رأت الجمهورية أن إصلاح التعليم ليس بالحرب على الدروس الخصوصية فقط ، بل لابد أن يبدأ من مرحلة الروضة إلى الجامعة وأقرحت تكوين لجنة خبراء يمثل فيها أولياء الأمور محدودو الدخل . وحذرت الجمهورية من أن لضغوط الاقتصاد وسوء الإدارة بالجامعة سوف يؤدي إلى كارثة إن لم يتم التخلي عنها . وطالبت الجمهورية بتزويد المجانية وليس التخلي أو الإبقاء عليها ، حتى نحد من فيضان المتعلمين الماطلين . وتعرضت الجمهورية لتطوير التعليم الفني في مصر بالاشتراك مع ألمانيا ورأت أن هذا البرنامج يقوم على تأهيل الطلبة بما يتماشى وروح تكنولوجيا العصر .

لما صحيفة مايو الحزبية فقد أكدت أن استراتيجية تطوير التعليم سياسة ثابتة للدولة وأنه يجري الآن تنقية المناهج من

ب - العنف والجريمة

تناولت الأهرام مسار العنف العائلي والإجرامي في مصر خلال فترة الأزمة الاقتصادية حيث أكتت وقوع عدد من الحوادث المثيرة التي حظيت بدوى اعلامى كبير وتميزت بدقة التنفيذ والتخطيط ومع ذلك سقط مرتكبوها فى قبضة القانون . ورأت أن أداء جهاز الأمن قد أصبح أكثر قدرة وعصرية .

وتساءلت الأخبار عن أسباب انتشار الجرائم وازدياد ظاهرة العنف ورأت أنها قضية تحتاج لفتح ملف الجريمة فى مصر والتعرف على تحليل أساندة البحث الجنائى والطب النفسى وعلم الاجتماع . وتناولت جرائم السطو المسلح والقتل ورأت أن أسلوب ارتكاب الجرائم قد تقدم بشكل ملفت للنظر أما للشرطة فقد تراجعت اماليها أو أن أساليبها فى مواجهة الجريمة هى نفس أساليب الماضى .

ورأت الأخبار أن السبب الرئيسى لكثرة حوادث الاغتصاب هو الامان ، وأننا عندما نقاوم المخدرات نقاوم الاغتصاب . ورغم كل ذلك ما زالت الأخبار ترى أن الأغلبية الساحقة من شباب مصر بخير ولكن أقلية هى التى تلوث الصورة وتهمم السمعة .

وأرجعت صحيفة الجمهورية انتشار الجريمة المنظمة فى مصر وتطورها إلى سوء الحالة الاقتصادية وكثرة الشباب المتعطل ولتنتشر ظاهرة المجرم النكس .

أما صحيفة مايو فتساءلت : هل هى الأزمة الاقتصادية وراء ذلك الانتشار للجريمة ؟ أم هى حصاد سنوات تم فيها تشويه كل قيم المجتمع ؟ أم هى وسائل الاعلام والسينما وما تعرضه من عنف ؟ ولضرورة الحفاظ على أمن المجتمع من المفيد أن تقوم الجامعات والجمعيات ومراكز البحوث وعلماء الاجتماع وغيرهم بدورهم فى هذا المجال . ويأتى بعد ذلك دور أجهزة الأمن وضرورة تشديد العقوبة .

وركزت صحيفة الوفد على عجز أجهزة الأمن عن تحقيق الأمان للمواطنين واتهمت الشرطة بأنها توجه اهتمامها إلى قضايا أمن الدولة وتهمل أوجه الأمن الأخرى .

وأشارت الوفد إلى احصاءات اليونسيف التى تؤكد أن هناك نصف مليون طفل مصرى وقعا فى دائرة الاجرام ، فمصر لم تنتقد بنود اتفاقية الطفل المصادرة من الأمم المتحدة والتي تنص على التزام الدولة بتقديم المساعدة للملائمة

الحشو وأن العام القادم سيشهد ثورة فى تعميم للنشاط الرياضى فى كافة مدارس الجمهورية وأن الحكومة تعمل على تحسين وضع المعلم .

وتعرضت مايو للجامعة المفتوحة وأوضحت أن القوى العاملة لن تكون مسئولة عن تعيين الخريجين من هذه الجامعة وأبرزت شكوى بعض الطلاب من غلاء مصاريفها .

ورأت الوفد أن يبدأ اصلاح التعليم بثلاث مجالات : اصلاح العملية التعليمية كسفة وتدريب وممارسة ، وإعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم ، ومضاعفة مرتبات المعلمين .

وعن مجانية التعليم رأت أن تكون للجميع فى التعليم الاساسى ، على أن تكون للمتقوين فقط فى المراحل الأخرى . وشجعت الوفد الاهتمام بالتعليم الصناعى والفنى لتوفير احتياجات سوق العمل . وانتقدت الوفد مع الأخبار فى ضرورة مراعاة حقوق الطلاب المتقوين فى التعليم الفنى والذين يرغبون دخول الجامعة وهم حاصلين على المجموع الذى نصت عليه شروط القبول .

ورأت الوفد ضرورة انشاء جامعات اهلية تمنع تسرب الملايين من العملات الصعبة إلى الخارج . ودعت إلى تشجيع دور القطاع الخاص فى التعليم .

أما صحيفة الاهالى فلقد هاجمت اصحاب المدارس الخاصة لتحويلهم على القانون وإشارت إلى مظاهرات الطلاب ومطالبهم جامعة القاهرة بالغاء لائحة ٧٩ التى تقيد النشاط الطلابى . وهاجمت المناهج المقررة لكثرة التكرار فيها ، وتقليص السلم التعليمى دون حساب دقيق ، وعدم اعتداد الوزارة بأراء المتخصصين ، وزيادة التبرعات الاجبارية ومصاريف المدارس ، ودعت الاهالى إلى التمسك بمجانية التعليم ، وهاجمت انشاء الجامعة الأهلية ومحاوله تسويق قضية الطلاب للمحولين للجامعة بالمخالفة .

وهاجمت صحيفة الأحرار التصريحات الحكومية بالغاء الدروس الخصوصية واعتبرتها تصريحات كاذبة ومضللة . وطالبت برفع مرتبات المدرسين لتتغشى للدروس الخصوصية . وأوضحت الاحرار أن مجانية التعليم ليست السبب فى تدهور التعليم لأن المجانية لم تمنع الشعب الانجليزى من المتع بأفضل نظام تعليمى فى العالم .

للولدين والأوصياء للقيام بواجبهم في تربية الطفل .

وتعرضت الوفد أيضا للجرائم التي لم تكن موجودة من قبل كالاغتصاب والسطو المسلح والمسرقة بالاكراه والتي يشارك فيها الخريجون وابتاء الطبقات الراقية . وأرجعت الوفد أسباب معظم هذه الجرائم إلى انتشار المخدرات والبطالة وتفكك الأسرى وعدم وجود القوة وأفلام العنف ورأت الوفد أن الظاهرة الأكثر خطورة هي سلبية رجل الشارع الذي لم يعد يهتم بالتصدي لهذه الجرائم .

أما صحيفة الأهالي فأرجعت أسباب الجريمة إلى اختفاء القيم العليا من المجتمع واختفاء القوة والبطولة . وطلبت الأهالي بضرورة إعادة النظر في سياسات الحكومة الاجتماعية ، والاعتماد بـعلم القيم الاجتماعية ، وضرورة أن تكف الحكومة عن أن تكون حكومة أمن دولة .

ج - تلوث البيئة

في تناولها القضية تلوث البيئة أوضحت الأهرام أن نسبة التلوث المتساقطة والمالقة والغازات السامة في مدينة القاهرة ، بلغت أضعاف النسبة العالمية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التلوث في الخضروات المعصرة نتيجة لاستخدام مخلفات الصرف الصحي في ري بعض المناطق الزراعية في مصر . وتناولت الأهرام أيضا مشكلة الماء الملوث في القاهرة وتأكيد المسؤولين على نظافة المياه وأن التلوث قد يحدث في بعض الأعمال التي تعتمد على الجهود الذاتية لتوصيل المياه ، من خزانات المنازل . وعالجت الأهرام أيضا تلوث بحيرة المنزلة وانعكاسات ذلك على الثروة السمكية ومن ثم الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

أما صحيفة الاخبار فقد أرجعت ما نراه من تلوث للبيئة إلى غياب التشريع ، وذلك أدى إلى الاضرار بنا داخليا وخارجيا ، فقد اتاح للدولة المصدرة للسيارات مثلا إرسال السيارات بدون فلتر لمنع التلوث وهو ما نتلزم به مع بقية الدول . وطلبت كل من يعلن اهتمامه بالبيئة أن يقدم ما لديه من أفكار وجهد لخدمة قضية البيئة في مصر .

وشنت الأخبار حملة ضد استخدام المبيدات في القضاء على ورد النيل ، ولم ينفذ وزير الري استخدام مصر للمبيدات ولكنه أكد أن الامكانيات المتاحة لا تسمح باستخدام المبيدات في المقاومة بنسبة ١٠٠٪ ورأت الاخبار أن هذا الموضوع يجب أن يكون القضية الأولى لحزب الخضر ،

وطلبت الحكومة بسرعة توفير الامكانيات اللازمة ولو على حساب ضرورات أخرى .

ورأت صحيفة الجمهورية أنه للوصول إلى بيئة نظيفة يجب توثيق التعاون الدولي في مجال البيئة والأخذ بأسلوب التنمية الشاملة والحد من عوامل التلوث .

أما صحيفة مايو فقد تناولت قضية تلوث البحيرات الشمالية وأرجعت إلى التلوث الصناعي والصحي ونمو المصانع والنباتات وعجز التمويل وطلبت بوقف استخدام المبيدات في القضاء على ورد النيل .

وتناولت صحيفة الوفد جميع أشكال التلوث التي تتعرض لها مصر ، فحذرت عن الكوارث التي تتجاثر البحيرات مثل بحيرات المنزلة وقارون والإبرس وتلوث مياه النيل وشواطئ البحار والتلوث البصري والسمعي والغذائي والجوي وتحدثت عن الدور الملعب للدولة في حماية البيئة ورأت أنه إذا كانت الحكومة مسئولة عن هذا التلوث فلن صمت الهيئات الشعبية من أحزاب ونقابات وجمعيات حماية البيئة يساهم في استمرار الاخطار التي يسببها هذا التلوث .

د - البطالة

حددت صحيفة الأهرام السبب الرئيسي لمشكلة البطالة والتي جاءت نتيجة لتراكمات طويلة المدى منذ أن التزمت الدولة بتعيين جميع خريجي المؤسسات التعليمية بالحكومة ولتقصاع المام في وظائف ليست في حاجة اليهم وفي أعمال تبعد تماما عن تخصصاتهم . وتحدثت الأهرام عن نوع آخر من البطالة وهي البطالة المسافرة ورأت ضرورة دراسة آثار هذا النوع من البطالة على المجتمع نظرا لأهميته وخطته المجتمع عنه . ولكتبت الأهرام حرص القيادة السياسية على وضع مشكلة البطالة في مكانها الصحيح على قمة الأولويات التي يجب أن يتجه اليها برنامج التحضر الاقتصادي لارتباطها الوثيق بمشكلة الانفجار السكاني ولآثارها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة . ونوهت الأهرام أيضا عن أقدام وزارة التنمية الإدارية على مواجهتها أزمة البطالة من خلال وضع خطة لتدريب ٢٥ ألف خريج في خلال خمس سنوات قائمة في مجال نظم المعلومات والكمبيوتر . ورأت الأهرام أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو تغيير قسمة تشغيل الخريجين تحت مظلة الحكومة ، وحل القضايا المتركمة منذ سنوات طويلة .

بنك استثماري ؟ ومطلبت الاحرار بضرورة تحديد نوعية الشباب الذي يمكن أن يستفيد من قروض هذا الصندوق وماهية الضمانات .

هـ - الامان والمخدرات

في معالجتها لهذه القضية تناولت صحيفة الأهرام دور الأدب واللقن في مكافحة الامان وذلك من خلال فهم الطبيعة الانسانية ونقلت الأناظر إلى نماذج الانحراف وكيفية مولجتها وقيام الأيوين والمدرسة والجامعة والنادى بدورهم في المجتمع .

أما صحيفة الأخبار فأكدت على أن تعاملتي المخدرات والاتجار فيها من المشكلات التي تحتاج العالم ، وتعرضت الاخبار لتعاون إدارة مكافحة المخدرات المصرية وإدارات مكافحة المخدرات في العالم ونتيجة هذا التعاون في إحباط الكثير من محاولات التهريب ، ثم انتقلت إلى دور الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات .

وتناولت صحيفة الوفد المخطط الإسرائيلي لاغراق مصر بالمخدرات فبينت أن هناك ٤ آلاف قضية مخدرات المتهم فيها إسرائيليون .

ودعت إلى مراعاة الظروف الانسانية للمرضى عن طريق علاجهم بدلاً من زجهم في السجون . ومطلبت الوفد بتنفيذ عقوبة الاعدام في التاجر وكذلك في اللصين اذا عاد للامان بعد شفائه . وفي تناولها لطريق العلاج أشادت الوفد إلى الاسلام كأحد أهم وسائل العلاج باعترااف منظمة الصحة العالمية . وكذلك اقترحت الوفد إقامة مستوطنات علاجية في صحراء مصر يتم فيها علاج هؤلاء اللصين . وفي هذا الصدد مطلبت الوفد بضرورة لاختيار الضباط العاملين في هذا المجال ممن تتوفر فيهم شروط الأمانة والنزاهة ، وضرورة الصلابة بتدريهم التدريب الكامل . ولأن مشكلة المخدرات تعد من أهم المشكلات الاجتماعية لها من أسوأ الآثار الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تمس سلامة المجتمع المصري طرحت الوفد ضرورة إقامة مركز تدريب قومي لمكافحة الامان ودعت إلى مشاركة جميع أبناء الشعب في البحث عن حلول لهذه المشكلة .

و - الزيادة السكانية

أبرزت الأهرام من خلال تحقيقاتها الصحفية أن الناس يستمعون إلى برامج تنظيم الأسرة في التلفزيون ولا ينجبون

وعالجت الاخبار مشكلة البطالة واعتبرت أن من أخطر المشاكل التي تواجهنا ، ولرجعنا إلى قلة فرص العمل لأسباب اقتصادية وتشريعية وللزيادة السكانية ول سوء مجاعة التعليم التي لا تربط بين المناهج وحاجة المجتمع . كما وصفت الاخبار هذه المشكلة بأنها قابلة موقوتة تهدد أمن المجتمع . وتناولت الآثار السلبية للبطالة مشيرة إلى أن معظم الجرائم التي يشهدها الشارع المصري يرتكبها عاطلون . واقترحت الاخبار عقد مؤتمر قومي يدعى إليه المفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين ليقولوا رأيهم في هذه المشكلة . وناشدت الاخبار القطاع الخاص أن يفتح ذراعيه لاستيعاب أعداد أكثر من الشباب ومطلبت بدور أكثر إيجابية للحزب السياسي .

ولتقت صحيفة الجمهورية مع الأهرام في الدعوة لانشاء صندوق التأمين والتكافل ضد البطالة كضمان اجتماعي يمتص حدة الموقف الناتج عن البطالة . وأكدت صحيفة مايو على ضرورة إيجاد حل لمشكلة البطالة لانها قضية جبل بأكملة .

ورأت صحيفة الوفد أنه رغم ما يقال عن معنى الدولة لحل المشكلة إلا أنه من الواضح عدم ارتفاع مستوى الجهود المبذولة للتخفيف من حداثا . وتناولت الوفد أسباب المشكلة من وجهات نظر متعددة ، فأرأت أن البعض يرى أن المشكلة ترجع إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الستينيات ، وآخرون يرون أن البطالة حصاد للانفتاح ، ورأى ثالث يرجع المشكلة إلى قصور خطة الدولة في الثمانينات وأن التعليم أصبح يستفيد منه من يستحق ومن لا يستحق مما أدى إلى البطالة السافرة والمقمتة ، وأن تشجيع الدولة للقطاع الخاص لم يؤد إلى زيادة التوظيف .

ورأت الوفد أن الاجراءات التي تتبناها الدولة منذ السبعينيات لمواجهة المشكلة والتي أهمها تشجيع السالة على السفر لم تكن سوى حلول مؤقتة ، ثبت فشلها مع عودة هذه العمالة . وفي هذا الصدد رأت الوفد ضرورة عدم اعتبار الهجرة أحد البدائل لمواجهة مشكلة البطالة ، ودعت إلى إيجاد حلول أخرى بديلة لأن للشباب التعامل مع مخزونا استثماريا للانحراف والتطرف . واعتبرت الوفد أن المشروعات الصغيرة شعار يفقد الجدية واقترحت منح اعانات بطالة للعاملين تصرف حسب مؤهلاتهم بشرط الا تزيد عن ٥٠ جنيه .

وناقشت صحيفة الاحرار دور صندوق التنمية الاجتماعية وتعاملت هل يضع نهاية للبطالة بين الشباب لم يتحول إلى

إلى المراكز لأنهم ما زالوا غير مقتنعين ولأنهم لم يتلقوا النوعية الثقافية ولا يتقون في الخدمات التي تقدمها جمعيات تنظيم الأسرة .

وانتقدت الأخبار أيضا على أن الحملات التثقيفية لتنظيم الأسرة غير مؤثرة وطالبت بشرائح جديدة تعالج المشكلة السكانية وأفترحت مثلا أن يصدر قانون يجعل الحد الأدنى للزواج ٢٠ سنة للذكور و١٨ سنة للإناث ، أو حرمان الأسرة من بعض المميزات إذا اتجبت أكثر من طفلين . وطالبت بعمل تقييم شامل للتكاليف وعوائد الأجهزة المعنية بتنظيم الأسرة ، وأن يقوم بهذه المهمة جهة علمية أو مركز دراسات وبحوث متخصص .

أما صحيفة الجمهورية فقد نوهت إلى أن الدولة تحاول محاصرة الزيادة المروعة في السكان وأنشأت لها العديد من المجالس والجمعيات والهيئات ، ولكن يجب الاعتراف بأن المستهدف ليس متوازنا مع الجهد والاتفاق ولابد من دراسة العوامل المعوقة للوصول للهدف .

أما صحيفة مايو فأكدت أنه لولا برامج تنظيم الأسرة لزدنا ٢٠ مليون نسمة ودعت إلى إعادة توزيع السكان بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة متوحدب ١٥٪ من السكان حتى عام ٢٠٠٠ كما رأيت ضرورة القيام بحملة قومية وتعلن عن دعم السكان كيفا لا كماً .

وأشارت الوفد أيضا إلى محاولات الدولة للتصدي لمشكلة زيادة السكان ولكنها رأت أنها لم تأت بنتيجة ، وهو ما يقتضى إعادة دراسة الأساليب التي تتبع من أجل الحد من السكان كمحاولة لاجداد الأسلوب المناسب لحل المشكلة .

ورأت الوفد أن الزيادة السكانية تروء اذا أحسن استغلالها وتوجيهها وكان يجب على الدول استثمار هذه الثروة البشرية في تنمية الصحراء وأقامة المشروعات . ونوهت إلى أن جهاز تنظيم الأسرة له ميزانية فلكية بغضل إسهام الولايات المتحدة في هذا المجال ، وتماثلت عما اذا كان من الأفضل أن تنفق هذه المائتين على مستشعرات عمرانية جديدة في مमारى مصر لتستوعب ملايين البشر .

٤ - القضايا الثقافية

جاءت للقضايا الثقافية في المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . وكانت أهم هذه القضايا والتي لجمع عليها المحكمون هي بالترتيب : التدهور الثقافي ، الآثار المصرية ، القراءة للجميع ، وجوائز الدولة . وكشف قراءة بيلتال الجحول رقم (١٢) أن قضية التدهور الثقافي تصدرت هذه القضايا إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولتها ٤٢ معالجة بنسبة ٤٥٪ يليها على التوالي قضية الآثار المصرية (٢٣) ، القراءة للجميع (١٥) ثم جوائز الدولة (٩) .

جدول رقم (١٢)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الثقافية عام ١٩٩١

القضية	التدهور الثقافي	الآثار المصرية	القراءة للجميع	جوائز الدولة
الأمرام	٢	٥	٥	١
الأخبار	١٣	١٠	٣	١
الجمهورية	—	١	١	—
مايو	٢	١	—	١
الوفد	٢٣	١٠	٥	٧
الشعب	٢	٢	—	—
الأمل	—	—	—	—
الأحرار	—	—	—	—
المجموع	٤٢	٢٩	١٤	٩
النسبة المئوية	٤٥	٣١	١٥	٩

أ - التدهور الثقافي

ولمساعدته إلى مصر في الخارج وضعف الرقابة وتعاظمها مع المنتجين الذين يهدفون إلى الربح فقط بجانب تدهور المنافسة التلفزيونية بمسلمات متقنية ، هذا إلى جانب ارتفاع أجور الممثلين والتكاليف وأزمة التوزيع الخارجى وأن تأميم السينما كان سببا رئيسيا لتدهورها .

وأشارت الوفد إلى تدهور الأغنية وأن الروتين والبيروقراطية قد قتلا مسرح النولة وحرما من إمكانيات القطاع الخاص . وأشارت إلى تدهور الحركة النقدية وهجرة شباب المسرح وخطو الساحة من المسرحيات السياسية واقتصارها على الابتدال والسخرية غير الفنية . كما اشارت إلى اختفاء الشعر المسرحي خوفا من الملاحقة الأمنية وكذلك الكوميديا الجادة .

وأخذت الصحيفة على هبوط المستوى الثقافي وخطو المدن المصرية من المكتبات وهجر قصور الثقافة واقتار أجهزة وزارة الثقافة إلى التنسيق وتأثير البطالة والفقر في رواج ثقافة التطرف ، وضرورة التخلص من سيطرة الدولة على النشاط الثقافي .

أما صحيفة الشعب فقد اتهمت السينما بتسويه وعى ووجدان الشعب باعتمادها على أفلام العنف والاثارة والمخدرات . وطلابت برقابة حازمة ويمنع التلفزيون من الاعلان عن المسرح الهابط .

ب - قضية الآثار المصرية

تساعت صحيفة الأهرام عن إهمال المسؤولين عن السياحة والآثار والحكم المحلى ومكونهم على الخطأ في لبر الغربى لمدينة الأقصر حتى وصلت إلى كارثة تهدد ثروة مصر الأثرية والسياحة ، حيث انتشرت المساكن العشوائية وأوضحت أن أداء الأجهزة الحكومية تجاه هذه الأزمة كشف عن قصور وإهمال كبيرين . كما أبرزت تعدد المرفقات الخاصة بالآثار المصرية .

كما تحدثت الأهرام عن تآكل تمثال أبى الهول ورأت ضرورة الاستعانة بالمختصين ، كما أخذت على وزارة للارى عاقبة مدير الملاحة السياحية بين الأقصر وأسوان . وتناولت صحيفة الأخبار أيضا تكرار مرقعة الآثار بالمتحف المصرى واحتمال حدوثها في المتاحف الأخرى وعدم جدوى التفقيش الشكلى والافتقار إلى نظم أمن متطورة ضد المرقعة والحريق .

تعرضت صحيفة الأهرام لمشكلة تدهور الكتاب المصرى وتردى مستوى الثقافة فضلا عن ارتفاع سعره وقيل العديد من المزورين بتزوير الكتب . ورأت أن من أسباب التدهور الثقافي عدم وجود مجموعات تعاونية تشترك في شراء الكتب والتحاوور حولها . وكذلك الأهرام أن حل مشاكل تصدير الكتاب المصرى ضرورة لاسترداد مكانته العالمية .

وتناولت الأهرام العلاقة بين الأجيال الثقافية القديمة والحديثة فأشارت إلى الحوارات بين المثقفين التى بلغت من الحدة درجة تزعم الحياة الثقافية بكاملها وتوشك أن تزلزل أركانها ورأت الأهرام أنه من غير اللائق أن يحدث هذا على مستوى القيادة العقلية والروحية التى تفخر بها مصر . وارجعت الأهرام أسباب المشكلة إلى مفالة لبعض في محاولته اصلاح الآخرين وردعهم وإيقاعهم عند الحدود ، بالإضافة إلى الفراغ الذى يعيش فيه عدد غير قليل من المثقفين مما يؤدى إلى فراغ إبداعى ونفسى . واقترحت الأهرام على المثقفين أن يقولوا على الإبداع وأن يؤمنوا بالديمقراطية وحرية النقد والرأى الآخر .

وتساعت صحيفة الأخبار هل يوجد مثقفون في مصر ، مع ملاحظة أن هذا التساؤل ينطبق على الجيل الجديد لأن الأجيال السابقة كانت مستعدة بأسلحة كثيرين أما الآن فن الصعب العثور على مثقفين بالمعنى الحقيقي . ونوهت الأخبار عن فشل المسرح والتلفزيون ، وحلجة الموسيقى إلى أسس علمية تفقدتها ، وألمحت إلى أعمال التراث وعدم اعتماد التجديد عليه .

وأوضحت تجاهل المسرحيات العالمية وخطو الإنتاج السينمائى من الروائع واقترحت مرحلة الأخطاء . وأشارت الأخبار بالنشاط الثقافي لمرعى الكتاب الا أنها أخذت على الحكومة المغالة في الضرائب الجمركية وتقييدات التصدير وانحسار الكتاب المصرى عن السوق العربية وكثرة الأخطاء .

أما صحيفة الوفد فإشارت إلى تحول المسرح إلى ملهى وإبتدال السينما في المخدرات والعنف والجنس . ورأت ضرورة أن نبدا في صد هذا قبل أن يتحول ما نشاهده إلى دخل بيوتنا .

أما صحيفة الوفد فقد أشارت إلى تنشى مستوى التلهم المصرى وانحساره إلى مشاهد العنف والسياب والجنس

القرآن وتصويره وأن يكون لوسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية والأسرة دور في تشجيع القراءة .

رأت صحيفة الوفد أن البحث عن قصة العموش لا يعطى الجائع وقتاً ايضاً وأن نسبة الأمية في مصر تصل إلى ٧٠٪ هذا بالإضافة إلى أن القراءة تجعل للمواطن رأياً في قضايا بلاده ولكن ذلك لا يكون في بلد تدمر فيه الديمقراطية . ودعت الوفد إلى ضرورة توفير أماكن تستطيع جذب الأطفال عن طريق انشاء المكتبات العصرية التي تجذب الطفل بحيث يكون هناك مكتبة للطفل في كل حي ، كما يمكن تطبيق فكرة الأوتوبيس المكتبة في الأحياء والتجمعات الشعبية ، وهي فكرة يمكن تمويلها بالتبرعات الذاتية ، كما يمكن تحويل بعض الأوتوبيسات الخردة إلى مكتبات بدلاً من ترك هياكلها للصدأ .

د - جوائز الدولة

تصاقلت صحيفة الأخبار عن هذا المبدأ الضخم من الجوائز التشجيعية المحجوبة هذا العام ، وهل صحيح أن النظام الحالي للجوائز أدى إلى حصول البعض على المائزة التقديرية قبل الأوان . وقرى الأخبار أن كثيراً من المشكلات المتعلقة بالجوائز تكمن في أن قرارات اللجان يبتكر بها عدد ضئيل جداً من الأعضاء حيث يحضر الكثيرون . وأوصت الأخبار بتكليف لجنة لدراسة هذه المشكلة .

لما صحيفة مايو فترى أن ترشيح القضاء لجوائز الدولة التقديرية بدعة خطيرة وذلك لأن استقلال القضاء بأبى أن تتدخل السلطة التنفيذية ومنها المجلس الأعلى للثقافة بتقدير أى من رجال القضاء أو النيابة .

ورأت صحيفة الوفد أن للجوائز أصبحت سيئة السمعة لما يحيط بأمر منحها والترويج لها ، فالجوائز يتحكم في منحها ضغوط البعض ولا تصل إلى الكثيرين الذين هم أهل لها . كما أن الجوائز أصبحت تمنح نتيجة لاعتبارات سياسية وأمنية وشخصية ، ولم تعد تعتمد على الإبداع والتأثير على الحياة الثقافية المصرية . وطلبت الوفد بحمل ثورة في الجوائز ابتداء من طريقة الترشيح حتى التصويت .

٥ - الوسط الصحفى عام ١٩٩١ :

— باستثناء تحويل بعض الصحفيين المعارضين للمحکم

كما أشارت إلى فضائح تدهور الآثار العصرية في الصحافة الفرنسية ، وتعرضها للربوثة والتلوث من زحام السياح ووسائل نقلها والاسكان العشوائى حولها وارتفاع منسوب المياه الجوفية . كما ركزت الصحيفة أيضاً على تسرب آثار وحلى إلى أجناب يرضونها لحسابهم في متاحف أوروبا وضربت مثلاً لذلك بالثر واحدة سيوة . وطلبت بضرورة توزيع القطع الأثرية على متاحف كثيرة تشمل معظم مدن مصر للمحافظة عليها وتنشيط السياحة بها . ولم تعرض الصحيفة على فكرة معارض الآثار المصرية بالخارج ، إلا أنها تحفظت على اشتراك القطع النادرة .

أما صحيفة الجمهورية فاكتفت بالمطالبة بضرورة وقف بناء مساكن للمحامين بجوار المنطقة الأثرية بعين شمس . كما رأت أن الأبناء والفنانين يؤيدونها في وقف منحة الآثار .

كشفت صحيفة الوفد بدائية وسائل الأمن في المتحف المصرى وغرضى عملية عرض وتخزين القطع الأثرية وتضارب المسئولية وكذلك مرقعة إسرائيل لأثار سيناء ، وطلبت بإعادتها أو دفع تعويضات عنها ، كما انتقدت الصحيفة فكرة تسخير القطع الأثرية وحزرت من انتشار ذلك أذ أنه يهدم رهبة التاريخ .

أما صحيفة الشعب فقد أشارت إلى رفض منظمة اليونسكو مشروع هضبة الأهرام ، وإدانة مجلس الشعب له . كما اعتبرت رحلة مومياء رمسيس الثانى إلى فرنسا دعائية سياسية يهودية ، ولمعرفة هل هو فرعون موسى أم لا ؟ ولم تكن للعلاج ، وأخذت على هيئة الآثار إهمال علاج المومياء .

ج - القراءة للجمع

أكدت الأهرام على أن الدعوة إلى القراءة لا تقل أهمية عن الدعوة إلى إعادة بناء مصر حيث أن للقراءة هي الوسيلة الوحيدة للمعرفة وأن ندرسة المكتبات وارتفاع سعر الكتاب قد حال دون انتشار الدعوة للقراءة . وفى هذا الصدد أقرحت الأهرام اشتراك الشركات الكبرى فى العملية الثقافية على سبيل الدعاية لها .

وطلبت الأخبار بضرورة تخطيط جديد للمواد المدرسية بحيث تكون مغنية وواضحة تعجب الأطفال فى القراءة . ودعت إلى الاهتمام بكتاب الترية فى محو الأمية وحفظ

استمرت عن إعادة انتخاب مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين .

- أيضا أعيد في عام ١٩٩١ تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ، وقد ضم المجلس ٢٦ عضوا بحكم مناصبهم ، ٢٧ عضوا من الشخصيات العامة . وذلك برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي بصفته رئيسا لمجلس الشورى .

- شهد عام ١٩٩١ انعقاد المؤتمر العالم الثاني للصحفيين ، ولقد أوصى المؤتمر بضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف كذلك إعادة الصحف والمطبوعات الصادرة أو الملغاة أو المعطلة .

- وفي مجال الموجهات التي خاضها الصحفيون ونقاباتهم عام ١٩٩١ نجد أن أكثر من ٥٠٠ صحفي مطالبوا نقابة الصحفيين بالتدخل الفوري لوقف الاتجاه داخل الصحف التزيمية بمنع الصحفيين العاملين بها من العمل بأي صحيفة أخرى ، ولقد اجتمعت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين وقررت القيام بحركة توقيعات لإيقاف إصدار مثل هذا القرار .

- وعلى صعيد آخر شهدت نهايات عام ١٩٩١ مواجهة بين الصحفيين ومجلس الشعب نتيجة لتصريحات الدكتور رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس والخاصة بطريقة معالجة الصحافة لما عرف بقضية « نواب الكيف » .. واصنرت النقابة بيانا ترد فيه على الاتهامات الموجهة للصحفيين مؤكدة فيه على أن انتقاد بعض البرلمانيين لا يعنى المساس بمجلس الشعب ، كذلك أكد البيان حق الصحافة المصرية في حرية الرأي والنقد الموضوعي لأنه لا أحد يرقى للمساءلة .

- كذلك شهد عام ١٩٩١ أحد الانتصارات الدلغلية الخطيرة داخل نقابة الصحفيين . حيث جمد أربعة من أعضاء مجلس النقابة عضويتهم بها وذلك احتجاجا على ما أسموه بالمناورات التي تجرى لتصير محاولات بعض الصحفيين لتفتيت وحدة النقابة بإنشاء جماعات مستقلة بالمخالفة لقانون النقابة ، وكذلك لاستخدام ختم النقابة دون علم المجلس على أوراق خاصة بإنشاء جمعية الصحفيين الاقتصاديين .

المسكورة فإنه يمكننا القول بأن الصحافة المصرية استمرت في مسيرتها المزدهرة خلال عام ١٩٩١ ، فرفع استمرارية سيطرة القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ على أوضاع الصحافة في مصر ذلك القانون الذى آثار ويثير الكثير من الجدل لما يتضمنه من قيود من شأنها عرقلة حرية الصحافة فإنه لا يمكننا اغفال التطور الكمى والكيفى الذى شهدته الصحافة المصرية عام ١٩٩١ .

فنسحب اليكم يمكننا رصد الأحداث التالية :

- صدرت في عام ١٩٩١ صحيفة « الأهرام ويكي » عن مؤسسة الأهرام لتكون إضافة في مجال الصحف العربية الصادرة باللغة الانجليزية .

- كذلك وافق المجلس الأعلى للصحافة على ١٩٩١/١١/٦ على إصدار ٤٨ صحيفة جديدة منها خمس صحف قومية ، وأربع صحف حزبية ، وسبع عشرة صحيفة علمية ، وست صحف للنقابات وصحيفتان للاتحادات وصحيفة مجالس شعبية وصحيفة اقليمية وصحيفة أدبية وأخرى ثقافية .

- ومن حيث الكيف نجد أن الصحافة قد حققت نصرا كبيرا لصالح الديمقراطية وهو نجاحها في كشف ما عرف بقضية « نواب الكيف » وما حققته من نجاح في هذا المجال تبلور في إسقاط عضوية اثنين منهما ولجبار الثالث على الاستقالة ، لتكون سابقة تضاف إلى سوابق الصحافة في مجال كشف الفساد .

- إلا أنه بالرغم من تلك النجاحات فإنه لا يزال يعاب على الصحافة ما يسميه السيد سين بالفوغالية والتبديدية . فهي فوغالية حينما تتناول بعض صحافة المعارضة إحدى القضايا الخلافية وتقوم بمعالجتها دونما موضوعية . وهي تبديدية حينما تحاول بعض كتابات الصحف القومية تبرير سياسات النظام الحاكم .

بالإضافة لذلك فإنه يمكننا إيجاز بعض الأحداث التى شهدتها الساحة الصحفية عام ١٩٩١ فيما يلى :

- شهد عام ١٩٩١ انتخابات جديدة في نقابة الصحفيين

خامساً : أحداث العنف السياسى فى مصر سنة ١٩٩١

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اعتقال سياسى
يناير	- إضراب/اعتصام/تجمّع ٣٠٠ عامل بصنع أسمنت بورتلاند بطوان أمام مبنى الإدارة لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - إضراب/اعتصام/العديد من الصحفيين المصريين بتقابة الصحفيين احتجاجاً على / الحرب فى منطقة الخليج .	- مظاهرة/بعض المواطنين بالحاملو بمحافظة كفر الشيخ احتجاجاً على تصرّات رئيس المدينة . وأنّد تحفّت للشرطة وسيطرت على الموقف بالمدينة . - مظاهرة/عمال شركسى مصر طوان للفزل وللبيع والنصر للصباغة ولتجهيز بالحمة ، احتجاجاً على سوء الإدارة وحجب بعض لمستحقات المالية .	- القبض على العديد من الأشخاص وغير محددى الجنسية ، بسبب الاشتباه فى محاولة لحدث بعض الأعمال للتخريبية فى مصر . - ضبط ١٣ هارباً من أعضاء الجماعات الإسلامية بسبب قتلهم بالكتاب بعض الأعمال . - القبض على ضابط مصرى مقتاد وأرنبى بحوزتهما شريط أفديو للتخريب على بعض الأعمال العسكرية . - القبض على محمدى أحمد حسين العضو القيادى بحزب العمل بتهمة توزيع بولقات مثيرة للشغب وللتجهيز لرفض الحرب فى منطقة الخليج . - اعتقال اثنين من الأعضاء لرفضهما الحرب فى منطقة الخليج . - ضبط خمسة آلاف منشور لأحدى الجماعات الإسلامية ببنى سويك لجماعة أحمد يوسف معدة للتوزيع فى هذه المحافظة تدعو للتנקام من ثلاثة ضباط لأمن دولة . - القبض على عضو بالجماعات الإسلامية ببنى سويك بالنسى لجماعة الشوقيون ، هارب من بعض الأحكام . - القبض على ثلاثة أعضاء من المتنتمين لتنظيم الجهاد بالقلازىق ، إبان محاولتهم توزيع بعض المطومات المأذنة تنظام الحكم . - القبض على ثلاثة أعضاء بالجماعة الإسلامية كانوا قد هربوا منذ عدة أيام واقتلوا باسبوط .		

جداول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
		<p>- مظاهرة بعض المواطنين بضاحية بولاق بالقاهرة ، احتجاجا على السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج .</p> <p>- مظاهرة بعض طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة احتجاجا على سياسة التعليم وارتفاع نفقات الدراسة التعليمية .</p>	<p>- القبض على أعضاء تنظيم سرى بمحافظة الشرقية ، كان بعد منشورات مناهضة لنظام الحكم .</p> <p>- اعتقال أحد امراء الجماعات الاسلامية ببنى سويف وتنتمى لجماعة أحمد يوسف بيد أن النيابة أغلقت سبيله .</p> <p>- القبض على طالب بالفيوم بحوزته بعض المنشورات المناهضة لنظام الحكم والمنسوبة لأحد الشخصيات الاسلامية .</p> <p>- ضبط ١٠ أفراد من الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمون لجماعة أحمد يوسف أشاروا القدر بين ركاب قطار بنى سويف واليوم لمنع غير المحجبات من ركوب القطار مستخدمين البطاير .. وتتكون هذه الجماعة من ٧ موظفين وطالبين وحرافى .</p> <p>- قيام مجموعة مسئلة تتحايل فكر للتكفير والهجرة بقتل سيدة عجوز فى شقتها وسرقة أجهزة كهربائية بدعوة أن ابنها مرشد فى وزارة الداخلية .</p>	<p>- القبض على أعضاء تنظيم سرى بمحافظة الشرقية ، كان بعد منشورات مناهضة لنظام الحكم .</p> <p>- اعتقال أحد امراء الجماعات الاسلامية ببنى سويف وتنتمى لجماعة أحمد يوسف بيد أن النيابة أغلقت سبيله .</p> <p>- القبض على طالب بالفيوم بحوزته بعض المنشورات المناهضة لنظام الحكم والمنسوبة لأحد الشخصيات الاسلامية .</p> <p>- ضبط ١٠ أفراد من الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمون لجماعة أحمد يوسف أشاروا القدر بين ركاب قطار بنى سويف واليوم لمنع غير المحجبات من ركوب القطار مستخدمين البطاير .. وتتكون هذه الجماعة من ٧ موظفين وطالبين وحرافى .</p> <p>- قيام مجموعة مسئلة تتحايل فكر للتكفير والهجرة بقتل سيدة عجوز فى شقتها وسرقة أجهزة كهربائية بدعوة أن ابنها مرشد فى وزارة الداخلية .</p>	<p>- مقتل طالب ثانوى على أبوى خمسة من أعضاء الجماعات الاسلامية بأسلوب سبب مقرد عن علاقته بنشاط إحدى الطوائف الاطليقة</p>
مارس	<p>- اضطراب/ بعض طلاب جامعة القاهرة عن الطعام احتجاجا على مقتل طالب واحد على الأقل على يد قوات الأمن ، إبان مظاهرات الجامعة للاحتجاج على الحرب فى منطقة</p>	<p>- مظاهرات/ بعض طلاب جامعة الزقازيق احتجاجا على مقتل طالب بجامعة القاهرة على يد قوات الأمن ، بعد الاحتجاج على الحرب فى منطقة الخليج .</p> <p>- مظاهرات بعض مواطنى قرى محافظة البحيرة ، احتجاجا على انقطاع مياه الشرب وصدور قرارات بإزالة بعض المنازل .</p>	<p>- مظاهرة بالينوى -القصى بين الشرطة وبعض المتطرفين من أعضاء الجماعات الاسلامية ، الجماعة الاسلامية -المنسوبة -مجموعات مسئلة بعض اضطراب احتجاجا على انقطاع مياه الشرب وصدور قرارات بإزالة بعض المنازل .</p>	<p>- اعتقال الشاعر عطوى مطر وعدد من طلبة جامعة الشرقية بسبب معارضة الحرب فى منطقة الخليج .. وقد أكتت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى زارت بعض المعتقلين فى السجن ، تعرض الشاعر للتكذيب للشهود .</p> <p>- اعتقال الصحفي حمدون صبايح بعد مطاردة مع الشرطة فى أحد شوارع القاهرة بسبب معارضته للحرب فى منطقة الخليج .</p>	<p>- مقتل طالب ثانوى على أبوى خمسة من أعضاء الجماعات الاسلامية بأسلوب سبب مقرد عن علاقته بنشاط إحدى الطوائف الاطليقة</p>

(١٣) جدول

الاشهر	اضراب	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
سبتمبر	بإعلان طرد احتجاجا على سوء المعاملة . - إضراب/ اعتصام/ نحو ٢٠٠ مهندس بنقلية المهن للزراعية احتجاجا على قطع التيار الكهربائي والمخافة في حساب مقابل استقلال الكهرباء وإلغى المياه من الأراضي الزراعية بحيرة التحرير . - إضراب/ اعتصام/ مدير شؤون الأفراد ومدير عام للمراجعة بشركة دهلكتس بالقطيفية حين الطعام احتجاجا على إقرار قطعها . - إضراب/ مرشح سابق لمجلس الشعب عن الطعام احتجاجا على تصرفه لثانضيهاد وفصله بعد سقوطه في الانتخابات . - إضراب/ بعض موظفي هيئة النقل العام بالقاهرة عن العمل ، احتجاجا على عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية .	- مظاهرة/ نحو ١٠٠٠ عامل وموظف بإحدى شركات القطاع الخارجي للمقاولات أمام قسم مدينة نصر بالقاهرة للمطالبة بصرف بعض المستحقات المالية . - مظاهرات متفرقة بمدينة السويس احتجاجا على الإجراء لرفع قيمة تعاقبات الأقالى على شطى المحافظة . - مظاهرة/ بعض مواطني محافظة بورسعيد احتجاجا على سوء المرافق والخدمات .	الأشخاص من الطرافين . - مشاجرة بين ثلاثة طلاب من أعضاء الجماعة الإسلامية بأسبوط وغالب ميموى تدخل قوات للفرطية	- القبض على عدد من المصريين بكلمة يسمى للقيام بأعمال عنف في مصر بتعريض من العراق . - القبض على أحد المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب بضاحية شبرا بالقاهرة . ويكنى هذا الشخص للجماعة الإسلامية . - القبض على أحد قيادات الجماعات الإسلامية ببنى سويف والتمس للجماعة أحمد يوسف ، وكانت بحوزته كميات كبيرة من المتفجرات وعصوات ملونة بموك سرعة الاشتغال . - ضبط ٦٠٠ ألف جنيه مع كثنين من الملاحين داخل سيارة ، وتمس هذه الأموال محمد القفرناوى أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، الذى اشهر بتجارة الصلة .	
أكتوبر	- إضراب/ اعتصام/ جبال المخابز بشبين الكوم عن الطعام وذلك بمقر لفرقة التجارية ، احتجاجا على فرض رسم مقابل الحصول على نفق الأكران . - إضراب/ اعتصام/ بعض الطلاب المصريين في أحدث جامعة القاهرة في فبراير ١٩٩١ احتجاجا على عدم إنشاء لمرات علاجهم بالخارج .	- مظاهرة/ نحو ٧٠٠٠ من مواطني مدينة نصر بسبب لقطاع الكهرباء والمياه .. مصرع شخص وإصابة العود من الأشخاص . - مظاهرة/ بعض الفلاحين في بنى سويف احتجاجا على مشروع القنولون الجديد لتكوين الملاسة بين المسالك والمستاجر .. كتل الشرفة وأعمال بعض المتظاهرين .	- القبض على بعض أعضاء الجماعات الإسلامية في منطقة الخاكة ، وذلك ضمن حملة لتضييق نورية لتكثف نشاط هذه الجماعات . - ضبط عضو يكنى لأصدي الجماعات الإسلامية بدير مصنعا للتصنيع البنادق في القنوبية لتمويل احتجاجات أعضاء التنظيم من الأسلحة . - القبض على عضوين بالجماعات الإسلامية ببنى سويف والتمس للجماعة أحمد يوسف لاشتراكهما في أحداث عنف سابقة . - القبض على عضو بإسار بالجماعات الإسلامية ببنى سويف	- إلقاء القبض على عدد من المصريين بكلمة يسمى للقيام بأعمال عنف في مصر بتعريض من العراق . - القبض على أحد المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب بضاحية شبرا بالقاهرة . ويكنى هذا الشخص للجماعة الإسلامية . - القبض على أحد قيادات الجماعات الإسلامية ببنى سويف والتمس للجماعة أحمد يوسف ، وكانت بحوزته كميات كبيرة من المتفجرات وعصوات ملونة بموك سرعة الاشتغال . - ضبط ٦٠٠ ألف جنيه مع كثنين من الملاحين داخل سيارة ، وتمس هذه الأموال محمد القفرناوى أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، الذى اشهر بتجارة الصلة .	

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شعب	ملحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
أبريل				<p>متهم في عدة قضايا .</p> <p>- القبض على نحو ٩ أشخاص من أعضاء جماعات إسلامية مختلفة بمنطقة الشرايية بالقاهرة ، وذلك ضمن حملة تشويط للبحث عن صفوف عبد القوي المتهم الهارب في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق .</p> <p>- القبض على بعض أفراد الجماعة الإسلامية بمحافظة المنيا ، وذلك ضمن حملة تشويط بحثاً عن صفوف عبد القوي أحد المتهمين في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب .</p> <p>- ضبط أكثر من ٥٠٠ شخص من أعضاء بعض الجماعات الإسلامية المستقلة المشتبه بهم ، وذلك في حملة تشويط بمنطقة الزينون وحين شمس بالقاهرة بحثاً عن مرتكبي حادث سرقة بعض محلات الحلوى بالقاهرة .</p> <p>- القبض على نحو ٥٠ شخصاً من أعضاء الجماعات الإسلامية بأسبوط ، وذلك ضمن حملة تشويط بحثاً عن مرتكبي حادث السطو على بعض محلات الحلوى بالقاهرة .</p> <p>- القبض على نحو ١٧ من أعضاء للجماعة الإسلامية المتهمين بسرقة بعض محلات الحلوى بالقاهرة ، وقد أفرجت عنهم المعارضة في وقت لاحق لتعرض هؤلاء للتنقيب .</p> <p>- القبض على اثنين من أعضاء الجماعة الإسلامية بالمتنبا بتهمة إرهابهم وإزلام لهم بأشغال النار في محل تشويط للشعر .</p> <p>- القبض على عدد من المصريين والسوريين والعراقيين وآخرين من جنسيات أخرى ، بتهمة المعنى للقيام بأعمال عنف بمصر بتعرض من العراق .</p>	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
مايو	<p>- إضراب/ اعتصام/ لاجيد من ممثلي كافة التنظيمات السياسية المصرية المعارضة والقلابية ، في بعض مكار الاضراب والقلابات وذلك احتجاجاً على مد العمل بالقانون الطوارئ .</p> <p>- إضراب/ اعتصام/ لحو ٣٠٠٠ عامل بمقر شركة أسمنت طره احتجاجاً على سوء أحوال الشركة والعمالين بها .</p> <p>- إضراب/ بعض عمال مصانع حلوان لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية .</p> <p>- إضراب/اعتصام/ أكثر من ٧٠٠ عامل بشركة البترول كيمويات بالاسكندرية عن الطعام احتجاجاً على صدور بعض الاجراءات الانبارية بحق بعض العاملين بالشركة .</p> <p>- إضراب/اعتصام/ بعض أعضاء مجلس الشعب والقوى والمطاح عن دائرة شربين وطلمبا بمحافظة الدقهلية احتجاجاً على أسلوب ادارة رئيس المجلس المحلي بالدقهلية للمجلس ابان دراسة احدى المشكلات .</p> <p>- إضراب ممدود أحد أقسام كافة لزارعة بالفيوم وعامل بنس القسم عن الطعام ، احتجاجاً على سوء معاملة رئيس القسم لهم .</p> <p>- إضراب/اعتصام/ الصحنى حدوى الشانى بقلية الصحنين الفرعية بالاسكندرية احتجاجاً على بعض الاجراءات الانبارية المتخذة ضد من قبل رئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط .</p>	<p>- تجمهر/ بعض مستأجرى الأرضى لزارعة أمام ديوان عام محافظة بنى سويف ، احتجاجاً على محاولات تحصيل قوتون الملاقة بين المالك والمستأجر لسى الأرضى لزارعة .. تحفل الشرطة ولقاء القبض على بعض الأشخاص .</p> <p>- مظاهرة/ بعض عمال مصنع ٩٩ الحرس بطوان احتجاجاً على قرار الإدارة بخصم بعض الحوافز .</p>	<p>لقاء القبض على بعض الأعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بمحافظة الاسماعيلية بتهمة الشجار مع آخرين واحداث بعض الاصابات بهم .</p> <p>- القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية بنكسون لجماعة أحمد يوسف ، وذلك بتهمة إنشاء قنبلة حارقة على مبنى ميليت أمن الدولة فى بنى سويف .</p> <p>- القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية البارزين بالاسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر ضده بتهمة لتعرض على قتل مذبح سرى .</p> <p>- القبض على عدة اشخاص من أعضاء الجماعة الاسلامية بمحافظة قنا بتهمة الشروع فى اطلاق بعض المحال واحراق أسلحة بدون ترخيص .</p> <p>- اعتقال شقيق صلوات عبد القنى بالجماعة الاسلامية، بعد الإفراج عنه عقب لقاء القبض عليه الشهر الماضى بمحافظة المنيا ضمن حملة تشويط بحثاً عن شقيقه المتهم بالاشتراك فى اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق .</p> <p>- لقاء القبض على أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بينها بمحافظة الدقهلية بتهمة الاعتداء على ألام وخطيب أحد المساجد .</p> <p>- القبض على حوالى ٤٧ من أعضاء لجماعة الاسلامية بقرى أسبوط بحثاً عن المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق .</p> <p>- القبض على أمين عام مساعد لقلية المهلبين بتهمة حيازة منشورات تحث على كراهية نظام الحكم .</p> <p>- اعتقال أحد اساتذة جامعة القاهرة ابان حملة تشويط للمناطق التى يتركز فيها الاصوليون .</p> <p>- القبض على بعض أعضاء من</p>	<p>لقاء القبض على بعض الأعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بمحافظة الاسماعيلية بتهمة الشجار مع آخرين واحداث بعض الاصابات بهم .</p> <p>- القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية بنكسون لجماعة أحمد يوسف ، وذلك بتهمة إنشاء قنبلة حارقة على مبنى ميليت أمن الدولة فى بنى سويف .</p> <p>- القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية البارزين بالاسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر ضده بتهمة لتعرض على قتل مذبح سرى .</p> <p>- القبض على عدة اشخاص من أعضاء الجماعة الاسلامية بمحافظة قنا بتهمة الشروع فى اطلاق بعض المحال واحراق أسلحة بدون ترخيص .</p> <p>- اعتقال شقيق صلوات عبد القنى بالجماعة الاسلامية، بعد الإفراج عنه عقب لقاء القبض عليه الشهر الماضى بمحافظة المنيا ضمن حملة تشويط بحثاً عن شقيقه المتهم بالاشتراك فى اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق .</p> <p>- لقاء القبض على أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بينها بمحافظة الدقهلية بتهمة الاعتداء على ألام وخطيب أحد المساجد .</p> <p>- القبض على حوالى ٤٧ من أعضاء لجماعة الاسلامية بقرى أسبوط بحثاً عن المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق .</p> <p>- القبض على أمين عام مساعد لقلية المهلبين بتهمة حيازة منشورات تحث على كراهية نظام الحكم .</p> <p>- اعتقال أحد اساتذة جامعة القاهرة ابان حملة تشويط للمناطق التى يتركز فيها الاصوليون .</p> <p>- القبض على بعض أعضاء من</p>	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
مايو				جماعات اسلامية مستقلة بالاسكندرية ضمن حملة تمشيط بحثا عن بعض أعضاء هذه الجماعات المتهمين بأحراق بعض المحلات . - القبض على شخصين من أعضاء الجماعة الاسلامية حاولا الاعتداء على ضابط شرطة بأزمئت بمحافظة قنا اثناء حملة تمشيط . - القبض على ٤ أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بضاحية العقريه بالقاهرة بحوزتهم بعض الأسلحة والمشتريات . - القبض على ٤ أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بشاهدي للزاوية الحمراء والخاكة ، وذلك ضمن حملة تمشيط لتعقب باقي المتهمين في سرقة بعض محل بيع الحلوى .	محاولات اغتيال سياسي
يولية	- اضراب/اعتصام/ بعض أعضاء مجلس الكلية والادارة في شركة بورسعيد احتجاجا على عدم صرف بعض المستحقات المالية . - اضراب/ بعض أطباء الامتياز بجامعة القاهرة عن الفصل احتجاجا على قيام المواطنين بالاعتداء على بعض زملائهم في أحد المستشفيات . - اضراب/اعتصام/ بعض عمال مصنع ٩٩ لخرابي لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - اضراب/ بعض عمال مصنع الحديد والصلب عن صرف الرواتب بسبب عدم صرف حوائجهم بصورة كاملة . - اضراب/اعتصام/ بعض		- اشتباكات عنيفة بين قوات الشرطة وبعض المواطنين من أعضاء الجماعات الاسلامية ، المتهمين لجماعة أحمد يوسف وإصابة بعضهم بالاعاقات - اشتباك بين قوات الأمن وبعض أفراد الشرطة ، اصاب اشتباك بين أعضاء هذه الجماعة ببني سويف . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بضاحية القيسين بالقاهرة بتهمة اقتحام مسجد والاعتداء على امامه . - القبض على بعض أعضاء الجماعة الاسلامية بمحافظة قنا بتهمة الاشتراك في قتل مدني والطرقه لدعوتها لتقديم التماس بالوسائل الطيبة . - وإصابة العديد من الطرافين والقبض على بعض الفرقة ومقتل خلس ، ايان الأشخاص .	مصرع شخص من أعضاء الجماعات الاسلامية وأحد المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب ابراهيم القيس عليه . في ضحية الهرم بالقاهرة . مصرع أحد أعضاء الجماعات الاسلامية وبنتي لجماعة أحمد يوسف بمدينة بني سويف بعد اشتباكه مع الشرطة . مصرع أحد أعضاء الجماعة	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال - سياسى
يونية	عمال شركة طنطا للدخان بسبب عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - اضطراب/اعتصام/ أحد أعضاء اللجنة التأسيسية بالشركة الأهلية للفزل بالاسكندرية عن الطعام احتجاجا على قرار ادارى بنقله وحرمانه من بعض مستحقاته المالية . - اضطراب/ أحد المدبرين للمبايعين بهيئة النقل العام بالاسكندرية عن الطعام مما أدى لوفاته ، احتجاجا على طرده وأسرته من ممكن ادارى .			ملاحقة - ضبط - اعتقال بعض المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب السابق بضاحية الهرم . - القبض على صيدلى بمندوة طنطا أشتبهت للشرطة فى أنه صفوت عبد الفتاح أحد المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب السابق والمتمسك للجماعة الاسلامية وقد أفرج عن الصيدلى بعد يومين .	الاسلاميه بقاء ضمن المتهمين باغتيال صيدلى وشقيقه ، وذلك إثر إصابته بجراح إبان محاولة الهرب من القبض عليه .
يولية	- اضطراب/ إسماء المتهمين بالانتماء لتنظيم الجهاد واغتيال الرئيس السادات بلبان طره احتجاجا على سوء المعاملة . - اضطراب/ أحد موظفى قوى الامن .. تدخل قوات الأمن . - مظاهرة/ بعض مؤيدى حزب العمل بسوهاج كليبدا لسياسة رئيس الحزب المناهضة للتهديد الأمريكى للعراق ومحاولة الهجوم عليه مرة أخرى .	مظاهرات مثلت للطلاب بكار الشيخ احتجاجا على رفض إدارة مصنع سكر البندر استلام محصول البندر .. تدخل قوات الأمن .	مصادمات - مصادمة بين - القبض على صفوت عبد الفتاح أحد المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب السابق وأربعة من رفاقه بضاحية روض الفرج بالقاهرة . - القبض على أحد أعضاء الجماعات وتنسى لجماعة أحمد يوسف الاسلامية عقب هروبه من مركز شرطة ببا بنسى سويف ، وذلك بحفاظة الجيزة . - ضبط اثنين من المتهمين للجماعات الاسلامية من جماعة أحمد يوسف بنسى عقب هروبهما فى شهر فبراير ١٩٩١ .	مقتل شخص وإصابة آخر أفضى إلى خطة بسؤ لتهمة إبان مرورهما أسد مشعل وزير الداخلية للمصري بدراجة بخارية .	
	- اضطراب بعض الفلسطينيين فى لبنان إلى زعمل احتجاجا على سوء أوضاعهم المعيشية وعدم توافر الضمانات القانونية لهم . - اضطراب/اعتصام/بعض عمال الشركة المصرية الاسلامية للمنشآت الكهربائية (إيجيماك) احتجاجا على عدم صرف بعض مستحقات مالية . - اضطراب/اعتصام أحد عمال شركة مساهمة للبحيرة عن الطعام ، احتجاجا على إغتهاده من قبل رؤسائه .		وقد لقت الشرطة نتيجة للتصديب .. القبض على بعض الأشخاص .	- القبض على عضوين بأحد للمنشآت الاسلامية بتهمة الشروع فى قتل زميل لهم . - ضبط مطبعة لطبع المنشورات السرية لصالح أحد أعضاء الجماعات الاسلامية المستقلة ، وذلك بشقة مدير مركز شباب الصدا بالهرم .	

جول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
أغسطس	<p>- إضراب/اعتصام/ مهندس بالقبالة العامة للمهندسين احتجاجا على فصله من عمله .</p> <p>- إضراب/اعتصام/ نحو ٥٠ طيوبا بمقر نقابة الأطباء بسبب مطاردة إحدى شركات الإسكان في تسليم شققهم .</p> <p>- إضراب/ نحو ٤٠ طيوبا بممثلي المنصورة الجامعي عن العمل بسبب اعتداء أحد العمال على زميل لهم .</p>		<p>تشكيلات محدودة بين رجال الشرطة الاسلامية في بعض المحافظات من ناحية وبعض المحامين وأعلى بعض المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رست المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق من ناحية أخرى ، وذلك في جلسة المحكمة .</p>	<p>اعتقال بعض أفراد الجماعات الاسلامية في بعض المحافظات بسبب اتهامهم لادوية .</p> <p>القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بتهمة صناعة وأحراق واستخدام مفرقات ، وذلك عقب تفجير صورة ناسفة بقرية سريو بالقويس .</p> <p>اعتقال عضو اقباس بالجماعات الاسلامية بأسبوط .</p> <p>اعتقال نحو ٥٠ مواطنا وأصابة البعض بكمثر صقر بمحافظة قشراية ، ابان مهاجمة الشرطة لأحد القرى لانتزاع قطعة أرض لتخصيصها لبناء مركز للشباب .</p> <p>اعتقال طبيب ببر سعيد .</p> <p>إلقاء القبض على بعض العناصر المتنبية للجماعات الاسلامية بتهمة إشعال قنار في محزين بمحافظة قنا بسبب عرضهما تماثيل وملابس دلخية .</p> <p>القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية بالقويس ينشئ لجماعة الشوافيين ابان قيامه بالختار قنبلة يدوية بأحد الحقول .</p>	<p>طعن ضابط شرطة بمكرين أثناء القبض على أحد المتنبين للجماعات الاسلامية .</p> <p>إلقاء قنبلة على أمين شرطة في ضاحية بولاق ففكر في ذلك من قبل بعض المتنبين لتنظيم الجهاد .</p>
سبتمبر	<p>- إضراب/اعتصام/ نحو ٨٠٠ عامل بشركة السعد للأمنوموم بمسرد للمطالبة باستكمال والتقسيم صرف مستحقاتهم المالية .</p> <p>- إضراب/ مواطن عن الطعام احتجاجا على إزالة زراعات ومنشآت بقرية طيه بمسوط بالمنا .</p> <p>- إضراب/ اعتصام/ أكثر من ١٠٠ مصام بناتهنهم</p>	<p>- مظاهرة/ بعض الطلاب الحاصلين على الشهادة الأعلوية أمام مديرية تعليم الجيزة للمطالبة بتوفير أماكن لهم بالمدراس الثانوية .. تكل الشرطة لغض المظاهرة .</p>	<p>تعرض أعضاء من حزب الأحرار للاعتداء من قبل أجهزة الأمن خلال مؤتمر عاد بعمر الحزب بالمظاهرة ، وذلك ابان فض مشاجرة بين المتتربين وبعض للمطربين</p>	<p>اعتقال أحد أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وقد أحتجت المنظمة بشدة على هذا الاجراء وطلبت بالافراج الفوري عن هذا الشخص .</p> <p>القبض على بعض الطلاب المتنبين للجماعة الاسلامية بالقويس ، بسبب قيامهم بتوزيع منشورات دعوى لكرهية نظام الحكم .</p> <p>القبض على اثنين من أعضاء</p>	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
سبتمبر	بالاسماعيلية تضامنا مع زميل لهم اعتدى عليه بالضرب ولققت من قبل أحد رجال الشرطة . - إضراب عمال سياتي أقويوس وسط اللثا عن العمل وصرف السوتاب بسبب خصم بعض مستحقاتهم المالية . - إضراب/ أعتصام/ أحد مرشحي عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للجهيزات ميكرو بسبب عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - إضراب/ مدرس بالمحلة الكبرى بمحاطة الغربية عن الطعام والشراب بسبب إضطهاده من قبل مديرية . - إضراب/ موظف بشركة خزل المحلة عن طعام بسبب رفض الإدارة مد إجازته بدون مرتب .		وقد كتمت بعض الصحف المعارضة أجهزة الأمن باسمي وأحد المؤتمر لشي يتنقل بالتهلكات الأمن لحقوق الإنسان . - ولوع أحداث شغب بين بعض المسلمين - المنتسبين لجماعات إسلامية مختلفة وبعض المسيحيين في ضاحية أمبابة بالجيزة بسبب خلافات دينية .. تدخل الشرطة واعتقال بعض الأشخاص .	الجماعات الإسلامية ببني سويف ينتهيان لجماعة أحمد يوسف ، هذا مدرسة بحرق المحل الذي تمتلكه . - القبض على أفراد أحد التنظيمات الخارجية المسلحة ، بتهمة الشروع في تكبير صليبات أرهابية في مصر . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الإسلامية في ضواحي أمبابة وفيلا وولاي التكرور بالقاهرة ، لأسباب مختلفة منها تكوين تنظيم مسلح ، وكذلك للاحتجاز كرهان لحين القبض على الأعضاء الهاربين . - اعتقال بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بمدينة المنيا . - ضبط مجموعة من الجماعات الإسلامية المنتسبة لجماعة الشواخين ، وذلك إبان تجربتهم متفجرات مصنعة بدويا .	
أكتوبر	- إضراب الحاميين بالسيويس عن العمل احتجاجا على موالف الشرطة إزاء أحد زملائهم وإزاء نقابهم . - إضراب/ أعتصام/ طلاب المعهد العالي للصلاج الطبيعى عن الحراسة للمطالبة بتحويل المعهد إلى كلية وإنشاء مبنى خاص مزوداً بعيادة خارجية . - إضراب/ أعتصام/ بعض أولياء أمور إحدى مدارس جنوب القاهرة احتجاجا على عدم تمكن ابناتهم من الالتحاق بأحد المدارس بعد نقلهم إليها رسميا .	- مظاهرات عديدة واحتجاجات في جامعات أسيوط والأقازيق والمنيا وطنطا والاسكندرية ومصرات في جامعة القاهرة والكليات لكافة في مدينة سوهاج ، احتجاجا على عدم مؤثر مفريد للسلام في الشرق الأوسط . - تجمهر/ بعض طلاب بيروت أمام بعض كليات جامعة الاسكندرية احتجاجا على منع تحويل طلاب الجامعة للكليات المناظرة بالجامعات المصرية . - مظاهرة/ بعض طلاب جامعة طنطا احتجاجا على	- أحداث شغب محدودة بمدينة حوٲ ، حيث وقعت بعض المصادمات الدامية بين بعض المنتسبين للجماعات الإسلامية وبعض المسيحيين مما أسفر عن مقتل وإصابة بعض الأشخاص .. وقد تخللت قوات الشرطة .	حملة اعتقالات واسعة لقيادات وشباب بعض الجماعات الإسلامية للنشطة . وبعض الطلاب في محافظات وجامعات مختلفة ، بسبب المعارضة التي أبدوها مؤتمر مفريد للسلام في الشرق الأوسط ، وكذلك بسبب الإساءة لدولة إسرائيل . وقد قدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عدد المعتقلين بأكثر من ٢٠٠ معتقل . - اعتقال للمحسنى صلاح عبد المقصود .	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
أكتوبر	- ضربات أحد مزارعي طهفا عن الطعام احتجاجا على قيام أحد أعضاء مجلس الشعب بالاستيلاء على أرضه . - ضربات/ اعتصام/ نحو ٤٠٠ عامل من عمال محطة حاويات بورسعيد احتجاجا على استيلاء نقيب حزب التجمع بمجلس الشعب عن بورسعيد على مجلس للثقافة عبر التظاهرات غير نزيهة .	تصرفات عبد كاتبة الطيب بعد أن أمان طلبة وعددا من أعضاء هيئة التدريس بالكلية .			
نوفمبر	- ضربات/اعتصام/ بعض طلاب جامعة المنوفية .. تدخل قوات الأمن . - ضربات/اعتصام/ بعض طلاب جامعة المنوفية ، احتجاجا على اعتقال الأمن بعض طلاب الجامعة ، وبسبب التدخل في الانتخابات الطلابية . - ضربات/اعتصام/ نحو ١٦ عضوا من أعضاء اللجنة الثقافية بالحدود والصلب في مقر الثقافة العامة للمصناعات الهندسية احتجاجا على رفض رئيس الثقافة قبول ابداع نتائج انتخابات الحدود والصلب . - ضربات/ نحو ٦٠٠ طالب بمعهد العلاج الطبيعي عن الدراسة احتجاجا على عدم توفر اللقاعات بالمعهد ، والمطالبة بتنفيذ قرار تحويل المعهد إلى كلية . - ضربات/ نحو ٤٠ ألف محام بالقاهرة عن العمل احتجاجا على اعتداءات الأمن على حريات المواطنين .	- مظاهرة/ بعض طلاب جامعة قنساء للسويس بالإسماعيلية ، احتجاجا على تدخل إدارة الجامعة في الانتخابات الاتحادات الطلابية . - مظاهرة/ بعض طلاب كلية طب قصر العيني بجامعة القاهرة احتجاجا على اعتقال زملائهم . - مظاهرة/ طلاب جامعة الإسكندرية ، احتجاجا على تدخل الأمن في الانتخابات الطلابية . - مظاهرة/ طلاب شعبة التنظيم بالإنتدبي بكنية للتربية بالقوم ، للمطالبة بتغيير اللجنة الداخلية لتنظيم الاسس . - مظاهرة/ بعض طلاب كليات الزراعة والاثاب والتجارة والتربية بمدينة المنهور احتجاجا على تدخل الأمن في الانتخابات الطلابية .. تدخل الأمن واستخدام القوة لفضل المظاهرات . - مظاهرة بعض المصلين	- اعتقال رئيس نادي هيئة تدريس جامعة الاسكندرية ، بسبب قيام النادي بأصدار بيان يندد بمعاملة بعض الطلاب . - القبض على بعض طلبة جامعة الاسكندرية وقد برر صحف المعارضة ذلك بمحاولة إجهاد أو احتمال بفلو للقرار الاساسي في الانتخابات الاتحادات الطلابية . - اعتقال عبد الفتاح خيسال للصحن بمجلى المختار ولواء الاسلام . - ضبط عضو بأحد للتعليمات الاسلامية ببنى سويف ، بكنى لجماعة أحمد يوسف لقيامه بطق شرطي سرى . - القبض على عدد كبير من الأشخاص المبتدئين للجماعة الاسلامية أمام مسجد الرحمة بالقويوم بعد مسيرة مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني ، قاموا بها من مدينة طنطا باتجاه القاهرة سيراً على الأقدام . - القبض على نحو ١٦ شخصا من الجماعة الاسلامية بأسسوط ، بتهمة محاولة اقتحام قسم شرطة أبو تيجع التابع لمحافظة أسسوط .		

السياسة الخارجية المصرية

- ☐ اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية
- ☐ الملوك الخارجى المصرى
- ☐ القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية

خلال عام ١٩٩١ جنبا إلى جنب مع التركيز في التناول على السلوك الخارجى المصرى تجاه أقاليم ودول العالم المختلفة . وعلى هذا الاساس ، فإن هذا القسم سوف ينقسم إلى ثلاثة اجزاء :

- الأول : اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية
الثانى : السلوك الخارجى المصرى .
الثالث : قضايا رئيسية فى السياسة الخارجية المصرية .

تركزت التحولات الهيكلية التى شهدتها البيئة الدولية والاقليمية خلال عام ١٩٩١ تأثيرات بالغة الأهمية على السياسة الخارجية المصرية ، كما حتمت أحداث تطویرات جغرية فى هيكل الجهاز الدبلوماسى المصرى ذاته للتكيف مع تلك التحولات .

تستلزم هذه التطورات اعطاء درجة أكبر من الأهتمام بتحليل الكلى للسياسة الخارجية المصرية ، بحيث يمكن الوقوف على الخصائص العامة التى ميزت هذه السياسة

أولا : اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية

بصفة عامة ، وعلى مصر بصفة خاصة . وقد اتفقت كثير من الآراء على أن الانعكاسات السلبية لهذا التحول تنفوق انعكاساته الايجابية ، كما اعرب وزير الخارجية المصرى عن اعتقاده أن التحول المذكور سوف يترك تأثيرات بالغة على الدول للنامية ودول الجنوب ، ومن بينها مصر . وانصب التركيز الاساسى فى أغلب هذه الآراء على أن اختلال التوازن الدولى بفعل انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة قد قلل من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة . ومن بينها مصر - على التحرك السياسى المستقل وانصب هامش المناورة للمستقلة امامها ، وذلك فى ظل الدور المتميز للولايات المتحدة دوليا . والواقع أن مصر كانت ترتبط بالفعل بعلاقات وثيقة للغاية مع الولايات المتحدة منذ ما لا يقل عن عقد كامل من الزمن قبل نهاية الحرب الباردة فيما يعنى أن السياسة الخارجية المصرية قللت منذ ذلك الحين من محاولة المناورة على التناقضات القائمة بين القطبين ، واولت اهتماما كبيرا بتطوير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة بصورة متميزة ، وضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية منها . ومن ثم ، فإن الجانب الذى يحتمل أن يتأثر بتحويلات النظام الدولى فى

انصب تركيز السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٩١ على تطوير الصيغ الملائمة للتأقلم مع المتغيرات القائمة فى البيئة الدولية والاقليمية . فقد كانت تطورات عام ١٩٩١ بمثابة انعطافة هائلة فى حركة التطور السياسى على المستويين الاقليمى والعالمى . وبطبيعة الحال ، تركت هذه التطورات انعكاسات بالغة الأهمية على السياسة الخارجية المصرية ، حيث تميزت هذه السياسة دوما بحساسية شديدة لآراء المستجذبات الطائفة على هيكل المنظومة الدولية ، شأنها فى ذلك شأن معظم دول العالم الثالث ، طالما أن هذه المستجذبات تنطوى بالضرورة على تأثير ما على قدرة الدولة على اجتقاء الغرض أو مقاومة التهديدات الواقعة عليها . ومن ناحية أخرى ، أحدثت القزو الجغرافى للكويت وما تلاه من تداعيات انقلابا فى شبكة التفاعلات العربية - العربية ، وأثر على مجمل قواعد الممارسة السياسية فى المنطقة . ومن ثم ، فإن التحولات الجغرافية فى البيئة الاقليمية أحدثت تأثيرا مباشرا على السياسة الخارجية المصرية ، باعتبارها للمحيط الطبيعى المباشر للحركة السياسية الخارجية لمصر . فعلى مستوى النظام الدولى افاضت العديد من الدراسات والتقارير فى تناول انعكاسات التحول فيه على العالم العربى

بالقصور، إلا أن التطور المعلوم الذي شهدته السياسة الخارجية المصرية تمثل في تطوير الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف. فقد تحركت هذه السياسة في إطار ما يمكن وصفه بـ (استراتيجية التوازن) ، والتي استهدفت تحقيق أكبر قدر من التوازن في العلاقات الدولية لمصر ، بحيث تزيد السياسة المصرية من كثافة تفاعلها مع القوى الدولية الأخرى ، لاسيما في القارة الأوروبية ، جنبا إلى جنب مع الالتقاء على الروابط القوية مع الولايات المتحدة في شتى المجالات .

وفي هذا الإطار ، عملت السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ على بلورة رؤية متكاملة بشأن كيفية تشكيل وإرساء دعائم نظام دولي جديد ، وإعادة ترتيب أوضاع الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ، واتساقا من أن هذا النظام ليس معشوية دولة واحدة أو مجموعة واحدة من الدول ، بل هو مسئولية الجميع في الشمال والجنوب ، وفي الشرق والغرب ، كما يجب أن يكون في صالح الجميع ، محافظا على حقوق الجميع ، على حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية في كلمته أمام الأمم المتحدة في ٢٩ سبتمبر . ومن هذا المنطلق ، تبلورت خلال عام ١٩٩١ رؤية مصرية تجاه كافة القضايا الدولية والأقليمية الملحة على النحو التالي :

- على المستوى العالمي ، انطلقت السياسة المصرية من أن التطورات الدولية الجديدة تتطلب البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسي والاقتصادي لضمان درجة أكبر من العدل والمساواة بين الدول في ظل نظام دولي جديد ، لاسيما من خلال إجراء مراجعة شاملة للأوضاع الاقتصادية الدولية بروح الواقعية والحوار والمشاركة والجهد الجماعي ، بغرض التوصل إلى إطار عام للسياسات الاقتصادية الكلية تعيد للاقتصاد العالمي للنمو المتوازن وتنمى التنمية في الدول النامية . وقد حدد وزير الخارجية في نفس المناسبة السابقة الاعتبارات التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف في : وضع حلول جادة لمواجهة الوضع الاقتصادي الخطير في إفريقيا معالجة أزمات الديون ونقص الموارد المالية والتقنية واختلال الهيكل الاقتصادي والتصوير في معدلات التنمية وحاجات شروط التجارة الدولية بالنسبة للعالم الثالث باعتبار ذلك يزيد من ضعف الاقتصاد العالمي ككل في وقت يزداد فيه التوجه نحو إقامة تجمعات اقتصادية في الشمال والجنوب ، ضرورة الربط بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام بكليهما في أن واحد ، الاهتمام بإيجاد حلول لمشاكل البيئة من خلال التعاون الدولي في إطار متوازن يأخذ في الاعتبار متطلبات

السياسة الخارجية المصرية يتمثل في تلك العلاقات الخاصة القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، ففي ظل هذه التحولات يصبح من المرجح إلى حد كبير أن نترجم مكانة مصر في السياسة الأمريكية ونصنف الانتماء الأمريكي بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمسكرية لمصر في المدى القصير والمتوسط ، لاسيما وإن التحولات الحادثة في النظام الدولي تتوافق مع تدهور متواصل في الأداء الاقتصادي الأمريكي ، مع تصاعد الأصوات الأمريكية المطالبة بإجراء مراجعة شاملة لسياسة المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى حلفائها وأصدقائها ومن بينهم مصر .

أما على المستوى الاقليمي فقد أدت حرب الخليج إلى حدوث انقسام جاد في مواقف الدول العربية ، واستمر هذا الانقسام قائما بدرجة كبيرة أو بأخرى عقب انتهاء الحرب ، بحيث كانت حركة التفاعلات العربية - العربية مشبعة بالذئب والشكوك المتبادلة ، وقد حكمت هذه الوضعية إلى حد كبير السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، لاسيما مع الدول التي كانت تؤيد الموقف العراقي في الحرب . والحقيقة ، أن تبدل وتناقض الأولويات العربية ، علاوة على نشوء نوع من الحرب الباردة على الساحة العربية قلل بالضرورة من إمكانات تنقية الأجواء وقبح صفحة جديدة في العلاقات العربية - العربية .

وقد لعبت المتغيرات الدولية والأقليمية السابقة دورا بالغ الأهمية في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، حيث تبلورت في ضوئها الأهداف والتوجهات التي حكمت السياسة الخارجية المصرية ، والتي استهدفت قدر الامكان تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المتغيرات ، وتعميم المكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكن الحصول عليها .

الأهداف والتوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية :

في ضوء ما سبق ، يتضح أن السياسة الخارجية المصرية جابهت خلال عام ١٩٩١ أوضاعا معقدة وبالعفة الحسابية على الصعيدين الدولي والاقليمي . وقد ظلت أهداف السياسة الخارجية المصرية في مواجهة هذه الأوضاع متمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية ، وذلك امتدادا لنفس الأهداف الموضوعية منذ فترة ليست

التنمية في الدول النامية ، مع ضرورة أن تكلل أى إجراءات لحماية البيئة العالمية دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، علاوة على ضرورة التفاعل الوثيق بين العالم النامي والعالم المتقدم تفاعلا متوازنا ومتكافئا لتحقيق الاستقرار الميلى والاقتصادى .

- اعطاء الاولوية لأعمال تسوية المنازعات الدولية ، لا سيما في اقاليم العالم الثالث ، بما يساعد على الانتقال بالمالم إلى مستويات جديدة من السلام والاستقرار والأمن المكفول للجميع ، وذلك من خلال كافة الأدوات المتاحة ، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ، خاصة ولن الظروف القائمة في الساحة الدولية أصبحت تقبح ربما لأول مرة إمكانية احكام تنفيذ الميثاق باستخدام آليات الأمن الجماعى لردع العدوان واستعادة السلم والأمن الدوليين ، مع ضرورة أن تترافق هذه المصاحي مع ارماء مصالحات تاريخية بين الفرقاء على اسس من احترام مبادئ قلقون الدولي والديمقراطية وحقوق الانسان ووفق الحوار والتفاوض والموامة واعتماد اساليب التسوية السلمية للنزاعات .

- تقديم الدعم الحقيقى والعملى لدور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية الجديدة من خلال زيادة فاعليتها التنفيذية وتطوير آلياتها كجهاز لضبط السلم والأمن الدوليين ووضع قراراتها المعبرة عن الشرعية الدولية موضع التنفيذ .

- على مستوى العالم الثالث ، احتلت قضائها مكاناً هاماً في السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، في إطار المسمى إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب فيما بينها للتحرك مما في حركة واحدة لدول العالم الثالث في المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولي ، لتي تهدد بمزيد من تهيمش العالم الثالث وكند للتحرك المصرى خلال عام ١٩٩١ على أهمية للإنتفاخ على آليات تنظيمية جديدة تتواءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وفي هذا الإطار جندت مصر تدشين اطار أو مغل مشترك بضم حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والصبعين ، بحيث تصبح الحركة أكثر تركيزاً على الأبعاد الاقتصادية في أعمالها بما يزيد قدرتها للتفاوضية ووزنها النسبى عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الجديدة التي نشأت في أوروبا وأمريكا الشمالية .

وقد ارتكز الموقف المصرى في هذا الشأن على أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اغلب دول العالم الثالث ترجع في الغالب إلى الأوضاع الراهنة لتي لايتيح فرصاً عادلة امام الدول النامية بفعل سيطرة للدول الصناعية الرأسمالية على مؤسسات التمويل الدولية وتدهور الدور السياسى والمعنوى لهذه المجموعة من الدول ، علاوة على

فشل المنظمات الخاصة بها في تحقيق بعض المكاسب في علاقاتها مع دول الشمال ، الأمر الذى يلقى مزيداً من ظلال التخلف والتبعية على معظم بلدان العالم الثالث ، كما يبرهنها للمزيد من التهميش في النظام الاقتصادى العالمى .

وقد انصب التركيز المصرى على ايجاد اطار تنظيمى - فكرى يجمع بلدان العالم الثالث لتحويله إلى مجتمع متسام ، وليس مجتمعاً متلقياً للمنع والقروض . وان تشتمل هذه المساهمة على قيام دول العالم الثالث بدور في العلاقات الدولية ، لتطلاقاً من أن الترتيبات الجديدة لتي بحرى ارمائها لاينهى أن تتحدد فقط بواسطة دول الشمال وحدها ، وإنما ينبغي أن تدلى دول العالم الثالث برأيها فيها ، وقد اوضح وزير الخارجية هذه المنطلقات في مناسبات عديدة خلال عام ١٩٩١ ، وفي هذا السياق ، اعطت الدبلوماسية المصرية اهتماماً ملحوظاً بالقارة الافريقية والعالم الإسلامى .

- على المستوى الاقليمى ، ولدت حرب الخليج تحولات جوهرية في مجمل البنية الاستراتيجية الاقليمية كما سبق أن اشرنا ، وامتدت هذه التحولات إلى كافة قضايا الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط . ومن ثم ، كان من الطبيعى أن تبلور السياسة المصرية مواقف محددة ازاء كافة تلك القضايا ، لا سيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى والأمن الاقليمى والحد من التسلح . فيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى ، انطلقت السياسة المصرية خلال عام ١٩٩١ من أن الشرعية الدولية لتي وقفت ضد الغزو العراقى للتكوين ينبغي أن تسلم ايضاً على استبعاد باقى مكونات الموقف الاقليمى في الشرق الأوسط بكل ابعاده ، وفي مقدمتها الصراع العربى - الاسرائيلى ، حتى تضمه في اطاره الصحيح في سياق حركة العالم المعاصر تحقيقاً للعدالة و ارماء للشرعية . وفي نفس الوقت ، أكدت مصر على أن عملية احلال السلام في الشرق الأوسط تمتوجب وفقاً ل كافة الممارسات والمساكن العدائنية والشروع في اجراءات جادة لبناء الثقة المزعزعة لدى مختلف الاطراف حتى تقوم عملية السلام في جو مناسيب ، كما عملت مصر على حشد التأييد الدولى للموقف العربى في عملية التسوية السلمية ، لا سيما فيما ينطق بضرورة ارتكاز عملية التسوية على قرارى ٢٤٢ و ٢٢٨ ، وايضاً على مبدأ الأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والأمن للجميع . أما فيما يتعلق بالأمن ، وبعد أن حاولت مصر وموريتانيا ودول الخليج ارماء بنية جديدة للأمن عقب حرب الخليج تركزت على التكال

وسمى إلى تحقيق هذه الأهداف ، ثم استحدثت ادارات يختص كل منها بالتعامل مع نوعية محددة من القضايا الجديدة والهامة التي أصبحت تدخل فى نسج العلاقات الدولية فى المرحلة الراهنة ، بالإضافة إلى الاهتمام بفصل الادارات القائمة على اساس جغرافى دقيق ، وكذلك انشاء ادارات متخصصة لخدمة مصالح المواطن المصرى . كما يزر اهتمام واضح بتحقيق درجة أكبر من التنسيق والترابط مع باقى أجهزة الدولة والمراكز المتخصصة والقيادات الأكاديمية والفكرية .

وقد اشتملت عملية إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية على أربعة عناصر رئيسية تتمثل فى :-

(أ) انشاء ادارات جديدة تخصص بقضايا: مباحث الصلح ، البيئة ، الارهاب ، التنمية ، الديموقراطية ، عدم الانحياز ، حقوق الانسان ، الأمم المتحدة ، المفدرات ، حيث خصصت ادارة لكل من هذه القضايا ، وفى حين يعكس هذا التنظيم الأهمية المتنامية لتلك القضايا على الصعيد الدولى الآن ، فإنه يعكس ايضا الرغبة فى المساهمة فى مواجهة التعديلات التي أصبحت تواجه المجتمع المصرى (كما فى قضايا المفدرات) من خلال تعاون وزارة الخارجية مع باقى أجهزة الدولة فى مواجهتها . اضف إلى ذلك ، أن التنظيم الجديد لوزارة الخارجية اشتمل ايضا على إمكانية انشاء ادارات مؤتة وفقا للحاجة إليها ، وبحجم ما تشغله قضية ما من أهمية من زاوية المصلحة الوطنية فى فترة زمنية محددة كما حدث خلال أزمة الخليج .

(ب) اضعاف المزيد من التخصص على الادارات القائمة الممتدة اساسا إلى التقسيم الجغرافى فقسمت الادارة العربية إلى : ادارة المشرق العربى ، ادارة المغرب العربى ، ادارة مجلس التعاون الخليجى ، ادارة السودان وليبيا . ويمكن هذا التقسيم الأهمية الخاصة التى توليها السياسة المصرية لكل من السودان وليبيا ، بحيث يصبح هدف ادارة السودان وليبيا هو المتابعة الثورية وللصليحة لكافة التطورات الحادثة فى مسار العلاقات معها . وفيما يتعلق بالدائرة الأوروبية ، جرى انشاء ادارة منفصلة للجماعة الأوروبية ، وذلك بعد أن كانت فيما سبق لادارة غرب أوروبا ، الأمر الذى يتواءم عمليا مع ازدياد ثقل الجماعة الأوروبية وتنامي دورها المستقل مع العالم الخارجى كوحدة منفصلة عن كل دولة أوروبية على حدة ، مع الإبقاء فى نفس الوقت على ادارة غرب أوروبا للتركيز على التعامل مع الدول الأوروبية الغربية كنز منفردة ، وكذلك الوضع بالنسبة لادارة شرق أوروبا . أما بالنسبة للدائرة الأفريقية ، فقد أصبح هناك فى التنظيم الجديد ادارة أفريقية وإدارة لشئون المنظمات

الاقتصادية ، جنبا إلى جنب مع التكامل الأمنى من خلال اعلان دمشق ، أدت عوامل عديدة إلى شل هذا الاعلان فى النصف الثانى من عام ١٩٩١ أبرزها المعارضة الإيرانية لهذه الصيغة الأمنية واتجاه دول الخليج ذاتها نحو اجراء مراجعة شاملة لمجمل علاقاتها العربية . وقد انتهت السياسة المصرية الموقف الخليجى ، وقيلت ادخال تعديلات على بنود الاعلان ، ولا سيما فيما يتعلق بعدم الحاجة إلى الوجود العسكري المصرى - السورى المقيم هناك . ولخيرا ، اهتمت السياسة المصرية اهتماما واضحا ببلورة موقف متكامل ازاء عملية الحد من التصليح فى الشرق الأوسط ، لا سيما ازاء نزاع اسلحة الدمار الشامل . وقد جرى للتركيز فيه على ضرورة تبنى اطار متكامل وشامل يطبق على الجميع دون استثناء ، بما يسمح للخلل ويزيل الفوارق التسلحية القائمة ، مع التأكيد على ضرورة اتمام اسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى واخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة ، كخطوة حيوية فى أعمال بناء الثقة بين الأطراف المعنية فى المنطقة .

٢ . التطوير التنظيمى للجهاز الدبلوماسى المصرى :

كان من الطبعى فى ضوء ما سبق أن يجرى الاهتمام بتطوير وتحديث الجهاز الدبلوماسى باعتباره الاداة الرئيسية فى صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية ، حيث اعلن فى نوفمبر ١٩٩١ عن انتهاء وزارة الخارجية من وضع تنظيم جديد لهيكل الوزارة ، فيما جاء بمثابة نتاج لدراسات عديدة فى هذا الشأن بدأت مع تولى السيد عمرو موسى منصب وزير الخارجية . ويؤيد أن ذلك التنظيم الجديد هو على حد وصف بعض المصادر - اضعف عملية إعادة هيكلة للعمل الدبلوماسى المصرى منذ عهد نوبار باشا أول رئيس وزراء ووزير خارجية فى التاريخ المصرى الحديث . وقد استهدف التنظيم الجديد تحقيق مجموعة من الأغراض ، أبرزها :

- ملكية المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية .
- الاسهام فى مواجهة التحديات التى تجلبه المجتمع المصرى .
- تحقيق المزيد من التخصص فى العمل الدبلوماسى .
- الاستفادة من التطورات الحديثة فى مجال الاتصالات .
- ترشيد عملية صنع قرار السياسة الخارجية .
- زيادة قدرات الدبلوماسى المتخصص .

(د) تكثيف الروابط مع باقى اجهزة الدولة والمراكز المتخصصة بما يساعد على تضافر جهود الدبلوماسيين العاملين فى وزارة الخارجية مع الخبرات الفكرية والاكاديمية من خارج الوزارة . ولذلك اهم التنظيم الجديد لوزارة الخارجية بايجاد عدد من الآليات لضمان استمرار العمل من خلال الجهد الجماعى ، واعطائه طابعاً مؤسسيا . وقد اتخذت هذه الآليات المؤسسية ثلاثة اشكال محددة : المجلس الاستشارى ، اللجان ، للتعاون مع مراكز الابحاث . ويضم للمجلس الاستشارى لشئون السياسة الخارجية نخبة من الاكاديميين والدبلوماسيين السابقين وكبار الكتاب لتقديم المشورة إلى وزير الخارجية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو قضائيا محددة يتم اتخاذ قرار بشأنها . أما اللجان ، فإن التنظيم الجديد للوزارة يأخذ بها عند التعرض بصفة خاصة لبعض القضايا ذات الطابع المؤقت ، وتشكل اللجان فى مثل هذه الحالات من المختصين سواء كانوا من داخل الوزارة أو خارجها . واخيرا ، فإن للتنظيم الجديد للوزارة اهم بفتح قنوات مباشرة للتعاون مع مراكز الابحاث المعنية بقضايا السياسة الخارجية والتعاون معها لترشيد عملية صنع القرار .

ويشكل عام ، فقد تراقق هذا التطوير التنظيمى مع بروز عدد من الدلائل على حدوث تطور فى القيم الحاكمة للعمل الدبلوماسى المصرى ، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على التخلص من الطابع البيروقراطى الجامد لعملية صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية المصرية ، والتزوع للانبعاد عن المثالية السياسية والاستناد بدلا من ذلك على قدر أكبر من الواقعية والعملية فى السلوك الخارجى المصرى .

الافريقية . وبالإضافة إلى ما سبق ، تم ايضا انشاء ادارة خاصة بالمتحدث الرسمى للوزارة للتعامل المباشر مع الصحافة والاعلام الوطنى والاجنبى للرد بالسرعة اللازمة على اسئلة واستفسارات الرأى العام ازاء الموقف المصرى من الاحداث الجارية . وفى تطور لاحق ، جرى تجميع التخصصات فى إدارات تجمعها قطاعات متجانسة ، يشرف على كل منها مساعد لوزير الخارجية على أن يشرف على تنفيذ هذا النظام الجديد ثمانية مساعدين لوزير الخارجية وامين عام الوزارة . وتشتمل القطاعات المكونة للنظام الجديد على : التعاون الدولى ، لشئون التفصلى ، ومجلس الشعب والشورى ، لشئون الأمريكية ، لشئون الاسيوية ، لشئون الأوروبية ، لشئون المالية والإدارية ، لشئون العربية والشرق الأوسط ، لشئون الافريقية .

(ج) الاهتمام بتطوير قدرات الدبلوماسى المصرى ، فقد اكدت الخبرات الدولية المتلاحقة إلى زيادة الطابع الفنى والمختص للقضايا التي يتعامل معها الدبلوماسى فى عالم اليوم ، مما يتطلب توافر عنصر التخصص والتملك للمعلومات الدقيقة فى مجال التخصص . وعلى هذا الاساس ، اعطى للتنظيم الجديد لوزارة الخارجية اهمية كبيرة لتطوير دور معهد الدراسات الدبلوماسية التابع للوزارة والمكلف اساسا باعداد الدبلوماسيين الجدد ، حيث جرى ادخال عدد من اللغات الحية إلى مواد للدراسة فى المعهد ، على أن يختار منها الدبلوماسى للشباب ما يرغب فى دراسته ، مع ادخال برامج دراسية للكمبيوتر ، وتنظيم ندوات سياسية واقتصادية وعلمية وأدبية . يخلصر فيها المتخصصون وخبراء فى كافة القضايا الراهنة للكرسى المتابعة والمعرفة الشاملة لدى الدبلوماسيين الجدد .

ثانيا : السلوك الخارجى المصرى

خلال عام ١٩٩١ . بعض الخطوط العريضة لهذه الصيغة ، كما عكستها التصريحات الصادرة عن المصادر المسئولة ، وايضا كما اتضحت من خلال التحركات التى قامت بها السياسة المصرية على الساحة العربية . وتتمثل هذه الخطوط العريضة فى :-

(١) صيانة مكانة مصر على خريطة العالم العربى ، حيث أكدت تصريحات بعض المسئولين على رفض الاستمرار فى حمل لواء التضييحات فى التعامل المصرى مع العالم العربى ، وايضا رفض الاستمرار فى تكرار الذات فى مواجهة موجات من للحدود والتكرار تهب على الدور المصرى فى العالم العربى ، الأمر الذى جعل العلاقات المصرية - العربية تسير لفترة طويلة فى طريق بانحسار ولحد . ومن ثم ، يصبح من الضرورى اعادة النظر فى كافة الأمور والمتعلق فى هذا الشأن .

(٢) للتأكيد على قيمة المصارحة والالتزام فى العلاقات العربية - العربية . فقد ركزت تصريحات المسئولين على أن مبدأ المصارحة والالتزام ينبغى أن يمثل الركيزة الرئيسية التى يمكن من خلالها بناء التضامن العربى بأكمله ، وهو المعنى الذى عبر عنه عمرو موسى وزير الخارجية صراحة فى بولته أمام لجان الشؤون الخارجية والأمن القومى بمجلس الشعب فى أوائل يونيو ١٩٩١ ، لاسيما وأن الانعقاد عن هذين المبدئين أدى إلى سواة نزعة نحو التحلل من الالتزامات العربية المشتركة ، والهروب بالخطابة والمجاملات الشغوية عن تنفيذ التعهدات .

(٣) للعمل جديا على تنقية الاجواء العربية ، فعلى الرغم من أن السياسة المصرية أكدت عقب وقف إطلاق النار فى الخليج على أن تنقية الاجواء مع الدول التى ساندت صدام

امتدادا لما جرى العمل به فى التقرير الاستراتيجى العربى ، يهتم هذا الجزء برصد وتحليل التفاعلات المصرية الخارجية ، كتعبير عملى عن الاهداف والاستراتيجيات التى تحكم السياسة الخارجية المصرية .

١ - مصر والوطن العربى :

شكلت أزمة وحرب الخليج نقطة فاصلة فى حركة تطور العلاقات المصرية - العربية ، فقد خلقت هذه الأزمة حالة غير نمبوقة من الاستقطاب والعداء على امتداد الساحة العربية . وتركت هذه الحالة انعكاساتها من الناحية العملية فى صورة تعمق الانقسامات الرسمية والشعبية القائمة فى العالم العربى ، علاوة على ازدياد التعارض فيما بين الاولويات العربية . ومن ثم ، فإن البيئة العربية التى تعركت فيها السياسة المصرية خلال عام ١٩٩١ حفلت فى معظمها بالتأثيرات والتناقضات المباشرة وغير المباشرة لأزمة الخليج ، الأمر الذى ترك اثره القوى على سياسة مصر العربية . وعلى وجه العموم ، فإن السياسة المصرية عملت فى الساحة العربية على تحقيق مجموعة من الاهداف ، أبرزها : تنقية الاجواء العربية ، ارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية - العربية ترتكز على منطق المصالح والاعتدال ، بلورة موقف عربى موحد ازاء عملية التسوية السلمية مع اسرائيل .

أ . الركائز الرئيسية لسياسة مصر العربية :-

منذ فترة وقف إطلاق النار فى الخليج ، أكدت العديد من المصادر المصرية المسئولة على ضرورة ارساء صيغة جديدة لتعامل مصر مع العالم العربى ، تجاوزا مع للدروس والدلالات العديدة التى احرزتها حرب الخليج . وقد تبلورت

حينئذ سوف تحتاج إلى بعض الوقت ، إلا أن نتيجة الاجراء العربية استقطبت قدرا كبيرا من النشاط الدبلوماسي المصري على كافة المستويات ، حيث عملت السياسة المصرية على الافادة من كافة الفرص لبدء حوار جاد مع كافة الأطراف العربية لأربأ الصدع وتوحيد الجهود ووجهات النظر ازاء التحديات القائمة . وقد شكلت الاجتماعات الجارية داخل جامعة الدول العربية فرصة مناسبة لتحقيق هذا الغرض ، وبدأ ذلك منذ اواخر مارس ١٩٩١ مع اجتماع مجلس الجامعة بمشاركة كافة الدول العربية لأول مرة عقب وقف اطلاق النار في الخليج ، كما قام الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية بجهود مكثفة في هذا الاطار . وفي نفس الوقت حظيت هذه القضية بتركيز بالغ في الأنشطة السياسية للدغاية ، سواء في أنشطة الحكومة أو أحزاب المعارضة .

(٤) بادرة مفاهيم جديدة أكثر تكاملا للأمن والتعاون العربي ، بما يساعد مستقبلا على الحد من التفاعلات السلبية بين الدول العربية ، وبما يساعد أيضا على التفاعل بالإيجابية مع التوازنات الدولية الجديدة . وقد شكل اعلان دمشق للتطبيق العملي لهذا المبدأ والذي استهدف تطبيق صيغة واقعية للتعاون الشامل بين دول الخليج ومصر وسوريا ، إلا أن مسويات عديدة جابهت اصنام التنفيذ الفعلي لهذا الاعلان عقب وقف اطلاق النار في الخليج .

وقد شكلت هذه الركائز المنطلقات الرئيسية لمبادرة مصر العربية خلال عام ١٩٩١ ، بحيث عملت على الترويج لها في الدائرة العربية ، إلا أن مناخ السوالة والفوضى والشكوك العميقة المتبادلة التي تركتها حرب الخليج حال في بعض الحالات دون تحقيق العائد المطلوب ، وإن كانت جهود تلقية الاجواء العربية بصفة خاصة قد حظيت بقدر أكبر من التجاوب والترحيب من جانب الكثير من الدول العربية .

ب - العمل العربي المشترك :-

بذلك الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩١ جهدا ملحوظا في اتجاه دفع العمل العربي المشترك إلى الامام في اعقاب حرب الخليج ، وساعدها في ذلك عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وتعيين الدكتور عصمت عبد المجيد لأمين عاما للجامعة ، بالانسالة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة مثل منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسندوق العربي للتنمية الصناعية .. وغيرها .

والواقع أن تداعيات حرب الخليج قد عززت المنحى الوطني في تسيير دفة العمل العربي المشترك ، حيث بدا واضحا خلال عام ١٩٩١ أن هناك تركيزا على القضايا الاقتصادية والأمنية . فبلى المصعد الاقتصادي ، اكدت مصر في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي انعقدت في اوائل شهر سبتمبر بالقاهرة على ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد تجاه التطورات الاقتصادية العالمية الحالية وللتنسيق لبناء نظام اقتصادي عربي متكامل ووضع تخطيط متكامل للتنمية في العالم العربي . وفي هذا الاطار ، نشطت مصر - عقب عودة مجلس الوحدة الاقتصادية إليها ، في تقييم أعمال المجلس ورسم سياسة مستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي تستهدف إزالة أوجه-التقصور في بناء التكامل الاقتصادي العربي . وتقوم هذه السياسة على ثلاثة عناصر رئيسية هي : الاهتمام بصيغة للمشروعات العربية المشتركة باعتبارها النصب الصيغ لتدفق الأموال العربية ، ودعوة كافة الاتحادات العربية التوضعية التي انشأها مجلس الوحدة الاقتصادية للاجتماع لمناقشة خطط العمل والميزانية ، والعمل على زيادة عدد الاعضاء المنضمين لاتفاقية الوحدة الاقتصادية .

أما على المستوى الأمني ، فقد بدلت مصر عقب وقف اطلاق النار في الخليج اجراء مشاورات عربية مكثفة لبحث اطار الأمن العربي المناسب واعادة تصور متكامل لهذا النظام الأمني على المستوى الاقليمي ، وعرضت مصر على أن توافق كافة التهوركات الجارية في هذا الشأن مع اتفاقية النطاق العربي المشترك من أجل الحفاظ على أمن الأمة العربية على حد قول الرئيس مبارك .

ج - اعلان دمشق :-

استهدف اعلان دمشق ارساء صيغة جديدة للتعاون العربي في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية خلال مرحلة ما بعد حرب الخليج ، وذلك بين دول الخليج ومصر وسوريا ، إلا أن الاعمال المبره في هذا السند شهدت خلال عام ١٩٩١ العديد من مناسبات الصعرة والهبوط ، فقد بدأت المباحثات بين وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج في ١٥ فبراير لمناقشة لوائح التعاون الاقتصادي والأمن في المنطقة من منظور عربي بعد انتهاء الحرب ، وقضت لهذا الغرض ورقة عمل أعلنها مصر وسوريا والمملكة العربية ، بالإضافة إلى عقد من

المقترحات النكمة من بعض الدول الأخرى حول هاتين الصيغتين . وقد انتهت أعمال هذا الاجتماع إلى الاتفاق على

مات نقاط كاطار للتعاون المنتقلى بين الدول المعنية هي :-
- الاستناد على مبادئ واهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، بين دول الجامعة .

- النظر إلى مفهوم الأمن القومي العربي نظرة شاملة متعددة الابعاد ، واعتبار أمن واستقرار الدول للمعنية جزءا لايتجزأ من الأمن والاستقرار العربي والدولي .

- أن التعاون والتنسيق بين الأطراف المشاركة سوف يكون متاحا لكافة الدول الأجنبية التي قد ترغب في الاشتراك ، على أن تلتزم بالمبادئ والاهداف المعلنة .

- تنشيط دور الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك .

- احداث انطلاقة ملموسة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية .

- احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

وقد اقر وزراء الخارجية خلال هذا الاجتماع وثيقة للتعاون والتنسيق بين دولهم ، إلا أنهم رأوا عدم اعلان هذه الوثيقة لحين اقرارها من جانب رؤساء الدول والحكومات ، لاسيما وان الوثيقة تتضمن للترتيبات الأمنية في المنطقة مستقبلا ، الامر الذي كان يتطلب ارجاء توقيع اصدار الوثيقة إلى ما بعد انتهاء حرب الخليج .

وبالقفل ، وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج بالاحرف الأولى على اعلان دمشق بعد وقف حرب الخليج . وقد اشار نص الاعلان إلى أن الاطراف المشاركة اعتبرت القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية والخليج بمثابة نواة لقوة سلام عربية تمد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في الخليج ، وايضا باعتبارها نموذجا يحقق ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل . ومن ناحية أخرى ، أكد الاعلان على تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي وتبني سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لقائمة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم . وقد جرى التوقيع على هذا الاعلان في ٦ مارس بدمشق ، واعتبر في حينه انطلاقة هائلة للعمل العربي الجديد .

والحقيقة ، ان هذا الاعلان قول بارتياح واسع النطاق في معظم العواصم الرئيسية في العالم ، كما شرع وزراء خارجية الدول الثمانية في القيام بحركات جماعية خلال لقاءهم مع وزراء خارجية التريوكا الأوروبية ، وايضا مع

وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ، لثناء زيارتهم للمنطقة في شهر مارس ، بهدف تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتحرك الجماعي ، لاسيما حيال السلام في المنطقة .

وفي اعقاب ذلك ، عقد وزراء خارجية الدول الثمانية عددا من الاجتماعات التي استهدفت وضع بنود اعلان دمشق موضع التنفيذ ، إلا أن العديد من المعوقات بدأت تظهر امام الاعلان بصورة تدريجية في المجالين العسكري والاقتصادي . فقد بدلت بعض دول الخليج مطالب منذ شهر يونيو باشغال بعض التمددات على الاعلان ، بحيث ينص صراحة على ان اعلان دمشق ليس اتفاقا أو معاهدة عسكرية ، وان القوات الأمنية التي تشكلت بمقتضى الاعلان هي قوات مؤقتة وليست دائمة . وبالتالي ، فإن ترتيبات الأمن ككل مؤقتة ، ويمكن لأى من الدول الموقعة على الاعلان أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الكبرى أو الاقليمية بشروط عدم تناقضها مع نص اعلان دمشق . وفي نفس الوقت ، طالبت بعض الدول الخليجية الأخرى بتشكيل قوة خليجية موحدة قوامها ١٠٠ ألف جندي من الدول الست لها هيئة اركان مشتركة ، وذلك في اطار الاعتماد على الذات في الحفاظ على أمن المنطقة ، على أن يتم التعاون العسكري والدفاعي بين تلك الدول ومصر وسوريا على اساس ثنائي ، وفي ضوء احتياجات كل دولة خليجية على حدة . وقد تفاقم الخلافات حول هذه القضايا ، ثم قلمت مصر وسوريا بسحب قواتهما من الكويت والسعودية ، ثم جرى التباحث حول وضع القوات المصرية والسورية المساعدة لدول الخليج بالتفصيل في اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذي عقد في الكويت في منتصف يوليو ، حيث اتفق على أن تبقى القوات المصرية والسورية متمركزة في بلادها ، مع امكانية الاعتماد عليها وقت الحاجة ، وفي ظل وجود خطر خارجي . وقد اعتبر هذا التمدل بمثابة اعادة صياغة لبعض النقاط في اطار الفهم المشترك ، دون أن يضي الاخلال بالمبادئ الاساسية للاعلان .

وفي هذا الاطار ، جاء التمدل الرئيسي في الصيغة النهائية لإعلان دمشق التي صدرت عقب اجتماع الكويت في ١٩ يوليو ١٩٩١ منسبا في الاشارة إلى حق أى دولة من دول الخليج في الاستعانة بقوات مصرية وسورية على اراضيها إذا رغبت في ذلك . وقد عقد وزراء خارجية دول اعلان دمشق لجمعامين في القاهرة اولهما في منتصف سبتمبر ، وثانيهما في ١١ نوفمبر ، للتشاور في كيفية تنفيذ مبادئ اعلان دمشق ، كما ركز الاجتماع الثاني على

التطورات في عملية السلام وتنتج مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، إلا أن الأطراف المعنية لم تتفق على كيفية تنفيذ الإعلان ، وجرى تأجيل ذلك إلى أبريل ١٩٩٢ ، كما شهد اجتماع نوفمبر تضاريا في التصريحات حول دور ايران في ترتيبات الأمن في الخليج . وعقب ذلك ، استمرت المشاورات والمباحثات الثنائية بين رؤساء وملوك دول اعلان دمشق ، إلا أن إنجازا ما لم يتحقق على صعيد تطبيق الاعلان ووضعه موضع التنفيذ .

٥ - العلاقات الثنائية :-

تركت أزمة الخليج انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، حيث تركت الأزمة تقورا واضحا في العلاقات مع الدول التي كانت تؤيد الموقف العراقي ، لاسيما السودان ودول المغرب العربي . وقد اعربت مصر منذ فترة ما قبل توقف حرب الخليج عن ترحيبها بأي جهد عربي لتفكيك اجواء العلاقات مع تلك الدول ، بل أن هذه القضية كانت موضوعا لنقاش مكثف بين مصر وليبيا ، بهدف لتواءم الخلافات والتوسط بين الدول العربية ذات المواقف المتعارضة ، كما أكد العقيد معمر القذافي خلال زيارته للقاهرة في منتصف فبراير استمداه للقيام بهذه الوساطة وتكليف الاتصالات بين الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر فيما بينها . وقد نجحت هذه الجهود في تحقيق انفراج مؤقت في علاقات مصر مع كل من السودان والاردن واليمن ، ووصل الأمر إلى درجة الاعلان في اواخر يوليو عن قيام الرئيس مبارك بتوجيه دعوة رسمية إلى قادة تلك الدول لزيارة القاهرة لتبادل وجهات النظر بشأن العمل العربي المشترك ، كما اعلن وقتذاك أنه سوف يجرى تحديد مواعيد تلك للزيارات عبر القنوات الدبلوماسية ، ثم تصدرت هذه القضية قائمة المحادثات التي اجريت بين الرئيس مبارك والعقيد القذافي خلال زيارة الأخير لاسكندرية في أول يوليو ، حيث جرى التركيز فيها على تطورات العلاقات العربية ، لاسيما الأوضاع القائمة بين مصر والسودان ، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن تقدم ملحوظ في العلاقات بين مصر والأطراف العربية التي كانت تؤيد الموقف العراقي ، وظلت هذه العلاقات تشهد منحنيات متلاحقة من الصعود والهبوط .

ف فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - السودانية ، عمل الجانبان منذ البداية عام ١٩٩١ على تجاوز الاجواء العدائية المتبادلة التي خيمت على علاقاتهما بفعل تباين موقفيهما من الغزو العراقي للكويت ، حيث اعلن الفريق عمر البشير

رئيس مجلس قيادة الثورة في السودان في بداية العام ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة ، وان أي تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه ، وفي نفس الوقت ، قام وزير الاقتصاد والتجارة المصري بزيارة الخرطوم قبل اندلاع الحرب في الخليج بثلاثة ايام ، وتباحث مع الفريق عمر البشير في سبل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، إلا انه بمجرد نشوب حرب الخليج تظاهر عدد كبير من السودانيين تحت رعاية قوات الأمن والسلطات السودانية ضد القيادة المصرية ، وتردعت لنباه عن مطالبهم بضرب السيد العالي ، كما لحقوا العلم المصري . الامر الذي دعا السفير المصري في الخرطوم حسن جاد الحق إلى اصدار قرار باغلاق جامعة للخرطوم - فرع الخرطوم ومدارس البعثة التعليمية المصرية في السودان ومكتب مصر للطيران في الخرطوم إلى أجل غير مسمى ، علاوة على تأجيل افتتاح معرض الكتاب المصري هناك .

وقد حاولت الحكومة السودانية من جانبها الحيولة دون توسيع دائرة الخلاف مع مصر ، ففنى وزير الاعلام السودانى في فبراير ملامدته بعض الانذاعات الغربية عن وجود صواريخ وطائرات عراقية في شمال وشرق السودان ، كما سارع مجلس الوزراء السودانى في نفس الفترة إلى البدء في تنفيذ البنود العامة لبروتوكول التعاون التجارى بين مصر والسودان للعام الحالى . وفي شهر ابريل ، شاركت كل من السودان ومصر وسوريا وليبيا في انشاء هيئة عربية للنتاج الزراعى براسمال قدره ٢٠٠٠ مليون دولار ، يكون مقرها القاهرة ، إلا أن توترات عديدة مرعان ما طرأت على علاقات الدولتين في شهر يوليو ، حينما عاد إلى القاهرة ٨٤ مصريا من الخرطوم منعتهم السلطات السودانية من الدخول بسبب أسباب أمنية ، فقامت السلطات المصرية في مطار القاهرة بدورها بمنع ٢٠ مواطنا سودانيا من دخول البلاد ، ثم منعت بعد ذلك ٨٨ رابعا سودانيا من دخول البلاد لاسباب أمنية ، وتم ترحيلهم إلى الخرطوم على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية السودانية ، كما اتهم الرئيس حسنى مبارك الجبهة القومية الاسلاميه في السودان بزعماء حمن الترابى باذنا نفق ورام أعمال تمكيد العلاقات بين البلدين ، وحذر مبارك في حديث انلى به لمجلة المانية في منتصف شهر يوليو من محاولة اللعب بمواء النيل من جانب اية اطراف سودانية .

وفي أعقاب ذلك ، استمرت اعمال الترحيل ومنع مواطنى الدولة الأخرى من الدخول إلى أن اصدرت الحكومة

المودانية توجيهاها إلى سلطات مطار الخرطوم بالسماح للمصريين بدخول السودان بمجرد إبرازهم جواز السفر الخاص بهم . وقد أثارت هذه التطورات ردود فعل غاضبة في السودان تجاه سياسة الحكومة السودانية لإزاء مصر ، لاسيما لدى حزب الأمة الموداني الذي استنكر محاولات الجبهة الإسلامية الاضرار بالعلاقات مع مصر وإثارة المشكلات مع مصر .

وبالمثل ، استمرت حالة القنور في تطبيع علاقات مصر مع كل من الأردن واليمن ، ولكن بصورة أقل حدة بكثير من الوضع مع السودان ، علوة على أن هذه الحالة لم تتخذ طابعا عدائيا ظاهرا على نحو ما شهدت العلاقات المصرية - السودانية ، بل أن علاقات مصر مع الأردن واليمن شهدت محاولات جادة لتفتح صفحة جديدة في العلاقات . ففي أعقاب التوتر الذي سيطر على حركة العلاقات أثناء حرب الخليج ، انطهرت الدول الثلاث استمداها لتجاوز الخلافات السابقة . فقد أعلن الملك حسين عامل الأردن في مارس ١٩٩١ ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية مبنية على الثقة المتبادلة بعد أزمة الخليج ، التي وصفها بأنها كانت كارثة قومية على الأردن . كما أرسل الملك حسين رسالة إلى الرئيس مبارك في شهر يوليو حملها السيد زايد بن شاكور رئيس الديوان الملكي الأردني ، تناولت عملية السلام في المنطقة وجهود تنمية الأجواء العربية ، وأعقب ذلك سلسلة زيارات أردنية للعاصمة المصرية ، منها زيارة وزير الخارجية الأردني في أواخر شهر نوفمبر ، ثم قام الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية بزيارة للعاصمة الأردنية في ٢ ديسمبر سلم خلالها رسالة إلى الملك حسين الذي استقبله فور وصوله إلى عمان وقد تردد في أعقاب ذلك أن الملك حسين سوف يقوم بزيارة للقاهرة لأول مرة منذ أغسطس ١٩٩٠ ، إلا أن الزيارة لم تتم فيما تبقى من عام ١٩٩١ ، وعلى نفس هذا النحو ، شهدت العلاقات المصرية - اليمنية قدرا من التوتر في ظل حرب الخليج ، إلا أن الجانب اليمني بالر بمحاولة احتواء الخلافات مع مصر عقب انتهاء للحرب ، حيث قام الدكتور عبد الكريم الارياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني بزيارة القاهرة مرتين ، الأولى في شهر مايو ، والثانية في شهر أغسطس نقل خلالها رسائلتين من الرئيس اليمني على عبد الله صالح إلى الرئيس مبارك حول المستجدات في المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين .

أما العلاقات المصرية - الفلسطينية ، فقد تطورت بوتيرة أسرع وأكثر إيجابية خلال عام ١٩٩١ ، ونبع هذا التطور

بالدرجة الأولى من حاجة الطرفين إلى بلورة قدر أكبر من التنسيق والتوافق حيال عملية التصوية في المنطقة ، الأمر الذي ساعد الطرفين في نهاية المطاف على تجاوز الخلافات التي كانت قائمة فيما بينهما حول أزمة الخليج . وقد بدأت التطورات في هذا الاتجاه مع وصول وفد فلسطيني إلى القاهرة في ٦ أغسطس ، يضم محمود عيسى (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكم بلعوى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، لاجراء مباحثات مع عدد من المسؤولين المصريين حول جهود السلام . وعقب ذلك ازديادات كثافة المشاورات والاتصالات الثنائية بين الجانبين بشأن كافة قضايا وجوانب عملية التصوية ، كما قام الرئيس مبارك في ٩ أكتوبر بتهنئة السيد ياسر عرفات باعادة انتخابه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واستمر في تبادل الرسائل حول مفاوضات السلام . وتتوجيا لهذه الجهود والاتصالات ، وصل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى القاهرة في أول ديسمبر ، حيث بحث مع الرئيس مبارك عمليات التفاوض مع إسرائيل ، والتشاور بشأن مبدل التنسيق العربي قبل المباحثات متعددة الأطراف .

وقد شهدت العلاقات المصرية - العراقية تدهورا متواصلا خلال عام ١٩٩١ ، حيث أعلن العراق في شهر فبراير أنه قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر والسعودية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وكانت هذه الدول قد سحبت بعثاتها الدبلوماسية من بغداد . وردا على هذا القرار ، طلبت الخارجية المصرية من السفير العراقي وأعضاء السفارة المصرية والمكاتب التابعة لها مغادرة البلاد على ضوء ما أعلنه العراق من قطع للعلاقات ، كما كشف وزير الداخلية المصري عن مخطط لاشغال الجبهة المصرية - الإسرائيلية واغتيال مسؤولين كبار ، ويشرف عليه الرئيس العراقي صدام حسين وأجهزة مخابراته بالتعاون مع مجموعة أبو نضال والجهاد الإسلامي .

كما قدم اتحاد عمال مصر في مارس شكوى إلى منظمة العمل الدولية حول الممارسات والتعصيف اللا أنساني الذي قُدمت به السلطات العراقية ضد العمال المصريين في الكويت والعراق . وكان وزير الداخلية المصري قد أعلن أنه تم اعتقال ٦ مخبرين ينتقلون تعليماتهم من بغداد لتلقيام بعمليات ارهابية في مصر ، وهم أعضاء في حزب البعث المصري . وفي منتصف العام ، حرصت السياسة المصرية على إعلان عدم استجداها للمشاركة في توجيه ضربة عسكرية جديدة

الثانية ، عوضا عن حالة الجمود التي أصابت صيغة العمل المشترك التي عبر عنها اعلان دمشق .

وكانت العلاقات المصرية - السورية خلال عام ١٩٩١ بمثابة العلاقات الاكبر كثافة وايجابية على مستوى العلاقات العربية لمصر ، حيث تحدثت اشكال التنسيق السياسي بين البلدين على كافة المستويات وبالنسبة لطائفة واسعة من القضايا ، فيما جاء بمثابة امتداد للطفرة الكبرى التي بدأت علاقات الدولتين تشهدها منذ عام ١٩٩٠ .

وتبدو هذه الخاصية واضحة بصفة خاصة في لقاءات القمة المصرية - السورية المتعددة ، فقد قام الرئيس حسني مبارك بزيارة دمشق في شهر مايو ، ولجري محادثات مع الرئيس حافظ الامد حول الوضع في الخليج وعملية السلام . ثم قام الرئيس حافظ الامد بزيارة القاهرة في شهر يونيو للتشاور مع الرئيس مبارك حول عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ولكل الرئيسان في نهاية محادثتهما على ضرورة بدء عملية السلام بأسرع ما يمكن . وفي شهر يوليو ، زار الرئيس مبارك دمشق لأجراء محادثات مع الرئيس الامد بهدف التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بجهود السلام ، وصرحا خلال تلك الزيارة على أن للتوصل إلى سلام عادل زهن يتشمل فلسطيني حقيقي وواقعي في محادثات السلام ، كما أكد على أن مصر وسوريا لا يريدان وجودا دائما لهما في الخليج ، ولكنهما مستعدتان للمشاركة في عملية الدفاع عن المنطقة إذا ما طلب منها ذلك ، كما عقدت في نفس الفترة أصصال اللجان العليا المصرية - السورية المشتركة برئاسة رئيس وزراء الدولتين . وقد استأنف الرئيسان لقاءتهما في شهر أكتوبر ، حيث وصل الرئيس الامد إلى القاهرة في ١٢ من هذا الشهر ، قبل وصول وزير الخارجية الأمريكي بيوم واحد إلى القاهرة . وذلك لأجراء تقييم شامل مع الرئيس مبارك حول الموقف العربي وكافة وجهات النظر المطروحة ، وفي ٢٥ نوفمبر ، أجرى الرئيس مبارك محادثات مكثفة مع الرئيس الامد في دمشق حول خطوات التنسيق بين مصر وسوريا بشأن المفاوضات الثنائية وطرق تنفيذ اعلان دمشق ووسائل دعم العلاقات المصرية - السورية في كافة المجالات . يشير ما سبق إلى أن عام ١٩٩١ شهد المزيد من قوة الدفع في العلاقات المصرية - السورية ، وتطور ذلك على وجه الخصوص في أعمال التنسيق السياسي إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك ، لاسيما قضية التسوية والأمن في الخليج ، علاوة على الاهتمام بدفع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين إلى الامام .

العراق ، حينما رفضت القيادة العراقية نداءات المجتمع الدولي بخصوص التفتيش على منشآت التنويرية طبقا للقرارات الصادرة في هذا الشأن ، إلا أن الرئيس مبارك وجه رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين عن طريق طرف ثالث ، ينبهه فيها إلى خطورة الموقف القائم وقتذاك ، والذي قد يعرض العراق إلى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف لتمييز بعض الاهداف الاستراتيجية داخل البلاد .

وعلى العكس مما سبق ، فإن علاقات مصر مع دول الخليج العربي شهدت خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ قوة دفع ملحوظة في كافة المجالات الثنائية ، بفعل التقارب الشديد في المواقف والسياسات الذي تبلور أثناء أزمة الخليج ، إلا أن الخلافات التي نشأت حول اعلان دمشق تركت انعكاساتها بالضرورة على العلاقات الثنائية بين مصر وبعض هذه الدول .

وقد ازديدت خلال النصف الثاني من العام لقاءات القمة المصرية - الخليجية فقد وصل الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت إلى القاهرة في ١٨ سبتمبر ، وأجرى مع الرئيس مبارك محادثات تناولت الاجراءات الخاصة بالامن في المنطقة وجهود تحريك قضية السلام والعلاقات الثنائية . كما وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى القاهرة خلال نفس الفترة تقريبا ، حيث تناحرت حول نص القضايا المسالمة الذكر . وقد قام الرئيس مبارك من ناحيته بزيارة المملكة العربية السعودية يومي ٢ - ٣ أكتوبر ، للتشاور مع الملك فهد بشأن الوضع في الخليج وعملية السلام في المنطقة والعلاقات الثنائية ، وأسفرت هذه المحادثات عن تقديم السعودية لمصر ٥٠٠ مليون دولار منحة لاترد لتمويل المشروعات المصرية العاجلة . وفي اواخر شهر ديسمبر ، قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثمان امير دولة قطر بزيارة القاهرة ، وأجرى مع الرئيس مبارك محادثات حول تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وتطورات الاوضاع في منطقة الخليج ونتائج قمة مجلس التعاون الخليجي التي كانت قد انتهت مؤخرا . وبالإضافة إلى ما سبق فإن المحادثات والمشاروات المصرية - الخليجية استمرت ايضا من خلال القوات الدبلوماسية المتعددة ، وعلى مختلف المستويات .

وهكذا ، فإن العلاقات المصرية - الخليجية اتسمت على وجه العموم بظلية طابع المجالات الدبلوماسية والمعاملات

٢ - مصر واسرائيل

المتشددة لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير ، مادعا وزير الخارجية الاسرائيلي في ٨ يوليو إلى تقديم احتجاج رسمي إلى السفير المصري في تل ابيب على هذه الانتقادات باعتبارها (اساءة وطنية لاسرائيل) .

وقد شكلت الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة للمياة الاقليمية المصرية مصدرا اضافيا للتوتر في العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، حيث اتقت السلطات المصرية في ٣ يوليو القبض على افراد بعثة للبحث العلمى من جامعة تل ابيب كانوا يجمعون الشُعاب المرجانية والاحياء المائية في المياة المصرية ، ثم اُخرج عنهم بعد ذلك بيوم واحد بكفالة

مالية ، إلا أن السلطات المصرية قامت بعدها باتخاذ الاجراءات القانونية لمقاضاة الدارسين الاسرائيليين للحصول على تمويضات مالية مملوكة لقيمة المصاير الناتجة عن اتلاف مساحة ٢٥٠ مترا من الشُعاب المرجانية والتنباتات المائية النادرة في محمية رأس محمد بشرم الشيخ .

على أن الجانب المصري عمل منذ اواخر شهر أغسطس على ابداء قدر اكبر من المرونة ، وقد ارتبط هذا التوجه بحدوث تطور ملحوظ في الموقف الاسرائيلي من قضية التسوية . وفي هذا الاطار ، وجهت مصر دعوة رسمية إلى وفد من شطب اعضاء كتلة الكيود الحاكم لزيارة القاهرة للالتقاء مع كبار مسؤولي وزارة الخارجية ومجلس الشعب والشورى ، بهدف شرح وجهة النظر العربية تجاه جهود احلال السلام في الشرق الأوسط وانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية ، واستقبلت القاهرة ايضا وزير الخارجية الاسرائيلي دوفين لوفى للتباحث حول عملية السلام والتضايقات ذات الاهتمام المشترك ، كما قام وفد من الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة د . مصطفى خليل بزيارة اسرافيل خلال الفترة ١٨ - ٢٢ نوفمبر ، التقى خلالها مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاسرائيلي وحضر المؤتمر العام لحزب العمل الاسرائيلي الذى جرت خلاله مباحثات الهامسة العامة للحزب واجراء انتخابات على رئاسة الحزب .

ب - العلاقات الاقتصادية :

تتركز المصادرات المصرية لاسرائيل في النفط الذى شكل نحو ٩٩ ٪ من تلك الصادرات خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩١ . ونظرا لميطرة النفط على قلابة المصادرات المصرية لاسرائيل ، فإن قيمة تلك الصادرات كانت تتذبذب صعودا وهبوطا للتغير في أسعار النفط - راجع الجدول .

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل كانت قد طلبت من مصر

شهدت العلاقات المصرية - الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ تفاغلات سياسية واقتصادية مكثفة ، إلا أن أغلب التفاعلات السياسية تعلق بعملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وسوف يجرى التعرض لها تفصيلا في اطار تناول السياسة المصرية تجاه عملية التسوية . ومن ثم ، فإن هذا الجزء سوف يتناول بعض القضايا السياسية بين البلدين ، على أن يجرى التعرض بعد ذلك للعلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل ، لاسيما في مجالات التجارة والصناعة التى تعتبر بمثابة أهم مجالات التعامل بين الطرفين ، علاوة على قضية المقابلة الاقتصادية العربية لاسرائيل .

أ - العلاقات السياسية :

خللت العلاقات المصرية - الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ بعدد من التوترات التى نجمت في معظمها عن الموقف الاسرائيلي المتشدد حيال عملية التسوية ، وقد بدأت هذه الازمات خلال العام المنكر مع قيام مصر في شهر يونيو بتوجيه دعوة رسمية إلى حزب العمل الاسرائيلي لزيارة القاهرة لاجراء مباحثات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وحضر الوفد بالقبيل برئاسة جاييم رامون رئيس كتلة العمل في الكنيست والتقى بوزير الخارجية وعدد من كبار المسؤولين ، إلا أن الزيارة احدثت ضجة سياسية في اسرائيل ، حيث انتقد متحدث باسم الحكومة الاسرائيلية الزيارة لانها تضعف موقف الحكومة ، وتمس المصيرة السياسية ، على حد قوله ، في حين نظر حزب العمل اليها باعتبارها يمكن أن تخلق رأى عام ضاغط على كتلة الكيود من اجل قبول الاشتراك في مؤتمر السلام ، علاوة على انها قد تؤدى إلى تشجيع الحوار بين مصر واسرائيل .

وفي نفس الوقت ، تبادل الجانبان المصري والاسرائيلي الانتقادات بشأن بعض القضايا فانقد موسى اريئز وزير الدفاع الاسرائيلي في اواخر شهر يونيو عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وانتخاب د . عصمت عبد المجيد امينا عاما لها ، كما انتقد اريئل شارون وزير الاسكان الاسرائيلي مصر في اواخر شهر أغسطس متهما اياها بالمشاركة في سباق التسليح في الشرق الأوسط ، ولذى يمس اسرائيل . اضيف إلى ذلك أن مصادر في الحكومة الاسرائيلية انتقدت ما أسمته محاولات مصر التدخل في السيادة للدخلة الاسرائيلية ، ودعت بدلا من ذلك إلى التعاون بين حكومتى البلدين . وعلى الجانب الآخر ، كتفت مصر انتقاداتها للسياسة الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ ، لاسيما ضد المواقف

تجديد اتفاق النفط المبرم بين البلدين في إطار اتفاقيات السلام بين الدولتين . كما طلبت إسرائيل رفع حجم الاتفاق من مليوني طن إلى ٤,٥ مليون طن سنوياً . وقد وافقت مصر على تجديد اتفاق النفط مع إسرائيل ، لكنها لم توافق على رفع حجمه نظراً لرغبة الحكومة المصرية في عدم تركيز الصادرات النفطية المصرية في سوق واحد حتى لا تتعرض تلك الصادرات لمشاكل كبرى إذا توقف هذا السوق لأي سبب عن استيراد النفط المصري . ويبدو أن هذا الموقف المصري كان له ما يبرره تماماً لأن إسرائيل تمتعت في عام ١٩٩٠ أن تخفض وارداتها النفطية من مصر بنحو ٧٥ ٪ فلم تتجاوز تلك الواردات نصف مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٧٠ مليون دولار . وإن كانت إسرائيل قد عادت في عام ١٩٩١ واستوردت نفس كميات النفط التي كانت تستوردها من مصر قبل عام ١٩٩٠ . وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى إسرائيل نحو ٣٧٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ وهي في مجملها تقريبا صادرات نفطية .

وعلى صعيد آخر ، اعربت إسرائيل منذ عام ١٩٨٦ عن رغبتها في استيراد ما قيمته ٧٠ مليون دولار من الغاز الطبيعي المصري ، إلا أن مصر رفضت ذلك الطلب في حينه ، ورفضته بعد ذلك عند ما كررته إسرائيل مرة أخرى . وقد جاء الرفض المصري لطلب إسرائيل باستيراد الغاز الطبيعي على أساس أن الإنتاج المغزون المصري من الغاز الطبيعي لايسمح بتصدير الكميات التي طلبتها إسرائيل .

وفضلاً عن الصادرات النفطية المصرية لإسرائيل ، فإن مصر تصدر غزل القطن وبعض مواد البناء والتوابل والأغذية المعبأة إلى إسرائيل . وقد بلغت قيمة صادرات مصر من هذه السلع نحو ٦ ملايين دولار عام ١٩٩٠ .

أما الواردات المصرية من إسرائيل فقد انخفضت بشكل كبير في عام ١٩٩٠ ولم يتجاوز قيمتها نحو ٥ ملايين دولار بعد أن بلغت قيمتها نحو ٤٣,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وبعد أن كانت تنور حول رقم ٧٠ مليون دولار منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٨٧ . وقد عادت الواردات المصرية من إسرائيل إلى التراجع في عام ١٩٩١ ، حيث بلغت قيمتها نحو ٤,٣ مليون دولار .

وتتشكل الواردات المصرية من إسرائيل بصورة أساسية من معدات وأدوات الزراعة والرى وبعض مخلفات الإنتاج والمبيدات والبذور والأجاج ، مما يوضح أن كل واردات مصر من إسرائيل مرتبطة بقطاع الزراعة .

ويبدو أن انخفاض الواردات المصرية من إسرائيل بما يقارب ٩٠ ٪ في عام ١٩٩٠ ، ثم انخفاضها بنسبة ١٤ ٪ عام ١٩٩١ ... قد ترتبط بالانتقادات السنية التي وجهتها

المعارضة المصرية للعلاقات بين مصر وإسرائيل في مجال الزراعة ، حيث اتهمت إسرائيل بنقل بعض أمراض النبات والحيوان والثرية إلى مصر ، كما نكر أن واردات بعض الجهات الزراعية المصرية من إسرائيل من منشآت النمو النباتي ضارة صحياً ، وكذلك المواد التي تؤدي لأكساب الفواكه الألوان لتساعد على تسويقها .

ويسفر الميزان التجاري المصري مع إسرائيل عن فائض كبير في صالح مصر إذا استثنينا إجمالي التجارة بين البلدين بما فيها النفط ، أما إذا استبعدنا النفط ، الذي يمثل نحو ٩٩ ٪ من صادرات مصر إلى إسرائيل ، فإن الميزان التجاري بين الدولتين يصبح في صالح إسرائيل . وقد بلغ الفائض التجاري المصري مع إسرائيل نحو ٣٦٨,٢ مليون دولار عام ١٩٩١ .

وتعد السياحة مجالاً هاماً للعلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، وتتدفق أعداداً كبيرة من السياح الإسرائيليين على مصر سنوياً وبخاصة إلى المناطق الساحلية في جنوب سيناء . وقد بلغ متوسط عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا مصر منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن نحو ٩٠ ألفاً في العام . وبلغ عدد السياح الإسرائيليين لمصر مستوى الذروة في عام ١٩٨٨ عندما وصل ١٥٠ ألف قبل أن يتعرض للتراجع كبير ، بعد ذلك ربما بسبب بعض الحوادث التي تعرض لها السياح الإسرائيليين في مصر .

وتجدر الإشارة إلى أنه مع بدء مفاوضات تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في مدريد في نهاية أكتوبر من عام ١٩٩١ ، طرح الإسرائيليون مشروعات للتعامل مع العرب في مجال السياحة ترمي للاستفادة من الامكانيات السياحية للدول العربية ، وتضمنت تلك المشروعات فكرة إقامة تعاون مصري - أردني - سعودي - إسرائيلي لاتملاء السياحة في خليج العقبة لصالح الدول الثلاث .

وعلى الجانب الآخر تعد السياحة المصرية في إسرائيل محدودة جداً وتحتصر تقريبا في الزيارات الرسمية وشبه الرسمية وفي رحلات للفلسطينيين المقيمين في مصر لزيارة في فلسطين المحتلة .

ولخيراً ، مثلت قضية المقاطعة العربية لإسرائيل مجالاً هاماً للتفاعل بين القاهرة وتل أبيب في عام ١٩٩١ ، وقبل التعرض لهذه التفاعلات تجدر الإشارة إلى أن المقاطعة العربية لإسرائيل تنقسم إلى ثلاثة مستويات ، أولها هو مقاطعة دولة إسرائيل وشركاتها ، وثانيها هو مقاطعة الشركات المتعاملة بصورة مباشرة مع إسرائيل ، وثالثها هو مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات المتعاملة مع إسرائيل . وقد التزمت مصر رسمياً بوقف كل أشكال المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل منذ اتفاقية السلام . ورغم ذلك فمن الناحية الفعلية لايفضل الشركات المصرية العامة

والخاصة الدخول في علاقات مع شركات اسرائيلية . ولم يحدث استثناء واضح لهذا الأمر إلا في قطاع الزراعة . أما بالنسبة لمقاطعة الشركات المتعاملة مع إسرائيل ، ومقاطعة الشركات المتعاملة مع تلك الشركات المتعاملة مع إسرائيل ، فإن الشركات المصرية العالمة والخاصة لا تتزعم بهذين المميين من المقاطعة .

وعلى الرغم من عدم كفاية الاقتراح الأمريكي بإيقاف المقاطعة المصرية مقابل تجميد المستوطنات لاسرائيل ، إلا أن القيادة المصرية تبنت هذا الاقتراح كبادرة على المرونة وحسن النوايا تجاه إسرائيل . وأعلن الرئيس مبارك تبنيه لهذا الاقتراح في صورة مبادرة وجهها إلى إسرائيل وقد أبدت دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية هذه المبادرة . لكن إسرائيل رفضت المبادرة بشكل قاطع ، وأعلن سمح شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٩١ أنه لا يمكن منع أي إسرائيلي من الاستيطان في أي مكان من لرض إسرائيل التي تضم وفقا للتصور الضفة الغربية والنص الشرقية وقطاع غزة ، ولعلنا في التحدى أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بناء عدد من المستوطنات الجديدة كرفض على لمبادرة الرئيس المصري والاقتراح الأمريكي بصدد هذه القضية . وإزاء التحدى الإسرائيلي للموقف الأمريكي أقدمت الإدارة الأمريكية على ربط تقديم ضمانات لقروض ضخمة قيمتها ١٠ مليارات دولار طلبتها إسرائيل من الولايات المتحدة بقاء إسرائيل بإيقاف الاستيطان ، وقبول مبادرة إيقاف المقاطعة العربية لاسرائيل مقابل قيامها بتجميد الاستيطان . وقد تناولنا التفاعلات الإسرائيلية - الأمريكية حول هذه القضية في القسم الدولي من التقرير .

أما فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية - الإسرائيلية حول قضية المقاطعة العربية لاسرائيل في عام ١٩٩١ فقد بدأت بعد انتهاء حرب الخليج مع تكليف الولايات المتحدة الأمريكية لجهودها لبدء عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وقد قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط شديدة على الدول العربية لانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، كما قامت بضغط مماثلة على الشركات اليابانية وعلى شركات الدول الصناعية المتقدمة لدفعها إلى انهاء التزامها بمقاطعة إسرائيل . وقد طرحت الولايات المتحدة من خلال وزير خارجيتها جيمس بيكر على الدول العربية أن توقف مقاطعتها لاسرائيل مقابل تجميد الاخيرة للمبيعات الجديدة للاستيطان في الأرضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

جدول رقم (١٤)

تطوير التجارة المصرية مع إسرائيل

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
صادرات مصر لإسرائيل	٣٩١,٦	٣٦٩	٤٦٢	٣٠٥	٤٥٢,٣	٢٢٠,٥	٢٧٣,٨	٧٦	٣٧٢,٥
واردات مصر من إسرائيل	٦٨,١	٦٣,٧	١٥	٦٧,٦	٧٠,٧	٥١,٣	٤٣,٧	٥	٤,٣
الميزان التجاري المصري مع إسرائيل	٣٢٣,٥٠	٣٠٥,٣٠	٤٤٧٠	٢٣٧,٤٠	٣٨١,٦	١٦٩,٢	٢٣٠,١	٧١٠	٣٦٨,٢٠

المصدر : I.M.F Direction of Trade, Statistics Yearbook

وقد تم تشكيل اجهزة الجماعة الاقتصادية الافريقية على النحو التالي :-

(١) جمعية الرؤساء :-

وتعتبر الجهاز الاعلى للجماعة ، وتتكون من رؤساء الدول والحكومات . وتكون مهمتها اقرار السياسات العامة والتنسيق فيما بين سياسات الجماعة بوجه عام .

(٢) مجلس الوزراء :-

ومهمته رفع التوصيات لجمعية الرؤساء والاشراف على الاجهزة والتنسيق فيما بينها .

(٣) برلمان افريقيا :-

تقرر ان يتم اقرار بروتوكول بشأنه في مرحلة لاحقة .

(٤) محكمة العدل الافريقية :-

وتهتم بحل النزاعات بين اقاليم الجماعة وتلك التي يحلها اليها جمعية الرؤساء وتكون احكامها ملزمة للدول الاعضاء بالجماعة .

(٥) السكرتارية العامة .

(٦) اللجان الفنية المتخصصة :

وعندما مبع لجان يمكن زيادتها فيما بعد . وتتكون من الوزراء المعيّنين في كل تخصص ، ومهمتها الاساسية اقتصادية ، وترفع توصيتها للمجلس الوزاري للجماعة .

وشهدت للجنة الافريقية في ابوجا تشكيل لجنة تضم رؤساء مصر وزامبيا والتوجو وتنزانيا وموزمبيق وزائير لاختيار افضل المرشحين الافارقة لمنصب الامين العام للأمم المتحدة . وقد قامت مصر بترشيح الدكتور بطرس غالي ليكون أحد المرشحين الافارقة لهذا المنصب الدبلوماسي لدولي الرفع . وقد جاء ترشيح مصر للدكتور بطرس غالي لما له من اسماءات نشطة في جميع ميادين الدراسات الدولية الاكاديمية فضلا عن ممارسته الدبلوماسية الواسعة ومعرفته الميدانية بتطورات العلاقات الدولية ، لتزيد فرص القارة

٣ - مصر وافريقيا

شهد عام ١٩٩١ نشاطاً ملحوظاً للدبلوماسية المصرية تجاه القارة الافريقية ودعمها متنامياً لاولمر تتعاون في مختلف المجالات ، الأمر الذي يعكس تميز واستقرار السياسة الخارجية المصرية لزام افريقيا منذ أكثر من عقد من الزمان . وسوف نعرض لتطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا في عام ١٩٩١ من خلال خمسة محاور أساسية هم :

- قضايا العمل الافريقي المشترك .
- التنسيق السياسي الاقليمي متعدد الأطراف .
- قضايا التنمية في افريقيا .
- جهود الوساطة لحل النزاعات الافريقية .
- التنسيق السياسي على المستوى الثنائي .

أ - مصر وقضايا العمل الافريقي المشترك :-

استمرت جهود الدبلوماسية المصرية عام ١٩٩١ في دعم العمل الافريقي المشترك من خلال منظمة الوحدة الافريقية التي تحرص مصر على تأكيد ايمانها وتمسكها بها كأطار نموذجي للعمل الافريقي المشترك من أجل مواجهة للمشاكل الافريقية والعمل على مد جسور التعاون والترابط بين الدول الافريقية جميعها في كافة المجالات من أجل صالحي شعوب القارة بأسرها .

تعد القمة الافريقية السابعة والعشرين والتي عقدت في يونيو ١٩٩١ بمدينة ابوجا عاصمة نيجيريا الجديدة خطوة حاسمة على طريق العمل الافريقي المشترك ، إذ وقع رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والتي تهدف إلى تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة خلال اربعين عاما كحد أقصى . وقد قام الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ، ورئيس الوفد المصري لدى القمة انذاك بالتوقيع على المعاهدة نيابة عن السيد رئيس الجمهورية وتوقيع منة .

مختلفة ، ويمثلوا ٤٦ دولة أفريقية وقد شارك في افتتاح الدورة الرئيس النيجيري ابراهيم بابا نيجيدا بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك . وقد أسهمت هذه الدورة في تقوية الصلات الأفريقية وتعزيز الاوصار بين شعوب القارة .

وعلى صعيد النشاط الدبلوماسي المصري في افريقيا أستقبل الرئيس مبارك بالقاهرة خلال عام ١٩٩١ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين احدهما في يناير والأخرى في سبتمبر ، وتم خلال اللقاءات مناقشة لقضايا التي تواجه افريقيا والوضع في القارة والمنازعات التي تهددها .

وقد شاركت مصر في المؤتمر البرلماني الافريقي الذي عقد بمدينة ابجينان في مايو ١٩٩١ . وفي يولية ١٩٩١ ، عقدت بالقاهرة الندوة الافريقية لحقوق الانسان بمناسبة مرور عشر سنوات على اقرار رؤساء الدول والحكومات الافريقية للميثاق الافريقي لحقوق الانسان وللشعوب .

ب - مصر والتشويق السياسي الاقليمي متعدد الأطراف :-

وفي هذا المجال ، شهد عام ١٩٩١ نشاطا دبلوماسيا مصرياً ملحوظا على ثلاثة لمعاد : الأول هو استضافة القاهرة للاجتماع الثاني لوزراء الكهرياء والطاقة لدول مجموعة الاندوجو خلال الفترة من ٢٠ - ٢١ ابريل ، حيث شاركت فيه ليبيا بصفة مراقب ، وتعد المشاركة الانثوية الثانية في اطار اجتماعات الاندوجو . وقد شاركت أيضا في الاجتماعات كل من تشاد وكينيا وتنزانيا بصفة مراقب . وحضر الاجتماعات ممثلون عن بنك التنمية الافريقي ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة التجارة للتضيلية ، والوكالة الحكومية للجفاف والتنمية . وقد أكد الوزراء في اجتماعهم على ان التنمية المبرمة في مجال الطاقة تعد عاملا هاما في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلاد الافريقية في كفلها من اجل تحقيق الاعتماد الذاتي الجماعي . كما تمت مناقشة دراسة الجدوى الخاصة لخط ربط الكهربي بمقدد القوميات أنجا - اسوان بين زائير وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر . أما البعد الثاني فكان مشاركة مصر في اجتماعات الدورة الخامسة لرابطة الأحزاب الافريقية الاشتراكية الديمقراطية ، والتي عقدت بمدينة هرازي في أغسطس ١٩٩١ .

الافريقية في حصول أحد مرشحيها على هذا المنصب الدولي الرفيع . وقد تضمنت منظمة الوحدة الافريقية بسطة مرشحين أنحصرت المنافسة بين اثنين منهم هم الدكتور بطرس غالي من مصر ، والدكتور شيد زيرو من زيمبابوي . وقد فاز الدكتور غالي المرشح المصري الافريقي بهذا المنصب الدبلوماسي الدولي الرفيع ليكون أول أفريقي يعرّى بتقلد هذا المنصب منذ نشأة المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ .

وعلى صعيد آخر في مجالات العمل الافريقي المشترك ، استضافت القاهرة في الفترة من ٧ - ١٠ يناير ١٩٩١ المؤتمر الافريقي - الأمريكي الحادي والعشرين والذي عقد بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي المصري والمعهد الافريقي الأمريكي في نيويورك بهدف دعم التنمية في افريقيا . وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من الشخصيات الهامة الافريقية والأمريكية ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، والمسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ووزراء خارجية مجموعة من الدول الافريقية . ومن الجانب الأمريكي ، حضرت مجموعة من اعضاء الكونجرس الأمريكي ومساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الافريقية . وتناول المؤتمر عدة قضايا هامة منها افريقيا والنظام العالمي الجديد ، والتزاعات الاقليمية والحروب الاهلية والقرن الافريقي ، وافريقيا في الاطار الاقتصادي العالمي ، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمي في افريقيا ، وأخيرا لتعاون ثنائي الافريقي الأمريكي..

وفي شهر يوليو ١٩٩١ استضافت القاهرة الاجتماع التحضيري الأول لاعداد الموقف الموحد لافريقيا في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والمقرر عقده في زيودي جانيرو بالبرازيل في يوليو ١٩٩٢ . وفي نوفمبر ١٩٩١ شاركت مصر في المؤتمر التحضيري الثاني الذي عقد بابينجان ، والذي انتهى بصياغة موقف افريقي موحد يؤكد على ضرورة مراعاة الرابطة الازامية بين البيئة والتنمية ضد صياغة وتنفيذ خطط التنمية الافريقية ، كما أكد الموقف الافريقي على مساواة المجتمع الدولي والدول المتقدمة عن تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا في افريقيا .

وشهدت مصر أكبر تجمع شبابي افريقي حيث استضافت القاهرة دورة الالاب الافريقية الخامسة في الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٩١ ، حيث شارك أكثر من ٣٨٠٠ لاعب ولاعبة الفارقة تنافسوا في ١٨ لعبة رياضية

د - جهود الوساطة المصرية لحل النزاعات :-

واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها خلال عام ١٩٩١ لحل المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية ، وتخفيف حدة التوتر في مناطق الصراعات الأفريقية ، إذ شاركت مصر في قمة لجنة الجنوب الأفريقي ، والتي عقدت بمدينة هراي في فبراير ١٩٩١ ، لوضع استراتيجية العلاقات الأفريقية مع جنوب أفريقيا ، بما يتوافق مع التطورات السياسية الأخيرة في جنوب أفريقيا .

وعلى صعيد الموقف في منطقة القرن الأفريقي ، حظيت التطورات المتلاحقة بالمنطقة بالاهتمام والمتابعة من الدبلوماسية المصرية . فقد بذلت الخارجية المصرية جهودا مكثفة منذ عام ١٩٩٠ بالتعاون مع إيطاليا لعقد مؤتمر بالقاهرة في ديسمبر من نفس العام ، يضم المنظمات الصومالية المعارضة وممثلي الحكومة الصومالية ، لتحقيق الوفاق الوطني في الصومال ، ولكن التطورات السياسية المتلاحقة هناك حالت دون انعقاده . وفي يولية ١٩٩١ ، توجه وفد من الخارجية المصرية إلى منطقة القرن الأفريقي لمتابعة الموقف المتدهور في المنطقة وخاصة في الصومال ، وقد شارك الوفد المصري في المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية في الصومال والذي أقيم في جيبوتي ، وقد أيدت مصر ما انتهى إليه هذا المؤتمر ، الذي تقرر فيه إطلاق النار بين الجبهتين الصومالية ، والتأكيد على قضية الوحدة الوطنية ووحدة التراب الصومالي .

وعلى صعيد آخر ، وافقت مصر على المشاركة بمرافقين عسكريين ضمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من وقف إطلاق النار في أنجولا ، وللأشراف على الاستفتاء في الصحراء الغربية .

هـ - مصر والتنسيق السياسي على المستوى الثنائي :-

استمرت الدبلوماسية المصرية في سياستها نحو تدعيم التنسيق السياسي على المستوى الثنائي من خلال أدائها المختلفة ، إذ شهد عام ١٩٩١ استمرار الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا في سياسته التي تهدف إلى دعم

ويمثل البعد الثالث في مشاركة مصر في أعمال مؤتمرات الفونكوفونية ، إذ احتفلت مصر يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ مع مختلف الشعوب الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، والذي يوافق مرور عشرين عام على إنشاء منظمة الفونكوفونية . وقد شاركت مصر في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية والذي عقد ببريس في سبتمبر ١٩٩١ . وأخيرا حضرت مصر مؤتمر قمة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفونكوفونية) والذي عقد ببريس أيضا في نوفمبر ١٩٩١ .

ج - مصر وقضايا التنمية في أفريقيا :-

تعد مشاركة مصر في التوقيع على المعاهدة المؤسمة للجماعة الاقتصادية الأفريقية تنويعا لجهود الدبلوماسية المصرية واهتمامها بقضايا التنمية الأفريقية . وتهدف تلك المعاهدة إلى تحقيق الوحدة الإفريقية الشاملة من خلال ٦ مراحل ، تبدأ بإزالة العوائق غير الجمركية كالقيود الكممية والنوعية على الواردات بين البلدان الأفريقية وتثبيت التصريف الجمركي داخل كل دولة . ثم إنشاء منطقة للتجارة الحرة لدخل كل إقليم ، ويأتي بعد ذلك إقامة الاتحادات الجمركية على المستوى الثنائي ، وأخيرا تحقيق الاتحاد النقدي على المستوى الثنائي .

وعلى صعيد آخر ، وتأكيدا لاهتمام مصر بقضايا التنمية الأفريقية ، أصدرت الخارجية المصرية إعلانا أفقرته القمة الأفريقية المنعقدة بمدينة ابوجا ، حول المشاركة الأفريقية في جولة أرجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، والداخلة تحت مظلة الجات ، ويستمد الإعلان أهميته من كونه رسالة أفريقية موجهة إلى دول العالم لوضع المصالح الأفريقية في الاعتبار عند إقرار النظام التجاري الدولي الجديد .

وفي إطار عمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساعدة التعاون بين رجال الأعمال الأفارقة لتبادل الخبرات ، وتكريس المعرفة التكنولوجية من أجل خدمة قضايا التنمية الأفريقية ، عقد بالقاهرة في مايو ١٩٩١ ، ندوة عن دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الأفريقي ، قام بتنظيمها اتحاد الصناعات المصرية ، بالتعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، واتخاذ أصحاب الأعمال الأفارقة .

الدبلوماسية المصرية في إفريقيا من خلال تقديم المعونات الفنية والمنح التدريبية إلى بلدان القارة ، فقد أوفد الصندوق خلال العام المالي ١٩٩٠ / ١٩٩١ عدد ٤١١ خبيراً مصرياً إلى البلدان الأفريقية ، فضلاً على عشر دورات تدريبية ، في مجال الشرطة ومكافحة الجريمة شارك فيها ١٧٤ ضابط شرطة من البلدان الأفريقية المختلفة ، ودورتين في مجال النقل الجوي والاتصالات حضرهما ٣٥ مندوباً أفريقياً ، ودورة في مجال للتدريب حضرتها ٢٠ ممرضة أفريقية ، ودورتين في مجال التنمية الدبلوماسية حضرهما ٧٥ دبلوماسياً أفريقياً . وقد نظمت الخارجية المصرية بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا مؤتمراً دبلوماسياً في فبراير ١٩٩١ بمدينة نيروبي ، ضم سفراء مصر في دول حوض النيل والجنوب الأفريقي ، لتقييم أداء الصندوق خلال العشر سنوات التي انقضت مع المرحلة الثالثة بما فيها من متغيرات سياسية وعملية ، في ضوء انتهاء الحرب الباردة ، ووجود جنوب أفريقيا على المسرح الأفريقي ، ولأوروبا الموحدة في ديسمبر عام ١٩٩٢ . وبرز المؤتمر أهمية الإعلام عن المعونات الفنية التي تقدمها مصر كقوة نامية من خلال الصندوق لأفريقيا ، كما دعا المؤتمر إلى الاهتمام بالإنصاف بالبلدان ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة لتوجيه مزيد من الاهتمام للمشروعات المشتركة .

كما شهد عام ١٩٩١ انتظام عمل اللجان المشتركة ، إذ عقدت في مارس الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية السنغالية ، فضلاً عن انعقاد دورات اللجان المشتركة بين مصر وكل من توجو وبنيون وزاير وكونغو .

وعلى مستوى لقاءات القمة ، استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٩١ رؤساء كل من أوغندا وزيمبابوي في مايو ، ونيجيريا في سبتمبر وموزمبيق في أكتوبر ، وتصاد في نوفمبر .

وفيما يتعلق ببعض المستجدات على الساحة الأفريقية ، أبدت مصر اهتماماً بتطورات الأوضاع في إثيوبيا خاصة على ضوء تنامي حركات المعارضة العسكرية ضد نظام حكم الرئيس السابق منجستو . ومع سقوط النظام ، عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بوحدة كيان وإراضى إثيوبيا ، ومن هنا اتخذت مصر موقف متحفظ حيال استقلال إريتريا ، وللتأكيد مراراً على وحدة الأراضي الإثيوبية . ويمكن القول أن الموقف المصري من إريتريا تطور عبر مرحلتين ، الأولى رفض الاعتراف باستقلال إريتريا نظراً

لتأثيراته على وحدة الأراضي الإثيوبية وخوفاً من انفراط عقد باقي الدول الأفريقية . ومن هنا جاء رفض إيثيوبيات إريتريا - أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - تسليم الصيادين المصريين المحتجزين بإريتريا نتيجة أخفاق التفاوض المصرية للمساعدة التولية لإريتريا في يونيو وعددهم ١٦ قارباً و ١٩٢ صياداً ثم قهامة للموقف المصري بتأمره على بلاده وزعزعة الاستقرار في إثيوبيا . المرحلة الثانية جاءت بعد تأكيد السيادة المصرية من أن استقلال إريتريا بدأ يأخذ شكلاً دسوريا بموافقة الجبهات الحاكمة في أنسول ، بلها ، بدأت الدبلوماسية المصرية في تعديل موقفها من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وأجرت اتصالات معها ، ثم وافقت مصر على فتح مكتب إعلامي لإريتريا بالقاهرة . وفي أكتوبر شهدت العلاقات بين مصر وإريتريا التراجعا وانصفا إثر قيام مستشار بوزارة الخارجية المصرية بزيارة لإريتريا لتتق خلافاً مع المسئولين هناك على رفع مستوى تمثيل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في القاهرة من مكتب إعلامي إلى تمثيل دبلوماسي ، فيما وافقت إريتريا على فتح مكتب تمثيل دبلوماسي مصري في أسمرا لمتابعة العلاقات . ثم جاءت زيارت أسداسي أفريقي - في ديسمبر - لتتوى التوتر الذي ساد العلاقات بين الطرفين ويتم التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق سراح الثوارب والصيادين المصريين .

ويتضح من العرض السابق ، أن السياسة الخارجية المصرية مباشرة تجاه إفريقيا شهدت استمرارية لاهتمام مصر بمشاكل القارة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي . إذ كانت مصر ومزالت تبذل كل المون والتأييد لكفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، كما أولت الدبلوماسية المصرية اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة إفريقيا على العبور فوق أزماتها الاقتصادية الطالحة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية شاملة تحقق المزيد من التعاون بين البلدين الأفريقية بعضها البعض ، مع توجيه موارد إفريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . أن انتمام السياسة الخارجية المصرية بأفريقيا يتأتى من وعى مصر بحقيقة موقعها الاستراتيجي القوي ، وامتداد أمنها بمفهومة القومي الواسع إلى إفريقيا .

فعلى صعيد التحرك المصرى على مستوى القارة ككل ، كما يتضح من سلسلة اللقاءات التى تمت بين مسؤولى الخارجية المصرية وسفراء هذه الدول المعتمدين فى القاهرة ، تركزت المناقشات حول عدد من القضايا الهامة مثل : علاقة الجنوب - الجنوب ، ومستقبل حركة عدم الانحياز ، والقضية الفلسطينية ، ومستقبل منطقة الشرق الأوسط فى ضوء أزمة الخليج ، ومبادرة مصر بجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، بالإضافة للعلاقات الثنائية بين مصر وهذه الدول . واستكمالاً للقاءات الجماعية ، استضافت مصر الدورة الثلاثين للجنة القانونية الاستشارية للدول الأفروآسيوية التى شاركت فيها ٤٢ دولة تناولت عدداً من الموضوعات الخاصة بالدول للتنمية أبرزها : عبء الديون وحقوق المرأة والطفل والأقليات والافتقار ، بالإضافة إلى تنمية البلدان الأفروآسيوية وقضية النفقات وكيفية التخلص منها ، علاوة على تنظيم العلاقات الدولية فى نطاق قانون البحار ، وقد طرحت مصر فى هذا الصدد مشروعها الخاص بقانون التحكيم لقانون التجارة الدولية .

أما على صعيد العلاقات المصرية مع كل دولة آسيوية على حدة ، فقد اتسمت بالتباين الشديد ، حيث تراوحت بين تعزيز التعاون بكافة أشكاله وبين المحافظة على مستوى محدود من العلاقة .

ففيما يتعلق بالعلاقات المصرية الصينية شهد عام ١٩٩١ العديد من الزيارات المتبادلة كمنيل على استمرار النمو المطرد فى العلاقات الثنائية ، وهو ما بدأ من خلال اتفاق الجانبين فى شهر يناير على إعادة الصفقات المتكاثفة بينهما ، بحيث يزداد حجم التبادل التجارى وترتفع الصادرات المصرية للصين ، علاوة على الاتفاق على تعديل نظام التعامل بالدولار الحر ، كما أجريت مجموعة من الاتصالات الثنائية على مستوى عالٍ فى مختلف المجالات السياسية والثقافية والتضامنية والرياضية . فقد حمل د . فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ود . بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية رسالتين من الرئيس مبارك إلى رئيس الوزراء الصينى فى شهرى إبريل وأغسطس على التوالي ، كما زار العاصمة الصينية بكين كل من سعد الدين وهبه رئيس اتحاد النقابات الفنية ووفد من

٤ - مصر والعالم الثالث

تكثفت العلاقات المصرية مع دول العالم الثالث خلال عام ١٩٩١ ، وذلك فى إطار التماسى المصرية للرامية إلى بلورة أكبر قدر ممكن من التقارب فى المواقف مع تلك المجموعة من الدول فى مواجهة لتحولات العاصفة الحادثة فى هيكل النظام الدولى ، وما صاحبها من محاولات لا عادة ترتقب مجمل الأوضاع على امتداد السلحة للدولية . والواضح بصفة عامة أن السياسة المصرية فى هذه الدائرة ارتأت أن تحدث التغييرات المطلوبة فى التمتع القائم للعلاقات الدولية ومنزلة فى البداية لراسم ارضية مشتركة من التلاقى السياسى والمصلحة داخل دائرة العالم الثالث ، بما يمكن أن يولد قوة ضغط مناسبة فى اتجاه تحقيق الاهداف المطلوبة ، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الحد من عملية تهميش العالم الثالث فى ظل التحولات الدولية الحادثة .

أ - على مستوى العلاقات الثنائية :

سعت السياسة المصرية تجاه العديد من بلدان العالم الثالث إلى توسيع نطاق تفاعلها السياسى والاقتصادى والفنى سواء مع الدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية ، إلا أن هذه التفاعلات تباينت داخل المنطقة الواحدة ، لا سيما فيما يتعلق بعلاقة مصر بالدول الآسيوية :-

١ - مصر وآسيا :

شهد الانتماء المصرى بدول القارة الآسيوية خلال عام ١٩٩١ ، نوعاً من التنامى الملحوظ ، وذلك فى إطار الحرص المصرى التقليدى على توسيع المصالح الاقتصادية مع الدول الرئسية فى هذه القارة ، إلا أن مستوى هذه العلاقات ظل غير متناسب مع الأهمية المتزايدة للقوى الآسيوية الرئسية فى الاقتصاد العالمى .

باتفاقية التعاون بين البلدين لمدة ٥ سنوات أخرى . وقد أعلن السفير الياباني في القاهرة خلال العام أن بلاده تقدم سنويا منحة لمصر قدرها ٥٠ مليون دولار مستخدم في تمويل مشروعات البنية الاساسية ، بالإضافة إلى القروض التي تبلغ قيمتها مايار دولار منها ٦٠٠ مليون دولار تم تخصيصها ، ولكنها لم تستغل لعدم تحديد المشروعات المطلوب تمويلها . وكان وفد مصري برئاسة د . كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط قد زار طوكيو في شهر يونيو بهدف التوصل إلى ضمان انسياب التمويل من قروض ومنح خلال المرحلة القادمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، لا سيما وأن الميزان التجاري يعمل لصالح اليابان بشدة ، بالرغم من الزيادة التي حققتها الصادرات المصرية في النصف الأول عام ١٩٩١ ، والتي بلغت ٥٤,٢ في المائة عما كانت عليه في النصف الأول من عام ١٩٩٠ . وقد أدت هذه الزيادة للموسمة إلى نقص قدره ١٠ في المائة من قيمة الواردات ، علاوة على انخفاض قيمة العجز المستمر في الميزان التجاري إلى نسبة ١٧,٨ في المائة .

كما شهد عام ١٩٩١ عددا من الزيادات المتبادلة بين البلدين ، حيث زار طوكيو في شهر يونيو الدكتور / اسامه الباز للمشاركة في الندوة الخاصة « بتأثير حرب الخليج » فضلا عن زيارة رئيس هيئة الآثار المصرية في أغسطس لاقاء مجموعة من المحاضرات عن الآثار المصرية ، وذلك بمناسبة معرض « آثار كنوز الفراعنة » الذي طاف العديد من المدن اليابانية . وفي شهر سبتمبر ، كانت اليابان إحدى محطات الوفد المصري برئاسة رئيس هيئة القطن لتصديق مليون قطن من القطن المصري . وفي المقابل ، شهدت القاهرة زيارات العديد من المسؤولين اليابانيين ، والتي بدأت في يناير من خلال الوفد البرلماني الياباني ونائب وزير الخارجية الياباني في اولفر فبراير ، كما تلقى الرئيس مبارك دعوة لزيارة اليابان خلال استقالة لوزير الخارجية الياباني في شهر مايو . وفي يوليو زار القاهرة مجموعة خبراء للبدء في تطبيق الدراسات الخاصة بمشروعات تنمية الموارد المائية بجنوب سيناء ، كما تم بحث علاقات التعاون العسكري بين البلدين خلال لقاء الفريق صلاح حليبي رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع الياباني (في أغسطس) ، فضلا عن التوقيع في ديسمبر على اتفاقية تأخي بين محافظتي القاهرة وطوكيو . انصف إلى ذلك ، أن الحكومة

اساتذة الجامعات المصرية في شهر ابريل ، وعبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة في شهر نوفمبر . وفي المقابل ، زار رئيس الوزراء الصيني في يوليو القاهرة وتباحث مع الرئيس مبارك وعدد من الوزراء ، وأسفرت المباحثات عن تأييد الصين للاقتراح المصري بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الممار الشامل ، والموافقة على انشاء فندق سياحي ملحق بقاعة المؤتمرات التي اقامتها الصين بتكلفة ٢٦٠ مليون فرنك ، كما تم بحث اوجه التعاون في المجالات القانونية والقضائية بين البلدين خلال المحادثات التي قام بها النائب العام الصيني لثاء زيارته للقاهرة في شهر أكتوبر . وقد شهد هذا الشهر أيضا تعيين أول خط جوي مباشر بين بكين والقاهرة ، وذلك بعد الاتفاق الذي تم بين وفد هيئة الطيران المدني الصيني ووزير السياحة والطيران المدني المصري . ويمكن القول أن التطورات الايجابية في العلاقات الثنائية المصرية الصينية قد تجسدت خلال عام ١٩٩١ في عدد من النواحي : أبرزها ، تأييد الصين لترشيح د . بطرس غالي لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة . تطور التبادل التجاري الذي جاء نتيجة لاصطاء تسهيلات أكبر للموردين في البلدين بالإضافة لدعم الصين للاقتصاد المصرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ومستقبل المنطقة .

أما العلاقات المصرية اليابانية ، فقد شهدت نشاطا بارزا خلال عام ١٩٩١ ، وخاصة فيما يتعلق بتمويل العديد من المشروعات في مصر من خلال المنح والقروض الميسرة . ففي شهر يناير ، جرى توقيع ثلاثة خطابات متبادلة بين البلدين بخصوص منح ترد تبلغ ١٣ مليون دولار بهدف تطوير ميناء سيد عتاقة وتحسين مراكز تخزين الأرز بالوجه البحري وتطوير المعهد العالي للتربية بجامعة القاهرة ، بالإضافة إلى قرض آخر في شهر مارس قيمته ١٧٦ مليون دولار يسند على ٣٠ سنة ويفترة سماح ١٠ سنوات ويفائدة ١ في المائة بهدف استيراد السلع الاساسية وخاصة للتمح والمسكر . وفي يونيو تم الاتفاق على تقديم الحكومة اليابانية منحة مقدارها ١٩ مليون دولار إلى مصر لاقامة محطات جديدة للرى .

كما تم في سبتمبر توقيع الاتفاق بين وزارة الزراعة المصرية والوكالة الدولية للزراعية اليابانية لمدة العمل

من ناحية أخرى، شهد عام ١٩٩١ بداية قوية للتعاون بين مصر وكوريا الجنوبية، حيث شهد هذا العام افتتاح قنصلية عامة مصرية في سول، وبعد ذلك استكمالاً للدفعة القوية التي أخذتها العلاقات الثنائية في السنوات الأربع الأخيرة.

وقد ركز الجانبان على مجال التعاون الصناعي، ففي فبراير تم إنشاء شركة مصرية كورية مشتركة لإنتاج المكونات الإلكترونية برأسمال ١٢ مليون جنيه، كما تم الاتفاق على تشغيل خط جوى جديد للطيران بين القاهرة وموسول، بالإضافة لتوقيع مذكرات تفاهم في أكتوبر تقدم بمقتضاها كوريا لمصر منحة ملحقة بمبلغ ٨ ملايين دولار تخصص لتسويق وتوريد معدات مهنية لمراكز التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة ومعدات طبية للمستشفيات ومعدات الكترونية للمدارس الفنية وسيارات إطفاء حريق وسيارات شرطة. وعلى الرغم من قوة الدفع التي اكتسبتها العلاقات الثنائية، إلا أنها تظل محدودة المستوى بفعل غياب العلاقات الدبلوماسية الكاملة وعدم معرفة المستثمرين الكوريين بالسوق المصري.

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الباكستانية خلال عام ١٩٩١، فقد اتسمت بالمحدودية واقتصرت على لقاء الرئيس مبارك برئيس وزراء باكستان نواز شريف في يناير بالقاهرة حيث دارت المباحثات حول الحلول المطروحة لإزمة الخليج، بالإضافة إلى زيارة واحدة قام بها مساعد وزير الخارجية المصري ضمن جولة أسبوعية شملت أيضا اليابان وماليزيا وإندونيسيا، بهدف توضيح الموقف المصري الخاص بمشكلة الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية.

(٢) مصر وأمريكا اللاتينية :

تحرص الدبلوماسية المصرية على مداومة الاتصال مع دول أمريكا اللاتينية، بحكم الانتماء إلى العالم الثالث والرغبة في التعاون بين دول الجنوب.

فعلى صعيد العلاقات المصرية - الأرجنتينية، ازدادت كثافة الزيارات الأرجنتينية للقاهرة حيث وصل في شهر سبتمبر إلى القاهرة وكيل وزارة الاقتصاد الأرجنتيني على رأس وفد لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر والأرجنتين لبحث تطوير العلاقات التجارية بين البلدين. وقد تم توقيع برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون الفنى والثقافى، وذلك بهدف تنشيط الصادرات المصرية إلى السوق الأرجنتينية وإقامة

البابائية ساندت مصر في عملية استقطاب التيون الخارجية وزيادة عمليات التمويل المشروعات المصرية فيما جاء بمثابة نقطة تطور بارزة في العلاقات الثنائية خلال عام ١٩٩١.

وقد جاء لتحرك المصري تجاه الهند خلال عام ١٩٩١ متصفاً ما مع تنسم به هذه العلاقة من تاريخ طويل وتعاون مستمر في المحافل الدولية. فقد أرسل الرئيس مبارك برقيتين إلى رئيس جمهورية الهند، الأولى في يناير للتهنئة بمناسبة الاحتفال بتكرى إعلان الجمهورية، والثانية في مايو للمواسمة في اغتيال راجيف غاندى. كما تولت الهند منذ شهر فبراير رعاية المصالح المصرية في العراق (والمكس)، بعد قرار العراق بطغ العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وقد شهدت القاهرة في سبتمبر ندوة العلاقات التاريخية والثقافية بين مصر والهند عبر العصور، شارك فيها ٢٤ باحثاً من أساتذة الجامعات المصرية والهندية وذلك في إطار الا مشروع الثقافى بين البلدين، ومن الأبحاث التي قدمت بحث لوزير الخارجية عمرو موسى حمل عنوان « مسؤولة الهند ومصر في قيادة نضال العالم الثالث »، واشتملت على عرض للرؤية المصرية لسبل التمتع مع البلدان الرئيسة في العالم الثالث وعلى رأسها الهند. وفى هذا الإطار، زار د. بطرس غالى الهند في أغسطس للتسيق المواقف قبل انعقاد مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز وقمة مجموعة ال ١٥. أما عن العلاقات بين مصر وكوريا الشمالية، ففي شهر أبريل مثل د. فحى مرور مصر في المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والثمانين الذى حضرته وفود من ١١٩ دولة، والذي قدم الوفد المصري خلاله عدة دراسات وآراء حول الموضوعات المطروحة على المؤتمر ومشروعي قوانين. الأول: حول منع لتنتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. والثاني: حول انتاج ميسات لوضع حد لتعسف الموجه ضد الاطفال والنساء ودعوة كافة الحكومات البرلمانات إلى التصديق على اتفاقية الامم المتحدة للخاصة بحقوق الطفل، كما التقى د. مرور بالرئيس الكورى وسلمه رسالة من الرئيس مبارك. وقد شاركت مصر في احتفالات عيد ميلاد الرئيس الكورى بوفد فنى في للمهرجان الفنى الدولي لربيع الصداقة. كما شهد عام ١٩٩١ بداية للمشاورات المصرية الكورية لتوسيع تبادل السلع وتمويل نظام الحسابات الذى يطبق وفقاً للاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٤، حيث كان التبادل يتم على أساس المقايضة.

ب - مصر والمنظمات الدولية :

شهد عام ١٩٩١ نشاطاً دبلوماسياً مصرياً واسعاً في كافة المنظمات والتجمعات الدولية الخاصة بالعالم الثالث ، وذلك انطلاقاً من الحرص المصري على التواجد الفعلي في المحافل الدولية لأهميتها المتزايدة في تحقيق أهداف بلدان العالم الثالث سواء في منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عدم الانحياز أو الحركة الدولية الاشتراكية .

(١) مصر والعالم الإسلامي :

تمثل الرابطة الإسلامية مع سائر بلدان العالم الإسلامي واحدة من ركائز القوة التي تستند إليها الدبلوماسية المصرية على الصعيد الدولي ، لما تمكسه هذه الرابطة من إبعاد تقتضي البعد الديني إلى إبعاد أخرى سياسية واقتصادية وثقافية . ويتضح ذلك من الاهتمام المصري بمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي شهد حفرة حقيقة عام ١٩٩٠ باستضافة مصر للدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية المنظمة . ولتي انعقدت تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » . واستمرار لهذا الاهتمام المصري ، جاء لقاء الرئيس مبارك مع وزراء خارجية رؤساء وفد ١٠ دول إسلامية في فبراير ١٩٩١ بمقرهون هبتي مكتب القمة الإسلامية الرابعة والمكتب الوزاري للدورة التاسعة عشر قبل اجتماعهم في القاهرة لمناقشة ورقة العمل المقدمة من الأمين العام للمنظمة والتي شارك في إعدادها د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية السابق ، باعتباره رئيس هيئة المكتب . وقد أسفرت هذه المناقشات عن التأكيد على ضرورة إنهاء الغزو العراقي للكويت والانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية .

كما برز الدور المصري خلال مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عقد في الفترة من ٩ - ١٢ ديسمبر في المنغال ، بالرغم مما أثير حول غياب الرئيس مبارك عن القمة التي كان مقرراً أن يحضرها ، الأمر الذي أسف له الرئيس السنغالي وجعله يفتب على العديد من القيادات العربية التي لم تحضر المؤتمر ومن بينها مصر ، وتقتضج فاعلية الدور المصري في مشاركته الفعالة في المؤتمر وطرحه لمورقة عمل عن الأمن الغذائي في العالم الإسلامي ، وحثمية التنسيق بين دوله في مجالات سياسات إنتاج وتسويق وتجارة الغذاء ، بالإضافة لمشروع ميثاق يتضمن منع اعتداء دولة عضو في المنظمة على دولة أخرى ، مع إبعاد الآليات الملائمة لتحقيق ذلك في ضوء أحداث غزو العراق للكويت ،

مشروعات تخزين في المناطق الحرة بمصر ، وتعتبر هذه الاجتماعات الأولى من نوعها للجنة المشتركة بين البلدين بعد توقف عن العمل دام ١٣ سنة . وعلى المستوى العسكري ، التقى وزيراً الدفاع المصري والأرجنتيني في مارس بالقاهرة لبحث مبدل دعم العلاقات العسكرية في مجالات تبادل الخبرات وتأهيل الكوادر والتدريب . كما شهد شهر أكتوبر زيارة سريعة للرئيس الأرجنتيني كارلوس مئعم للقاهرة ثم خلالها نقل رمالة من القيادة الإسرائيلية تتصلق بمؤتمر السلام والتشاور بخصوص الدور الأرجنتيني الساعى لعقد المؤتمر على أراضيها .

وبالنسبة للعلاقات المصرية البرازيلية ، شهد عام ١٩٩١ زيارة كل من وفد المركز القومي للبحوث بالبرازيل ووزير الخارجية البرازيلي للقاهرة في شهرى سبتمبر ونوفمبر على التوالي ، وقد أسفرت هاتان الزيارتان عن اعداد جدول أعمال للجنة المصرية البرازيلية المشتركة التي تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقات التعاون بين البلدين في المجالات الزراعية والتعدينية وإنشاء مركز لرجال الأعمال المصريين والبرازيليين . بالإضافة إلى تنسيق المواقف تجاه جهود السلام في الشرق الأوسط والاعداد لقمة مجموعة الـ ١٥ ، كما تسلم الرئيس مبارك دعوة رئيس البرازيل لحضور مؤتمر القمة للتنمية والبيئة الذي سيعقد في يونيو ١٩٩٢ بالبرازيل .

أما التحرك المصري تجاه المكسيك خلال عام ١٩٩١ ، فقد اقتصر على حضور مصر للدورة السادسة للحوار الافريقي اللاتيني ، والذي أوضح فيه د . بطرس غالى دور مصر في التنبيه على ضرورة فتح قنوات الحوار مع الشمال وحذر من نهش دول العالم الثالث ، مع الدعوة لعقد الدورة القادمة للحوار بالقاهرة في العام القادم . وكان د . غالى قد التقى برئيس المكسيك حيث سلمه رسالة من الرئيس مبارك ، كما وقع أثناء زيارته اتفاقاً للتعاون السحابى بين البلدين . وكان مجلس الاكاديمية المكسيكية للثقون الدولي ، قد منح عضوية الاكاديمية ودرجة الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي للرئيس مبارك تقديراً لسياسته الحكيمية في شهر مارس .

ومن الملاحظ أن جهود الدبلوماسية المصرية لزام تطوير العلاقات مع دول امريكا اللاتينية ، رغم جديتها ، إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب ، حيث انحصرت في نطاق محدود ودول معينة رغم اللقاء الطرفين حول عدد من القضايا ذات الهمية الخاصة كالمديونية والتنمية .

علاوة على التأكيد على عدد من القضايا الاساسية منها ضرورة تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول الاسلامية وتأييد جهود السلام لانهاء الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وانهاء الصراع الداخلي في الصومال وتأييد الضمام جمهوريات اذربيجان والمنظمة وكازاخستان كمرآب .

(٢) مصر وحركة عدم الانحياز :

أكد عام ١٩٩١ حرص مصر على استمرار حركة عدم الانحياز وتطوير ادائها بما يتواءم مع المتغيرات الدولية . على الرغم مما تعرض له الحركة من عقبات تضررت استمرارها ، وذلك انطلاقا من رؤية مصرية مؤداها أن الحركة لم تستطع نفسها بعد ، وأن مستقبلها مرتبط بإعادة ترتيب أولوياتها في ضوء الحاجات المتغيرة للدول الاعضاء فيها (١٠٢ دولة) . وفي هذا الصدد ، شهد عام ١٩٩١ مشاركة مصر في اعمال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الحركة الذي انعقد في فبراير لبحث صياغة موقف مشترك لحل الأزمة الناجمة عن غزو العراق للكويت . ورغم فشل هذا الاجتماع في الخروج بمبادرة شاملة لتسوية الأزمة واقتصاره على صياغة مجموعة من المقترحات ، الا انه عكس نوعا من الحرس من جانب الحركة على المشاركة في الأحداث الدولية . كما شاركت مصر في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في كرا ، عاصمة غانا في الفترة من ٤ - ٨ سبتمبر وقدمت تصورها لعدد من القضايا يأتي في مقدمتها : اسلحة الدمار الشامل والبيئة ومكافحة المخدرات وديون العالم الثالث ودور حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية . ولعل اهم المقترحات المصرية المقدمة كانت تتعلق بالمطالبة بصياغة جديدة لدور حركة عدم الانحياز في ضوء انهيار نظام القطبية الثنائية في العالم واختلاف التحديات . وفي هذا الاطار ، تضمن المقترح المصري فكرة دمج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ ، بحيث تكون هناك حركة عالمية تمثل دول العالم الثالث ، وتعمل منه مجتمعا مناهضا في النظام الدولي ذا فاعلية وليس مجتمعا متلقيا سلبيا . وقد تم الاتفاق خلال مؤتمر الحركة على تشكيل مجلس يجمع بين جناحي العالم الثالث (حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧) ، على أن يكون الباب مفتوحا لانضمام دول العالم الثالث الاخرى إلى المجلس ويقدر عددها بـ ٢٥ دولة .

وقد برز الاهتمام المصري بحوار الجنوب - الجنوب من خلال حضورها المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في الفترة من ١٨ - ٢٤ نوفمبر بإيران ، تمهيدا لمؤتمر

الارتقاء في اورجواي العام التالي ، وذلك بالرغم من استمرار حالة الجمود في العلاقات المصرية الاربانية . وقد شاركت مصر بوفد برئاسة مندوب مصر الدائم لدى المقر العربي في جنيف تأكيداً لاهمية المرحلة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، الامر الذي بدا واضحا في البيان المشترك حيث لكتت الدول النامية استعدادها للدخول في حوار شامل حول كافة القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية .

وقد شارك د . بطرس غالي في لقاء قمة مجموعة الـ ١٥ في نوفمبر بكراكاس ، ومن المعروف أن المجموعة تضم ٥ دول افريقية و ٣ آسيوية و ٥ دول من امريكا اللاتينية ويوغوسلافيا . وقد خرج هذا المؤتمر بعدد من القرارات كان اهمها العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لدول العالم الثالث وزيادة التعاون التجاري والتكنولوجي وأقامة مكرتارية دائمة لتنمية الاتصالات التجارية وعقد اجتماعات سنوية على مستوى رؤساء الدول ، بالإضافة إلى الدعوة إلى جدولة الديون ومطالبة الدول المتقدمة بالمساهمة للمحافظة على الثروات الطبيعية في الدول النامية .

(٣) مصر والدولية الاشتراكية :

تبدى مصر اهتماما ملحوظا بالمشاركة في أعمال الحركة منذ انضمام الحزب الوطني الديمقراطي إليها في يونيو ١٩٨٩ ، وكان لاجتماع مجلس الحركة في القاهرة العام الماضي أثره في دعم الموقف المصري من المشاركة في الحركة التي تضم ٧١ حزبا من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية إلى ٤٦ دولة . وتوسى السياسة المصرية من خلالها إلى أرساء قواعد العقيدة الاجتماعية والقضاء على كافة أشكال القهر الاجتماعي والسياسي التي تزداد أهميتها في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

وقد حضر د . بطرس غالي الاجتماع الطارئ لهيئة رئاسة الدولية الاشتراكية في فبراير بفيينا ، تأكيداً على الحرس المصري على التواجد النشط في كافة المحافل الدولية . وعلى هامش الاجتماع التقت د . غالي مع كل من شيومن بيريث رئيس حزب العمل الإمبريالي وممثل المجموعة الأوروبية . وقد شاركت مصر كذلك في مؤتمر قادة الاشتراكية الدولية الذي عقد في مارس بأسبانيا لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط بعد التطورات التي أعقبت تحرير الكويت . كما أذنت لجنة الشرق الأوسط التابعة للدولية الاشتراكية في اجتماعها بالقاهرة في شهر مايو السياسة الإسرائيلية غير المرنة ، وطالبت الأمم المتحدة القيام بدور مباشر في تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وإعادة الاستقرار للبنان .

الأوربي والامن في الشرق الأوسط ، علاوة على أن المنطقة ما زالت تمثل مصدرا هاما للنفط بالنسبة لأوروبا ، كما تعتبر سوقا رئيسية لمنتجاتها .

٥ - مصر وأوروبا

وعلى هذا الاساس ، استحوذت الدائرة الأوروبية على حصة عالية من التوزيع الاجمالي لهامات السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . فقد قام الرئيس مبارك بثلاث جولات خلال عام ١٩٩١ إلى دول أوروبا الغربية ، كانت أولها في مايو ١٩٩١ ، وشملت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وتركيا ، وأسفرت عن موافقة فرنسا على تخفيض ديونها المستحقة على مصر بنسبة ٥٠ في المائة ، كما وافقت إيطاليا أيضا على تخفيض ديونها المستحقة على مصر بنسب التسبب دفعة واحدة ، علاوة على المساهمة في صندوق التنمية الاجتماعية المصري ومشروعات تطوير التعليم ومواصلة الحوار حول مؤتمر حوض البحر المتوسط . أما الجولة الثانية ، فقد جرت في يوليو ، وشملت بريطانيا وفرنسا ، حيث زار الرئيس مبارك بريطانيا للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين زيارة رسمية ، وأسفرت الزيارة عن قيام بريطانيا بإسقاط ٥٥٠ مليون دولار من ديونها المستحقة على مصر طبقا لاتفاق نادي باريس ، ثم قام الرئيس مبارك بزيارة خاطفة في طريق عودته إلى القاهرة .

وفي نوفمبر ١٩٩١ ، قام الرئيس مبارك بجولة ثالثة في أوروبا الغربية شملت فرنسا وإيطاليا ، علاوة على لوكسمبورج حيث يوجد مقر البرلمان الأوربي . وفي نفس الفترة استقبلت القاهرة زيارات عديدة من جانب وزراء الخارجية الأوروبيين وغيرهم من المسؤولين في الكثير من غرب أوروبا ، علاوة على بعض مسؤولي الجماعة الأوروبية .

أ - عملية التسوية في الشرق الأوسط :

تتبنى الدول الأوروبية بشكل تقليدي موقفا يتقارب مع للموقف العربي إزاء عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ، الأمر الذي دعا الدبلوماسية المصرية إلى العمل خلال عام ١٩٩١ على حشد التأييد الأوربي للموقف العربي وللتأكيد على ضرورة مشاركة الدول الأوروبية بصورة فاعلة في جهود التسوية . وقد أبدت الدول الأوروبية تجاوبا ملحوظا مع هذه المساعي ، حيث أظهرت فرنسا وإيطاليا خلال المباحثات التي أجراها الرئيس مبارك قهوما تأييدا كاملا لمشاركة الجماعة الأوروبية في محادثات السلام ، بل أن فرنسا عاونت التأكيد خلال تلك الزيارة على تأييدها الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة ، كما أبدت إيطاليا اقتراح الرئيس

استقبلت الدائرة الأوروبية حيزا محوريا من اهتمامات وأنشطة السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . والواقع ، أن هذا الاهتمام الملحوظ استمد قوته الدافعة بالدرجة الأولى من أن حركة التفاعلات الدولية والإقليمية قد عززت التوجه المصري نحو الافادة من قدرات وأمكانات القوى الأوروبية كطرف مكمل وموازن جنبها إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية . وفي هذا السياق ، أكدت تطورات عام ١٩٩١ أن السياسة المصرية كلفت جهودها الخارجية في اتجاه تحقيق قدر أكبر من المرونة والمناورة على الساحة الدولية عبر تنفيذ ما يمكن تسميته بـ « استراتيجية التنويع » القائمة على توسيع وتكثيف شبكة تفاعلاتها السياسية واقتصادية مع اطراف دولية مختلفة ، في مقدمتها الاطراف الأوروبية بهدف تعبئة وتنمية مساندة اقتصادية ومالية وسياسية اضافية لتحقيق لتخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة ، على الرغم من أن هذه الأخيرة تبقى مع ذلك مصدرا رئيسيا لدعم والمساعدة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة لمصر . وقد ارتكزت أصال تنفيذ هذه الاستراتيجية على معادلة دقيقة للغاية من جانب السياسة الخارجية المصرية أخذت في اعتبارها القيود والمحددات العديدة القائمة ، والتي تتمثل أساسا في أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة تطرح بقوة إمكانية إعادة النظر في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر ، بينما لا تبدو القوى الأوروبية قادرة على أن تلعب دور البديل عن الولايات المتحدة بالنسبة لمصر في هذا المضمار ، الأمر الذي اقتضى من جانب السياسة المصرية النظر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به القوى الأوروبية سياسيا واقتصاديا باعتباره دورا مساعدا إلى جانب الولايات المتحدة .

وقد استهدفت هذه الاستراتيجية من الناحية العملية الافادة من الدور الأوربي في مساندة الموقف العربي من عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ، علاوة على دعم جهود التنمية الاقتصادية في مصر من خلال المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة أو من خلال تعزيز مركز مصر التفاوضي مع للمؤسسات الاقتصادية الدولية . وقد ارتكزت هذه الجهود من ناحية أخرى على أن القوى الأوروبية إذْهبا أظهرت اهتماما ملحوظا بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بحكم اعتبارات الجوار الجغرافي ، الأمر الذي يخلق ارتباطا حقيقيا بين الامن

مبارك بشأن الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل شريطة أن تلتزم إسرائيل من جانبها بوقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة ، ووصف وزير خارجيتها جيانى دى ميكايس الاقتراح في يوليو بأنه لجأى ، ويثبت جدية العرب في التوصل إلى سلام شامل وعادل ، كما اقترحت إيطاليا ضم إسرائيل إلى عملية التكامل الاقتصادى الأوربى على غرار السوق المفتوحة مع دول (الـ ١٢) ، مما يمنع إسرائيل نوعا من الامتقار الاقتصادى يمكن أن يمثل أداة للضغط غير المباشر عليها يمكن استثماره في دفع جهود السلام . وقد عبرت للجماعة الأوربية عن مجمل موقفا إزاء عملية تسمية الصراع العربى - الاسرائيلى فى كلمه هانز فان دين بروك ممثل الجماعة الأوربية فى مؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ قوما يلى :-

- التنفيذ الكامل لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
- ضرورة ارتكاز المفاوضات على مبدأ الأرض مقابل السلام .
- الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالميش فى حدود ائمة ومعترف بها بما فى ذلك إسرائيل .
- ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير .
- وفى نص هذا السياق ، حظيت قضية اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل بدرجة كبيرة من التركيز فى حركة التفاعلات المصرية - الأوربية ، حيث دعا الرئيس مبارك فى كلمته امام البرلمان الأوربى فى نوفمبر الدول الأوربية إلى تأكيد مبادئها للمبادرة المصرية لاقناع دول المنطقة بدون استثناء بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، كما دعا إلى تنظيم منتدى للبحر المتوسط ، على أن يضم فى عضويته كافة دول أوربا والبحر المتوسط من أجل المساهمة فى السلام والامتقار . وقد جرت مناقشة هذا الاقتراح أيضا خلال زيارة وزير الخارجية عمرو موسى إلى إيطاليا فى ديسمبر من نفس العام .

ب - ترشيح الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة :-

كان موضوع ترشيح د . بطرس غالى لمنصب الامين العام للامم المتحدة أحد الموضوعات التى تناولها المسئولون المصريون مع زعماء الدول الأوربية عام ٩١ - لاسيما وأن هناك دولتين أوروبيتين - بريطانيا وفرنسا - عضوان دلتان فى مجلس الامن الدولى . وتمكنت مصر من الحصول على تأييد فرنسا لترشيح د . غالى . وقد أعلن قصر الرئاسة الفرنسى فى نوفمبر أن الرئيس الفرنسى مؤثرا كلف

مستشاره الخاص بالسفر إلى نيويورك لمتابعة عملية ترشيح د . غالى ووضع ثقل فرنسا وتفوزها لتأييده .. كما نجحت مصر فى تحييد بريطانيا وعدم استخدامها حق الفيتو للاعتراض على ترشيح د . غالى .

ورغم أن التصويت الذى أجراه مجلس الامن كان مربيا ولم يعن بشكل رسمى عن مواقف الدول التى شاركت فى التصويت ، الا أن الكثير من المرشحين اشاروا إلى أن الدول التى امتنعت عن التصويت بتأييد اختيار د . غالى . كانت بريطانيا ورومانيا وزيمبابوى وكوبا بينما أيده الاعضاء الاحد عشر الباقون ، فقد فضلت بريطانيا ترشيح وزير مالية زيمبابوى لكنها وافقت على عدم استخدام الفيتو ضد ترشيح د . غالى .

ج - قضية لوكوربى :

برزت على الساحة الدولية مرة أخرى خلال عام ١٩٩١ قضية الارهاب ، حيث اتهمت واشنطن ولندن وباريس الجماهيرية الليبية بتبدير حادث انفجار طائرة بان امريكان فوق الأراضي الاسكتلاندية عام ١٩٨٩ ، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها . وطالبت هذه العواصم ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها لمحاكمهم فى واشنطن معتقد أنها متورطان فى الحادث وهددت بامكانية استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا اذا لم تسلم المواطنين .. وكان هذا الموضوع ضمن الموضوعات التى أدرجت على جدول أعمال زيارة الرئيس مبارك إلى العواصم الأوربية فى نوفمبر وتم تناوله من زاويتين :

- رفض جميع اشكال وممارسات الارهاب .
- عدم ارتكاب عدوان من جانب الاطراف المدعية ضد ليبيا يكون من شأنه أضعاف فرص السلام فى الشرق الاوسط .

وصدر نداء من روما عقب مباحثات الرئيس مبارك مع الباب يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان ، ورئيس الوزراء اندريوتى ناشد الولايات المتحدة التحلى بالهدوء وحل المشكلة مع ليبيا وفقا لقواعد القانون الدولى .

د - القضايا الاقتصادية :

مثلت القضايا الاقتصادية محور التفاعلات بين مصر وأوروبا الغربية عام ١٩٩١ ، ويمكن القول بصورة اجمالية أن جميع الزيارات المتبادلة بين مصر وأوروبا خلال عام ١٩٩١ كان هدفها الأول إعادة جدرولة الدين الأوربى الممتحقة على مصر ، والغاء جزء منها وتمتيز مركز مصر فى مباحثاتها مع صندوق النقد الدولى . وعلى خلاف

الاعوام السابقة ، فقد أبدت الدول الغربية تعلقا ملحوظا مع برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ، وقدمت بشكل ثنائي وجماعي المعونات والقروض لمساعدة مصر على تجاوز ازمتها الاقتصادية .

فى مايو ١٩٩١ توصلت مصر إلى اتفاق نموذجى مع الدول الدافئة الاعضاء فى نادى باريس ، ووقع على الاتفاق ١٤ دولة اوروبية دائنة ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان وكندا .

وافقت هذه الدول على اسقاط ١٠,٢ مليار دولار تمثل ٥٠ ٪ من اجمالي الديون المستحقة على مصر لها . ولأسقاط هذا المبلغ سيتم على ثلاث مراحل ، الأولى بدلت فى يوليو ١٩٩١ وتم فيها اسقاط ١٥ ٪ . وفى حالة مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادى وفقا لبرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى سيتم اسقاط ١٥ ٪ لخرى خلال ١٨ شهرا ، ومع بداية عام ١٩٩٤ سيتم اسقاط النسبة الباقية ٢٠ ٪ . وتعتبر فرنسا ثانى الدول الدائنة لمصر بعد الولايات المتحدة ، حيث بلغ حجم ديونها ٦ مليار دولار ، ويلها ألمانيا ٣,٧ مليار دولار . ثم إيطاليا وبريطانيا وحجم ديون كل منها أقل من مليار دولار - ٨٨٥ مليوناً لإيطاليا ، ٨٠٠ مليون دولار لبريطانيا .

ويلاحظ أن دول نادى باريس رأته أنه من الأهمية اسقاط الديون على مراحل مع استمرار برنامج الإصلاح الاقتصادى ، لاسيما وأن مصر لم تلتزم ببرامج الإصلاح السابقة التى اتفقت عليها مع صندوق النقد وكان آخرها عام ١٩٨٧ .

وفى يوليو ١٩٩١ توصلت مصر إلى اتفاق المجموعة الاستشارية الدولية التى ضمت دول اوروبا الغربية ، واليابان ، وكندا بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى . والمؤسسات الدولية والأوروبية والنقدية . ويمقتضى الاتفاق تلتزم المجموعة بتقديم ما يقرب من ٤ مليارات دولار لمصر فى الفترة ما بين عامى ٩١ / ١٩٩٣ فى شكل منح لآتد ، ٢ مليار دولار قروض بشروط ميسرة تسدد على أجال طويلة ، ومليار دولار فى صورة قروض لشروط تجارية . كما وافقت على تمديد اجزاء من الديون بالجنيه المصرى . إذا تم تخصيصها لمشروعات البيئة بحد أقصى ١٠ ٪ للديون للخارجية وبدون حد أقصى للديون الحكومية .

وعلى صعيد العلاقات المباشرة بين مصر والمجموعة الأوروبية ، وقعت مصر فى فبراير ١٩٩١ على اتفاقية منحة لاترد بلغت قيمتها ٢٤٠ مليون دولار لمساعدة مصر

على تحمل آثار أزمة الخليج . وفى يوليو ١٩٩١ ، وقعت مصر مع المجموعة الأوروبية البروتوكول الخامس بلغت قيمته ٦٨٢ مليون دولار منها ٢٤٦ مليون منحة ، ٣٧٢ مليوناً فى شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبى ، وفى أغسطس ١٩٩١ وقعت مصر والمجموعة اتفاقية منحة قيمتها ١٥٠ مليون دولار تخصص لأغراض الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر .

ونذكر هنا اسقاط ألمانيا فى أكتوبر لحو ٥ مليار مارك ديون مستحقة على مصر ضمن إطار نادى باريس ، كما وافقت على تقديم قرض قيمته ٢٠٠ مليون مارك المانى بفائدة ٧,٥ ٪ ، تسدد على ٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح ، بالإضافة إلى الافراج عن ١,١٢ مليار مارك كانت مجمدة بسبب عدم قدرة مصر على السداد ، كما وافقت وزارة التعاون الاقتصادى الهولندية فى سبتمبر على إلغاء متأخرات قروض للتنمية المستحقة على مصر عام ١٩٩١ بما فى ذلك خدمة الدين والتى تبلغ قيمتها ٣٤,٢ مليون فلورى هولندى (٢٠ مليون دولار) ، كما وافقت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على خفض ديونها لمصر وفقاً لإطار نادى باريس .

والاتجاه لدى دول غرب اوروبا هو تقديم المساعدات من خلال المجموعة الأوروبية وليس بشكل ثنائى ، ومن هنا فمن الضرورى وضع استراتيجية جديدة لتنظيم علاقة مصر بالمجموعة كمؤسسة ، لاسيما بعد الاتفاق بين المجموعة ودول ، الاتفا ، بشكل مبدئى على إنشاء ، منطقة للتجارة الحرة فى اوروبا . . ويجدر بالإشارة هنا أن المجموعة الأوروبية فى طريقها إلى فرض ، رسم لمكافحة الاغراق ، على بعض الصادرات إليها مثل الغزل والنسيج وهى سلعة أساسية لمصر ويجب على مصر أن تحصل من المجموعة على امتياز اعفائها من هذا الرسم .

٦ - مصر والولايات المتحدة

حظت العلاقات المصرية - الامريكية خلال عام ١٩٩١ بالعديد من القضايا ، بما يعكس الاهمية الملحوظة التى توليها الدولتان لعلاقاتها الثنائية . وقد أدت التطورات الاقليمية والدولية إلى تكثيف هذه العلاقات ، واكسابها المزيد من قوة الدق ، لاسيما على الصعيدين السياسى والعسكرى ، حيث عززت هذه التطورات موقع مصر فى المنطقة باعتبارها ركيزة لاسية من ركائز الامن والتوازن الاقليمى فى الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى التأكيد على امكانية قيام السياسة المصرية بدور (الوسيط الاقليمى) فى القضايا الشائكة فى

المنطقة ، وفي مقدمتها الصراع العربي - الاسرائيلي . وعلى هذه الاسس ، ازدادت كثافة المشاورات والتفاعلات المصرية - الامريكية على كافة المستويات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أ . القضايا السياسية :-

شهدت العلاقات المصرية - الامريكية تركيزا واضحا خلال الشهرين الاوليين من السنة على أزمة الخليج ، امتدادا للتركيز المماثل الذي كان يطبع علاقات الجانبين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . وقد بدأ هذا التركيز واضحا خلال شهرى يناير وفبراير في الزيارات المتبادلة والمشاورات بين الجانبين ، بل ان المباحثات التي اجريت في تلك الفترة اتسعت بحيث لم تعد قاصرة على تطورات الموقف العسكري في الخليج ، ولما امتدت إلى تبادل الآراء والاكتاف حول الترتيبات التي ينبغي القيام بها عقب انتهاء حرب الخليج لآقرار الامن والسلم في المنطقة وتحقيق الاستقرار لكافة الدول بها . ومع انتهاء حرب الخليج ، تغيرت الاوزان النسبية للقضايا السياسية التي انطوت عليها منظومة التفاعلات المصرية - الامريكية ، واصبحت تشمل بصفة رئيسية على القضيتين التاليين :

(١) التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، حيث جرى التركيز على هذه القضية بكثافة ملحوظة عقب فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج . فقد زار وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر القاهرة في شهر مارس وتباحث مع الرئيس مبارك حول السلام في الشرق الاوسط وتطورات الاوضاع في المنطقة بعد تحرير الكويت واعمال اقرار الامن والسلام في الشرق الاوسط . وقد اجريت جولة ثانية من المباحثات خلال زيارة بيكر للقاهرة في اوائل شهر ابريل ، تركزت على بحث ترتيبات الامن في المنطقة وامكان دفع جهود السلام بين اسرائيل والدول العربية ، كما تناولت المباحثات ايضا فكرة عقد مؤتمر اقليمي للسلام يضم الدول العربية واسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على اساس اقتراح الرئيس الامريكي جورج بوش القائم على مبدأ الارض مقابل السلام ، ثم اختتمت هذه الجولة باجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية كل من مصر والسعودية والولايات المتحدة للتباحث حول ترتيبات الامن في الخليج وجهود دفع عملية السلام في المنطقة وتنازل المفاوضات التي اجراها بيكر في اسرائيل حول عقد مؤتمر اقليمي للسلام في المنطقة ، الا أن المباحثات انتهت إلى التأكيد على صعوبة إصدار حكم نهائي على مدى امكانية تنفيذ فكرة المؤتمر اقليمي عمليا .

وقد استمرت المشاورات بين القاهرة وواشنطن في الفترة اللاحقة حول هذه القضية ، مع التركيز على مناقشة

فكرة عقد مؤتمر للسلام تحضره جميع الاطراف المعنية لتفتح الباب امام اجراء المفاوضات الجادة حول مبادئ التسوية . وفي هذا الاطار ، تركزت المباحثات المصرية - الامريكية على جانبين محددين ، اولهما الموقف السوري من مؤتمر السلام المقترح ، ثانيهما كيفية التغلب على العقبات التي تعترض عقد المؤتمر ، لاسيما التصلب الاسرائيلي . وقد توالت اللقاءات المصرية - الامريكية خلال جولات جيمس بيكر في المنطقة ، وابنت السياسة المصرية خلالها تجاربا كبيرا مع الجهود الامريكية ، بل ان مصر ابلغت الولايات المتحدة في اواخر شهر أكتوبر انها تضع كل امكانياتها وقدراتها وتجربتها لكي يحقق مؤتمر السلام نتائج الايجابية ، وكان هذا التوافق المصري - الامريكي واحدا من المتغيرات التي ساعدت إلى حد كبير على عقد مؤتمر مدريد في الفترة ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩١ .

وفي اعقاب ذلك ، استمرت مصر والولايات المتحدة في مشاوراتها السياسية لتنفيذ المراحل اللاحقة التي نضجت عن مؤتمر مدريد للسلام ، ولاسيما إجراءات المفاوضات الثنائية المباشرة بين الدول العربية واسرائيل . وقد جرى عمرو موسى في شهر ديسمبر محادثات مع جيمس بيكر في بروكسل حول جهود السلام في الشرق الاوسط ونتائج المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والاسرائيلية ، وتبادل الطرفان خلالها وجهات النظر حول كيفية دعم جهود السلام في مختلف المراحل ، إلا أن القاهرة رفضت خلال تلك الفترة الطلب الاسرائيلي - الذي جرى تقديمه من خلال لقنوات الدبلوماسية الامريكية - والقاضي بعقد قمة بين الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير للاتفاق على المكان النهائي والدائم للمحادثات الثنائية بين الاطراف العربية واسرائيل ، وكذلك المحادثات المتعددة الاطراف . وارتكز الرفض المصري لهذا الطلب على أن معاملة تحديد المكان الدائم للمفاوضات تندرج في اطار مسؤوليات الاطراف المشاركة في المفاوضات ، مع التأكيد على أن القاهرة ترى ضرورة ان تهتم اسرائيل ببحث المسائل الجوهرية لعملية السلام ، بدلا من استنفاد الوقت حول هذه القضايا الاجرائية الثانوية .

(٢) الحد من التسلح ، استقطبت هذه القضية اهتماما متزايدا في حركة التفاعلات المصرية - الامريكية ، لاسيما بعدما اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش في شهر مايو مبادرته لتخليص الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ، وذلك من خلال فرض القيود على اعمال استيراد وتصدير هذه الاسلحة إلى الشرق الاوسط . وقد اعلنت مصر ترحيبها بهذه المبادرة شريطة أن تلتزم بذلك جميع دول المنطقة ، فيما جاء بعلبة اشارة واضحة لاسرائيل باعتبارها الدولة

وتقليص سيطرة البنك المركزي ، فضلا عن التزام الحكومة المصرية بزيادة رأس مال البنوك حتى ١٠٠ مليون جنيه وتوحيدها في شراء أسهم الشركات العامة وإطلاق حرية تداولها بما يسمح ببعضها لاي مشتر ، مع السماح بإنشاء بنوك نوعية في البلاد .

أما فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ، فقد قدمت المصادر الأمريكية المسئولة خلال عام ١٩٩١ تنظيمات عديدة إلى المسؤولين المصريين حول عدم اتجاه الثانية نحو خفض المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر ، ويصل مجموعها إلى حوالي ٢,١ مليار دولار سنويا ، لاسيما بعدما تزايدت المخاوف المصرية في هذا الشأن في ظل الأزمة الاقتصادية العادة في الولايات المتحدة . وقد وقعت مصر والولايات المتحدة لتفاهات في أواخر شهر فبراير يرضى بتقديم منحة مقدارها ١٥٠ مليون دولار لتوفير احتياطي القطاع الخاص في مصر من المواد الخام وقطع الغيار والسلع المصنعة ، وذلك في إطار (البرنامج العلمي) ، كما وقع الجانبان في نهاية مارس اتفاقا حصلت مصر بمقتضاه على قرض قيمته ١٥٠ مليون دولار لاستيراد القمح والدقيق من فائض الحاصلات الزراعية بغزة سماح ٧ سنوات بقلعة ٢ في المائة ، على أن يسدد على ٢٤ سنة ، وقد تسلمت مصر من الولايات المتحدة في أواخر شهر مايو مبلغ ١١٥ مليون دولار تحويلات نقدية لدعم ميزان المدفوعات ومساعدة الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي . وجرى التوقيع أيضا خلال نفس الفترة على اتفاقية منحة توفر مبلغ ٣ ملايين دولار لمشروع تنمية الهيئات التطوعية الخاصة ، بهدف تطوير ودعم المنظمات التطوعية لمساعدتها في أداء رسالتها في مجال تقديم الخدمات الصحية والغذائية . ثم التوقيع في شهر سبتمبر على اتفاقية مع هيئة المعونة الأمريكية لتقديم منحة قدرها ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع محطة تزايد كهراب في الكريما ، والذي تبلغ تكلفته حوالي ٨٧٥ مليون دولار (مكون لجنه) إلى جانب ما يعادل ٢٠٠ مليون جنيه مصري . أضف إلى ذلك ، أن الجانبين المصري والأمريكي وقعا على عدة اتفاقيات أخرى لاستكمال بعض التشريعات الأخرى ، علاوة على تمويل وإنشأت مصر من القمح والدقيق .

بالإضافة إلى ما سبق ، اهتمت الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة منذ بداية العام بشرح موقف مصر الاقتصادي وتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر ، وذلك من خلال الالتقاء مع أعضاء الكونجرس والمستهثمرين الأمريكيين وممثلي الشركات الأمريكية الكبرى ومسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة .

الوحيدة المالكة للملاح النووى في الشرق الأوسط . وفي أعقاب ذلك ، حظيت هذه القضية بحيز كبير من الاهتمام خلال زيارة ريتشارد شينلي للقاهرة ، حيث تعرف بصفة خاصة على الموقف المصري من المبادرة ، والذي ألقى على الأعراب عن التناق من لحفاظ اسرائيل بالأسلحة النووية . وفي شهر اغسطس ، تقدمت مصر من تأجيلها بمبادرة تقضى باعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأجريت عقب ذلك مباحثات مصرية - أمريكية في واشنطن لمناقشة هذه المبادرة ، كما أبلغت مصر الولايات المتحدة في منتصف اغسطس رسميا ضرورة تطبيق معيار واحد للحد من التسلم في منطقة الشرق الأوسط ، بمعنى معاملة جميع دول المنطقة نفس المعاملة ، وأن تطبق هذه المبادئ على جميع نظم التسليح ، مع التأكيد على الأهمية الحيوية لانضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ب - القضايا الاقتصادية :-

استقطبت قضيئا المديونية والمساعدات الاقتصادية الحيز الأعظم في العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية . والواقع ، أن أزمة الخليج وتداعياتها وفرت طرغا مناسبا أمام الاتفاق على إجراءات هامة في هذا الاتجاه ، بل وفي دفع الولايات المتحدة نحو محاولة تعويض مصر جزائيا عن خسائرها في هذه الأزمة . وقد بحث وزير الخارجية الأمريكي في شهر مارس عددا من الرسائل إلى الدول الرئيسية الدانئة لمصر بدعوا فيها إلى تخفيض عبء الديون عنها والعمل على إسقاط الديون العسكرية عن مصر ، والعمل على إسقاط جزء من الديون المنفية . كما جرى في أواخر شهر يوليو التوقيع على الاتفاق الثلاثي بين مصر والولايات المتحدة ، والذي تقوم الحكومة الأمريكية بمقتضاه إعادة جدولة ديونها على مصر في أطر ما اتفق عليه في نادي باريس ، ثم جرى خلال نفس الفترة التوصل إلى اتفاق بين الجانبين لتنظيم عملية سداد الديون المبنية الأمريكية على مصر ، والتي تبلغ حوالي ٥ مليارات دولار . ولشتمل هذا الاتفاق الأخير على سداد للقرض خلال ٢٠ عاما ، مع إعفاء مصر من السداد خلال السنوات الأربع القادمة ، على ألا تزيد الفائدة خلال فترة السداد عما يتراوح بين ٨ - ٣ في المائة .

وقد التزمت مصر في المقابل بعدم التراجع عن ستوف الائتمان الجديدة ، وعدم استثناء أى قطاع إنتاجي أو ترويجي أو خصم منها ، علاوة على الإصرار بإصدار قانون جديد لتنظيم عمل البنك المركزي المصري والبنوك التجارية بما يمتشى مع مقتضيات تحرير أسواق الفائدة وسعر الصرف

ج . القضايا العسكرية :-

القاهرة فى اولال شهر اكتوبر الجنرال جوزيف هور رئيس اللجنة العسكرية للتباحث مع المسؤولين المصريين حول دعم التعاون العسكرى بين الجانبين .

وقد استحوذت لبلحة ومعدات الدفاع الجوى على حصة هامة من لاجمالى الاتفاقات التسليمية بين مصر والولايات المتحدة خلال مايقبى من العام ، حيث اعلنت وزارة الدفاع الامريكية فى شهر يوليو اعترافها ببيع مصر معدات لبطاريات الصواريخ الامريكية المضادة للطائرات من طراز (هوك) العاملة فى صفوف قوات الدفاع الجوى المصرية ، بالاضافة الى حوالى ١٢ صاروخا جديدا من هذا الطراز ، تبلغ قيمتها ١٤٦ مليون دولار . ثم اعلنت وزارة الدفاع الامريكية فى اواخر شهر سبتمبر اعترافها ببيع معدات اتصال عسكرية وتدريب لنظام الدفاع الجوى المصرى تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار .

(٢) للترتيبات الاملية : لبنت الولايات المتحدة اهتماما بالغا باعمال اعادة ترتيب لوضاع الامن فى الخليج العربى بصفة خاصة ، وفى الشرق الاوسط بصفة عامة ، فى اعقاب وقف لاطلاق النار فى الخليج . وقد عبرت الادارة الامريكية فى هذا الاطار عن اهتمامها بمشاركة مصر فى تأمين المنطقة وفى هذا السدد ، اكذ وزير الدفاع الامريكى فى يونيو ١٩٩١ خلال زيارته للقاهرة ضرورة قيام بدور حيوى فى اية اجراءات امنية مستقبلية فى المنطقة ، إلا انه اعرب وقتذاك عن مصعبه لتحديد شكل العلاقة التى يمكن ان تتبلور بين مصر والدول المعنية بتلك القضية . وقد احتلت هذه القضية حيزا كبيرا فى المحادثات التى جرت بين المسؤولين المصريين والامريكيين خلال النصف الثانى من العام ، إلا انه لم يجر التوصل الى شكل محدد لها ، وإنما استمرت التأكيدات الشفوية على اهمية وحيوية العلاقات الثنائية بالنسبة للدولتين فى كافة المجالات .

(٣) الليون العسكرية : استقطبت الولايات المتحدة الامريكية فى شهر يناير ديونها العسكرية على مصر ، فيما جاء تنفيذا عاليا للاتفاقات والتعهدات الامريكية لمصر منذ عام ١٩٩٠ . ويمثل هذا التطور محاولة جزئية من جانب الولايات المتحدة لتعويض مصر عن خسائرها فى أزمة الخليج ، لاسيما الفعائل الناجمة من نقص مواردها من العملات المصرية من دخل قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج وعودة اعداد ضخمة من العاملين فى العراق والكويت . وقد تنازلت الولايات المتحدة بصورة رسمية ونهائية عن ٧,١ مليار دولار من ديونها على مصر فى اواخر ابريل ، الامر الذى ادى بالتالى الى اعفاء مصر من دفع مليار دولار سنويا كانت تتكبدها لسداد هذه الديون .

أحتلت القضايا العسكرية حيزا رئيسيا من التفاعلات المصرية - الامريكية . بل ان هذه القضايا اكتسبت خلال عام ١٩٩١ المزيد من قوة الدفع بفعل تزايد الادراك الامريكى باممية الدور الذى يمكن ان تقوم به مصر فى تأمين المنطقة . وقد عبرت تصريحات المسؤولين الامريكيين فى اعقاب حرب الخليج عن ضرورة الحاجة الى دعم وتقوية العلاقات العسكرية بين البلدين بعدما أثبتت هذه العلاقات انها ذات أهمية بالغة لكليهما . ومن الممكن بشكل عام التمييز بين ثلاثة عناصر رئيسية انطوت عليها منظومة التفاعلات العسكرية المصرية - الامريكية خلال عام ١٩٩١ ، تمثل فى :-

(١) مبيعات السلاح : وتمثل هذه المبيعات فى معظمها تنفيذا لتفاقيات سابقة بين البلدين ويجرى تمويلها بصفة اساسية من خلال برنامج المساعدات العسكرية الامريكية لمصر ، واشتملت برامج المبيعات العسكرية - الاجريكية لمصر عام ١٩٩١ على طائرات قتالية وصواريخ مضادة للطائرات ومعدات اتصال عسكرية ونخاطر جوية ، علاوة على استمرار العمل فى لبرنامج المشترك لتجميع الدبابة الامريكية للمنظورة (أ- ١ ابرامز) فى مصر .

وقد اعلنت الادارة الامريكية فى شهر مارس اعترافها ابرام صفقة عسكرية قيمتها ١,٦ مليار دولار مع مصر ، وتتضمن تزويد القوات المسلحة المصرية بـ ٤٦ طائرة مقاتلة من طراز (اف- ١٦) ، و ٨٠ صاروخ جو - لرض من طراز (مافريك) ، و ٢٤٠ قنبلة عقودية و ٤٨ قنبلة من طراز (سمارت) . وبالقفل ، بدأ توريد الطائرات (اف- ١٦) الى مصر فى اواخر شهر اكتوبر ، وبلغ عدد الطائرات التى وصلت ثلاث طائرات ، فيما جاء بمثابة الدفعة الاولى من الصفقة الثالثة التى تسلمها القوات الجوية المصرية .

وفى نفس الوقت ، جرى التباحث بين الجانبين المصرى والامريكى حول تزويد مصر بمساعدات من الاسلحة والمعدات الامريكية الموجودة فى مسرح العمليات العسكرية فى منطقة الخليج ، والتى لا تريد الولايات المتحدة اعادة شحنها . وقد جرت مناقشة هذا الامر خلال زيادة قام بها وفد عسكرى مصرى رفيع المستوى الى واشنطن فى شهر ابريل ، كما ناقش هذا الوفد ايضا احتياجات مصر العسكرية مع وزارة الدفاع والكونجرس والامن القومى والخارجية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الجديدة فى المنطقة . وفى هذا الاطار ، زار وزير الدولة المصرى للانتاج الحربى واشطنون فى شهر يوليو للتباحث فى سبل دعم المشروعات القائمة بين البلدين فى مجال الانتاج الحربى ، كما استقبلت

٧ - مصر والاتحاد السوفيتي

المصرية لدعم ومساندة الرئيس جوريانثوف في الداخل والاعراب من خلالها ايضا عن تأييد مصر لصالحيات جوريانثوف واصلاحاته الديمقراطية ونهجه في ترسيخ الديمقراطية .

وقد لبثت السياسة المصرية جهود التحول السلمي الداخلي في الاتحاد السوفيتي التي انضمت في النهاية إلى اقامة رابطة الدول المستقلة وانهاء الوجود للقانوني لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقا ، حيث ارتكز الموقف المصري على أن هذه التطورات اتخذت طابعها سلميا وبعبء عن ارادة ورغبة الاطراف للدخالية المعنية بصورة كاملة . وعلى هذا الاساس ، أعلنت مصر في شهر سبتمبر اعترافها باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا) عن الاتحاد السوفيتي ، على اعتبار ان هذا الاستقلال يرسخ حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها ، فضلا عن أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار وتثبيت سياسة حسن الجوار والتعاون في تلك المنطقة الحيوية من القارة الأوروبية وتدعيم اوضاع الامن والسلم فيها . وقد اتخذت السياسة المصرية نفس هذا الموقف في نهاية شهر ديسمبر ازاء قرار لجمهوريات السوفيتية اقامة رابطة الجمهوريات المستقلة ذات السيادة ، واعرب السيد عمرو موسى وزير الخارجية وقذاك ان مصر سوف تعترف بهذه الجمهوريات وفقا للظروف الخاصة بكل منها وتعقب اجراء الاتصالات اللازمة لذلك .

والواقع ان للخارجية المصرية اولت اهتماما ملحوظا لهذه التطورات عقب صدور بيان انشاء الكومنولث الجديد (بيان لأماتنا) ، حيث عملت على متابعة وتقييم التطورات السريعة والمتلاحقة في دول الكومنولث والنتائج التي يمكن نتاج عن هذه التطورات ، كما جرى تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في شؤون الاتحاد السوفيتي في الخارجية المصرية لدراسة مختلف الاحتمالات القائمة وتقديم مقترحات دعم التعاون مع دول الكومنولث ، إلا ان هذا الاهتمام لم يتمخض عن نتائج عملية ملموسة بحكم أن الاحداث الداخلية في الاتحاد السوفيتي القديم جرت على نحو متسارع للغاية ، يصعب التنبؤ به ، كما يصعب للتعامل معه بصورة فورية .

ب - عملية التصوية :-

استقطبت عملية التصوية حزبا رئيسيا في المائاتات المصرية . السوفيتية خلال عام ١٩٩١ ، على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي شريك كامل في عملية السلام في الشرق الاوسط ، ويرتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة والدول المعينة في الشرق الاوسط . انصف إلى ذلك ، ان الاتحاد السوفيتي كان ينظر إلى عملية السلام في المنطقة باعتبارها ركيزة هامة في عملية خلق عالم جديد ، ويده عصر جديد ، على حد قول الرئيس ميخائيل جوريانثوف امام مؤتمر

تركت التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي انعكاسات بالغة الامة على العلاقات المصرية - السوفيتية ، حيث ادت هذه التطورات إلى اعادة صياغة توجهات واهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية للدول المستقلة التي نشأت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه رسميا في أولر عام ١٩٩١ ومع ذلك ، فلن حركة للتفاعلات المصرية - السوفيتية خلال فترة ما قبل الانهيار كانت في معظمها بمثابة امتداد للاتجاه الراسي إلى تكثيف وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، والذي كان قد بدأ منذ عدة سنوات ، وشتمل هذا الاتجاه خلال عام ١٩٩١ على تكثيف اعمال التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين الدولتين ، كما يوضح بالنقل من استعراض كافة بنود العلاقات الثنائية .

أ - السياسة المصرية والتطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي :-

تابعت مصر باهتمام مكثف منذ بداية العام التحولات الداخلية الجارية في الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الموقف المصري انصف على وجه العموم بالتخفظ والتركيب الحذر ازاء كافة هذه التحولات . وقد انطلقت السياسة المصرية في هذا الشأن من أن التحولات المذكورة تبقى في قلبها شلنا داخليا يخص الشعب السوفيتي وحده ، مع الاعراب عن الامل في أن تؤدي هذه التطورات إلى تحقيق الاستقرار والامن والتعاون في تلك المنطقة الحيوية من العالم ، بما ينمكس حتما على كافة الاقاليم والمناطق الأخرى .

ومن هذا المنطلق ، اتخذت السياسة المصرية موقفا متحفظا من محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت خلال الفترة ١٩ - ٢١ أغسطس في الاتحاد السوفيتي ، وان بدأ هذا الموقف - برغم تحفظه - اقرب إلى موقف الاندائه والرفض الضمني للانقلاب .

وفي أعقاب فشل الانقلاب ، يادر الرئيس مبارك إلى الاتصال بجورينا نشوف وهأه بقة الشعب السوفيتي وعودته إلى موقعه كرئيس للاتحاد السوفيتي لكي يواصل مسيره الحرية والتقدم ، وبحقق السلام العالمي ، ثم قام الرئيس مبارك في أواخر شهر سبتمبر بزيارة الاتحاد السوفيتي ، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس جورينا نشوف بهدف تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الدولية والإقليمية التي تهم البلدين ، وفي مقدمتها الشرق الاوسط والامن في الخليج ، لاسيما وان مؤتمر السلام كان قد أوشك على الانعقاد ، مما كان يتطلب بحث ومناقشة دور الاتحاد السوفيتي في تحقيق السلام في الشرق الاوسط . وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن هذه الزيارة شكلت محاولة ضمنية من جانب الدبلوماسية

جـ - التعاون الاقتصادي :-

على الرغم من ضآلة الحجم الإجمالي للتعاملات التجارية المصرية - الموفيتية ، إلا أن هناك تنوعا ملحوظا في مجالات ونشطة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين ، بل أن هذه المجالات استقطبت الحيز الأكبر من توزيع الاهتمامات الثنائية لهما خلال عام ١٩٩١ . والملاحظ بشكل عام أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية للعلاقات الاقتصادية المصرية - الموفيتية خلال العام المذكور تمثل في :-

(١) المباحثات بشأن البروتوكول التجاري طويل الأجل بين مصر والاتحاد الموفيتي ، حيث بدأت المباحثات في هذا الشأن منذ شهر يناير بين المسؤولين المصريين في قطاع التمثيل والتجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد ووفد اقتصادي موفيتي رفيع المستوى ، ويقتدر حجم البروتوكول بحوالي مليار جنيه استرليني حشابي سنويا . وقد تركزت المباحثات على أسس صرف العملات الحشابية والسلع التي سوف يجري تصديرها بمقتضى البروتوكول بين الجانبين ، وكانت مصر والاتحاد الموفيتي قد ابتدئا التعامل في يناير ١٩٨٩ بسعر صرف على أساس أن الجنيه الاسترليني الحشابي يعادل ثلثه جنيهات مصرية . وطلابت مصر خلال المباحثات المذكورة بتعديل سعر الصرف العملات الحشابية والمباريه على التعاملات الثنائية ، بحيث يعادل سعر الصرف للجنيه الحشابي ٢,٥ روبل ، مقابل ٢,٤٢ روبل بسعر صرف الجنيه الاسترليني ، وقد استجابت الحكومة الموفيتية لهذا المطالب في أواخر شهر نوفمبر .

(٢) التعاون الصناعي والذي يحتل أهمية واضحة في العلاقات الاقتصادية المصرية - الموفيتية ، بحكم أن كثيرا من مكونات القاعدة الصناعية في البلاد كانت قد أنشئت بمساعدة موفيتية خلال الستينيات . ولذلك استقبلت القاهرة في نهاية شهر فبراير السيد إيكوروف رئيس هيئة التصنيع الموفيتية على رأس وفد صناعي تجاري ، حيث أجرى مباحثات مع المسؤولين بهيئة التصنيع المصرية وشركة الحديد والصلب بهدف دعم التعاون الصناعي بين البلدين ، خاصة في مجال الصناعات المعدنية ، بالإضافة إلى التباحث حول إجراءات توريد المهمات والآلات الخاصة بمشروع زيادة الطاقة الانتاجية لشركة الحديد والصلب بحلول من مليون و ١٠٠ ألف طن إلى ١,٥ طن سنويا . ومن ناحية أخرى ، وافق الاتحاد الموفيتي في منتصف مايو على المساهمة بما قيمته ١٠٠ مليون دولار لإقامة ثلاثة مصانع جديدة بسبعا كمجمع صناعي كبير متكامل لإنتاج سبائك السيلكو منجنيز بطاقة ١٥ ألف طن سنويا ، والفيرونيتايوم بطاقة ١٠ آلاف طن ، والمنجنيز عالي الدرجة بطاقة ١٦٠

مترد ، الأمر الذي ساعد في خلق اهتمام مصري - موفيتي مشترك بهذه القضية في علاقتهما الثنائية .

وفي هذا الإطار ، تركزت مباحثات الجانبين حول هذه القضية على أعمال التشاور وتنسيق المواقف ، حيث بدأت المشاورات المصرية - الموفيتية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط عقب وقف إطلاق النار في الخليج مباشرة . ففي شهر مارس ، بحث الرئيس حسني مبارك رسالة خطيه إلى الرئيس جورجياشوف تتعلق بتطورات الموقف في المنطقة بعد تحرير الكويت ، كما استقبلت القاهرة في شهر مايو وزير الخارجية الموفيتي الكسندر بسمرتنيخ لبحث الجوانب العملية لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط . وبشكل عام ، بدأ من خلال هذا المشاورات أن الجانبين المصري والموفيتي اتفقا على النقاط الرئيسية التالية :-

(١) إن الأوضاع والمتغيرات القائمة في المنطقة عقب وقف إطلاق النار الخليج توفر فرصة مناسبة أمام مواصلة جهود إحلال السلام في المنطقة وتنمية الصراع العربي - الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا .

(٢) أن من الضروري التركيز على الجوانب العملية في عملية السلام ، وعدم التوقف طويلا أمام الجوانب الإجرائية ، مع الاهتمام بتحقيق قدر أكبر من التقارب بين مواقف الأطراف المعنية ، لا سيما من خلال الوساطة الموفيتية .

وقد اهتمت السياسة الموفيتية في نفس هذا الإطار بإبلاغ مصر بنتائج الاتصالات الموفيتية - الأمريكية بشأن عملية السلام ، علاوة على الموقف الموفيتي من التطورات المتعاقبة في جهود التسوية . وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك إلى الاتحاد الموفيتي في أواخر شهر سبتمبر ، جرى التركيز في المباحثات على تبادل وجهات النظر تجاه القضايا الدولية والاقليمية التي تهم البلدين ، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط وقضية الأمن في الخليج ودور الاتحاد الموفيتي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

وفي فترة انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في للشرق الأوسط خلال الفترة ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩١ استمرت المشاورات المصرية - الموفيتية ، باعتبارهما يحتفظان بقنوات اتصال مفتوحة مع كافة الأطراف . ثم واصل الطرفان أعمال التنسيق بعد ذلك بشأن المفاوضات للثنائية ، إلا أن التطورات الداخلية المتتالية في الاتحاد الموفيتي في شهر ديسمبر أدت إلى أحداث تحولات جوهرية في قامة اهتمامات الطرفين خلال ما تبقى من العام ، وترجعبت بالتالي مشاورتهما الثنائية حول قضية التسوية في الشرق الأوسط .

تركت التطورات المذكورة انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية المصرية - السوفيتية في المجالين التاليين :-

(أ) بدء التعامل تجاريا مع الجمهوريات السوفيتية كل على حدة من جانب مصر ، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بعدة شهور ، إلى جانب الحفاظ على التعاملات القائمة مع الحكومة المركزية حتى انهيارها - وفي هذا الإطار قامت وزارة الاقتصاد المصرية بتوقيع عقد تجاري مع جمهورية روسيا الاتحادية ، فضلا على التوقيع على اتفاقية لتأسيس أول بنك مصري - لاذريجي مشترك في باكو عاصمة أذربيجان في أولش شهر أكتوبر .

(ب) إعلان البنك المركزي المصري وقف تعاملات القطاعين العلم والخاص مع الاتحاد السوفيتي ، وحظما على عدم تصدير ليرة ملح أو منتجات إلى الأسواق السوفيتية ، حتى يتم الوفاء بمديونية الاتحاد السوفيتي لتقديم المستحقة للبنك المركزي ، بالبالغة حوالي مليار جنيه ، والتي كان البنك المركزي قام بتسديدها للمصدرين السوفيت دون الحصول على مبالغها من العملات أو المبادلات التجارية من الاتحاد السوفيتي ، فيما كان يعني انهيار العديد من المبادلات التجارية والصناعات المتكافئة بين البلدين في ظل الانهيار السوفيتي .

د - مصر والاتحاد السوفيتي فيما بعد الانهيار :-

ولد انهيار الاتحاد السوفيتي انعكاسات عديدة مباشرة وغير مباشرة على العلاقات المصرية - السوفيتية . وبخلاف الانعكاسات الناتجة عما لحقه هذا انهيار من اختلال في التوازن الدولي ، فلن هناك انعكاسات محددة وواضحة بدت على العلاقات المصرية - السوفيتية تتمثل في :-

(١) أن الوريث للرئيسي للاتحاد السوفيتي القديم (روسيا الاتحادية) اظهر منذ اواخر عام ١٩٩١ رغبة عارمة في الإبتعاد شبه الكامل عن اتخاذ اية مواقف تجاه للتصايا العربية بشكل عام قد تفسر على انها ميراث الماضي السوفيتي ، في مقابل الحرص على ترقية العلاقات الروسية - الاسرائيلية . وقد ترك هذا التوجه انعكاساته على مجمل حركة التفاعلات الروسية - العربية ، ومنها التفاعلات مع مصر ، إلا أن المجال الأكثر وضوحا الذي تأثر بهذا الانقلاب يتمثل في قضية تصوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، حيث كانت السياسة السوفيتية في عهد جوربا تشوف تركيز على كفاية حق تقرير المصير للفلسطينيين وضرورة استعادة الاراضي العربية المحتلة ، إلا أن السياسة الروسية خلال فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت ترجعا كبيرا يتمثل في الانقصار على الدعوة إلى التوصل إلى حل وسط تاريخي بين العرب واسرائيل والرقابة على التملص في الشرق الاوسط ، مع التأكيد صراحة على أن

الف طن لأول مرة في مصر ، وذلك باستغلال خامات مناجم المنجنيز والامونيت الموجودة في مينا بشكل اقتصادي كبير . ثم قام الجانبان المصري والسوفيتي في شهر يوليو بالتوقيع على اتفاق صناعي تبلغ قيمته أكثر من ألف مليون جنيه ، ويتضمن الاتفاق مساهمة الاتحاد السوفيتي في تنفيذ مشروعين صناعيين كبيرين يقاما في مصر للمرة الأولى ، المشروع الأول يتضمن مساهمة الجانب السوفيتي في تنفيذ مشروع فوسفات أبو طرطور بالوادي الجديد ، والمشروع الثاني يتضمن انشاء مصنع لانتاج ورق الكرامنت بمدينة السويس . وبالإضافة إلى ما سبق ، شارك الاتحاد السوفيتي في منتصف شهر نوفمبر في اعمال تركيبات خلايا التطوير في شركة مصر للالومنيوم لزيادة انتاج الالومنيوم من ١٨٠ إلى ٢٣٠ ألف طن سنويا بنفس الطاقة الكهربائية المتاحة .

(٣) النشاط الاستراتيجي ، حيث بحث الجانبان المصري والسوفيتي خلال عام ١٩٩١ تدعيم الجهود المصرية في مجال استخراج الخامات . فقد وقع الجانبان في نهاية شهر فبراير بالاحرف الأولى على اتفاقية تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع فوسفات أبو طرطور الذي تصل تكلفته إلى ٤٥ مليون جنيه . كما وصل إلى القاهرة خلال شهر مايو وفد صناعي سوفيتي رفيع المستوى برئاسة عبيد معهد موسكو للمناجم للتوقيع على اتفاق صناعي بين معهد اللينين للدراسات المعدنية ومعهد موسكو السوفيتي لاجراء دراسات ميدانية في مجال التنقيب عن المعادن الصخرية الشرقية والغربية وسيناء ، جللة على بحث إمكانية مساهمة الجانب السوفيتي في تنفيذ وتمويل عدد من المشروعات واستغلال مناجم الحديد والفوسفات والمنجنيز والحجار الزينة .

وقد بدأت لجنة التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي في شهر ابريل في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ البروتوكول التجاري ، كما بدت في تلقي التفاعلات على الصادرات المصرية لسلع للصناعة وغير التقليدية . ومع حلول شهر أغسطس ، كانت مصر قد اوفت بحوالي ٧٠ في المائة من التزاماتها ، الامر الذي ادى إلى وجود فائض لصالح مصر في الميزان فترة ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بينما لم يكن الاتحاد السوفيتي قد اوفى بنسبة كبيرة من للزاماته التي يعاينها البروتوكول .

وفي اعقاب تطور الاوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي ، اهتمت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعرف على انعكاسات هذه التطورات على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، وارسلت مصر لذلك وفدا تجاريا من كبار المسؤولين في نهاية شهر ديسمبر ، كما قرر مجلس الوزراء تشكيل عدد من اللجان المتخصصة لدراسة مايرترب على قيام الكومنولث الجديد في كافة المجالات ، ومنها المجال الاقتصادي . وخلال الربع الاخير من عام ١٩٩١ ،

الدور الروسي مجرد دور مساعد للدور الأمريكى ، الأمر الذى يبرز بصفة خاصة فى حالة العداء الروسى للشديد للعرب .

(٢) التركيز الشديد على على الجوانب الاقتصادية فى علاقات دول الكومنولث مع باقى دول العالم ، بل إن الاعتبارات الاقتصادية أصبحت تحتل الميزة الرئيسية فى اهتمامات رابطة الكومنولث . وقد انحطى هذا التوجه على فتح الأبواب أمام كافة المساعدات الفنية والاقتصادية من دول العالم دون استثناء ، علاوة على تعديل شروط التعامل الاقتصادى مع دول العالم . ويشتمل هذا التعديل على رفض الاستمرار فى اتباع أسلوب المقايضة فى العلاقات التجارية (الصفقات المتكافئة) ، والاتجاه بدلا من ذلك نحو انخراط الاقتصاد الروسى إلى السوق العالمية كجزء من التقسيم الدولى للعمل والاهتمام بإنتاج السلع ذات الميزة النسبية والتي

يمكن تصديرها إلى الخارج ، مع التعامل بالعملات الحرة ، ووفقا لشروط التجارة الدولية الطبيعية .

ويعنى هذان الاتعاكسان انه لم يعد من المنتظر أن تتخذ دول الكومنولث ، وفى مقدمتها روسيا الاتحادية ، مواقف سياسية ايجابية تجاه القضايا العربية من تلقاء نفسها مثلما كان الحال فى السابق ، علاوة على ضرورة قيام مصر بأعادة النظر فى شكل وطبيعة التعاون الاقتصادى المستقبلى مع تلك الدول . فقد سارت العلاقات الاقتصادية المصرية - السوفيتية زمنا طويلا وفقا لنظام الصفقات المتكافئة ، وأصبح من الضرورى فى ظل المستجدات القائمة أن تبحث مصر عن صيغة جديدة للتعاون الاقتصادى المشترك يبرز فيها دور اكبر لقطاع الاعمال ، ويقل فيها دور البيروقراطية الادارية ، ويسير التعاون بمقتضاها وفقا لقواعد وقوانين السوق ، ويشروط التجارة الدولية الطبيعية ، بما يؤدى إلى تبادل المنافع الاقتصادية بين الجانبين .

ثالثا : قضايا رئيسية في السياسة الخارجية المصرية

من المرونة والتجاوب مع الطروحات الامريكية لمعالجة المشكلات الاجرائية المعقدة التي برزت في مواجهة جهود التصوية ، أملا في دفع هذه الجهود إلى الامام وتحقيق انطلاقة حقيقية في عملية التصوية .

ومن هذا المنطلق ، اعطت السياسة اهتماما بالجوانب المتعلقة بمضمون التصوية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجرائية . وسوف يعالج هذا الجزء السياسة المصرية تجاه عملية التصوية في اربعة اجزاء ، أولها عن محددات السياسة للمصرية تجاه عملية التصوية وثانيها عن ركائز الموقف المصري من عملية التصوية ، وثالثها عن الملوك السياسي المصري في اطار عملية التصوية ، ورابعها عن مواقف واتجاهات القوى السياسية والحزبية في مصر تجاه عملية التصوية .

أ - محددات السياسة المصرية تجاه عملية التصوية :

تأثرت السياسة المصرية تجاه عملية التصوية بمجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات القائمة في البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها . والواقع ، ان من الممكن التمييز بين اربعة متغيرات متداخلة أثرت إلى حد كبير في بلورة وتشكل السياسة المصرية لزاء عملية التصوية ، تتمثل في :
- التحولات الجارية في هيكل المنظومة الدولية .
- افرازات أزمة الخليج .
- المصالح المصرية المباشرة لزاء عملية التصوية .
- طبيعة الدور المصري الممكن القيام به في اطار عملية التصوية .

وتتسم العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة بطبيعة تداخلية بارزة ، بحيث يمكن القول أن التحليل المتكامل لمحددات السياسة المصرية تجاه عملية التصوية لإد أن يأخذ في اعتباره ترابط وتكامل هذه المتغيرات في اطار دينامي

انطلقت القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٩١ من طبيعة المتغيرات الملادة على الساحتين الدولية والاقليمية . ومن ثم ، فإن القضايا المذكورة اتسمت إلى حد كبير بغلبة الطابع السياسي - الامنى ، واشتملت هذه القضايا على تحركات قامت بها السياسة المصرية ، بحيث استقطبت بشكل عام الحيز الأكبر من توزيع اهتمامات التحرك الدبلوماسي المصري . والملاحظ أن التضييق الأكثر بروزا في السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، تمثلتا في عملية تصوية الصراع العربي - الاسرائيلي والعلاقات مع ليبيا .

١ - السياسة المصرية وعملية التصوية

احتلت عملية التصوية موقع الصدارة في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية ، بل أن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التصوية منذ فترة ما قبل وقف إطلاق النار ، حيث دعت في تلك الفترة إلى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية فور انتهاء حرب الخليج ، كما طالبت بضرورة تطبيق مبادئ الشرعية الدولية على هذه القضية مثلما جرى تطبيقها في حالة الغزو العراقي للكويت .

والحقيقة ، ان الامة المعطاة لتصوية الصراع العربي - الاسرائيلي قد زادت مع الظروف والمعطيات الجديدة التي افترضا أزمة الخليج . فقد أدت هذه الظروف والمعطيات الجديدة إلى تكثيف ومضاعفة الجهد الدولي المبذول لتحقيق هذه التصوية ، بصورة لم يشهدها تاريخ الصراع من قبل . وفي ظل هذا الوضع ، انطلقت السياسة المصرية من ان المتغيرات الدولية والاقليمية الملادة أصبحت تتيح فرصة تاريخية ليس فقط لتصوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولما افتح آفاق التعاون والاعتراف المتبادل بين جميع الاطراف . ولذلك ، أبدت السياسة المصرية قدرا ملحوظا

ليجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي بوصفه المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط .

وفي نفس الوقت ، تجد مصر لنفسها مصلحة مباشرة واساسية في اتمام عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، ذلك ان السياسة المصرية اكدت مرارا رغبتها في انتهاء هذا الصراع والاتقالت إلى المشاكل والقتال الداخلي ، لاسيما المشاكل الاقتصادية الناتجة عن اختلال ميزان المدفوعات وازدياد اعباء الديون والبطالة . ومن ثم ، فان السياسة المصرية تتحرك من منطلق الرغبة في تهدئة اجواء السلام ، بما يسمح باتاحة ظروف أفضل لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية المزمنة ودفع جهود التنمية الاقتصادية . أضف إلى ذلك ، أن احلال السلام في المنطقة سوف يوفر لمصر حصصا أكبر بالامن والاستقرار في حالة زوال التهديد الاسرائيلي للعرب ، لاسيما اذا اشتملت عملية التسوية على الحد من التسلح في المنطقة ، خاصة اسلحة الدمار الشامل . ولذلك ، يحل هذا الجانب حيزا رئيسيا من الخطاب السياسي المصري تجاه عملية التسوية ، على اعتبار أن الحد من التسلح التقليدي وفتح التقليدي والنوى يعتبر واحدا من أهم وسائل تسوية الصراع وتحقيق الامن لجميع الاطراف .

ويرتبط بما سبق ، أن بدء عملية التسوية سوف يتيح السياسة المصرية دورا بالغ الاهمية للتقريب بين وجهات نظر ومواقف اطراف الصراع ، عن طريق استغلال علاقاتها وروابطها مع جميع الاطراف المعنية ، وبتيح هذا الدور لمصر توظيفا مثاليا لمكانتها العربية ولعلاقتها مع اسرائيل في آن واحد . وبصفة خاصة ، فإن انطلاق عملية التسوية يمكن أن يتيح للسياسة المصرية قدرا أكبر من الحركة في الدائرة العربية ، ليس فقط بحكم علاقتها مع اسرائيل ، ولكن أيضا لامتلاكها رسيدا لا بأس به من الخبرات التفاوضية المكتسبة خلال محادثات السلام المصرية - الاسرائيلية . إذ ان العلاقات المصرية - الاسرائيلية المباشرة تتيح لمصر ميزة الاتصال المباشرة مع اسرائيل ، علاوة على أن الخبرات التفاوضية المتاحة لدى مصر يمكن أن تساعد في تعزيز وتعريض الموقف العربي داخل المفاوضات الثنائية والاقليمية . وهكذا ، فإن السياسة المصرية تجاه عملية التسوية انطلقت من ادراك أن هناك منظومة متكاملة من القيود والفرص التي تطلرها هذه التسوية ، الامر الذي يتطلب تجاوزا حذرا ومدروسا ، بما يعزز ويدعم الفرص المتاحة ، ويقطع اثار القيود القائمة إلى ادنى الحدود .

شامل . فقد أدت التحولات الجارية في هيكل المنظومة الدولية إلى اقامة هيكل جديد للقوة وعلاقات القوة في النظام الدولي ، كما أدت إلى إنهاء الاستقطاب الايديولوجي في العلاقات الدولية ، وذلك في اعقاب فشل الكتلة السوفيتية في كافة مجالات التنافس العسكري والاقتصادي والمذهبي ، وتفكك اوروبا الشرقية ، بل وانهيار الاتحاد السوفيتي ذاته ، ثم محاولة اعضاء الكتلة الشرقية السابقة الانخراط في هيكل ومؤسسات المنظومة الرأسمالية العالمية . وقد رأت السياسة المصرية أن هذه التحولات التاريخية في العلاقات الدولية تفتح الباب امام مشاركة كافة القوى الدولية في جهد مشترك للوصول إلى تسوية ما للصراع العربي - الاسرائيلي ، بعد أن تسببت ظروف الحرب الباردة والتنافس الامريكي - السوفيتي في اعاقه الوصول إلى مثل هذه التسوية طيلة العقود الاربعة الماضية .

وقد بدت هذه الامكانية واضحة بصفة خاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية ، والتي أحدثت تقلبات نوعية بارزة في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي ، بحيث بثت هناك فرص أكبر للتسوية بالمقارنة مع أي فترة مضت . وتحدد بعض الدراسات تفصيلا تأثير هذه الحرب على الصراع للعربي - الاسرائيلي في اربعة انعكاسات رئيسية ، أولها أن الحرب اكدت انتهاء عصر الحروب العربية - الاسرائيلية الشاملة في أطار تغير المضمون التاريخي للصراع الذي تحول من صراع بين العرب واسرائيل إلى مجموعة من النزاعات المتعددة التي تظل مرحلة مع ذلك بعضها لبعض بصورة تزداد شغفا ، وثانيها أن الحرب اكدت التراجع النسبي لأهمية اسرائيل الاستراتيجية في المنطقة ، بعد أن عجزت اسرائيل عن تقديم المساعدة للولايات المتحدة في أزمة خطيرة تمس مصالحها الحيوية ، الامر الذي يطرح امكانية ممارسة الولايات المتحدة لتقدر من النفوذ على اسرائيل لتعديل بعض جوانب موقفها من معاملة للتسوية . وثالثها أن الحرب قد زادت التطلعات العربية لتطبيق للشريعة الدولية بدرجة أو بأخرى على الصراع العربي - الاسرائيلي انطلاقا من خبرة التعامل الامريكي - العالمي مع الغزو العراقي للكويت . ورابعها ، أن الحرب قد زادت في ظل الانقسام العربي وتحطيم للقوة العسكرية العراقية ، من حقل ميزان القوى العربي الاسرائيلي لصالح اسرائيل ، بما افضى إلى مزيد من المرونة العربية في جهود التسوية .

وهكذا ، وجدت السياسة المصرية أن مهمل هذه الظروف والمتغيرات من شأنها أن تتيح فرصة تاريخية - قد لا تتكرر - لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، بل أن السياسة المصرية راهنت على هذه المتغيرات الدولية باعتبارها عنصر قوة للطرف العربي في عملية التسوية ، نظرا لانها يمكن أن تلعب دورا ضامعا في اتجاه الدفع نحو

ب. ركائز الموقف المصري تجاه عملية التسوية :

اشتملت عملية التسوية بطبيعة الحال على العديد من المكونات الرئيسية والفرعية ، التي تغطي في جوهرها جميع الجوانب السياسية والأمنية ، علاوة على الجوانب الخاصة بالتعاون الإقليمي . وبالمطبع ، فقد اهتمت السياسة المصرية بصياغة وبلورة مواقف محددة لزاء جميع هذه المكونات ، على النحو التالي :

١ - الإطار العام للتسوية :

تمثل الرؤية المصرية للإطار العام للتسوية نقطة مناسبة للبدء في تناول مجمل الموقف المصري تجاه كافة قضايا التسوية ، حيث تعكس هذه الرؤية في جوهرها الإدراك المصري لطبيعة الظروف والمتغيرات القائمة على الساحتين الدولية والإقليمية ، ومدى ملاءمة هذه الظروف من إمكانات الحركة والمناورة أمام الجانب العربي ، علاوة على أنها تعكس التصور المصري للأهداف المراد الوصول إليها عربيا من خلال عملية التسوية ، وهي الأهداف التي ابدت السياسة المصرية استعدادها لدعم الموقف طويلا أمام القضايا الاجرائية في سبيل تحقيقها .

وكما ذكرنا من قبل فإن الرؤية المصرية انطلقت من الافتتاح بأن المتغيرات القائمة في الوقت الراهن توفر فرصا مثالية أمام العالم أجمع لتحقيق السلام في المنطقة ، ذلك أنها تتيح إمكانية حقيقية للوصول إلى سلام عادل وشامل بين جميع الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط . وتنبع هذه الفرصة من أن هناك قوة حقيقية نشأت في أعقاب حرب الخليج الثانية لتطبيق أسس الشرعية الدولية عند التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي ، على نحو ما حدث في الخليج ، فيما يمكن أن يوفر فرصة لمضاعفة الجهود لتحريك مسيرة السلام في الشرق الأوسط .

وقد حددت مصر موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط ، كما عبر عنها وزير الخارجية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في أربعة مبادئ رئيسية ، تتمثل في : تأييد مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس لعملية التسوية ، وإجراء مفاوضات مباشرة على أساس قراراتي مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني ، وتحقيق الأمن لجميع الأطراف ، وضرورة وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة باعتبار ذلك خرقا للقانون وتكريسا لأمر واقع غير مشروع . وهكذا ، فإن الموقف المصري لإطار عام لعملية التسوية

ارتكز على ضرورة الالتزام بقواعد للشرعية الدولية ممثلة في قراراتي مجلس الأمن ، بما ينطوي عليه ذلك من رفض الاعتراف بموازين القوة كأساس للتسوية ، على اعتبار (أن موازين القوة لم تكن أبدا موازين ثابتة ، بل هي تتبدل ، كما أنها تنهار في انساق متغيرة في الزمان والمكان . والقوة لم تصمم ولن تصمم صراعا مثل صراع الشرق الأوسط ، لأنه صراع حول الحقوق والدعوى المضادة) ، على حد قول وزير الخارجية في مؤتمر مدريد . ومن ثم ، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ يمثل - وفقا لهذه الرؤية - التدخل الصحيح لإقرار سلام حقيقي على أساس العدالة والكرامة . وفي هذا السياق ، تحتل القضية الفلسطينية مكانا محوريا ، باعتبارها جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي . ولذا ، فإن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يعتبر الضمان الأول لتحقيق السلمى بين الإسرائيليين والعرب في جميع أوطانهم ، جنبا إلى جنب مع ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧ وانسحاب إسرائيل إلى حدود سوريا الدولية ، وكذلك من جنوب لبنان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ .

وفي ضوء ما سبق ، حددت السياسة المصرية عندما من المتطلبات الأساسية للوجوب توفيرها واحترامها وصولا إلى التسوية الشاملة وال دائمة ، وتتطلب هذه المتطلبات فيما يلي :-

- أن الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يتقبل الطعن . فالشعب الفلسطيني ليس مجرد سكان أو قاطنين في أرض مفتوحة ، بل شعب تاريخ وحضارة وشخصية قومية متميزة لها كل خصائص الشعوب الأخرى .

إن الضفة الغربية وغزة والجلولان السورية اراض عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وهي أيضا اراض مفتوحة ، ولا هي اراض موعودة لشعوب أخرى ، بل أن لها اصحابها الشرعيين ، كما أن الدعاوى القائمة على غير مبادئ الشرعية والقانون الدولي لا مكان لها في عالم اليوم .

- أن المستوطنات التي تقام في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس هي مستوطنات غير مشروعة ، والمزيد من المستوطنات يصادر أي تقدم ممكن نحو سلام حقيقي ، بلقي بظلال من الشك على مصداقية العملية ذاتها ، ولابد من إيقافها حتى لا تترقل مسيرة السلام وتقوض أساس المفاوضات حول المستقبل النهائي للأراضي المحتلة وقتت لارادة التعايش .

- أن مدينة القدس لها وضعها الخاص ، حيث تعتبر مصر القدس الشرقية جزءا من الأراضي المحتلة ، وانها من بين موضوعات التفاوض ، مع رفض القرار الفردي الذي اتخذته إسرائيل بضم القدس الشرقية . وأكدت

لعدم جهود السلام في المنطقة ، كما كان يحتل موقعا بارزا في الخطاب السياسي المصري إزاء هذه العملية . وفي نفس هذا الإطار ، تمسكت مصر بضرورة توفير صلاحيات كاملة للمؤتمر الدولي ، أي أن تكون لديه سلطات كاملة في التوصل إلى الحلول ، علاوة على فرضها ، مع رفض ما يطرحه الجانب الإسرائيلي بشأن إجراء محادثات إسرائيلية مع دولة عربية على حدة . على أن السياسة المصرية بدأت منذ شهر إبريل تعيد تقييم أولوياتها إزاء الجوانب الاجرائية لعملية التسوية ، حيث أصبح التركيز منصبا على المضي إلى المضي نحو الامام للتوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط وليجاد تقدم حقيقي ذي معنى نحو التصالح ، السلام ، ونون أن يعنى ذلك أن مصر تترجع عن موقفها على حد قول د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية في ذلك الوقت .

وقد أنطوى التحول في الموقف المصري على قبول فكرة المؤتمر الاقليمي بصفة (مظلة) وجاء ذلك في أعقاب المباحثات المكثفة مع الجانب الأمريكي . وارتكز هذا التحول على أن هناك تقاربا بين المؤتمر الاقليمي والمؤتمر الدولي ، حيث ان هناك قاسما مشتركا هو صفة (مؤتمر) مع العمل على توظيف هذا المؤتمر الاقليمي كإداة للتوصل إلى مايسوي اليه الجانب العربي . أما قضية الاشراف على المؤتمر ، فقد أكد المسؤولون المصريون على أنها تأتي في المرتبة الثانية ، علاوة على التنويه بان مصر لم تكن تسمى في الأصل إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن للاشراف على المؤتمر الدولي ، وإنما يمكنها الاكتفاء بالحصول على الوجود الدولي ، الأمر الذي يعنى منطقيا ان هذا المؤتمر سوف يكون تحت اشراف دولي .

وفي ضوء ما سبق ، كان من الطبيعي أن يؤدي التحول في الموقف المصري من طبيعة المؤتمر وصلاحياته ، إلى أحداث تحول مماثل في ادوار الاطراف الدولية المختلفة المشاركة في المؤتمر ، وبصفة خاصة الامم المتحدة والجماعة الاوربية . فقد كان الموقف المصري يركز أولا على ضرورة مشاركة الامم المتحدة بصورة فاعلة في المفاوضات ، ليس فقط لان هذه المفاوضات سوف تنعقد على اساس القرارات التي سبق أن أصدرها مجلس الأمن حول الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولكن ايضا لان الامم المتحدة تعتبر أكثر الفعاليات الدولية المؤهلة لمتابعة تنفيذ التسوية التي يمكن التوصل اليها عبر هذه المفاوضات . ومن هذا المنظور ، أكدت السياسة المصرية مرارا على الدور المحوري للامم المتحدة في عملية تنظيم وتنفيذ للتسوية ، الا ان مصر بدأت تترك مع تطور جهود احلال السلام في المنطقة ان الامم المتحدة أصبحت عاجزة عن القيام بدور الواسطة في هذه الجهود بفعل الرفض الاسرائيلي المتواصل لدورها . ولذلك ، فان قبول فكرة المؤتمر الاقليمي كإس

مصر أنه يتعين أن تظل مدينة القدس حرة مفتوحة وممتصة لكل الديانات السماوية والا تمارس قوات الاحتلال الاسرائيلية أي احتكار أو مصادرة غير مشروعة على المدينة ، ولما يقرر وضعها بالاتفاق في إطار التشريعية التي صاغتها قرارات المجتمع الدولي .

وتعكس هذه المبادئ درجة واضحة من الفيات التنبؤ في الموقف المصري من قضايا التسوية ، على خلاف المرونة التي أبداه إزاء القضايا الاجرائية لعملية التسوية . فقد نظرت السياسة المصرية إلى هذه المبادئ بوصفها تعكس الحد الأدنى من المطالب والحقوق العربية ، ومن ثم يصعب التنازل عنها ، والا أصبح ذلك هدرا حقيقيا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة ، وللدول العربية عامة ، الأمر الذي يستحيل معه الوصول إلى احلال تسوية مستقرة وفاعلة وناذرة للصراع العربي - الاسرائيلي ، طالما أن هذه التسوية سوف تقتصر بالضرورة إلى القول والرضا من جانب الاطراف المعنية نظرا لنجورها عن تلبية الحد الأدنى من المصالح العربية والفلسطينية . ولهذا ، ركزت السياسة المصرية على هذه المبادئ والمتطلبات وصولا إلى التسوية الشاملة والدائمة ، مع التحذير من أن الاخلال بهذه المبادئ سوف يزيد معدلات التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ، كما أنه سوف يهدد فرصة حقيقية لاخلال السلام بما قد لا يتكرر مرة ثانية .

(٢) القضايا الاجرائية :

اثارت القضايا الاجرائية قدرا كبيرا من الخلاف والجدل بين اطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، لاسيما خلال جولات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في المنطقة وتعلق هذه القضايا بـ : طبيعة مؤتمر السلام ومبطلته ، التمثيل للفلسطيني ، دور الامم المتحدة ، بالإضافة إلى العديد من القضايا الاخرى التي أثارت لثاء الاحداد لمؤتمر السلام . وبطبيعة الحال ، فقد كان مطلوبا من السياسة المصرية ان تتخذ موقفا من جميع هذه القضايا ، باعتبار مصر طرفا هاما في عملية التسوية . والملاحظ بصفة عامة أن السياسة المصرية أبدت قدرا واضحا من المرونة حيال هذه القضايا ، فطلاقا من أن مصر ممتنعة للتجاوب مع أية أفكار أو مقترحات تؤدي إلى الوصول إلى الحل الشامل والعادل للصراع العربي - الاسرائيلي .

فعما يتعلق بطبيعة المؤتمر ، كانت مصر تتمسك في البداية بالصيغة الدولية لمؤتمر السلام ، مع التأكيد على ضرورة مشاركة الامم المتحدة مشاركة كاملة في هذا المؤتمر ، استنادا إلى أن المؤتمر الدولي يعتبر الإطار السياسي المناسب لحل الصراع ، بل أن هذا المبدأ كان يمثل ركيزة محورية في التحركات الدبلوماسية المصرية المكثفة

لمفاوضات بدلا من صيغة المؤتمر الدولي قد جعل مشاركة الأمم المتحدة قاصرة على كونها رمزا للتشريع الدولية . بالإضافة إلى التأكيد على أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ سوف يمثلان اساس عملية التفاوض ، فضلا عن أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ستظل بمثابة الاطار الحاكم لعملية التسوية بين الاطراف المتصارعة .

ومن نص هذا المنظور ، قامت مصر بإعادة تكييف تصورها للور الاوروى فى عملية السلام . فقد أكدت مصر مرارا على ضرورة مشاركة الجماعة الأوروبية فى المفاوضات نظرا لقرابها من منطقة الشرق الاوسط وتأثرها بما يجرى فيه ، مما يربط علاقة خاصة بين الطرفين تقوم على الجوار الجغرافى والمصالح المشتركة ، بل أن الرئيس حسنى مبارك كرر هذه الدعوة خلال الجولة الأوروبية التى قام بها فى شهر مايو ، والتى شملت كلا من إيطاليا وفرنسا ولوكسمبورج وتركيا ، إلا أن الكيفية التى جرى بها بدء عملية التسوية لاحقا قد جعلت التصور المصرى للور أوروبا فى هذه العملية يقتصر على النظر إليه بوصفه « شريكا أساسيا شريكا ومطلوبا » على حد تعبير الرئيس حسنى مبارك .

أما قضية التمثيل الفلسطينى ، فقد كانت قضية شائكة منذ بداية جهود ايجاد حلول السلام عقب انتهاء حرب الخليج الثانية . وكانت الخيارات المطروحة لهذا التمثيل تتمثل فى : وفد فلسطينى مستقل ، تمثيل الفلسطينيين داخل وفد عربى موحد ، تمثيل الفلسطينيين داخل وفد اردنى - فلسطينى مشترك . وقد تبنت مصر منذ البداية موقفا قوامه أن من الضروري ان يتولى الفلسطينيون بأنفسهم وبمفردهم اختيار من يمثلهم فى المفاوضات ، وأن يكون لهم الحق فى الاعتراض على أية قرارات تصدر بشأن المشكلة الفلسطينية خلال هذه المفاوضات .

وهكذا ، فإن الموقف المصرى شهد قدرا واضحا من التطور بشأن العديد من القضايا الاجرائية القائمة فى مسار عملية التسوية . وكان هذا التطور مدفوعا بشكل عام من الخشية من نفاذ الوقت والرغبة فى انتهز الفرصة التى منحت على أعقاب حرب الخليج لاجلح السلام فى المنطقة ، علاوة على الحرس على تقوية السعى الاسرائيلى للرامى إلى تقوية وإضاعة هذه الفرصة من خلال المماطلة واقتتال الخلافات الجانبية . ومن ثم ، صلت مصر على التجاوز عن الخلافات الاجرائية بفرض المسير قما بعملية التسوية إلى الامام ، على أن يجرى التركيز فى صعية التفاوض ذاتها على استرداد الحقوق العربية الممنوعة قدر الامكان .

(٣) الاستيطان :

استقطبت قضية الاستيطان حيزا رئيسيا من اهتمامات

الحكومة المصرية تجاه عملية التسوية ، وجرى التأكيد على أن هذه القضية تمثل اخطر القضايا المثلة امام جهود تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، علاوة على النظر إلى الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة باعتباره أهم عقبة فى مسيرة السلام فى المنطقة . والحقيقة ، أن السياسة المصرية استمرت خلال عام ١٩٩١ فى اتخاذ موقف الادانة لكافة ااصال الاستيطان الاسرائيلى المكشورة ، إلا أن هذه السياسة شهدت قدرا من التوسع وللتطور الذى ارتبط بطبيعة المستجدات التى طرأت على الساحة خلال العام ، بحيث يمكن القول على وجه العموم أن التعامل السياسى المصرى مع قضية الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة ارتكز فى الواقع على منظومة متكاملة من أعمال الترهيب والترغيب مع اسرائيل .

وقد انضمت أعمال الترهيب المتبعة حيال قضية الاستيطان على مجموعة من المراكز القانونية والسياسية ، التى يمكن حصرها على النحو التالى :

(أ) للتأكيد المتواصل على عدم مشروعية الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة ، حيث انتهزت السياسة المصرية جميع المناسبات لمعادلة التأكيد على تنديدها باعمال الاستيطان الاسرائيلى ، لاسيما من حيث تمارس هذه الاعمال مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واتفاقيات جنيف التى تمنع أى دولة تملك اراضى الغير من التصرف فى الاراضى الواقعة تحت احتلالها ، مع رفض ادعاءات اسرائيل بان لها الحق فى الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة ، والتشديد بدلا من ذلك على أن الاستيطان الاسرائيلى يمثل تكريسا لأمر واقع غير مشروع ، وأن هذه الاعمال لن تحظى بالقبول والتسليم من المجتمع الدولى تحت أى ظروف من الظروف .

(ب) رفض النوايا الاستيطانية الاسرائيلية المعلنة خلال العام ، لاسيما تلك التى وردت على لسان وزير الاسكان الاسرائيلى ، والتى ذهب فيها إلى أن وزارة الاسكان الاسرائيلية سوف تقوم بتكثيف الاستيطان فى المناطق العربية المحتلة ، ولضمان فى القطاع العربى من القدس ، كما انتهزت الخارجية المصرية مثل هذه التصريحات لمطالبة كافة الاطراف الدولية ان تعبر بوضوح لا ليس فيه عن رفضها ولدلتها للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية .

(ج) تحميل اسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات من خلال تكثيف أعمال الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة ، وذلك انطلاقا من ان هذه الاعمال تهدد بمرقعة جهود السلام وتعمق فضاء الثقة فى جدية الحكومة الاسرائيلية من هذه الجهود ، بل جرى النظر إلى مجمل هذه الاعمال بوصفها تستهدف لاجراض الجهود الحالية الرامية إلى دفع عملية التسوية السلمية فى الشرق الاوسط والتوصل

إلى حل عادل للقضية الفلسطينية . وقد ارتكز التحرك المصري في هذا الصدد على أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية يهدد سلبا جهود السلام ، من حيث أنها لن تترك ما يمكن التفاوض بشأنه ، وإن نتيج شيئا يمكن للعرب الوصول إليه من خلال جهود التسوية .

أما جهود الترويج التي قامت بها السياسة المصرية للتعامل مع قضية الاستيطان ، فقد اشتملت على محاولة اغراء إسرائيل على اتخاذ الإجراءات المنفصلة لاعداد المناخ المواتي لبدء المفاوضات من خلال وقف أو تجميد أعمال الاستيطان ومعاملة سكان الأراضي العربية المحتلة معاملة أفضل تتفق مع القوانين الدولية . ومن أبرز المقترحات المصرية في هذا الصدد الدعوة إلى أن توقف إسرائيل بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، في مقابل أن توقف الدول العربية من جانبها المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كخطوة موازنة ضمن إطار عملية بناء الثقة بين الجانبين ، بحيث يوفر ذلك المزيد من قوة الدفع لانجاح عملية السلام .

وقد طرح الرئيس حسني مبارك هذه الدعوة في أعقاب اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في ١٩ يوليو ، واستهدف من ورقتها اثاثه الفرصة لجهود السلام أن تتحرك في مناخ بعيد من الانسداد والتعدي ، واستمرت السياسة الخارجية المصرية في تبني هذه الدعوة في كافة المحافل الدولية ، إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض ، بل وبحثت في وقف المقاطعة العربية لإسرائيل ، دون التزم هذه الأخيرة بوقف أعمال الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة .

والحقيقة أن الرفض الإسرائيلي لهذه الدعوة قد ارتكز على حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر الناتجة عنها . فعلى الرغم من أن الدعوة المذكورة كانت يمكن أن تزيل عقبة هامة أمام النمو الطبيعي للاقتصاد الإسرائيلي من خلال اثاثه الفرصة له لتحقيق المزيد من النمو الموجه للتصدير ، علاوة على تمكينه من الحصول على طائفة متنوعة من الموارد الحيوية المتاحة في البيئة الإقليمية واثاثه السبيل أمام الشركات الدولية للتعامل مع إسرائيل دون القضية من المقاطعة العربية ، إلا أن هذه المقاطعة بلغت تشهد لمزيد من التضعضع خلال الفترة الحالية دون الحاجة إلى تقديم مقابل إسرائيلي لاثاثها ، لاسيما في ظل تزايد التوترات القائمة في جدار المقاطعة العربية في أعقاب حرب الخليج الثانية ، فضلا عن أن المتغيرات السائدة في حقل للتجارة الدولية تدفع أيضا في نفس هذا الاتجاه ، خاصة في ظل تزايد الحديث عن حرية التجارة وضرورة ضمان تدفق السلع والخدمات دون عوائق فيما بين الدول . هذا ، في الوقت الذي يمثل الاستيطان فيه أداة محورية للسياسة الإسرائيلية لتحقيق المزيد من التوسع الديموجرافي واستيعاب الهجرة ، علاوة

على أنه يتيح مساحات واسعة للمناورة أمام المفاوضات الإسرائيلية في مباحثات السلام . وهكذا فإن الرفض الإسرائيلي لدعوة واقف الاستيطان في مقابل وقف المقاطعة لم يفتح أمام السياسة المصرية سوى العمل على بناء اجماع دولي مضاد لأعمال الاستيطان الإسرائيلي في الأوسى العربية المحتلة .

(٤) الحد من التسلح :

نظرت السياسة المصرية إلى قضية الحد من التسلح في المنطقة على أنها من أهم أسس توفير الامن في منطقة الشرق الأوسط ، وارتكزت هذه السياسة على مناهضة للمناهج للدعاية إلى تنفيذ برامج الحد من التسلح على أساس انتقائي ، أي الاقتصار على فرض تلك البرامج ضد الدول التي تصنف باعتبارها خطرا أساسيا على الامن والاستقرار في المنطقة ، وإنما شددت السياسة المصرية على ضرورة ارتكاز الجهود المبذولة في هذا الشأن على عنصرى الشمول والمساواة بالنسبة لجميع الدول .

ومن هذا المنطلق ، ارتكزت السياسة المصرية على النظر إلى قضية الحد من التسلح في الشرق الأوسط بوصفها عملية متكاملة لمجمل جهود احلال السلام في المنطقة ، لانه في إطار السلام سوف تصبح العلاقات طبيعية بين مختلف دول المنطقة بما يلغى اسباب سباق التسلح ويعنى ذلك منطقيا من وجهة النظر المصرية أنه إذا توافرت الرغبة الجادة في تحقيق السلام ، فإن ذلك سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى الحد من التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل . ومن الناحية الاجرائية ، أكد الموقف المصرى على ضرورة الاتفاق على مجموعة من الاسس العملية التي تشكل لجهود الحد من التسلح قدرا معقولا من النفاذ والامتناع ، حيث يركز أولا على أهمية انطلاق مجمل جهود تحقيق الامن والسلام في المنطقة من الاقتناع الكامل لدى جميع الاطراف بان الامن يجب أن يتحقق من طريق الحوار والتفريعات السياسية بدلا من قوة السلاح ، على أن يشكل هذا الاقتناع الأرضية الحقيقية لباقي الجهود . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تهدف أعمال الحد من التسلح من وجهة النظر المصرية إلى تحقيق التناظر الكيفي والكمي للقدرات العسكرية لدول المنطقة ، طالما أن عدم التطابق الحاد القائم حاليا لا يصبح منطقيا في منطقة تسمى إلى السلام العادل والشامل .

وقد استحوذت قضية الحد من التسلح على وزن نسبي هام في حركة واثاثة السياسة الخارجية المصرية ، لاسيما في سياق التفاعلات الحادثة داخل المحافل الدولية . وقد طرح وزير الخارجية تصورا مصريا متكاملآ حول هذه القضية في مؤتمر صحفي عقده في أوائل يوليو أكد فيه على ضرورة اشمال جهود الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من الركائز القانونية الرامية إلى ضمان توفير مباد

وفي إطار الجدل الشديد الذي احتدم بين اطراف الصراع حول توقيت بدء المفاوضات المتعددة الأطراف المعنية بالتحقيق في قضايا التعاون الاقليمي ، كتبت مصر ان هناك ارتباطا وثيقا بين المباحثات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف ، بمعنى ان احراز تقدم في احدهما سوف يمثل حافزا لاطراف الصراع على التوصل إلى تحقيق تقدم مماثل في الاخرى ، والعكس صحيح ، إلا ان السياسة المصرية نظرت إلى المباحثات الثنائية باعتبارها الركيزة الجوهرية في هذا السياق ، ذلك ان احراز تقدم في هذه المباحثات سوف يمثل المقدمة الضرورية لتحقيق تقدم مماثل في المفاوضات متعددة الأطراف . وقد عبر الرئيس حسني مبارك عن هذا المعنى صراحة في ٢٧ أكتوبر ، حيث أشار إلى ان عملية التسوية تعتبر عملية متكاملة ، وان يكون من الممكن تحقيق ادنى تقدم في قضايا التعاون الاقليمي طالما ظل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية قائما . ومن هذا المنطلق ، رفضت السياسة المصرية الدعوات العربية المطالبة بأن يكون بدء المفاوضات الاقليمية في مرحلة تالية لاحراز تقدم ملموس في المباحثات الثنائية ، وانما نظرت إلى قضية توقيت هذه المفاوضات باعتبارها مسألة شكلية ، مع التأكيد اساسا على ان تحقيق التقدم في المباحثات الثنائية يمثل اجراء ضروريا لبناء الثقة بين الاطراف المعنية ، بما يساعد في تحقيق التقدم في المفاوضات المتعددة .

وقد لوت السياسة المصرية اهتماما واضحا بالاعداد لقضايا التعاون في المفاوضات المتعددة الأطراف ، لاسيما قضايا نزاع اسلحة الحمار الشامل والمياه والتعاون البيئي . وقد لشمثل هذا الاهتمام على اعداد دراسات تفصيلية حول هذه القضايا ، بحيث تصلح اساسا للموقف المصري في المفاوضات . وقد طرحت هذه الدراسات امكانات التعاون الاقليمي من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية في المنطقة ، علاوة على طرح امكانات التعاون البيئي ، خاصة وان التلوث البيئي لا يوقف عند الحدود بين المنطقة ، بل ان وزارة الخارجية انشأت ادارة جديدة ضمن ادارتها خاصة بالبيئة للتعاون الدولي في هذا المجال .

(ج) الملوك السياسي المصري تجاه عملية التسوية :

كانت المواقف المصرية السالفة تجاه كافة قضايا التسوية بمثابة الركيزة الاساسية التي انطلق منها السلوك الخارجي الفعلي الذي قلمت عليه السياسة المصرية . ويعني ذلك منطقيا ان هناك ارتباطا وثيقا بين الاثنين ، بما يسل إلى حد التداخل . فعلى الرغم من ان المواقف المذكورة لمبت دورا حكاما في توجية حركة التفاعلات السياسية المصرية ازاء هذه القضية ، إلا أن تطورات الملوك الفعلي ساهمت إلى حد كبير في تحديل وتغيير هذه المواقف .

المعاملة الكاملة لهذه الجهود بالنسبة لجميع الدول ، بما يضمن لها القبول والرضا من جميع الدول المعنية ، علاوة على تمكينها من امتلاك عنصر الشمول بحيث تسمى على جميع الدول وعلى جميع منظومات السلاح . وفي هذا الصدد ، جرى التأكيد على عدد من الخطوات الهامة لتحقيق وافتاد برامج الحد من التسليح ، اولها ضرورة توفير حقوق ومساويات والتزامات متساوية قانونا لمختلف دول المنطقة في مجال نزاع السلاح ، على ان يمرى مقياس موحد على جميع دول المنطقة في هذا الشأن . وثانيها دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح ، وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، جنبا إلى جنب مع اسرائيل وايران والدول العربية ، لادباع تعهدات محددة لدى مجلس الامن تتضمن تأييدا محددا وصريحا وغير مشروط لاعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة التمار الشامل ، مع الالتزام بعدم اتخاذ خطوات تعرق تحقيق هذا الهدف . وثالثها الدعوة إلى تكثيف الجهود لضمان انضمام مختلف دول الشرق الاوسط ، التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية بوصفها خطوة بالغة الاهمية والاحاج . ورابعها دعوة جميع الدول في المنطقة إلى اعلان تعهدا بعدم استخدام أو لنتاج أو السعي للحصول على اسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية أو مواد نووية صالحة للاستخدام العسكري ، وان تعلن هذه الدول قبولها لنظام للتفتيش الدولي على مختلف مرافقها النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وخامسها دعوة جميع دول المنطقة إلى اعلان تمهدا بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ من موعد انقضاء انتهاء مفاوضات حظر الاسلحة الكيميائية . واخيرا ، المطالبة باعطاء احدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة نورا يتفق عليه مستقبلا للتحقق من التسليح ونزع السلاح ، بما في ذلك الاسلحة التقليدية .

(٤) التعاون الاقليمي :

منذ البداية ، اعربت السياسة المصرية عن موافقتها بشكل عام على المنهج الأمريكي في ادارة عملية التسوية في الشرق الاوسط ، ولتقدم بصفة اساسية على فكرة (لطريق المزدوج) كوسيلة لبدء المفاوضات لتحقيق السلام بين الدول العربية واسرائيل من ناحية ، وللشروع في حوار بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية اخرى ، على أن يشتمل هذا المنهج على تنظيم مفاوضات اقليمية بين دول المنطقة للباحث بشأن قضايا التعاون الاقليمي (القضايا الاقتصادية ، المياه ، التسليح ، البيئة) ، بهدف الوصول إلى اتفاق ينهي الصراع حولها .

الامريكية ، علاوة على ايلاه أهمية بالغة لعملية بناء موقف عربي موحّد في إطار عملية التسوية . ومن هذا المنطلق ، نشطت السياسة المصرية في العمل على تكثيف الاتصالات مع كافة الاطراف الدولية والعربية والاسرائيلية .

فقد كانت قضية التسوية موضوعا رئيسيا في منظومة التفاهات الدولية لمصر ، حيث احتلت هذه القضية حيزا رئيسيا في المناقشات التي اجراها الرئيس حسني مبارك مع عدد من القادة الاوروبيين خلال جولته التي قام بها في اواخر شهر يوليو ، وعمل خلالها على تكثيل الدعم الاوروبي للموقف العربي من عملية التسوية . كما ايدت القيادة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الموقف الامريكي ، لاسيما من خلال الجولات المتعددة التي قام بها وزير الخارجية الامريكي إلى المنطقة . وقد وصل هذا التجارب إلى درجة التجاوز عن كافة الخلافات حول توقيت انعقاد المؤتمر ومكانه وإطاره ، والتركيز فقط على أهمية انعقاد المؤتمر ، كما بدأ واضحا من تصريح الرئيس مبارك في اعقاب اجتماعه مع جيمس بيكر في ٢٠ يوليو . وفي نفس الوقت ، اهتمت السياسة المصرية بالحصول على الدعم والمساندة الدوليين في المنظمات الدولية ، خاصة الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامي .

في المؤتمر العشرين لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي في اسطنبول في ٤ أغسطس ، دعا وزير الخارجية إلى مضاعفة الجهود لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط مع التركيز على أن السلام في الشرق الاوسط لن يكتب له الاستمرار إلا اذا كان منبها على أسس ودعائم تتسامح في إزالة أسباب الخوف وانعدام الثقة المتبادلة وتحقيق الأمن لكافة دول وشعوب المنطقة دون استثناء ، على أن يكون السلام كلا لا يتجزأ ، وهو حق للجميع ولا يستثنى به فئة دون فئة . ومن ناحية أخرى ، جرى التركيز ايضا على قضية التسوية في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في أوائل شهر سبتمبر ، والذي حدد فيه وزير الخارجية دور مصر على أنه يتمثل في (محاولة ايجاد مخرج عن طريق فتح حوار بين جميع الاطراف المعنية بالصراع ، لاسيما وأن مصر لديها قوتات المناقشة مع جميع هذه الاطراف) .

وفي نفس هذا السياق ، كانت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول أكتوبر فرصة مثالية امام السياسة المصرية لتكثيف اتصالاتها من أجل التسهيل بانعقاد مؤتمر السلام حيث اجتمع وزير الخارجية مع اغلب ممثلي الدول المعنية بالصراع ، كما تباهت مع الامين العام للأمم المتحدة حول دور المنظمة الدولية في المؤتمر ، وفي العمل على وقف بناء المستوطنات التي حاولت اسرائيل من خلالها عرقلة المؤتمر . ودعت مصر في كلمتها أمام الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى تأييد عقد مؤتمر السلام في الشرق

والواقع ، ان من الممكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية للسلوك السياسي المصري تجاه عملية التسوية ، تبدأ المرحلة الاولى منذ فترة ما بعد وقف إطلاق النار الخليج في أواخر شهر فبراير ١٩٩١ وتمتد حتى منتصف شهر ابريل تقريبا . أما المرحلة الثانية ، فتبدأ مع منتصف شهر ابريل حتى انعقاد مؤتمر السلام في مدريد في اواخر أكتوبر ١٩٩١ . وأخيرا كانت مرحلة انعقاد مؤتمر مدريد وما أعقبها بمثابة مرحلة متميزة في السلوك السياسي المصري تجاه عملية التسوية .

في اعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت ، عملت السياسة المصرية جاهدة على دفع القضية للفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام الدولي . وقد ارتكز ذلك على محاولة الافادة من قوة الدفع التي تولدت في ظل أزمة الخليج ، والتي لدت في تزايد التطلعات العربية لتطبيق الشريعة الدولية على الصراع العربي - الاسرائيلي انطلاقا من خبرة التعامل الامريكي - العالمي مع أزمة الخليج . وفي هذا الصدد ، بادرت مصر منذ الالام الأخيرة في حرب الخليج بتشكيل لجنة مختصة من الخارجية والوزارات الأخرى ، بالتشاور مع مفراء مصر في عدة دول لاعداد خطة متكاملة تعالج كافة قضايا النزاع العربي - الاسرائيلي . كما نشطت السياسة الخارجية المصرية خلال هذه المرحلة بهدف الوصول إلى بلورة وصياغة رؤية عربية موحدة للسلام في الشرق الاوسط على اساس لوسيف واتمثل لخطة السلام العربية في فلسطين بالمغرب عام ١٩٨٢ . وفي نفس هذا الصدد ، عملت السياسة المصرية على تشجيع كافة المبادرات والتحركات الدولية الاخرى المبذولة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، لاسيما المبادرات الامريكية ، حيث رحبت رئاسة الجمهورية بما جاء على لسان الرئيس الامريكي جورج بوش في أول خطاب له أمام الكونجرس عقب حرب الخليج ، والذي أكد فيه التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشاكل الشرق الاوسط ، وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية ، كما رحبت مصر باعلان الولايات المتحدة التزامها بالعمل على تحقيق تسوية شاملة لمشاكلها وضبط التسليح فيها . وتطلعت مصر إلى هذا الالتزام بوصفه يثبت صدق التعهدات الامريكية في هذا الشأن ويميز الأمل في قطعة صفحة جديدة في تاريخ للمنطقة يحل فيها السلام والاستقرار محل الحرب والفساد واللامار .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت مع تبلور الاتفاق على العديد من القضايا الاجرائية المحيطة بعملية التسوية من خلال المقترحات الامريكية التي طرحها جيمس بيكر اثناء جولاته المتتالية في المنطقة . وقد استهدف التحرك السياسي المصري خلال هذه المرحلة فتح باب الحوار مع كافة الاطراف المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي بهدف التوصل إلى بدء عملية للتسوية بناء على المقترحات

الأوسط ، ودعته أيضا إلى دعم مبدأ الأرض مقابل السلام وحق المصير للشعب الفلسطيني والأمن للجميع .

وقد عملت السياسة المصرية أيضا في إطار المنظمات الدولية على إضفاء المزيد من الواقعية والمرونة على الملوك العربى الجماعى حيال قضايا الصراع العربى - الاسرائيلى ، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة فى حرص مصر على إسقاط الدعوة للتقنية إلى الجهاد لتحرير القدس من البيان الخلقى لمؤتمر الاسلامى المنعقد فى العاصمة المنغالية بغرض توفير المناخ الملائم لاتجاح عملية السلام والحيلولة دون اتاحة الفرصة امام اسرائيل للاسكاف باية ذرائع لمرقعة العملية السلمية .

وعلى نفس هذا النحو ، حرصت السياسة المصرية على توظيف علاقاتها الثنائية مع القوى الكبرى لدفع عملية التسوية وتنشيطها ، حيث دعت مصر الاتحاد السوفيتى القديم إلى جعل عملية استئناف العلاقات السوفيتية مع اسرائيل مرونة بمشاركة فى مؤتمر السلام . وقد ابدى المسؤولون السوفيت بالفعل تجاوبا واضحا مع هذه الدعوة خلال الاعداد لعملية السلام ، الامر الذى انعكس فى تصريحات بيجينى بريماكوف المبعوث الشخصى للرئيس جورباتشوف خلال جولته فى المنطقة فى منتصف شهر سبتمبر ، كما انعكس ذلك ايضا فى المباحثات التى لجرها الرئيس حسمى مبارك مع الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى اعقاب فشل انقلاب اضطس ، إلا أن التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى - والتي أدت إلى تفكك البلاد إلى جمهوريات مستقلة - قد احدثت لاحقا تغييرا جذريا فى مجمل التوجهات السياسية الخارجية للبلاد تجاه الشرق الأوسط ، لاسميا فيما يخص تنامي النزعة الروسية نحو التخلل من أية سياسات يمكن بفهم انها ميراث للسياسة السوفيتية القديمة فى الشرق الأوسط .

أما على الصعيد العربى ، فقد قامت السياسة المصرية خلال هذه المرحلة بتحريك مكلف مع الأطراف العربية لاتخاذ موقف موحد تجاه عملية السلام ، وبصورة أكثر تفصيلا يمكن القول ان الاتصالات المصرية - العربية استهدفت الوصول إلى تنسيق عربى رياضى قبل بدء مفاوضات السلام بين مصر وسوريا والفلسطينيين والأردن . فقد تبادل الجانبان المصرى والسورى زيارات مكثفة للتباحث بشأن عملية السلام ، كما شكلت لجنة من وزرائى خارجية البلدين لمتابعة التنسيق وللتشاور حول كافة تطورات عملية السلام بدءا من شهر يونية . ثم ازدادت كثافة المباحثات المصرية - السورية فى اعقاب الزد الايجابى لموريا على مقترحات الرئيس الأمريكى جورج بوش شهر بريل ، واستهدفت هذه المباحثات بادرة اتفاق مشترك على كافة قضايا التسوية ، حتى (نبت العالم ان مصر وسوريا

تريدان السلام بعد ما أصبحت الكرة فى الملعبين الاسرائيلى والامريكى) على حد قول الرئيس حسمى مبارك أثناء زيارته إلى سوريا فى ١٧ يوليو ، بحيث يمكن العمل معا على لجبر اسرائيل على الرضوخ للشرعية الدولية والتوجه إلى مؤتمر السلام .

كما شهدت هذه المرحلة اتصالات مصرية - فلسطينية مكثفة للتباحث حول العديد من القضايا التفصيلية الخاصة باستكمال العناصر الاساسية لعملية التسوية . وفى هذا السياق لبدت الوسامة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الطلب الفلسطينى بالا يقتصر الدور المصرى على مجرد دور الوساطة ، وانما ينطلق هذا الدور من ان مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربى . وقد اثبتت هذه النقطة خلال المباحثات التى لجرها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى القاهرة مع الرئيس حسمى مبارك فى ٢١ أكتوبر ، والتي أكد وزير الخارجية عمرو موسى فى اعقابها ان مصر ليست وسيطا ، ولكنها دولة عربية ، إلا انها تمتلك ميزة الاتصال مع جميع الأطراف .

وقد عملت مصر بالفعل منذ البداية على الافادة من هذه الميزة فى الاتصال مع اسرائيل بهدف الاسهام فى بدء عملية السلام ، وللملاحظ فى الملوك - السياسى المصرى تجاه اسرائيل انه استهدف محاولة ممارسة قدر من الضغط على اسرائيل لدفع عملية السلام وبناء الثقة بين الطرفين العربى الاسرائيلى . وارتكز هذا الضغط على التثديد بجميع الاجراءات الاسرائيلية الرامية إلى عرقلة السلام فى المنطقة ، بدءا من تكثيف اعمال الاسيطان فى الاراضى العربية المحتلة وصولا إلى التثجير المتواصل لقضايا اجرائية ثقوية ، مع تحميل اسرائيل تبعات فشل الجهود التسوية . وخلال زيارة ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى إلى القاهرة فى أول اضطس ، اتفق الجانبان على عدم التدخل فى مسألة التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام ، لاسميا وان مصر طالبت مرارا ببقاء اية لشرائط اسرائيلية قبل بدء عملية السلام . والواقع انه على الرغم من كافة الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه ، فان مساحاة واسعة من الاختلاف ظلت قائمة فى المواقف المصرية والاسرائيلية تجاه عملية التسوية ، الامر الذى دفع السياسة المصرية إلى التحذير مرارا من عملية السلام ان تستطيع ان تحل المشاكل الرئيسية فى الشرق الأوسط ما لم تتخذ اسرائيل موقفا أقل تشددا ازاء كافة القضايا الاجرائية والموضوعية الخاصة بالتسوية .

وخلال هذه المرحلة ، اثبتت بالحاح قضية طبيعة الدور المصرى فى عملية التسوية إلا ان طرح هذه القضية اختلف فى مضمونه حسب مراحل تطور عملية التسوية . فقد ارتكز الدور المصرى منذ البداية على محاولة الافادة من وجود

وهكذا ، فإن الدور المصري في جميع هذه المراحل كان مختلفا بعض سمات وخصائص دور الوساطة في عملية التسوية ، نظرا لامتتع مصر بكونها الطرف الوحيد القادر على التحدث مع جميع الأطراف لدخل القاعة وخارجها ، إلا ان هذا الدور كان يعانى منذ البداية من اشكالية الفاعلية والمصداقية . فقد جابه دور مصر الوسيط في عملية التسوية فجوة الفاعلية نظرا لعدم امتلاكه القدرة على الضغط على الأطراف المتفاوضة بغية الوصول إلى تأسيس ارضية مشتركة فيما بينها تقوم على المرونة وقبول الحلول الوسط . ومن ناحية أخرى . عانى هذا الدور ايضا من فجوة المصداقية ، لاسيما حال التعامل مع الجانب الاسرائيلي ، حيث اعلنت مصر انحيازها الكامل للحقوق والمواقف العربية ، وبالتالي كان يصعب اعتبارها وسيطا محايدا من جانب اسرائيل .

أما المرحلة الثالثة ، فهي تبدأ مع قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتقديم ١٨ أكتوبر بتوجيه الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي لحضور مؤتمر مدريد في أيام ٣٠ ، ١ نوفمبر ١٩٩١ . وقد حددت الدبلوماسية المصرية هدفها . كما جاء على لسان الوزير عمرو موسى ، بأنه يتمثل في العمل على اتجاح مؤتمر السلام والالتزام بالموقف العربي القائم على المطالبة بالحق والاستعداد لتحمل المسئوليات والالتزامات ، مع الاحتفاظ بعلاقات سلمية مع اسرائيل لصالح الحلول التي تسوية متوازنة وعادلة للصراع .

وقد عكس تشكيل الوفد المصري إلى مؤتمر مدريد توليفة متنوعة من الشخصيات ، والتي تمثل عناصر من مؤسسة السياسة الخارجية والمفكرين وعناصر نشطة في الحياة العامة ، بحيث جاء هذا التشكيل مشتملا على قطاع كبير من المشغلين في الفكر والممارسة السياسية في مصر . وقد رأس الوفد السيد عمرو موسى وزير الخارجية . ومنهم كلا من : السفير / علاء الدين بركات سفير مصر في اسبانيا ، والسفير / محمود ابو النصر مساعد وزير الخارجية الاسبق ، والدكتور / رمزي الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ، والدكتور / يونان لبيب رزق استاذ التاريخ ، والدكتور / فخرى حنفى استاذ علم النفس ، والدكتور / صلاح علصر استاذ لقانون الدولي ، والدكتور / على الدين هلال استاذ العلوم السياسية ، والواء مقاعد / أحمد فخر المستشار السابق للوزراء للشئون العسكرية ، والوزير المفوض / وجيه حمدي مدير ادارة المشرق العربي بالخارجية ، والوزير المفوض / رضا شحاته مدير ادارة الهيئات الدبلوماسية ، والوزير المفوض / أحمد أبو الغيط مدير مكتب وزير الخارجية ، والمستشار نبيل فهمي مستشار وزير الخارجية ، والاستاذ لطفي الخولي الكاتب الصحفي ،

علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، الامر الذي يتيح للدبلوماسية المصرية امتلاك القدرة على الاتصال والتحدث مع جميع الأطراف . وفي ضوء هذه الوضعية ، كان الدور المتصور للسياسة المصرية في عملية التسوية منذ فترة ما قبل مؤتمر مدريد يتخذ شكلا من اشكال الوساطة ، انطلاقا من ان مثل هذا الدور يصبح مطلوبا سواء في فترة الاعداد للمؤتمر ذاتها بفعل افتقار الأطراف المعنية لقنوات الاتصال المباشر ، أو في فترة التفاوض نظرا لتعدد وتباين تفسيرات هذه الأطراف لقرار ٢٤٢ الذي يمثل اساس عملية التسوية ذاتها . على ان التطبيق الفعلي لهذا الدور شهد اختلافا واضحا فيما بين اجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية ، حيث صرح الرئيس حسني مبارك في ١٩ أكتوبر ان الدور المصري سوف يكون دور المراقب المحايد في المباحثات ، بينما أكد وزير الخارجية عمرو موسى في نفس اليوم ان دور مصر لا يمكن ان يكون دور المراقب المحايد ، اتما مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربي ، اى انها شريك غير محايد . وفي توقيت لاحق ، أكد الرئيس مبارك ضمينا في تصريحاته على انحياز مصر التام إلى الجانب العربي ، بل واستعدادها لتقديم خبرتها في التفاوض مع اسرائيل إلى الوفود العربية ، علاوة على التأكيد بأن الهدف من المشاركة المصرية في عملية السلام هو المساعدة في احقاق الحق .

والواقع ، ان هذه الحالة يمكن لرجاعها بالدرجة الاولى إلى مميزات عملية التسوية ذاتها ، ولتتي شهدت العديد من المنعطفات والمنحنيات ، بصورة كان يصعب معها بلورة رؤية متكاملة لهذه العملية من كافة الجوانب . وبالتالي ، صعبية تحديد طبيعة الدور المصري في ظل هذا الوضع ، اى أن هذا المفوض في الدور المصري يرجع إلى لتعقيدات الاجرائية والتنظيمية التي صاحبت عملية التسوية . ولذلك ، فإنه مع انضاح طبيعة المؤتمر واساس عملية التفاوض ، بات من الممكن بلورة الدور المصري حسب تنظيم هذه العملية على النحو التالي :

- في مرحلة المؤتمر ، تلعب مصر دور الشريك الكامل بحكم انها إحدى الدول الداعية لفكرة المؤتمر الدولي .
- في المباحثات الثنائية ، تلعب مصر دور المراقب ، وتتدخل فقط عندما تتوقف المباحثات اعتمادا على علاقاتها المفتوحة مع جميع الأطراف لايجاد ارضية مشتركة لاعادة واستمرار التباحث ، مع الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية .
- في المفاوضات متعددة الأطراف ، فإن مصر شريك كامل استنادا إلى أن هذه المفاوضات تعني بحث مشكل المنطقة ككل ، وبالذات في قضايا المياه والامن والبيئة والتعاون الاقتصادي .

كما عين المستشار ناجي الخطريف متحدثاً رسمياً باسم الوفد المصري في مدريد ، وايضاً الممثلين عبد الرحمن صلاح وأشرف موافي ممثلين للوفد .

وخلال مرحلة ما قبل انعقاد المؤتمر ، بذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً مكثفة في الاعداد للمؤتمر ، كما عقد الرئيس مبارك اجتماعاً موسعاً مع الوفد المصري قبل سفره إلى مدريد . وقد حدد وزير الخارجية عمرو موسى عدداً من المبادئ اللازمة لنجاح المؤتمر تتمثل في .

الالتفاف على مبدأ الأراضي مقابل السلام باعتباره المبدأ الحاكم للمفاوضات ولكل ما يوفى في إطار مؤتمر السلام ، حيث أن هذا المبدأ يمثل التطبيق العملي المتعارف عليه دولياً للقرار ٢٤٢ .

ضرورة سيادة روح التعاون بين كافة الأطراف المعنية ، لأنه سوف يكون من الصعب التوصل بدون ذلك إلى تحقيق نجاح قريب أو بعيد .

الالتزام بالأرقام والمقاييس والمعوقات في المواقف ، لأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية بأخذ فيها طرف ولا يعطى ، بالإضافة إلى أن المطالب غير المعقولة سوف تكون مرفوضة .

وفي نفس هذا السياق ، حاول وزير الخارجية التخفيف من خطورة الاختلال الحسيم القائم في الموازن العسكرية والأمنية لمصلحة إسرائيل ، والذي بالغ الكثيرون في تقدير نتائجه واعتبروه يجعل إسرائيل في موقع الطرف الأقوى ، بل والمهيمن على مناخ المفاوضات . وبدلاً من ذلك ، أكد الوزير أن المفاوضات الحرة أيضاً يجد في جانبها العديد من عناصر القوة ، أبرزها : عنصر الحق ، والتحديد المنطقي للأمور المتعلقة في وضوح ركائز وليس الموقف الحربي ، علاوة على أن مواقف الكثير من القوى الدولية من عملية للتسوية تمثل بحد ذاتها دعماً للمفاوضات الحرة . وقد أعرب وزير الخارجية عن ثقافته بأن عملية التفاوض لن تكون سهلة على الإطلاق ، ومن الخطأ التعامل وتوقع نتائج سريعة ، لأن المطلوب هو تأمين الأمور والتفاهم حول الحقوق والأمن والواجبات .

والحقيقة ، أن من الممكن توصيف الدور المصري في مؤتمر مدريد بأنه كان أقرب إلى لحد رعاة المؤتمر ، حيث قام الوفد المصري بنشطة دبلوماسية وإعلامية مكثفة خلال المؤتمر ، حرص في إطارها على الالتقاء بمحطم الشخصيات البارزة والوفود المظلمة في بقصد التشاور وتبادل وجهات النظر والعمل على تذليل العقبات والصعاب القائمة ، فضلاً عن محاولة التقريب بين مواقف الأطراف المعنية .

وقد عكست كلمة مصر في المؤتمر جميع المبادئ المعلنة من جانبها تجاه عملية التسوية ، لاسيما من حيث التأكيد على ضرورة ارتكاز مجمل جهود السلام على صيغة

الأرض مقابل السلام ، مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ولتفد الشرقية والجولان وكذا الانسحاب من جنوب لبنان ، مع التأكيد على عدم استبعاد الجانب العربي لاطلاقاً للتنازل عن حقوقه التي حظيت بالقبول والافترار والتأييد في ظل قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة وتوثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وفي نفس الوقت ، ركزت كلمة مصر على مجموعة من المتطلبات الأساسية اللازمة لاحتلال السلام ، وتتمثل في : الاعتراف بالوضع القانوني للشعب الفلسطيني ، الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بموجب القرار ٢٤٢ ، عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، التسليم بالوضعية الخاصة لمدينة القدس .

ومن خلال أعمال المؤتمر ، بدأ واضحا أن عملية التسوية لا تقف أمام طريق مسدود كما كان يعتقد على نطاق واسع قبيل انعقاد المؤتمر ، بل انضج داخل المؤتمر أن هناك إمكانية للتوصل إلى تحقيق تسوية ما قد لا ترقى إلى مستوى الحل الكامل للصراع العربي - الإسرائيلي ، إلا أنها قد تضع المدخل نحو توفير كافة عناصر الحل الكامل من خلال توسيع دائرة الحوار الذي يرسى أساساً قوياً للثقة المتبادلة يمكن البناء عليها والاتفاق منها نحو توفير أركان التسوية الكاملة . ومن ثم ، فإن تقييم السياسة المصرية للمرحلة الأولى من المؤتمر قد ركز على أن التطور البارز الذي تطور خلال المؤتمر ينسب أساساً في إزالة الجدار التسمي المسمي من الخصومة والعداء الذي كان يفصل بين الأطراف العربية وإسرائيل ، ولكنه لم ينجح في إرساء أساس للثقة المتبادلة بينهما بصورة كاملة . وفي ضوء هذا التوسيع ، ارتكزت السياسة المصرية لهدف رئيسي لمرحلة ما بعد مؤتمر مدريد ينبغي أن يتمثل في الاتفاق على الأسس الموضوعية التي تنمي الثقة بين الأطراف المعنية ، على نحو وشجع الجانبين العربي والإسرائيلي على التعاون وصولاً إلى الحل الكامل .

وفي هذا الصدد ، اعربت مصر عن استعجابها الكامل للمساهمة والمشاركة في المفاوضات الثنائية ، وذلك بوضع خبرتها التي اكتسبتها عقب التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ، خصوصاً في مجال التلبيح . وفيما يتعلق باجتماع التعاون الإقليمي المتعددة الأطراف ، أبدت مصر تفهماً كاملاً لموقف سوريا الداعي إلى ربط انعقاد هذا الاجتماع ببحرارة نتائج مقبومة في المحادثات الثنائية ، إلا أنها ارتأت مع ذلك أن يده المفاوضات المتعددة الأطراف بالتوازي مع المحادثات الثنائية يمكن أن يخلق مناخاً من الثقة وحسن التفاهم ، وأكدت أن نجاح تلك المفاوضات سوف يتوقف على قدرتها على الحفاظ على الحقوق المشروعة الثابتة للأطراف

والحاجات المتوقعة والاستخدامات المستقبلية لموارد المنطقة المائية والاقتصادية ، علاوة على مدى مراعاتها للمصالح المشتركة القائمة حالياً أو التي يمكن إقامتها مستقبلاً .

وقد حاولت السياسة المصرية تطبيق هذا المنهج بالفعل خلال فترة انعقاد المباحثات الثنائية في بداية النصف الثاني من شهر ديسمبر ، حيث شكلت مصر مجموعة عمل تابعت المباحثات ، وأجرت اتصالات بكل الأطراف لضمان عدم تفرقتها . كما دعا وزير الخارجية الأطراف المتفاوضة إلى النخول في القضايا الجوهرية ، وعدم إضاعة الوقت في مسائل فرعية لن يكون لها وزن في المفاوضات ، مع ضرورة إقامة إجراءات بناء الثقة ، وفي مقدمتها وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة ووقف الإجراءات الاستنزائية الإسرائيلية . وفي نفس الوقت ، حذرت مصر الأطراف المعنية أنه ما لم تحترك عملية التسوية في الشرق الأوسط بسرعة لتتوكل الأحداث المتلاحقة والمغيرات العالمية ، فإن حدة التوتر سوف تتزايد في المنطقة بما يلحق الضرر بمصالح جميع الأطراف .

د - القوى السياسية المصرية وعملية التسوية :

أحدثت تطورات عملية التسوية خلال عام ١٩٩١ اختلافا واضحا في مواقف القوى والتيارات السياسية المصرية تجاهها ، سواء فيما يتعلق بالموقف المصري منها أو بالنسبة لمجمل الترتيبات الجارية . على أن الملاحظ بصفة خاصة أن قدرا ملحوظا من الاتفاق قد جمع بين الموقف الرسمي ومواقف بعض القوى الحزبية ، بحيث أن القوى التي عارضت الموقف المصري الرسمي كانت ذات وزن ضئيل نسبيا .

ومن الممكن القول أن عملية تصنيف مواقف القوى السياسية والحزبية في مصر تجاه عملية التسوية تدفع إلى استخلاص ثلاثة مواقف متميزة ، الأول يتفق تماما مع السياسة الرسمية المصرية ، والثاني يرفضها ويتخذ موقفا مناهضا لمجمل عملية التسوية الجارية في المنطقة . أما الموقف الثالث ، فيتخذ موقفا وسطا يتفق مع الخطوط العامة للموقف المصري الرسمي ، إلا أنه يضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها لنجاح عملية التسوية .

لقد كان حزب الوفد أكثر أحزاب المعارضة اتفاقا مع الموقف الرسمي تجاه عملية التسوية ، بل أن رئيس الحزب صرح في أحد المؤتمرات السياسية أن سياسة الحزب تتفق مع السياسة الخارجية للحكومة ، إلا أن متابعة للكتابات المنشورة وللتصريحات المعلنة لمسؤولي الحزب توضح عن أن الموقف من عملية التسوية قد تطور حسب حركة التطور في جهود التسوية ذاتها ، بحيث يمكن القول أن هناك ثلاث مراحل رئيسية لموقف حزب الوفد من عملية التسوية :

- المرحلة الأولى تشمل فترة ما قبل الاتفاق على انعقاد مؤتمر مدريد ، واتسمت بالتشكيك الحاد في جدية وموضوعية الجهود الأمريكية المبذولة لإحلال السلام في الشرق الأوسط ، إلى درجة اعتبار هذه الجهود تمكس (خديعة كبرى) للشعوب العربية بعد ما تبين أن جولات وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة ليست أكثر من قناع زائف للتغريب بالدول العربية حتى تستكين لإسرائيل ، بينما تستغل هذه الأخيرة الوقت في تغيير الطبيعة الديموجرافية للأراضي العربية المحتلة ، وساعدها في ذلك موقف أمريكي مهول . وقد خلص بعض مسؤولي الحزب إلى أن هذا المنهج سوف يؤدي إلى هدر مبدأ الأرض مقابل السلام ، الذي سوف يصبح غير ذي مغزى لأن الأرض أصبحت مصطبغة بصبغة صهيونية بحتة وتم تبديدها نهائيا بمباركة أقوى وإحدى دوله في العالم . وبصفة عامة ، جرى للنظر إلى السلوك الأمريكي خلال هذه المرحلة على أنه ينطوي على ازدواجية صارخة في التعامل مع قضايا العدل والشرعية في منطقة الشرق الأوسط .

- المرحلة الثانية ، تمتد منذ طرح فكرة مؤتمر السلام وحتى انعقاد مدريد وقد رحب فيها الخطاب السياسي للحزب بانعقاد المؤتمر باعتباره بارقة أمل للحفاظ على ما تبقى من الحقوق الفلسطينية . كما جرى التأكيد على ضرورة تحقيق وحدة الفصائل الفلسطينية ، بل والنظر إلى الخلافات التي شهدها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في الجزائر في أواخر شهر سبتمبر باعتبارها خلافات لا محل لها ، لأن كل فلسطيني هو رمز الوجود الفعلي أيًا كانت هويته ، وأيًا كانت أقالمه ، وأيًا كانت طبيعة المنظمة التي ينتمي إليها . فهو في النهاية يمثل شعبا له حقوق ومطالب يستطيع أن يتشبث بها لدخل المؤتمر .

- المرحلة الثالثة ، وجاءت مع انعقاد مؤتمر مدريد . وجرى خلالها التأكيد بالموقف الإسرائيلي المتمنت في المؤتمر ، حيث كشف خطاب شامير عن عقليته يهودية متحجرة تتعدى على الأساطير والأوهام ، وتريد إعادة عجلة الزمن إلى الوراء ، ولاتعترف بالتغيرات العالمية التي لاتعرف السكون أو الثبات . وقد أكدت بعض الكتابات المعبرة عن موقف الحزب أن الجانب الإسرائيلي سوف يضطر في النهاية إلى التوقيع على اتفاقات السلام مع سوريا والأردن ولبنان ، فضلا عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة لأن المناخ العالمي يسير في اتجاه السلام ونزول الحرب وإحترام الشرعية الدولية ورفض احتلال أراضي الغير ، في الوقت الذي أكد فيه العرب استيائهم لهذه المتغيرات وحرصهم على التعامل معها حتى لا تفلت النزعة . ولذلك ، دعا الحزب إلى ضرورة التذرع بالصبر والثقة بالنفس والشجاعة في التمسك بالحق ، حتى يحصل العرب على حقوقهم كاملة غير منقوصة .

رئيس وزراء اسرائيل إلى الذهاب بنفسه إلى مدريد ، كما دعا الحزب في أحد بياناته إلى اعطاء الفرصة للقوى السياسية والحزبية والشعبية في مصر بلورة وصياغة الموقف الرسمي في عملية التسوية . وعلى الرغم من أن الحزب نظر إلى الموقف الاسرائيلي باعتباره مخيبا للآمال ، ولا يشير من قريب أو بعيد إلى استعداد اسرائيل للتوصل إلى سلام حقيقي مع العرب ، الا أنه دعا مع ذلك إلى عدم التنازيم ، خاصة وأن الولايات المتحدة والجماعة الدولية كلها سوف تبذل أقصى ما في وسعها لتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ولخيرا ، فإن حزب العمل كان أكثر الاحزاب عنقا وحدة في رفضه لمجمل الترتيبات السلمية الجارية ، انطلاقا من أن الظروف القائمة لا يمكن أن تساعد على الوصول إلى نتائج لصالح العرب عامة والشعب الفلسطيني خاصة من مؤتمر السلام ، حيث عبر الحزب في أحد بياناته عن اعتقاده أن التحركات الأمريكية اوضحت أن هناك محاولة لاستغلال اختلال موازين القوى بعد ماحلت من تدمير للقوة العسكرية العراقية وتخريب للعراق والكويت واستنزاف الموارد المالية للدول العربية للتنظية وتقييد الديون للخارجية على من بقي من الدول العربية . ووصل رفض الحزب لهذه التحركات إلى درجة الاختلاف ايضا مع نتائج الدورة العشرين للمجلس الوطني للفلسطيني ، وذلك على الرغم من تقدير الحزب لحجم الضغوط الواقعة على منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالي ، فقد نظر الحزب إلى انتقاد مؤتمر مدريد على أنه منعطف خطير للقضية لم يسبق لها أن دخلت فيه ، وأن هذا المؤتمر يعد تجاوزا خطيرا لحقوق الشعب الفلسطيني واعترافا ضمنيا بإسرائيل ، مع التأكيد على أنه ليس من حق أي طرف التفرط في الارض الفلسطينية والتنازل عن الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين ويبيع مقدسه . كما رفض الحزب الموقف المصري للرسمي من عملية التسوية ، ودعا بدلا من ذلك إلى دعم الانتفاضة وتصعيد المواجهة في الاراضي العربية المحتلة ضد القوات الاسرائيلية ، علاوة على الدعوة إلى اعتبار الجهاد بمثابة الطريق الوحيد لتحرير فلسطين . ومن هذه الارضية ، نظم الحزب عدة مؤتمرات شعبية في محافظات الجمهورية لإعلان رفضه المؤتمر ، دعا خلالها ممثلين بعض القوى السياسية الأخرى .

وهكذا ، يصعب القول إن صلوية التسوية قد احدثت انقسامًا داخل للتخبة السياسية المصرية ، وإنما كانت هناك معادلة واسعة من الاتفاق بين معظم القوى السياسية ، بل أن وجهات النظر المعارضة كانت تنطلق في الواقع من تقدير مبالغ فيه للتعقيدات والإشكاليات الماثلة أمام جهود التسوية . وبدلا من البحث في السبل المناسبة لتصوير عهدة السلام ،

أما بالنسبة لحزب التجمع ، فقد حدث انقسام داخلي بين الاعضاء إزاء عملية التسوية ، حيث دعا البعض إلى إعلان رفض الحزب لمؤتمر السلام والمفاوضات لتناقضهما مع الوثائق الاساسية للحزب ، بل أن بعض الاعضاء أبدى اعتراضه على مشاركة السيد لطفي الخولي في الوفد المصري ، وهو أحد القيادات الاساسية في الحزب . على أن البيانات الصادرة عن الامانة المركزية للحزب أكدت من حيث المبدأ قبول مبدأ التفاوض من أجل حلل السلام في الشرق الأوسط ، شريطة أن يكون قرار ٢٤٢ بمثابة المرجع في التوصل إلى تسوية وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام ، مع التشديد على أن يكون إنهاء احتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة هو للقضية المحورية التي يجب أن تكون محل اهتمام مؤتمر مدريد ، بل ومجمل عمليات التفاوض . وقد طالبت البيانات الصادرة عن الحزب بضرورة تدخل المفاوضات المصري لدى الإدارة الأمريكية لحسم حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير بكل ما يعنيه من صلاحيات ، علاوة على التحذير من محاولة اسرائيل إلزام الجانب الأمريكي بمعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض تنصيب الطرف الاسرائيلي نفسه وصفا على الشعب الفلسطيني في تقرير من هو أهل بتمثيله في ملفونات السلام . كما دعا الحزب مرث عديدة إلى إبطال مفعول الشق الفلسطيني من كامب ديفيد رسميا ، ومعاملة القدس كجزء من الاراضي العربية المحتلة ، وضرورة مواجهة التمنت الاسرائيلي عن طريق دعم الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة ، والمطالبة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

وفي نفس الوقت ، رفض رئيس الحزب الدعوات المطالبة بإعلان الحزب رفضه لمؤتمر السلام والمفاوضات الجارية ، باعتبار ذلك نوعا من المزايدة على قيادة الشعب الفلسطيني ، وعلى ما تقرر . بالإضافة إلى التأكيد على أن مشاركة السيد لطفي الخولي في الوفد المصري جاءت بصفة الشخصية للاستفادة من خبراته الدولية والعربية الواسعة ، ولم يكن لذلك أدنى ارتباطا بانتماذه السياسية والحزبية .

وكان موقف حزب الاحرار قريبا بشكل عام من الموقف الرسمي حيال عملية التسوية ، حيث نظر إلى انتقاد مؤتمر السلام في مدريد بوصفه يتطوى على أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة للمنطقة العربية ، ولكن بالنسبة للسلام العالمي ايضا . وقد دعا الحزب ، على لسان رئيسه - إلى ضرورة حضور ملوك ورمساء مصر والأردن وسوريا ولبنان لزيادة فرص نجاح المؤتمر وجعل المفاوضات تأخذ طابعا واقعيا ، لعل ذلك يساعد في التوصل إلى حلول عملية يخرج بها المؤتمر ، لاسيما وأن أهمية المؤتمر تفتح لمحق شامير

فانها ارتأت اعلان الرفض الكامل لتتريبات الجارية ، ولم يكن ذلك احتجاجا على المياسة المصرية ، بقدر ما كان رفضا لمجمل الواقع العربي والدولي القائم .

٢ - العلاقات المصرية - الليبية

منذ أن استوفنت العلاقات المصرية - لليبية في مايو سنة ١٩٨٩ ، شهدت تلك العلاقات نموا مضطربا ، خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ . ولعل أهم ما يميز هذا النمو هو اتساعه بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتعاون ، وحرص الدولتين على الا يؤثر الاختلاف في السياسات الخارجية على المصرة العامة لتلك العلاقات ويكس هذا النمو المصالح المؤكدة للدولتين في حماية مسيرة العلاقات بينهما . فمن ناحية ليبيا كان استئناف علاقاتها بمصر بمثابة محاولة للخروج من العزلة النسبية التي فرضت عليها في أعقاب العدوان الأمريكي - البريطاني عليها سنة ١٩٨٦ ، وتوظيف الدور المصري لتهدئة التوتر في العلاقات الليبية - الأمريكية وانهاء المقاطعة الأمريكية لليبيا ، فضلا عن انه محاولة لاعطاء مصداقية رمزية للفكر الواحدوي الليبي ، اذ لا يتصور ان تنادي ليبيا بالوحدة العربية في ظل حالة القطعية مع اكبر قوة بشرية عربية تقع على حدودها . ناهيك عن أن انهيار جدار المقاطعة العربية والاسلامية بعودة مصر إلى استئناف عضويتها في منظمة المؤتمر الاسلامي سنة ١٩٨٤ وجامعة الدول العربية سنة ١٩٨٩ ، مع تصفك ليبيا بتلك المقاطعة كان يعني ، في الواقع ، عزلة ليبيا . من ناحية مصر ، فان استئناف العلاقات مع ليبيا ، كان جزء من محاولة كسر آخر حلقات الرفض العربي المعلن منذ سنة ١٩٧٩ ، فضلا عن أنه يعني فتح افاق جديدة للمصالحة المصرية ، خاصة بعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية وبداية عودة العمالة المصرية في العراق فيما بدا أنه سياسة عراقية مريومة ، كما يعني استعادة الحقوق المالية للمال المصريين الذين قامت السلطات الليبية بطردهم سنة ١٩٨٥ دون سنداد مستحقاتهم المالية .

أ - دبلوماسية القمة المصرية الليبية :-

ومن ثم حرصت الدولتان على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل مكثف ، وعلى الفصل بين قضايا الخلاف السياسي وقضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع وضع حدود عليا لمدى الخلاف السياسي بينهما ، على الاقل على المستوى المعلن ، مع التركيز على دبلوماسية القمة لحسم وتفادي مصادر سوء الفهم المحتمل .

تجددت لقاءات القمة المصرية الليبية بين الرئيس مبارك والعقيد القذافي بشكل غير مسبق في العلاقات بين الدولتين وفي العلاقات بين كل من الدولتين وأى دولة أخرى ، ربما باستثناء سوريا ، بل وفي العلاقات بين الدول عموما ، وقد بلغت تلك اللقاءات منذ استئناف العلاقات بين الدولتين في مايو سنة ١٩٨٩ وحتى نهاية سنة ١٩٩١ مبعة عشر لقاء قمة ، عشر منها خلال سنة ١٩٩١ وحدها ، وذلك على النحو التالي :-

- القمة الاولى في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨٩	في مطروح
- القمة الثانية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٩	في طبرق
- القمة الثالثة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٩	في سرت
- القمة الرابعة في ١٨ فبراير سنة ١٩٩٠	في أسوان
- القمة الخامسة في ٢٥ مارس سنة ١٩٩٠	في طبرق
- القمة السادسة في ٢٧ مارس سنة ١٩٩٠	في القاهرة
- القمة السابعة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٠	في سرت
- للقمة الثامنة في ٣ يناير سنة ١٩٩١	في مصراته
- القمة التاسعة في ٣٠ يناير سنة ١٩٩١	في طرابلس
- القمة العاشرة في ١٤ فبراير سنة ١٩٩١	في القاهرة
- للقمة الحادية عشرة في ١٩ ابريل سنة ١٩٩١	في طرابلس
- القمة الثانية عشرة في ١٨ مايو سنة ١٩٩١	في القاهرة
- القمة الثالثة عشرة في ٢ يوليو سنة ١٩٩١	في الاسكندرية
- القمة الرابعة عشرة في ٤ أغسطس سنة ١٩٩١	في طرابلس
- القمة الخامسة عشرة في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩١	في طرابلس
- القمة السادسة عشرة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٩١	في القاهرة
- القمة السابعة عشرة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩١	في الاسكندرية

المقر ، بل و اضاف انه يرغب أن يكون الامين العام للجامعة مصرى الجنسية . كما قامت مصر ، ابان الغزو ، وبالتحديد فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ، بتعيين الفريق مصطفى الشاذلى كرئيس مكتب المتابعة المصرى فى ليبيا بدرجة سفير . جاءت الازمة الثانية فى سياق بدء المفاوضات العربية - الاسرائيلية الموسعة فى مدريد سنة ١٩٩١ فقد شاركت مصر فى التمهيد لمعد تلك المفاوضات ، واشتركت فى افعال المؤتمر ، ولكن ليبيا شجبت انعقاد مؤتمر مدريد ، واعتبرته اذلاقا باستسلام عربى للمطالب الأمريكية والاسرائيلية . بيد أن مصر وليبيا حرصتا على الا يودى هذا التناقض فى موقفهما من مؤتمر مدريد إلى المساس بالعلاقات بينهما .

أما الازمة السياسية الثالثة التى شهدتها العلاقات المصرية الليبية ، فكانت أزمة مطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا تسليم المتهمين الليبيين باسقاط طائرة أمريكية فوق أستراليا وهى الازمة المعروفة باسم أزمة لوكربي ، نسبة إلى المدينة الاسكتلندية التى سقطت فوقها الطائرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٨ .

كانت العلاقات الليبية الامريكية قد شهدت بعض التحسن خلال عام ١٩٩٠ حينما سمحت الولايات المتحدة لأول مرة فى ابريل سنة ١٩٩٠ لخبراء امريكيين بالسفر إلى ليبيا لمساعدتها فى القضاء على الذلابة الحزونية القاتلة . وقد لعبت مصر دورا فى حث الولايات المتحدة على الموافقة . ولكن الولايات المتحدة استمرت فى التأكيد بان ليبيا مازالت تدعم الارهاب الدولى ، وصرح وزير خارجية ليبيا عزوز الطلحي فى اول يوليو سنة ١٩٩٠ أن وماطة مصر لم تتجبح فى اسقاط هذا الاتهام .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ اثبتت أزمة لوكربي لأول مرة حينما اتهمت صحيفة بريطانية ليبيا بالتورط فى تفجير الطائرة الامريكية ، وفى ١٨ ديسمبر كررت اذاعة صوت امريكا الاتهام ذاته ، وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩٩١ اصادت صحيفة لوس انجلوس تايمز تأكيد الاتهام الموجه إلى ليبيا . وقد أدت هذه الاتهامات ، فضلا عن الاتهامات الامريكية السابقة لليبيا بصنع اسلحة كيميائية فى مصنع الترابيكة بالاضافة إلى الانتقادات الليبية لمؤتمر مدريد للسلام الذى عقد برعاية امريكية . سوفيتيه ، إلى توتر العلاقات بين ليبيا من ناحية وبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية اخرى . وحاولت مصر تهئية هذا التوتر من خلال اقرارها عقد لقاءات دبلوماسية بين ليبيا والولايات المتحدة . وقد رحب الرئيس الليبى بالجهود المصرية ، كما أعلنت مصر ان مساعدتها الجديدة قد ادت إلى وقف التوتر ، واقناع الولايات المتحدة باغلاق ملف مصنع الرابطة الليبى .

ان هذا التكرار الملحوظ للقضايا القمة المصرية الليبية يعكس ادراك الرئيس مبارك والعقيد القذافى لأهمية الاتصال المباشر كأداة لازالة مصادر سوء الفهم التى حدثت فى الماضى ، والدور السياسى الذى ربما قد تلعبه الاطراف الثالثة . وقد عبر الرئيس مبارك عن هذا الادراك فى مؤتمر قمة الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٨٩ حيث صرح لثر اتخاذ قرار استئناف العلاقات المصرية الليبية بأنه سيتولى والقذافى ملف العلاقات بين البلدين بعد أن نبين له ان الوسطاء والمبعوثون كانوا يقولون أشياء لامتثلنا ، واضاف انه اتفق مع العقيد القذافى على الاتصال المباشر وعدم السماح للوسطاء . كما صرح العقيد القذافى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٠ لجريدة الاهرام ، بأن : القطيعة ان تعود لبدا بين مصر وليبيا . وقد علمنا الألمان أن القطيعة لا يستفيد منها شعبنا وأن المستفيد الوحيد منها هم اعداؤنا ، لذا الآن فى مرحلة لدينا فيها الكثير من الدروس المستفادة . نتبعنا من التجارب والتقطات ، لقد كبرنا ونضجنا .

ب - محاصرة الازمات السياسية والمصاعب الحديدة المصرية :-

أسفرت لقاءات القمة عن تفادى بعض مصادر التوتر المحتمل فى العلاقات والثائشة خارج اطار العلاقات بين الدولتين ، وهى المصادر التى كان يمكن أن تؤدى فى السياق العادى للعلاقات إلى اكتمال العلاقات بين الدولتين فهدد استئناف العلاقات بين مصر وليبيا شهدت تلك العلاقات ثلاث ازمات تاضله خارج الاطار الثانى لعلاقات الدولتين .

أما الازمة الاولى فكانت أزمة الغزو العراقي للكويت فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ . فقد اتبعت مصر وليبيا سياسات متفاوتة تجاه الازمة . فبينما طالبت مصر بانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية السياسية الكويتية ، كما شاركت فى قوات التحالف الدولى المناهض للعراق ، فن ليبيا تالت يقول الكويت مبدأ دفع تمويضات للعراق وتلجير جزيرتى وربه وبوبيان للعراق ، وأن تتمركز قوات ليبية - فلسطينية فى الكويت بعد الانسحاب العراقي منها ، كما أنها شجبت الوجود الغربى فى الخليج ورفضت المشاركة فى قوات التحالف الدولى . كذلك فقد صوتت ليبيا ضد مشروعات قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى انعقد فى القاهرة فى ٩ - ١٠ أغسطس سنة ١٩٩٠ وهى للمشروعات التى لعبت مصر دورا اساسيا فى صياغتها . بيد أن تواجد مصر وليبيا على طرفى نقض من أزمة الغزو العراقى للكويت ، لم يؤثر بشكل واضح على مسيرة العلاقات بينهما . بل أن ليبيا عارضت ، ابان الازمة ، محاولة العراق لغاء قرار اعادة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة . وأعان العقيد القذافى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٩٠ للتزام ليبيا بقرار اعادة

الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة لم تشارك في الحادث ،
ونقل هذا التأكيد إلى الرئيس الليبي .

ج - التركيز على التعاون الفني :

إذا كانت العلاقات المصرية الليبية قد اُستعمت على
المستوى السياسي بمحاولة وضع حدود عليا لمدى الخلاف
السياسي ، والمحافظة على الحد الأدنى الممكن للتعاون
السياسي ، فإن تلك العلاقات شهدت على المستوى غير
السياسي طفرات قوية ، فضلا عن أنها تشكل ، كما سنرى ،
المصدر الرئيسي لمعظم المشكلات التي تواجه العلاقات
المصرية الليبية . والواقع أن التركيز على الجوانب
الاقتصادية للعلاقات يمثل توجهها مقصودا في تلك العلاقات
واعتبارا أن للقضايا الفنية أقل حساسية من غيرها من
القضايا . وقد عبر العبد القذافي عن هذا التوجه المقصود في
٢٣ فبراير ١٩٩٠ بقوله « نحن بالذات نجمع جهودنا
الاقتصادية للعمل المشترك بعيدا عن السياسة والعسكرة » .
ولهذا نلاحظ أن القضايا العسكرية لم تثر تقريبا في العلاقات
المصرية الليبية باستثناء التوقيع على بروتوكول للتعاون في
التصنيع الحربي لبعض المحركات والمعدات الصغيرة في
نوفمبر سنة ١٩٩٠ وأجراء محادثات عسكرية مصرية -
ليبية في ٢٧ يوليو سنة ١٩٩١ لم تسفر عن مجالات محددة
للتعاون . وأخيرا ، نلاحظ أن المبادرة بآثاره فنيا التعاون
الاقتصادي كانت تأتي ، في معظم الحالات ، من الجانب
الليبي ، كما أن الجانب الليبي كان يتخذ قرارات منفردة
لتوسيع نطاق التعاون بتكليفها اتفاق مصري - ليبي حول تلك
القرارات ، كما حدث في قرار فتح الحدود ، وقرار الغاء
لرسوم الجمركية .

د) الاتفاقات العشر وقرار فتح الحدود :

في هذا الإطار يمكن القول أن أهم علامات تطور
العلاقات المصرية الليبية على المستوى الفني ، هي توقيع
الاتفاقات العشر للتعاون وقرار فتح الحدود .

١) (الاتفاقات العشر للتعاون المصري - الليبي

في ٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقع الدكتور عاطف صدقي
رئيس الوزراء المصري ، والسيد / أبو زيد عمر أمين
اللجنة الشعبية العاملة في ليبيا عشر اتفاقيات للتعاون
المصري الليبي . وهذه الاتفاقيات هي : اتفاقية التكامل
الاقتصادي واتفاقية النقل والإقامة والعمل ، واتفاقية التملك
وحرية النشاط الاقتصادي ، والاتفاقية التجارية والجمركية
واتفاقية التأمين وأعادة التأمين ، واتفاقية تسهيل مرور
السيارات بين الدولتين ، واتفاقية تجنب ازدواج الضريبي
على الدخل ، والاتفاقية الثقافية ، واتفاقية حرية تنك
المقارلت والإراضى الزراعية ، واتفاقية الاستثمارات .

بيد أن أزمة كبرى ، انفجرت رسميا في ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٩١ ، بإعلان بريطانيا والولايات المتحدة اتهامها
رسميا لليبيا بأنها ضالعة في مخطط إسقاط طائفة بان
امريكان ، وطلابت الدولتان ليبيا بتسليم متهمين ليبيين
لمحاكمتهما .

وقد تركزت الجهود المصرية إزاء تلك الأزمة في
محاولة إيجاد حل سلمي للأزمة مقبول لكل الأطراف
والسعي لدى الولايات المتحدة لحد توجيه ضربة عسكرية
إلى ليبيا وهذا ما أعلنه الرئيس في ١٨ نوفمبر أثناء زيارته
لايطاليا وفي أول تعليق رسمي له على الأزمة ، ولكن
الولايات المتحدة وبريطانية صعدتا الأزمة في ٢٧ / ١١ /
١٩٩١ وذلك بتوجيه أنذار مشترك إلى ليبيا يقضى بتسليم
المتهمين الليبيين . وتشدد وزير خارجية مصر عمرو موسى
على الإنذار المتوجه - أمريكي في أول ديسمبر بأن دعا كافة
الأطراف إلى التروي وإلى إجراء اتصالات ومفاوضات
هادئة ، مع إعطاء ميثاق التحقيق الدولية الفرصة لبحث
الانتهام الأمريكي - البريطاني إلى ليبيا مضيفا أن مصر تدن
الارهاب بكل أشكاله والواقه وكان القذافي قد زار
الاسكندرية في ٢٨ نوفمبر ٩١ لافتتاح مبارك بالوسط لدى
الولايات المتحدة بعدم مهاجمة ليبيا .

وفي ٧ ديسمبر صرح الرئيس مبارك بأن مصر تحاول
إيجاد حلول لازمة للطائفة الأمريكية ، وأعلن أنه يعتقد أن
الولايات المتحدة أن تضرب ليبيا . كما ردت الأهرام بشكل
رسمي على خير نشرته صحيفة إسرائيلية مفاده أن مصر
وبريطانيا قد اتفقتا على استعمال القوة العسكرية ضد ليبيا ،
وذلك بنفي الخبر وتأكيد المياصة التي أعلنها الرئيس مبارك
وهي « افتناع جميع الأطراف الدولية بعدم استخدام للقوة لحل
الأزمات السياسية » . وتعبيرا على ذلك أعربت وزارة العدل
الليبية في ١٧ ديسمبر عن تقديرها لموقف مصر وللتعهدات
الأمريكية - البريطانية ، وأضافت أن هذا الموقف يتفق
والتوجهات القومية للسياسة المصرية في عهد مبارك .

وقد استمرت مصر في بذل مساعيها الحميدة لتسوية
الأزمة بالطرق السلمية حتى صدر قرار مجلس الأمن
بفرض عقوبات على ليبيا ، وقد أعلنت مصر التزامها بقرار
مجلس الأمن مما أدى إلى دخول العلاقات المصرية الليبية
في منعطف جديد خلال سنة ١٩٩٢ .

والواقع أن الدور المصري في أزمة لوكربي بين ليبيا
والغرب لم تكن المرة الأولى التي حاولت مصر فيها أن تبذل
مساعيها الحميدة بين الطرفين منذ استئناف العلاقات ، فقد
سبق أن لعبت مصر دورا أساسيا في أزمة حريق مصنع
الرابعة الليبية الذي زعمت الولايات المتحدة أنه ينتج أسلحة
كيميائية . فقد اتهمت ليبيا الولايات المتحدة بأنها ضالعة في
الحادث . وقام الرئيس مبارك بالحصول على تأكيد من

والمقاولين بحمل مختلف البضائع دون تحديد أى كميات ودون إجراءات جمركية ، وأن يعامل المواطن الليبي فى مصر معاملة المواطن المصرى ، ويعامل المواطن المصرى فى ليبيا معاملة المواطن الليبي . وفى ٦ أغسطس أصدر مجلس الوزراء الليبي قرارا بفتح الحدود المصرية ورفع نقاط المرور والتفتيش والجمارك والجوازات وإلغاء نظام تسجيل المواطنين القادمين لدى أقسام الشرطة واعتاقهم من شرط تحديد مدة الإقامة .

ويشمل قرار فتح الحدود الجوانب التالية :

- بالنسبة للأفراد يسمح بدخولهم بالبطاقة الشخصية أو جواز السفر ، على أن يقتصر ذلك على المصريين والليبيين العابرين للحدود . وتكون لهم بولية مستقلة بعبور منها دون جوازات أو إجراءات جمركية . أما بالنسبة لغير المصريين والليبيين فتتعلق عليهم الإجراءات الجمركية ونظم الجوازات المعتادة .

- بالنسبة للبضائع فإن جميع السلع والبضائع التى صنعت فى مصر وليبيا معفاة من الجمارك ، ويلزم لدخولها أى من الدولتين شهادة منشأ موضح بها أن هذه البضائع مصرية أو ليبية الصنع . أما البضائع الأجنبية المنشأ ، فإنها تعامل جمركيا وفقا لقواعد التعريف الجمركية وقواعد الاستيراد والتصدير المعتادة .

- وبالنسبة للسيارات : يسمح بدخول جميع أنواع السيارات من ليبيا إلى مصر والعكس بدون أى إجراءات وبدون تغيير اللوحات وتبقى السيارات الليبية فى مصر ٦ شهور قابلة للتجديد عن طريق جمارك السيارات .

وتسرى لقواعد السابقة على جميع المنافذ الجمركية فى الدولتين أى جميع المطارات والموانئ البرية والبحرية .

هـ - قضايا العلاقات المصرية - الليبية :

من ناحية أخرى يمكن القول أن هناك ثلاث قضايا أساسية مبطرت على العلاقات المصرية الليبية وهى قضية تسوية مستحقات العمال المصريين المطوردين من ليبيا سنة ١٩٨٥ ، وقضية توظيف المزارعين المصريين فى جنوب ليبيا ، وقضية تخفيض العمالة المصرية على ليبيا .

(١) قضية تسوية مستحقات العمال المصريين المطوردين من ليبيا سنة ١٩٨٥ :

كانت ليبيا قد قتلت سنة ١٩٨٥ إبان مرحلة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بطرد أعداد ضخمة من العمال المصريين العاملين بها دون سداد مستحقاتهم والتى قدرتها مصر بـ ٦ مليون دولار . وقد طالبت مصر بسداد هذه المستحقات من خلال منظمة العمل الدولية ، كما أنها وضعتها على قمة أجندة العلاقات المصرية - الليبية بعد

ولعل أهم هذه الاتفاقات هى الاتفاقات الثنائية السابعة والتاسعة . فقد نصت اتفاقية التنقل والإقامة والعمل على حق مواطني الدولتين فى التنقل بينهما والدخول والخروج بالبطاقة الشخصية وحق مواطني كل دولة فى العمل فى الدولة الأخرى ومزاولة النشاط الاقتصادى . كذلك نصت اتفاقية تجنب ازدواج الضريبي على محاسبة الأفراد والشركات العاملة فى الدولة الأخرى ضريبيا مرة واحدة وفى دولة واحدة وتحصيل الضريبة على أرباح الأسهم فى الدولة المسجلة فيها الشركة . وأخيرا ، فإن اتفاقية حرية تملك العقارات والأراضي الزراعية أكدت على تمتع مواطني الدولتين لدى الدولة الأخرى بحق التملك والانتفاع بالمقارن والأراضي الزراعية على أن تطبق عليهم الأحكام المعمول بها فى كل من الدولتين ، كما نصت على إقامة جمعيات أو مشروعات استثمارية أى من الدولتين فى الدولة الأخرى بموجب اتفاقيات خاصة .

وقد صادق مجلس الشعب المصرى والمؤتمر الشعبى العام الليبي على الاتفاقيات العشر وأصبحت ملزمة للدولتين من الناحية الدستورية .

(٢) فتح الحدود المصرية - الليبية .

فى ٢٨ مارس سنة ١٩٩١ أعلن العقيد معمر القذافى قرارا بفتح الحدود الليبية أمام كافة القادمين من مصر ، وإلغاء أية إجراءات جمركية أو نظم للجوازات وتوجه الرئيس الليبى بذلك إلى بولية الحدود الليبية فى مساعدات واستئثار بولودزر وقام بهدم جزء من البوابة وعاد إلى داخل ليبيا وبصحبته ١٥٠ سيارة مصرية كانت السلطات الليبية قد احتجزتها لأسباب جمركية واستيرادية .

ويبدو أن مصر قد فوجئت بالقرار الليبي الذى اتخذ دون تشاور مع الجانب المصرى ، بل ربما دون تفهؤ للإجراءات الإدارية اللازمة فى ليبيا لتنفيذه ، ذلك أن رئيس جوازات مدينة السلام المصرية على الحدود الليبية أعلن على الفور أن القرار الليبي لا يؤثر على نظام العمل فى جوازات المرور . كذلك ، فإن السلطات الليبية فى مساعدات رفضت السماح للسيارات المصرية التى حاولت عبور الحدود فور إعلان القرار بالمرور ، وطلبت من أصحابها احترام النظام الجمركى الليبي الذى يقضى بأن يكون المستورد الليبي الجنسية وأن يحمل المصدر المصرى بضائعه على الحدود . ولذلك عادت سيارات المصرية بحمولاتها رغم أنه لم يرضى على القرار الليبي أكثر من ٤٨ ساعة .

بيد أن القرار المشترك بفتح الحدود على جانبى البلدين أتى أثناء زيارة الرئيس مبارك لليبية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٩١ . فقد اتفق الجانبان على فتح الحدود المصرية - الليبية ويشمل ذلك إلغاء الجمارك بين الدولتين والسماح للركاب القادمين

للمشروع، وتوقع بدء عملية التوطن مع نهاية سنة ١٩٩١، وهو الأمر الذي لم يتم بالفعل، إذ أنه مع بروز أزمة لوكربي ضعف الاهتمام بمشروع التوطن. وفي فبراير سنة ١٩٩٢ صرح مصطفى الشاذلي، سفير مصر لدى ليبيا، بأن التوطن سيبدأ عقب الانتهاء من المرافق، وبعد الأعداد الكافي لهذا المشروع (الإمالي، ٢٦ فبراير). كما صرح في الشهر التالي، أنه لن يتم أى مصرى للعمل فى الأراضي الزراعية بغرض التوطن، إلا بعد استكمال مستلزمات البنية الأساسية للأراضي المستصلحة. (الأهرام ٣ / ٢) والواقع أن النخبة الليبية (سواء فى الحكومة أو المعارضة) لم تتحسس لمشروع التوطن لأنه أتى فى اعقاب فشل مشروع مشابه فى العراق. وقد شككت المعارضة المصرية فى أن المناطق المقترحة للتوطن لاتصلح أصلا للزراعة أو الحياة، وأن الغرض من التوطن هو إنشاء حاجز دفاعى بشرى على الحدود الليبية. وعلى أى حال، فمع نهاية سنة ١٩٩١ لم تكن هناك بولدر جادة على احتمال دخول المشروع حيز التنفيذ.

٣ - العمالة المصرية فى ليبيا :

على أثر استئناف العلاقات المصرية - الليبية أعلنت ليبيا أنها ستعطى الأولوية المطلقة للعمالة المصرية للعمل فى أراضيها، وذلك على لسان رئيس البنك المركزى الليبى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٩٠، ونتيجة لفتح الحدود وقرار إعطاء الأولوية للعمالة المصرية، تدفقت للعمالة المصرية على ليبيا بكميات هائلة. مما أدى إلى زيادة أعداد العمالة المصرية فى ليبيا من حوالى ٤٠٠ ألف نسمة فى أوائل سنة ١٩٩٠ إلى حوالى ١,٥ مليون نسمة فى نهاية سنة ١٩٩١ حسب تقدير وزير الخارجية الليبى (المصور ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٢) وسفير مصر لدى ليبيا (الأهرام ٢٥ فبراير سنة ١٩٩٢). والواقع أن رقم العمالة المصرية فى ليبيا كان قد وصل إلى حوالى ٢ مليون نسمة مع منتصف سنة ١٩٩١، ولكنه هبط إلى حوالى ١,٥ مليون بعد اقتناص محدودة فرص العمالة فى ليبيا. ويعمل حوالى ١٥٠ ألف مصرى فى القطاع الحكومى الليبى (تقدير أمين اللجنة الشعبية الليبية للتعاون المصرى - الليبى فى المصور ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٢) وقد أعطى لهم حق تحويل نسبة من مرتباتهم إلى مصر بالعملة الحرة. أما الباقى، فيعملون فى القطاع الخاص، ولا يحق لهم تحويل أى نسبة من أجرهم أو مرتباتهم. ويتركز معظمهم فى قطاع البناء والتشييد، ثم القطاع الزراعى. فضلا عن ذلك، فإن المصدر الأساسى لمشكلات العمالة المصرية فى ليبيا يأتي من هذا القسم.

وفى خلال سنة ١٩٩١ وقعت مجموعة من الاتفاقات

استئناف تلك العلاقات فى مايو سنة ١٩٨٩. وقد تمت تسوية تلك القضية على مرحلتين، ففي يناير سنة ١٩٩٠ حولت ليبيا ٢ مليون دولار من اجمال المستحققات كتفعة أولى. وفى ٢ يوليو سنة ١٩٩١ واثاء زيارة لمصر، اصدر العقيد القذافى تعليمات إلى البنك المركزى الليبى بتحويل باقى المستحققات خلال ٤٨ ساعة، وقد تم التحويل بالفعل فى ١٠ يوليو حيث حول البنك المركزى الليبى ٤ مليون دولار. وبذلك حولت ليبيا مستحققات العمال المصريين، إذ لم تبق إلا أن تقوم السلطات المصرية بمصادرة المستحققات للعمال المصريين، وهو الأمر الذى توقعه سفير مصر لدى ليبيا فى تصريحه فى ٢٠ سبتمبر، أن يتم فى أوائل سنة ١٩٩٢.

(٢) قضية توطن المزارعين المصريين جنوبى ليبيا :

أثيرت قضية توطن المزارعين المصريين جنوبى الصحراء الليبية فى يناير سنة ١٩٩٠ حينما أعلن محمد لطفي فريحات أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط فى ليبيا، أنه قد تم الاتفاق بين مصر وليبيا على توطن المزارعين المصريين فى الروديان الجنوبية بليبيا على مساحة ٢ مليون هكتار. وجاءت اتفاقية التملك والانتفاع بالقرارات والأراضي الزراعية الموقعة ضمن الاتفاقات للحد من المزارع لها سافا لتتس على إقامة مشروعات استيطانية لمواطنى إحدى الدولتين فى الدولة الأخرى بموجب اتفاقات خاصة، فى إشارة واضحة إلى مشروع توطن المزارعين المصريين فى ليبيا.

ويبدو من تصريحات المسؤولين المصريين أنهم قد قابلا مشروع التوطن بحفظ شديدة خاصة أن المشروع قد أثير فى اعقاب فشل مشروع مماثل فى العراق. فقد طالب المسؤولون المصريون بوضع ضوابط وضمانات محددة لعملية التوطن وإجراء دراسات مسبقة لجوها. وبناء عليه تم فى يوليو سنة ١٩٩٠ تشكيل لجنة عليا دافعة تسمى واللجنة العربية المصرية الليبية للتوطن، ولتابعة المشروع، وتقرر أن تقوم لجنة مصرية بدراسة ميدانية لمناطق التوطن وأن تقوم شركات مصرية بأعداد البنية الأساسية لمناطق التوطن. وقد قامت اللجنة المصرية بدراسة المناطق المقترحة للتوطن، وهى تقع فى منطقة الويغ، على الحدود الليبية مع الجزائر والنيجر. وحينما اجتمعت اللجنة العربية للتوطن فى أغسطس سنة ١٩٩١، بدا واضحا اختلاف وجهات النظر المصرية - الليبية حول مشروع التوطن. فقد اشترط الجانب المصرى أن يكون التوطن للأسر المصرية والليبية معا، ولا يكون مقصورا على المصريين كما طالب إجراء دراسات جدوى لمشروع التوطن. أما الجانب الليبى، فقد كان أكثر حماسا

النوعية بين مصر وليبيا التي تمنح الأولوية للعمالة المصرية مثال الاتفاق بين نقابة الصيادلة المصرية ونظيرتها الليبية في ٢٣ مارس سنة ١٩٩١ والذي يقضى بإعطاء الأولوية للعمل في ليبيا للصيادلة المصريين ، مع السماح لهم بفتح صيدليات خاصة . وفي ١٣ أغسطس أنشئت وزارتا المواصلات في الدولتين على أن تتولى الخبرات المصرية تنفيذ الأعمال الفنية الخاصة بتركيب المسترالات التي تنتجها مصر في عدد من المناطق الصحراوية في ليبيا . وكذلك الاتفاق بين وزارة القوى العاملة في مصر وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني في ليبيا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩١ والذي يقضى بقبول المتخصصين المصريين بتأليف الكتب الدراسية المقررة في مراكز للتدريب المهني المتوسط في ليبيا . وكانت الوزارة والأمانة قد اتفقتا في ١٠ سبتمبر على تنظيم استخدام العمالة المصرية في القطاعات الحكومية الليبية ، بحيث يتم ذلك عن طريق وزارة القوى العاملة المصرية ، وأن تقوم الوزارة بشراء جهاز للتفتيش العمالي في ليبيا أسوة بما يتبع في مصر .

٥ - مجالات التعاون الفني بين مصر وليبيا :

يمكن حصر أهم مجالات التعاون الفني بين مصر وليبيا فيما يلي :

(١) العلاقات التجارية :

خلال سنة ١٩٩٠ ، وقعت مجموعة من الاتفاقات التجارية بين مصر وليبيا كان لها أثرها في تنمية العلاقات التجارية بينهما ففي ١٧ مارس سنة ١٩٩٠ أعلنت ليبيا من جانب واحد إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع المصرية القادمة عبر منفذ السلوم البري . وفي ٢٧ يونيو ، وقعت الدولتان اتفاقية صفقة مكافئة قيمتها ١٠٠ مليون دولار مناصفة بينهما . وفي ٤ ديسمبر تم الاتفاق على إطلاق حرية التجارة بين الدولتين وحم تحديد صفقات متكافئة ، عملا على زيادة التبادل التجاري . وقد رأينا أن الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة في اليوم ذاته قد نصت على إعفاء البضائع والمنتجات المصدرة من إحدى الدولتين إلى الدولة الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية . وفي ٤ أغسطس ١٩٩١ ، وأثناء زيارة للرئيس مبارك إلى ليبيا ، اتفق مع الرئيس الليبي على إلغاء الجمارك بين مصر وليبيا والسماح للركاب القانمين والمغادرين بحمل مختلف البضائع دون تحديد الكميات ودون إجراءات التفتيش الجمركية في المطارات والموانئ البحرية والبرية ، فلم تعد تحصل

جمارك على البضائع الواردة ذات المنشأ الليبي بصحبة مواطني الدولتين .

نتيجة لذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وليبيا من ٢١٤ ألف جنيه سنة ١٩٨٨ (تشمل ٩٠ ألف جنيه صادرات مصرية) إلى ١٥٠,١٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٩ (تشمل ١٢,٣ مليون جنيه صادرات مصرية) إلى ١٥٠,٢ مليون جنيه سنة ١٩٩٠ منها ١١٧,٣ مليون جنيه صادرات مصرية) إلى ٢٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٩١ (منها ٢٢٨ مليون جنيه صادرات مصرية) . ولا تشمل هذه الأرقام المبادلات التجارية التي تتم عن طريق القطاع الخاص والبضائع التي يحملها المواطنون معهم أثناء عبورهم والتي لا تسجل في قوائم الصادرات والواردات ويلاحظ من هذه الأرقام أن الميزان التجاري منذ استئناف العلاقات كان لصالح مصر في جميع السنوات .

وقد شهد عام ١٩٩١ تطورات هامة في العلاقات التجارية المصرية . الليبية على النحو التالي :

(أ) أثناء زيارته ليبيا ، قرر الرئيس مبارك في ٣ يناير استيراد ٥٠ ألف طن من حديد التسليح الليبي بسد جزء من ثمنها بنظام التبادل السلبي ، والجزء الآخر بالتقيد الأجنبي . (ب) في ٣ مارس سنة ١٩٩١ تم تسليم ١٥٠ سيارة ركوب ، ١٥٥ أوتوبيس مصرية إلى ليبيا تبلغ قيمتها ٧,٨ مليون دولار .

(ج) وقت اتفاقية تقوم بموجبها مصر بتصدير ١٠ آلاف من سبائك الليزو منجنيز سنويا إلى ليبيا لتغطية احتياجات مجمع الحديد والصلب الليبي .

(د) في ٢٤ أغسطس تم الاتفاق على تصدير عدد من المراحل البخارية لبعض مصانع الغزل والنسيج الليبية .

(هـ) في ٢٧ أغسطس افتتح الرئيس المصري والليبي معرض الصناعات المصرية في بنى غازي .

(و) في ٢٨ نوفمبر أنشئت الغرف التجارية المصرية والليبية على إنشاء غرف تجارية مشتركة لتعزيز التعاون التجاري .

(٢) الاستثمارات الليبية في مصر :

ليس من المعروف على وجه الدقة حجم الاستثمارات الليبية في مصر ، ولا الزيادات التي طرأت على تلك الاستثمارات خلال سنة ١٩٩١ . ولكن من المؤكد أن حجم الاستثمارات الليبية الخاصة بفوق حجم الاستثمارات الحكومية ، وأن الاستثمارات الخاصة تصل إلى حوالي مليار دولار غالبيتها مسجلة بإسماء الزوجات المصريتين الليبي . وتقدر للجنة الشعبية للتعاون المصري الليبي أن هذه الاستثمارات زلت إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار (الأهرام

(٥) التعاون في مجال الاتصالات والمواصلات :

في أول يناير سنة ١٩٩٠ بدأ تشغيل أول مشروع للربط الهاتفي والتليفزيوني بين مصر وليبيا لخدمة حركة الاتصالات مع كافة دول الشرق العربي من خلال ١٨ قناة للاتصال .

وفي اليوم التالي ، بدأ تشغيل شبكة الميكرورويف التي تربط مصر وليبيا خلال قناة هاتفية وثلاث قنوات إذاعة لخدمة حركة اتصالات مصر مع دول المغرب العربي . وفي ٣٠ ديسمبر من السنة ذاتها تم الاتفاق على مد خط سكة حديد بين السلوم وطبرق وطريق برى بين سيوه وجغبوب ، وأن تقوم الشركات المصرية بإنشاء خط السكة الحديد ، بما فيه الجزء الواقع داخل الأراضي الليبية .

في عام ١٩٩١ نما التعاون المصري الليبي في مجال الاتصالات والمواصلات على النحو التالي :

- في ٢٩ مارس قررت شركة مصر للطيران تسيير ٤ رحلات أسبوعيا إلى ليبيا .
- في ٢٢ يوليو أعلن وزير النقل والمواصلات المصري قرار فتح الاعتمادات الخاصة لإنشاء الطريق البري بين سيوه وجغبوب .
- في ٢٨ يوليو إتفقت مصر وليبيا على تنفيذ مشروع للربط الكهربي بين الدولتين قبل نهاية سنة ١٩٩٥ وفي ٦ أكتوبر أعاد وزير الكهرباء المصري تأكيد الاتفاق ذاته مع وضع برنامج زمني للإنتهاء منه خلال ١٨ شهرا .
- لتتاء زيارة الرئيس مبارك إلى ليبيا في ٤ أغسطس تم الاتفاق على سرعة تنفيذ خط سكة حديد السلوم - طبرق بتكاليف تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون جنيه .
- في ١١ أغسطس أنفقت هيئة الطيران المدني المصرية ونظيرتها الليبية على أن تقوم الهيئتان بشهيد استصدار تصاريح للعبور والهبوط للرحلات والعرضة ودعم التكامل بينهما في مجالات التشغيل والصيانة والتدريب .
- في ٢٨ أغسطس تقرر إلغاء دفاتر المرور الدولية لأصحاب السيارات المصرية والليبية التي يعبر أصحابها الحدود ، وأن يستبدل اللغز بشهادة تسيير داخل الدولتين سارية لمدة ٩٠ يوما وقابلة للتجديد .
- في ٨ ديسمبر وقعت مصر وليبيا على استئناف خط سير بواخر الركاب بين موانئ الإسكندرية وطرابلس وفي غازي .

(٦) التعاون العلمي والثقافي والرياضي :

لم يرد هذا التعاون العلمي والثقافي والرياضي بين مصر وليبيا إلا في سنة ١٩٩١ ، فلا يكاد المرء يجد نماذج للتعاون في تلك المجالات خلال سنة ١٩٩٠ ، باستثناء الاتفاق

(١٢/٣/٧) . أما عن الاستثمارات الحكومية ، فقد قدرها المصدر السابق بحوالي ٥٠٠ مليون دولار موزعة في مجالات السليحة والتفانيك بصفة أساسية ، بينما قدرها مصدر مصري بحوالي ٢٧ مليون جنيه مصري تمثل أسهام ليبيا في المصرف العربي الدولي ، والذي يمثل ٢٨,٨٪ من إجمالي رأس مال المصرف (الأهرام ، ٢٥/٤/١٩٩٢) .

(٣) التعاون الصناعي :

تطور التعاون الصناعي بين مصر وليبيا خلال سنة ١٩٩١ بشكل ملحوظ ، ففي فبراير سنة ١٩٩١ سافر ٢٠٠ فني ومهندس مصري للمساهمة في تنفيذ التويمات الجديدة في مصانع الحديد والصلب الليبية . وفي ١٧ فبراير تم توقيع إتفاقية صفقة متكافئة قيمتها مائة مليون دولار لمقايضة المستلزمات والمنتجات الصناعية بين مصر وليبيا . وبموجب إتفاقية تستورد مصر حديد صلب ليبي قيمته ٥٠ مليون دولار ، وتصدر مصر أجهزة كهربائية ومنتجات غزل ونسيج قيمتها ٥ مليون دولار أيضا .

وفي ١١ أبريل تم الاتفاق على قيام ترسانة الاسكندرية بتصنيع ألف حاوية لنقل البضائع وبناء سفن كبيرة متعددة الأغراض لمصاحب الشركة الليبية العاملة للنقل البحري . وفي ١٠ يونيو أعلن نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع في مصر أنه تقرر إنشاء شركة صناعية قابضة بتمويل مصري - ليبي لتنفيذ المشروعات الصناعية المشتركة . وفي أول أغسطس وقعت ثلاث إتفاقيات للتعاون والتكامل الصناعي وبرتوكولا للتعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة . وتتضمن الإتفاقيات تبادل المكونات في الصناعات الالكترونية ، وإقامة شركة مصرية ليبية قابضة وتساهم في تنفيذ عدة مشروعات صناعية . وفي ١٦ أغسطس بدأت ليبيا الاستثمارات بأول حفر مصري للتقيب عن البترول بحقول مرت الليبية .

(٤) التعاون الزراعي :

في يناير ١٩٩٠ إتفقت مصر وليبيا على إسماء أعمال استصلاح الأراضي وجفر الأبار وإقامة للسود في الأراضي الليبية إلى ٣ شركات مصرية ، بحيث تبلغ قيمة تلك الأعمال حوالي ١٠٠ مليون دينار ليبي ، كما إتفقتا على إقامة ٣ شركات إستثمارية في مجال إنتاج وتصدير وإستيراد الخضروات والفواكه بين الدولتين .

وقد تم تنفيذ الجزء الأكبر من الإتفاقيتين خلال سنة ١٩٩١ حيث تعاونت ليبيا مع شركات مصرية في مجال استصلاح الأراضي بما قيمته ٦٥ مليون دينار ليبي ، وفي ١٩٩١/٧/٨ تقرر إنشاء هيئة عربية مشتركة لإنتاج الحبوب وهيئتين مشتركيتين للبحوث الزراعية ومكافحة الآفات وقائية النباتات .

الموقع في ٢٤ فبراير على إنشاء صندوق مصري - ليبى مشترك لتمويل البحوث المشتركة وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية ، ونهائية مقاطعة الفرق الرياضية الليبية للعب مع الفرق الرياضية المصرية ، حيث تم أول لقاء رسمى بين كرة القدم الليبية وكرة القدم المصرية بمباراة رسمية بين النادي الأهلي للمصري ونادى الاتحاد الليبى فى إطار بطولة الأندية الأفريقية أبطال الدوري .

أما فى سنة ١٩٩١ فأتينا نجد الحالات التالية :

- فى ٢٨ مايو تم توقيع إتفاق تقافى بين وزير التعليم المصرى وأمين للجنة الشعبية للتعليم الثقى فى ليبيا ويقضى الإتفاق بتيسير إجراءات قبول طلاب الدراسات العليا الليبيين بالجامعات المصرية .

- فى ٤ يونيو وقع وزير الاعلام المصرى ، وأمين اللجنة الشعبية للثقافة والأعلام فى ليبيا بروتوكول التعاون الاعلامى بين الدولتين ، يتضمن البروتوكول التعاون فى مجال الإنتاج المشترك والهندسة الزراعية ووكالات الأنباء والرسائل الاناعية وتسهيل وصول للقاءات الفضائية المصرية . ودخول الصحف الصادرة فى كل دولة إلى الدولة الأخرى .

- فى ٢٠ أغسطس أفتحت الدورة التكوينية للجامعات المصرية والليبية فى جامعة المنوفية .

- فى ٢٥ أغسطس تم توقيع إتفاقية تتضمن قيام مصر بتدريب ٩٠ طالبا ليبيا فى مختلف التخصصات فى الطيران المدني مقابل ٤٠٠ ألف دولار أمريكى .

- فى ٢٧ أغسطس وقعت جلسته السابع من أبريل الليبية اتفاقا للتعاون العلمى والثقافى مع بعض معاهد الخدمة الاجتماعية فى مصر .

- فى ٢ نوفمبر وقع المركز الترقىي للسینما فى ليبيا إتفاقية مع نظيره المصرى للتعاون المشترك فى المجالات الثقافية والسینمائية ومجال سینما التعلیمیة .

٢ - مشكلات وعقبات أمام تطور العلاقات المصرية - الليبية

أتج للتطور المكثف والمفاجئ للعلاقات المصرية الليبية بعض المشكلات التى هددت ، فى مرحلة معينة ، احتمالات تطور تلك العلاقات . ولعل أهم تلك المشكلات هى المشكلات التى ثارت نتيجة قرار فتح الحدود ، فقد اتخذ القرار نون تصور مبدئى عن آثاره المحتملة ودون تمهيد مبدئى لكيفية مواجهة تلك الآثار . فقد استغل بعض التجار فى الدولتين فرصة فتح الحدود لتهربى بسلع أجنبية إلى مصر وليبيا ، مما هدد المنتجات الوطنية ، كما ظهرت قوة من التجار الذين يشترون السلع الغذائية والمواد المصنعة الليبية ويبيعونها فى مصر بأسعار أعلى لتحقيق مكاسب على

حساب الاقتصاد الليبى ، مما أدى إلى فرض ليبيا رقابة على خروج السلع الغذائية والمصنعة . وقد تفاقم تلك المشكلة نتيجة عدم قدرة التجار المصريين على مبادلة الدينار الليبى بالجنيه المصرى رسميا فضلا عن أن القانون الليبى يمنع خروج أى مبالغ بالعملة الحرة من ليبيا . وبالتالى ، لجأ التجار إلى مقايضة السلع والبضائع التى يصدرونها إلى ليبيا بسلع وبضائع ليبية ، إذ يجرى بيع السلع فى السوق الليبية وتقاضى ثمنها بالدينار الليبى ، ثم يبيع فى مصرف السوق السوداء بالمخالفة للقوانين الليبية والمصرية ، مما خلق سوقا للمضاربة فى الدينار الليبى يرتبط بذلك ظهور مشكلة تهريب السيارات الليبية إلى مصر نظرا لأن أسعار السيارات فى ليبيا أقل من أسعارها فى مصر ، فقد لجأ البعض إلى شراء سيارات من السوق الليبية وقيادتها فى مصر بفوكيلات من أصحابها ، مما يفوت على الخزينة المصرية فرصة الحصول على جمارك تلك السيارات .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لقرار فتح الحدود تفتت على السوق الليبية إعداد هائلة من المصريين ، وصل عددها فى بعض الفترات إلى حوالى ٢ مليون عامل بحثا عن فرصة عمل مما أدى إلى تزايد عرض العمل فى مقابل محدودة الطلب على القوى العاملة وبالتالى انخفضت الأجور والمزبوات إلى مستويات تقل عن حد الكفاف . هذا فضلا عن تفتت أعداد من المجرمين والمفسولين إلى السوق الليبية مما أساء إلى سمعة العامل المصرى ، وخلق حزازات اجتماعية مصرية - ليبية . وعلى سبيل المثال ، فإنه فى أواخر شهر أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٩٢ حدثت مصادمتان بين بعض المصريين والليبيين فى المناطق الحدودية الليبية ، حين منعت السلطات الليبية خروج المواد الغذائية وحديد التسليح بصحبة بعض المصريين المغادرين وصادرت ما كانوا يحملونه منها ، كما تعرضت سيارات النقل المصرية للقتل بالحجارة من بعض الليبيين . وقد حاولت الحكومتان المصرية والليبية إحياء الأزمة ، وصرح أحمد قناف الدم فى ٩١/١١/٢ منسق العلاقات المصرية والليبية ، بأن هذه المصادمتان حولت ، فردية ، وتخضع للقانون العادى والتحقيق ، كما أكد محافظ طبرق فى ١٩٩١/١١/٣ أنه لارجم فى القرارات التى إتخذت بها طريقة الوحدة مهما كان حجم الظهور الخامس أو ذوى النفوس المريضة . وأعلن وزير الداخلية المصرى فى ٩١/١١/٤ أن ما تعرض له المصريين على الحدود هو تصرفات فردية وراها مفرضون لهم مصلحة فى إضاد العلاقات بين الدولتين ، وتمكن لتصريحات السابقة تصورا لدى المسئولين فى الدولتين بوجود قنات اجتماعية تحاول تطويل مسيرة العلاقات المصرية - الليبية . والواقع أنه نتيجة لتفتت التكثف من السلع والبضائع المصرية على السوق الليبية اضيرت مصالح بعض الفئات العربية ، وبالأذات موظفى

مسبق للاحتياجات التمويلية لتلك المشروعات . وقد تفاقمت مشكلة التمويل بعد أن صعدت الولايات المتحدة من ميساة المقاطعة والحصار الاقتصادي على ليبيا . وقد فسر الرئيس الليبي في ١٩٩١/١٢/١ عدم تنفيذ مشروع خط سكة حديد الصوم - طبرق في ضوء المشكلة التمويلية الناشئة عن الحصار الأمريكي .

أما المشكلة الثالثة فهي مشكلة تباين السياسات الاقتصادية في مصر وليبيا ، فبينما تواجه مصر مشكلة تمويلية تنغمها إلى التركيز على الموارد الجمركية لتغطية عجز الموازنة ، فإن الموارد الجمركية لا تشكل إلا نسبة محدودة من مولد الخزينة الليبية . وكذلك ، فإن الخزينة المصرية اضيرت من قرار إلغاء الجمارك أكثر مما اضيرت الخزينة الليبية ، مما دعى الحكومة المصرية إلى التراجع تدريجيا عن قرار إلغاء الجمارك . فقد بدأت مصر بفرض ضريبة مبيعات على السلع ذات المنشأ الليبي الواردة إلى مصر ، أسوء السلع ذات المنشأ المصري ، ثم اتجهت إلى إعادة فرض رسوم جمركية على السلع ذات المنشأ الليبي .

ومن ناحية أخرى فإن تأمل إدراكات النخب السياسية والثقافية المصرية للتحولات المصرية - الليبية توضح أن هناك تخوفا دفينا من احتمال حدوث انقلاب مفاجئ في مسيرة تلك العلاقات كما حدث في الماضي . وهو احتمال قلّم في ظل وجود عوامل تعمل في الاتجاه المضاد لنمو تلك العلاقات ويهين في أن تشير قبل الاستمرار في تحديد تلك العوامل أن القيادة الليبية حرصت على تأكيد نفي احتمال حدوث هذا الانقلاب المفاجيء في مناسبات متعددة ، موضحة أن ما حدث في الماضي لن يتكرر . لعل أول العوامل التي تعمل في الاتجاه المضاد أن العلاقات المصرية الليبية ما زالت تفكر إلى المقومات البنائية والمؤسسية لتكفيلة بنمو تلك العلاقات بصرف النظر عن الأشخاص فقد تمت العلاقات المصرية الليبية نموًا هائلًا في فترة زمنية وجيزة (مقارنة بما كان عليه الحال قبل استقلال العلاقات) دون إضداد تمهيد ميق . فقد اتخذت قرارات مفاجئة وجريئة للتكامل دون حساب التكاليف النسبية التي ستتحملها كل دولة نتيجة تلك القرارات ، مما أدى إلى تراجع فعلي عن بعض هذه القرارات وثاني تلك العوامل هو اختلاف مفهوم القيادة السياسية في الدولتين للهدف النهائي من نمو العلاقات .

فبينما نرى القيادة الليبية أن الهدف النهائي هو إقامة وحدة اقتصادية مصرية ليبية في أقرب وقت ، فإن القيادة المصرية ترى أنه من الأفضل التركيز على التعاون المشترك وأن الوحدة يجب أن تنبع من التوافق للشعبية . وقد أعلن أحمد قذافي الدم في ٤ أبريل سنة ١٩٩١ أن الرئيس الثقافي مستند للتنازل عن الرئاسة مقابل إتمام الوحدة مع مصر . وأن ليبيا

المؤسسات الاستهلاكية الحكومية الذين كانوا يقومون بعدد إتفاقات مع لدول الأوروبية لاستيراد المواد الغذائية وفي السلع المصنعة التي حلت محلها المنتجات المصرية ، وكذلك أصحاب للمصانع الصغيرة التي تأثرت بمبيعاتها بتدفع السلع المصرية وأصحاب توكيلات السلع الأجنبية الصنع . وقد لجأ هؤلاء إلى مقاومة عملية التدفق السلعي المصري سواء بإطلاق الإشاعات عن أن المصريين يبيعون سلعا إسرائيلية الصنع ، أو سلعا رخيصة الصنع ، وساعد على ذلك تدفق بعض السلع ناقصة الجودة على السوق الليبية من خلال تجار الشنطة وتجار الصفقة الواحدة . كذلك ، فقد تضررت فئات اجتماعية أوسع في ليبيا نتيجة نقص المعروض من السلع الغذائية المدعومة ومواد البناء المدعومة وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة شراء بعض التجار المصريين لتلك السلع والمواد . أما لكثرة المنتجات التي باعوها في السوق الليبية أو لبيعها بسعر أقل في السوق المصرية . لقد أدى ذلك كله إلى مصادمات اجتماعية بين بعض المصريين واللبيين في المناطق الحدودية ، كما قلنا ، واقترح أمين لجنة العدل الليبية على وزير الداخلية المصري تشكيل دوريات أمنية مشتركة بين الدولتين لمعالجة تلك المصادمات .

تلك هي أهم المشكلات التي ثلرت في سنة ١٩٩١ نتيجة قرار فتح الحدود . بيد أن تلك المشكلات ما لبثت أن اتجهت نحو الحل في المدى المتوسط نتيجة آليات التصحيح التوازنية ، فالأثار السلبية الناشئة عن تدفق العملة المصرية المفاجيء بدأت في التراجع نتيجة عودة العاملين المصريين الذين عجزوا عن إيجاد فرص عمل في السوق الليبية ، كما أن قيام ليبيا بربط السلع الغذائية المدعومة على البطاقات التموينية من للمؤسسات الاستهلاكية ورفع الدعم عن السلع المعروضة والسوق الحرة أدى إلى تراجع ظاهرة شراء تلك السلع وبيعها في السوق المصرية . كذلك ، فقد منحت مصر قيادة السيارات ذات اللوحات الليبية في مصر بتوكيلات من أصحابها اللبيين ، مما حد من ظاهرة التهريب الجمركي .

ومع ذلك ، ما زالت هناك بعض المشكلات التي تعطل نمو العلاقات المصرية الليبية . ولعل أول تلك المشكلات هي مشكلة عدم تحديد سعر صرف للجنبة المصري مقدرا بالدينار الليبي وبالعكس وعدم سماح الدولتين بالتعامل بعمله الدولة الأخرى في أراضيها بشكل رسمي ، ويؤدي هذا الوضع إلى تعطيل نمو العلاقات التجارية بالذات على مستوى المعاملات الفردية ، فضلا عن أنه يؤدي إلى ضياع عائد عمل للعاملين المصريين في القطاع الليبي الخاص ، حيث أنه لا يسمح لهم بتحويل أي جزء من دخولهم إلى مصر . أما المشكلة الثانية فهي مشكلة التمويل ، وتعني بذلك تمويل مشروعات التكامل المصري - الليبي . فمن الواضح أن كثيرا من مشروعات التكامل قد أتفق عليه دون حساب

الأمريكية تشكل قيدا آخر على نمو العلاقات المصرية الليبية . قالدولتان تقفان على طرفي نقيض في علاقاتهما بالولايات المتحدة ، سواء من حيث المعونة الأمريكية للمعطاء أو السياسة الخارجية . ومع تزايد النفوذ الأمريكي في العالم ، قلّبه من الوارد إلى حد كبير أن تضغط الولايات المتحدة لتحجيم العلاقات المصرية - الليبية .

يبد أنه يمكن القول من ناحية ثانية أن هناك عوامل أخرى تدفع في اتجاه استقرار العلاقات المصرية عند وضع التعامل العادي بين الدول . ولعل أول تلك العوامل هو أن العلاقات المصرية - الليبية هي علاقات بلا قضية مركزية خلافية فرغم التجاور الجغرافي بين الدولتين ، إلا أنه لا توجد بينهما مشكلات حدودية ، أو مطالب إقليمية . والقضية الخلافية الوحيدة في العلاقات المصرية - الليبية هي قضية أسلوب التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي . ومع التحول في طبيعة التنظيم الدولي ، واتجاه الطرف الفلسطيني إلى قبول التسوية السلمية ، فقد بدأت اللظم العربية تتعايش مع خلافاتها حول أسلوب التعامل مع هذا الصراع . أما ثاني تلك العوامل فهو المصالح المشتركة للدولتين في استقرار التعامل بينهما كما أشرنا في مقعدة هذا القسم .

مصممة على استمرار خطوات هذه الوحدة وإقامة حوار سياسي شامل مع مصر لإعداد جدول زمني للوحدة بين الدولتين وأكد الرئيس القذافي في ٣ يوليو سنة ١٩٩١ في حديثه في جامعة الإسكندرية مطالبته بالوحدة الفورية بين مصر وليبيا وأن تكون القاهرة عاصمة الأمة العربية ، ويقاى العواصم ضولحى للقاهرة . أما الرئيس مبارك فقد أثار إلى التكمال للمصرى اللابى فى ٨ أغسطس مؤكدا أن الانتماج بين الدولتين ينبع من القاعدة الشعبية ، وأن لندماج للشعوب بأنى عن طريق اندماج المصالح المشتركة والتعاون فى كافة المجالات وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدولتين قد حققنا خلال سنة ١٩٩١ نموا فى علاقاتها الاقتصادية رغم اختلاف الرؤى السياسية ولكن من المحتمل إلى حد كبير أن يصبح ذلك الاختلاف قيدا على نمو العلاقات الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى الا يحتمل لاختلاف الرؤى السياسية بين الدولتين نموا إضافيا للعلاقات الاقتصادية بينهما ، ولهذا نلاحظ تباطؤا واضحا فى إتمام مشروع التوطيين إذ أنه يتركب عليه ارتباطات طويلة الأمد ربما لا تحتملها الرؤى السياسية المتفاوتة الراهنة .

وأخيرا فإنه طبيعة علاقات مصر وليبيا بالولايات المتحدة

القسم الثالث

الدفاع والقوة العسكرية

- ☐ السياسة الدفاعية المصرية .
- ☐ سياسة التسليح المصرية .
- ☐ النشاط التدريبي .
- ☐ سياسة الخدمة الوطنية .

أولاً : السياسة الدفاعية المصرية ..

١ - التطورات الهامة :

أ - شهدت السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ تطوّرين لم تشهد مثلها منذ عدة حقّبات مضت ، حيث شاركت تشكيلات مصرية ميكانيكية ومدربة (قوات عربية ٩٠) في الحرب البرية لتحرير الكويت وأتمت مهمتها بنجاح كبير بالتعاون مع القوات العربية والقوات الأجنبية والمنحلفة ، أما التطور الثاني فكان سحب هذه القوات بمبادرة مصرية بعد أن رأت القيادة السياسية أن هذه القوات قد أثمت مهمتها وأدت واجبها وأن الظروف لم تعد تستلزم استمرار وجود هذه القوات في منطقة الخليج على الأقل من وجهة النظر المصرية .

ب - أحدث القرار الخاص بسحب القوات المصرية التي شاركت في حرب الخليج وأتمت عملية السحب بالفعل في زمن قصير (أعلن رئيس الجمهورية عن قرار سحب القوات المصرية من منطقة الخليج في ٨ مايو ١٩٩١ وأتمت جميع القوات عمليات العودة إلى قواعدها في مصر بحلول منتصف أكتوبر ١٩٩١ تقريباً) ردود فعل صميقة على المستوى الداخلي حيث تصور البعض حدوث خلافات بين مصر ودول الخليج ، وشكك البعض الآخر في إمكانية اشتراك مصر في أي ترتيبات أمنية في الخليج ، ومما ساعد على ذلك تصاعد الزعم الاعلامي حول المعاهدات الدفاعية الثنائية بين الولايات المتحدة والكويت ، وتراجع الحماس عن مشاركة أطراف عربية غير خليجية في ترتيبات الأمن في الخليج .

ج - خلال عام ١٩٩١ أركزت السياسة الدفاعية المصرية على الأسس الآتية :

(١) للحرص على أن يكون الاشتراك في الصراع الأذات نابعاً من هدف مشروع أفليماً وعالمياً .

(٢) ضرورة تهئية وحشد الرأي العام العالمي

والاقلبي والمحلي للعمل العسكري .

(٣) ضرورة استنفاد كافة الوسائل والطرق السلمية لحل النزاع قبل الشروع في اللجوء إلى القوة العسكرية .

(٤) أن يمشي الهدف الاستراتيجي مع الظروف السياسية الدولية والمحلية .

(٥) أن تتكاتف قوى الدولة في تنسيق كامل مع ملاحظة أن عدم الأهتمام بأحد عناصر القوى الشاملة قد يعيق الهدف الاستراتيجي إذ أنه سوف يؤثر على واحد أو أكثر من عناصر القوى الأخرى .

د - تأخذ السياسة الدفاعية المصرية في اعتبارها أن الأمن القومي للمصرى مرتبط بالامن القومي العربي ، ويستلزم ذلك الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية وقادرة على حماية الدولة ضد أي تهديد ، والأستعداد لتقديم الدعم العسكري في إطار العمل العربي المشترك وتحت مظلة الجامعة العربية .

٢ - الشروط التي روعيت عند تطبيق السياسة الدفاعية المصرية عام ١٩٩١ :

أ - الالتزام الكامل بتطبيق مبادئ الحرب أثناء التخطيط .

ب - المرونة في التنفيذ خاصة فيما يتعلق بمبدأ المفاجأة والمبادرة وأعمال الحشد والتعاون والسيطرة حيث كان اشتراك القوات المصرية (عربية ٩٠) في حرب تحرير الكويت في إطار أكبر شمل أبعاد استراتيجية لا تتصل بالقوات المصرية وحدها .

ج - عدم إشغال الجانب المعنوي والنفسى من منطلق أن الحروب يتم تحقيق النصر فيها في قلوب المقاتلين أولاً قبل الانتماء الفعلي في ميدان المعركة .

د - للتنسيق الكامل بين الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتنفيذ عمليات النقل والحشد والحماية .

٤ - الاستراتيجية العسكرية فى تأمين المصادر المائية خلال عام ١٩٩١ :

أ - شهد عام ١٩٩١ تصعبا جديدا فى أزمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط وهى المشكلة التى بدأت تتفاقم خلال الثمانينات وأصبحت تنتشر بالخطر .

ب - زدا من تفاقم مشكلة المياه الاطراف غير المبرر فى استخدام الموارد المائية المتوفرة وزيادة نسبة الفاقد مع تضاعف أعداد السكان وأعمال التجهيز وجلب أعداد جديدة من البشر إلى المنطقة .

ج - سمعت مصر خلال عام ١٩٩١ بكل السبل لوضع سياسة مائية تحقق التوازن الديناميكي بين الموارد المتاحة ومطالب الاعاشة والتنمية فى ظل ما يحدث فى المنطقة من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية .

د - وبالرغم من عدم ظهور مشكلة المياه حتى نهاية عام ١٩٩١ بشكل حاد ، (رغمما يرجع ذلك إلى كثرة وقوع المشاكل فى المجالات الأخرى فى المنطقة) ، إلا أن الصراع للقادم يخلل أن يشتمل أحد اسبابه صراع من أجل المياه .

هـ - خلال عام ١٩٩١ عبرت الاستراتيجية المصرية عن اعتبارها أن أى محاولة للتحكم فى مصادر المياه الحيوية لمصر أو للتأثير عليها يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومى .

و - لم يحدث خلال عام ١٩٩١ أى تهديد مباشر من الدول المستفيدة من مياه النيل ، وإن كانت هناك محاولات من بعض الاطراف للتصل من اتفاقيات تنظيم أستغلال المياه أو عرقلة المشروعات والجهود التى تبذل للتقليل من الفاقد وتنمية ليراد مياه النهر .

ز - الارتباط الوثيق بين مصالح مصر فى نهر النيل وأمنها القومى حتم عليها وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات ومحاولات السيطرة على حصة مصر من مياه النيل ، وحتى نهاية عام ١٩٩١ اعتمدت الاستراتيجية العسكرية المصرية اساليب التفاوض والاتفاق لحل جميع المشاكل .

هـ - تضع الاستراتيجية المصرية فى اعتبارها أن الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى بضم نهر النيل الذى يعد شريان الحياة لمصر... ولذلك فإنها لم تغفل احتمالات اللجوء إلى تنفيذ بعض أعمال الردع ، بعد استنفاد كافة الطرق السلمية فى حالة محاولة أحد الاطراف السيطرة على نهر النيل أو للتحكم فى مياهه ومحاولة فرض أى نوع من أنواع الأمر الواقع .

هـ - استخدام الامكانيات القتالية للافرع الرئيسية طبقا لقرائنها على تنفيذ مهامها فى أطار العمليات المشتركة الحديثة . وبناء على ذلك لم يتم أستخدام القوات للجوية المصرية فى حرب تحرير الكويت مراعاة لخوصصها ونظرا لوجود قوات جوية كافية فى مسرح عمليات الكويت .

و - مراعاة التوازن الدقيق فى مساح العمليات ، حيث لم يؤد أفرار قوة مصرية للعمل فى اتجاه مسرح عمليات الخليج إلى حدوث خلل فى التوازن الاستراتيجى على حساب اتجاهات التهديد التقليدى والأخرى فى مسرح عمليات جمهورية مصر العربية .

ز - كشف أشتراك القوات المصرية فى حرب تحرير الكويت عن بعض نواحي القصور والضعف فى بعض المجالات :

(١) نواضع إمكانيات النقل الاستراتيجى والبحرى والجوى .

(٢) عدم توافر نظام دفاع جوى صاروخى استراتيجى مضاد للصواريخ الباليستكية .

(٣) عدم ارتباط مصر بشبكة معلومات استراتيجية (أفكار صناعية على سبيل المثال) .

٣ - الاستراتيجية العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ - تقوم الاستراتيجية العسكرية المصرية عموما على أسس وقواعد ثابتة مستمدة من استراتيجية الدولة التى تهدف إلى حماية الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى .

ب - رغم ثبات الاستراتيجية العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، فإنها شهدت مرونة فى استخدام اساليب للتنفيذ والوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثابتة ، وانطلاقا من تلك المرونة تم أرمال جزء له وزنه وقيمتها الكبرى (فرقة مشاة ميكانيكية وفرقة مدرعة تملكان حوالى ٤٠٠ دبابة) من القوات المسلحة المصرية إلى مسرح عمليات الخليج لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية والمساهمة فى تحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية .

ج - لم يكن هذا للعمل بمثابة تغيير فى الاستراتيجية العسكرية المصرية ، وإنما كان انطلاقا من مبدأ للمرونة فى استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف الآتية :

(١) تأمين السلام والاستقرار لمصر .

(٢) تأمين السلام والاستقرار للمنطقة العربية .

(٣) حماية الأمن القومى المصرى والعربى .

٥ - المهمة الرئيسية للقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ - المحافظة على الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي .

ب - تأكيد سيادة الدولة على أراضيها ومياهها الإقليمية وما يطلوها من فضاء .

ج - الاستعداد لتقديم العون للدول العربية الشقيقة .

د - العمل على دعم الكفافة القتالية للقوات المسلحة .

هـ - تطوير القوات المسلحة بما ينماشى ومتطلبات العصر اعدادا وتسليحا مع الاستفادة بخبرات القتال المكتسبة وأبحاث المفاهيم العلمية .

و - المساهمة في تحقيق الرقابة للشعب المصري بتنفيذ بعض المشروعات للقطاعات المدنية لتخفيف العبء عن كاهل الاقتصاد الوطني ، وتنفيذ بعض المشروعات الانتاجية والخدمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة مع ملاحظة أن تلك يدخل في عداد الاضافة المتوازنة المهمة الرئيسية للقوات المسلحة ولا تمد بدلا عنها .

٦ - موقف السياسة الدفاعية المصرية من قضايا الحد من التسلح :

أ - شهد عام ١٩٩١ نشاطا زلنا في مجال محاولات الحد من التسلح ، وقد رحبت مصر بهذه المبادرات على أساس أنها تمثل خطوة على سبيل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، شريطة أن تشمل المبادرة جميع دول المنطقة وجميع أسلحة الدمار الشامل وشريطة أن تعتمد على الاعتبارات الآتية :

(١) أن يكون ضبط التسلح في المنطقة ضمن إطار حل شامل يهدف إلى تسوية جميع المشاكل السياسية وعلى رأسها الصراع العربي الاسرائيلي كأملوب أمل سبق اجراءات السيطرة على التسلح أو يتزامن معها على الأقل ، ويتبع فترا من حين التوايا والاستقرار بما يمكن من المعنى قما في جهود الحد من التسلح .

(٢) أن يشمل جميع دول المنطقة ، وجميع أنواع التسلح بما فيها أسلحة الدمار الشامل .

(٣) أن يراعى قدرات تصنيع الاسلحة الذاتية .

(٤) أن يراعى التوازنات في المنطقة والا يحدث خلا في هذه التوازنات لصالح طرف ما على حساب أطراف أخرى .

(٥) أن تضع هذه الجهود في اعتبارها الحقائق الاساسية الخاصة بتسليح جميع الاطراف في الوقت الحالي .

(٦) هناك محددات تحكم دور حركة كل طرف من الاطراف الفاعلة في المنطقة ، ومن الضروري مراعاة هذه المحددات حتى تتم جهود الحد من التسلح تمارا ايجابية .

ب - واصلت مصر خلال عام ١٩٩١ الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

ج - رحبت مصر بجميع المبادرات التي تقدمت بها القوى الكبرى في العالم للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مبادرة بوش (٣٠ يوليو ١٩٩١) ، ومبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في (٩ أغسطس ١٩٩١) ، ومبادرة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في نفس التوقيت . وأعلنت أن مساعيها لتحقيق الحد من التسلح تعتمد ذات الأسس التي سبق وأن أعلنتها ، وأكدت أن استمرار أمنلاك اسرائيل للأسلحة النووية يمثل العقبة الأولى (والأكثر أهمية) على سبيل التوصل إلى حالة متوازنة من التسلح في الشرق الأوسط .

٧ - سياسة التجنيد والتعبئة للقوات المسلحة المصرية :

أ - استمرت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ في الاعتماد على نظام التجنيد في ظل ارتفاع بعض الأصوات المطالبة بالتحول إلى نظام التطوع تدريجيا للأسباب الآتية :

(١) لا تستطيع ميزانية الدولة أن تتحمل تكاليف التحول إلى نظام التطوع .

(٢) تظل القوات المسلحة محافظة على نظام التجنيد لأنه يوفر للقطاعات المدنية الكوادر المدربة على التخصصات الحيوية اللازمة لها .

(٣) تعيد القوات المسلحة في ظل نظام التطوع من خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة وتستغل كفائاتهم في مهام لها حساسيتها في القوات المسلحة .

ب - واصلت القوات المسلحة المصرية تحسين نسب الاداء الكيفي خلال عام ١٩٩١ على حساب الكم سعى إلى الوصول إلى الحجم الأمثل الذي يجعلها قادرة على تنفيذ مهامها الاستراتيجية في وقت السلم وفي هذا المجال رصد قيام القوات المسلحة بالاجراءات الآتية :

(١) تطوير العملية التجنيدية من خلال نظام علمي لتقويم وتوصيف الوظائف لتحقيق مبدأ الفرد المناسب في المكان المناسب طبقا لكفائته ومهاراته التي يتمتع بها قبل التجنيد .

(٢) تقويم نظام تعبئة متطور يعتمد على الآلية ويؤمنه وجود بنية أساسية مناسبة من وسائل الاتصال والمواصلات .

جـ - كان للخبرات المستفادة من حرب الخليج أن تدرك مصر ضرورة المواءمة بين الاحتفاظ بحجم معقول من الأفراد وقت السلم يستكمل وقت الحرب عن طريق نظم تهيئة متطورة حتى لا تكون القوات المسلحة مترهلة .

٨ - اوضاع التعاون العسكري المصري العربي :

أ - فرض الوضع الاستراتيجي الدول العربية في عام ١٩٩١ أن تتلاحم أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية حفاظا على مكاسبها القومية وتحقيقا للأمن القومي العربي .

ب - حددت الاستراتيجية المصرية المفهوم الشامل للأمن العربي خلال عام ١٩٩١ بأنه : شعور كافة شعوب ودول المجتمع العربي بالطمأنينة الناجمة عن غياب الخطر سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا ، وسواء من هذا الخطر معتقدات أو ثروات جماعة أو شعب أو قطر أو مجموعة أقطار عربية أو شملهم جميعا ، وسواء كان منبع الخطر داخل الوطن العربي نفسه أو من خارجه .

جـ - من مفهوم الأمن القومي المصري وارتباطه بالأمن القومي العربي وضمت السياسة الدفاعية المصرية على أساس الاحتفاظ بقوات مسلحة قادرة على حماية الدولة ضد أي تهديد برا أو بحرا أو جوا في أي وقت من الأوقات مع الاستعداد لتقديم الدعم العسكري للدول الشقيقة ، بناء على قرار القيادة السياسية وفي إطار العمل العربي المشترك ، وتحت مظلة الجامعة العربية ، وبشرط أن يوجه الطلب رسميا إلى جمهورية مصر العربية من الدولة التي تطلب الدعم .

د - ورغم ما أثبتته أشتراك القوات المسلحة المصرية في عمليات تحرير الكويت في الربع الأول من عام ١٩٩١ من أهمية تطوير ودعم التعاون العسكري العربي في كافة المجالات مع التركيز على نواحي التصنيع للحربي والتدريب المشترك وتبادل الخبرات ، إلا أن معدل التقدم في التعاون العسكري في الفترة بعد انتهاء عمليات تحرير الكويت شهدت جمودا أن لم يكن تراجعا في الجزء الباقي من عام ١٩٩١ .

٩ - سياسة الترشيح في السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ - من خلال مفهوم الترشيح الذي تبنته القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ ، وهو تحقيق أقصى عائد بأقل استهلاك . تم تخطيط وتنفيذ وإتباع سياسة تقيية للترشيح بهدف تحسين الأداء اعتمادا على منظومة متكاملة من الحسابات الآلية .

ب - في إطار سياسة الترشيح قامت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ بمواصلة إحلال كل ما هو جديد وحديث في مجال وسائل التدريب والمعدات (طبقا للاحتياجات الاقتصادية) لتحقيق أعلى نتائج وأقل تكلفة ممكنة ، الأمر الذي يوفر استهلاك الأسلحة والمعدات خصوصا تلك ذات التكلفة المرتفعة والسر التصير افتراضيا ، وشمل ذلك ما يأتي :

- (١) استخدام معدات التدريب للقوات البحرية .
- (٢) استخدام أجهزة محاكاة الطيران والمعارك الجوية .
- (٣) استخدام التدريب على إطلاق الصواريخ والاشتباك الجوي .

جـ - تابعت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ عمليات ترشيح أسلوب إيواء الجنود من خلال التوسع في إقامة المدن العسكرية بالجهود الذاتية . مع ترشيح نظم نقل وتداول واستهلاك مواد الاعاشة لتقليل الفاقد وبالتالي زيادة نصيب الفرد من هذه المواد .

١٠ - السياسة الدفاعية المصرية ونظام الأمن العربي خلال عام ١٩٩١ :

أ - طرح العراق بدوانه على الكويت في عام ١٩٩٠ وسعيه لإلغاء كيائها وأعلانه ضمها للعراق تحديا غير مسبوق أمام المجتمع العربي والمجتمع الاقليمي والمجتمع الدولي استمر خلال عام ١٩٩١ .

ب - على الرغم من أن الاداة العسكرية كانت أقل الانوارت استخدما في الصراعات العربية/العربية منذ نشأة النظام العربي بعد عام ١٩٤٥ (الاداة الاعلامية هي أعلى الانوارت) ، إلا أن هذا الحدث - الغزو العراقي - كان فرصة أمام المجتمع الدولي لاعادة اكتشاف وتأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولي وضمان احترامها بكل الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، وتبلور ذلك - ربما لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي - إلى ارادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدي .

جـ - كان هذا الأمر مختلفا بعض الشيء بالنسبة للعالم العربي ، حيث كان للغزو العراقي مفاجأة فاقت قدرة النظام العربي ومؤسساته على مواجهته ، وبدلا من أن تتبلور ارادة سياسية عربية موحدة لمعالجة هذا الموقف ، تصدتت الارادات ، واختلفت الرؤى والتصورات خلال عام ١٩٩١ .

د - كشفت الأزمة عن الحاجة الملحة لنظام جديد للأمن العربي بمفهوم شامل ينبع من دول المنطقة ، ويحقق لها أهدافها وغايلتها بعيدا عن أي تيارات أو توجهيات خارجية

على حساب المصالح العربية بحيث يكون نطاقاً شاملاً بأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

هـ - جاء إعلان دمشق في الثالث من مارس ١٩٩١ بشأن التمسيق والتعاون بين الدول العربية بمثابة بداية مناسبة للترتيبات الأمنية في المنطقة حيث حدد مبادئ للتسويق والتعاون من أهمها :

(١) العمل بالمواثيق الدولية وقرارات جامعة الدول العربية لتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار واحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية للقطار العربية ، مع عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

(٢) العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك .

(٣) العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها للعمل على الوقوف في وجه التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة ، ولتحقيق حل شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) احترام مبدأ سيادة كل دولة على مواردها الاقتصادية .

و - من خلال هذه النظرة الدولية والعربية التي بلورها إعلان دمشق بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي

ومورياً كان يمكن أن تلعب مصر مع شقيقاتها العربيات دوراً مؤثراً في الترتيبات الأمنية المطلوبة لاستقرار المنطقة استناداً على العوامل الآتية :

(١) الخبرة المصرية الكبيرة في مجالات العمل العسكري .

(٢) الفتل السياسي والعسكري على المستوى المحلي والدولي الذي يمكن تطويره لمصالح الأمة العربية .

(٣) توافر الامكانيات المطلوبة للمشاركة في عمليات إعادة انشاء وتنظيم أطر النظام الأمني .

(٤) الخط السياسي المعتدل والثابت لمصر في مساندة الحق والمعدل دون النظر لأي اعتبارات أخرى .

(٥) للموقع الجغرافي المتميز الذي يحق لمصر وللقدرة على التعاون من أي دولة عربية في المشرق أو في المغرب العربي .

ز - جاءت عملية تعديل ميثاق دمشق في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي (١٥ - ١٦ يوليو ١٩٩١) في مدينة الكويت العاصمة ، لكي تلقى بظلال كثيفة على احتمالات مشاركة مصرية ايجابية في الترتيبات الأمنية في الخليج ، في الوقت الذي تزايدت فيه أبعاد الدور الإيجابي لايران ، وامتدحت الترتيبات الأمنية لصالح الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩١ .

ثانياً : سياسة التسليح المصرية

١ - الطابع العام :

كان عام ١٩٩١ عاما مجددا بالنسبة للسياسة التسليحية المصرية ، لاسيما في مجالى الاستيراد والتصنيع الحربى الوطنى . وقد عكست هذه الحالة ذاتها على تصريحات المسئولين العسكريين الرسميين فى صورة تراجع الاشارة إلى قضايا التسليح ، والتركيز بدلا من ذلك على قضايا التدريب والتنظيم والتأمين اللغنى والادارى ، علاوة على تزايد التركيز على قضايا الأمن القومى المصرى فى خطوطها العريضة . وبشكل عام ، يمكن تحديد المؤشرات الدالة على جوهر أزمة للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١ فيما يلى :

أ - تباطؤ عمليات توريد الأسلحة والمعدات إلى القوات المسلحة المصرية .

ب - غموض الموقف بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربى الوطنى .

ج - انخفاض الاهتمام وقوة الدفع فى للصناعة الحربية الوطنية عموما .

د - تضائل وانكماش مصادر توريد الاسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة فى النظام الدولى .

ويعتبر تباطؤ عمليات التوريد بمثابة اللمعة البارزة للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، ويفضح هذا التباطؤ مثلا فى إنعدام وصول أية قطعة من قطع السلاح الرئيسية إلى مصر ، باستثناء ثلاث مقاتلات من طراز (أف - ١٦) تمثل النقطة الأولى من الصيغة الثالثة المبرمة بين مصر والولايات المتحدة . ويمتد هذا الوضع ليشمل أيضا حتى تلك الأسلحة والمعدات المتعاقدة عليها مع أطراف خارجية ، وكان يفترض وصولها إلى مصر خلال العام المذكور .

وفى نفس الوقت ، سادت خلال عام ١٩٩١ حالة من الغموض بشأن العديد من برامج التصنيع الحربى الوطنى ، وفى مقدمتها برنامج تجميع دبابة القتال الرئيسية المتطورة (أم - ١ - إيه ؛ أبرامز) ، والتي كان يفترض الانتهاء خلال عام ١٩٩١ من أعمال البنية الأساسية اللازمة لبدء عملية التجميع الخاصة بها ، وتنبع حالة الغموض هنا من أن الجانبين المصرى والأمريكى امتنعا تملما عن الادلاء بأية تصريحات حول هذا البرنامج برمته . اضف إلى ذلك أن الصناعة الحربية المصرية كانت قد أظهرت خلال عام ١٩٩٠ عدداً من المؤشرات بسدد قرب البدء فى عمليات إنتاج ناقلات الجنود المدرعة وقطع المخفضة ، إلا أن شيئا من هذا القبول لم يحدث خلال عام ١٩٩١ ، الأمر الذى يطرح تساؤلات كبيرة حول مصير البرامج الموضوعية الرامية إلى تحقيق التكامل فى الانتاج المصرى من المدرعات .

وبتكامل ما سبق مع شبروع حالة عامة من تقلص الاهتمام بالصناعة الحربية الوطنية خلال عام ١٩٩١ ، سواء بفعل قصور موارد التمويل المغطى للزمنة أو نتيجة لانكماش الأعمال التى كانت مطروحة خلال العام الماضى بشأن إمكانية نهوض صناعة سلاح عربية مشتركة تساهم فيها مصر وبلدان الخليج العربى بصفة خاصة ، وقد أدى هذا الوضع تلقائيا إلى إجهاض - ولو بصورة مرحلية - كافة الخطط الطموحة التى كانت تدعو إليها المصادر المصرية المسئولة فى هذا المجال ، ومما زاد من تفاقم هذا الوضع ، أن مصادر التوريد الأجنبية ذاتها قد أظهرت على ما يبدو عروفا عن التجاوب مع المطالبات التسليحية المصرية ، لاسيما فرنسا التى كانت مصر تلمح فى مواصلة التعاون التسليحي معها بعد اتفاق الجانبين المصرى والفرنسى خلال عام ١٩٩٠ على شطب جانب هام من إجمالى الديون العسكرية المستحقة لفرنسا على مصر .

بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ أعمال التأمين الفني الروتينية للأسلحة والمعدات . وتستهدف هذه الأعمال بطبيعة الحال الحفاظ على قدرات الأسلحة والمعدات الموجودة في حوزة القوات المسلحة المصرية ، علاوة على محاولة تطويرها في ضوء القدرات المتاحة لدى تلك القوات .

٢ - تطورات التسليح :

أ - القوات البرية :

تتسم أعمال التسليح الحادثة في صفوف القوات البرية بكثافة تقنية ملحوظة ، تنبع في الأساس من تمدد المكونات والأسلحة القتالية والأسلحة المتخصصة التي تشمل عليها تلك القوات ، بحيث يصبح من الطبيعي أن تكون التطورات التسليحية بها متطابقة مع مستويات التمدد والتنوع الموجود لديها . ومن ناحية أخرى ، فإن كثافة أعمال التسليح في هذه القوات تعتبر نتيجة منطقية لتمدد المصادر التي تتولى أعمال تطوير التسليح بها ، حيث أنها لا تقتصر فقط على أعمال الاستيراد الخارجي التي تقوم بها وزارة الدفاع وأجهزة القيادة العامة ، ولكنها تشمل أيضا على أعمال التطوير التي تتولاها الورش التابعة لكل سلاح على حدة . وعلى وجه العموم ، كانت قوات المدرعات والمشاة والمدفعية من أكثر عناصر القوات البرية من حيث كثافة أعمال التسليح بها .

فقد استمرت الصناعة الحربية المصرية خلال عام ١٩٩١ في مواصلة العمل في مشروع تجميع الدبابات الأمريكية المتطورة (ام ١ - اية ١ أبرامز) ، إلا أن المصادر العسكرية الممثلة لم تعلن شيئا خلال العام المنكور عن هذا المشروع ، وذلك بالرغم من أنه كان يفترض الانتهاء خلال هذا العام من الأعمال الانشائية وإدخال الآلات الأساسية للمشروع في شهر سبتمبر . ومن ثم ، ربما يكون عدم الإعلان عائداً إلى عدم الانتهاء من الأعمال المنكورة في التوقيعات المصنعة ، أو على الأقل عدم نجاح الجانبين المصري والأمريكي في التغلب على المرافيل الماثلة أمام المشروع ، والتي كان التقرير الاستراتيجي العربي قد أشار إليها تفصيلاً في الإصدار السابقة .

أما فيما يتعلق بالبريات المدرعة ، فقد شهد عام ١٩٩١ تطورات هامة في مجال تحديث الموجود منها في صفوف القوات المسلحة المصرية ، حيث أعلن أن الهيئة العربية للتصنيع انتهت من إنتاج البرية المدرعة (فهد - ٣) ، وتتمتع هذه البرية بمواصفات فنية متميزة دفعت المصادر الممثلة إلى وصفها بأنها تكاد تعتبر دبابة ، وليست مجرد عربة مدرعة . فهي تتميز بالسرعة كمركية قتال ، وبمكثها الاشتباك مع الطائرات والهليكوبترات والبريات المدرعة ،

يضاف إلى ما سبق تضائل مصادر توريد الأسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة في النظام الدولي . فقد تركت هذه التطورات تأثيراتها السلبية من زاويتين ، الأولى أنها أخرجت الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا من دائرة الدول الموردة للسلاح إلى مصر ، والثانية أنها أدت إلى تضيق نطاق السوق الدولي للسلاح نتيجة لاحتكار عدد قليل للغاية من الدول الممتنعة لملكية التكنولوجيات العسكرية المتطورة ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة . ولكل زاوية من هاتين الزاويتين خطورها على السياسة التسليحية المصرية ، حيث أن خروج الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا من دائرة الدول الموردة للسلاح إلى مصر يعني حرمان هذه الأخيرة من مصدر حيوي لقطع الغيار والمساعدات الفنية اللازمة للأسلحة والمعدات الشرقية العاملة في صفوف القوات المسلحة المصرية ، والتي ما زالت تمثل نسبة هامة من إجمالي رصيد القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات . أما ضيق نطاق السوق الدولي للسلاح بفعل تأثيرات الثورة الصناعية الثالثة ، فإن النتيجة الأكثر خطورة الناجمة عنه تتمثل في تضائل قدرة مصر على الحصول على احتياجاتها التسليحية سوى من الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة ، ووفقا لشروطها .

وفي ضوء هذا التحليل الأخير ، ربما يكون من الممكن فهم الدوافع الكامنة وراء تباطؤ عمليات توريد الأسلحة والمعدات إلى مصر ، وغموض الموقف بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربي الوطني بها . وذلك أن التطورات الحادثة في قمة النظام الدولي تشمل ضمن ما تشمل على اتفاق القوى الكبرى على فرض برامج لحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط ، ليس فقط بالنسبة لمنظومات الأسلحة الصاروخية والنووية والكيميائية والبيولوجية ، ولكن أيضا حتى بالنسبة لأسلحة القتال الرئيسية التقليدية (الدبابات/طائرات القتال/القطع البحرية الحربية) . ومن ثم ، ربما يفسر هذا التحليل أسباب مبالطة الولايات المتحدة في توريد الأسلحة والمعدات المتعاقد عليها مع مصر ، وأيضا توقفها عن متابعة تنفيذ برنامج تجميع دبابة القتال الرئيسية المتطورة (ام ١ - اية ١ أبرامز) في مصر ، على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين لم يتوقفوا خلال العام المنكور عن التأكيد على أعزاء الولايات المتحدة مواصلة دعم قدرات مصر التسليحية باعتبارها عنصرا دائما للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى هذا الأساس ، وجدت السياسة التسليحية المصرية نفسها مضطرة خلال عام ١٩٩١ إلى التركيز بالدرجة الأولى على أنشطة وأعمال ثانوية وهامشية ، تنحصر في أعمال تطوير وتحديث الأسلحة والمعدات العاملة في الخدمة

وتحمل قوات مشاة مترجلة ، كما يمكن تجهيزها بوسائل مقاومة الحرب الكيميائية ، علاوة على تسليحها بمدفع عيار ٣٠ مم . مدعة عالية وقاذف صواريخ موجهة مصادرة للدبابات (AT-3) وقد أعلنت الهيئة المصرية للتصنيع في أواخر عام ١٩٩١ إنها سوف تنتهي من إنتاج أول كتيبة من المدرعة (نهج - ٣٠) في أيلول عام ١٩٩٢ ، وذلك بعد أن تم الانتهاء فعلا من إجراء اختبار كامل لهذه المدرعة تحت ظروف شديدة القسوة ، ونجاحها في إثبات كفاءتها التامة . ومن ناحية أخرى ، أعدت ألمانيا لمصر خلال عام ١٩٩١ حوالي ٣٠ مركبة مدرعة من طراز (بيردم) المخصصة لعمليات الاستطلاع الكيميائي والاستكشاف المبكر للغازات السامة . ويمكن لهذه التطورات المعانة في مجال الممرات المدرعة أن تؤدي إلى تعزيز جهود ميكنة القوات البرية المصرية ، علاوة على زيادة قدرات الصناعة الحربية المصرية ، وتعظيم قدرتها على توفير الاحتياجات الوطنية من الأسلحة والمعدات .

وفي نفس هذا السياق ، أتممت القوات المسلحة المصرية بتطوير قدرات دبابات القتال الرئيسية الموجودة بالفعل في الخدمة العاملة . وقد جرى التركيز بصفة خاصة على زيادة كفاءة أجهزة الرؤية والملاحة العاملة في تلك الدبابات ، حيث جرى تطوير أجهزة رؤية ليلية متطورة لقادة ومقاتلي الدبابات ، بالتعاون بين إدارة المدرعات والشركة العربية العالمية للصرات . كما قامت القوات المسلحة بتزويج جهاز مسار (منفاكس) في المركبة (لم - ١١٣) لاستخدامه في إجراء المسير الطويل ليلا ونهارا بدقة ملاحية عالية تساهم في تحفي امكانيات المناورة وسرعة تحقيق المهام للوحدات والتشكيلات المدرعة . أضف إلى ذلك ، أن القوات المسلحة قامت بتطوير ذخائر جديدة لدبابات القتال المزودة بمدافع ١٠٥ مم ، لاسيما النوعين (مايو - ١٠٥) و (١٠٥ - ش / ف) ، واللذين تعارفت إدارة المدرعات مع الجهات المختصة في القوات المسلحة لإنتاج هذه الطلقات بالمواصفات المطلوبة وكفاءة عالية .

أما في مجال المدفعية ، فقد استهدفت جهود التطوير والتحديث الجارية في صفوفها مسابقة الفكر العالمي في كافة تخصصات المدفعية ، بما يضاهف فاعلية وكفاءة وحدات المدفعية باعتبارها أحدى المصادر الرئيسية للتيران في القوات المسلحة المصرية . وفي هذا الإطار ، جرى الأهتمام بأسلحة الضرب المباشر والضرب غير المباشر ، حيث تم إنتاج العينة الأولى للقائف (ب - م - ٢٣) المحمل على الجرار (آية تي سي - ٥٩) الخاص بأغراض الضرب غير المباشر ، وإعداده للعمل مع الوحدات والتشكيلات المدرعة والميكانيكية . كما تم الانتهاء من كافة الدراسات اللازمة لتحصيل المدفع ١٣٠ مم على شاميهات مجنزرة بنظام البرج الدائري ٣٦٠ درجة . كذلك قامت قوات

المدفعية بالانتهاء من البحوث الفنية اللازمة لتطوير الرؤوس الحربية للصواريخ المضادة للدبابات طراز (مالتونكا) و (سوينج فاير) و (تو) ، بالإضافة لأحدث أجهزة الرؤية الليلية لاستخدامها مع الانظمة الصاروخية . ومن ناحية أخرى ، أتممت هذه القوات بتطوير ذخائر المدفعية بهدف إبطاء مداها ، سواء بتحصين الشكل الباليستيكي أو باستخدام القوة الدافعة أو اللاتين معاً . أما في مجال تطوير المركبات الحاملة لقطع المدفعية ، فقد أنهت القوات المسلحة من تجهيز العينة الأولى للقائف (الأهرام) على العربة (واي . جي . ل) بتكر وتصميم جديد يحقق إمكانية استخدام القائف بكفاءة عالية ، كما تم تجهيز العينة الأولى لمركز الملاحظة المحمل على المركبة (لم - ١١٣) للعمل مع قادة كتائب المدفعية بالوحدات والتشكيلات المدرعة والميكانيكية .

وقد نجحت القوات المسلحة في تطوير نظام صاروخي لفتح الثغرات في حقول الانعام أطلق عليه (فانتع) وهو النظام الذي حقق نتائج طيبة عند استخدامه من جانب القوات المسلحة المصرية في حرب الخليج . وكانت التجارب الأولية لهذا النظام قد انتهت عام ١٩٨٩ ، ويهدف هذا النظام إلى التعامل مع حقول الانعام المضادة للأفراد ، وبدأ الانتاج الكمي له منذ ذلك العام بالتعاون بين الهيئة العربية للتصنيع وإدارة المهندسين العسكرية وهيئة التصليح ، ويجري تداول هذا النظام بواسطة فريدين . وقد أدى نجاح هذا النظام إلى شيوع استخدامه في خمس دول عربية وهي : المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والبحرين .

وفي نفس هذا الاتجاه ، استقطبت أعمال تطوير عناصر الحرب الالكترونية أهتماما متزايدا من جانب القوات المسلحة المصرية ، كاستعداد للأهتمام التقليدي بها منذ فترات طويلة سابقة ، حيث جرى للتوسع في مجال استخدام أنظمة الحرب الالكترونية المحمولة جوا ، كما استمرت أعمال تحديث مركز القيادة والمسيطر الآلية لتتلائم مع التكنولوجيا الحديثة في مجال الحاسب الآلي ، علاوة على مواصلة جهود تحديث أنظمة المعلومات الرقمية الثورية لدعم قدرات مراكز القيادة والمسيطر ، بالإضافة إلى التوسع في ميكنة أنظمة الحرب الالكترونية لتقديم الدعم الالكتروني الفوري للقوات المسلحة وتطوير قدرات القطع البحرية في مجال الإعاقة للرادارية ضد الصواريخ الموجهة راداريا .

ب - القوات البحرية :

واصلت القوات البحرية خلال عام ١٩٩١ السير في خطة التحديث والتطوير التي تعمل بها ، والتي تستهدف من خلالها إعادة ترتيب منظومة التسليح لديها بما يتواءم مع التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا البحرية في العالم وفقا لأسس وحسابات شديدة تأخذ في اعتبارها احتياجات القوات البحرية ولظروف العملية أو المحتملة التي تواجهها

من ناحية ، كما تأخذ في اعتبارها ضرورة عدم تحميل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة من ناحية أخرى .

وتشتمل جهود القوات البحرية في مجال تحديث وتطوير القاطع العاملة بها ، على الحصول على صائدات الغام ولشاشات المسح الهيدروجرافي ولقنات مسح الممرات ، بالإضافة إلى العمل على تطوير الغواصات الصينية العظمى في صفوف القوات البحرية ، وأيضا تطوير القوارب والطوربيدات ، علاوة على الاهتمام برفع كفاءة منشآت البنية الأساسية في للقوات البحرية ، لاسيما الورش الرئيسية وروافع السفن .

وقد اشارت المصادر المسئولة في القوات البحرية خلال عام ١٩٩١ إلى أن العمل ما زال مستمرا في خطة تطوير القوات البحرية على المستويين الرأسي والافقي ، وللتأكيد بصفة خاصة على استمرار أعمال تطوير الغواصات المصرية والعمل على استيراد غواصات جديدة ، مع دراسة إمكانية قيام مصر بتصنيع بعض قطع البحرية للاستفادة من المنح الأمريكية .

وعلى هذا الأساس ، فإن القوات البحرية المصرية لم تشهد للعام الثاني على التوالي دخول أي قطع رئيسية إلى صفوفها ، وقد ناقشنا الأسباب المؤدية إلى هذا الوضع بصورة تفصيلية في الأعداد السابقة من التقرير الاستراتيجي العربي ، إلا أن تطورات عام ١٩٩١ ألقت مزيدا من الضوء على أسباب هذا الوضع المذكور حيث يمكن الاستدلال من تصريحات القوادات المسئولة في القوات البحرية أن هناك عددا من العوامل الكامنة وراء تأخر عملية الاحلال والتجديد في القطع العاملة في صفوف تلك القوات ، سواء قطع السطح أو تحت الماء . ويأتي في مقدمة هذه العوامل طول المدى الزمني اللازم لبناء القاطع البحرية المطلوبة ، لاسيما حال اشتغالها على مواصلات معينة ومميزة ، ذلك أن أعمال بناء وتطوير القاطع البحرية تختلف عن أعمال بناء وتطوير أسلحة ومعدات الأفرع الرئيسية الأخرى في القوات المسلحة المصرية ، ولهذا السبب بالتدريج تزداد الفترات اللازمة لتطوير وإصلاح الغواصات الصينية بمعرفة الشركات الأمريكية ، ولذلك أيضا تزداد فترة تنفيذ أعمال بناء وتطوير كاسحات الألغام التي تعاقدت عليها القوات البحرية مع الشركات الاجنبية . أما العامل الثاني الكامن وراء صعوبة تنفيذ أعمال الاحلال والتجديد في القوات البحرية ، فيرجع في الأساس إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، وتتركز انعكاساتها بدرجات متفاوتة على جميع أفرع القوات المسلحة ، وفي مقدمتها القوات البحرية ، وتعرض هذه الأزمة قيودا كبيرة بطبيعة الحال على القوات البحرية المصرية ، حيث يصبح من المتوقع عليها أن تقوم بتنفيذ خطة التطوير في إطار

من الترشيد حتى لا يتحمل الاقتصاد القومي أعباء اضافية . ويرتبط العامل الثالث إلى حد كبير بهذه الأزمة الاقتصادية ، وتقتضيه ضللة مصادر التوريد الخارجي ، حيث أنه يمثل نتاجا موضوعيا لظروف الأزمة الاقتصادية . فعلى الرغم من أن سوق السلاح الدولي يعتبر في القوات الراهن سوق مشترين في أغلب أسلحة ومعدات القتال ، لاسيما في مجال القاطع البحرية ، بمعنى أن المزايا الاقتصادية النسبية باتت من نصيب الدول المستوردة بفعل ازدياد نطاق المرض عن الطلب في السوق الدولي ، إلا أن ضعف القدرات التمويلية المصرية في مجال التسليح أدى تلقائيا إلى اجبار السياسة التسليحية المصرية عموما على الاعتماد على برنامج المساعدات العسكرية السنوية الأمريكية لمصر في الحصول على أغلب احتياجاتها التسليحية . ولذلك تتنافس الأفرع الرئيسية في للقوات المسلحة المصرية في الحصول على احتياجاتها عبر هذا المنفذ شبه الوحيد ، وتضطر كل منها في هذا السياق إلى قبول تأجيل بعض مطالبها الملحة . وأخيرا ، هناك الطبيعة المتغيرة للتخطيط الاستراتيجي البحري المصري ، حيث يتم هذا التخطيط بحساسية بالغة إزاء التطورات والتغيرات الحادثة في مجال التكنولوجيا البحرية على المستوى العالمي ، وكذلك إزاء التهديدات الموجهة للأمن القومي المصري والعربي في البحر المتوسط والبحر الأحمر . وفي الكثير من الأحيان ، أدت هذه الطبيعة المتغيرة إلى تعديل الأسس والحسابات التي تقوم عليها خطط التطوير البحري المصري ، انطلاقا من الرغبة في أخذ الظروف والتغيرات المحيطة بمصر في الحسبان ، وأيضا انطلاقا من الرغبة في تعديل الخطط تعسبا للتحويلات المتوقعة في الأمد المنظور .

وعلى أية حال فقد أكدت تطورات عام ١٩٩١ على استمرار قوة الدفع في أعمال تسليح وتطوير القوات البحرية المصرية ، لاسيما في مجال كبح كاسح الألغام وحرب مكافحة الغواصات ، فمن ناحية ، ذكرت المصادر البحرية المصرية خلال العام المذكور أن صلاطات الإلغام الحديثة المتعاقب عليها سوف تصل إلى مصر في التوقيعات المحددة ، مع التأكيد على أن تطوير قوة كاسحات الألغام في البحرية المصرية لا يعني الاستغناء عن وجود صلاطات الإلغام لأن لكل منها دورها . بالإضافة إلى التأكيد على أهمية أعمال تحديث الطائرات الهليكوبتر (سي كينج) التي استهدفت زيادة قدراتها على موكبة التطورات العالمية ومهام القوات البحرية المصرية . وهو ما بدأ واضحا بصفة خاصة في تزايدها بالطوربيدات الموجهة لمكافحة الغواصات . كما حصلت القوات البحرية خلال العام المذكور على صواريخ صينية من طراز (سانتو) مضادة للسفن ، وتعتبر هذه الصواريخ متطورة جدا ، بما يشابه الصواريخ (ستاكبس) من حيث المواصفات الفنية لكليهما .

ج. القوات الجوية :

الصفحة الثالثة من هذه الطلقات في أواخر عام ١٩٩٣ ، سوف يبدأ تسليم الصفحة الرابعة منها عام ١٩٩٤ ، وهي الصفحة التي كان الجانبان المصري والأمريكي قد اتفقا مبدئيا عليها في عام ١٩٩٠ . وقد تزايدت قيمة هذه المقاولات بصفة عامة في أعقاب حرب الخليج ، بعدما أظهرت توقفا ملحوظا في هذه الحرب نظرا لما تتميز به من تجهيزات الحرب الإلكترونية وتجهيزات القتال الجوي . ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة ، أكدت المصادر المصرية المسنولة خلال عام ١٩٩١ رغبتها في تصنيع بعض أجزاء هذه الطائرة في مصر ، وجرى الإعلان فعلا في أواخر العام عن قرب توقيع عقد مع شركة جنرال دايناميكس لتصنيع أجزاء من المقاتلة المتكورة في مصانع الهيئة العربية للتصنيع ، فيما يمثل بالضرورة خطوة هامة للصناعة الحربية المصرية .

ومن ناحية أخرى عملت القوات الجوية خلال عام ١٩٩١ على الاستفادة من مصادر التوريد الأجنبية في تطوير طائرات الهليكوبتر العاملة لديها ، حيث جرى التعاقد مع شركة (C. A. E.) الكندية لتطوير وبناء جهاز تدريب على المهام القتالية لطائرات الهليكوبتر (إباتشي - ٦٤) العاملة في صفوف السلاح الجوي المصري ، وسوف يؤدي هذا الجهاز وظيفت أحدث نموذج من هذه الطائرة وسوف يحتوي بصفة خاصة على نظام الرؤية باستخدام الأقمار الصناعية . وفي نفس هذا السياق ، كانت القوات الجوية قد تعاقدت على شراء نظام التدريب على القتال الجوي (ACMI) ، وهو نظام لتسجيل نتائج القتال الجوي التكتيكي بمختلف أنواع التسليح للطائرات ، ويعتبر أحدث نظام للرصد الإلكتروني للرسم الجوي في العالم . ومن شأن مجمل هذه التطورات أن تؤدي إلى زيادة فاعلية التدريب على الطائرات العاملة في صفوف القوات الجوية ، علاوة على أنها سوف تؤدي بتطويع الحال إلى خفض معدلات اهتلاك طائرات القتال في النشاط التدريبي .

أما فيما يتعلق بأعمال تطوير وتحديث المعدات العاملة في الخدمة الفعلية ، فقد استمرت القوات الجوية في العمل على رفع لكفاءة القتالية للمعدات الجوية من خلال التحديث بالجهود الذاتية . وجرى التركيز بصفة خاصة على تطوير وتحديث الطائرة الشنكية العاملة في الخدمة ، لاسيما فيما يتعلق بإضافة (عناصر مضاعفة القوة) ، ليس فقط بهدف الحفاظ على كفاءتها القتالية ، ولكن أيضا بما يضمن الوصول بقدراتها إلى مستوى طائرات القتال الحديثة والمتطورة . في هذا الصدد ، جرى الاهتمام بتطوير نظم الملاحة والتفادي في الطائرات الشنكية ، حيث تم تصميم وتنفيذ جهاز اختبار متكامل لتنفيذ الاختبارات الأساسية على وحدات نظام البوصلة الكهربائية المركب على الطائرة (ميج - ٢١) بأنواعها المختلفة كما جرى استخدام تكنولوجيا الواصق

أمتدادا للأهتمام التقليدي بها ، كانت أعمال التطوير والتحديث الجارية في صفوف القوات الجوية خلال عام ١٩٩١ الأكثر كثافة وتركيزا من نوعها بالمقارنة مع باقي الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة . وقد تركزت هذه الأعمال في مجالات الاستيراد من الخارج والتطوير المحلي للأسلحة والمعدات الجوية الموجودة في الخدمة ، بالإضافة إلى التصنيع الوطني لبعض المعدات الجوية .

فمن حيث الاستيراد من الخارج ، أفتقت مصر مع الولايات المتحدة على الحصول على صفقة متكاملة من الأسلحة والمعدات الجوية تبلغ قيمتها ١,٦ مليار دولار ، تشمل على ٤٦ طائرة (إف - ١٦) من طراز (سي) و (دي) المتطورين ، وثمانية محركات طائرات كقطع غيار لها ، بالإضافة إلى تسليم الجوى الخاص بالطائرة ، ويضم ٨٠ صاروخا جو/أرض من طراز (ماريكس) ، علاوة على ٢٤ قنبلة خفيفة صومالية ... ونوحيات لفر من القنابل . وقد نص العقد الأصلي المبرم بين الجانبين المصري والأمريكي في هذا الصدد على ضرورة حصول مصر على دفعات من أحدث طراز من هذه الطائرة ، على أن تقوم الولايات المتحدة ومصر بالتعاون لتعديل الطائرات (إف - ١٦) الالقم الموجودة لدى مصر ، وإلّا بالغ عددها ٦٧ طائرة لتصبح طرازات محللة من حيث التجهيزات التقنية والأسلحة والجهاز الاتصال وقادة النيران . وقد احتفلت القوات الجوية المصرية بالفعل على منتصف شهر أكتوبر ١٩٩١ بوصول ٣ طائرات من هذه الدفعة ، وسوف تحصل مصر على ٤ طائرات شهريا من هذا الطراز حتى يكتمل وصول جميع الطائرات من هذه الصفقة في أواخر عام ١٩٩٣ . ولتنظيم عملية توريد هذه الصفقة ، جرى الاتفاق بين مصر وتركيا وشركة جنرال دايناميكس المنتجة الأصلية للطائرة (إف - ١٦) على قيام الصناعات العسكرية التركية بنتاج الطائرات المتعاقد عليها ، حيث تتولى تصنيع ٧٥٪ من مكونات الطائرة محليا ، في حين يتم الحصول على النسبة المتبقية من المكونات من الشركة الأصلية . وقد تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة المعنية على أنه بمجرد توقيع الجانبين المصري والأمريكي على التعاقد الأصلي ، تقوم الولايات المتحدة فوراً بإعطاء أمر بيع إلى تركيا لتوريد الطائرات المتعاقد عليها إلى مصر ، على أن تستخدم مصر في ذلك الإعاضات المالية التي تحصل عليها من الولايات المتحدة لتمويل الصفقة ، وسوف تؤدي هذه الصفقة إلى رفع إجمالي المقاولات (إف - ١٦) العاملة في صفوف السلاح الجوي المصري إلى حوالي ١١٣ طائرة . وبمجرد انتهاء تسليم

الغربية بالطائرة (ميج - ٢١) ، وبالتحديد في أجهزة دورة القيادة . ومن ناحية أخرى ، تم الاهتمام أيضا بتطوير نظم الحركة في الطائرة الشرقية ، لاسيما من حيث تصميم وتنفيذ مضائق كهربائية محددة يتم تركيبها على جميع محركات الطائرة (ميج - ٢١) . وجرى أيضا تجهيز الطائرات الشرقية بكاميرات تصوير فيديو ، كذلك أتمتت القوات الجوية بتطوير حاسبات الهجوم الجوي ونظم عرض البيانات العلوية في الطائرات الشرقية لتلك الأسلحة الأمريكية التي تم تركيبها على تلك الطائرات . وعلى الرغم من جميع هذه التطورات ، فإن بعض التقارير العسكرية الغربية تذكر أن معظم الأسلحة والمعدات الجوية الشرقية الموجودة لدى مصر تحفظ حاليا في المخازن ، ولا يقل عدد هذه الطائرات عن ٩٤ طائرة ، منها ٨٣ طائرة مقاتلة من طراز (ميج - ٢١) ، علاوة على ١٤ طائرة استطلاع من طراز (ميج - ٢١) . وعلى أية حال ، فإن المصادر المسئولة في السلاح الجوي المصري أكدت مرارا على أهمية استمرار عمل هذه الطائرات الشرقية في صفوف القوات الجوية ، حتى جرى إحلال طائرات أكثر تطورا وتقدما محلها ، وبما لا يؤثر على الكفاءة القتالية لهذه القوات .

وفي هذا المجال ، لم تقتصر أعمال التحديث والتطوير على الطائرات الشرقية ، وإنما امتدت إلى الطائرات الغربية أيضا ، حيث جرى الاهتمام بتطوير نظم الطيران والحركة الموجودة في بعض طرازات هذه الطائرات . فقد تم تصميم وتصنيع جهاز لاختيار الدوائر الكهربائية لمنع الطائرة (ميراج) ، كما جرى تطوير الطائرات الفرنسية باستخدام التقابل الأمريكية عليها ، ويبلغ عدد هذه الطائرات حوالي ٨٤ طائرة تقارح طرازاتها ما بين (ميراج - ٢٠٠٠) و (ميراج - ٥) و (الفايجت) . وفي نفس هذا السياق ، أتمتت جهود التطوير والتحديث بزيادة مدى الطيران للطائرات الهليكوبتر (سيكوبسكي) من خلال تصميم وتركيب دورة وفرد اضافية بها . وتم أيضا تصميم وتصنيع جهاز اختبار متكامل بالجهود الذاتية لاختبار نظم المنورة اللاسلكية المركب على الطائرة (أف - ١٦) . وتؤدي هذه التطورات الثانوية عموما إلى مضاعفة قدرات الطائرة في كافة مجالات الحركة والقدرة النارية والاتصال والتجهيزات الفنية ، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدراتها القتالية في ظروف القتال الجوي القلبي .

وأخيرا ، واصلت القوات الجوية جهودها في مجال التصنيع المحلي للمعدات الجوية . ويأتي في مقدمة الجهود المبذولة خلال عام ١٩٩١ في هذا الاتجاه ، نجاح الهيئة العربية للتصنيع في إنتاج وتصنيع أول طائرة مصرية خفيفة . ويبلغ مدى هذه الطائرة حوالي ٦٥٠ كيلومترا وسرعتها ١٢٠ كيلومترا ، ويمكنها الطيران شراعيا وبدون

استخدام المحرك . وقد شارك في تصميم وتنفيذ هذه الطائرة الخفيفة مهندسي الهيئة ، ويمكن استخدامها في أعمال التصوير الجوي والرش الزراعي وحراسة الحدود وخدمة شركات البترول ، وفي مجال الاستخدامات العسكرية ، أثبتت هذه الطائرة بالفعل قدرتها على أداء أغراض الحرب الالكترونية والاستطلاع الجوي ، وتتميز هذه الطائرة بانخفاض سعرها ، علاوة على وجود مواصفات عسكرية وعوامل أمان بها . وتشير تصريحات المصادر المسئولة في الهيئة العربية للتصنيع إلى أن الطائرة جرى تصميمها من مواد مركبة لتقليل تكلفتها وتخفيض وزنها ، بالإضافة إلى أنها تستطيع الطيران شراعيا كما أشرنا . وقد أمكن تصميمها محليا عدا المحرك الذي يتم استيراده من الخارج ، وإن كانت هناك إمكانية لتصنيعه محليا في مرحلة الإنتاج الكمي طبقا لاحتياجات السوق المحلية والعالمية . وواقع الأمر ، أن تصنيع هذه الطائرة سوف يساعد على توفير بعض احتياجات القوات الجوية من الطائرات الخفيفة ، إلا أن القيمة الفعلية لهذا التصنيع تتمثل بالدرجة الأولى في زيادة قدرة الصناعة الحربية المصرية على التحوّل تدريجيا في مجالات الإنتاج الجوي المختلفة ، بحيث يمكن الوصول من خلال ذلك إلى مراحل الإنتاج الأكثر تعقيدا في أوقات لاحقة ، بما يؤدي إلى زيادة قدرة الصناعة الحربية المصرية على الاعتماد المتزايد على النفس .

وفي هذا الاتجاه أيضا ، قامت القوات الجوية بالاشتراك مع الهيئة العربية للتصنيع ببناء مخازن الوقود المختلفة للطائرات (الفايجت) و (الميراج - ٢٠٠٠) و (أف - ١٦) ، كما جرى أنمام الصمات الخاصة لبعض أنواع من الطائرات المختلفة على مستوى ورش القوات الجوية لاسيما طائرات (ميج - ٢١) و (بى - ١٣) وطائرات الهليكوبتر ، وأتمتت القوات الجوية أيضا من تطبيق المرحلة الثانية للسيطرة الآلية على القواعد الجوية لعمليات الإمداد بقطع الغيار .

٤ - الدفاع الجوي :

كانت أعمال تسليم قوات الدفاع الجوي خلال عام ١٩٩١ بمثابة استكمال لخطة والبرامج الموضوعة بالفعل منذ فترات سابقة ، والتي كان قد جرى وضعها العام الماضي في صيغة نهائية متكاملة من خلال خطة تطوير الدفاع الجوي حتى عام ٢٠٠٠ . وتشتمل هذه الخطة على تحديد مجالات العمل المختلفة اللازمة لتخطيط وتطوير وتحديث معدات الدفاع الجوي وأنشطتها التدريبية وأساليب قتالها ، بهدف مجابهة التحديات المختلفة المتوقعة ومباينة التطورات الهائلة الحادثة في نواحي التسليح المستقبلية ، وتركز الخطة المذكورة على ثلاث مراحل تضم مطلب

التطوير التقني، ومطالب التسلح، والتطوير. وقد تنوعت أعمال التسليح الجارية في صفوف تلك القوات، بحيث اشتملت على مواصلة أعمال التحديث والتطوير في الصواريخ المضادة للطائرات والمفعية المضادة للطائرات ووحدات المراقبة بالبنظر وعناصر القيادة والسيطرة الآلية.

وقد جرى البدء خلال عام ١٩٩١ في التطبيق الكلي لنظام القيادة والسيطرة الآلية على وحدات الدفاع الجوي، إذ كانت قوات الدفاع الجوي قد أنهت في عام ١٩٩٠ من اجراء الاختبارات الخاصة بالمرحلة الاولى التي تسمى الاستخدام الفعلي لنظام القيادة والسيطرة، كما تم الانتهاء من كافة مراحل التصميم والانتاج للمعدات والبرامج لجميع المراحل، بالإضافة إلى الانتهاء من لحلال وإقامة معدات مراكز القيادة الثانية الرئيسية لمحطة الاولى (مركز قيادة القطاع - مركز تطوير البرامج)، وكذا كافة مراكز للقيادة المتحركة، والانتهاء من اختبارات القبول المبني لها. وقد أجرت قوات الدفاع الجوي في شهر يونيو ١٩٩١ بيانا عمليا على استخدام بعض نظم القيادة والسيطرة المتكاملة التي يتم التعامل بها في النظام المذكور، وذلك تأكيداً لبدء التطبيق الكامل لهذا النظام، وقد جاء هذا البيان العملي في سياق اختبارات قوات الدفاع الجوي بعديها المستوى.

ومن ناحية أخرى أكتت تصريحات المصادر المسلوطة في قوات الدفاع الجوي خلال عام ١٩٩١ على استمرار الانتماء بالاسلحة والصواريخ الشرقية العاملة في صفوف تلك القوات. وواقع الأمر، أن أهمية هذه الصواريخ بنوع بالدرجة الاولى من ضخامة الأعداد الموجودة منها في صفوف قوات الدفاع الجوي، والتي تقدرها بعض المصادر الغربية بحوالي ٦٦٠ صاروخاً مضاداً للطائرات من طرازات مختلفة، تنتظم في حوالي ٦٠ كتيبة دفاع جوي. ولذلك، تمثل هذه الصواريخ مكوناً رئيسياً من مكونات الدفاع الجوي المصري لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بسهولة، وتعمل مصر على اجراء التحديثات والتطويرات عليها بما يتواءم مع العقيدة القتالية المصرية. وفي هذا السياق، تحرص قوات الدفاع الجوي بصفة دورية على اجراء الصمرات الخاصة بالاسلحة والمعدات الشرقية العاملة لديها للحفاظ على كفاءتها القتالية وتطوير قدرتها بصورة مستمرة.

وفي نفس الوقت، أبدت قوات الدفاع الجوي حرصاً مبالاً على مواصلة تطوير نظم المدفعية والصواريخ الأخرى العاملة لديها، حيث جرى تطوير النظام الصاروخي (أمون - ٢ب) نتيجة للخبرة المكتسبة من واقع الاستخدام العملي للنظام، عن طريق اضافة المزيد من التمدلات والتطويرات التي شملت المدفع والتوائف ومحطة القيادة والتحكم. كما أهتمت أيضاً بتطوير النظام الصاروخي (هوك) عن طريق تزويده بكثيرات لفيزيونية لوقاية من

الصواريخ المضادة للرادار، وتزويدها بالنظام الحراري، علاوة على توفير امكانيات العمل تحت ظروف الاعاقة الحرارية. أما في مجال أعمال تطوير مدفعية الدفاع الجوي، فقد استمر التركيز على تطوير المدفع ٢٣ مم، بالإضافة إلى الاعتماد برفع كفاءة المدفع ٥٧ مم ذاتي الحركة بغرض الاستفادة من أبعده المختلفة في التعامل مع الطائرات الهليكوبتر المضادة للادبابات.

وعلى صعيد آخر، أهتمت قوات الدفاع الجوي بمواصلة أعمال تطوير نظام الكشف الراداري وتمييز الطائرات، حيث أعلن خلال عام ١٩٩١ أن مصر نجحت في تصنيع الرادار الأمريكي ثنائي الأبعاد (تي بي إس - ٦٣)، والذي كان قد جرى التعاقد على تصنيعه منذ عدة سنوات، وعملت قوات الدفاع الجوي على تطويره عن طريق تقليل القصور الجانبية والهوائي الخاص به، كما تم تزويده بامكانية تراجع التردد بهدف التغلب على أعمال الاعاقة والتداخل. وواصلت قوات الدفاع الجوي أيضاً اجراء الصمرات الخاصة بأجهزة الرادار الشرقية والغربية لرفع كفاءتها، علاوة على نجاح هذه القوات في تطوير أنظمة حديثة لتمييز الطائرات الصديقة والمعادية، تم تصنيعها بالخبرات المصرية، وجرى تزويد كافة معدات الدفاع الجوي التي حصلت عليها مصر بهذه الأجهزة الجديدة سواء كانت شرقية أو غربية، للعمل في منظومة الجهاز الآلي الجديد للقيادة والسيطرة على العمليات الجوية وعمليات الدفاع الجوي.

٣ - تقويم السياسة التسلحية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

يتضح من التحليل السابق، أن السياسة التسلحية المصرية تجاهه وضماً بالغ التعقيد، فهي تعاني من ضعف القدرات التمويلية الوطنية، بالإضافة إلى أنها تتعرض على ما يبدو لبرامج الحد من التسليح المفروضة على المنطقة ككل باستثناء إسرائيل من ناحية، في الوقت الذي ما زالت فيه العديد من مصادر التهديد ماثلة أمام السياسة الدفاعية المصرية ككل، لأسباب تلك التهديدات الناجمة من ازدياد التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي واتساع الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين إسرائيل والعالم العربي من ناحية أخرى. ويفرض هذا الوضع بطبيعة الحال على السياسة التسلحية المصرية لزعين رئيسيين من التهديدات يتمثل في :

١ - لحد من فترة القوات المسلحة على السيف في عملية للتحديث، أو على الأقل إطالة المدى الزمني اللازم لتتبعها.

٢ - اتساع الخلل في التوازن لصالح إسرائيل.

وينطوي كل تحد من هذين التحديين على مخاطر كبيرة

بالنسبة للسياسة التسلحية المصرية . فالحد من قدرة القوات المسلحة على السير في عملية التحديث يعنى بصفة اساسية أضعاف قدرة هذه القوات على مواكبة التطورات الحادثة في مجالات التسلح والتكنولوجيا العسكرية سواء على المستوى العالمى أو على المستوى الأقليمى ، وتوضح خطورة هذا التحدى بالنظر إلى أن التحديث والتطوير يعتبران بلامنازع الهدف الأول في خطط جميع الأفرع الرئيسية والأسلحة القتالية العاملة في صفوف القوات المسلحة . وفى أحسن الأحوال ، يمكن أن تؤدى الأزمة للهيكلة الراعنة التى تواجهها السياسة التسلحية المصرية إلى إطالة المدى الزمنى اللازم لتنفيذ خطط تحديث الأسلحة والمعدات العاملة ، بحيث تستغرق فترة أطول بكثير من تلك التى كانت قد خطط لها فى الأصل . وفى كلتا الحالتين ، تكاد النتيجة تكون مقاربة إلى حد كبير ، بمعنى أن القوات المسلحة سوف تجد فى

حوزتها أسلحة ومعدات متقدمة لاتضارع فى قدراتها تلك الموجودة لدى الدول التى تمثل مصدراً فعلياً أو محتملاً لتهديد الأمن القومى المصرى .

أما التحدى المتمثل فى اتساع الخلل فى التوازن العسكرى لصالح إسرائيل ، فهو يمثل نتيجة منطقية للتحدى السابق ، وسوف يؤدى إلى تمكين إسرائيل من تعزيز وتكريس تفوقها الاستراتيجى العسكرى ، سواء فى مواجهة العالم العربى بصفة عامة أو مصر بصفة خاصة . وللخلاصة أن السياسة التسلحية المصرية غير قادرة الآن على تحقيق استراتيجية التوازن أو حتى استراتيجية التعادل فى مواجهة التهديدات القادمة من الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى ، كما تجد نفسها مضطرة إلى التركيز فقط على مجالات التسلح الثانوى .

ثالثاً : النشاط التدريبي

وقواعد ثابتة لا تتغير حسب تغير المواقف والظروف السياسية والاقتصادية التي تعمل هذه القوات في إطارها ، أى أن القوات المسلحة تعمل على ضوء هذه المبادئ والقواعد سواء أعلن عن ذلك أم لا . فمن ناحية ، يمثل تخطيط التدريب في القوات المسلحة الإطار العام الذى يحكم الأنشطة للتدريب لهذه القوات بفرض الوصول إلى مستويات كفاءة عالية تضمن الحفاظ على درجة قصوى من الاستعداد القتالى لتنفيذ المهام التي قد تكلف بها تلك القوات . ويبدأ تخطيط التدريب القتالى للعام التدريبي قبل انتهاء العام التدريبي الذى يسبقه حتى تتاح فترة كافية تسمح بدراسة جوانب القوة وأوجه القصور في العمليات الحربية أو المشروعات التدريبية الصالحة بأنواعها ، وحتى يمكن مناقشة كافة المقترحات الخاصة بالتدريب في السنوات العليا . ويشكل عام ، فإن تخطيط التدريب القتالى في القوات المسلحة يرمى إلى تحقيق مجموعة من الأغراض الحيوية في إطار الحفاظ على الكفاءة القتالية ، بأى في مقدمتها رفع الروح المعنوية للأفراد وتنمية روح القتال لديهم ، علاوة على المحافظة على الاستعداد القتالى للقوات والتدريب على كل ما هو ضروري للحرب ، بالإضافة إلى دراسة العدو المحتمل دراسة دقيقة ومثابرة من خلال التدريب ، وتتخذ هذه الأغراض شكلها التطبيقي الفعلي من خلال مجموعة من الآليات والأسس ، أولها الأمر التدريبي الصادر عن وزير الدفاع ويضمن برامج التدريب المستهقة والمنقطة عن التخطيط الاستراتيجي للدولة ، وثانيها تخطيط التدريب بما يخدم خطط العمليات المعقدة ، وثالثها تنفيذ التدريب للاستفادة من الخبرات والدروس المكتسبة من العمليات الحربية والمشروعات بأنواعها خلال العام التدريبي ، ورابعها استغلال الامكانات والوسائل المتاحة بأقصى طاقة ممكنة مع الحفاظ على ما في ايدي الجنود من الأسلحة والمعدات بكفاءة عالية . وفي ضوء هذه الأسس والمنطلقات ، تدرج العملية التدريبية في القوات المسلحة من مستوى الفرد حتى مستوى

يعتبر تدريب القوات المسلحة للدفاع عن الدولة أحد المتطلبات الأساسية والملحة في سياق المهام التي تقوم بها أى دولة عموماً لتنظيم وبناء قواتها المسلحة واعادتها بشكل مناسب للتصدى للتحديات الفعلية أو المحتملة التي تواجهها . وعلى هذا الأساس ، تعتبر العملية التدريبية عملية مستمرة لا تتوقف سلماً أو حرباً . فضلاً عن أنها تحفل بكثافة خاصة في المهام الموكلة إلى القوات المسلحة لتدريب الأفراد تدريباً رفيع المستوى على استيعاب المعدات وإدارة أعمال القتال والوصول بالنتيكتات والوحدات إلى أرقى درجات المهارة القتالية . وبالتالي ، فإن النشاط التدريبي في القوات المسلحة المصرية يحدد بصفة عامة في إطار المهام الرئيسية الملقاة على عاتق تلك القوات ، ولتتي تتحدد بدورها في إطار الاستراتيجية القومية التي تنتهجها الدولة ، كما يرتبط بظروف حالة السلم التي تعيشها البلاد منذ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، وأيضاً يتأثر بالوضع الاقتصادي للدولة ، وأخيراً يرتبط التدريب بالاتجاهات المعلنة التي تتبناها القوات المسلحة وتوجهاتها والأولويات التي تضعها نصب أعينها في ظل الاخطار المحتملة والعدائيات المتوقعة سواء في المستقبل القريب أو البعيد ... هذه المجموعة من الاعتبارات تشكل معا المنظومة التي تحكم عملية تخطيط وتنفيذ التدريب في القوات المسلحة المصرية .

وخلال عام ١٩٩١ ، انت ظروف حرب الخليج إلى تقويس الأعمال عن للنشاط التدريبي للقوات المسلحة ، بحيث كان مجمل ما أعلن عنه خلال هذا العام أقل بكثير مما يعلن عنه في العادة ، وإن كان ذلك لاينفي أن القوات المسلحة لم تكن من الاصل تنشر كل المعلومات عن تدريبها ، وإنما تكتفي بنشر جزء ضئيل فقط ، ينحصر أغلبه في التدريبات التي تجرى على المستوى الاستراتيجي .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن عمليات تخطيط وتنفيذ التدريب في القوات المسلحة المصرية تتم وفق مبادئه

التشكيل وتنفيذ المشروعات التكتيكية بمستوياتها المختلفة لضمان تدريب جميع الأفراد مروراً بجميع المستويات .

١ - تطورات التدريب :

بشكل عام ، تتحرك التطورات التدريبية في القوات المسلحة المصرية في ضوء الخطوط العامة للمهام الرئيسية للقوات . وبناء على ذلك ، ليست هناك مهام تدريبية عامة خاصة بكافة تشكيلات ووحدات القوات البرية والجوية والبحرية ، وإنما تختلف المهام للتدريبية حسب الاتجاه الاستراتيجي الذي تتمركز فيه تلك التشكيلات والوحدات ، وايضاً وفقاً لدور هذه القوات في العمليات العسكرية المحتملة . وخلال عام ١٩٩١ ، انحصرت التدريبات الرئيسية للقوات المسلحة التي أعلن عنها على المجالات الاربعة التالية :

أ - المشروعات التدريبية :

تركزت المشروعات التدريبية المعان عنها في عام ١٩٩١ في القوات المسلحة المصرية ، في الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي . وتعتبر المشروعات عموماً من أرقى وسائل التدريب القتالي للقيادة والتفاديات والقوات ، وهي قد تكون ذات جانبين أو ذات جانب واحد ، وتقع المسؤولية فيها على القائد الأعلى مستويين ، وتعاملونه هيئة إدارية ومحكمون .

ويبلغ عدد المشروعات التدريبية للمعان عنها ثلاثة مشروعات ، قام الجيش الثالث بإجراء اثنين منها ، في حين قام الجيش الثاني بإجراء المشروع الثالث . وقد جاء المشروع التدريبي الذي قلمت به إحدى وحدات الجيش الثاني في نهاية العام للتدريسي ٩٠ - ١٩٩١ ، حيث أجرى خلال الفترة ٧ - ١١ فبراير ١٩٩١ ، واستهدف إجراء تدريب عملي على تنفيذ جزء من العملية الدفاعية للجيش الميداني . أما المشروعان التدريبيان اللذان جرتهما وحدات الجيش الثالث ، فقد جادا في إطار أنشطة العام للتدريسي ٩١ - ١٩٩١ ، حيث أجرى أولهما خلال الفترة ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩١ ، وقامت به إحدى فرق الجيش الثالث الميداني بالاشتراك مع القوات الجوية ووحدات المظلات ، وكان الهدف منه استعادة مضيق جبلي استولت عليه قوات الإبرار الجوي للجانب الآخر . أما المشروع الثاني ، فقد أجرى خلال الفترة ٢٨ - ٣١ أكتوبر ١٩٩١ ، وقامت به أيضاً إحدى فرق الجيش الثالث ، استهدفت للتعامل مع موقف تكتيكي طاريء ، بالإضافة إلى إبرار قوات المشاة بالهليكوبتر بدلاً من قوات المظلات ، كانت جميع هذه المشروعات التدريبية تجري بالخيرية الحية .

ويلاحظ من تحليل المشروعات مألفة الذكر ، أنها تندرج في إطار المهام التنفيذية للاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي ، والتي ترمى عموماً إلى صقل مهارة وقدره قادة التشكيلات والوحدات وقيادتهم على التحضير والتنظيم وإدارة المعركة الدفاعية - الهجومية ، علاوة على الانخراط برفع مستوى القوات في تنفيذ المعارك الدفاعية النشطة والتحول للعمليات الهجومية ليلاً ونهاراً بالتعاون مع القوات المسقطه جوا ، بالإضافة إلى العمل على زيادة قدرة وكفاءة القوات على التحضير وإدارة المعركة الهجومية بالتحرك من العمق ، وتحت ظروف تفوق العدو جواً . كما يلاحظ أيضاً أن هناك اهتماماً بزيادة قدرة عناصر المشاة على أداء أعمال الإبرار والاسقاط الجوي ، سواء بهدف الاستيلاء على المناطق الحيوية في عمق دفاعات العدو أو بهدف تنظيم كتمان على طرق تقدم مفارز العدو المتقدمة لتعطيلها وتهيئة أنصب الظروف للقوات لاتخاذ أوضاعها الدفاعية أو لتحقيق مهامها ، وذلك تحت ظروف نشاط العدو الجوي والايكتروني .

ب - البيانات العملية :

تقوم القوات المسلحة المصرية بإجراء البيانات العملية لإبراز كل ما هو جديد من نظريات قتال مستحدثة أو أساليب استخدام أسلحة ومعدات جديدة أو مطورة . وبهذا المعنى ، يعتبر البيان العملي من أفضل طرق التدريب القتالي التي تقوم بها القوات ، حيث أنها تقوم بإبراز الموضوع التدريبي بطريقة نموذجية ، لاسيما من حيث أنها تساعد على توحيد المفاهيم لمشاكل تكتيكية معينة ، علاوة على أنها تعمل على وضع الدارسين المعنيين في الصورة من حيث الوقت اللازم لتنفيذ موضوع البيان عند التدريب مستقبلاً . وعلى أية حال ، فإن مجمل هذه الخصائص تجعل البيانات العملية غير مرتبطة بتوقيتات محددة عند إجرائها . وقد حدث ذلك بالفعل خلال عام ١٩٩١ ، حيث أعلن إجراء برلين صليين ، كان أولهما خاص بمعالجة التطور في أساليب التدريب ونظريات القتال ، أما ثانيهما فقد أخصص بانظار درجة التطور في معدات الدفاع الجوي .

وقد لُلق على البيان العملي الأول أسم (الفاروق عمر) ، وتم إجراؤه في الثالث من مايو لمدة يوم واحد ، وقامت به كتبية دبابات لواء ميكانيكي للمل كمفرزة متقدمة للاستيلاء على مضيق جبلي بالتعاون مع عناصر من الصاعقة والمظلات والإبرار للجوى ، وكان الهدف منه تطبيق الدروس المستفادة من حرب أكتوبر وحرب تحرير الكويت . أما البيان الثاني ، فقد كان عبارة عن بيان عملي على القيادة والسيطرة الآلية على وحدات مختلفة من أسلحة ومعدات الدفاع الجوي ، وتم إجراؤه بمناسبة الاحتفال بيوم الدفاع الجوي في ٣٠ يونيو ، وكان الهدف منه نقل صورة

الموقف الجوي من مصادر انذار متنوعة . وفي كلتا الحالتين ، تستهدف البيانات العملية تحقيق الواقعية في التدريب عن طريق التعاضل في الظروف الحقيقية للقتال وفي جو المعركة ، علاوة على محاولة الاستفادة من الخبرات الوطنية والعالمية المكتسبة من العمليات الحربية ، بالإضافة إلى التأكيد على فهم واستيعاب أساليب عمل الأسلحة والمعدات المتبعة بأقصى طاقة ممكنة مع الحفاظ عليها بكفاءة عالية .

ج - المناورات :

تعتبر المناورات أرقى وأفضل صور التدريب على الإطلاق ، وتأتي تالية لمراحل تدريبية أخرى سبقتها عليها ، ويجري فيها تمثيل جانبي للقوات المتحاربة وفقا للعمليات الحربية المحتمل اندلاعها ، وفي ضوء نظم التسليح والمتاد القتالية المحتمل تطبيقها خلالها . وفي عام ١٩٩١ ، انحصرت المناورات المعلن عنها من جانب القوات المسلحة المصرية على مناورة ليلية واحدة بالذخيرة الحية ، قامت بها القوات الجوية ليلة ١١ - ١٢ نوفمبر ١٩٩١ وشاركت فيها ٢٣١ طائرة قتال من جميع عناصر وتشكيلات القوات الجوية المصرية ، وقد أهتمت المناورة بالتدريب على أعمال تنظيم التعاون بين الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وتدريبها على العمل القتالي المشترك . واشتمل موضوع للتدريب على قيام قوتنا باستمرار قاعدة جوية كانت قوات الخصم قد أسوت عليها . وبالتالي ، كان هدف هذه المناورة يتمثل في تدريب القوات على ظروف القتال في حالة امتلاك الخصم لنظم تسليحية مماثلة لما تمتلكه ، ورفع الكفاءة القتالية لقوتنا وتطوير أساليب تدريبها بما يمكنها من سرعة وسهولة استيعاب الطائرات والأسلحة والمعدات الحديثة للمفورة . يضاف إلى ذلك كله ، أن المناورة حرصت على تحقيق هدف حيوي يتمثل في تنمية روح التعاون والتمهم المتبادل بين الأطقم الجوية والقوات البرية .

د - التدريبات المشتركة :

تهتم القوات المسلحة المصرية اهتماما كبيرا بإجراء التدريبات المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة ، لاسيما تلك الدول المتقدمة في فنون القتال ونظم التسليح ، بهدف تبادل الخبرات بين الجانبين . وقد كانت نمية كبيرة من التدريبات المشتركة التي قامت بها القوات المسلحة المصرية ، من نصيب الولايات المتحدة وبريطانيا . وفي عام ١٩٩١ ، اقتصر التدريبات المشتركة على تدريب بحري مشترك (مصري/بريطاني) بالذخيرة الحية ، شاركت فيه القوات البحرية المصرية وعناصر من البحرية البريطانية ، وتم إجراؤه خلال الفترة ١٨ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ ، أي لمدة خمسة أيام . واشتمل التدريب على تنفيذ

أشكال مختلفة من التصف الصاروخي والمدفعي من التلعب البحرية وطائرات القتال ، حيث جرى تنفيذ هجوم بالطوربيدات من الغواصات على أهداف سطحية وهجوم بتلعب الأعماق الصاروخية ضد سفن مكافحة الغواصات ورمالية بالمدفعية المضادة للطائرات وإطلاق صواريخ مضادة للسفن ، علاوة على مشاركة طائرات القتال في تنفيذ أعمال التلعب جو/سطح من الطائرات ضد أهداف بحرية .

وقد أكدت المصادر المسؤولة في القوات البحرية أن هذا التدريب المشترك يأتي في إطار أعمال تبادل الخبرات ، مع الإشارة إلى أن هذه القوات مستعدة لإجراء تدريبات مشتركة مع أي دولة في العالم لتحقيق استفادة متبادلة ، إلا أن هذه المصادر أكدت أن القوات البحرية تلتزم في المقابل بوقاعد وتعليمات متشددة حيال إجراء المناورات المشتركة ، والتي لا يمكن إجراؤها سوى مع الدول الحليفة فقط .

وهكذا ، فإن هذا النشاط التدريبي للقوات البحرية ينبثق عموما من السياسة السمسار (سياسة التوسع الرأسي) ، والتي تسمى القوات البحرية من خلالها إلى زيادة الكفاءة القتالية للأطقم البحرية والحفاظ على استعمالها القتالي ، علاوة على الأهتمام بصيانة الأسلحة والمعدات والمحافظة على قدراتها من خلال الالتزام بخطط الاستخدام الموضوعة لها .

٢ - ملاحظات على النشاط التدريبي في القوات المسلحة :

تؤكد تصريحات المسؤولين العسكريين أن الانشطة التدريبية المجراة تحقق النتائج المستهدفة منها ، وأن القوات المسلحة وصلت إلى مستوى عال من التدريب . وفي حين أن هذه التصريحات تنسم بدرجة كبيرة من الصحة ، إلا أنه من الثابت بالفعل أن النشاط التدريبي في القوات المسلحة المصرية يعاني من بعض المعضلات الناتجة عن ظروف الأزمة الاقتصادية وأوضاع حالة السلم التي تعيشها مصر ، وتتركز هذه المعضلات بطبيعة الحال آثارها السلبية على النشاط التدريبي المذكور .

وبصورة أكثر تحديدا ، فإن النشاط التدريبي في القوات المسلحة يتأثر بعدد من العوامل التي تؤدي عموما إلى صعوبة تحقيق الأهداف التدريبية الموضوعة بالكامل وتتمثل هذه العوامل في :

- انخفاض نسب الاستكمال الحالية .
- الضعف النسبي في المستوى الثقافي .
- مشكلات الحالة الإدارية للوحدات .

.. انخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية في القوات المسلحة .

وتؤدى هذه العناصر معا إلى صعوبة تنفيذ الالتزامات التدريبية بالاسلوب السليم . فمن ناحية ، يؤدى انخفاض نسب الاستكمال حاليا في القوات المسلحة المصرية إلى عدم توافر الاطقم الكاملة ونقص أعداد الضباط والكوادر الأخرى وانخفاض الأجهزة والعناصر الفنية . وينبع هذا الوضع في الاساس من استحالة تكوين قوات مسلحة مستكملة بنسبة ١٠٠٪ طبقا للمهام المطلوبة منها ، نظرا لما يتضمنه ذلك حتما من المعاس بالمصالح الأخرى للدولة ، ولما يتطلبه أيضا من تكاليف باهظة قد تصيب في مشاكل اقتصادية تؤثر على حركة التنمية في كافة المجالات . ولذلك تلجأ القوات المسلحة إلى تقليل نسب الاستكمال في التشكيلات والوحدات إلى نسب معينة ، على أن تقوم برفعها إلى النصب المطلوبة خلال وقت العمليات عن طريق أعمال التعبئة . وعلى هذا الاساس ، تهدف نسب الاستكمال للمخفضة إلى تحقيق المرونة والتوفير في البناء التنظيمي للقوات والاقتصاد في القوى البشرية مع الحفاظ على الكفاءة القتالية للتشكيلات والوحدات ، إلا أن هذا الوضع يولد في نفس الوقت سلبات عديدة في مواجهة الالتزامات التدريبية ، أبرزها التأثير سلبا على سير وانتظام كفاءة التدريب نظرا لنقص الضباط وضباط الصف والجنود ، بالإضافة إلى انشغال القادة معظم الوقت عن التدريب بحل المشاكل الإدارية الناجمة عن عدم استكمال العناصر الإدارية بالوحدة . وفوق ذلك ، فإن فترة تدريب الاحتياط بعد امتدعاتهم غالبا ما تكون غير كافية لاستيعاب التطور في الأسلحة والمعدات .

ومن ناحية أخرى ، فإن للتدريب عبء عن خطة وبرامج تعليمية ، وتتأثر هذه الخطط والبرامج بظبيعة الحال بالمستوى الثقافي للأفراد ، لأن ارتفاع المستوى الثقافي للأفراد يساعد على سرعة استيعاب البرنامج التدريبي ، وعلى العكس فإن انخفاض المستوى الثقافي يؤثر سلبا على التدريب وإمكانية نجاحه . ومن ثم ، فإن الارتفاع الملموس في إعداد غير المؤهلين من المجندين في القوات المسلحة لابد أن يتسبب في بعض الأحيان في إعاقة تنفيذ ونجاح التدريب ، خاصة في ظل التطور الكبير والمستمر للأسلحة والمعدات في الفترة الحالية .

وفي نفس الوقت ، فإن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد تتسبب في أحد جوانبها في صعوبة التجاوب مع مطالب تحسين الأوضاع المعيشية والإدارية في الوحدات ، الأمر الذي يؤثر على الالتزامات التدريبية من ناحيتين ، أولهما انشغال هذه الوحدات بتوفير مطالبها من خلال امكانياتها الذاتية على حساب العملية التدريبية بها ، وثانيها أنه حتى في حالة تنفيذ التدريب ، فإن سوء الحالة الإدارية للأفراد يؤثر سلبا على الروح المعنوية مما يؤثر بدوره على التدريب .

وأخيرا ، فإن انخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية في القوات المسلحة يؤدى منطقيا إلى الحد من إمكانية الاستفادة من الاتجاهات الفكرية الحديثة لتدريب جيوش الدول المتقدمة ، مما يحول بالتالى دون تحقيق أكفأ استيعاب ممكن لقدرات الأسلحة والمعدات . ومبعث ذلك ، أنه على الرغم من اتجاه القوات المسلحة المصرية منذ أوائل الثمانينات نحو العمل على الأخذ بالأساليب الحديثة في التدريب القتالي ، إلا أن الظروف الاقتصادية أدت إلى تقليص هذا الاتجاه ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في ضعف معدلات استخدام المقاتلات في تدريب القوات المسلحة ، وكذلك التأخر في ادخال الحاسبات الالكترونية إلى مجال التدريب القتالي على نطاق واسع في القوات المسلحة .

وهكذا ، فإن مجمل المتغيرات السابقة لابد أن تترك تأثيراتها السلبية على المهام التدريبية في القوات المسلحة ، على أن ذلك لا يعنى على الإطلاق أن هذه المشكلات تؤدى إلى تهديد نتائج الجهود التدريبية المبذولة لدى تلك القوات ، وإنما المقصود فقط أن المشكلات المذكورة تلعب دورا في الحيلولة دون النجاح بصورة كاملة في تحقيق الأهداف للتدريبية الموضوعية . وفي ظل هذا الوضع ، فإن من الضروري العمل على الحد من تأثير هذه المشكلات على الكفاءة القتالية لقوات ، وعلى قدرتها على تنفيذ المهام الموضوعية لها ، وذلك من خلال صيغة متكاملة تأخذ في اعتبارها احتياجات القوات المسلحة والظروف الاقتصادية للبلاد ، ومتغيرات البيئة الاستراتيجية الإقليمية والعالمية المحيطة بمصر .

جدول رقم (١٥)
التدريبات الرئيسية للقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٩١

التاريخ	نوع التدريب	القوات المشتركة في التدريب	مدة التدريب / المناورة	أهم الأهداف
١٩٩١ / ٢ / ١١	مشروع تدريبي بالذخيرة الحية .	فرقة / للجيش الثاني الميداني	٧ - ١١ / ٢ / ١٩٩١ (٤ يوم)	تدريب على كل تلة جزء من العملية الدفاعية للجيش الميداني .
١٩٩١ / ٥ / ٢	بيان على (الغاريق صر)	كتيبة دبابات / لواء ميكانيكي للعمل كعملة متحركة للاستيلاء على مضيق جبلي بالتعاون مع عناصر من الصاعقة والمظلات والابرار الجوي .	٣ / ٥ / ١٩٩١ (يوم واحد)	تطبيق الدروس المستفادة من حرب أكتوبر وحرب تحرير الكويت .
١٩٩١ / ٥ / ٢١	مشروع تدريبي بالذخيرة الحية .	فرقة / الجيش الثالث الميداني بالاشتراك مع القوات الجوية ووحدة المظلات .	١٩ - ٢١ / ١١ / ١٩٩١ (٤ يوم)	استعادة مضيق جبلي استولت عليه قوات الابرار الجوي للجانب الآخر .
١٩٩١ / ٦ / ٣٠	بيان على القواعد والمطورة الآلية .	وحدات مختلفة ومتنوعة في مناسبة الاحتفال بيوم الدفاع الجوي	٦ / ٦ / ١٩٩١ (يوم واحد)	نقل صورة الموقف الجوي من مصادر قتال جوي طائر .
١٩٩١ / ١٠ / ١٨	تدريب بحري مشترك بالذخيرة الحية (مصري / بريطاني)		١٨ - ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ (٥ يوم)	<ul style="list-style-type: none"> * هجوم بالطوربيدات من القواصات على أهداف سطحية . * هجوم بالقذائف الأصابع الصاروخية ضد سفن مكافحة القواصات . * رماية بالمدفعية المضادة للطائرات . * رماية جوا/سطح من الطائرات ضد أهداف بحرية . * إطلاق صواريخ مضادة للسفن .
١٩٩١ / ١٠ / ٣١	مشروع تدريبي بالذخيرة الحية .	فرقة / الجيش الثالث الميداني	٢٨ - ٣١ / ٤ / ١٩٩١ (٤ يوم)	<ul style="list-style-type: none"> * ابرار قوات المشاة بالهليكوبتر بدلا من قوات المظلات . * فرض موقف تكتيكي طارئ .
١٩٩١ / ١١ / ١٢	مناورة ليلية بالذخيرة الحية .	٢٣١ طائرة من أنواع مختلفة من جميع عناصر وتشكيلات القوات الجوية المصرية .	١١ - ١٢ / ١١ / ١٩٩١ (ليلة واحدة)	<ul style="list-style-type: none"> * التدريب على العمل القتالي المشترك . * التعاون مع عناصر أخرى من القوات المسلحة . * استرداد قاعدة جوية كانت قوات الخصم قد استولت عليها .

رابعاً : سياسة الخدمة الوطنية

المسلحة جن غيرها من قطاعات المجتمع بالتحديث التكنولوجى والتنظيمى واللقى ، لاسيما من حيث أن التطور التكنولوجى العسكرى العالمى يعكس على القوات المسلحة بدرجة أكثر بروزاً عن غيرها من قطاعات المجتمع . أضف إلى ذلك ، أن للقوات المسلحة تتميز بالتكامل المهنى ، نتيجة لاحتوائها على مختلف المهن والتخصصات . وفى هذا الإطار ، جرى النظر إلى مشاركة القوات المسلحة فى وضع وتنفيذ خطة التنمية باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق تنمية سرية للمجتمع من خلال التكامل بين القوات المسلحة وباقي أجهزة الدولة ، بما يضمن حشد مختلف الطاقات والدراسة الواقعية والتخطيط العلمى واستخدام التكنولوجيا المتطورة فى استغلال الموارد الطبيعية .

وعلى هذا الأساس ، تسمى سياسة الخدمة الوطنية التى تقوم بها القوات المسلحة إلى تقديم مساهمة فعالة فى جهود التنمية الاقتصادية للدولة . ولذلك ، حرص جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة على تصويب وتعديل المسار الذى يلتجه بوصفه أحد أجهزة وزارة الدفاع ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة ، حيث أصبح أكثر حرصاً على التركيز فى نشاطه على القيام بالمشروعات ذات الصيغة القومية ، والتى تنأى بالقوات المسلحة عن منافسة القطاعات المدنية ، علاوة على المشروعات التى تتقدم بها الوزارات والهيئات ثقة منها فى دقة التنفيذ ومستوى الأداء .

ومن هذه الخطوط العريضة ، انبثقت مجموعة من الأهداف التى تحكم سياسة الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ، وتتمثل فى :

- أشتراك القوات المسلحة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- استثمار المواد والخامات الأولية وتنفيذ المشروعات والأعمال فى المناطق النائية والتى تحجم القطاعات الأخرى بالدولة عن تنفيذها .

تنبع أهمية التمرس لجهود الخدمة الوطنية التى تقوم بها القوات المسلحة ، من أنها تعكس الدور الحيوى والفعال الذى تضطلع به تلك القوات سواء لخدمة باقى أجهزة الدولة أو لصالح المجتمع ككل . وكان التقرير الاستراتيجى العربى قد تعرض لهذه الجهود فى عديده الأول (١٩٨٥) والثانى (١٩٨٦) ، على أن ضالة الإعلان عن نشاط القوات المسلحة فى هذا المجال قد حال دون الاستمرار فى تناول الجهود المذكورة . ومن ثم فإن التحليل الورد فى هذا الجزء يغطى مجمل الفترة ٨٧ - ١٩٩١ ، حيث جرى الاستفادة من النشاط المعلن خلال هذه الفترة لرصد الاتجاهات العامة لسياسة الخدمة الوطنية المعمول بها من جانب القوات المسلحة ، علاوة على التعرض بشكل تفصيلى لنشاط وحدات وقطاعات وشركات الخدمة الوطنية .

١ - تطور سياسة الخدمة الوطنية :

برزت فكرة اشتراك القوات المسلحة فى نشاط لصالح بعض أجهزة الدولة فى أعقاب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول ، انطلاقاً من أن ما يميز به أداء القوات المسلحة فى حرب ١٩٧٣ يشجع على الاستفادة بهذا التميز فى أداء مهام وطنية أخرى . وقد تدعم هذا الاتجاه فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، إذ جرى إنشاء جهاز الخدمة الوطنية لتنسيق نشاط القوات المسلحة فى خدمة باقى أجهزة الدولة ، ثم تضاعف اشتراك هذه القوات فى المشروعات الوطنية منذ ذلك التاريخ ، وبدأت منذ أوائل الثمانينات فى القيام بدور مخطط لتحقيق أهداف محددة .

وقد استهدفت جهود الخدمة الوطنية بشكل عام الاستفادة من القوات المسلحة باعتبارها المؤسسة الأكثر عصرية فى الدولة ، وبالتالي هى الأقدر على دفع للتنمية إلى الأمام ، وذلك لما تتميز به من خصائص وسمات فريدة لا تتوفر لغيرها من قطاعات المجتمع ، ولأتى فى مقدمتها تميز القوات

– أقامة صناعات تكميلية أو تجميعية تخدم العملية الانتاجية .
– اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات القوات المسلحة
وتحويل مشروعات وأنشطة أخرى تكون في حاجة إليها .
– تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة من السلع الغذائية .
– خلق الكوادر الفنية ذات المهارات العالية في مختلف
التخصصات والمجالات .

وراء هذه الأهداف ، ينبغي قبل التعرض تفصيلا لهذه الأهداف
الإشارة إلى أنه بالرغم من أن كل هدف من هذه الأهداف
يعتبر قائما بذاته من الناحية النظرية ، إلا أنها تتسم بالتكامل
بين بعضها البعض من الناحية العملية . فعلى سبيل المثال ،
تمثل معظم هذه الأهداف تطبيقا عمليا للهدف الأول المتمثل
في اشتراك القوات المسلحة في عملية التنمية ، فضلا عن
أن هدف خلق الكوادر الفنية ذات المهارات العالية لا يمكن
أن يتحقق سوى من خلال تنفيذ جميع الأهداف الأخرى ..
وهكذا .

وينطوي هدف اشتراك القوات المسلحة في عملية التنمية
على فوائد متبادلة للقائمين العسكري والمدني في الدولة ،
ذلك أن القوات المسلحة تستطيع باعتبارها قطاعاً حيوياً
وفعالاً من قطاعات الدولة أن تشارك في تنمية المجتمع من
خلال استثمار مواردها البشرية والفنية والطبيعية الفاضلة بما
يزيد الإنتاج والدخل القومي من ناحية ، وبما يساعد أيضاً على
تطوير القوات المسلحة وكمابها قدرات متزايدة من ناحية
أخرى .

أما هدف استثمار الموارد والخامات الأولية وتنفيذ
المشروعات بالمناطق الثابتة التي تحجم القطاعات الأخرى
بالدولة عن تنفيذها ، فهو ينبع من أن هذه المشروعات تتسم
بارتفاع تكلفة العملية الانتاجية بها ، لاسيما عنصرى العمل
ورأس المال ، علاوة على أنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة
نسبياً قبل استكمال دورة رأس المال فيها . ولذلك ، وجدت
القوات المسلحة أن اضطلاعاً بهذه المشروعات سوف يقدم
خدمة قومية ملموسة لاستغلال الموارد الطبيعية في البلاد ،
وبما لا يقلل على كاهل القوات المسلحة التي تحفظ بالفعل
بنقاط تواجد بالقرب من مواقع هذه المشروعات . أضف إلى
ذلك أن ، للمشروعات التي قامت بها القوات المسلحة في هذا
المجال كانت تنصب بالدرجة الأولى في مجال استخراج
خامات طبيعية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للقائمين
العسكري والمدني في الدولة على حد سواء .

من ناحية أخرى ، يتصف هدف إقامة صناعات تكميلية
وتجميعية تخدم العملية الانتاجية ، بأهمية محورية في إطار
سياسة الخدمة الوطنية ، حيث أن هذه الصناعات تتركز في
المجالات التي تتمتع فيها القوات المسلحة بميزة نسبية
بالمقارنة مع القطاع الخاص لاسيما في مجال الكوادر

البشرية والفنية والتنظيمية . ولتحقيق هذا الهدف ، جرى
التركيز على المنفجعات الصناعية ذات الاستخدام المزدوج ،
خاصة صناعة البصريات والكمبيوترات .

ويعتبر هذا اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات
القوات المسلحة ولتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات من السلع
للغذائية ، بمثابة القواعد المباشرة التي تكتسبها تلك القوات من
وراء جهود الخدمة الوطنية . فالقوات المسلحة تستطيع
الاستفادة من المعدات المتحصلة من وراء تلك الجهود في
تمويل أنشطة ومشروعات أخرى خاصة بها تكون في حاجة
إليها ، بالإضافة إلى أن الكثير من المشروعات المجرأة في
سياق سياسة الخدمة الوطنية تخدم في نفس الوقت أنشطة
واحتياجات القوات المسلحة ، بما يتيح درجة أكبر من حرية
الحركة للقوات في توفير احتياجاتها ويخفض الضغط على
الأسواق المدنية ، الأمر الذي يساعد بالضرورة في تخفيض
الضغوط التضخمية الواقعة على كاهل الاقتصاد القومي .

وأخيراً ، فإن هدف خلق الكوادر الفنية ذات المهارات
العالية من مختلف التخصصات والمجالات ينحصر بصورة
أساسية من خلال المشاركة في جهود الخدمة الوطنية ، في
مختلف القطاعات والوحدات والشركات ، الأمر الذي
يعرض النقص في بعض هذه الكوادر في السوق المدني ،
ويقدم أسهماً مباشرة في تنمية المهارات البشرية والفنية في
الوعاء الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

وتتحقق سياسة الخدمة الوطنية من خلال ثلاثة عناصر
رئيسية متكاملة تتمثل في :

أ . جهاز الخدمة الوطنية ، ويتألف من عدد من الشركات
والقطاعات ، تضم شركة النصر للكمبيوترات الوسيطة
والشركة العربية العالمية للبصريات وشركة النصر للخدمات
والصيانة وقطاع الأمن الفلحي وقطاع التدخين .

ب . وحدات الخدمة الوطنية المتخصصة ، وقد شكلت أساساً
بفرض العمل في المجالات المختلفة للخدمة الوطنية .

ج . فائض الامكانيات الفنية والبشرية والعملية للقوات
المسلحة ، والذي يجري توظيفه لخدمة المشروعات الترميمية
بالدولة عن طريق التنسيق مع جهاز مشروعات الخدمة
الوطنية ، وبما لا يخل بالواجبات الاساسية المكلف بها
وحدات القوات المسلحة ، وبهدف دعم خطة للتنمية للدولة ،
وتعميق العملية التدريبية للقوات المسلحة باضافة ساعات
تدريب عملي حقيقي للوحدات دون اعباء مالية على القوات
المسلحة .

٢ - أنشطة القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية :

تقوم الجهات الثلاث مسلفة الذكر بوظائف متكاملة
ومترابطة في إطار سياسة الخدمة الوطنية ، على أن

والحرسات ، والنظافة ، وصيانة المعدات والمنشآت والمرافق ، والخدمات البحرية ، وإدارة النفاق ... وغيرها . وقد تأسست في يوليو ١٩٨٨ كشركة مساهمة بين جهاز الخدمة الوطنية والضباط المتقاعدين بهدف تكوين أنشطة لجذب مخدرات الضباط المتقاعدين وتوفير فرص عمل لذوى الكفاءة منهم .

ويعمل قطاع الأمن الغذائي في مجال الانتاج الزراعى بهدف توفير جزء من احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الغذائية ، وايضا توفير بعض السلع الزائدة عن حاجة القوات المسلحة لبيعها إلى أفراد القوات المسلحة من خلال جهاز الخدمات العامة . وقد انضم هذا القطاع إلى جهاز الخدمة الوطنية عام ١٩٨٣ ، ويتولى انتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والابان الطازجة والمحاصيل الزراعية والفواكه والبقول والخضروات .

وأخيرا ، يشارك فرع التعدين مشاركة فعالة في عمليات التعدين بالدولة عن طريق فتح مجالات تعدينية جديدة في مناطق نائية أحجم عنها المستثمر . وقد أنشئ هذا الفرع في عام ١٩٨٨ كمشروع خدمة وطنية بتمويل كامل من الجهاز ، ويشتر عمله من رئاسة الجهاز . وقام باستخراج وتسويق خام الالابيت من محاجر جنوب سيناء ، والذي يعتبر من الخامات الاستراتيجية ذات النفوة العالية ، ويستخدم في تصنيع السيراميك الصمى والبورسلين وصناعة الزجاج ... والعديد من الاستخدامات الصناعية الأخرى ، وينبأ هذا الفرع حاليا مع الشركات الدولية المتخصصة لفتح أسواق تصدير أمام هذا الخام في الخارج .

ب - فالض أماكنات القوات المسلحة :

تشارك معظم أسلحة وهيئات وإدارات القوات المسلحة في جهود الخدمة الوطنية ، عن طريق استغلال فائض أماكناتها ، لاسيما الهيئة الهندسية والقوات البحرية وسلاح المركبات وإدارة نظم المعلومات وحرس الحدود وسلاح الإشارة وهيئة التسليح .

فقد قامت الهيئة الهندسية بتنفيذ الآف الوحدات السكنية للضباط والانتابات المهنية والمحلات التجارية والأسواق التجارية في القاهرة والإسكندرية وأسوان ، كما تولت القيام بالعديد من عمليات انشاء الطرق وتركيب الكبارى والمنشآت في الكثير من محافظات الجمهورية ، وقامت بمد خطوط المياه وتجديد محطة مياه الاسماعيلية ، وأصدرت العديد من المطبوعات في مجال المساحة المدنية ، علاوة على تطوير الآف الهكتارات من الأقام ومخلفات الحروب المبادة في خليج السويس والاسماعيلية والدخيلة ورأس مدر لصلح

الملاحظ من استعراض هذه الوظائف أن هناك زيادة ملحوظة في الوزن النسبي للجهود المتحققة من خلال استغلال فائض أماكنات الفنية والبشرية والعلمية للقوات المسلحة ، ومع ذلك فإن جميع الجهود التي تقوم بها مختلف الجهات تجرى أساسا من خلال التنسيق الكامل مع جهاز الخدمة الوطنية ، حتى بالتنبؤ للجهات التي لا تتبعم تنمية مباشرة .

أ - جهاز الخدمة الوطنية :

تغضى أنشطة هذا الجهاز العديد من المجالات ، تشمل تحديدا على انتاج الكيماويات الوسيطة والبصريات والأمن الغذائي والتعدين وأعمال الصيانة والخدمات . وتتولى شركة النصر للكيماويات الوسيطة انتاج العديد من المواد الكيماوية المستخدمة في الصناعات المختلفة ، كما تنتج المبيدات العشرية المنزلية والمخصبات الزراعية والغازات الصناعية والأقراص الطاردة للبعوض والكلور ومشتقاته . وقد أنهت الشركة من أعمال تجديد خط انتاج الكلور بأحدث التكنولوجيا العالمية ، بحيث أصبح يمكن مضاعفة انتاجه من الكلور ليصل إلى ١٥ طن/يوم . كما تغضى الشركة أمانة فائقة لأعمال البحث والتطوير ، وتمكنت بذلك من تخليق منتجات جديدة تم انتاجها وتسويقها للاستفادة منها في المجالات الزراعية والصناعية . وتقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى بعض الدول العربية والأجنبية ، كما تقوم بإنشاء مصنع كلور لخدمة مرفق مياه القاهرة الكبرى ، وتعمل حاليا على تنفيذ خطة الاستثمارات والاحلال والتجديد بالشركة .

أما الشركة العربية العالمية للبصريات ، فقد تأسست في مايو ١٩٨٢ كشركة مساهمة بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وشركة U. S. H. الانجليزية . وتعمل الشركة في مجال تصنيع وتجميع وتسويق الأجهزة والمعدات البصرية والكهربائية ، مع العمل على تطويرها باستمرار بما يساعد على تلبية المطالب الاستراتيجية للقوات المسلحة ، وكذا مطالب التصدير لتلبية احتياجات الدول الصديقة . وقد حرصت الشركة على زيادة مساهمة المنتج المحلي في الانتاج ، حيث وصل إلى ٩٠٪ من الاجزاء الميكانيكية لبعض الأجهزة ، كما قامت بتطوير وتحديث أقسام التجميع الإلكتروني بها عن طريق بناء الدوائر الإلكترونية المستخدمة في أجهزة تقدير المسافة بالليزر . وفي الوقت الراهن ، تبحث الشركة للدخول في مجال تصنيع أجهزة الرؤية بالأشعاع الحرارى والحاسبات الآلية والصناعات الطبية وشنابر النظارات الطبية المعدنية .

وتغضى شركة النصر للخدمات والصيانة مجالا مختلفا من النشاط ، حيث تعمل في مجال الخدمات المختلفة مثل الأمن

مشروعات التنقيب عن البترول والمشروعات السياحية .

كما قامت القوات البحرية باستغلال أرسفلة المرحلة الأولى لميناء أبى قير البحرى فى أعمال الخدمة الوطنية ، وذلك بتأجير الارصفة والمسطحات لشركات البترول العاملة بالمنطقة ، بالإضافة إلى تنفيذ أعمال الأتزال ولتقطر والإصلاح للسفن المصرية والعربية والأجنبية ، وتقديم خدمات بحرية للشركات الملاحية المختلفة فى القطاعين العام والخاص فى مجالات الفطس والكشف والإصلاح تحت الماء وأصلاح واختبار معدات الإطفاء على السفن التجارية ، علاوة على القيام بأعمال المصح البحري ولتتاج للخرائط البحرية للعديد من الموانئ ، وكذلك القيام بأعمال الإنقاذ فى ظروف الكوارث البحرية .

وقد قامت إدارة المركبات بدورها بتخصص جانب هام من أعمال الورش الرئيسية التابعة لها لاتنتاج وتجديد قطع الغيار الخاصة بعربات المطافئ ومبنى بأصات الركوب ، كما قامت بتصنيع الآف الشكمانات والرادياتيرز وقطع غيار الاوتوبيسات ، وأفتتحت ورش خدمة وطنية لإصلاح العربات لضباط القوات المسلحة ، وكذلك أصلاح الأجهزة الكهربائية .

أما إدارة نظم المعلومات فقد قدمت خدمات للعديد من أجهزة الدولة الأخرى ، حيث قامت بتنفيذ مشروع التسجيل الميكروفيلى لمصلحة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية ، وتولت أيضا مشروع تسجيل بولئات المصدرين والمستهلكين لمصالح مركز معلومات مجلس الوزراء ، وتنفيذ مشروعات التسجيل الميكروفيلى لشركة بنها للصناعات الالكترونية ، بالإضافة إلى تنظيم دورات التدريب على الحاسبات الآلية ، علاوة على تقديم المعلومات للباحثين ومتخذى القرار فى القطاعين المدني والمسكرى بواسطة بنك المعلومات باستخدام قواعد البيانات العالمية .

وعلى الرغم من أن الوظيفة الرئيسية لقوات حرس الحدود تتمثل فى تأمين حدود الدولة من مختلف النواحي ، إلا أنها تشارك أيضا فى جهود الخدمة الوطنية عن طريق تقديم خدمات تابعة من طبيعة وظيفتها المتكررة ، حيث تقوم بالتعاون المستمر مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للحفاظ على الثروة السمكية واتخاذ الاجراءات الأمنية حيال العائكات عند دخولها المياه الإقليمية . كما تساهم قوات حرس الحدود فى تأمين رحلات الطيران العامة مع شركات البترول بواسطة عناصر مخابرات حرس الحدود وتأمين المباحثات العالمية المجرة على أراضي البلاد مثل رالى الفراعنة ، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والمعرفة مع أجهزة مكافحة المخدرات فى مصر والدول الشقيقة والصديقة .

وقد تولت عناصر سلاح الإشارة تنفيذ مشروعات أنشاء الشبكات التليفونية لستروالات شبرا الخيمة والزهراء الجديدة وميدى جابر ، والتوصيلات الأرضية لستروالات الفتح وجليم ومحمدر بك ، وكذلك الأعمال المدنية لشبكة التليفونات المدنية - العسكرية ، والقيام بصيانة شبكات الستروالات الأمريكية . أما إدارة الأسلحة والذخيرة ، فقد شاركت بدور كبير فى مشروعات الخدمة الوطنية ، حيث تتولى تصنيع العديد من الأجهزة والمعدات لأغراض مختلفة لاسيما تصنيع أفراس بؤرية لأجهزة الرؤية الليلية لصالح الشركة العربية العالمية للصناعات .

ج - وحدات الخدمة الوطنية المتخصصة :

شكلت هذه الوحدات لتنفيذ أعمال الإنشاءات المدنية والبنية الأساسية ، شاركت هذه الوحدات فى أعمال تنفيذ العديد من مشروعات المواصلات السلكية واللاسلكية وأعمال صيانة خطوط السكك الحديدية فى المناطق النائية والمنعزلة فى ظروف صعبة ، كما تتولى إنتاج الخبز لصالح وزارة التموين من خلال سبعة مجمعات لإنتاج الخبز فى القاهرة والجيزة والاسكندرية .

٣ - نظرة عامة على سياسة الخدمة الوطنية :

نجحت سياسة الخدمة الوطنية إلى حد كبير فى تقديم مساهمة متميزة من جانب القوات المسلحة فى عملية التنمية بمفهومها الشامل ، ويتضح هذا التميز بصفة عامة حال ملاحظة ما تشتمل عليه جهود وانشطة الخدمة الوطنية من ضخامة الحجم وتنوع الأعمال . كما يلاحظ بصفة خاصة أن سياسة الخدمة الوطنية كانت موفقة للغاية فى تركيز أغلب نشاطها على المشروعات القومية ، والتي لا تتضمن منافسة للقطاعات المدنية فى الدولة ، بما يضمن تلقائيا درجة أكبر من التكامل فى الجهود المبذولة على الجانبين .

ومع ذلك ، يلاحظ أن سياسة الخدمة الوطنية المعمول بها تواجه بعض المشكلات ، فضلا عن كونها تنطوى على بعض الانشطار موضع للتحفظ ، ويترتب على هذين المتغيرين عموما للحوالة دون وصول المائد النهائي لهذه السياسة إلى المستويات المأمولة . فمن ناحية ، تتبع المشكلات التى تواجهها سياسة الخدمة الوطنية من ظروف الأزمة التى يعانى منها الاقتصاد القومى ، وينجم عنها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات الإنتاج وتزايد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك . وتتركز هذه الظروف بطبيعة الحال انعكاساتها على جهود الخدمة الوطنية ، شأنها

ملموس ، بالإضافة إلى أنه يتنافس في الخدمات التي يقدمها مع القطاعات المدنية العاملة في هذا المجال .

وفي نفس الوقت ، مازال نشاط قطاع التعدين دون المستوى المأمول له ، حيث أنه ما زال قاصرا على مشروع واحد تقريبا ، هو مشروع إستخراج خام الإيلايت من جنوب سيناء . وعلى أية حال ، فإن ضيق نطاق عمل هذا القطاع يدعو أساما إلى البحث عن صيغة توازنية ملائمة ، تأخذ في اعتبارها مثلا عدم تحميل جهاز الخدمة الوطنية مسؤولية القيام بعملية الاستخراج والتسويق معا ، وإنما يمكن اسناد مراحل معينة من عملية الاستخراج إلى الجهاز ، على أن يقوم بعد ذلك باعطاء المشروع إلى القطاعات المدنية بعد تطوير العمل في المناجم والمحاجر ، مع حفظ حقوق الجهاز كاملة في هذا النشاط ، الأمر الذي يساعده على ادخار جهوده للقيام بالنشطة أخرى ، بالإضافة إلى الحصول على عائدات مالية معينة نظير قيامها بمراحل الإنتاج الأولى .

وهكذا قلن من الضروري مواصلة اعمال للتصويب وللتعديل في سياسة الخدمة الوطنية ، حتى يمكن زيادة فاعليتها وتمكينها من تحقيق اهدافها الاصلية الموضوعة بكفاءة عالية ، لاسيما هدف اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات القوات المسلحة وتمويل مشروعات وانشطة أخرى تكون في حاجة اليها ، حيث أن زيادة فاعلية جهاز الخدمة الوطنية يمكن أن تفتح مصدرا متجددا للتمويل الذاتي للقوات المسلحة ، بما ينعكس في صورة امكانية توفير بعض احتياجات القوات المسلحة عبر هذا المصدر التمويلي من ناحية ، وبما يمكن أن ينعكس أيضا مرة أخرى على الجهاز نفسه وتمكينه من أداء انشطته بكفاءة أعلى في كافة المجالات .

في تلك شأن باقي أجهزة الدولة . وتعدد هذه الإنعكاسات ، فهي تؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاه على عاتق القوات المسلحة للمشاركة في جهود التنمية الاقتصادية ، في حين أنها تواجه في ذات الوقت قصورا في الموارد التمويلية اللازمة لتفادي هذه الأعباء المتزايدة ، بل أن هذا القصور التمويلي يمس أيضا المخصصات اللازمة للاستمرار عمل الأنشطة القائمة . وفي ضوء ماسبق ، يمكننا مثلا فهم الأسباب الكامنة وراء ضيق نطاق الصناعات التكميلية والتجميعية التي يتولاها جهاز الخدمة الوطنية ، والتي تتركز حتى الآن في مجال صناعة البصريات والكيمائيات والوسيلة فقط ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى نقص التمويل بالدرجة الأولى ، الأمر الذي يعني أن ظروف الأزمة الاقتصادية تؤدي تدريجيا إلى توليد دائرة حلزونية من المشكلات في مواجهة سياسة الخدمة الوطنية .

على الجانب الآخر ، يلاحظ أن سياسة الخدمة الوطنية قد انطلوت على بعض الأنشطة التي تثير تساؤلات جوهرية حول مدى انطباقها مع مفهوم الخدمة الوطنية ، علاوة على وجود أنشطة أخرى تثير التساؤل بشأن رشادة الأسلوب الذي تدلر به . فمن ناحية ، يثير مشروع شركة النصر للخدمات والصيانة على وجه التحديد قدرا من التحفظ في ظل دخوله في دلالة أنشطة الخدمة الوطنية ، وبمست ذلك أن هذا المشروع قد يتعارض مع فلسفة الخدمة الوطنية ، فهو عبارة عن مشروع استثماري يشارك فيه جهاز الخدمة الوطنية والضباط المتقاعدين ، أي أنه يخدم مصالح شريحة ضيقة ومحدودة من المنفعين ، بما ينفي عنه الصلة القومية ، فضلا عن أن طبيعة النشاط نفسه الذي وجهت إليه الاستثمارات لا تتخدم جهود التنمية الاقتصادية بشكل

القسم الرابع

الاقتصاد القومي

- ☐ برنامج الإصلاح الليبرالي .
- ☐ الموازنة العامة للدولة .
- ☐ قطاع الأعمال العام .

تمهيد :

كما حددته وثيقة هامة لصندوق النقد الدولي مؤرخة ٢٦ أبريل ١٩٩١ حول اتفاقية المساعدة مع الحكومة المصرية ، وهذا الهدف - كما لخصته الوثيقة - هو « إقامة اقتصاد سوق حرة ذي توجه خارجي خلال الأجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة ، تنافسية ، مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام منقلص يعمل في بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومي » .

★ ★ ★

وفي ضوء ما سبق ، يركز هذا القسم من التقرير على ثلاث محاور أساسية :

الأول . برنامج الإصلاح الاقتصادي . وتناقش مقدمات وضوابط ، واتجاهات وغايات ، ثم سياسات وإجراءات ، هذا البرنامج . وتركز هنا على التحليل الموضوعي النقدي لاتفاقية المساعدة مع صندوق النقد الدولي ، والتي تتكامل مع اتفاقيات فروض للتصحيح الهيكلي STRUCTURAL ADJUSTMENT مع البنك الدولي ، في ضوء الوثيقة المذكورة للصندوق .

والثاني . الموازنة العامة للدولة . ونحلل أهم تطوراتها من منظور لبعاد وأسباب وعواقب عجز الموازنة واتجاهات سياسة الإصلاح المالي وخاصة إصدار اذون الخزانة مع بداية عام ١٩٩١ . ونبحث تأثيرات خفض الاستثمار والاتفاق العام عبر السياسات المالية والتقديرة ، التي تهدف إلى تقليص جذري لعجز الموازنة باعتبار هذا الهدف مركز الاهتمام في علاج الاختلال بالموازنة .

والثالث . قطاع الأعمال العام . ونحدد الجديد الذي أتى به قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . وتأخذ بعين الاعتبار الجدل الذي أثاره إصدار القانون حول قضايا : فصل الملكية عن الإدارة ، وإدارة القطاع في اقتصاد سوق ، وتنفيذ برنامج الخصخصة ، ولوائح العاملين في هذا القطاع . ونولي اهتماما خاصا بالقطاع العام الصناعي من منظور تأثيرات هذا القانون ، ومجمل برنامج الإصلاح ، على مصيره .

★ ★ ★

شهد عام ١٩٩١ اعلان انعطاف استراتيجي في مجرى تطور الاقتصاد المصري . وحدثت اتفاقية المساعدة STAND-BY ARRANGEMENT بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي (للفترة من مايو ١٩٩١ حتى نوفمبر ١٩٩٢) اطار ومضمون هذا الانعطاف ، ويكشف خطاب نوايا للحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولي في أبريل ١٩٩١ عن غايات وسياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي للجلال المتوسط بدءا من فترة الاتفاقية المذكورة .

وفي رصد تطورات ومتابعة قضايا الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٩١ ، نركز في هذا القسم من التقرير على تحليل اشكاليات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في اطار ما وصفناه باعلان انعطاف استراتيجي في مجرى تطور اقتصاد مصر .

ونلخص جوهر هذا الانعطاف في جذرية التحولات الاقتصادية الليبرالية ، التي سجل عام ١٩٩١ بدايتها ، في اتجاهات ثلاثة ، هي : اطلاق آليات السوق في تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، وتنفيذ برنامج واسع للخصخصة PRIVITIZATION في قطاع الأعمال العام ، وتحرير القطاع الخارجي وخاصة باطلاق حرية الاستيراد وتعميم الجنيه المصري .

★ ★ ★

أن إجراءات الإصلاح وتطورات الاقتصاد خلال عام ١٩٩١ لاتسمح لنا بأكثر من الحديث عن « اعلان » و « بدايات » و « اتجاهات » ما اسميها انعطافا استراتيجيا على طريق التحول اقتصادي الليبرالي في مصر . بيد أن هذا الاستنتاج نرى صحته في تقديرنا أن لوضع الاقتصاد المصري والمنغبريات العالمية والإقليمية لاترك فرصة بديلة أو تفرض ثمنا باعظا ، للتهرب من التوجه الاساسي نحو تنفيذ برنامج هذا التحول .

ولذا ، فإن بذرة الاهتمام هنا ، هي تحليل أهم اشكاليات التحول في اتجاه الهدف الاساسي لبرنامج الإصلاح لليبرالي

أولاً : برنامج الإصلاح الاقتصادي

١ . مقدمات وضرورات الإصلاح :

لا جدال أن التحول الاقتصادي الليبرالي لم يبدأ بتوقيع اتفاقية المساعدة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ . إذ رغم تدرج وجزئية ونشر التحولات الاقتصادية الليبرالية حتى بداية التسعينات فقد أعلنت هذه التحولات سياسة رسمية منذ أوائل السبعينات . بل إن الضرورات الاقتصادية الموضوعية فرضت قيوداً بالجنونية لهذه التحولات منذ منتصف الستينات ، لزام تفاقم مصاعب تمويل التنمية ومشاكل اقتصاد الأزمات . ودفعت أعباء هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلى مزيد من رضوخ السياسة الاقتصادية لمقتضيات تخفيف الأعباء الاقتصادية للدولة وتشجيع القطاع الخاص . وهكذا ، استمرت السياسة الاقتصادية التفضيية طوال النصف الثاني من الستينات رغم معارضة السياسة التوسعية للاستثمار العام فترة قصيرة مع مطلع السبعينات . واستجابت الدولة - جزئياً - لمطالب قيادات قطاع الأعمال العام ، منذ مؤتمر الانتاج عام ١٩٦٥ ، ويتوسيع استقلالية إدارة للنشاط الجارى لشركات القطاع العام . ورفع النظام سقف الملكية الزراعية وفق القانون الثالث للإصلاح الزراعي في نهاية الستينات مقارنة بالتوجه المعين في بداية الستينات . كما أقر النظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، وشجع صادرات القطاع الخاص .. الخ .

● وبين مقدمات الانعطاف الراهن المعان نحو تحول اقتصادي ليبرالي ، شامل ومتمسح وجذري ، نرصد نقطتي انطلاقا تتسمان بالأهمية في فهم خصوصية هذا الانعطاف . الأولى : أنه رغم خصوصية ما مسمى بالتطبيق العربي للاقتصاد في مصر ، فقد تطور الاقتصاد المصري خلال الستينات على صورة اقتصادات التخطيط المركزي

« سوفيتية الطراز » . إذ أضحت اقتصاد الأوامر المركزي هو الوجه الرئيسي للبناء والنشاط الاقتصادي ، انطلاقاً من سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية . وتماثل الدور الاقتصادي للدولة سواء عبر سيطرة الدولة في نشاط الأعمال الكبير ، أو توسيع دور الدولة بتعظيم الانفاق والاستثمار العام ، فضلاً عن التدخل بإدوات السياسة الاقتصادية الكلية لرأسمالية الدولة للتنمية .

ولعل أهم الأسباب الموضوعية التي تقصر صعود السيطرة الاقتصادية للدولة ، هي غياب أو ضعف البديل القومي لتحظيم التراكم واستكمال التصنيع وتسريع التنمية . أضف إلى هذا ، ما فرضته معركة الاستقلال الوطني ومحاولة التنمية المستقلة من تأميم وتصميم رؤوس الأموال الأجنبية التي مثلت نحو ثلاثة أرباع رؤوس الأموال المساهمة التي سيطرت في اقتصاد مصر الحديث حتى بداية الخمسينات . وفي اتجاه الاقتصاد السلطوي خففت مقتضيات الإصلاح الاجتماعي في لحظة . وتداعيات الصراع السياسي في لحظة تالية .

وأياً كانت الدوافع ، فإن الدور الاقتصادي للدولة تجاوز الحدود اللازمة لتحقيق المزج الأمل بين ضرورات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعي ومقتضيات التخصص الدولي . وساهمت في هذا ، للرؤى الأيديولوجية لسلطة الناصرية التي تأثرت بالنموذج السوفيتي شأن العديد من النظم الوطنية في البلدان النامية التي تحررت من الاستعمار وتطلعت إلى التنمية المستقلة . كما دفعت في ذات الاتجاه ظروف الصراع السياسي الداخلي ، ومعارك تأكيد المباداة الوطنية ، وحصار الغرب لمحاولات التنمية المستقلة ، ودعم الكتلة السوفيتية للتركة الاشتراكي الذي اعتبرت مصر الناصرية مثالة الرائد .

المصرية . وتمثلت أبرز مظاهر التثوية في أن النخبة العالية البرية التي اقلنت من الانفتاح في معظم حصتها من الثروة النقدية للأمة فضلت توظيفها أو تأميمها خارج مصر . ولستغربت نشاطات الاستيراد في التوزيع أو الاستهلاك اللبخي والاكثار العقاري والإبداع المصرفي جانباً آخر من الثروة المتاحة للاستثمار الانتاجي ، وخاصة مع استمرار حصار الرأسمالية الصناعية بواسطة بيروقراطية الدولة وغيرها من القيود .

★ ★ ★

● وقد تضاعف عدد ممن الضرورات وفرض حقمية تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي الجذري والشامل مع بداية التسعينات . وفي مقدمة هذه الضرورات نرصد مآزق الإصلاح التدريجي والجزئي ، من جهة ، ونظام الأزمة الاقتصادية ، من جهة أخرى .

ونلاحظ أولاً : أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد ثمرت إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتد الأجنبي والنشاط المصرفي ، لكن هيئة الدولة استمرت في هذه المجالات . وثالث هيئات قطاع الأعمال العام درجات متزايدة من الاستقلالية الإدارية والمالية وخاصة بتخفيف القيود تدريجياً وجازياً على التمييز والتوظيف والانتاج ، ولكن بقيت القضية المركزية البيروقراطية متمسك بالقطاع . تعددت التشريعات والإجراءات لتشجيع رأس المال الخاص ، المحلي والأجنبي ، على الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية ، ولكن في دائرة مركزها الدولة المسيطرة في الاقتصاد القومي سواء بالملكية المباشرة أو بالسيطرة البيروقراطية .

أضف إلى هذا ، أن الدور التنموي للدولة قد تراجع مع تقليص الاستثمار والاتفاق العام ، وتركيز الاستثمار العام الجديد في تطوير البنية الأساسية . واشتد مآزق عدم تناسب الاستثمار في القطاع الملمس مع الاستثمار في القطاعات غير الملمسة في ظل قصور الاستثمار الخاص الانتاجي وضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن اختلال بنية الاستثمار العام . وذلك فإن الدور التنموي للقطاع الخاص لم يكن - كما نودعا - عند المستوى اللازمة لتمويض غياب الدور التنموي للدولة .

وقد فضلت محاولة المبادلات « الإصلاح بالصحة » بالاتفاق مع الصندوق نتيجة « مظاهرات الخبز » في يناير ١٩٧٧ . لكنه رغم تشرع للتحول الليبرالي ، قد استمرت السياسة الاقتصادية تنفع تدريجياً في الثمانينات نحو : تحرير جزئي لأسعار السلع والفائدة المصرفية والصرف الأجنبي فضلاً عن أسعار الحاصلات والمستزمات الزراعية ، وخفض الاستثمار العام وتركيزه على البنية الأساسية والإحلال والتجديد إلى جانب تقليص

ورغم الاتجاهات التاريخية الهامة للتنمية والتصنيع في حقبة صعود قطاع الدولة ، فقد أضاع اقتصاد الامور بعد استفاد مبرراته عقبه امام التنمية والتقدم . وتجلّى هذا في اصطدام أزمة تمويل التنمية ، وتدهور مؤشرات أداء القطاع العام ، واستمرار جذور مختلف الاختلالات الاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، الانتاجية والنقدية . وكوست سياسة الانفتاح مآزق اقتصاد الامور ممثلاً في انتهاك قواعد اللعبة الاقتصادية والميسية ، أي تجاهل ضرورات تعظيم ربحية المشروعات العامة وتشجيع الاستثمار الخارجي الانتاجي ، من جهة ، وغياب قيود الرقابة الديمقراطية على للنخبة البيروقراطية - التكنوقراطية التي احتكرت صناعة وتنفيذ القرار الاقتصادي والسياسي ، من جهة أخرى .

والثانية : أن فترة التحول الاشتراكي في مصر لم تشهد - عكس نموذج الاشتراكية السوفيتية - تصفية شاملة للقطاع الخاص ، رغم الاطاحة وبخية ، للرأسمالية الكبيرة في مصر . فقد بقيت المبادلة للملكية الفردية للأرض الزراعية ، واستمر نشاط الأعمال الخاص الصغير والمتوسط في الصناعة ، وتوسع نشاط الأعمال الخاص في مجالات التجارة والمقاولات والخدمات . بيد أن السياسة الاقتصادية للدولة الشمولية قامت بتحويل واسع للقطاع الاقتصادي المفرد في الزراعة وغيرها من مجالات المشروع الخاص إلى الموازنة العامة والقطاع العام . وحالت القيود الثقيلة ، السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتشريعية ، دون تطور التراكب الرأسمالي الخاص في قطاعات الانتاج الملمس الرئيسية ، أي الصناعة والزراعة . وقد عاثى الاقتصاد المصري ولا يزال من آثار توجيه ضربة قاسية إلى رواد الصناعة للرأسمالية المصرية ، ومن تشوية التطور الرأسمالي واد عمليه التراكب الخاص الانتاجي . ولعل مثالا صارخا للخطية التاريخية في تصفية الرأسمالية الصناعية الوطنية في مصر يتجسد في تأميم الشركات الصناعية إنللك مصر رغم استجابتها للميسية الاقتصادية والصناعية لثورة يوليو .

والأمر ، أنه رغم الدور الهام للدولة في عملية التنمية ، فقد خلق الاقتصاد الملمس عبات جديدة أمام هذه العملية . ووجه خاص ، فقد خفقت منافذ الاستثمار الانتاجي للثروات النقدية الفردية التي تراكمت بوسائل مشروعة وغير مشروعة . وتمكن النشاط الاقتصادي الخاص ، في المجالات الربعية والتوزيعية التي نجت من مقصلة التأميم ، من معظم أرباحه عبر ترف الملكية لعامة ، التي بدت بلا صاحب تعانى الفساد والتسبب في مصر كما في كل مكان .

ولم تؤد سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد اعلانيها في بداية السبعينات إلى تغيير جذري لأسباب نشوء بنية الرأسمالية

معدلات نمو العمالة في القطاع للعام والادارة الحكومية ،... الخ .

وفي عام ١٩٨٧ . عثت الحكومة اتفاقا جديدا مع صندوق النقد الدولي لمواجهة التأثيرات السلبية لانهيار اسعار الصادرات البترولية في عام ١٩٨٦ ، ولمساندة جهود الحكومة للتغلب على تفاقم الاختلال الداخلية والخارجية . الا أن محاولة تصحيح وتوسيع الاصلاحات الاقتصادية للبيروالية وفق شروط الصندوق للتصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي قد تعثرت . ولعل في مقدمة اسباب تعثر الإصلاح ، وما عقيته من تفاقم للخلاف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد ، مغلوب النظام من الاخطار السياسية الاجتماعية لامتجاعة لشروط الصندوق ، وقصور التمويل الخارجي الميسر للإصلاح وذلك لاعتبارات مياضية بالدرجة الأولى . وربما بسبب قسور وتباطؤ الإصلاح . كما يؤكد الصندوق . لم تسهم اجراءات التصحيح الجزئي المتدرج في تجاوز الاختلالات المالية والتمويلية ، الداخلية والخارجية .

وثالثا : أن أزمة الركود التضخمي قد تفاقمت ، واتسعت ابعاد الاختلالات في ميزان المدفوعات وموازنة الدولة خلال النصف الثاني من الثمانينات ، كما هبط معدل النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من الركود . وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، فإن معدل النمو الحقيقي هبط من نحو ٥٠٪ سنويا في النصف الاول من الثمانينات إلى ما يقرب من الركود في نصفها الثاني ، بينما استمر معدل التضخم ويزداد بين ٢٠٪ - ٢٠٪ . وبسبب الفاه نظام تعيين الخريجين بالقطاع العام ، وتراجع معدل نمو العمالة في الادارة الحكومية المدنية (٥,٤٪ في عام ١٩٨٦ / ٨٥ ، إلى ٢,٤٪ في عام ١٩٨٧ / ٨٦ ، ثم إلى ٢,٠٪ فقط في عام ١٩٩٠ / ٨٩) ، وبسبب قسور الاستثمار الخاص ، المحلي والأجنبي ، فضلا عن ضعف التوظيف الجديد في قطاع الاعمال العام ، فقد ارتفع معدل البطالة . ووفقا للتقديرات المصرية الرسمية ، كان هذا المعدل قد زاد من ٦,٦٪ في عام ١٩٨٣ إلى ١٤,٩٪ في عام ١٩٨٦ . وتشير بعض التقديرات المصرية - الرسمية وغير الرسمية - إلى استقرار معدل البطالة عند هذا المستوى المرتفع خلال سنوات النصف الثاني من الثمانينات . بيد أنه قفز إلى نحو ٢٠٪ وفق تقدير لمنظمة العمل الدولية في مطلع التسعينات .

ويسجل صندوق النقد الدولي أنه رغم الانحياز المشجع للمياحة ، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج ، وتحسن حساب الخدمات ، وسياسة تقييد الواردات ، فإن النمو الهزيل للصادرات وتدهور عائدات تصدير البترول دفع إلى ازدياد عجز ميزان المعاملات الجارية . وبلغ متوسط هذا العجز ما يزيد على ٣ مليارات دولار ، أو حوالي ١١٪ من

التائج المحلي الاجمالي في عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . وفي ذات الوقت تدهور صافي تدفقات رؤوس الاموال والمنح من الخارج ، مما أدى إلى عجز كلي كبير في ميزان المدفوعات . وقد تم تمويل هذا العجز ، بالاساس ، عن طريق التأخر في سداد الدين الخارجي الذي تضاعفت أعباءه ، رغم اعادة جولة جانب من هذا الدين في إطار نادي باريس عقب توقيع اتفاقية ١٩٨٧ مع صندوق النقد .

وقد بلغ معدل خدمة الدين ، شاملا الفوائد المتأخرة ٤٦٪ من المتحصلات الجارية ، ومثلت التزامات سداد فوائد الدين للخارجية حوالي ١٠٪ من النتائج المحلي الاجمالي . وبلغت المتأخرات في السداد نحو ١١,٤ مليارات دولار في يونيو ١٩٩٠ . وواجه الاقتصاد المصري أخطار عدم القدرة على تمويل الواردات الغذائية ، والمعجز عن الوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجية ، وتوقف المساعدات الخارجية .

★ ★ ★

وقد جاءت أزمة الخليج الثانية ، التي تفجرت بغزو العراق للكويت ، بأثار مزروعة على الاقتصاد المصري ، سلبية وإيجابية ، مثلت في الحالتين المقدمة المباشرة للتصالح نمو تنفيذ برنامج شامل ومتسارع للإصلاح الاقتصادي الليبرالي . وكما اشرنا في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ فإن تلك الأزمة قد ألحقت اضطرابا مباشرة بالاقتصاد المصري . وبوجه خاص فقد تراجعت المتحصلات الخارجية بسبب تدهور إيرادات السياحة وتحويلات العمالة فضلا عن انخفاض حصيله رسوم المرور في قناة السويس . كما أدت أزمة الخليج وما ترتب عليها من عودة واسعة ، إجبارية ، وغير مسبوقة من حيث السرعة والحجم ، إلى زيادة البطالة المسافرة . وقد فاقمت هذه وغيرها من العولب السلبية للآزمة ما ترتب عليها من ارتفاع في اسعار وعائدات تصدير البترول المصري . وإزاء احتمالات المزيد من تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية ، اتخذت الحكومة المزيد من الاجراءات التي استهدفت تحجيم وأبعاد ونتائج هذه الاختلالات .

بيد أن المتغير الأهم - في تقديرنا - الذي دفع إلى الانحياز على تنفيذ برنامج للإصلاح الشامل والمتسارع ، هو أن هذا الانحياز بدأ مخاطرة محسوبة إزاء ما ترتب على موقف مصر ضد الغزو العراقي ومع الدول الخليجية وضمن التحالف الدولي ، من مساندة مالية خارجية هامة . ولا تقل أهمية في الدفع في ذلك الاتجاه ، مشروطة الدعم الاقتصادي الاضافي الذي تقرر لمساندة عملية التحول الاقتصادي الليبرالي في مصر ، طالما أن هذه المشروطة جعلت من الصعب إهدار فرصة خفض ، ربما لا مثيل له ، في الدين العام للخارجي لمصر .

الصندوق. أضف إلى هذا، أن مساندة الصندوق قد أشرت أيضاً بتنفيذ إجراءات التكليف الهيكلي في إطار الاتفاقات الواجبة مع البنك الدولي.

٢ - سياسات وإجراءات الإصلاح :

إن للتوجه الاستراتيجي لبرنامج الإصلاح الليبرالي قد حدد مضمون اتجاهات وإجراءات السياسة الاقتصادية، وكما أشرنا، فإن هذا التوجه يتلخص في : إقامة اقتصاد سوق حرة، وتحرير وتقليص القطاع العام، وتحرير الواردات والمدفوعات الخارجية. ومن أجل بلوغ هذه الغايات، فإن سياسات وإجراءات البرنامج المنعقد عليه، وما يتكون من برامج، تسعى إلى تحقيق عدد من الاهداف الفرعية حتى منتصف التسعينات. وجابت إجراءات برنامج الإصلاح الليبرالي خلال عام ١٩٩١ منسجمة مع مقتضيات التقدم على طريق التوجه الاستراتيجي الذي أوجزناه.

بيد أن إجراءات الإصلاح في هذا العام كشفت القيود التي تعوقه، ولكنها مخاوف من تداعياته السلبية، وأثارت الشكوك حول امكانية تحقيق الاهداف التنموية للإصلاح. وقد امتدت معارضة إجراءات من الرأسمالية الصناعية التي تخشى نيران المنافسة غير المتكافئة مع تحرير التجارة، إلى التقلبات العمالية التي تعارض اضرار بأوضاع العاملين بالقطاع العام.

وبينما وجهت الانتقادات إلى البرنامج بدعوى تدرجة وعدم جديته، اتهم البرنامج بالاستجابة لوصفات المؤسسات المالية الدولية بغير مراعاة لخصوصية الاقتصاد والمجتمع في مصر. وفي الحاليين توقع نقاد البرنامج قصوره وربما فشله في التغلب على الاسباب الجذرية للاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتحقيق الثمار المنشودة للإصلاح وخاصة تعظيم الإنتاج والكفاءة والرفاهية.

● أن تركيز برنامج الإصلاح ينصب على الاعتماد على قوى السوق في تخصيص الموارد وإزالة القيود على النشاط الاقتصادي والاستثمار، وإصلاح قطاع الأعمال أمام بما ذلك عبر الخصخصة، والتحول من التمييز الإداري إلى أسعار السوق الحرة، وتحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف الاجنبي والفائدة المصرفية.

ويسمى البرنامج، مع منتصف عام ١٩٩٢، إلى إلغاء جميع القيود السعرية على المحاصيل والمخفريات للزراعية، ويضع ٩٠٪ من منتجات الصناعة بأسعار السوق الحرة، رفع أسعار الطاقة والنقل إلى ٨٠٪ من مستوياتها الاقتصادية. ومع منتصف التسعينات، سيخفض الوزن النسبي لدعم السلع الاستهلاكية، وسيبقى دعم السلع الوسيطة ويؤتي القطاع الخاص توزيعها. ويستكمل تحرير

قد توافر شروط موائى للتقدم صوب ذلك الإصلاح، إذ تددت مساعدات خارجية إلى مصر، أغلبها منح، قدرت بنحو ٣,٩ مليارات دولار في عام ١٩٩١ / ٩٠. وألفت الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية حوالى ١٢,٩ مليارات دولار من ديون مصر لهذه الدول، شاملة الديون العسكرية للولايات المتحدة بأصليها الباهظة. وترتب على إلغاء هذه الديون خفض التزامات خدمة الدين العام الخارجي لمصر بنحو ١,٣ مليارات دولار في عام ١٩٩١ / ٩٠.

وجدير بالإشارة أن تقديرات ميزان المدفوعات المصري قبل تفجير أزمة الخليج، كانت تشير - كما يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي - إلى أنه حتى في حال تطبيق برنامج حاسم للإصلاح الاقتصادي، وتقديم دفعتي مصر الفضل شروط إعادة الجولة في إطار نادي باريس، فإن فجوة التمويل الخارجي كانت ستبلغ نحو ١,٧ - ٢,٠ مليار دولار في الأجل المتوسط وكان هذا بدوره دافعا اضافيا للتوصل إلى اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برنامج للإصلاح.

أضف إلى هذا، أن توقيع وتنفيذ اتفاقيات المصادقة بين صندوق النقد والحكومة المصرية، بدءا من أول مايو ١٩٩١، كانت شروطا لبدا إلغاء تدريجي لحوالى ٥٠٪ من الدين العام الخارجي لمصر في إطار نادي باريس. والأمر، أن الدول الصناعية الثلاثة قد قررت هذا الخفض لنيوبها على مصر تقديرا لدورها الإقليمي وخاصة ضد غزو العراق للكويت ومع حرب تحرير الكويت. بيد أنه إلى جانب المقابل السياسي لهذا القرار غير المسبوق للدول المدينة ذات الوضع المماثل لمصر، قد ربطت هذه الدول تنفيذ هذا القرار بتقدم مصر على طريق التحول الاقتصادي الليبرالي، الشامل والمستمر، عبر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

وهكذا، قررت الدول الثلاثة إسقاط ١٥٪ من الديون المصرية مع تنفيذ أولى تلك الاتفاقيات (مايو ١٩٩١ - أكتوبر ١٩٩٢). كما أعلنت عزيمتها على إسقاط ١٥٪ أخرى مع توقيع وتنفيذ اتفاقية ثانية (نوفمبر ١٩٩٢ - أبريل ١٩٩٣). وإسقاط الـ ٢٠٪ المتبقية من الخفض الاجمالي المقرر مع تنفيذ الاتفاقية الثالثة (مايو ١٩٩٣ - نوفمبر ١٩٩٤). وبدوره فإن صندوق النقد الدولي وافق على تقديم تمويل إلى مصر يبلغ ٦٠٪ من حصتها بالصندوق في إطار الاتفاقية الأولى. بيد أنه وفقا لقواعد المشروطة في تمويلة، قرر تقديم هذا التمويل على ست دفعات مشروطة بتقديم الحكومة المصرية في تنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالي وحلجات ميزان المدفوعات وذلك على أساس تقارير الانجاز التي يعدها خبراء

الخارجي ولتمو الاقتصادي ، مالم توفر الدول المانحة تمويلا خارجيا اضافيا .

وحتى نهاية عام ١٩٩١ ، حدد صندوق النقد الدولي عددا من المؤشرات الكمية لتقييم أداء الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي . وبين هذه المؤشرات خفض صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي ومطلوبات هذا الجهاز من القطاع العام غير المالي ومن الحكومة والمحليات ، وتحقيق الحد الأدنى من الاحتياطات الدولية الصافية لدى البنك المركزي . اضيف إلى هذا ، تقنين الدين الخارجي تفسير الأجل للقطاع العام باستثناء التمويل المادي للواردات ، وتقيد عقد قروض حكومية أو مضمونة من الحكومة بشروط غير ميسرة طويلة أو متوسطة الأجل ، وتصفيه جميع متأخرات السداد حتى ديسمبر ١٩٩١ على اساس اعادة الجدولة وتجذب متأخرات جديدة . كما أكد الصندوق على ضرورة ، الالتزام بشروط الاتفاق معه بما في ذلك بصدد إنهاء تعدد أسعار الصرف ، وقيد للتجارة والمدفوعات ، والاتفاقيات للتكليف للدفع .

● وقد عرض بيان الحكومة إلى مجلس الشعب مع نهاية عام ١٩٩١ ، أهم إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام في إطار تنفيذ البرنامج الذي أوجزنا أهم اتجاهاته ومبادئه ومؤشراته . وبين هذه الإجراءات نشر هنا إلى أهم القرارات في مجال السياسات المالية والتجارية والاقتصادية ، وفي مجال اعادة تنظيم قطاع الأعمال العام والتخصيصية .

● ● وهكذا ، في مجال السياسة المالية ، بدلت الحكومة منذ يناير ١٩٩١ إصدار أذون الخزانة بهدف تمويل جانب من عجز الموازنة عن طريق موارد حقيقية بدلا من التمويل التضخمي بإصدار البنكنوت . وفي أبريل ١٩٩١ أقر مجلس الشعب تطوير ضريبة الاستهلاك إلى ضريبة عامه على المبيعات لزيادة إيرادات الموازنة . كما التزمت الحكومة بفصل استثمارات قطاع الأعمال العام عن الاستثمارات الحكومية بحيث يعتمد ذلك القطاع على تمويله الذاتي وما متاح له من قروض محلية وخارجية .

وفي مجال السياسة الائتمانية قرر البنك المركزي بدءا من يناير ١٩٩١ إطلاق حرية البنوك في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لمختلف الأجل ، على أن تلتزم بعدم ادنى لسر الفائدة على الودائع . ووضع سقف للائتمان بغية الحد من توسعه ، وخاصة للحكومة والقطاع العام . وفي تحديد أسعار الخصم لدى إقراض البنك المركزي للبنوك الأخرى عندما تمولها السيولة تقرر الاسترشاد بأسعار الفائدة على اذون الخزانة التي تتحدد بدورها اسبوعيا حسب العرض والطلب في السوق النقدية .

الاسعار ، وتلقى القيود الادارية في مجال زراعة القطن وترفع أسعاره إلى مبالغها العالمي . ومستصل أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي إلى معدلاتها العالمي ، وأسعار الكهرباء إلى التكلفة الحدية طويلة الأجل . وسنرفع جميع القيود على الاستثمار الخارجي ، وتلقى للقيود غير التتريفية على التجارة الخارجية .

ويتطلع البرنامج إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠.٩٪ في عام ٩٠ / ١٩٩١ إلى ٢.٥٪ في عام ٩٥ / ١٩٩٦ ، ويؤكد على ضرورة تحديد سقف الائتمان وخفض للتوسع النقدي . ويستهدف البرنامج خفض نسبة عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٪ إلى ٧٪ بين عامي المقارنة وذلك على أساس زيادة الصادرات غير البترولية والخدمية (خاصة السياحة) والتحويلات الخاصة ، كما يتوقع البرنامج توازن حساب للمعاملات الرأسمالية بالنظر إلى اسطاد الدين . ويفترض البرنامج زيادة معدل الأرباح القومي إلى الناتج القومي الإجمالي من ٩٪ إلى نحو ١٧٪ بين عامي المقارنة بفضل إجراءات التصحيح المالي ، وزيادة تحويلات المداين بالخارج ، فضلا عن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر . وبين ذات العاملين يتوقع البرنامج ارتفاع معدل الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي من ٢١٪ إلى ٢٥٪ بالارتكاز أساسا إلى استثمارات قطاع خاص كفاء .

وفيما يتعلق بقطاع الأعمال العام ، يتبين برنامج الإصلاح سياسة تسعى إلى تحقيق الاستقلال الإداري والمالي لشركاته ، وإخضاع نشاطه لذات القواعد التي يخضع لها القطاع الخاص ، وتنفيذ برنامج للتخصيصية ينقل معظم مشروعاته تدريجيا إلى القطاع الخاص .

وخلال السنوات الأولى للبرنامج ، يتوقع أن يزداد تدهور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قبل أن يتحسن تدريجيا ، ويستند البرنامج إلى إنشاء صندوق لاجتماعي لحد من الآثار السلبية والمعارضة المحتملة للإصلاح . ويرجى خاص ، بتوقيع استمرار حدة البطالة في معظم سنوات البرنامج ، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم في بداية الإصلاح نتيجة تصحيح أسعار ، حيث تقدر زيادة أسعار المستهلك بنحو ٣٠٪ في عام ٩١ / ١٩٩٢ . وفي الأجل المتوسط ، سيبنى ميزان المدفوعات متكثفا ، ويتوقع أن يتجاوز معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢٠٪ ، وأن يبقى معدل خدمة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٣٠٪ ، ومدفوعات فائدة إلى ذات الناتج ٩٩٪ وهي معدلات . كما يؤكد صندوق النقد الدولي - عالية بكل المعايير . وسيتبقى فجوة ميزان المدفوعات عتبة أساسية بوجه إعادة الثقة لنشاط الأعمال وأمام زيادة الاستثمار

وفي مجال سياسة الصرف الأجنبي ، سمح لأول مرة في مايو ١٩٩١ بأن تتعامل وحدات غير مصرفية (شركات الصرافة) في الينكوت الأجنبي والشيكات السياحية والمعاملات الحرة . واعتباراً من أكتوبر ١٩٩١ تم دمج الموقين الأولية والحرة للتقد الأجنبي ، وبذلك أنهى تعدد أسواق وأسعار الصرف الأجنبي ، وتم تعويم الجنية المصري قبل التاريخ الذي حدده الاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

وتم توفير احتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي يستخدمه لمواجهة التقلبات غير المبررة وتقرر تعيين حد أقصى لرصيد التشغيل لمنع المضاربات .

● وأما فيما يتعلق بنشاط الأعمال ، فقد أعلنت في يونيو ١٩٩١ قائمة سلبية تقرر أن يعاد النظر فيها سنوياً ، وعندها أطلقت حرية الاستثمار للقطاع الخاص في جميع النشاطات الاقتصادية . والأهم أن مجلس الشعب وافق في ذات التاريخ على قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ثم صدرت لائحة التنفيذية في نوفمبر من ذات العام . وأعاد القانون تنظيم القطاع في إطار شركات قابضة

على أساس مبدأ فصل الملكية عن الإدارة ، وتضمن أحكاماً تسمح بدخول القطاع الخاص مساهماً في الشركات القطاع العام ، كما دفع في اتجاه توحيد قواعد المعاملة للشركات العامة والخاصة .

ومع نهاية عام ١٩٩١ ، أكد بيان الحكومة ، أنه في إطار برنامج الخصخصة تم نقل ١٦٧٣ مشروعاً مملوكاً للمحليات إلى القطاع الخاص والتعاوني ، وهي مشروعات صغيرة في معظمها . وبين مشروعات المحليات ، تم أيضاً التصرف في ٥٣ مشروعاً تزيد القيمة التقديرية لكل منها على مائة ألف جنية ، وبقي ١٩٢ مشروعاً كبيراً قسمت إلى سبع مجموعات حسب مجالات النشاط للتصرف فيها بالبيع أو الإيجار . كما امتدت إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجار بعض فنادق القطاع العام . وبالإضافة إلى ماقرره قانون قطاع الأعمال العام من السماح - لأول مرة - بتداول أسهم شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بما يسمح ببيعها . تقرر بيع حصص الحكومة والقطاع العام في المشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص بعد تصحيح لوضاع الشركات الخاسرة .

ثانيا : الموازنة العامة للدولة :

١ - عجز الموازنة العامة :

استفاد مصادر التمويل الحقيقية الداخلية والخارجية - وهوما يمثل التمويل بالمعجز أو الاصدار النقدي الضخمى - فقد زادت من ٩,٣٪ إلى ٣٧,٥٪ من المعجز الاجمالى ، ومن ١,٥٪ إلى ٩,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عامى المقارنة .

وثانيا : أن للموازنة العامة للدولة - كما توضح دراسة للبنك الأهلى المصرى - تنسم بالتفاوت الكبير بين تقديرات الموازنة والحسابات الختامية ولاكتشف الأبعاد الحقيقية للمعجز - وعلى سبيل المثال - قدرت الموازنة العامة لعام ٨٦ / ١٩٨٧ المعجز الكلى بنحو ٤,٨ مليارات جنيه بينما تشير ارقام الحسابات الختامية إلى بلوغ هذا المعجز نحو ٩,١ مليارات جنيه . وفى عام ٨٧ / ١٩٨٨ كان الرقم التقديرى ٤,٩ مليارات جنيه ، بينما بلغ الرقم الختامى ٧,٢ مليارات جنيه . وفى عام ٨٨ / ١٩٨٩ كان الرقمان ٧,٢ مليارات جنيه و ٨,٢ مليارات جنيه على الترتيب . وأما المعجز الصافى فقد بلغ فى ربط الموازنة حوالى ثلاثة اضعاف الرقم فى مشروع للموازنة خلال عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وكان هذا المعجز فى ربط الموازنة أكثر من ضعف رقم مشروع الموازنة .

وثالثا : أن الاختلال والمعجز فى الموازنة العامة للدولة قد عكس الاختلالات الحقيقية فى الاقتصاد المصرى . ولعل أخطر هذه الاختلالات هو الاعتماد الكبير على موارد رعية غير ثابتة تنسم بدرجة عالية من الحساسية للمتغيرات الدولية . وهكذا ، مثلا ، فقد تأثرت الموازنة سلبا بتدهور إيرادات الدولة من البترول وقناة السويس إلى ١٠,٥٪ فقط من الإيرادات الجارية الاجمالية فى عام ٩٠ / ١٩٩١ مقابل ٥٥,٠٪ فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ . كما ارتبط الاختلال والمعجز فى الموازنة بتزايد أعباء خدمة الدين العام المحلى والخارجى فى الموازنة . فقد زادت خدمة الدين العام لتدخل من ٧,٢ مليارات جنيه فى موازنة ٨٧ / ١٩٨٨ إلى

إلى جانب مؤشرات الركود والبطالة والمديونية وغيرها من مؤشرات الأداء السلبى والاختلال المتعاظم ، فإن ضرورات الإصلاح الاقتصادى تظهر بوضوح من قراءة مؤشرات الاختلال فى موازنة الدولة ، وبادى ذى بدء ، فإن أبعاد الدور الاقتصادى للدولة فى مصر ، تظهر بوضوح من القراءة وتحليل تطور للموازنة العامة ، فى جانبى النفقات والإيرادات على السواء . وتكتشف مصاعب مواصلة هذا الدور ، رغم التقيص المتواصل للاتفاق والامتنار العام ، برصد المعجز الكبير المزمع فى هذه الموازنة . وقبل العرض التحليلى النقدي لأهم مؤشرات الموازنة خلال الأعوام المالية الثلاثة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى منتصف ١٩٩١ ، نلاحظ ، بأن أرقام للحسابات الختامية المتاحة تكشف أن الاختلالات المالية بالموازنة أوسع من تقديرات مشروعات للموازنة .

ونرصد أولا : أن حجم وعيبه الدور الاقتصادى للدولة يظهر من وزن نفقات وإيرادات الموازنة فى السنوات السابقة مباشرة لتطبيق السياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى . فقد زاد الاتفاق العام إلى الناتج القومى الاجمالى من حوالى ٦٣٪ خلال عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨١,٧٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وفى ذلك الفترة ، فإن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج القومى الاجمالى كانت أدنى وترواح بين ٤٧,٢٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ و ٤٤,٤٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وترتب على زيادة النفقات العامة بمعدلات تفوق زيادة الإيرادات العامة ، انصاع فجوة تغطية الإيرادات للنفقات ، وزيدة نسبة المعجز الاجمالى إلى الاتفاق العام . ووفقا لبيانات الموازنة ، فإن نسبة المعجز الكلى للموازنة إلى الناتج المحلى قد زادت من ١٥,٨٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ١٧,٣٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وأما نسبة المعجز الصافى - أى المعجز المبقى بعد

المركزية أكثر من ١٢٪ في مصر ، كانت هذه النسبة أقل من ٥,٥٪ في تونس ، ونحو ١,٦٪ في كوريا الجنوبية ومساوية في ألمانيا الغربية .

ولقد تراجع الدور التنموي للموازنة العامة رغم ارتفاع الاتفاق الحكومي وعجز الموازنة ، إذ لم يمتد الاتفاق على أهم النشاطات الاقتصادية إلى إجمالي الاتفاق العام نحو ٨ ٪ في مصر وفي المقابل كانت أكثر من ١٦,٥ ٪ في سوريا ، وزادت على ٢٥,٥ ٪ في المغرب ، واقتربت من ١٩,٥ ٪ في الأرجنتين و ٢٧,٥ ٪ في نيجيريا . بل إن هذه النسبة بلغت نحو ١٥,٥ ٪ في كوريا الجنوبية ونحو ١٦,٥ ٪ في تركيا . وقد كانت نسب الاتفاق على النشاطات الاقتصادية بين البنية الأساسية (المعلقة والنقل والمواصلات) والاتناج السلمي (للزراعة والصناعة والتعدين) إلى الاتفاق العام متساوية تقريبا في مصر . وفي المقابل فإن نسبة الاتفاق على البنية الأساسية كانت أقل من ١,٣ ٪ بينما بلغت هذه النسبة للاتناج السلمي (أساسا الزراعة) أكثر من ٨,٦ ٪ في كوريا الجنوبية . وأخيرا ، فإنا نلاحظ أيضا ، أن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الاتفاق العام زادت على - ٢,٨ ٪ في مصر ، بينما كانت أقل من ٤,٥ ٪ في كوريا الجنوبية . وكان أقل من ٥,٧ ٪ في ألمانيا الغربية .

ولاشك أن هذا التراجع لم يمس ، تماما كما أن المؤشرات المقارنة نسبية الدلالة . والأمر أن تطوير الدولة للاتناج السلمي وخاصة الصناعي قد ضاعف نسبيا مع التغيرات الاقتصادية الليبرالية منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي . بيد أن فترة الانفتاح شهدت توجيه قسم هام من الاستثمار العام لمشروعات الأحلال والتجديد والتوسع في قطاع الأعمال العام . وإلى جانب هذا الاستثمار الانتاجي ، جرى في الثمانينات ، وخاصة فترة الخمسة الخمسة الأولى (١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) ، توجيه استثمارات عامة واسعة لتطوير البنية الأساسية الانتاجية .

لقد استثمر ٦٩ مليار جنيه في الثمانينات في تطوير البنية الأساسية . وفي المحصلة ، زاد انتاج الكهرباء بنحو ٢٢ مليار كيلووات ساعة مع بداية التسعينات ، أي تضاعف الانتاج بالمقارنة مع بداية الثمانينات . وفي ذات الفترة ، زاد عدد الخطوط التليفونية من ٥١٠ ألف خط إلى ٢,٣ ملايين خط ، أي زاد إلى أربعة أمثاله . وتضاعف طول شبكة الطرق إلى ١٧ ألف كيلومتر مقابل ٨٣٦٥ كيلومتر ، ولم تجدد ٢١٤٥ كيلومتر من السكك الحديدية . أضف إلى هذا ، توسيع وإنشاء سفارات الاتصالات الدولية ، وتشغيل المرحلة الأولى من مترو الأنفاق . والقلمة ١١٦ كوبري . وفي مجال التوزيع العمراني والحضري وتطوير المرافق البلدية ثم استكمال وإنشاء ١٤ مدينة جديدة بدأت الحياة في مدن منها . وفجرت مراحل هامة في مشروعات مياه

٧,٣ مليارات جنيه في موازنة ٩٠ / ١٩٩١ . كما زادت أعباء خدمة الدين العام الخارجي من ١,٩ مليارات جنيه إلى ٥,٣ مليارات جنيه في عامي المقارنة ، رغم متأخرات مداده وإعادة الجولة كما أشرنا . وتفاقت الآثار التضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة في ظل تراجع التمويل من الأوعية الاندماجية المحلية الذي يبطئ نسبيته إلى العجز الكلي من ٦١ ٪ إلى ٣٥,٥ ٪ بين عامي ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١ ، بينما زاد التمويل من الجهاز المصرفي من ١٣,٨ ٪ إلى ٣٧,٥ ٪ في عامي المقارنة . وفي ذات الوقت ، فإن نسبة التمويل بالقروض للخارجية المتحالة لم تتعد حوالي ٣,٦ ٪ بين العامين المذكورين ، عدا عام ٨٨ / ١٩٨٩ حين بلغت هذه النسبة ٩,٤ ٪ .



وتؤكد الاستنتاجات التي لخصناها ، وتضخ دلائل المؤشرات التي عرضناها ، بالتفصيل المقارن مع الدور الاقتصادي للدولة في بلدان أخرى في ضوء مؤشرات نفقات وإيرادات وعجز الموازنات الحكومية . ونستند في المقارنة إلى البيانات المتحالة عن سنوات متقاربة في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من تقرير صندوق النقد الدولي عن الانجسابات المالية الحكومية لعام ١٩٩٠ . ونلاحظ ، من جانب ، أنه بالمقارنة مع نفقات الحكومة المركزية ، فإن نسبة الإيرادات الخارجية كانت أقل من ٧٦,٥ ٪ في مصر . ونقل هذه النسبة عن مقابلها في المغرب وتونس اللتين واجهتا مصاعب مماثلة دفعت إلى تبني برامج للاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية . وعلى حين أن هذه النسبة بلغت أكثر من ٩٤ ٪ في كوريا الجنوبية ونحو ٩٩ ٪ في ألمانيا الغربية . وبينما كانت إجمالي الإيرادات والمنح إلى نفقات الحكومة المركزية نحو ٨٧ ٪ في مصر ، بلغت النسبة المماثلة أكثر من ٩٦ ٪ في كوريا الجنوبية وأكثر من ٩٩ ٪ في ألمانيا الغربية ، وكانت أعلى في كل من سوريا وتونس .

وأما مصاعب زيادة الإيرادات العامة بالاعتماد على موارد حقيقية فتظهر من أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى النفقات العامة لم تتجاوز ٤٨ ٪ في مصر . وفي المقابل كانت هذه النسبة أكثر من ٧٥ ٪ في المغرب ومثلوق من ٦٥ ٪ في تونس ونحو ٥٤ ٪ في سوريا . وزادت هذه النسبة على ٨٣ ٪ في كوريا الجنوبية ومثلت نحو ٧٦ ٪ في الأرجنتين بينما زادت على ٩٣ ٪ في ألمانيا الغربية . وعلى حين لم تتعد نسبة المنح إلى الاتفاق العام نحو ٥,٣ ٪ في مصر ، بلغت هذه النسبة نحو ١٥,٨ ٪ في سوريا وأكثر من ١٤,٥ ٪ في تونس وأكثر من ١٨,٥ ٪ في الأردن . وعلى حين بلغت نسبة التمويل من السلطات للتقدي إلى نفقات الحكومة

الشرب، وتجديد شبكة الصرف الصحي. وفي قطاع الزراعة تم تنفيذ البنية الأساسية لحوالي ١,١ مليون فدان، نفذ الاستثمار الداخلي لأكثر من ٨٥٠ ألف فدان منها. وذلك طبقاً لإعلان الحكومة إلى مجلس الشعب مع نهاية عام ١٩٩١.

بيد أن هذه الأرقام لا تعكس الطابع الاستهلاكي الغالب للاتفاق الحكومي، والتكلفة الاقتصادية لعدم التناسب في بنية الاستثمار العام والاستثمار القومي بين الاستثمار في تطوير الخدمات الانتاجية وتوسيع الانتاج المحلي. نصف إلى هذا، أن اعباء الدين العام، الخارجي والداخلي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، يصعب فصلها عن هذا الاختلال في هيكل الاتفاق والاستثمار العام. وهو ماثيرنا إلى بعض جوانبه في الأعداد السابقة من التقرير الاستراتيجي العربي. ولايمنى هذا إنكارنا لحقيقتي أن تطوير البنية الأساسية يمكن أن يكون نقطة انطلاق هامة للاستثمار الانتاجي إذا ما توافرت شروطه الضرورية.



والواقع أن تضخم الدور الاقتصادي للدولة لايعنى بالضرورة مورا فعلا لها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودون تجاهل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي افرزت وكرمت الدور الاقتصادي المركزي للدولة في مصر وغيرها، فإن التحليل الموضوعي النقدي للموازنة العامة في مصر يقودنا إلى استنتاجات هامة. إن اقتصاد الأوامر لايساري تحقيق الهدف المفترض للاقتصاد المخطط، أي الاستخدام الأكثر رشادة وكفاءة للموارد، ويصعب الاختلالات وأوجه عدم التناسب التي تولد الاختناقات في عملية التنمية. ولأن الآثار السلبية قد تفوق المكاسب المنشودة، في حال نهوض الدولة بدور اقتصادي يتجاوز قدرتها على تعبئة موارد حقيقية لتغطية الاستثمار والانفاق العام. لكننا نتمنى ونقول إن تصحيح العجز المالي بآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية، لابد وأن يتم بحساب يأخذ بين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لعدم النهوض بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تنهض بها الموازنة العامة.

٧. اتجاهات السياسة المالية :

خلال الفترة بين عامي ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١، أسفرت الموازنة الاستثمارية عادة عن عجز تمت تغطيته عن طريق الاقتراض. كما حققت للموازنة الرئسمالية بدورها عجزا تمت تغطية أيضا عن طريق الاقتراض

والتمويل بإصدار التكنوت. وأما فائض الموازنة الجارية، فقد كاد يتلاشى إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تمويل العجز الجارى للهيئات العامة الاقتصادية رغم طبيعته كاستخدامات جارية بحسب ضمن التحويلات الرئسمالية. وقد أشرنا إلى إبعاد العجز الكلي والصافي. ورغم هذا، فإن الموازنة للعملة بنت غير قادرة على تحمل اعباء الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول التهورس بها.

ولاجد أن إبعاد اختلالات للموازنة للعملة لدولة تفرض ضرورة علاج جذري لها. والواقع أنه رغم محاولات السياسة المالية، قبل بدء برنامج الإصلاح الأخير، زيادة الإيرادات وضغط النفقات، فقد أخفقت في علاج تلك الاختلالات. بل اتسعت اتجاهات مواجهة عجز الموازنة بلوجه قصور جوهري، أهمها الاتجاه إلى تغطية العجز المتزايد عن طريق التمويل التضخمي بإصدار التكنوت، فضلا عن مواصلة الاقتراض من الخارج وتضخم اعباء واضطراب المديونية الخارجية، واستنزاف نمب كبيرة ومتزايدة من المدخرات المحلية اللازمة للاستثمار الانتاجي.

ونرى أن التخصيص الدقيق لاصباب الاختلالات، والتقدير الموضوعي لواقب استمرارها وتغالفاها، فضلا عن التحديد المبكك لأوجه قصور السياسة المالية والاقتصادية، يمثل المصالح الضرورية للعلاج الجذري المنظود. بيد أننا نشد على ضرورة ألا يكون العلاج على حساب غايات التنمية والكثافة والرفاهية، ولأن يستند إلى تحليل موضوعي للتكلفة والعائد من منظور اقتصادي واجتماعي لايفضل باقسط ضرورت الأمن القومي.

وقبل التحليل الموضوعي النقدي لاتجاهات السياسة المالية لبرنامج الإصلاح، يتوجب تحديد مساهمة العوامل المختلفة المؤادة للعجز، سواء بدورها في زيادة اعباء نفقات الموازنة، أو بتأثيرها على ضعف إيرادات الموازنة. ونركز - استنادا إلى البيانات المقامة عن موازنات السنوات الأربع السابقة مباشرة لبده برنامج الإصلاح الاقتصادي - على تحديد دور وتأثير القطاع العام، سواء الهيئات الاقتصادية العامة أو قطاع الأعمال العام. كما نعرض لأهم اتجاهات التطور في الموازنة الجارية، والموازنة الرئسمالية، ثم للموازنة الاستثمارية، لتعيين أهم اسباب العجز في هذه الموازنات. ثم نشير إلى اتجاهات ومبررات التطور في الإيرادات الاجمالية للموازنة العامة للدولة.

ونلاحظ أولا : أن الفائض المحوّل إلى الخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال قد تجاوزت النفقات الجارية والتحويلات الرئسمالية التي تدفقت من الموازنة العامة إلى القطاع العام. بيد أننا لاحظنا أنه بالإضافة تمويل استثمارات القطاع العام من الموازنة العامة،

نسبة عجز تحويلات الهيئات العامة الاقتصادية من ٢٣,٢٪ إلى ٢٨,٩٪ بين عامي ٨٧ / ١٩٨٨ و ٨٩ / ١٩٩٠ ، وقدرت بنحو ٢٤,٧٪ في عام ٩٠ / ١٩٩١ على حين انخفضت بقية الالتزامات الرأسمالية بداية ونهاية فترة المقارنة .

وثالثاً : ان تطور إجمالي إيرادات الموازنة العامة يكشف عن تراجع مساهمة الإيرادات المالية بما فيها الضرائب من ٦٧,٣٪ إلى ٦٢,٨٪ ، وذلك مقابل ارتفاع مساهمة فائض القطاع العام المحول إلى الموازنة من ٣٢,٧٪ إلى ٣٧,٢٪ من إجمالي الإيرادات بين عامي ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١ ويعزى جزء من زيادة الفائض إلى تغير أسعار الصرف في تقدير الأرباح المحولة من هيئتي البترول وقناة السويس . وفي فائض القطاع العام ساهمت شركات وميات قطاع الأعمال العام بنسبة ٣٩,١٪ في عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، ثم تراجعت المساهمة وقدرت بنحو ١٥,٥٪ في عام ٩٠ / ١٩٩١ بعد فصل موازنة هذا القطاع . وتضاعفت مساهمة فائض البنك المركزي بين بداية ونهاية فترة المقارنة . ونلاحظ ، أن إجمالي فائض القطاع العام قد توزع بين الأرباح المحولة للحكومة بنسبة ٤٧٪ والتحويل الذاتي بنسبة ٥٣,٠٪ في ذات الفترة .



ان التوجه الرئيسي للسياسة المالية الحكومة في مسعها إلى الإصلاح المالي على أساس اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي بتقليص حاسم للمعز الكلي والتمويل التضخمي ، ويسعى إلى جعل الإيرادات أكثر استجابة لتطورات النشاط الاقتصادي ، وجعل النفقات أقل ارتباطاً بمستويات التضخم . وينطلق هذا التوجه الرئيس للسياسة المالية الجديدة من تشخيص يفسر عدم نجاح إجراءات خفض عجز الموازنة بعاملين ، أولهما : انخفاض مرونة وضعف حصيلة الإيرادات ، نتيجة القيود السعرية ومن ثم انخفاض ضرائب الدخل والأرباح من نشاط الأعمال . وثانيهما : تزايد الانفاق على الأجور والمعاشات ودعم السلع الأساسية والوسيطه مع ارتفاع مستويات التضخم ، فضلاً عن تنامي أعباء خدمة الدين العام .

وعلى أساس هذا التشخيص ، فانه من أجل زيادة مرونة وحصيلة الإيرادات العامة شهد عام ١٩٩١ تطبيقاً لسياسة الإصلاح المالي ، تطبيق الضريبة العامة على المبيعات لتحل محل ضرائب الاستهلاك المقررة على دائرة واسعة من السلع والخدمات . وزادت ضرائب الاستهلاك على ملح مثل المجائر ، ورفعت أسعار البنزين والموار والبروتاجاز ، كما تقرررت زيادة لاسعار الموصلات العامة . وجرت مضاعفة أسعار الاسمدة والمبيدات ، كما رفعت أسعار مياه

فان إجمالي اعباء الموازنة يفوق الفائض المحول إليها من القطاع . بل وتراجعت نسبة تغطية الفائض للاعباء ، وذلك خلال سنوات الخطه الخمسية الأولى وعلى أساس الحسابات الختامية للموازنة ، كما اشترنا في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ . وبعد فصل موازنة قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة بدءاً من العام المالي ٨٩ / ١٩٩٠ ، فإن تمويل العجز الجارى للهيئات العامة الاقتصادية تضاعف في عام ٩٠ / ١٩٩١ مقارنة بعام ٨٧ / ١٩٨٨ واستوعب ٩٧,٢٪ من فائض الموازنة الجارية وتركز العجز في هيئات السكك الحديدية والتعمير ومياه الشرب والصرف الصحي والمواني إلى جانب الاذاعة والتليفزيون . وارتبط العجز بصياغة الأسعار الرخيصة ، والتسويق وانخفاض الانتاجية ، والتخصيص غير الرشيد للاستثمارات العامة ، وغير ذلك من العوامل التنظيمية والمرتبطة بالسياسات . كما انخفضت مساهمة الهيئات الاقتصادية العامة (عدا البترول وقناة السويس والبنك المركزي) في الفائض المحول إلى الموازنة . بين أننا نرصد أيضاً انخفاض حصة الهيئة العامة للبترول في تلك الأرباح ، بسبب التطورات السلبية في سوق البترول العالمي بين عامي المقارنة .

ثانياً : ان الموازنة الاستثمارية تكشف عن ضعف نسبي للاتفاق الاستثماري ، حيث لم يتعد ١٦,٣٪ من إجمالي استخدامات الموازنة واتجه للانخفاض ولم يتجاوز نصيب قطاع الأعمال العام منه نحو الثلث ، بينما استوعب القطاع الحكومي والخصمي بقية النسبة . وبعد فصل موازنة قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة في عام ٨٩ / ١٩٩٠ انخفضت الاستخدامات الاستثمارية للموازنة بنسبة ١٩,٣٪ بالمقارنة مع عام ٨٨ / ١٩٨٩ . ورغم هذا فقد زاد عجز الموازنة الاستثمارية من نحو ٤,١ مليارات جنيه إلى نحو ٤,٦ مليارات جنيه بين العامين المذكورين . وارتبط هذا العجز بانخفاض الإيرادات المتاحة للاستثمار من المنح والقروض الخارجية . بيد أننا نلاحظ أن العجز يزيد إلى نحو ٧,٩ مليارات جنيه بافتراض عدم فصل استثمارات شركات وهيئات قطاع الأعمال العام عن الموازنة الاستثمارية للدولة .

وفي الموازنة الجارية إلى جانب انخفاض حصته الاجور إلى الاستخدامات الجارية تراجعت نسبة الدعم إلى الإيرادات الجارية فضلاً عن هبوط قيمة المقتنية . وقد تراجعت بقية بنود الاتفاق الجارى . وفي المقابل ارتفعت حصة مداد فوائد الدين العام ، المحلي والخارجي ، من ١٣,٣٪ إلى ٢١,٩٪ بين عامي ٨٩ / ٩٠ و ٩٠ / ١٩٩١ . وأما في الموازنة الرأسمالية فقد زادت حصة اقطاط الدين العام ، المحلي والخارجي ، من ٤٨,٩٪ إلى ١٣,٣٪ من إجمالي التحويلات الرأسمالية بين عامي المقارنة . وزلدت

الشرب وشمل الرفع نسبة مقابل خدمات الصرف الصحي . ورفعت اسعار مختلف شرائح استهلاك الكهرباء . كما تقرر خفض وزن ورفع سعر الدقيق الفاخر ومنتجاته من الخبز والمكرونه . وترتب على تحديد اسعار منتجات القطاع العام الصناعي ارتفاع اسعار الاجهزة الكهربائية والسلع المنزلية المعمرة والأقمشة والملابس وغيرها . وفي ذات الوقت سجل تقرير للخزينة التجارية ارتفاعات كبيرة في اسعار السلع الغذائية . وبطبيعة الحال ، فإن الضريبة العامة على المبيعات زادت بنفس معلنها على الأقل اسعار جميع السلع والخدمات التي فرضت عليها خلال العام . وفي ذات الاتجاه دفعت قرارات رفع الرسوم الجمركية بنحو ٢٠٪ . وبإيجاز ، فإن تحرير الاسعار ، وتقليص دعم السلع التموينية والمسنزمات الزراعية ، وزيادة اسعار الطاقة لتتقرب من المستويات العالمية ، وزيادة الضرائب غير المباشرة مثلت أهم اتجاهات السياسة المالية لخضعت عجز الموازنة . أضف إلى هذا ، خفض خدمة الدين العام الخارجي نتيجة قرارات اسقاط قسم هام من المديونية الخارجية قد ساهم في تخفيض اعباء الموازنة العامة خلال عام ١٩٩١ ، إلى جانب منح تعويض تأجيل تنفيذ بعض قرارات الإصلاح وتوظيف العمالة الملائمة في ظروف أزمة الخليج .



وقد ثار الجدل حول اصدار اذون الخزائنه منذ يناير عام ١٩٩١ ، في إطار برنامج الإصلاح المالي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وبهدف تغطية العجز الصافي بموارد حقيقية بدلا من اصدار البنكنوت ومن ثم استواء التضخم . وقد تمايزت وجهتا نظر ، مؤيدة ومعارضه لهذا الاجراء بوجه خاص ، والسياسة المالية للإصلاح بوجه عام . وقد أكد المؤيدون ، أن القضية المطروحة ليست قضية السياسة المالية ، ولكنها قضية الاختيار بين بدائل مختلفة لكل منها مزاياها وعيوبها . ولأنه لا يكاد يوجد بلد نام لا يعاني مشكلة عجز الموازنة الحكومية ، ليس فقط نتيجة سوء الادارة المالية والتسيب ، وإنما أيضا بسبب جمود النظام الضريبي وظروف التضخم . وعلى حين أن الإيرادات العامة غير مرتفعة في الاتجاهين الصعودي والنزولي ، فإن النفقات العامة مرتفعة في الاتجاه الصعودي وغير مرتفعة في الاتجاه النزولي . وأنه يمكن اتباع السياسات المالية السليمة التي تؤدي إلى إبقاء العجز في الحدود المعقولة المأمونة ، وأن برنامج الإصلاح في مصر - فيما يبدو - يفترض تمويلا للعجز بالاصدار النقدي في حدود ٣٪ .

وأبرزت وجهة النظر المؤيدة تكاليف وعواقب تمويل عجز الموازنة العامة في مصر عن طريق الاقتراض بكتلة غير حقيقية من الاوصية الانخارية المحلية على حساب

المستفيدين من المؤسسات العامة الدائنة مثل صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاملات ، فضلا عن الأثر السلبي على سوق المال . كما تؤكد على اخطار التبعيه وتهديد استقلالية القرار بسبب الاعتماد على الاقتراض الخارجي وخاصة للمعونة التقنية الأمريكية ، فضلا عن تعاطف الكتلة الاقتصادية لخدمة الدين . ولخيرا ، فإن تمويل العجز عن طريق اصدار النقدي الجديد يمثل مصدرا رئيسيا للتضخم ، بآثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وبينها الفساد والتسيب في الجهاز الحكومي نتيجة تدهور الدخل الحقيقية للموظف العام ، وتوليد موجة التطرف النقوي حيث يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقرا ، إلى جانب آثار التضخم السلبي على ميزان التجارة ونمط الاستثمارات والعملية الوطنية وتتفقت رؤس المال إلى ومن الخارج . وفي هذا السياق أكدت وجهة النظر هذه أن اصدار اذون الخزائنه هو افضل البديل .

وقد سلمت وجهة النظر المؤيدة بأن اصدار اذون الخزائنه يؤدي إلى تركم الدين العام المحلي ، يوجه المدخرات التجميعية إلى تمويل النفقات العامة الاستهلاكية بدلا من الاستثمارات المنتجة . وعلى أساس تقدير عجز الموازنة العامة بنحو ١٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٢ / ٩١ ، وهو مايجب لتخفيضها محدودا إلى ١٦,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ١٧,٣٪ من ذات الناتج في موازنة عام ٩٠ / ١٩٩١ ، وباقتراض ان الفائدة على اذون الخزائنه تبلغ نحو ٢٠٪ ، فإن عيبه فوائد الدين في حال تمويل العجز عن طريق اصدار هذه الاذون يصل إلى ٢,٨ مليار جنيه . وفي حال استمرار العجز ، فإن خدمة دين اذون الخزائنه تنتهم نسبة عالية من الإيرادات العامة وتقتضي إلى تكريس العجز والتضخم . ومن ثم فإن الادارة الحكيمه لاصدار اذون الخزائنه ، بحيث تبقى في حدود تتناسب مع القدرة على الوفاء . ونجاح الإصلاح الاقتصادي ، ومن ثم خفض العجز والتضخم وزيادة الناتج عن أساس خفض اللاحق لأعباء اذون الخزائنه والحاجة إلى اصدارها .



وسوف نعرض فيما بعد لآثار السياسة المالية واصدار اذون الخزائنه على الاستثمار وسوف المال والتضخم وغير ذلك من مؤشرات الاداء الاقتصادي . ونكتفي هنا في ضوء العرض السابق - بالاشارة إلى عواقب التركيز لأحدى الجانب على هدف تقليص الاستثمار والاتفاق العام ، وذلك من منظور مقتضيات التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وبإيجاز ، فإن التوجه إلى خفض الاستثمار العام عبر الموازنة العامة لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار انخفاضه بالفعل ، فضلا عن تركيزه على تطوير البنية الأساسية الانتاجية . ولا بد من دور الدولة في هذا المجال . ويوجه

عام ، فإن فلسفة الإصلاح ، التي تنهض على أساس الدور الاقتصادى للدولة ، كما يظهر فى الاستثمار العلم ، لا بد وأن تنطلق من حقيقة أن استثمارات الموازنة العامة بالإضافة إلى استثمارات قطاع الأعمال العام قد مثلت نحو ٦٢٪ من إجمالى استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وإذا أخذنا بعين الاعتبار حلجات التنمية الاقتصادية فى مصر ، فإن المزيد من تراجع النمو الاقتصادى وفرض العمل ، هو النتيجة المنطقية لتقليص الاستثمار العام دون تعويض من الاستثمار الخاص ، وهو ما يواجه بدوره عوائق عديدة بينها آثار الإصلاح الاقتصادى نفسه وأن فى المدى المتوسط ، ومنها ارتفاع أسعار الفائدة ، واضعاف الحماية الجمركية ، وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين ، وتوجيه المخرجات إلى اتون الخزانة والودائع المصرفية وغيرها بعيدا عن الاستثمار الانتاجى . ويصبح التدرج فى عملية الانتقال من الاقتصاد السلطوى إلى اقتصاد السوق ، رغم محاذير التدرج ، امرا واجبا لتجنب المزيد من الركود والبطالة .

وتتضح العواقب الوخيمة لاتجاهات خفض الاتفاق والاستثمار العام على التعليم والصحة وغيرها من مجالات التنمية الاجتماعية ، ركيزة وغاية التنمية الاقتصادية . ويكفى ان نشير هنا إلى بعض مؤشرات التنمية البشرية فى مصر فى ضوء بيانات تقرير الأمم للمحدة عن التنمية البشرية فى العالم لعام ١٩٩٢ ، وبالمقارنة مع كوريا

الجنوبية . ان العمر المتوقع عند الميلاد فى عام ١٩٩٠ لم يقد ٦٠,٣ سنوات فى مصر مقابل ٧٠,١ سنوات فى كوريا الجنوبية . ولم يتجاوز معدل القراءة والكتابة بين الكبار ٤٨,٤٪ فى مصر مقابل ٩٦,٣٪ فى كوريا الجنوبية فى ذات العام . وبينما كانت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مرافق الصرف الصحى ٦٥٪ فى مصر ، بلغت هذه النسبة ٩٩٪ فى كوريا الجنوبية ، وذلك بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ . وعلى حين تكدت نعمة المعقدين فى المدارس الابتدائية والثانوية ٤٨٪ فى مصر بلغت هذه النسبة ٩٦٪ فى كوريا الجنوبية فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ولم يتجاوز معدل العلمين والفنيين العاملين فى مجالات البحث والتطوير ٥,٤ لكل عشرة آلاف نسمة فى مصر فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، بلغت هذه النسبة ٢١,٦ فى كوريا الجنوبية . وبينما بلغت نسبة المعقدين بالتعليم العالى ٢٠٪ فى مصر بلغت هذه النسبة ٣٩٪ فى كوريا الجنوبية فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . ومحصلة لهذه وغيرها من المؤشرات شغلت مصر للمرتبة ١١٠ بين ١٦٠ دولة شملها التقرير المذكور على حين شغلت كوريا الجنوبية المرتبة ٣٤ . ورغم تقديرنا لضرورات ترشيد الاتفاق العلم ، فانه من منظور ضرورات وغايات التنمية والكفاءة والأمن ، ومن زاوية الهدف القومى المشروع باللاحاق بالدول الصناعية الجديدة يصعب تجاهل دلالات مآثرهضاه وغيره من مؤشرات التنمية البشرية وخاصة للتعليمية والصحية .



ثالثا : قطاع الاعمال العام

١ - قانون قطاع الاعمال العام :

وأما الهدف الأبعد ، فيتلخص - كما اشرنا - في تحويل معظم مشروعات قطاع الاعمال العام إلى القطاع الخاص في الاجل المتوسط . وعلى طريق تحقيق هذا الهدف ، أعدت الحكومة برنامجا للتخصيصية يباع على اساسه خلال العامين الماليين ٩١ / ١٩٩٢ و ٩٢ / ١٩٩٣ أكثر من ٢٠٠٠ مشروع اقتصادي صغير مملوك للمحافظات والمحليات . ونقرر السماح للمساهمين من القطاع العام في المشروعات المشتركة ببيع حصصهم إلى القطاع الخاص ، فضلا عن توسيع حصة الأخير في ملكية الشركات للمساهمة المختلفة الربحية . ويسمح البرنامج ببيع بعض شركات القطاع العام للأصول الهامشية بالنسبة لنشاطها الرئيسي ونقل الطاقات غير المستغلة إلى القطاع الخاص .



وجوهر الجيد المتميز في قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، مقارنة بالقانون السابق ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، يظهر في معالجة قضايا النصل بين الملكية والادارة ، وبيع الأسهم والأصول إلى القطاع الخاص ، وخضوع قطاع الاعمال العام مع قطاع الاعمال الخاص ، لذات القواعد ، وأوضاع العاملين في شركات قطاع الاعمال العام . وبين ذلك الجيد المتميز في القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، استنادا إلى دراسة تحليلية قانونية مقارنة نشرتها « الأهرام الاقتصادية » ، نرصد ما يأتي :

أولا : فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة ، أصبحت الشركات التابعة التي تعتبر من أشخاص القانون الخاص كأي شركة مساهمة هي الجهات المشرفة على شركات قطاع الاعمال العام ، وذلك بدلا من الهيئات العامة التي تعد من أشخاص القانون العام أي وحدات في الجهاز الإداري للدولة ، تنشأ بقرار جمهوري . وأضحت مجالس إدارات الشركات التابعة تنشأ بقرارات من جميعياتها العمومية ،

سجل عام ١٩٩١ انعطافا استراتيجيا على طريق تطور القطاع العام . وكان إصدار قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ولخضاع شركات قطاع الاعمال العام لقواعد السوق التنافسية ، وإعلان برنامج واسع للتخصيصية ، أبرز علامات ذلك الانعطاف . واستندت هذه الإجراءات والتوجهات ، التي تدفع بقطاع الاعمال العام إلى وضع جديد نوعيا ، إلى استنتاج أوضعه برنامج الإصلاح الليبرالي بأن كفاءة أداء هذا القطاع قد تكتفت مليا بقصور الاستغلال الإداري والقيود على قرارات التسيير والتوظيف والاستثمار والإنتاج وغيرها فضلا عن غياب البيئة التنافسية .

ومن ثم أكد برنامج تطوير القطاع على هدف مباشر يتمثل في توسيع الاستقلال الإداري والمالي للقطاع ولخضاعه لذات القواعد التي يخضع لها القطاع الخاص . وبغية تحقيق هذا الهدف جاء القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تمهيدا لإصدار قانون موحد للاستثمار مع نهاية عام ١٩٩٣ تخضع له شركات الاعمال العامة وللخاصة ، المحلية والأجنبية . ولتجذير القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . إلى إعادة تنظيم شركات القطاع في إطار شركات قابضة تتجسد بنتائج الأداء وتستقل عن الوزارات وتتابع أداء الشركات التابعة فضلا عن اتخاذ قرارات إعادة الهيكلة وبيع الأصول . وإلى جانب ما تقرر قبل البرنامج من فصل لموازنة هذا القطاع عن الموازنة العامة كما أوضحنا فيما سبق ، أصبح أمام الشركات التابعة أن تفتقر من البنوك على إمس تجارية وبغير ضمانات من الحكومة أو الشركات التابعة إلا في حدود ضيقة واستثنائية . وكفاءة عامة ، تقرر عدم السماح بالدعم الصريح أو الضمني لهذه الشركات إلا في حالات معضوة ، عبر لتحويلات الداخلية في إطار الشركات التابعة أو عبر دعم الحكومة في إطار هدف مالي .

ومعتبر رؤسائها وأعضاؤها وكلاء عن اصحاب رأس المال في ادارتها ومن غير العاملين بالشركات ، بدلا من تعيينهم بقرار جمهوري ولختيار اغلبهم من رؤساء الشركات التابعة أو شاعلى الوظائف العليا بالهيئات المشرفة . وبذلك رجع القانون الجديد إلى القواعد العامة المقررة في القانون التجارى ، وقانون شركات المساهمة ، فى شأن التكيف القانونى للإدارة العليا للشركات المساهمة . وعلى حين لم تكن الهيئات العامة جمعيات عمومية كونها لا تعد شركات مساهمة وإنما مصالح حكومية ، نص القانون الجديد على تكوين جمعيات عمومية للشركات التابعة برئاسة الوزير المختص ، وبين اختصاصاتها ببيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة . وبدلا من أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة المنعنيين من شاعلى الوظائف العليا بها وبحكم اختصاصهم ، اضضروا يختارون من ذوى الخبرة المتمثلين للجهات المساهمة فى الشركات وبدلا من تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء أصبح تعيينهم بقرارات من الجمعيات العمومية . كما تلاقى القانون الجديد عيوب القانون السابق فى شأن تحية مجالس إدارات الشركات التابعة ، واشترط أن يكون قرار للتحية مسببا ومن الجمعية العمومية للشركة التابعة بدلا من انفراد الوزير بالقرار من قبل .

وثالثا : فيما يتصل ببيع الاسهم والاصول إلى القطاع الخاص ، فقد أجاز القانون الجديد ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التصرف بالبيع فى الاسهم المملوكة للقطاع العام ولو ترتب على ذلك انقاص نسبة الملكية العامة عن ٥١٪ ، أى فقد معيار اعتبار الشركة التابعة كحدى شركات قطاع الأعمال العام . وفى المقابل كان القانون السابق ينص بوضوح على أنه لا يجوز للأشخاص العامة أو شركات وبذلك القطاع العام أن تصرف فى أسهم القطاع العام المملوكة لها إلا فيما بينها وطبقا للأحالة التنفيذية وفى حالة التصرف يجب ألا تتأثر نسبة الملكية العامة فى الشركة . وبعد أن كان تداول الاسهم مباحا فى البورصة فيما يتصل بالاسهم المملوكة للقطاع الخاص فى الشركات المختلطة ، نص القانون الجديد على أن تكون أسهم الشركة التابعة قابلة للتداول فى البورصة دون قصر الحكم على الاسهم المملوكة للقطاع الخاص . وبذلك فإن قانون برنامج الإصلاح ، رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، يمكن اعتباره بمثابة حجر الأساس التشريعى لسياسة الخصخصة .

وثالثا : وفى اتجاه المساواة فى قواعد المعاملة بين قطاعى الأعمال العام والخاص ، أتى القانون الجديد بالعديد من الأحكام التى تعارض نظرة القانون السابق إلى شركات قطاع الأعمال العام . وهكذا ، فيما يتعلق بنظام توزيع الأرباح ، انطلق القانون الجديد من النظر إلى تلك للشركات باعتبارها وحدات اقتصادية تسعى إلى الربح ، وتعمل وفقا لأليات

السوق ، وتعتمد على نفسها فى تدبير التمويل اللازم للنشاط والتوسع الاستثمارى . واستعار المشروع فى القانون الجديد أحكام توزيع الأرباح فى قانون الشركات المساهمة والمطابقة أيضا على شركات قانون الاستثمار ، حيث نص على أن تحدد الأرباح الصافية للشركة (القابضة) ويتم توزيعها بقرار من الجمعية العامة ، ويؤول نصب اللولة فى هذه الأرباح إلى الأشراف والأدارة للهيئة العامة المشرفة على الأعمال العام ملازمة بالخصومات الاجبارية التى كان ينص عليها القانون السابق وتبلغ نحو ١٧,٥٪ من صافى الأرباح (٢,٠٪ حصة بنك ناصر ، ٥,٥٪ لتمويل المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ٥,٥٪ لشراء سندات حكومية ، ١٠,٠٪ حصة الأشراف والأدارة للهيئة العامة المشرفة على الشركة) . كما تحجرت الشركات من الالتزام بنسب اجبارية للاحتياطات بغض النظر عن مصلحة الشركات . وبذلك لم تعد شركات القطاع العام مصدرا لتمويل نفقات اجتماعية .

ونص القانون الجديد على لمباب ووسائل تصفية الشركات الخسرة ، وهو عكس نص القانون السابق بعدم جواز اشهار افلاس الشركات الخاضعة له . ولم يعد من حق شركات قطاع الأعمال العام التابعة أن تقترض من أو بضمان الشركات التابعة ، عكس القانون السابق الذى سمح بالاقتراض بضمان الهيئات العامة فضلا عن القروض والإعانات من الخزنة العامة ، واضحت الشركات وفق القانون الجديد خاضعة لقواعد الائتمان العادية شأن غيرها من عملاء البنوك . ولأكد القانون الجديد على عدم حرمان الشركات للخاضعة لأحكامه من أية مزايا أو تمويلها أية إعاءة تمل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بما فى ذلك مايتعلق بضرائب الدخل والرسوم الجمركية .

ورابعا : وفيما يتعلق بأوضاع العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام ، أصبح لكل شركة ، سواء قابضة أو تابعة ، أن تضع -بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة- لوائح نظام العاملين بما يتفق مع طابع نشاطها وأهدافها . ولم تعد الشركات خاضعة لنظام موحّد مفروض ، وتحررت من القواعد الرئطيفية الحكومية الجالمة ، بعد أن كان العاملون خاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وعذا العاملون بالشركات التابعة ، فإن بقية العاملين فى الشركات التابعة اضضروا خاضعين فيما يتعلق بنظام التأديب لقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ شأن غيرهم من العاملين بشركات للقطاع الخاص . بيد أن القانون الجديد نص على أن يكون ممثلو العاملين المنتخبين إلى مجالس إدارات الشركات التابعة ممثليا لمجموع عدد الأعضاء ممثلى القطاع العام والقطاع الخاص معا ، وهو

ما يتفق مع نص القانون السابق . وفي توزيع الارباح قرر القانون الجديد المساواة بين المملين في شركات الاعمال ، العالمة والخاصة ، بافراض تحقيق ارباح فضله قابله للتوزيع ، ورفع الحد الاقصى السنوي للارباح بان جملة مساويا لمرتب سنة .



يصدر قانون قطاع الاعمال العام ، لتسع نطاق الحوار القومي حول مضمون القانون ، ومسير القطاع والماملين فيه . وعلى حين ايد البعض فلسفة ومضمون القانون مع ابداء انتقادات لآتمس الجوهر ، عارض آخرون القانون من موقعين متناقضين حول قضية التخصيصية بالذات . وكذا المعارضون من موقع الرأسمالية الليبرالية على مسؤولية القطاع العام عما يعانيه الاقتصاد المصري من مشكلات التضخم والبطالة والمديونية وانخفاض النمو وضعف الصادرات وغيرها ، وذلك انطلاق من وزن هذا القطاع في المراكز الرئيسية الاقتصاد وتحتي مستوى الكفاية الانتاجية فيه . وكذا على ان مواجهة مشكلة القطاع للعام تمثل حجر الزاوية في اصلاح الاقتصاد الحقيقي ، وهو ما تسعى اليه الاتفاقية مع البنك الدولي ، التي تستهدف تصحيح الاختلالات في النظام الانتاجي وعلى رأسها الاختلال التناسلي عن سيطرة القطاع العام وضعف كفاية الانتاجية . بل ان هذا الاصلاح يمثل شرط نجاح الاصلاح النقدي ، الذي تسعى اليه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، والهادف إلى تصحيح الاختلالات للنقدية والمالية وخاصة عجز الموازنة وأسعار الصرف والفائدة المصرفية . وبينما يركز صندوق النقد على جانب الطلب الكلي ويهدف إلى تصفية فائض الطلب للنشء عن التوسع النقدي ، يركز البنك الدولي على جانب العرض الكلي ويسعى إلى زيادته بتصحيح الهياكل والحوافز الانتاجية .

وبتلخص منطق معارضة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من هذا الموقع ، في الحكم بأن هدف رفع مستوى الكفاية وهدف التخصيصية كليا أو جزئيا ، مترابطان ويقرود أولهما إلى الآخر والمكس . وفي ظلما ان النظام الاقتصادي يسير دائما على قاعدة أن من يملك يحكم ، فإن محاولة فصل الملكية عن الإدارة قد فشلت في مصر وغيرها من البلاد ، طالما ان الدولة باعتبارها مالكة لا بد تحتفظ بالرأى الاخير في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار أو التصفيه مثلا ، وان تركت لتغيرها الإدارة اليومية . وتتفق وجهة النظر هذه مع خبراء صندوق النقد الدولي في أن التخصيصية الشاملة والتوجه صوب انهاء دور الدولة باعتبارها صاحب عمل هو الحل الجزئي لمشكلة القطاع العام .

ولما المدافعون ، من موقع تأييد قطاع الاعمال العام في وضعه ودوره الجديد ، فقد اكثروا على أن القانون قد أخرج الحكومة نهائيا من مستوى الشركات التابعة ، لتبقى قسط في مستوى الشركة مقفلة في رئيس الجمعية العامة ، وبذلك حقق القانون هدف الفصل بين الملكية والإدارة . وأما تشكيل الجمعيات العمومية للشركات التابعة من الخبراء ، بما في ذلك الاستعانة بموظفين عموميين بصفتهم خبراء وليس بصفتهم الإدارية ، فلهذه ينهي التدخل الإداري للحكومة والطابع البيروقراطي الشكلي لقرارات الجمعيات العمومية . وأن القانون قد أكد على ضرورة المساواة في الخضوع لقواعد وظروف اللعبة ، بعدم تقييد القطاع العام في السوق ، وانخفاض نشاطه لأليات السوق التنافسية شأن القطاع الخاص . وأن نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سوف يحتاج إلى وقت ، وتوافر المال للمشترين ، ورفع الكفاءة والربحية للشركات التي تطرح اسمهما للبيع ، وإلى أن يحدث هذا لا بد وأن يدار القطاع العام بمنطق القطاع الخاص . ودخل المعارف الاستثناء عن فائض القطاع في شركات قطاع الاعمال العام اكد المدافعون عن القانون أنه لا يوجد بها عمالة زائدة تماثل للوضع في الإدارة الحكومية ، وأن كانت ثمة ضرورة لاعادة التأهيل والتدريب ، وأن للمنطق يفرض خضوع عمال القطاع العام لقانون العمل شأنهم شأن عمال القطاع الخاص . وأكدت وجهة النظر المؤيدة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ انه مرحلة انتهت هي القانون الموحد للشركات المستهدف اصداره ، وأنه أهد أدوات التخصيصية لكنه ليس قانون لتخصيصية وتصفية القطاع العام ، وأن حصيلته بيع الاسهم مستخدم لاصلاح الهيكل المالية المختلة للشركات . ويعترف المؤيدون للقانون بأن اصلاح لقطاع العام يتم في ظروف صعبة بسبب الآثار السلبية للسوق الائتمانية ولذون الخزائنة على التمويل والاستثمار ، فضلا عن ارتفاع اسعار الطاقة وغيرها من المدخلات . ولكنوا على ان تصفية القطاع العام غرفة لافي برنامج الاصلاح الاقتصادي ولافي النظام الاقتصادي المصري ، الذي يقوم على المنافسة ، وأن التخصيصية أداة لتنمية قطاع الاعمال العامة وليست أداة لتصفيته . ولغيرا أن زيادة الانتاج والكفاءة لاشرط تغيير شكل الملكية وتقليص طائفت الانتاج ، وأن القانون إلى جانب توسيع الملكية الخاصة ، فإن معيارا لنجاحه هو زيادة حجم قطاع الاعمال العام ذاته دون تقييد بنشاط اقتصادي دون آخر .

وقد تناول التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ ، قضية تحرير قطاع الاعمال العام والتخصيصية ، من منظور ركز على إبراز ضرورات التحرير والنمو في بيئة تنافسية وعلى اسس اقتصادية . كما أبرز التقرير محاذير وقود عملية التخصيصية اذا انطلقت من موقع تجاهل

خصوصية الاقتصاد المصري وحلجات التنمية الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعي . وهنا ، على أساس العرض السابق ، وفي القانون الجديد ، نكتفي بمرض بعض الملاحظات والمحددات حول القانون والمستقبل .

ونلاحظ أولاً : ان قانون قطاع الأعمال العام الجديد سوف يطبق على ٢٧٨ شركة منها ١١٧ شركة صناعية . وإن أصول جميع هذه الشركات تقدر بنحو ٧٧ مليار جنيه . ويمثل القطاع العام الصناعي حوالي ٣٥٪ من إجمالي هذه الأصول ، كما يضم ٤٣٪ من قيمة الآلات ، ٤٦،٠٪ من المخزون السلمي ، ويملك ٣٤،٠٪ من رؤوس الأموال المملوكة ، ٣٩،٠٪ من الاحتياطات ، ويبلغ حصته من إجمالي السحب على المكتوف ، في الليون المستحقة نحو ٤٢،٠٪ ونحو ٤٦،٠٪ من إجمالي الدين طويلة الاجل . وذلك طبقاً لبيانات اعطتها وزير الصناعة . وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، فإن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، قد خضعت له ٣٧٢ شركة ، شاملة الشركات التي امتلكت الدولة نسبة نقل عن ٥١٪ من رؤوس أموالها . وقد انضى معيار التصنيف ضمن شركات هذا القطاع ملكية الدولة ٥١٪ أو أكثر من رؤوس أموالها طبقاً للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . وربما بسبب اختلاف مدى شمول القانون ، أو تباين معايير تقييم الأصول ، فقد قدرت القيمة الدفترية لأصول الشركات التي خضعت للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو ١٤٠ مليار جنيه ، وقدرت القيمة السوقية لها بنحو ٣٦٥ مليار جنيه . انصف إلى هذا ، حصة القطاع العام في مشروعات قانون الاستثمار والتي قدرت بنحو ١،٩ مليار جنيه أو نحو ٧٥٪ من إجمالي رؤوس أموالها ، وملكية الدولة لرؤوس أموال المشروعات التابعة للمحليات والتي قدرت بنحو ٤٠٠ مليون جنيه .

ولما كانت تقديرات أصول قطاع الأعمال العام ، فإن الوزن النسبي لهذا القطاع ، والقعود الموضوعية على عملية تخصيصية شاملة ، في حال التسليم بمبرراتها الاقتصادية ، وتوافر شروطها الاجتماعية والصوبية ، تظهر بالمقارنة مع استثمارات القطاع الخاص في نشاط الأعمال الكبير المنظم والأمر ، أنه في ذات التاريخ ، نهاية عام ١٩٩٠ ، لم يتعد رأس المال المصدر في الشركات الخاضعة لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، شاملة شركات للمساهمة والتوصية البسيطة وذات المسؤولية المحدودة ، لم تتعد نحو ١،٥ مليار جنيه . ولم تتجاوز رؤوس أموال المشروعات التي بدلت النشاط في إطار قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ حوالي ٥،٩ مليارات جنيه . أي ان إجمالي رؤوس أموال الشركات الخاضعة لقانون الشركات لم يتعد ٥،٣٪ من القيمة الدفترية لأصول قطاع الأعمال العام الخاضع للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

ولما كانت القود على عملية التخصصية ، وتسريع التنمية واستكمال التصنيع قد انضى ضرورة تزكها معطيات الاقتصاد المصري فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية العالمية . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أمرين .

الأول : ان قطاع الأعمال العام ، كما توضع دراسة حالة القطاع العام الصناعي ، يعاني العديد من مشاكل الاداء . وتعزى هذه المشاكل إلى عوامل تتصل بالوضع التنظيمي والاداري والمالي ، وتتعلق باختصاصه لاعتبارات سياسية واجتماعية لهذا الأولويات الاقتصادية ، وترتبط بغياب البيئة التنافسية والعملية المفصلة ، ولا تنفصل عن التسبب والفساد .. الخ . وقد يؤكد المدافعون أو المنتصرون ، بدوافع وطنيه أو نفسيه ، ان ضعف الاداء والمشاكل في قطاع الأعمال العام يرجع إلى انتهاك مبادئ الاقتصاد ونصوص القانون . وقد يبرهن هؤلاء على ان العديد من مؤشرات تدهور الاداء وتفاقم المشكلات لانفص هذا القطاع وحده ، وإنما تشمل أيضاً قطاع الأعمال الخاص . ولا جدال ، ان كلا من القطاعين يعاني عدم احترام قواعد اللعبة الاقتصادية والتشريعية ويؤثر سلباً بالمشكلات والسياسات الاقتصادية القومية فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الخارجية السلبية . بيد ان هذا كله لا ينبغي ان يغفل حقيقة ضعف اداء قطاع الأعمال العام ، الصناعي وغير الصناعي ، وانعكاس تدني الانتاجية وانخفاض المالك وضعف الاستثمار في صورة تفاقم الاختلالات المالية والانتاجية ، ومشكلات عجز الموازنة والمديونية الخارجية ، فضلاً عن البطالة والتضخم والركود وغيرها من مشاكل الاقتصاد المصري .

والثاني : ان التغييرات التامرية لاجدى في فهم الضرورات الموضوعية للتوجه إلى اقتصاد السوق أو حمية دفع تكاليف الإصلاح ، وضرورة اعادة بناء القطاع العام . بيد أنه . كما أشارت لجنة الجلوب ، في تقريرها حول «التحدى أمام الجنوب» ، فإن التماؤل الجوهري في التوجه نحو تقويض كم وتعويض نوع الدور الاقتصادي للدولة ، ينطس في : ما هو النشاط الاقتصادي الذي يحسن ان يترك للقطاع الخاص ؟ وما هو النشاط الاقتصادي الذي يحسن ان تتولاه الدولة ؟ . وفي الاجابة على هذا التماؤل ، يؤكد التقرير المذكور بحق ، ان الاعتماد المفرط على قوى السوق يمكن ان يقود إلى تركيز للقاء الاقتصادية ، وتفاوت توسع في الدخل والثروة ، واستغلال اقل الموارد ، وإلى بطالة وبنيد للمخدرات القومية ، ومن ثم إلى تباطؤ التنمية والتقدم . وإن الاقوال التي تقوم بها الدولة والسوق سوف تتباين بالضرورة . بين بلدان لا تزال في مراحل ما قبل التصنيع وأخرى صناعية أو قطعت شوطاً هاماً على طريق التصنيع ، وبين بلدان تطور فيها القطاع الخاص وانضى

بمقدوره قيادة عملية للتنمية وأخرى يتوجب استمرار دور الدولة فيها بنشاط الأعمال للتعجيل بالتنمية . بيد أنه في كل الأحوال - كما يؤكد التقرير المذكور أيضا - فإن دور الدولة كمنظم للأعمال ينبغي أن يكون من الآن أكثر انتقالية وتميزا وكفاءة . وأن تشمل المشروعات المملوكة للدولة على أساس

المبادئ الاقتصادية لضمان كفاءة الأداء . كما ينبغي التسليم بأن التخصيصية لا تقدم حلا شاملا ، وإن الحاجة تدعو إلى بحث دقيق - في كل حالة - لتكلفة السياسات البديلة ، والدور الاجتماعي للمشروعات العامة ، وقدرات المشروعات للتح .

طبع اولو في المطبعه الكائنه في مصر

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٢ / ٧٦٣٨

I.S.B.N

977 — 13 — 0056 — 3

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١

ليس هناك من شك في أنه يمكن تخصيص الثورة السياسية التي تتجتاح العالم في مجال النظم السياسية ، في تجربة واحدة بينما أنها انتقل حاسم من الشمولية والسلطوية الى الديمقراطية . والديمقراطية الحديثة التي تجلوت في القرن الثامن عشر ، وطبقت جزئيا في عدد صغير من الاقطار ، ظهر وكأنه قد تم اغتياها في القرن العشرين . لقد تهرت النازية والفاشية ، وهي مذاهب سياسية وممارسة في نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديمقراطية ، كما ان الشيوعية التي قامت على اساسها نظم شمولية ادت ايضا الى الاضعاف الشديد للتيار الديمقراطي في العالم .

غير انه ، فجأة ، وحوال منتصف الثمانينات ، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية ، في مجال الفكر وفي مجال الواقع على السواء ، في سياق التحولات الشعبية ، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين .

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة : كيف ولماذا حدث التغير ؟ وهل مقرر له الدوام ، وهل سيتاح له ان يعقب تيار الديمقراطية في العالم ؟ وهل هو يستند الى مفاهيم واضحة ، وهل ستطبق بجدية ونزاهة ، أم ان الديمقراطية تركز على الفكر غامضة ، غير متمسكة ورائقة ، ليس من شأنها ان تكون سوى خدعة جديدة من شأنها ان توفيق الانسانية في عيائل عبودية من نوع جديد ؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون ، وهم يرددون التساؤل نطلق الديمقراطية في العالم ، ليس فقط في بلاد أوروبا الغربية ، والتي كانت تزج تحت وطأة النظم الشمولية ، وتحررت منها تماما ، ولكن ادما في بلاد العالم الثالث ، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية الى الديمقراطية . تطورات كثرجا ومن بين القضايا الهامة التي تدور في هذا الصدد هي : هل يمكن تصدير الديمقراطية ؟ ان بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتادون - تحت تأثير الفكر المركزية الأوروبية - ان الديمقراطية الغربية نظرية متاملة ، ويمكن تصديرها الى مختلف الشعوب ، يقرعون في خطأ جسيم . ذلك انه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تنقسم بالتحالف الداخلي .

ولذلك اذا نظر على ان هناك مثل ديمقراطي ينحصر على مجموعة من القيم ، أهمها سيادة القانون ، واحترام حقوق الانسان ، وحرية الفكر ، وحرية التعبير ، وحرية التفكير ، حرية تكوين الاضراب السياسية في اطار التعددية ، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثل الشعب ، وتداول السلطة ، فإن هذا المثل بما يتضمنه من قيم ، سيختلف تطبيقه من قطر الى آخر ، وضعا في الاعتبار التاريخ الاجتماعي ، والثقافة السياسية ، وتوعية الطبقات الاجتماعية ، واتجاهات النخبة السياسية .

(من المقدمة)

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت : ٦٩ - ٥٧٤٧

سعر النسخة داخل مصر : خمسة جنيهات
سعر النسخة خارج مصر : ٢٠ دولارا